

تاريخ مصر القوي

ثورة ١٩١٩

رحلة الثورة وما بعد الثورة

(١٩١٤ - ١٩٢٧) (١٩٢٧ - ١٩٢٧)

عبد القوي الكبير

عبد القوي الكبير



كتاب الشعب

١٩١٩

تاريخ مصر القومية من ١٩١٤ إلى ١٩٢١

بمقام
عبد الرحمن الرافعي

الجزء الأول

الشعب

٩٢ شارع قيسريه بالقاهرة
تليفون ٣١٨١٠

مقدمة الطبعة الثالثة

حمدا لله فيها هي الطبعة الثالثة من كتاب المفقود له والدنا الأستاذ عبد الرحمن الرافعي عن ثورة سنة ١٩١٩ في جزئين - تخرج الى عالم النور بعد وفاته ، تطابق الطبعتين السابقتين دون تغيير - وذلك بفضل الفرصة التي اتاحتها لنا دار ومطابع الشعب وحتى يقف القارئ على تاريخ مصر القومي - وفق الله أمتنا الى النصر والخير .

اكتوبر سنة ١٩٦٨

كريكات (المؤلف)

عبد الرحمن الرافعي

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في أبريل سنة ١٩٤٦ . وأتى بإعادة طبعة سنة ١٩٥٥ أود أن أذكر أن الطبعة الثانية لا تختلف عن الطبعة الأولى في إبرادها الحوادث وتفسيرها والتعليق عليها ، ولا في العبارة والإخراج .

لقد أعقب ثورة سنة ١٩١٩ قيام ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ . ثورة الجيش المباركة التي تعيش البلاد في ظلها ، والتي أحدثت من التغييرات والإصلاحات الجوهرية في حياة الشعب السياسية والاجتماعية والقومية ما يريد على نتائج ثورة سنة ١٩١٩ ، وهو ما سأزيده بيانا عندما تتاح لي الفرصة لتأريخها . على أن ثورة سنة ١٩٥٢ ، لا تفض من مكانة الثورة التي شبت سنة ١٩١٩ ، ومن ثم رأيت من الحق والإنصاف أن لا أغير شيئا من الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، وعندى أن الحقائق التاريخية لا يجوز أن تكون موضع التعديل والتبديل ، ولا أن تعاد كتابتها بأسلوب جديد كلما تغيرت الظروف والعهود ، والتاريخ هو التاريخ ، وحقائقه وحوادثه يجب أن تكون بمعنى من مثل هذا التغيير والتبديل ، فالحقائق التاريخية الثابتة يجب أن لا تتغير ، وقد يتغير تفسيرها والتعليق عليها ، ولم أجد في تفسيرى للحوادث وتعليقى عليها ما يستدعى أى تغيير ، ولذا فإن الطبعة الثانية من هذا الكتاب هي ذات الطبعة الأولى ، ولم أضف إليها سوى نبذة يسيرة عن صدى الثورة في دمياط ، جاءتني في رسائل بعض المواطنين بعد ظهور الطبعة الأولى . فائبتها في الطبعة الثانية ، وحرصت على إبراز إضافتها بالإشارة إلى ذلك في هامش الكتاب ، ولكى يعرف القارئ أنها مضافة ، ولكى يبقى الكتاب كما أخرجته أول مرة .

ثم أتى في الحديث عن زواج السلطان (الملك) فؤاد وعن مولد الملك السابق فاروق ، وكلاهما في الجزء الثانى ، قد غيرت عنوان الحادئين ، فبعد أن كان عنوان الحادث الأول (القران السلطانى السعيد) جعلته (زواج السلطان فؤاد) . وكان عنوان الحادث الثانى (مولد الفاروق) ، فجعلته (مولد فاروق) ، وأوجزت الكلام في كليهما ، ولم أوجز القول ولم أغير شيئا في غير هذين الموضعين ، بحيث جاءت الطبعة الثانية طبق الأصل من الطبعة الأولى .

والله يهدينا سواء السبيل .

أكتوبر سنة ١٩٥٥

عبد الرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— ١ —

في هذا الكتاب مرض وتاريخ ثورة سنة ١٩١٩ ، أعراضها وأورخها ، كما أرخت الثورة العراقية من قبل ، فهما ثورتان متعاقبتان في تاريخ مصر الحديث ، تتشابهان في الأغراض والمقاصد ، وإن كانت الثانية تفضل الأولى في النتائج .

إن ثورة سنة ١٩١٩ هي مرحلة هامة في تاريخ مصر القومي ، ثبت في العقاب الحرب العالمية الأولى ، وكانت ولا تزال الأساس لكل التطورات التي تعاقبت على البلاد في السبع والعشرين سنة الماضية ، وحوادث هذه الحقبة من الزمن لا تعرف حق المعرفة إلا بدراسة هذه الثورة ، فهي جديرة بالتدوين والتحقيق ، في شتى نواحيها .

— ٢ —

لكل ثورة أسباب ومقدمات ينبغي أن نتعرفها ، لكي نفهم الثورة على حقيقتها ، وتبدو لنا صورتها واضحة جلية ، من أجل هذا مهدت لدراسة ثورة سنة ١٩١٩ ، ببحث أسبابها ومقدماتها ، وإذا كانت حالة مصر خلال الحرب العالمية الأولى (سنة ١٩١٤ - ١٩١٨) من أسباب تلك الثورة ومقدماتها ، فقد أفردت لها الفصل الأول من الكتاب ، ثم تقصيت أسباب الثورة جميعها ، من سياسية واقتصادية واجتماعية ، ورجعت بها إلى عدة سنوات خلت ، فهي من الوجهة السياسية ترجع إلى تدمير الشعب من الاحتلال الأجنبي ، واخلافه وعوده في الجلاء ، وتغلفه في شئون البلاد كبيرها وصغيرها ، والغاءه دستورها ، ومحاولته فصل السودان عنها ، ثم اعلانه الحماية الباطلة عليها في ديسمبر سنة ١٩١٤ إبان الحرب ، ولقد كتم الشعب تدمره طيلة مدة الحرب ، تحت ضغط الأحكام العرفية ، حتى إذا عقدت الهدنة ، وبدا من الحكومة البريطانية اصرارها على تأكيد الحماية وتثبيتها ، ويئس الشعب من الوصول إلى حقوقه بالطرق السلمية ، جنح للثورة ، يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال ، ويحقق بها آماله في الحرية والاستقلال .

وكان لمبادئ الرئيس ولسن أثرها في التمهيد للثورة ، بما أعلنه من حق الشعوب في تقرير مصيرها ، كما أن جهاد الحزب الوطني له الفضل الكبير في تهيئة البلاد لها ، وذلك بما يشه فيها ، على تعاقب السنين ، من روح الوطنية الصادقة ، وما فرسه

— ٧ —

مصطفى كامل ومحمد فريد واتصارهما وتلاميذهما في نفوس الجيل من المثل العليا ،
فترسمت الأمة خطاهم في الجهاد الخالص لله والوطن ، بحيث صارت في سنة ١٩١٩
على استعداد لان تبذل في سبيل الاستقلال كل تضحية مها عظمت .

ثم جاء تأليف الوفد المصري في نوفمبر سنة ١٩١٨ برئاسة سعد ، معجلا لظهور
الثورة ، اذ كان موقف سعد وصحبه من الانذار الذي وجهه اليهم الجنرال وطسن
قائد القوات البريطانية في ٦ مارس سنة ١٩١٩ ، بمثابة دعوة للمقاومة العامة ، فلقد
انذروهم بأن لا يجعلوا الحماية موضع معارضة أو مناقشة ، وأن لا يعرفوا تأليف
وزارة جديدة ، تخلف وزارة رشدي باشا المستقيلة ، وتوعدهم بأشد العقوبات
العسكرية ، فلم يتراجعوا أمام هذا الانذار ، واستمروا في المقاومة ، واعقب ذلك
اعتقال سعد وزملائه الثلاثة يوم ٨ مارس ، فكان بمثابة الشرارة التي أشعلت نار
الثورة .

فالثورة من الوجهة السياسية ترجع الى كل هذه العوامل مجتمعة ، وهي من
الوجهة الاقتصادية رد فعل ضد النظم المالية والاقتصادية التي عانتها البلاد قبل
الحرب وفي خلالها ، فقد طغت المصالح الأجنبية على الاقتصاد القومي ، في ظل الاحتلال
وتحت كنفه ورعايته ، وأفضى ذلك الطغيان الى استعباد الشعب ماليا واقتصاديا ،
الى جانب ما عاناه من الاستعباد السياسي ، مما كان اثره في دفع الناس الى الثورة ،
وكان للعوامل الاجتماعية أيضا نصيب في التمهيد لها ، فان انتشار التعليم ، وتطور
الأفكار ، واتساع المدارك ، وارتقاء أساليب الحياة : والنهضة الأدبية والعلمية
والصحفية ، والنهضة النسوية ، كل أولئك قد ساعد على نمو الروح الوطنية ،
وجعل المجتمع أكثر تطلعا الى الاستقلال ، وأشد تبرما بالنظم الاستعمارية ، التي
ترجع به الى الوراء ، وتفقد كرامته الانسانية ، وحقوقه الطبيعية .

— ٣ —

شبث الثورة في شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وبدأت بمظاهرات سلمية تطوف في
شوارع العاصمة ، هائلة بالاستقلال ، منادية بسقوط الحماية ، ولم يكن الظن بادىء
الأمر أنها الثورة ، اذ كان الكثيرون يعتقدون أنها مظاهرات وقتية ، تنتهي في يومها ،
ولا يكون لها ما بعدها ، ولكنها استمرت في الأيام التالية ، وتصدت لها السلطة
العسكرية البريطانية باطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وسالت الدماء في الشوارع
فلم يرهب المتظاهرون القتل ، واستمروا في مظاهراتهم ، وانضمت اليهم طوائف
الشعب كافة ، وامتدت الحركة الى الاقاليم ، فقلدت العاصمة في مظاهراتها واضرابها ،
وفاقتها في بعض المواطن في العنف والشدة ، واستهدفت الجماهير في المدن والقرى
للقتل ، ولقيت ما لقيت من ضروب الأذى والنكال ، وقطعت السكك الحديدية ،
والأسلاك البرقية والتليفونية ، وتعطلت المواصلات في جميع النواحي ، فأدرك من كان
في نفسه شك أنها « الثورة » .

عمت الثورة أرجاء البلاد ، دون أى تدبير أو تنظيم ، لم تكن هيئة أو جماعة تدعو إليها أو توجهها ، بل شملت البلاد فجأة ؛ وعلى غير انتظار ، وكان ذلك من مظاهر جلالها وروعيتها ، وظهر فيها فضل الشعب ، اذ أدرك بفطرته السليمة أن الحركة الوطنية انما قامت ضد الاحتلال الأجنبي ، وكان مقصودا منها بدهاء جلاء الاحتلال من البلاد ، وأن الاستقلال الصحيح لا يتحقق الا بالجلاء ، وعلى هذا الأساس قامت الثورة ، فبرنامج الثورة كان أوسع مدى من برنامج الوفد ، ولم تكن الثورة وليدة الوفد ، ولا وليدة سعد ، بل كلاهما وليد الثورة ، هذه حقيقة يقتضينا الانصاف ان نذكرها ، تقريراً للواقع ، وإبرازاً لفضل الشعب في ثورة سنة ١٩١٩ ، فلقد اتجه وجهه الجلاء ، واحتمل في سبيل الجهاد ما احتمل من شدايد وتضحيات ، ولذلك منيت ضمن ما عنيت به في تدوين وقائع الثورة بتسجيل تضحيات الشعب وجهاده ، واستنفدت الناحية الشعبية معظم صحائف الثورة ، ولا غرو فهي الناحية التى هدانى البحث الى انها عماد الحركة القومية ؛ وليس هذا اتجاه في التفكير جديداً عندي ، ولا أقصد منه ان أغلط حق الكبراء والعظماء ، بل هو الاتجاه الذى توافرت على صحته الحقائق والحوادث ، ولقد جعلته منذ نحو سبع عشرة سنة أساساً للدراسة التاريخ القومية ، وأوضحت هذا الأساس في مقدمة الجزء الأول ، من « تاريخ الحركة القومية » ، سنة ١٩٢٩ ، اذ قلت : « ما هي الجهود التى بذلتها الأمة في سبيل تحرير مصر من النير الأجنبي ، وفك قيود الاستبداد عنها ، وتقرير حقوق الشعب السياسية ؟ ما هي الجهود التى بذلتها ، والالام التى احتملتها ، في سبيل تكوين مصر الحرة المستقلة ؟ ما هي الحوادث التى أربطت بهذه الجهود ، أو وقعت خلالها وناصرتها أو عرقلتها ؟ ما هي الأدوار التى تطورت اليها الحركة القومية من بدء ظهورها الى اليوم ؟ ما هي نظم الحكم التى تعاقبت على البلاد في خلال تلك الأدوار ، وما مبلغ أثرها في تطور الحركة القومية ؟ هذا هو موضوع الكتاب ، وتلك هي المسائل التى بحثتها جهد المستطاع على هدى الحقائق التاريخية (١) » .

فالمنهج الذى اتخذته قاعدة لدراسى منذ ١٩٢٩ هو ذات المنهج الذى اتبعته في تاريخ ثورة سنة ١٩١٩ ، وهذا ما حدا بى الى البحث عن أشخاص الشهداء الذين جادوا بأرواحهم فيها ، وتسجيل أسمائهم في صحائف هذا الكتاب ، ولعلك تلحظ من تتبعهم انهم في الغالب شهداء مجهولون ، من بيئات مجهولة ، ومن غير البيئات التى تنازعت مجد الثورة وثمرتها فيما بعد ، على ان هؤلاء الشهداء هم قوام الثورة وأساسها ، وهم فخرها وهم أبطالها ، فلم علينا حقوق يلزمنا ان نرعاها ، وفي ذمتنا لهم أمانة ينبغى أن تؤديها ، واذا كان قد فاتنى أن اذكرهم جميعاً ، وأعوزنى العثر على أسماء بعضهم ، فانى أرجو أن يوفق غيرى الى اكمال هذا النقص ، وان ينبهنى

(١) تاريخ الحركة القومية . الجزء الأول . الطبعة الاولى سنة ١٩٢٩ ص ١١

من يشاء الى من فاتنى ذكرهم ، فأضيف اسماءهم فى طبعة الكتاب الثانية ، لانه لا يجعل بنا ان نبخس اولئك الشهداء الأبرار حقهم . وحسبهم أنهم نسحوا بحياتهم دون ان يرهقوا الشعب باقتضاء الأجر والمكافأة ، أو ينالوا على جهادهم جزاء ولا شكورا ، ولعلنا تلقاء تضحياتهم نقوم ببعض ما يقضيه الوفاء . تحابدا بذكرىهم المجيدة .

— ٥ —

توقيت الثورة

دونت وقائع الثورة واطوارها وملابساتها ونتائجها فى فصول الكتاب ، مما لا يفنى عنه هنا تلخيص او اجمال ، وانما يلزمنى فى هذه المقدمة توقيت الثورة ، وتحديد مداها من الوجهة الزمنية ، لمعرفة مبدئها ومنتهاها ، فلقد بدأت فى مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت حوادثها الى شهر أغسطس ، وتجددت فى اكتوبر ونوفمبر من تلك السنة ، اما وقائعها السياسية فلم تنقطع ، واستمرت متتابعة الى شهر أبريل سنة ١٩٢١ ، أى انها مكثت نيفا وستين ، ثم أعقبها انقسام داخلى ، يختلف واباها فى الحوادث والاتجاهات ، ولذلك لم ادمجه فى تاريخ الثورة ، ورايت من حسن النسب ان اجعله جزءا من كتاب « فى أعقاب الثورة المصرية » .

— ٦ —

واذا كنت قد أرخت ثورة سنة ١٩١٩ ومجدها ، فانى مع ذلك لا اعود الى الثورة ، فى ذاتها ، وسيرى القارىء من ذكرياتى عن الثورة (ص ١٥٨) أنى لست من انصار العنف ، ولا ادعو اليه ، بل ادعو الى النضال بالوسائل السلمية ، ادعو الى الإخلاص للوطن ، فان عقيدة الإخلاص الذى لا نهاية له فى نفس كل مواطن ، هى عدة الأمة فى حياتها القومية ، وان فى القوة المعنوية للنفوس ، دون القوة الغشوم ، ما يكفل لها تحقيق آمالها ، وفى ميادين الجهاد السلمى ، وفى ساحات الكفاح السياسى والاقتصادى ، مجال فسيح ، لأعمال مجيدة ، تنهض بهذا الوطن ، وتحقق أهدافه ، وترد عنه أحداث الزمان .

أسأل الله ان يلهمنى قول الحق ، ويجنبنا مسالك الهوى ، ويهدينا سسواء السبيل ، عليه اعتمد ، وبه استعين .

عبد الرحمن الرافعى

أبريل سنة ١٩٤٦ .

— ١٠ —

أقسام الكتاب

الجزء الأول

— مصر في أثناء الحرب العظمى الأولى	الفصل الأول
— أسباب الثورة	الفصل الثانى
— تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث	الفصل الثالث
— مقدمات الثورة	الفصل الرابع
— الثورة	الفصل الخامس
— الثورة فى الأقاليم	الفصل السادس
— ذكرياتى عن الثورة	الفصل السابع
— مواجهة الثورة	الفصل الثامن

الجزء الثانى

— مهادنة الثورة	الفصل التاسع
— استمرار الثورة	الفصل العاشر
— محاكمات الثورة	الفصل الحادى عشر
— لجنة ملنر والحوادث التى لا يستها	الفصل الثانى عشر
— مفاوضات ملنر	الفصل الثالث عشر
— استشارة الأمة فى مشروع ملنر	الفصل الرابع عشر
— التبليغ البريطانى بان الحماية علاقة غير مرضية	الفصل الخامس عشر
— هل نجحت الثورة ؟ وفيهـم نجحت ؟	الفصل السادس عشر

الفصل الأول

مصر في أثناء الحرب العظمى الأولى

١٩١٤ - ١٩١٨

لا ريب في أن حالة مصر خلال الحرب العظمى الأولى تعد من أسباب ومقدمات ثورة سنة ١٩١٩ ، من أجل ذلك يجدر بنا أن نصف هذه الحالة ، ونرسم للقارئ فكرة واضحة عنها ، وعن حوادث مصر وتطوراتها في تلك الفترة التي انتهت إلى الثورة ، واقتد المعلن إلى بعض الحوادث في الفصل الثالث عشر من كتاب (محمد فريد) ، والآن نعود إلى بيانها في شيء من التوسع ، وبالتفصيل الذي يقتضيه المقام .

نشبت الحرب العظمى الأولى في يولييه — أغسطس سنة ١٩١٤ ، على أثر مقتل الأرشيديوق فرنسوا فرديناند ولي عهد النمسا يوم ٢٨ يولييه بيد أحد الصربيين ، إذ أعلنت النمسا الحرب على الصرب يوم ٢٨ يولييه ، فهبت روسيا لنجدة الصرب ، وأعلنت الحرب على النمسا ، فانتصرت ألمانيا لحليفها النمسا ، ثم وقفت فرنسا إلى جانب حليفها روسيا ، وفي ٤ أغسطس ١٩١٤ دخلت بريطانيا العظمى الحرب إلى جانب فرنسا وروسيا .

مركز مصر الدولي قبل الحرب

كان مركز مصر الدولي قبل الحرب العالمية الماضية تحدده معاهدة لندن المبرمة سنة ١٨٤٠ ، التي كانت صكا دوليا التزمت الدول باحترامه (١) ، وأهم أحكام هذه المعاهدة الاعتراف باستقلال مصر المكفول من الدول ، وضمان عرش مصر في أسرة محمد علي ، ولم يكن يحد من هذا الاستقلال سوى قيد السيادة العثمانية التي قررتها معاهدة لندن ، وقد تراخت هذه السيادة مع الزمن ، حتى صارت سيادة اسمية ، إذ لم يكن بقي من مظاهرها سوى الجزية السنوية (٢) التي التزمت مصر بها حيال تركيا ، وقد رهنها الحكومة التركية إلى دائئها من البيوت المالية الأجنبية بأن حولتها إليهم ، وقبلت الحكومة المصرية هذه الحوالة ، وتعهدت لأولئك الدائئين بأن تدفع لهم أقساط ديونهم خصما من الجزية لفاية سنة ١٩٥٥ .

فمصر إذن كانت من الوجهة الرسمية مستقلة استقلالاً مكفوذا بمعاهدة دولية ،

(١) راجع الحديث عن هذه المعاهدة في كتابنا مصر محمد علي من ٢١٧ و ٢٤٢ .

(٢) مقدارها ٧٥٠.٠٠٠ جنيه عثماني (١٨١٢٨٦ جنيه مصري) .

لا يقيدده سوى السيادة الاسمية لتركيا ، تلك السيادة التي كانت سائرة من نفسها نحو الفناء والزوال ، ولم يكن لهذه السيادة مظهر ما أو أثر عملي يحد من الاستقلال اذا قورنت بالامتيازات الأجنبية ، وفي ذلك يقول المارشال « ويفل » في كتابه عن « اللبني » : « قليل من البريطانيين من كان يعرف أن مصر كانت تتمتع باستقلالها الذاتي تحت السيادة التركية منذ عهد محمد علي ، وأن هذا الاستقلال كاد أن يكون تاما اذا استثنينا الامتيازات الأجنبية » .

ذلك كان مركز مصر الدولي قبل الحرب العالمية الاولى ، ولكن الاحتلال البريطاني قد عصف باستقلالها منذ سنة ١٨٨٢ ، فالى جانب الاستقلال الرسمي ، قام الاحتلال الفعلي ، الذي حمل في ثناياه الحماية المقنعة ، وانسحق المعتمد البريطاني هو الحاكم الحقيقي للبلاد ، وخضعت الحكومة الاهلية للسيطرة الانجليزية ، التي استبدت بشئون البلاد كافة ، وحاولت فصل السودان عنها ، وألغت الدستور الذي كان قائما قبل الاحتلال .

تفاهم الحـالة

عقب نشسوب الحرب

الرممت مصر الحياد في تلك الحرب ، حتى خاضت إنجلترا غمارها ، فتغير موقفها تبعا لسياسة إنجلترا ، واخذت الحكومة المصرية بتسائر وجود الاحتلال البريطاني ، تقف من الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية ، فخولت إنجلترا حق التمتع بحقوق الحرب كافة في الموانئ المصرية ، وفي جميع جهات البلاد ، وأول عمل اتخذته في هذا الصدد هو القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ ، أى عقب اعلان الحرب بين إنجلترا والمانيا مباشرة « بشأن الدفاع من القطر المصري أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى » (١) ، فقد جاء في ديباجته ما يدل على تبعيتها لانجلترا في تلك الحرب ، قال :

« بما أنه قضى لسوء الحظ باعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وابرلنده والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، وبين امبراطور ألمانيا ، ونظرا لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصري يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضروري نظرا لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم من القطر المصري ، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الغرض أن تتخذ الاجراءات الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوما لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤) تحت رئاسة عطوفتلو افندم القائمقام الخديوى قد قرر ما يأتي » .

وفجوى القرار هو منع التعامل مع المانيا ورعاياها والاشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر الماني ، وحظر التصدير الى المانيا وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب في الاراضي والموانئ

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ .

المصرية ، واعتبار السفن الألمانية الراسية في الثغور المصرية سفنا معادية ، وحجزها في تلك الثغور .

وفي ١٣ أغسطس سنة ١٩١٤ أصدر مجلس الوزراء قرارا آخر بسريان أحكام القرار السابق على النمسا والمجر .

وفي شهر أغسطس أيضا وضعت الرقابة على البرقيات والخطابات المرسلة بين مصر والخارج أو بينها وبين السودان .

قانون التجاهر

وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ وضعت الحكومة قانونا لمنع التجاهر والعقاب عليه : واعتبر تجمها كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل في طريق أو محل عمومي ولو لم يكن له قصد جنائي ، متى رأى رجال السلطة انه يجعل السلم العام في خطر ، وخولهم هذا القانون ان يأمرؤا المتجمهرين بالتفرق ، ومن لم يطع هذا الأمر يعاقب بالعقوبة لمدة أقصاها ستة أشهر ، أو بغرامة أقصاها عشرون جنيها ، ولم يكن في قانون العقوبات من قبل مثل هذه العقوبة ، واحتوى القانون على عقوبات أشد تصل الى سنتين لمن يقاوم رجال السلطة في تفريق التجمهر »

إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف

٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

وعلى أثر نشوب الحرب بين تركيا والروسيا في أول نوفمبر صار من المتوقع أن تشب الحرب بينهما وبين إنجلترا ، فأعلن الجنرال السيرجون مكسويل Sirjohn J. Maxwell قائد جيوش الاحتلال في مصر الأحكام العرفية فيها بموجب القرار الذي أصدره يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وهذا نصه :

« ليكن معلوما أني أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على مراقبة القطر المصري العسكرية لكي يتضمن حماؤه ، فبناء على ذلك قد صار القطر المصري تحت الحكم العسكري من تاريخه (١) » .

تحريرا في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

(أعضاء) (مكسويل)

(الفريق قائد الجيوش بمصر)

ووضعت الرقابة على الصحف تبعا لإعلان الأحكام العرفية .

وأصدر الجنرال مكسويل إعلانا آخر ، حذر فيه الأهلى من تكدير السلام

(١) الوقائع المصرية عدد غير اعتيادي (٢ نوفمبر سنة ١٩١٤) : «

العام ومساعدة أعداء إنجلترا وحلفائها ، ودعاهم الى اتباع جميع الاوامر التي تصدرها السلطة العسكرية ، قال :

« انا جون جرتفل مكسويل لفتنت جنترال قومندان الجيوش البريطانية في القطر المصري المنوط بتنفيذ الاحكام العرفية اعلن بهذا ما ياتي :

(اولا) « ان السلطة التي تستعمل تحت اشرافى بمعرفة الادارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول محل الادارة الملكية ، بل تعتبر تكميلا لها ، وعلى كل الموظفين الذين في خدمة الحكومة المصرية الاستمرار على أداء واجباتهم بكل دقة في وظائفهم » .

(ثانيا) « ان احسن ما يمكن للاهالى عمله للصالح العام هو الامتناع عن كل عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام ، او التحريض على التنافر ومساعدة أعداء ملك بريطانيا وحلفائه ، والمبادرة باتباع جميع الاوامر التي تعطى لحفظ السلام العام وحسن النظام من طيب خاطر ، ومتى اتبعوا ذلك لا يكونون معرضين لاي تدخل في شؤونهم من السلطة العسكرية » .

(ثالثا) « جميع الطلبات التي ربما تلزم للاحكام العسكرية من خدمات الافراد او مما يملكون تكون قابلة للتعويض التام ، وتحدد قيمتها بمعرفة سلطة مستقلة ان لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين » .

مصر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.

الامضاء

« ج . ج . مكسويل »

ابلاغ هذا المنشون

الى الحكومة المصرية

وأبلغ المستر (السير) ملن شيتهم Milne Cheetham القائم وقتئذ بأعمال العتيد البريطاني (١) هذا المنشور الى حسين رشدي باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو ب خطاب قال فيه :

« القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ »

« الى صاحب العطوفة حسين رشدي باشا رئيس مجلس نظار الحكومة المصرية .

« يا عطوفة الوزير ، اتشرف بأن ارفع لعطوفتكم مع هذا صورة المنشور الذي أصدره جناب قائد الجيوش البريطانية العام في القطر المصري ، وترون عطوفتكم من هذا المنشور ان السلطة فيما يتعلق بالوسائل اللازمة للدفاع عن القطر المصري وبالتدابير التي يستلزمها هذا الدفاع أصبحت منحصرة في يد القائد العام ، وأن

(١) كان اللورد كتشتر هو العتيد البريطاني في مصر ، وكان في إنجلترا حين شبت الحرب ، ثم تولى منصب وزارة الحرية فيها ، ولما أعلنت الحماية من السير هنري مكماهون مندوبا ساميا لانجلترا في مصر »

حضرات النظر لا يزال كل واحد منهم حافظا للسلطة التي له في الأمور الملكية الخاصة بنظافته » .

فرد عليه رشدي باشا بالخطاب الآتي :

« القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ »

« الى جناب المحترم المستر من شيتهم نائب معتمة بريطانيا العظمى في مصر »

« يا جناب الوكيل ، علمنا ما جاء في منشور قائد الجيوش البريطانية العام في القطر المصري والذي بعثتم به الى ، ونظرا لغياب سمو الجناب الخديوي الذي نستمد منه سلطتنا اتشرف بإبلاغكم بأننا سنستمر أنا وزملائي على ادارة اممال نظاراتنا الملكية تجنبنا للمضار التي تلحق بالبلاد اذا تعطلت حركة ادارتها الداخلية » .

الحرب بين إنجلترا وتركيا

وإعلان الجنرال مكسويل

ثم دخلت تركيا الحرب ضد إنجلترا وحلفائها في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فأصدر الجنرال مكسويل اعلانا نشر في الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » الصادرة في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أعلن فيه دخول تركيا الحرب ، وأوضح وجه اعتدائها في ذلك ، وذكر أن إنجلترا تحارب لغرضين ، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد علي في ميدان القتال ، واستمرار تمتع مصر بالسلم والرخاء ، وأن إنجلترا أخذت على عاتقها جميع اعباء هذه الحرب وانها لا تطلب من الشعب المصري سوى الامتناع عن اممال عدائية ضدها ، قال :

« قد كلفت بأن أعلن أنه من يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى

وتركيا في حالة حرب » .

« واو أنه منذ ابتداء الحرب الناشبة بين جلالته وبين امبراطوري المانيا والنمسا قد أقدمت الحكومة العثمانية مرارا تحت تأثير نفوذ امداء جلالته على خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات ، فان حكومة جلالته قد تحاشت مقابلة هذه الاممال بمثلها تحاشيا دقيقا ، حتى أرغمت على ذلك ، ليس فقط بسبب الاستعدادات الحربية في سوريا التي لا يمكن إلا أن تكون موجهة ضد القطر المصري ، بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة عصابات مسلحة ، وباعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء جلالته تحت قيادة ضباط المانيين بدون سبب يحملها على هذا الاعتداء ، فان بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين ، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد علي في الأصل في ميدان القتال ، واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء اللذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطاني في ثلاثين سنة » .

« وأعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى ، فقد أخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالى وتطلب اليهم الامتناع عن أى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء أى مساعدة لأعدائها » .

« ليحيى الملك (١) »

وأعلن الجنرال مكسويل فى منشور آخر أصدره بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ مريان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ على تركيا ، قال :

« انه لمناسبة الأحوال التى اقتضت إعلان الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا ، يقتضى أن كل ما جاء فى قرار مجلس نظار الحكومة المصرية الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ لما نشبت الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وبين امبراطور المانيا يسرى مفعوله على الدولة العثمانية فيما يختص بالسفن التجارية العثمانية التى تكون داخل الموانئ المصرية أو داخله اليها ، فانه لا يسمح لها بأى وقت بمبارحة الميناء الموجودة فيه » .

اعلان الحماية البريطانية

١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها على مصر ، ونشرت « الوقائع المصرية » فى اليوم نفسه اعلان الحماية ، وهذا نصه :

« اعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى »

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى انه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية » .

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

« القاهرة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ »

بهذا الاعلان حلت الحماية السافرة محل الحماية المقننة التى فرضتها انجلترا على مصر منذ سنة ١٨٨٢ ومن السهل أن تدرك ما فى هذا الاعلان من معنى البنى والمدون ، اذ ما علاقة موقف تركيا فى الحرب باعلان الحماية البريطانية على مصر ؟ لقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الموقف لو حسنت نية انجلترا أن تعلن الاعتراف باستقلال مصر التام لانه بزوال السيادة التركية عنها يصبح استقلالها تاما ، اما ترتيب اعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية ، فامر لا يفسر الا بالغرض الذى كانت انجلترا تسعى له ، وهو اهدار استقلال مصر الداخلى والتام ، وتلك كانت نيتها منذ سنة ١٨٨٢ ، أى منذ احتلالها غير المشروع .

(١) كذا فى الأصل .

**خلع الخديو عباس الثانى
وتولية السلطان حسين كامل
١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤**

كان الخديو عباس حلمى الثانى غائبا عن مصر وقت نشوب الحرب ، فقد قصد الى الاستانة فى أوائل الصيف ، وبقي بها الى أن أعلنت الحرب بين انجلترا والمانيا ، وتردد فى عودته الى مصر ، رغم الحاح رشدى باشا عليه فى ذلك ، ولما امتزم الرجوع اليها أظهرت الحكومة البريطانية رغبتها فى عدم عودته ، إذ كانت نيتها مبيتة على خلعـه .

فى اليوم التالى لإعلان الحماية ، أعلنت خلعـه ، وتولية الأمير (السلطان) حسين كامل عرش مصر ، ونشر إعلان ذلك فى الوقائع المصرية (عدد ١٩ ديسمبر) ، وهذا نصه :

« إعلان بخلع سمو عباس حلمى باشا عن منصب الخديوية »

« وارتقاء صاحب العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية » .

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لأقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالاته خلعـه من منصب الخديوية ، وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على ، فقبله » .

« القاهرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ »

**تبليغ الحكومة البريطانية
الى السلطان حسين كامل**

وفى نفس اليوم الذى قبل فيه الأمير حسين كامل العرش ، وجهت اليه الحكومة البريطانية تبليغا على لسان السير ملن شيتهم القائم بأعمال المتمد البريطانى ، أوضحت فيه الأسباب التى سوغت بها أحداث هذا الانقلاب وحددت النظام الذى فرضه على البلاد فى عهد الحماية ، قال :

« يا صاحب السمو . كلفنى ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن أخبر سموكم بالظروف التى سببت نشوب الحرب بين جلالاته وبين سلطان تركيا ، وبما نتج من هذه الحرب من التغيير فى مركز مصر .

« كان فى الوزارة العثمانية حزبان ، أحدهما معتدل ، لم يبرح عن بآله ما كانت بريطانيا العظمى تبدله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الإصلاح فى تركيا ، ومقتنع بأن الحرب التى دخل فيها جلالاته لا تمس مصالح تركيا فى شيء ، ومرتاح لما صرح به جلالاته وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح ، لا فى مصر ولا فى سواها ، وأما الحزب الآخر فشرذمة جنديين أفاكين ، لا ضمير لهم ، أرادوا إثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع أعداء جلالاته ، معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جرّوه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية ، أما جلالاته وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة

حقوقهم قد ظاوا الى آخر لحظة وهم ياملون أن تتقلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب ، لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب اجتياز مصابات مسلحة للحدود المصرية ، ومهاجمة الاسطول التركى بقيادة ضباط المانيين نفورا روسية غير محصنة .

« ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وإفرة على أن سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى اعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع المانيا ، وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر سقطت عنهما وآلت الى جلالته .

« ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسؤولية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة ، فقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية ».

« فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة ، وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الإصلاح الثلاثين الماضية ، وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسؤولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا ، وأن حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثى يقرر فيما بعد .

« بناء عليه قد كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم ، قد رأت فى سموكم أكثر الأمراء سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب « سلطان مصر » ، وائنى مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسؤولية فى دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم ، مهما كان مصدره ، وقد فوضت لى حكومة جلالته أن أصرح بأنه بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

« وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى فرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الانعام بالرتب والنياشين .

« وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية ، فترى حكومة جلالته أن المسؤولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر .

« وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مرارا بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقديم البلاد ، ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات الى ما بعد انتهاء الحرب .

« وفيما يختص بإدارة البلاد الداخلية على أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالته ، طبقا لتقاليد السياسة البريطانية ، قد دأبت على الجهد بالاتحاد مع حكومة البلاد

وبواسطتها في حماية الحرية الشخصية ، وترقية التعليم ونشره ، وائفاء مصادر ثروة البلاد الطبيعية ، والتدرج في اشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرقى السياسي ، وفي عزم حكومة جلالاته المحافظة على هذه التقاليد ، بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى في هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدي الى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتي ، وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراماً تاماً ، كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالاته على اختلاف مذاهبهم ، ولا أرى لزوماً لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ربة أولئك الذين اقتصبوا السلطة السياسية في الاستانة لم يكن ناتجاً من أي عداً للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل في الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التي بين مصر والاستانة ، وأن تأييد الهيئات النظامية الإسلامية في مصر والسير بها في سبيل التقدم هو بالطبع من الأمور التي تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام ، وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة ، ولسموكم أن تعتمدوا في اجراء ما يلزم لذلك من الإصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانجليزية ، وعلى أن أريد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملك تعمل بكل اطمئنان على اخلاص المصريين وروبتهم واعتدالهم في تسهيل المهمة الموكولة الى قائد جيوش جلالاته المكلف بحفظ الأمن في داخل البلاد ، ومنع كل هون للعدو ، واني أنتهز هذه الفرصة ، فأقدم لسموكم أجمل تعظيماتي « .

« ملن شيتهم »

بهذه الوثيقة أرادت الحكومة البريطانية تسوية الانقلاب الذي أحدثته في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولعلك تلحظ من تلاوتها والتأمل فيها مبلغ المبالغة في أسانيدها ، ووهن الحجج التي تضمنتها في تسوية الحماية التي فرضتها على البلاد ، فإذا كانت تركيا قد انضمت الى أعداء انجلترا ، فما ذنب مصر حتى تحتل تبعة هذا الانضمام ؟ وتفقد من أجله استقلالها وحريتها ؟ « ولا تزد وازرة وزر أخرى » .

لقد كان المنطق السليم يقتضى بعد زوال السيادة التركية أن تؤل هذه السيادة الى مصر ، فيصبح استقلالها تاماً ، أما أن تؤل هذه السيادة الى انجلترا لمجرد دخول تركيا الحرب ضدها ، فهو منطق استعماري ، قوامه انتهاك الفرص لسلب استقلال مصر ، وتحقيق افراض قديمة تسمى لها انجلترا في وادي النيل منذ سنة ١٨٨٢ بل قبل ذلك بسنين « .

وكذلك ليس من المنطق السليم في شيء أن يؤدي موقف الخديو عباس الثاني الى فرض الحماية على مصر ، فلقد سبق لانجلترا أن أصرت في سنة ١٨٧٩ على خلع الخديو اسماعيل ، وكان خلعها استجابة لطلبها ، ولم يؤد خلعها الى انتحالها حقوقاً في البلاد « .

وفي الحق أن الرء ليس في البحث عن رابطة سببية بين خلع الخديو عباس وأبلولة حقوقه الى انجلترا ، فلا نجد لذلك حلة معقولة ولا مشروعة ، بل هي حلة الفصيص والعنوان فحصب « .

ومن المنطق المعكوس أيضاً أن تعد الحكومة البريطانية حقوق مصر وديعة تحت يدها ، وأن تفرض الحماية عليها ضماناً لهذه الحقوق !! فان حقوق الشعوب لا تقبل هذا العبث وهذه السخرية ، وليست هذه الحقوق محلاً لأن تكون وديعة تحت يد دولة أخرى ، وكل أمة تفرط في هذه الوديعة تفقد حقوقها ، وترضى لنفسها بالتبعية لتلك الدولة « .

على أن نية القصب والاستعمار تبدو من مجرد المقارنة بين سياسة إنجلترا براء مصر ، وسياستها بأزاء بلجيكا في الحرب العالمية الأولى ، فلقد هبت لنصرتها تجاه العزو الألماني ، وامتشقت الحسام دفاعا عن حيادها واستقلالها ، ومع ذلك لم تدع لنفسها أخذ حقوقها وديعة في يدها ، ولا أعلنت حمايتها عليها تأييدا لهذه الحقوق ! ومن هذه المقارنة يبدو الفرق جليا بين النية الخالصة الحسنه نحو بلجيكا ، والنية السيئة نحو مصر .

ومن عجب أن تدعى إنجلترا لنفسها في هذه الوثيقة حقوقا تقول انها استعملتها في البلاد مدة سني الاصلاح الثلاثين التي سبقت اعلان الحماية ، فليت شعري ما هي تلك الحقوق التي ادعتها لا اذا كانت تقصد احتلالها البلاد منذ سنة ١٨٨٢ واعتدائها على استقلالها ، والغاءها دستورها ، وتغلغلها في شؤونها ، ومحاولة فصل السودان منها ، فهذه ليست حقوقا ، بل هي مظاهر للقصب والاعتساف ، وان في تعبيرها عن سني الاحتلال بأنها سني اصلاح فيه أيضا مخالفة للواقع ، لان هذه السنين كانت كلها من ناحية التعليم والثقافة والصحة والصناعة والتجارة والجيش والبحرية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والحرية السياسية سنوات تأخر وانحطاط ، لا سنوات تقدم واصلاح (١) .

ومع ذلك لم يدع احد أن أي اصلاح يعمل لامة على يد دولة اجنبية غاصبة يعدل استقلالها وحريتها ، لأن الاستقلال هو سر الحياة والكرامة للأمم جميعا ، ولا يعوضه أي اصلاح مزعوم يجيء في ظل الدل والعبودية ، وفي ذلك يقول اللورد دفرين في تقريره عن مصر سنة ١٨٨٣ « لو فعلنا ما فعلنا من الاصلاحات لرأى المصريون أنهم موضع الغدر والغبن في شراء تلك المزايا ، ومن حقهم أن يروا ذلك ، اذ يكون ثمنها فاحشا ، وهو ضياع استقلالهم الوطني » .

ولعلك تلحظ في شيء من التهمك المرير ما تشير اليه هذه الوثيقة من أن زوال السيادة العثمانية يزيل القيد الذي كان يحدد عدد الجيش المصري بشمانية عشر ألف مقاتل ، أو بعبارة أخرى أنه يزيع العقبة التي تعوق تقدم الجيش المصري وزيادة عدده ! في حين أن الواقع أن هذا القيد لم يكن إلا اسميا ، وأن مصر كانت قبل الاحتلال حرة في أن تزيد عدد جيشها كما تشاء ، وأن هذا الجيش لم يصب بالضعف والانحلال الا في عهد الاحتلال والحماية ، وما بعد الحماية .

أما حق الانعام بالرتب والنياشين ، فإن ولى الأمر في مصر كان يتمتع بحق الانعام بها كما يشاء ، هذا الى أن مسألة الرتب والنياشين ليست مما يؤبه له في حياة الامم ، بل هي في بلاد الشرق وسيلة من وسائل الاستعباد والتأخر .

وفي الوثيقة اشارة صريحة الى اهدار شخصية مصر الدولية في علاقاتها مع الدول الاجنبية اذ حتمت أن تكون هذه العلاقات بواسطة المتمد البريطاني في مصر ، وهذا القيد معناه الغاء وزارة الخارجية التي كانت لمصر من قبل ، وحرمانها حق الاتصال بالدول الاجنبية بغير وساطة المندوب البريطاني ، وهذا الحرمان من أخص مظاهر الحماية ، وقد ألغيت وزارة الخارجية فعلا في عهد الحماية ، وظلت ملغاة الى أن أعيدت في مارس سنة ١٩٢٢ .

وفيما يتعلق بنظام الحكم قد أعلنت الوثيقة أن قاعدته هي « التدرج في أشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرقي السياسي » ، وهذه القاعدة

(١) راجع في تفصيل ذلك الفصل الثاني عشر من كتابنا « مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال »
(النتائج العامة للاحتلال الاجنبي) ص ١٩٧ وما بعدها .

هى استمرار للسياسة التى اتبعتها إنجلترا منذ سنة ١٨٨٢ ، وقوامها حرمان الأمة الاستقلال والنظام الدستورى الذى نالته قبل الاحتلال ، متعلقة بتلك الدعوى الباطلة ، وهى عدم كفاية البلاد للاستقلال والدستور ، وهذا معناه فرض الحكم المطلق على الشعب ، وعلى هذا الأساس وضعت إنجلترا النظم السورية التى تعاقبت على البلاد منذ ١٨٨٢ ، كمجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعية ، فجاءت الوثيقة معلنة أن إنجلترا لا تحيد عن هذه السياسة التى تحرم الشعب حقوقه الدستورية ، فوق حرمانه حقوقه فى الاستقلال ، فما أبعد الفرق بين ما أعلنته إنجلترا فى هذه الوثيقة وبين عهودها ووعدوها السابقة فى الجلاء عن مصر !

هذا الى أن فى اعلان الحماية نقضا صارخا لمنشور الجنرال مكسويل الذى أذاه فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (ص ١٧) وأعلن فيه أن إنجلترا انما تحارب للدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل ميادين القتال ، فها هى إنجلترا قد سلبت هذه الحقوق وتلك الحرية ، ولم يمض على هذا المنشور أربعون يوما !

وصفوة القول أن التبليغ البريطانى للسلطان حسين كامل هو من أخطر الوثائق التى تضرب مثلا فى نقض العهود ، وتكت المواقف ، وسلب الشعوب حقوقها فى الاستقلال والدستور .

وغنى عن البيان أن هذا التبليغ قد قوبل من الشعب بالسخط والألم ، كما قوبل امتلاء السلطان حسين كامل عرش مصر على أساس هذا التبليغ بالدهشة والمرارة ، إذ رأى الشعب فى تنصيبه سلطانا على مصر بخطاب موجه اليه من المعتمد البريطانى أول مظهر للحماية وضياع الاستقلال ، وأدرك بفطرته السليمة أن السلطان الذى تعيينه إنجلترا لا يمثل سيادة مصر ، بل يمثل سيادة الدولة الحامية ، ومن ثم كان تعيينه بهذه الطريقة اهدارا للاستقلال وامتھانا لكرامة الأمة والعرش والبلاد جميعا .

تأليف وزارة حسين رشدى باشا

فى غداة اليوم الذى أعلنت فيه الحماية ، وفى نفس اليوم الذى خلع فيه الخديوى عباس الثانى وولى السلطان حسين كامل (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤) ، تألفت وزارة حسين رشدى باشا ، التى كانت تتولى الحكم من قبل ، وبقي الوزراء فى الوزارة الجديدة ، مع تعديل يسير فى مناصبهم ، وتغيير خطير فى نظام الحكم ، إذ صارت البلاد وحكومتها تحت الحماية البريطانية ، وألغيت وزارة الخارجية تبعا لنظام الحماية ، وتم تأليف الوزارة بموجب كتاب أرسله السلطان حسين كامل الى حسين رشدى بتكليفه تأليف الوزارة ، وجواب رشدى باشا بقبول هذه المهمة ، ثم صدر المرسوم السلطانى بتأليفها ، وقد تم ذلك كله يوم ١٩ ديسمبر .

ومن المؤلم حقا أن يحدث هذا الانقلاب الخطير ، وتعلن الحماية على البلاد ، ويهدن استقلالها ، ولا يبدو من مصر الرسمية ، ولا من الجمعية التشريعية التى كانت لها بموجب القانون النظامى القديم صفة النيابة عن الأمة ، أى احتجاج على هذا الاعتداء البائل ، بل تبقى الوزارة قائمة تقرر الحماية ، ولا يستقيل وزير ، ولا موظف كبير ، احتجاجا على هذا الانقلاب الخطير ، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكنة صامتة ، كأن لم يحدث حدث فى البلاد لا بل أن وكيلها المنتخب المرحوم سعد باشا زغلول كان فى مقدمة المحتفين بالسير (هنرى مكماهون) أول مندوب سام بريطانى عين فى ظل الحماية ، إذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه (يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥) .

وقال عنه على مسمع من المستقبلين : « ان دلائل الخير بادية على وجهه » ، وامل أن
يجزل الله لصر الخير على يده (١) .

وانا موردون هنا الوثائق الرسمية التي تالفت بمقتضاها وزارة رشدي باشا ،
وهي وزارته الثانية :

كتاب السلطان حسين كامل الى حسين وشدي باشا

« عزيزي رشدي باشا : ان الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الايام أدت
الى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر ، والى خلو الأريكة الخديوية ، وبهذه
المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية الينا رسالة نبعت بصورتها اليكم ، لنشرها على
الامة المصرية ، موجهة فيها نداءها الى ما انطوى عليه فؤادنا من عواطف الاخلاص
نحو بلادنا لكي نرقى عرش الخديوية المصرية بلقب « السلطان » ، وستكون السلطنة
ورائية في بيت محمد على طبقا لنظام يقرر فيما بعد .

« وقد كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها الى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الاخلاص
الى الراحة من عناء الأعمال مطمح انظارنا ، الا أننا بالنظر الى المركز الدقيق الذي صارت
اليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك أنه يتحتم علينا القيام بهذا العبء
الجسيم وأن نستمر على خطتنا الماضية ، فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفنا على
خدمة الوطن العزيز : هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد على
الكبير الذي نعمل على تخليد الملك في سلالته .

« وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام الى
تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه ، مواصلين خطة الإصلاحات التي
بدىء العمل فيها ، لذلك ستكون همة حكومتنا منصرفة الى تعميم التعليم واتقانه
بجميع درجاته ، والى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم احوال القطر في هذا
العصر ، وسيكون من أكبر ما تعنى به توطيد اركان الراحة والأمن العام بين جميع
السكان ، وترقية الشؤون الاقتصادية في البلاد .

« اما الهيئات النيابية في القطر فسيكون من اقصى امانينا أن نزيد اشتراك
الحكوميين في حكومة البلاد زيادة متوالية .

« ونحن على ثقة بأننا في سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب
الجلالة البريطانية خير انعطاف في تأييدنا ، واننا لوقنون بأن تحديد مركز الحكومة
البريطانية في مصر تحديدا واضحا بما يترتب عليه من ازالة كل سبب لسوء التفاهم
يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معا
الى غاية واحدة ، واننا لنعتمد على اخلاص جميع رعايانا لتعاضيدنا في العمل الذي
أماننا . ولوثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحليتم به من الصفات العالية ، واعتمادا على
وطنيتكم ، نطلب منكم مؤازرتنا في المهمة التي أخذناها على عاتقنا ، وندعوكم ببناء
على ذلك الى تولى رئاسة مجلس وزرائنا والى تاليف وزارة تختارون أعضائها
لمعاونتكم وتعرضون أسماءهم على تصديقنا العالى : ونسال الحق جل جلالته
أن يبارك لنا جميعا فيما نبته فيه من نفع الوطن وبنيه » .

١٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

« حسين كامل »

(١) المظم عدد ١١ يناير سنة ١٩١٥ .

جواب رشدي باشا

« مولاي : اقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتموني من الشرف السامي ، اذ تفضلتم على بأمركم الكريم الذي فوضتم به الى تأليف هيئة الوزارة . »

« نعم اننى كنت وكيلًا عن ولى الامر السابق ، ولكننى مصرى قبل كل شئ ، وبصفتى مصريًا قد رأيت من المفروض على أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية في أن اكون نافعا لبلادي ، فتغلّبت مصلحة الوطن السامية التي كانت رائدى في كل أعمالي على جميع ما عداها من الاعتبارات الشخصية ، لهذا فأتى أقبل المهمة التي تفضلت بعظمتكم السلطانية بتفويضها الى ، ولما كان زملائي بالأمس الموجودون الآن بمصر متشربين بنفس هذه العواطف وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لى ، فأننى أتشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية وفق هذا المشروع المرسوم السلطاني بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة واننى بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية العبد الخاضع المطيع المخلص » (١)

تحريرا في ٢٠ صفر سنة ١٣٣٣ (١٦ ديسمبر ١٩١٤)

((حسين رشدي))

وقد صدر المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة على النحو الآتي :

حسين رشدي باشا للرياسة والداخلية ، اسماعيل مري باشا للأشغال العمومية والحربية والبحرية . احمد حلمي باشا للزراعة . يوسف وهبة باشا للمالية . مدلي يكن باشا للمعارف . عبد الخالق ثروت باشا للحقانية . اسماعيل صدقي باشا للأوقاف .

مظاهر الاحتجاج

على هذا الانقلاب

من الواجب أن نعترف أن انقلاب سنة ١٩١٤ ، وأن كان قد قوبل من الشعب بالآلم والدهشة ، إلا أنه لم يقابل إلا باحتجاج يسير ضيق الأفق ، محدود الأثر . ولعل بسط الأحكام العرفية البريطانية على البلاد لأول مرة في تاريخها الحديث ، كان له دخل في إثارة الأمة جانب الصمت والوجوم ، وكبت الألم في النفوس . كما أن تدفق القوات المسلحة على البلاد كان ولا ريب أهم العوامل فيما هراها من ضعف واستسلام للقوة الفاشمة ، وهذا الأمر يحدث مثله في معظم البلدان التي تحتلها جيوش اجنبية .

ومن الوسائل التي اتخذتها الحكومة لتدعيم الانقلاب واجتذاب الخاصة اليه التعظيم من شأن الوزراء في ظل الحماية ، واحاطتهم بمختلف المزايا والمظاهر ، لكي يزدادوا تعلقا بمناصبهم ، ويزداد الناس تهافتا عليها ، فمن ذلك اختصاصهم باللقاب ميزتهم عن حملة الرتب والالقاب ، كتلقيب الوزراء بأصحاب « المعالي » بعد أن كانوا أصحاب « سعادة » فقط ، وتلقيت رئيس الوزراء بصاحب « دولة » ، بعد أن كان صاحب « عطوفة » ، فهذه الالقاب من مخلفات عهد الحماية ، وقد نص الأمر

(١) مجموعة من القرارات والنشورات سنة ١٩١٤ ، ص ٢٧٧ .

السلطاني الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩١٥ أن يكون لقب « صاحب المعالي » للوزراء ورئيس الجمعية التشريعية والسردار ورئيس الديوان السلطاني وكبير أمناء السلطان . وأصحاب الوشاح الأكبر من نشان محمد علي ، وحائزي رتبة الامتياز ، ولقب « حضرة صاحب السعادة » للفريق العسكري وللحائزين لرتبة باشا ، و « صاحب السعادة » فقط للحائزين لرتبة اللواء العسكرية الخ .

وعهد السلطان حسين الى السخاء في منح رتب الباشوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء والموظفين ، فكان لهذه الوسيلة أثرها في كسر حدة السخط والمعارضة ، واخذ الأعيان يتطلعون كعادتهم الى التحلي بهذه الرتب ، من طريق الاخلاص للسلطان وللنظام القائم ، فاجتذبت الحكومة بذلك ولاء طبقة الأعيان والمتقنين في مختلف العواصم والمديريات ، وصار الانقلاب أمرا مألوفاً بين الفئة التي تمثل أقوى عناصر المجتمع في البلاد .

والآن نذكر بعض مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب .

احتجاج « الشعب » عن الظهور

احتجاجا على اعلان الحماية

كان معسروفا أن قرار الحماية سيصدر قبل اعلانه بمدة ، وكان محتما على الصحف أن تنشره عند صدوره ، فأعلن المرحوم أمين بك الرافعي رئيس تحرير جريدة (الشعب) في عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ أنه سيحتجب من ذلك اليوم ، وأنه سيعود بمشيئة الله الى الظهور ، وقد اتخذ رحمه الله هذا القرار على اثر مداولة قصيرة بينه وبين عبد الله بك طلعت مدير الجريدة وبينى ، فاتفق ثلاثتنا على وجوب وقف صدورها ، وكان الغرض من هذا الوقف أن لا ينشر في « الشعب » اعلان الحماية المشؤم والبلاغات التي تستتبعها الحماية .

كان هذا الاحتجاج اول احتجاج من مصر على الحماية البريطانية ، وقد وقع في الوقت الذي بلغت فيه صحيفة « الشعب » ذروتها من حيث الانتشار والرواج والمكانة الصحفية ، اذ كانت أوسع الجرائد انتشارا ، وكان الجمهور يتلقفها بلهف رائد ليتعرف منها أنباء الحرب المالية ، ويتحسس فيها اتجاه الناحية الوطنية ، فكان إيقاف صدورها تضحية مالية كبيرة .

اضطهاد الوطنيين

تولت السلطة العرفية حكم البلاد في خلال الحرب ، فكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطني ، ومطاردة رجائه ، فضبطت أوراقه ودفاتره ، وسجلاته ، وشتمت شمل أعضائه أو الذين اشتبهت بأنهم من أعضائه أو أنصاره ، واعتقلت الكثيرين منهم في سجن الاستئناف ، وفي معتقلات درب الجمايز ، وطرة ، والجيزة ، وسيدى بشر ، وسجن الحدة بالاسكندرية ، ونفت بعضهم الى مالطة وأوروبا ، فمن الذين أصابهم الاعتقال أحمد بك لطفى . على فهمى كامل بك . عبد الله بك طلعت . عبد اللطيف بك الصوفاني (وقد وضع تحت المراقبة في دمنهور) . والأساتذة عبد المقصود متولى . محمد زكى على . أحمد وفيق . أمين الرافعي . عبد الرحمن الرافعي . مصطفى الشوربجي . اسماعيل بك حافظ صهر محمد بك فريد . محمد قواد حمدي . ابراهيم رياض . الدكتور عبد الحليم متولى . الدكتور عبد الفتاح يوسف . أحمد أفندي رمضان زيان . اليوزباشى حافظ محمود قبودان . اليوزباشى

أحمد حمودة . محمد أفندي الشافعي . مصطفى أفندي حمدي . يعقوب أفندي
صبري . أحمد نبيه قبودان . اسماعيل أفندي حسين . الشيخ إبراهيم
مروني الخ الخ

وممن نفوا الى أوروبا الدكتور نصر فريد بك . والى مالطة الدكتور عبد الغفار
متولي . الأستاذ محمد عوض محمد . الأستاذ محمود إبراهيم الدسوقي . الأستاذ
محمد عوض جبريل . حامد بي الملايلي . الدكتور حسن نور الدين . سلامة
أفندي الغولي . الأستاذ علي فهمي خليل . الأمير أفندي العطار . وغيرهم وغيرهم ،
وقد لبثوا في المعتقلات أو المنفى مددا طويلة ، ومنهم من لبث في السجن أو المنفى
الى ما بعد الهدنة سنة ١٩١٨ ، أما من أفرج عنهم فقد قيدت حريتهم ، ووضعوا
تحت المراقبة .

مظاهرة طلبة الحقوق

يوم زيارة السلطان حسين

اعتزم السلطان حسين كامل زيارة معاهد العلم ، وزار بعضها ، وكان من مظاهر
سخط الشباب على الحماية والانقلاب الذي استتبعه أنه لما جاء دور زيارته لمدرسة
الحقوق اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور في اليوم المحدد لهذه الزيارة
السلطانية (١٨ فبراير سنة ١٩١٥) ، وانفذوا همهم ، وتغيبوا عن الحضور في ذلك
اليوم ، فلما جاء السلطان لوحظ فراغ كبير في صفوف الطلبة ، فكان هذا الاضراب
شبه مظاهرة صامتة ضد الحماية والانقلاب . وقد اهتمت الوزارة للأمر ، واجرت
تحقيقا عن تقع عليهم مسئولية هذه المظاهرة ، وقررت توقيع العقوبات الآتية على
من ثبتت ادانتهم ، وما هم أولاء نذكر لك أسماءهم فيما يلي . فلعل في بيان هذه
الاسماء ما يعطيك فكرة عن ناحية من حياة الشباب في ذلك العصر ، وبخاصة لان منهم
من شغل فيما بعد مراكز ممتازة في عالم القانون أو السياسة .

(أولا) فصل أربعة وخمسين طالبا . وهم :

أحمد مرسى بدر . محمد صبري أبو علم . أمين خليفة أبو زيد . أحمد أحمد
عبد الله . السيد أحمد محمد إبراهيم . يوسف أحمد الجندى . أحمد اسماعيل
فهمي . محمد فؤاد حمدي . عبد السلام يوسف . محمود محمود مرسى .
عبد العظيم محمد الهادي رسلان . عبد العزيز إبراهيم عبده . محمود حسن
درويش . محمد نصر الدين . محمد سامي . أحمد محمود محمد . سليم خيرى .
محمود وهدان . محمد أمين صدقي . حافظ حسن عامر . عثمان فهمي . أحمد
والى الجندى . خالد محمد مؤمن . محمد فريد كمال . (من طلبة السنة الرابعة
قسم انجليزى) .

محمد فهمي كزاره . أحمد لطفى . إبراهيم رياض . محمد السيد واكد .
إبراهيم السيد . محمود سامي الزارع . عبد الله بهجت . اسماعيل محمود
حمدي . عمر عمر . قايد زكي . عبد العزيز محمد السوسى . محمد حميد .
عبد العال السيد (من طلبة السنة الثالثة قسم انجليزى) .

محمد علي صصادق . صادق العجيزى . محمد خيالد باشات . محمد
مصطفى كمال الديب . أحمد عبد اللطف . سليمان حافظ . محمد فكرى أباطة .
على أحمد رضا . محمد أمين الشاهد . رياض الشريف . عبد اللطيف أحمد .

أحمد اسماعيل محمود ، اسماعيل محمد دبوس ، راتب حمزة ، عبد الباقي
عثمان ، محمد عباس رفعت ، حسن يس (من السنة الثالثة قسم انجليزى أيضا)
(ثانيا) حرمان ثلاثة عشر طالبا امتحان آخر سنة ١٩١٥ وهم :

حسن مختار رسمى ، حسن اسماعيل الهضيبي (من طلبة السنة الرابعة
قسم انجليزى) ابراهيم صبحى ، عبد العظيم حسن الهراس ، محمود سامى جنيبة
(من طلبة السنة الثالثة قسم انجليزى) احمد حسنى ، محمد خليل ، عباس
حلمى محمد ، خليفة جمعة ، على بدوى ، محمد سليم ، محرز احمد الحارثى ،
عبد المحرم (من طلبة السنة الثانية) .

(ثالثا) حرمان ثمانية عشر طالبا امتحان آخر السنة مع إيقاف التنفيذ وهم :

محمود على ناصر ، محمد عزمى ، محمد عبد الله عنان ، محمد محمد محمود ،
محمد كامل محمود ، راجب محمد عبد الله دويدار ، عبد الحميد محمد عمر
وشاحى ، محمد أبو الوفا ، مرسى فرحات ، سليمان نجيب ، محمود حلمى لهيطة ،
أحمد عبد الباقي راضى ، عباس حسن هرجه ، محمد البغدادي أبو الوفا ،
صيف النصر حسين حيدر ، أنور على ، عبد الفنى زيدان ، محمد عمر دمرداش
(من طلبة السنة الأولى) .

وقد صدر فى مارس عفو سلطاني عن الطلبة المفصولين والمحرومين من الامتحان ،
واستثنى من هذا العفو سبعة عشر طالبا الذين أثبت التحقيق أنهم كانوا المحرضين
لزملائهم على التظاهر وهم : أحمد مرسى بدر ، محمد صبرى أبو حلم ، محمود
وهذان ، محمد فؤاد حمدي ، عبد العزيز ابراهيم عبده ، أحمد والى الجندى ،
أحمد أحمد عبد الله ، حافظ حسن عامر ، أحمد لطفى ، ابراهيم رياض ، اسماعيل
محمود حمدي ، محمد فهمى كرامة ، صادق العجيزى ، على أحمد رضا ، رياض
الشريف ، محمد أمين الشاهد ، حسن يس .

وعفى فى السنة المكتبية التالية عن هؤلاء السبعة عشر طالبا وعادوا الى المدرسة

الاعتداء على السلطان حسين كامل

تجاوز سخط الشعب على الحماية الى السخط على المغفور له السلطان حسين
الذى ارتضى هذا النظام .

وفى رأينا أنه وان كان قد أخطأ بلا ريب فى قبول عرش مصر فى ظل الحماية
الأجنبية ، وقبل الحماية فعلا ، إلا أنه كان يعتقد أنه ينقل بهذا القبول عرش محمد
على ، ويحفظه لأسرته ، ولقد ذاعت الاشاعات فى ذلك الحين أن الانجليز ربما أجلسوا
على عرش مصر أميرا من أمراء الهند .

ولقد كان من مظاهر هذا السخط أن امتدى عليه مرتين ، الأولى بالقاهرة يوم
الخميس ٨ أبريل سنة ١٩١٥ ، إذ أطلق عليه شاب يدعى محمد خليل تاجر خردوات
من المنصورة عيارا ناريا حين مرور موكبه بشارع عابدين ، فأخطاه وأصاب العربية
التي كانت تقله ، ولم يحدث بها سوى ثقب فى جلدها ، وقبض على الجاني وحوكم
أمام مجلس عسكري بريطاني ، وحكم عليه بالإعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم يوم
٢٤ أبريل سنة ١٩١٥ .

وبعد مرور شهرين على هذا الحادث وقع اعتداء آخر لا يقل شططا ونكرا عن

الاعتداء الأول ، ففي يوم الجمعة ٩ يولييه سنة ١٩١٥ بينما كان السلطان مسافرا بموكبه بالاسكندرية قبيل ظهر ذلك اليوم من قصر رأس التين الى مسجد سيدى عبد الرحمن بن هرمز لأداء فريضة الجمعة ، أقيمت عليه قبله من نافذة احد المنازل المطللة على شارع رأس التين فسقطت القنبلة على ظهر جواد من جوادى المركبة السلطانية ، ثم تدرجت على الأرض ولم تنفجر ، وقد امتفرق التحقيق في هذه الحادثة زمنا طويلا لغموضها وصعوبة الكشف عن المتآمرين فيها ، وأسفر عن اتهام تسعة من الشبان بتسيير الحادث وهم : محمد نجيب الهلباوى . محمد شمس الدين . محمد فريد . محمود عنابت . شفيق منصور . أحمد سابق . عبد الفتاح يوسف . عبد الله حسن . على صادق . ثم استقر رأى النيابة على اذانة اثنين منهم وهما محمد نجيب الهلباوى ومحمد شمس الدين ، وحوكما أمام مجلس عسكري بريطاني ، فحكم عليهما بالإعدام شنقا ، وصديق القائد العام للقوات البريطانية (١) على الحكم ، ولكن السلطان حسين طلب تخفيفه ، فأبدله القائد العام بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ويدخل في هذا السباق حادث الاعتداء على إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف (٢) ، ففي مساء ٤ سبتمبر سنة ١٩١٥ ، بينما كان واقفا على رصيف محطة القاهرة مزعما السفر بقطار الوجه القبلى امتدى عليه شاب يدعى صالح عبد اللطيف ، وهو موظف بوزارة المالية ، بأن طعنه بخنجر ثلاث طعنات جرحه جروحا بليغة في كتفه ، ولكنه شفى منها بعد حين ، وحوكم الجانى أمام مجلس عسكري بريطاني ، وحكم عليه بالإعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم يوم ٣ أكتوبر ١٩١٥ .

تعطيل الجمعية التشريعية

كانت الجمعية التشريعية هي الهيئة شبه النيابية القائمة في ذلك العهد ، وقد انتهى الفصل التشريعى الأول (الوحيد) لها في شهر يونيه سنة ١٩١٤ ، قبيل نشوب الحرب ، فلما شبت الحرب رأت السياسة البريطانية تعطيل اجتماعها ، تفاديا من أن تصدر قرارات قد يكون فيها معنى الاحتجاج على الانقلاب .

فصدر أمر عال في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بتأجيل ابتداء دور الانعقاد الثانى الذى كان محددًا له أول نوفمبر سنة ١٩١٤ الى أول يناير سنة ١٩١٥ ، وورد في ديباجة الأمر بيان السبب الذى دعا الى هذا التأجيل وهو « نظرا للظروف الحالية التى من شأنها أن توقف وضع منهاج خاص للإصلاحات التشريعية ، فضلا عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية في كل حين الى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة » .

وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد الى فبراير سنة ١٩١٥ ، ثم صدر مرسوم آخر بتأجيله الى ١٥ أبريل ، ثم الى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ ، ثم أجلت الى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، ولم تدع بعد ذلك الى الاجتماع ، وظلت البلاد محرومة أبة هيئة نيابية أو شبه نيابية عشرة أعوام كاملة حتى أعلن الدستور سنة ١٩٢٣ .

(١) هو الجنرال السير أرشبلد مري الذى خلف الجنرال مكسويل في قيادة الجيوش البريطانية في مصر منذ اوائل سنة ١٩١٦ ، وبقي يتولى هذه القيادة الى أن خلفه الجنرال اللنبى في يولييه سنة ١٩١٧

(٢) كان وزيرا للأوقاف منذ ٢٠ مايو سنة ١٩١٥ بدلا من اسماعيل صدقى باشا المستقيل

تدفق الجنود البريطانية على مصر

كثير تدفق الجنود من مختلف أنحاء الامبراطورية البريطانية على مصر ، حيث اتخذت قاعدة حربية عامة للحلفاء في الشرق الأوسط ، وقد أفاد الحلفاء وبخاصة انجلترا من هذا الموقف فوائد حربية وسياسية هامة كان لها أثرها في فوزهم ، فكانت مصر مركزا للحايتهم السياسية في سوريا وجزيرة العرب طيلة مدة الحرب ، كما كانت لهم قاعدة لحملة الدردنيل ولحملة العراق ، ثم حملة فلسطين وسوريا التي أدت الى النصر النهائي لانجلترا وحلفائها في الشرق .

وقد صدرت من كثير من هؤلاء الجنود تصرفات منكرة في القاهرة والاسكندرية ، وفي مختلف البنادر والثغور والقرى التي حلوا بها ، ف وقعت منهم الاعتداءات الكثيرة على الناس في أموالهم وأرزاقهم ، بله الاعتداء عليهم بالضرب والقتل ، مما كان له أثر عميق في كراهية الناس للاحتلال ثم الحماية .

الحملة التركية على قناة السويس

زحفت حملة تركيا على حدود مصر من ناحية العريش واجتازت شبه جزيرة سيناء ، وتبين من تطور الحوادث ان الترك لم يكونوا يقصدون غزو مصر ، بل كانوا يرمون باتفاقهم مع الالمان الى مناوشة البريطانيين ليحجزوا أكبر عدد من الجنود في مصر ويخففوا الضغط عليهم في الميادين الأخرى .

واقعة طوسون

٣ فبراير سنة ١٩١٥

وفي ليلة ٢ - ٣ فبراير سنة ١٩١٥ حاول الترك اجتياز القناة من محطة طوسون ، فصدتهم الجيش البريطاني بمعاونة كتيبة من الجيش المصري برئاسة الملازم الاول احمد أفندي حلمي الذي كان يقود على الضفة الغربية للقناة البطارية الطوبجية المصرية الخامسة ، وقد مد الترك جسرا خفيفا منصوبا على زوارق من الألومنيوم لعبور القناة عليه ، ولما أتموا تركيبه وبدؤوا فعلا بالسير عليه لعبروا القناة فاجأهم الملازم الاول بيران المدفعية ، فأحبط محاولتهم ، وقتل هو في المعركة ، وعرفت هذه الواقعة بواقعة طوسون .

وقد كان اشتراك الجيش المصري في هذه الحرب التي كانت ترمى (من الناحية البريطانية) الى تأييد الحماية على مصر ، أول نقض للعهد الجديد الذي أعلنه انجلترا ، وهي أن لا تحمل مصر شيئا من أعباء هذه الحرب ، ولملك لاحظت في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ (ص ١٤) - وكان صدوره باتفاق الوكالة البريطانية بل بإيعازها - أن وجود الجيش البريطاني في مصر هو الذي جعل مصر عرضة لهجوم أعداء انجلترا ، فهذا الهجوم لم يكن موجها ضد مصر ، بل ضد وجود الانجليز فيها ، ولذلك كان منطقيا ما أعلنه الجنرال مكسويل في منشور ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (ص ١٧) من تعهد انجلترا بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب ، ولا تطلب من الشعب المصري سوى الامتناع عن أعمال عدائية ضدها ، لأنه لا يمكن أن يطلب من الشعب اشتراكه في أعباء حرب كان مقصودا منها تثبيت الاحتلال والحماية عليه .

واقعة الرمانة

٤ أغسطس سنة ١٩١٦

وفي أغسطس سنة ١٩١٦ حاول الترك مهاجمة سيناء مرة ثانية ، وكان عددهم نحو ثمانية عشر ألف مقاتل ، فهاجموا في منتصف ليلة ٤ من هذا الشهر المواقع الحربية بين قطية والرمانة في معركة فاصلة عرفت بواقعة الرمانة (أورواماني) ، ولكنهم منوا بهزيمة كبيرة ، وارتدوا عن ميدان القتال ، وبلغت خسائرهم هذا اليوم والأيام التالية نحو خمسة آلاف مقاتل ، منهم ٢٣٠٠ أسير ، ولم يفكروا بعد هذه الواقعة في استئناف الهجوم على قناة السويس ، ثم لم يلبثوا أن انسحبوا من شبه جزيرة سيناء ، وأخلوا رفح والعريش .

وكان لفرقة العمال المصريين الفضل الأكبر في إحراز النصر في هذه المعركة ، فهي التي عيبت الطرق على مسافة الـ ١٠٠ أميال في سيناء ، ورصفتها بالكدام ، وجعلتها صالحة لسير السيارات المدرعة وأنواع المركبات كافة ، ومدت خطوط السكك الحديدية في هذه الصحراء القاحلة ، وحفرت الآبار في كل مكان ، وأوصلت المياه العذبة إلى كل نقطة ، وشادت الحصون والاستحكامات ، وحفرت الخنادق ، ونظمتها بمهارة كبيرة ، ومدت أنابيب المياه وطمرتها تحت الرمال صيانة لها ، ونقلت أدوات التليفون والتلغراف ، ونصبها في أماكن معينة ، ونقلت المهمات والذخائر إلى مسافات شاسعة في أرض وعرة يصعب فيها السير لولا هذه الأعمال الباهرة التي كانت أساس الانتصارات العسكرية في هذه المنطقة .

حملة السنوسي على حدود مصر الغربية

وأعد السنوسي الكبير (السيد أحمد الشريف السنوسي) باتفاقه مع الترك حملة على مصر من حدودها الغربية ، وأنفذ هذه الحملة في نوفمبر سنة ١٩١٥ ، وانسحبت حاميتا « السلوم » و « سيدى برانى » ودخلهما السنوسيون ، واعتصم الانجليز في « مرسى مطروح » واتخذوها مقرا لقيادتهم ، ودارت معارك عنيفة حولها في أواخر سنة ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ انتهت بإرتداد السنوسيين ، وزحفت قوات سنوسية أخرى جنوبا ، واحتلت سيوة والواحات البحرية والفرافرة والداخلة ، ثم زحف الجيش الإنجليزي من مرسى مطروح تؤيده السيارات المدرعة واشتبك والسنوسيين يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ في معركة (أجاجية) الواقعة في الجنوب الشرقى من سيدى برانى ، وعلى مسيرة خمسة عشر ميلا منها ، وانتهت بإسترداد سيدى برانى .

وفي مارس سنة ١٩١٦ استرد الجيش المصرى الإنجليزي مدينة السلوم ، وفي أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٦ استرد الواحات الداخلة والبحرية والفرافرة ، وفي فبراير سنة ١٩١٧ استرد واحة سيوة ، وانتهت حملة السنوسي بالاختراق والهزيمة .

في السودان

ويدخل في هذا السياق أن على بن دينار سلطان دارفور شق عصا الطاعة على حكومة السودان في سنة ١٩١٦ ، فانفلتت إليه حملة من الجيش المصرى ، اجتازت حدود دارفور في أبريل من تلك السنة ، فاحتلت الآبار الهامة ، وبذلك اضطرت جيش على دينار إلى البقاء في الفاشر ، وسدت في وجهه الطرق الرئيسية المؤدية إلى حدود

بلاده ، وزحفت الحملة على الفاشر عاصمة دارفور ، واشتبكت مع جيش ابن دينار في معركة فاصلة يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٦ انتهت بهزيمته وفراره الى جبل مرة واحتلال الفاشر وخلق على بن دينار ، وأرسل السلطان حسين كامل الى حاكم السودان العام يهنئه ويهنئ الجيش المصرى بهذا النصر الباهر ، وأرسل اليه الملك جورج الخامس برفقة تهنئة قال فيها : « تناولت بمزيد الارتياح الانباء السارة عن احتلال جنود الجيش المصرى الفاشر عاصمة دارفور بقيادة اللفتنت كاولنل كلى ، فأهنئ جميع صفوف الجيش على نجاح حركاتهم رغم المصاعب والمشقات التى حالت في سبيلهم » وأشار حاكم السودان العام الى فضل الجيش المصرى في هذه الحملة في خطبة له القاها بنادى الضباط المصريين يوم احتفالهم برأس السنة الهجرية (١٣٣٥ - ١٩١٦) اذ قال : « انى بمزيد الفخر والاعجاب اذكر الخدمة العظيمة التى قام بها الجيش المصرى وضباطه البواسل في دارفور ، فانها ستبقى مسطورة بأحرف من الذهب في تاريخ الجيش المصرى ، مما يحملنى ويحمل كل واحد منكم أن يتيه عجباً وسروراً عند ذكر هذه الحملة المدهشة ، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على الصعاب المظيمة ، التى كانت تعترضه من رمل وقلة مياه وصعوبات أخرى جبالية ، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هذه الصعاب بصبره العجيب وشجاعته المشهورة ، ثم ضرب العدو في عقر داره ضربة قاضية ، ومما يذكر بمزيد السرور أن خسائر جيشنا المظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها ، وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى » وقد أدركت على بن دينار قوة من الجيش المصرى في معقله بين جبل مرة ودارسلا على حدود دارفور غربا في نوفمبر سنة ١٩١٦ ، فهزمته وقتل في المعركة واستسلم بقية الثوار .

حشد السلطة العسكرية للعمال

وجمع الدواب والمؤن

أخذت السلطة العسكرية منذ بداية الحرب تجمع ما تستطيع من العمال والفلاحين بطريق الاكراه لارسالهم الى مختلف النواحي في شبه جزيرة سيناء او في العراق وفلسطين والبردييل وفرنسا للعمل في ما تحتاج اليه الجيوش .

وكان ظاهر الدعوة جمع هؤلاء العمال بطريق الاختيار والتطوع ، ولذلك سمو « متطوعين » ، ولكن الحقيقة أنهم كانوا مكرهين ، يؤخذون بطريق التجنيد ، ووضعت الحكومة المصرية سلطتها وموظفيها وهم أوامر السلطة العسكرية البريطانية ، فكان الحكام الاداريون ، من المديرين الى عمد البلاد وخفرائها يقومون بعملية جمع الرجال قسرا وتجنيدهم في هذه الاعمال ، واغتنم كثير من العميد هذه الفرصة لسوق خصومهم الى هذا التجنيد الذى كان بمثابة النفي والاستهداف للأخطار ، وكان كثير منهم أيضا يتخذون الدعوة الى هذا « التطوع » وسيلة للرشوة يبتزونها من الاهلين لامغانهم من هذا التجنيد ، واشترك في الرشوة مع الاسف كثير من الحكام الاداريين .

وبلغ عدد العمال والفلاحين والهجاة المصريين الذين أخذوا من مصر بهذه الوسيلة حتى نهاية تلك الحرب نيفا ومليون عامل (١) ، مات كثير منهم ، وكانوا هونا كبيرا لانجلترا في أدراكها النصر ، وفي ذلك يقول اللورد ملنر في تقريره الذى سيرد الكلام عنه : « ان الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب

(١) ١٧٠٠٠٠٠٠ سموا (قرقة العمال والجمالة) ، وقد اوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد استخدام نحو مليون ونصف مليون رجل .

بالصبر والرضا ، وان الخدمات التي أداها الفيلق المصري للعمال لا تقوم بكنم ، ولم يكن منها غنى للحملة على فلسطين .

واستولت السلطة العسكرية على الدواب اللازمة لها ، فلم تبق على جميل أو حمار صالح للعمل الا استولت عليه بأبخس الأثمان ، وكذلك فعلت فيما لزمها من الحبوب والمؤن وعلف المواشي ، فانها أخذت ما أرادت منها بأسعار بخس حددتها قسم مراقبة التموين ، حتى لم يجد الناس ما يلزمهم لقوتهم الضروري وعلف مواشيهم ، وكذلك استولت على معظم الأشجار الخشبية لتنتفع بأخشابها .

هذا الى أن مصر قد اضطرت الى انقاص مساحة الأراضي المنزوعة قطننا لزيادة مساحة الأراضي المنتجة للحبوب ، وذلك لتموين الجيوش المتدفقة على مصر أو في ميادين القتال .

وجملة القول أن جميع موارد مصر من الرجال والمهمات والمؤن والمواشي والحاصلات الزراعية والصناعية ، كانت تحت تصرف السلطة العسكرية البريطانية ، وصارت الحكومة بجميع فروعها تعمل بلا انقطاع لتقديم كل المساعدات اللازمة للجيوش البريطانية ، حتى أن بعض المصالح خصصت نفسها لهذا العمل مهمة شؤون وظيفتها الأصلية ، وأرهقت السكك الحديدية بحركات النقل الحربي ، وتلف بذلك عدد كبير من القاطرات والعربات والمهمات .

جمع الرديف

لم تكثف السلطة العسكرية بجمع العمال والمؤن والدواب ، بل طلبت الرديف من الجيش المصري لتستخدمه في الأعمال الحربية ، وذلك على أثر هزيمة الحلفاء في ميدان الدردنيل ، ففي ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ أصدر اسماعيل سرى باشا وزير الحربية قرارا بناء على ترخيص مجلس الوزراء بطلب جميع الرجال الموجودين بالرديف للخدمة العسكرية ما عدا المستخدمين منهم بمصالح الحكومة ، وظاهر من مذكرة وزير الحربية الى مجلس الوزراء بشأن هذا القرار أن الباعث له هو الاستجابة لطلب قائد الجيش البريطاني بمصر ، إذ « كان هذا الجيش يعمل في تنظيم فروع للتسهيلات اللازمة للدفاع عن قناة السويس ، وأن تنظيم هذه التسهيلات تجعله في حاجة الى طائفة من العمال المتعودين على النظام العسكري كالذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش » وبلغ عدد من جمعوا من الرديف تنفيذا لهذا القرار نحو ١٢٠٠٠ مجند .

مظاهرة الرديف أمام سراي عابدين

جمع الرديف قسرا من كل ناحية ، فوقع تدمير شديد بين أفرادهم ، لسوء معاملتهم ، ورداءة الغذاء الذي كان يعطى لهم .

وحدثت مظاهرة منهم أمام سراي عابدين يوم ٢٩ يناير سنة ١٩١٦ ، إذ اجتمع المجندون منهم بثكنات عين شمس ، وساروا في شكل مظاهرة الى ميدان عابدين ، وهناك ضجوا بالشكوى من سوء معاملتهم ، فاستدعى رئيس الوزراء على هجل الى السراي ، فحضر ولما علم بتفاقم المظاهرة استدعى مندوبين عن الرديف ، ووعدهم بأن تنظر الحكومة في شكواهم ، على أن يعودوا الى ثكناتهم ، فعادوا .

وتجددت المظاهرة في اليوم التالي ، وجاءوا الى ميدان عابدين وكانت الحكومة

قد اتخذت احتياطات عسكرية لمنع اجتماعهم ، فوقع تصادم بينهم وبين رجال البوليس الراكب ، وحدث هرج ومرج ، وأصيب بعض رجال الرديف بجروح بالغة ، وصارت هذه المظاهرة حديث الناس في مجالسهم ، وكان لها صدى بعيد في النفوس .

الجفاء بين السلطان حسين

والمندوب السامي البريطاني

كان السلطان حسين كامل في بداية عهده بالعرش على وفاق تام مع دار الحماية والمستشارين البريطانيين في الحكومة المصرية ، على أنه لم يلبث أن بدت منه في أحاديثه ملاحظات على بعض تصرفات الموظفين الإنجليز ، وانتقادات بلغت حد العلن في السياسة البريطانية ، وتناول في انتقاداته السير هنري مكماهون Sir Henry Mac-Mahon

المندوب السامي البريطاني ، فوقع الجفاء بينهما ، وكان كبار الموظفين البريطانيين يعززون هذا التطور في نفسية السلطان حسين إلى أن شخصية المندوب السامي ليست من القوة بحيث يحسب لها حسابا كبيرا ، وكانوا يلاحظون في أحاديثهم الخاصة أن السير مكماهون ليس على المام تام بدقائق الأحوال في مصر ، ولم يسبق له العمل فيها قبل أن يشغل منصبه ، فلم يكن من هذه الناحية على غرار اللورد كرومر أو السير الدون جورست أو اللورد كتشنر ، الذين لم يهينوا في منصب المعتمد البريطاني إلا بعد أن سبق لهم العمل في مصر من قبل ، ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى السير مكماهون ، وقيل إن اللورد كتشنر هو الذي اختاره بعد نشوب الحرب العامة وإعلان الحماية ، على أن يشغل هذا المنصب مؤقتا ويعود إليه كتشنر بعد انتهاء عمله في وزارة الحربية (انظر ص ١٦) فلما وقع الجفاء بين السلطان حسين والسير مكماهون فكرت الحكومة البريطانية في أن تستبدل به مندوبا ساميا سبق له العمل في مصر والوقوف التام على أحوالها ، فلعله بذلك يكون أقدر منه على تدعيم الانقلاب وامتلاك زمام الحكومة .

تعيين السير رجنلد ونجت

مندوبا ساميا لبريطانيا في مصر

نفى نوفمبر سنة ١٩١٦ عينت الحكومة البريطانية السير رجنلد ونجت باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام مندوبا ساميا لبريطانيا في مصر ، بدلا من السير مكماهون ، وكانت ونجت باشا في الخرطوم حين أعلن هذا النبا ، فجاء مصر في أواخر ديسمبر ليشتغل منصبه ، وقد أحيط مجيئه بمظاهر العظيمة والفخامة ، وكان له من سابق صلته بضباط الجيش المصري ، وعلاقته بكبار الحكام ، واستناده إلى الحماية والاحتلال ، ما جعله يفرض شخصيته ونفوذه على الحكومة والسراي ، ويتملك زمام الموقف ، فكان إليه الأمر والنهي في شؤون الحكومة عامة ، دون معارض أو رقيب ، وأخذ يزور الوزارات والمصالح زيارة الحاكم بأمره في البلاد ، وفي عهده وقعت مقدمات ثورة ١٩١٩ كما سيجيء بيانه .

وقد أبقى السير ونجت لنفسه الاشراف على الجيش المصري وحكومة السودان بعد تعيينه مندوبا ساميا لانجلترا في مصر ، وعين السير لى ستاك باشا نائبا للسردار ونائبا لحاكم السودان العام إلى أن صدر مرسوم بتقليده هذا المنصب نهائيا في ٩ مايو سنة ١٩١٩ ، وجعل تعيينه سردارا اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٩ .

وفاة السلطان حسين كامل

٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

في أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩١٧ اشتد المرض بالسلطان حسين كامل ولزم الفراش ، وبنى الأطباء من شفائه ، وأخذت العلة تلج عليه ، حتى وافاه الأجل المحتوم يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ (٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٥) ، وشيعت جنازته في احتفال مهيب حيث نقل جثمانه من قصر عابدين إلى مدافن الأبرة المالكة في مسجد الرفاعي .

اعتذار الأمير كمال الدين حسين

عن عدم قبول العرش

« وكان السلطان حسين قد عرض قبل وفاته على نجله الوحيد الأمير كمال الدين حسين عرش مصر ، ليخلفه عليه من بعده ، ولم يكن قد تقرر نظام لوراثة العرش تحت الحماية ، ولكن الأمير تنحى عن القبول ، وأرسل إلى والده كتاباً في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ قبل وفاته بيوم واحد يعتذر فيه من عدم قبول وراثة العرش ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية

« ذكرتموني عظمتكم بما اتفقت عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطاني إلى ما بعد بحثه ، وقد تفضلتم لعظمتكم فأمرتكم من رغبتكم في أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة في الأكبر من الإبناء ، ثم بعده لأكبر أبنائه ، وهكذا على هذا الترتيب .

« واني لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما في هذه الرغبة من التشريف لي ، على أني مع اخلاصي التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل ، مقتنع كل الاقتناع بأن بقائي على حالتي الآن يمكنني من خدمة بلادى بأكثر مما يمكن أن أخدمها به في حالة أخرى ، لذلك أرجو من حسن معافاكم أن تأذنوا لي أن أتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن لي أن أمسك به في أرث عرش السلطنة المصرية بصفتي ابنكم الوحيد ، واني بهذه الصفة أقرر الآن بتنازلي من جميع ذلك ، واني لا أزال لعظمتكم السلطانية النجل المخلص والعبد الكثير الاحترام »

القاهرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ « كمال الدين حسين »

ارتقاء السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر

٩ أكتوبر ١٩١٧

بعد أن اعتذر الأمير كمال الدين حسين ، ارتقى السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وأرسل إليه السير رجنلدونجت المندوب السامي البريطاني تليفاً من الحكومة الإنجليزية في هذا الصدد ، هذا تعريه (١) :

« يا صاحب العظمة السلطانية .

« بأمر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

أهرب لعظمتكم عن فائق الأسف الذى شمل حكومة جلالة الملك حينما وصل الى علمها نعى المغفور له صاحب العظمة السلطان حسين كامل الذى اكبرت الامنة المصرية جميعها اخلاصه لكل ما فيه خيرها اخلاصا لا يعتريه فتور ، وقدرته حق قدره ، فكانت وفاته لديها كارثة وطنية ، واننى أتشرف بإبلاغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالة الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعى الحداد ، هذا واننى مكلف فى الوقت نفسه بان أحيط علم عظمتكم أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن ، وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث المتعين طبقا لورانة العرش ، فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى ، على أن يكون لورنتكم من بعدكم ، حسب النظام الورائى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم .

« وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التى اعطتها لسلف عظمتكم عند ارتقائه العرش . وهى مقتنعة أن فى استطاعتها أن تعتمد ، فى العمل مع عظمتكم ، على تلك الصداقة التى كانت شعارا لحكم السلطان المرحوم ، وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهة والتقدم ذلك الأمر الذى له من المكانة فى نفس الحكومة البريطانية ما لا يقل منزلته لدى عظمتكم .

« وانى أنتهز هذه الفرصة فأقدم لعظمتكم السلطانية أجل احتراماتى » .

القاهرة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ رجندل ونجت «

وقد بدا فى طريقة ولاية السلطان فؤاد العرش — كما بدا فى ولاية السلطان حسين كامل من قبل — مبلغ التدخل البريطانى فى اعظم المهام الداخلية شأنًا ، اذ جعلت الحكومة البريطانية نفسها مصدر ولاية العرش ، بقولها فى هذه الوثيقة : « أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى » ، وهذا تكرار وتوكيد لما انتحلته فى كتابها الى السلطان حسين كامل (ص ١٩) ، كنتيجة لاعلانها الحماية على مصر ، فلا غرو أن قابل التسبب هذا التدخل وأساليبه بالسخط والوجوم .

وقد تم الاحتفال بتنصيب السلطان فؤاد يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وانتقل فى موكبه من قصر البستان الى سراى عابدين ، حيث استقبل المهنيين .

تأليف وزارة حسين رشدى باشا الثالثة

اعتبرت وزارة حسين رشدى باشا منحلة بوفاة السلطان حسين كامل ، على أن السلطان فؤاد لم يشأ تغييرها ، وأقرها فى الحكم ، وعهد الى رشدى باشا تأليفها من جديد ، وأرسل اليه فى هذا الصدد الكتاب الآتى :

« عزيزى حسين رشدى باشا

« نعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذى اختطفته المنية قبل الاوان وملأت القلوب حزنا عليه ، فد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الورائى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها .

« منذ ثلاث سنوات كانت حدود بلادنا يظهر أنها مهتدة ، وكانت ثروتها الزراعية توشك أن تصاب في مصادرها ، ولقد لبى سلفنا رحمه الله نداء الواجب وتغافى في إخلاصه لمرافق بلاده ، فلم يتردد في تحمل أعباء السلطنة ، مع ما كان يحف بها من المضاعف . واعتمادا على ولاء رعاياه وعلى تأييد الحامية وقدر نفسه مدة هذه السنوات الثلاث على تنعيد المنهاج الذي اختطه في الرسوم الصادر منه الى دولتكم عند ارتقائه عرش السلطنة ، وقد صار وضع أسس تعميم التعليم وبحث موارد ثروة القطر والنشروع في الوسائل التمهيديّة التي من شأنها إحلال مصر في مكانة الكرامة اللائقة بها في العالم الذي سيستجد على أثر انعقاد الصلح .

« ونحن اليوم ننشد ذلك الولاء نفسه من رعايانا ، في ظروف هي أكثر يمنا وتوفيقا ، فقد زالت الاخطار التي كان يظهر أنها تتهدد بلادنا ، وعادت ثروة القطر الى ما كانت عليه وبقي علينا أن نخصص أنفسنا بالاشتراك مع نواب الأمة اشتراكا يزداد على الدوام لاتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذي اختطه سلفنا ، وأن نحقق في جميع الفروع الإصلاحات التي من شأنها ضمان التقدم المادي والأدبي في بلادنا .

« ولما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية ، فاننا نوجه الى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة ، ومن الله نلتبس الاعانة على ما نحن قادمون عليه من العمل » .
القاهرة في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ « فؤاد »

وفي هذا الخطاب تسجيل للحماية ، واعتراف من ولي الامر بأنه تولى العرش بالاتفاق مع الدولة الحامية ، فهو من الوثائق التي لا يغتبط لها التاريخ القومي ، كما أن كلمة (رعايانا) التي جاءت في مستهله ، وتكررت في صلبه ، اشارة الى الأمة هي من الأساليب العتيقة التي تنطوي على روح الزاوية بالشعب ، ومن الحق ان نقول ان ملابسات اعتلاء السلطان عرش مصر - في تلك الظروف التي اوضحناها - كانت خليفة بان تبعث في نفسه روح التواضع ، بدلا من الاستعلاء على الشعب .
ولقد استجاب رشدي باشا الى طلب السلطان ، والى الوزارة على نحو ما كانت عليه من قبل ، وكتب الى عظمتهم الخطاب الآتي :

« يا صاحب العظمة السلطانية . اني لاشعر بالشرف العظيم الذي اوليتموني اياه بما تفضلتم عظمتكم به على من دلائل الثقة الكبرى بتكليفى تأليف الوزارة الجديدة ، وبالرغم من اعتلال صحتي لما تحملته من الاجهاد منذ ثلاث سنوات ، ولما نالني من الصدمة العنيفة بفقد سيد ، كان في آن واحد صديقا لي ، فاني على وفاء الى النهاية بالواجب المفروض على ، بصفتي مصريا ، أقدم في ظل حكم عظمتكم ، لخدمة بلادى القليل الباقي لى من القدرة على العمل ، وبناء على ذلك فاني آخذ على عهدتي تأليف هيئة الوزارة الجديدة ، فأعرض على تصديق عظمتكم السلطانية تجديد الهيئة السابقة كما كانت ، واننى بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية » .

القاهرة في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ - العبد الخاضع المطيع المخلص حسين رشدي

ونالفتت الوزارة يوم ١٠ أكتوبر على النحو الآتى : حسين رشدى باشا للراية
والداخلية . اسماعيل سرى باشا للأشغال والبحرية . احمد حلمى باشا
للزراعة . يوسف وهبة باشا للمالية . عدلى يكن باشا للمعارف . عبد الخالق ثروت
باشا للحقانية . ابراهيم فتحى باشا للأوقاف .

ثم حصل فيها تعديل يسير فى ديسمبر سنة ١٩١٧ ، اذ استقال ابراهيم فتحى
باشا ، وعين بدله احمد زيور باشا ، واستمرت الحال على ما كانت عليه ، واهيا
السلطة العسكرية تنوء بها كواهل الاهلين .

وصدر مرسوم سلطاني فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ بتشجيع الناس على « التطوع »
فى خدمة السلطة العسكرية ، ومنحهم امتيازات تحتمل على هذا « التطوع »
وزادت حركة مصادرة الابل والدواب ، فقد اصطلت السلطة العسكرية فى نوفمبر
١٩١٨ بلاغا بانها مازالت فى حاجة الى جمال ونياق وحمير تجمعها من مختلف
المديريات ، وحثمت على اصحابها ان يحضروا مالدبهم من هذه الدواب الى المراكم
والاقسام لمعاينتها تمهيدا لشرائها ، ولا يجوز لهم ان يتصرفوا فيها او ينقلوها من
جهة الى جهة اخرى الا باذن من المأمور المختص ، وكل جمل او ناقة او حمار لا يصلح
للأعمال العسكرية يدمغ بعلامة مخصوصة بحيث اذا وجد حيوان غير مدموغ بتلك
العلامة ولم تأخذه السلطة العسكرية يؤخذ ويعاقب صاحبه ، ومعنى ذلك ان السلطة
العسكرية استولت على جميع الابل والنياق والحمير الصالحة للأعمال العسكرية
بأبغض الأثمان ، ولم يبق منها الا ما يقرر الأطباء البيطريون عدم لياقته للخدمة .

منحة ثلاثة ملايين جنيه ونصف

للحكومة البريطانية

أنفقت الحكومة المصرية منذ نشوب الحرب لحساب الحكومة البريطانية
ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة فى مختلف المصالح ، وقيدت هذه المبالغ فى حساب
المعهد على الحكومة البريطانية ، وقد خص معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية
ووضع السير ويليم برونيث المستشار المالى بالنيابة كشفا فى اوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ
التي أنفقتها الحكومة فى هذا الصدد لفاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧ ، فأربت على
٢٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، مع تقدير مبلغ نصف مليون جنيه آخر ، كان منظورا صرفه حتم
آخر تلك السنة المالية ، اى ان ما اقترضته الخزنة المصرية للحكومة البريطانية بلغ
ثلاثة ملايين جنيه ، كان على هذه ان تؤديها لها ، ولكن الحكومة المصرية اظهرت سخاء
هائلا فى شأن هذا القرض ، فقد اجتمع مجلس الوزراء برئاسة السلطان يوم ٩ مارس
سنة ١٩١٨ ، وقرر من تلقاء نفسه ان تتحمل الخزنة المصرية المبالغ المذكورة لغاير
ثلاثة ملايين جنيه . اعترافا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر
الغارات « ، وقرر ايضا ان تدرج وزارة المالية نصف مليون جنيه آخر للقيا

بالمصروفات التي من هذا النوع في السنة التالية ، فبلغت منحة الحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصفاً (١) .

ولقد كانت مرافق البلاد واصلاح احوالها الصحية والاجتماعية اولى بائفاق هذه الملايين ؛ بدلا من بذلها اعانة لحرب كان الغرض منها تثبيت الحماية على مصر . وتأمل في قول مجلس الوزراء عن هذه المنحة انها اعتراف بجميل بريطانيا العظمى اذ حمت مصر من خطر الغارات ، ولعل مجلس الوزراء اراد بذلك أن يشير الى فضل الحماية البريطانية على مصر (في نظره) ، وهذا من أعجب ما يروى كدليل على السقوط المعنوي والأدبي للحكومات التي تتطوع لمكافحة الدولة الغاصبة على عصبها وعدوانها وسلبها البلاد حريتها واستقلالها .

عقد الهدنة وانتهاء الحرب

انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة ألمانيا وحلفائها ، وكانت أول دولة ألقت السلاح هي بلغاريا ، ثم أعقبتها تركيا ، إذ عقدت الهدنة مع بريطانيا العظمى وحلفائها يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ .

وفي ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ عقدت الهدنة بين ألمانيا والحلفاء ، وانتهت هذه الحرب الطاحنة بانتصار إنجلترا وحلفائها .



(١) علق اللورد ملتر في تقريره على هذه المنحة بقوله : « أن حكومة السلطان أبدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبي ، والدلائل على ذلك كثيرة ، منها تنازلها عن ملايين جنيه إنجليزية من حساب الأمانات والمهد التي كانت قد اقترضتها إياها ، وكان يحق لها المطالبة بها » .

الفصل الثاني

أسباب الثورة

قد يكون السبب المباشر لثورة سنة ١٩١٩ هو اعتقال سعد زغلول وصحبه ، ولكن أسبابها الأصلية ترجع الى عدة سنوات مضت ، ولا يمكن القول بأن اعتقال سعد هو السبب الوحيد للثورة ، فقد اعتقل للمرة الثانية في ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وكانت منزلته من الشعب قد عظمت وعلت ، ومع ذلك لم تقم في البلاد ثورة للافراج منه ، فاعتقاله أول مرة لم يكن السبب الوحيد لثورة ١٩١٩ ، وإنما كان بمثابة الشرارة التي أشعلت النار في بركان الثورة ، فلنبحث إذن عن أسبابها القريبة والبعيدة ، وعلينا أن نتقصى هذه الأسباب ، لكي نتعرف الثورة على حقيقتها ، ونتابعها في تطوراتها ؛ لأن الثورات لا تفهم فهما صحيحا بسرد وقائعها فحسب ، بل لا بد من دراسة عللها وأسبابها ؛ فما الثورة إلا مرحلة من التاريخ القومي ، تتصل بمراحل سبقتها ، وأخرى لحقتها ، وهي تشبه أن تكون طورا من أدوار حياة الإنسان . يتصل بعضها ببعض ، ويشترك بعضها من بعض ، فلكي نفهم ثورة سنة ١٩١٩ ، حق الفهم ، يجب أن نتعرف أسبابها ومقدماتها ، وعلى ضوء هذه الأسباب والمقدمات تبدو لنا صورتها كاملة واضحة جلية .

لم تكن ثورة سنة ١٩١٩ ثورة دينية ، ولا ثورة اجتماعية ، ولحسن حظ مصر أنها لم تكن كذلك ، فكلما النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ، ويلقى العداوة والبغضاء بين طبقات الأمة ، وكلاهما يمزق أهلها شيئا ، ويعود بالضرر والوبال على الجميع ، ومصر أحوج ما تكون على الدوام الى التضامن بين أبنائها ، والتعاون بين طبقاتها .

لم يكن إذن لثورة ١٩١٩ طابع ديني أو اجتماعي ، بل كانت ثورة سياسية بكل معاني الكلمة ، فأهدافها سياسية ، وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضا ، على أن لها الى جانب ذلك أسبابا أخرى ، اقتصادية واجتماعية ، كان لها دخل في التمهيد لها ، وفي ظهورها وتطورها .

فلنبدا بالأسباب السياسية ، ثم نقف عليها بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية .

الأسباب السياسية

ترجع الثورة الى تلمز الشعب من حالته السياسية ، وتظلمه الى ما يصبو اليه من حرية واستقلال .

ظل الشعب المصري السنين الطوال يعاني احتلالا أجنبيا ، أصيبت به البلاد منذ سنة ١٨٨٢ ، والاحتلال الأجنبي في ذاته يدعو الى السخط والتبرم منذ كل أمة تشعر بشيء من الكرامة والحياة ، ولم تكن مصر أقل من غيرها من الأمم المتمسدة شعورا بالحياة القومية ، وكان الشعب يسمخ من الحكومة البريطانية بين حين وآخر

وعودا وعهودا بالجلء عن البلاد ، ولكنه شهد على مر السنين نقض هذه الوعود
والعهود .

شهد الاحتلال على تعاقب الاعوام يوطد اقدامه ، ويتفقل في شؤون الحكومة ،
كبيرها وصغيرها .

شهد السعى لفصل السودان وساخه عن جسم الوطن ، واستئثار انجلترا
بحكمه ، وتقطيع اوصال الدولة المصرية التى امتدت على طول مجرى النيل وواديه
العظيم .

شهد الفناء الجيش المصرى ، والبحرية ، وتجريد البلاد من كل قوة حربية .

شهد تعيين المستشارين الانجليز في مختلف الوزارات ، واستئثارهم بالحكم
والنفوذ ، واسناد كبرى المناصب الى البريطانيين ، في مختلف المصالح والدواوين .

شهد مصرع الحكومة الاهلية ، واهدار الاستقلال ، شهد الفناء مجلس النواب ،
وابطال النظام الدستورى الذى نالته من قبل ، والذى كان اداة لمقاومة التدخل
الأجنبى والحد من سلطة الفرد ، فلقد الفاء الاحتلال سنة ١٨٨٢ ، وأنشأ بدله نظاما
صوريا قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعية
منذ سنة ١٩١٣ ، وكلها هيئات شوربة صورية لا حول لها ولا قوة ، فقدت البلاد
في عهد الاحتلال استقلالها ودستورها ، ورزحت تحت نظام حكم استبدادى خاضع
للسيطرة الأجنبية فاجتمع عليها الاستبداد والاحتلال الأجنبى معا ، وهما شي
ما تبلى به الأمة في حياتها القومية .

تعاقبت هذه الأحداث على البلاد ، وبينما كانت الأمة ترتقب أن تنجر انجلترا
وعودها وعهودها في الجلء ، اذا بالاحتلال يتفاقم ويزداد رسوخا باعلان انجلترا
حمايتها على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فصار احتلالا مقرونا بحماية ، وبذلك
ساء مركز مصر السياسى ، وازدادت بعدا عن أهدافها القومية ، اذ بعد ان كانت
من الوجهة الرسمية دولة مستقلة استقلالها محدودا يشوبه الاحتلال ، فقدت ذلك
الاستقلال ، وصارت بلدا من البلدان الخاضعة للحماية الأجنبية ، فعظم سخط
الشعب على السياسة البريطانية ، ولئن مرت سنو الحرب ومظاهر الاحتجاج
محصورة في دائرة ضيقة ، وشعور التذمر مكبوت في الصدور ، فلمل الأحكام
العسكرية كانت السبب في الحيلولة بين الشعب وعلان سخطه على الاحتلال
والحماية ، والانتقاض عليهما ، وكان يرقب تطورات الحرب ، لعل نهايتها تنذيه من
اليوم الذى يحقق فيه آماله ، ولكنه رأى من انجلترا بعد خروجها ظافرة من هذه
الحرب اصرارا على تثبيت الحماية وتأييد الاحتلال ، فازداد برما بها ، وحنقا عليها
وبخاصة حين رأى تنكرها لمصر بالرغم مما أفادته منها طيلة سنو الحرب ، فلقد
اتخذت منها قاعدة حربية ، مكنت لها ولحلفائها من اعداد حملاتهم على فلسطين
وسوريا والمراق ، كما ساعدتهم من قبل على حشد جنودهم في حملة الدردنيل ،
نعم ان هذه باءت بالخيبة ، الا أن الحملات الأخرى يرجع معظم الفضل في انتصاراتهم
فيها الى ما أفادوه من مصر ، وما استخدموه من موقعها ومواصلاتها ونفورها ،
وخدمات عمالها ورديفها ، وما أخذوه من مواردها ، كل ذلك قد جحدته الحكومة
البريطانية بعد انتهاء الحرب ، فوقفت من الأهداف الوطنية موقف التحدى
والخصومة ، وتحقق الشعب ما تضرره له ، اذ صمت آذانها عن الاستماع الى مطالبه ،
ورفضت الترخيص لمثليه بالسفر الى الخارج لرفع صوت مصر في مؤتمر الصلح ،

ولم تكتف بالرفض ، بل حتمت أن يقدم الشعب مقترحاته في شأن نظام الحكم الى المعتمد البريطاني في مصر ، على أن لا تخرج من حدود الحماية ، في حين توالى الإنباء بالترخيص لوفود الهند والحجاز وسورية ولبنان وارمنيا وغيرها بالسفر الى المؤتمر ، وتمثيل بعض هذه البلدان رسميا في مساحته ، وتمكينها جميعا من الدفاع عن حقوقها واعلان مطالبها امامه ، ولقد ظهر من هذه المقارنة مبلغ ما بينته انجلترا لمصر من اسوأ النيات ، فلما يثس الشعب من الطرق السلمية في الوصول الى اهدافه ، جنح للثورة ، يعلن بها سحقه على الحماية والاحتلال ، ويحقق بها آماله في الحرية والاستقلال .

فتورة سنة ١٩١٩ هي اذن ثورة على الاحتلال والحماية ، ووثبة على نظام الحكم الذي تفرع عنهما ، وعلى النيات العدائية التي كانت تبيتها السياسة الاستعمارية حيال مصر .

... وعلى مظالم السلطة العسكرية

وهي أيضا ثورة على المظالم التي عاناها الشعب من السلطة العسكرية البريطانية ظيلة سنوات الحرب ، مما رايت طرفا منه في الفصل الاول .

اجتمعت الاحكام العرفية الى الاحتلال والحماية ، ورزحت البلاد تحت هذا النير الثلاثي ، اربع سنوات متوالية ، ضاع فيها كل حق ، واهلرت كل كرامة .

ضربت الاحكام العرفية على البلاد ، ووضعت المراقبة على الصحف ، وعطلت الجمعية التشريعية ، ومنعت الاجتماعات ، واعتقل من اعتقل من أبناء البلاد ، ووضعوا رهن السجون والمعتقلات ، أو في المنفى دون تحقيق أو محاكمة ، واساء جنود الامبراطورية البريطانية معاملة المصريين عامة ، مما اثار كرههم وحفيظتهم ، وجندت السلطة العسكرية من جندت من العمال والفلاحين ، في مختلف أرجاء البلاد ، لاستخدامهم في اعمال الجيش البريطاني ، وبلغ عددهم نيفا ومليون مصري كما تقدم بيانه ، وكانوا يؤخذون كرها باسم المتطوعين ، وما هم بمطوعين ، ويعاملون معاملة المعتقلين ، وما هم بالمذنبين ، يربطون بالحبال ويساقون كالانعام ، ويقام عليهم الحراس ، وينقلون بالقطارات في مركبات الحيوانات ، ويعاملون اسوأ معاملة ، ولا يعنى بصحتهم ، ولا بفسادتهم وراحتهم ، وكانوا يوعدون بأن يستخدموا لمدة محدودة ، ثم تمرد على الرغم منهم ، ومات كثيرون منهم في ميادين القتال ، أو في صحراء سيناء والعريش ، أو في العراق وفرنسا ، واصيب كثير منهم بالامراض والعاهات التي جعلتهم عاجزين عن العمل .

فلما انتهت الحرب ، وعاد من عاد منهم الى بلادهم وقراهم ، كانت رواياتهم من القسوة التي عوملوا بها من أكبر الدعايات ضد الحكم البريطاني .

واجتمعت الى تلك المظالم مظالم اخرى بما لجأت اليه السلطة العسكرية من مصادرة الناس في أرزاقهم وحاصلاتهم الزراعية ومواشيهم ودوابهم ، فقد استولت عليها بأبخس الأثمان وبأسعار تقل كثيرا عن أسعارها في الأسواق ، وفرضت على كل مركز من مراكز القطر المصري مقدرا معينه من الحبوب يورده الى الجيش بهذه الأسعار البخس ، فكان الاهلون يطلب منهم في بعض الاحيان أكثر مما عندهم ، فيضطرون تحت تأثير الضغط الى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق ، ويقدمونه كرها بالسعر البخس ، ولقد أصابهم من جراء ذلك ما أصابهم من العنت والعسف والارهاق .

فالآلام التي عاناها الأهليون من السلطة العسكرية كانت من أهم أسباب نقمة الشعب على السياسة البريطانية ، وتحفزه للثورة ، وقد اعترف بذلك الكتاب الإنجليزي أنفسهم ، نشرت جريدة (رائد العمال) الإنجليزية في ٣ أبريل سنة ١٩١٩ مقالا عن الثورة ، وصفت فيه مظالم نظام « التطوع » الاجباري ، قالت :

« وضع النظام للتطوع ظهر عدم كفايته ، فصارت الأوامر بأخذ العمال من الحقول بالاكراه ، وطريقته أن يدخل رجال الحكومة القرية وينتظروا رجوع الفلاحين الى منازلهم في الغروب ، فيحددون بهم كالانعام ، وينتقون خيرهم للخدمة ، فاذا رفض احدهم هذا « التطوع الاجباري » جلد حتى الاقرار بالقبول ، وعلى هذا النحو ساقوا اطفالا من سن ١٤ سنة ، وشيوخا من سن السبعين ويزيد ، واما الكشف الطبي فكان حديث خرافة ، فكانت تساق الجموع المريضة من هؤلاء المساكين لتأدية الاعمال الحربية ، والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب في الاعمال الشاقة ، واصبح الجلد من الاعمال اليومية ، وكلف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى في بقعة واحدة ، حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المقدمين للجلد ، وان سوء الغذاء ورداءة الكساء وقلة الغطاء ، فضلا عن عدم وجود الخيام ، حيث يلتحف هؤلاء المساكين السماء ويفترشون القبراء ، جعل هؤلاء الأدميين فريسة الأمراض الوبائية ، كالتييفوس وغيره ، وضاعف في تأثير ذلك الجوع والبرد ، فكانوا يموتون كالذباب في الصحراء ، وان كشف شهداء الامراض والموتى لمضخم ، ولكن من أين لنا به ؟ . . وقد بلغت قسوة المعاملة حدا لم يأمن معه المرضى التقدم لطلب العلاج ، وكثيرا ما اعيد عمال القرى بعد أن أرجعوا لعدم لياقتهم ، وذلك بواسطة نظام « التطوع الاجباري » ، وكثيرا ما رفض السماح لهؤلاء العمال بالعودة الى بلادهم عند انتهاء مدتهم حسب الوعود المعطاة لهم ، فنشأ عن ذلك عدم قيام البريطانيين بالوفاء بعهودهم ، وبجانب مصادرتنا لهؤلاء الناس قد اعدنا مصادرة جمالهم وحميرهم ودوابهم أيضا (الجيد منها على الأقل) : فاصبحت الاعمال الزراعية متعللة وارتفعت اثمان الحاجيات بمصادرتنا للمحصولات الزراعية ، فعم الفلاء ، واصبح العيش متعسرا ، وأجور العمال كما هي ، فساءت حالة الفقراء والعمال بدرجة عظيمة لم تتمالك الصحف رغم الرقابة الحربية من الاشارة اليها ، فهل بعد هذا نستغرب اذا بلغ الكره انسا والحق علينا مبلغهما في قلوب المصريين ! وهل يرضى كل هذا جماعة الاستعمار ؟ . .

وكتب المستر روبرستن العضو بالبرلمان الانجليزي مقالا بمجلة « الكونتمبراى ريفيو » في شهر مايو سنة ١٩١٩ ، اشار فيه الى أسباب الثورة ، وقال :

« اذا شئنا أن نعرف منشأ هذا الاضطراب ، فلنرجع الى المقال المهم الذي نشرته « مس نرهام » في عدد ٢ أبريل سنة ١٩١٩ بجريدة الديلى نيوز ، حيث قالت : « اقيمت في مصر من نوفمبر سنة ١٩١٥ الى أبريل سنة ١٩١٦ ، واتى أؤيد رأى الدكتور Guest اذ يقول : بأن هذا الاضطراب يرجع الى سوء معاملتنا للمصريين ، ولقد ارتكب ولاة الامور في مصر أسوأ الأغلاط ، اذ اتوا بجنود من المستعمرات الى البلاد المصرية من غير أن يذكروا لهم شيئا عن السكان الذين سيعيشون بين ظهرانيتهم ، وقد بلغ من جهل هؤلاء الجنود ان كانوا يظنون ان مصر بلاد انجليزية ، وأن المصريين قوم دخلاء ، ويعجبون كيف سمح لهؤلاء العبيد ان يأتوا الى هذه الديار ، ولقد سمعت غير واحد من الاستراليين يقول : لو كان الأمر بيدى

لما ابقيت على واحد من المصريين في هذه البلاد ! » ، وكانوا يعاملون المصريين بأشـ
انواع القسوة والاحتقار ، ولقد رأيت بعيني في الكنتين الذي كنت به ، جنديا يضرب
بقدمه خادما مصرية امينا لا لشيء سوى أنه لم يفهم امرأ أصدره اليه ، وأبصر
مرة أخرى جنديا يلکم شابا متعلما في صدره ، ويقتصب منه عصا ثمينة اشتهدت
نفسه ، وسمعت كثيرا من النزلاء الانجليز يقولون والأسف ملء قلوبهم : ان ما أحدث
هؤلاء الجنود في مصر لا يمحي أثره في قليل من السنين ، وأقسم لو كنت مصري
لما ترددت في بذل النفس والنفيس لطرد الانجليز من مصر ، واني والحق يقال كنت
أخجل أشد الخجل لانتسابي لبلادي ، وكثيرا ما أنبت الجنود الانجليز تأنيبا مرا
وأكدت لهم أنهم بأعمالهم هذه يبرهتوني على أنهم أعداء الانجليز ، فان كان الألمان
يسيئون الى أعدائهم فانهم بأعمالهم هذه يسيئون الى أنفسهم فيجعلون من كانوا
أصدقاءهم بالأمس أعداء لهم اليوم ، وكان عجبهم من قولي هذا شديدا لانهم كانوا
يجهلون الحالة جهلا تاما ، ومما زاد الطين بلة أن الجنود عند مجيئهم وجدوا
الحانات كلها مفتحة الأبواب ليل نهار ، فأدى ذلك الى حدوث مخاز اشمات منه
نفوس المصريين وملأت قلوبهم غيظا واحتقارا ، وقد شاع في ذلك الوقت أن الجنود
السكرى يأخذون البراقع عنوة من فوق وجوه السيدات المصريات .

أضف الى تلك المظالم جمع الاموال قسرا بواسطة الادارة للصليب الاحمر
البريطاني ، فقد كان الحكام يفرضون على الاهلين اتاوات ، في شكل تبرعات
ويحصلونها منهم بطريق التوريط تارة ، أو الضغط والتهديد تارة أخرى ، فكار
الأهلون يدفعونها ساخطين .

مبادئ الرئيس ويلسن

أحدثت المبادئ التي أعلنها الدكتور ويلسن الرئيس الأسبق للولايات المتحدة
عند دخول أمريكا الحرب تأثيرا كبيرا في النفوس قاطبة .

أعلن الرئيس هذه المبادئ في خطبه العديدة ، فاستمع الناس الى قواعد ومعايير
جديدة في حكم الشعوب وتقرير المدل العالي ، اذ نادى بحرية الشعوب ، كبيره
وصغيرها ، والاعتراف بحقها في تقرير مصيرها .

قال في رسالته الى مجلس الشيوخ الأمريكي في يناير سنة ١٩١٧ : « والرأي
هندي ان تتفق الأمم على قبول مبدأ الرئيس منرو وتعميم تطبيقه في جميع أنحاء
الأرض ، فلا يصبح لامة ان تكره أمة أخرى على اتباع سياستها ، وانما يجب ان يترك
لكل شعب الحق وحده في تقرير سياسته ورسم طريقه الذي يراه مؤديا الى التقدم
بدون احراج أو تهديد أو ارهاب ، لا فرق في ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى »
وأعلن في المبدأ الأخير من مبادئه الأربعة عشر التي نادى بها في خطابه يوم ٨ يناير
سنة ١٩١٨ وجوب انشاء جمعية أمم لوضع الكفالات لضمان الاستقلال السياسي
وسلامة الاملاك لجميع البلدان صغيرها وكبيرها على السواء .

وقال في خطبته التي ألقاها يوم ٤ يولييه سنة ١٩١٨ في مونت فرنون أمام قبر
واشنطن : « ان الأمم المتحدة تحارب من أجل اغراض لا يتم السلام الا اذا تحققت ،
منها أن تسوية جميع المشاكل سواء كانت متعلقة بالأراضي أو بالسيادة أو بالعلاقات
السياسية لا يجوز أن تقوم الا على أساس قبول تلك التسوية قبولا اختياريا محضا
من جانب الشعب صاحب الشأن ، لا على أساس المصلحة المادية أو المنفعة التي تعود

على أية أمة أو شعب آخر يرغب في تسوية أخرى لفائدة تفوّذه وسيادته « نحن لا نبغى سوى سيادة الحق القائمة على رضا المحكومين أنفسهم ، تلك السيادة التي يؤيدها الرأي العام المنظم » .

وقرر فيما قرر ان عهد الفتوحات والتوسعات قد مضى وانقضى ، وأصبح من الممكن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم أن تصرّح الآن أو في أي وقت من الأوقات بالأغراض التي تصبو إليها ، وأن العدل إذا لم يمنح لكل الأمم فلا يمكن لأمريكا أن تحصل عليه هي أيضا ، وأن دعائم العدل الدولي يجب أن ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة ولكل الجنسيات ، لا فرق بين قويتها وضعفها ، والا فان هذه الدعائم تنهار ولا يبقى أثر لشيء منها ، وقرر أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولي ، أو باتفاق بين متنافسين واعداء ، وأن الأمان القومي يجب أن نحترم ، ولا يجوز أن تساد الشعوب أو تحكم إلا بمحض إرادتها ورغبتها .

قرر كل هذه المبادئ العادلة ، وانكر على الدولة القوية استعباد الشعوب الضعيفة واستخدامها في مصلحتها الدائبة ، كما أنكر مبدأ حكم الشعوب بسلطات مستبدة غير مسئولة (خطابه في ٨ يناير سنة ١٩١٨ وخطابه في ١١ فبراير و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٨) .

كانت هذه المبادئ بمثابة دستور أو ميثاق عالمي يحق لكل أمة أن تتمسك به . وقد استشارت هذه الخطب والبيانات روح الاستقلال والحرية في الشعوب بالرغم من اخلاف ويلسن لوعوده وعهوده ، وكانت الأمة المصرية بذكائها وحسن بصرها بالأمور أسبق الأمم الصغيرة إلى تمسكها بحقها في تقرير مصيرها ، وازدادها تمسكا به أن الحلفاء ومنهم بريطانيا العظمى وافقوا على مبادئ ويلسن ، فاستقر في أذهان الأمة أنها بقومتها ضد الاحتلال والحماية لا بد وأصله أن تقرير مصيرها ، وهو الحق المعترف به من الجميع ، وقد أبداه الحلفاء رسميا في التصريح الانجليزي الفرنسي للشعوب العربية الذي أعلن في نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية (وكانت تشمل لبنان وفلسطين) والعراق ، فقد جاء فيه أن إنجلترا وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التي أنقذت من الحكم العثماني تحريرا نهائيا ، وتأسيس حكومات وإدارات أهلية تبني سلطتها على اختيار الأهالي الوطنيين لها اختيارا حرا وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم (١) ، فكان بديهيا أن تنال مصر أيضا حقها في الحرية والاستقلال ، لأنها

(١) هذا نصّ نصّ التصريح المذكور : « أن الغرض الذي نرمي إليه بريطانيا العظمى وفرنسا بوصالتهما في الشرق تلك الحرب التي أثلوها الطمع الألماني هو تحرير الشعوب التي ظلمها الترك تحريرا نهائيا ، وتأسيس حكومات وإدارات أهلية تبني سلطتها على اختيار الأهالي الوطنيين لها اختيارا حرا وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم ، وتنفيذا لهذه النيات قد حصل الاتفاق على تشجيع العمل لتأسيس حكومات وإدارات أهلية في سورية والعراق اللتين أمّ الطغاة تحريرهما ، وفي البلاد التي يواصلون العمل لتحريرها على مساهمة هذه الهيئات والاعتراف بها عند تأسيسها فعلا والحلفاء يعمدون من أن يرغبوا سكان هذه الجهات على قبول نظام معين من المنظمات وإنما همهم أن يحققوا بمعونتهم ومساعدتهم الناقمة حركة الحكومات والإدارات التي ينشئها الأهالي لأنفسهم مختارين ، حركة منتظمة ، وأن يضمنوا لهم قضاء عادلا واحدا للجميع ، وأن يسهلوا انتشار العلم في البلاد ونظمها اقتصاديا وذلك بتحريك هم الأهالي وتشجيعها وأن يربطوا الخلاف والتفريق الذي ظالما استخدمته السياسة التركية ، ذلك هو ما أخلت الحكومتان الحليفتان على نفسيهما القيام به في البلاد المحررة » .

وغنى من البيان أن فرنسا وإنجلترا قد تفتتا هذا التصريح بما فرضتا من قبل ومن بعد من النظم الاستعمارية في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق .

أسبق إلى الاستقلال والنظم الحرة من هاتيك البلاد ، ولأن وعود انجلترا لها بالجلاء
أسبق بست وثلاثين سنة من وعود الحلفاء للشعوب العربية .

هذا إلى أن الحروب العالمية الطويلة المدى ، هي للشعوب عامة مدرسة تتلقى
فيها دروس الجهاد في سبيل المثل العليا ، لأن الحرب إنما تدور رحاها في نظر كل
أمة على أساس الذود عن حياتها وكيانها ، فالسنوات الأربع التي اقتضتها الحرب
العالمية الأولى قد نبهت الأذهان إلى أن حياة الأمة جديرة بأن يبذل لها جميع أفرادها
كل ما لديهم من حول وقوة ، ومال وحياة ، فكانت ميادين القتال من هذه الناحية
سجلا رائعا يزدهر بآيات الاقدام والبطولة ويبعث في نفوس الأمم روح الاخلاص
والتضحية .

فالحرب العامة ، ومبادئ الرئيس ويلسن ، كان لها ولا جرم اثرها في التمهيد
لثورة سنة ١٩١٩ .

مصر بين أمم الشرق

ومن الحق أن نعد ذكاء الأمة المصرية وسبقها الأمم الشرقية في مضمار التقدم
والنهوض ، من أسباب ثورة سنة ١٩١٩ ، فإذا تأملت في تطورها خلال مائة وخمسين
سنة مضت ، تجد أنها كانت ولم تزل في طليعة أمم الشرق اخذا بأسباب النهضة
القومية ، ففي اوائل القرن التاسع عشر امتازت بالنهضة العظيمة التي وضع
اساسها محمد علي الكبير ، فسبقت أمم الشرق في الرقي والاصلاح وال عمران ،
بينما كان كثير من الشعوب الشرقية غارقا في سبات الجمود والتاخر ، وكانت الثورة
العراقية - على ما اکتنفها في مرحلتها الثانية من خطأ وحفظ هائر (١) - من أسبق
الحركات القومية الشرقية التي قامت في وقت مبكر (سنة ١٨٨١) . للتحرر من
حكومة الفرد ومن التدخل الأجنبي معا ، وتقرير النظام الدستوري أساسا للحكم
في البلاد ، وكانت مصر اسبق الأمم الشرقية إلى تقرير النظام الدستوري ، اذ أعلن
فيها الدستور لأول مرة سنة ١٨٧٩ في اواخر عهد اسماعيل ، ثم في سنة ١٨٨٢
إبان الثورة العراقية (٢) ، حقا أن الدستور العثماني (القانون الأساسي) أعلن قبل
ذلك في تركيا سنة ١٨٧٦ ، ولكن لم يكده البرلمان بجتمع في الاستئانة حتى ألفى
اجتماعه في اوائل سنة ١٨٧٨ بأمر من السلطان عبد الحميد ، ونفى واضع الدستور
مدحت باشا ، وعاش الحكم المطلق في تركيا ، إلى أن هبت ثورة سنة ١٩٠٨ ، وكان
الغاء الدستور في تركيا بأمر من الحكومة الاهلية المستقلة ، أما الغاء الدستور في
مصر فقد وقع سنة ١٨٨٣ بارادة الاحتلال الأجنبي ، فهي أعرق اصولا من تركيا في
النظام الدستوري .

وكذلك كانت مصر اسبق الأمم الشرقية إلى الحركة الوطنية التي ترمى إلى
تحرير البلاد من النير الاستعماري ، فقد ظهرت الحركة من نيف ونصف قرن ، على
يد باعثها « مصطفى كامل » ، فكانت مصر في طليعة الأمم الشرقية اخذا بأسباب
الجهاد القومي ، وأعطت الشرق مثالا عاليا في فهم مرامي السياسة الاستعمارية ،
والعمل على التخلص من شباكها ، ذلك حيث كان كثير من شعوب الشرق وبخاصة

(١) داجع كتابنا (الثورة العراقية والإحتلال الإنجليزي) .

(٢) داجع كتابنا (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٢٢٩ .

التابعة وقتئذ للسلطنة العثمانية يحسنون الظن بتلك السياسة ، ويظنون أنها عنوان الحرية والحضارة ، وكانوا يخدعون في ظواهرها ، ويميلون الى تصديق وعودها ، الى ان اکتوا بنارها بعد الحرب العالمية الاولى ، فقاموا يطالبون بحقوقهم الكاملة في الاستقلال التام ، وكانت مصر ايضا اسبق الامم الشرقية قاطبة الى رفع لواء النهضة الجديدة وخوض غمار الجهاد عقب انتهاء تلك الحرب مباشرة ، فانه لم يكد يعود السيف الى غمده حتى رفعت مصر صوتها عاليا ، فهزت قلب الانسانية بثورة سنة ١٩١٩ التي لقت الى ارض الكنانة انظار الشعوب في الشرق والغرب ، فالغرب قد دهش لهذه الثورة التي قامت في الوقت الذي ظنت فيه الانسانية انها انتهت عهد الحرب واستقبلت عهد السكينة والسلام ، فكانت ثورة مصر نذيرا بهبوب عاصفة الشعوب التي كان ساسة الدول المنتصرة يتآمرون عليها في مؤتمر فرساي لا يعملون على القضاء على روح الحياة والاستقلال فيها ، وأما الشرق فقد هزت ثورة سنة ١٩١٩ أعصابه ، وكانت لشعوبه مثالا يحتذى في اعتماد الأمم على نفسها واستعانتها بقوتها ، وعدم تعويلها على الوعود الكاذبة التي كان المنتصرون يعلنونها وينادون بها قبل ان تضع الحرب أوزارها ، فكانت هذه الثورة ، وما انطوت عليه من الاقدام ، والمبادرة بالجهاد ، دليلا على ذكاء الأمة المصرية ، وصدق نظرها في ادراك الحقائق ، وانها بهذه الثورة قد سبقت شعوب الشرق الى حظيرة الجهاد القومي الحديث ، ولو استعرضنا الحركات والنهضات القومية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الماضية في ارجاء الشرق ، كالهند والاتاؤول وفارس والعراق وسورية وفلسطين وتونس وغيرها ، لوجدنا الثورة المصرية أسبقها الى الظهور ، ولا شك أن هذا السبق قد أكسب مصر منزلة ممتازة بين أمم الشرق يجب علينا أن نحفظ لها ، ولا يجعل بنا أن نتنكر لهذه المنزلة ، أو نعمل على تقيضها ، أو نشاهون في الاحتفاظ بها ، أو نبخس الأمة حقها ، ونسأل من سمعها مدفوعين باعتبارات شخصية أو نزوات وقتية ، فان الأمم انما تعز بتراثها الوطني ، وتداب على استبقائه سليما ، وتنهض به حتى يبلغ اللروة ، وتسير به دائما الى الامام !

جهاد الحزب الوطنى

أن لجهاد مصطفى كامل ومحمد فريد وانصارهما وتلاميذهما أثرا كبيرا في قيام ثورة سنة ١٩١٩ ، ذلك بما غرسوا في النفوس من الدعوة الى الجهاد الخالص لله والوطن ، فالأمة كانت في أواخر سنة ١٩١٨ قد أدركت بفضلهم خطا كبيرا من الوطنية الصادقة ، بحيث صارت على استعداد عند سنوح أية فرصة لأن تبذل في سبيل الاستقلال كل تضحية مهما عظمت ، وليس يخفى أن الثورات كما قلت في كتابي عن (مصطفى كامل) ليست حركات ميكانيكية تبدو فجأة للناظرين ، بل هي حوادث اجتماعية تتمخض عنها حياة الشعوب تبعا للدرجة استعدادها ، ونتيجة لسريان روح الوطنية في نفوس أبنائها ، فالسنوات التي قضاها الحزب الوطنى في الكفاح من سنة ١٨٩٠ ، على عهد مصطفى كامل ، ومنها الى سنة ١٩١٩ على عهد محمد فريد ، قد مهدت للثورة ، اذ كانت هذه السنوات بمثابة المدرسة التي تلقت الأمة فيها مبادئ الوطنية الحققة ، وهى الفترة التي بعثت فيها الحركة القومية من مرقدها (١) .

(١) راجع كتابنا (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) ثم كتابنا (محمد فريد ومن الاخلاص

والنضحية »

تكونت الروح الوطنية بتأثير جهاد مصطفى كامل ، وخطبه ، ومقالاته ، ورحلاته ، وأحاديثه ، ودعواته ، واستمعت اليه الأمة في وقت مبكر . يدعو الى الالتفاف حول راية الحرية والاستقلال ، ويحمل الحملات الصادقة على الاحتلال ، ويحارب اليأس ، وينادي بالثبات في الجهاد ، رغم الصدمات والعقبات ، فلبت ندائه على مر السنين ، وتلقت عنه آيات الوطنية والاخلاص ، رأت فيه منذ سنة ١٨٩٦ « روحا من نور الحرية الساطعة لا تستطيع الحياة في ظلمات الظلم والاستبداد » (١) ، واستمعت اليه ينادي سنة ١٨٩٧ : « كل احتلال أجنبي هو عار على الوطن وبنيه » .

ووعى الشباب قوله سنة ١٨٩٨ : « ان الوطنية هي اشرف الروابط للأفراد ، والاساس المتين الذي تبنى عليه الدول القوية والممالك التسامخة ، وكل ما تروونه في أوروبا من آثار العمران والمدنية ، ما هو الاثمار الوطنية ، أصبح اليوم الوطن المصري ينتظر منكم ومن بقية أبنائه عدلا وانصافا ، أصبحت مصر تؤمل منكم ان ترفعوها الى منصة الحرية والاستقلال ، وان تردوا اليها حقوقا وهبها اياها الخالق عز وجل ، ولا ريب انكم معشر المعلمين ، معشر النابغين في المعارف والآداب ، اول من يسأل عن خدمة مصر وتأييد مبدأ الوطنية الحقيقية ، فانكم قرائم في التاريخ الامثال الكثيرة الوطنية ، وعرفتكم سير اناس عديدين ماتوا محبة لبلادهم ، واخلاصا لوطانهم . فحبوا بعوتهم ، وأدركتم ان الحياة سريعة الزوال وان لا شرف لها بغير الوطنية والعمل لاعلان شأن الوطن وبنيه » .

وتعلمت منه الأمة منذ سنة ١٨٩٨ ان « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة » ، وتلقت عنه دروس الوطنية الصادقة ، كقوله في ديسمبر سنة ١٨٩٨ : « انى نابت على خطى حتى الممات ، لان اعتقادى ان ثمر الدفاع وان لم يجنه المدافع الاول او الثانى فلسوف يجنيه مصرى على مدى الايام ، واننا اذا لم نقتطف ثمر هملنا وجهادنا في حياتنا فاننا على الاقل نضع الحجر الاول لن يبنى بعدنا » ، وقوله عن مأساة السودان على اثر رفع العلم البريطانى في الخرطوم (٢) : « تنزلوا ايها المصريون الى اعماق قلوبكم ، واسألوا سرائركم هل انتم في شقاء ام هناء ؟ وهل بالاستسلام وتسليم الاوطان تقابلون نعمة الله عليكم بمصر وهى جنة الارض وابدع البلدان ؟ وهل يليق بكم وانتم سلاة اشرف الامم ان ترضوا بهذا الهوان وتقبلوا هذه المذلة وانتم صافرون ؟ تمر الحادثات المزعجات علينا وتنغطر لها قلوبنا وتحزن منها اشد الحزن اقتدتنا ثم لا نجد لسانا ينطق بما يختلج به الجنان ، بل نرى سكوتا في سكوت واستسلاما في استسلام ، فيزداد البلاء ويتضاعف الشقاء » الى ان قال « لقد بالغنا في الاستسلام وابدعنا فيه كل ابداع ، وما جنينا الا الخيبة والفضيحة والعار ، فهذه بلاد السودان قد فتحتها مصر باموالها ودماء ابنائها الاعزاء ، اى راية تخفق اليوم عليها ؟ واى شرع يقام اليوم فيها ؟ واى حق يشرف به للمصريين في نواحيها ؟ الم تقض سياسة الاستسلام بان نجاهد جنود مصر الابطال اجمل واشرف جهاد وبذل حياتها رخيصة في سبيل استرداد السودان ثم تسلم الى الدولة المحتلة هذه البلاد الزاهرة ، وهى من مصر

(١) من خطاب له الى محمد بك قريد سنة ١٨٩٦ .

(٢) من خطبته بالقاهرة يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٨ .

الروح والفؤاد ؟ قاتى فضيحة بعد هذه الفضيحة واى عار بعد هذا العار ؟ اقام الانجليز الأرض واقعدوها بسبب غردون ونار غردون ونسفوا قبر المهدي نسفا واخرجوا راسه بأشنع صفة واقبح مثال ، وعقدوا المجمع والقوا الخطب تحية وسلاما على روح هذا الفقيد ، ورفعوا رايات الفرح والنصر للأخذ بثأره ، والمصريون ينظرون الى هذه المناظر ويتساءلون : اليس لدماء من مات منا ثمن ؟ اليس لرجالنا قيمة ؟ اليس المصري في شريعة الله انسانا ككل انسان ؟ ايموت منا الجنود والابطال قبل استرداد السودان وفي سبيل استرداده ولا يذكرون بشيء بل يقوم منا من يهنيء الانجليز باخذ ثأر غردون ، يكون دم فرد من الانجليز غالى الثمن رفيع القدر ودماء الآلاف من المصريين لا ثمن لها ولا تقابل بغير النسيان ؟ لقد تعاطف الخطب واصبحت الحياة مرة ، وبات الوطن في اشد الأخطار . وكل منا يهمل واجباته وينتحل لنفسه علرا ، فمنا من يطمع في الثروة والترقى ، ومنا من يخاف اللل والفقر ، ومنا من لا يشعر بالمسئولية ، ومنا من استولى على قلبه اليأس والتقنوط . ثم دعا الى قيام كل مصري بواجباته الوطنية كعلاج لهذه الحال ، وقال عن ايمانه بمستقبل مصر (١) : « انى اشد الناس أملا في مستقبل امتى وبلادى ، وأرى الشعب الذى أنا منه جديرا بالرفعة والسمو ، حقيقا بالمجد والحرية والاستقلال ولولا هذا الأمل وهذا الاعتقاد لكنت فارقت الحياة وتركت الدنيا غير آسف على أحد ، وكيف لا اكون ذا أمل وهذه امتى أجدها فيها روحا جديدة وحياة صادقة ووطنية ناشئة قوية ، ومن منكم لا يرى ما أرى ؟ وهل ينكر أحد شعور الأمة بحالتها وانتباهها من رقيتها وقيامها من ههنا وعملها لخيرها وسعادتها » وقال في محاربة اليأس (٢) : « لا داء أضر بالأمة وأشد وبالا عليها مثل داء اعتقادها السوء في نفسها ويأسها من مستقبلها ، فجاهدوا ضد هذا الداء ما استطعتم وأعلنوا عليه حربا عوانا ، وبثوا في أبناء الأمة مبادئ الثقة بالنفس والاعتماد على المجموع ، وربوا البنين والبنات على محبة الوطن » وقال في هذا المعنى (٣) : « عجبا وألف مرة عجبا ! كيف تسيء الظن بنفسها أمة تغلبت على الأيام والحوادث وقاومت الليالى وما ولدت وقاومت تيارات الزمان أجيالا طويلا وأوفعتها وهى في منتهى قوتها ؟ وكيف يقول بعض أبناء هذه الأمة عنها أنها مائت وزالت آثارها وأصبحت نسيا منسيا ، وهى التى اهتز لمجدها الشرق والغرب وسارت الركبان بأحاديث مفاخرها ؟ كيف يقضى اليائسون عليها وقد كانت قبل عهد محمد على أكثر أدواء وأقل أملا في الشفاء من الآن ثم عادت لها الحياة والقوة والجاه والعز ورفعة الشأن » ، وقال في سنة ١٩٠٤ : « ان الوطنية شعور ينمو في النفس ويزداد لهيبه في القلب ويرسخ في الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه » ، وقال سنة ١٩٠٧ (٤) : « ان سلاسل الاستعباد هى سلاسل على كل حال سواء كانت من ذهب أو من حديد » .

(١) من خطبته بالاسكندرية في يونيه سنة ١٩٠٠

(٢) من خطبته في أبريل سنة ١٩٠١

(٣) من خطبته في فبراير سنة ١٩٠٢ .

(٤) من كتابه الى السير هنرى كامبل مارمان رئيس الوزارة البريطانية .

وتجلت قوة إيمانه وعظمته الوطنية في خطبته سنة ١٩٠٧ إذ يقول : « اننا لا نعمل لأنفسنا ، بل نعمل لوطننا ، وهو باق ونحن زائلون ، وما قيمة السنين والأيام في حياة مصر وهي التي شهدت مولد الأمم كلها وابتكرت المدنية والحضارة للنوع الانساني كله ؟ ان العامل الواثق من النجاح يرى النجاح امامه كأنه امر واقع ، ونحن نرى من الآن هذا الاستقلال المصري ونبتهج به ندعو له كأنه حقيقة ثابتة ، وسيكون كذلك لا محالة ، فمهما تعددت الليالي وتعاقبت الأيام ، واتى بعد الشروق شروق واعقب الغروب غروب ، فاننا لا نمل ، ولا نقف في الطريق ، ولا نقول أبدا : لقد طال الانتظار ! اننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا واعمارنا الى اشرف غاية اتجهت اليها الامم في ماضي الأيام وحاضرها ، واعلى مطلب ترمى اليه في مستقبلها ، فلا الدسائس تخيفنا ، ولا التهديدات توقفنا ، ولا الشتائم تؤثر علينا ، ولا الخيانات تزعجنا ، ولا الموت نفسه يحول بيننا وبين هذه الغاية التي تصغر بجانبها كل غاية ؛ نعم لو اخذنا الموت من هذه الدار واحدا بعد واحد لكانت آخر كلماتنا لمن بعدنا : « كونوا أسعد حظا منا ، وليبارك الله فيكم ، ويجعل الفوز على أيديكم ، ويخرج من الجماهير المثبات والالوف بدل الاحاد ، للمطالبة بالحق الوطنى والحرية الاهلية والاستقلال المقدس ! » ، وقال في تلك الخطبة :

— « هل يستطيع مصرى أن يتهور في حب مصر ؟ مهما احبها فلا يبلغ الدرجة التي يدعو اليها جمالها وجلالها وتاريخها والعظمة اللائقة بها ، الا ايها اللاليمون ، انظروها وتأملوها وطوفوها ، واقراوا صحف ماضيها ، واسألوا الزائرين لها من اطراف الارض هل خلق الله وطننا أعلى مقاما واسمى شأنا واجمل طبيعة واجل آثارا وافنى تربة واصفى سماء واعذب ماء وادمى للحب والشفغ من هذا الوطن العزيز ؟ اسألوا العالم كله يجيبكم بصوت واحد : ان مصر جنة الدنيا ، وان شعبا يسكنها ويتوارثها لأكرم الشعوب اذا أمرها ، واكبرها جناية عليها وعلى نفسه اذا تسامح في حقها وسلم أزمته للأجنى . »

— « قد يرى السفهاء والطائشون ان الانتساب لشعب مستعبد كالشعب المصرى مما لا يليق بانسان ، ولكن أى شرف يطمع الحر فيه أكبر من العمل لاجياء الأمة التي سبقت الأمم كافة في العلم والمدنية والادب ؟ أى رفعة يسمى الشرف اليها اسمى من انهاض شعب كان استاذ الشعوب البشرية ومربي العالم كله ؟ » .

— « ان مصر جديرة بأن تحب بكل قوة ، بكل عاطفة ، بكل جارحة ، بكل نفس ، بكل حياة . »

— « لا قوام لأمة ولا سلامة لبلاد الا بقوة العقيدة الوطنية . »

— « ان من يتسامح في حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى ابد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان . »

— « الدعوة للاستقلال وبث الروح الوطنية هما المؤديان الى تحقيق آمال الأمة المصرية ، فليكن معتقد المصريين جميعا أن نجاة مصر لا تكون الا بهمهم المصريين ، وأن ارتقاءنا موكل الى عزائنا ، فلنطلب النهوض من أنفسنا ولنعمل له بالهمة والصدق والاتحاد . »

ورأت الأمة في حياة محمد فريد مثال التضحية والاخلاص ، وتمثلت لها بطولته في قوله : « اننا نعرف كيف نصبر على المكروه ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا » ورأت في تضحياته وما لقيه من الاضطهاد والسجن والنفي مثالا خالدا في افتداء الوطن بالنفس والولد ، والمال والحياة (١) .

(١) انظر أيضا الفصل العاشر .

ورأت في انتصاره وتلاميذه - الذين ثبتوا على العهد - رجلا « صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا » .

فجهود الحزب الوطنى كان لها فضلها في ظهور الثورة ، كما بقى لها بعد ظهور الثورة طابعها وانرها المستمر على مر السنين في توجيه الحركة الوطنية وجهة الجلاء ، والاستمساك بوحدة وادى النيل ، والجهاد الخالص لله والوطن ، ولعمل فريدا رحمه الله قد اثار الى هذا المعنى في رسالته الى الامة التى بعث بها اليها من منفاه في سبتمبر سنة ١٩١٩ قبيل وفاته (١) ، اذ قال : « نشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التى دلت على ان ما القاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك الأرض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه ثم ازهر وظهرت ثماره » .

فلكى نتعرف اسباب ثورة سنة ١٩١٩ ، يجب ان نتبينها ، لا في حوادث تلك السنة فحسب ، بل في تطور الروح الوطنية وتعهدها والجهاد في سبيل بعثها طوال اللاتين سنة خلت ، فهذا الجهاد الطويل المبرر كان له الاثر البالغ في اعداد الامة للثورة ، وهو لها على الدوام خير ذخيرة ، واقرى عدة ، واصلح عتاد ، ولقد اثار سعد رحمه الله الى شىء من هذه الحقائق بقوله في خطبته بفندق شبرد يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١ ، اذ قال : « انى اعلم ان البلاد تصبو الى الاستقلال ، وان حركتها الاستقلالية بدت من زمان طويل ، خصوصا من يوم ان ظهر فيها المرحوم مصطفى كامل ، وتلاه المرحوم محمد فريد بك ، هؤلاء الذين اسسوا وايدوا ما اسسوا في النهضة الحاضرة » ، وقال في خطبته بالسراى يوم ١٩ سبتمبر ١٩٢٢ : « لست خالق هذه النهضة كما قال بعض خطبائكم ، لا اقول ذلك ولا ادعيه ، بل لا الصورة ، انما نهضتكم قديمة تبتدىء من عهد مؤسس الأسرة المالكة محمد على ، وللحركة العربية فضل عظيم فيها ، وكذلك للسيد جمال الدين الافغانى واتباعه وتلاميذه اثر كبير ، والمرحوم مصطفى كامل باشا فضل عزيز فيها ايضا ، وكذلك للمرحوم فريد بك » .

تأليف الوفد المصرى

وموقف رشدى باشا

ان تأليف الوفد المصرى في نوفمبر سنة ١٩١٨ كان من اسباب قيام الثورة ، فان المطالبة بالاستقلال التام هى في ذاتها دعوة الى الانتفاض على الحماية ، كما ان التوكيلات التى نشرها الوفد في البلاد ، والتى سيجىء الكلام عنها في الفصل الثالث ، كان لها اثرها في التمهيد للثورة ، بما نبهت اليه الاذهان من وجوب التعاون والتضامن والعمل للاستقلال ، هذا الى ان موقف سعد وصحبه من الانذار الذى وجهه اليهم الجنرال وطسن في ٦ مارس سنة ١٩١٩ ، كان من الاسباب المباشرة للثورة ، فقد كان مثالا صالحا للمقاومة الوطنية ، وعدم المبالاة بالتهديد والوعيد ، فهذه المقاومة كان لها صداها في الجماهير ، اذ انها صارت عنوان الدعوة الى المقاومة العسامة ، وأعقب هذا الموقف اعتقال مسعد وزملائه الثلاثة يوم ٨ مارس ، فكانت الشرارة التى اشعلت نار الثورة ، وان اعتقالهم في ذاته وفي مرماه عمل ظالم يثير النفوس ويملوها سخطا وحنقا ، لانه فضلا عما فيه من الظلم والاعتساف ، فانه كان نذيرا بامتهان السياسة البريطانية لكرامة الشعب ، وزرارتها به ، وامرارها على مناوانه في حريته واستقلاله ، وبقائه تحت ضغط النل والعبودية .

(١) توفى رحمه الله في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

حقا ان الثورة ليست وليدة سعد ، ولا وليدة الوفد ، بل هي وليدة الاسباب التي فصلناها مجتمعة ، وانما كان سعد ، وكان الوفد كلاهما وليد الثورة ، لأنهما لم يصلا الى ما وصلوا اليه ، من نفوذ ومكانة الا بفضل الثورة ، ولكن من الحق أيضا ان نقول ان تأليف الوفد كان من الاسباب المهيئة لظهور الثورة .

وكذلك كان انضمام حسين رشدي باشا رئيس الوزارة وقتئذ الى الحركة الشعبية منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، من عوامل الثورة ، المهيئة لها ، والمشجعة على ظهورها ، ولا شك ان موقفه من هذه الناحية يختلف بل يتناقض مع موقفه في اواخر سنة ١٩١٤ ، ولكن من الحق والانصاف ان نفصل بين الموقفين ، كما يجب ان نفصل بين موقف سعد من الثورة ، وموقفه قبل الثورة ، فالثورة قد جعلت منه شخصية جديدة ، اصلح واغوى من شخصيته السابقة ، والثورات كثيرا ما تفيد من رجال كانوا من قبل لا يدينون بها ، بل ربما كانوا خصوما لها ، ذلك ان الانقلابات الكبرى في حياة الامم تنشئ فيها روحا فنية ، وتولد في نفوس ابنائها وزعمائها اتجاهات جديدة ، وكثيرا ما تغير من ماضيهم وشخصياتهم ، بل من طبائعهم وأخلاقهم .

فمن الحق ان نقول ان لرشدي وعدلى على ثورة سنة ١٩١٩ فضلا كبيرا ، فانهما بادرا في شهر نوفمبر ، الى التحدث في مصر مصر السياسي ، واستقلا من الوزارة في ديسمبر اعتراضا على وضع العقوبات في سبيل رفع صوت مصر لتقرير مصيرها .

حقا ان برنامج رشدي باشا ، كما ان برنامج الوفد ، كانا ، في بداية الحركة ، في حدود ضيقة ، لكن هذه البرامج قامت على كل حال على اساس الانتفاض على النظام المضروب وقتئذ على البلاد ، وهو نظام الحماية ، ثم تخطته الامة الى البرامج الطبيعية الصحيحة .

كانت وزارة رشدي باشا تناصر الوفد من اول خطواته ، فساعد هذا الموقف على انتشار دعوته ، وانضمام الناس اليه ، وكانت بلا شك تؤيد توقيع التوكيلات له ، وجاءت استقالتها تأييدا حليا له ، فكانت تمهيدا مباشرا لنشوب الثورة .

وهنا تختلف ثورة سنة ١٩١٩ من الثورة العراقية ، فالثورة العراقية قد شبت سنة ١٨٨١ على كره من الوزارة القائمة وقتئذ (وزارة رياض باشا) ، وكان اول مطالبها اسقاط هذه الوزارة التي كانت تناوئها ، في حين ان ثورة سنة ١٩١٩ لقيت تأييدا كاملا من وزارة رشدي باشا ، بل ان لهذه الثورة كما أسلفنا فضلا كبيرا عليها ، اذ صبت لها الطريق ، ولولاها لكان من المحتمل ان لا تصادف ما صادفته من الفوز والتوفيق ، وفي هذا تفضل الثورة العراقية ثورة سنة ١٩١٩ لأن الثورة العراقية قامت على الرغم من مناوأة الحكومة القائمة لها ، على أنه من الحق ان نقول من ناحية اخرى ان ثورة سنة ١٩١٩ تفضل الثورة العراقية في أنها ثورة امة عزلاء من السلاح ، قامت في وجه دولة من اقوى دول الأرض ، على حين ان الثورة العراقية اقامت على اكتاف الجيش ، ويقوة سلاحه وضباطه وجنوده ، وهذا لا يفض من فضل الثورة العراقية التي كانت مظهرا للنهوض القومي المبكر ، وقامت لغرض نبيل هو تحرير البلاد من الحكم الاستبدادي ومن التدخل الاجنبي مما ، ولعلك تلاحظ مشابهة بين الثورتين في السبب المباشر لظهورهما ، فالاولى ظهرت على اثر اعتقال الحكومة أحمد عرابي وصاحبيه على فهمي وعبد العال حلمي ، واحالتهم الى مجلس عسكري لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار زملاؤهم الضباط ، وقادوا الجند الى قصر النيل ، حيث كان الزعماء معتقلين ، فاقتحموه عنوة واطلقوا سراحهم ،

وكان ما كان من حوادث الثورة العربية (١) ، وثورة سنة ١٩١٩ ظهرت على أثر اعتقال سعد زغلول وصحبه بأمر السلطة العسكرية البريطانية ، مما كان من هياج الشعب وتورته ضد الحماية والاحتلال .

مشروع السير وليم برونيت

في القانون النشائي

ظهر هذا المشروع في نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وكان من الأسباب الهامة التي سجلت بالثورة .

كان السير وليم برونيت Sir William Brunyate يتولى قبيل تبويب الثورة منصب المستشار المالي بالنيابة ، وكان مستشار دار الحماية ، وصاحب العول والطول بين المستشارين البريطانيين في شؤون الحكومة كافة ، وكان عضوا في لجنة ألفها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ لوضع التعديلات التي يستلزم إدخالها في القوانين والنظم القضائية والإدارية ما كان محتملا من زوال الامتيازات الأجنبية في ظل الحماية البريطانية ، والفرص الضخمة من تأليف هذه اللجنة وضع القوانين والنظم التي تستجيب مع الحماية ، وقد سميت (لجنة الامتيازات الأجنبية) ، وكان السير وليم برونيت هو روح هذه اللجنة ومقررها ، وقد وضعت عدة مشروعات قوانين ، كقانون العقوبات ، وقانون تحقيق الجنايات ، وقانون المرافعات ، وبعض فصول من القانون المدني والتجاري ، وقامت شوطا بعيدا في وضع النظام القضائي الذي كان مزجها وضعه على أساس اندماج القضاء الأهلي والقضاء المختلط وجعلهما نظاما موحدا مختلطا في قواعده وهيكله ، مع تقليب العنصر الإنجليزي ، ومما تقرر فيه باديء ذي بدء جعل النائب العام إنجليزيا .

وضع السير وليم برونيت مشروع قانون نظامي لمصر ، ينزل بها إلى مرتبة المستعمرات التي يراد جعلها سوقا لكل من نزل بها من رعايا الدول الأجنبية ، ويتلخص هذا المشروع في إنشاء مجلس نواب مصري ، يؤلف من المصريين ، ولكنه استشاري محض ، ليس له سلطة قطعية في أي أمر من الأمور ، وبجانبه مجلس شيوخ ، يملك وحده السلطة التشريعية ، ولكنه خليط من المصريين والأجانب ، يؤلف من أعضاء رسميين ، وهم الوزراء المصريون والمستشارون الإنجليز ومن في مرتبتهم من الموظفين البريطانيين ، ثم من أعضاء منتخبين ، ينتخبون بطريقة كثيرة القيود والشروط ، منهم ٣٠ مصرية و ١٥ أجنبية بحيث تكون الأغلبية فيه للأعضاء الرسميين والأعضاء الأجانب المنتخبين ، والأقلية للأعضاء المصريين المنتخبين ، ولو نفذ هذا المشروع لصارت سلطة التشريع في يد ثلثية من الأجانب ، ولصارت المصريون في بلادهم غرباء .

لم يكن أحد من المصريين يعرف هذا المشروع ، ولكن أنباءه ذاعت حين قدم السير برونيت صورة منه إلى رشدي باشا في أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ، فرد هذا عليه ، وحمل حملة صادقة على المشروع وأعلن استنكاره له ، وما كاد يذاع المشروع والرد عليه ، حتى عم السخط على السياسة البريطانية وعلى النيات التي كانت تضرها للمصريين ، لأن فيه اهتارا للاستقلال الداخلي التام الذي نالته البلاد منذ سنة ١٨٤٠ . ولأنه أشد إيلاها من نظام الجمعية التشريعية الذي كان قائما منذ سنة ١٩١٣ (٢) ، فالجمعية التشريعية ولو أن رأيها استشاري هي هيئة قومية

(١) راجع كتابنا (الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي) .

(٢) انظر كتابنا محمد فرط ص ٢٤٧ وما بعدها .

مؤلفة من أعضاء أول شرط فيهم أنهم جميعاً مصريون ، أما الهيئة التشريعية العليا في مشروع السير ولیم برونيث فهي هيئة مختلطة الجنسيات ، فاليיתה تكاد تكون اجنبية ، ولا تقبل أمة تشعر بشيء ولو يسير من الكرامة أن تتولى التشريع فيها سلطة اجنبية ، لذلك كان هذا المشروع وحده كافياً كما اسلفنا لقيام الثورة ، ولولا الثورة لنفذ ولتحققت به فكرة اللورد كرومر التي ابتدعها في تقريره سنة ١٩٠٤ من انشاء مجلس تشريعي مختلط ينزل بالأمة الى حضيض النذل والمهانة .

الأسباب الاقتصادية

زعم بعض الكتاب المغرضين أن الرخاء في مصر كان من اسباب ثورة سنة ١٩١٩ ، وهذا مسخ وتشويه للحقائق ، إذ أن الثورة ، من الوجهة الاقتصادية ، هي رد فعل ضد النظم المالية التي عانتها البلاد قبل الحرب ، وفي خلال الحرب ، فقبل الحرب اخذت الأمة تشعر على تعاقب السنين بأن المصالح والمرافق المالية الاجنبية نمت وازدهرت ، وطفئت على الاقتصاد القومي في ظل الاحتلال ، وتحت كنفه ورعايته ، وأن النفوذ الاجنبي المائل في البنوك والشركات والمتاجر والمصانع والبيوت الاجنبية عامة قد تغفل في حياة البلاد الاقتصادية ، مما افضى الى استعباد الشعب ماليا واقتصاديا ، الى جانب ما عاناه من الاستعباد السياسي (١) ، ولقد فطن الشعب لهذا الاستعباد ، ولمس آثاره في حياة الناس الفردية والاجتماعية ، واستظهر ما يحمله الاحتلال من تبعات في هذه الناحية ، إذ أنه كان بلا مرأ مؤيدا ونصيرا للسيطرة الاجنبية المالية والاقتصادية في البلاد ، فمناصرة الاحتلال لهذه السيطرة كانت من اسباب نقعة الشعب على السياسة البريطانية من الوجهة الاقتصادية .

ثم جاءت الحرب العالمية الاولى ، فزادت الناس تلحرا من هذه السياسة .

وأول مظهر لهذا التدمير الشكوى العامة من موقف الحكومة حيال هبوط اسعار القطن هبوطا جسيما في موسم سنة ١٩١٤ ، على اثر نشوب الحرب ، فلقد نزل سعر القطن تدريجيا الى حوالي عشرة ريالات ، وكان سعره قبل الحرب اربعة جنيهات ، فعم الكساد ، واشتد الضيق بالمزارعين ، من ملاك وفلاحين ، وسرى الضيق الى الطبقات الأخرى ، لأن القطن هو مصب الحالة الاقتصادية في مصر ، ووقفت الحكومة ، بتأثير المستشار المالي البريطاني ، جامدة بازاء هذه الكارثة المفاجئة ، بل ساهمت في اشتدادها ، وزاد في تفاقمها أن البنوك قبضت يدها عن التسليف على القطن ، في حين اخذت البنوك العقارية تقسو في المطالبة بأقساطها ، وكان هم الحكومة في هذه المأساة أن يتم لها تحصيل الضرائب في مواعييدها ، فاصدرت تعليماتها الى الحكام الاداريين والسيارة باستعمال الشدة في تحصيل الاموال الاميرية ومطلوبات البنك الزراعي القديم ، فبلغ الضيق غايته حين اجتمعت مطالبة الحكومة الى مطالبة البنوك العقارية ، وساءت حالة الزراعة ، واضطر الكثيرون منهم الى بيع اقطانهم بادنى من الحد الذي هبطت اليه الاسعار ، حتى بيع القنطار في تلك السنة (١٩١٤) في كثير من القرى والبساتين بمائة وعشرين قرشا ، وفي كثير غيرها بستين قرشا ! ، فكانت هذه الاسعار هي الخراب يمينه ، واكرهت الحكومة معظم الزراعة على بيع ما لديهم من مصاغ وحلى ذهبية ، ومأشوية ودواجن ، لاداء بقية المال المطلوب منهم ، واضطر الكثيرون الى الاستدانة من المربين بالربا الفاحش للفرص نفسه ، ووقفت الحكومة جامدة أمام هذه المأساة ، وبخاصة أمام اضطرار الناس الى بيع ما لديهم من حلى ومصاغ ، وكل ما فعلته أن عينت

(١) راجع في تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) من الجزء وما بعدها .

متمنين (جاشنجية) لتحديد سعر تلك المصوغات والحلى الذهبية ، واصدرت في ذلك اعلانا بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ، قالت فيه ما يأتى :

« اتصل بالحكومة ان فريقا من الناس حاولوا بيع مصوغات ذهبية لكي يسددوا ما عليهم من الاموال الاميرية ولكنهم بسبب الاضطراب في المعاملات لم يفلحوا في الحصول على القيمة الحقيقية لتلك المصوغات والحلى وتحملوا في هذا السبيل خسارة لا مسوغ لها ، فلأجل ملاقة مثل هذه الحوادث ومن باب التسهيل في تسديد الاموال الاميرية بكل الوسائل التي في مقدور الحكومة قد شرعت الحكومة في تدبير طريقة من مقتضاها تعيين جاشنجية رسميين في المديرية المهمة وفي القاهرة يناط بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدمه الجمهور اليهم من المصوغات والحلى الذهبية في نظير تسديد الاموال والعوائد المطلوبة للحكومة وبعد خصم مقدار الضرائب الاميرية من قيمة تلك المصوغات والحلى الذهبية يستلم اصحابها الباقي من قيمتها فوراً (١) » ، فجاء هذا الاعلان اعترافا من الحكومة باضطرابها الناس الى بيع مصوغاتهم وحليهم لسداد الاموال الاميرية ، وليس هذا من شيمه الحكومة التي تعطف على الشعب في محنته .

وكانت لجنة البورصة بالاسكندرية قد اصدرت قرارا في ٦ اغسطس سنة ١٩١٤ « بتغفيل » جميع عقود (كونترات) الاقطن بالسعر الذي وضعت اللجنة للمقاصة وهو ١٥ ٢/٨ ربالا ، أى بتحديد سعر ادنى لهذه العقود ، تفاديا من هبوطه الى اقل من هذا السعر ، ولكن الحكومة بتوجيه المستشار المالى اصدرت مرسوما في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ بعدم العمل بهذا القرار (٢) .

ولم تفكر في وضع حد ادنى لسعر القطن ، ولا في التسليف عليه ، او شراء جزء منه ولا في تأجيل تحصيل الاموال حتى تنكشف الضائقة او تحصيل الاموال عينا في تلك الظروف الاستثنائية بان تأخذ ما يقابل المال قطنا ، ولا فكرت في وقف البيوع الجبرية ، ولو لعدة شهور ، بل تركت البنوك العقارية والمرايين ينزعون اموالهم مدنيهم بابخس الاثمان ، هذا في الوقت الذي اصدرت فيه المراسيم والقرارات بتأجيل دفع الديون التجارية والاوراق المالية (مورالوريوم) في اغسطس وما يليه من سنة ١٩١٤ ، ولعمري ان ديون المزارعين كانت اولى بالتأجيل من الديون التجارية .

وبلغ ثمن محصول قطن ذلك العام ومقداره سبعة ملايين قنطار ١٦٥٠٠٠٠٠ ر.ه. جنيهه مقابل ٢٩١٤٥٠٠٠ ر.ه. جنيهه في السنة السابقة (١٩١٣) ، وهذا يعطيك فكرة عن مبلغ الخسارة الجسيمة التي لحقت البلاد في سنة ١٩١٤ .

ويهولك الامر لو علمت مقدار ما نال المنتجين من تلك السنة عشر مليون جنيهه ونصف ، ومبلغ ما عاد منه على الاهلين ، بعدما احتجزه الوسطاء والتجار وبيسوت التصدير ، ومعظمهم من الأجانب ، ولا تقل خسارة مصر في موسم قطن سنة ١٩١٤ و ١٩١٥ عن عشرين مليون جنيه .

وقفت الحكومة اذن جلمدة بازاء تلك المأساة ، في حين عنيت كل العناية بتشبيته مركز البنك الاهلى (الاجنبى فعلا) ، فبادرت منذ نشوب الحرب الى التميم مركزه ، اذا جعلت لاوراق النقد التي يصدرها سعرا الزاميا Cours Forcé ، وذلك بأن اصدرت مرسوما في ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ ، نصت المادة الاولى منه على ان « اوراق البنكنوت

(١) الوقائع المصرية عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢ سبتمبر سنة ١٩١٤ .

الصادرة من البنك الأهلى المصرى تكون لها نفس القيمة الفعلية التى للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى القطر المصرى ، وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق لآى سبب وبأى مقدار يكون دفعا صحيحا وموجبا لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصلا بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الاتفاقات الحاصلة أو التى تحصل بين أصحاب الشأن وذلك بحسبة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد » ، ونصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أنه « يرخص للبنك الأهلى بحسبة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد فى تأجيل دفع قيمة أوراق البنكنوت التى تقدم إليه لهذا الغرض » (١) .

وزاد هذا البنك من إصدار أوراقه النقدية (البنكنوت) ، فى الوقت الذى سمح له بأن يرسل إلى لندن معظم رصيده الذهبى الذى يحتم عليه القانون إبقاءه ضامنا لإصداره ، وأعطى من الغطاء الذهبى لأوراقه النقدية ، إذ وافقت وزارة المالية بقرار منها نشر بالوقائع المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ على اعتبار السندات المصدرة على خزانة الحكومة البريطانية بمثابة ذهب ، وهالك نصه : « ليكن فى علم الجمهور أنه من جهة ، بالنظر إلى الزيادة الكبيرة التى لا تزال تحدثها احتياجات موسم القطن فى الطلب على أوراق البنكنوت ، ولما كان من جهة ثانية يحسن ألا يجمع من احتياطي الذهب مبلغ يريد عن الحد الذى تقضى به الحكمة فى الأحوال الحاضرة ، لذلك تقرر أن يتسامح مؤقتا بعض التسامح فيما هو مفروض على البنك الأهلى المصرى من إبقاء كمية من الذهب فى الخزانة تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق البنكنوت المصدرة ، وقد رخص للبنك الأهلى أن يستبدل ببونات الخزانة الانجليزية التى لأجل قصر المقدار الذى يلزم من احتياطي الذهب ، لجعل الاحتياطي المذكور معادلا لنصف الأوراق المصدرة طبقا لقانون البنك » .

وهذا القرار معناه أن الحكومة أجازت للبنك الأهلى إصدار أوراق بنكنوت من غير أن يكون ملزما بالاحتفاظ فى خزائنه بما يعادل نصف قيمتها من الذهب ، ولا يزال هذا القرار نافذا إلى اليوم (١٩٤٥) (٢) .

ثم أخذت أسعار القطن فى السنين التالية تصعد تدريجيا ، وتوقع المصريون أن يعوضهم هذا الصعود بعض ما خسروه فى سنى الشدة ، ولكن الحكومة بتوجيه المستشار المالى قررت فى يونيو سنة ١٩١٧ تحديد سعر القطن بثلاثة وعشرين ريالاً . وهو يقل من سعره الحقيقى ، ويحول دون استمرار الصعود الذى كان متجها إليه ، واجتمع إلى ذلك ما قرره الحكومة منذ نشوب الحرب من تخفيض المساحة المزروعة قطناً بناء على طلب السلطات البريطانية ، وما وضع من عقبات فى سبيل تصدير القطن، مما ينتحلونه عند اللزوم ويعزونه إلى قلة وسائل النقل البحرى ، ويبخسون بذلك أسعار القطن فى السوق المحلية .

على أن الارتفاع النسبى فى أسعار القطن قد اقترن باشتداد الغلاء فى البلاد ،

(١) الوقائع المصرية عدد ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ .

(٢) إلى فراد سنة ١٩١٦ يرجع ربط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى ، وإن كانت تبعية العملة المصرية الاسترلينية ترجع فى الواقع إلى بدء عهد الاحتلال البريطانى ، وذلك بتأثيره السياسى والاقتصادى ، ففى سنة ١٨٨٥ نظمت الحكومة العملة فقررت أن الجنيه المصرى هو العملة الرسمية لمصر ، ولكنها امتنعت من سكها إلا بمقدار ضئيل للزينة ، وحددت النقود الذهبية التى يجوز التعامل بها فى البلاد إلى جانب الجنيه المصرى ، فجعلتها قاصرة على الجنيه الانجليزى والجنيه الفرنسى والجنيه التركى ، وحددت وزن القطعة الذهبية للجنيه المصرى وكمية الذهب التى يحويه بطريقة جعلت اليزة للجنيه الانجليزى على العملة الفرنسية والعملة التركية ، فصار الجنيه المتداول فعلا فى مصر هو الجنيه الانجليزى .

فارتفعت أسعار الحاجيات ارتفاعا مطردا ، واشتدت وطأة الفلاء على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، وهم السواد الأعظم من الشعب ، ففاضت نفوسهم سخطا وحنقا ، وفي ذلك يقول اللورد ملنر في تقريره (١) عن أسباب ثورة سنة ١٩١٩ : « ان أسعار الأشياء ارتفعت في مصر ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالخبوب والأقمشة والوقود ، فثقلت وطأتها على الفقراء ، ولا سيما أن أجورهم لم تكن لتكفي النفقات التي يقتضيها غلاء المعيشة ، في حين أنهم كانوا يرون عددا من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة ، فان عائلة مكونة من أربع أنفس ، رجل وزوجته وطفلين ، لم تكن تستطيع في أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من القوت الا بثمن يفوق بكثير متوسط الأجرة وقتئذ ، فهذه العوامل المختلفة أفضت ولا ريب في أواخر سنة ١٩١٨ الى الاستياء والقلق بين معاشري الفلاحين » .

ومنحت الحكومة الموظفين علاوة لغلاء المعيشة ، ولكن هذه العلاوة لم تكن علاجا ناجما للفلاء ، وزادت من دخلها لتعوض هذا المبلغ ، فرفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠ ٪ علاوة على زيادتها من قبل فبلغت الزيادة ١٠٠ ٪ في المائة .

واحتكرت الحكومة البريطانية بذرة القطن جميعها من محصول سنة ١٩١٧ بسعر أقل من سعرها الحقيقي ، وألغت الحكومة في تلك السنة أوامر تصدير القطن ، وحصرتها في عدد محدود من بيوت التصدير ، وكلها أجنبية ، فكان هذا الاحتكار في يدها وسيلة للتحكم في أسعار ما تشتريه من المحصول ، وبهذه الوسيلة ربحت هذه البيوت الملايين من الجنيهات على حساب المنتج البائس .

وأصيب مصر بخسارة اقتصادية فادحة في موسم سنة ١٩١٨ ، إذ احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه في ذلك العام ، وحددت سعر شرائه بـ ٤٢ ربيالا (سبعة جنيهات و ٤٤٠ مليما) للقنطار من رتبة (فولى جود فير) ، وكان يساع فعلا من أصحاب الاقطان بائنين وثلاثين ربيالا .

وأصدرت الحكومة المصرية بلاغا في ١٢ مارس سنة ١٩١٨ عن هذا الاحتكار سوفته بقولها : « نظرا الى الأحوال الاستثنائية الناجمة عن الحرب والتأثرة بها الآن تجارة القطن المصري ولا سيما قلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الأراضي المزروعة قطننا ، وأيضا مراعاة لضرورة الاحتفاظ بما للامبراطورية البريطانية وما للحلفاء من المواد الطبيعية سدا لحاجتهم الضرورية ، رأت حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية بالاشتراك ، أن تتخذ التدابير اللازمة لأحراز محصول القطن ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٨ ، وقد عينت لهذا الغرض لجنة مراقبة للأقطان تتألف من المستر رونالد لندسي رئيسا والمستر هورزئل نائب الرئيس ومستر بزلى والمستر كارفر والمستر كنج لوزير أعضاء ، وتقوم بمساعدة هذه اللجنة لجنة استشارية تمثل مخازن التصدير ومنتجي القطن والبنوك ، ولجنة مراقبة الأقطان ستكون مستعدة ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٨ لحين صدور اعلان آخر لمشتري الأقطان سواء كانت من محصول الموسم القادم أو بقية المحصول الحاضر بأثمان قاعدتها ٤٢ ربيالا عن كل قنطار من فولى جود فير السكلاريديس وارد مخازن الاسكندرية ، وابتداء من التاريخ المذكور فيما بعد ، لا يرخص الا بتصدير القطن الذي اشترته اللجنة ، وتصبح الرخص التي أعطيت من قبل ملغاة الا رخص الأقطان المودعة باحدى الموانئ والتي كان سبق بيعها قبل التاريخ بقصد التصدير » .

(١) سيرد الكلام منه في الفصل الرابع عشر .

وكان سعر القطن في الخارج وقت صدور هذا القرار نحو اربعة وستين ريالاً ،
فتمثل في القطن الذي لحق محصول سنة ١٩١٨ من جراء هذا الاحتكار ، اذ بلغت
خسارة المصريين فيه نحو اثنين وثلاثين مليون جنيه !

وتتمثل في انتحال الحكومة المعاذير لتسويغ هذا القطن ، وما يبدو في بيانها من
المغالطة ومن الاعتراف بان المراد من هذه العملية خدمة الامبراطورية البريطانية ، فهي
تزعم ان احوال الحرب وقلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الاراضي المزروعة قطناً كل
هذا قد دعاها الى التسليم في محصول القطن بهذا الثمن البخس ، على ان ظروف
الحرب الاستثنائية كانت على العكس سبباً لصعود اسعار القطن ، وكذلك تخفيض
مساحة الاراضي المزروعة قطناً ، اما قلة بواخر النقل فحجة مصنعة ، لان محصول
ذلك العام وما قبله وما تلاه قد نقلته البواخر جميعه الى انجلترا او الى الدول الحليفة
والمحايدة ، وفي البيان اعتراف صريح بان الفرض من هذا الاحتكار وهذا التحديد
للسعر هو الاحتفاظ للامبراطورية البريطانية وحلفائها بالمواد الطبيعية التي يحتاجون
اليها ، ولقد كان العدل في المعاملة يقتضي ما داموا في حاجة الى محصول القطن ان
يدفعوا له ثمن المثل الذي كان يدفع في امريكا وغيرها من دول الحلفاء .

وبع هذا القطن على محصول سنة ١٩١٨ ، وعلى ما كان مخزوننا من محصول سنة
١٩١٧ الذي لم يكن يبيع بعد .

وقد اعترف اللورد ملنر في تقريره بما كان لهذا الاحتكار من الاثر في التمهيد
للاشورة ، قال في هذا الصدد : « وهناك ما يدل ايضاً على ان التحكم في اسعار القطن زاد
استياء الناس لان هذا التحكم يحرم الزراع مزية المزاومة في الاسواق الخارجية مع
كون ايجار اطيانه في ازدياد » .

ويدخل في سياق الاسباب الاقتصادية للتورة مصادرة السلطة العسكرية لازراق
الناس وحاصلاتهم ومواشيهم ودوابهم ، مما سبق الكلام عنه في موضعه ، تم تخفيض
مساحة الاراضي المنزرعة قطناً طيلة مدة الحرب توفيراً لمؤونة الجيوش البريطانية
وحلفائها ، وجملة القول ان الاسباب الاقتصادية كان لها دخل كبير في قيام الثورة .

التاريخ يعيد نفسه في الحرب العالمية الثانية

ان الصورة التي عرضناها عن حالة مصر المالية والاقتصادية خلال الحرب العالمية
الاولى تدعونا الى ان نضع الى جانبها صورة من هذه الحالة خلال الحرب العالمية
الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، فان التاريخ يكاد يعيد نفسه ، مع اختلاف في الاساليب
والاوضاع .

وضعت السلطات البريطانية يدها طيلة مدة الحرب على الحاصلات والمواد الأولية
الموجودة في البلاد واللازمة للانتاج ، واستولت على الاخشاب والاسلاك والمواد
المصنوعة من الحديد ، كل ذلك مقابل اوراق النقد التي يصدرها البنك الاهلي ، بلا
رصيد ولا ضابط ، ووضعت يدها على البواخر والسفن الشراعية المصرية وحمولتها
نحو ثمانين ألف طن ، وحرمت بذلك استخدام ما عندها من اسطول تجاري ، لاستيراد
حاجاتها وتصدير منتجاتها .

وفرضت على البلاد كما فرضت في الحرب الاولى الدورة الزراعية ، وقل انتاجها

من محصول القطن وهو المحصول الرئيسى لأراضيها ، هذا الى ما اتخذ من الوسائل لبخس سعره .

فعى الحرب العالمية الأولى فرض على البلاد حد أعلى لأسعار القطن كما تقدم بيانه ، وفى الحرب العالمية الثانية عدل حقا عن وضع حد أعلى لأسعار القطن ، وسمحت الحكومة على قاعدة وضع حد أدنى مع ترك السوق حرة حتى تجدد المجال لارتفاع الأسعار ، ولكن الواقع أن جوهر السياسة البريطانية القطنية فى الحرب العالمية الثانية لم يختلف كثيرا عما اتبع حيال مصر فى الحرب الأولى ، فقد احتكرت اللجنة الانجليزية ثم اللجنة الانجليزية المصرية ، كل محصول القطن خلال سنى الحرب ، وحصر التصدير الى انجلترا والولايات المتحدة ، وأدى كل ذلك الى منع التنافس ، فصار القطن المصرى يباع بأقل من سعره الحقيقى فى الخارج ، وخسرت البلاد عدة ملايين من الجنيهات كل عام ، وصارت اية دولة تريد شراء اية كمية من القطن لا تأتى للسوق المصرية مباشرة ، بل يجب عليها أن تستأذن الحكومة البريطانية ، وظل قرار أكتوبر سنة ١٩١٦ (ص ٥٦) معمولاً به ، واستطاعت انجلترا بفضلها أن تسحب من البنك الاهلى ، خلال هذه الحرب وبعدها ، نحو أربعمائة وخمسين مليون جنيه أوراق نقد (بنكوت) اشترت بها من بلادنا ما أرادت ، وانفقت منه على قواتها ما شاءت ، وهذا المبلغ الضخم هو ما يعبر عنه بالأرصدة الاسترلينية التى أدت الى افقار البلاد ، فضلا عن أنها سببت افقار الفاحش فى الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة ، مما وقع عبثه الطاحن على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، وهى السواد الأعظم من الأمة ، وقد بلغ ارتفاع تكاليف المعيشة رقما قياسيا ، إذ وصلت فى أواخر الحرب ، بل بعد انتهائها ، الى أكثر من ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب ، فى حين أنها لم تزد فى انجلترا من ١٢٥ الى ١٤٥ فى المائة ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٤٥ الى ١٥٠ فى المائة ، مع أن مصر تنتج حاجتها من المواد الغذائية ، والبلاد التى فى هذه الحالة كجنوب افريقيا واستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها من ١٢٠ فى المائة .

وأدى ارتباط العملة المصرية بالعملة الاسترلينية مع فرض القيود على الاستيراد والتصدير وعدم وجود رقابة من الحكومة على إصدار البنك الاهلى لأوراق النقد الى وضع البلاد فى شبه حصار اقتصادى ، فلا تستطيع أن تستورد من غير منطقة الاسترلى ما تحتاج اليه ، حتى من أمريكا ، فإنها لا تستورد منها الا ما تسمح انجلترا بإعطائه لمصر من الدولارات ، وكذلك قامت العقبات فى سبيل صادراتنا الى الخارج ، وما حدث للقطن حدث للأرز والسكر وما الى ذلك ، فوجود هذه العقبات قد شل تجارة البلاد الخارجية والحق بحياتنا الاقتصادية أمظم المضار ، وبهذا التعليل تستطيع أن تفسر غلاء الأسعار بالنسبة لما تستورده البلاد مع انخفاض أسعار القطن وهو محصولها الرئيسى الذى يصدر معظمه الى الخارج ، وهذا هو الحصار الاقتصادى الذى يزيد فى عواقبه عن الحصار الحربى أو السياسى ، وبسبب للبلاد الفقر والحرمان .

وهنا ، أنقل من كلمة قلتها فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٤٤ (١) ما يصور الضرر الذى لحق البلاد من تراكم الأرصدة الاسترلينية ، قالت :

« المسألة التى أريد أن أتحدث فيها هذه الليلة هى مسألة تضخم أوراق النقد لانها

(١) لمناسبة المناقشة فى السياسة المالية العامة .

مسألة فيما اعتقد لها أهمية كبرى ، ولقد تناولها لجننتكم المالية بالبحث ، ولتسمح لى اللجنة ان لا اشاطرها الراى الذى تقدمت به فى تقريرها .

« تقول لجنة المالية ان الزيادة فى اوراق النقد هى زيادة تستلقت النظر لان اوراق النقد التى كانت متداولة قبل الحرب بلغت عشرين مليوناً من الجنيهات ، فاصبحت فى شهر فبراير سنة ١٩٤٤ - ١٠٢٧٠٠٠٠ من الجنيهات ، أى أنها صارت خمسة امثال ما كانت عليه قبل الحرب ، هذه الزيادة فى الواقع هى من أهم اسباب الفلاء الذى نشعر به فى الوقت الحاضر ، وقد بحثت لجنة المالية فى هذه الزيادة ، وهل تعتبر تضخماً مالياً ام لا ، فقالت فى الصفحة الثانية من تقريرها ما يأتى :-

« وهذه الزيادة الكبيرة تعبر عن احد شيئين : اما انها زيادة فى النقد يقابلها زيادة فى الثروات ، وفى هذه الحالة يعتبر اثره طبيعياً ، واما ان تكون زيادة فى النقد لا يصحبها زيادة فى الثروات بنسبة متقاربة ، وفى هذه الحالة تكون لهذه الزيادة نتائج لازمة ، وهذا ما يطلق عليه التضخم المالى » .

« من ذلك ترون ان اللجنة وضعت قاعدة لا شك فى صحتها ، فهى تقول : ان كانت الزيادة فى اوراق النقد تقابلها زيادة فى الثروات فنعتبر اثره طبيعياً ، اما اذا لم تقابلها زيادة فى ثروة البلاد فيعتبر هذا تضخماً مالياً » ، ثم انتهت اللجنة من بحثها فقالت :

« ان ما قدمناه ليدل على ان كثرة النقود فى مصر لا يعتبر تضخماً مما عرفته بعض البلاد الأخرى » .

« فاسمحوا لى ولتسمح لى اللجنة المالية ان اقول ان المقدمات التى ساقتها اللجنة فى تقريرها لا تتفق مع النتيجة التى وصلت اليها .

« ان اوراق النقد هى فى الواقع وسيلة للشراء ، أى انها ليست فى ذاتها ثروة طبيعية ، وهذا ما توافق عليه اللجنة ، فاذا لم تكن زيادة اوراق النقد تقابلها زيادة فى ثروة البلاد اعتبر ذلك بلا شك تضخماً مالياً ، فهل الزيادة التى بلغت ثمانين مليوناً فى الوقت الحاضر تقابلها زيادة فى الانتاج او زيادة فى ثروة البلاد ؟ اظن الجواب على هذا السؤال لا يحتاج الى عناء ، لان انتاج البلاد اذا كان قد زاد بعض الزيادة ، فان هذه الزيادة لا تتناسب مطلقاً مع زيادة اوراق النقد المتداولة فى البلاد ، الواقع ان هذه الزيادة فى اوراق النقد انقصت من قيمتها الشرائية ، ومجرد النقص فى القيمة الشرائية يدل على ان الانتاج فى البلاد لم يزد مطلقاً بالنسبة التى زادت بها اوراق اوراق النقد مع ان الانتاج لم يزد » .

« ونقطة البحث التى يجب ان نتوجه اليها جميعاً هى من أين أتت هذه الزيادة فى اوراق النقد مع ان الانتاج لم يزد ؟

« ان هذه الزيادة نشأت من الطريقة التى تباع بها حاصلات البلاد ومنتجاتها ، فلو كانت هذه الطريقة سليمة لما زادت اوراق النقد بهذه الكثرة الهائلة .

« الطريقة السليمة التى تتعامل بها الدول الأخرى فيما يتعلق بصادراتها ومنتجاتها انها تصدر الى البلاد الأجنبية صادراتها ولا تأخذ فى مقابلها نقداً ، إنما تأخذ بدلا عنها واردات من تلك البلاد ، وتكون هذه الواردات بمثابة الزيادة الحقيقية فى ثروات هذه البلاد ، وببناء على ذلك يكون التبادل قائماً على قواعد سليمة أى مع مراعاة الميزان التجارى .

« المسئولية في الطريقة المتبعة الآن في مصر من غير شك واقعة على الحكومة ، وأقصد بكلمة الحكومة الشخص المعنوي ولا أقصد الحكومة القائمة بالدات ، بل المسئولية موزعة على جميع الحكومات ومنها الحكومة القائمة .

« هذه الطريقة هي أن الحكومة لا تشترط أن يكون مقابل صادراتها واردات تأتي إليها من الخارج تماثلها في القيمة ، بل اكتفت بأن يدفع البنك الأهلي قيمة هذه الصادرات أو المنتجات سواء بيعت في مصر أو في الخارج أوراق نقد لا يمكن أن تصد في الرافع ثروة حقيقية في البلاد .

« ما السبب في هذا التضخم المالي ؟ أن السبب الحقيقي يرجع الى أنه ليس لدينا استقلال في حياتنا المالية النقدية ، أي ليس لعملنا استقلال ، لأن المسألة متروكة للبنك الأهلي ، ولا توجد مع شديد الأسف رقابة فعلية من الحكومة عليه فيما يتعلق بإصدار أوراق البنكنوت ، مع أنه في البلاد الأخرى تفرض رقابة تامة على البنوك التي تمنح امتياز إصدار أوراق البنكنوت .

« أن الحاصل الآن أن كل ما يباع من السلع والمنتجات سواء أكانت في أسواق مصر أم خارجها ترد بثمانها تحاويل على البنك الأهلي بضمان سندات الخزانة البريطانية فيصدر البنك الأهلي أوراقا مالية بقيمة الحاصلات ، ويدفعها لأصحابها ، فترب على ذلك أن تكدست أوراق النقد وزادت حتى تقصت قيمتها الشرائية ، وحتى أصبح من المتعذر لكثرتها إيجاد طريقة لانقاص عددها أو امتصاصها .

« ولقد عملت الحكومة القائمة كل ما يمكن عمله في سبيل امتصاص جزء من هذه الأوراق ، ولجأت كما تعلمون حضراتكم الى القرض الوطني ، وهو عمل سليم لا غبار عليه ، ومع هذا لم يقلل هذا العمل من التضخم الموجود الذي وصل الى مبلغ ١٠٢٧٠٠٠٠٠٠ جنيه ، مما يدل على أن الداء لا يزال قائما ، فإن لم نعمل على معالجته بطريقة سليمة ستسمر الزيادة في أوراق النقد بمضي الزمن ، ويزداد الغلاء .

« الطريقة السليمة هي أن الحكومة توجب على البنك أنه عندما يصدر أوراقا مالية لا يصدرها في مقابل سندات على الخزانة البريطانية ، إنما يصدرها في مقابل بضائع ومروض وبيع ترد الى مصر مما تحتاج اليه البلاد ، وبذلك تزداد ثروة مصر الحقيقية ، هذه هي الطريقة الوحيدة التي يجب أن تتبع لعلاج هذا التضخم المالي .

« أعود الى مسألة انعدام الرقابة من الحكومة على البنك الأهلي ، فأقول مع الأسف أن الحكومة تترك حرية إصدار أوراق النقد الى البنك الأهلي بدون قاعدة .

« تركت الحكومة البنك الأهلي يزيد في أوراق النقد كما يشاء ، مع أن القسانون الأساسيين للبنك الأهلي الذي صدر به دكرينو ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ مذكور في المسادة الرابعة والثلاثين منه صراحة أن لسلوبي الحكومة الرقابة على البنك في مراعاة الديكرينات بكل دقة وفي تنفيذ لوائح البنك وقانونه الأساسي الخاصة بصوالح الحكومة والثقة العامة ، ويراقبون بصفة خاصة إصدار الأوراق التي تدفع لحاملها أو عند تقديمها وهي أوراق البنكنوت .

« معنى هذا أنه يجب على الحكومة أن تراقب البنك الأهلي في إصدار أوراق البنكنوت .

« المفهوم أنه حصل تساهل من الحكومة مع البنك في الماضي فيما يتعلق بإصدار أوراق البنكنوت ، ولكن الى متى يستمر هذا التسامح ؟ أن دكرينو ٢٥ يونيو سنة

١٨٩٨ الذي تأسس البنك بموجبه يحتم على البنك الاهلى في مقابل اصدار اوراق البنكنوت ان يكون لديه نصف الرصيد ذهباً والنصف الآخر سندات تختارها الحكومة المصرية وبينها ، ثم صدر دكويته في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ جعل لهذه الاوراق التي يصدرها البنك سعراً الزامياً Caus Force ، وقد كان المفروض المحتم من قبل ان يدفع البنك لحامل هذه الاوراق قيمتها ذهباً ، وذكر في هذا الدكويته انه يعمل به بصفة مؤقتة . ولكن هذه البصفة المؤقتة مع الاسف استمرت الى اليوم ، واكثر من ذلك انه صدر قرار من وزارة المالية نشر في الوقائع المصرية عدد ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٦ بالتسامح مؤقتاً فيما هو مفروض على البنك من ايجاد نصف الرصيد ذهباً والترخيص له بان يستبدله بسندات على الخزانة البريطانية ، وهذا لا يمنع ان النصف الآخر من الرصيد الذي يقابله سندات مالية ايا كانت يجب ان يكون باختيار الحكومة ، على ان هذا التسامح هو بصفة مؤقتة ، وهذا التاقيت الذي حدث في سنة ١٩١٦ استمر مع الاسف الى اليوم ، وهذا الشرط الجوهري الذي ورد في قانون البنك الاساسى وهو ان الحكومة تختار السندات لمقابلة النصف الآخر لم يعمل به مطلقاً ، ولم يعمل بهذه الرقابة ، ولذلك استمر البنك على اصدار اوراق البنكنوت بطريقة متزايدة حتى تخمت السوق بهذه الاوراق ، وترتب على هذه التخمة ان قلت قيمة اوراق النقد .

« اذن ترون حضراتكم ان هذه الطريقة المتبعة في سداد ائمان حاصلاتنا ومنتجاتنا ليست طريقة سليمة في السداد ، لاننا اذا رجعنا الى اوراق البنك نجد انها عبارة عن كمبيالة او سند على البنك ، وورقة البنك من اية قيمة مذكور فيها على لسان البنك : « انعهد بان ادفع عند الطلب مبلغ جنيه او خمسة جنيهات او عشرة جنيهات او مائة جنيه لحامل هذا السند .

« فهذه الورقة ليست الا سنداً ، او بعبارة اخرى ليست الا كمبيالة على البنك الاهلى ، فهذه الكمبيالة على البنك الاهلى ، هل هي فيما يتعلق بالتبادل الدولى بين الدول ، تتفق مع الطريقة السليمة الدولية في السداد ؟

« كلا ان التبادل بين الدول يتنافى مع هذه الطريقة ، لان هذه الطريقة في السداد ليست الا بيعاً بقرض ، فشأنها شأن رجل يشتري بضاعة مهما كانت حاله من الغنى والثراء ويعطى بدل البضاعة التي ياخذها من البقال مثلاً سنداً بما اشتراه ، وكذلك شأنه مع الجزار او المخبز وغيرهما ، فليست هذه الطريقة هي الطريقة السليمة في السداد ، وهى هي الطريقة التي نبيع بها حاصلاتنا ومنتجاتنا ، وبخاصة اذا لوحظ ان اوراق النقد التي يصدرها البنك الاهلى ، او بعبارة اخرى الكمبيالات او السندات ، يصدرها البنك في مقابل سندات على الخزانة البريطانية ، فبدلاً من ان يصدر هذه السندات في مقابل بضائع ترد اليها وتوازى صادراتنا يكتفى باصدار هذه السندات بضمانة سندات على الخزانة البريطانية ، فما معنى هذه الطريقة ؟

« معناها اننا ندائن البنك الاهلى ، او بعبارة اخرى ندائن الخزانة البريطانية في مقدار هذه الزيادة التي زادت في اوراق البنكنوت ، هذا دين غريب ، من نوع غريب ، فهو دين دولة فقيرة على دولة غنية ، دين دولة ضعيفة على دولة قوية ، دين لا تعرف أحكامه ولا شروطه ولا قواعده ، ولا طريقة سدادده ، ولا موعد هذا السداد ، فهذه ليست طريقة سليمة مطلقاً .

« نحن لم نختر ان تكون دائنين للخزانة البريطانية ، وبعبارة اخرى هو دين اجبارى ، فرض علينا ان نقوم به ، فهذا الدين الذى لنا على بريطانيا العظمى والذى

يتزايد كل يوم ، ما مصلحتنا فيه ! اليس الأسلم لنا بدلا من أن يتراكم هذا الدين أننا نأخذ في مقابل صادراتنا واردات تزيد من نروة البلاد وإنتاجها ؟ هذه هي الطريقة السليمة التي يسدد بها ثمن ما نبيعه من هذه الحاصلات والمنتجات ، لأن الأمم لا تعيش بالسندات أو الكمبيالات ، وإذا استمرت الحالة على ما تجرى عليه الآن من تزايد أوراق النقد التي يصدرها البنك الأهلي فالتنا سنصل الى حالة من الفلاء لا تستطيع البلاد أن تواجهها ، سنصل الى حالة من التسليف بحيث لا نستطيع أن نسترد هذا الدين بطريقة تفيد البلاد .

« الطريقة السليمة للحد من موجة الفلاء وللمحافظة على اقتصاديات البلاد ، أن تراقب الحكومة طريقة اصدار « البنكنوت » من البنك الأهلي ، وتشتراط عليه أن لا يصدر أوراقا الا في مقابل بضائع ترد فعلا للبلاد ، فإذا وردت البضائع للبلاد ، تراخت الأسعار ، واقصد بهذه البضائع ما تحتاج اليه البلاد من خامات أو أقمشة أو سجاد ، أو حديد أو آلات أو غيرها ، فانها تزيد من إنتاج البلاد ، ولكن إنتاج البلاد لا يزداد بأوراق نقد يصدرها البنك .

« أرجو ألا تعتبروا في كلامي شيئا من المبالغة أو المغالاة ، فان هذا التعبير الذي ذكرته لحضراتكم يقرب كثيرا من تعبير المنصفين من المفكرين البريطانيين ، ولذلك اتلو على مسامع حضراتكم ما جاء في مجلة « الايكونومست » الانجليزية ، وهي من امهات المجلات العالمية ، فهذه المجلة ذكرت في عددها الصادر في ٥ يوليو سنة ١٩٤١ أن استثمار البلاد المرتبطة بالآسترليني لأموالها في اذونات الخزانة البريطانية هو بمثابة استثمار اجارى ، وقالت في عدد ٧ أغسطس سنة ١٩٤٢ صفحة ١٨٠ منها تحت عنوان (ديون بريطانيا) : انها تقدر المبالغ المستثمرة في إنجلترا للبلاد المرتبطة بالآسترليني بألف مليون جنيه في منتصف سنة ١٩٤٢ ، وقدرت حصة مصر فيها بمبلغ واحد وسبعين مليوناً من الجنيهات في آخر سنة ١٩٤٢ ، وقد زاد بعد ذلك ، ثم قالت : ان عجز الميزانية البريطانية قد سد جزئيا بأقبال البلاد المرتبطة بالآسترليني على استثمار أموالها في بريطانيا بشراء سندات الخزانة البريطانية .

« هذا هو التعبير الذي عبرت به صحيفة من امهات الصحف البريطانية ، وهو تعبير يقرب كثيرا من التعبير الذي تقدمت به أمام حضراتكم ، لذلك أرجو من حضرات الزملاء — كما أرجو من الحكومة — أن تعيد النظر في الطريقة التي يصدر بها البنك الأهلي الأوراق المالية ، ولعلها اذا وفقت الى ذلك واذا وفقت الى أن يكون في مقابل صادراتنا ومبيعاتنا واردات من البلاد الأخرى سواء كانت إنجلترا أو غيرها ، فانها تؤدي الى البلاد أعظم خدمة ، لأن هذه هي الطريقة السليمة في السداد ، والطريقة التي تمنع التضخم المالي الذي يتزايد يوما بعد يوم ، وهذه الطريقة تؤدي الى تراخي الأسعار وإلى زيادة الإنتاج وزيادة الثروة حقيقية في البلاد ، وأكرر القول أن البلاد لا تعيش بالسندات ، وانما تعيش بالإنتاج والثروات الحقيقية التي تضم الى الثروة القومية » (١) .

هذا ، وقد بلغ دين مصر على إنجلترا من الأرصدة الآسترلينية الى اليوم (نهاية سنة ١٩٤٥) أربعمائة وخمسين مليون جنيه ، وهذا الدين قد اضطرت مصر الى افراضه من رأس مالها الحيوى ، ومن حاصلاتها ومنتجاتها التي هي أحوج ما تكون اليها أو الى ثمنها الحقيقي ، لا للوهى والخيالى ، وهكذا تجددت في الحرب العالمية الثانية المأساة التي لا تختلف كثيرا عما عانتها مصر في الحرب العالمية السابقة .

(١) مضبطة جلسة مجلس الفيوج - ١٨ ابريل سنة ١٩٤٤.

والآن ، فلنعد الى الحديث عن أسباب ثورة ١٩١٩ ، ولنتكلم عن أسبابها الاجتماعية .

الأسباب الاجتماعية

لامراء في أن المجتمع المصري سنة ١٩١٩ كان في الجملة أكثر تقدما مما كان عليه في السنوات الماضية ، فان انتشار التعليم ، وتطور الأفكار ، والساع المدارك ، وارتقاء أساليب الحياة ، والنهضة الادبية والعلمية والصحفية ، والنهضة النسوية ، كل أولئك قد ساعد على نمو الروح السياسية ، وجعل المجتمع أكثر تطلعا الى المتل العليا ، وأشد تبرما بالنظم الاستعمارية أو الاستبدادية التي ترجع به الى الوراء ، وتفقد كرامته الانسانية ، وحقوقه الطبيعية .

ويلزمنا أن ننوه على الأخص بما كان للأدب والصحافة من فضل كبير في بث الروح الوطنية في نفوس الجيل ، فان الأدباء عامة ، والشعراء بوجه خاص ، قد ناصروا الحركة الوطنية في عهدها الأول ، وغذوها بقصائدهم ومقالاتهم ، وسجلوا حوادثها البارزة ، وعبروا أصدق تعبير عن آمال هذا الشعب والآمه ، وأشادوا بمفاخره ، وأهابوا به أن ينهض ويستعيد مجده القديم ، واستصرخوا الانسانية لتهب لنصرته ، وتنتصف من الظلم الذي يحيق به ، وأن كثيرا من روائع الأدب التي جادت بها قرائح الشعراء والأدباء ، كانت معالم للحركة الوطنية ، وكان الشباب يحفظونها عن ظهر قلب ، فتدكى في نفوسه روح الوطنية والشجاعة والاخلاص ، وللصحافة الوطنية الفضل الأكبر في بعث هذه الروح بما كانت تنشر من الدروس والعظات التي تستخلصها من الحوادث الفائرة أو الحوادث اليومية التي كانت تقع في مصر والخارج ، فأدت واجبتها في تثقيف عقول النشء ، وتفهمهم الحقائق ، وتبصيرهم بما يراد للبلاد من خير أو شر ، وما يرجى لها من نفع أو يبيت لها من ضرر .

ومن هنا صار المجتمع أكثر استعدادا لقبول الدعوى الى الجهاد السلمي ثم الى الثورة ، ومما لا شك فيه أن هذا المجتمع كان في أواخر سنة ١٨٨١ أكثر أدراكا وأقوى شعورا مما كان عليه منذ عشر سنوات أو عشرين سنة مضت ، اعتبر ذلك فيما كانت تقابل به دعوة مصطفى كامل سنة ١٨٩٠ ، ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذهما على توالي السنين ، فقد كانت تلبى في بيئات محدودة ، ولا يظهر صداها الا في دائرة ضيقة من الشباب ، وفريق من المثقفين والأعيان والمزارعين والعمال ، ولكن غالبية الشعب ، ومعظم الطبقات المثقفة التي تشغل المناصب الحكومية ، وكانوا بمنأى من الحركة الوطنية ، أما في سنة ١٩١٨ و ١٩١٩ فقد اتسع مداها ، وانضمت اليها طبقات كانت من قبل بمعزل عنها ، كالموظفين والفلاحين ، وهذا ولا شك راجع الى التقدم الاجتماعي فان أحدا لم يكن يتوقع أن يشترك الموظفون في الحركة الوطنية ويساهموا فيها الى درجة الاحتجاج على نظام الحكومة ، ثم الاضراب عن العمل لغرض سياسي .

حقا قد يكون الباعث المباشر لانضمام الموظفين الى حركة سنة ١٩١٩ استياءهم من احتكار الانجليز للمناصب الحكومية الكبرى ، وازدياد عددهم وتفاقم امتيازاتهم ، وسدهم طريق الترقى في وجوه الموظفين المصريين ، ولكن كل هذا لا يحول دون اعتبار هذه البواعث الشخصية من العوامل التي أذكت الروح الوطنية في نفوس الموظفين ، ولو الى حين .

كما أن أعيان البلاد كانوا - إلا النادر - لا يميلون من قبل إلى معارضة الحكومة ومناوراتها ، بل كان همهم توطيد علاقتهم بالحكومة والحكام ، والتودد إليهم حرصاً على مصالحهم ، ثم جرفهم التيار ، فانضموا إلى الحركة في سنة ١٩١٩ ، وبعضهم منذ سنة ١٩٢١ ، ومهما قيل من أن انضمامهم إليها لم يخل من قصد الانتفاع الشخصي ورعاية مصالحهم من طريق مساندة التطور السياسي الجديد ، فإن انضمامهم إلى الحركة كان على أي حال مظهرًا من مظاهر التقدم الاجتماعي للأمة .

أما من طبقة الفلاحين فلم يكن أحد يتوقع أن الفلاح الساذج ، البعيد بفطرته من شعار السياسة وعواصفها ، يندمج فيها إلى درجة الثورة وخلع قضبان السكك الحديدية ، وقطع المواصلات ، وبذل الروح فداء للوطن .

كل هذا يدل على تقدم الأفكار في طبقات الموظفين والأعيان والفلاحين ، وبذلك على تقدم المجتمع في شتى نواحيه .

وقد ظهرت نتائج التقدم الاجتماعي في كون الثورة قد لزمها شعور من النبيل والترف عن الدنيا ، فكانت ثورة سياسية بكل معاني الكلمة ، ولم يشبها التعصب الديني ، ولا الصراع بين الطبقات ، بل كان رائدها الوحدة القومية ، سواء بين المسلمين والأقباط ، أو بين طبقات المجتمع من أغنياء ومتوسطين وفقراء ، ولم تنتقض أي طبقة على الأخرى ، كما جرى في كثير من الثورات الدموية في فرنسا أو روسيا أو إسبانيا أو غيرها .

وبلغ النضج السياسي والاجتماعي خلال الثورة أن حرص منظمو المظاهرات على رعاية مصالح الأجانب حتى لا يستهدفوا لعداوتهم ، فكانوا يدعون دائماً إلى هدم التعرض لهم بسوء ، وكان إذا وقع اعتداء عليهم يبدون الأسف لوقوعه ، ويأخذون الحيطة لعدم تكراره .

ومن مظاهر التقدم الاجتماعي مساهمة النساء في هذه الثورة ، واشتراكن بأقلامهن وأفكارهن في إذكاء الروح الوطنية ، وحثن الرجال على التضحية ، وتألّفن المظاهرات والجمعيات واللجان للتعبير عن شعورهن ، والمساهمة في النهضة الوطنية ، وقد استهدفن أحياناً للعنت والمشقة في سبيل اشتراكهن في الكفاح .

وصفة القول أن التقدم الاجتماعي كان له أثره في ظهور ثورة سنة ١٩١٩ .
والآن ، وقد انتهينا من بحث أسباب الثورة ، فلننتقل إلى الحديث عن تطوّر الحوادث التي أفضت إليها .



الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث

اشرفت الحرب العالمية الأولى على نهايتها ، واقترب موعد تقرير مصر الدول والشعوب ، فآخذ ذوو الراى من المصريين يفكرون فى طريق عملى لرفع صوت مصر ، وتمثيلها فى مؤتمر الصلح ، وزاد فى هذه الحركة الفكرية ما ترمى من أبناء الشعوب الصغيرة ، إذ أخذت تتأهب لإرسال وفودها الى المؤتمر لتحقيق آمالها القومية تطبيقا لبإدى الرئيس ويلسن .

كان رجال الحزب الوطنى وعلى رأسهم محمد بك فريد مشتتين فى أوروبا ، والصلوات بينهم وبين زملائهم فى مصر متقطعة ، هذا الى أن الجانب الذى كانوا يقاومونه ويجاهدونه فى استخلاص الاستقلال منه ، وهو جانب إنجلترا وحلفائها ، قد كتب له النصر النهائى فى تلك الحرب ، فكان طبيعيا أن يبرز فى الميدان شخصيات لم تعرف من قبل بطابع العداء الشديد لإنجلترا والاحتلال البريطانى .

فى هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وأخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها ، وتبادل الراى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصفة الزمالة فى الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية ، وكانت وكالته للجمعية التشريعية ، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين ، وزعامته للمعارضة فى هذه الجمعية ، واعتراف زملائه له بالزعامة ، وقوة شخصيته ، ومواهبه ومكانته ، ومقدرته الخطابية ، كل أولئك كان يؤهله لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصيرها .

فاتفق مع عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا ، زميليه فى الجمعية التشريعية ، على أن يطلبوا من دار الحماية تحديد موعد لهم ليقابلوا السير رجنالد ونجت Sir Reginald Wingate المندوب السامى البريطانى ، للتحدث اليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر الى لندن ، لعرض مطالب البلاد على الحكومة الانجليزية ، وكان هذا الطلب بنصيحة من حسين رشدى باشا رئيس الوزارة ، وبوساطته طلبوا هذه المقابلة يوم الاثنين ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وهو إعلان الهدنة ، فأجابت دار الحماية طلبهم ، بوساطة رشدى باشا أيضا ، وحددت لهم يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الساعة الحادية عشرة صباحا موعدا للمقابلة المطلوبة ، وقابل ثلاثتهم المندوب السامى فى الموعد المحدد ، ودار بينهم حديث طويل فى شأن المقابلة واغراضها نذكره هنا ، نقلا من المحضر الذى وضعه الوفد من هذه المقابلة ، لأن فيه بيانا للمقاصد التى ذهب اليها الثلاثة الزعماء فى بداية الحركة .

حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

بدأ السير ونجت الحديث بقوله :

ان الصلح اقترب موعده وان العالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمنا طويلا ، وان مصر سينالها خير كثير ، وان الله مع الصابرين ، وان المصريين هم

أقل الأمم تأللاً من أضرار الحرب ، وأنهم مع ذلك استفادوا منها أموالاً طائلة ، وأن عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سبباً فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم .

فجابه سعد باشا : ما تكون انجلترا فعلته خيراً لمصر فان المصريين بالبداية يذكرونه لها مع الشكر ، وخرج من ذلك الى القول بأن الحرب كانت كحريق انطفاً ولم يبق الا تنظيف آثاره وأنه يظن أن لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات ، وأن الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كي ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين .

فقال السير ونجت : حقا أنه ميل لازالة المراقبة المذكورة ، وأنه تخابر فعلاً مع القائد العام للجيش البريطانية فى هذا الصدد ، ولما كانت هذه المسألة عسكرية فانه بعد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول الى ما يرضى ، ثم استمر قائلاً : يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه منذ فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلقت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر الا خيراً .

فقال سعد باشا : ان الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم . فقال : يجب ألا تتعجلوا وان تكونوا متبصرين فى سلوككم ، فان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة .

فقال سعد باشا : ان هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها .

فقال : أريد أن أقول ان المصريين ليس لهم رأى هام بعيد النظر .

فقال سعد باشا : لا أستطيع الموافقة على ذلك فانى ان وافقت أنكرت صفتى ؟ فانى منتخب فى الجمعية التشريعية من قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابى بمحض إرادة الراى العام مع معارضة الحكومة واللورد كاتشر فى انتخابى ، وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهى .

فقال السير ونجت : أنه قبل الحرب كثيراً ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فأضرت مصر ولم تنفعها فما هى أغراض المصريين ؟

فقال على شعراوى باشا : اننا نريد أن تكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر .

فقال السير ونجت : اذا أنتم تطلبون الاستقلال ؟

فقال سعد باشا : ونحن له أهل ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة ؟

فقال السير ونجت : ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم .

فقال عبد العزيز بك فهى : نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى اتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال ، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر

ان طريقة الطلب التي سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا ، وذلك راجع الى طبيعة الشبان في نل جيلنا ، ولأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى في تنفيذ مبادئه الاساسى الذى هو مبدأ كل الأمم ، وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوعيين الذين لا يأتان فيهم التطرف في الاجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة « الجريدة » ، وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف في الحدة من طريقة الحزب الوطنى ، وذلك معروف عند الجميع ، والفرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ، ونحن في طلبنا الاستقلال التام لسنا مباشرين فيه فان أمننا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن قالوا الاستقلال قديما وحديثا .

فقال السير ونجت : ولكن نسبة الاميين في مصر كبيرة لا كما في البلاد التي ذكرتها الا الجبل الأسود والألبان على ما أظن .

فقال عبد العزيز بك فهمي : ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم فان لتاريخنا قديما باهرا وسوابق في الاستقلال التام وهي قائمة بذاتها وسكانها منحصر واحد ذو افئدة واحدة وهم كثيرو العدد وبلادهم فنية ، وبالجمله فشروط الاستقلال التام متوفرة في مصر ، ومن جهة نسبة الاميين للمتعلمين ، فهذه مسألة لا دخل لها في الاستقلال كما قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم في كل البلاد أفراد قلائل ، فاني اعرف أن لانجلترا وهي بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها وأرباب الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهي تتبعهم بلا مناقشة في كثير من الأحوال لشدة ثقافتها بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفرادهم العاسلين ، وانما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ، ليقوموا بإدارتها كما ينبغي وهي مستقلة استقلالاً تاماً - ونحن عندنا كثير من المتعلمين ، بدليل أن أولى الحل والمقد نسمع منهم في كثير من الأحيان أن التعليم زاد في البلاد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين ، وأما من جهة تشبيهنا بالانجليز يشتم اذا غلبت نازيد من اللازم فاسمحوا لي أن أقول ان حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه ، بل الواقع اننا كالمرضى مهما أثبت له من نطس الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع داءه ، بل هو نفسه الذى يحس بالداء ويرشد اليه ، فالمصري وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيد في الأشغال العمومية وفي القضاء ، وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورى لرقينا .

فقال السير ونجت : أتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تدير بنفسها ؟

فقال عبد العزيز بك : ان معرفة ذلك راجع الى المستقبل ، ومع ذلك فاذا كانت بلاد العرب وهي دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر اجدر بذلك .

فقال السير ونجت : قد كانت مصر عبدا لتركيا ، أف تكون احط منها لو كانت عبدا لانجلترا ؟

فقال شعراوي باشا : قد أكون عبدا لرجل من الجعليين وقد أكون عبدا للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ، ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين ،

لان العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد
أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد .

فقال السير ونجت : ولكن مركز مصر حريبا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء
كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا .

فقال سعد باشا : متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها
ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا
فنعطيا ضمانا في طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق
احتلالها عند الاقتضاء بل تحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه
المحاربة من الجنود .

ثم قال شعراوى باشا : يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون
من الأجانب ، فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق
الدين العمومى .

فقال سعد باشا : نحن نعتز الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسمها
حرية وأنا نعتز لها بالأعمال الجليلة التى باشرت بها فى مصر ، فنطلب باسم هذه
المبادئ أن نجعلنا أصدقاء وحلفاء صداقة الحر للحر ، واننا نتكلم بهذه المطالب
هنا معك بصفتك شخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نساخر للتكلم فى
شأنها مع ولاية الأمور فى انجلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال
الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتي عارفا لمصر مطالعا على أحوالها أن تساعدنا
للحصول على هذه المطالب .

فقال السير ونجت : قد سمعنا أقوالكم وإلى اعتبار محادثتنا محادثة غير
رسمية بل بصفة حبية فأتى لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا
الصدد وعلى كل فأتى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير .

فشكره الثلاثة على حسن مقابلته ، وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة

تأملات فى حديث ١٣ نوفمبر

فى حديث ١٣ نوفمبر كلمات قيمة ، كقول على شعراوى باشا : « أنا نريد أن
تكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر » ، ورد سعد باشا على
السير ونجت فى دعواه أن ليس للمصريين رأى عام ، وقوله أن انتخابه عضوا عن
دائرتين للجمعية التشريعية رغم معارضة الحكومة واللورد كتشنر دليل على وجود
الرأى العام ، وقوله أن لا محل لبقاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف
والمطبوعات مع انتهاء الحرب ، ودفاع عبد العزيز فهمى بك عن الحزب الوطنى
اذ زعم السير ونجت أن جهاده كان بلا ذرية ، وهى تهمة يتهم بها الانجليز كل هيئة
تناضلهم وتتمسك بأرائهم بحقوق البلاد ، فرد عليه عبد العزيز بك بأن مبدأ الحزب
الوطنى الأساسى هو مبدأ كل الأمم ، وهو الاستقلال التام ، وقوله أن لا مبالغة فى
طلب الأمة المصرية الاستقلال التام فانها أرقى من كثير من الأمم التى نالت الاستقلال
قديما وحديثا وتكلم فى هذه الناحية كلاما سديدا .»

على أن في الحديث مواطن ضعف ملموسة ، لا يمكن السكوت عليها ، نذكر على سبيل المثال تعهد سعد باشا باعطاء إنجلترا الضمانات المعقولة التي تكفل مصالحها في مصر وعدم تمكين أي دولة من استقلالها ، كان مسألة مصر واستقلالها مسألة داخلية لإنجلترا ، وجعل قناة السويس هي الضمان لطريقها للهند ، وتخويلها حق احتلالها عند الاقتضاء ، فان اعطاء مثل هذه الضمانات التي منها احتلال قناة السويس كان نقطة الارتكاز لإنجلترا في مشروعات المعاهدة التي عرضتها على مصر ، وسوخت فيها الاحتلال تحت أسماء مختلفة ، مما يتعارض قطعاً مع الاستقلال .

أضف الى ذلك اعتراف سعد باشا بأن لإنجلترا أعمالاً عظيمة قامت بها في مصر ، وقوله للسير ونجت : « أننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصاً لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاية الأمور في إنجلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية » ، وبذلك جعل دعوته مقصورة على التفاهم بين مصر وإنجلترا مباشرة ، وأن يكون مجال التفاهم في مصر أو في إنجلترا بالذات ، وفي هذا مع ما سبق من الحديث ، معنى التنازل مقدماً من الجلاء ، وهذا المعنى قد ظهر واضحاً في مشروع الاتفاق الذي وضعه الوفد سنة ١٩٢٠ ، كما سيظهر بيانه في الفصل الثالث عشر ، وفي هذا أيضاً يبدو الفرق جلياً بين حديث ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ وحديث المرحوم محمد بك فريد سنة ١٩٠٨ ، حين سأل المستر كيتل العضو بمجلس العموم (مجلس النواب) البريطاني عما يطلبه المصريون من إنجلترا ، فأجابته على الفور : « نحن لا نطلب شيئاً منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال » ، ولقد أشار عليه وقتئذ المستر روتسن العضو بمجلس العموم (النواب) ، والمستر بريلسفورد مدير جريدة الديلي نيوز ، أن يتنازل عن طلب الجلاء لكي يظفر بمساعدة رجال السياسة في إنجلترا ، فرفض هذا الشرط ، وقال في هذا الصدد : « ان هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطاً لا يمكن أن نقبله مطلقاً ، اشترطوا لتحقيق رغائبنا أن نمحو من بينها مسألة الجلاء ، فنحن ان رضىنا بشرطهم هذا فأنما نعترف بهذا العمل العدواني ، وهو الاحتلال ، وهذا محال » .

ومن هذه المقارنة نستطيع أن نعرف الفرق بين مذهبين مختلفين : مذهب التفاهم مع الاحتلال ، ومذهب الجلاء وعدم التعاون مع الاحتلال .

وفي الحق أن الاستقلال الحقيقي لا يتفق وإى احتلال أجنبي في أي جزء من البلاد ، لأن جوهر الاستقلال كما يجب أن تؤمن به مصر والشعوب الشرقية جمعاء يقتضي أن لا يوجد في أرضها قوة حربية أجنبية ، مهما كانت صفتها ومهما كان موقعها ، وهذه هي الحقيقة التي تفهمها الشعوب الغربية ، وليس هناك حقائق من الاستقلال تختلف باختلاف مع البلدان في الشرق أو في الغرب ، اللهم الا اذا كان يراد بنا أن نصدق ما يقوله رديارد كيبليج شاعر الانجليز : « الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا » . وهذا ما لا يجوز لنا أن نقبله بحال .

على أن الشعب لم يلق بال الى تلك الملابس ، وفهم بفطرته السليمة أن الحركة التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الاولى كانت ضد الاحتلال ، وكان مقصوداً منها بدهاء جلاء الاحتلال الأجنبي عن البلاد ، وأن الاستقلال التام لا يتحقق الا بالجلاء ، وعلى هذا الأساس قامت الثورة .

تأليف الوفد

عقب مقابلة ١٢ نوفمبر

كان سعد باشا وصاحبه على اتفاق مع حسين رشدي باشا على هذه المقابلة قبل حدوثها ، وقد قابله بعدها مباشرة ، بوزارة الداخلية ، اذ كان ينتظرهم ، فافضوا اليه بما دار من حديث مع السير ونجت ، وكان مؤيدا لهم في مسعاهم ومطمئنا لهم بأن الوزارة ستشيد أزهرهم ، وتقف في صفهم ، وافضى اليهم من ناحيته بأنه قد اعد خطابا ليرفعه الى السلطان فؤاد باستئذانه بالسفر مع عدلي باشا الى لندن ، وقد رفعه في ذلك اليوم كما سيحيى بيانه ، وبعد أن رفع كتابه الى السلطان ، قابل السير ونجت في اليوم نفسه ، وكاشفه بعزمه هو أيضا على السفر الى لندن مع عدلي باشا ، واستطرد الحديث الى مقابلة سعد وصاحبيه للسير ونجت ، ومما قاله عنهم أنه يدهش أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها ، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها ، فأجابه رشدي باشا بأن لهم هذه الصفة ، اذ أن سعدا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وهي الهيئة التي كانت تمثل الأمة (من الوجهة النظامية) ، وعبد العزيز بك فهمى وعلى باشا شعراوى عضوان فيها .

وأبلغ رشدي سعدا بعد ذلك بما دار بينه وبين السير ونجت ، وشجعه على المضي في سبيله ، فاخذ سعد يجتمع وصحبه للتشاور في الطريقة التي يعلنون بها صفتهم في التحدث عن الأمة ، فاتفقوا على تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » اشارة الى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة .

وقد تألف الوفد فعلا يوم ١٢ نوفمبر على النحو الآتى : سمعد زغلول باشا (رئيسا) . على شعراوى باشا . عبد العزيز فهمى بك (باشا) . محمد محمود باشا . احمد لطفى السيد بك (باشا) . عبد اللطيف المكباتى بك (١) . محمد على علوبة بك (باشا) . وكانت تجمعهم رابطة العضوية في الجمعية التشريعية ، عدا محمد محمود باشا واحمد لطفى السيد بك .

وقد وضعوا للوفد قانونا ورد في المادة الأولى منه تأليف الوفد من الأعضاء السبعة المتقدم ذكرهم ، وجاء في المادة الثانية منه « ان مهمة الوفد هي السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما » ، وفي المادة الثالثة « ان الوفد يستمد قوته من رغبة اهالى مصر التي يعبرون عنها راسا او بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية » ، وفي المادة الثامنة « ان للوفد ان يضم اليه أعضاء آخرين مراعىا في انتخابهم الفائدة التي تنجم عن اشتراكهم معه في العمل » .

وصدق الأعضاء على قانون الوفد في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، بعد أن ضم اليه أعضاء آخرين كما سيحيى بيانه .

(١) لم يكن رحمه الله يحمل رتبة البكوية ، وهذا أمر يشرفه ، على ان اسمه كان مقرونا هرقا بلقبه بك ، فنجرتنا على هذه التسمية .

كيف تألف الوفد

وممن تألف ؟

لم يكن ينخلو مجتمع من المصريين المفكرين في أواخر الحرب الماضية من التحدث من مصر البلاد ، وما يجب عمله لتحقيق أمانها في مؤتمر الصلح ، على أن أول من فكر في تأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر في المؤتمر هو الأمير عمر طوسون ، وقد التقى بسعد باشا ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ في حفلة أقامها رشدي باشا بكازينو سان استفانوا احتفالاً بعيد جلوس السلطان (الملك) أحمد فؤاد ، وذلك قبل الهدنة ، فأففى إليه بهذه الفكرة ، فأقرها سعد ووافق عليها ، ووعد الأمير بأن يفانح أصدقاءه بالقاهرة في تنفيذها ، وأعاد الأمير الكرة عليه يوم ٢٣ أكتوبر في حفلة شاي أقامها السير وجنلد ونجت تكريماً للسلطان فؤاد برمل الاسكندرية ، ثم التقى به فداة ذلك اليوم بالقطار الذي ألقها إلى القاهرة ، وحادثه أيضاً في هذا الصدد ، ثم عاد الأمير إلى الاسكندرية ، منتظراً ما ينبئه به سعد باشا من نتائج مساعاه مع أصدقائه ، فلم يلق منه جواباً .

وفي يوم الهدنة أي ١١ نوفمبر سافر الأمير إلى القاهرة والتقى بسعد ، فعلم منه أنه على موعد هو وزميلاه على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك لمقابلة السير ونجت يوم ١٢ نوفمبر ، وظهر أن سعدا أراد أن ينفذ الفكرة التي فائحه الأمير فيها ، ولكن بعيداً عن الأمير ، وبدأ ذلك من أنه اتفق مع سعد حين مقابلته أياه يوم ١١ نوفمبر على عقد اجتماع يدعو إليه الأمير في قصره بشبرا ليوم ١٩ نوفمبر ، وأرسل فعلاً تذاكر الدعوة إلى المدعوين ، ولكن الحكومة المصرية قررت منع الاجتماع ، وأبلغ رشدي باشا الأمير هذا القرار ، وقيل أنه اتخذ باتفاقه مع السلطان ومع سعد باشا ، فلم يكن من الأمير إلا أن أرسل إلى المدعوين تذاكر بتأجيل الاجتماع ، وقد تأيدت هذه الرواية من كون الأمير تلقى في غضون ذلك رسالة من السلطان على لسان أمين يحين باشا بالكف عن التدخل في هذه المسألة .

وظاهر من هذه الملابسات أن فكرة تأليف الوفد قد صدرت أول ما صدرت عن الأمير عمر طوسون ، وتلقاها عنه سعد باشا وانفرد بها لكي لا تكون الرئاسة للأمير إذا ظل مشتركاً في تنفيذها ، وقد يكون ما عرف عن الأمير من الجفاء بينه وبين الانجليز من العوامل التي أقصته عن الوفد (١) .

توكيل الوفد

عمل الوفد على أن يثبت لهيئته صفة التحدث عن الأمة ، ورأى أن الوسيلة العملية في ذلك وضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة في ذلك الحين ، كالجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرها وأكثر عدد ممكن من ذوى الراى والأعيان وسائر طبقات الشعب .

(١) كان هذا الجفاء معروفاً من أول الحرب ، إذ كان الأمير عمر طوسون بأوروبا في صيف سنة ١٩١٤ ، فلما أراد العودة إلى مصر بعد إعلان الحرب عارضت السلطة العسكرية البريطانية في مودنه وظل وقتاً طويلاً تحت الاحتلال في مرسيليا إلى أن توسط له السلطان حسين كامل لدى السلطات البريطانية فأذن له بالعودة إلى مصر .

صيغة التوكيل الأولى

وضع الوفد صيغة أولى للتوكيل ، أذاعها في البلاد ، وهذا نصها :

« نحن الموقعين على هذا ، قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ، ولهم أن يضموا اليهم من يختارون في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر تطبيقا لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » .

موقف الحزب الوطنى

وتعديل صيغة التوكيل

كان الحزب الوطنى على عهده بالاستمسك بالجلاء عن وادى النيل ، يرى فيه بحق عنوان الاستقلال الصحيح ، وكان ماضيه في الجهاد قد جعله يرى في الاحتلال العقبة الحقيقية دون الاستقلال .

فلم يرض عن صيغة التوكيل التي وضعها الوفد ، لخلوها من النص على الاستقلال التام ومنافاتها للكرامة القومية ، إذ جعلت المطالبة باستقلال مصر في حدود مبادئ العدل والحرية التي تنشر رايها دولة بريطانيا العظمى ، في حين أن جهاد الأمة وشكواها من الاحتلال إنما يرجعان الى السياسة التي اتبعتها بريطانيا العظمى منذ بدء الاحتلال أي منذ سنة ١٨٨٢ ، هذا الى خلو التوكيل من الإشارة الى السودان اطلاقا ، وعدم الإشارة اليه لا يتسق مع وحدة وادى النيل التي هي ركن هام من البرنامج القومى ، فلما نشرت هذه الصيغة وتداولتها الأيدي ، ذهب أربعة من أعضاء الحزب الوطنى النابيين وهم : الأستاذ عبد المقصود متولى . والأستاذ مصطفى الشوربجي . والأستاذ محمد زكى على . والأستاذ محمد عبد المجيد العبد ، الى دار سعد باشا ، وقابلوه وناقشوه في التوكيل ، واعترضوا على صيغته ، وقد اشتدت المناقشة بينهم حتى غضب سعد واعتبر في هذا الاعتراض اهانة له ، وقال لهم كيف تسمحون لنفسكم بهذه الحدة وكيف تهينوني في منزلى ، فأجابه الأستاذ محمد زكى على الفور بأننا نعتبر أنفسنا في بيت الأمة ، لا في بيت سعد باشا الخاص ، فسر سعد لهذه التسمية ، وابتسم لمحدثيه وقال لهم متبسطا : لقد تنازلت عن ملاحظتى ، ومنذ ذلك الحين أطلق على بيت سعد « بيت الأمة » .

وقد اجتمع الوفد عقب انتهاء هذه المقابلة ، وبحث في تعديل صيغة التوكيل ، وأعاد النظر فيها على ضوء ملاحظات أعضاء الحزب الوطنى ، وانتهى الى تعديل التوكيل على النحو الآتى :

« نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات ... في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما » (١)

(١) أشار الأستاذ محمود أبو الفتح الى تغيير صيغة التوكيل في كتابه « المسألة المصرية والوليد » ص ٤٤ بقوله « وكان قد روى في وضع صيغة التوكيل الظروف الاستثنائية ، فلم ينص فيه صراحة على أن الاستقلال الذى تراد المطالبة به « تام » وكتب عبارة تفيد الثقة أو نحوها بمدالة بريطانيا وميلها للحرية ، فقام معارضون من رجال الحزب الوطنى وغيره بطلبون بتغيير صيغة التوكيل وجعله صريحا في النص على الاستقلال التام ، ومجردا من العبارات اللينة التى لا طائل تحتها ، وقد رأى الوفد في شدة حركة الاعتراض على نص التوكيل دليل حياة قوية في البلاد ، حياة يمكنه الاعتماد عليها في عمله ، فازداد شجاعة وقوة ، وغير صيغة التوكيل بصيغة أخرى صريحة لا يدخلها الشك » .

اما عن السودان فقد اعتبر الوفد أن كلمة مصر تتناول السودان ، وأعلن سعد هذا التفسير في خطبته بدار حمد باشا الباسل يوم ١٣ يناير سنة ١٩١٩ كما سيحى بيانه ، وكان هذا تلبية لنداء الحزب الوطنى .

جمع التوكيلات

طبعت الصيغة الأخيرة للتوكيل وأذيعت بين أعضاء الهيئات النيابية والجماعات المصرية على اختلاف طبقاتها ، للتوقيع عليها ، فأقبل الناس عن طيب خاطر وحماسة يوقعون عليها في مختلف الأوساط ، وانتشرت من العاصمة الى الأقاليم ، فصادفت نفس الحماسة التى قوبلت بها في القاهرة .

وإذ كانت وزارة رشدى باشا مؤيدة للوفد ، فقد أصدرت تعليماتها الى مديري الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع على توكيل الوفد ، فساعد هذا الموقف على انتشار الحركة واتساع مداها .

تصدى السلطة العسكرية للتوكيلات

على أن السلطة العسكرية البريطانية حين رأت أن حركة التوكيلات آخذة في الاتساع في المدن والأقاليم ، وأنها توشك أن تكون أساسا لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام ، أوجست منها خيفة ، وعملت على إحباطها ، فأصدر المستر هينز المستشار البريطانى لوزارة الداخلية أوامره مباشرة الى المديرين بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها بكل ما لديهم من قوة ، فلما علم الوفد بهذه الأوامر كتب سعد باشا الى حسين رشدى باشا الخطاب الآتى يشكو من هذه الإجراءات ، ويطلب اليه بلهجة ودية أن يأمر بترك الناس أحرارا في التوقيع على التوكيلات ، قال :

« حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية

« اتشرف بأن أرفع لدولتكم ما يلى : لا يخفى على دولتكم أنه على اثر فوز مبادئ الحرية والعدل التى جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها الفت مع جماعة من ثقات الأمة ونوابها وأصحاب الراى فيها وفدا لينوب عنها في التعبير عن رأياها في مستقبلها تطبيقا لتلك المبادئ السامية - لذلك شرعنا في جمع هذا الراى بصيغة توكيل خاص ، فوق ما لكثير منا من النيابة العامة ، فأقبل الناس على امضاء هذا التوكيل اقبالا عظيما مع السكينة والهدوء ، وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الامراب عن راى الأمة في مصيرها ، لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد امرت بالكف عن امضاء هذه التوكيلات ، ونظرا الى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الراى العام في مصر على حقيقته ، فيتمطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل ، التمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع ، وإذا كانت هناك ضرورة قصوى الجأت الحكومة على هذا المنع ، فانى أكون سعيدا لو كتبتم لى بذلك حتى تكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما في وسعنا على الكف عن امضاء تلك التوكيلات .

« وفي انتظار الرد ، تفضلوا يا دولة الرئيس بقبول شكرى سلفا على تأييد مبادئ الحرية الشخصية وعظيم احترامى لشخصكم الكريم »

« الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى »

« سعد زغلول »

٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

وقد استمرت الإدارة في خطتها التي أملاها عليها مستشار الداخلية ، وزادت شدة ، إذ صادرت بعض التوكيلات التي تم التوقيع عليها ، فأرسل سعد باشا خطابا آخر الى رشدي باشا بتاريخ ٢٤ نوفمبر ينهى اليه امر هذه المصادرة ، ويلفته الى هذه المعاملة التي ياباها العدل ومبادئ العصر الحاضر ، قال :

« الحاقا لما حررت لكم امس اتشرف باخبار دولتكم ان رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه الى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه ، فالفت نظر دولتكم الى هذه المعاملة التي ياباها عدلكم ومبادئ العصر الحاضر . وتفضلوا ... الخ »

فرد رشدي باشا على الخطابين بخطاب في ٢٥ نوفمبر قرر فيه ان هذه الاوامر انما صدرت من مستشار وزارة الداخلية ويرجع سببها الى وجود الاحكام العرفية والى اعتبار التوكيلات مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام ، ولهجة الرد واسلوبه يدلان على تنصل رشدي باشا من تبعة هذه الاوامر والقائها على عاتق المستشار البريطاني ، وعدم اقراره فيما فعل ، فكان الرد تأييدا ظاهرا للوفد واحراجا للسلطة البريطانية . قال :

« حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا

« اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجاري اتشرف باحاطتكم علما انه اذا كانت صدرت الاوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين ، فانما كان ذلك لان القطر لا يزال تحت الاحكام العرفية ولان مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام وتفضلوا ... الخ »

وقد تبين من هذا الرد ان الوزارة على خلاف مع السلطة البريطانية في شأن حركة الوفاء ، وان الحكومة لا تشاطر هذه السلطة وجهة نظرها ولا اجراءاتها ضد الوفاء ، فكان ذلك مما ساعد على نمو الحركة واتساعها ، وفصلا لم تحل اوامر المستشار البريطاني دون استمرار التوقيع على التوكيلات ، لانه كان من العسير على رجال الادارة ان يمنعوا التوقيع عليها ، فضلا عن مصادرتها ، هذا الى شعورهم بان الوزارة راضية عن الحركة ، فبدا منهم التراخي في تنفيذ اوامر المستشار البريطاني .

مذكرة أمين بك الرافعي

عن المسألة المصرية

وضع المرحوم أمين بك الرافعي في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ مذكرة سياسية ، بسط فيها المسألة المصرية بسطا وافيا ، وترجمها الى اللغة الفرنسية ، وقدمها لمعتمدى الدول في مصر لابلاغها الى الرئيس ويلسن والى بقية رؤساء الحكومات المشتركة في مؤتمر الصلح ، ونشر اصلها باللغة العربية بين شباب مصر وجميع المشتغلين بقضيتها السياسية ، وطبعت غير مرة ، وصارت لهم مرجعا للرأى القضية المصرية على حقيقتها ، وكانت اول مذكرة سياسية وضعت بشأنها عقب الهدنة ، واذا كانت من الوثائق الهامة التى وجهت الافكار فى ذلك الحين الى التمسك بالاهداف الوطنية وكان لها اثرها فى تنوير الازهان وتبصير الراى العام بحقائق القضية المصرية ، فانا موردون هنا نصها ، لكى تطلع عليها فيما يهيك الاطلاع عليه من الوثائق التاريخية لهذا العصر .

استهلها رحمه الله بقوله : « رزح العالم تحت آصار القوة عصورا طويلا وأجيالا متعاقبة ، وما كانت الحروب إلا وسائل لارضاء طمع القوى واذلال الضعيف ، وبالرغم من تقدم الحضارة لم تتألف محكمة ذات سلطة لتأخذ للضعيف حقه من القوى ولتضمن احترام قواعد القانون الدولي وتنفيذها فيسود العدل بين الأمم وتعلو كلمة الحق في كل مكان ، ولقد تألمت شعوب كثيرة من جراء هذا النظام الذى صاد العالم فتعكر صفو السلام بسببه وذهبت ضحيته أرواح عزيزة وسفكت دماء ذكية » .

مبادئ الرئيس ولسن - غير أن صوتا من العالم الجديد وهو صوت الرئيس ولسن أخذ ينادى بضرورة القضاء على هذا النظام الفاسد فسمع الناس مبادئ جديدة في حكم الشعوب وتقرير العدل وناقت النفوس الى تنفيذها ، لأن الآراء اتفقت على أنها الوسيلة الوحيدة لتأخي الشعوب وبقاء لواء السلام خافقا فوق ربوع هذا العالم الذى ضج من كثرة الحروب وشكا من الاعتداء على الضعيف ، (واستدل ببعض أقوال الرئيس ولسن) ، ثم قال : فنحن باسم هذه المبادئ نرفع صوتنا طالبين تقرير العدل الدولي بالنسبة لنا نحن المصريين ذلك العدل الذى ينادى باستقلال مصر ، وهو الاستقلال الذى يشمل الأراضى المصرية والسودانية وملحقاتها .

المسألة المصرية - لمست المسألة المصرية بنتى اليوم وليست هذه أول مرة سينظر فيها مؤتمر دولي ، وما هى بالمسألة الصغيرة التى تعنى سكان هذه البلاد وحدهم ، فان مركز مصر الجغرافى (وهى قائمة عند ملتقى ثلاث قارات ويمر فيها أكبر طريق تجارى فى العالم) جعل العالم يعنى بشأنها من قديم الزمن ، لأن تسلط دولة عليها يؤثر فى التوازن الدولي فى البحر الأبيض المتوسط تأثيرا كبيرا ، ولذلك كانت الشغل الشاغل لسلطة أوروبا حتى استقر قرارهم فى سنة ١٨٤٠ على أن يجعلوا مركزها دوليا ويضمنوا استقلالها بمعاهدة دولية خشية أن تطمح انظار إحدى الدول اليها ، فلا يستقيم التوازن الذى طالما كان اختلاله سببا فى اشتعال نار الحرب بين أمم متعددة .

« ومن أجل هذا ما كادت إنجلترا تحتل مصر ذلك الاحتلال المخالف للمعاهدات ولقواعد القانون الدولي وأحكام العدل حتى ارتفعت أصوات الاحتجاج من كل صوب ، وكثيرا ما رفع المصريون أصواتهم مطالبين بجلاء الإنجليز عن بلادهم وبرد الاستقلال الى مصر ، رفعوا هذه الأصوات هنا وفى أوروبا بل وفى كل مكان ولم يشن عزائمهم ما كان يسن لهم من القوانين الاستثنائية المضيقة للحرية وما كان يتبع معهم من الإجراءات غير الشرعية ، فصحفهم ومؤتمراتهم وأحزابهم وألسنتهم وأقلامهم كانت موجهة فى هذا السبيل القومى ، ولا جرم أن يكون المصريون أول المرشحين بأقوال الرئيس ولسن ومبادئه لأن فى تحقيقها أدراك قايتهم التى لم يصمتوا يوما واحدا عن المطالبة بها ، وما هذا الصوت المرفوع الآن إلا بمثابة ترديد لما سمعه العالم منهم قبل اليوم . »

« لنشرح الآن القضية المصرية مبينين مركز مصر الشرعى وحقيقة مركز الانجليز فى بلادنا من الوجهة الدولية متكلمين عن آمالنا القومية وأغراضنا الوطنية . »

« ان مصر الحديثة ترجع الى سنة ١٨٤٠ ، وقانونها الاساسى هو مصادرة لندره الموقع عليها فى ١٥ يوليه من تلك السنة وكذلك فرمان السادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمؤيد والمتمم بفرمان اول يونيه سنة ١٨٤١ ، فهذه العقود الثلاثة هى اساس استقلال مصر وحريتها وهى التى وضعت حدا للأزمة التركية المصرية التى اقلقت أوروبا من سنة ١٨٣١ الى سنة ١٨٤١ .

« ويلاحظ ان هذه المعاهدة الدولية وما يتبعها من قرارات لم تسو مسألة مصر وحدها بل سوت أيضا مسألة السودان فهو باعتباره أرضا مصرية يسرى عليه ما يسرى على بقية الأراضى المصرية ، لا سيما ونحن نعلم ان اعتماد على يرجع اليه الفضل فى رد تلك البقاع الى مصر وهو بعمله لم يقتل شيئا سوى انه أعاد لمصر الأراضى التى كانت تابعة لها منذ القرون الغابرة فان آثارا طيبة تثبت أن الملك تحتمس الثالث من الأسرة الرابعة توغل لنهاية منطقة البحيرات واحتل النقاط الحربية التى كانت على النيل .

« وتأييدا لذلك صدر فرمان آخر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بتحويل محمد على ادارة مديريات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وبعد ذلك صدرت قرارات تؤيد ما سبقها وتجعل الأراضى السودانية وملحقاتها جزءا من مصر فى الحكم وأهمها فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ و فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ و فرمان اول يوليه سنة ١٨٧٥ و فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ و فرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ .

« ومما هو جدير بالاعتبار ان هذه الامتيازات لم تعط لعائلة ستمد على وحدها وانما أعطيت لمصر فى الوقت نفسه ، فى حق من حقوق المصريين الشرعية حصلوا بها على استقلالهم بضمانة أوروبا ومن واجبهم ان يتمسكوا بها ، وفى فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ الموجه الى توفيق باشا نص على ذلك صراحة اذ جاء فيه : « ان زيادة رفاهية مصر وتوفر الأمن والسكينة لأهلها يعدان من الأمور التى نعتى بها كل العناية ولقد أصدرنا تحقيقا لهذا الغرض فرمانا يؤيد أيضا الامتيازات القديمة لهذا الغرض » ، وجاء فيه أيضا « ان الخديو لا يستطيع بأي حجة من الحجج ولا سبب من الأسباب ان يتنازل لأشخاص آخرين عن كل الامتيازات الممنوحة لمصر أو جزء منها » وقد ورد هذا النص نفسه فى فرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ .

« فيتبين من كل ما تقدم ان أوروبا وضعت استقلال مصر تحت ضماناتها ، وهذا ما يجعل باب المسألة المصرية مفتوحا فى كل وقت فنفسدا لتلك الضمانة ويجعل كل احتلال اجنبى لها مطبوعا بطابع عدم الشرعية لانه ما دام غير مرتكز على عقد قانونى فهو غير موجود شرعا وغير طيبى فعلا .

كيف وقع الاحتلال البريطانى :

ولننتقل الآن الى البحث فى الاحتلال الانجليزى وكيف وقع وما قيمته دوليا وعملا . فى أوائل عام ١٨٨٢ حدثت فى مصر بعض فلاقل سياسية لم تكن ذات شأن فى اول أمرها ، لان الأهالى كانوا هادئين ، ولم تتمسك الحركة بعض السياسيين والضباط (جريدة الطان عدد ١ فبراير و ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢) ثم أخذت تكبر شيئا فشيئا ، وكان لمرابى اليد الطولى فيها ، ولا يخفى أن موقف هذا الرجل لا يزال محوطا بأسرار كثيرة ، فان التاريخ لم يكشف لنا حقيقة الدافع له على ما فعل ولم يبين لنا المؤثرات التى كان خاضعا لها ، وقد كان من جراء هذه الحركة أن المسيو فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية اقترح على وزارة لندرة ارسال ست

ممن حرية الى الاسكندرية فوصل الاسطولان في يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ ، ثم عاد فاقترح على الدول في ٣٠ مايو عقد مؤتمر دولي في الشؤون المصرية ، وقد اجتمع هذا المؤتمر في طرايبا يوم ٢٣ يونيه ، وفي ٢٥ يونيه وقع اعضاؤه على البروتوكول المشهور (المعروف بميثاق التزاهة) الذي نص على ما يأتي :

« تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال شيء من اراضي مصر ولا على الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجاري لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الأخرى نيله » ومع ذلك فبالرغم من هذا التعهد وبالرغم من استمرار المؤتمر منعقدا ، فان إنجلترا اخذت تضرب مدينة الاسكندرية بأساطيلها في صبيحة يوم ١١ يوليه ، وذلك بحجة أن المصريين كانوا يضعون بعض مدافع في الحصون تهدد الاسطول مع أن هذه الحجة لم يكن لها محل ، فان الاسطول الفرنسي كان واقفا بجانب الاسطول الإنجليزي ولم يدع أن طوابي الاسكندرية تهدده ، بل على النقيض من ذلك ، فانه لما طلبت الحكومة الإنجليزية من الحكومة الفرنسية أن تشترك معها في إرسال اذار لحكومة مصر في صدد هذه المدافع رفضت هذا الاشتراك واعتبرت أن إرسال اذار لمصر يكون عملا غير شرعي ، وليس له مسوغ ، ولا سيما أن مؤتمر الاستانة قرر عدم الانفراد بالعمل ، وخوفا من أن تكون الحكومة الفرنسية مسئولة أصدرت أوامرها للأسطول الفرنسي بالانسحاب اذا أرسل اذار إنجلترا الى مصر ، فعلا انسحب الاسطول ، أضف الى ذلك أن الاسطول النمساوي والأسطول الإيطالي كانا موجودين في الاسكندرية ، ولم يدعيا تلك الدعوى التي اتخذتها إنجلترا ذريعة لما فعلت .

« ولقد احتجت الحكومة المصرية على اذار الاميرال سيمور وأرسلت اليه الجواب الآتي :

« ان مصر لم تفعل شيئا يبرر إرسال الاساطيل الى مياهها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب ما طلبه الاميرال سيمور فان الحصون باقية على الحالة التي كانت عليها عند وصول الاسطول ، ولم يصنع بها شيء سوى ترميمات ضرورية تقيها من التهدم ، وزيادة على ذلك فنحن هنا في بلادنا فيحق لنا ويجب علينا أن نستعد لرد عادية كل من يسعى لتكدير علائق السلام ، ولا يمكن لمصر ما دامت متمتعة بحقوقها ومحافطة على شرفها أن تسلم حصنا واحدا من حصونها ، ولا مدفعا من مدافعها الا اذا أرغمت عليه بالقوة ، وهي تحتج على تصريحاتك التي اعلنتها اليوم ، وتلقى تبعة كل النتائج التي تحدث من اطلاق القنابل أو هجوم الاسطول على الأمة التي تطلق أول قذيفة في اوقات السلم على مدينة الاسكندرية الهادئة خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية » .

« ضرب الإنجليز الاسكندرية وأنزلوا جنودهم الى البر وكان المؤتمر منعقدا كما قدمنا ، فقرر في ١٥ يوليه تكليف الباب العالي بإرسال جنود لقمع الفتنه ثم انفض على أن يجتمع عند الحاجة فانفردت إنجلترا بالأمر واخذت تشترط على تركيا لإرسال جنودها شروطا كثيرة لم يضعها المؤتمر ، وفي هذه الأثناء كان الجيش الإنجليزي يزحف على القاهرة حتى اذا دخلها أرسلت الحكومة الإنجليزية الى الباب العالي تنبئه بأن لا حاجة الى إرسال جنود لأن جيش سراي قد تشتت ، وأن جزءا من الجيش الإنجليزي استدعى ، فأجاب الباب العالي مستفهما عن رحيل بقية الجنود الإنجليزية ، فلم يتلق جوابا ، وها نحن اولاء نرى الاحتلال باقيا للآن .»

احتلال إنجلترا لمصر غير شرعى :

أولا - هل احتلها الانجليز باعتبارها من الاراضى المباحة ؟ كان الاحتلال حتى في العصور الغابرة طريقة من طرق تملك الاراضى ، وقد عظم شأن هذه الطريقة في عصر الاكتشافات اى منذ القرن الخامس عشر ، وهو يعترف في المذهب الدولى الحديث بأنه (حيازة ارض لا مالك لها - من الوجهة القانونية الدولية - في وقت وضع اليد عليها بقصد جعلها تحت سيادة حائزها) ، فيتبين من هذا التعريف أن الشرط الاساسى لاحتلال ارض ما هو أن تكون هذه الارض داخلة في دائرة الاراضى الممكن احتلالها ، اى أن الاحتلال لا يصح الا بالنسبة للاراضى غير الخاضعة لآى سيادة من السیادات ، وقال علماء القانون الدولى ايضا : « لأجل أن يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الاراضى غير مملوكة لاحد ، وأن لا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير ، أو بعبارة اخرى يجب أن لا تكون لآى دولة سيادة على هذه الاراضى أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتنزل عنها » (القانون الدولى العام للأستاذ برى ص ٢٢٨ و ٢٢٩) .

« ولا جرم أن مصر ليست بالبلد المباح ، فضلا عن أن احتلالها يلحق الضرر بحقوق الدول كلها التى تشترك مصالحها فيها ، ومن أجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر الاستانة أن لا تختص دولة في مصر بميزة أيا كان نوعها .

« ثانيا - هل احتلت إنجلترا مصر باعتبارها فاتحة لها ؟ قد يقال بأن إنجلترا احتلت مصر وقت نشوب حرب ، كما تحتل الدول المتحاربة جزءا من اراضى بعضها - وهو قول مردود طبعاً - فان إنجلترا عندما حاربت مرابى وانزلت جنودها الى مصر كان ذلك بحجة اعادة السلطة الى الخديو ، وهذا نص النشرة التى وزعها الجنرال ولسلى لما وصل الى نهر الاسكندرية :

« يعلن الجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية أن الدولة البريطانية لم تفصل بارسالها التجريدة العسكرية الى القطر المصرى الا تأييد سلطة الجناب الخديوى فجنودنا لا تقاتل الا من كان شاكى السلاح خالما لطاعة الخديو . . ثم أن الجنرال قائد الجيوش يسر كثيرا وينشرح صدرا من زيارة مشايخ البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة في قمع العصيان والقاء القبض على العصاة الذين عصوا الجناب العالى الخديوى أمير البلاد وواليتها الشرعى المعين من الحضرة السلطانية » .

« فلم تكن هناك إذن حرب بين إنجلترا ومصر تخول للأولى احتلال الثانية » ولو حدثت هذه الحرب لوجب على إنجلترا اعلانها وهو ما لم يحصل .

« ثالثا - هل تنازل لها أحد عن مصر . كلا فان الأمة المصرية ما فتئت تحتج بكل شدة على الاحتلال كما أن الدولة العثمانية كانت تفعل ذلك وتطالب بالجلاء .

« رابعا - هل وكلتها الدول في احتلال مصر . كلا - فان هذه الدول قررت عدم انفراد أية دولة فيما يتعلق بشئون مصر ولم تبيع لإنجلترا القيام بأى عمل في هذه البلاد وزيادة على ذلك لما دارت بين إنجلترا والباب العالى تلك المخابرات المعروفة بمخابرات درومند وولف لأجل الجلاء عن مصر وتم التوقيع على اتفاقية الاستانة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ رات الدول أن هذه الاتفاقية تبيح لإنجلترا اعادة احتلال مصر اذا وقعت اضطرابات فيها فلم تقصرها لما في اقرارها من تخويل إنجلترا حق النيابة عن أوروبا في شئون مصر ولذلك احتجت فرنسا وروسيا وقتئذ على هذه

الاتفاقية ، وكان من وراء احتجاجهما ان السلطان لم يصدق عليها فصارت كان لم تكن .

« وعلى ذلك فان مركز مصر الذي اوجدته الدول في سنة ١٨٤٠ لم يطرا عليه اى تغيير من جراء الاحتلال ولا يمكن لاحد ان يصيب هذا الاحتلال بصيغة شرعية ما .

« قال الأستاذ دسبانيه في كتابه القانون الدولى العام : « ان قرارات مؤتمر لندره سنة ١٨٤٠ لا تزال مستمرة الوجود دائما كما ان الاحتلال الانجليزى لا يمكن ان تكون له غير الصيغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائيا » (القانون الدولى العام للأستاذ دسبانيه ص ١٢٨) .

« وقال العالم الكبير (دى مارتنس) استاذ القانون الدولى : « ان مركز الحكومة المصرية وجد باتفاق أوروبا اتفاقا شرعيا وهذا الاتفاق نفسه ضرورى لتغيير هذا المركز » (دى مارتنس ص ٣٣٦) ، وقال الأستاذ (كوشرى) في كتابه المركز الدولى لمصر والسودان : « ان التدخل فى شؤون الأمم الأخرى ليس قانونيا لأن القوانين تقضى بأن تكون الأمم مستقلة بعضها من بعض ، فبأى حق تدخلت إنجلترا فى شئون مصر ، انها كانت دائما ضد مبدأ التدخل ، ولا سيما عند تدخل النمسا فى إيطاليا سنة ١٨٢١ وفرنسا فى أسبانيا سنة ١٨٢٣ فعلا فبرت اذن مبداهها ؟ هل لها أن تتلزع بدعوة السلطان ؟ كلا فانه لم يوجد شخص رفع صوته أكثر منه محتجا على التدخل الانجليزى فى وادى النيل كما أنه لم يوجد شخص الح أكثر منه فى أن يعيد بنفسه السكينة الى مصر ، ان التدخل الذى خوله القانون الدولى الحديث لا يمكن أن يكون شرعيا الا اذا قام به مجموع الدول وما لا ينطبق على عمل إنجلترا ، وقصارى القول انه بالرغم من اطلاق القنابل على الاسكندرية ، ومن التل الكبير ومن ام درمان ومن فاشودة ، فان المسألة المصرية لا تزال مفتوحة ، وما مثل إنجلترا الا كمثل الكلاب فوق الرمل » (كوشرى - المركز الدولى لمصر والسودان ص ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٦٠) .

« وقال المسيو فريسنيه فى كتابه عن المسألة المصرية : « ان الاتفاق الأوروبى هو الذى اوجد الحكومة المصرية ، وهذا الاتفاق وحده هو الذى يملك نقض ما فعل » .

« خامسا - تصريحات رجال الحكومة الانجليزية . على أننا لو رجعنا الى تصريحات رجال الحكومة الانجليزية انفسهم قبل الاحتلال وبعده نجد أنهم يوافقونا على هذه الآراء ويقروننا على أن الاحتلال غير شرعى ، وبعدوننا بالجلء العاجل ، مصرحين بأن وقت الجلء حان منذ زمن بعيد ، (وأورد هذه التصريحات) (١) » .

السودان المصرى وملحقاته :

قلنا ان المساعدات والقرمانات صوت مسألة مصر والسودان معا ، فمركزهما الدولى واحد ، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ، ومن أجل ذلك نحن نطلب استقلال مصر والسودان ، أو بعبارة أخرى استقلال البلاد المصرية التى تدخل فيها أراضي السودان وملحقاته .

(١) نشرناها بنصوصها فى كتابنا (مصر والسودان فى لوائى عهد الاحتلال) ص ٤٤٢ وما بعدها »

« ولنتكلم الآن عن حوادث السودان : لما احتل الانجليز مصر ذلك الاحتلال غير الشرعى طلبوا من الحكومة المصرية اخلاء السودان ، وكان شريف باشا وقتئذ رئيسا للوزارة ، فلما عرضت المسألة على مجلس النظار رفض المجلس الموافقة على هذا العمل . واستقال شريف باشا بجوابه المشهور الذى قال فيه : « اقترحت علينا حكومة بريطانيا العظمى أن نخلى السودان ، على أننا لا نملك هذا الحق ، وقد طلبت ايضا أن نعمل بنصائحها دون مناقشة فيها ، ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن الخديو يحكم البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا الى أن نطلب من مقامكم السامى أن تقبلوا استعفاءنا ، لأنه لا يمكننا والحالة هذه أن ندين البلاد على أصول شورية » ، ولقد استدعى نوبار باشا فتولى رئاسة النظارة ووافق على الاخلاء في ٨ يناير سنة ١٨٨٤ : وتم الاخلاء في السنة التالية .

« ولا جرم ان هذا العمل لا قيمة له من الوجهة الدولية وليس من شأنه أن يفصل السودان عن مصر أو أن يجعله أرضا مباحة ، وقد احتج الباب العالى لدى الدول وقتئذ على هذا العمل ، وعدم شرعية هذا الاخلاء ترجع الى نصوص الفرمانات (ولا سيما فرمان ١٨٧٩) التى تصرح بأن الخديو لا يملك ترك قطعة أرض من الاراضى المصرية مطلقا .

« اخلى السودان بضغط الانجليز وبعد ذلك أخذت انجلترا تحتل بعض بقاها وتمتد اتفاقات تقضى باحتلال بعض الدول بقاها اخرى ثم عادت فاشارت على الحكومة المصرية باعادة فتح السودان وعقدت مع الحكومة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ القاضية بجعل السودان شركة بين انجلترا ومصر ، فهل هذه التصرفات صحيحة وهل من شأنها أن تجعل للسودان وملحقاته مركزا غير المركز الذى حددته المعاهدات والفرمانات ؟ اللهم كلا ، فان احكام هذه المعاهدات والفرمانات صريحة ، كما أن قواعد القانون الدولى تنطق ببطلان هذه التصرفات ، ولقد تكلمنا من بطلان الاخلاء الذى وقع في سنة ١٨٨٥ ، ومما يؤيد هذا البطلان ايضا ما صرح به رجال الحكومة الانجليزية أنفسهم من أن السودان لم ينفصل في وقت من الأوقات عن مصر ، ولم يفقد صبغته المصرية بالرغم من اخلائه ، وقال اللورد سالسبورى في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ : « لقد اكدت بطريقة عامة فكرة أن وادى النيل كان ولا يزال مملوكا لمصر ، وأن كل عقبة وقفت أمام هذه الملكية وكل نقص أصابها بسبب فتوحات المهدي قد تلاشيا بانتصار الجيش الانجليزى المصرى في أم درمان »

« ولا يجوز أن ننسى موقف انجلترا في حادثة فاشودة ، فانها حاجت فرنسا وقتئذ بأن السودان ملك لمصر ، وليس أرضا مباحة وبناء على هذه الحجة غادرت حملة مارشان فاشوده .

اتفاقية سنة ١٨٩٩ :

هذا من جهة مركز السودان بعد اخلائه وقبل اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ : أما من جهة بطلان هذه الاتفاقية فالأدلة على ذلك متعددة .

« ١ - لما كان التنازل الأول عن السودان باطلا ، فكل ما يبنى عليه في المستقبل يعتبر باطلا أيضا لأنه ما دام السودان لم ينفصل عن مصر فلا يعد أرضا مباحة وعلى ذلك لا يمكن احتلاله بالفتح وهذا رأى انجلترا في حادثة فاشودة كما قدمنا .»

« ٢ - اذا كانت الفرمانات تحرم على الخديو التنازل عن السودان في سنة ١٨٨٤ ، فهي كذلك تحرم عليه اشراك دولة اجنبية معه فيه لان هذا الاشراك يعد تنازلا عن جزء مشاع فيه وليس له ان يفعل ذلك .

« ٣ - ان الفرمانات تحرم على الخديو فوق ذلك ، ابرام معاهدات سياسية كانفاقية السودان . (انظر فرماني ١٨٧٩ و ١٨٩٢) ولقد صدقت انجلترا على هذه الفرمانات .

« ٤ - ان عمل انجلترا بعد اعتداء على ممتلكات الغير وهو يناقض ما تعهدت به في عدة مواقف ، نذكر منها معاهدة لندره في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ ، ومعاهدة باريس في ٢٠ مارس سنة ١٨٥٦ ، ومعاهدة برلين في ١٢ يولييه سنة ١٨٧٨ ، ومؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ .

« وهل يجوز لانجلترا ان تلغى الامتيازات الاجنبية في السودان بمقتضى هذه الاتفاقية مع انها من الحقوق التي اكتسبتها الدول ولا يمكن مسها بشيء الا اذا اقر الجميع هذا الالفاء ، ولقد قال المسيو فريسنيه في كتابه عن المسألة المصرية عند الاشارة الى هذه الاتفاقية (انها من الوجهة الدولية باطلة بطلانا تاما) .

ماذا جنته مصر من هذه الشركة :

هذه هي قيمة الشركة المصرية الانجليزية من الوجهة الدولية القانونية ، فلننظر الآن فيما جنته مصر منها وهل عادت عليها بتيء من الفائدة أم انها لم تجن منها الا الخسارة .

« يقولون ان السودان شركة ، ولكن هذا القول لا يسمع في كل وقت بل ينادى به عندما تتطلبه ذلك مصلحة الانجليز اى عندما يراد دفع المال اللازم لهذه البقاع ، اما في غير ذلك ، فليس للمصري شيء في السودان والانجليزى وحده هو صاحب الكلمة والنفوذ يشاركونا مشاركة القوى للضعيف .

« لقد تكلف علينا السودان من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٩١٢ نحو ثمانية عشر مليوناً من الجنيهات (انظر النشرة الشهرية لمجلة الغرفة التجارية الدولية بمدها الثاني السنة الحادية عشرة الصادر في فبراير سنة ١٩١٣) ، وليس هذا المبلغ هو الخسارة الوحيدة التي اصابنا ، بل الخسارة الحقيقية هي ان هذا المبلغ الجسيم بالنسبة لميزانية مصر اخذ منها في وقت كانت محتاجة اليه اشد الاحتياج ، فتعطلت بسبب ذلك بعض المشاريع الضرورية للرى والصرف مما ألحق بالزراعة ضرراً كبيراً ، وقد كتب أحد كبار المالبين والمهندسين الزراعيين مقالات متعددة في مجلة (الحياة المالية) الفرنسية وفي النشرة التجارية الدولية التي سبقت الاشارة اليها شرح فيها هذه النظرية قائلاً : « ان متوسط محصول القطن نقص بمقدار ٣٠ في المائة على الاقل في خلال ١٢ عاماً من ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٩ وقد قدرت بسبعين مليوناً من الجنيهات مبلغ الخسارة التي اصاب مصر من جراء ذلك ، واثبت ان السبب الرئيسى لهذه الخسارة يرجع الى أعمال للرى التي درست دوساً وديشاً ، ونفذت بطريقة ناقصة نظراً لقلّة المال فان الاموال كانت تتسرب الى السودان ويظهر انهم ضحوا بالاعتبارات الفنية الزراعية في مسألة الرى في سبيل الاعتبار المالية ، وكان الراى السائد في فكرة تغيير طريقة الرى يرمى الى الحصول على اكبر كمية من الماء في اقصى وقت لاخذ اقصى ضريبة عقارية ، وبذلك اكنروا من توزيع المياه

دون أن يعنوا بطريقة صرفها على أنهم قرووا الآن أن ينتهوا بما كان يجب البدء فيه وسينفقون ثلاثة أو أربعة ملايين من الجنيهات للقيام بأعمال الصرف التي كان يجب أن تسير جنباً لجنب مع أعمال الري متى أجلوها لأنهم أرادوا أن يخدموا السودان قبل مصر » .

هذا شيء مما سببته الشركة لمصر ، أضف إلى ذلك أن السياسة المتبعة الآن في تعمير السودان ترمى إلى تحويل التجارة من المرافئ المصرية إلى ميناء بور سودان ، فقد أنفقت أموال مصر على مد خطوط طويلة من السكك الحديدية في تلك البقاع ولم يفكر أحد في إيصال وادي حلفا بالسودان ، مع أن المسافة بينهما لا تتجاوز ٣٥٠ كيلو مترا وذلك لعدم تسهيل المواصلات بين البلدين ، وأقد تحققت هذه الغاية وتحولت التجارة إلى بور سودان بكمية عظيمة ينطق بها الجدول الآتي :

السنة	قيمة الواردات والصادرات لبور سودان بالجنيه المصري	النسبة لمجموع تجارة السودان
١٩٠٨	٨٨٢٥٨٠	٣٦١ في الألف
١٩٠٩	١٠١٠٩٨١	٤٠٢ »
١٩١٠	١٥٦٣٥٥٨	٥٣٦ »
١٩١١	٢١٢٥١٣٩	٥٧٠ »

« وبذلك تقدمت تجارة بور سودان هذا التقدم العظيم ، بينما تجارة وادي حلفا سائرة إلى الوراء ، ولو اقتصر الأمر على ذلك لكان ، ولكن مسألة المسائل هي توزيع مياه النيل بين مصر والسودان ، فإن زيادة المساحة المنزرعة في تلك البقاع ومشاريع الخزانات التي يريدون تنفيذها مما يهدد الري في مصر بالخطر ما دام الانجليز هم أصحاب السلطة في السودان ، وليس الخطر الذي تشير إليه بخيال ، فقد أثبتته كثير من كبار المهندسين وفي مقدمتهم المسيو بومبت المفتش العام للقناطر والجسور الذي كانت الحكومة الفرنسية أوفدته لمصر (في رسالته السودان والنيل التي تلاها في المجمع العلمي المصري في جلسته المنعقدة يوم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣) ، فقد قرر هذا العالم أن بناء قناطر في أعالي النيل يهدد مصر بالخطر أن لم يكن بالموت ، وذهب السير سكوت منكريف وكيل الأشغال سابقا في القاهرة إلى الأخذ بهذا الرأي في خطابه الذي ألقاه يوم أول أكتوبر سنة ١٨٩٥ ، وكتبت النشرة الشهرية للفرقة التجارية الدولية في مصر فصلا مستفيضا في هذا الموضوع أيضا في عددها الصادر في شهر ديسمبر سنة ١٩١٢ ، ولقد حاول المستر توتنهام مفتش ري السودان العام أن يطمئن المصريين فيما يتعلق برى أراضيهم بالرغم من المشروعات التي تقضى بزيادة الأراضي المنزرعة في السودان ، ولكنه قال في تقريره العبارة الآتية : « حرصا على سلامة ماء الري اللازم للقطن المصري يحسن إنشاء مقياس دقيق في وادي حلفا ، ووضع اتفاق بين الحكومتين فتتعهد حكومة السودان بهذا الاتفاق أن تعطى القطن المصري كميات معينة من الماء لا تنقص من أقلية مفروضة في كل فصل من فصول السنة وتكون هذه الكمية مبنية على حاجة القطن المصري وأقلية الماء الذي يكون في النيل بالأصل والباقي يعطى للسودان » (تقرير السير جورسب من عام ١٩١٠) .

« ونحن نتساءل ماذا تكون النتيجة اذا امتنعت حكومة السودان وهى فى يد اجنبى عن مصر عن اعطائنا الكميات المعينة من المياه ، اللهم ان حياة مصر تتطلب ان يكون السودان متحدا معها وجزءا منها ، لا فى يد اجنبية عنها ، اما شركة الضعيف مع القوى فلا تعود علينا الا بالضرر .

« ولقد القى المسر هاتون رئيس البعثة البريطانية فى السودان خطبة فى الاجتماع الذى اقامته جمعية تقدم القطن البريطانية بمدينة منشستر جاء فيها ما يلى : « لامنا الكثيرون سراحة لان الحكومة البريطانية لا تدفع شيئا من المال فى السودان مطلقا حتى انه عندما احتاجت الرايات البريطانية التى تخفق على المصالح بجانب الرايات المصرية الى الاصلاح لم تدفع ما يلزم لذلك من زهيد المال ، ثم هل من المعقول او مما يجرى ان نطلب من الحكومة المصرية ان توجد الاموال التى يتمكن بها السودان من منافسة مصر فى زراعة القطن » (جريدة المانشستر جارديان بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩١٢) .

« ولا يذهبن احد الى الظن باننا نعد السودان مستعمرة لمصر ونريد ضمها لنسوده ، وانما نحن نعدده جزءا منها فما يسرى على الاراضى المصرية لا بد ان يمشى عليه وما تتمتع به من نعمة الحرية لا مناص من ان يشاركها فيها ، فهما توامان حقوقهما متساوية ، وواجباتهما واحدة ، وما مثلهما الا كمثل مقاطعتين فى مملكة واحدة لا تفاضل بينهما .

« وغير خفى ان سكان السودان يتكلمون لغتنا واغلبيتهم تدين بدين الاغلبية فى مصر ، وهذا الاتفاق فى الاعتقادات الدينية يدعو الى الاتفاق فى العادات والتقاليد والاخلاق والطبائع ، وقصارى القول ان بينهما روابط عديدة تجعل اتحادهما امرا محتملا ، فكل منهما فى حاجة الى الآخر ، اذ مصر متممة للسودان ، والسودان متمم لمصر ، وهما يكونان كتلة واحدة لا سبيل لانفصال احدهما عن الثانى ، فكل هذه الحقائق والاعتبارات فضلا عن مركز السودان من الوجهة الدولية يدعو الى المطالبة بعدم انفصال السودان عن مصر ، وببطلان الشركة الانجليزية المصرية التى لا توجد الان الا فعلا لا قانونا » .

اتفاقية سنة ١٩٠٤ :

« فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقية بين انجلترا وفرنسا تعهدت فيها الاولى بانها لا تنوى تغيير الحالة السياسية فى مصر ، وتعهدت الثانية بانها لا تعرقل عمل انجلترا فى البلاد ، لا بطلب تحديد اجل للاحتلال الانجليزى ، ولا باى امر آخر .

« فهل هذه الاتفاقية غيرت مركز مصر الذى شرحناه او صبغت الاحتلال بصيغة شرعية او اكسبت الانجليز حقا فى مصر ؟ اللهم كلا ، فقد قدمنا ان مركز مصر اوجدته وضمته الدول الأوروبية ، فالاتحاد فرنسا وانجلترا دون غيرهما ليس له اى تأثير ، وهما وحدهما غير مختصتين بادخال تغيير على مركز مصر ، ولا تملكان هذا الحق ، كما قال المسيو فريسينييه فى كتابه عن المسألة المصرية ص ٤٢٩ .

« على ان علماء القانون الدولى يقررون من جهة اخرى ان هذه الاتفاقية فى ذاتها وبفرض ان لها تأثيرا دوليا ، لا تكسب الاحتلال بصفة شرعية ، لان تعهد فرنسا فيها مقصور على عدم عرقلة انجلترا فى مصر ، ولم يتناول اعتراف بشرعية بقائها فى هذه البلاد .

« قال الاستاذ دسبانيه : « ان فرنسا باتفاقها مع انجلترا في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم توافق ولم تصدق على المركز الواقعي الذي اوجدته انجلترا لنفسها في مصر ، لان هذه الموافقة وذلك التصديق لا يمكن ان يكونا الا باتفاق جديد بين جميع الدول التي اشتركت في حوادث سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١ وان فرنسا وافقت فقط على شيء واحد ، وهو ان لا تضع العراقيل في سبيل ادارة مصر بواسطة انجلترا : تلى الادارة التي ليست لها الا صبغة وقتية ، والتي لم تتحول الى مركز شرعي صحيح مقبول » (القانون الدولي العام للاستاذ دسبانيه ص ١٦٦) فضلا عن ذلك كله ، فقد قرر الرئيس ولسن مبدأ عادلا اتينا عليه في اول هذا البحث ، وقد وافق المتحاربون على هذا المبدأ في مكاتباتهم التي ضمنوها اقرارهم لمبادئ الرئيس كلها ، ونحن نشير هنا الى قول الرئيس ولسن : « ان الشعوب لا تنتقل من سيادة الى اخرى بمؤتمر دولي ، او باتفاق بين متنافسين واعدا » ، وقصارى القول ان اتفاق فرنسا وانجلترا بعيد عن ان يؤثر اقل تأثير في عدم شرعية الاحتلال . والمسألة المصرية لا تزال حيث كانت من قبل ، ومركز مصر لم يطرا عليه اى تغيير .

قناة السويس وحرية البحار

« تقرر حيدة قناة السويس بمعاهدة دولية ، في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ : وجعل الرئيس ولسن في مقدمة مبادئه حرية الملاحة في البحار في وقت السلم والحرب ، ولا ريب ان بقاء دولة قوية كالدولة الانجليزية على ضفاف القناة مما يجعل هذه الحيدة مهددة ، كما يجعل حرية الملاحة غير مضمونة ، ولقد سبق لانجلترا ، ان منعت الملاحة في قناة السويس في أثناء الثورة العراقية يوم ٢٠ أغسطس ١٨٨٢ ، فاحتج المسيو دلسبيس اذ ذاك على هذا العمل ، ومما يؤيد رأينا قول المسيو فريسينيه : « مادامت الجنود الانجليزية محتلة مصر فالتصوص الضامنة لحرية الملاحة في القناة مدة الحرب ستكون لها قيمة ضئيلة من الوجهة العملية » (المسألة المصرية لفريسينيه ص ٤١٣) .

« وقال المسيو نوتوفتش في الفصل الذي كتبه عن قناة السويس بمؤلفه (أوروبا ومصر) عندما تكلم على معاهدة سنة ١٨٨٨ : « ماذا يكون تأثير قصاصة الورق التي كتبت فيها هذه المعاهدة اذا شعرت انجلترا المتسلطة على ارض مصر ومرافق الاسكندرية ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية بحاجتها الى اغلاق القناة في وجه جميع السفن او اذا رأت ضرورة اغراق مراكب أعدائها ، وهي تشق المياه المصرية » ، وقال ايضا : « ان الانجليز يحتلون القناة احتلالا حربيا ، ومن أجل ذلك فهم ينظرون الى معاهدة سنة ١٨٨٨ بكل سكينه واطمئنان ، وبعد ان وقع مندوبو الدول عليها اعترف السياسيون انهم فعلوا امرا لا فائدة فيه واذا كانت هناك معاهدة أبرمت بقصد ان تخرق أحكامها وتنتهك حرمتها فلا بد ان تكون هذه ولاسيما في وقت الحرب » .

« فهذه الأقوال والآراء تعزز قضيتنا ، لأنها تكسبنا دعامة اخرى نرتكز عليها للمطالبة باستقلال بلادنا وجلاء الانجليز عنها احتراماً لحيدة القناة وتحقيقاً لمبدأ حرية الملاحة في البحار » .

عدالة المطالب المصرية :

« وجملة القول ان قضيتنا واضحة ظاهرة لا يكاد يبحثها المنصف حتى يحكم لنا بطلبنا ، اذ ليس استقلال مصر في مصلحتنا وحدنا ، بل هو في مصلحة جميع الامم ، هو ضمان من ضمانات التوازن الدولي ، هو قاعدة من قواعد السلام في العالم ، وانا

نردد مع المسيو فريسينييه رئيس الوزارة الفرنسية قوله : « أن هناك مبدأ من مبادئ السياسة الأوروبية لا يطرا عليه تغيير ، وهو أن مصر لا يجوز أن تملكها دولة من الدول العظمى ، لأن احتلالها يخلل امتيازات من شأنها اختلال التوازن بين الممالك ، وإذا كانت مصر في يد دولة اجنبية فانها تهدد مصالح الجميع ، والحل الذي يترتب على هذا المبدأ إنما هو جعل مصر على الحياد المضمون بالاتحاد الأوروبي » (المسألة المصرية ص ٤٢٣) .

« على أنه يمكننا أن نبدل هذه العبارة بجعل الحل (استقلال مصر المضمون بجمعية الأمم) ، هذا وإن من يراجع المكاتبات السياسية التي دارت بين فرنسا وإنجلترا في صدد المسألة المصرية يجد أن الانجليز كانوا قد اقترحوا نفس الاقتراح الذي ارتأه المسيو فريسينييه ، ففي ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ أرسل اللورد جرانفيل مذكرة الى المسيو وادنجن من مفر فرنسا في لندره وقتئذ حصص القسم الثالث منها بالتعهد بأن يقترح على الدول والباب العالي جعل مصر من البلاد المحايدة على قاعدة المبادئ المطبقة في بلجيكا ، وقد وافقت فرنسا على هذا الاقتراح ، وصرحت بقبولها في رد المسيو وادنجن بمذكرته التي أرسلها للورد جرانفيل يوم ١٧ يونيو ١٨٨٤ .

« ففكرة استقلال مصر وجلاء الانجليز عنها كانت مختصرة في رموس رجال الحكومة الانجليزية ، فلماذا لا ينفذونها الآن ، لاسيما وأن في تنفيذها احتراماً لمواثيقهم وعهودهم . وتأييداً لمبدأ حرية الشعوب ، وذلك المبدأ الذي اخذت جميع الدول تنادي به الآن » .

النتيجة :

« حيث أن الاحتلال الانجليزي لمصر غير شرعى لمنافاته للمعاهدات الدولية والفرمانات التي صدقت عليها الدول ، وقد صرح رجال الحكومة الانجليزية في كثير من المواقف الرسمية وغيرها ، بأنهم لا ينوون البقاء في مصر ، وأن زمن الجلاء حان من عهد بعيد ، وحيث أن الدول احتجت على هذا الاحتلال مرات عديدة .

« وحيث أن الأمة المصرية لم ترض بهذا الاحتلال ، بل رفعت صوتها في كل وقت ، وفي كل مكان طالبة الجلاء والاستقلال .

« وحيث أننا كنا متمتعين قبل الاحتلال بالاستقلال الداخلي المضمون من الدول بمعاملة لندرة الموقع عليها في سنة ١٨٤٠ والتي لم يطرا عليها أى تغيير من الوجهة الدولية .

« وحيث أن هذا الاستقلال الداخلى وحده بالرغم من اتساع دائرته لم يعد كافياً لنا ولا محققاً لآمالنا الوطنية ، إذ نحن أمة يريد عدد سكانها على ستة عشر مليوناً من عنصر واحد ، لهم قومية معلومة ولغة واحدة ، وثروة كبيرة ، فنحن جديرون بالاستقلال التام ، ويجب أن نتمتع بما تتمتع به الشعوب الأخرى .

« وحيث أن السودان غير منفصل عن مصر بمقتضى المعاهدات والفرمانات فضلاً عن أن بين البلدين روابط عديدة تجعل حياتهما متوقفة على اتحادهما ، كما أن كل محاولة بينهما تهددهما بخطر جسيم .

« وحيث أن السودان لم يكن أرضاً مباحة في أى وقت من الأوقات ، وإن اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلة قانوناً » .

« وحيث ان مبادئ الرئيس ولسن تقضى بأن الشعوب لا تحكم ولا تسيطر الا بمحض ارادتها ، وأن الأمم الضعيفة لها حق البقاء حرة كالأمم القوية ، وقد صرحت الدول المتحاربة كلها بأنها موافقة على هذه المبادئ واصبح من الواجب علينا اعلان ما نرتثيه في مصر بلادنا ليكون هذا المصير موافقا لرغبات الأمة .

« وحيث ان للأجانب في مصر مصالح مالية وقضائية يجب احترامها ، فنحن نتمهد بالمحافظة عليها بالطرق المشروعة في ظل ذلك الاستقلال الذي ننشده .

« وحيث ان قناة السويس يجب ان تكون حرة دائما ومفتوحة في اوقات الحرب كما في زمن السلم لمرور جميع السفن ، فحرية الملاحة فيها تعنى الدول كلها ، وهى من المسائل التى ستكون في مقدمة ما ينظره مؤتمر الصلح العام ، ويسرى على قناتنا ما يسرى على غيرها من البواغيز ، صناعية كانت او طبيعية ، وللمؤتمر أن يكتفى بجعل الحكومة المصرية تتولى أمر المحافظة على حرية الملاحة في قناة السويس مع تكليف وكلاء الدول بمراقبة تنفيذ ذلك كما أن له أن يعين لجنة دولية خاصة للقيام بهذه الوظيفة ، والذي يعنيننا في هذه المسألة ان لا يترك أمر المراقبة ، لدولة او دولتين ، فقد قدمنا ان تسلط دولة اجنبية على قناة السويس يجعل حرية الملاحة فيها مهددة بالخطر .

« واخيرا حيث ان قرب انعقاد مؤتمر الصلح العام يقضى برفع صوت المصريين مطالبين بحقوقهم العادلة وفاقا لمبدأ الرئيس ولسن الذي يقرر أن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم ان تنادى بالأغراض التى تصبو اليها .

فلذلك

« نرفع أصواتنا مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادنا ، واستقلال مصر والسودان استقلالاً تاماً مع احترام حيدة قنال السويس والمحافظة على ما للأجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة في ظل ذلك الاستقلال ، وهذا الصوت المرفوع للمطالبة بالاستقلال التام يعبر عن رأى الأمة المصرية بأسرها ، وينطق بآمالها ومطالبها الوطنية ، وان في استطاعة أعضاء مؤتمر الصلح العام أن يتبينوا هذه الحقيقة أو قرروا اخذ رأى أمة بطريقة حرة بعد أن ترفع الأحكام العرفية ، وتطلق حرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، من القيود التى قيدت بها قبل الحرب وبعد نشوبها ، فهناك يتحقق العالم بالأدلة المحسوسة والبراهين الدامغة ان الأمة المصرية بلا فارق بين الأديان والمعتقدات والمذاهب ، مجمعة على المطالبة بالاستقلال التام .

القاهرة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ « أمين الرافعى »

ضم أعضاء آخرين الى الوفد

لاحظ كثير من ذوى الراى حين تألف الوفد أنه خلا تقريبا من تمثيل الحزب الوطنى ، مع أنه حزب الجلاء الذى احتمل عبء الجهاد على تعاقب السنين ، وكان رئيسه محمد بك فريد في منفاه بأوروبا عنوانا لما لقي الحزب من اضطهاد الاحتلال ، وقد أبرزت حادثة تعديل توكيل الوفد فضل الحزب في الحركة الوطنية ، وزعامته للمبادئ السليمة ، فازداد الشعور بالنقص الكبير الذى نشأ عن خلو الوفد من عنصر الحزب الوطنى ، إذ لم يكن بينهم من يمثل فكرته سوى محمد على عا، به بك الذى كان أصلا عضوا في لجنته الادارية ، وعند اللطف المكابى بك الذى كان يؤيده بشعوره

ومبولة : والى هذه الفوارق أشار اللورد ملنر في تقريره بقوله : « ان الهيئة المستحقة للاعتبار المعروفة بالوفد التى يرأسها محمد زغلول باشا والتى تتسلط على ممول المصريين تمام التسلط ، ولو فى هذا الحين على الأقل ، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الفلاة المتطرفين ، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجيا وبخلاف الحزب الوطنى الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين » .

وقد أدرك بعض اصداقاء الوفد هذا النقص فى تكوينه ، فعرضوا عليه ضم أعضاء من الحزب الوطنى اليه ، وجرت فى هذا الشأن مفاوضات بين الوفد والحزب ، قبل فيها الحزب مبدا تمثيله فى هيئة الوفد ، ولكن وقع الخلاف بينهما على الأعضاء اللذين يمثلونه فى الوفد ، ولما تعدد الاتفاق على الاشخاص ، اختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) ، وكان قاضيا بالمحاكم الاهلية ، والدكتور حافظ عفيفى بك (باشا) ، عضوين بالوفد على اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطنى ، اذ كانا من المعتنقين لمبادئه .

ثم ضم الوفد اليه أعضاء آخرين لاستكمال بعض العناصر التى تمثل طبقات الأمة أو لتحقيق بعض الرغبات ، وهم على التعاقب : حمد الباسل باشا . واسماعيل صدقى باشا . ومحمود بك ابو النصر . وسينوت حنا بك . وجورج خياط بك . وواصف غالى بك . ثم حسين واصف باشا . وعبد الخالق مذكور (باشا) عضوى الجمعية التشريعية .

تقرير الحزب الوطنى

الى مؤتمر الصلح

ومكف الحزب الوطنى على وضع تقرير مسهب من القضية المصرية والمطالب الوطنية ، نشره فى اوائل ابريل سنة ١٩١٩ ، وقدمه الى مؤتمر الصلح ، شرح فيه ماضى مصر فى الاستقلال والحضارة ، وبطلان دعوى الاحتلال والحماية ، واعمال الاحتلال فى مصر ، وجهاد الأمة فى سبيل الاستقلال ، وبرهن على أنه لا سلام للعالم بغير استقلال مصر ، ونادى بالجلاد ، وببطلان اتفاقية السودان ، وطالب برد السودان الى مصر « لا باعتباره مستعمرة ، وانما باعتباره جزءا متما لصرا له ما لها وعليه ما عليها » .

وانا نأفلون هنا بعض فقرات من هذا التقرير ، قال فى مقدمته : « يرجع شعور الأمة المصرية بالحاجة الى الحرية والاستقلال الى الوقت الذى شعرت فيه الأمم الاخرى بهذه الحاجة ، ولولا أن الدول العظمى قامت مجتمعة فى سبيل غاية هذه الأمة لكانت الآن ركنا مكينا فى بناء الحضارة والمدنية وعضوا هاملا فى حفظ السلام العام .

« بدأ نهوض الأمة فى عهد محمد على باشا ، ففى الوقت الذى قامت فيه الأمة الفرنسية فى وجه الظلم والاستبداد ودكت صحن الباستيل الرهيب وأعلنت حقوق الإنسان ، ونشرت على العالم لواء الحرية والمساواة ، قامت الأمم المغلوبة على أمرها على أثر فرنسا لتحل حذوها ، وقامت الأمة المصرية فاخترت محمد على الضابط الصغير واليا على البلاد ، وأصرت على اختياره حتى الجأت باصرارها الباب العالى على التصديق على هذا الاختيار رغم مساعى انجلترا .

« رأت الأمة المصرية بنظرها النافذ في محمد على الضابط الصغير الرجل الكبير الذي يستطيع ان يخرج بها من الظلمات التي كانت فيها ، ويعيد اليها مجدها القديم ، ويحيى معالم شرفها المثلوم ، فانتخبته واليا ، وسلمته أموالها وأبنائها يتصرف فيهما تصرف نابليون وقتئذ في أموال الأمة الفرنسية وأبنائها . فأدى محمد على الأمانة حق الاداء ، ورفع عن الأمة ظلم المماليك وأبادهم ، ودفع عن البلاد الغزوة الانجليزية ونظم شؤونها على اختلاف أنواعها . وبالجمله فقد نهض بهذه الأمة نهضة ذكرت العالم بمعهدا القديم يوم كانت مصر معهدا جامعا يؤمه أبناء البلاد الأخرى من كل فج ويدرسون فيه قواعد الحضارة والنظام والعمران وينقلون عنه الى بلادهم .

« فبينما كانت انجلترا وفرنسا تتزاحمان على امتلاك وادي النيل ، وبينما الدول تتحفر لاقتسام تراث الأمم الإسلامية ، اذا بالأمة المصرية وعلى رأسها محمد على قد اشرقت شمسها في العالم ، وبرزت للوجود فجأة ، وانتفض ذلك الروح الذي كان يظنه العالم ميتا عن روح شاب قوى سليم يطلب مقامه اللائق به في هذا الوجود ، باذلا في سبيل ذلك . الدم والمال وكل شيء عزيز ، وان التاريخ لشاهد عدل بأنه لولا تداخل الدول العظمى مجتمعة وعلى رأسها انجلترا في سنة ١٨٤٠ لكانت مصر الآن في المركز الذي تستحقه ، لكانت دولة حرة مستقلة استقلالاً تاماً ، على أنها عادت من جهادها الطويل الذي بذلت فيه الأرواح والأموال بالاستقلال الداخلي .

الى أن قال : « من هنا يتجلى للعالم أن نهضة مصر الوطنية قديمة العهد ترجع الى مبدأ القرن الثامن عشر - الى الوقت الذي بدأت فيه الأمم الأوروبية ترفع صوتها بطلب حقوقها الطبيعية - وان النهضة استمرت بدون انقطاع ، وتطورت الى حركة حكيمة مما يدل على صحتها وقوتها ، وانها لا تزال قوية الى الآن رغم ما أقيم في سبيلها من العقبات الهائلة ، وان في بقاء هذه الروح حية قوية نامية فوق قرن من الزمان لأحسن رد على الذين يرمون الأمة العريقة بأنها طبعت على الخضوع والاستبداد » .

وقال في تمسكه بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ :

« كان الحزب الوطني المصري يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ ، ولم يكن ذلك رغبة منه من الاستقلال المطلق ، أو كما يقول أنصار الاستعمار الانكليزي سعياً في تفجير النير الانكليزي بسيادة تركيا - كلا - قدمنا أن الحزب الوطني يتوخى الوسائل السلمية دون غيرها ، لذلك كانت سياسته الاحتفاظ بعرض الدولة العثمانية وتذكير الدول بمعاهداتها الضامنة لمصر الاستقلال الداخلي ، على أننا والحق يقال لم نشعر قط بسيادة تركيا الاسمية بجانب السلطة الانكليزية ولم نر منها من سنة ١٨٤٠ افتياناً على استقلالنا الداخلي - لهذا كان من اسباب سكوتنا عن تركيا عدم شعورنا بثقل سيادتها ، اما الآن وقد وصلت الانسانية الى هذه الدرجة من الرقى وجئنا امام محكمة عادلة تريد أن ترد الحقوق الى أربابها فان لنا أن نطلب كامل الحق - نطلب جلاء الانجليز حالا والاستقلال التام » .

وبعد أن أثبت أن البلاد تأخرت في مهد الاحتلال قال عن عمل الأمة :

« لم تقف الأمة معقولة اللسان مكتوفة اليد امام الاحتلال وعيشه في أمورها ، فلقد طالما رفعت صوتها محتجة على تداخله وتصرفه كاشفة الستار عن قباياه الخفية ومضار سياسته طالبة من حكومتها أن لا تصرف المال في غير اوجه الفائدة وان لا تضن به على الأمة ، وكثيراً ما وقف الاحتلال امام هذا الحق الذي ينادى به صاحبه موقفاً

حرجا ، فلجأ الى الحيلة السياسية وحاول تسكين خاطر الأمة باجابة القشور من طلباتها دون الجوهر ولكن الأمة لم تنخدع قط ومن جهة أخرى فقد عرفت الأمة أن من العبث طلب وسائل الاستقلال معن يسعى في سلبها إياه فتكلفت هي بالقيام بما هو من شؤون الحكومات في الأمم المستقلة ، وإذا كانت هذه الأمة المجاهدة لم تبلغ بعد في شؤون الحياة الدرجة التي ترضيها فذلك بسبب العقبات التي تصادفها في طريقها لتناقض مصلحتها ومصلحة المتسلط فيها » .

وذكر الانجليز بما كانوا ينادون به وقتها ما من جعل مصر دولة مستقلة محايدة كسويسرا ، قال :

« دارت في سنة ١٨٨٤ بين المسيو وادنجتون سفير فرنسا في لوندرة وبين اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا مخابرات سياسية بشأن مصر : فقال جرانفيل في خطابه المؤرخ ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ : « ان حكومة الملك ستطرح على الدول الأوروبية وعلى الباب العالي مشروعا لجعل مصر دولة محايدة على قواعد حياد سويسرا » ، وردت الحكومة الفرنسية على هذا الخطاب بتاريخ ١٧ يونيه بتحييد هذا المشروع والموافقة عليه قائلة في ردها : « انها سجلت هذا الوعد على انجلترا » ، وفي ٢٣ يونيه عرض المسيو فيرى هذه المخابرات ذات الشأن على مجلس نواب فرنسا فقابلها المجلس بالامتنعان (ص ٣٣٥ - كتاب فريسينيه) ، فكيف كانت انجلترا ترغب في جعلنا دولة محايدة في سنة ١٨٨٤ ، ثم نسمع منها بعد ذلك طعنا في كفاءتنا ؟ ألا تكون الغاية الاستعمارية اذن هي رائد انجلترا في هذا الطعن ، أم نريد انجلترا أن تقول ان الأمة التي كانت تستحق الاستقلال في سنة ١٨٨٤ أصبحت لا تستحقه الآن ؟ » .

وقال تحت عنوان (لا سلام للعالم بغير استقلال مصر) :

« نظرة واحدة على خريطة العالم تظهر لنا هذه الحقيقة ، فان مصر بيد انجلترا القوية تكون آلة هائلة لتحقيق مشاريع استعمارية واسعة وأخرى للاستثمار بخيرات العالم وتجارته والتحكم في طرقه ومساكنه ، وتكون مثارا لمسائل سياسية ذات شأن كبير كلما خبت مسألة هبت أخرى ، فاذا تركت مصر غنيمة لانجلترا استحلال بناء صرح السلام العام بناء لا يدركه الخلل ، ولا بد أن يأتي يوم قريب أو بعيد يختل فيه ميزانه وينقلب بنيانه رأسا على عقب » .

الى أن قال : « على أن ضرر امتلاك انجلترا لمصر لا يقف عند هذا الحد فان انشاء قناة السويس زاد في أهمية مركزها ، ولغت العالم الى العناية بها أكثر من قبل ، كانت الدول قبل فتح القناة تهتم بمصر لذاتها ، فلما فتحت واكتشفت القارة الأفريقية صار الاهتمام لذات مصر والقارة الأفريقية وقناة السويس ، قال فورنييه فليكس في كتابه (استقلال مصر والنظام الدولي لقناة السويس) المطبوع سنة ١٨٨٣ ما يأتي ص ٥٨ : « فالطريق بين أوروبا والهند وبين أوروبا وأستراليا وبين أوروبا والصين وبين أوروبا واليابان وبين أوروبا وجزء من الإقْيَانِسية وبين أوروبا وأفريقيا الشرقية وبين أوروبا وأفريقيا الوسطى وبين هولندا ومستعمراتها وبين إسبانيا

ومستعمراتها وبين فرنسا ومستعمراتها - هذا الطريق هو في يد إنجلترا تفتحه متى شاءت وتفلقه متى شاءت وتحكم في ثلثي الكرة الأرضية ، بيدها الحرب وبيدها السلام ، ألا إن أمة من الأمم لم تنل مثل هذا الفتح وما نتيجة ذلك إلا التسلط على تجارة العالم » .

« وقال المسيو فريسينيه وزير فرنسا سابقا في كتابه (المسألة المصرية) ص ٤٢٨ : « فلو حصل خلاف بين دول أوروبا لا تستطيع هذه الدول استدعاء أساطيلها من آسيا إلا إذا شاءت إنجلترا وكذلك لو احتاجت إحدى الدول حماية مصالحها في المحيط الهندي ، أو بحار الصين فلا يتسنى لها ذلك إلا إذا أذنت لها إنجلترا ، حقا لقد أدرك ذلك البرنس بسمارك بل ورأى أبعد من هذا ، رأى أن تسلط إنجلترا على مصر تسلطا يعززه ويصونه أكبر أسطول في العالم يمكن إنجلترا من السيطرة على آسيا الصغرى وسوريا وبلاد ما بين النهرين والتحكم في الإمبراطورية العثمانية وجميع الطرق البرية بين الآستانة وخليج العجم ، وهكذا تصبح مسكة حديد بغداد وقناة السويس قيد إرادة واحدة هي إرادة إنجلترا » .

« أضاف إلى ذلك وجود بوغاز جبل طارق وجزيرتي مالطسة وقبرص وبوغازا باب المندب وبلاد عدن ، وجود هذه كلها في يد إنجلترا ، فأنت ترى أن مصر ليست من البلاد التي تكفى جرة قلم لامتلاكها ، وأن وراء المسألة المصرية مسائل كلها ذات شأن خطير . ورائها مسألة آسيوية ومسألة أفريقية ومسألة البحر الأبيض المتوسط ومسألة التجارة الدولية بل ووراءها أيضا مسألة إسلامية كما أشار إلى ذلك وزير خارجية فرنسا في منشوره الذي أرسله إلى الدول سنة ١٨٨٧ وضمنه ملاحظاته على معاهدة دورمند ولف لما لصر من المكانة السامية والمركز الأدبي السامي في نفوس المسلمين (١) ، ولتعرض مكة والمدينة إلى خطر تسلط الانجليز عليها - ووراءها فوق ذلك كله مسألة بيت المقدس وتسلط دولة بروتستانتية عليه .

« تطوى مسألة مصر في بطنها جميع هذه المسائل ، كل مسألة منها تكفى لتعريض السلام العام للخطر ولبقاء شبح الحرب ماثلا للأفكار في كل وقت .

« فعلى أقطاب الأمم أن يحلوا المسألة المصرية محلها من العناية ، عليهم أن يتمسكوا بجعل مصر مستقلة لا سلطة لإنجلترا فيها ، والا كانتوا كمن يقيم قواعد السلام على أرض من الرمل فلا يلبث بناؤه أن ينقض وتذهب جميع مجهوداتهم في هذا السبيل هباء منثورا . عليهم أن يتلافوا أسباب الداء فيستأصلونها ، والا يكتفوا بمداواة أعراضه ، والا عاد المرض بأشد مما كان » .

« لقد تناول السياسيون مسألة مصر من قديم قلم يجدوا لها غير حل واحد هو الاستقلال ، وجعل مصر للمصريين . فان لويس ملك فرنسا أعلن للدول أبان

(١) ألف المستر بلنت كتابا سماه « مستقبل الإسلام » أبان فيه مقاصد حكومة بلاده وأمانيتها في مستقبل الإسلام ، ويبرر أن مركز الخلافة يجب أن يكون مكة أو المدينة وأن يكون الخليفة محتاجا إلى حليف وهو إنجلترا » .

حروب محمد علي مع الباب العالي أن وجود محمد علي السياسي (أي وجود مصر كدولة مستقلة) أمر ضروري للتوازن الدولي ، وقال الميسو كارتيه في أول يولييه سنة ١٨٢٩ ضمن خطبة له في مجلس نواب فرنسا : « يجب أن يدرج استقلال مصر في قانون فرنسا العام كمبدأ لا يقبل الجدل » .

« وقال الميسو فريسينيه في كتابه عن مصر ص ٤٣٣ » أن من المبادئ الثابتة للسياسة الأوروبية أن لا تكون مصر تابعة لأحدى الدول فإن في امتلاكها اختلالا بالتوازن الدولي وقضاء على مصالح الأمم الأخرى في مصر » .

« وخطب الميسو فريسينيه وزير فرنسا وقتئذ خطبة في مجلس النواب قال فيها (١) :

« أن مصر كما قرر الآن الميسو دي لا فوس ، وكما اجمع السياسيون قبله هي عبارة عن ملتقى لطريق الدنيا ، فهي نقطة الاتصال بين أوروبا وآسيا وأفريقيا ، وهي الطريق العظيم المؤدي إلى جميع بلدان الشرق الأقصى ، وإن المسيطر عليها يتحكم في معظم البحر الأبيض المتوسط - فليس هناك أدنى شك في ما يصيب نفوذ فرنسا في البحر الأبيض المتوسط من الضرر إذا تمكنت إحدى الدول من توطيد سيادتها على مصر فبلى فرنسا إذن أن تحوز بكل قواتها دون ما يؤدي لمثل هذه النتيجة » .

« وقال الميسو فيرى في مجلس نواب فرنسا من خطبة له : « أن مسألة مصر ما زالت ولن تزال مسألة أوروبية قبل كل شيء وفوق كل شيء » .

« وقال الكولونيل شابي لونج الأميركي في كتابه « مصر وأقاليمها الضائعة » ص ٢٦٢ : « يقول السير شارل ديلاك أن مصر طريق دولي لتجارة جميع العالم - فمن أجل ذلك يجب أن يتقرر استقلالها في مؤتمر يحضره جميع الدول الأوروبية » .

« ولما كانت المسألة المصرية كما قدمنا ذات تأثير كبير في كيان السلام العام اجتمع لها « مؤتمر السلام الدولي العام (٢) » في جنيف في سبتمبر سنة ١٨٨٢ على إثر دخول إنجلترا مصر ، وأصدر فيه القرار الآتي الذي نقله بحروفه نظرا لأهميته وليرى الناس أن ما نقوله اليوم هو ما كان يقوله هذا المؤتمر في سنة ١٨٨٢ وليروا أن الحل الذي نطلبه للمسألة المصرية الآن وهو الاستقلال التام هو نفس الحل الذي طلبه من قبل ، وبلاحظ أن هذا المؤتمر نظرا إلى المسألة من وجهة قناة السويس فقط لأن نبات إنجلترا في إنشاء امبراطورية أفريقية ونباتها في آسيا ما كانت انكشفت وقتئذ ، واليكم قرار هذا المؤتمر :

« وحيث أن قناة السويس التي تنقل في الوقت الحاضر (سنة ١٨٨٢) سنويا ما يربو على سبعة ملايين طن من البضائع والمتاجر (٣) وما يزيد على ٨٠.٠٠٠ سائح

(١) فريسينيه (المسألة المصرية) ص ٧٦ و ص ٢٦٦ .

(٢) هو مؤتمر يمثل الشعوب لا الحكومات .

بلغ صافي الحمولة الرسمية للبواخر التي مرت سنة ١٩١٤ بقناة السويس ١٣٩٤٦٧٧٤ طن حسب الإحصاء الرسمي .

توفر على الجنس الانساني من الوقت والمجهودات ما يمكن تقديره على الاقل بمبلغ مليار ونصف من الفرنكات (٦٠ مليون جنيه) .

« وحيث ان اى تخريب لقناة السويس او اى تقييد لحرية الملاحة فيها او اعاقاة المواصلات التى تحصل بواسطتها يكون مصيبة تصيب كل الأمم وتشعر فى الحال بنتيجتها .

« وحيث ان كل محاولة من اية امة لتختص نفسها بحق على قناة السويس او على ملحقاتها فتنتفع بها وحدها او تملكها او تحميها او تحافظ عليها او تراقب شؤونها يجب اعتبارها اعتداء موجها الى الجنس البشرى كله ويجب بناء على ذلك ان يقضى على هذه المحاولة كما يقضى على القرصنة سواء بسواء .

« وحيث انه بناء على ذلك فان جميع الأمم لا سيما البحرية منها يتعين عليها ويحق لها ان تتحد فيما بينها بطريقة سلمية ، لتضع من النظم ما يضمن للجميع حرية الانتفاع بالقناة وملحقاتها بطريقة هادئة امينة .

« وحيث ان المؤتمر الذى عقد حديثا في تراكيا (الاستانة) من ممثلى دول انكلترا والمانيا والنمسا وفرنسا وايطاليا والروسيا وتركيا قد اعترف بالواجب الذى على الأمم في ذلك وما لهن من الحق وقرر هذا المبدأ باجماع الآراء .

« وحيث ان ضمانه حرية قناة السويس وملحقاتها وتوطيد الأمن فيها لا يمكن تحقيقهما الا اذا كانت على الحياد التام »

« وحيث ان الأمم الأوروبية هي التى تملك تقرير هذا الحياد »

« وحيث ان حياد قناة السويس يكون ناقصا اذا كانت المصاعب التى تمرقن تقرير هذا الحياد تحل بغير طريقة التحكم الذى تنفذ احكامه قوة دولية مختلطة .

فلهذه الأسباب

« يعلن المؤتمر ان مسألة حياد قناة السويس وملحقاتها هي مسألة دولية عامة وأن جميع الأمم المتمدينة يجب عليها ويحق لها ان تقرر هذا الحياد وتضمن سلامته »

« اما الحياد فمعناه فيما يختص بالقناة نفسها ان يكون المرور منها حرا في كل وقت وفي كل الأحوال وبأجر واحد وشروط واحدة لجميع السفن التجارية والبحرية مهما كانت تبعيتها ومهما كان مشحونها وذلك على الشرطين الأساسيين الآتيين :
أولهما ان لا تقوم هذه السفن في القناة او في ملحقاتها بأى عمل حربى سواء كان ذلك مباشرة او بأية واسطة أخرى وأن لا تنزل في اى نقطة من القناة او ملحقاتها جنودا او أسلحة او ذخيرة من اى نوع كان »

« أما فيما يختص بملحقات القناة فمعنى هذا الحياد ان يكون شاطئها والمدن

الواقعة عليها وموانئها وفروعها وترعها العذبة الآتية من النيل - أن يكون كل ذلك بعيدا من أى اعتداء من أى مهاجم فى أى وقت من الأوقات ، وحينئذ لا تكون عرضة لاحتلال أو تخريب أو تعطيل أو تحويل أو سد لمجراها من أى نوع كان .

« ولكى يكون حياد قناة السويس حيادا حقيقيا يجب أن تكون الأراضى المصرية أيضا على الحياد وكذلك مياه البحر الأحمر الذى هو فى الحقيقة امتداد للقناة نفسها .

« وإذا تقرر حياد الأراضى المصرية فإن من نتائجه الضرورية اللازمة الاعتراف باستقلال الأمة المصرية وحكمها لنفسها اعترافا مطلقا من كل قيد .

« وإن هذا الاستقلال يستوجب حتما زوال سيادة تركيا عن مصر والفناء كل القبول التى قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ وكذلك الفناء كل الفرمانات المقررة لهذه السيادة .

« ولكى تقرر الدول الفناء هذه المعاهدة وما يتبعها من الفرمانات وحياد قناة السويس وملحقاتها مع حياد البحر الأحمر بشاطئيه ، وحياد الأراضى المصرية ذاتها واتخاذ الوسائل اللازمة لاقامة محكمة التحكيم الدولية وإيجاد قوة دولية تضمن تنفيذ أحكامها - لكى تتمكن الدول من عمل كل ذلك يجب أن تؤلف الأمم الأوروبية مؤتمرا لا يقتصر على الدول العظمى التى تألف منها مؤتمر ترابيا فقط ، بل يجب أن تدمى جميع الأمم الأوروبية بغير استثناء لتناقش وتقرر ما تراه ، وكذلك تدعى إليه الأمة المصرية لما لها من الحق الطبيعى الثابت (١) » .

« فهذا قرار مؤتمر السلام الدولى : أصدره منذ ستة وثلاثين عاما . قرر بحق أن حياد قناة السويس لا يكون محترما إلا إذا كانت مصر مستقلة استقلال تاما ، قرر وجوب تأليف مؤتمر دولى من جميع الدول بدون استثناء لتقررن هذا الحياد ونظامه ، والاعتراف باستقلال مصر استقلال مطلقا .

« قرن وجوب حضور ممثلين للأمة المصرية فى هذا المؤتمر ، قرن تشكيل محكمة دولية لضمان هذا الحياد وهذا الاستقلال ، قرر وجوب تأليف قوة دولية لتنفيذ أحكام هذه المحكمة الدولية . وفى سبتمبر سنة ١٨٨٢ نظر مؤتمر جمعية القانون الدولى فى لوزان المسألة المصرية ، فقرر أيضا وجوب جمل القناة وملحقاتها على الحياد ، وانعقد مؤتمر السلام الدولى فى أغسطس ١٩١٠ بمدينة استوكهولم ، فأظهر مطلقا على الأمة المصرية ، وقرر إدراج قضيتها ضمن أعماله لينظرها فى مؤتمره بروما فى أكتوبر سنة ١٩١١ ، ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد فى موعده بسبب الحرب الطرابلسية بين إيطاليا وتركيا ، ثم انعقد بمدينة جنيف فى سبتمبر سنة ١٩١٢ . وقرر مطالبة إنجلترا بالرجاء عن مصر »

« من ذلك ترى أن من المستحيل فصل القضية المصرية من قضية قناة السويس ، لأنهما يكونان معا كلا غير قابل للتجزئة »

(١) راجع كتاب (استقلال مصر والنظام الدولى لقناة السويس) تأليف فرنسيه دى فلكنس

ص ١١١ و ١١٢ و ١١٣

« ولقد علمنا التاريخ كيف أن إنجلترا خالفت مقتضى حياد القناة عندما اقتضت مسلحها ذلك سنة ١٨٨٢ ، كما أنها خالفت مقتضاه إبان الحرب الروسية اليابانية ، والسياسيين آراء ثابتة في هذا الموضوع ، فقد قال المسيو كلمنسو ضمن خطبته في مجلس نواب فرنسا سنة ١٨٨٢ ما ملخصه : « أنه لا يصح بأي حال من الأحوال فصل مسألة القناة عن المسألة المصرية ، لأن مسألتها واحدة غير قابلة للتجزئة » ، وقال في موضع آخر من الخطبة مانصه : « إذا تضاربت مصالحنا مع مصالح إنجلترا في برزخ السويس واشتبكت هكذا في حرب مع مملكة على شواطئ البحر الأبيض - اتظنون أن إنجلترا تتردد في الاستيلاء على قناة السويس ! إنها الآن في جزيرتي مالطة وقبرص ، احتلت مالطة بصفة مؤقتة من سنة ١٨١٥ (ضحك من المجلس) ، ودخلت قبرص في ظروف تعلمونها ، ولم يكن دخولها طبعاً لفرض تملينها ... »

« وقال المسيو فريسينيه ص ٤٢١ من كتابه : « لقد سبق أن صرحت برأى هذا فعلاً تحتل الجنود الانجليزية مصر ، فإن المعاهدات التي تضمن حرية قناة السويس أثناء الحرب تكون في الواقع عديمة القيمة » ، وقال ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ : « فلو أن إنجلترا اشتركت في إحدى الحروب لاستطاعت مصادرة القنال لأنه في قبضتها ، ولأن البلاد تحت رحمتها ، أما المعاهدات فهي حائل ضئيل بينها وبين تنفيذ غايتها ، فاتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة لا يمكن تحسينها ، ولا يجوز الاكتفاء بإزالة قيودها (كما حصل في اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤) ، بل الواجب هو إزالة الاحتلال ذاته إذ لا ضمان لحرية القنال ما دام الاحتلال : هذه هي الحقيقة وما دونها وهم باطل » .

« هذا ولا يفوتنا أن نقول بوجوب تكليف مصر وحدها بالمحافظة على قنال السويس ، وتنفيذ النظام الذي ترسمه له الدول ، وتكليف مصر بذلك هو نتيجة لازمة لاستقلالها فضلاً عن أنها ليس لها مطامع يخشى منها على القنال وقد حافظت على حيادها منذ انشئ إلى سنة ١٨٨٢ حتى أن عرايى نفسه لم يخالف موجبات هذا الحياد بالرغم من مخالفة إنجلترا له .

« على أن في معاهدة قناة السويس الواقعة في أكتوبر سنة ١٨٨٨ ما يبرر ذلك إذ أن المادة التاسعة منها تنص على تكليف مصر بالمحافظة على تنفيذ هذه المعاهدة » ، ثم نادى بإلغاء الامتيازات الأجنبية ، قال :

« من أهم القواعد الدولية أن تسرى أحكام القانون على جميع سكان البلد بلا تفرق بين وطني وأجنبي وأن تتناول السلطة القضائية بأحكامها جميع الخصومات بأنواعها بغير نظر إلى جنسية ذوي المصلحة فيها ، غير أن هذه القواعد التي تربط تمام الارتباط بالنظام العام لم تتبع في مصر بسبب المنح التي أعطتها الدولة العثمانية للأجانب من عهد بعيد في بلادها وبسبب العادات التي وسعت دائرة هذه المنح في مصر توسيعاً كبيراً ، فالأجانب في مصر يحاكمون أمام المحاكم المختلطة بقوانين هذه المحاكم في المسائل المدنية والتجارية ، ما دام النزاع بين وطني وأجنبي أو بين أجنبي

مختلفى الجنسية ، وكذلك يحاكمون أمام المحاكم فى بعض المخالفات وجرائم التفاليس وجرائم أخرى معدودة لها ارتباط بسلطة هذه المحاكم ، أما فيما عدا ذلك فلا يحاكم الأجانب إلا أمام السلطة التابعة لدولهم المختلفة وحسب قوانين تلك الدول ، ولا ريب أن فى هذا النظام أساسا كبيرا بنظام العدالة وسيرها فى مصر وبشرف القضاء واحترامه أجنبيا كان أو مصريا إذ أن اقرب نتائج تعدد السلطات القضائية صدور أحكام متعارضة فى مسألة واحدة وعدم معاقبة الجرائم التى يعاقب عليها القانون المصرى ، ولا يعاقب عليها قانون مرتكبها ، وغير ذلك من المضار التى بينها الكثيرون ، فلا حاجة الى الاطالة فيه فى هذا الموجز ، ولقد كانت العلة فى منح هذه الامتيازات للأجانب فى الماضى اختلاف القوانين والنظم القضائية فى الشرق عن القوانين والنظم فى الغرب مع عدم وجود دستور نيابى يضمن اتقان وضعها وتطبيقها فى الشرق ، أما الآن وقد أصبحت قوانين بلادنا نسخة من القوانين الأوروبية ونظام قضائنا صورة صحيحة من نظامها ، فقد زالت العلة التى اقتضت وجود تلك الامتيازات ، لاسيما أن طلبنا إلغاء هذه الامتيازات هو نتيجة لازمة لاستقلالنا استقلال تاما : أول مقتضياته أن يعم تطبيق القوانين جميع السكان ، تلك القوانين التى سيضعها مجلس نيابى على النسق الأوروبى ، ولسنا نرى فى إلغاء هذه الامتيازات ضررا يلحق بالأجانب ، لأن المجلس النيابى من شأنه أن يلاحظ عند وضع القوانين مصلحة القاطنين بالبلاد على قاعدة المساواة بينهم بلا تفرق بين أجنبى ووطنى ، فضلا عن الرقابة التى تقوم بها الصحافة والرأى العام ، بل وكل قاطن بها مهما اختلفت جنسيته وصفته ، اصف الى ذلك الضمانة الدولية العادية الناجمة من وجود ممثلى حكومات الأجانب فى البلاد ورغبة مصر فى بقاء الصلات الحسنة مع جميع الدول .

ثم قال : « وإذا طلبنا إلغاء الامتيازات من بلادنا لا نطلب بلدا ، فقد سبقنا الى مثل ذلك كثير من الأمم التى ليست أكثر منا علما واستعدادا ، فبلاد اليونان والصرب والسلفار ورومانيا التى كانت خاضعة لنظام الامتيازات بحكم تبعيتها الى تركيا الفتها بحكم استقلالها ، ولم يقف فى سبيل ذلك وجود ١٠ فى المائة من الأجانب فى بعضها مثل رومانيا » ، الى أن قال : « لم يكن الحزب الوطنى قبل تقرير المبادئ الجديدة فى العالم يطلب إلغاء الامتيازات ، وذلك للسبب الذى أبديناه آنفا ، وهو أنه كان يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ المقررة لسيادة تركيا الاسمية مانحة تلك الامتيازات ، أما وقد جاء هذا العهد الجديد عهد المساواة المطلقة بين الأمم قويا وضعيفا - كما يقال - فليس لنا الا طلب واحد هو الاستقلال التام بجميع مقتضياته التى منها إلغاء الامتيازات » .

ثم أسهب فى الكلام عن وحدة مصر والسودان .

وانتهى الى مطالبه وهى : « الاستقلال التام لمصر والسودان والمحققات استقلالاً غير مشوب بأى احتلال أو حماية أو شبه سيادة أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال » .

طلب الوفد الترخيص له بالسفر

لما كانت البلاد وقتئذ تحت الأحكام العرفية ، فقد كان الترخيص بالسفر تتولاها السلطة العسكرية البريطانية ، ففي يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ طلب سعد باشا من قيادة الجيش الإنجليزي جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر الى إنجلترا .

فردت عليه السلطة العسكرية في اليوم التالي بأن طلبه سينظر فيه في أقرب وقت ممكن ، فلما أبطأت في الرد أرسل اليها في ٢٨ نوفمبر يستعجل النظر في طلبه ، فجاءه منها الرد في اليوم التالي بأنه : « قد عرضت صعوبات تمنع من إجابته الى طلبه في الوقت الحاضر ومتى زالت تلك الصعوبات تبادر باعطائه وصحبه الجوازات التي يطلبونها » . فلما وصل هذا الرد ، وكان يدل على نية السلطة العسكرية في الرفض ، بادى سعد باشا بارسال الخطاب الاتي تعريبه الى المندوب السامي البريطاني بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ . قال :

« يا صاحب الفخامة ، أشرف بان أعرض لفخامتكم أنه قد تألف وفد برياسي بقصد السفر الى إنجلترا للمفاوضة مع اولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر ، وقد أرسلت لرياسة الجيش الإنجليزي بتاريخ ٢٠ الجاري خطابا التمسست فيه اعطائي انا وزملائي جوازات السفر ، فتفضلت السلطة العسكرية بإجابتي في اليوم التالي بأن طلبنا سينظر فيه في اقرب وقت ممكن ، ولما كانت المهمة التي أخذناها على عاتقنا تقضي بوجودنا بلندن من غير تأخير ، فقد حوينا امس طالبين النظر في ملتسنا ، واليوم ورد لنا خطاب بلندن من السلطة العسكرية يتضمن أنه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها اجابة طلبنا الى اليوم ، وأنه بمجرد تدليل هذه الصعوبات تسارع الى اجابتنا الى موضوع طلبنا .

« تلقاء هذه الاجابة ، ونظرا الى انه من الضروري أن يكون وفدنا بلندن قبل الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر ، جئنا بهذا راجين من فخامتكم ان تتفضلوا باستعمال ما لكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر جريعا ، وفي الوقت المناسب .

« انا معتمدون كثيرا على تقاليد بريطانيا العظمى التي مازالت تقدم للعالم كثيرا من الامثلة على تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية ، اعتمادا يجعل لنا ثقة في ان طلبنا التصريح لنا بالسفر ، سيفصل فيه عاجلا

« وانا في انتظار اجابة ملتسنا نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل » .

جواب دار الحماية

رفض الترخيص بالسفر

وبعد أن تلقت دار الحماية تعليمات لندن أرسل اللغتننت كولونل سيمس Symes نائب السكرتير الخاص للمندوب السامي خطابا الى سعد باشا برفض الترخيص بالسفر ، وبلغوته الى تقديم مقترحاته عن نظام الحكم في مصر الى المندوب السامي نفسه ، على أن لا تخرج عن الخطة التي رسمتها الحكومة البريطانية من قبل ، أي في دائرة الحماية ، وهذا تعريب الرد :

« عزيزى زغلول باشا »

« كلفت من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى باحاطتكم علما بوصول خطابكم المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر الماضى وباخباركم بأن فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع »

« وأضيف الى ذلك أنكم اذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لا يخرج من الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل ، فالأفضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى فخامته ، وبهذه المناسبة ألفت نظركم الى خطاب السير ملن شيتهم الذى أرسله بناء على أمر حكومة جلالة الملك الى المرحوم السلطان حسين (١) عند توليته عرش مصر » .

« أول ديسمبر سنة ١٩١٨ »

المخلص

« ج . م . س . سيمس : السكرتير الخاص بالنيابة »

« ثا هذا الرد أيدانا بعدم تمكن الوفد من السفر الى إنجلترا ، وتضييق مهمته ، وحصرها فى تقديم ما لديه من مقترحات الى المندوب السامى البريطانى فى مصر ، على أن تكون مقصورة على نظام الحكم ، وأن لا تتخطى دائرة الحماية التى أعلنتها إنجلترا فى ديسمبر ١٩١٤ »

« ثا هذا الرد اعترض الوفد ، وأرسل سعد باشا بتاريخ ٣ ديسمبر الى السير ونجت خطابا باللغة الانجليزية بمبدول هذا الاعتراض ، قال :

« أشرف باخباركم بانى تلقيت الكتاب المؤرخ فى أول ديسمبر الجارى المرسل الينا من سكرتيركم الخاص ردا على خطابنا المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر بشأن جوازات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى ، وقد جاء بالكتاب المذكور أن سعادتكم مستعدون لقبول اقتراحات كتابية عن طريقة الحكم المطلوبة فى مصر بشرط أن لا تتعارض مع الخطة السياسية الموضوعة من حكومة جلالة الملك ، وردا على ذلك أبادر بإبلاغ سعادتكم بأنه ليس فى وسعى ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبّر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا ، وأنى أعرض على أنظاركم أن هذه التوكيلات قد أقبل على التوقيع عليها بشغف ، كثير ، من كبراء الأمة ومن بينهم أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات الأخرى النيابية ، وكان من المنتظر أن يصل هذا الاقبال الى الاجماع لولا تدخل الادارة فى منع تداولها ومصادرتها »

« على أن سفرنا الى إنجلترا لا نريد منه الا أن تكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية ، وللأشخاص الذين يتولون توجيه الراى العام الانجليزى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية ، وسنمنى على هذا الخصوص بأن نجعل وجهتنا ذلك الراى العام ، ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا بتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التى امتاز بها الراى العام الانجليزى . »

« وتلاحظون سعادتكم أنه فى هذه الظروف يكون من المستحيل علينا أن نصل الى ثابتنا بواسطة مخبرات بسيطة تعمل فى مصر وحسب ، فان القضية التى ندافع عنها

(١) هو التليغ الذى نشرناه بالصفحة ١٦ وما بعدها »

يجب أن تعرض بادية ذى بدء على رأى العام الانجليزى الذى لا شك فى أنه :
الاستنارة فيها ، فى حاجة الى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبدىها الا الممثلون
الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها

« والصعوبات التى وضعت فى سبيل سفرنا تجعل المأمورية التى اخذناها على
عاتقنا غير محققة النفاذ وهى مأمورية اظهار ارادة الأمة ، ومن الصعب أن يلتئم هذا
الموقف مع مبادئ الحرية والعدالة التى فتحت انتصار بريطانيا العظمى وحلفائها
طريقها لخير الانسانية ، ولتحقيق آماني الأمم ، وتنازلوا ... الخ » .

وكان رشدي باشا معترفا من ناحيته السفر الى لندن مع زميله عدلى باشا يكن
لمرض مطالب الحكومة المصرية على بساط البحث ، وكان ينتظر من أن لاخر قبول
الحكومة البريطانية هذه المهمة منه ، فأرسل اليه سعد باشا يوم ٤ ديسمبر ، كتابا
يبلغه نحوى الرد ، ويطلب اليه أن يستعمل نفوذه فى تمكين الوفد من السفر ، قال :

« لما شرعنا فى السفر الى انجلترا لنطلع اولى الشأن فيها على رأى الأمة المصرية فى
حكم نفسها ، تشرفنا بمقابلة دولتكم فى ١٣ نوفمبر الماضى ، فصرحتم لنا بأنه حدثت
صعوبات يتوقف على النظر فيها البت فى أمر الجوازات ، فوسطنا فخامة المندوب
السامى فى ذلك ، فكان جوابه فى اول ديسمبر الماضى أنه بعد مخاطبة حكومته لا يستطيع
المداخلة عند السلطة العسكرية فى أمر تلك الجوازات وأنه ان كان لدينا اقتراحات تتفق
مع خطة الحكومة الانجليزية التى اعلنتها من قبل فلا بأس من تقديمها اليه بالكتابة ،
لافتا نظرنا فى هذا الصدد الى خطاب السير ملن شيتهم الى المرحوم السلطان حسين
عند توليته عرش مصر . فاجبنا فخامته امس بأننا لا نستطيع أن نفترض فى ما لا ينطبق
على رأى الأمة الذى عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة لنا ، وأبنا له كيف أن إيقاف الرأى
العام الانجليزى على حقيقة الرأى العام المصرى غاية لا تدرك هنا ، بل بسفر
وفد الأمة

« فمهما يكن من تلك الصعوبات التى لا نعرف طبيعتها ، ولقاء تصريح دولتكم
المتقدم ذكره ، وما أعلن من سفر دولتكم ومعالي وزير المعارف ، كوفد من قبل الحكومة
فاننا لا نزال نعتد بحق على عدلكم فى أن تصرفوا قبل مفركم جهدكم الى تسهيل
السفر على وفد الأمة أيضا ، وأنا شديد الثقة فى أنه يعز عليكم أن تفوت مصر هذه
الفرصة الوحيدة لمعرض مطالبها الحق ، وفى انتظار الرد تفضلوا ، يا دولة الرئيس ،
بقبول عظيم احترامى » .

وارسل الوفد فى اليوم نفسه الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية
احتجاجا برقيها على تصرفات السلطة العسكرية .

مطالب الوفد وندائه

الى معتمدى الدول الأجنبية

وقى ٦ ديسمبر أرسل الوفد ندائه الى معتمدى الدول الأجنبية بتأليف الوفد
ومقاصده وخطواته الاولى ، وبموافق السلطة العسكرية البريطانية بأرائه ، وكان هذا
بمطالبة بيان بمطالب الوفد ، كما أرسل الى الرئيس ويلسن نداء برقيا يطلب اليه تحقيق
مسعى الوفد فى السفر لحضور مؤتمر الصلح ، وهالك مطالب الوفد ، كما وردت فى
ندائه الى معتمدى الدول الأجنبية :

تطلب مصر الاستقلال التام

(أ) لأن الاستقلال حق طبيعي للأمم

(ب) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال ، بل هي قد دم أبنائها . . . ولقد كان ما حازته من النصر في ميدان القتال كافياً اليها لولا اجتماع الدول العظمى في سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، واكرامها مطامعها الى أدنى حد ممكن ، وجعلتها تكتفى بالاستقلال الداخلي ذلك واسع النطاق يكاد يبلغ حد الاستقلال التام

(ج) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال ، بل هي قد مسرعة السيادة الاسمية ، إذ أن تركيا أصبحت بسبب نتائج الحروب التمسك بهذه السيادة

(د) لأن مصر ترى أن الوقت قد حان لأن تعلن استقلالها التام الذي الجغرافي واحوالها المادية والأدبية .

تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية ، وأن تراعى في تفاصيل العمل الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح وأن تقوم بعمل أصلا إدارية واجتماعية تستمين على تحقيقها بدوى العلم من اهل البلاد الضم تلك ماداتها فيما مضى .

تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة ، وإذا كان بعضها يدعو الى تحويل أليق بمقتضيات الأحوال فإنها تعرض ما يعن لها التعديل التي من شأنها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظم فيما تعرضه من ذلك وأسعة الصدر ، غاية في الاخلاص والمجاملة .

لتعهد مصر بالبحث في وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل في أهميتها الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعا قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤ ، ويكون هو صندوق الدين العمومي .

تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيدا حياد قناة السويس .

تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف بوضع استقلالها تحت ضمانات تضمن هذه المنابة بقدر ما لديها من الوسائل في تحقيق مبادئ المصالح النمط الحديث

اجتماع بمنزل حمد باشا الباسل

وخطبة سعد باشا - ١٣ يناير سنة ١٩١٩.

لم تفد المساعي التي بذلت لتمكين الوفد من السفر ، وقرب موعد اجتماع مؤتمر الحلفاء بباريس (١) لتقرير شروط الصلح دون أن يرخص للوفد بمبارحة مصر ، فأعد لهذه المناسبة اجتماعا ، دعا اليه حمد باشا الباسل بداره بشارع الداخلية ، تجاه بيت الأمة ، وحضره جمع من ذوي الرأي من مختلف الطبقات ، وبعد أن تناول المدعوون الشاي ألقى سعد باشا خطبة ، وهي أولى خطبه السياسية بعد تأليف الوفد ، أبان فيها كيف تالف الوفد والغرض الذي يرمى اليه وكيف حظرت عليه السلطة السفر الى الخارج . قال :

« أيها السادة : اني أشكر زميلي حمد الباسل باشا على أن هيا هذه الفرصة التي انتهزها لأحدثكم عن تفاصيل هذه الأزمة التي تجتازها مصر في الوقت الحاضر ، حتى لا يفوت بعض أولى الرأي عندنا شيء من أعمال الوفد الذي شرفته البلاد بتوكيلها للسعي في قضيتها الكبرى قضية الاستقلال . »

« ليست فكرة الاستقلال جديدة في مصر بل هي قديمة يتأجج في قلوب المصريين الشوق الى تحقيقها كلما بدت بارقة أمل فيه وتخبو ناره كلما استطاعت القوة أن تخمد أنفاس الحق ، ولقد كان الوقت الحاضر أنسب فرصة لتحقيق هذه الفكرة لأن رابطة السيادة التركية اخذت تتضاءل حتى لم يبق شك في انقطاعها وأن الاحتلال الفعلي لا يجد فرصة أنسب من هذه الفرصة ليحقق رجاء اللورد سالسبوري الذي قال في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ : « نحن لا نبحث إلا عن الخروج من مصر بشرف » . »

« قلب هذا الاحتلال الذي لم يكن له حق البقاء الى حماية من بادى رأى الانجليز ومن غير اتفاق مع مصر ، ولكنها هي أيضا أمر باطل بطلانا أصليا أمام القانون الدولي ومخالف لمخالفه صريحة للمبادئ الجديدة التي خرجت بها الإنسانية من هذه الحرب الهائلة ، فنحن أمام القانون الانساني أصبحنا أحرارا من كل حكم أجنبي فلا ينقصنا إلا أن نعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال فتزول العوائق التي تقف بيننا وبين التمتع به بالفعل ، لهذا الغرض السامي المطابق لما في نفوس المصريين جميعا ألفت أنا وأصحابي الوفد المصري لنسعى في الوصول الى الاعتراف بهذا الاستقلال وتشرفنا بتوكيل الأمة أيانا . وما ضرنا أن أمرت الحكومة الناس بالكف عن تلك التوكيلات وبمصادرتها ، لأن ما لدينا منها ومن خطاب الوزير الأول الذي تعترف فيه الحكومة بمصلها ما يكفي في افادة أن الأمة مجمعة على طلب الاستقلال ، هنا يرد على خاطري أن اتساءل هل بامة حاجة الى أن يطلب رأيها في الاستقلال ؟ هل أمة كمصر مدنيته أقدم المدينيات وفضائلها الاجتماعية التي تنتقل بالوراثه من جيل الى جيل ظاهرة الأثر من حيث وداعة الأخلاق وحب احترام القوانين والتماثل التام في الميول ، يمكن أن تسأل في أمر استقلالها من غير أن تجرح عواطفها المدنية بهذا السؤال ؟ وهل أبناء المدنية الفرعونية والمدنية العربية غريب عليهم أن يستقلوا فيشاطروا في تقدم المدنية في خطواتها الى الأمام . »

« غير أننا كنا مضطرين الى هذا التوكيل لأنه قد عزي إلينا أننا لا نطلب من الحياة إلا الدرك الأسفل ، أن نعيش آمنين طامعين كاسين ، فكان توكيل الأمة الجواب القاطع على هذا الاتهام . »

(١) كانت جلسة افتتاح المؤتمر يوم ٨ يناير سنة ١٩١٩ ط

« منعنا من السفر وصودرت الحرية في أشخاصنا وفي المصريين جميعا فلم نغادر مرجعا من المراجع الا احتجاجنا لديه على هذا التصرف . وما نحن اولاء لا نزال نطمح في أن يخلى بيننا وبين القيام بمهمتنا بأنفسنا . وان ما أوكدته لكم هو أن هذا المنع لم يزد زملائى الا حبا في التقدم الى الغرض العام وحدة في تضحية كل ما يستدعيه من الضحايا سالكين سبيل الحق والعدل . وما لنا غيره من سبيل » .

ثم تحدث عن مبادئ الرئيس ويلسن ، وكيف أنها يجب أن تسود العالم ، وأبان مطالب الوفد التى يدعو الى تحقيقها ، قال فى هذا الصدد ما يأتى :

« ان ايماننا بقواعد الحق والعدل هو عدتنا ، وكفى بها عدة ، وان اجماع امتنا على الاستقلال حجة فائمه ، وما ينقصنا الا أن يسمع مؤتمر السلام صوت الأمة ، ولكن سيصله ولو من بعيد ، يصله فينصت اليه على رغم ما يقال من أن مؤتمر السلام الذى يعقد اليوم اشبه ما يكون بما سبقه من المؤتمرات ، هذا هو النحو الذى ننحوه في قضيتنا » .

ثم أوضح مطالب الوفد كما اذاعها في ندائه الى معتمدى الدول (ص ١٩) .
وأعلن أن مطالب الوفد تشمل السودان ، قال فى هذا الصدد : « وان من الفضلة ان نقرر بأن كل ما نقوله من مصر ينسحب على السودان ، لان مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، بل ان السودان كما قال المستشار المالى فى تقريره سنة ١٩١٤ ،
« الزم لمصر من الاسكندرية » .

وتحدث عن مسألة الامتيازات الأجنبية . قال :

« قد يطيش الفهم فيظن أن هناك منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بامتيازات الأجانب . كلا . لا منافاة بين الاثنين فى الوجود ، وان كان فيه تضيق لدائرة السيادة التامة التى يقتضيها الاستقلال . فلنكن عمليين . ولنطرح المناقشات العقيمة التى لا طائل تحتها ، والتى لا يعتبر الاصرار عليها الا ضربا من المكابرة ، والمكابرة فى القضية العامة خروج على الوطنية الصادقة ، ولنقبل على عملنا اقبال العالمين بما ينفع الأمة ، ان تحبيب الأجانب فى الإقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم مفيد للبلاد اكبر فائدة ، فلنقدم من طيب خاطر مرفقات هذه الإقامة ولنسهل بما فى طاقتنا سبل المزاومة التعليمية والتجارية والصناعية ، فانكم لا تنكرون أن هذه القرون الأخيرة قد عزلتنا من الحركة العالمية بعض الشيء ، وان الأجانب فى مصر صلة انعم بها من صلة بيننا وبين ينابيع العلم ومواطن الاختراع والاكتشاف ، وان مصر المستقلة لابد لها من الدخول فى المسابقة العالمية ، ولا شك فى أنه يهمها جدا أن تكون باكورات هذه المسابقة فى بلادها

« تعلمون أن حالنا الاجتماعية الخاصة مانع شديد من مخالطة الأجانب فى بلادنا المخالطة التامة التى من شأنها أن تولد فى النفوس الصداقة الأكيدة التى تغنى فى البلاد الأوروبية عن الامتيازات . وقد نتج عن ذلك أن الأوروبي يقيم فى بلادنا وبين ظهرانينا شطر عمره ولا يزال مع ذلك أجنبيا هنا لا يعرف منا الا الوجه الخارجى لصفات المعاملات دون أن يعلم منا حينا الداخلية ودون أن نعلم منه هذه المناحي أيضا لان بيوتنا غير مفتوحة لهم وبيوتهم غير مفتوحة لنا بحكم المسابرة ، فلا بد لهم من أداة تحبيب لهم الإقامة بيننا ، وهذه الأداة هى الامتيازات . كذلك تعلمون كما الممت لكم انه من الضرورى لنا جعل بلادنا ميدانا للمسابقة العلمية والتجارية والصناعية وهذه المسابقة مترتبة على كثرة وفود الأجانب الى مصر المتوقف فى ذاته على ثقتهم باكرام وفادتهم

و ضمانة طبيب الإقامة لهم ، ولا سبيل الى ذلك الآن مع الاعتبارات الاجتماعية التي اشرت اليها الا بقاء الامتيازات ، وانى شديد الثقة بأنه بعد زمان ما ، سيري الأجانب أنفسهم ان لا حاجة لهم بهذه الامتيازات ، بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا او عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال .

وختم خطبته باقتراح ارسال تelfراف الى الرئيس ويلسن بتحيته والاعجاب بمبادئه وبأن المجتمعين « يعرضون عليه قضية مصر التي تسلط عليها الأجنبي تسلطاً ياباه اهلها اجمعون » .

فوافق المجتمعون على هذا الاقتراح بين التصفيق والتهاف بحياة الرئيس ويلسن وحياة أمريكا ومصر والاستقلال .

وفد طبع الوقد هذه الخطبة ووزعها على الناس في العاصمة والاقاليم .

كانت الصحف لا تزال تحت الرقابة ، فلم يكن الرقيب يسمح بنشر أبناء الاجتماعات والحوادث السياسية ، ولم ينشر عن هذا الاجتماع سوى نبذة عابرة لا يفهم منها شيء ، قالت « الاهرام » في عدد ١٤ يناير سنة ١٩١٩ : « دعا أمس حمد الباسل باشا العضو في الجمعية التشريعية جماعة كبيرة من أميان العاصمة والاقاليم الى تناول الشاي في منزله بشارع الداخلية ، فلبى دعوته نحو ١٥٩ ذاتا ووجيها وأديبا ، وضرب في حديقة داره الواسعة سرادقا جميلا نسقت فيه الكراسي والمقاعد والأخونة على أجمل حلراز ، ثم قدمت الحلوى واطياب المأكول للحاضرين مع الشاي والقهوة ، فقضوا جميعا من الساعة الرابعة الى الساعة السادسة باطيب الاحاديث ، ثم انصرفوا رويدا رويدا وجماعات جماعات ، وهم يتحدثون بفخامة هذا الاجتماع وبفضل الدامى وكسرمه ، وكان سعادته وشقيقه وآله يقابلون المدعوين بما فطروا عليه من اللطف والكرم العربى ، ويمتعون اسماعهم مع أصدقائهم وصحبهم بما يشنفها ، وتمنى الكل لو كثر مثل هذا الاجتماع الكبير » .

فتأمل في مدى تأثير الرقابة على روايات الحوادث التاريخية وكيف تبتورها وتمسخها ، ولا تدع منها سوى عبارات فامضة لا يفهم منها جوهر ما يجرى في البلاد ، فان من يطالع هذه النبذة ولا يكون معاصرا لهذه الحوادث لا يفهم شيئا من مغزى هذا الاجتماع ومعناه ويظن أنه حفلة شاي مادية اقتضت على « تقديم الحلوى والشاي واطياب المأكول » دون أن يستوقف نظره أو يستخلص منه أية حقيقة تاريخية .

وحيل السير ونجت عن مصر

٢١ يناير ١٩١٩

تفاقمت الحالة السياسية في مصر ، واشتد هياج الخواطر بسبب إجراءات العسف التي انبمته السلطة العسكرية حيال الأمة ومنع الوفد من السفر ، وزاد الحالة تعاظما استقالة حسين رشدى باشا تضامنا مع الوفد ، ومسرود الكلام عنها فيما يلى ، قرأت الحكومة البريطانية استدعاء السير ونجت المندوب السامى الى لندن لتقف منه على الحالة تفصيلا تمهيدا لوضع الخطة التي تراها ناجعة ، وكان استدعاؤه على عجل ، فكان ذلك دليلا على تردد الحكومة الانجليزية في أية سياسة تتبعها ، وقد غادر القاهرة مساء ٢٠ يناير ، واستقل الباخرة من بور سعيد يوم ٢١ منه ، قاصدا لندن ، وناب عنه في غيبته السير ملن شيتهم .

لنقل الأذهان أمر هذا السفر المفاجيء ، فصار حديث الناس في مجتمعاتهم وزادهم اهتماما بمصير البلاد ، وبما يجب ان تتخذه الامة من الوسائل لتحقيق آمالها بإزاء مناورات السياسة البريطانية .

اشتداد الحركة

بعد رحيل السير ونجت

زادت الغواطر هياجا ، واستمرت الحركة في اتساع بعد رحيل السير ونجت ، واستمر الوفد في دعوته . فاعتزم عقد اجتماع عام آخر في بيت الامة حدد له يوم ٢١ يناير سنة ١٩١٩ ، لكن بوضع خطته التي ينوى اتباعها ، ولكن السلطة العسكرية لم تنظر الى هذا الاجتماع بعين الرضا ، فقررت منعه ، وارسل الميجر جنرال وطسن Major General Watson قائد القوات البريطانية في مصر بالنيابة الى سعد باشا خطابا يوم ٢٧ يناير ، قال فيه :

« علمت ان سعادتكم تعدون اجتماعا في منزلكم بمصر في ٢١ الجاري يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخص ، واني ارى ان مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اطلاق للامن ، فبناء على هذا الاعلان الصادر تحت الاحكام العرفية المعلنه بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أرجو ان تتكروا بالعدول عن اقامة هذا الاجتماع » .

فلما وصل هذا الخطاب الى سعد باشا ارسل الى الميجر جنرال وطسن خطابا يسأله فيه ان كان لديه مانع من ارسال اخطار لمن وجهت اليهم الدعوة بان الاجتماع منع بناء على امر السلطة العسكرية ، فجاءه الرد بان لا مانع من ذلك ، وارسل سعد الى المبعوثين ينهتهم بان السلطة العسكرية منعت اقامة الاجتماع ، واتخذ الوفد من هذا الرد حجة رسمية على السلطة العسكرية ، وارسل برقية احتجاج على هذا المنع الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية والى الرئيس ويلسن .

ثم ارسل برقية اخرى الى المسو جورج تليمينج رئيس مؤتمر الصلح بضرورة عرض قضية مصر على المؤتمر .

خطبة سعد باشا

في دار جمعية الاقتصاد والتشريع - ٧ فبراير سنة ١٩١٩

امدت الجمعية السلطانية (الملكية فيما بعد) للاقتصاد والاحصاء والتشريع اجتماعا في دارها يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ لسماع المحاضرة الثانية للمستر برسيغال المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية عن مشروع قانون العقوبات الذي وضعت لجنة الامتيازات المتقدم ذكرها (ص ٥٣) ، وكان قد ألقى محاضرته الاولى عن هذا المشروع يوم ١٧ يناير ، وكان معروفا ان المحاضرة ستتناول التشريع الجديد المنسجم مع الحماية البريطانية ، فاعتزم سعد باشا الخطابة في هذا الاجتماع عقب انتهاء المستر برسيغال من محاضرته ، لكن يرفع صوته بطلان الحماية . فحضر الاجتماع يصحبه أعضاء الوفد وكثير من أنصاره ، وغصت القاعة بجمع حاشد من المستمعين ، وكلهم من رجال القانون والقضاة والمحاماة ، وعلية القوم والطبقة المثقفة ، وكان من بين الحاضرين عبد الخالق ثروت باشا وزير الحفانية ، ومحمد شكرى باشا وكيلها ، والمستر ايموس مستشارها بالنيابة .

وما أن انتهى المستر برسيغال من ألقاء محاضرته ، وكان يلقيها بالفرنسية ، حتى وقف سعد باشا ، واعتلى منبر الخطابة ، وقال : ان لديه ملحوظات يريد ابداءها ، وبما ان المحاضر يفهم العربية فانه سيلقى ملاحظاته باللغة العربية ، وألقى الخطبة الآتية :

« ايها السادة .. اني اشكر حضرة المحاضر على ما قاله من انه يريد ان يكون لمصر في المستقبل شرع خاص ، ولكني أقول لحضرته ان هذا الشرع موجود فعلا منذ امد بعيد ، ان أمننا المصرية ليست من قبيل الأقوام المميج الذين ليست لهم شرائع مقررّة ، وانما بلد كبلدنا تكون له حياة عريقة في القوانين والشرائع فان من الخطر ان يعتمد الى تغيير كلي في شرعه بدون ان تدعو الضرورة لذلك او تهدي اليه التجربة والاختبار .

« ان قانون العقوبات المصري المأخوذ عن القانون الفرنسي جرى عليه العمل منذ زمن طويل ، فهو جزء من محصولنا القانوني تشريته افئدة قضائنا ومحامينا وسرى في اخلاق الامة سير الدم في الجسد ، قد يكون في المشروع الذي تكلم عنه حضرة المحاضر بعض نصوص صالحة في ذاتها ، ولكني لا ارى محلا لقلب التشريع الموجود الآن رأسا على عقب ، من الارض الى السماء ومن السماء الى الارض ، ان في ذلك ضررا عظيما بما ألفه الناس في هذه البلاد من المعلومات القانونية ، ولكن يظهر ان المراد هو التخلص من النظريات والتقاليد المؤسسة عليها هذه المعلومات .

« لاجل وضع نصوص قانونية مكان اخرى موجودة من قبل ، ينبغي اولا ان تكون هذه النصوص الجديدة متفقة مع اخلاق البلاد وعاداتها ومآلفاتها العلمية ، ثانيا ان تقوم الادلة على ضرورة وضعها بالاحصائيات وقضاء المحاكم وآراء اهل الفن ، ليست انكر الفائدة من مناقشة مشروع جديد بهذه الجمعية ، ولكني الاحظ ان موضوع المناقشة الآن ليس مجرد ملهع علمي في مسألة بعينها ، وانما هو اعظم من ذلك بكثير ، هو امر يمس حالتنا السياسية والاجتماعية مما لا يصح ان يتخذ هذا المنبر أداة له .

« استطيعكم القول بانني اخشى كثيرا ان يكون في بحث هذا الموضوع في هذه الجمعية العلمية خروج بها عما وضعت له ، وأن يتخذ ذلك وسيلة للقول برضاء الامة بهذا التقنين ، وان يستغنى به عن مناقشات الجمعية التشريعية التي هي الاداة التشريعية النظامية في البلاد .

« اشار حضرة المحاضر الى انه تحول على الجمعية التشريعية مشروع يتضمن تعديلا في نصوص القانون الخاصة بالضربات والجروح ولم تفعل فيه شيئا ، نعم ان هذا المشروع تحول على لجنة الحقانية التي انما رئيسها ، فرات انه يلزمها للاقتناع بضرورة التعديلات المروضة بيانات واحصاءات طلبت من وزارة الحقانية تقديمها اليها وكررت هذا الطلب عدة مرات حتى انتهى دور انعقاد الجمعية ، ولم ترد هذه البيانات

« رايت انه من واجبي ان ابدى لحضراتكم ما قلعت من الملاحظات ، ولكن هناك امر آخر هو اهم ما يجب التنبيه اليه ، قد تكلم حضرة المحاضر من الباب الثاني من المشروع ، وفي هذا الباب ما يتعلق بحالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر ، ان بلادنا لها استقلال ذاتي ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . واعترفت به جميع المصاهدات الدولية الاخرى ، وعبئا يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسي اثناء الحرب . انكم ايها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولي يقررون ان الحماية لا تنتج الا من عقد بين امتين ، تطلب احدهما ان تكون تحت رعاية الاخرى ، وتقبل الاخرى تحمل اعباء هذه الحماية ، فهي نتيجة عقد ذي طرفين موجب وقابل ، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها اصلا .

« في سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهي حماية باطلة لا وجود لها قانونا ، بل هي ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها ، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » .

ولم يكف ينتهي سعد من خطبته ويختمها بإعلان الحماية حتى قطعت هذه الكلمة قتل السحر في النفوس ، فدوى المكان بالتصفيق الحاد ، وكان الحاضرين جاءوا لسماع سعد في التدليل على بطلان الحماية ، لا لسماع محاضرة المستر برسيغال في مشروع قانون العقوبات .

كانت هذه الخطبة نداء قويا يبطلان الحماية في محفل مهيب يضم كثيرا من الشخصيات المصرية والأجنبية والبريطانية ، فكان لها دوى كبير ، وتردد صداها في المجتمعات والمحايل ، للظروف والملايسات التي اقيمت فيها ، وقوبلت بالاستحسان والابتهاج ، وهي وان لم تنشر في الصحف التي كانت ما تزال تحت الرقابة الا انها ذاعت وتناقلها الجمهور وسارت حديث الناس في مجالسهم (١) ، واغتبط لها الرأي العام اغتباطا عظيما ، اذ كانت تعبيرا صادقا قويا لميوله وشعوره ضد الحماية ، كما كان لها صدى ترم واستياء في الأوساط الانجليزية ، فلتقد كانت صدمة قوية لمشروعات السير ويليم برونيت والحماية في ذاتها ، وكانت هذه الخطبة من العوامل الفعالة في اذكاء الحماسة في النفوس .

استقالة وزارة رشدي باشا

واترها في تطور الحوادث

قلنا ان حركة الوفد لقيت تأييدا من حسين رشدي باشا رئيس الوزارة ، وان تأليف الوفد كان بتشجيعه وتفضيده ، وقد كانت خطوات الوفد تسير باتفاقه معه ، وتفاهمه واياه ، وكان ذهاب سعد وصاحبيه الى دار الحماية لمقابلة السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ باتفاقهم مع رشدي ووساطته ، ومما يدل على تمام الاتفاق بينهما في العمل ان رشدي باشا رفع في هذا اليوم ذاته (١٣ نوفمبر) تقريراً الى السلطان فؤاد يعرض عليه ان يعهد اليه ، والى زميله عدلي يكن باشا بالسفر الى لندن للتعهد الى الحكومة البريطانية في شأن مستقبل مصر السياسي ، قال في هذا التقرير :

« حضرة صاحب العظمة السلطانية

« ان الحوادث تتوالى بسرعة ، وقد أوشكت مفاوضات الصلح ان تبثدي ، ومما قريب يشرع في تسوية جميع المسائل التي نشأت من الحرب ، وأنه لمن الأهمية بالمكانة العظمى ان تعرض بطريق مباشر على حكومة صاحب الجلالة البريطانية رغائب حكومتكم فيما يختص بمستقبل مصر السياسي ، ولهذا أعرض على عظمتكم ان تعهدوا الى والى زميلي عدلي باشا في القيام بهذه الأمور ، وفي أثناء غيابنا ، ينوب عنى سرى باشا في رئاسة مجلس الوزراء ، وثروت باشا في الداخلية ، وينوب زيور باشا من عدلي باشا في وزارة المعارف »

(١) من طريق ما يذكر من أسلوب الصحف في روايتها للحوادث الهامة ان جريدة « وادي النيل » وكانت تصدر في الاسكندرية ، اطلت الى هذه الخطبة بقولها تحت عنوان (في جمعية الاقتصاد والتشريع) ما يأتي : « القى المستر برسيغال المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية بعد ظهر الجمعة الماضية بقية محاضراته الخاصة بالتشريع المصري الجديد في جمعية الاقتصاد والتشريع ، وبعد ان انتهى من القائه وقف احد السامعين وبسط بعض ملاحظات ثم انفض الاجتماع » ، ولم ترد على ذلك .

وقد وافق السلطان على هذا التقرير وعهد الى رشدي وعذلي القيام بهذه المهمة ، وفي ذات اليوم قابل رشدي باشا السير ونجت وافضى اليه بهذه الفكرة وطلب الترخيص أيضا للوفد بالسفر الى لندن ، وانتهت المقابلة على أن يعرض السير ونجت الأمر على الحكومة البريطانية ، وقد عرضها عليها وكان يرى الترخيص لرشدي وعذلي بالسفر ، ثم جاء رد الحكومة البريطانية بأن لا محل للترخيص لسعد وصحبه بالمجيء الى لندن ، وأما زيارة رشدي وعذلي فليس الوقت مناسباً لها الآن بحجة أن وزير الخارجية البريطانية (المستر بالفور) مشغولاً بمفاوضات الصلح ، وأنه سينيب هو وبعض زملائه عن لندن ويقصدون باريس لقرب انعقاد مؤتمر الصلح بها ، وطلب من الوزيرين تأجيل زيارتهما .

رأى رشدي باشا في هذا الجواب رفضاً لطلبه ، فقدم استقالته في ٢ ديسمبر الى السلطان وبنها على هذا الرفض وملابساته ، قال :

« عندما اخذت على عاتقي امام ضميري وامام وطني وامام التاريخ مسؤولية منصبى في عهد النظام الجديد ، قد عاهدت نفسى عهداً أساسياً أن أطلب من الحكومة الانجليزية عند الشروع في مفاوضات الصلح أكثر ما يمكن من الحرية لمصر ، والآن وقد أوشكت هذه المفاوضات أن تبتدىء طلبت من الحكومة الانجليزية بعد تصديق عظمتكم ان تسمع اقوالى ، فكان جوابها بمثابة التسوية الى ما بعد الصلح ، على اننى بالعكس أرى ان الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض ما لمصر من الامانى القومية وتأييده .

فلهذه الأسباب

« اتشرف بتقديم استعفائى بين يدى عظمتكم من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية ، وان زميلى عدلى يكن باشا الذى عينتموه لرافقتى في مهمتى بتمسك بمشاركتى في هذا الامر فهو يقدم شخصياً استعفاه من وزارة المعارف العمومية »

ولكن السلطان فؤاد لم يقبل هذه الاستقالة ، وطلب الى رشدي باشا التريث في الامر ، وتدخل السير ونجت واشار على السلطان بالا يقبلها الا بعد مراجعة الحكومة البريطانية ، لعلها تقبل ما عرضه رشدي باشا ، فانتظر رشدي حتى ورد الجواب من لندن ، فاذا به يؤيد جوابها الاول في التسوية والتأجيل .

فاصر رشدي باشا على الاستقالة ، وكتب في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ الى السلطان خطاباً ضمنه تقريره واستقالته الاولى التى لم تقبل ثم شفمه بقوله :

« ولكن رفع الرجاء الى عظمتكم الا تقبلوا هذه الاستقالة الا بعد مراجعة لندره فلم يكن جوابها الجديد الا مؤيذاً للجواب الاول ، لهذا اصررت على الاستقالة ، ومن ذلك الحين لم ترد تبليغات رسمية ، ولكن حدثت مساع ومخابرات اخرى بغير هذه الصفة لم توصل الى نتيجة ما ، في هذه الاثناء تألفت وفود من اعضاء الهيئات النيابية في البلاد ، وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر الى لندره للمرافعة عن مصلحة مصر ، فنصححت أن يؤذن لهم في ذلك وأن تسمع اقوالهم ، فلم يصغ لنصيحى ، ولم يكتفوا بذلك ، بل ابوا على انا نفسى أن تسمع اقوالى فيما عساه أن يكون نظام الحماية ، لهذا التصرف ستحرم مصر دون غيرها من الامم من أن يسمع صوتها في الوقت الذى يبت فيه في مصيرها .

« فبناءً على هذه الاعتبارات يلزمنى أن أعود فألح لدى عظمتكم مع الاحترام بقبول استعفائى » .

وقد سعى الإنجليز من جديد لحمل رشدى باشا على سحب استقالته ، فألح عليه المستر هينز المستشار البريطانى لوزارة الداخلية فى ذلك ، ولكنه أصر على الاستقالة ، فكان أصراره تأييداً للحركة الوطنية اكسبها قوة وحماسة ، إذ كان وقوف الحكومة الى جانبها مكسباً كبيراً لها ، وكانت الاستقالة فى ذاتها إبرازاً لاعتساف السياسة البريطانية بأزاء مصر ، ومما زاد فى السخط عليها ، ودفع هذا السخط الناس الى حالة من اليأس تقرب من الانفجار .

وظهر أصرار رشدى باشا على استقالته من الكتاب الذى أرسله الى السلطان بتاريخ ٣٠ ديسمبر يستعجل فيه قبولها ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية ، ان التأجيل فى قبول استعفائى قد يكون من مواقبه تحميلى المسؤولية التى أردت والتي أريد قطعياً اجتنابها ، وهى مسؤولية قيامى بمنصب الوزير الأول لمصر وعدم اهتمامى مع ذلك بمصيرها فى الوقت الذى سيحصل فيه البت فى أمرها نهائياً ، فاتوسل الى عظمتكم بقبول ذلك الاستعفاء بدون أرجاء ، ولكى لا أجعل سبيلاً الى تجديد التسويف أجاهر أنه قطعى لا رجوع فيه ، فلم يعد محل للمفاوضات فيما يتعلق به ولم يبق سوى الاشتغال بتأليف وزارة جديدة ، وأنى لعظمتكم يا مولاي الخ » .

وقد بقيت الاستقالة معلقة ، لم تقبل ، ولم ترفض ، والمسمى تبذل من جديد لحمل رشدى باشا على سحبها ، وهو مصر عليها ، حتى أزمع السير ونجت السفر الى لندن تلبية لاستدعاء الحكومة البريطانية آياه ، فوعد رشدى باشا بأنه عندما يصل الى لندن يبذل جهده فى اقناع الحكومة البريطانية لترخص له ولزميله عدلى باشا بالسفر الى إنجلترا ، وطلب اليه سحب استقالته اذا قبلت الحكومة البريطانية ذلك ، فاشتراط رشدى باشا لسحب استقالته أن يسمح أيضاً لمن يشاء من المصريين بالسفر الى أوروبا ، وأن يصل جواب الحكومة البريطانية لتلغرافيا فى المدة المناسبة بعد وصول المندوب السامى الى إنجلترا ، ولكن مضت المدة الكافية لوصول الجواب ولم يصل ، فجدد رشدى باشا استعفاه فى خطاب رفعه الى السلطان بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية - على اثر كتابى المرفوع الى سدتكم العلية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ الذى ألححت فيه ذلك الإلحاح على عظمتكم بقبول استعفائى قد كنت راضية من باب التوفيق بالاتفاق الآتى بيانه : وهو ان صاحب المقام الجليل المندوب السامى ينتهر فرصة سفره الى لندره فيشرح شفهيًا للحكومة البريطانية أننى بعد وصول الحالة الى الحد الذى بلغته أصبحت لا أكتفى بما عرض على وقتئذ من سفرى أنا وزميلي عدلى باشا الى لندره فى النصف الأول من فبراير وأننى اشتراط لسحب استعفائى شرطاً أساسياً هو إباحة السفر الى أوروبا لمن يطلب من المصريين ، وكان من ضمن ذلك الاتفاق ورود جواب الحكومة البريطانية بالتلغراف فى بحر مدة مناسبة من وصول المندوب السامى الى إنجلترا ، وأنه اذا كان هذا الجواب سلبياً فإن عظمتكم تقبلون استعفائى فوراً ، وأننى فى انشاء هذه الفترة أبشر بصفة وقتية محضنة تسيير الأمور المستعجلة الامر الذى دعانى للتوقيع على مرسوم تجديد المحاكم المختلطة منعا لوقوف سير القضاء ، على أنه قد مضى عشرة أيام على الأقل بعد الوقت الذى لا بد ان يكون المندوب السامى وصل فيه الى لندره ومع ذلك فلم يصلنى جواب ما .

« يستحيل على أن أقبل أى تأخير جديد ، واننى اعتبر فى حلّ من القيسام ولو مؤقتا بأى عمل ، حتى ولو كان مستعجلا . . فاعود الى التمسك بكتائى المشسر انيه المؤرخ فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، والتمس من عظمتكم بكل الحاح انهاء حالة شاذة قد زاد طول العهد عليها » .

قبول استقالة الوزارة

أول مارس سنة ١٩١٩

قبلت الحكومة البريطانية حضور رشدى باشا وعدلى باشا وحثهما « ودميا فعلا الى السفر الى لندن فى أواسط شهر فبراير ، فأبيا الا اذا سمح لمن يطلب من المصريين بالسفر الى أوروبا ، ولكن الحكومة البريطانية لم تقبل هذا الشرط ، وكانت استقالة الوزارة لم تزل معلقة ، فأصر رشدى على موقفه ، فقبل السلطان استقالته وأرسل اليه خطابا ينبئه بذلك ، قال :

« عزيزى رشدى باشا ، ان استقالة دولتكم التى رفعتها اليها كانت من أشنع بواعث الأسف لدينا ، فمع الشكر لدولتكم ولحضرات زملائكم على ما قمتم به من الخدمات الصادقة أرجو الاستمرار فى إدارة الأعمال الى أن يتم لأليف الوزارة الجديدة والله المستعان - أول مارس سنة ١٩١٩ . »



الفصل الرابع

مقدمات الثورة

استهل شهر مارس سنة ١٩١٩ والأفق السياسي ينذر بهبوب العاصفة ، فقد كانت حالة الأفكار في هياج ، وبوادر الأحوال تدل على اصرار الحكومة البريطانية على تثبيت حمايتها التي فرضتها على البلاد ، والحيولة دون حق الشعب في تقرير مصيره ، وتحقيق استقلاله ، وكان الرأي العام على استئناس من بقاء وزارة رشدي باشا في الحكم ، لأنها أظهرت رأيها في مشاركة الشعب شعوره ، وتمكينه من رفع صوته في مؤتمر الصلح ، وكان برنامجها في ذلك واضحا صريحا ، وما دامت باقية في الحكم فإن الشعب لم يفقد الأمل في أن يتمكن من رفع صوته في المؤتمر ، ولذلك كان الرأي العام على اطمئنان أن تنجح المساعي في تمثيل مصر في المؤتمر ما بقيت وزارة رشدي ولم يقبل السلطان استقالتها ، لأن عدم قبول استقالتها معناه إمكان تنفيذ وجهة نظرها من هذه الناحية ، ومعناه أيضا أن السلطان متفق مع الوزارة في سياستها .

فلما قبل السلطان استقالتها ، وبدا من كتاب القبول أن في الأفق وزارة جديدة ستؤلف ، وأن المطلوب من رشدي باشا الاستمرار في إدارة الأعمال « إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة » ، أدرك الرأي العام أن تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعا على أساس تثبيت الحماية ، وعدم تمثيل مصر في مؤتمر الصلح ، لأنه إذا كان برنامجها هو برنامج رشدي باشا فلم يكن هناك موجب لقبول استقالتها ، لقبولها معناه أن « السراي » اعتزمت الانفصال عن الأمة في هذه المسألة الحيوية ، وأن الوزارة الجديدة ستصطدم مع آماني الشعب لا محالة .

وكان الظن أن السلطان يصر على عدم قبول استقالة رشدي باشا ، لأن اصراره هذا يسند رشدي في طلباته من الانجليز ، وقد ساعد على هذا الظن أنه أقر رشدي على تقريره الذي رفعه إليه في نوفمبر ، وعهد إليه وزميله عدلي باشا بالسفر إلى لندن للتحديث إلى الحكومة البريطانية في مستقبل مصر السياسي ، ولذلك لم يقبل استقالته منذ رفعها إليه في ديسمبر ، وأصر على عدم قبولها المرة بعد المرة ، كلما هم رشدي باستعجال قبولها ، وهذا معناه أنه مؤيد له في موقفه حيال الانجليز ، فلما انتهى الأمر بقبول استقالته في أول مارس كان ذلك إيذانا ببدا مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقف السلطان ، ويلعب فيها للتدخل البريطاني ، فينقطع التضامن بينه وبين الشعب بازاء السياسة البريطانية ، فقبول استقالة رشدي باشا كان نقطة التحول في سياسة السراي .

ولقد كان الوفد أول من شعر بالخطر من هذا التحول ، لأنه في كل خطواته ، منذ التفكير في تأليفه إلى أن تخرجت الحال بقبول استقالة الوزارة ، كان يسير مطمئنا إلى معاونة رشدي باشا وتأييده له ، وتفاهمه إياه ، وكان لكل هذه العوامل أثرها الكبير في نجاح الوفد ، فلا غرو أن أوجس خيفة من اقضاء رشدي عن رئاسة الوزارة ، واحتمال تأليف وزارة جديدة تقف منه موقف التحدي والمناوأة ، ولا يجد منها المعاونة التي وجدها من رشدي باشا .

كتاب الوفد الى السلطان

٢ مارس سنة ١٩١٩

وقد بدا هذا الشعور جليا في الكتاب الذي رفعه الوفد الى السلطان على اثر قبول استقالة رشدي باشا ، فانه احتوى على عتب شديد ، بل على اعتراض قوى على قبول استقالة الوزارة ، وعد الوفد هذا القبول معاونة للسياسة البريطانية في اذلال الشعب ، كما جاء الكتاب في ذاته مسمى جديا في الهيولة دون تأليف وزارة جديدة تخلف وزارة رشدي ، وهذا نصه :

« يا صاحب العظمة

« يتشرف الموقعون على هذا اعضاء الوفد المصري أن يرفعوا الى مقام عظمتكم بالنيابة عن الأمة ما يلي :

« لما اتفق المتحاربون على أن يجعلوا مبادئ الحرية والعدل أساسا للصلح ، وأعلنوا أن الشعوب التي غيرت الحرب مركزها يؤخذ رأيها في حكم نفسها ، أخذنا على مائتنا السعى في استقلال بلادنا والدفاع عن قضيتها أمام مؤتمر السلام ما دام أن حق الأقوى قد زال من ميدان السياسة وما دامت بلادنا قد أصبحت بزوال السيادة التركية حرة من كل حق عليها لأن الحماية التي أعلنها الانجليز بلا اتفاق بينهم وبين الأمة المصرية باطلة ، ولم تكن في الواقع إلا ضرورة حرية نزول بزوال الحرب .

« اعتمادا على هذه الظروف وعلى أن مصر غرمت كل ما قدرت عليه من المغانم في صف القائلين بحماية حرية الأمم الصغرى لا يكون لدى مؤتمر السلام ما يمنع من الاعتراف بحريتنا السياسية جريا على المبادئ التي أسس عليها .

« مرضنا رغبتنا في السفر على كبير وزرائكم صاحب الدولة حسين وشدي باشا ، فوعد بمساعدتنا على السفر وثوقا منه أننا انما نعبر عن رأى الأمة كالة ، فلما لم يسمح لنا بالسفر وحبسنا داخل حدود بلادنا ، بقوة الاستبداد لا بقوة القانون ، وحيل بيننا وبين الدفاع عن قضية هذه الأمة الأسيفة ، ولما لم يستطع دولته أن يحتمل مسئولية البقاء في منصبه في حين أن الشعب يصادر في مشيئته ، استقال هو وزميله صاحب المالى عدلى يكن باشا استقالة نهائية قوبلت من الشعب بتكريم شخصيهما والاعتراف بصدق وطنيتهما .

« ولقد كان الناس يظنون أنه كان لهما في وقفتهما الشريفة دفعا من الحرية ضد قوى من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين ، لأن في ذلك متابعة للطامعين في اذلالنا ، وتمكيننا للعقبة التي القيت في سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر ، وايدانا بالرضى بحكم الاجنبى علينا الى الابد .

« قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات مائلية أن تقبلوا مرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيك المفقور له السلطان حسين ، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم ، غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرا احترامهما لارادة الأمة لا يمكن أن يعفى مع ما يجلبتم عليه من حب الخير لبلادكم ، والامتداد بمشيئة شعبكم ، لذلك

محبب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا الى أن الأمة في هذا الظرف العصيب انما تطلب منكم — يا أرشد أبناء محررها الكبير محمد علي — أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها ، مهما كلفكم ذلك ، فان هممكم أرفع من أن تحددوها الظروف ، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدي باشا لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة ووطنية أن يخلفه في مركزه ؟ ! كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ !

« عفوا يا مولانا ، قد تكون مداخلنا في هذا الأمر وفي غير هذا الظرف غير لائقة ، ولكن الأمر قد جل الآن من أن يراعى فيه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين »

« ان لمولانا أكبر مقام في البلاد ، فعليه أكبر مسئولية عنها ، وفيه أكبر رجاء لها ، واننا لا نكذبه النصيحة اذا نضرعنا اليه ان يتعرف رأى أمته قبل ان يتخذ قرارا نهائيا في امر الأزمة الحالية ، فاننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد في رماياها من أقصى البلاد الى أقصاها الا وهو يطلب الاستقلال ، فالحيلولة بين الأمة وبين طلبتها مسئولية لم يتحرر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة ، لذلك دفعنا واجب خدمة بلادنا واخلصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التى هى الآن أشد ما تكون رجاء في استقلالها وأخوف ما تكون من أن تلعب به أيدي حزب الاستعمار ، والتي تطلب اليه بحقها عليه أن يفضب لفضبها ، ويقف في صفها ، فتنال بذلك غرضها ، وانه على ذلك قدير »

« واننا نتشرف بأن نرفع عبارات الاخلاص الى مقام عظمتكم الكريم »

« ١٩١٩/٣/٢ » « توقيعات أعضاء الوفد »

وغنى عن البيان أن الوفد لم يتلق من السراى ودا على كتابه ، ولم يكن له أى تأثير في موقف السلطان ، بل مضى في سبيل تأليف وزارة جديدة تجمّل خطتها مسابقة السياسة البريطانية .

احتجاج الوفد لدى معتمدى الدول

وأرسل الوفد في يوم ٤ مارس الى معتمدى الدول الأجنبية في مصر احتجاجا قويا على السياسة الانجليزية في قطعها الطريق على الأمة الى المؤتمر ، وأشهدهم على المعاملة الجائرة التى تعامل بها مصر ، ومبالغ الظلم الذى يصيبها من المطامع الاستعمارية ، ولم يفته في احتجاجه أن يلمح الى ملاسبات قبول استقالة الوزارة ، وسعى السياسة البريطانية في تأليف وزارة جديدة تعارض الأهداف القومية ، قال :

« جناب المعتمد

« قضى الأمر ، وبلغ العسف غايته ، لم ينفع مصر أن كانت مشرقا لأقدم أشعة المدنية في العالم ، ولا أنها زينت صحف التاريخ بآثار مجدها الخالد ، لم ينفعها أن نالت حريتها من قبل بسفك دماء ابنائها ، ولا أنها ما زالت دائبة يوما بعد يوم من عهد محمد علي الكبير الى الآن على أن تستعيد المركز الذى لها حق الوجود فيه بين الأمم ، لم ينفعها تقديمها لقضية الحلفاء أثناء الاقتتال أفيد أنواع المعونة تأثرا ، وقيامها بذلك في نفس الساعة التى افتتحت بريطانيا العظمى فيها الحرب بأشد ضروب التصرفات السياسية ظلما ، وهو اعلانها الحماية ، لم ينفعها ما لها من وحدة العنصر

ونبوغ الطبقة الراقية فيها ، وما عليه من الشغف بالنظام وتعشق الحرية ،
والتسامح العظيم ، تلك الخصائص التي تجعلها جديرة بالاستقلال .

« اذن فكل شيء يجب أن يتوارى امام مطامع الاستعماريين اللامتناهية !

« ان المصريين دون جميع الامم التي غيرت الحرب مركزها السياسى هم وحدهم
الذين بطشت بهم يد القسوة ، فحرمتهم حتى من حقهم في اسماع صوتهم المؤتمر
السلام ، ظلم صارخ يزيد في ايلامه للأنفس ما يصلنا كل يوم من الأنباء عن المطالب
القومية التي يعرضها للمؤتمر نواب الحجاز وارمنيا وفلسطين وسوريا ولبنان ،
تلك البلاد التي كانت للأمم ايلات تركية .

« ها نحن أولاء محكوم علينا باليكم ، نعلك فيه شكيمة الفيظ ، وبالحزن المبرح ،
نلبس ثيابه حدادا على حريتنا المسلوبة .

« ان الدولة التي تسومنا الخسف ، ما لبثت أن قررت نهائيا قطع الطريق علينا
الى المؤتمر ، ساخرة بوعودها ، كأنها لم تكن تقصد بهذه الوعود سوى أن تفوت على
الامة فرصة نفيسة ، وان تعين همم بنينا .

« ان الوزارة التي اندفعت بوطنيتها الى انتهاج ما يوافق القضية المصرية
اضطرت للاستقالة لأنها لم تستطع المتابعة على مثل هذا الانتهاك اللاحق باقدس
حقوقنا ، ونحن نعتقد انه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصريا يستطيع ان
يؤلف وزارة يكون مضروبا عليها حتما أن تسير على برنامج يرمى الى خنق البلد
والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق .

« ابلغنا جنابكم من قبل امانى البلاد ومطالبها ، فمن الفضلة تكرير بيانها الآن ،
وغير خاف على جنابكم ايضا جميع اساليب الدهاء المستعملة لابتلاع البلد بالمرّة
تحت ستار ما يسمونه اصلاحات سياسية وقضائية وادارية ، والذي نقصد الآن
انما هو أن نشهدكم على المعاملة الجائرة التي ترضا بها مصر لى تقولوا لحكومتم ان
على الرغم من العهود التي التزمت بها انجلترة على رموس الاشهاد ، وعلى الرغم من
المبادئ التي اقرها الحلفاء بالاجماع ، لا زال في العالم امة تتحكم فيها القوة
الفاشمة لخدمة مصالح لا اتفاق لها مع دواعى المدنية وهى أقل انصافا مع دواعى
العدل والانصاف » .

واذ كانت الصحف تحت الرقابة لقيام الأحكام العرفية ، وكان محظورا عليها
نشر مثل هذه الرسائل ، فقد أذاع الوفد كتابه الى السلطان واحتجاجه لدى
معتدى الدول في نشرات خاصة طبعها ووزعها على الجمهور في القاهرة والأقاليم ،
وتناقلها الناس في كل مكان ، فأثارت حماسهم ، وتوالت الوفود على بيت الامة ،
ودارى الوزيرين المستقبليين ، تعلن تأييدها للوفد والوزيرين ، وتوالت الاحتجاجات
الى معتدى الدول من الهيئات والطوائف المختلفة ، وحمل البرق الى مؤتمر
الصلح وسائل الاحتجاج من مختلف هذه النواحي .

انذار السلطة العسكرية

لاعضاء الوفد - ٦ مارس سنة ١٩١٩

رات السلطة البريطانية في احتجاجات الوفد المتواليه لدى معتدى الدول
تحديا لها ، وتشهيرا بها وبتصرفاتها ، وكشفا لسوء نيتها لدى الدوائر الأوروبية ،
كما رات في كتابه الى السلطان فؤاد ، ونشر هذا الكتاب مع احتجاجاته لدى معتدى

الدول : إثارة للخطوط ، وتحريضا على المقاومة ، وتعطيلا لتأليف وزارة تسير السياسة البريطانية ، وكان المستر ملن شيتهايم قائما بأعمال الممثل البريطاني في غيبة السير ونجت ، فتشاور مع المستشارين البريطانيين في الوزارات ، واتفقوا رايًا على أن يشيروا على حكومتهم بأخذ الأمور بالشدة ، قبل أن يستفحل شأن الحركة ، فوافقهم على رأيهم ، وعهدت الى السلطة العسكرية انفاذ هذه السياسة ، وكان قلنا ان سياسة التهديد والعنف كفيلة بالقضاء على الحركة في مهدها .

ففى يوم الخميس ٦ مارس سنة ١٩١٩ استدعى الميجر جنرال وطسن قائد القوات البريطانية في مصر بالنيابة رئيس الوفد وأعضاءه للحضور لمركز القيادة بفندق سافواى بميدان سليمان باشا في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم ، فحضرنا في الموعد المذكور ، وهناك ألقى عليهم القائد البلاغ الآتى باللغة الانجليزية ، وهذا بعريبه :

« علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة ، وأنكم تقيمون العقبات في سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى في منيع تشكيل وزارة جديدة ، وحيث أن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك يلزمنى أن أندركم ان أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » .

وبعد أن أتم القائد القاء هذا الانذار باللغة الانجليزية وترجم الى اللغة الفرنسية ، اراد بعض أعضاء الوفد الكلام ، فرفض سماع أى كلام قائلا : « لا مناقشة » ، وتركهم وانصرف ، وطلب الأعضاء أن يتسلموا نسخة من الانذار ، فسلمت لهم نسخة من الاصل الانجليزى .

تلفراف الوفد الى رئيس الوزارة البريطانية

كم يتراجع أعضاء الوفد أمام هذا الانذار ، وبأمر سعد فى اليوم نفسه الى ارسال برقية الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية ، أنهى اليه فيها ما حدث ، وختمها بقوله : « ان السلطة العسكرية أنفدتنا اليوم باننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة ، وتوعدتنا بأشد العقاب العسكرى ، على أنها تجهل أننا نطلب الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة ، كما تعلم بالضرورة أننا قد أخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة ، مهما كلفنا ذلك ، وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتحضر حتى تفكروا فى حل هذه الازمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب » .

اعتقال سعد وصحبه - ٨ مارس سنة ١٩١٩

رأت السلطة البريطانية اصرارا من الوفد على موقفه ، وتجلت ذلك فى برقيته الى المستر لويد جورج ، فنفذت فى يوم السبت ٨ مارس ما هددت به ، وألقت القبض فى عصر هذا اليوم على سعد زقلول باشا وثلاثة من صحبه ، وهم محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ، وساقتهم الى ثكنة قصر النيل حيث قضاوا الليل بها ، وفى اليوم التالى (٩ مارس) نقلوا الى بور سعيد بقطار الساعة الحادية عشرة صباحا ، ومن هناك أقلتهم الباخرة الى جزيرة مالطة التى اختارتها السلطة العسكرية منفى لهم ومعتقلا .

وقد يتساءل المرء ، لماذا اختارت السلطة الثلاثة الأعضاء الذين اعتقلتهم مع سعد ؟ والجواب على ذلك أن السلطة العسكرية لم تكن تفكر طويلا في تعليل لاجراءاتها ، بل كان معظم هذه الاجراءات من يوم مصادرة توكيلات الوفد الى اعتقال سعد واصحابه الثلاثة وليد الارتجال والرعونة والاعتساف ، وقد اعترف الانجليز بعد ذلك انهم كانوا - حتى من وجهة النظر البريطانية - جد مخطئين في هذه الاجراءات ، وانهم لو اذنوا للوفد بالسفر الى لندن أو الى باريس منذ الساعة الاولى ، لما قامت ثورة سنة ١٩١٩ ، ولكن تصرفاتهم القشوم هي التي أدت الى انفجار الثورة ، أما اختيار اصحاب سعد الثلاثة الذين امتقلوا معه ، فأغلب الظن انه راجع الى انهم يحملون رتبة الباشوية ، فرأت السلطة ان تعتقلهم ، ظنا منها ان لقب الباشوية يجعلهم مع سعد اهم الأعضاء شأنا ، حقا ان هذا التعليل كان يقتضي ايضا اعتقال على شعراوي باشا ، ولكن ربما لاحظوا انه أكبر سنا من زملائه ، وهذا مما يسوغ استثناءه من الاعتقال ، وعلى كل حال فهو العضو الوحيد من بين أعضاء الوفد الذي يحمل رتبة الباشوية ولم تعتقله السلطة العسكرية يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ .

استمرار الوفد في الكفاح

بعد اعتقال سعد وصحبه

لم توهم هذه الشدة عزيمة أعضاء الوفد ، بل اجتمعوا عقب اعتقال سعد وصحبه ، ورأس على باشا شعراوي الاجتماع بصفتة « وكيل الوفد » وقرروا ارسال الكتاب الاتي الى السلطان يعترضون فيه على ذلك التصرف الجائر ، وعلى السياسة البريطانية التي صدر عنها ، ويطلبون منه ان يقف الى جانب الشعب في هذه الازمة ، ويمتنون عليه في لهجة بليغة موقفه منها ، قالوا :

« يا صاحب العظمة

« يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصري برفع ما يلي لقام عظمتكم السامي :

« قبلتم استقالة الوزيرين رشدي باشا وعدلي باشا ، فلما فهمنا ان هذا ربما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم الأسيفة ، وانه حل لا يسمح لرجل مصري ذي كرامة ووطنية ان يقبل تأليف الوزارة ، ما دام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتهما على أمر سفر الوفد ، عرضنا لسدتكم العلية متضرعين ان تتعرفوا راي الأمة قبل البت نهائيا في هذا الامر ، وان تعيدوا النظر في الخطة التي اختطها مستشاروكم ، وان تبدوا للأمة آية من آيات ما جبلتم عليه من حبها ، فتكونوا في صفها مدافعين عنها لتنال فرضها ، تضرعنا بذلك الى مولانا ، ولبشنا متطلعين بكمال الثقة في أن ابن اسماعيل الجالس على عرش محمد على الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الأمل .

« غير انه لم يمض الا يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية في ٦ مارس ، وابلغتنا انها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع البحث ، وآننا نلقى المراقيل في سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية بمحاولة منع تشكيل الوزارة ، وانذرتنا بالعقاب العسكري الشديد ان أثينا عملا يرمى الى تعطيل سير الادارة ، ثم منعتنا من مناقشتها في هذا البلاغ ، لم تصب السلطة في رايها ، فان هذه الحماية

باطلة ، وكلّ انسان الحقّ المطلق في أن يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية ،
واما عدم نجاح الحكومة في تشكيل الوزارة فانما هو النتيجة الطبيعية للخطّة التي
اتخذت في مسألة سفر الوفد ، فان كل مصرى ذي كرامة لا يمكنه حقيقة أن يقبل
الوزارة في هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيئة بلاده .

« لم يقف الأمر عند هذا الإنذار ، بل قبضت السلطة امس على رئيسنا سعد
زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا واسماعيل صدقي
باشا ، وزجّوهم في قصر النيل ، ثم سيق بهم اليوم الى بور سعيد ، فالى حيث
لا نعلم ، وذنبتنا في ذلك أننا نطلب حريتنا السياسية طبقا للمبادئ الشريفة التي
اتخذت لقاعدة للسياسة العالمية الجديدة ، والتي قبلتها انجلترا نفسها ، وبينما أننا
لم نتمد حدود القانون ، فلم نهج في البلاد طائرا ، ولم نحرك ساكنا ، بل قبلنا توكيل
الشعب ايانا أن نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون انه لم يبق
في العالم شعب سيد وشعب مسود ، بل العالم الانساني في الاخاء الانساني سواء .

« على هذه الاعتبارات يصعب علينا يا مولانا ان نفهم مبررا لهذه الخطّة القاسية
التي جرت عليها السياسة الانجليزية تحت توب الأحكام العسكرية ، تلك الأحكام
التي لا ندرى ما يسوغ وجودها الى الآن بعد الهدنة بأربعة أشهر ، وبعد ان امتحنت
مصر في أشد ظروف الحرب حرجا فلم يكن منها الا طاعة للأوامر العسكرية من غير
بحث ، واخلاد الى سكينته لم يوجد مثلها في بريطانيا العظمى نفسها .

« اليكم يا صاحب العظمة ، وانتم تتبانون اكبر مقام في مصر ، وعليكم اكبر
مسئولية فيها ، ترفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسي ، فان شعبكم الآن يحق له
ان يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله ، كما يحق له ان يكرر الضراعة
لسدّكم الملية ان تقفوا في صفه مدافعين عن قضيته العادلة .

« واننا مع كمال الاحترام نتشرف برفع آيات اخلاصنا الى مقام عظمتكم
الكريم » .

« ٩ مارس سنة ١٩١٩ » « توقيعات أعضاء الوفد »

وأرسلوا برقية الى المستر لويد جورج احتجاجا فيها على اعتقال سعد وصحبه ،
وصارحوه انهم ماضون في سبيلهم ، وسيستمرون على الدفاع بكل الطرق المشروعة
من قضية مصر ، وأرسلوا برقيات بهذا المعنى الى معتمدى الدول الاجنبية .

* * *

الفصل الخامس

الثورة

لم يكذب يترامى نبأ القبض على سعد وصحبه ، حتى أخذت سمات الغضب ترتسم في محيط العاصمة ، وتسرى منها الى الاقاليم .

كانت روح السخط كامنة في الجوانح ، والنفوس مغيظة محنقة من تصرفات السياسة البريطانية ، القديمة والحديثة ، متحفزة للثورة على هذه التصرفات ، وجاء هذا الحادث كالشرارة أشعلت النار في النفوس المضطربة .

كان هذا الاعتقال جذبرا بأن يهيج الخواطر ، ويدفع الأمة الى الثورة ، لأنه حلقة من تصرفات جائرة اتخذتها السلطة البريطانية لاذلال الشعب ، والحيلولة دون حقه في الحياة ، وقد بلغ التحدى لامانيه غايته ، بحيث يعد السكوت على ذلك رضاء واستسلاما ، فجاءت الثورة معلنة أن الأمة لا ترضى بالذل والعبودية .

بدء الثورة

الأحد ٩ مارس سنة ١٩١٩

بدأت الثورة بمظاهرات سلمية ألفها الطلبة يوم الأحد ٩ مارس ، اذ أضربوا عن تلقى الدروس ، وخرجوا من مدارسهم ، وساروا بادىء الامر في نظام وسكينة ، تتقدمهم اعلامهم وهم يهتفون بحياة مصر والوفد المصرى وسعد ، وسقوط الحماية الانجليزية .

كان طلبة مدرسة (١) الحقوق أول المضربين ، فقد امتنعوا عن تلقى الدروس منذ صبيحة هذا اليوم ، واجتمعوا في فناء المدرسة (بالجيزة) ، يعلنون اضرابهم ، فنصحهم المستر والتون ناظر المدرسة بالمدول من الاضراب ، وكان يخاطبهم بلطف ، فلم يستمعوا لنصيحته ، فاستدعى المستر موريس شلدون ايموس ، نائب المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية ، فجاء على عجل ، وكرر عليهم النصيح بالعودة الى دروسهم ، ودعاهم الى ترك السياسة لأبائهم ، فاجابوه ان آباءنا قد سجنوا ، ولا ندوس القانون في بلد يداس فيه القانون ، فرأى المستشار ان لا سبيل الى اقناعهم ، وقفل راجعا ، وقادر الطلبة مدرستهم ، وتوجهوا الى مدرسة المهندسخانة ، ثم الى مدرسة الزراعة ، وكلتاها بالجيزة ، فخرج معهم طلبة المدرستين ، ثم ساروا جميعا يهتفون بحياة مصر وحياة سعد ، وذهبوا الى مدرسة الطب بشارع قصر العينى ، فأراد ناظرها الدكتور كيتنج أن يحول بينهم وبين تلاميذها ، فردده هؤلاء ، وحصلت بينه وبينهم مشادة سقط فيها الى الأرض ، وخرجوا وانضموا الى اخوانهم ، وذهب الجميع الى مدرسة التجارة العليا بشارع المتديان ، وانضم اليهم طلبتها أيضا ، وبعد أن غادروها ، سار الطلبة جميعا متظاهرين هائنين ، وقصدوا ميدان السيدة زينب ، وقبل أن يبلغوه أدركهم رجال البوليس فأحاطوا بمسكات

(١) هكذا كان اسمها قبل أن تسمى « كلية » بعد انشاء الجامعة ، وكذلك شأن المدارس العليا جميعها

منهم « وأخذوهم الى قسم السيدة » وفي ذلك الوقت أى بعد الظهر بقليل و
 قوة « بلوك الخفر » مشاة وفرسانا ، آتية من المحافظة بقيادة الضابط أرشر
 الحكمدان ، فأرادوا صرف الطلبة الى بيوتهم ، فأبوا ، فهددوهم باعتقالهم فى المحا
 فلم يدعوا ، واقتصادهم رجال البوليس من قسم السيدة الى المحافظة (
 الخلق) ، مارين بشارع الخليج ، يحف بهم اخوانهم ، وفي طريقهم انضم اليهم
 مدرسة التجارة المتوسطة ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى والالهامية الك
 وغيرها من المدارس التى صرت فيها روح الاضراب ، واختلط الجمهور بطلاب
 المدارس ، وساروا معهم متظاهرين ، ولما وصل الطلبة المحجوزون الى قنطرة
 كفر داس حصان أحد الجنود على رجل أحد الطلبة ، فنبه الطالب الى أن
 دوس الطلبة ، فلم يكن من الجندى إلا أن ضربه ، فغضب الطلبة لزميلهم ، وانذ
 اليهم العامة ، وانهالوا على الجندى ضربا بالحجارة فحصل هرج ومرج ،
 الجندى ، وتبعه بعض الجنود ، فانصرف كثير من الطلبة الى بيوتهم وسط
 الاضطراب ، واستمر المتظاهرون سائرين حتى باب الخلق أما بقية الطلبة المحج
 وعددهم نحو ٣٠٠ طالب ، فقد حبسوا بالمحافظة ، وساقوهم ليلا الى القلعة

وغص ميدان باب الخلق بالمتظاهرين ، منذ وصل الطلبة المحجوزون ،
 الحكمدان رسل بك قوة من « بلوك الخفر » مسلحين بالعصى طاردت المجتمع
 وأخلت منهم الميدان بعد جهد شديد استمر عدة ساعات .

وكان طلبة الأزهر والمدارس الأخرى ، وبخاصة المدارس الثانوية ، لم ي
 بمظاهرة ذلك اليوم ، فلما علموا بها اتفقت كلمة جميع الطلبة فى جميع المدارس
 الاضراب فى اليوم التالى وتأليف مظاهرة تضمهم جميعا .

كان يوم ٩ مارس أول أيام الثورة ، وهو وان كان يوما عصيبا ، واعتقل فيه
 اعتقل من الطلبة ، إلا أنه لم تسفك فيه دماء ، ولذلك يمكن القول بأنه انتهى بسا

الاثنين ١٠ مارس - أول القتل والجرحى

وفى اليوم التالى - الاثنين ١٠ مارس سنة ١٩١٩ - كان جميع طلبة المد
 والأزهر قد أضربوا عن دروسهم ، وأعلنوا الاضراب العام ، والفوا مظاهرة كبر
 انضم اليهم فيها من صادفهم من أفراد الشعب ، فسار الجميع فى روعة ومهب
 مخترقين شوارع القاهرة وميادينها ، ومروا بدور المعتمدين السياسيين هائ
 بحياة مصر والحرية والوفد ، ومنادين بسقوط الحماية .

كان فى هذا اليوم أول القتل والجرحى ، ذلك أنه حينما مر المتظاهرون بش
 الدواوين ، حضرت شزمة من الجنود البريطانيين لحراسة دواوين الحكومة ، ف
 الجند بعض طلقات نارية على المتظاهرين أصابت بعضهم ، وقد اختلف الرواة فى
 حدثت أصابت قاتلة فى هذا اليوم أم فى اليوم الذى يليه ؟ فذهب بعضهم الى أن
 يحصل قتل فى يوم الاثنين وأن ابتداء القتل والجرحى كان فى يوم الثلاثاء ١١ مار
 وأكد بعضهم أن أول القتل والجرحى كان فى يوم الاثنين ١٠ منه ، وقد تحققنا
 هذه الرواية بالرجوع الى دفاتر وفيات أقسام العاصمة فى شهر مارس سنة ١٩١٩ ،
 قرأنا فى دفتر وفيات قسم السيدة زينب ، قيد وفاة (مصرى مجهول) - و
 رمز الى الشهيد المجهول أو المصرى المجهول - و غلام مجهول يوم ١٠ ما
 بمستشفى قصر العينى ، وانتهما « أصيبا فى حادثة مظاهرة » ، فتحقق لنا من
 القيد أن حوادث القتل فى المظاهرات السلمية بدأت يوم الاثنين ١٠ مارس .

حدث الاضراب العام بالمدارس في ذلك اليوم من غير تدبير ولا تحريض ، فكان
اجماعيا ، وكان طبيعيا ، لا مصطنعا ولا حزبيا ، بل منبعثا من قلوب مفعمة بالاخلاص
للوطن ، ولا غرض لهم سوى الوطن ، وكذلك كانت مظاهرتهم ، وان تخلل تلك
المظاهرة الكبرى بعض حوادث لم يكن من اليسور منعها ، فقد تمدى بعض المتظاهرين
على قطر الترام قاتلغوا كثيرا منها ، وتعطل سيرها ، واعتدوا على واجهات بعض
المحلات التجارية المملوكة للأجانب ، وحطموا زجاجها ، كما حطموا مصابيح بعض
الشوارع ، واقتلعوا الاشجار في بعضها ، وقد استاء الطلبة من وقوع هذه الحوادث ،
فبادروا في اليوم التالي الى اذاعة منشور في الصحف العربية والأوروبية يعربون فيه
من اسفهم لما وقع من الاعتداء ، ويدعون الى الاقلاع منه ، قالوا فيه :

« الى الشعب المصري الكريم . يستحلف طلبة المدارس العالية جميع مواطنيهم
الأعضاء باسم مصر البلد الأمين ، ان ينفذوا ما يوجهونه اليهم اليوم من الرغبة
الشديدة في التزام الهدوء والسكينة التامة ، فان مركز مصر يتطلب ذلك ، فمن كان
مصريا صميما فليلب هذه الدعوة الصادقة ، وان خير وسيلة لتحقيق الغرض
المقصود هي اجتماع القلوب على محبة البلاد في اخلاص تام ، والذي يلجأ الى مثل
ما حدث مما يؤسف له كثيرا ، تكون بريئين منه ، وكذلك مصر والمصريون » .

ولم يكتفروا بذلك ، بل نشروا بياناً للأجانب يكررون فيه اسفهم على ما وقع من
حوادث الاعتداء ، ويطمئنونهم على مصالحهم ، قالوا : « الى حضرات اخواننا
ومواطنينا الأجانب ، قد تأسفنا نحن معاصر الطلبة المصريين مما وقع من الفوضى عند
قيامنا بمظاهراتنا السلمية التي ما قصدنا بها الا اظهار مواطننا وشعورنا مع محبتنا
لمواطنينا الأجانب الأعضاء ، وهكذا فلنكن أحياء كما عشنا مدى الأزمان » .

الثلاثاء ١١ مارس

وفي يوم الثلاثاء ١١ مارس ، استمر اضراب الطلبة ، وتعطل سير الترام ، وأضرب
سائقوه وسائقو سيارات الأجرة (التاكسي) ، وقلت عربات الأجرة واضطرب سير
مركبات الامنيوس ، وكان مسيرها من قبل محصورا في مصر خطوط ضيقة ،
فتعطلت المواصلات في جميع انحاء العاصمة ، واقفل معظم التجار متاجرهم ،
واقفلت البيوت المالية أبوابها ، وتجددت المظاهرات تطوف انحاء المدينة ، حتى صارت
في شبه مظاهرة عامة .

ولما رأت السلطة العسكرية كثرة المظاهرات واتساعها وتشعبها في مختلف
الأحياء ، أصدر القائد العام في هذا اليوم أمرا بمنع المظاهرات وانداز من يخالفون
هذا الأمر بالمحاكمة العسكرية ، وقد نشر الأمر في الصحف ، وألصق على الجدران
في الشوارع والميادين ، وهذا نصه :

« جناب قائد عموم القوات في القطر المصري يلفت الجمهور الى أنه لما كانت البلاد
لا تزال تحت الأحكام العرفية فلا يجوز القيام بأي اجتماع عمومي أو أية مظاهرة ،
وكل شخص يخالف هذا الأمر يحاكم بصفة مستعجلة » .

وأخذت سرايا (الدوريات) البريطانية تطوف الشوارع والميادين لتنفيذ هذا
الأمر ، وسار الجند بأسلحتهم ومعداتهم من بنادق وحرايب وسيارات مصفحة
وأخرى مجهزة بالمدافع الرشاشة لقمع المظاهرات ، واطلقوا النار على من صادفهم
من المتظاهرين ، وكانت اول مصادمة بين الجنود البريطانيين والمتظاهرين ، في هذا

اليوم ، بميندان باب الحديد على مقربة من كوبرى شبرا الممتد فوق السكة الحديدية ، ثم فى شارع عماد الدين .

وقد عرفنا من أسماء الشهداء فى هذه المصادمة اسم كل من : محمد عزت البيومى ، عبد الفتاح محمود جاد . طلبه حسن . وقد توفوا بقصر العينى بسبب ما أصابهم من الجروح النارية .

والى هذه المظاهرة أشارت السلطة العسكرية فى بلاغاتها الرسمية التى أصدرتها من بعض حوادث الثورة ، بقولها ما تعريبه « نظم الطلبة فى القاهرة مظاهرة يوم ١١ الجارى ، فانتهر الرعاع (كذا كانت تسمى المتظاهرين) فى الحال هذه الفرصة للتدمير والنهب ؛ فتدخل الجنود ومنعوا هذا العمل ، وحدثت مشاغبات صغيرة مختلفة فى هذا اليوم والأيام التالية قمعت بأقل ما يمكن من استخدام القوة ؛ فلم تحدث غير ست وفيات ، واحدى وثلاثين إصابة منها ٢٢ بئران البنادق » .

وهذا الإحصاء أقل من الحقيقة

وليس صحيحاً قول البلاغ بحصول نهب وتدمير فى هذا اليوم ، ولا أن هذا النهب والتدمير قد استدعيا تدخل الجنود ، بل أن تدخلهم واطلاقهم النار إنما كان لقمع المظاهرات فى ذاتها .

وقد قابل الشعب النار بشجاعة واستبسال ، فلم يرهب رصاص البنادق والمتراليوزات ، واستمر فى مظاهراته ، على الرغم مما اكتنفها من الحوادث الدموية .

أول شهداء الشباب فى الثورة

التواتر على السنة رواة الحوادث عن الثورة أن الشهيد الأول من شهداء الشباب هو المرحوم مصطفى ماهر أمين ، على أن التحقيق قد انتهى إلى أن أول هؤلاء الشهداء هو المرحوم محمد عزت البيومى ، وكان طالبا ، وكان مقتله يوم الثلاثاء ١١ مارس فى المصادمة التى حدثت بين المتظاهرين والجنود البريطانيين على مقربة من كوبرى شبرا ، وهى المصادمة التى تقدم ذكرها ، واطلعت على اسمه فى دفتر وفيات قسم السيدة زينب ، اذ قيدت وفاته يوم ١١ مارس « نتيجة جروح نارية » وهو ابن المرحوم الأستاذ عبد المجيد البيومى المحامى الشرعى بالمنصورة ، وابن خالة صديقى الأستاذ محمود العمري ، وقد حدثنى عن مقتله فى مظاهرة ١١ مارس ، وأخبرنى أنه أهدى مكتبة الجامعة هدية نفيسة من الكتب كتب عليها أنها مهداة إلى روح ذلك الشهيد .

أما المرحوم مصطفى ماهر أمين ، فكان مقتله يوم ١٩ مارس ، وهو ابن المرحوم حافظ أمين مأمور مركز جرجا السابق ، وكان طالبا بالسنة الثالثة بالمدرسة السعيدية الثانوية ، ولم يتجاوز السادسة عشرة من عمره ، وقد أصيب يوم ١٩ مارس برصاص الجنود البريطانيين فى مظاهرة بجهة الأزهر ، ونقل إلى مستشفى عباس (الذى كان بشارع عابدين) حيث أسلم الروح يوم ٢١ منه ، وشيعت جنازته فى موكب رهيب سار فيه طلبة المدارس العالية والأزهر وجموع كثيرة من مختلف الطبقات ، ولف النعش بعلم مصرى كتب عليه « ليحيى الاستقلال - شهيد الحرية » ، وحمل النعش أربعة من طلبة مدرسة القضاء الشرعى ، وسارت الجنازة من شارع ممتاز بالبفالة ، حيث منزل الشهيد ، ومرت بمختلف الشوارع إلى شارع قصر العينى ثم إلى مدافن زين العابدين (زينهم) حيث وورى التراب ، وقبره معروف هناك ، وكان حزن الناس عليه شديدا .

وكنت أعرف والده ، اذ كان بعد أن اعتزل خدمة الحكومة وكيلًا لتفتيش إحدى الدوائر في السنبلاوين ، وكانت بيني وبينه مودة ، وكان يزورني ويحدثني عن ولده الشهيد ، ويفخر باستشهاده في ميدان الجهاد ، وودته بالكتابة عنه ، وتسجيل بطولته في تاريخ الثورة .

الأربعاء - ١٢ مارس

استمرت المواصلات معطلة في العاصمة ، وصار الناس يقطعون المسافات الشاسعة سيرا على أقدامهم ، أو راكبين الحمير والدواب لن يستطيعوا الحصول عليها ، وتجددت المظاهرات ، فطلق الجنود البريطانيون على المتظاهرين الرصاص من البنادق والمدافع الرشاشة ، فقتل عدد منهم ، وكان أكثر القتلى في طلبة الأزهر ، اذ كانوا يسرون في مظاهرة من ناحية الجزر الى شارع خيرت ، وأخرجت شركة الترام من مخزن شبرا قطارين من قطاراتها لتسييرهما الى العتبة الخضراء بحراسة الجنود وقيادة بعض مفتشى الترام الأجانب ، ولكن الجمهور هجم عليهما ، فسادا ولم يخرج سواهما .

ونشر احصاء رسمي عن عدد القتلى والجرحى في المظاهرات من ابتدائها الى هذا اليوم (١٢ مارس) ، وهو كما يأتى :

قسم الموسيقى ٨ جرحى . قسم السيدة زينب قتيل واحد و ٦ جرحى . قسم عابدين ٣ قتلى و ١٦ جريحا . قسم الأزبكية قتيلان وجريح .

فالجمل ٦ قتلى و ٣١ جريحا ، وهو احصاء اقل من الحقيقة ، لان بعض الجرحى لم يبلغوا عن اصابتهم ، وبعض القتلى لم يحصل التبليغ عنهم .

الخميس - ١٣ مارس

استؤنفت المظاهرات ، ووقع اكثرها في الخلمية والغورية والظاهر وشبرا ، وأهمها مظاهرة قامت أمام مسجد الحسين رضى الله عنه ، مؤلفة من طلبة الأزهر ، ساروا بموكبهم الى النورية فالحلمية الجديدة ، وهناك التقوا بجمهور آخر من طلبة المدارس العالية والخصوصية والثانوية ، وساروا الى المحكمة الشرعية بشوارع نور الظلام ، فاشتد الزحام ، وأمرت المحكمة قضاتها وموظفيها بالانصراف ووقفت أعمالها ، وأطلق الجنود الرصاص على مظاهرات هذا اليوم ، ورابطت قوات بريطانية على مداخل الوزارات والمصالح الاميرية وفي محطة العاصمة .

تهديد الموظفين

خشيت القيادة البريطانية أن تسرى روح التظاهر والاضراب من الطلبة والعمال الى موظفى الحكومة ، ففي هذا اليوم (١٣ مارس) أصدرتهم السلطة العسكرية باجتناب مناصرة الحركة ، وأصدرت لذلك بلاغا نشرته الصحف يوم ١٤ مارس ، قالت فيه :

« جناب القائد العام للقوات في القطر المصرى ينبه جميع مستخدمى الحكومة باجتناب الحركات السياسية ، وبلاستمرار في محال أعمالهم حيث يكونون تحت حماية السلطة العسكرية ، ويعلن الجميع ان كل من يحاول أن يتعرض لهم أو يؤخرهم في أداء الأعمال المفروضة عليهم يعرض نفسه للعقاب الشديد بمقتضى الأحكام العرفية »

الجمعة - ١٤ مارس

تجددت المظاهرات يوم الجمعة ، وتجدد الاعتداء عليها من الجنود البريطانيين وكان أكثر الاعتداءات فظاعة ما وقع في جهة سيدنا الحسين . ذلك أنه بينما كان الناس خارجين من صلاة الجمعة بمسجد الحسين اذ جاءت سيارتان مدرعتان انجليزيتان ، واخذ من فيها من الجند يطلقون الرصاص على المصلين وهم خارج من المسجد ، وقد ظنوا أنهم متظاهرون ، والحقيقة أنهم كانوا منصرفين من المسجد وكان منشأ حضور السيارتين أن صيدليا في هذه الجهة رأى شجارا امام صيدليته فاستدعى البوليس بالتليفون لغض الشجار ، فجاءت القوة البريطانية ، وكما المشاجرة قد انتهت ، فلما رأوا المصلين خارجين من المسجد في حشد كبير كعاد اطلقوا عليهم الرصاص من غير تحقيق أو اذار أو تحذير ، فوقع أكثر من ثلاث مصابا بلغ عدد القتلى منهم اثني عشر وعدد الجرحى اربعا وعشرين ، واستولى الفر على الناس من جراء هذا الاعتداء الوحشي ، وسالت الدماء غزيرة امام المس الحسيني ، فكان لذلك وقع أليم في النفوس .

ووقعت في هذا اليوم مظاهرتان أخريان في شارع عباس (الملكة نازلي-الآن نهض مصر) والسيدة زينب ، فرقها الجند البريطانيون بالدافع الرشاشة ، وبلغ عدد مظاهرة السيدة زينب ثلاثة عشر قتيلا وعدد الجرحى سبعة وعشرين ، وإلى ذلك يشير بلاغ السلطة العسكرية بقوله : « وفي يوم ١٤ مارس أطلق الغوغاء النار على نق عسكرية في قسم السيدة زينب فقابلت النقطة النار بالنار فقتلت ١٣ وجرح ٢٧ »

وقد عرفنا من أسماء الشهداء في ذلك اليوم اسم كل من : خليل مصطفى الوابلية الصفري . محمد محمد المرعشلي من الباطنية بالدرب الأحمر . محمد سيد الرسول من الجمالية . حسنين يوسف من الجمالية . محمد سلام منصور . الدرب الأحمر . أحمد حسن السرجاني من الدرب الأحمر . محمد جبريل من الجمالية (العطوف) . محمود محمد القروي من باب الوزير . منصور حسين من الدرب الأحمر . همام علي من الدرب الأحمر . السيدة حميدة خليل من كفر الزغار بالجمالية . محمد علي غزلان من الباطنية بالدرب الأحمر . محمود مطاوع من قد الشوك بالجمالية . ابراهيم حامد من حوش قدم بالدرب الأحمر .

وانفرد الجنود البريطانيون (يادى الامر) بقمع المظاهرات ، وجرد جنود البوليس المصرى من أسلحتهم عدا العصي ، وذلك خشية انضمامهم الى المتظاهرين .

اضراب المحامين - ١١ مارس

أضرب المحامون عن عملهم املانا لاحتجاجهم على الحالة التي وصلت اليها البلاد وابتدأ اضرابهم يوم ١١ مارس ، اذ اجتمعوا من تلقاء أنفسهم في هذا اليوم بقا المحامين بمحكمة استئناف مصر ، وقرروا الاضراب ، ووقعوا على عرائض بهذا المعنى هذا نصها : « أجمعت الأمة المصرية على طلب استقلالها والسعى لدى مؤتمر الس للاعتراف بهذا الاستقلال . ولكن الحكومة الانجليزية رأت أن ذلك لا يتفق مع مصالح حزب الاستعمار البريطاني فمنعت المصريين الذين انتدبوا للقيام بهذه المهمة من الس ولم تكتف بذلك . بل عمدت الى طريقة الارهاب ، فقبضت على أربعة منهم وأودعت السجن . وبما أن هذا العمل اعتداء على حرية أمتنا . وحرمان لها من اسماع صو

لذلك نعلن احتجاجنا نحن المحامين الموقعين على هذا بامتناعنا عن العمل وتطلب نقل
اسمائنا من جدول المشتغلين الى جدول غير المشتغلين » .

واقر مجلس نقابة المحامين هذا الاضراب وأصدر القرار الآتي (١) :

« اجتمع مجلس نقابة المحامين بمركز النقابة الساعة ١٢ الظهر من يوم ١١ مارس
سنة ١٩١٩ برئاسة الأستاذ أحمد لطفي بك وعضوية حضرات الأساتذة : الشيخ على
ناصر ومحمد بك حافظ رمضان وأحمد بك مصطفى وأدوار قصيري وأحمد الديواني
ومحمد زكي على وعبد الحليم البيلي وأسماعيل زهدي سكرتير المجلس . ورأى أن
يضم اليه في مداولاته رؤوس المحامين الموجودين بمحكمة الاستئناف وقت انعقاده
وضم اليه فعلا حضرات : محمد بك محمود خليل ومحمد بك يوسف ونصر الدين أفندي
زغلول ومحمد بك رشاد ورافق بك وهبه وإمام بك فهمي وأحمد بك ومزي وعبد
العزیز بك مليكة ومحمد بك رمضان وعبد الرحمن بك الرافعي ومحمود بك بسيوني
ومحمد بك امام . والاساتذة : محمد كامل حسين وعبد السلام ذهني ومحمد كامل
البنداري وميخائيل جرجس ومحمد قواد حسني وعبد الحميد حمدي . وبعد المداولة
رأى المجلس أن لكل محام الحق في نقل اسمه من جدول المشتغلين الى جدول غير
المشتغلين طبقا لنص المادة ٥٣ من اللائحة . بناء عليه . قرر المجلس باجماع الآراء
(أولا) رفع هذا القرار لرئاسة محكمة الاستئناف مصحوبا بمرائض طلب نقل الاسم
من جدول المشتغلين الى جدول غير المشتغلين (ثانيا) مغالبة رئاسة المحاكم الابتدائية
ولجان المحاماة الفرعية والنقابة المختلطة والشرعية بذلك » .

وقرر المجلس أيضا انتداب عدد من المحامين عينوا بأسمائهم لكي يحضر منهم التماس
في كل محكمة ابتدائية أو جزئية لاثبات الاضراب في محاضر جلسات المحاكم احتجاجا
على الحالة الحاضرة وللحضور عن المحامين الموكلين وطلب التأجيل في جميع قضاياهم
لاعلان تنازلهم عن توكيلاتهم ، وإذا رفضت المحكمة الطلب فلا ينسحب المحامي ولا
يتراجع بل يصر على طلب التأجيل للسبب المذكور .

وقد نفذ المحامون قرار الاضراب ، ووافق معظم القضاة على اثبات الاضراب في
محاضر الجلسات وتأجيل القضايا .

كان لهذا الاضراب اثره في نجاح الثورة ، اذ كان بمثابة دعوة عملية الى طوائف
الشعب للاضراب العام ، وهي دعوة لها قيمتها لصدورها من طائفة معتزة تحمّل علم
القانون وتفهم الحقوق العامة والخاصة ، فكان اضرابها استهانة بسلطان الحكومة ،
ومجاهرة لها بالسخط والعداء وتحريضا للشعب على الانتفاض عليها . وقد انضم
معظم اصحاب القضايا الى هذه الحركة ، وأخذوا يطلبون هم التأجيل أيضا .

فطنت السلطة العسكرية الى ما في هذا الاضراب من بش روح الثورة ، فأوعزت
الى وزارة الحفائية بالعمل على احباطه ، فأصدرت منشورا الى المحاكم بتوقيع وكيل
الوزارة بعدم الموافقة على هذا الاضراب ، قالت : « اذا طلب المحامون التأجيل أوتنازلوا
عن التوكيلات لاسباب لم تكن شخصية محضة أو لا ارتباط لها بالدعوى والوزارة ترى
أن تشير على القضاة بأن يلفتوا نظر المحامين الى خطورة المسؤولية التي أخذوها على
عاتقهم ، فاذا أصر المحامون فهي تشير بشطب الدعاوى الابتدائية اذا لم يقبل الخصوم

(١) نقلناه ينصه من مشيخة مجلس نقابة المحامين »

المرافعة فيها ، أما الدعاوى الاستثنائية فللقضاة أن يختاروا التسويق أو تأجيل الدعوى وذلك مراعاة لمصلحة الخصوم الفائتين ، وأما ما يختص بالجنح والمخالفات فلا يقبل التأجيل مطلقا إلا لأسباب جوهريّة أو بناء على طلب المتهم .

ولم يعمل معظم القضاة بهذا المنشور ، وسأبروا الاضراب ، وأصر المحامون على اضرابهم وزادوا على موقفهم بأن قدموا طلبات اجماعية الى رئاسة محكمة الاستئناف بنقل أسمائهم الى جدول المحامين غير المشتغلين .

ولما استفحل اضراب المحامين ، اجتمع المستر ايموس نائب المستشار القضائي لوزارة الحقانية بيجي باشا ابراهيم رئيس محكمة الاستئناف يوم ١٥ مارس ، للنظر في وضع حد له ، وانتهى الى أن يكتب كل منهما خطابا الى الأستاذ عبد العزيز فهمي بك نقيب المحامين ينبهان فيه الى أن العمل الذي عملته النقابة والمحامون من الاضراب يضر بسير العدالة ، وطلبيا من النقيب ومن النقابة نصح المحامين الذين قدموا طلبات الى رئاسة محكمة الاستئناف بنقل أسمائهم الى جدول المحامين غير المشتغلين ، أن يعدلوا عن هذا الامتناع حرصا على العدالة وشرف المهنة ، والا فالحكومة تتخذ الاجراءات اللازمة .

فاجتمع مجلس النقابة يوم الاحد ١٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وحضر الاجتماع جمع من المحامين بلغ عددهم ١٣٠ محاميا ، وباحثوا جميعا في الرد على كتاب نائب المستشار القضائي ، فقرروا الرد عليه بأنهم في اضرابهم لم يخرجوا عن قانونهم وأن موكلهم يشاركونهم في اضرابهم ، وانهم بعد أن تلاوا الخطاب لم يجدوا فيه ما يحملهم على عدم التمسك بقرارهم الأول .

واستمرت حركة نقل أسماء المحامين الى جدول غير المشتغلين ، فأرسلت الطلبات القديمة والجديدة الى رئاسة محكمة الاستئناف وعليها توقيعات نحو ٣١٩ محاميا . وأخذ مندوبو النقابة يطلبون التأجيل لهذا السبب ان لم يجب طلب التأجيل للاضراب .

ولما لم تستطع الحكومة حمل المحامين على العدول عن الاضراب أصدر القائد البريطاني العام في ١٧ مارس اعلانا بوقف سريان كل نص من نصوص القانون يقتضي حضور محام أمام المحاكم الأهلية في أي دعوى جنائية كانت أو غير جنائية وأجاز للمحكمة في هذه الحالة أن تنظر وتفصل في الدعاوى ولو بغير حضور محام ، ولها عند الضرورة ندب عضو من أعضاء النيابة العمومية أو أي شخص تتوافر لديه المعلومات القانونية للدفاع عن الخصوم ، وأن يسرى هذا الأمر على كل دعوى تنازل فيها المحامي من توكيله فيها ، وأجاز لكل شخص من المتقاضين في الدعاوى الجنائية أن يوكل منه من يشاء للقيام بالدفاع عنه . ونص على أن كل لجنة ملحقه بالمحاكم الأهلية يقتضي القانون عضوية محام أو أكثر فيها (كلجان قيد المحامين أو تأديبهم) تعتبر مشكلة تشكيلا قانونيا بغير حضور المحامين اذا حل القضاة محلهم فيها .

وأرسلت رئاسة محكمة الاستئناف في ٢٤ مارس الى جميع المحامين الذين طلبوا نقل أسمائهم الى جدول غير المشتغلين كتابا تطلب فيه من كل منهم أن يبين اذا كان لا يزال مصرا على هذا الطلب أو يعدل عنه ، وطلبت منهم الجواب قبل يوم السبت ٢٩ مارس المحدد لانعقاد لجنة قبول المحامين .

واجتمعت لجنة قبول المحامين يوم ٢٩ مارس برئاسة يحيى إبراهيم باشا رئيس المحكمة وعضوية احمد طلعت باشا النائب العام والمستر برسيغال المستشار بحكمة الاستئناف بالتيابة عن المستر هالتون وكيل المحكمة و ابراهيم الهلباوى بك و احمد لطفى بك عن نقابة المحامين ، وقررت تأجيل النظر فى طلبات نقل المحامين أسماءهم الى جلسة تعقد يوم ٦ ابريل ، وبنت قرارها على صعوبة المواصلات وتعذر وصول أجوبة كثير من المحامين المقيمين فى الأقاليم على كتاب المحكمة .

اضراب المحامين الشرعيين

وحدا المحامون الشرعيون حذو زملائهم الأهليين ، فاضربوا على طريقتهم وأوفدوا بعضهم لطلب التأجيل فى القضايا للنزاع عن توكيلاتهم .

وقد حدث اضرابهم يوم السبت ١٥ مارس ، وبدأ أمام المحاكم العليا الشرعية حين عقد الجلسة ، فحدث اخذ ورد بين الشيخ محمد ناجى رئيس المحكمة العليا ، ونقيب المحامين الشيخ محمد عز العرب بك فى سبب التأجيل ، وفى أثناء الحوار اقتحم المتظاهرون المحكمة ، وأمروا القضاة والعمال بالخروج ، فتعطلت الأعمال ، وأجأت القضايا لعدم انتظام الجلسات ، وجاء المتظاهرون بعربة رئيس المحكمة العليا ، ودعوه الى ركوبها فركب فيها ، وركب معه بعض المتظاهرين ، وأحاطوه بالرعاية والاحترام ، ونشروا ملما مصرياً على رأسه ، وأوصلوه الى بيته سالماً ، ووقف العمل فى المحكمة الشرعية ، وأغلقت أبوابها ، وجاء على الأثر رجال البوليس وكانت الجماهير محتشدة بالقرب من المحكمة فاطلق عليها البوليس العيارات النارية المملوءة بالرش والبارود ، واصيب اثنا عشر غلاماً فى أرجلهم .

السبت ١٥ مارس - اضراب عمال العنابر

استمرت المواصلات معطلة ، وضاعفت السلطة العسكرية قواتها فى حى سيدنا الحسين والأحياء الوطنية عامة بعد المجزرة التى وقعت فى اليوم الماضى (١٤ مارس) ، ورابطت سرايا (دوريات) من الجنود البريطانيين فى مداخل الأحياء القريبة من الأزهر كالتبليطة والفورية والصنادقية والكحكيين ، ووقفت سرايا أخرى فى مداخل شارع الجواهرجية المؤدى الى الصافة ، وشارع الشئونانى ، وشارع السكة الجديدة ، والموسكى ، كل ذلك لمنع التجمع والمظاهرات ، ووقعت مع ذلك مظاهرات فى جهات الحسينية والظاهر وشارع عباس (نهضة مصر) ، وساد القلق بين التجار ، فلم يفتحوا محالهم عدا أصحاب المتاجر الصغيرة .

وعهدت السلطة الى جنود بلوك الخفر من حملة العصي الفليضة المساهمة فى منع المظاهرات ، ولما كان هؤلاء الجنود يقومون من قبل بحراسة أقسام البوليس ومصالح الحكومة ، فقد استعفى عنهم فى هذه المهمة بجنود الأورطة الثامنة المصرية .

وفى هذا اليوم اضرب عمال عنابر السكك الحديدية ، وكان مددهم يريد على أربعة آلاف عامل ، وهؤلاء العمال يشتغلون فى القطارات ، وبدونهم يتعطل سيرها ، وعمد بعضهم الى اتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية ، ثم قطعوا الخط الحديدى بالقرب من أمبابه ، فتعطلت قطارات الوجه القبلى .

وكان مما عجل بهذا الاضراب أن الحكومة ألحقت بعض الجنود الانجليز بهذه العنابر لتمرينهم على مختلف الصناعات ، فاعتقد العمال أن الحكومة تقصد احلال هؤلاء الجنود محلهم ، فهاجوا واضربوا ، وحاولت الحكومة تهدئة خواطريهم ، وابعاد

هذه الظنون من أفكارهم ، فلم تفلح ، وظل العمال مضربين ، وأرسلت السلطة العسكرية القوات المسلحة الى حي السبتية والعنابر لحفظ النظام وتشتيت المظاهرات ، ومنعت الاتصال بين العمال والمتظاهرين في الأحياء الأخرى .

المحاكم العسكرية

أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية ، أخذت تنعقد منذ ذلك اليوم في قسم الأزيكية لحاكمية المقبوض عليهم في اليوم الأول للثورة ، واستمرت في الأيام التالية تحاكم من يقبض عليهم في المظاهرات ، وكانت أحكامها تصدر بالحبس أو الجلد ، أو أيهما معا أو الغرامة ، ومن نموذج أحكامها أنها قضت بعقاب محمود أفندي زكي الميكائيلي بالحبس مع التشغيل شهرين لأنه كان حامل العلم في مظاهرة . وصالح رياض بالحبس مع التشغيل ثلاثة أشهر لأنه كان حامل العلم في مظاهرة أخرى . ومحمود مذكور من طلبة الأزهر بالسجن ثلاثة أشهر وجلده عشر جلدات . ومحمد حسن الصانع بالجلد خمس جلدات . وصادق حسن الصانع بالسجن شهرا وجلده عشر جلدات لكسرهم لرجل الشوارع . وحسن الفكهاني التاجر بالفورية بالسجن ثلاثة أشهر لتوزيعه منشورات باللغة الفرنسية . وحسن عبد الباقي التمرجي بجنيه غرامه أو السجن أحد عشر يوما لتمزيقه منشورا للسلطة العسكرية . ولما كثرت قضايا المظاهرات أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية أخرى في قسم الخليفة لحاكمية المتظاهرين ، ومحكمة عسكرية في بنها ، وأخرى في القناطر الخيرية .

الأحد ١٦ مارس

استمرت المواصلات معطلة داخل المدينة وخارجها ، على أنه قد سير بعض قطارات الترام في شبرا وشارع بولاق ، وفي الطريق المؤدية الى ميدان الألعاب بالجزيرة ، وكانت الجنود الانجليز تحرس هذه القطارات في سيرها ، بيد أن الجمهور امضى في الجملة من ركوبها من تلقاء نفسه ، مدفوعا الى هذا الامتناع بفطرته ، اذ كان يعد مقاطعتها عملا وطنيا ، وأثر عليها السير على الأقدام أو الركوب في عربات (الكارو) ، فراجت رواجا عظيما في هذه الأيام ، وصار من المناظر المألوفة التي لا تخلو من الفكاهة أن يركبها قوم من الطبقات المتنازة ، ويجلسون فيها الى جانب ركابها العسادين ، ويتبادلون الروايات عن الثورة وأنبائها ، ويتبسطون في الأحاديث عن شئون البلاد وأحوالها العامة .

وتجددت المظاهرات في ذلك اليوم ، وعمت أحياء المدينة ، وكانت الحركة قوية في الأحياء الوطنية العامة ، كحي الأزهر وسيدنا الحسين والسيدة زينب والحسينية وباب الشعرية والجمالية وغيرها .

وأقيمت الحواجز والمتاريس في كثير من دروب هذه الأحياء لتعطيل سير السيارات الحربية المقلدة للجنود ، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق في ميادين القتال ، واتخذوا من انقاضها وقاية لأفراد الشعب من رصاص الجنود ، أو معازل يرمون منها الجند بالطوب والحجارة .

مظاهرة السيدات - ١٦ مارس سنة ١٩١٩

شاركت المرأة المصرية الرجال في الثورة ، وأعلنت عن مساهمتها فيها بمختلف الوسائل ، وكان أول مظهر رائع لهذه المساهمة تلك المظاهرة الكبرى التي قام بها السيدات والآنسات يوم الأحد ١٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان الغرض منها الاعراب

من شعورهم ، والاحتجاج على ما اصاب الأبرياء من القتل والتنكيل في المظاهرات السابقة .

خرج المتظاهرات في حشمة ووقار ، وعددهن يربو على الثلثمائة من كرام العائلات ، وأعددن احتجاجا مكتوبا ليقدمنه الى معتمدى الدول ، هذا تعرييه :

« جناب المعتمد

« يرفع هذا لجنابكم السيدات المصريات امهات واخوات وزوجات من ذهبوا ضحية الطامع البريطانية يحتججن على الأعمال الوحشية التي قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة لا لذنوب ارتكبتها سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها تطبيقا للمبادئ التي فاه بها الدكتور ويلسن وقبلتها جميع الدول محاربة كانت أو محايدة « نقدم لجنابكم هذا ونرجو أن ترفعوه لدولتكم المبجلة لأنها أخذت على عاتقها تنفيذ المبادئ المذكورة والعمل عليها ، ونرجوكم إبلاغها ما رأيتموه وما شاهدته رعاياكم المحترمون من أعمال الوحشية وإطلاق الرصاص على الأبناء والأطفال والأولاد والرجال العزل من السلاح لمجرد احتجاجهم بطريق المظاهرات السلمية على منع المصريين من السفر للخارج لعرض قضيتهم على مؤتمر السلام أسوة بباقي الأمم وتنفيذا للمبادئ التي اتخذت أساسا للصلح العام ، ولأنهم يحتجون أيضا على انتقال بعض رجالهم وتسفيرهم الى جزيرة مالطة .

« لنا الأمل يا جناب المعتمد أن يحل طلبنا هذا نحن السيدات المصريات محل القبول ، ولا زلتم هونا لنصرة الحق مؤدين لمبادئ الحرية والسلام » .

سارت السيدات في صفين منتظمين . وجميعهن يحملن أعلاما صغيرة ، وطفن الشوارع الرئيسية في موكب كبير . هاتفات بحياة الحرية والاستقلال وسقوط الحماية ، فلفت موكبهن أنظار الجماهير ، وأذكى في النفوس روح الحماسة والاعجاب ، وقوبلن في كل مكان بتصفيق الناس وهتافهم ، وأخذ النساء من نوافذ المنازل وشرفاتهما ، يقابلنهن بالهتاف والزغاريد .

وخرج أكثر أهل القاهرة رجالا ونساء لمشاهدة هذا الموكب البهيج ، الذي لم يسبق له نظير ، وأخذوا يرددون هتافاتهم .

ومر المتظاهرات بدور القنصليات ومعتمدى الدول الأجنبية لتقديم الاحتجاج المكتوب ، ولكن الجنود الانجليز لم يدموا هذا الموكب البريء يسير في طريقه ، فحينما وصل المتظاهرات الى شارع سعد زغلول يردن الوصول الى « بيت الأمة » ضربوا نطاقا حولهن ، ومنعوهن من السير ، وسددوا اليهن بنادقهم وحرابهم مهددين ، وبقي السيدات هكذا مدة ساعتين تحت وهج الشمس المحرقة ، فلم يرهن هذا التهديد ، بل تقدمت واحدة منهن وهي تحمل العلم الى جندي كان قد وجه بندقيته اليها ، ومن معها ، وقالت له بالانجليزية « نحن لا نهاب الموت ، أطلق بندقيتك في صدري لتجملوا في مصر مس كافل ثانية » ، ومس كافل هي المعرصة الانجليزية المشهورة التي أسرها الألمان في الحرب العظمى الأولى واتهموها بالجاسوسية وأعدموها رميا بالرصاص ، وكان مقتلها ضجة كبيرة في العالم ، فخجل الجندي ، وتحنى للسيدات عن الطريق ، فكتبن احتجاجا ثانيا على هذه المعاملة العاشمة ، الحقنه باحتجاجهن الأول ، وقدمته الى معتمدى الدول ، وهذا نصه :

« جنائب معتمد دولة »

« قرر السيدات المصريات بالأمس القيام بمظاهرة سلمية والمرور
السفراء لتقديم الاحتجاج الكتابي المرفق بهذا والذي ننشره برفعه لج
وعندما اجتمعن بشارع سعد زغلول باشا حاصرتهن قوة مسلحة من
البريطانية ووجهت لهن السلاح حتى لا يتحركن لا الى الامام ولا الى الحل
السيدات هكذا مدة ساعتين تحت نار الشمس المعرقة .

« هذا ما رآه المحتلون من معاملة السيدات ، وهو بمفرده وبغيره
على استمرار الانكليز في استعمال القوة العاشمة حتى مع السيدات لاختبا
هذه الحركة العامة التي لم يكن أساسها أى عدااء لضيوفنا الاجانب ، لا
فقط ضد أعمال الاستبداد والقوة التي يقابل الانكليز بها مطالب الامة الحق
« لهذا يا جنائب المعتمد نضم هذا الاحتجاج الثاني لاحتجاجنا الاول
ابلاغه لدولتكم الموقرة التي اخذت على عاتقها نصرة مبادئ العدالة
وتفضلوا بقبول احترامنا » .

ووقع على هذا الاحتجاج السيدات والآنسات الآتية أسماؤهن (١) :

حرم حسنين رشدى باشا . حرم سعد زغلول باشا . هدى شعر
على شعراوى باشا : حرم محمود رياض باشا . حرم محمد سعيد باش
اسماعيل صدقى باشا : حرم عمر سلطان باشا . حرم عثمان عرقى باش
الدكتور محمد علوى باشا . حرم محمد شكرى باشا . حرم اسماعيل سر
حرم الدكتور حسن محرم بك . حرم الاستاذ محمد امين يوسف . حرم عه
باشا . حرم محمود سرى بك . حرم احمد راغب بدربك . حرم احمد عب
بك . حرم محمد محرز باشا . حرم مصطفى بك عبد الخالق . حرم احمد
حرم عثمان باشا مرتضى . الانسة كريمة عثمان باشا مرتضى . حرم ا
أبواصبغ . حرم حسن بك خيرى . حرم اسماعيل حسنين باشا . حرم
رافت . حرم سعيد بك حلمى . حرم ابراهيم رافت باشا . حرم محمود س
البارودى . حرم حنا بك مسيحة . الانسة كريمة محمود سامى باشا الي
حرم طاهر بك اللوزى . حرم عبد الحليم بك الملايلى . حرم على بك سعد
حرم الاستاذ عزيز مشرقى : الانسة كريمة عبد الفتاح بك اللوزى . حرم
نجيب اسكندر . حرم الدكتور محمد العروسى . حرم الدكتور ابراهيم بك
الانسة كريمة ضالح بك فريد . الانسة كريمة محمد بك منيب . حرم توفيق
الانسة كريمة عبد المجيد بك رضوان . حرم احمد بك حمدى . الانسة
مصطفى بك الباجورى . الانسة كريمة احمد بك ندا . حرم اسكندر بك
حرم احمد حجازى . حرم مجيب بك فتحى . حرم حافظ بك محمد .
كريمة الشيخ الانصارى . حرم راتب باشا . حرم محمد بك يوسف . حرم
بك رياض . الانسة جوليت صليب . الانسة كريمة محمد بك انور . حرم
محمد صدقى بك . حرم مصطفى بك توفيق . حرم توفيق بك صادق . حرم
بك الطوير . حرم اسماعيل بك سالم . حرم على بك مارك . حرم
هلال . حرم محمد رؤوف باشا . حرم محمد شفيق رفعت بك . الانسة

(١) بحسب البيان والترتيب الوارد في اصل وثيقة الاحتجاج .

مين باشا الشمسي . مدام رفائيل بغدادى . حرم صالح بك نامق ابواصبع . الانسة
 كريمة شوقى باشا . حرم الاستاذ ويدا واصف . حرم احمد بك شكرى . الانسة
 كريمة اسماعيل اباطة باشا . الانسة كريمة محمود نصيف بك . حرم حسن باشا
 عاصم . حرم حسين راعب بك . حرم توفيق باشا . حرم الدكتور على بك ابراهيم .
 الانسة كريمة محمود بك اباطة . الانسة كريمة السيد اباطة باشا . حرم عبد الله
 بك اباطة . حرم احمد عفيفى باشا . حرم الدكتور احمد سعيد بك . حرم محمد
 بك حسن . حرم ابراهيم بك شريف . الانسة ماري مريم . الانسة كريمة عبد الله
 بك الطوير . حرم امين بك فؤاد . حرم لبيب بك مسلم . حرم اسماعيل بك فاضل .
 حرم ابراهيم فاضل . الانسة كريمة احمد بك ابواصبع . الانسة كريمة محمد
 الشواربى باشا . حرم بهى الدين بركات . الانسة كريمة اسماعيل رموى بك .
 حرم على بك فؤاد . حرم شاكى بك حلمى . حرم داود راتب بك . حرم صالح بك
 جمالى ابو اصبع . حرم مختار بك الارناؤوطى . حرم صليب بك منقرىوس . حرم
 احمد بك عباس يكن . حرم محمد بك برهان . حرم محمد بك ابو شادى . كريمة
 امين باشا سيد احمد . حرم فؤاد بك شرين . حرم ميخائيل لبيب . حرم قاسم
 امين بك . حرم حسين محرم بك . حرم حسن بك بهادر . حرم رفيق بك فتحي .

قصيدة حافظ ابراهيم

في مظاهرة السيدات

وقد حيا شاعر النيل حافظ ابراهيم مظاهرة السيدات بقصيدة رائعة ، سجلت
 فيها شعورهن وشجاعتهن ، وحمل حملة لاذعة على مسلك الجنود الانجليز حيالهن ،
 قال :

تخرج الفوائى يحنجن	ورحت ارقب جمعهنه
فاذا بهن نخلن من	سود الثياب شعارهنه
فطلن مثل كواكب	يسطن في وسط المدجته (١)
واخلن يجتزن الطريق	ودار « سعد » قصد هنه
يمشين في كنف الوقا	ر وقد ابن شعورهنه
واذا بجيش مقبسل	والخبل مطلقة الامنه
واذا الجنود سيوفها	قد صويت لنحورهنه
واذا المدافع والبنا	دق والصوارم والاسنه
والخيل والفرسان قد	ضربت نطافا حولهنه
والورد والريحان في	ذاك النهار بلإجهنه

(١) المدجته : الظلام .

اقتطحن الجيوش ما عات تشيب لها الاجنه
فتضعض النسوان والنسوان ليس لهن منه (١)
ثم انهزم من مشيتات التسل نحو قصورهنه

قلبهنا الجيش الفخر ر بنصره ويكرهه !
فكانما « اللسان » قد لبسوا البراقع بينه
وانوا (بهند نبرج) (٢) مختفيا بمصر يقودهنه
اقللك خافوا بأسهم واشفقوا من كيدهنه !

امتداد الثورة الى المدن والاقاليم

كانت القاهرة ولا تزال ، في مختلف العهود ، قلب مصر النابض ، وعلمها الخفاق ،
ورأسها المفكر ، فيها تنشأ الآراء والأفكار والخواطر ، ومنها تصدر الحركات الفكرية
والسياسية ، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية .

وفيها بدأت الثورات والانقلابات ، ثم سرت منها الى مدن الوادي وقراه .
هكذا كان ولم يزل شأن القاهرة ، وتلك منزلتها السامية على مدى السنين .

امتبر ذلك فيما كان لثورات القاهرة على عهد الحملة الفرنسية من الأثر البعيد
في مختلف النواحي ، فقد امتد صداها واتسع مداها ، وقلدتها الاقاليم في الثورة
والانتفاض على الفرنسيين (٣) ، وكذلك كان شأنها في الثورة العربية ، وهذا أيضا
كان شأنها في ثورة سنة ١٩١٩ ، فقد بدأت في القاهرة ، ثم امتدت الى المدن والنفور ،
والقرى القريبة والبعيدة ، وتشابهت مظاهرها في الريف والحضر ، حتى كان هناك
تديبرا سابقا لقيام ثورة عامة في كل أرجاء البلاد ، والواقع أن لاتدبير ولا اتفاق ، بل
هي القاهرة ، عاصمة القطر السياسية والفكرية ، تغذى البلاد بأفكارها وعواطفها ،
وتفيض عليها من آمانيها وآمالها ، وتشركها في أفراحها وأحزائها ، فكان البلاد مرآة %
تنعكس عليها صورة القاهرة ، أو كأنها الأفق ، يتردد فيه صدى نداء العاصمة .

لم تكد تبلى المظاهرات والاضرابات في القاهرة ، حتى انتقلت أخبارها بسرعة
البرق الى الاقاليم ، فبعثت فيها روح الحماسة ، وقلدتها في النضال والثورة ،
وفاقتها في بعض المواطن في العنف والشدة ، وساعد على انتشار روح الثورة في أرجاء
البلاد انتقال كثير من طلبة القاهرة الى بلادهم وقراهم بعد اضراب المدارس واقفالها
في العاصمة ، فحملوا معهم الى أهليهم ومواطنيهم أفكار الثورة ومبادئها وأساليبها ،
وكانت النفوس على استعداد كما اسلفنا لتلبية أي نداء للثورة .

(١) النلة : القوة

(٢) هو المارشال هندبرج القائد الألماني الشهير في الحرب العالمية الاولى .

(٣) راجع كتابنا « تاريخ الحركة القومية » الجزء الاول ص ١٤ وما بعدها والجزء الثاني ص ٢٨
وما بعدها .

قامت المظاهرات في الاسكندرية وطنطا ودمتھون والمنصورة وتسيين الكوم والزقازيق وبنى سويف والمنيا والقيوم واسيوط ، وسائر العواصم والبنادر ، بحيث لم يات اليوم الرابع عشر والخامس عشر من شهر مارس حتى عمت الثورة معظم المديریات ، وانتهى بعض هذه المظاهرات بسلام ، وقوبل بعضها بضرب الرصاص فقتل وجرح كثيرون من المتظاهرين ، وسندكر في الفصل السادس تفاصيل الثورة في الاقاليم مكتفين الآن بالعموميات .

قطع السكك الحديدية

في ١٢ مارس وما بعده سرت في النفوس فكرة قطع المواصلات : فقطعت خطوط السكك الحديدية واسلاك البرق والتلفون ، وكان اول خط قطع بين طنطا وتلا ، وامتد القطع الى مختلف الخطوط ، وانقطعت المواصلات بين القاهرة والاقاليم ، وبين البلاد بعضها وبعض ، وتعذر على الناس ان ينتقلوا من جهة الى اخرى الا بطريق السفن في النيل والترع ، وصارت البلاد جميعها في حالة ثورة عامة ، وفي ذلك يقول اللورد ملندر في تقريره انه « في ١٦ مارس قطعت سكك الحديد والاسلاك التلغرافية في القاهرة وبين الوجهين البحرى والقبلى وقطعت المواصلات تماما بين القاهرة والوجه القبلى » وام يات يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهزت بالثورة .

ممت الحركة ارجاء البسلاد ، دون اى تدبير او تنظيم ، ولم تكن ثمة دعة اليها ، او هيئة او لجنة او جماعة توجهها وتصدر تعليماتها فيها او تشرف عليها ، بل شملت البلاد فجأة وعلى غير انتظار ، فكان ذلك من مظاهر جلالها وروعها ، وظهر فيها فضل الشعب ، ولو ان لجنة الفت سرا او علنا لتنظيم الثورة ووضع الخطط لها ، لما دبرت ونفذت بهذا الاحكام ، بل اغلب الظن ان تضطرب في توجيهها ولا تصادف هذا الاجماع وذلك النجاح .

انذار القائد العام

ولما وصلت العاصمة الانباء الاولى من قطع السكك الحديدية : اصدر القائد العام للقوات البريطانية في ١٣ مارس بلاغا يتوعد فيه كل من يتلف او يشرع في اتلاف خطوط المواصلات الحديدية او البرقية او التلغونية بالاعدام رميا بالرصاص ، قال :

« جناب القائد العام للقوات في القطر المصرى ينذر الجمهور ان كل من يتلف مواصلات سكك الحديد او التلغراف او التليفون او يلحق اى مظل بها او يعيث بها باى وجه من الوجوه او يحاول عمل اى شىء من هذه الاعمال يعرض نفسه للاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الاحكام العرفية » .

وقد ارسل هذا البلاغ مطبوعا بحروف كبيرة الى المحافظين والمديرين لتعليقه في المدن والبنادر والقرى ، ولكن الجمهور لم تؤثر فيه هذه التهديدات ، بل لم يصله نبؤها غالبا ، لان الذين كانوا يقومون بهذا التخريب لا يقرأون الصحف في الغالب ، ولا يلقون بالهم الى مثل هذا البلاغ ، واستمرت حركة تخريب الخطوط الحديدية والمحطات .

بواضطر القطار الذى سافر من القاهرة يوم ١٥ مارس قاصدا الوجه القبلى الرجوع الى العاصمة ، بعد وصوله الى محطة « الرقة » ، لقطع الخط في طريقه ، وكسرت عرباته ونوافذه ، ثم دمر كثير من المحطات الأخرى ، فضلا عن خلع القضبان في كثير من الأرجاء .

وأشارت السلطة العسكرية الى تخريب المحطات والسكك الحديدية بقولها في بلاغها المؤرخ ١٨ مارس : « ووقع مثل هذه الحوادث (حادثة طنطا التى سيرد الكلام عنها) في أجزاء أخرى من البلاد أفضت الى نهب محطات السكك الحديدية والقطارات واحراقها ونهب المخازن وتدمير كثير من ممتلكات الحكومة والأفراد ، وتتخذ الاحتياطات العسكرية في جميع أنحاء البلاد لحماية المحطات والمواصلات » .

وأصدرت من قبل بلاغا - في ١٧ مارس - حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التى تتلف بالقرب منها ، والتعويضات عن احراق المحطات الواقعة بجوارها ، قالت : « ان القرى الواقعة بقرب الخطوط الحديدية التى يحدث بها تلف تكون مسئولة عن جميع نفقات الترميمات وكذلك عن التعويضات في حال احراق المحطات او حدوث نهب او سلب » .

الإنذار باحراق القرى

ولما اتسعت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات ، أصدرت القيادة العامة في ٢٠ مارس الإنذار الآتى :

كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية او المهنات الحديدية يعاقب عليه باحراق القرية التى هى أقرب من غيرها الى مكان التدمير ، وهو آخر إنذار » .

واستدعى الجنرال بلفن Liout General Bulfin القائد العام بالنيابة بعض الأعيان والوزراء السابقين الى مركز القيادة البريطانية بفندق سافواى بميدان سليمان باشا ، وأبلغهم انه لم يتخذ حتى ذلك اليوم الا تدابير دفاعية لقمع الاضطرابات في البلاد ، ثم قال ما تعريبه :

« فاذا استمرت هذه الحوادث فسوف ارانى مضطرا الى اتخاذ تدابير فعالة قوية ، وانى أحذركم من حملى على انتهاج هذه الخطة التى تكون عاقبتها وبالا على البلاد ، فان قوامها تدمير الممائر وتخريب البيوت ، فضلا عن احراق القرى واهراق الدماء البريئة ، الى غير ذلك مما يقتضيه الموقف ، وقد استدعيتكم الى هنا لانلركم هذا الإنذار ، ولعلموا انه آخر ما أوجهه من الإنذارات . فاعملوا كل ما فى وسعكم لتهدئة الأهالي ومنعهم من إحداث القلاقل ، وإلا فانى منفذ خطتى » .

وأخذت السلطة العسكرية من ناحيتها تقمع حركة قطع الخطوط الحديدية ، فأمرت بتسيير كتائب طوافة من الجنود المسلحين بالبنادق والمدافع لتجوب البلاد التى يترامى إليها نأ وقوع هذه الحوادث فيها .

واستخدمت الطائرات الحربية في بعض النواحي للسهر على حماية الخطوط وتشتيت الجموع الذين كانوا يتلفون المحطات ويخربون الخطوط الحديدية ، وحدث ان أطلقت النار على بعض الطائرات التى تقوم بأعمال الدورية ، فاجابت هذه بقذف القنابل واطلاق مدافع المترايوز ، فحدثت خسائر شديدة من القتلى والجرحى .

منع الخروج ليلا

ولا لاحظت السلطة العسكرية ان اتلاف الخطوط الحديدية كان يقع ليلا ،
منعت خروج الناس من منازلهم من الساعة التاسعة مساء الى الساعة الرابعة
صباحا ، واصدرت بذلك امرا هذا نصه :

المادة الاولى - يجب على جميع سكان البنادر عدم مبارحة مساكنهم فيما
بين الساعة ٩ افرنجي مساء والساعة ٤ صباحا .

المادة الثانية - عمد ومشايخ البلاد والعزب والخبراء مسئولون شخصيا عن
كل مخالفة للأوامر تحدث في دائرة اختصاصهم ، وعليهم ان يبلغوا عن الاشخاص
الذين يقع منهم أى اضرار واعتداء .

المادة الثالثة - يمنع استخدام الخبراء للمحافظة على السكك الحديدية بعد
غروب الشمس وستقوم الجنود لبريطانية بخفارة السكك الحديدية ليلا .

المادة الرابعة - ممنوع انتقال سكان القرى من قرية الى اخرى بين غروب
الشمس وشروقها .

الحملة لقمع الثورة

ووجهت الحملات والتجاريذ الى المديريات لقمع الثورة ، فسيرت القيادة
البريطانية فصائل متنقلة من الجند في الوجه البحري ، وانشأت خطوطا منظمة من
الدوريات كانت تطوف بالبلاد بين السكك الحديدية والطرق الزراعية ، وانفذت
البواخر النيلية الى الوجه القبلي محملة بالمدايع والقوات والدخائر لقمع الثورة
في مديريات الوجه القبلي ، وسيرت القطارات المسلحة في مختلف الجهات علاوة على
الفصائل المتنقلة وانشأت ايضا دوريات مائية على سفن مسلحة في النيل والترع ،
وكانت هذه الدوريات والبواخر تستهدف احيانا لاطلاق النار عليها من الشوار ،
واستخدمت الطائرات الحربية لحراسة القطارات المسلحة ، فكانت تحلق فوقها
وترافقها في سيرها ، وتطلق النار على كل حشد من الناس تشبه في نيائه .

الحالة بعد انقطاع المواصلات

واخذ الناس بعد انقطاع المواصلات الحديدية يستخدمون السفن الشراعية
في النيل والترع للذهاب من بلد الى آخر ، وارتفعت اجورها ارتفاعا كبيرا ، اما
السيارات فقلما كانت تستعمل ، لان الطرق الزراعية اصابها التلف ايضا بسبب
الحفر والخنادق التي حفرت فيها ، وركب الناس الغيل والبغال والحمير في
المواصلات القريبة .

واما في العاصمة ، فقد استمر اضراب عمال الترام وتعطيل ما يسير منها ،
واستمر اضراب سائقى سيارات الاجرة ، وضراب الحوذية ، وحملوا سائقى عربات
الامينيوس على الاضراب معهم ومن لم يسايرهم حلوا بغال عرباتهم لمنعها من السير ،
فتعطلت المواصلات تعذرا تاما ، ولم يعد بها سوى السيارات الخاصة ، وهذه كانت
قليلة العدد ، لا يركبها الا السراة والمترفون ، وراجت في تلك الايام عربات (الكارو)
كما تقدمت الاشارة اليه (ص ١٢٥) بحيث كان يركبها اهل الطبقات الممتازة ،
ويجدون في العثور على مكان بها مقعنا كبيرا . . . ، ومما يروى في هذا الصدد ان

مستشارى محكمة الجنايات بينى سوف غادروها بعد أن تعذر عقد الجلسات بها بسبب الثورة ، وجاءوا الى القاهرة في نحو العشرين من شهر مارس ، وكان قدومهم في مركب شراعى بطريق النيل ، ولم يجدوا عند وصولهم سوى عربات الكارو فركبوا واحدة منها ، وذهبوا الى بيوتهم فرحين !

وجاء العاصمة أيضا في اواخر مارس مستشارو محكمة الجنايات بأسبيوط ، وكان قدومهم بالسيارة من أسبيوط الى بنى سوف ، ومنها ركبوا النيل في مركب شراعى حتى بلغوا العاصمة .

اصلاح بعض الخطوط

بدأت الحكومة جهدا كبيرا في إعادة بعض ما تلف من الخطوط الحديدية تدريجا ، فتمكنت يوم ١٩ مارس من إعادة المواصلات على خط كوبرى الليمون الى المطرية فقط ، ثم على خط حلوان ، ووضعت في القطارات جنود مسلحة لخفارتها ذهابا وإيابا .

وارسلت القطارات حاملة المهمات الى خطوط الوجه البحرى ، لاصلاح ما تلف منها ، وقامت البواخر النيلية الى الوجه القبلى لاصلاح خطوطه الحديدية ، وقمع الثورة .

وبدأت القطارات تسير في غير نظام يوم ١٩ مارس من القاهرة الى الاسكندرية ، وبور سعيد فقط ، حاملة بعض موظفى المصلحة وعمالها ، لاصلاح الخطوط .

واذاخت السلطة العسكرية في بلاقها الصادر يوم ٢٠ مارس ضمن الانباء الهامة أن قطارا قلم من القاهرة في الساعة ٤ والدقيقة ١٥ بعد ظهر يوم ١٩ مارس ، فوصل الى بنها في الساعة ١٠ مساء ، أى أنه قطع المسافة بين القاهرة وبنها في نحو ست ساعات ، وأبلغ أن الحالة هادئة على الخط ، وأن هذا القطار عاد صباح ٢٠ مارس من بنها ، فوصل الى العاصمة في الساعة ٤ والدقيقة ٢٠ بعد الظهر دون حادث ، وفي بلاغ آخر أن قطار ركاب قادر القاهرة يوم ١٩ مارس فوصل الى الاسكندرية في الساعة التاسعة والرابع من صباح اليوم التالى ، وأن القطارات تسير الى بور سعيد « ولكن نقل الركاب محدود نظرا للضرورات العسكرية » .

ووصف سائق قطار جاء من الاسكندرية الى القاهرة يوم ٢٠ مارس حالة الخط بين العاصمتين فقال : ان الخط من الاسكندرية الى طنطا لم يصب بسوء ، وتسير فيه القطارات على مهل ، ومن طنطا الى بنها بقى خط واحد صالح لسير القطار ، والخط الآخر معطل ، وأن الخط من بنها الى القاهرة متخرب تسير فيه القطارات بمنتهى التمهل والحذر ، وأن عمال السكة الحديدية منتشرون في جميع المحطات لوصول اسلاك التلغرافات والتلفونات المقطوعة . وندرت القطارات السائرة بين العاصمة والاسكندرية رغم اصلاح الخط . وأخذت تسير نهارا ، وتكف عن السير ليلا ، أما مواصلات الوجه القبلى فظلت مقطوعة منذ ١٥ مارس .

ومنعت السلطة العسكرية السفر على الخطوط التى أميدت ، الا بجواز منها ، والصقت على جدران محطة العاصمة يوم ٢٤ مارس اعلانا قالت فيه أنه مرخص بالسفر بالسكة الحديدية الى الاسكندرية والاسماعيلية وبور سعيد والسويس فقط ، وأن الترخيص يعطى (أولا) للأوروبيين بشرط أن يكون معهم جوازات سفر مؤش

عليها بما يفيد الاذن لهم بالسفر الى الخارج ، (ثانيا) وان يكونوا فعلا من السكان المقيمين في أحد البلاد الأربعة المذكورة ، أما المصريون فيرخص لهم بالسفر بشرط أن يكونوا من موظفي الحكومة ومعهم كتابات رسمية تجيز لهم السفر موقعا عليها من أحد رؤساء مصلحتهم الانجليز (كذا) ، وان يثبتوا أن الغاية من سفرهم القيام بخدمة تخص السلطة العسكرية !

ومعنى هذا الاعلان منع السفر تقريبا ، لأنه محصور في دائرة ضيقة جدا ، ومقصود بالنسبة للمصريين على الموظفين بشروط شديدة .

وبدئ بتنفيذ هذا النظام من يوم ٢٦ مارس ، وصدرت الأوامر فوق ما تقدم بمنع الدخول الى المحطات ، ثم ابيح الحصول على جوازات السفر للمصريين غير الموظفين ، اذا كانوا من غير سكان العاصمة ويودون العودة الى بلادهم ، بشرط أن يحصل طالب السفر على شهادة من مأمور مركزه عن شخصيته وحالته ، ولما كانت المواصلات مقطوعة ولا سبيل الى الاتصال بمأموري المراكز ، فقد تعدد السفر على غير الموظفين ، ومنع السفر بالسيارات من القاهرة او من الاسكندرية الا بجوازات سفر من السلطة العسكرية .

أما البضائع فقد امتنع نقلها بداهة بطريق السكة الحديدية ، وأعلنت المصلحة يوم ٢٤ مارس أنه بالنظر الى الأحوال الحاضرة قد تعدد نقل البضائع المسلمة الى المحطات ، وطلبت من أصحابها استردادها من هذه المحطات ، وعلى الخصوص من محطة القاهرة .

وصارت الخضرة والفاكهة تنقل الى القاهرة على الحمير وعربات (الكارو) من البلاد القريبة ، لغاية المرج وشبين القناطر ، ثم من البلاد البعيدة ، كبنها ، وبركة السبع وطنطا .

وفي ٢٦ مارس أعلنت مصلحة السكة الحديدية أن مدد المحطات التي يرخص بالسفر اليها بجوازات سفر بلغ ١٢ محطة ، هذا بيانها :

الاسكندرية . بور سعيد . القنطرة . الاسماعيلية . السويس . بنها . الزقازيق . المنصورة . المحلة الكبرى . كفر الزيات . طنطا . دمنهور .

على أن الحركة على هذه الخطوط كانت مضطربة ، والسفر غير مأمون ، لاحتمال حدوث قطوع جديدة فيها ، وقد حدثت قطوع في بعضها بعد اصلاحها ، واحجم كثير من سائقي القطارات عن قيادتها خوفا من المخاطر ، فأصدرت المصلحة منشورا ائذنتهم فيه بضرورة تلبية أي طلب بالقيام للسفر ، وباتخاذ الاجراءات اللازمة ضد كل من يرفض اطاعة الأوامر .

واحجم الناس من تلقاء انفسهم عن ركوب القطارات خوفا من التعرض للاخطار ، وزاد في أحجامهم ما نشرته السلطة العسكرية في بلاغها المؤرخ ٥ إبريل الدال على خطورة الحالة ، إذ قالت : لكي لا يكون اعتقاد حسن ، سابق لأوانه ، فيما يتعلق بحالة السكك الحديدية التي يمكن ادراكها من الحقيقة الواقعة ، وهي أن بعض القطارات تسير بنظام بين القاهرة الاسكندرية ومدن القنال ، في حين كادت المواصلات تتم الى اسوان ، يمكن القول أنه نظرا لتدمير المحطات وآلات الاشارات في الوجهين البحرى والقبلى ، لا بد أن يمضى وقت طويل قبل أن تقوم السكة الحديدية بنقل الركاب والبضائع كالعادة ، ثم أن تدمير المصابيح التي لا يمكن سد ما ينقص

منها في هذه الأونة يجب أن ينقص احتمال العمل ليلا ، وفوق ذلك يجب أن يبقى إصلاح سكك حديد الدلتا الخفيفة وبعض خطوط فرعية معلومة الى أن تتم تسوية الأحوال تماما » .

تعطيل المواصلات التلغرافية والتليفونية

واضطراب البريد

ترتب على قطع كثير من الخطوط التلغرافية تعطيل المواصلات البرقية ، فإذاعت مصلحة التلغرافات في ١٦ مارس اعلانا بأن جميع التلغرافات تقبل تحت مسئولية أصحابها لأنها عرضة للتأخير ، وعلنا آخر بالجهات التي تقبل فيها التلغرافات ، وانقطعت المواصلات التليفونية بين القاهرة والاسكندرية وغيرهما من المدن ، واستخدمت مصلحة التلغرافات الطائرات السريعة لنقل التلغرافات بدلا من الأسلاك الممتلئة .

وحددت في ٢٢ مارس عدد المكاتب التي أعيدت اليها المواصلات بطريق الأسلاك التلغرافية والتي تقبل فيها التلغرافات تحت مسئولية أصحابها ، وعددها ثلاثة ومشرون مكتبا ، وهي : طنطا . شبرا النملة . كفر الزيات . اتباى البارود . محلة روح . المحلة الكبرى . سمند . الرجدية . تلا . البنانون . شسبين الكوم . شنوان . الحامول . منوف . كمشوش . وملة الانجب . سمادون . أشمون . دفرة . الكنيسة . الطيرية . كوم حماده . واقد .

وفي ٢٧ مارس عينت مكاتب أخرى مما أصلحت خطوط التلغراف اليها ، وهي : الاسكندرية . دسوق . العسامرية . بهيج . ادفينا . القبارى . مرسى مطروح . السلوم . دمنهور . الرمل وفروعها . بنها . ميت بره . القرين . دنشال . سحالي . أبو حمص . معمل الزجاج . هزبة خورشيد . كفر الدوار . أبو الأخضر . أبو صوير . أبو حماد . الاسماعيلية . التل الكبير . القصاصين . المحسة . نفيسة . القنطرة . فايد . السويس . حوض السويس . أيلار . برما قرنشو . بسيون . القضاية . صا الحجر . المنصورة . دكرنس . ميت حساس . الراهبين . طلخا . مكاتب الدلتا المتصلة بخط كفر الزيات . الطور . أبو زليمة . جمسة . سفاجة . الفردقة . قويسنا . التوفيقية . الزقازيق . الزنكلون . شبلنجة . جبارس . صفط الملوك .

البريد

واضطرب البريد بسبب قطع المواصلات الحديدية ، وتكدست الرسائل في مكاتب البريد ، وحال انقطاع المواصلات دون نقلها في القطارات ، وانفقت مصلحة البريد مع السلطة العسكرية على نقل الرسائل بالطائرات بين القاهرة والاسكندرية ، وبعض المدن الأخرى ، وجعل مركز هذه الطائرات في مصر الجديدة ، وحددت مواعيد لقيامها ، وقدم البريد الرسمي على ما سواه ، بحيث لا يقبل بريد الأفراد إلا إذا كان في محمول الطائرة محط له بعد بريد الحكومة .

وأعلنت المصلحة يوم ١٦ مارس إيقاف قبول الخطابات المؤمن عليها والطرود والصرر ، وصار البريد ينقل الى الوجه القبلى ومنه ، على البواخر النيلية ، فبتأخر كثيرا عن مواعده ، فقد وزعت المصلحة يوم ٢٠ مارس أول بريد جاء على إحدى بوادر

الحكومة من يوم انقطاع المواصلات ، ثم استخدمت الطائرات في نقل البريد الوجه القبلى .

ونقل البريد من الفيوم الى القاهرة على ظهور الابل .»

وقف سريان الاجراءات القانونية

ولما صارت البلاد في حالة ثورة حقيقية ، وانقطعت المواصلات سواء في العاصمة أو بينها وبين الأقاليم ، وبين البلاد ذاتها ، أصدرت السلطة العسكرية قرارا نشر يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٩ بعدم سريان المواعيد القانونية المبينة في قانون المرافعات ، جاء في ديباجته ما يأتى : « حيث أنه نظرا لحالة الاضطراب في البلاد وما نشأ عنها من تعطيل المواصلات قد قامت العوائق في سبيل كثيرين من المتعاقدين والخصوم فلم يتسن لهم أن يقوموا في المواعيد المبينة بالاجراءات اللازمة لحفظ حقوقهم ، وحيث أنه لذلك يتعين ايجاد حل من شأنه أن يمنع على قدر الامكان كل شك يمكن أن يحوم حول ماهية هذه العوائق ومفعولها ، وكل ضرر يترتب عليها ، فلهذه الاسباب ، أنا ادمند هنرى هينمن اللبى بما هو معطى له من السلطة بصفته الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك في مصر ، أمر بما هو آت « ، وبلى ذلك القرارات ، وهى :

اولا - يوقف سريان جميع المواعيد المحددة لسقوط الحق بمضى المدة أو لبطلان المرافعة أو لاي اجراءات قضائية أو غير قضائية يترتب على عدم استيفائها سقوط حق من الحقوق وذلك ابتداء من ١٢ مارس سنة ١٩١٩ الى الأجل أو الأجل الذى يعينها وزير الحقانية بمقتضى قرار وزارى .»

ثانيا - اوزير الحقانية ان يحدد بمقتضى قرار وزارى مدة الايقاف المذكورة بحسب الأقاليم أو المحاكم التى يسرى عليها قراره وله أن يؤجل المواعيد التى حددها وأن يتخذ اى اجراءات أخرى يراها ضرورية لتنفيذ هذا المنشور .

ثانيا - كل الاحكام القضائية التى صدرت اثناء مدة الايقاف المذكور ضد أى شخص لم يمكنه الحضور أمام المحكمة أو تقديم دفاعه يجوز الطعن فيها على وجه الاستثناء بطريق المعارضة ويشترط في ذلك (أولا) أن تكون الاحكام المطعون فيها غير قابلة للطعن بالطرق العادية و (ثانيا) أن يثبت الطاعن للمحكمة انه لم يتمكن من الحضور أو تقديم دفاعه نسبة لظروف الاضطراب الحالى و (ثالثا) أن ترفع هذه المعارضة في ظرف ١٥ يوما من انقضاء الزمن المحدد للايقاف أو من تاريخ نشر هذا المنشور أو من آخر هذين التاريخين .

واذاعت وزارة الحقانية في ٢٥ مايو سنة ١٩١٩ القواعد الآتية الخاصة بالحقوق والمواعيد : (١) مرائض الدعاوى المدنية الكلية والاستئنافية المحصل عليها ربع الرسم النسبى أو أمانات ، العلنة في شهر ابريل سنة ١٩١٩ ، ولم يتيسر قيدها في الجدول بسبب الاحوال الماضية المعروفة (كذا) لأصحابها الحق في طلب تجديد اعلانها على أيدي الحضرين بلا رسم اكتفاء بالرسم المستحق على الاعلان سواء كان نسبيا أو مقرر طبقا للمنشور الصادر في يونيو سنة ١٩١٨ (٢) مرائض الاستئناف التى تعذر تقديمها الى المحاكم في خلال شهر ابريل سنة ١٩١٩ بسبب الاحوال الماضية المعروفة ، ومضى الميعاد العادى للاستئناف فيها تقبل للاعلان ، وتفيد بعد تحصيل ربع الرسم المستحق عليها وكذلك الحال بالنسبة الى المعارضات (٣) الشهادات

التي تطلب من قلم الكتاب عن قيد استئناف كانت جلساتها في شهر ابريل سنة ١٩١٩ ولم تقيد في الجدول تعطى لطالبيها .

وفي ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ اذاعت الوزارة قرارا بانتهاء مدة الايقاف المنوه عنها في بلاغ الجنرال اللتي في اول يونيه ، وذلك بالنسبة لمحاكم الوجه البحرى الاهلية والشرعية ، مع استثناء بعض المحاكم الجزئية التي رأت امتداد الايقاف فيها (بسبب تاثيرها من حوادث الثورة) وهي : محاكم : قليوب ، شبين القناطر ، العياط ، الصف ، كوم حمادة ، أشمون ، قويسنا ، ههيا ، بلبيس ، بور سعيد ، السويس .

وفي ٢١ يونيه اصدرت قرارا لآخر بانتهاء مدة الايقاف في اول يولية بالنسبة للمحاكم الوجه القبلى الاهلية والشرعية والمحاكم التي استثنيت في القرار السابق ، والمحاكم المختلطة عامة .

عود الى الثورة في القاهرة

قلنا ان الثورة امتدت من القاهرة الى الاقاليم ، ومن الحق أن نقول ايضا أن امتدادها هذا كان له صدها في القاهرة نفسها ، فان انباءها لم تكد تصل اليها حتى ضاعفت من روح الحماسة والتضحية في نفوس أهلها ، فانتسح مداها وقويت شوكتها ، وتعددت مظاهرها ، وهكذا تنافس الريف والحضر في رفع لواء الثورة والجهاد ، وقد اقترن استمرار الثورة في القاهرة بامعان السلطة العسكرية البريطانية في العسف والتشكيل .

دور الأزهر في الثورة

وهنا يجب التنويه بالدور الذي قام به الأزهر في الثورة ، فقد كان الأزهريون في مقدمة صفوف المتظاهرين ، ومن أكثر الطلبة جراءة وحماسة وتضحية ، ومن أشد العاملين على بث روح الثورة والاضراب في طبقات الشعب ، وكثيرا ما كانت المظاهرات تبدأ من الأزهر ، هذا الى أن الاجتماعات العامة كانت تعقد فيه غالبا ، فكان يموج كل مساء بالآلوف المؤلفة لسماع الخطب النارية والقصائد الحماسية تلقى فيه ضد الاحتلال والحماية ، فكان يتعاقب على المنبر الأزهريون وطلبة المدارس ، وبعض العلماء والقسس والمحامين والصحفيين والعمل وغيرهم من مختلف الطبقات ، والجموع تؤمه وقت القاء الخطب ، فيضيق بهم فناء المسجد على سعته ، وفيه كانت تدبر المظاهرات وترسم الخطط .

كان دور الأزهر في ثورة سنة ١٩١٩ شبيها بالدور الذي قام به في اول ثورة شبت في عهد الحملة الفرنسية (أكتوبر سنة ١٧٩٨) ، اذ كان معقل هذه الثورة ، فقد ذكر نابليون في تقريره الى حكومة الديركتوار أن « لجنة الثورة » كانت تنعقد بالأزهر (١) ، ولعلك تذكر في حديثنا عن هذه الثورة (٢) قولنا : « أن الأزهر كان مركز الثورة في أواخر القرن الثامن عشر ، وقد شغل هذا المركز بعد أكثر من مائة عام ، فان الأزهر خلال سنة ١٩١٩ كان في فترة من الزمن المعسكر العام للثورة القومية التي قامت في مصر عقب انتهاء الحرب العالمية ، والتاريخ يعيد نفسه (٣) » .

(١) و(٢) تاريخ الحركة القومية الجزء الاول من ٢٧٤ وما بعدها ، طبعة سنة ١٩٢٩ .

(٣) ص ٢٨٥ من المرجع السابق ، ولكن التاريخ مع الاسف لم يعد نفسه في الأزهر بعد سنة ١٩٢٩

و ١٩٢٠ ، فان الحركات السياسية التي ظهرت فيه عقب ذلك وبخاصة في سنوات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٨ و ١٩٣١ و ١٩٣٨ وما بعدها ، لم يصدر منها مظهر من أهداف قومية عليا ، بل من افراض حزبية أو شخصية .

واذ رأت السلطة العسكرية أن الأزهر أصبح معقلا للثورة ، فقد أرصدت الدوريات الإنجليزية أمام ابوابه ، لكي تمنع خروج المظاهرات من داخله ، فربطته أمامها مدججة بالسلاح والمدافع الرشاشة (المترايوزات) ، ولكن هذه الوسائل لم ترهب الطلبة ، بل كانوا يقتحمون جماعات الجند ، أو يتخطونهم ويؤلفون مظاهراتهم غير بعيد عن ابواب الأزهر ، وقد حدث أن هجم أحد الطلبة على أحد المدافع الرشاشة واختطفه من أيدي الجند وسار به نحو زملائه عند ابواب المسجد ، فاهب الحماسة في نفوسهم ، ولكن الجند أدركوه واستردوه منه ، وقتلوه رميا بالرصاص ، فكان هذا العمل في ذاته جراحة منقطة النظير .

وحاولت السلطة العسكرية أيضا منع اجتماع الجماهير في الأزهر ، فضاغت دوريات الجند أمام ابوابه ، وفي مسالك الطرق المؤدية اليه ، يسدون لها في وجه قاصديه ، ولكن الجماهير كانت تفسد خطتهم ، واتخذ الناس مسالك أخرى يجهلها الجنود ، منها مخارم بشارع الشنواني لا يعرفها سوى الأزهريين ، ومنها سطوح المنازل المجاورة ، ينتقلون عليها من سطح الى سطح ، وهدموا جدارا بأحد المنازل المجاورة له لكي يصل الناس منه الى المسجد ، وكان يتعذر على السيارات المقلدة للجنود أن تتوغل في كثير من المسالك المؤدية اليه ، لضيقها وتوائها .

خطباء الثورة

كان الأزهر كما أسلفنا محفلا عاما للخطابة ، وهو المكان الفسيح الذي لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه ، ويرجع ذلك الى مكانته ومنزلته الدينية ، فكان لذلك ميدانا تبارى فيه الخطباء من كل الطبقات ، وقد ظهرت فيه شخصيات برزت بمواهبها الخطابية ، وكان بعضهم يسترعى الأسماع حقا بخطبه الحماسية ، ومن الصعب أن نحصر هؤلاء الخطباء جميعا ، ولكن من الممكن أن نذكر بعضهم ، فمنهم الشيخ مصطفى القاياتي . الشيخ علي سرور الزنكلوني ، الشيخ محمود أبو الميوني . الشيخ عبده ربه مفتاح . الشيخ محمد عبد اللطيف دراز . الشيخ عبد الباقي سرور . وكلهم من علماء الأزهر ، ثم القمص مرقس سرجيوس . القمص بولس فبريال . محمد أبو شادي بك . الأستاذ محمد كامل حسين . الأستاذ محمد لطفى المسلمي . الأستاذ يوسف الجندى . الأستاذ إبراهيم عبد الهادي . الأستاذ حسن يس . محمد أفندى يوسف . محمود أفندى عبد السلام المدرس . الأستاذ محمد شكرى . الأستاذ محمد عبد المجيد بدر . الأستاذ محمد أمين صدقى . الدكتور زكى مبارك . الدكتور محجوب ثابت . الخ .

متندبات الثورة

عرفت في هذا المهد أماكن كان يجتمع فيها دهاة الثورة والمتحدثون عن شؤونها أو شؤون البلاد عامة ، وكانت الأفكار تصدر عنها ، والمسائل العامة تدرس فيها ، وفيها تتخذ القرارات ، أو ترسم الأهداف التي يرى توجيه الحركة اليها .

وليس من السهل حصر هذه الأماكن ، وبخاصة الأماكن السرية ، ولكن يمكن أن نذكر في طليعتها : الأزهر . بيت الأمة . محل جروبي القديم بشارع المتاخ (الملكة فريدة - الآن عبد الخالق ثروت) . محل صولت بشارع فؤاد . قهوة ريش بشارع سليمان باشا . بار اللواء . قهوة الجندى وقهوة السلام بميدان الأوبرا . دار

مبنى الرحمن فهمى بك بقصر العينى . دار أمين بك الرافعى بالحلمية الجديدة .
دار الشيخ مصطفى القاياتى بالسكرية . دار محمود سليمان باشا بشارع الفلكى .
دار ابراهيم باشا سعيد خلف بيت الامة . الخ .

مظاهرة ١٧ مارس الكبرى

كانت هذه المظاهرة من اكبر مظاهرات الثورة ، وقد نظمت تنظيما محكما ، واحتاط لها منظموها ، وابلغوا الحكمدارية امرها من قبل . فرأت السلطة العسكرية ان لا تتعرض لها حقنا للدماء ، وتولى رسل بك (باشا) حكمدار العاصمة بنفسه حفظ النظام فى هذا اليوم المشهود ، وركب سيارة فى مقدمة المظاهرة حتى لا يصطدم بها الجنود البريطانيون ، وبدأت سيرها من جهة الازهر ، وكانت مؤلفة من مواكب متلاحقة تحمل أعلامها وشارات طوائفها ، وانتظم فيها الألوف من طبقات الامة كافة فسار فيها العلماء والعلمون والمحامون والتجار وأرباب الاعمال وطلبة الازهر . وطلبة المدارس جميعها ، وطوائف الصناع ، وبالجمله مثلت فيها طبقات الامة المقيمة فى القاهرة ، فكانت مظاهرة هائلة ، وسارت فى اكمل نظام تهتف بالحرية والاستقلال .

سارت جموع المتظاهرين من الازهر ، فالتبليطة ، فالقورية ، الى قسبة رضوان ، فالحلمية الجديدة ، فميدان عابدين ، فميدان الازهار ، فشارع البستان ، فقصر الدوبارة ، فالقصر العالى ، ثم عادت الى شارع سليمان باشا ، فشارع مظلوم ، فشارع الساحة ، فشارع الدابغ (شريف باشا) ، فميدان الاوبرا ، فشارع كامل (ابراهيم باشا) ، فشارع عباس (نهضة مصر) حيث انتهت هنالك برجاء من الحكمدار ، بعد ان استمر سيرها ثمانى ساعات كاملة ، وكان اجتيازها كل شارع يستغرق اكثر من ساعة ، وقد امجب كل من شهدوا هذه المظاهرة بقدرة المصريين على التنظيم والحفاظ على النظام ، فان مثل هذه المظاهرة التى كانت تضم نحو خمسين الفا من المتظاهرين لو حدثت فى اعظم الحواضر الغربية لكان من المحتمل ان يحدث فيها انتفاض او اضطراب او هرج ومرج ، او اعتداء من المتظاهرين ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . واستمرت المحال التجارية مفتوحة فى الشوارع التى اجنازتها المظاهرة ، ولم يحدث أى اعتداء عليها ، من أى نوع كان ، واشتملت جميع المنظمين روح واحدة ، وهى الهتاف بحياة مصر وحريتها واستقلالها .

غير انه حدث فى خلال سير المظاهرة ان اطلقت النار على المتظاهرين من نوافذ بعض البيوت ، من مصدر غير معروف ، قيل انه بعض الجنود البريطانيين ، وقيل بعض الارمن ، ولم تعرف الحقيقة تماما . وقد أصيب بعض المتظاهرين ، وسقط بعضهم قتلى ، ومع ذلك لم يضطرب حبل النظام . وان كان قد حدث رد فعل لهذا الاعتداء ، وهجم بعض المتظاهرين على بعض المناجر الأجنبية فحطموها ، ولكن هذه الحركة لم تستفحل ، وأوقفت لقورها بفضل حكمة منظمى المظاهرة ، واستمرت المظاهرة فى سيرها حتى نهايتها ، وابلغ منظمو المظاهرة احتجاجاتهم الى معتمدى الدول الأجنبية .

وقد أشارت السلطة العسكرية الى هذه المظاهرة فى بلاغها المؤرخ ١٨ مارس ، ونوهت بما اشتملت عليه من النظام ، واثنت على منظميها ، وعلى ولاة الأمور ، قالت : « وفى ١٧ الجارى حدثت مظاهرة منظمة فى القاهرة باذن من السلطة العسكرية . فسار مركب مؤلف من بضعة آلاف من الناس فى شوارع المدينة ولم يقع حادث سبىء بفضل الاحتياطات التى اتخذها كل من ولاة الأمور ومنظمى المظاهرة »

ويبدو أن ما رآته السلطة العسكرية من ضخامة المظاهرة قد جعلها تعود إلى منع المظاهرات ، فأعلنت عن ذلك في بلاغها الصادر بتاريخ ١٨ مارس ، اذ جاء فيه : « وعقد القائد العام النية على إعادة النظام وعلى اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لوضع حد للأحوال الحاضرة ، واتباعا لهذه الخطة أصدر أوامر مشددة بأنه لا يسمح في ابان القلق الحالي باجتماعات عمومية أو مظاهرات أو مواكب » .

وحذر البلاغ الناس من الاشتراك في المظاهرات أو مجرد مشاهدتها بقوله : « فللقائد العام والحالة هذه الثقة بأن جميع الذين يطيعون القانون يساعدونه في إعادة النظام بتنحيهم عن الاشتراك في المظاهرات العامة أو مشاهدتها » .

وتنفذا لتعليمات القائد العام نصبت المدافع السريعة الطلقات ابتداء من يوم الثلاثاء في الميادين الكبرى ، كميدان الأوبرا ، وميدان باب الحديد ، والعتبة الخضراء ، وميدان الأزهار ، ومواقع أخرى ، ورابط بجانبها الجنود والفرسان المسلحون بالبنادق .

المظاهرات في الأيام التالية

لم يؤثر هذا البلاغ في الجماهير ، واستمرت المظاهرات في الأيام التالية ، وظلت قطارات الترام معطلة ، عدا خطا واحدا ، وهو الموصل بين شبرا والعتبة الخضراء بحراسة الجنود البريطانيين ، وتعددت المظاهرات في كل ناحية دون انقطاع ، رغم أن السلطة العسكرية أعدت العدة لمنعها ، وكان الانجليز يتصدون لها لتفريقها ، ويطلقون الرصاص على المتظاهرين من البنادق والمدافع الرشاشة (المتراليوزات) ، وبخاصة في شوارع قصر العيني وبولاق ، ورابطت شرادم منهم في الأحياء الوطنية ، وبخاصة في مداخل الأزهر والشوارع المؤدية إليه لمنع التجمع والمظاهرات . وكانت مظاهرة بولاق على الأخص ميدانا لحوادث دموية مروعة ، فقد اجتمع ممال العنابر وجماهير من الصناع وبعض الشبان في شارع بولاق يوم ١٨ مارس ، وساروا رافعين الاعلام قاصدين الأزهر للانضمام الى المتظاهرين به ، فامترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبري أبي الغلا ، وأطلقت عليهم النار ، فسقط منهم كثير من القتلى والجرحى ، وقد عرفنا من أسماء القتلى اسم كل من : محمد الكردي . السيدة حسن من المناصرة يحيى عابدين . محمد عبد المجيد . عبد الحليم سعد محمد . أبو سريع درويش . علي فرحات . محمد السيد غريب . محمود السجينى . وهؤلاء من بولاق . محمد منصور .

مظاهرة أخرى للسيدات - ٢٠ مارس

وعقد السيدات عزمن على اقامة مظاهرة أخرى . فاجتمعن يوم الخميس ٢٠ مارس صباحا بالحديقة القريبة من النيل بجاردن سيتي ، ومن هنالك حرن ماشيات ، وفي مقدمتهن ستة اعلام ، كتب على احدها باللغة العربية أنا نحتج على سفك دماء الأبرياء العزل من السلاح » ، وكتب على الثانى « نحتج على قتل الأبرياء » ، وعلى الثالث « نطلب الاستقلال التام » ، وعلى الاعلام الثلاثة الأخرى هذه العبارات مترجمة الى الفرنسية ، وسارت المظاهرات وخطفهن مركباتهن حتى وصلن الى شارع قصر العيني ، فناظر الجيش بالانشا ، حتى وصلن الى شارع سعد زغلول ، ووقفن امام « بيت الأمة » هاتفات ، ثم اقبلت قوة كبيرة من البوليس ومن الجنود الانجليز في سيارات مسلحة ، فضربوا نطاقا حولهن ، وظل الحصار نحو ساعتين ، وهن واقفات في الشمس ، من منتصف الساعة الحادية عشرة صباحا حتى الساعة الواحدة بعد الظهر ، وأرسلن باحتجاجاتهن الى سفارات الدول ، وجاء القنصل الأمريكى

بشقة ، وشاهة هذا الحصار ، فذهب الى فندق ساقواى حيث القيادة البريطانية ، واحتج على هذه القذاعة ، فصدر الامر على عجل برفع الحصار ، وتمكن السيدات من الخروج من النطاق المضروب حولهن ، فركبن السيارات والعربات التى كانت تنتظرهن ، وانصرفن الى بيوتهن .

الشرطة الوطنية

الف المتظاهرون فى أيام الثورة جماعة منهم يتولون حفظ النظام فى أثناء سير المظاهرات وفى الاجتماعات التى كانت تعقد لسماع الخطب أو لتنظيم المظاهرات ، سميت « الشرطة الوطنية » ، جعل لأفرادها شارات خاصة تميزهم عن سواهم ، وهى شريط من القماش الأحمر يحيط بالذراع الأيسر ، وقد كتب عليه بالقماش الأبيض « بوليس وطنى » ، وكانوا يحملون العصى ليقصوا عن المتظاهرين من يندس فيهم من الغوغاء ، ومنهم من كان يحمل القرب وقلل الماء لسقيا من يطأ من المتظاهرين ، وكان الناس يخرجون اليهم بالماء لسقياهم ، وبعضهم يسقيهم الماء المحلى بالسكر ، وكان الجمهور يستجيب لنداء الشرطة الوطنية ، ويعمل بارشاداتهم عن طواعية واختياره فكان لهذه الجماعة فضل كبير فى تنظيم المظاهرات والبعد بها عن الاعتداء على الممتلكات والأنفس ، وقد أسندت رئاستها الى الشيخ مصطفى القاياتى ، وكان يصدر تعليماته الى أفرادها من منزله بالسكركية .

وبالرغم من أن هذه الجماعة قد أفادت فى حفظ النظام ومنع اندساس الغوغاء فى المظاهرات فان السلطة العسكرية أصدرت أمرا فى ١٨ أبريل سنة ١٩١٩ بمنعها ، وترعدت من ينتمى اليها بالاعتقال والمحاكمة ، قالت :

« يأمر القائد العام فى القطر المصرى بما له من السلطة الممنوحة لتطبيق الأحكام العرفية بما يأتى : » اتصل بعلم ولاية الأمور أنه أنشئت جمعية البوليس الوطنى ، غرضها الظاهر صون القانون ، وحفظ النظام ، وقد وزعت هذه الجمعية على أعضائها شارة يلبسونها ، ونظمتهم على هيئة قوة بوليس ، وإذا كان من واجب كل وطنى معاونة البوليس ، فى تأييد النظام ، فان جمعية كالجمعية التى تقدم ذكرها لا يمكن أن يسمح بها ، فتأليف هذه الفرقة وما يماثلها من الفرق محظور ، وكل من يمشر عليه مرتديا شارة هذه الفرقة أو سواها من الفرق التى تماثلها بعد الساعة السادسة من صباح غد (١٨ أبريل) يقبض عليه ويحاكم بمقتضى الأحكام العرفية »

اعتداء الجنود البريطانيين على المجتمعين فى القهاوى

لم يقتصر اعتداء الجنود البريطانيين على المتظاهرين ، بل أخذوا يعتدون على القهاوى التى يديرها مصريون أو يجلس فيها المصريون عادة ، كقهوة الجندي ، وقهوة السلام بميدان الأوبرا ، وقهوة الشيخة ، ومحل جروبي القديم . وفى ٢١ مارس أحاط الجنود البريطانيون ومعهم مفتشون من الانجليز بجميع القهاوى والمحال العمومية فى وقت واحد ، وأجروا تفتيش جميع المصريين الجالسين بها بحجة ضبط المنشورات الثورية التى يحملونها ، وكرروا هذا الهجوم والتفتيش غير مرة .

منع حمل الأسلحة

الا بتصریح من السلطة العسكرية

كان السلاح ممنوعا حمله الا بترخيص من وزارة الداخلية ، طبقا للوائح المتبعة ، ولكن السلطة العسكرية أصدرت بلاغا يوم ٢٠ مارس أعلنت فيه أن حمل الرعايا

المصريين للأسلحة النارية أو لاي نوع من الاسلحة داخل حدود محافظة القاهرة يعد مخالفا للأحكام العرفية ما لم يكن حاملها حاصلا على رخصة من السلطة العسكرية ، وانذرت من يخالف هذا الأمر بالسجن لمدة أقصاها سنة أو بغرامة إقصاها ٢٠٠ جنيه أو بالعقوبتين معا .

جنازات الشهداء

ظهرت روح الثورة في تقدير الأمة لضحايا المظاهرات ، ممن قتلوا بشران البنادق أو المدافع الرشاشة ، فكان الشعب يمجّد فيهم التضحية والبطولة ، وقد تجلت هذه الروح في جنازات أولئك الشهداء ، فكان الشعب يشترك في مواكبها ويشيع الشهداء الى مقرهم الأخير ، وكانت هذه الجنازات تنتظم صفوف الشعب من جميع الطبقات ، وتضم الألوف المؤلفة من المشيعين ، وكانت من أعظم المواكب التي شهدتها مصر روعة وجلالا ، ويخيل لمن شاهد هذه الجنازات ورأى ضخامتها أن الأمة بأكملها كانت تخرج لتوديع شهدائها ، وكان بعض الجنازات يضم عدة شهداء يشيعون معا ، وعلى كل نعش اسم صاحبه الشهيد يحف به العلم المصري ، وكانت أولى هذه الجنازات جنازة الشاب مصطفى ماهر أمين التي تقدم الكلام عنها (ص ١٢٠) .

وفي يوم ٩ ابريل احتفل بتشيع جنازة أربعة شهداء قتلوا في مظاهرة يوم ٨ منه التي سيرد الكلام عنها ، وذلك في موكب مهيب لا يدرك الطرف آخره ، وقد سار المشيعون في نظام وصمت وسكون ، يعرّوه حزن عميق ، وكان يتخلل هذا الصمت بين حين وآخر نداء واحد يعبر عن شعور المشيعين « لتحي ضحايا الحرية » .

وفي ١١ ابريل شيعت جنازة أربعة عشر قتيلا من الشهداء الذين قتلوا في المظاهرات ، فكان موكب الجنازة رهيبا يبعث الأسى والحزن في النفوس ، بدأ سيره من مستشفى قصر العيني حيث نقلت نعوش الشهداء بعضها تلو بعض ، وقد عرفنا من اسمائهم : السيدة شفيقة محمد من سكان قسم الخليفة (١) ، أحمد مصطفى شكرى . محمود أحمد من حي الحنفى . أحمد كيلاني من هندسة السكة الحديد . أحمد السرسى من الخرنفش . زكى محمد من حي أبى الملا . محمد على عامر من الخليفة . محمد بدر من السيدة زينب . حسين محمود الحمامى من باب الشرية . أحمد فهمى من المغربلين . موسى أمين . ليتو مرو .

ومشى في الجنازة عشرات الألوف من طبقات الشعب وشيعوا الشهداء الى متوالم الأخير .

وفي ١٢ ابريل احتفل بتشيع جنازة أربعة قتلى آخرين من شهداء المظاهرات في مشهد جليل اشترك فيه المشيعون من الرجال والسيدات ،

وقد تجددت جنازات الشهداء في نوفمبر سنة ١٩١٩ كما سيذكره بياننا .

(١) في دفتر وفيات قسم الخليفة قُبت وفاة السيدة شفيقة محمد يوم ١٠ ابريل « وسبب الوفاة جروح وصامة اخترقت الصدر والبطن » ومحل سكنها الخرقة القديمة بالخليفة بمثل عتماوى ضباخة ابراهيم غياثي .

وجاء عنها في منشور من المنشورات الثورية بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩١٩ تحت عنوان : (شفيقة أولى ضحايا السيدات المصريات) ما يلى : « انجبت الوقفة من قتل أول شهيدة مصرية في حرب الحرية ، من أول ضحايا سيداتنا ، من موت شفيقة » ، وختم المنشور بقوله : « ان أبائنا قد أودعوا مواطني الشعب المصري الكريم وتعزى من وحيدته بحرية بلاده ، فهكلا الرجولة وهكلا الاخلاص للوطن ، ففى ذمة الانسانية : شفيقة . ومس كافل ، ورجان داره ! »

الفصل السادس

الثورة في الأقاليم

بيننا بالفصل السابق (ص ١٢٠) كيف امتدت الثورة الى الأقاليم ، والآن نذكر في شيء من التفصيل ما وسعنا تدوينه من وقائع الثورة في كل منها .

في الاسكندرية

لما وصلت أنباء مظاهرات القاهرة الى الاسكندرية ، اتفق طلبة المدارس والمعاهد الدينية فيها على الانسحاب ، ونفذوا عزمهم يوم الأربعاء ١٢ مارس ، فاضربوا في هذا اليوم والفوا موكبا بدأ يتحرك من ميدان مسجد أبي العباس المرسى ، الذي اتخذته الجمهور في الاسكندرية قاعدة للمظاهرات ، وساروا هاتفين للحركة والاستقلال ، ميممين شطر دار المحافظة القديمة بشارع رأس التين ، وفيما هم سائرون أدركهم الأميرالاي جارفزبك حاكم الاسكندرية ، يصحبه المستر انجرام مأمور الضبط ، فأمر مأمور قسم الجمارك بتفريق المظاهرة تنفيذا للأمر العسكري الصادر بمنع الاجتماعات والمظاهرات ، ولكن المتظاهرين لم يتفرقوا ، وساروا متجهين الى ميدان محمد علي ، وهناك صدتهم عن المسيرة قوة من بلوك الخفر مشاة وركبانا ، فوقفوا عن السير ، وانتهت المظاهرة بسلام ، واغلاق بعض أصحاب المحال العمومية محالهم حين علموا بهذه المظاهرة ، ولكن المتظاهرين لم يقع منهم اى اعتداء على احد ، ونزلت قبل الظهر قوة بريطانية للمحافظة على النظام وللمساعدة البوليس المصرى على تفريق الجموع ، وقبض على ٥٠ شخصا من المتظاهرين حجزوا في أقسام المدينة .

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ١٤ مارس ، ثم يومى السبت والأحد .

وكانت مظاهرة يوم الأحد تنتظم الجموع الزاخرة من طلبة المدارس والمعاهد الدينية والتجار والصناع وعمال السكة الحديدية والفنارات والاحواض وورش الحكومة وغيرهم ، وطافت المظاهرة في أهم شوارع المدينة وانتهت بسلام .

ثم تغيرت الحال بعد ذلك ، فلم يأت يوم الاثنين ١٧ مارس حتى كانت القوات الانجليزية المسلحة منتشرة في بعض الشوارع ، وعلى مداخل الطرق والعمارات في الأحياء الوطنية ، وكان الظن أن هذه القوات لا تعرض للمتظاهرين ما داموا في حدود النظام والقانون ، ولكن حدث ما لم يكن أحد يتوقعه ، فقد تألفت في هذا اليوم مظاهرة كبيرة من طلبة المدارس الثانوية ، وملتزمة محمد على الصناعية والمعاهد الدينية والعمال ، وبدأت من ميدان أبي العباس ، وساروا الى الانفوشي ، ولكن الجنود البريطانية ضربت نطاقا حولهم ومنعتهم عن السير ، فلم يمتنعوا ، واطلق الجند عليهم النار ، فسقط منهم ستة عشر قتيلا ، وأربعة وعشرون جريحا ، وتقل الجميع الى الإسعاف بحالة مروعة .

وقد عرفنا من أسماء القتلى : منصور على الديب (طالب عمره ١٣ سنة) ، السيد أبو العنين ، أحمد محمد السخاوي ، الشافعي قاسم ، حسن العزاوي ، عمر حسن الأفندي (طالب) ، السيد عبد المجيد ، الصاوي عفيفي ، محمد ابراهيم ، أحمد على صالح ، أحمد محمد حسان ، أحمد أبو السعود ، ابراهيم حسن حبش ، طه على عامر ، عبده أحمد كامل الجداوي ، (وهؤلاء العشرة الآخرون بحارة من المسافرين خانة قسم الجمرك) .

أذكت هذه المظاهرة ونهايتها الدموية نار الحماسة في نفوس الأهلين ، فتعددت بعد ذلك المظاهرات العنيفة في الثغر ، وكانت المظاهرات الكبرى تبدأ عادة كل يوم جمعة عقب الصلاة ، وتأخذ مسيرها من ميدان أبي العباس ، وتخترق أهم شوارع المدينة .

واعتقلت السلطة العسكرية عددا كبيرا من الطلبة والعمال بحجة اشتراكهم في المظاهرات فبلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الديني وحدهم ٤١٥ طالبا .

وتجددت الحوادث الدموية بالثغر في شهر ابريل ، فوق تصادم بين المتظاهرين والجنود البريطانيين يوم ١٠ منه بباب عمر باشا ، وتصادم آخر صبيحة اليوم التالي بحى كرموز ، قتل فيه من المصريين ثلاثة وجرح ستة ، ثم تجدد التصادم بعد ظهر اليوم ، فقتل من المصريين سبعة عشر ، وجرح كثيرون ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : محمد عثمان ، اسماعيل محمد ، أحمد على ، حسن التوني ، عبد العزيز عبد الخالق ، وكلهم من باب عمر باشا .

ثم تجددت المظاهرات الدامية في نوفمبر ، كما سيظهر بيانه ١٥٦

في بور سعيد

وحدثت في بور سعيد مظاهرة يوم الجمعة ٢١ مارس ، بدأت في شارع أوجيني ، وسارت نحو شارع محمد علي ، فتصدى لها الجنود البريطانيون وأطلقوا النار على المتظاهرين ، فبلغ عدد القتلى منهم سبعة ، وعدد الجرحى سبعة عشر ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : ابراهيم الزيني تاجر من دمياط ، فريد الغنام من عزبة البرج ، السيد المصري ، عبد العزيز فزاع ، محمد عباده (طالب) ، محمد خليفة ، رجب السلموني .

في البحيرة

قامت بمدينة بور سعيد مظاهرة كبيرة يوم ١٧ مارس طافت في بعض شوارع المدينة ، فتمرض مدير البحيرة ابراهيم حليم باشا بشخصه للمتظاهرين ، وأهانهم بكلمات أثارت غضبهم ، أذ تحدثهم أن يكون بينهم رجل ، فانقضوا عليه ضربا بالنعال ، حتى كادوا يجهزون عليه ، لولا تدخل البوليس ، وقد شتت الجنود المتظاهرين ، وقتلوا منهم ١٢ شخصا عرفنا من أسمائهم : أمين محمد جوهري ، محمد سلمان محمد ، أحمد محمد حسين ، ابراهيم محمد عمر .

وحوكم بعض من قبض عليهم بتهمة الاعتداء على المدير أمام محكمة عسكرية عقدت في دمنهور ، فأصدرت على المتهمين أحكاما مختلفة بالسجن والجلد والغرامات .

وصدر امر عسكري يحظر على الأهالي الخروج من منازلهم بين الساعة السابعة مساء الى الرابعة صباحا ، ومنع السفر من دمنهور والها بغير جواز رسمي .
وهجم البدو على مركز كوم حمادة ، فأرسلت قوة بريطانية لقمع حركتهم ،
وصدتهم .

في رشيد

حدثت في رشيد يوم ١٧ مارس مظاهرة بدأت سلمية ، وسارت من قبلى المدينة الى بحريها ، وانضمت اليها جموع الشعب ، فتصدى لها مأمور المركز محمد مصطفى حجاب ، فوق تصادم بينه وبين المتظاهرين ، أمر على اثره رجال البوليس بإطلاق النار عليهم ، فقتل شاب من أبناء أحد الأعيان يسمى إبراهيم زيدان ، فتارة ثائرة الجماهير ، وهاجموا ديوان المركز ورجعوه بالطوب والحجارة ، وأخرموا فيه النار ، ولا تزال آثار التدمير والحريق ظاهرة في بنائه ، وخرب بعضهم محطة السكة الحديد وخلعوا قضبانها واتفقوا خطوط التلغراف والتليفون ، وساد المهرج والمرج في المدينة ، على أن ذوى المكانة فيها ألغوا من بينهم لجنة حفظت فيها النظام ، بعد أن لجأ مأمور المركز الى إحدى العزب القريبة من المدينة ، وفي اليوم التالى والذي يليه حضرت قوة من الجنود الهندية بقيادة ضابط بريطاني ، يصحبه المأمور ، وألقت القبض على نحو تسعين شخصا ، ممن أرشد عنهم المأمور ، نذكر منهم : محمد سمك التاجر وعضو المجلس المحلى . ونجله عبد العزيز سمك . عبد الحميد سمك . عبد العزيز عجمية التاجر وعضو المجلس المحلى . أحمد الجارم طالب حقوق (الآن قاض بالمحاكم الأهلية ثم مستشار) . عبد الحكيم الجارم (الآن موظف ببنك مصر) . محمود الطويل التاجر . وآخرين ممن سترد أسمائهم في محاكمات الثورة ، وقد نقلوا جميعا الى سجن الحسنة بالإسكندرية حيث حقق معهم ، وأحيل ستون منهم الى محكمة عسكرية بريطانية كما سيحىء بيانه في الفصل الحادى عشر .

في الغربية والمنوفية

في طنطا

في يوم الأربعاء ١٢ مارس قامت مظاهرة كبيرة في طنطا ، تألفت بداءة ذى بدء من طلبة الجامع الأحمدي والمدرسة الثانوية ، وأخذوا يطوفون في الشوارع الكبيرة وانضم اليهم الشعب ، فصارت مظاهرة ضخمة ، جمعت عدة آلاف من المتظاهرين ، ينادون بالحرية والاستقلال ، وسارت المظاهرة بسلام الى أن وصلت الى شارع المديرية ، واتجه المتظاهرون صوب المحطة ، ليجعلوها خاتمة المطاف ، ثم يتفرقون ، ولكن حدث هناك حادث مروع ، اذ كانت شرذمة من الجنود البريطانيين ترابط بالمحطة ، فما أن اقترب المتظاهرون ، وكلهم عزل من أى سلاح ، حتى أنهال عليهم الجند رميا بالرصاص ، وكان معهم ويا للأسف نفر من رجال البوليس المصرى ، فبلغ عدد الضحايا من المتظاهرين ستة عشر قتيلا ، وتسعة وأربعين جريحا ، وهذا الإحصاء مأخوذ من بلاغ السلطة العسكرية عن حوادث الثورة ، فكانت مظاهرة دموية .

وقد عرفنا أسماء من قتلوا فيها ، وهم : مرزوق محمد اسماعيل طالب بالمعهد الأحمدي من منيل الهويشات مركز طنطا . السيد يوسف المبيض تاجر . محمد عامر العربى مزارع . على على جابر من خرسيت مركز طنطا (طالب) . محمد مصطفى السيد من معلة مرحوم (طالب) . السيد السيد أبو قورة (طالب) . محمد إبراهيم

راشد من شنتنا منوقية (كاتب) . محمد درويش التهامي من سبرباي (تاجر) .
عبد المجيد ابراهيم الديهي من الفرستق مركز كفر الزيات (طالب) . منصور فهمي
جرجس (طالب) . محمد محمود شادي من سنجرج منوقية (طالب بالمعهد
الأحمدي) . مصطفى محمد هاشم من قصر نصر الدين مركز كفر الزيات (طالب) .
محمد علي زيدان شبال . محمود السيد جمعة (طالب) . محمد حسين عفيفي
من قويسنا (طالب بالمعهد الأحمدي) . عبد الرحمن نصر من طنطا .

وزعمت السلطة العسكرية في بلاغها عن هذه المجزرة ان المتظاهرين ارادوا الهجوم
على المحطة ، فكان ما كان من الضرب والتقتيل ، وهي مزاعم باطلة ارادت بها ستر
فضاعة اعتداء الجند ، فاختلقت هذا السبب المكذوب ، لان المتظاهرين ما كان في نيتهم
الهجوم على المحطة ولا على أي مبنى آخر من مباني الحكومة .

ولم يكف الجنود البريطانيون بعد هذه الواقعة عن الاعتداء على الاهالي ، ففي
١٦ مارس قتل احد المارة بسبع طلقات من مدفع رشاش منصوب فوق سطح
المحطة ، وقتل غلام ضربا بالسنج عند مروره بالقرب من المعسكر الانجليزي ، وفي
١٧ منه اطلق الرصاص على شاب كان يمر مصادفة على مقربة من هذا المعسكر .

في بركة السبع

وهاجمت فصيلة من الجنود البريطانيين جماعة من المتظاهرين كانوا يعملون على
تدمير كوبرى السكة الحديدية ببركة السبع ، فقتل وجرح منهم كثيرون .

في قلين ودسوق

وفي ليلة ١٨ مارس دمرت محطة قلين تدمرا تاما ، ثم قطعت السكة الحديدية
بين طنطا وقلين ودسوق والجهات الأخرى الواقعة شمالي المديرية .

في سمنود

وتجددت المظاهرات في سمنود ، وقتل في احداها الملازم الاول ابراهيم محمد
عمار ملاحظ نقطة سمنود يوم ١٨ مارس ، وجرح احد عساكر البوليس وقتل ثلاثة
من الاهلين ، وهم : محمد مصطفى الشرفاوي (فقيه) . السيد هنتر أبو حبيب
(تاجر) . الحاج محمد حسن شحاتة (خياط) .

في زفتى

الف طلبة المدرسة الثانوية (مدرسة السيد بك كشك) بزفتى مظاهرة طافت
في المدينة وانضم اليها الاهلون ، فبعثت في المدينة وما حولها روح الثورة ، وتألقت
لجنة للثورة برئاسة المرحوم الأستاذ احمد الجندى ، أعلنت الاستقلال ، وأنزلت
العلم الذى كان يرفع على المركز ، ورفعت بدله علما آخر وطنيا ، ابدانا باعلان
الاستقلال ، وأذاعت في منشور طبيعته ووزعته في المدينة أن اليها يرجع الامر
والنهي ، وكان مأمور المركز من خيار الرجال ، وهو المرحوم اسماعيل بك حمد ،
فتعاون مع اللجنة بصفة غير رسمية ، وشاركها شعورها وميولها ، اذ كانت ميوله
وطنية ، وتركها تباشر سلطة الادارة ، فألقت لجانا فرعية ، احداها للمحافظة على
الامن وأخرى لتحصيل هوائد البلدية ورسوم شركة الأسواق ، وأخذت تنفق
ما حصلته في مرافق المدينة ، ورددت بعض المستنقعات وأصلحت الشوارع ، وشغلت

في ذلك العمال العاطلين ، وكان اسماعيل بك حمد يجتمع وأعضاء اللجنة في مقرها بأعلى قهوة « مستوكلى » وأصدرت جريدة أسمتها « الجمهور » كانت تطبع بمطبعة محمد أفندى عجينة ، ولما ترامى نبأ هذه اللجنة وبخاصة اعلانها الاستقلال الى السلطة العسكرية ، أنفذت اليها قوة من الأستراليين لقمع الثورة ، وحين اقتربت القوة من المدينة أخذ الأهالي يخفرون الخنادق العميقة في الطرق الزراعية الموصلة اليها ، وخلصوا قضبان السكة الحديدية ، فاستعدت القوة لمهاجمة المدينة ، وصوبت اليها المدافع ، فتدخل اسماعيل بك حمد في الأمر وتوسط بين القوة ولجنة الثورة ونصح هذه بالكف عن المقاومة إبقاء على المدينة ، وأذن للقوة بدخولها على أن لا تتدخل في شئون الإدارة ، إذ احتمال هو مسئوليتها ، فدخل الجند المدينة ، وصكروا في بحريها وقبلها ، وأخذوا يبحثون عن أعضاء لجنة الثورة ، فلم يرشد اليهم أحد ، وحظرت القوة على الأهالي التجول في المدينة من غروب الشمس الى مطلع الفجر .

في كفر الشيخ

قامت بكفر الشيخ يوم ١٦ مارس مظاهرة تألفت من الطلبة ، ثم اتسعت بانضمام الشعب اليها حتى بلغت عدتها عشرة آلاف شخص ، وهاجم المتظاهرون بناء المركز وقذفوه بالطوب والحجارة فأتلفوا بعض نوافذه ، وأطلق الجند الرصاص على المتظاهرين فقتل واحد منهم ، وقطعت السكك الحديدية وخطوط التلفراف ، وعزلت المدينة عن البلدان الأخرى .

ولما تفاقمتم الحالة أنفذت السلطة العسكرية اليها فصيلة من الجنود البريطانيين لقمع الثورة ، فجاءوها في صبيحة يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان عددهم نحو أربعمائة ، واتخذوا مركز البوليس مقرا لقيادتهم ومسكرا للفصيلة في المدرسة الابتدائية وجعلتها وجعلت دور العلم مربطا لخيولها .

وأبعدت مأمور المركز عبد القادر أفندى مختار (بك) عن المدينة بحجة أنه كان مناصرا لحركة المظاهرات ، وأمرته بأن يلتزم مدينة طنطا ، وقدم المأمور بلاغا الى المدير وإلى وزارة الداخلية بالاعتداءات التي وقعت من هؤلاء الجنود ، وطلب إجراء التحقيق بشأنها ، واحتلت القوة الدور المهمة لمصالح الحكومة وتفتيش الأوقاف السلطانية (الملكية) وأخرجت منه موظفيها عنوة ، وساقتهم الى سجن المركز ، ثم جاء وكيل النيابة ليتعرف ما حدث ، فقصوه اليهم ، وزجوه مع طبيب المركز في السجن ، ثم أفرجوا عنه وعن مفتش الأوقاف السلطانية وطبيب المركز ، وظل باقى الموظفين محبوسين الى ما بعد العصر .

ونهب الجند دكاكين الأهالي في المدينة واستولوا على ما بها من مأكولات ، وأخذوا يعاقبون الأهالي بالجلد بدون محاكمة ، وفرضوا على كل بلدة من بلاد المركز عددا من الأهالي لجلدهم يوميا ، وفرضوا على كفر الشيخ ٧٥ ، وعلى سخا ٢٥ ، وعلى ميت علوان ٣٠ ، وهلم جرا ، ولما عجز عمدة سخا وشيخها عن تقديم الضريبة المطلوبة من الرجال جرى بهما الى المركز وزجا في السجن وأسيتت معاملتهما بأن كلفا بحمل التراب من تحت أرجل الخيل وإدارة طلعة المستشفى حيث استقر ضباط القوة ، وإدارة طلعة المركز أيضا ، على مرأى ومسمع من الأهالي ، وظلوا كذلك أربعة أيام ، وقتل في أثناء هذه الحوادث عدد من الأهالي برصاص الجند .

وطاف الجنود البريطانيون في أنحاء المركز وقصدوا فيما قصدوا اليه مقر شركة البحيرة بسيدى سالم وكوم الوحال ، وفي طريقهم عرجوا ببلدة (العمدان)

وتبادلوا والاهالى اطلاق الاعيرة النارية ، وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة
العمدان ، وحوكم بتهمة التحريض على العصيان ، وحكم عليه بالسجن خمسة عشر
عاما (واقرج عنه سنة ١٩٢٤) .

واعتدى الجند في بلدة (كفر دمر) التابعة لمركز المحلة الكبرى على عفاف فتاة
كانت تشتغل في حقنها يوم ٦ ابريل سنة ١٩١٩ ، وسلبوها شرفها عنوة واقتدارا ،
وابلغ العمدة هذا الحادث الفظيع الى المركز بدون جدوى .

في المحلة الكبرى

قامت بها يوم ١٥ مارس مظاهرة ضخمة جمعت طلبة المدارس وسراة المدينة
وعمالها وصناعها وطوائفها كافة ، وطافوا في الشوارع هائفين للاستقلال والحرية ،
واضرب الطلبة في هذا اليوم وانتهت المظاهر بسلام ، وتكررت المظاهرات السلمية
في الايام التالية .

في شبين الكوم

وقامت المظاهرات في شبين الكوم منذ يوم ١١ مارس ، وتجددت في الايام
التالية ، وكان قوامها طلبة المدارس الذين اضرخوا ومن انضم اليهم من جموع الاهالى
وطافت في شوارع البندر الرئيسية ، وانتهت المظاهرات بسلام .

وحضرت قوة بريطانية مسلحة ، وعسكرت في المدرسة الثانوية ، ومنعت
المظاهرات بمعاونة البوليس ، ثم تجددت المظاهرات في اليوم التالي لحضور هذه
القوة ، وكانت سلمية ، وقد فرقها البوليس .

وقامت في منوف مظاهرات ، والقى المتظاهرون الطوب والحجارة على المركز
لحضرت قوة من البوليس ومن الجيش البريطانى لامادة النظام .

وحدث في تلا مظاهرة يوم الخميس ١٣ مارس فجاءتها قوة بريطانية مسلحة
من طنطا وقوة من البوليس لمنع الاسترسال في مظاهرات .

في الدقهلية

عمت المظاهرات مديرية الدقهلية ، وتخللتها حوادث اليمه سفكت فيها دماء
الاهلين ، مما نذكر تفصيله فيما يلى :

في المنصورة

اجتمع طلبة المدارس الثانوية بالمنصورة يوم الجمعة ١٤ مارس في مشتزه الكنائى،
فاستمعوا الى خطبائهم ، ثم افوا مظاهرة سلمية طافت المدينة وانتهت بسلام .

وفي يوم الثلاثاء ١٨ مارس قامت مظاهرة سلمية كبرى اخترقت شوارع المدينة ،
في نظام وسكينة ، ولكن لم تكد تصل الى نهاية شارع السكة الجديدة ، تجاه مخازن
موروم ، حتى فاجأها الجنود البريطانيون باطلاق النار بدون تحذير او انذار ، فانقلبت
المظاهرة الى مجزرة مروعة قتل فيها من المتظاهرين تسعة عشر شهيدا ، واصيب
كثيرون بجروح دامية .

وقد عرفنا من أسماء الشهداء : رمضان ابراهيم عطية (كاتب) . العدوى محمد مزام (عطار) . محمد بدر محمد (فقيه) . محمد المنسي (حوذي) . محمد عبد الفنى السندوبى (مساعى) . الشحات محمد حسين (شغال) . على حسن على (بياع) . أحمد محمد ماهر (كاتب) . محمد ابراهيم المهدي من الدرايسة (ضياخ) . ابراهيم المهدي ابراهيم (صانع احذية) . عباس عبد الله الزينى (جلاد) . رمضان العفيفى كامل (بناء) . حافظ خليل القصيفى (طالب) . عبد الرحمن رمضان عطية (حلاق) . فؤاد محمد عوض (كاتب) . حسن احمد سليمان (حوذي) حسن محمد الجدامى (طالب) اسماعيل محمود زين الدين (طالب) . محمد على الشحات (نجار) . محمود يونس (حداد) . محمد الكنانى (موظف بالمجلس البلدى) . على على مصطفى (مزارع) . محمد مرفه . عبد العظيم على سلطان من ميت بدر خميس . شعبان المبيض من ميت خميس ، وبعض هؤلاء الشهداء قتل في بضعة الايام التالية ليوم المظاهرة ، اذ لم يكف الجند عن الاعتداء على الناس في الشوارع .

والى تلك المجزرة اشارت السلطة العسكرية في بلاغها المؤرخ ٢٠ مارس بقولها : « وقعت قلاقل شديدة أخرى في المنصورة يوم ١٨ الجارى ، واضطر ولاة الامور المليون ان يستندموا الجنود لمساعدتهم على اعادة النظام » فتأمل في مغايرة بلاغات السلطة العسكرية للحقائق ، وكيف تقتصر على عبارات وهمية لا تشير الى شيء من القتل وسفك الدماء .

في دمياط (١)

كان يوم الجمعة ٢١ مارس سنة ١٩١٩ يوما مشهودا في دمياط ، فقد خرجت المدينة من بكرة ايها شبابها وشبيها عقب صلاة الجمعة في مظاهرة عظيمة تهتف بحياة مصر والاستقلال وسعد زغلول . وكما كانت العادة تصدت لها قوة كبيرة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين بالقوة ومنع استمرارهم في السير . الا انه رغم استعمال رجال البوليس القسوة لم يستطيعوا تشتيت هذه الجموع الحاشدة واخماد المظاهرة ، ولما لم يفلح مأمور البندر في تفريق هذه الآلاف اخرج مسدسه من جيبه ولوح به في وجوههم مهددا باطلاق النار . فانبرى له أحد زعماء المتظاهرين ويدعى « الحاج احمد عمر » وانتزع منه المسدس وانزله عن صهوة جواده الذي كان يركبه . وانضم اليه بعض المتظاهرين وانهالوا عليه ضربا . ثم استمرت المظاهرة في طريقها حيث مرت امام دار البندر فاطلق عليهم أحد رجال الادارة الرصاص فأصيب محمد رجب الشهاوى التاجر وعوض حسين العباسى المراكبى باصابات قضت عليهما في الحال . واصيب غيرهما باصابات غير قاتلة . ثم صدت الاوامر بمنع التجول وباطلاق المنار على أى شخص يسير في الطريق . وسارت الدوريات كاملة السلاح على أهبة اطلاق النار على كل من يرى في الطريق . وبينما كان المدمو محمد الدنون سائرا في طريق سوق الخضار اطلق عليه أحد الخفراء النار من بندقيته فأرداه قتيلا .

وصدرت الاوامر المشددة بعدم الاحتفال بتشيع جنازة هؤلاء الشهداء ، قوارا هم اهلوهم التراب من غير أى احتفال .

وقبض البوليس على الحاج احمد عمر ، وعبد السلام الحلو ، ومحمد شحاته .

(١) هذه التيلة مضافة في الطبعة الثانية .

وامين المداوى ، وعوض زغلول ، ومصطفى النحاس الطالب بالمعهد الدينى وقدموا للمحاكمة العسكرية .

فحكم على الاول بالسجن خمس سنوات فضى منها سنة واحدة في سجن الزفازيق ثم توفى في السجن .

وحكم على الثانى بالسجن ثلاث سنوات ووافاه الاجل بعد أن قضى عاما ونصف عام في سجن طنطا ، وقد شيعت جنازته من محطة دمياط الى القبر في احتفال رهيب وذلك بعد التصريح بنقله من طنطا الى دمياط .

وحكم على الثالث بالسجن سنتين قضاهما في سجن المنصورة .

وبعد مظاهرة يوم الجمعة قامت مظاهرات أخرى ولكن لم تسفك فيها دماء ، اشتركت فيها دمياط وجميع بلدان الشطوط بعلمائها وتجارها ومحاميهها وطلبتها وموظفيها ومماليها ، تطالب بالاستقلال وتنادى بالحرية .

في مركز ميت غمر

مذبحة ميت القرشى

اصيبت بلدة « ميت القرشى » بكارثة اودت بحياة مائة من أهلها ، وذلك انه في يوم ٢٣ مارس بينما كان الاهلون يقومون بمظاهرة سلمية حول البلد جاء قطار مسلح بقل نيفا ومائة جندي بريطاني ، فوقف القطار ونزل الجند على مقربة من البلد ، وارادوا الانتقام من اهل المدينة بدعوى انه حصل قطع في السكة الحديدية على مقربة منها ، فالتقوا اول ما التقوا بشاب في طليعة المظاهرة وهو المرحوم محمد مامون عبد المعطى نجل عمدة البلد ، فسأله عن تلك الجموع ، فأخبرهم أنها مظاهرة سلمية ، ولم يكذب يتعد عنهم حتى عاجلوه برصاص بنادقهم ، فسقط قتيلًا ، فلما سمع الناس دوى الرصاص تفرق جمعهم ، فاعمل فيهم الجند المدافع الرشاشة ، فحصدتهم حصدا ، وتعقبوهم حتى الحقول ، وكلما صادفوا احدا اردوه قتيلا ، وبلغ عدد شهداء هذه المذبحة نحو مائة قتيل ، عرفنا أسماء بعضهم وهم : محمد مامون عبد المعطى . على عبد العزيز سعد . محمد فخري . محمد المهدي . فؤاد نصر . ابراهيم محمد مطوه . ابراهيم أحمد الحلوحي . عبد الوهاب عثمان . سليمان نافع ، الشحات سليمان . شحاته طه العوضى . على موسى الله . متولى العوضى . عطيه حسن حلوه . صالح الدسوقي جوده . محمد القرشى محمد نور . سليمان هلال . محمد حسن مراد . عبد المجيد ابراهيم . محمود حسن مراد من كفر المحمدية .

وعرفنا من الجرحى : السيد سليمان سعد . منادى محمد المرسى . هبة العليم على جاد الله . القرشى مهدي . مرسى محمد قمر . محمد غنيم الشال . محمد عبد المنعم الصعيدى . الأنسة صديقة عروس عبد المجيد ابراهيم . محمد شعبان . ومن البلاد المجاورة : اسعد أمين من كفر بربرى سليمان . محمد شاهين سمرة من ميت أبو عربى . هندأوى على زهرة من كفر الوزير . محمد سالم رضوان من كفر مقدم .

واشارت السلطة العسكرية الى هذه المأساة في بلاغها الرسمى بقولها :

« حدث في جوار ميت غمر وهى التى ذكرت امس انها لا تزال مع زفتى وميت القرشى مركزا للتمرد والفتن أن قطارا كان يشتغل باصلاح الخط يوم ٢٢ الجارى

فجعله الفوغاء (كذا كانت تسمى المتظاهرين) في معزل بقطع الخط من امامه ومن خلفه ووصل الى مكان الحادثة قطار مسلح لاسعافه يوم ٢٣ الجارى ، فهاجمه المشاغبون بدوره ولكنهم تكبدوا خسارة تزيد على مائة من القتلى والجرحى » .

في كفر الوزير

وفي نفس هذا اليوم مر القطار المسلح بكفر الوزير ، فخرج نفر من الاهلين لمشاهدته ، وكان على مقربة من السكة الحديدية جاموسة يقودها صاحبها ، فاراد ان يبعد بها عن الخط محافظة عليها ، فأصابته وماشيته طلقات نارية اودت بحياتها ، وصوب الجند الرصاص نحو الاهلين فقتلوا منهم : عناني محمد سليمان . والسيدة بنت بدران .

في تفهنا الاشراف

وفي ٢٧ مارس نزل الجند ببلدة تفهنا الاشراف ، وطلبوا من عمدتها الشيخ عبد العزيز القرموطى اخراج رجال من البلدة للعمل في اصلاح السكة الحديدية ، وبالرغم من انه صدع بالامر وجمع من استطاع من الرجال ورافقهم حيث السكة الحديدية ، فان الجند قد اعتدوا اثناء غيبته على منازل البلدة واقتحموها وسلبوا ما امتدت اليه ايديهم من مال ومؤونة ، وقتل في هذه الملحة عدد من الاهالى عرفنا اسماء بعضهم وهم : عبد الفتاح سيد احمد . احمد متولى القرموطى . محمد على وافي . رقية بنت احمد متولى .

في دنديط

وفي ٢٨ مارس هاجموا بلدة دنديط ، واخذوا يضربون كل من صادفوه من اهلها ، فساد الرعب ، واوى الناس الى بيوتهم فاقتحم الجند البيوت يسلبون ما وصلت اليه ايديهم من نقود ومصاغ ومؤونة . وقتل في هذه الملحة : عطية على الغلبان . وحنيفة ام عجوه ، وجرح كثيرون ، وبلغت قيمة المنهوبات نحو ٨٧٥ جنيهًا .

في القليوبية والشرقية

كان اول عمل ثورى قام به اهالى القليوبية ان تظاهر اهالى قليوب يوم ١٤ مارس واحرقوا محطة سكة الحديد فيها ، كما اطلقوا الخط الحديدى بها وفي جوارها ، واطلقوا الاسلاك التلغرافية والتليفونية وخربوا الطريق الزراعى بان احدثوا به خنادق عميقة تعمق سير السيارات ، وقد انفذت السلطة العسكرية احدى الطائرات الحربية ، فأضحت تطلق النار على المتظاهرين .

ويقول البلاغ الذى أصدرته القيادة البريطانية في ١٩ مارس انه حدث تلف عظيم في خطوط السكة الحديدية والتلغرافات في اماكن مختلفة من مديرية القليوبية ، ويؤخذ من هذا البلاغ ان المتظاهرين اصطدموا بالجنود البريطانية الذين اطلقوا النار عليهم فقتل سبعة من الاهلين وقتل في طوخ وقها خمسة آخرون .

وقد عرفنا من اسماء القتلى في قليوب حسن على ناصر . عبده عبد الفتاح أبو سنه . امام التلوانى . اسماعيل محمد نور الدين . سيد ابراهيم أبو نشابه . ومن اسماء القتلى في طوخ : ابراهيم امبابى (عمره ٧ سنة) . عفيفى عطا الله . علام على . محمد سعد . مبروك مبروك . السيد على . محمد عفيفى .

وقامت المظاهرات السلمية في الزقازيق وغيرها من عواصم المديرية ، وفي ١٦ مارس هجم المتظاهرون على مركز منيا القمح ، وأطلقوا سراح المسجونين ، ثم هاجموا محطة السكة الحديد ، وكانت تخزنها شرفمة من الجنود الانجليز أطلقت النيران على الأهالي ، فقتل منهم ثلاثون وجرح تسعة عشر ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : محمود محمد . عبد السلام محمد . بشاري محمد . السيد سالم . محمد علم الدين . أم محمد بنت جاد . عامر أحمد . على عسكر . عمر على . بيومي عطية . حسن السيد . ابراهيم محمد . سلامة محمد . عوض سيد أحمد . عبد الحميد عثمان . ابراهيم السيد . محمد عثمان . يمن بنت صبيح . السيد الكرائي . أحمد محمود السيد سويلم . عوض الله مرسل . عبد الله ابراهيم .

الثورة في الوجه القبلي

كانت الثورة في الوجه القبلي أشد منها في الوجه البحري ، إذ طبعت في الجملة بطابع العنف ، وبلغ من خطورتها أن انقطعت المواصلات تماما بين الوجه البحري والوجه القبلي ، حتى أن السير برنار باشا السكرتير المالي لحكومة السودان وبعض الموظفين العسكريين والملكيين البريطانيين غادروا الخرطوم يوم ١٧ مارس قادمين إلى مصر ، فاضطروا بعد وصولهم إلى الشلال ثم إلى الأقصر أن يغيروا طريقهم بسبب حوادث الثورة ، وعادوا إلى السودان ، وجاءوا مصر بطريق بور سودان والسويس . وقد سبق القول (ص ١٣٢) بأنه في ١٥ مارس اضطرت القطار الذي سافر من القاهرة قاصدا الصعيد ، إلى الرجوع ثانية إلى العاصمة ، لقطع الخط الحديدي في طريقه ، وكسر مرياته ونوافذه .

وفي اليوم ذاته هجم الثوار على محطة الرقة والواسطى وعلى القطارات التي بهما ودمروا المحطتين وأحرقوهما .

وقتل في هذا اليوم المستر آرثر سميت من كبار موظفي مصلحة السكة الحديدية بالقطار عند وصوله إلى الواسطى .

ودمرت محطات السكة الحديد في بولاق الدكرور والبدرشين والحوامدية ، وعطل كوبري قشيشة بين الواسطى وبنى سويف .

في الواسطى وبنى سويف

وفي ١٥ مارس أيضا قامت مظاهرة كبيرة في مدينة بنى سويف وأغار المتظاهرون على المحكمة ، وكانت هيئتها منعقدة ، فمطأوا الجلسة وطرّدوا الموظفين ، وحاولوا القبض على القاضي البريطاني ، ولما عجزوا عن ذلك حطّموا مكاتب مختلفة في مصالح الحكومة ، ثم هاجموا على سراي المديرية ، ولكن قوة من الجنود الهندية أجلتهم عنها ، واعتصم النزلاء البريطانيون في ثلاثة منازل بالمدينة جعلوها في حالة دفاع .

وقد اندس بين المتظاهرين جماعة من الأشرار بحيث اختلط الأمر وترتب على ذلك وقوع اعتداء على بعض المحلات التجارية ، وأقفلت القهاوي والمطاعم ، واستولى الدعر على النفوس .

في الفيوم

بدأت المظاهرات في الفيوم يوم ١٥ مارس ، واستمرت في الأيام التالية ، وفي ١٩ منه بينما كانت مظاهره تطوف في المدينة أطلق بعض المتظاهرين عيارات في الهواء

كعادة البدو في حفلاتهم ، فتصدت القوة البريطانية لجموع المتظاهرين ، وأطلقت النار عليهم من البنادق والمدافع الرشاشة ، فقتل منهم كثيرون .

وقد عرفنا من أسماء القتلى : محمد وهبة ترزى . محمد عبد الدايم . توفيق عبد الباسط . درويش ابراهيم . رياض على . عبد العال رزق . احمد احمد حسين . بدوى عبد النبى . سيد محمود . احمد روى . محمود محمد . نعمان ابراهيم . محمد مسعود . عبد الباقي حسن . غريب محمد . عثمان عطية . احمد حنفى . السيد فتح الباب . محمد عبد الله . خميس بدوى . احمد ومضان . عبد الجواد احمد . حميدة سليمان . محمد عزازى . محمد فرحات . عبد العليم حافظ . عبد النبى على . محمد عطا الله . عبد الباسط عبد التواب . نظير على . محمد جبره . منصور أبو بكر . على محمد . حسن حسين . محمود محمد . فاطمة محمود . سيد على . نعمات محمد .

لم جاءت قوة من البدو وهاجموا الجند فقابلهم هؤلاء بإطلاق النار ، وبلغت الخسارة البدو والمتظاهرين أربعمائة من القتلى والجرحى .

ورد ذكر هذه المجزرة في بلاغ السلطة العسكرية يوم ٢٠ مارس اذ قالت : « وفي ١٩ الجارى هجمت قوة كبيرة من البدو في مدينة الفيوم على رجال الحرس ولكنها صدت بعد أن تكبدت خسارة ٤٠٠ من القتلى والجرحى » .

واعتقب هذه المجزرة توجيه انذار من القيادة البريطانية الى اهالى الفيوم والوجه القبلى هذا نصه :

« في الايام الأخيرة اطلق البدو النار على الجنود البريطانية وقتلوا بعضهم ، فاذا اطلق البدو النيران على الجنود البريطانية مرة أخرى اتخذت في الحال وسائل شديدة قاهرة لا بد أن تفضى الى ضياع ارواح كثير من الأبرياء . وهذا آخر انذار » .

واقترنت السكك الحديدية في أنحاء المديرية حتى الواسطى بمديرية بنى سويف .

وحاصر البدو في مركز اطسا ديوان المركز وطلبوا الى رجال البوليس فيه أن يسلموا أسلحتهم وخيولهم فأبوا ، فتقاتل الفريقان ، وانجلى القتال عن هزيمة البدو ، ولجا موظفو مراكز المديرية الى مدينة الفيوم ليكونوا بأمان من هجمات البدو ، وقام قائد هجانة البوليس الى العاصمة راكبا هجينا ليبلغ ولاية الأمور بوزارة الداخلية خطورة الحالة في الفيوم .

واعيدت المواصلات بالسكة الحديدية بين الواسطى والفيوم في ٢٥ مارس .

في المنيا

بدأت المظاهرات في مدينة المنيا يوم ١٠ مارس ، وكانت سلمية ، ثم انقطعت اخبار العاصمة ومواصلاتها وصحفها وبيدها منذ مساء ١٥ مارس ، واستمرت المظاهرات في الايام التالية تطوف في شوارع المدينة ، وتآلفت بها لجنة وطنية للمحافظة على النظام وعلى ارواح الأجانب بها ، وأنشأت فروما لها في المراكز والقرى لصون الأمن والمحافظة على الارواح والمصالح ، وكان عدد أعضاء هذه اللجنة نحو خمسة وعشرين من اعيان المدينة والمديرية ، وشهد قناصل الدول وجميع الأجانب أن الحالة في المنيا كانت حسنة ، وقد حافظت اللجنة على ارواح الأجانب والبريطانيين .

على أنه رغم جهود اللجنة قامت مظاهرة عدائية بالمتيا يوم ٢٨ مارس وطاق المتظاهرون في الشوارع منادين بهتاف مدائي ضد المدير محمود نصرت بك ، وتدخل البكباشي شاهين لمنع هذه المظاهرة على رأس قوة صغيرة من الجيش المصري ، وأمر رجاله بإطلاق النار على المتظاهرين قلوبا ، فأطلق هو الرصاص عليهم فقتل ثمانية منهم ، فكان لهذا الاعتداء أثر أليم في النفوس ، وكان البكباشي شاهين هذا مشهورا بالقسوة والفظاعة في قمع المظاهرات الشعبية .

وفي يوم ٣٠ مارس جاءت المتيا قرة عسكرية بريطانية بقيادة البريجادير جنرال عدلستون (١) ، فاستقر في ديوان المديرية ، واستدعى أعضاء اللجنة الوطنية ، وبدأ تبار من الاتهام يتجه ضدهم بأنهم المحرضون على الاضطراب الذي وقع ، وبأنهم اغتصبوا سلطة الحكومة ، فأمر القائد باعتقال ستة منهم وهم : محمد توفيق بك اسماعيل . الدكتور محمود بك عبد الرازق . محمد أفندي على رحى . حسن أفندي على طراف . الأستاذ رياض الجمل المحامي . الشيخ أحمد حتاتة المحامي الشرعى ، وقد حوكموا بعد تحقيق طويل أمام محكمة عسكرية عقدت بالمتيا يوم ١٥ أبريل والأيام التالية كما سيجيء بيانه .

وأصدر القائد أمرا بأن كل مصرى يجب عليه أن يحيى بالتعظيم كل ضابط انجليزي يمر عليه ، وحظر على كل موظف أن يبارح وظيفته الا بتصريح منه ولو كان مريضا .

في مديرية أسيوط

بدأت الحركة في مدينة أسيوط بمظاهرات سلمية يوم ١٠ مارس سنة ١٩١٩ والأيام التالية ، وذلك على اثر وصول الأنباء باعتقال سعد باشا ، وأضرب طلبة المدرسة الثانوية الاميرية ومعهد أسيوط الدينى ومدرسة الامريكان ومدرسة اخوان ويصا ، وبقية المدارس وشاركهم الشعب في المظاهرات ، وسرت الحركة الى أرجاء المديرية ، وكان لاضراب المحامين تنفيذا لقرار مجلس النقابة اثر كبير في امتداد الحركة واتساعها

وكان بمدينة أسيوط اهراء هائلة من التبن مكدسة لحساب السلطة العسكرية لتضغط وتكبس في مكبس انشئ خصيصا لذلك ، لكي يجعل منها قوالب مضغوطة تصلح للوقود ، فما ان اندلع لهيب الثورة حتى أشعلت النار في هذه الاهراء ، فالتهمتها ، وتصاعدت النار في جوانبها ، فكان لها منظر مفرع ، استمر هذه أيام ، وحطم الثائرون المكبس وجعلوه أنقاضا ، وانكمش رجال الادارة وعلى رأسهم المدير محمد علام باشا ، وتركوا المدينة مرضة للفوضى ، وامتنعوا في المستشفى الاميرى ، فتطوع المحامون للمحافظة على الامن والنظام في المدينة ، والفوا من بينهم لجانا للطواف في الشوارع وتطمين الناس على حياتهم وأموالهم ، ومنع اندساس بعض الاشرار الى المدينة لأغراض غير وطنية ، ومع أن هؤلاء المحامين كانوا يؤدون مهمة جليلة ، فقد اعتقلتهم السلطة العسكرية بعد استتباب السكينة في المدينة ، وحاكمت بعضهم ، وهجم الثوار على مركز البوليس في المدينة ، وأخذوا منه السلاح ، وهاجموا القوات البريطانية بها ، ولكنها تلقت الأمداد قصدهم عن مواقعها بعد أن كبدتهم خسائر جسيمة .

(١) هو المايجور جنرال عدلستون Rudleston حاكم السودان العام الآن (سنة ١٩٤٥) . وكان نائب البرداد سنة ١٩٢٤ ، وتولى اجلاء الجيش المصرى من السودان في تلك السنة .

مهاجمة القطار بدبروط ودير مواس - ١٨ مارس

قتل ثمانية من الضباط والجنود بالقطار

واشد حوادث العنف في الوجه القبلى ، بل في الثورة كلها ، مهاجمة الشوار يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ القطار القادم من الأقصر الى القاهرة ، وقد وقع الهجوم في دبروط ، ثم في دير مواس ، وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيين ، فقتلهم الشوار ، وبلغ عدد هؤلاء القتلى ثمانية ، وهم القائمقام بوب بك مفتش السجون في الوجه القبلى ، والمajor جارفز ، والملازم وللى ، وخمسة جنود .

وكان لهذا الحادث ضجة كبرى ، اذ لم يسبق حدوث مثل هذا الاعتداء على ضباط وجنود الجيش البريطانى ، واهتمت السلطة العسكرية بعقاب المعتدين عقابا هائلا ، واقتت القبض على مئات من المتهمين ، وقدمت من رأت ادانتهم الى محكمة عسكرية عليا ، فكانت لهم قضية هامة سيرد الكلام عنها في الفصل الحادى عشر .

تفاقم الحالة في اسيوط

وتفاقمت الحالة في اسيوط ، واتخذ الجنود البريطانيون مكانا دفاعيا في المدينة اجتمعوا به ومعهم النزلاء الاجانب ، وبلغ عددهم ١٤٦ شخصا ، ووضع النساء والاطفال وعددهم نحو سبعين في المدرسة الثانوية ، وبقوا في امان .

وفي صباح ٢٣ مارس هوجم المكان الدفاعى ، وقبل ان تستطيع الامدادات الوصول الى المركز الذى يحرس الطريق من قرية الوليدية الى المدرسة ، تمكن المهاجمون من اختراق النطاق واخذوا يطلقون النار على الجنود البريطانيين ، وقد صد هذا الهجوم بعد ان تكبد الشارون خسارة جسيمة من القتلى والجرحى بلغوا عدة مئات .

وفي خلال ٢٣ و ٢٤ مارس عمل الجنود البريطانيون على تفريق جماعات الشوار ومكافحة الرماة .

وفي ٢٤ منه وصلت طائرتان حربيّتان مائيتان الى اسيوط ، فاشتركتا في أعمال الدفاع ، والقنا بعض القنابل فأصابت بعض الاهلين وقتلت بعضهم ، وقد عرفنا من اسماء القتلى : عيسى احمد . فائقة عبد الله . ونجية عبد الله بنتى الأستاذ عبد الله الشامى المحامى الشرمى ، وكان لانفجار القنابل دوى هائل القى اللع في النفوس . وسارت النجيدات الحربية مسرعة من القاهرة الى اسيوط بطريق البواخر النيلية ، ولقيت بعض هذه النجيدات مقاومة عنيفة بين دبروط و اسيوط من جماعات الشوار على ضفة النيل ، فقد هوجمت ثلاث مرات ، الاولى تجاه بلد « شلش » بمركز دبروط اذ كان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والعصى ، وحاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التى بها حصدت منهم عدة مئات ، ولم ينل الشارون من الباخرة منالا ، ووقع الهجوم الثانى قبلى المكان الذى وقع فيه الهجوم الاول ، ولم يفر الشوار فيه بطائل ، بيد انه في خلال هذه الملحمة أصيب اللفتنت كولوئل هيزل برصاص أحد الرماة من الشاطيء ، فتوفى متأثرا من جراحه ، وكان مفتشا بوزارة الداخلية ، وشغل منصب مفتش فرقة العمال المصريين أثناء الحرب ، وجرح ضابط آخر من ضباط هذه القوة ، ووقع الهجوم الثالث قبلى محطة « نزالى جنوب » ، وكان موقع الشوار صالحا للهجوم ، ولكن المدافع الرشاشة التى صوبت اليهم من الباخرة أحبطت هجومهم وردتهم على أعقابهم .

وقد وصلت النجذات الى اسيوط يوم ٢٥ مارس ، فأعادت الحالة الى ما كانت عليه ، وبلغ عدد فصائل الجنود التي أرسلت الى الوجه القبلى ست عشرة فصيلة ، وتبدو خطورة الحالة في الوجه القبلى عامة مما جاء في بلاغ السلطة العسكرية يوم ٢٤ مارس اذ جاء فيه : « وضعت قوة رادعة في القرى التي لها يد في الاعتداءات الاخيرة التي وقعت بين امبابية وبولاق الدكرور . وتحتفظ الآن قوات كبيرة بخطوط المواصلات الرئيسية . ونقل موظفو الحكومة والنزلاء (الأجانب) المستهدفون للاعتداء عليهم . وتقوم فصائل عسكرية بتهدة الحالة في البلاد . وقد بدأت فصيلتان العمل في حين صدرت الأوامر الى فصائل اخرى بالسير . والنية معقودة على ارسال قوات عسكرية الى الجهات البعيدة من البلاد . وهذه القوات سترد ولاية الامور الملكيين الى وظائفهم . وتقضى على المجرمين وتتخذ اية وسيلة لازمة لاعادة النظام . فالمرجو من جميع الذين يحافظون على القانون ان يمدوا يد المساعدة في هذه المهمة » .

وجاء في البلاغ الصادر يوم ١٢ ابريل ان البرجاديير جنرال هدلستون قد أعاد النظام في منطقة اسيوط ، واخذ في معاقبة الثوار في المدينة ، وتولى الماجور جنرال السير جون شى قيادة القوات البريطانية في الوجه القبلى ، واتخذ مركزه في اسيوط ، ثم نقل مركز القيادة الى سوهاج ، ثم الى أسوان ، وقبض على اربعمائة شخص في اسيوط لاتهامهم في حوادث الثورة .

في مديرية جرجا

اما في مديرية جرجا وبنادرها فقد كانت المظاهرات فيها سلمية لم يتخلها قط حوادث قطع السكك الحديدية أو اى اعتداء من اى نوع كان .

بين قنا واسوان

وفيما بين قنا واسوان اقتصر الاضطراب على اتلاف خطوط السكة الحديدية والتلفرافات ، وظل النزلاء الأجانب والبنوك ومصانع السكر في امان . وفي ١٧ ابريل سنة ١٩١٩ أرسل رئيس محكمة قنا الابتدائية الى وزير الحقانية خطابا ذكر فيه ان قائد القوات البريطانية في الوجه القبلى اصدر منشورا اذاعه في بلاد المديرية كافة ، حتم فيه على الاهالى بان يحبوا كل ضابط بريطانى يكون مارا في الطريق ، وانذر من يخالف هذا الامر بالمحاكمة العسكرية ، فكبر هذا الامر على الاعيان والموظفين ، والاهلين ، وقرر القضاة ان لا يفادروا منازلهم حفلا لكرامتهم ، وقد توسط المدير في الامر فلم يجد التوسط نفعا .

مجموع الخسائر في الأرواح

نشبت الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت الحوادث الثورية طيلة هذا الشهر وشهر ابريل ، واستمرت الى شهر اغسطس ، وتجددت في اكتوبر ونوفمبر وديسمبر من تلك السنة .

وليس من المستطاع احصاء عدد من قتلوا من المصريين في هذه الفترات التي شملتها الثورة ، على انه جاء في خطبة المستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجية البريطانية في مجلس العموم يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ أن عدد من قتل من المصريين بلغ حتى هذا التاريخ ألفا ، وهذا الاحصاء لا يتناول من قتلوا بعد ذلك ، وقال تعليقا على هذا العدد : « ان هذا شيء هائل فظيع » ، وقال : انه قتل من الجنود البريطانيين سبعة وعشرون ، وجرح سبعون ، وقتل من الملكيين البريطانيين اربعة ، ومن الجنود

الهنود تسعة ، وجرح أربعون ، وقتل من الأرمن ١٥ وجرح ١١ ، وقتل من اليونانيين أربعة وجرح اثنان .

وورد في تقرير الجنرال النوبي الذي أرسله الى حكومته ، واشير اليه في مجلس العموم البريطانى يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩١٩ ان عدد ضحايا الثورة بلغ (في تاريخ كتابة التقرير) ٨٠٠ قتيل و ١٦٠٠ جريح من المصريين ، و ٣١ قتيل و ٣٥ جريحا من الأوربيين ، و ٢٩ قتيل و ١١٤ جريحا من الجنود البريطانيين ، وأن عدد الذين حكم عليهم من الوطنيين على اثر الاضطرابات ٣٧٠٠ ، وأن الحكم على أكثرهم بعقوبات خفيفة ، على أنه حكم على ٤٩ بالاعدام ، وعلى ٢٧ بالأشغال الشاقة المؤبدة ، واحصاء القتلى في كلتا الروايتين دون الحقيقة بكثير ، لأن المصادر البريطانية كانت ترمى الى التقليل من عددهم ، تهوينا لشان الثورة ، والاحصاء الأقرب الى الحقيقة ، أن مددهم طيلة مدة الثورة لا يقل عن ثلاثة آلاف قتيل .

الفصل السابع

ذكرياتى عن الثورة

كنت سنة ١٩١٩ لا أزال فى الثلاثين من عمرى ، ازاول مهنتى (المحاماة) فى المنصورة ، وكانت تغلب على نزعة الشباب ، واتوق الى أن تسلك الأمة سبيل العنف فى جهادها ، أما الآن فاتى اميل الى مبدأ عدم العنف ، وأراه أقوم السبل وأقربها الى النجاح والتقدم ، وبعبارة أخرى لست من دعاة الثورة revolution ، وأؤثر عليها التطور فى النهضة evolution ، ومع ذلك لم تتغير وجهة نظرى فى الجهاد ، فأتى أشعر والحمد لله بأن الشعلة التى تضطرم فى نفسى لا تزال كما كانت ، لم تهبط لها حرارة ، ولم يضعف لها أوار ، فالمقاومة الوطنية هى سبيلى فى الحياة ، وهى السبيل التى ادعو اليها ، وأنشد للوطن المزيد منها ، والثبات عليها ، وهى سبيل كل أمة تريد المحافظة على كيانها ، فى خضم هذا المعترك العالمى ، إذ لابد لها من ذخيرة من المناعة تدافع بها الحادثات ، على أن المقاومة أو المناعة شئ ، والعنف شئ آخر ، وقد يكون عدم العنف ادعى أحيانا لدوام المقاومة واستمرارها ، واجدى عليها من عنف يعقبه فتور ، ثم تراجع وخمود .

تبعث منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ حركة تأليف الوفد المصرى ، وسعيت جهدى مع الساميين فى التوفيق بين الوفد والحزب الوطنى ، على أن يمثل الحزب فى هيئة الوفد ، وجرت مفاوضات بينهما فى هذا الصدد ، وذهبت يوما لمقابلة المغفور له سعد باشا زفلول ، لتحدث اليه فى هذا الشأن ، بصحبى الأستاذ عبد المقصود متولى ، والأستاذ عبد الفتاح رجائى ، والرحوم محمد بك رمضان القاضى السابق ، بغية الاتفاق على هذا الأساس ، وقبل الحزب مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد ، ولكن وقع الخلاف بينه وبين الوفد على أشخاص الأعضاء الذين يمثلونه ، وانتهى الأمر الى عدم الاتفاق على أشخاصهم ، واختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) والدكتور حافظ عفيفى بك (باشا) ، باعتبار أنهما يمثلان مبادئ الحزب الوطنى كما تقدم بيانه (ص ٨٨) .

وكنت منذ اشتداد الحركة أقضى معظم الأيام بالعاصمة ، وشهدت وقائع الثورة الاولى ، وامتدادها الى الأقاليم ، فرأيت بعثا جديدا للأمة ، رأيت روح الاخلاص والتضحية تعم طبقاتها ، بعد أن كانت من قبل محصورة فى دائرة ضيقة . حدث الاضراب فى المدارس يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ ، وخرج الطلبة من معاهدهم متظاهرين محتجين ، منادين بالحرية والاستقلال ، فانتعشت لذلك نفوسنا ، إذ رأينا فى هذا الشباب طليعة جيش الاخلاص الذى يفضب لمصر ، ويشور من أجلها . حقا لم يكن هذا أول اضراب من نوعه ، فلقد شهدت من قبل اضراب طلبة الحقوق — وكنت منهم — فى فبراير سنة ١٩٠٦ ، احتجاجا على نظام التضييق الذى وضعته لهم وزارة المعارف وقتئذ ، وكان هذا الاضراب موجها ضد سياسة الاحتلال فى التعليم ، وهو أول اضراب من نوعه ، ولكنه اقتصر على طلبة الحقوق ، ولم يشاركهم فيه طلبة المدارس الأخرى ، واكتفوا باظهار العطف عليهم ، وانتهى برجوع طلبة الحقوق الى مدرستهم فى مارس من تلك السنة ، تلقاء وعد من المستشار القضائى لوزارة العقانية بالنظر فى طلباتهم .

وشهدت بعد ذلك وقف الدراسة في جميع المدارس يوم تشييع جنازة الزعيم « مصطفى كامل » ، وخروج الطلبة جميعا من معاهدهم في ذلك اليوم المشهود (١١ فبراير سنة ١٩٠٨) ، اظهارا لشعورهم ، فكان اول اضراب عام حدث في مدارس العاصمة جميعها ، وكان جزءا من المظاهرة الهائلة التي تجلت في موكب الجنازة ، واشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، توديعا وتقديرا لزعيم الوطنية الاول .

وقد رايت في اضراب ٩ مارس سنة ١٩١٩ صورة مصغرة من اضراب ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ ، فكان شباب سنة ١٩١٩ قد تلقى وحى الوطنية من مشهد ذلك اليوم العظيم .

عادت بي الذكرى الى مظاهرات اشتركت فيها ، واخرى شهدت لها منذ سنة ١٩٠٨ ، كمظاهرة طلبة الحقوق سنة ١٩٠٨ ، لمناسبة عرض جيش الاحتلال في ميدان عابدين ، وموكب الذكرى الاولى لوفاة مصطفى كامل (١١ فبراير سنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة واعادة قانون المطبوعات (مارس - ابريل سنة ١٩٠٩) ومظاهرات المعارضة في مشروع مد امتياز قناة السويس (يناير - ابريل سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الاحتجاج على الكولونيل تيودور روزفلت الرئيس الاسبق للولايات المتحدة ، لمناسبة خطبته في مناصرة الاحتلال (مارس سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الشباب تكريما للمرحوم فريد بك (ديسمبر سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات المطالبة بالدستور سنة ١٩١٠ و ١٩١١ ، ومواكب الذكريات السنوية لوفاة مصطفى كامل ، وغير ذلك من المظاهرات الوطنية (١) ، واخذت اقارن بينها وبين مظاهرات سنة ١٩١٩ ، فرأيت ان غرس الوطنية قد نما واشتد على تماقب السنين ، اذ ان مظاهرات سنة ١٩١٩ وان كانت استمرارا للمظاهرات السابقة ، الا انها في مجموعها اضعف منها ، واكثر جموعا وجنودا ، ولم تقتصر على العاصمة ، بل عميت مدن الوادي وقراه ، وبدأ لي فيها ان روح التضحية والفداء قد تغلغلت في نفوس الشعب ، اكثر مما كانت من قبل ، وكان هذا دليلا على تطور الروح الوطنية ، واتساع مداها ، فلقد انتهت مظاهرة ٩ مارس بامتثال نحو ثلثمائة من الطلبة ، وكان الذين يسيثون الفتن في وطنية هذه الامة يعتقدون ان هذا الارهاب كليل باخماد الحركة في مهدها ، واخذوا في صحفهم المناصرة للاحتلال يزجون الى الشباب نصائح معكوسة ، يحثهم على الخضوع والاستسلام ، تحت ستار الاشفاق على مستقبلهم ، ولكن هذه الفتنون قد تلاشت امام استمرار الاضراب ، واتساع المظاهرات ، واستمرارها في الايام التالية ، بالرغم من ان السلطة العسكرية قد تصدت لها باطلاق الرصاص على المتظاهرين منذ يوم ١٠ مارس ، فلم يرهب الناس القتل ، واخذوا يألفون رؤية الدم المسفوك في الشوارع ، وتقبل الشعب ، شبابه وسائر طبقاته ، التضحية ، بلا خوف ولا تراجع ، فكان لهذه التضحية وهذا الاجماع الرائع اثرهما في رفع صوت مصر ماليا مدويا ، في أرجاء العالم ، بعد ان كان خافتا طيلة سنى الحرب ، واخذت الصحف التي كانت تماليء الاحتلال ، وتزدري الامة طوال السنين ، تغير من أسلوبها ، وتتملق الشعب ، وتكتب عنه وعن مطالبه الوطنية بلهجة جديدة ، ملؤها التقدير والاعجاب .

رايت الجماهير يشتركون في المظاهرات ، ولا يبالون ما يستهدفون له من الاخطار ، كانوا يواجهون رصاص البنادق والمدافع الرشاشة (المتراليوزات) بشجاعة لا تقل عن شجاعة الجنود في ميادين القتال ، وسقط كثيرون منهم قتلى اثناء المظاهرات .

(١) راجع بيانها في كتابنا محمد فريد - تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ .

كان اذا سقط رافع العلم في مقدمة موكب المظاهرة مضرجا بدمائه ، تقدم غيره ورفع العلم بدله ، مناديا بحياة الوطن ، فيردد اخوانه ندائه .

كان الجرحى منهم لا ينفكون يتنادون بحياة مصر ، والدم يتزف منهم ، وكثيرا ما شاهد المارة مركبات الاسعاف تحمل جريحا في مظاهرة يسيل دمه ، ومع ذلك يرفع متار المركبة وهي تسير الى مركز الاسعاف ، ويظل على الناس وينادى « نموت ويحيا الوطن » .

وتبدلت حالة الشعب النفسية بتأثير الثورة ، وحاكى في التضحية أرقى الامم وطنية واخلاصا .

ويتصل بهذا السياق ان رجال البوليس قبضوا في احدى المظاهرات على جماعة من الطلبة المتظاهرين ، وساقوهم الى القسم واعتقلوهم به ، فلم يكدر يرى اخوانهم هذا المشهد حتى تقدموا جميعا الى القسم وطلبوا ان يقبض عليهم كلهم ، لانهم قد اشتركوا مع اخوانهم المعتقلين فيما يسميه البوليس جريمة ، وانهم شركاء معهم فيها ولا يريدون ان يختص زملاؤهم بشرف التضحية والالم في سبيل الوطن ، فكان لهذا التضامن البديع وهذه التضحية اثر بالغ في نفوس الشعب .

كانت هذه المشاهد وغيرها دليلا ناهضا على ان الحركة الوطنية قد خطت خطوات واسعة الى الامام وقوى فيها عنصر الاخلاص الذي هو اساس الوطنية الحققة ، فان هؤلاء الذين استهدفوا للاذى والقتل لم يكونوا ينتظرون جزاء ولا مكافأة على جهودهم ، بل كانوا يشعرون ، وهم يجودون بحياتهم ، انهم يؤدون واجبا نحو بلادهم فحسب ، وتلك لعمري اقصى درجات الاخلاص والبطولة .

ومن المشاهد التي اثرت في نفسى مناظر جنازات الشهداء ، فقد كانت هائلة حقا ، كانت الجموع تسير فيها دون ان تعرف شخصية الشهيد او الشهداء الذين تشيع جنازاتهم ، بل دون ان يعرف المشيعون بعضهم بعضا ، كان يكفي ان يداع ان جنازة احد الشهداء مستشيع في ساعة ما ، من مكان ما ، حتى يجتمع الألوف من الناس من مختلف الأوساط والطبقات ، يسرون فيها ، يعلوهم الحزن العميق ، لم تكن نسمع فيها عويلا او نحيبا ، بل كنا نرى جلالا وخشوعا ، وحزنا رهيبا ، يتخلله الهتاف بين آونة وأخرى بحياة الشهداء والتضحية ، وضحايا الحرية ، فكانت هذه الجنازات مظاهر رائعة لتقدير الشعب معاني التضحية والبطولة ، كانت بعثا جديدا ، لحياة جديدة .

كان الظن عندما وقعت حوادث الثورة الاولى انها مقصورة على العاصمة ، ولكن لم نلبث ان غمرتنا الانباء من مختلف الاقاليم ، بان مظاهرات قامت فيها على غرار مظاهرات القاهرة ، وزاد عليها قطع السكك الحديدية ، وشهدنا بأعيننا انقطاع المواصلات بين العاصمة والاقاليم ، كما انقطعت بين احياء القاهرة نفسها ، فأدركنا اننا امام ثورة عامة شملت البلاد من ادناها الى اقصاها ، وفي الحق اننى مع ما اشعر به من ميل دائم الى التفاؤل، لم اكن اتوقع ان تقوم في البلاد ثورة في مثل هذه الظروف، وبمثل هذا الاتساع ، وبذلك السرعة والقوة والروعة التي تجلت في سنة ١٩١٩ ، ولم اكن انا وحدى في هذا الشعور ، بل ان « فريدا » رحمه الله ، حين بلغته وهو في منفاه انباء الثورة ، عدتها من الحوادث المفاجئة ، وقال عنها في مذكراته : « من الأمور التي كانت غير منتظرة ما حصل بمصر في شهرى مارس وابريل من هذه السنة (١٩١٩) ، وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها » ، وقال عنها أيضا : « ان

هذه الحركة لم تكن في الحسبان ، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان أحد ليحلم به .

تتابعت حوادث الثورة ، وارتسمت في ذهني صورة واضحة عنها ، وأدركت مع الأيام عظم مداها .

شعرت أمام هذه المشاهد بغبطة كبيرة تملكني ، إذ أدركت أن روح الحياة قد مرت في الأمة ، وأنها أخذت تنفض عنها أكفان الخضوع والاستسلام ، رأيت في اتساع الحركة ، واتحاد الصفوف تحت لوائها ، تحقيقا للوحدة التي طالما كنا ننشدها ونتمناها ، كما رأيت في تعدد مظاهر التضحية نجاحا لدموة الاخلاص في الجهاد ، تلك الدعوة التي هي أساس كل نهضة قومية ، وسبيل النجاح لكل أمة تريد لنفسها الحياة والعزة .

ولما حدثت مظاهرة المنصورة يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ ، تلك المظاهرة الدامية التي أطلق فيها الرصاص على المتظاهرين ، وقتل تسعة عشر منهم كما تقدم بيانه (ص ١٤٩) ، كنت في القاهرة ، وعلمت وأنا بها أن قائد القوة العسكرية البريطانية في تلك المنطقة أنذر سكان المدينة بأنه إذا حدثت مظاهرة أخرى ، فإنه سيلقى مسئوليتها على عاتق أربعة منهم عينهم بأسمائهم ، وهم : محمود بك نصير ، والدكتور محمود سامي ، والأستاذ عبد الوهاب البرعي ، وأنا ، وأنه سيامر بضربنا بالرصاص في حالة قيام أية مظاهرة .

وكانت المواصلات منقطعة ، وكنت معتزما العودة إلى المنصورة ، لآتمهد الروح العامة فيها ، فقابلني صديق لي قدم منها ، وأفضى إلى بأمر هذا الانذار ، ورغب إلى أن أبقى بالعاصمة ، لكي لا أستهدف لتنفيذ ما توعدنا به ، فرأيت في نفسي شعورا قويا ، لم أعرف مصدره أو سببه ، يدفعني إلى العودة إلى المنصورة ، بالرغم من تحذير اخواني والأقربين ، فأخذت أبحث عن سبيل للعودة ، وكانت السكك الحديدية مقطوعة ، وما أصلح منها كان السفر عليه ممتنعا ، إلا بترخيص من القيادة البريطانية بالعاصمة ، وكانت ترفض كل طلبات السفر التي يتقدم بها المصريون غير الموظفين ، وكذلك شأن السفر بالسيارات ، فضلا عن حدوث فجوات في الطرق الزراعية ، تمنع مواصلة السير فيها ، ولم يبق سوى السفن الشراعية (المراكب) ، فنقل الناس بطريق النيل وفروجه إلى الجهات التي يقصدونها ، وقد شاعت هذه الطريقة في تلك الأيام ، وارتفعت لذلك أجور السفن ارتفاعا كبيرا ، فطفقت أبحث عن رفقاء لي يقصدون المنصورة ، أو البلاد التي في طريقها ، فاجتمعت إلى نخبة من الأصدقاء والمعارف ، كانوا أيضا يبحثون عن سفينة يقصدون بها بلادهم في مديرية الدقهلية ، وأهتدينا إلى صاحب سفينة شراعية كان قادما من المنصورة ، ويسره العودة إليها ، فبربح ذهابا وإيابا ، وطلب منا سبعة جنيهات أجره الرحلة ، فتقبلناها عن طيب خاطر ، لأنها كانت أجره زهيدة بالنسبة لما كان يطلبه أصحاب المراكب في ذلك الوقت ، وكانت في ذاتها يسيرة إذ وزعناها على المقتدرين منا .

وفوعدنا على أن نلتقي بمرسى روض الفرج يوم ٢٦ مارس ، في الساعة الأولى بعد الظهر ، فالتقينا في الميعاد ، وركبنا السفينة ، بعد أن اشترينا ما يلزمنا من المؤونة لمدة ثلاثة أيام ، إذ قدر ربان المركب (الرئيس) أنها المدة التي تكفي لقطع المسافة بحرا بين القاهرة والمنصورة ، وكنا سبعة عشر راكبا ، هذا الرئيس وزميله ، أذكر منهم : محمود بك عبد النبي . ويكر أفندي الجندي وكريمته الأنسة لطيفة البجندي (الآن زوجة حسين أفندي مطاوع) وكريمة أخيه الأنسة سنية محمود

الجندي (الآن زوجة الأستاذ رياض الجندي) . وعبد اللطيف بك غنام . والشيخ محمد الخشاب قاضي محكمة أجا الشرعية . والدكتور صديق أبو النجا (وكان طالبا بالطب) . وأخاه محمد أفندي أبو النجا . وبعض الطلبة الذين لا تحضرني أسماؤهم .

أقلعت بنا السفينة في نحو الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم الى القناطر الخيرية ، وفي أثناء الطريق قابلتنا باخرة حربية من بواخر الدوريات البريطانية التي كانت تجوب النيل لتعاون القوات المسلحة على قمع الثورة ، فخشينا أن تمنعنا من متابعة السير ، ولكنها لم تتعرض لنا بسوء ، وتابعنا السير ، فوصلنا الى القناطر الخيرية ، قبيل غروب الشمس ، واجتازنا هاويس الرياح التوفيقى في نحو ساعة ، وتابعنا السفر ليلا الى بنها ، وكان الجو باردا ، فقد كنا في فصل الشتاء ، والليل مقمر ، والسماء مقلعة بالسحب ، فأخذت السفينة تسير الهويناء ، في بطء وعلى حذر ، لأن مياه الرياح التوفيقى كانت منخفضة وشواطئه مرتفعة ، مما يزيد في ظلمة الليل ، فلما قاربنا الوصول الى بنها في نحو منتصف الليل ، أشار علينا النوتى ان لا بد من رسو السفينة على بعد كيلو متر من كوبرى بنها ، وأن لا تجتاز هذه المنطقة ، والا استهدفت لاطلاق النار عليها من الدوريات البريطانية ، فبتنا الليلة في السفينة ، وهى راسية على الشاطئ ، وشعرت ببرودة الجو ، اذ كان مبيتنا في العراء تقريبا ، ولم نستعد لغطاء كاف ، ولم يكن مما يتفق والحالة النفسية للثورة أن نعى بغطاء أو فراش ، وقضينا مع ذلك ليلة هادئة ، لم نشعر فيها بأى تعب أو عناء ، واستيقظنا يوم ٢٧ مارس أكثر ما نكون نشاطا وابتهاجا ، وتناولنا طعام الفطور ، وكان طعاما بسيطا ، فاكلنا منشرحين ، واستأنفت السفينة سيرها على طول الرياح التوفيقى ، وشاهدنا على الجانبين معالم الثورة ومظاهرها ، وما أحدثته من تغيير في نفسية الشعب ، فكنا نرى الأهلى في كل ناحية ، نساء ورجالا ، شيبا وشبابا ، يحيوننا على الجانبين ، دون أن يعرفوا أشخاصنا ، وينادون بهتافات لم نعهدها من قبل في الطرق الزراعية ، وعلى شواطئ الترعة ، فكنا نسمع نداء : لتحى مصر ، ليحى الاستقلال ، لتحى الثورة . واسترعى سمعى بوجه خاص نداء كنت أسمعه بين حين وآخر : « ليحى العدل » وقد تساءلت أولا عما يقصد القوم من هذا النداء ، وهل ظنونا قضاة جئنا لنحكم بينهم بالعدل ؟ ثم أدركت شعورهم الحقيقى . وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم ، بل يطلبونه لمصر ، فان مصر لم تكن تطالب الا بالعدل والمساواة بينها وبين الأمم الحرة المستقلة ، وليس من العدل فى شيء أن تهدر حريتها ، وتسلب حقوقها ، فأكبرت هذا الشعور تفيض به نفوس القرويين ، وبدل على فطرتهم السليمة .

هذه الروح التى شاهدناها على طول الطريق ، هى فرس الثورة ونتيجتها ، وهى من ناحية أخرى متادها وعدتها ، وهى علامة الحياة فى شعب نهض نهضة قوية يطالب بحقوقه المهضومة .

كانت نفوسنا تفيض بشرا وفرحا ، اذ شاهدنا هذا التبدل فى نفسية الشعب ، وشعرت بأن آمالا قديمة كانت تجول فى نفسى ، قد بدأت تتحقق ، وأنه لا يحق لنا أن نياس من هذه الأمة ، بل هى من أكثر الأمم استعدادا للرقى ، وأنما ينقصها أن توجه دائما توجيهها صادقا ، نحو المثل العليا ، وهى مستعدة لتلبية كل دعوة صالحة صادقة ، والعيب الذى نشكو منه أحيانا لا يرجع الى جمهرة الشعب ، بل هو عيب الخاصة أحيانا ، والعامة أيضا ، فى انصرافهم فى كثير من المواطن عن المثل العليا ، الى الأغراض الشخصية ، وهذا العيب يزول بالقوة الصالحة ، يبدأ بها الخاصة أولا ،

ثم يقلدهم العامة ، فالخاصة هم أول المسئولين من حالة الأمة ، وعلى الخاصة أن ترفع من مستواهم الأخلاقي ، وأن تصلح نفسها ، ثم تعمل على اصلاح اخلاق الشعب وتهذيبه وترقيته ، فانهم المطالبون بهذا الاصلاح .

تابعت السفينة سيرها ، وسط هذه المشاهد الرائعة ، حتى وصلت الى « طنا مل » في نحو الساعة السادسة مساء ، ففادتنا بكبر أفندي الجندي والآنستان كريمته وكريمة أخيه ، ثم وصلنا ليلا الى منشأة عبد النبي ، حيث نزل محمود بك عبد النبي ، وقضينا الليلة بمنزله ، وفي صباح اليوم الثالث من الرحلة (٢٨ مارس) اقلعت بنا السفينة ، حتى اذا وصلنا الى « نوسا الغيط » ، نزل بها الدكتور صديق ابو النجا وأخوه ، وتابعت سيرها حتى وصلنا الى المنصورة عصر ذلك اليوم .

كانت هذه أطول رحلة لى من القاهرة الى المنصورة ، اذ أن المسافة تقطع عادة بين المدينتين سواء بالقطار أو بالسيارة في نحو ثلاث ساعات ، بل دون ذلك ، وقد قطعناها هذه المرة في ثلاثة أيام ، ولذكرت ما كان يتحدث به أسلافنا من أنهم قبل انشاء السكك الحديدية كانوا يقطعون المسافات بين مختلف العواصم في عدة أيام ، اما بطريق المراكب في النيل وفروعه ، أو على ظهور الإبل والدواب ، فازددت شعورا بما كانوا يمانون من المشاق في قطع المسافات بهذه الوسائل ، وبما أحدثه العمران والاكتشافات العصرية من التيسير على الناس في مسفرهم واقامتهم ، وريفهم وحضرهم .

وصلت الى المنصورة عصر يوم ٢٨ مارس ، وذهبت الى منزلى بالبحر الصغير ، وما أن علم أهل المدينة بحضوري ، في تلك الملابسات العصبية ، حتى دهشوا ، وكان ظنهم أن أبى بالقاهرة ، ولا تثريب على في ذلك ، وعدوها لى عملا قالوا عنه أنه شجاعة ، وقلت لهم أنه عمل عادى ، ولا حظت أنهم وأهل البلدان المجاورة من مركز المنصورة لم ينسوا لى هذا الموقف ، وكان له أثر في نجاحى بعد هذه الحوادث بنيف وأربع سنوات ، في انتخابات سنة ١٩٢٣ . اذ على الرغم من ترشيح نفسى للبرلمان عن مركز المنصورة ، معارضا لمرشح الوفد ، فقد فزت عليه ، ونلت النيابة من المركز في البرلمان الأول ، في حين ليست لى به عصبية عائلية ، وقد دلنى هذا الفوز على أن الشعب ، بالرغم من تأثره من مختلف الدعايات ، يقدر أحيانا أعمال الناس ، حقا أنه قد يفضل حيناً ، وقد يفضل كثيرا ، ولكن يجدر بمن يتصدى لخدمته — وخدمته واجب محتم على كل فرد — أن لا ينقم من الشعب خطأه في التقدير ، ولا يشور عليه لمجرد أن يتنكر له في تقديره مرة . أو مرات فاذا كانت الجماهير تتنكر أحيانا لمن يخدمها ، فإن هذا العيب لا يقتصر عليها ، وما أكثر ما يقع فيه المثقفون والممتازون ، بله أقرب الناس الى الإنسان ، وأعرفهم بفضله ، وأكثرهم علما باخلاصه وخدماته ، وقد تعذر الجماهير لجهلها ، أو عجزها عن ادراك الحقائق ، ولكن ما عذر الخاصة والمثقفين ، والأصدقاء والأقربين ، في تنكبهم سبيل الحق وهم له عارفون ؟

فعلينا أن نعالج الشعب في وفق وهودة ، فإن الشعب معسود ، وهو سهل الرجوع الى الحق ، ولا ينقصه في ذلك الا النصح والزمن الكافى ، وصدق الارشاد ، واستمسك مرشديه بالمثل العليا ، واتباعهم الآية الكريمة : « فذكر انما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر » ، فعلى من يتطوعون لارشاده وقيادته أن يكونوا له دعاء للهدى ، وأن يظلوا له ناصحين مرشدين ، لا طغاة مستبدين ، ولا حكاما متجبرين .

أدع هذا الاستطراد جانبا ، وأعود الى ما كان بعد انتهاء رحلتى الى المنصورة ، فقد وقفت على تفاصيل الحوادث الدامية التى وقعت فيها يوم ١٨ مارس وما يليه ،

وعرفت أسماء الشهداء الذين قتلوا في تلك الأيام العصيبة ، وأدركت أن أهلهم وذويهم ، على الرغم من الحزن الذي تملكهم ، لفقد أعز الناس لديهم ، قابلوا مصابهم بالصبر والجلد ، وبروح من الاعتزاز بأنهم ساهموا بأشخاص شهدائهم في التضحية في سبيل الوطن ، فأكبرت فيهم هذه الروح العالية ، التي كانت مظهرا من مظاهر التبدل في الروح العامة للشعب .

ثم ترادفت حوادث الثورة ، وكانت خاطري وذكرياتي عنها ، ما تراه تعقبها عليها في فصول الكتاب .

الفصل الخامس

مواجهة الثورة

فاجأت حوادث الثورة الحكومة الانجليزية والجمهور البريطاني ، ووقعت منهما موقع الدهشة والاستغراب ، فان احدا في انجلترا لم يكن يتوقع ان يثور الشعب المصرى الهادى الوديع ، وان تكون ثورته بهذه العزيمة وبهذه الجسارة ، في وقت خرجت فيه انجلترا منتصرة من اعظم حرب في تاريخها ، فاخذت حكومتها تبحث في هذه الحالة المفاجئة ، واى السبل تسلك لمواجهة ، وفاضت اعمدة الصحف الانجليزية الى جانب انباء الثورة بالبحوث عن تحليل لهذا الانقلاب غير المنتظر في نفسية الشعب ، وهرع نخبة من الصحفيين والكتاب السياسيين البريطانيين الى مصر ليدرسوا حالتها من كثب ، ويبحثوا كيف ولماذا دار هذا الشعب الذى كانوا يعصرونه من قبل راضيا عن الحكم البريطانى ، فاذا به يعمد الى الثورة ليتخلص منه

تعيين الجنرال اللنبى مندوبا ساميا

اسلفنا القول (ص ١٠٢) بان الحكومة الانجليزية استدعت السير ونجب الى لندن لتقف منه على تطور الاحوال في مصر ، وانه غادر مصر يوم ٢١ يناير سنة ١٩١٩ ، فلما تفاقمّت الحوادث بعد رحيله وشبت الثورة ، رأت ان تستبدل به مندوبا آخر اكثر شكيمة واغوى باسا ، واقدّر على مواجهة الثورة وقمعها ، وكان من رأى السير ونجت قبل ان تظهر بوادر الثورة اجابة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا الى طلبهما السفر الى لندن ، فلم تأخذ الحكومة برأيه ، ولما وقعت الثورة رأت اخذ الأمور بالشدة ، وبدأت في تنفيذ خطتها بتعيين الجنرال اللنبى (١) مندوبا ساميا فوق العادة في مصر والسودان ، واذيع هذا النبا في لندن يوم ٢١ مارس في بيان رسمي جاء فيه انه : « بسبب خطورة الحالة في القطر المصرى ولغياب نائب الملك فيها عن مركزه عين الجنرال اللنبى مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان ، ووكّل اليه ان يقوم بالسلطة العليا في جميع المسائل العسكرية والملكية ، وان يتخذ جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام في هذه البلاد وحتى يدير جميع الشئون اذا لزم الأمر ناظرا الى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصرى على قاعدة ثابتة عادلة » .

وكلمة (عادلة) لم ترد في البلاغ الرسمى الذى اذيع عقب وصوله الى مصر كما سيجىء بيانه ، فجاء اقرب الى الحقيقة من البيان الذى اذيع في لندن .

وانك لترى في صحيفة هذا البيان ما يدل على ان الحكومة البريطانية ، برغم الثورة ، كانت مصرة على توكيد الحماية وثبيتها ، كما ان اختيار الجنرال اللنبى بالذات يدل على اتجاهها الى قمع الثورة بقوة السلاح ، لان اللنبى انما هو قبل كل شيء رجل حرب وقاتل ، لا رجل صلح وسلام ، فهو القائد العام للجيش البريطانى في مصر منذ يونيه سنة ١٩١٧ ، وتولى قيادة حملة الحلفاء في فلسطين وسورية ، وذاقت شهرته العسكرية بفضل الانتصارات التى نالها في تلك الحملة ، وبعد ان

(١) بقى الى رتبة فيلد مارشال في يوليو سنة ١٩١٩ م

انتهت الحرب بفوز الحلفاء عاد من فلسطين الى مصر ٥ ثم غادرها يوم ١٢ مارس الى باريس تلبية لدعوة زعماء مؤتمر الصلح ليستطلعوا آراءه عن الحالة في الشرق وفي مسائل الانتداب ، وشهد قبل سفره الحوادث الاولى للثورة ، ولعله لم يلق باله الى خطورتها ، ولم يتوقع انها ستعم البلاد من ادناها الى اقصاها ، او لعله وهو القائد الذي اعتاد الظفر بالجحافل المسلحة في ميادين القتال ، لم يرهب ثورة تشب في بلد اعزل من السلاح ، ومهما يكن الامر ، فاستناد منصب المندوب السامي البريطاني اليه في هذه الملايسات ، كان دليلا على اعتزام الحكومة البريطانية مواجهة الثورة بالعنف والشدة .

وصوله الى مصر

وصل الجنرال اللنبى الى القاهرة يوم الثلاثاء ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ ، فاستقبله على محطة العاصمة السير من شيتهم نائب المندوب السامي ووكلاء الدول السياسيون ، وجمع من الكبراء .

وبادرت السلطة العسكرية يوم وصوله الى اصدار بلاغ رسمي (١) يشبه في روحه واسلوبه البيان الذي اذيع في لندن ، وينم على نية الحكومة البريطانية في تجاهل مطالب البلاد ، واستخفافها بالثورة ، قالت :

« ليعلم انه بالنظر الى الحالة الحاضرة المهمة في القطر المصري وبالنظر الى غياب فخامة نائب الملك قد تعطف جلالة الملك بتعيين فخامة الجنرال السير ادمند اللنبى نائبا خاصا عن جلالته في مصر والسودان ، ولهذا النائب السلطة المطلقة في جميع الامور العسكرية والملكية ، وعليه ان يتخذ الاجراءات التي يراها لازمة ومناسبة لارجاع مراعاة القوانين وحفظ النظام في تلك البلاد ، وان يدير ويدبر في كل الامور على حسب احتياج حفظ حماية جلالة الملك في مصر على اساس ثابت وامين » .

تصريحاته عقب تعيينه

ولما استقر به المقام في مصر افضى يوم ٢٦ مارس بالتصريحات الآتية الى بعض الكبراء والاميان ممن استدعاهم خصيصا لسماعها ، وقد تلاها بالانجليزية ، وتلا السكرتير الشرقي ترجمتها الى العربية ، قال :

« لقد تعطف جلالة الملك بتعييني نائبا عن جلالته في مصر ، وورغبتي وواجبي يقضيان علي بان اساعد على اعادة السلام والامن والراحة الى البلاد ، ولي اغراض ثلاثة ، وهي :

(اولا) ان اضع حدا ونهاية للاضطرابات الحالية .

(ثانيا) ان اعمل تحريات دقيقة في جميع الاسباب التي حملت اهل البلاد على الشكاوى .

(ثالثا) ان ازيل كل الشكاوى التي تستوجب العدالة ازالتها .

« وان في استطاعتكم انتم ان تقودوا الشعب المصري ، والواجب يقضى عليكم ان تعملوا معي لمصلحة بلادكم ، ولست اظن ان احدا منكم يحجم عن مساعدتي بكل

(١) نشر في « الوقائع المصرية » عدد ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ .

ما في طاقتنا لادراك الاغراض التي اسعى اليها ، واتى مستفداً ان القى انكالى عليكم لتبدؤوا بالعمل حالا بقصد تهدئة الخواطر المتهيجة الآن .

« وبعد اعادة الامن الى البلاد فان لى ملء الثقة بانكم تعتمدون على بان انظر بلا محاباة في جميع اسباب الشكاوى ، وبأن اوصى باجراء كل ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراجته » ، وبعد تلاوة هذا البيان انصرف المجتمعون ، اذ كان استدعاؤهم لسماعه دون مناقشته او التعليق عليه ، وقد نشر نصه في الصحف .

استمرار الثورة

لم تؤثر تصريحات الجنرال اللنبى في نفوس الناس ، ولم تصرفهم عن متابعة الثورة والهياج ، وكذلك لم يؤثر فيهم من قبل نداء اصدره أعضاء الوفد وبعض الوزراء والعلماء والكبراء في ٢٤ مارس بالدعوة الى الهدوء والسكينة .

نداء أعضاء الوفد وبعض الكبراء

بتهدئة الحالة

نقد اجتمع أعضاء الوفد وكبار العلماء وبعض الوزراء السابقين والاعيان ، واتفقوا على اسناد نداء الى الامة ، يدعونها فيه الى الاخلاص الى الهدوء والسكينة ، قالوا :

« اصدرت السلطة العسكرية اذاراً (١) بانها ستتخذ اقصى ما يكون من الوسائل الحربية عقاباً على ما يقع من الاعتداء على طرق المواصلات والاملاك العمومية .

« ولا يخفى على احد ان الاعتداء سواء كان على النفس او على الاملاك محرم بالشرائع الالهية والقوانين الوضعية ، وان قطع طرق المواصلات يضر اهل البلاد ضرراً واضحاً اذ هو يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم ، ويوقف حركة نقل المحاصيل والارزاق ، ويعطل المعاملات والاخذ والعطاء ويسبب العسر وسوء الحال ، على ان العقاب عليه يمرض بعض القرى للتخريب ويمرض النفس البريئة الى ان تؤخذ بما لم ترتكب من الذنوب ، ويشغى ان يلاحظ ان مثل هذا الاعتداء يضيع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم بما يسبب من رواج اشاعات السوء عنهم .

« من اجل ذلك رأى الموقعون على هذا من اقدس الواجبات الوطنية ان يناشدوا الشعب المصرى باسم مصلحة الوطن ان يجتنب كل اعتداء وان لا يخرج احد في اعماله من حدود القوانين حتى لا يسد الطريق في وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة .

« كما اننا ندعو اعيان البلاد وارباب النفوذ فيها ان يقوموا بالواجب عليهم من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيسارعوا الى اتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع كل ما ينجم عنه ضرر للبلاد .

« وانا شديدو الرجاء في ان الامة المصرية بما عرفت به من التعقل والروية

(١) اشارة الى الاذار الذى سبق ببانه (من ١٣٢٢ لـ)

تصنفى الى هذا النداء ، وتلزم طريق الحكمة في سلوكها ، والله الهادى الى سواء السبيل » .

٢٤ مارس سنة ١٩١٩

الموقعون

شيخ الجامع الازهر محمد ابو الفضل الجيزاوى . مفتى الديار المصرية محمد بخيت . بطريرك الاقباط كيرلس . شيخ مشايخ الطرق الصوفية عبد الحميد البكرى . رئيس المحكمة الشرعية العليا محمد ناجى . تقيى الاشراف عمر مكرم . حسين رشدى باشا . عدلى يكن باشا . احمد مظلوم باشا . اسماعيل سرى باشا . يوسف وهبة باشا . عبد الخالق ثروت باشا . احمد حلمى باشا . يوسف سبابا باشا . اسماعيل ابازة باشا . احمد زيور باشا . نجيب بطرس غالى باشا . محمود صدقى باشا . على شعراوى باشا . محمد على علوبة بك . عبد العزيز فهمى بك . محمود ابو النصر بك . احمد لطفى السيد بك . جورج خياط بك . مسينوت حنا بك . عبد اللطيف المكباتى . مصطفى النحاس بك . دكتور حافظ عفيفى بك . الياس عوض بك . حسين واصف باشا . حافظ المنشاوى بك . قلبنى فهمى باشا . عبد الستار الباسل بك . محمد السيد ابو على باشا . محمد السبامى المصرى بك . محمد نافع باشا . محمد عز العرب بك . محمود سليمان باشا . سيد محمد خشبة بك . عبد الرحمن محمود بك . عمر عبد الاخر بك . ابراهيم مراد باشا . احمد خيرى باشا . ابراهيم تبيه باشا . محمد عبد الخالق مذكور باشا . على المنزلاوى بك . احمد عفيفى باشا . محمود خليل باشا . كامل جلال باشا . للموم السعدى المصرى بك . عبد الله عبد السميع بك . على المصرى بك . احمد دشوان بك . احمد حشمت باشا . على رفاعى بك .

نشر هذا النداء مع تصريح الجنرال اللبى ثم خطبة اللورد كيرزون التى سيجىء بيانها فى يوم واحد ، وهو يوم ٢٧ مارس .

وقد امتنع بعض من عرض عليهم عن التوقيع عليه ، لانه بمثابة دعوة الى السكينة والهدوء ، بدون مقابل من الانجليز .

وكان يجمل بالذين وقعوا عليه ان يحتجوا أولا على الفظائع التى ارتكبتها الانجليز حيال المظاهرات البريئة العزلاء من السلاح ، وان يحتجوا على الانجليز فى اخلافهم وعودهم لمصر كل مرة بالجلاء عنها ، اما انهم يقصرون النداء على استنكار الاعتداء على الاملاك والانفس وقطع المواصلات ، اى استنكار ما بدأ من الجانب المصرى ، دون الجانب البريطانى ، فليس من الانصاف ولا من الحكمة فى شىء ، وبخاصة لان هذا النداء قد أعقبه اذامة خطبة اللورد كيرزون التى سيرد الكلام عنها ، فكان النداء بمثابة تأييد (غير مقصود) لهذه الخطبة التى تنم عن روح هدائية للحركة الوطنية ، والاهداف القومية .

مقابلة اعضاء الوفد

للجنرال اللبى

قابل الجنرال اللبى حسين رشدى باشا واعضاء وزارة المستقلة ، وذلك بناء على رغبته ، لكى يتعرف آراءهم فى اسباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة .

كما انه قابل لهذا الغرض أعضاء الوفد الباقين في القاهرة وهم : على شعراوي باشا . عبد العزيز فهمي بك . أحمد لطفى السيد بك . محمد على علوبة بك . مصطفى النحاس بك . سينوت حنا بك . محمود أبو النصر بك . جورج خياط بك . الدكتور حافظ عفيفي بك . عبد الخالق مذكور باشا . حسين واصف باشا ، وسألهم عن أسباب الاضطرابات التي وقعت في البلاد ، فوعده بكتابة تقرير عن ذلك ، قدموه له ، أرجعوا فيه الثورة الى استياء الأمة المصرية من عدم مساواتها في المعاملة بالأمم الصغيرة التي لا تفضلها في المدنية ، ومنع المصريين من بسط آمالهم امام مؤتمر الصلح ، وقالوا في ختام التقرير : « ان كل المصريين من اكبر رجل الى اصغر رجل فيهم هم في هذا الاستياء سواء ، دفعهم الياس الى اظهار ما في نفوسهم ، كل يترجمه على شاكلته ، فالرجال المسئولون من رسميين ، وغير رسميين قد ترجموه بالاحتجاجات المختلفة ، وبالامتناع عن العمل ، كالمحامين ، والشبان بالمظاهرات السلمية ، واما سكان الاقاليم فأعرب عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية ، والبعض بالاعتداءات المختلفة التي بعضها موجب للأسف ، تلك هي حقيقة الوضع الذي فيه بلادنا الآن ، بسطناها الى فخامتكم بالاختصار ، وبالحق نرجو ان تأمروا بتحقيقها ، والرجاء معقود بعدلكم ان تزيلوا هذا الاستياء بالقضاء على أسبابه ، فان الاخذ بناصر أمة بأسرها اقدس واجب على عظماء الرجال » .

خطبة اللورد كيرزون

عن الحالة في مصر - ٢٤ مارس سنة ١٩١٩

في ٢٤ مارس سنة ١٩١٩ ، أي في اليوم الذي كتب فيه النداء سالف الذكر (ص ١٦٨) القى اللورد كيرزون (١) في مجلس اللوردات خطبة باسم الحكومة عن الحالة في مصر ، أكد فيها ان الانباء الواردة منها أقل خطورة من ذي قبل ، وتجننى على الثورة ، اذ زعم انها اقرب الى السلب والنهب منها الى السياسة ، ثم اثنى على موظفي الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش المصري ، واشاد بحسن سلوكهم في اثناء الاضطرابات ، واستدل بسلوكهم على ان عقلاء الأمة لم يشتركوا في الثورة ، و اضاف ان بعض الاعيان الذين برهنوا على صداقتهم للبريطانيين حتى الآن يبدلون أقصى ما في وسعهم لتهدئة الاضطرابات ، ثم صرح بأن الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية نحو مجيء رشدي باشا وعدلي باشا الى انجلترا ، وعلى النقيض من ذلك ان وجودهما هنا (أي في انجلترا) يقابل بمنتهى الرضا والارتياح ، واثنى عليهما وعلى الخدمات التي قد قدمهاها لمصر وللإمبراطورية خلال الحرب ، وقال ان طلب تأجيل زيارتهما في نوفمبر الماضي كان الباعث الوحيد عليه انه في خلال الأدوار الأولى لمؤتمر الصلح لم يكن ممكنا الحصول على الوقت الكافي والاهتمام اللازم لبحث المسائل المهمة المرتبطة بعلاقاتنا المقبلة مع مصر والاصلاح الدستوري المصري ، وكرر القول بأن زيارتهما وزيارة سواهما من رجال السياسة المصريين المسؤولين تقابل وموقف تقابل كذلك بملء الرضا والارتياح ، قال في هذا الصدد : « اننا نرى دائما ان من أهم الأمور ان نتفق وإياهم على تحديد الشكل الذي ستكون عليه الحماية البريطانية في مستقبل الأيام » وخرج على سعد باشا وأعضاء الوفد قائلا : « ان الحال مع سعد زغلول باشا يختلف كل الاختلاف عنها مع هؤلاء ، لانه هو وأعوانه هم الذين دبروا هذه الاضطرابات ، وانهم قوم غير مسئولين ، غرضهم اخراج الانجليز

(١) رئيس المجلس الخاص وزعيم مجلس اللوردات ، ثم وزير الخارجية البريطانية في أكتوبر سنة

١٩١٩ ، خلفا للمستتر بالفور »

من مصر ، وقد اختاروا وقت انعقاد مؤتمر الصلح بباريس موعدا للقيام بهذه الحركة الثورية ، فلا سبيل للمناقشة معهم ، لأن وجودهم هنا (إنجلترا) كان يساء فهمه بالاجمال في مصر ، حيث يؤول كدليل على أننا راضون بالبحث في التخلي عن تبعاتنا نحو تلك البلاد تخليا تاما ، وكان فوق ذلك يهيم الأسباب لعرقلة وأحباط المباحثات مع الراى المصرى الذى يمثل البلاد ويتحمل التبعة ، وهى المباحثات التى ننتظرها ولا نزال ننتظرها ، اذا ما حانت الفرصة الملائمة لوضع تسوية تكون مرضية لمصر وللدولة الحامية » .

وبدا من هذه الخطبة جليا ان الحكومة البريطانية لا تنوى العدول عن خطتها في تثبيت الحماية وتأييدها ، وتدل أيضا على أنها لا تنفك تدأب على تشويه الحركة الوطنية ، واختسلاق الأكاذيب عنها ، باتهامها بأنها أقرب الى السلب منها الى السياسة ، مع أن وقائعها وحوادثها تدحض هذا الافك والبهتان ، وهذا التشويه هو سلاح من اسلحة الاستعمار ، يحارب به النهضة الوطنية في مختلف الأصقاع ، وهو من الوسائل التى تتبعها الدول الاستعمارية عامة ، اذ تنشر الدعايات الكاذبة ضد كل حركة تقوم في وجهها ، لكى تحول بينها وبين عطف الراى العام المتحضر ، وتسوغ بذلك معاربتها بمختلف وسائل الظلم والتنكيل .

وتدل الخطبة أيضا على نية السياسة البريطانية في اصطناع الموظفين وبعض الكبراء المصريين ، وضمهم الى صفها ، والقاء التخاذل والانقسام في صفوف الحركة الوطنية ، والتفرقة بين وزارة رشدى باشا المستقلة وهيئة الوفد ، لكى تفيد من التباعد بينهما ، وتضرب احدهما بالآخرى ، على مألوف عاداتها .

وفى الحق ان رشدى باشا لم يستمع الى هذه الدعوة ، ولم يستجب الى هذا النداء ، وظل متضامنا مع الوفد ، فكان موقفه من هذه الناحية مثلا حسنا للتضامن القومى ، وبخاصة اذا قورن بموقف كثير من طلاب الوزارات ، الذين ينتظرون اشارة ولو عابرة من الناحية البريطانية ، أو من غيرها من النواحي ، لكى يقفزوا الى الحكم على حساب حقوق البلاد ومصالحها ، ووحدتها وتضامنها .

احتجاج الموظفين على خطبة اللورد كيرزون

واضرابهم ثلاثة أيام

لم يكن للموظفين عمل يذكر في الثورة قبل خطبة اللورد كيرزون ، فالحركة كانت منحصرة في الطلبة والشباب ، والمحامين والسيدات ، والعمال والفلاحين ، وفريق من الأعيان وذوى المهن الحرة ، أما الموظفون فكانوا بمنأى عنها ، وكان عملهم مقصورا على الإعجاب بها ، وبما بدا من هذه الطبقات من الشجاعة والتضحية ، وحينما أضرَب المحامون لقوا من القضاة تأييدا وتسهيلا لمهمتهم في الاضراب وتأجيل القضايا ، وكان هذا شأنهم جميعا ، هذا أفراد يعدون على الأصابع ، وقد فكر بعض صغار الموظفين في الاضراب مشاركة للأمة في حركتها العامة ، ولكنهم أخفقوا في مسماهم ، اذ عارضت جمهرة الموظفين ، وخاصة كبارهم ، في الاضراب ، خشية عواقبه ، وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا مرائض احتجاج على اعتقال سعد وصحبه ، رفعوها الى السلطان ، وظهرت هذه الفكرة أول ما ظهرت بين موظفى وزارة الخارجية ، ولقوا صعوبة كبيرة في حمل بعض المستشارين وكبار الموظفين على توقيعها ، اذ هدوها تدخلها في السياسة ، بما لا يتفق (فى نظرهم) مع طبيعة مراكزهم !

ولما نشرت خطبة اللورد كيرزون ، استاء لها الموظفون عامة ، اذ جعلتهم في مركز حرج امام الراى العام ، لما انطوت عليه من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتلال والحماية ، والتنكر للحركة الوطنية ، فبحثوا مليا في درء هذه التهمة عن انفسهم ، واتفقوا رايًا على أن يحتجوا على الخطبة ، وعلى الحالة القائمة ، فكتبوا عرائض احتجاج وقعها الموظفون في مختلف الوزارات ورفعوها الى السلطان ، وقدموا صورًا منها الى معتمدى الدول بمصر ، واصلوا فيها عزمهم على الاضراب ثلاثة ايام اظهارًا لشعورهم وتضامنًا منهم مع الأمة .

رفعت هذه العرائض الى قصر عابدين يوم الثلاثاء اول ابريل سنة ١٩١٩ ، ولم تعين فيها الثلاثة الايام التى قررورها للاضراب ، ولم يكن من الميسور الاتفاق على تحديدها ، لعدم امكان اتصال الموظفين جميعهم ببعض ، على أن الاضراب قد ابتدا فعلا يوم الاربعاء ٢ ابريل فعدت الايام الثلاثة ابتداء من هذا اليوم ، وصار الاضراب عاما يوم الخميس ٣ منه ، حيث خلت المصالح كلها تقريبا من الموظفين ، وكان القرار أن يستمر الاضراب ثلاثة ايام تنتهى يوم السبت ٥ ابريل ، ثم سرت فكرة الاستمرار فى الاضراب ، حتى يطلق سراح المعتقلين ، وعقد الموظفون اجتماعات فى مسجد ابن طولون للتشاور فى هذا الامر ، وكانت الفكرة الغالبة هى استمرار الاضراب ، وقد فكروا فى تنظيم شئونهم بتأليف لجنة من مندوبى الموظفين فى الوزارات ، لتقرر ما تراه ، لكى يكون الاضراب باتفاق جميع الموظفين ، على أن المصالح والدواوين استمرت مضطربة يتخلف من يتخلف من موظفيها الى أن تقرر الافراج عن سعد يوم ٦ ابريل ، ثم تالفت وزارة رشدى باشا الرابعة ، فاتخذ الاضراب شكلا حادا كما سيجىء بيانه .

وكان اضراب الموظفين مقصورا تقريبا على القاهرة ، اما موظفو الاقاليم فلم تصلهم الدعوة الا متأخرة فلم يشترك منهم فى الاضراب الا القليل .

المظاهرات والحوادث فى شهر ابريل سنة ١٩١٩

اتار اضراب الموظفين حماسة الجماهير ، لانه حادث فذ فى حياة مصر القومية ، كانت هذه اول مرة اضراب فيها موظفو الحكومة لاسباب سياسية ، ولم يسبق لهم أن اضرَبوا لاسباب سياسية او غير سياسية .

فاتخذت القاهرة يوم الخميس ٣ ابريل شكلا غير مألوف ، وبدت كأنها كلها فى اضراب عام .

اقلت المحال التجارية فى الاحياء الوطنية ، عدا المخازن التى طلب الجمهور من اصحابها أن يتابعوا عملهم ، وقلت اللحوم ، لانقطاع معظم الجزارين عن الذبح ، واضربت طوائف الشعب جميعها من الموظفين فى المصالح والدواوين - عدا المحكمة المختلطة - الى الكتاسين ، وتدفقت الجماهير فى الشوارع ، تسير فى مظاهرات ، يتلو بعضها بعضا ، وتلافت الجموع فى ميدان عابدين ، وهناك فى نحو الساعة الحادية عشرة صباحا اطلقت رصاصة اصابت المستر ديكسن رئيس تفتيش التذاكر بالسكة الحديدية ، فسقط قتيلًا ، ولم يعرف مصدر هذه الرصاصة ، والراجع انها من مصدر معاد للشعب ، اراد أن يحدث فتنة باطلاقها ، فوقع فى الميدان هرج كبير ، ثم اطلقت عبارات نارية من منزل بميدان عابدين ، ظهر أنه لاحد الأرمن ، أصابت كثيرا من المتظاهرين ، وجاءت على الأثر الدوريات البريطانية ، ولكن الجموع تارست خطها على مطلق النار ، فهاجموا المنزل وحطموا ما فيه ، واطلقت الدوريات البريطانية النار

على المتظاهرين ، فبلغ عدد القتلى تسعة ، وعدد الجرحى ٥٦ جريحا ، وقد عرفنا من أسماء الشهداء : عباس محمد من حارة أبو الليف قسم السيدة زينب . على أحمد المصلوح من البغالة . محمد الجزار من عابدين . محمد محمد الزواوي من باب الشعرية . محمود عبد الوهاب من درب الحجر . محمد محمد حسنين من سوق الزلط باب الشعرية . محمد أحمد عبد العاطي من باب اللوق . اسماعيل حسنين من حارة الحكر (قسم عابدين) . محمد حسين من درب شعلان .

وامتد الهياج الى شارع محمد علي وميدان العتبة الخضراء (الملكة فريدة الآن) ، وربطت قوات من الفرسان على أبواب الشوارع والدروب والحدائق من شارع قصر العينى الى شوارع الشيخ ريحان (السلطان حسين الآن) والداخلية والانشا ووزارة الأوقاف وباب اللوق وسوق الخضار الخ ، ولم يعد الهدوء الا في نحو الساعة الخامسة مساء .

أشارت السلطة العسكرية الى هذه الحوادث في بلاغها يوم ٣٠ أبريل بقولها : « واجتمع اليوم - الخميس ٣ أبريل - جماهير من الفوغاء (كذا كانت تسمى المتظاهرين) المخلين بالراحة والنظام في جوار ميدان عابدين ، وفي شارع محمد علي بالقاهرة ، وقد قتل المستر ديكسن الموظف بالسكة الحديدية المصرية برصاصة بندقية في ميدان عابدين في الساعة الحادية عشرة ، وقتل الفوغاء يونانيا (١) في شارع محمد علي في الساعة الثانية ، وأطلق الرصاص من منزل في ميدان عابدين ، فأفضى الى وقوع اضطراب جديد أحرق الفوغاء في خلاله المنزل المذكور ، وقد أعيد النظام في الساعة الثالثة بعد الظهر ، ووردت الأنباء بوقوع بعض خسارة من القتلى والجرحى ، والمروف الى الآن أن ستة قتلوا وأن عددا معينا من الناس جرحوا ، ولكن لم تصل التفاصيل بعد » .

ثم جاء في بلاغ ٤ أبريل ما يأتى : « اضطرت الدوريات في خلال الاضطرابات التي وقعت أمس (٣ أبريل) في القاهرة أن تطلق النيران بضع مرات بسبب الخطة العدائية التي سلكها الفوغاء ، ويرجع الفضل في تحديد الخسارة الى نظام الجنود وضبط أنفسهم ، وقد أثبت ولاء الأمور من رجال البوليس الآن أن تسعة قتلوا و٦٥ جرحوا ، بعضهم بجراح بليغة ، والآخرين بجراح خفيفة ، ويعزى عدد معين من هذه الخسارة الى العمل الذي قام به أحد السكان في عابدين ، فانه أطلق الرصاص جزافا ، واستتبت السكنية اليوم (الجمعة) في القاهرة وتولت السلطة العسكرية أعمال التفريغات نظرا لاعتصام مستخدمي التفريغات ، فامكن المحافظة بذلك على القيام بخدمة الجمهور الى درجة محدودة » .

واسلوب هذين البلاغين - كأسلوب معظم بلاغات السلطة العسكرية في عهد الثورة - يستوقف النظر ويدعو الى التأمل ، فهي أولا تعبر في بلاغاتها عن المتظاهرين ، « بالفوغاء » ، وفي بعضها « بالرعاع » ، وترمى بذلك الى التهوين من شأنهم ، مع انهم في الغالب من الشباب ، وكثير منهم من المثقفين ، لم يدفعهم الى التظاهر الا تلبية لنداء الجهاد الوطنى ، ثم انها تفصح حيث تنسب القتل الى المصريين ، وتتعمد الإبهام حيث يكون مصدره غير مصرى ، فلا تذكر جنسية من قتل المستر ديكسن ، ولا من أطلق الرصاص من المنزل بميدان عابدين ، مع ما تبين من أن القتلى من غير المصريين ، أما اليونانى الذى ذكر البلاغ انه قتل في شارع محمد علي (وقد اتضح انه مصرى)

(١) تبين أنه مصرى واسمه (على حسن) .

فتذكر أن المتظاهرين هم الذين قتلوه ، ثم تذكر عددا كبيرا من القتلى والجرحى المصريين ، ولا تذكر من الذين احدثوا هذا القتل ولا هذه الاصابات ، فهذا الانفصاح في موضع ، والابهام في موضع آخر ، يدلك على أن بلاغات السلطة العسكرية يجب أن تقابل بمنتهى الحيطة والحذر ، وانما ذكرنا بعضها لما فيها من تأكيد لبعض حوادث الثورة .

واستمرت المحال التجارية والمخازن معطلة يوم الجمعة ٤ أبريل والسبت ٥ منه ، وقد خشي عقلاء الأمة ومنهم الطلبة عواقب مقابلة اعتداء الأرمن بمثله ، فنشروا اعلانا يحذرون فيه الجمهور من ذلك العمل ، قالوا :

« ايها المواطنون . كل من يعتدى على أرمنى او رومى او اى اجنبى آخر لا يكون وطنيا ، ولو كان مصريا . ان من يفعل ذلك هو باليقين متشرد او لص نهاب » فالواجب عليكم كلما رأيتم شخصا من هذا القبيل أن تسرعوا وتعتقلوه وتسلموه الى اقرب نقطة من نقط البوليس . »

ونشر وكيل بطريركية الأرمن اعلانا اظهر فيه أسفه واسف طائفته على هذه الحوادث ، وأعرب عن أمله وأمل اخوانه أن تكون اشاعة اسنادها الى الأرمن غير صحيحة ، واستنكر اى اعتداء من هذا القبيل ، وتبرا من كل أرمنى يرتكب مثل هذا الاجرام .

ميزانية سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠

نتج من استمرار حالة الثورة ، وبخاصة عدم قيام وزارة تتولى الحكم ، أن صدرت ميزانية سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ بقرار من الجنرال اللبى يوم ٣١ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان صدورها بهذا الشكل مخالفا للقانون المالى ، وقد نشر هذا الاعلان في « الوقائع المصرية » عدد اول أبريل ، مصدرا بالديباجة الآتية :

« اعلان من القائد العام لقوات جلالة الملك في القطر المصرى . لما كانت اللجنة المالية قد أتمت تحضير الميزانية لسنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ على الشكل المرفق بهذا الاعلان ، ولكنه لم يتيسر الحصول على الموافقة عليها طبقا للقانون . ولما كان وضع تقدير الإيرادات والمصروفات في السنة المالية القادمة أمرا ذا صفة ضرورية ومعجلة . بناء على ذلك أنا اذمتد هينمن اللبى بمقتضى السلطة المخولة لى بصفتى قائدا عاما لقوات جلالة الملك في القطر المصرى أمر وأصرح بما يأتى » . ويلى ذلك أرقام الميزانية .

وقد كان صدور الميزانية بقرار من الجنرال اللبى تحديا صارخا لاستقلال البلاد وكرامتها القومية ، واستهانة بالثورة ، فلا جرم أن قوبل هذا العدوان بالسخط والاستمرار في الثورة ، وتفاقمت حوادثها في الأيام الأولى من شهر أبريل .

الجمعية العمومية للمحاميين

كان يوم ٢ أبريل سنة ١٩١٩ موعد اجتماع الجمعية العمومية للمحاميين بمحكمة الاستئناف ، ولكن عددهم لم يتكامل ، ولما غادروا المحكمة اعتدى عليهم الجنود الانجليز ، فقدموا احتجاجا الى مجلس نقابتهم الذى اجتمع يوم ١٢ أبريل ، فاقى الاحتجاج وقرر تأجيل الجمعية العمومية لاجل غير مسمى .

محاولة غلق الأزهر

وفي ٢ أبريل استدعت دار الحماية الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر ، وطلبت منه غلق أبواب الأزهر ، فرفض محتجا بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية ، وليس له أن يوصد أبوابه في وجوه المصلين ، فطلبت أن يفتح في مواعيد الصلاة فقط ، فرفض ، وظل مفتوحا في كل وقت كما كان من قبل .

اجتماع كبير بمسجد ابن طولون - ٥ أبريل

كان معظم الاجتماعات الثورية يعقد بالأزهر ، وكان في نية الجمهور اقامة اجتماع به يوم ٥ أبريل لالقاء الخطب وعرض الحالة التي وصلت اليها البلاد ، ولما علمت السلطة العسكرية بنبا هذا الاجتماع وضعت على منافذ الأزهر القوات الانجليزية المسلحة ، واذا رأى منظمو الاجتماع أن لا سبيل الى انعقاده في الأزهر ، قرروا عقده في مسجد ابن طولون ، واحتاطوا للأمر ، فحفروا الخنادق ، واقاموا المتاريس في الشوارع وعلى منافذ الطرق المؤدية اليه ، لكي لا تتجاوزها السيارات المقللة للجنود ، فلما ترامى الى السلطة نبا هذا الاجتماع ومكانه الجديد ، انفذت اليه شرذمة من الجند لتفريق شمل المجتمعين ، فاعترضتهم الخنادق والمتاريس ، واخذ الناس من خلفها يرجمون الجند بالحجارة ، فاطلق هؤلاء الرصاص على الممتنعين بها ، وعلى غيرهم من الأهالي الوادعين ، فسقط بعض القتلى والجرحى ، منهم غلام لا يتجاوز الثانية عشرة من عمره ، عرف في الثورة بابن القباقيبى ، واسمه الحقيقى محمد اسماعيل (١) من شارع الركبية ، أقام هذا الفتى شبه حصن عند سبيل (أم عباس) ، فاصابته رصاصة أودت بحياته ، واحتفل بتشيع جنازته في اليوم التالى في مشهد مهيب ، ودفن بمدافن الامام الشافعى ، وأشار بلاغ السلطة العسكرية في ٦ أبريل الى مقتله بقوله : « ان جمهورا معاديا هجم صباح أمس على دورية في حي السيدة زينب ، فاضطرت الى اطلاق النيران وقد قتل لسوء الحظ ولد في العاشرة او الثانية عشرة من عمره كان بين الجماهير » .

وتم الاجتماع في مسجد ابن طولون ، وانتهى قبل أن تتمكن القوات البريطانية من فضه .

وفي اليوم التالى (٦ أبريل) احتل الجنود الشوارع المؤدية الى هذا المسجد ، واخذوا يرغمون الناس على رفع الأحجار التي وضعت كمتاريس ، وردم الحفر والخنادق التي احدثت فيها ، وامادتها كما كانت ، ولم يفرقوا في هذا الارغام بين صغير وكبير ، وغنى وفقير ، بل كانوا يكرهون كل من صادفهم على القيام بهذه المهمة ، ومن يتأخر او يحاول التملص يضرب بالرصاص .»

الاسراف في قمع الثورة

فطائع لا مبرر لها

ان أولى الفطائع التي صدرت من الجنود الانجليز سنة ١٩١٩ هي مقابلة المظاهرات البريئة في العاصمة وسواها باطلاق الرصاص من البنادق والمدافع

(١) سألت أهل الحي ، فعرفت منهم أن هذا هو اسم الغلام ، ورجعت الى دقاتر الوفيات ، فوجدت مقبدا بها بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩١٩ وفاة الغلام (محمد اسماعيل) من شارع الركبية قسم الخليفة سنة ١٢ سنة وأن الوفاة « من طلق نارى من بندقيه » ، فتحقق لى ما رواه أهل الحي .

الرشاشة ، معا أفضى الى قتل كثير من الأبرياء بلا جريرة ارتكبوها سوى الهتاف باستقلال مصر وحريتها ، ولا يمكن أن يعد هذا الهتاف جريرة ، بل هو نداء طبيعي يهتف به كل من ينتسب لامة لها وجود وكرامة .

على انه الى جانب هذه الفظائع التى تقدم بيانها - وسيرد مثلها فى حوادث المظاهرات الآتية - الى جانب ذلك قد وقع من الجنود البريطانيين ، فى كثير من الجهات فظائع لها طابع بارز من الاسراف فى القسوة والتنكيل ، وهو ما افردنا له هذه الصفحة وما يليها .

فى العاصمة

فى العاصمة وقعت المجازر التى اصاب المظاهرات السلمية وحصدت ارواح المئات من الشهداء ، وقد لاحظ اطباء مستشفى قصر العيني واساتذة كلية الطب من فحص جثث القتلى واصابات الجرحى من المتظاهرين فظاعة التقتيل والتنكيل ، وتملكهم جميعا شعور الاستنكار لهذه الفظائع ، ولم يسعهم السكوت عليها ، فكتبوا يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ احتجاجا اجماعيا سجلوا فيه هذه الفظائع ، وبعثوا به الى المدير العام لمصلحة الصحة ، هذا نصه :

« مستشفى قصر العيني - القاهرة فى ١٥ مارس سنة ١٩١٩ .

« جناب مدير مصلحة الصحة العمومية .

« نحن الموقعين على هذا اطباء مستشفى قصر العيني ومدرسة الطب والأطباء الشرعيين لدى المحاكم الاهلية نتشرف برفع هذا لجنابتكم .

« انه يحزننا أن نرى السلطة العسكرية تستعمل ضرب الرصاص والمدافع الرشاشة فى تفريق الجماهير المجتمعة لغرض سلمى والغير مسلحة مطلقا وشوش عليهم فى اجتماعاتهم هذه بواسطة غوغاء لا دخل لها ، خصوصا وأن بين المصابين اطفالا ونساء قتلى وجرحى لا يمكن مطلقا حصول أى تعد منهم نحو السلطة ، وجزء ليس بالقليل من الجرحى مصاب اصابات خطيرة متهكة فى البطن والصدر ، مما يدل على أن ضربهم بالرصاص كان بغير مبالاة واعتباطا ليس الغرض منه كما هو اللازم مجرد تخويفهم وتفريقهم ، مع العلم بأنه كان يكفى لتفريق اجتماعات مثل هذه ليس بها شخص مسلح قط طرق أخرى غير ضرب الرصاص من المدافع الرشاشة والبنادق جزافا .

« لذلك نحتج اشد الاحتجاج على هذا ، ونطلب من جنابكم بصفتكم مديرا عاما لمصالح الصحة المصرية تبليغ هذا الاحتجاج لجهة الاختصاص معنا لما ينتج عن مثل هذه الأعمال فى المستقبل ، خصوصا وأن العاطفة التى دفعت المتظاهرين الى عملهم هى عاطفة بشرية توجد فى كل الأمم » .

التوقيعات

سليمان عزمى . مسيد عبد المجيد سليمان . اسماعيل ضيائى « على ابراهيم . محمد أمين عبد الرحمن . محمد رياض . حسن شاهين . جبرائيل بحرى انيس أنسى . ابراهيم فهمى النياوى . جورجى صبحى . محمد شمس الدين . جرس جرجس الضبيع . نجيب مقار . عبد المجيد محمود . ابراهيم شوقى . نجيب محفوظ . محمد كامل براده . محمد خليل عبد الخالق . عزيز اسكندر . عبد الله جلال « أحمد شفيق « محمد مبارك « على رامز . محمود ماهر »

ولم يقتصر الأمر على هذه الفظائع ، بل كان كثير من الجنود في مختلف أحياء العاصمة يعتدون على الناس ، ويسلبون ما معهم من نقود وأشياء ثمينة ، ويطلقون النار على الدور ، حتى بلغ للبوليس من هذا النوع في حي واحد من أحياء المدينة ٣٢ جنائية في يوم واحد ، ووقع هذا الاعتداء على الناس من مختلف الأقدار ، فلم يوقر الجند كبيرا ، ولم يرحموا صغيرا ، بل لم يتورعوا عن قتل النساء . ومما يذكر في هذا الصدد أن امرأة طاردوها فأقفلت بابها وساعدها زوجها في الامتناع به ، فأطلق العسكر عليهما النار فقتلت المرأة ، واعتدى العسكر في حادثة أخرى على عفاف فتاة في نحو العاشرة من عمرها فقضت نحبها .

في مديرية الجيزة

كانت مديرية الجيزة مسرحا لكثير من الفظائع التي تركت في النفوس ذكريات اليمية .

ففي ١٥ مارس بينما كان أهالي ناحية كفر الشوام (مركز امبابه) مجتمعين في حرس يحتفلون به ، إذ مرت بهم سيارة تقل نفرا من الجنود الانجليز ، فلم يكن من هؤلاء الا ان بافتوا الفرع بإطلاق النار على المحتفلين فقتل منهم ستة ، عرفنا من اسمائهم : محمد سلام حسن . زكي محمد غراب . مصطفى أحمد الشرقاوي . نعيمة عبد الحميد . عبد العزيز أحمد السقا ، وأصيب ثمانية ، منهم صاحب الفرع قطب الباجوري ، وثبت انه عند قدوم سيارة الجند تقدم خفيئ اللوك وسار أمامها ليرشد من فيها الى الطريق ، ولم يكديسير خطوات حتى ألقي الرصاص يطلق من السيارة بلا سبب غير ان الفرع كان في طريقهم .

وفي ١٦ مارس قتل جندي بريطاني احد الاهالى في بتدر الجيزة في طريقه الى دار البريد ، فتجمهر الاهلون اذ راوا القتل بلا سبب وخبروا دار البريد .

وفي ١٨ مارس حطت الطائرات البريطانية فوق المتانية والحمة (بمركز العياط) وألقت قنابل على البلدتين فأصيب بعض أهلهما .

وفي ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الانجليز بلدة بشتيل ، وأخذوا يضربون الاهالى بالسياط واقتحموا بعض منازلها ، فهاج الاهالى ، وكادت الحالة تنقلب الى ماساة ، لولا تدخل العمدة .

وفي ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الانجليز بلدة بشتيل ، وأخذوا يضربون الاهالى نجم حال ذهابه لمصر يحمل اللبن لمبيعه ، فمات لوقته .

وحدث في كثير من البلاد أن نهب الجند أرزاق الاهالى واموالهم ومواشيهم وألفوا مزروعاتهم ، مما لا سبيل الى حصره .

في العزيزية والبدرشين

وأبرز الفظائع ما وقع في العزيزية والبدرشين (بمركز الجيزة ٢) ونزلة الشوبك (مركز العياط) ، وقد سجلت في محاضر رسمية ، واحتج عليها مجلس مديرية الجيزة احتجاجا تاريخيا ، وخلاصتها انه يوم ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ ، في نحو الساعة الرابعة بعد منتصف الليل ، والناس نيام ، انقض نحو مائتي جندي بريطاني مدججين بالسلاح على بلدي العزيزية والبدرشين ، وانقسموا الى فريقين في كل فريق احاط باحدى البلدتين ، وقصدت شرفعتان منهم الى منزلى عمدتى البلدتين شاهرين

أسلحتهم وطلبوا إلى كليهما تقديم ما عنده من أسلحة وجمع كل ما يوجد منه بالقريبة ، قبل مضي ربع ساعة ، فقدم أحدهما (الشيخ إبراهيم دسوقي رشوان عمدة العزيرية) ما يملك وهو مسدس ، ولم يكن لدى الثاني (الشيخ محمد منظور الدالي عمدة البدرشين) شيء منه ، فاقترح الجند المنزلين ، وانسلوا إلى غرف السيدات ، فاخترن تحت الأسرة ، واستولى عليهن النعر لوقوع هذا الهجوم المفاجيء الفظيع في ساعة متأخرة من الليل ، وكسر الجنود الصناديق والخزائن عنوة ، وسلبوا كل ما فيها من حلى ومال ، ثم جذبوا النساء من شعورهن ، وانتزعوا بكل قسوة وفظاعة ما كان عليهن من حلى للدرجة أن ثلموا أذن أحدهن ، وجاسوا خلال المنزلين ونهبوا كل ما وصلت إليه أيديهم .

ثم طلبوا من العمدين أن يدلّاهم على منازل مشايخ البلديتين وأعيانها ، ففعلا مكرهين ، فارتكب الجنود في هذه المنازل مثل ما ارتكبوا في منزل العمدين ، وأعلن الضابط الذي يقود الجند في هذه المعركة أنهم سيضرمون النار في القريتين ، وأنه مرخص لكل شخص من السكان أن يأخذ ما في بيته من مال وحلى قبل الرحيل عنه ، ثم لم يلبثوا إلا قليلا حتى أضرموا النار فعلا في منازل القريتين ، مستعينين بما يعلو سقفها من حطب وقش ، وكانت النيران إذا خبت في أحدها استعانوا على إشعالها بالبترول الذي كانوا يجدونه فيها ، فدعر الناس ، وخرجوا من منازلهم فرارا من الحريق ، ولم يتركهم الجند يهجرون القريتين ، بل حاصروهما ووقفوا شاهري السلاح في وجه المهاجرين ، يفتشونهم قبل انطلاقهم ، ويسلبونهم ما كانوا يحملون من مدخراتهم ، ولم يوقروا في هذا الاعتداء المنكر أحد حتى النساء ، بل كانوا ينقبون في ملابسهن وأجسامهن ، ويمزقون ثيابهن ، ويعبثون بموضع العفة من أجسامهن ، واعتدى بعض الجنود على عفاف بعضهن قسرا ، وقتلوا بعض أهالي البدرشين ومنهم سيدة دافعت من عرضها ، فكان جزاؤها القتل ، كل ذلك وضباطهم يشهدون هذه المفظائع دون أن يحركوا ساكنا .

ولما أكلت النيران دور البلديتين لرت الأغنام والدواجن فاستولى عليها الجند ، واحتوت بعض المواشي في البيوت ، وكان كل من حاول من الأهالي إطفاء الحريق يطلق عليه الجند الرصاص فيردونه قتيلًا .

وقد عرفنا من أسماء القتلى إبراهيم عطوة الدالي ابن عم العمدة . وعبد الجواد سيد ، وقد قتلها الجند في مقر دارهما . وإبراهيم سيد رفاعي . والسيدة عالية زوجة الشيخ حسنين الجزار ، وقد قتلت وهي تدافع عن عرضها .

وانصرف الجند عن البلديتين في الصباح المبكر بعد أن جملوهما قاما صفصفا ، واستاقوا عمدتي البلديتين ، ومشايخهما إلى الحوامدية ، سائرين على الأقدام ، وخلفهم الجند يخزونهم بأسنة الرماح ، لكي يستحثوهم على الإسراع في السير ، ووصل الجميع ظهرا إلى الحوامدية ، وهناك مثلوا أمام جمع من ضباط الإنجليز ، فتسلا عليهم رئيسهم التهمة الموجهة إلى القريتين ، وهي أن بعض أهالي العزيرية تعدوا بالضرب على أحد الضباط البريطانيين في الطريق المؤدي إلى أهرام سقارة ، وأن أهالي القريتين اشتركوا في إحراق محطات الحوامدية والبدرشين .

وعبثا حاول العمدان أن ينفيا التهمة من نفسيهما وأسرتهما وأهل بلديتهما ، إذ أثبت الأول بشهادة الشهود أنهم كانوا يجمعون مصانع السكر بالحوامدية أثناء الاضطرابات ، فلم يكتفِ الضابط البريطاني لهذه الحجج وأمر المعتقلين بالتوقيع على إقرار أعد لهم مكتوبا ، يبدون فيه أسفهم على ما حدث من تخريب خط السكة

الحديدية ، وما وقع من الاعتداء على الجنود البريطانيين ، ويقرون فيه أن ما حدث لبليديهم حق وفي محله ، وأنهم مستعدون لتقديم ما يطلب منهم من العمال لاصلاح السكة الحديدية ، ويقبلون المحاكمة أمام المجلس العسكري اذا هم قصروا في اداء تهماتهم ، واكرهوا تحت التهديد بالقتل على التوقيع على هذا الاقرار .

في نزلة الشوبك

ووقع ببلدة نزلة الشوبك مركز العياط يوم ٣٠ مارس فظائع تزيد عما حل بالعزيرية والبدرشين ، فقد جاءها الجند بعد ظهر اليوم المذكور في قطاع مسلح ، ونزلت منه قوة مدججة بالسلاح ، فاقتحموا البلدة ومنازلها ، وسلبوا منها ما وصلت اليهم ايديهم من حلى ومال ودواجن ، واعتدوا على اعراض بعض النساء ، وقتلوا عبد التواب عبد المقصود حين كان يدافع عن مرض زوجته ، وكذلك فعلوا مع شيخ الخفراء ، وقتلت زوجة سليمان محمود الفولى وهي تدافع عن عرضها ، ولما راوا مقاسومة من الاهالى اخذوا يطلقون الرصاص جزافا ، فقتل من الاهالى واحد وعشرون ، وجرح اثناس عشر ، واشعلوا النار في منازل البلدة ، فدمرت مائة واربعين بيتا ، والبلدة لا يزيد عدد منازلها عن مائتين وعشرة ، ومن افظع ما حدث لهذه البلدة ، أنهم قبضوا على احد مشايخها عبد الغنى ابراهيم طلبة واخيه عبد الرحيم وابنه سميد وخفاجه مرزوق من اهالى البلد ، ودفنوهم في الارض حتى انصاف اجسامهم — بدعوى التحقيق معهم — ثم قتلوهم رميا بالرصاص ، وهم على هذه الحالة .

بلاغ السلطة العسكرية

وكل ما اذاعته السلطة العسكرية عن هذه الفظائع انها قالت في بلاغ اول ابريل سنة ١٩١٩ : « اذيعت اخبار كاذبة فيما يتعلق بحوادث يقال انها وقعت في العزيرية ، وقد طلب ارسال بلاغ عن الحقيقة ، فأبلغ الضابط المتولى القيادة هناك أنه وردت انباء تتضمن أن القرويين في العزيرية والبدرشين اشتهروا بايواء البدو المسلحين ، وقد أجرى البحث في القريتين بناء على ذلك يوم ٢٦ مارس ، فوجدت في العزيرية كمية من الأسلحة ، وقد حاول المشاغبون أثناء البحث الهرب بالقفز من سطح الى آخر ، فافضى ذلك الى سقوط الأسطح تحت ثقلهم ، وقد سبب سقوط الأسطح فوق النيران أو مصاييح الزيت في المنازل نشوب بعض حرائق في القرية » ، وقالت عن نزلة الشوبك « وجد قطار كان يشتغل بأعمال الاصلاح في أثناء سيره جنوبا بعد ظهر يوم ٣٠ مارس جماعة من القرويين يمشون بالخط الحديدى في جوان الشوبك ، وقد قتل خمسة من الذين كانوا يشتغلون بتدمير الخط ، وأطلقت النيران بعدئذ على القطار من القرية فأخرج الجنود أهلها » .

فتأمل في مبلغ الفرق بين هذا البلاغ وحقيقة الحوادث والفظائع التي ارتكبت في هذه البلاد ، ولعلك تدهش من أن البلاغ ينسب الحرائق في العزيرية الى سقوط الأسطح ، مع أن منطق البديهة يوحى بأن سقوطها إنما يؤدي إلى اخماد النيران لا الى اشعالها ، ولكن سبب اطفاء النار انقلب الى سبب لاشعالها ، وهذا هو لعمري منطق القوة الغشوم ، لا منطق الحق السليم .

احتجاج مجلس مديرية الجيزة

على هذه الفظائع

كان لهذه الفظائع وقع اليم في النفوس ، مما دعا أعضاء مجلس مديرية الجيزة الى الاجتماع للاحتجاج عليها ، فاجتمع المجلس خصيصا لهذا الغرض في جلسة غير اعتيادية يوم الأربعاء ٩ ابريل سنة ١٩١٩ بديوان المديرية ، برئاسة أحمد حمدي سيف النصر بك (باشا) مدير الجيزة ، وحضور كل من فضل بك الزمر . عبد الواحد بك القط . حسين بك غراب . أحمد بك المليجي . بيومي بك مذكور . سيد أفندي دويدار . محمد أفندي منصور عطا الله من الأعضاء ، وأمين أفندي فهمي أحمد سكرتير المجلس ، وتخلف عن الحضور سعد بك مكرم ، ولما افتتحت الجلسة ألقى أحمد بك المليجي كلمة استنكر فيها هذه الفظائع ، وطلب من المجلس الاحتجاج عليها ، وقدم احتجاجا مكتوبا وقعته هو والأعضاء ليقره المجلس ، هذا نصه :

« تقدمت اليك من بعض أهالي مديرتنا بصفتنا نواب الأمة المنتخبين عنها في مجلس المديرية شكوى مما حدث ببعض بلاد المديرية من الاعتداءات الفظيعة والجنايات الفتاكة بهيكل الانسانية وحرمة الفضيلة — تلزمتنا مراكونا النياية بالنظر فيها وتبليغها للجهات الرئيسية المسؤولة بالقطر المصري ، ولقد صدرت تلك الشكايات من نفوس مكومة وأنفدة جريئة ، تعبر عن آلام قد أحسستها بها جميعا ، ولم نقف حيلها هذه المدة الا انتظارا لتصرفها بالحكمة والعدل ، ولكننا مع الأسف وجدنا أن الصوت الصامد من صدر هذه الأمة لا يصح الا أن يكون مؤيدا تأييدا تاما ما دامت العدالة لم تأخذ مجراها القانوني ، تتلخص تلك الشكايات في أن بعض الجنود البريطانية احدثت من الاعتداءات ضروبا شتى كالحراق القرى والبلاد في غسق الليل وفي جوف النهار ، وقتل الأبرياء رميا بالرصاص ، وسلب الأهالي أموالهم وحليهم ، وقتل مواشيهم : وأخذ الطيور عنوة ، والاعتداء ويا للأسف على الأعراض اعتداء يندى له وجه الفضيلة خجلا ، وتنتحر أمامه المروءة والشهامة كأمثال ما وقع في بلاد امبابة . والعزيرية والبدرشين . ونزلة الشوبك من بلاد مديرتنا ، كما ثبت كل ذلك في محاضر التحقيق الرسمية التي أجرتها جهة الاختصاص ، وأنه ليسوعنا جميعا أن صدرت البلاغات الرسمية عن تلك الحوادث مخالفة للحقيقة ، ومنافية للتحقيقات الرسمية التي حصلت ، مما دلنا أن بعض رجال الجيش المرافق للقوات التي ارتكبت هذه الفظائع قد أبغوا رؤسائهم عكس ما وقع تماما .

« كان الذي وقع من الاعتداءات نازيا للأهالي — على ما قيل — يدعوهم مطلقا طرق المواصلات بالسكك الحديدية ، وأن عملهم هذا مقصود به النهب والسلب — مع أن الواقع يناق ذلك ، ويقرر أنه ما كان ثمة نهب ولا سلب وإنما هي الرغبة بعد ما حيل بين الأمة وبين إبداء مطالبها بواسطة رجالها الذين أنابتهم عنها في أن تسمع هي بداتها نداءها للأمم الحرة ، وتعبر عن رغباتها بكل طريقة ووسيلة لتحيا حياة الأمم التي لم تكن مثلها في الدكاء والنبوغ ، وخولت حق المطالبة باستقلالها التام في مؤتمر السلام ، وأن هذه المطالب ما كانت محرمة في أي قانون من القوانين ، ليحال دون وصولها الى حيث تريد الأمة من بكرة ابائها ، خصوصا وأن مبدأ مظاهرتها بهذه المطالب كان سلميا محضا ، بل ان الاستقلال التام الذي هو أهم تلك المطالب وأولها والذي هو بنيتنا جميعا لا نستطيع أن نقول بأن أمة عظيمة كالأمة البريطانية تقف في وجهه وتحول دون إبداء أمنية الشعب المصري بأكمله فيه ، خصوصا وانها

من كبار الأمم الحرة وحليفة الأمم الأخرى مثلها ، التي حاربت معها على تأكيد حقوق الشعوب وحرية الأمم ، وأن الوقوف حجر عثرة أمام مطالبنا المشروعة ، يعتبر وقفا أمام الرأي العام ، وأمام ما أبداه مؤتمر السلام من اتباع الشروط الأربعة عشر المشهورة ، التي ذكرها جناب رئيس الولايات المتحدة وقررتها جمعية الأمم ، بل أننا لنجهر أيضا بأننا نشك في أن مثل هذه المصائب الشديدة والبلايا الفادحة ، التي وقعت من بعض جنود الجيش البريطاني على رأس هذه الأمة الأسيفة المطالبة باستقلالها ، ترضى عنها الأمة البريطانية أو تبرر حدوثها ، وأننا لنتنظر بصبر نافذ حكم الأمة البريطانية حيال هذه الجنايات التي ارتكبت بواسطة جنودها بعد أن أبدنا حقيقتها إجماليا ، من واقع التحقيقات التفصيلية في المحاضر الرسمية للحكومة المصرية ، لهذا نرفع أولا احتجاجاتنا الشديدة ، كنواب عن هذه المديرية ، عما حدث فيها من اعتداءات ضد الحركة الوطنية ، ونطلب ثانيا أن يبلغ هذا الاحتجاج بواسطتنا جميعا ، أو بواسطة لجنة منا ، لعظمة مولانا السلطان ، والجهات الرسمية المسؤولة في القطر المصري ، مشفوعا بنداء الأمة المصرية ومطلبها الوحيد « وهو الحصول على الاستقلال التام » ، كما نطلب أن يرفع من عاتق الأمة حالا كل ما يضاد النداء بهذا الاستقلال التام المنشود .

فقال رئيس المجلس : « مع اعترافي بأن ما حدث بنواحي إمبابة والعزيرية والبدرشين ونزلة الشوبك ، هو عمل وحشي ، أذكر لحضراتكم أن الأفراد الذين قدموا لي شكواي عن ذلك قد عملت لهم التحقيقات اللازمة بواسطة حضرة مأمور ضبط المديرية (الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطة) الذي أثق به واعتبره كشخصي في إجراء مثل هذه التحقيقات وترجمتها وعملت تقريرا يشمل احتجاجي على ما وقع من الاعتداء على تلك البلاد ، وأرسلت كل ذلك لوزارة الداخلية ، كما أرسلت صورة أخرى من هذه التحقيقات وذلك التقرير لدار الحماية ، ولمركز قيادة الجيش البريطاني بسافواي أو تل بناء على طلبهما ، وجاءني منهما ما يفيد أنهما اعتنيا بتقريرى وأنه تقرر تأليف لجنة لإعادة التحقيق بخلاف اللجنة الأولى ، وبما أنى اعتبرت أن هذه الحوادث كأنما وقعت على شخصي بالذات لوقوعها في دائرة مديرتي وبغير علم مني ، فأنى أصرح لكم بأنه إذا لم يرضنى التحقيق الذى سيعمل ، فأنى لا أنى عن الاحتجاج عليه بكل قوى مهما ضحيت في سبيل ذلك من الجهد والمركز .

وقال محمد أفندى منصور عطا الله : أنه حتى اليوم الثالث من حادثة نزلة الشوبك كان الأهالى يجدون جثث قتلاهم خلال مزارع القمح ، أو طافية على وجه الماء في الترع ، وأن ما أعدم من المواشى من قذائف المدافع ورصاص البنادق التي أطلقها بعض رجال الجيش الإنجليزي يفوق كل تقدير ، أما حاصلات البلد من الذرة التي كانت تجفف بحرارة الشمس فوق سطوح المنازل فهذه قد رشها الجنود البريطانيون بالنزيرين وأحرقوها ، فترتبت على ذلك خسارة عظمى هي جميع حاصلات الأهالى .

وقال أحمد بك الميحي : بمناسبة ما ذكره حضرة زميلي محمد أفندى منصور عطا الله ، أقول أن قواد الجيش الإنجليزي يرسلون قوات من الجيش المذكور للبلاد الهادئة التي لم تحدث منها أية مخالفة للقانون وها أتم (مخاطبا رئيس المجلس) بصفتكم مدير المديرية تعلمون أن مركز الصف لم يحصل منه أى اعتداء ، ومع ذلك فقد أرسلت إليه قوات انكليزية ، حال أنه معلوم أن الأهالى لا يفهمون اللغة الإنجليزية وأن الجنود البريطانيين لا يفهمون اللغة العربية ، وبذلك لا يبعد أن يحدث سوء

فهم بين الفريقين ، لهذا احتج بصفتي نائبا عن ذلك المركز على ارسال تلك القوات ، وأطلب من هيئة المجلس الموافقة على هذا الاحتجاج معى حتى لا يقع ببلاد المركز المشار اليه مثل ما وقع بالبلاد التى اشرنا الى حوادث الاعتداء عليها فى احتجاجنا الذى تلى فى الجلسة الآن .

وقال فضل بك الزمر : انه حدث بالامس فى امبابة بينما كان القطار سائرا بالأهالى يحملون الاعلام ابتهاجا بالسماح للمصريين بالسفر الى أوروبا وعرض مطالبهم أن اعتدى بعض الانجليز على القطار ورموه بالرصاص فقتلوا اثنين بالرغم عما حاء بمنشور جناب القائد العام ، ولذا فأنى احتج بشدة على هذه الجنابات الشائنة التى لا ينقطع حدوثها حتى الآن .

وقال كل من عبد الواحد بك القط ومحمد افندى منصور عطا الله : لقد علمنا أنه تجرى الآن بمركزنا (المياط) عدة تحقيقات مع الأهالى بواسطة مجلس عسكري ، ومن المعروف ان هذا المجلس واسع السلطة يقضى بعقوبات صارمة منها القتل والجلد وغيره ، وأنه لا يوجد به أعضاء مصريون ، وسيترتب على ذلك ايقاع عقوبات على الأبرياء ، اذ أن تحقيقات ذلك المجلس تبنى غالبا على بلاغات كاذبة ، فيحل العقاب بأفراد لم يقع منهم أى تشويش للأمن العام ، لهذا نطلب سرعة اتخاذ اللازم لايفاف أعمال المجلس ، الى أن يبت فى الحالة الحاضرة ، ويعرف مجرى الأمور ، وفاقا لما صرح به جناب القائد العام .

وقال عبد الواحد بك القط أيضا : انى احتج كذلك على القبض حتى الآن على صعدة نزلة الشوبك بواسطة جنود الجيش الانجليزى ، بعد ما ارتكبوه من الفظائع فى بلده ، وأرجو سعادة الرئيس ابلاغ أولى الامر المختصين بطلب الافراج عنه ، رحمة بأهله وذويه الذين قتل الانجليز منهم نحو الستة على الاقل رميا بالرصاص .

وبعد سماع هذه للبيانات اصدر المجلس القرار الآتى : « قرر المجلس باجماع الآراء الموافقة على جميع الاحتجاجات الواردة بهذا المحضر ، وابلاغ جميع ما دون فيه لعضرة صاحب العظمة السلطانية ، ولأولياء الأمور ، وللهيئات الرسمية فى القطر المصرى بواسطة هيئة المجلس الحاضرة الآن » .

فى الشبانات مركز الزقازيق

وفى ٢٥ مارس حاصرت قوة من الجنود بلدة الشبانات بمركز الزقازيق بحجة أن جنديا هنديا من الموكول اليهم حراسة السكة الحديدية قد قتل على مقربة من هذه البلدة ، وطلب قائد القوة من العمدة الارشاد عن قتل هذا الجندى ، فنفى عن اهل بلدة ارتكاب هذا الحادث . فأمر القائد اهل البلدة أن يفادورا منازلهم فى الحال لاحرافها ، ومن يعارض يقتل رميا بالرصاص ، وكان عددهم نحو أربعة آلاف ، فخرجوا يهيمون على وجوههم ، وكان الجند يخزونهم بأسنة حراهم ليستعجلوهم فى اخلاء البلدة ، وماتت امرأة حامل من جراء هذه الوحشية ، ولما غادر البلدة اهلها اخذ الجند يحطمون ابواب المنازل ويقتحمونها ، وبأخذون منها ما تصل اليه أيديهم من مال ومتاع ، ثم أشعلوا النار فيها جميعا ، واستمرت النار مشتعلة يومين ، فدمرت معظم منازل البلدة ، ويات أهلها فى العراء فى حالة تدمى القلوب وتفتت الأكباد .

فى صفط الملوك .

فى منتصف ليلة الاحد ١٣ أبريل سنة ١٩١٩ هاجمت قوة من الجند الانجليز

بلدة « كفر مساعد » التي تبعد عن محطة « صفط الملوك (١) » بنحو خمسة كيلومترات واحاطوا بجميع مساكنها بحجة البحث عن اطلق الرصاص على دورية بريطانية كان منوطا بها حراسة السكة الحديدية ليلا في هذه المنطقة ، وامروا الاهالى بالخروج من بيوتهم لكي يعرضوا على الدورية البريطانية حتى يعرف من بينهم من اطلق الرصاص عليها .

وبعد ان فتشوا جميع البيوت والأجران ، استاقوا كل الذكور من اهل البلدة الى محطة صفط الملوك بعد ان قتلوا احدهم يوسف مبروك .

وفي نحو الساعة الثالثة بعد منتصف الليل زحفوا على بلدة « شبرا الشرقية » هلى بعد كيلو مترين من كفر مساعد ، وفعلوا بها ما فعلوا في البلدة الاولى .

وفي نحو الساعة السادسة صباحا هاجموا بلدة « كفر الحاجة » والعزب التابعة لها ، وفعلوا ايضا مثل فعلتهم في البلدين ، واذ كان بعض اهله قد بكروا في الصباح الى مزارعهم ، فقد استاقوا الرجال الذين كانوا في الفيضان بين طلقات البنادق ، وأخذوا جميع من اعتقلوهم من اهالى البلاد الثلاثة الى محطة صفط الملوك ، وحجزوهم برصيف البضائع بين نطاق من الجند شاهري السلاح ، فعمهم اللعمر هم وذووهم ونساؤهم الذين تابعوهم الى المحطة ، وعيننا حاول الأستاذ محمد توفيق عمران المحامى من اهالى كفر الحاجة وجرجس أفندى بولس من اهالى كفر مساعد اقناع قائد القوة ببراءة الاهالى ، اذ ان المنسوب اليهم ان احدهم اطلق الرصاص على الدورية الانجليزية ليلا ، في حين انهم من اهالى الجهة الشرقية لخط السكة الحديدية ، والطلق انما حدث في الجهة الغربية ، فكان جواب القائد ان لا بد من الارشاد عن الفاعل الحقيقى والا نفذ اوامره ، وقد نفذها بالفعل ، فأمر بأن يجيء الجند بكل فرد من الاهالى المحجوزين وعددهم نحو الخمسمائة ، فجاء بهم واحدا بعد واحد ، وكان كل منهم يسأل عن معرفته ان اطلق الرصاص فيجيب سلبا ، فيدفع الى كشك صغير على رصيف المحطة ، فيتلقفه الجند ويمزقون ملابسه ، ويسلبون نقوده ثم يجلدونه ضربا بالسياط بلا شفقة ودون حساب او تخير لمواضع الضرب ، وبعد ان ينتهوا من جلده يقدفون به خارج الكشك ، فيتلقفه شرذمة آخرون من الجنود ضربا بالأيدى وركلا بالأرجل ، وقد أقمى على بعض المضروبين ، وقاء البعض الآخر دما من شدة التعذيب ، ولم يحترم الانجليز في هذه المأساة سنا ولا مقاما ، فضربوا العلماء وكبار السن والاميان والصفار ، على ان الادلة كانت متضافرة على براءتهم جميعا فان اطلق حصل ليلا في الجهة الغربية للسكة الحديدية ، وهم جميعا من اهالى الجهة الشرقية ، وكانت الأوامر العسكرية تقضى بالافراق الاهالى منازلهم من السامة السادسة مساء حتى السادسة صباحا ، فكان يستحيل عليهم ان يعرفوا من اطلق الرصاص في جنح الظلام على الدورية الليلية ، وقد كتب الاهلون بهذه الفظائع شكاوى عدة بعثوا بها الى الوفد والى الجهات المختصة ، وأرفقوا بها صورا فوتوغرافية لآثار التعذيب في اجسامهم .

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثانى وبه تمام الكتاب

راجع هنا الكتاب المستشار حلمي السباعي شاهين

(١) مركز ايتاي البارود بحيرة

فهرست الجزء الأول

[illegible]

الفصل الأول

مصر في أثناء الحرب العظمى الأولى

191A-191E

[illegible]

الفصل الثاني

أسباب الثورة

صفحة	صفحة
٥١ رشدي باشا	٤٠ الأسباب السياسية
مشروع السير ولیم برونييت في	٤٠ ثورة على الاحتلال والحماية
٥٣ القانون النظامي	٤٢ وعلى مظالم السلطة العسكرية
٥٤ الأسباب الاقتصادية	٤٤ مبادئ الرئيس ويلسون
التاريخ يعيد نفسه في الحرب	٤٦ مصر بين أمم الشرق
٥٨ العالمية الثانية	٤٧ جهاد الحزب الوطني
٦٤ الأسباب الاجتماعية	تأليف الوفد المصري وموقف

الفصل الثالث

تأليف الوفد المصري وتطور الحوادث

صفحة	صفحة
٩٧ طلب الوفد الترخيص له بالسفر	٦٦ حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨
جواب دار الحماية - رفض	٦٩ تأملات في حديث ١٣ نوفمبر
٩٧ الترخيص بالسفر	٧١ تأليف الوفد
مطالب الوفد ونداؤه الى معتمدى	٧٢ كيف تألف الوفد ومن تألفه
٩٩ الدول	٧٢ توكيل الوفد
اجتماع بمنزل حمد باشا الباسل	٧٣ صيغة التوكيل الاولى
١٠١ وخطبة سعد باشا	موقف الحزب الوطني وتعديل
١٠٣ رحيل السير ونجت من مصر	٧٣ صيغة التوكيل
استعداد الحركة بعد رحيل السير	٧٤ جمع التوكيلات
١٠٤ ونجت	٧٤ تصدى السلطة العسكرية للتوكيلات
خطبة سعد باشا في دار جمعية	مذكرة أمين بك الرافعى عن المسألة
١٠٤ الاقتصاد والتشريع	٧٥ المصرية
استقالة وزارة رشدي باشا واثرها	٨٧ ضم أعضاء آخرين الى الوفد
١٠٦ في تطور الحوادث	تقرير الحزب الوطني الى مؤتمر
١٠٦ قبول استقالة الوزارة	٨٨ الصلح

الفصل الرابع

مقدمات الثورة

صفحة	صفحة
٩١٤ تقررات الوفد الى رئيس الوزارة	١١١ كتاب الوفد الى السلطان
٩١٤ البريطانية	١١٢ احتجاج الوفد لدى معتمدى الدول
٩١٤ اعتقال سعد وصحبه	النداء السلطة العسكرية للأعضاء
٩١٥ استعماراء الوفد في الكفاح	١١٣ الوفد

الفصل الخامس

الثورة

صفحة	صفحة
١٣٢ الانذار باحراق القرى	بدء الثورة - الأحد ٩ مارس
١٣٣ منع الخروج ليلا	سنة ١٩١٩
١٣٣ الحملات لقمع الثورة	الاثنين ١٠ مارس - أول القتلى
١٣٣ الحالة بعد انقطاع المواصلات	والجرحى
١٣٤ اصلاح بعض الخطوط	الثلاثاء ١١ مارس
١٣٤ تعطيل المواصلات التفريغية	أول شهداء الشباب في الثورة
١٣٦ والتليفونية واضطراب البريد	الأربعاء ١٢ مارس
١٣٦ البريد	الخميس ١٣ مارس
١٣٧ وقف سريان الاجراءات القانونية	تهديد الموظفين
١٣٨ عود الى الثورة في القاهرة	الجمعة ١٤ مارس
١٣٨ دور الأزهر في الثورة	اضراب المحامين
١٣٩ خطباء الثورة	اضراب المحامين الشرعيين
١٣٩ منشدات الثورة	السبت ١٥ مارس - اضراب عمال
١٤٠ مظاهرة ١٧ مارس الكبرى	العنابر
١٤١ المظاهرات في الأيام التالية	المحاکم العسكرية
١٤١ مظاهرة أخرى للسيدات	الأحد ١٦ مارس
١٤٢ الشرطة الوطنية	مظاهرة السيدات
١٤٢ اعتداء الجنود البريطانية على	قصيدة حافظ إبراهيم في مظاهرة
١٤٢ المجتمعين في القهاوى	السيدات
١٤٢ منع حمل الأسلحة	امتداد الثورة الى المدن والأقاليم
١٤٣ جنازات الشهداء	قطع السكك الحديدية
	انذار القائد العام

الفصل السادس

الثورة في الأقاليم

صفحة	صفحة
١٥١ ميتا القرشي	في الاسكندرية
١٥٢ في كفر الوزير	في بور سعيد
١٥٢ في تفهنا الأشراف	في البحيرة
١٥٢ في دنديط	في رشيد
١٥٢ في القليوبية والشرقية	في الغربية والمنوفية
١٥٣ الثورة في الوجه القبلي	في طنطا
١٥٣ في الواسطى وبنى سويف	في بركة السبع
١٥٣ في الفيوم	في قلين ودسوق
١٥٤ في المنيا	في سمند
١٥٥ في مديرية أسيوط	في زفتى
١٥٦ مهاجمة القطار بدبروط وديرمواس	في كفر الشيخ
١٥٦ قتل ثمانية من الضباط والجنود	في المحلة الكبرى
١٥٦ بالقطار	في شبين الكوم
١٥٦ تفاقم الحالة في أسيوط	في الدقهلية
١٥٧ في مديرية جرجا	في المنصورة
١٥٧ بين قنا وأسوان	في دمياط
١٥٧ مجموع الخسائر في الأرواح	في مركز ميت فمر - مدبحة

الفصل الثامن

مواجهة الثورة

صفحة	صفحة
١٧٥ محاولة غلق الأزهر	١٦٦ تعيين الجنرال النبي مندوباً سامياً
١٧٥ اجتماع كبير بمسجد ابن طراون	وصوله إلى مصر - تصريحاته
الأسراف في قمع الثورة - فظائع	١٦٧ عقب مجيئه
لا مبرر لها	١٦٨ استمرار الثورة
١٧٦ في العاصمة	نداء أعضاء الوفد وبعض الكبراء
١٧٧ في مديرية الجيزة	بتهذئة المعالة
١٧٧ في العزيزية والبدرشين	١٦٩ مقابلة أعضاء الوفد للجنرال النبي
١٧٩ في نزلة الشوبك	خطبة للورد كيرزون عن الحالة في
١٧٩ بلاغ السلطة العسكرية	مصر
احتجاج مجلس مديرية الجيزة	١٧١ احتجاج الموظفين على خطبة كيرزون
على هذه الفظائع	المظاهرات والحوادث في شهر أبريل
١٨٠ في الشبانات مركز الزقازيق	سنة ١٩١٩
١٨٢ في صيف الملوك	١٧٢ ميزانية سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠
١٨٢	١٧٤ الجمعية العمومية للمحامين

كتاب الشعب

١٩١٤ إلى ١٩٢١

تاريخ مصر القومية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

بمقام
عبد الرحمن الرافعي

الطبعة الأولى

الشعب

مطبعة دار التحرير بالقاهرة
١٩٢١

الفصل التاسع

مصادنة الثورة

الإفراج عن سعد وصحبه

وات الحكومة البريطانية بعد تعاقب الحوادث أن سياسة قمع الثورة بالقوة والبطش قد تفضي إلى أحمادها ، إلا أنها وسيلة عكسية لا تؤدي إلى الغرض الذي ترمى إليه ، لأنها توجب نار العداوة والبغضاء في النفوس ، وتزيد في حفيظة الشعب عليها ، فرأت وقد أخذت الثورة بالشدة حيناً ، أن تجنح ولو مؤقتاً لمهادنتها ، والتخفيف من حدتها ، والتحبب ظاهراً إلى الأمة ، واذ اعتقدت أن السبب المباشر للثورة هو اعتقال سعد زغلول وصحبه ، فقد صح عزمها على أن تقرر الإفراج عنهم ، والترخيص للوفد ولمن يشاء من المحررين بالسفر إلى أوروبا ، وبذلك تجتذب قلوب الشعب ، وتكسر من حدة ثورته ، وبهذا نصحتها الجنرال اللنبي المندوب السامي البريطاني ، وأزجى لها هذا الرأي في برقية بعث بها إليها في ٣١ مارس سنة ١٩١٩ ، ولما بعض على قدومه إلى مصر أسبوع ، فأخذت بنصيحته .

وقد ساعد على اختيار هذا الحل أن الحكومة البريطانية اتخذت عدتها في مؤتمر الصلح ، لكي يرفض مطالب مصر ، بل يرفض أيضاً سماع هذه المطالب ، واستوثقت من أنه سيقر الحماية البريطانية في معاهدة الصلح ، فلم تر في الإفراج عن سعد وصحبه ، ولا في التصريح للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر ، ضرراً يلحق أهدافها السياسية ، ولم يكن لهذا الحل من العواقب ما يزيد سوءاً عن تأجيج العداوة في نفوس المصريين ، بإبقاء سعد وصحبه في الاعتقال .

منشور السلطان إلى الأمة

ولما استقر عزمها على إصدار هذا القرار مهد السلطان فؤاد لإعلانه بمنشور إلى الأمة أذاعه مساء الأحد ٦ أبريل سنة ١٩١٩ ، نصحتها فيه بالكف عن المظاهرات ، والإخلاد إلى الهدوء والسكينة ، ونشر في « الوقائع المصرية » وفي الصحف اليومية جميعها ، واسترعى الأنظار ما فيه من روح التضامن مع الشعب في شعوره الوطني ، وكان هذا أول منشور للسلطان بهذا المعنى ، وظهر الفرق جلياً بينه وبين كتابه إلى رشدي باشا خداة ولايته العرش (ج ١ ص ٣٦) .

أصدر السلطان منشوره إلى الأمة بهذا المعنى الجديد ، فأدرك الجمهور أنه مقدمة لعمل سار متفاجأ به البلاد ، قال :

« أتى أنشر بين قومي هذه الكلمات التي كانت تختلج بصدري من الوقت الذي أخذت تتوارد إلى فيه ملتسمات الأمنى القومية نحو مستقبل البلاد ، وأناى بالطبع لا أمنى بالبلاد إلا بلادنا المباركة ، لا أعنى بالبلاد إلا وطننا العزيز ، هذا الوطن الذي اقتضت حكمة الله أن يكون جدي الأكبر محمد على الكبير أكرم الله مثواه صاحب مرشه . »

« لا تجلس جدى رحمه الله على مرش مصر والوقت عصيب والفتن سائدة والقوم فى شقاء ، بين ظلم الحكام وظلمات الجهالة ، فتعب فى راحة الوطن العزيز وسهر على أمنه وسعادته ، ونشر فى أرجائه رايات العدل وأنوار العرفان ، ف ضرب لنا بذلك مثلاً شريفاً لا يجدر بنا أن نضل بعده أبداً .. »

« فكلما شعرت بدم هذا النايضة العظيم يجرى فى عروقي أشعر بمحبة هذا الوطن العزيز الذى لا ترضى نفسه بأن يكون محبوباً لغيري أكثر منى فيزداد اهتمامى بما يعود عليه من الخير والسعادة بعون الله . »

« ولما كنت عاملاً على هذا المبدأ الشريف بكل ما فى وسعى فأنى أطلب أبناءى المصريين بما لى من حق الأيوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير منجمودة فى بعض الجهات وأن يخلدوا الى الراحة والسكون وانصرف كل الى عمله ، وهذه هى يد المساعدة التى أطلبها منهم . »

« وأسأل الله القدير أن يمدنا فى جميع أحوالنا بتوفيقاته الصمدانية وأن يهبى لنا فى أعمالنا من أمرنا رشداً . »

القاهرة فى ٥ رجب سنة ١٣٣٧ . ٦ أبريل سنة ١٩١٩ « فؤاد »

منشور الجنرال اللنبى

بالافراج عن سعد وصحبه

وفى اليوم التالى - ٧ أبريل - أعلن الجنرال اللنبى قراره بالافراج عن سعد وصحبه وإباحة السفر للمصريين ، وأصدر بذلك منشوراً قال فيه :

« الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن أنه لم يبق حجب على السفر ، وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية ، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من : سعد زغلول باشا ، وأسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا . يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر . »

نائب جلالة الملك الخاص

٧ أبريل سنة ١٩١٩

أ. هـ ١٥ هـ ١٥ هـ ١٥ هـ اللنبى

مظاهرات الفرح والابتهاج

تبدلت الروح العامة بعد اذاعة هذا المنشور ، وشهدت مصر من مظاهرات الفرح والسرور ما لم يسبق له نظير فى تاريخها الحديث ، فقد مدت الأمة بحق أن الافراج عن سعد وصحبه هو نصر سياسى نالته فى ميدان الكفاح القومى ، لأن السلطة التى اعتقلت سعداً هى ذات السلطة التى اضطرت الى الافراج عنه ، تسكيناً للثورة ، أو ترضية لها ، أو مهادنة لها ، فهو على أى اعتبار مكسب لها ، اذ لولا الثورة لما أفرج عن سعد وصحبه ، والحكومة البريطانية لم تأمر باعتقالهم لكى تفرج عنهم بعد شهر واحد من هذا الاعتقال ، فهذا الافراج هو ولا ريب ثمرة للثورة ، ونتيجة من نتائجها .

لم يكد هذا النبا يصل الى مسامع الناس حتى تألفت المواكب فوراً تطوف فى الشوارع والميادين هاتفة بحياة مصر واستقلالها وحياة سعد والمجاهدين وذكرى الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم فى سبيل الحرية والاستقلال ، ولم يترك الجمهور

مظهرا من مظاهر الفرح والابتهاج الا فعلوه ، فرفعت الاعلام على المحال التجارية «
وزينت قطر الترام بغصون الاشجار ولازهار ، وازدانت المركبات بالاعلام والرياحين «
والناس فيها ومن فوقها يصيحون ويهتفون ، ووضع المتظاهرون في يد تمثال ابراهيم
باشا في ميدان الاوبرا علما مصريا كبير منشورا ، فكان يبعث الحماسة والبهجة في
النفوس .

على ان هذا اليوم لم يخل من حوادث دموية وقعت فيه ، فقد اعتدى الجنود
البريطانيون على بعض المتظاهرين بالقرب من فندق شبرد ، واطلقوا عليهم النار ،
فقتل منهم اثنان وجرح أربعة ، وقد عرفنا من القتيلين اسم احمد محمد عمران
من شبرا .

وقامت مظاهرات الفرح في معظم العواصم والثغور والينادر وكثير من القرى
في الايام التالية للافراج عن سعد .

مظاهرة ٨ ابريل الكبرى

تعددت مظاهرات الفرح والابتهاج يومي ٧ و ٨ ابريل ، وكانت مظاهرة يوم
الثلاثاء ٨ ابريل اعظمها شأنا واوسعها مدى ، اشتركت فيها طبقات الشعب كافة ،
فانظمت العلماء والقسوس والقضاة والمحامين والاطباء والاعيان وموظفي الحكومة
وطلبة المدارس والمعاهد جميعا ، وطوائف العمال والصناع ، ومع كل فريق من
هذه الطبقات علمها الخاص ، وسارت وراء هذه الطوائف مركبات تقل عائلات
العائلات الكريمة ، وابتدا الموكب يسير في الساعة الثالثة بعد الظهر من ميدان محطة
العاصمة حتى وصل الى ميدان عابدين امام السراي السلطانية ، وهناك هتف
المتظاهرون بحياة « السلطان العادل » ، فاستقبلهم بالسراي سعيد ذو الفقار باشا
كبير الامناء ، ورجال التشریفات وضباط الحرس يلبفونهم تحيات السلطان ، وطاف
الموكب ببيت الامة ، وبالجمله كانت المدينة تروج بالمتظاهرين الذين بلغ عددهم مئات
الالاف ، هذا الى غير المتظاهرين ممن خرجوا من منازلهم مدفوعين بدافع البشر
والغبطة ، فكان القاهرة كلها قد خرجت الى الشوارع في هذا اليوم المشهود .

الاعتداء على المتظاهرين

على ان هذا اليوم — كسابقه — لم يستمر موسوما بمظاهر الفبطة والسرور ،
بل جد فيه من اعتداء الجنود الانجليز ما بدل الفرح حزنا ، ذلك انه بينما الموكب
يسير امام حديقة الازبكية اذا بطلقات الرصاص تدوى في الفضاء ، فاخذ الجمع يتبين
الخبر ، فراوا بعض الجنود الانجليز يطلقون النار على المتظاهرين المسالين ، فقتلوا
عددا منهم ، بينهم فتى صغير ، وجرح كثيرون ، فارتج نظام الموكب من فطاعة هذا
الاعتداء ، وكاد المتظاهرون يقابلون الشر بمثله ، لولا ان تغلبت الحكمة على العنف ،
فحمل بعضهم الغلام والدم يقطر من جراحه ، وذهبوا به الى قصر عابدين ، وطلبوا
ان يطل عليهم السلطان ليشهد وحشية هذا الاعتداء ، فاهرف عليهم بعض رجال
القصر ووعدهم بتبليغ السلطان ما حدث ، فهذا روع الجمهور قليلا .

اشارت السلطة العسكرية الى الاعتداء الذي وقع يوم الاثنين في بلاغها الصادر
يوم ٨ ابريل بقولها : « وردت الالباء بموقع بعض حوادث مؤسف لها خلال مظاهر
تحمس الشعب ليلة امس في القاهرة والاسكندرية ومن المحتمل ان هذه الحوادث
وقعت بسبب سوء التفاهم ، والتحقيق جار في هذه الحوادث ، لما الحالة في الاقاليم
فلم يطرا عليها تغيير » .

وأشارت الى الاعتداء الذى وقع يوم الثلاثاء فى بلاغها الصادر يوم ٩ ابريل بقولها :

« وصل الى مسامع فخامة نائب الملك الخاص مع الأسف الشديد ما وقع من بعض الحوادث الموجبة للأسف فى خلال مظاهرات أمس ، فأمر بتأليف لجنة للتحقيق فى الحال فى هذه المسائل حتى يحال المجرمون فيها على العدالة ليعاقبوا » .

ولم يسمع احد بعد ذلك بعقاب احد من هؤلاء المجرمين ، وتبين أن الغرض من هذا البلاغ إنما هو تهدئة للخواطر وان يتضمن ترضية كلامية لا جدوى لها ولا أثر .

وتكررت المظاهرات يوم ٩ ابريل ، وقتل فيها عدد من المصريين والبريطانيين ، وقد عرفنا من أسماء شهداء يوم ٨ ابريل : عبده عبد الله سيدهم الشهير بمرسى من الجامع الأحمر ، امام احمد ابراهيم حسن من الشعراوى . الحاج احمد عبد الكريم السودانى من الوايلى . محمد أفندى أبو شادى من كوم الصعايدة قسم عابدين . الغلام رجب ابراهيم (منه ١٢ سنة) من باب الشعريه . سيد صقر أومباشى سوارى من عطفة الشعار . ابراهيم بدوى جاويش بفرقة المظا من عطفة الشعار . مصطفى احمد سليم من عطفة الشعار . سيد يوسف من عطفة الشعار . عبد العزيز المستكاوى من عطفة الشعار ايضا .

تأليف وزارة رشدى باشا الرابعة

كانت وزارة رشدى باشا الثالثة مستقيلة منذ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وقد قبل السلطان استقالتها فى اول مارس سنة ١٩١٩ كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٠٩) ، وظلت البلاد دون حكومة طيلة شهر مارس ، وهو الذى شبت فيه الثورة .

لما قبلت مطالب رشدى الاولى باباحة السفر لمن يشاء من المصريين ، وأفرج من سجن وصحبه ، عرض السلطان على رشدى باشا مهمة تأليف الوزارة من جديد ، فقبلها ، وكانت وثيقنا العرض والقبول وجيزتين فى مبناهما ومعناهما ، ولم يزد رشدى باشا فى بيان برنامجه على قوله انه ارتضى تأليف الوزارة « أملا فى حل يرضى الأمة » ، وهالك نص كتاب السلطان اليه :

« عزيزى رشدى باشا » .

« انه بما لى فى دولتكم من الثقة الكاملة قد مهدت لدولتكم تأليف الوزارة الجديدة وعرضها علينا لصدور أمرنا باعتمادها ، وانى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد » .

« صدر بىراى البستان فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ - ٩ ابريل سنة ١٩١٩ »
« فؤاد »

ولعله أوجز كتاب دعى فيه وزير الى تأليف الوزارة .

فأجاب عليه رشدى باشا فى نفس اليوم بالكتاب الآتى :

« يا صاحب العظمة ..

« أتقدم الى عظمتكم بالشكر الفائق على ما تفضلتم به نحوى من دلائل استمرار الثقة بالأمر الكريم الذى أصدرتموه لى فى هذا اليوم تكلفوننى فيه بتشكيل الوزارة الجديدة ، فنظرا لما فى الظروف الحاضرة من المصاعب ، وأملا فى حل يرضى الأمة ،

ارى من واجبى قبول القيام بالمهمة التى اقتضت ارادتكم السنوية احوالها الى
مهدي ، ولذلك اعرض على نظركم العالى مشروع المرسوم السلطاني المرفق بجوابي
هذا لصدور الامر باعتماده ، واذا كنت لم احفظ لنفسى سوى رئاسة مجلس الوزراء
فذلك لان اعباء الحمل الملقى على عاتقى فى الحال وفى المستقبل القريب لا تسمح
لى ان اتولى ايضا ادارة وزارة اخرى ، واني لعظمتكم العبد الخاضع المطيع
والخادم المخلص » .

القاهرة فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ - ٩ ابريل سنة ١٩١٩ « حسين رشدي »

وقد صدر المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة فى ذات اليوم (٩ ابريل) على
النحو الآتى :

حسين رشدي باشا للرئاسة والمعارف (مؤقتا) . يوسف وهبه باشا للمالية .
مدلى يكن باشا للداخلية . عبد الخالق ثروت باشا للحقانية . جعفر ولى باشا
للأوقاف . أحمد مدحت يكن باشا للزراعة . حسن حسيب باشا للاشغال والبحرية
والبحرية .

ويلاحظ ان رشدي باشا استبعد من هذه الوزارة ثلاثة من أعضاء وزارته
السابقة ، وهم اسماعيل سرى باشا . وأحمد حلمى باشا . وأحمد زيور باشا .
لأنهم لم يتضامنوا معه فى سياسته الأخيرة التى أدت الى استقالته ، ودخل الوزارة
ثلاثة وزراء جدد ، وهم : جعفر ولى باشا ، وكان وكيلًا لوزارة الداخلية ، وأحمد
مدحت يكن باشا وكان محافظًا للاسكندرية ، وحسن حسيب باشا وكان مديرًا
للغربية .

* * *

الفصل العاشر

استمرار الثورة

استمرت الثورة بعد الافراج عن سعد وصحبه ، وتأليف وزارة رشدي ، ولم تنقطع حوادثها ومظاهرها ، ولم تجنح البلاد للهدوء والسكينة ، فان روح الثورة كانت لا تزال تضطرم في النفوس ، فكانت تنأى بها عن الرضا بالطول المسكنة الوقتية .

تعددت مظاهر الثورة في هذه المرحلة من تاريخها ، من استمرار المظاهرات ، وما تخللها من المصادمات بين المصريين والبريطانيين ، الى استمرار اضراب الطلبة والمحامين ، وتعدد الاعتقالات ، والمحاكمات العسكرية ، ثم اضراب الموظفين واضطراب وزارة رشدي الى الاستقالة ، ثم بقاء البلاد بلا وزارة مدة شهر من الزمن .

لم تتبدل الحالة العامة بعد تأليف الوزارة ، على أن المحلات التجارية فتحت جميعها بعد أن كان معظمها مغلقا ، وكثر عدد قطارات الترام التي سيرتها الشركة ، وانتهى اضراب عمال الترام بعد وساطة الوزارة بينهم وبين الشركة في اجابة مطالبهم التي قدموها واشترطوا اجابتها ليعودوا الى العمل ، وهي مطالب معقولة تتعلق بتحسين حالتهم الاقتصادية .

وظلت الواصالات بين العاصمة والأقاليم متعلبة غير مستقرة ، وأعلنت السلطة العسكرية قبيل تأليف الوزارة (منذ ٧ أبريل) إلغاء قيود السفر من القاهرة بالطرق الزرامية والنيل والترع وأنه لم تعد حاجة الى الحصول على ترخيص ، على أن قيود السفر بالسكك الحديدية وبخاصة قيود الترخيص ظلت قائمة ، وأعلنت السلطة أنها تفضل طلبات الترخيص التي يقدمها من ينتمون الى الطبقات الآتية :

١ - الأشخاص المسافرون الى احدى الموانئ للسفر وكانوا يحملون جوازات بمفادرة البلاد .

٢ - الأشخاص الذين يريدون السفر الى أى بلد يمكن السفر اليها وكانوا من :

(أ) موظفي الحكومة الذين يحملون تصريحاً من رئيس المصلحة التي ينتمون اليها .

(ب) الأشخاص الذين يسافرون لقضاء أعمال تتعلق بالسلطات العسكرية .

(ج) النزلاء الحقيقيين النازلين في المدن التي يريدون السفر اليها .

(د) اصحاب الاملاك الذين يريدون زيارة املاكهم .

(هـ) اصحاب الصنائع ومندوبي البيوت التجارية الكبرى الذين يسافرون لأغراض تتعلق بمهنتهم او اشغالهم .

وقالت في ختام بلاغها انه « لا يمكن ضمان الحصول على الجوازات بأي حال من الأحوال ولكنها ستمنح في الأحوال التي ذكرت أو اذا كان هناك سبب وجيه فيما يتعلق بأحوال السكك الحديدية الملائمة ، وليس هناك في هذه الآونة سفر الى الوجه القبلى بواسطة القطارات ، وتقدم الطلبات الخاصة بجوازات السفر الى مدير قلم الرخص والجوازات بإدارة بوليس القاهرة بشارع غيط العدة (محمود سامي البارودي الآن) رقم ١٢ » .

استمرار اعتداء الجنود الانجليز

استمر اعتداء الجنود الانجليز على المصريين الأمنيين ، من متظاهرين وغير متظاهرين فقد تقدم القول بما وقع من الاعتداء على مظاهرات يومى ٧ و ٨ ابريل ، واستمر الاعتداء في الأيام التالية ٩ و ١٠ و ١١ ابريل ، وصدر بلاغ رسمى بتاريخ ١٠ ابريل جاء فيه ان خمسة جنود بريطانيين قتلوا ، منهم واحد في ميدان عابدين ، والثان في شارع محمد على ، والثان وهما من الهنود في الخليج المصرى ، وان الجنود اضطروا الى اطلاق النار ، فقتل من المصريين عدد كبير ، وأبلغ مستشفى قصر العيني مساء ٩ ابريل انه تلقى ٢٢ قتيلا و ٤٧ جريحا ، وبلغ عدد القتلى لغاية ١٠ ابريل ٣٨ قتيلا ، ومائة جريح ، وفي ١٠ ابريل قامت شرذمة من الجنود الاستراليين بمظاهرة خرجت من حديقة الأزبكية ، وكانوا مسلحين بالبنادق ، واخذوا يطلقون النار على الأمنيين ويعتدون على المحال التجارية الكائنة في شارع بولاق .

وقد عرفنا من أسماء شهداء هذه الأيام الثلاثة : أحمد مصطفى من غيط العدة ، زكى محمد من بولاق . فرج حسن . أحمد الكيلانى جاويش من قسم السيدة ، أحمد ابراهيم من الخرنفش . ابراهيم خشبة من شبرا . محمد المصرى من بلبس . حسين محمود الحمامى من باب الشعرية . موسى محمد الخليفة من بولاق . محمود أحمد العربجى من الناصرية . شاكى عبد الملاك من شارع الجميل قسم الأزبكية . محيى الدين حامد (سنه ١٦ سنة) من الجمالية . حنفى السيد (سنه ١٢ سنة) من قسم السيدة . عبد ربه على الفنام من شبرا وأصله من قليوب . عبده أحمد فرج من قسم الخليفة . محمد منصور من الماوردى . يومى حسين من قسم السيدة . محمد شبراخيت من الناصرية . عبد الجواد حسنين من أطفح مركز الصف . محمود مصطفى من باب الشعرية . شحاته محمد الدكرورى من عرب اليسار قسم الخليفة . أحمد جمعة من مصر القديمة . محمود محمد سرموح من مصر القديمة . سيد أحمد كامل من الماوردى . امام السيد من بولاق . السيدة عائشة عمر من السروجية الدرب الأحمر . عبد الفتاح ابراهيم الزناتى من باب الشعرية . الدكتور رزق مينا طبيب أسنان من قسم عابدين . السيدة شفيقة محمد (١) من الخرطة القديمة بالخليفة . الحاج أحمد الفيلالى من حوش قدم بالفورية . محمود على عامر من الخرطة القديمة بالخليفة . محمد جمعة من الدرب الأحمر . محمد بدر حسن من المنيرة . أحمد فهمى من المغربلين . السيدة فهيمة رياض من الدرب الأحمر . غالى بولس من بولاق . محمد أبو السعود من شبرا البلد . محمد مرسى سالك من قسم السيدة .

وجاء في البلاغ الرسمى الصادر بتاريخ ١٢ ابريل : « حدثت الخسارة التالية

(١) التى سبق الحديث منها في الفصل الخامس (ج ١ ص ١٤٢)

بين الجنود البريطانية في القاهرة في ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ أبريل وهي : ٨ من الجنود وصف الضباط قتلوا ، و ٤ ضباط و ١٥ صف ضابط وجندي جرحوا . وحدثت الخسارة الآتية في ال ٢٤ ساعة الماضية التي انتهت ظهر يوم ١١ أبريل : ٣ من القتلى و ١٥ جريحا من الملكيين « (أى من المصريين طبعاً) .

وشيعت في يوم ١١ أبريل جنازة أربعة عشر قتيلا من شهداء يوم ١٠ أبريل وما يليه وهي الجنازة التي تقدم الكلام عنها (ج ١ ص ١٤٣) .

سفر الوفد الى باريس

صافر أعضاء الوفد المصري من القاهرة يوم الجمعة ١١ أبريل سنة ١٩١٩ الى بور سعيد ، ومنها ابحروا الى مالطة حيث التقوا بسعد وزملانه الثلاثة ، وابعروا جميعا الى باريس .

وعلى ذلك صار الوفد الذي ذهب الى أوروبا مؤلفا كما يأتي : سعد زغلول باشا . على شعراوي باشا . اسماعيل صدقي باشا . حمد الباسل باشا . محمد محمود باشا . عبد العزيز فهمي بك . احمد لطفى السيد بك . محمد على علوبة بك . عبد اللطيف المكباتي بك . سينوت حنا بك . جورج خياط بك . مصطفى النحاس بك . الدكتور حافظ عفيفي بك . حسين واصف باشا . محمود أبو النصر بك . ثم انضم اليهم بعد ذلك عبد الخالق مذكور باشا .

ورافق الوفد من هيئة سكرتيريه : محمد بدر بك ورئيسهم ، والأستاذ جورج دوماني وسافر معهم الأستاذ عزيز منسى . والأستاذ ويصا واصف . وعلى بك حافظ رمضان . وضم الوفد الى أعضائه الأستاذ ويصا واصف بعد وصوله الى باريس . كان سفر الوفد موقعا لحفاوة الشعب من القاهرة الى بور سعيد حتى أقلمت الباخرة ، وفي الحق أن الوفد قد لقي من تأييد الشعب له ماديا وأديبيا ما لم تلقه أية هيئة سياسية أخرى ، فقد أيدته بالتوكيلات التي أكسبته صفة المتحدث عن الأمة ، وأمدته بالمال الذي ساعده على متابعة عمله في مصر والخارج ، وبلغ مجموع الاكتتابات التي جمعت له نيفا ومائتي ألف جنيه ، وكان أكبر تأييد لقيه أن شبت الثورة في البلاد بعد اعتقال سعد وصحبه ، فقد نار الشعب لاعتقالهم طالبا اطلاق سراحهم وتمكينهم وزملانهم من السفر الى المؤتمر ، فالأمة لها الفضل الأكبر أولا وآخر في نهوض الوفد واستمراره في العمل .

الموظفون ووزارة رشدي باشا

كان الظن حين تألفت وزارة رشدي باشا الرابعة أن يهدأ الموظفون ، ولا يعودوا الى الاضراب ، إذ كان اضرابهم احتجاجا على ما تضمنته خطبة اللورد كيرلون من التعريض بوطنيتهم (ج ١ ص ١٧٠) ، ولكن روح الاضراب تجددت فيهم بعد تأليف الوزارة ، والفوا اللجنة التي سبق لهم التفكير في تأليفها منذ الاضراب الأول (ج ١ ص ١٧٢) ، وقد سميت « لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصلحتها » ، وجرى انتخابها بواسطة الموظفين ، فكان موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوبا عنهم ، ومن هؤلاء المندوبين تألفت اللجنة ، وقد بلغ عددها اثنين وثلاثين عضوا ، ثم صاروا ٥٧ .

كانت باكورة أعمال هذه اللجنة أن اجتمعت بوزارة الحقانية يوم ١٠ أبريل سنة ١٩١٩ ، وقررت اضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ أبريل

حتى تجاب المطالب الآتية : (أولا) ان تصريح الوزارة بصقة الوقت الرسمية (ثانيا) ان تعلن الوزارة ان تشكيها لا يفيد الاعتراف بالحماية (ثالثا) القاء الاحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادق والقوى وتفويض حفظ الامن والنظام الى رجال البوليس المصرى .

واستثنى من قرار الاضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة اسبوع ، ثم رجال البوليس والسجناء والموكلون بحراسة المسجونين ، واطباء الحكومة ، ومن يرى هؤلاء الاطباء انهم لازمون لهم .

رفعت اللجنة هذا القرار الى رشدى باشا ، وطالت المباحثات بينهما ، ولم ينتهيا الى اتفاق ، فاصدر رشدى باشا يوم ١٢ ابريل سنة ١٩١٩ بيانا من رئاسة مجلس الوزراء ، يهيب فيه بالموظفين ان يعودوا الى اعمالهم قال :

« الآن وقد رخص للمصريين بالسفر وتآلفت وزارة شعارها الاخلاص التام في خدمة الوطن مشاطرة للامة شعورها ومقدرة لامانيها حق قدرها ، فان الحكومة تدعو الامة الى الهدوء والسكينة كما انها تدعو الموظفين وغيرهم ممن اخبروا عن العمل تأييدا للمطالب القومية الى العودة لاعمالهم .

« ان الاصرار على الاضراب من العمل في الحالة الحاضرة يؤدي الى ارتباك الاعمال وانتشار الفوضى فليتدبر المضربون عن العمل المسؤولية الهائلة التي تقع عليهم بازاء بلادهم اذا ما اصرروا على موقف يعرض البلاد الى مثل تلك الأخطار .

« والحكومة على يقين بان الكافة يدركون ان اهتمام عظمة السلطان بتأليف الوزارة كان اول باعث عليه وضع مقاليد الامور في يد السلطة المدنية مقدمة لاناطة المحافظة على النظام والامن برجال السلطة المصرية والرجوع الى الحالة العادية » .

وفي الفقرة الاخيرة من هذا البيان اشارة الى ما كان يبذله رشدى باشا من الجهد لتحقيق المطلب الأخير من مطالب الموظفين - وهو المطلب الجوهرى - الخاص بالقضاء الاحكام العرفية ، ولم يكن من الميسور له ان يلغىها بحجة قلم ، بل كان لابد من التفاهم على ذلك مع السلطة العسكرية البريطانية ، اذ كان اعلان الاحكام العرفية بقرار من قائد الجيش البريطانى ،

ولكن لجنة الموظفين رأت ان هذا البيان لا يحقق مطالبها ، فاجتمعت بوزارة الحقلية يوم الاحد ١٣ ابريل ، وكان عدد الاعضاء الحاضرين خمسين مندوبا ، وقررت بالاجماع استمرار الاضراب حتى تجاب مطالبها .

وقررت ايضا انه اذا لحق احد الموظفين ضرر بسبب قرارات اللجنة او تنفيذها فيكون جميع الموظفين متضامنين معه ، ولا يعودون الى اعمالهم حتى يرفع عنهم هذا الضرر ، ويضربون من جديد اذا كانوا قد عادوا ، وقررت ان يستثنى من الاضراب الخدمة السائرة .

واصدر رشدى باشا في ١٥ ابريل بيانا ثانيا بدعوة الموظفين الى الرجوع الى عملهم في اليوم التالى ، قال :

« ان الحكومة تكرر الدعوة الى الموظفين بالرجوع الى عملهم غدا الاربعاء وتلقى عليهم مسئولية عواقب الاستمرار على الاضراب عن العمل » .

ولكن اللجنة اجتمعت في ذلك اليوم بوزارة الحقانية وقررت استمرار اضراب الموظفين مع الاحتجاج على ما أسمته تهديد الحكومة اياهم ، ووضعت تقريرا بمطالب الموظفين رفعت الى السلطان وقدمت ترجمته الى معتمدى الدول .

مؤتمر عام لتأييد الموظفين

ثم دعت اللجنة الى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الامة ، ردا على ما قبل من أن اضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة ، واختاروا الأزهري ليعقد فيه المؤتمر .

ففي يوم الأربعاء ١٦ أبريل اضراب التجار واصحاب الحرف والمهن الحرة ، وانعقد المؤتمر العام بالأزهري برئاسة الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية ، وحضره مندوبو طوائف المصريين جميعا ، وجمع هائل من مختلف الطبقات والموظفين ، وبعد أن أقيمت الخطبة قرر المؤتمر تأييد الموظفين في اضرابهم ، كما قرروا جميعا الاضراب من أعمالهم حتى تجاب مطالب الموظفين ، وكتب بذلك قرار رفع الى السلطان والى رئيس الوزارة ومعتمدى الدول .

وقد ترتب على هذا القرار أن انقطعت الحركة في المدينة بسبب الاضراب العام حتى الكنائس ، فانهم تضامنوا في حركة الاضراب ، فاستعاضت عنهم الحكومة بالمسجونين ، كما استعاضت عن سائقي عربات الرش ببعض العساكر الهنود ، وكان الجميع تحت حراسة الجنود الانجليز .

واصدرت السلطة العسكرية اعلانا بتاريخ ١٦ أبريل باعتقال كل من يعرض الموظفين على الاستمرار في الاضراب ، قالت فيه : « توجد حملة لارهاب مستخدمي الحكومة وغيرهم ، فالتائد العام للقوات البريطانية في القطر المصري يأمر بالقبض على جميع الأشخاص الذين يعثر عليهم وهم يقومون بمثل هذه الاعمال » .

ولما طال الامر والموظفون والعمال على اضرابهم تدخل بعض معتمدى الدول الأجنبية واندروا مصلحة البريد بإنشاء مكاتب بريد خاصة لحكوماتهم ورعاياهم اذا استمر اضراب موظفي مصلحة البريد .

استقالة وزارة رشدي باشا - ٢١ أبريل

لم توفق وزارة رشدي باشا الى اقناع الموظفين بالعودة الى العمل ، وراى حركة الاضراب في اتساع ، وبخاصة بعد تضامن العمال مع الموظفين ، فقدم رشدي باشا الى السلطان استقالة الوزارة في مساء ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ ، وبناها على اسباب صحية ، فتلقى يوم ٢٢ أبريل جواب السلطان بقبول الاستقالة .

قال رشدي باشا في كتابه :

« يا صاحب العظمة : ان حالتي الصحية الآن لا تمكننى من القيام بأعباء مهمتى ، لذلك أرانى مضطرا الى تقديم استقالتي ، وانى أرفع لعظمتكم خالص الشكر على العطف والمعاونة اللذين لقيتهما على الدوام من جانب سدتكم العلية ، وانى لعظمتكم العبد الخاضع الامين ، والخادم المخلص الطيع » .

« حسين رشدي »

« القاهرة في ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ »

فأجابه السلطان بالكتاب الآتي :

عزيزي رشدي باشا

« ان اضطرار دولتكم للاستقالة بناء على عدم مساعدة حالتكم الصحية للقيام بأعباء مهمتكم ، كما ورد بكتابكم المرفوع الينا بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ ، قد استلزم مزيد الأسف لدينا ، وقد أصدرت أمرى هذا لدولتكم شاكرًا ولحضرات زملائكم على الهمم الصادقة التي بذلتوها في سبيل مهمتكم »

واسأل الله أن يمن عليكم بالصحة والعافية من فضله وكرمه »

« قصر البستان ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ » « قواد »

ولعمري ان لجنة الموظفين قد وقفت من وزارة رشدي باشا موقفًا ينطوي على شيء كثير من العنت والتحدى ، مما لم يقفوا مثله تجاه الوزارات اللاحقة ، فهم قد أخرجوها بالمطالب الشديدة ، ولكنهم لم يطلبوا مثلها ، لا من وزارة سعيد باشا حين تألفت في مايو سنة ١٩١٩ ، ولا من وزارة يوسف وهبه باشا وغيرها ، فلماذا اختصوا وزارة رشدي بهذه المطالب المخرجة ؟

أغلب الظن انهم أرادوا ان يحدثوا على مسرح الحوادث السياسية حدثًا كبيرًا يدوى في أرجاء البلاد ، ويمحو ما أخذ عليهم من الاحتجاج من قبل عن مشاركة الشعب في ثورته ، على انهم كان يجب عليهم ان يتخيروا عملاً نافعا يفيد البلاد ولا يضرها ، او لعلمهم اطمأنوا الى وزارة رشدي ان كانت متضامنة مع الحركة الوطنية ، فوقفوا منها هذا الموقف المخرج ، معتقدين انها لا بد نازلة على ارادتهم ، ولا تخالف لهم أمرا ، وعلى اى حال نعتقد انهم كانوا في موقفهم حيالها متجنين متعنتين ، وكان الأحكم لو سلكوا مسلك الاعتدال حيال الوزارة التي ناصرت الثورة وسأيرتها وعضدتها ، فأبقوا عليها ، وسهلوا لها مهمة الحكم في تلك الأوقات العصيبة ، ولو انهم سلكوا هذا المسلك لكان ذلك أدعى الى بقاء رابطتهم قوية متينة ، ولكان لها اثرها السليم المستمر في مجرى الحوادث ، ولكن الذي حدث ان هذا العنف الذي ظهروا به حيال وزارة رشدي ، حتى اضطروها الى الاستقالة ، قد تراخى ولم يلبث ان تبدد ، وانحلت لجنتهم عقب استقالة الوزارة ، ولم يسمع للموظفين بعد ذلك صوت في الأحداث الجسام التي تعاقبت على البلاد ، وسأيروا كل وزارة ألفت ، مهما كانت سياستها معارضة لمصلحة البلاد ، وهكذا يبدو في مختلف العهود ان الحركات التي تبدأ عنيفة بالغة في العنف ، لا تلبث ان يعترها التراخي والفتور ، ثم تنلاشى وتبدد ، وغالبا ما تنقلب على عقبيها ، وتتنكر لبدايتها ، اما الحركات الطبيعية المعتدلة فهي التي يكفل لها البقاء والاستمرار .

عودة الموظفين الى العمل

ومن عجب انه على اثر تقديم رشدي باشا استقالته يوم ٢١ أبريل اجتمع عشرة من أعضاء لجنة الموظفين بصفة مستعجلة في منتصف الليل ، وقرروا عودة جميع الموظفين الى العمل ! لانهم اعتبروا استقالة الوزارة ترضية لهم ! والتعليل الصحيح لهذا القرار (المستعجل) انهم علموا بان الجنرال اللنبي قد أعد ائذارا للموظفين بالعودة الى عملهم ، وأن الانذار سيداع في اليوم التالي ، فبادر العشرة الأعضاء الى الاجتماع على عجل ، ليصدروا قرارا بالرجوع ، غير مبني على انذار اللنبي ، وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لان أعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتعذرت دعوتهم في هذه الساعة المتأخرة من الليل ، اذ ان استقالة رشدي باشا لم تقدم الا في الساعة الحادية عشرة مساء ، وكان من الضروري أن يصدر قرار اللجنة ليلا لينفذ في الصباح .

انذار الجنرال للنبي للموظفين

وفي صبيحة يوم ٢٢ أبريل أذاع الجنرال النبي منشوره للموظفين ، انذرهم فيه بالعودة فورا الى اعمالهم ، والا تشطب اسمائهم من سجلات موظفي الحكومة ، قال : « انه بموجب منشور ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ قد اعلن ان البلاد المصرية قد وضعت تحت الأحكام العرفية لأجل تمضيد وليس لأجل الغاء الادارة الملكية ، وقد فرض على جميع الموظفين الملكيين في خدمة الحكومة المصرية ان يستمروا في تأدية واجباتهم المتنوعة بكل دقة ، وحيث ان عددا من الموظفين والمستخدمين قد هجروا حديثا مراكزهم وظهر صريحا انهم فعلوا ذلك بقصد املاء خطة سياسية لحكومة عظمة السلطان ورفض الحماية التي وضعتها حكومة جلالة الملك على مصر ، وحيث ان اكثر هؤلاء الموظفين والمستخدمين قد رفضوا العودة الى اشغالهم لما نذبههم الى ذلك رئيس مجلس الوزراء ، وحيث ان كل موظف او مستخدم يغيب عمدا عن مقر وظيفته في الظروف المبينة اعلاه يرتكب جرما ضد المنشور السالف الذكر ، وكل شخص ينشئ او يقود هذه الحركة او يمنع الموظفين او المستخدمين بالتهديد أو بالقوة من تأدية اشغالهم يقع تحت طائلة القصاص الشديد بموجب الأحكام العرفية ، وحيث انه قد ان الوقت لتدخل السلطة العسكرية في هذا الامر ، تأييدا للادارة الملكية ، فاني انا اذمند هنري هينمن النبي بما هو معطى لى من السلطة بصفتي الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك في مصر ، اصدر امرى هذا الان الى جميع موظفي الحكومة ومستخدميها الذين غابوا عن مراكزهم بدون اذن ، ليعودوا الى مراكزهم بالمواعيد المعينة ويؤدوا الواجبات المطلوبة منهم بالدقة ، والمدة التي غابوا فيها عن مراكزهم ، بدون اذن لا يتقاضون عنها راتبا ، وكل موظف او مستخدم لا يعود الى مقر شغله في اليوم التالي لتاريخ هذا المنشور ويؤدي بعد ذلك الواجبات المطلوبة منه بالدقة يعد من كل وجه مستغفيا ، ويحذف اسمه من كشف موظفي الحكومة ، وكل شخص بطريق الاقناع أو التهديد أو استعمال القوة يمنع أو يحاول ان يمنع اى شخص من القيام بامرى هذا يلقي القبض عليه ويحاكم بمجلس عسكري » .

اذيع هذا المنشور في العاصمة وفي المديرية كافة ، ونشر مع قرار العشرة الأعضاء في وقت واحد ، وعلى اثرهما عاد اغلب الموظفين الى اعمالهم في صبيحة يوم ٢٣ أبريل ، وامتنع الباقون عن العودة تفاديا من لسب الظن الى الجمهور بان العودة كانت بناء على تهديد الجنرال النبي لا بناء على قرار العشرة الأعضاء ، وفي الحق ان الجمهور لم يفته ان يدرك بفطرته السليمة ان انذار الجنرال النبي هو الذي حمل الموظفين على العودة الى العمل ، وان قرار العشرة لم يكن الا مشرا لموقف يدعو حقا الى الضجل .

قرار لجنة الموظفين بالعودة الى العمل

وفي يوم ٢٥ أبريل اجتمعت لجنة الموظفين بكامل اعضائها في وزارة الحفائية ، وافقرت قرار العشرة ، معلنة ان عودة الموظفين قد بنيت على استقالة الوزارة ، لا على تهديد الجنرال النبي ، وكان الرؤساء الانجليز قد اخذوا يهينون الموظفين بعد عودتهم الى العمل ، فقررت اللجنة في هذا الاجتماع الاحتجاج على ما بدا منهم من الاضطهاد وسوء المعاملة ، وقررت توجيه النظر الى ضرورة الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا بسبب عدم عودتهم الى العمل في الميعاد المحدد في بلاغ المندوب السامي ، واعادة الذين منعوا منهم من مباشرة اعمالهم الى وظائفهم .

وانا ناشرون فيما يلي نص القرار مديلا بتوقيع اعضاء اللجنة ، فانه يعطيك فكرة عن الحالة الفكرية للموظفين وزعمائهم في حركة سنة ١٩١٩ ، قالوا :

« اجتمعت لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها في وزارة الحقانية الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٥ ابريل سنة ١٩١٩ ، وبعد الاطلاع على محضر الاجتماع الذى عقده عشرة من اعضاء اللجنة بصفة مستعجلة في الساعة ١١ ، والدقيقة ٥٠ من مساء الاثنين ٢١ ابريل الحاضر عقب استقالة الوزارة الرشدية الذى راوا فيه دعوة الموظفين الى العودة الى اعمالهم ، وبما ان هذه الدعوة لم يتيسر لعدد من الموظفين العلم بها كما انه لم يتيسر لهم التحقق من الاستقالة التى كانت دون سواها السبب الى العودة لا سيما وان قبول الاستقالة لم ينشر الا بعد ظهر الاربعاء ٢٣ ابريل الحاضر - وبما انه قد ترتب على كل ذلك تخلف الكثيرين من هؤلاء الموظفين عن العودة الى اعمالهم ولا يزال بعضهم متخلفا ، وبما ان الطلبات التى طلبها الموظفون تأييدا للقضية الوطنية واضربوا من اجلها اضرابا عاما واقترعهم عليها الامة ممثلة بجميع طبقاتها اقرارا تاما - انما طلبت من الوزارة الرشدية ، فلما لم تستطع تلك الوزارة اجابتها بعد ان سلمت بصحتها استقالت ، وبما ان الاستقالة في هذه الحالة هى في حكم الاجابة ، فلذلك قررت اللجنة بالاجماع ما ياتى :

اولا - اقرار الدعوة التى صدرت من الاعضاء العشرة المشار اليهم بالعودة الى العمل واعتبارها قرارا صادرا من اللجنة بأجمعها .

ثانيا - الاحتجاج الشديد على ما بدا من عدد من الموظفين الانجليز في بعض المصالح من الاضطهاد وسوء المعاملة لبعض الموظفين المصريين الذين عادوا الى اعمالهم وتذكير هؤلاء الموظفين الانجليز بأنهم رغم جنسيتهم موظفون في الحكومة المصرية ، فلا يسوغ لهم استخدام مراكزهم الرئيسية للانتقام من الموظفين المصريين الذين اقرت الحكومة المشار اليها رسميا بان اضربهم كان لتأييد المطالب القومية .

ثالثا - توجيه النظر الى ضرورة الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا ، واعادة الذين منعوا من اعمالهم الى وظائفهم .

فليحى الوطن وليحى الاستقلال التام . محمد عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعى . احمد شرف الدين وكيل ادارة المحاكم الشرعية . محمد زكى الابراشى وكيل نيابة الاستئناف . سلامة ميخائيل قاضى . على ماهر مدير ادارة المجالس الحسينية . حسن نشأت مدرس بمدرسة الحقوق . صادق حنين مدير الادارة والاحصاء بالزراعة . محمود زكى مفتش بادارة الامن العام بالداخلية . محمود سامى سكرتير عام وزارة الاشغال . محمد حلمى عيسى مدير الادارة القضائية بوزارة الحقانية . محمد عبد الهادى الجندى قاضى . عبد العظيم راشد وكيل نيابة محكمة مصر المختلطة . محمد ليبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية . محمود حسن مفتش ادارة الامن العام بالداخلية . احمد صادق وكيل قسم الادارة بوزارة الداخلية . محمد شكرى طلحة بادارة الامن بالداخلية . محمد قطبى وكيل مصلحة السجون . أمين فريد رئيس ادارة بمصلحة السجون . ابراهيم دسوقي اباطة مأمور ضبط مديرية الجزيرة . محمود عباسى وكيل ادارة بوزارة الحرية . عبد الباقي صالح وكيل ادارة بوزارة الحرية . احمد حسن بوزارة الحرية . محمود حبيب وكيل ادارة قسم قضايا المالية . عطية حجاج رئيس قلم التحصيلات بالمالية . فؤاد برسوم رئيس قلم نزع الملكية . مصطفى شوقى بالمطبعة الاميرية . نجيب اسكندر دكتور بمصلحة الصحة . برسوم روفائيل بالبوستة . محمد فهمى بالبوستة . احمد مختار بخيت مندوب

قلم قضايا الأشغال . عبد العزيز فريد باشمهندس بهندسة السكة الحديد . أحمد فهمى وكيل إدارة الأشغال . مصطفى منير سكرتير تنظيم مصر . وهبه مينا باشكاتب المبانى بوزارة الأشغال . ابراهيم رمزى مترجم فنى بوزارة الزراعة . على زيتون قومندان مدرسة البوليس . ابو الفتح الفقى وكيل قلم الترجمة بإدارة التعليم الفنى . مصطفى مسعيد رئيس المراجعة بإدارة الخزينة . اسماعيل نيازى وكيل إدارة الخارجية . بلوخان على وكيل مديرية الجيزة .

وهكذا انتهى عمل لجنة الموظفين ، وانطوت صفحاتها ، اذ كان هذا القرار آخر عمل لها ، ولم تعقد أى اجتماع بعد ، فكان عملها الوحيد هو احراج وزارة رشدى باشا وحملها على الاستقالة ، وبذلك مهدت السبيل لتأليف وزارات رجعية منفصلة عن الحركة الوطنية ، حقا لم يكن هذا ما قصدت اليه اللجنة ، لكنه نتيجة لعملها ، ولخطة التحدى التى اتبعها اعضاؤها حيال وزارة رشدى باشا ، ولو تدبروا الامر ما فعلوه .

عودة المحامين

وفى أواخر ابريل قرر المحامون العودة الى أعمالهم وطلبوا إعادة قيد اسمائهم فى جدول المحامين المشتغلين بالمحاماة .

عودة عمال العنابر

وعاد عمال العنابر ، وعمال الترام فى القاهرة ومصر الجديدة الى أعمالهم فى أواخر ابريل أيضا .

اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية

ابريل سنة ١٩١٩

صدمت الثورة صدمة شديدة ، فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ ، باعتراف الرئيس ويلسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر ، فى حين كانت الأمة تعلق على « مبادئ ويلسن » آمالا كبيرة ، فجاء اعترافه بالحماية مخيبا هذه الآمال .

واغتبطت الدوائر الانجليزية بهذا الاعتراف ، وبادرت « دار الحماية » الى اذاعته فى بلاغ لها بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ ، أوردت فيه الكتاب الذى تلقته من معتمد الولايات المتحدة بمصر فى هذا الصدد ، قالت ما تعريبه :

« تلقى فخامة نائب الملك الكتاب التالى من جناب المعتمد السياسى والقنصل العام لدولة الولايات المتحدة الأمريكية فى القطر المصرى ، وهو :

« وكالة أمريكا السياسية وقنصليتها العامة . القاهرة فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ .
« يا صاحب الفخامة . اتشرف باخباركم أن حكومتى قد كلفتنى أن ابلفكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك وفى التعديلات التى قد تنتج من هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة قد كلفت أن أقول أن الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة

لتوسيع نطاق الحكم الذاتي ، على أنهما ينظران بعين الأسف الى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء الى القوة والشدة .

« وتقبل يا صاحب الفخامة ما يثبت من جديد احترامى الكبير لكم » .

(الامضاء) « هميسون جارى »

قابل الشعب هذا الاعتراف بالدهشة المقرونة بالمرارة والالام ، والذى صدره شيئا من الضوء على حقيقة مبادئ ويلسن ، فاستبان أنه لم يكن جادا فيها ، اذ كيف يتفق اعترافه بالحماية مع ما سبق أن جهر به في خطبه من أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء ، وأنه لا يجوز أن تسيطر الشعوب أو تحكم الا بمحض ارادتها ورغبتها ، وأن تسوية جميع المشاكل بين الأمم لا يصح أن تقوم الا على أساس قبول تلك التسوية قبولا اختياريا محضا من جانب الشعب صاحب الشأن ، وأن دعائم العدل الدولى يجب أن تركز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة ، وأنه يجب أن يترك لكل شعب الحق في تقرير مصيره ، دون احراج أو تهديد أو ارهاب ، فكيف يعترف بحماية فرضت قسرا على مصر من دولة تمهدت نيفا وستين مرة بالجلاء عنها ، كيف يعترف بهذه الحماية في الوقت الذى طرقت فيه مصر أبواب مؤتمر الصلح معترضة عليها ، مطالبة باحترام استقلالها التام ؟ فهل هذا الاعتراف هو التفسير العملى لما نادى به من حق الشعوب كبيرها وصغيرها في تقرير مصيرها ؟ أم تراه قد نادى بتلك المبادئ لكى تطبق على الشعوب الغربية دون الشرقية ؟

مهما يكن من الامر ، فالواقع أن ويلسن قد اخلف وعوده للأمم ، وتغيرت مبادئه حين جلس على مائدة المؤتمر ، فصار أداة في أيدي المؤتمرين من ممثلى الدول الاستعمارية التى تعتبر الشعوب المتوسطة والصغيرة نهبا مقسما بينها ، ومما لا شك فيه أنه وقع تحت نفوذ لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ وصاحب النفوذ الأكبر في مؤتمر الصلح ، فأصدر هذا الاعتراف تلبية لطلبه ، وكان لدهاء لويد جورج ومهارته السياسية اثرهما في حمله على هذا الاعتراف ، دون تردد أو ممانعة ، ولعل لويد جورج قد أقنعه فيما أقنعه به أن مبادئه التى أعلنها كانت من أسباب قيام الثورة في مصر ضد انجلترا ، وأن كلمة منه كفيلة بتهدئة الخواطر الشائرة في وادي النيل ، ورد المصريين الى النهج الذى يبتغيه ، وماذا يهم ويلسن أن يهدر حق أمة شرقية تحقيقا لأطماع دولة غربية كان عونا لها في سياستها الاستعمارية ؟

قوبل هذا الاعتراف بالسخط على ويلسن ، واستنكار ما ينطوى عليه من نقض المبادئ التى أعلنها ومخادمتة الشعوب في خطبه وبياناته السابقة ، ولكن الشعب لم يتخذ لهذا السخط مظهرا بارزا ، لكى لا يزيد من تأمر خصومه عليه ، ولا يدخل اليأس الى قلبه ، وحسنا فعل .

تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء

ظلت مصر بعد استقالة وزارة رشدي باشا بغير وزارة ، لأن البلاد كانت في حالة ثورة فعلية ، وثورة في الافكار ، فأحجم المستوزرون عن قبول الوزارة حتى تنجلي الحالة ، أو تخف حدة الثورة ، فيامنوا الخروج عليها والاستخفاف بها ! ولما كان بقاء البلاد بلا وزارة هو في ذاته مظهر من مظاهر الثورة ، فقد قررت دار الحماية تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء ، وأصدر الجنرال اللنبي بلاغا عسكريا بهذا المعنى في ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩ ، قال :

« قد رخص بموجب هذا لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدي في الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير ، وأن يتولى سلطته في المسائل الادارية ، بما في ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم ، وذلك بصفة وقتية ولحين تأليف وزارة جديدة » .

وكان وكلاء الوزارات حين صدور هذا البلاغ والبلاغ الذي سيلى ذكره هم :
محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحفائية . اسماعيل حسنين باشا وكيل وزارة المعارف . الفريق محمود حلمى باشا وكيل وزارة الحربية . المستر ارنست دوسن وكيل وزارة المالية . المستر جون لانجلى وكيل وزارة الزراعة . المستر توتنهام وكيل وزارة الاشغال . محمد شفيق باشا وكيل وزارة الاوقاف . المستر جورج موريس مدير ادارة الامن العام القائم بأعمال وكيل وزارة الداخلية .

وأصدر الجنرال اللنبى في اليوم نفسه بلاغات اخرى بتعيين المستر ارنست دوسن وكيلًا لوزارة المالية ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، والمستر باترسن مساعدًا له وعضوا في اللجنة المالية ابتداء من أول ابريل ، والمستر تريلونى مراقبًا عامًا للإدارة والحسابات وعضوا في اللجنة المالية ابتداء من أول ابريل ، واللفتننت كولونل كيلنج مديرًا عامًا لمصلحة المساحة ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، والكولونل جارنر مديرًا عامًا لمصلحة الصحة ابتداء من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، والدكتور جيمس ليز مفتش صحة مصر وكيلًا عامًا لهذه المصلحة ابتداء من أول ابريل سنة ١٩١٩ ، وقد صدرت هذه البلاغات في يوم واحد وقمها الجنرال اللنبى بصفته قائد قوات الجيوش البريطانية في القطر المصرى .

ثم أصدر بلاغا بتعيين البريجادير جنرال السر جورج ماكولى مراقبًا عامًا لوزارة المواصلات التى لم تكن أنشئت بعد ، وتخويله سلطات الوزير .

استمرار اضراب الطلبة

وانذار الجنرال اللنبى

ظل الطلبة مضربين طوال شهرى مارس (ابتداء من ٨ منه) وابريل سنة ١٩١٩ ، فدعاهم الجنرال اللنبى الى العودة الى مدارسهم ابتداء من ٣ مايو ، ولكنهم ظلوا على اضرابهم ، فأصدر بلاغا في ذلك اليوم ، أندر فيه باقفال المدارس اذا لم يعد العدد الكافى لفتحها ، قال :

١ - أن لم يعد عدد كاف من التلاميذ لمدارسهم في يوم الاربعاء ٧ مايو سنة ١٩١٩ يسوغ استمرار فتح المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية فستقبل هذه المدارس لغاية التاريخ المعتاد لابتداء الدراسة في السنة المكتبية المقبلة .

٢ - ولا يقبل أى تلميذ مقيد الآن بسجلات المدارس المذكورة في أى امتحان يعقد هذا العام الا اذا قام بما يأتى (١) أن يعود الى مدرسته في يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ ، (ب) أن يواظب بانتظام لغاية انتهاء السنة الدراسية اذا استمرت هذه المدارس مفتوحة ، ويستثنى من ذلك التلاميذ الذين يمكنهم أن يثبتوا عدم استطاعتهم تنفيذ هذا الاعلان .

٣ - وتطبق احكام الفقرة الثانية من هذا الاعلان على التلاميذ المقيدين الآن في سجلات المدارس الحرة الخاضعة لتفتيش الحكومة .

« ١ . هـ . هـ . اللنبى (جنرال) »

ولما اطلع الطلبة على هذا البلاغ أقاموا المظاهرات احتجاجا عليه ، بدلا من الأذعان له ، ففرقتهم القوات البريطانية ، ولما لم يعودوا الى مدارسهم في الموعد المحدد في البلاغ وهو ٧ مايو ، أعلن إغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة في العام التالي ، فانتهز الطلبة هذه الفرصة ، واستمروا في اقامة المظاهرات الكثيرة ، وتعرض لهم الجنود البريطانيون ، فاصيب كثير منهم ، كما قبض على آخرين .

عيد جلوس ملك بريطانيا

في يوم ٣ مايو نشرت رئاسة مجلس الوزراء (ولم تكن بالبلاد وزارة) قرارا قالت فيه : « احتفالا بعيد جلوس ملك بريطانيا العظمى (الملك جورج الخامس) تعطلت وزارات الحكومة وسائر المصالح الاميرية في جميع أنحاء القطر المصري يوم الثلاثاء ١١ مايو سنة ١٩١٩ » .

وارسل هذا القرار بالتلغراف الى المحافظين والمديرين ، ونشر قسم المعروسة التابع لوزارة الحربية في الاوامر اليومية في اول مايو فقرة مؤداها ان يوم الثلاثاء المذكور يوم بطالة في جميع المكاتب .

وقد أثار هذا الاعلان غضب الجمهور ، فعمت المظاهرات نواحي القاهرة يوم ١٦ مايو احتجاجا على جمل ذلك اليوم عطلة رسمية ، واقام اجتماع عظيم في الأزهر احتج فيه المجتمعون على هذا القرار .

تفريق الاجتماع في المقاهي

وفي ١٠ مايو اقتحم الجنود البريطانيون محل جروبي « حيث كان يجتمع لية كثيرون من المشتركين في الحركة الوطنية ، واخذوا يفتشون الجالسين جزاءا بحجة العثور على أسلحة او منشورات ، ولما لم يوفقوا الى ضبط شيء من ذلك أصدرت السلطة العسكرية في اليوم التالي (١١ مايو) أمرا بتوقيع الجنرال وطسن بتفريق الاجتماعات في المقاهي ، ورد فيه ما يأتي :

« محظور مقد أي اجتماع مخل بالنظام في الحوانيت أو القهوات أو المطاعم أو الملاهي في دائرة محافظة القاهرة ، وكل شخص يشترك فعلا في مثل هذه الاجتماعات يرتكب مخالفة ضد القانون العرفي ، ويعد اجتماعا مخل بالنظام كل اجتماع يحضره أكثر من خمسة أشخاص اذا القيت فيه خطب أو حدث فيه سلوك غير عادي يكون من المحتمل عقلا أن يؤدي الى الاخلال بالامن العام ، وكل حانات أو قهوة أو مطعم أو ملهى عمومي يعقد فيه اجتماع مخل بالنظام يفتل في الساعة السادسة مساء في المخالفة الاولى ، ويفلق نهائيا في المخالفة الثانية » .

اصلاح السكك الحديدية

اتمت الحكومة اصلاح معظم الخطوط الحديدية واباحت السلطة العسكرية السفر بين القاهرة ومحطات الوجه البحري (فيما عدا منطقة قناة السويس) ، دون حاجة الى جوازات سفر ابتداء من ١٠ مايو ، واستثنيت المحطات الآتية من السفر منها واليه : قلوب . قنا . قها . سندنهور . قريشنا . الشين . الرابعين . سخا . ابو الشقوق . ههيا . ميت القرشي . دنديط . الحلواصي .

والنيت بجوازات السفر الى الوجه القبلي ومنه ابتداء من اول يونيه سنة ١٩١٩

إعادة البريد

وأذاعت مصلحة البريد في أول يونيه بلاغا بأن جميع قروعه التي كانت معطلة بسبب الاضطرابات عادت في جميع الجهات إلى العمل ما عدا الجهات التي لا تعمل فيها القطارات .

اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية

ومعاهدة فرساي

سلمت الحركة الوطنية صدمة جديدة في شهر مايو ، إذ أعلنت شروط الصلح التي فردها الحلفاء ، وسلمت إلى الوفد الألماني في مؤتمر فرساي يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ ، فجاءت النصوص الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧ إلى المادة ١٥٤) مؤيدة للحماية التي فرضتها إنجلترا عليها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقد قبلتها ألمانيا ضمن ما قبلته من شروط الصلح ، وصارت جزءا من معاهدة فرساي التي أمضيت يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ .

النصوص الخاصة بمصر

في معاهدة فرساي

وهالك تعريب المواد الخاصة بمصر في تلك المعاهدة :

« القسم الرابع - مصر »

« المادة ١٤٧ - تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية في القطر المصري ، ويكون هذا التنازل اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ .

« المادة ١٤٨ - جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التي عقدها ألمانيا مع مصر تعد ملغاة اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ .

« ولا يمكن لألمانيا ، بأية حال من الأحوال ، أن تتمسك بهذه العقود ، وتتمهد بأن لا تتدخل بأي شكل ، في المفاوضات التي يمكن أن تجري بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى من مصر .

« المادة ١٤٩ - يكون اجراء القضاء في الرعايا الألمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان ، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصري للنظام القضائي يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص هام .

« المادة ١٥٠ - للحكومة المصرية الحرية التامة في العمل لتسوية مركز الرعايا الألمان في القطر المصري وشروط إقامتهم فيه .

« المادة ١٥١ - توافق ألمانيا على إلغاء الذكيتو الذي أصدره سمو الخديو في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصة بقومسيون الدين المصري العام أو إدخال التعديلات التي تعدها الحكومة المصرية مناسبة .

« المادة ١٥٢ - توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان (سلطان تركيا) ، بموجب الاتفاقية الموقعة في الاستانة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس (١) إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

(١) نشرنا هذه الاتفاقية في قسم الوثائق التاريخية .

« وتنازل عن كل اشتراك في مجلس الصحة البحرية والقورتينيات في مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التي لهذا المجلس الى السلطات المصرية .

« المادة ١٥٣ - جميع الأعيان والأموال التي للإمبراطورية الألمانية في القطر المصري تنتقل بكل ما فيها من حقوق الى الحكومة المصرية دون أى تعويض .»

« وستعد أعيان الإمبراطورية والدول الألمانية وأموالها في هذا الشأن إهمالة لجميع أملاك التاج ، كالإمبراطورية والدول الألمانية ، وكذلك الأعيان الخاصة التي للإمبراطور ألمانيا السابق وغيره من أصحاب الراتب الملكية .»

« ستعامل جميع الأملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعابا ألمانيا في القطر المصري طبقا للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة) .

« المادة ١٥٤ - تتمتع البضائع المصرية في دخول ألمانيا بالنظام الذي يطبق على البضائع الإنجليزية » .

احتجاج الوفد

على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية

وما ان علم الوفد المصري ، وكان لا يزال بباريس ، بنصوص معاهدة الصلح ، حين عرضت على ألمانيا ، حتى بادر الى الاحتجاج عليها ، وأرسل في هذا الصدد الكتاب الآتي الى السيد جورج كلمنسو رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس المؤتمر .

« باريس في ١٢ مايو سنة ١٩١٩

« جناب السيد كلمنسو رئيس مؤتمر السلام بباريس

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادئ الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظرا لما قامت به من المساهمة التي أدت الى النصر - لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت في مقدمة الدول التي أعلنت أنها في حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق وعانت أعظم الضحايا في سبيل قضية الحلفاء - لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسي وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لراى الأمة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها في وجه هذه الحماية وأظهارها معارضتها لها بأجلى الممانى .

« ان العقل لبابى اسناد مثل هذا القرار الى المبادئ التي من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتي قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون أساسا للهدنة ثم الصلح ، ولا الى المبادئ التي أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أنها تحارب انتصارا لها ، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح اليه اذا صرف النظر من هذه المبادئ واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التي كان معمول بها قبل الحرب ، لانه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهى ولاية صغيرة . . . وعدد سكانها . . . لا يذكر ، ومواردها ضيقة ، لم تتحمل شيئا من أعباء الحرب . ومصر التي قامت بنصيب وافر منها وعانت ما عانت في سبيل الفوز النهائي يكون نصيبها الرفض البات اذا طلبت أن يسمع صوتها ، ثم يعقب هذا الرفض ضسياع حقوقها المقدسة التي كسبتها بدماء أبنائها في ميادين القتال .

« لا يمكن التسليم بأن مصر التي اشتركت من اوائل القرن الماضي في اقامة صروح المدنية وساعدت تركيا في انتصارها الذي ادى الى استتباب النظام في الحجاز بل وفي بلاد اليونان ، والتي قهرت تركيا نفسها في ميدان الحرب ، يكون حظها ان تعامل بأقل مما عوملت به شعوب افريقيا الوسطى ، وقد أصبحوا اليوم محلا لرعاية ما كانوا ليحلموا بها . »

« ليس في العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء الى سبب واحد مقبول للعوقف الذي اتخذته المؤتمر ازاء القضية المصرية او اتخذته بريطانيا العظمى نفسها ، وهي التي اشهدت العالم اكثر من ستين مرة على انها لا تفكر مطلقا في ضم مصر او في اعلان الحماية عليها ، وانما هي ترمي في سياستها الى استقلال هذه البلاد . »

« ونهاية القول ان العقل لا يمكن ان يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ومهما كانت العلة التي تتخذ اساسا لتبريره حتى اذا سلم بأنه بنى على حق القوى على الضعيف ، لان حق القوة معناه الحرب والفتح ، ولا شك في ان مصر لم تكن في حالة حرب مع انجلترا ، بل كانت تحارب بجانبها ، ولم تفتح انجلترا مصر بل ان الامر على العكس من ذلك فان مصر هي التي ساعدت انجلترا على فتح ما فتحت من بلاد العدو . »

« نعم ان بعض الصحف قد ايدت تلك النظرية القائلة بان الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية وان المبادئ التي اعلنت في هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها ، فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا في زمن السلم تلك المبادئ السامية التي اقامت الحرب بناءها وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود التي وعدوا بها من اشترك معهم في تشييد صرحها . اذا كان الامر كذلك فكيف يمكن ان يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية في جميع الاحوال بلا استثناء ، فاننا نرى بعض الامم الشرقية التي آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلا . »

« لم يبق الا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو ان الشعب المصري اعتبر سلعة من السلع التي يتجر فيها . وهذا التصرف هو الذي كان ينقده الدكتور ولسن بشدة في خطابه التي كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره ، لانه جائز لا يتفق مع روح العصر الحاضر . انه ليس شق علينا ان نفكر في ان المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة ، غير اننا لسوء الحظ مضطرون لنقرر الواقع ، ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا ، فانه لا يسعنا الا اثبات الواقع كما هو لان من الاوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الانسان اذا هو لم يضح كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة . »

« لقد كان للشعوب المهضومة الحق ان تجد فيما مضى في ذلك المثل الحكيم الذي وضعه الفيلسوف روسو وهو : « ان القوى مهما بلغت قوته لا يضمن ان تكون له الغلبة على الدوام » - ما يساعدها على التذرع بالصبر . اما الآن وقد اثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان ان من الامور المقبولة التي تنفر منها الطباع ان تسود امة على امة ، فقد بلغ كره السيادة من نفوس الامم المظلومة انها اصبحت تفضل القناء على البقاء في قيود الدل ، ولا شك انه ما كان لتلك المبادئ الجديدة الا ان تصادف في مصر وسطا مستعدا لقبولها ، لان مصر بلد من سلالة كريمة المحتد نشيطة المزاج ، اذا تولد فيها الامل اثار غضبها على الذين يناوئونها في استقلالها . »

« ان الامة المصرية لا تقبل ابدا ان تكون تلك السلعة القديمة التي تتداولها ايدي الاترياء . ولا شك انها اليوم بعد التصريحات التي فاه بها ذلك الرسول الجديد في

عالم السياسة الذي تشف كلماته عن أسنى معانى الأدب وأرقاها ، أبعد منها في أى زمن مضى من الرضى بمثل هذا المصير . فان مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها قد دفعها الى تعريض صدور أبنائها وهم مزل من السلاح لنيران الرصاص القتالة ، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هى التى تجتمع فيها عشرون دولة لتقرير موافقتها على الحماية البريطانية !

« ان مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه الا القاء بذور اليأس وعوامل الغضب في قلب الشعب المصرى . وقد قال الرئيس ولسن :

« ان الصلح لا يمكن ان يكون صلحا وطيدا الأركان الا اذا الدثر به كل اثر من آثار الحقد في قلوب الشعوب سواء كانوا اقوياء او ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير اقل تمييز بين قويهم وضعيفهم » .

« فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ اذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن امة ذات تاريخ وماض مجيد ، وما الذى كان يصيبنا لو كنا انضممنا لأعداء الحلفاء عوضا عن ان نشاطرهم متاعب القتال .

« ان الواجب المفروض علينا بصفتنا نوابا عن الشعب المصرى يقضى علينا بأن نسمع المؤتمرات صوت هذا الشعب السبيء الحظ الذى حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذى صمت ظلالة جميع افطار المسكونة . وقد بات يرى نفسه انه انما كان يعمل للاضرار بمصالحه المشتركة في العمل مع الحلفاء . نعم ان صوته يرتفع عاليا للاحتجاج . لانه هو وحده الذى حرم من نعم الصلح ومزاياه مع انه كان عاملا امينا في الحرب .

« ولكن الامة التى لها امنية خاصة تضعها فوق كل احترام والتى تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها لا تمكن الغير من ان يتصرف في امرها ، وهى دون غيرها صاحبة الحق في البت في مصيرها » .

« عن الوفد المصرى رئيس الوفد »

((سعد زغلول))

اشتداد الاضطهاد

بعد اعتراف المؤتمر بالحماية

كان لاعتراف مؤتمر فرساي بالحماية اثر اليم في نفوس المصريين ، وراوا فيه اهدارا لحقوقهم في ذلك المؤتمر العتيد ، على أن هذا الاخفاق لم يفت في عضد الامة ، ولم يزل عقيدتها ، بل استمرت في كفاحها في سبيل الاستقلال .

واراد الانجليز امعانا في اضطهاد الحركة الوطنية ، فاتبعت السلطة العسكرية سياسة انتقام مطرد في انحاء البلاد ، وأخلت بين الجنود الانجليز ونهب القرى ، واسرفت في اذلال المصريين ، واستخدمت الكبراج في معاقبة كل من يشتبه في امره ، وارتكب الجنود الانجليز كثيرا من جرائم النهب والاعتداء .

خطبة اللورد كيرزون - ١٥ مايو سنة ١٩١٩

على اثر اعتراف مؤتمر الحلفاء بالحماية ، قوى مركز الحكومة البريطانية في عدوانها على مصر ، واقتبط السياسة البريطانية لهذا النصر الذى نالوه في المؤتمر ،

وبدت هذه الفبظة في خطبة القاها اللورد كيرزون باسم الحكومة البريطانية يوم ١٥ مايو في مجلس اللوردات عن الحالة في مصر ، ذكر في مستهلها أن الحالة تحسنت عن ذي قبل ، ولو أنه لا يمكن وصفها بأنها تبعت على الرضا والارتياح ، وقال ان النظام عاد اجمالا في المديریات ، ووقعت في بعض المدن ، ولا سيما القاهرة ، قلاقل متقطعة يقتضي الحال اخمادها بالقوة ، ولا يزال الأزهر مركزا للتحريض ، وكان للطلبة أكبر دور في الحش على الاضطراب ، وأشار الى حادث ديروط الذي قتل فيه ثمانية من الضباط والجنود البريطانيين ، وبدد « بما انطوى عليه من الفظاعة » ، ثم أشار الى الاعتداء الذي وقع على الأرمن - ولم يذكر الاعتداء الذي وقع منهم - وقال ان عدد القتلى والجرحى منهم بلغ أربعين ، وان بضعة آلاف منهم نقلوا الى ملاجئ في حماية الجنود البريطانية ، والمع الى ما نسب الى أولئك الجنود من استعمال الفظائع والقسوة ، فقال انها بعيدة عن الحقيقة ، وأنه قد وقعت عدة حوادث قتل ضد هؤلاء الجنود ، وأشار الى اضراب الموظفين واخفاقه بعد انذار الجنرال اللبني لهم بالعودة وتهديد من لا يعود منهم بالفصل ، وان الطلبة لم يعودوا الا قليلا منهم الى مدارسهم رغم توجيه مثل هذا الانذار اليهم ، فأغلقت المدارس ، وأشار الى السلطة التي خولت للجنرال اللبني عند تعيينه مندوبا ساميا وما قرره من الافراج عن سعد زغلول وصحبه ، والتصريح بان يشاء بالسفر الى الخارج ، قال : وقد افضت هذه المحنة الى تأليف وزارة رشدي باشا ، وكانت مهمتها الكبرى حمل الموظفين على العودة الى العمل ، ولكنها اخفقت في هذه المهمة فاستقالت في ٢١ ابريل ، ومنذ ذلك التاريخ تدار شئون مصر دون معاونة الوزراء المصريين ، ثم تكلم عن اعتراف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، وما سبقه من اعتراف فرنسا والروسيا بها على اثر اعلانها سنة ١٩١٤ ، وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على ألمانيا وحلفائها من الاعتراف بها ، قال : وعلى ذلك لا يمضي زمن يسير حتى تنال الحماية الاعتراف العام ، وتساءل من الفائدة التي جناها المصريون من الثورة ، وأشار الى فداحة الاضرار التي أصابت السكك الحديدية وخطوط المواصلات والمصانع والآلات والأموال العامة ، وإلى أن الخسارة في ذلك واقعة على الأهالي ، وأنه اذا كان الغرض من هذه الثورة وما صاحبها من الخسارة في الأرواح والممتلكات انهاء علاقة البريطانيين بمصر ، وتحقيق استقلالها ، فقد قضى عليه بالفشل ، وان حكومة جلالة الملك لا تنوى مطلقا أن تففل أو تتخلى عن القيود والتبعات التي تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها ، وأن هذه القيود والتبعات قد تأيدت باعلان الحماية البريطانية عليها ، ثم أبدى عطفه « على الأمناء المشروعة في دائرة الحماية » ، وقال انه لا ينكر أن كرامة المصريين قد جرحت لعدم تمثيل مصر في مؤتمر الصلح ، مع تمثيل الهند والحجاز فيه ، وأن منع الوفد من السفر الى أوروبا للدفاع عن قضية مصر قد كان من اسباب الهياج الذي وقع .

ونوه بما امتزمت به الحكومة البريطانية كعلاج لهذه الحالة من ايفاد لجنة كبرى برئاسة اللورد الفريد ملتر الى مصر لتحقيق اسباب الاضطرابات وبحث الحالة الحاضرة واقتراح القانون النظامي الذي يعود على البلاد بالسلام واليسر والنجاح والتقدم في سبيل الحكم الذاتي وحماية المصالح الأجنبية « في ظل الحماية البريطانية » ، وأعرب عن ثقته في ان نتيجة ايفاد هذه اللجنة ستكون ازالة سوء التفاهم وتشبيت الحماية البريطانية على مصر على قواعد توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة .

وجملة القول أن هذه الخطبة كانت إبدانا باصرار الحكومة البريطانية على تأكيد الحماية وتشبيتها ، ومناوأة الأهداف القومية ، والقاء اليأس في نفوس المصريين . لكى ينعنوا للأمر الواقع ، على أن الأمة قد قابلت هذه الخطبة بالثبات والمثابرة في ميدان الجهاد .

تأليف وزارة محمد سعيد باشا ٢١ مايو سنة ١٩١٩

بقيت البلاد بغير وزارة مدة شهر تقريبا بعد استقالة وزارة رشدي باشا الرابعة ، ثم فوجئت بتأليف وزارة محمد سعيد باشا (١) يوم ٢١ مايو سنة ١٩١٩ ، في نفس اليوم الذي نشرت فيه خطبة اللورد كيرزون ، وهي أولى الوزارات التي تالفت بعد الثورة على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها ، والاستخفاف بها ، وذلك أن وزارة رشدي باشا الأخيرة قد استقالت تحت ضغط الرأي العام ، وكان بقاء البلاد بلا وزارة مظهرا لتضامن الأمة أمام العدوان البريطاني ، مما أدى الى احجام المستورزين عن قبول الوزارة ، لان قبولها رجوع الى الحالة العادية التي ينشدها الانجليز ، فجاء تأليف وزارة سعيد باشا محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة ، فلا غرو أن قوبلت بالاستياء والسخط لان تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها ، بحيث تسير الحركة الوطنية ولا تمرقلها ، ولم يخفف تيار الاستياء ما أعلنه سعيد باشا من أن وزارته « ادارية » لا تمت الى السياسة بسبب ، وهو أول من ابتدع فكرة الوزارة الادارية ، وهي بدعة تنطوي على الخداع والمراوغة ، ولم تكن هذه التسمية لتخجب الحقيقة الواقعة ، وهي أن عمل الوزارة بطبيعته عمل سياسي قبل كل شيء .

وكان كتاب السلطان الى محمد سعيد باشا ، وجواب سعيد باشا عليه ، كلاهما نخلو من برنامج يؤيد الحركة الوطنية ، فجاء هذا مثيرا لاستياء الرأي العام من ناحية تأليفها ، وزاد في شكوك الناس أن سعيد باشا لم يفتح ممثلى الرأي العام في أمر وزارته . وأنه أدخل فيها من الوزراء الجدد اثنين من مستشارى محكمة الاستئناف كانا يجاهران باستنكارهما لحركة سنة ١٩١٩ ، وهما أحمد ذو الفقار باشا ومحمد توفيق نسيم بك ، واثنين من الوزراء السابقين استبعدهما رشدي باشا حين ألف وزارته الأخيرة (الرابعة) لمعارضتهما سياسته التي أدت الى استقالة وزارته الثالثة ، وهما اسماعيل سرى باشا وأحمد زيور باشا ، فبدأ على الوزارة منذ تأليفها طابع العداء للرأي العام ، والاستخفاف به ، ومناوأة الحركة التي كان على رأسها سعد زغلول .

وليس يخفى ما كان بين سعد وسعيد من الجفاء القديم ، منذ استقال سعد من وزارة سعيد الأولى ، ثم صار زعيما للمعارضة فى الجمعية التشريعية ، واستمر الجفاء بينهما حين تأليف الوفد وبعد قيام الثورة ، فتشكيل سعيد للوزارة فى مايو سنة ١٩١٩ كان فيه معنى التحدى لسعد ، ومع ذلك فان سعيد باشا كان أول من مشى فى ركاب سعد سنة ١٩٢١ لما بدأت النفرة بينه وبين عدلى ، ثم انفصل عنه سنة ١٩٢٥ ، حينما استهدف سعد لقتل السراى !

يخلص من كل هذه الملابسات أن تأليف وزارة سعيد باشا هو أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجهة الوزارية .

(١) هى وزارته الثانية ، وكانت وزارته الاولى سنة ١٩١٠ - ١٩١٤

وهالك نص الكتابين المتبادلين بشأن تأليف هذه الوزارة :

كتاب السلطان - ٢٠ مايو سنة ١٩١٩

« عزيزى محمد سعيد باشا

« انه لكمال وثوقنا بدولتكم ولما نعده فيكم من مزايا الجدارة والقدره فى القيام بمهام الامور قد اقضت ارادتنا السنيه السلطانيه ، توجيه مسند راسه مجلس وزرائنا مع رتبة الراسه الجليله لعده لياقتكم ، واصدرنا امرنا هذا لدولتكم ليلد الهمة فى انتخاب وتشكيل هيئة الوزارة وعرضه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به ، والله المسئول ان يمدنا فى كل الامور بعونه وعنايته ، وان يوفقنا جميعا للعمل بما ينفع البلاد والعباد ان شاء الله »

« فؤاد »

جواب سعيد باشا - ٢١ مايو سنة ١٩١٩

« يا صاحب العظمة . بيد الاجلال تلقيت امركم الكريم الذى تفضلتم فيه بتكليفى بتشكيل الوزارة الجديدة ، فاقدم لعظمتكم شعائر الشكر والامتنان على ما تعطفتم به نحوى من دلائل الثقة العاليه المقرونة بالاحسان برتبة (الرئاسة) الجليله ، ومع علمى بصعوبة المركز وما يحف به من المشاق لم يكن فى وسمى الا امتثال امركم السامى لى اقوم بما هو مفروض علينا جميعا من خدمة الوطن تحت ظلكم الكريم وبحسن رعايتكم الفخيمة ، واننى اشرف بان اعرض على انظاركم الحالاه اسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى على القيام بهذه المهمة ، وقد حفظت لنفسى مسند وزارة الداخليه ، فاذا صادف هذا الانتخاب قبولا لدى عظمتكم فالتمس التكرم باصدار المرسوم السلطانى باعتماده

« ولا زلت لولاى ، العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين »

« محمد سعيد »

وصصدر المرسوم السلطانى فى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوزارة على النحو الآتى :

محمد سعيد باشا للرئاسة والداخليه . اسماعيل سرى باشا للأشغال والحرية . يوسف وهبة باشا للمالية . أحمد زيور باشا للمعارف . عبد الرحيم صبرى باشا للزراعة . أحمد ذو الفقار باشا للحقانية . محمد توفيق نسيم بك للأوقاف .

الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد باشا

قوبلت وزارة سعيد باشا بالمظاهرات العدائية فى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الأخرى ، ورفعت عرائض الاحتجاج على تأليفها الى السلطان من مختلف الطبقات .

وفى يوم الجمعة ٢٣ مايو تألفت ضدها مظاهرة بالاسكندرية (وسعيد باشا من اهلها) عقب صلاة الجمعة بمسجد أبى العباس المرسى وطافت فى بعض الشوارع ثم فرقها البوليس ، وفى يوم الأحد ٢٥ منه قامت ضدها مظاهرة أخرى أكبر من الأولى ، اذ عقد اجتماع كبير فى مسجد أبى العباس ، وخرج المجتمعون فى مظاهرة سسارت فى الشوارع تهتف ضد الوزارة ، وتدخل الجنود البريطانيون ، فجرح ضابط بريطانى

وقتل أحد المتظاهرين ، وقبض على كثير منهم ، وشيعت جنازة القتيل في مشهد رهيب .

وعقد اجتماع كبير في الأزهر أقيمت فيه الخطب العدائية ضد الوزارة ، وبالجملية كانت هدفا لتيار كبير من السخط العام ، وفي ذلك يقول سعيد باشا في حديث له بجريدة « الطان » الباريسية (عدد ٢١ يوليو سنة ١٩١٩) : « انى لا أجهل الطعن الشديد الموجه الى وزارتي ، فانه لا يمر يوم الا ويكون زملائي كما اكون انا نفسى موضع تهديدات توجه اليها مباشرة ، ولا يخفاك انه قد اطلقت في احدى الليالى ملققات نارية على منافذ منزلى . وكان الهياج من الشدة بحيث يستحيل ان يهدأ مرة واحدة ، غير انى مع ذلك ، ممتلىء ثقة بوطنية المصريين وحكمتهم . . . »

زواج السلطان فؤاد

تزوج السلطان فؤاد من نازلى كريمة عبد الرحيم صبرى باشا وزير الزراعة وقتئذ ، وقد عقد القران بسرارى البستان يوم السبت ٢٤ مايو سنة ١٩١٩ .

اهتمام الوزارة باحياء ليالى رمضان

ارادت الوزارة ان تتوحد الى الجمهور بعمل يخفف من تيار الاستياء والسخط الذى كان يكتنفها ، فاذاغت منشورا طويلا في ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ لمناسبة قرب حلول شهر رمضان (اول رمضان سنة ١٣٣٧ - ٣٠ مايو سنة ١٩١٩) قالت فيه : ان وزير الداخلية « رئيس الوزارة » قد انتهى الى الاتفاق مع السلطة العسكرية « على ازالة بعض القيود لاجل زيادة التسهيل على المسلمين في التفرغ اثناء هذا الشهر المبارك الى احياء لياليه ، بقراءة القرآن الكريم ، واستماع الذكر الحكيم ، وتادية سائر العادات التى افوها في مثل هذا الشهر المبارك ، وان الاوامر المؤكدة صدرت الى رؤساء المناطق العسكرية المختلفة في القطر المصرى بعدم التضييق على المسلمين في استعمالهم لانوار مساكنهم ، وعدم التعرض لهم في غدوهم ورواحهم ، للتزاور خارج بيوتهم ، مع احترام ما جرت عليه عادة الكثير منهم من حيث تمضية ليالى هذا الشهر المبارك كلها او بعضها في المطاعم والقهوات ، كل ذلك لكى يتمكن المسلمون كل التمكّن من الاجتماع ، وتادية الصلوات المفروضة والمسبحة ، وتلاوة القرآن الكريم واستماعه ، وقراءة ما جرت به العادة من الادعية والاحزاب والاوراد ونحوها في مساكنهم » .

وظاهر من اسلوب هذا المنشور مبلغ رغبة الوزارة في صرف الامة عن الكفاح السياسى ، بتكبير بعض الظواهر التقليدية كقراءة الاحزاب والاوراد ، فان الصوم انما هو رياضة للنفس والروح ، وليس من جوهره ولا مما يتصل بالحكمة السامية منه شغل الناس بقراءة الاحزاب والاوراد ، او تمضية لياليه في المطاعم والقهوات ، ولكن عقلية الوزارة ، او سوء تقديرها لعقلية الشعب ، جعلها تحاول اجتذابه بمثل هذه المظاهر الساذجة ، ويبدو لنا انها ارادت ان يكون لها اسوة بما فعل نابليون في مصر على عهد الحملة الفرنسية ، اذ ظن ان المصريين من الساذجة بحيث تصرفهم مثل هذه المظاهر عن ادراك الحقائق الجوهرية ، فأراد ان يجتذب قلوبهم بمشاركتهم في حفلاتهم الدينية ، والتعظيم من شأنها ، ولكن هذه السياسة « سياسة الحفلات » (١) لم يكن لها اثر في نفوسهم ، وظلت قلوبهم منكرة نافرة ، فلا غرو ان قوبل منشور

(١) انظر تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٢٦٧ من الطبعة الاولى وص ٢٠٧ من الطبعة الثانية

الوزارة بعدم الاكتراث من الشعب ، أسوة بما فعل أسلافه في عهد الحملة الفرنسية .
وقد احتفل المسلمون في مساء ٢٩ شعبان سنة ١٢٣٧ (٢٩ مايو سنة ١٩١٩)
برؤية هلال رمضان المعظم ، فكان احتفالهم بهذا اليوم عيداً قومياً رائعاً ، وزار
الاقباط المسلمين في القاهرة بالجامع الأزهر ، وفي الاسكندرية بجامع أبى العباس
المرسى ، لتنهئتهم بهذا الشهر المبارك .

زيادة رواتب الموظفين

من يوم أن تقلد سعيد باشا الوزارة شغل اذهان الموظفين بدعاية قوامها أن وزارته
معنية بتحسين حالتهم ، فصرفهم بذلك عن التفكير في المسألة العامة ، وقد نفذ
ما وعدهم به ، فقرر مجلس الوزراء في ٢٦ يونيه تخصيص مبلغ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه
لمنحهم العلاوات في شكل استبقاء اعانة الحرب مع زيادتها بمقدار خمسين في المائة ،
هذا الى تحسين درجات كثير من الموظفين والاعداق عليهم بالرتب والنياشين ، وأرادت
الوزارة بذلك كله اجتذابهم الى صفها ، وكان لهذه العلاوات أثرها في إبعاد الموظفين
عن الحركة الوطنية ، وتراخي صلاتهم بها ، بل التكر لها أحياناً ، والتفاتهم الى
مصالحهم الشخصية ، ومن هنا يمكنك أن تدرك السبب في تغير موقف الموظفين
عما كانوا عليه في عهد وزارة رشدي باشا الأخيرة ، فقد كانوا يفيضون حماسة
ضدها ، كما تقدم بيانه ، بينما فترت هذه الحماسة ، وحل محلها البرود والصمت
العميق في عهد وزارة سعيد باشا .

الإفراج عن بعض المعتقلين

في ٢٩ مايو استطاعت الوزارة باتفاقها مع السلطة العسكرية استصدار أمر
بالإفراج عن ثلاثة عشر معتقلاً كانوا في رفح (بالقرب من العريش) ، وهم : حسن عبد
الرحمن . محمد أبو طائلة . السيد أحمد غلوش . على الجندي . وهم من موظفي
مصلحة البريد بالاسكندرية (كانوا معتقلين لاتهامهم بتحريض زملائهم على
الاضراب) . إبراهيم خليل . جاد محمد حسنين . سليمان عبد الله ، وهم من
الاسكندرية ، عبد الله على دلدول . محمد أباطة . محمود عبده عيد ، وهؤلاء من
الاسماعيلية ، محمد حسن البنا من بور سعيد . سعيد أباطة الطالب بالزقازيق .
يوسف حسين القاضي .

ثم أفرج عن تسعة آخرين كانوا معتقلين في القلعة وهم : أحمد خضر بك من
ذوى الأملاك . سعد حلمي الموظف بوزارة الحقاينة . زكى فوزى أبو رية بك من
ذوى الأملاك . عبد اللطيف جاويش من ذوى الأملاك . كامل المويلحي الطالب
بالحقوق . محمد مكاوى . محمود الطوخى الفلكى . محمد الاسلامبولى . محمد
زكى عارف المفتش بشركة ترام الاسكندرية .

وأفرج أيضاً عن سبعة من موظفي وزارة المعارف كانوا معتقلين لتحريضهم
الموظفين على الاضراب ، وهم : على عمر . فؤاد شيرين . أحمد فريد أبو حديد .
محمد زكى عمر . عبد الحميد سالم . محمود فهمى النقراشى . حسين فتوح ،
وأعيدوا الى وظائفهم مع ستة آخرين من موظفي الوزارة كانوا موقوفين عن عملهم
للسبب نفسه ، وهم : أحمد فوزى . محمد فضالى . حسن الاهوانى . على حسن
هدايت . محمد صفوت . محمد حمدي وكيل مدرسة التجارة العليا .

وافرج في يوليو عن معتقلين آخرين في رفح ، وهم الشيخ مصطفى القاياني ،
الشيخ محمود أبو العيون ، الشيخ محمد يوسف ، من علماء الأزهر ، السيد فؤاد
الخولي وكيل مديرية القليوبية ، محمد أبو شادي بك ، محمد كامل حسين الحامي ،
حامد العبد ، القمص مرقص صرجيوس .

وافرج أيضا من معتقلين آخرين في قلعة القاهرة ، وهم : محمد أحمد الحاتح ،
اليوزباشي أحمد نبيه قبودان ، الدكتور عبد الفتاح يوسف ، اليوزباشي حافظ
محمد قبودان ، أحمد صادق ، اليوزباشي محمود رياض ، حسن هيسي ، محمد
افندي فريد ، أحمد سابق .

وفي شهر أكتوبر أفرج عن المعتقلين في مالطة ، وهم : محمد إبراهيم ، الدكتور
شفيق منصور ، الدكتور عبد الغفار متولي ، الدكتور حسن نور الدين ، سلامة
محمد الخولي ، محمد صبري منصور ، محمد عوض محمد ، محمود إبراهيم
الدسوقي ، ثابت الجرجاوي ، عبد الحميد النحاس ، عبد العزيز النحاس ، محمد
راضي ، الأمير المطار ، محمد عوض جبريل ، أحمد حمودة ، الأميرالاي خليل
حمدي ، حامد المليجي ، محمد مصطفى عهدي ، علي فهمي خليل ، عبد الرحيم
صبحي ، عبد الحميد حمدي ، حامد العلابي بك ، البكباشي حسني شفيق ،
محمد عبد الرحمن الصباحي ، محمد أمين حلمي ، محمد نافع ، عبد المعطي
الحجاجي ، عبد الحميد أبو السعود ، الأميرالاي أحمد بكري بك ، محمد بكري
بك ، عطا حسني بك .

استمرار الاضطهاد

ولكن السلطة العسكرية لم تكف من اضطهاد الاهلين ، بل استمرت تقن في
ظروب القسوة والاعتساف ، فمن ذلك أنها ألقت القبض في أواخر مايو على محمد
حمدي بك وكيل مديرية المنيا ، ويونس بك صالحي رئيس نيابتها ، وقد انتحر
حمدي بك في السجن قبل محاكمته ، وكانت تهمة اتهامها ساعدا اللجنة الوطنية
التي تآلفت في المنيا على اغتصاب سلطة الحكومة في إبان الثورة ، واعتقلت السلطة
بعض الموظفين بحجة اشتراكهم في حوادث الثورة .

وخطب سعيد باشا في أمر التوسط لهؤلاء في الافراج عنهم ، فاعتذر قائلا أنه
لا يستطيع التدخل في شأنهم ، وحوكم البكباشي محمد كامل محمد مأمور بنسدر
أسيوط أمام محكمة عسكرية بريطانية لاتهامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين
يوم ٢٢ مارس ، وهو اليوم الذي وقع فيه الهجوم ضد الحامية البريطانية بأسيوط
(ج ١ ص ١٥٦) ، فحكم عليه بالإعدام ، ونفذ فيه هذا الحكم يوم ١٠ يونيو
سنة ١٩١٩ .

وفي سبتمبر سنة ١٩١٩ فصل على بك ماهر وكيل محكمة أسيوط من منصبه ،
لمناصرته للحركة الوطنية .

النشرات والصحافة السرية

والذي كانت الصحافة مقيسة لا تنشر إلا ما تأذن به الرقابة ، فقد انتشرت
المطبوعات والصحافة السرية التي كانت تحمل الحملات الشديدة على الانجليز وعلى
الوزارة والسراي ، وكان للطلبة جريدة سرية باسم (المصري الحر) ، ولها مطبعة

سرية خاصة ، وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف ، ويتبادلون الاطلاع عليها ، فعمدت السلطة العسكرية الى طريق الارهاب في مقاومة هذه الحركة ، واصدر الجنرال بلفن أمرا في يونيه سنة ١٩١٩ بعقاب كل من يشترك في اخراج هذه النشرات أو توزيعها أو حيازتها ، قال :

« كل شخص يطبع أو يجلد أو ييسر أو يذبح أو يوزع أي نشرة أو صورة فتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أي شيء من هذا القبيل أو يحاول القيام بأي عمل من تلك الأعمال بقصد الاخلال بالنظام أو إثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى يرتكب جريمة ضد الأحكام العرفية ، وأي شخص في حيازته نشرة أو صورة فتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أي شيء من الأنواع المتقدم ذكرها أو ما يشبهها ويكون الفرض الظاهر منها الاخلال بالنظام أو إثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى على ما ذكر سالفًا يعد مرتكبا لجريمة ضد الأحكام العرفية » .

القائد العام بالقطر المصري - « لفتنت جنرال بلفن »

عيد ميلاد ملك بريطانيا

في يوم الثلاثاء ٣ يونيه سنة ١٩١٩ احتفلت الحكومة بعيد ميلاد الملك جورج الخامس ملك بريطانيا العظمى بتعطيل الوزارات والدواوين ، ورفع الاعلام على المباني الأميرية ، واطلاق ٢١ مدفعا من القاهرة والاسكندرية وبور سعيد .

انشاء وزارة المواصلات

وتعيينات أخرى

في ٢ يونيه سنة ١٩١٩ صدر مرسوم سلطاني بانشاء وزارة للمواصلات ، وعين أحمد زيور باشا وزير المعارف وزيرا لها ، وعين أحمد طلعت باشا النائب العام وزيرا للمعارف ، فصار عدد الوزراء ثمانية بدلا من سبعة .

وفي اليوم نفسه عين عبد الفتاح يحيى بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة وكيلًا لوزارة الداخلية ، وكان هذا المنصب شاغرا منذ ٩ أبريل حيث كان يتولاه من قبل جعفر ولي باشا الذي عين وزيرا للأوقاف في وزارة رشدي باشا الرابعة . وعين محمود فخري باشا الأمين الأول محافظا للعاصمة ، وحسن عبد الرازق باشا ناظر الخاصة السلطانية محافظا لالاسكندرية .

فرض غرامات على البلاد

بسبب تدمير المحطات ومباني الحكومة

في ٢٦ يونيه سنة ١٩١٩ اصدرت السلطة العسكرية بلاغا فرضت فيه غرامات مالية على المناطق التي وقعت فيها حوادث تدمير المحطات والمباني الحكومية وهي :

جنبة منطقة الدلتا	١٠٤٠٨
المنطقة الوسطى المؤلفة من الجزيرة وبنى سويف والفيوم	٤١٠٢٠
المنطقة الواقعة بين بنى سويف وأبو تيج	١٦٨٠٣٤
	<hr/>
	٢١٩٤٦٢

غرامات فرضت لأسباب مختلفة في منطقة الدلتا

مجموع الغرامات ٢٢٤٣٥٥

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الغرامات فرضت على الأهالي مقابل تدمير المحطات والمباني الحكومية المصرية ، فكان من المنطق أن تؤول الى خزانة الحكومة المصرية ، ولكنها آلت الى الخزانة البريطانية !!

امضاء معاهدة الصلح

٢٨ يونيه سنة ١٩١٩

امضيت معاهدة الصلح في قصر فرساي يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ ، وسميت « معاهدة فرساي » ، وقد تضمنت أسوأ الشروط بالنسبة لمصر ، وهي الشروط التي سبق بيانها (ص ٢٠) ، وأهمها اقرار الحماية البريطانية .

ولما وردت الأنباء الى مصر بامضاء هذه المعاهدة ، قررت الحكومة ابتهاجا بها اطلاق مائة مدفع ومدفع ، في كل من القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ، وعطلت الوزارات والمصالح في جميع نواحي القطر يوم الاثنين ١٤ يوليه ١١

ومن المتناقضات حقا أن تبتهج الحكومة المصرية لمعاهدة من أهم شروطها بالنسبة لمصر اقرار الحماية التي فرضتها انجلترا عليها !!

وقد تبودلت زيارات التهنئة بين الوزراء ودار الحماية ، كما تبودلت برقيات الابتهاج بين سلطان مصر وملك انجلترا ، وفي المساء أقامت جاليات الحلفاء بالقاهرة والاسكندرية حفلات باهرة ابتهاجا بهذا النصر .

أما الشعب المصري فقد قابل امضاء المعاهدة بالوجوم والسخط ، والحزن العظيم ، لما فيها من أهدار حريته واستقلاله ، وجدد العهد رغم كل هذه المظاهر على متابعة الكفاح حتى يسترد حقوقه في الحرية والاستقلال ، تلك الحقوق التي لا تزول بمعاهدات أو اتفاقات ، إما كان عند الموقعين عليها أو قيمتهم .

وأصدر القائد العام للقوات البريطانية منشورا لمناسبة عقد المعاهدة بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بمقوبة السجن لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبتنزيل مثل هذه المدة للمحكوم عليهم من المحاكم المذكورة بمقوبة لا تتجاوز السنتين .

إيقاف المحاكم العسكرية

كان من نتائج امضاء معاهدة الصلح تساهل السلطة العسكرية البريطانية في بعض مطالب طلبتها الوزارة ، فمنها أنها اتفقت معها على إيقاف المحاكم العسكرية ، وكانت قد حكمت في أهم القضايا ، فأصدرت الوزارة بلاغا بهذا المعنى في ٩ يوليو سنة ١٩١٩ ، يتضمن قبول القائد العام ما طلبته من إيقاف هذه المحاكم ، وإحالة الباقي لديها من القضايا الخاصة بحوادث الاضطرابات الى المحاكم العادية ، وأن تكف المحاكم العسكرية عن العمل منذ يوم ١٥ يوليه ، مع استثناء حوادث الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ، وكان هذا الإيقاف مؤقتا ، لأنها عادت الى العمل في قضية المؤامرة الكبرى التي اتهم فيها عبد الرحمن فهمي بك وآخرون وحوكموا في شهر يوليو - أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، كما سيجيء بيانه في الفصل الآتي .

وطلبت الوزارة أيضا من القائد العام الافراج عن بعض المعتقلين السياسيين ، فأجاب بالإيجاب ، وألغيت الرقابة على رسائل البريد المتبادلة بين مصر والخارج .

الغاء الرقابة على الصحف

وألغيت الرقابة على المطبوعات ومنها الصحف ابتداء من أول يوليه ١٩١٩ ، عقب توقيع معاهدة الصلح ، ونشرت رئاسة مجلس الوزراء يوم ٢٦ يونيه بيانا بهذا المعنى ، قالت فيه : « ان الهدوء الذي ساد البلاد الآن ساعد الحكومة على الاتفاق مع

السلطة العسكرية على أن الرقابة على المطبوعات تلقى عند توقيع معاهدة الصلح ، فالأمول من مديري الجرائد أن يلزموا الاعتدال ، ويستخدموا على الدوام حكم ادراكهم كي لا يلجئوا الحكومة الى العودة لوضع القيود والروابط .

على أن إلغاء الرقابة إنما كان إلغاء صوريا ، ذلك أن إدارة الرقابة أرسلت الى الصحف مذكرة سرية حظرت عليها نشر الأنباء أو المقالات التي عدتها فيها ، وحظرت عليها الإشارة الى هذه المذكرة ، وبكيفية أن تلقى نظرة على محتوياتها لتبين أن الرقابة بقيت مضروبة على الصحف ، بشكل مستتر ، وهالك ما تضمنته تلك المذكرة :

١ - لا يجوز نشر أي مادة ثورية ولا أي مادة تحرض على أحداث فتن أو إثارة شعور الغرور على الحكومة ولا أي مادة فيها ميل الى ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر .

٢ - لا يجوز نشر أي مادة تنطوي على عدم الاعتراف بالمرکز السياسي العالي في القطر المصري وهذا بالطبع لا يمنع من البحث في التغييرات الدستورية .

٣ - لا يجوز نشر شيء فيه ميل الى الاخلال بالأمن العام في القطر المصري أو سوريا أو العراق أو بلاد العرب ، ولا نشر شيء فيه ميل الى إثارة عداوات دينية أو جنسية في أي طائفة من المجموع ، ولا نشر شيء فيه ميل الى إزعاج العلمانية العامة بيت الإشاعات الموهومة أو الأراجيف .

٤ - لا يجوز نشر أي خبر يتعلق بعظمة السلطان إلا بعد أن يصدر به بلاغ رسمي أو يجيزه كبير الأمناء .

٥ - تصدر بلاغات للصحف كلما اقتضت الحال من حفلات الاستقبال وغيرها التي يقيمها صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة وحضرة اللادى اللنبى ، ولا يجوز نشر شيء آخر من هذا القبيل إلا وصف ما يكون سبق إعلانه من تلك الحفلات .

٦ - لا ينشر شيء من المقابلات السلطانية ولا من مقابلات صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة ولا من مقابلات أصحاب المعالي الوزراء إلا بعد الاستيثاق من صحتها في قلم المطبوعات بوزارة الداخلية .

٧ - يجب نشر جميع البلاغات الرسمية بما لها من العناوانات (أن كان) على الصورة التي صدرت بها تماما .

٨ - كل ما يتعلق بخبر القبض على أشخاص أو نفيهم أو سفرهم لأسباب عسكرية أو سياسية لا يجوز نشره إلا إذا صدر به بلاغ رسمي .

٩ - كل الأخبار المتعلقة بالمجالس والمحاكم العسكرية ما لم يصدر بها بلاغ رسمي يجب عرضها قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية في مقر السلطة العسكرية العام بلوكاندة سافواي .

١٠ - حركات الجنود من مصر والسودان أو اليهما أو فيهما وحركات السفن الحربية والنقلات في البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو المحيط الهندي أو قنال السويس لا يجوز نشر خبرها إلا إذا صدر عنها بلاغ رسمي أو وردت بها تفرافات أجنبية عن طريق الأسلاك البحرية .

- ١١ - الخطابات التي ترد من رجال قوات صاحب الجلالة ، وتكون محتوية على شؤون متعلقة بتلك القوات تعرض قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية في مقر السلطة العسكرية بلوكاندة سافواي .
- ١٢ - لا يجوز نشر أى شيء من شأنه الإضرار بقوات صاحب الجلالة الملك أو صاحب العظمة السلطان .
- ١٣ - لا يجوز الإشارة الى هذه التعليمات ولا الى الرقابة التحفظية التي كان معمولاً بها قبل اصدار هذه التعليمات .
- ١٤ - عبارات « صدر بها بلاغ رسمى » و « بلاغ رسمى » التي جاءت في هذه التعليمات انما يقصد بها البلاغات والأخبار العسكرية التي تصدر عن دار الحماية أو السلطة العسكرية أو ادارة المطبوعات ولا يعتبر أى شيء آخر رسمياً .
- ١٥ - تسرى هذه التعليمات على كل المواد التي تنشر سواء كانت أصلية أو منقولة على أى مصدر خارجى محلياً كان أو اجنبياً .
- ١٦ - تقع تبعة مخالفة هذه التعليمات على اصحاب الجرائد ومديريها ومحرريها وناشريها وطابعيها وكتابها .
- ١٧ - تعتبر كل مخالفة لهذه التعليمات جريمة ضد الاحكام العرفية .

الاعتداء على محمد سعيد باشا

في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقع اعتداء على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وذلك انه بينما كان راكباً سيارته في طريقه من داره برمل الاسكندرية الى سراى الوزارة ببولكى ، القى عليه سيد على محمد من اهل كفر الزيات (المحامى الشرعى فيما بعد) قنبلة بالقرب من محطة جناكليس ، القرية من دار الرئيس ، فانفجرت القنبلة ولكنها لم تصبه ، ونجا من الاعتداء .

وتبين ان المعتدى طالب بممهد الاسكندرية الدينى ، وقد حوكم أمام محكمة جنابات الاسكندرية فقضت عليه في فبراير سنة ١٩٢٠ بالاشغال الشاقة عشر سنوات .

قرار لجنة الشؤون الخارجية

بمجلس الشيوخ الأمريكى

قررت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى في افسطس سنة ١٩١٩ لمناسبة عرض معاهدة الصلح ان مصر من الوجهة السياسية ليست تابعة لتركيا ولا لبريطانيا العظمى ، ويجب ان تكون صاحبة الامر في تقرير مصيرها .

فكان لهذا القرار ونة استحسان كبرى في البلاد ، وفاضت اعمدة الصحف ببرقيات الاستبشار في أن يكون هذا القرار مقدمة لنجاح القضية المصرية .

وانتهى النقاش في مجلس الشيوخ الأمريكى في معاهدة الصلح بعدم إبرامها (مارس سنة ١٩٢٠) ، فكان هذا المصير اكبر صدمة لهذه المعاهدة ، لان تولى أمريكا من ضمان تنفيذها أفقدها قوة كبيرة ، وجاء هذا القرار بطريقة غير مباشرة مكسباً

للقضية المصرية ، اذ كانت المعاهدة تتضمن الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر .

احتجاج الحزب الوطنى على الاحتلال

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، لمناسبة ذكرى احتلال الانجليز القاهرة فى مثل هذا اليوم من سنة ١٨٨٢ ، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وارسال برقية بهذا الاحتجاج الى رئيس الوزارة البريطانية ، هذا نصها :

« جناب المحترم المستر لويد جورج رئيس الوزارة الانجليزية بلندن . الشرف بان احيط بجنابكم علما بان اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى المصرى قد اجتمعت اليوم لمناسبة ذكرى تاريخ احتلال انجلترا لمصر ، وكلفتنى تبليغ جنابكم احتجاجها على بقاءه حتى اليوم لافتة نظركم الى ان الشرف الذى دفع انجلترا الى خوض غمار الحرب دفاعا عن المعاهدات الدولية - ولا سيما الخاصة منها ببلجيكا كما صرح جنابكم مرارا وتكرارا - هو نفس الشرف الذى يحتم على انجلترا امام الانسانية پاسرها ان تحترم مهورها لمصر فتجلو عنها .

« لقد اقسعت الملكة فيكتوريا وصرح رجال انجلترا المسئولون فى السبع والثلاثين سنة التى مرت على الاحتلال انه مؤقت وان انجلترا ترى مخالفا للشرف ان تنكث العهد او تغير مركز مصر باى حال من الاحوال .

« واننا يا جناب الرئيس بالرغم من الآلام الوطنية التى تنتابنا فى هذه الظروف مازلنا نؤمل احترام الحكومة البريطانية لما اخذته على نفسها من العهود والمواثيق المستمدة من شرف التاج وكرامة الأمة ، ولا بد ان جنابكم يجد العار كل العار فى مناصرة اولئك المالىين المستعمرين على الشرف والمدل والحق ، ونصرح لجنابكم مع هذا بان عزيمة الأمة المصرية قد صحت على نيل استقلالها وحريتها اذ انها تشعر بل تؤمن ايمانا صادقا بان لا كرامة فى الوجود لامة تففل حقها فى الحرية والاستقلال .»

« وكيل الحزب الوطنى » « على فهمى كامل »

تعديل فى هيئة الوفد

قرر الوفد فى يولييه سنة ١٩١٩ اعتبار اسماعيل صدقى باشا ومحمود بك ابو النصر منفصلين عن عضويته ، وبني قراره على ما نسبته اليهما من مخالفتها مبدا الوفد وخطته ، وفصل ايضا حسين واصف باشا ، وهذا اول انشقاق حصل فى الوفد ، وقرر فى نوفمبر سنة ١٩١٩ ضم على بك ماهر الى الوفد مع بقاءه فى مصر يعمل مع العاملين بها ، وذلك على اثر فصله من منصبه .

تأليف لجنة

لتعويضات حوادث الثورة

فى ٨ اكتوبر سنة ١٩١٩ صدر مرسوم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعاوى التعويض المربطة بحوادث الثورة فى القطر المصرى ابتداء من ١٠ مارس سنة ١٩١٩ .

وجاء في ديباجة المرسوم أن السلطان قرر « منح تعويضات إلى ضحايا القتل والقلاقل السياسية التي وقعت في القطر المصري منذ ١٠ مارس سنة ١٩١٩ » ، وبقي بتأليف لجنة تختص بالنظر في طلبات التعويض المقدمة ضد الحكومة المصرية أو مصالحها والتي ترتبط بهذه الحوادث والفصل فيها بصفة نهائية ، أما برفض الطلب أو قبوله بتحديد قيمة التعويض ، وقد ألفت هذه اللجنة برئاسة يحيى باشا إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ووكالة السير الكسندر ودرنتون وعضوية كل من المستر سندر سندر القاضى بمحكمة الاسكندرية الأهلية والمستر بتز مدير قسم البلديات والمجالس المحلية بوزارة الداخلية ، وحسين كامل بك مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية ورفله تاوزوس بك مدير الأموال المقررة والمسيوسان بلاغلا الأساقفا بمدرسة الحقوق الفرنسية .

وخصص المرسوم مبلغ مليون جنيه لسداد جميع التعويضات التي تقبلها اللجنة .

وأصدر القائد العام للجيش البريطاني في مصر أمرا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ بعدم اختصاص المحاكم المختلطة في طلبات التعويض التي تقدم من الأجانب عن حوادث الثورة ، وباختصاص اللجنة المشكلة بالمرسوم سالف الذكر بنظرها والفصل فيها ، وقد أتمت اللجنة مهمتها وفصلت في طلبات التعويض التي قدمت إليها .

وفاة زعيم الوطنية (محمد فريد)

في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ انتقل إلى جوار به زعيم الوطنية المرحوم محمد بك فريد ، أدركته الوفاة في منفاه ببرلين على أثر مرض طويل الح عليه ، كان فيه القضاء المحتوم ، ونقلت الأسلاك البرقية إلى مصر نبأ وفاته ، وكانت البلاد تضطرم بالثورة ، فراعها نعي زعيم جليل مهد لها بجهاده وتضحياته سبيل الثورة .

حمل محمد فريد زعامة الحركة الوطنية منذ فبراير سنة ١٩٠٨ ، على أثر وفاة الزعيم الأول مصطفى كامل ، فاضطلع بأعبائها بشجاعة وإخلاص ، واستهدف لمحاربة قوتين متحالفتين ، قوة الاحتلال ، وقوة الحكومة الأهلية ، فصعد للحرب يتلقاها من الناحيتين ، وناله من أذاها وشرها ما ناله ، وحوكم سنة ١٩١١ في تهمة صحفية لا أساس لها من الحق ، فحكم عليه بالسجن ستة أشهر ، فكانت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى التي أصابته في حياته الوطنية ، لم يهن ولم يضعف ، وخرج من السجن بعد استيفاء مدته ثابت الفؤاد ، قوى العقيدة والإيمان ، ومضي في جهاده لا يلوى على شيء ، ليكمل العمل الذي بدأه مصطفى كامل ، فاستخدم الوسائل والأسلحة التي ساهم فيها مع سلفه العظيم ، وزاد عليها المؤتمرات يعقدها في أوروبا أو يشترك فيها ، ويرفع صوت مصر بين أعضائها من مختلف الشعوب والأجناس ، فاشترك في مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف سنة ١٩٠٩ ، وفي مؤتمر السلام العام بامستوكهام في أغسطس سنة ١٩١٠ ، وعقد المؤتمر الوطني المصري ببروكسل في سبتمبر سنة ١٩١٠ ، وأسمع العالم في هذه المواطن كلها صوت مصر ، وذافع عن مطالبها ، وترجم عن آمالها في الاستقلال ، وشكايتها من الاحتلال ، وكان لهذه المؤتمرات صداها في مصر ، إذ كانت تقوى في نفوس الأمة روح المقاومة ، والشجاعة ، وتعود أبنائها النضال والكفاح ، وتطالعهم بحقائق المسألة المصرية في مختلف نواحيها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية ، فكانت لهم شبه مدرسة انارت بصائرهم ، وصقلت اذهانهم ، وغرست فيهم الروح الوطنية ، والفضائل القومية .

حمل الفقيد على تعاقد الستين لواء الحركة الوطنية ، واحياها بجهاده ، وخطبه ومقالاته ، واحاديثه واجتماعاته ، ورحلاته وأسفاره ، كما غذاها بثباته وتضحياته ، فلقد ضحى بماله يبذله عن سخاء في الدفاع عن القضية الوطنية ، وضحى بوظيفته في سبيل الاستمساك بمبادئه ، ثم بمهنته التي اختارها بعد استقالته من وظيفته ، اذ اعتزل المحاماة سنة ١٩٠٤ ، لكي ينقطع للجهد ، فعظمت بذلك تضحياته المالية ، وحرم موردا كان يدر عليه الربح الوفير ، ضحى بالمناصب والرتب والالقاب التي كان ينالها لو سلك مسلك غيره في تأييد الاحتلال ، أو انه اكتفى بمسالمته والابتعاد عن مقاومته ، وضحى براحته وصحته وآمال الشباب في رغد الحياة ورفاهية العيش ، واستهدف للسجن والنفي والتشريد ، وبدا منفاه سنة ١٩١٢ ، فلم ينقطع جهاده في سنوات النفي ، بل كانت سلسلة متصلة من الكفاح والنضال في سبيل مصر ، اذ دافع عن القضية الوطنية في مؤتمر السلام بجنيف في سبتمبر سنة ١٩١٢ ، ثم في مؤتمر السلام في الهاي سنة ١٩١٣ ، ثم في الصحف والمجلات ، وفوق انوار المنابر وفي المجتمعات ، في كل بلد ينزل به ، ولما شبت الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ ، استمر في نضاله عن مصر ، وشعاره الذي لا يتبدل « مصر للمصريين » ، وكان لا يفتأ يعلنه على رءوس الأشهاد ، بين الدول المتحاربة والدول المحايدة ، ويجهر به في وجه انجلترا وحلفائها ، كما جهر به في وجه المانيا وتركيا ، واستهدف من أجل ذلك لفضب الترك في خلال الحرب ، فلم يبالي فضبهم ، كما لم يبالي من قبل ومن بعد غضب الاحتلال وصنائه ، وحمل بذلك لواء الاستقلال والجهاد في وجه كل دولة وكل سلطة تناوئه ، فكان حقا البطل الأكبر لهذا الاستقلال ، والمجاهد الأعظم بنفسه وماله في سبيله .

لم يدع الفقيد فرصة في خلال الحرب الا وانتهزها لرفع صوت مصر والدفاع عن قضيتها ، وبخاصة في المؤتمرات العامة التي جمعت ممثلي الدول والشعوب .

فما أن علم بقرب انعقاد مؤتمر دولي اشتراكي في استوكهلم عاصمة السويد حتى قصد اليها في مايو سنة ١٩١٧ ، وتعرف مدة اقامته بها بمدير جريدة استوكهلم داچبلاد Staochholm Dageblad ، ونشر في جريدته يوم ١٠ يونيه سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان (يجب تحرير مصر) ، وبقي بهذه المدينة شهرين يدافع عن قضية مصر ، ثم سافر الى المانيا للاستشفاء في ويزبادن ، ثم رجع الى استوكهلم حيث انعقد المؤتمر في اكتوبر من تلك السنة ، وقدم اليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية ، شرح فيها خلاصتها ، وذكر طرفا من تقص انجلترا لعهودها في الجلاء ، وكيف اعلنت الحماية الباطلة على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وأثبت أن حق مصر في الاستقلال لم ينانر لا من الاحتلال ولا من الحماية ، قال في هذا الصدد :

« ان حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضي المدة ، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات ، كما تتصرف في السلع ، واني اقرر ان اية امه لا تستطيع ان تتصرف في نفسها ولا في وطنها تصرفا يضر بحقوقها ، لان الوطن ليس ملكا لجيل من الأجيال ، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلية ، ولا تستطيع انجلترا ان تمسك بأي معاهدة او وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا » .

وقدم الى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ طلب فيها الى الدول جميعا عند انعقاد مؤتمر الصلح ان تقر استقلال مصر التام وحريتها ، وبرهن على ان سلام العالم ومصالح الدول تقتضى هذا الاستقلال ، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعلية ما دام لاية دولة اجنبية جنود في مصر ، قال فيها :

« ان الحزب الوطنى المصرى الذى كان ولا يزال على مبدئه (مصر للمصريين) ، والذى وقف نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء او احتلال الو تدخل اجنبى تحت أى اسم او باية صورة ، يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء ، حتى انجلترا وحلفاءها ، تاركا العواطف والميول جانبا ، متبعا السياسة العملية الحقة .

« انا نريد ان نبين أن الحاجة الى السلام العام ، وإلى العدل وإلى الحق ، تنصح لكل الحكومات ان تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الانجليزى الذى تحول ظلما وعدوانا الى حماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، أن كل الحوادث التى جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية فى سنة ١٨٨٢ ، والتى أدت الى وضع يد انجلترا على الادارة المصرية معروفة مشهورة ، فلا داعى الى الاطالة فيها والاسهاب ، ولقد نال الوطنيون بزعامه عرابى باشا دستورا كاملا من الخديو توفيق فى سنة ١٨٨٢ ، ساعد على تميم الإصلاحات التى أعلنوها ، وأعان الشعب على السير الى التقدم فى ظل الحرية ، ولكن انجلترا التى كانت تطمع الى امتلاك مصر وترقب الفرصة للتمكن منها ، هاجت فتنة الاسكندرية فى سنة ١٨٨٢ ، تلك الفتنة التى جرت الى اطلاق القنابل فى ١٠ يولييه ، وإلى تخريب جزء عظيم من تلك المدينة الاهلة بالسكان ، ثم الى احتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر من السنة نفسها ، وقد وعدت اذ ذاك فى المنشورات التى اذاعها الاميرال سيمور واللورد ولسلى ، أن هذا الاحتلال لن يدوم الا أسابيع او شهورا على الأكثر ، وكررت الملكة فيكتوريا هذا الوعد رسميا فى خطبها الملكية ، وكرره وزراؤها على منبر الخطابة ، فى البرلمان الانجليزى ، وفوق ذلك فان ممثلها وقعوا على (ميثاق النزاهة) فى ترابيا فى يونيه سنة ١٨٨٢ ، ذلك الميثاق الذى تعهد الموقعون عليه ألا يسمحوا الى احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على أى امتياز خاص فيها ، فهل كانت انجلترا وحلفاؤها يحسبن اذ ذاك أن المعاهدات التى ضمنت استقلال مصر من سنة ١٨٤٠ ، لا تستحق الاحترام الذى ظفرت به المعاهدات التى ضمنت حياد البلجيك ؟ حقا انه لمن المدهش أن لا يكون فى اللذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين ولا فى مذكرة البابا أية كلمة تختص بمصر او بغيرها من الأمم الخاضعة لانجلترا والحلفاء ، فهل الحقوق الانسانية قسمان ، لكل محارب قسم ، أم ان الحق الدولى لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الأوروبية .

« وانا مع ذلك لا نريد ان نصدق من أن لهذا الفرق فى المعاملة مكانا من نفوس الدول المتعدنة ، مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا فى انصافهن ، وكذلك لا نريد أن نياس من النصر النهائى للحق والعدل ، وبالرغم من الطمع الذى لاحد له والرغبات المتفاقمة فى افئدة عشاق الامبرا طورية الانجليزية والا فان ما كانوا يظنون به من تقدم الانسانية وسير البشر الى الاخاء العام سيظهر فى ثوب المدنية المنهزمة والافلاس التدليسى .

« نحن لانجهر بهذا النداء اعتمادا على المبادئ الحرة فحسب ، ولكننا نعتمد من جهة اخرى على مصلحة السلام العام ، وبقاء تجارة العالم وضمن النقل فى قناة السويس ، فان هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادى النيل ، فان مركز مصر

من ناحية هذا الطريق الدولي قد افترى الغزاة بالتطلع اليها ، حتى قبل ان تحفر
قناة السويس ، وقد اراد نابليون في اواخر القرن الثامن عشر ان يتخذها قاعدة
لأعماله الحربية ضد الانجليز في الهند ، وزادت أهمية مركزها بعد فتح القناة التي
صلحت أقصر طريق يوصل شرقى أفريقيا بجنوبى آسيا واقاصى الشرق ، وان زيادة
أهمية هذه القناة التي نشأ عن اتساع تجارة أوروبا وعن كثرة علاقاتها البحرية مع
البلاد التي تستورد منها المواد لصناعاتها تتطلب منطقيا وجوب الاستقلال الكامل
لمصر حتى تستطيع بكل صراحة ان تجعل القناة على الحياد ، وقد بينت الحروب
الحاضرة ان حيدة هذه القناة ستكون حلما لا يتحقق ما دام لاية دولة أجنبية يد في
مصر ، وانها تستطيع بذلك ان تنفرد بمزايا الملاحة فيها ، وان احسن حل لهذه
المشكلة هو ان تعطى مصر استقلالها ، وأن تعهد اليها حراسة هذا الطريق الدولي
والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم .

« وانه ليديهي انى حين اتكلم عن مصر اريد كل وادى النيل ، من اقاصى السودان
الى البحر الأبيض المتوسط ثم البحر الأحمر ، بما يشمل كردفان ودارفور ، فانه
لايجعل انسان ان من يملك اعلى النيل ، انما يملك رقبة مصر ويستطيع بكل سهولة
ان يحتكر جزءا عظيما من مياهه لرى السودان ، ومن اجل ذلك اوجدت انجلترا
بحكومة منفصلة في السودان المصرى متخذة من سواكن وغيرها مرفأ للملاحة في البحر
الأحمر ، وكذلك تعارض دائما في اتصال السكك الحديدية باخواتها في السودان ، تاركة
تمهيد ما بين أسوان ووادى حلفا ، حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر
ان تسيطر على حوض النيل الأعلى ، وعلى فروعه التي تمده ثم تبيع الماء لمصر
بوزنه ذهباً .

« فيجب ان يكون وادى النيل لنا وحدنا معاشر المصريين ، غير مقسم ولا مجزأ ،
كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادى ، الا وهو النيل .

« وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة في حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن
من غير تمييز بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب ، ولقد كانت حيدة القناة
معروفة ومضمونة من جانب الدول بمعاهدة دولية منذ سنة ١٨٨٥ (١) ، وقد وقعت
هذه المعاهدة في لندن بعد احتلال انجلترا للقناة حين اغارتها على مصر بالرغم مما قاله
المسيو فرديناند دى لسبس لعرابى باشا من ان فرنسا ستمنع - ولو بالقوة -
احتلال انجلترا للقناة ، وقد اتخذ عرابى بالوعد الفرنسى ، فامتنع عن سد القناة
وغفل عن ان يتخذ منها قواعد أولية للدفاع ، وقد تجاوزت انجلترا حد المشروع
فاحتلتها احتلالا عسكريا بعد ان خدعت الجيش المصرى ، ثم دخلت مصر بعد موقعة
التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ، وبرغم هذه المعاهدة الجديدة في سنة ١٨٨٥ ،
قد اعتدت انجلترا على القناة واحتلتها من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل
ان تدخل تركيا ميدان القتال .

« ان مصر تعلن حقها الطبيعى في أن تستقل بحكم نفسها ذلك الحق المعترف به
الذى اعلنته كل الدول في مؤتمر الهاي ، ذلك الحق الذى من أجله رصمت انجلترا
وحلفاؤها انهن يواصلن القتال .

« ان مصر اذا أعطيت استقلالها التام وحررتها المرجوة لجديرة بأن تبرهن للعالم
انها ما فقدت شيئا من خصائصها الأصلية ، وانها محتفظة بمزايا أسلافها العظام ،

(١) معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ التى قررت قاعدة حيدة القناة واعقبها معاهدة الاستانة
سنة ١٨٨٨ التى نظمت هذه الحيدة ، وقد نشرناها في قسم الوثائق التاريخية

انها لا تعرف المطامع الاستعمارية ، وليست لها آمال من هذه الناحية ، ولا تقلمع في ان يمد ملكها اكثر من حدوده الطبيعية ، وانما تطلب حقها في ان تعيش حرة مستقلة ، وان ترتع في بحبوحة السلم وان يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها ، وان الصلح الذي يترك مصر لانجلترا سيكون صلحا اعرج وسيحمل الانسانية على حرب تكون افظع من الحرب الحاضرة »

(فلتحى مصر للمصريين)

استوكلهم في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ « محمد فريد » « رئيس الحزب الوطنى المصرى »

ولما اجتمع مؤتمر (برست ليتوفسك) للصلح بين روسيا والمانيا وحلفائها ؛ وكان الفقيد وقتئذ في المانيا ارسل الى المؤتمر رسالة برفيقة في يناير سنة ١٩١٨ بالمطالبة بتقرير استقلال مصر ؛ وشفعه بتقرير الى المؤتمر اثبت فيه ان مسألة مصر ليست مسألة عثمانية ، بل هي مسألة دولية ، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الامة المصرية في ان تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها في الطريقة التى تريد ان تحكم نفسها بها ، على ان يسبق الاقتراع جلاء الجيش الانجليزى عن مصر ، وكذلك الموظفين المدنيين البريطانيين ، لضمان صحة الاقتراع ، وطلب الاعتراف كذلك بحيدة قناة السويس تطبيقا لمبدأ الجنسيات ومبدأ حرية البحار .

ولما وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها في نوفمبر سنة ١٩١٨ وقامت الثورة الداخلية في المانيا ، غادرها الفقيد الى سويسرا في اواخر نوفمبر ، وقصد اليها الوطنيون المصريون الذين كانوا بالمانيا والاستانة ، واخذوا يعدون العدة لاسماع مؤتمر الصلح صوت مصر ، واصدروا في جنيف مجلة باسم النشرة المصرية Bulletin Egyptien تصدر مرتين في كل شهر للدفاع عن مصر والمطالب الوطنية .

ولما عقد مؤتمر الصلح في باريس ارسل الفقيد بالإشتراك مع من كان يصحبه من اعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى تقريرا في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ الى الرئيس ويلسن عقب وصوله الى باريس ، واردفوه بثان في اواخر ديسمبر ، وبثالث في اوائل يناير سنة ١٩١٩ .

وقد ختموا اول تقرير لهم بالطلبات الآتية :

١ - استقلال وادى النيل استقلالا تاما .

٢ - قبول مصر في عصبة الأمم .

٣ - تمثيل مصر في مؤتمر الصلح .

٤ - ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها .

والتقرير الثانى يتضمن شرحا وتأييدا للمطالب المذكورة ، وقد استندوا فيه الى ما اعلنه الرئيس ويلسن من حق الامم في تقرير مصيرها ، والتقرير الثالث في تفصيلات القضية المصرية .

وعند ما تألفت لجان المؤتمر ارسل في شهر يناير سنة ١٩١٩ الى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكروا بطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الامم كبولوبيا وتشيكوسلوفاكيا ، فجاء الرد الآتى من سكرتير الرئيس ولسن :

« باريس في ٢١ يناير سنة ١٩١٩ »

« سيدى العزيز . اكتب اليكم باسم الرئيس لأخبركم بتسلمه المذكرة المذيلة بامضائكم أنتم وبقية أعضاء اللجنة الادارية بسويسرا ولابلغكم بأن هذه المسألة ستلقى عنايته الخاصة » .

ولما اشتدت حوادث الثورة في مصر أرسل عدة تقارير الى المؤتمر بشرح ما تعانيه مصر من عسف السلطات البريطانية ، وناشد المؤتمر أن يتدخل لتقرير الحل الوحيد للمسألة المصرية وهو الاعتراف باستقلال وادى النيل استقلالا تاما .

مذكرته الى المؤتمر الدولي الاشتراكي في برن

فبراير سنة ١٩١٩

وقدم الى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في برن (عاصمة سويسرا) في يناير - فبراير سنة ١٩١٩ تقريرا مسهبا في الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال التام ، وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب العمال البريطانى ، وكان واسطة التعارف بينهم فتصل جنرال أمريكا في (برن) ، وقد استمع المستر هندرسن الى مطالبهم في المسألة المصرية وأظهر اقتناعه بعادلتها ، ووعدهم بتأييدها ، والى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية المصرية ، والمستر هندرسن هذا هو الذى صار وزير خارجية بريطانيا في حكومة حزب العمال سنة ١٩٢٩ ، وتولى المفاوضة في المسألة المصرية مع الوفد المصرى . سنة ١٩٣٠ .

مذكرة الى المؤتمر الدولي الاشتراكي في لوسرن

أغسطس سنة ١٩١٩

وقدم الفقيه الى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في لوسرن (سويسرا) في أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة بمطالب مصر تضمنت شرحا لقضيتها ، وبيان لما تعانيه مصر من العسف في ثورة سنة ١٩١٩ ، واستعراخا للانسانية لوضع حد لهذا العسف .

الفقيه وثورة سنة ١٩١٩

أدرك الفقيه ثورة سنة ١٩١٩ وهو في منفاه ، فابتهج لها قواده ، وكتب عنها في مذكراته ما يأتى تحت عنوان (الثورة في مصر) :

« من الأمور التى كانت غير منتظرة ، ما حصل بمصر في شهرى مارس وأبريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة ، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها ، واتحد فيها الأقباط والمسلمون ، مطالبين باستقلال مصر ، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدى باشا طلب من الانجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا أن يسافر الى لندن مع عدلى باشا ناظر المعارف ، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية والاتفاق معها على مصالح الوطن المصرى ، فوعده الانكليز بالسفر ، ولكنهم أبلغوه في شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الانكليزية مشغولون الآن بمسألة المؤتمر ، ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين ، فاستقال في ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وبقي مصرا على استقالته ، رغما من الحاج الانكليز والسلطان عليه ، ثم قبلوا أن يسافر

مع عدلى باشا ، ولكنه طلب أن يصرح كذلك للوفد الذى ألف فى أثناء ذلك من ضلّة زغلول باشا وزملائه ليسافر الى لوندرة وباريس ، مطالبا باستقلال مصر ، فرفض الإنكليز بتاتا ، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة فى أول مارس سنة ١٩١٩ ، وفى ٦ منه استدعى الجنرال وطسون قائد الحامية الإنكليزية سعد باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا الى مركزه ، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم فى سياسة البلد ، واتهمهم بعرقلة مساعى الحكومة الإصلاحية ، وهددهم بمحاكمتهم عسكريا ، ثم قبض عليهم فى مساء نفس ذلك اليوم وقرر اعتقالهم فى جزيرة مالطة ، وأرسلوا اليها فعلا ، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم خارج القطر سببا لمظاهرات فى مصر وطنطا وغيرهما مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين وكثير من الشبان الموظفين والمحامين ، بل والقضاة ، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام ، ولكن حصل فى بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال استعملت فى أثناءها البنادق فقتل وجرح كثيرون ، فى مصر وطنطا واسكندرية وغيرها ، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع ، وشكلت فى الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية ، وحرقت المحطات ، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون فى جميع أنحاء القطر من اسكندرية الى أسوان ، وامتدت الحركة الى جميع المديريات ، وبما أن الجنرال (اللبى) كان وقتئذ فى باريس صدر اليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن معينا مندوبا ساميا للحكومة الإنكليزية بدل الجنرال ونجت باشا ، وأعطى سلطة مطلقة فى إدارة القطر المصرى عسكريا ومدنيا ، فعاد مسرعا ولكنه أراد مزج اللين بالشدة ، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى التى يحصل بجوارها تخريب فى السكك الحديدية بحرقها بواسطة الطائرات ، وتشكيله جملة فرق سيارة لمنع الحركات الثورية فى البلاد ، وتأييده عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة ، أصدر أمرا بارجاع سعد باشا ورفاقه من النفى وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر الى أوروبا فحصلت مظاهرات فرح كبيرة فى العاصمة بهذه المناسبة ، ولكنها انتهت بتدخل الجنود الإنكليزية وقتل وجرح كثيرين ، كذلك استرضى رشدى باشا بوعود (لا تعلم ما هى) حتى قبل تشكيل وزارة جديدة فى ٩ أبريل سنة ١٩١٩ دخل ضمنها عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، وحسن حسيب باشا ، وجعفر ولى باشا ، ومدحت يكن باشا ، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر أثناء ذلك فى هذه المذكرات الصغيرة ، ولكن الذى يمكن قوله ، أن هذه الحركة لم تكن فى الحسبان ، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ، ما كان أحد ليحلم به ، خصوصا اشتراك السيدات فى المظاهرات ، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين فى الجامع الأزهر ، والشيخ بخيت نفسه زار بطريرك الأقباط ، وصنع الأهالى بمناسبة هذا الوثام أعلاما جديدة وضموا بها الصليب مع النجمة فى الهلال ، وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة ما عدا العلم الإنكليزى .

« ومن اتى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم أفندى القلعاوى الطالب فى كلية جنيف ، وكان قد سافر الى مصر فى أوائل صيف سنة ١٩١٤ ، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره ، فقص علينا تفاصيل هذه المظاهرات بصورة أحييت الأمل فى قلوبنا وأوجدت عندنا الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة العريقة فى القدم لن تموت مطلقا ، وأنها لابد حاصلة على استقلالها يوما ما » .

وقد وقف الفقيد من الوفد المصرى الذى تألف برئاسة سعد زغلول موقفا مشرفا ، اضرب فيه المثل الأعلى فى الوطنية لمن تزعموا الحركة من بعده ، وبرهن على مبلغ

تضحيتته وانكاره لذاته في سبيل وحدة الصفوف ، فقد تألف الوفد وهو في منفاه ، وكان تأليفه في الجملة من عناصر لا يثق في اخلاصها وثباتها على النضال ، ولا في تمسكها بحقوق البلاد ، ومع ذلك ضمن بالوحدة الوطنية ان تتصدع ، فأقر الوقوف منه موقف التأيد والتعاضيد ، على ان هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الاسف بنقيضه ، من الوفد وزعيمه ، كتب الفقيد عن موقفه من الوفد حين تأليفه ما يأتي : « انى اعتقد ان هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الانجليز ، لو وجد منهم صدرا وحبا ، ولا يبقى يطالب فعلا وباخلاص حقيقى باستقلال مصر التام الا حزبنا الحزب الوطنى ، ولكننا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق ، فظهرنا رضانا عن هذا الوفد ، وتشجيعنا له ، مع اعتقادنا بعدم اخلاص معظم رجاله ، وفي ٢٠ ابريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد الى باريس ، وهو مؤلف من عشرين عضوا تحت رئاسة سعد باشا زغلول ، ولما اطلعت على خبر وصوله أسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه :

Saluons en vous Patrie absente vous souhaitons plein succès.

« نحى فيكم الوطن الغائب ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح » ولكن سعدا لم يجاوبنى على تلغراف التهنة الذى ارسلته اليه .

وكانت آخر رسالة للفقيد الى الامة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ (١) لمناسبة ذكرى احتلال الانجليز العاصمة سنة ١٨٨٢ ، كتبها من (ترىته) Territé بسويسرا حيث كان يستشفى من مرضه ، قال رحمه الله :

صوت من وراء البحار

اخواتى المصريين الاعزاء :

« ان الصوت الذى يناجيكم اليوم لصوت منعه الظروف من الارتفاع في صحف مصر ، من نحو سبع سنوات ، ولكن منعه من الارتفاع على ضفاف وادى النيل لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية المصرية في عواصم أوروبا ، سواء قبل هذه الحرب ، او في الثنائى ، او بعدها .

« ان صوت هذا الضعيف لم يخفت يوما واحدا ، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين ، بل كان يزداد قوة ونشاطا ، كلما تراكت امامه الموانع وتكدست العقبات .

« ان هذا الصوت يناجيكم اليوم من وراء البحار ليهنئ الامة المصرية على تضافرها وتضامنها في المطالبة بحق امنا المظلومة « مصر » ، لا فرق في ذلك بين ابنائها وبناتها ، مسلمين واقيباط ، مما كان له دوى في أوروبا اخرس التهمسين اياهم بالتعصب الدينى ، وهم يعلمون انهم لكاذبون ، وقضى القضاء الاخير ، على دعوى ان المصريين اتفقوا على ان لا يتفقوا .

« اننى لعاجز من وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار ، عند وصول هذه الاخبار المنعشة الينا ، ولو انها كانت تأتينا مقتضية مبنورة ، حتى اصبح المصرى في أوروبا على الرأس ، مفتخرا بمصريته اضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن .

« اتنا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمان للماء ، لنقف منها على اخبار هذه الحركة المباركة ، وهاتيك المظاهرات السلمية ، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة

(١) نشرت بجريدة (الافكار) عدد ١٦ اكتوبر سنة ١٩١٩ .

التي دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البدور في تلك الأرض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه ، ثم أزهى وظهرت ثماره الشهية التي قرب زمن جنيها ، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة ، وأرشاد الشيوخ لها إلى أحسن طريق لجنى اشهى الثمار ، وهو الاستقلال التام ، بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ أو تواكل أو اعتماد على الغير ، لا يؤثر فيها قدر السياسيين ، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادئ عادلة ، استعملت سنارا لإخفاء مطامع أشعبية تفريرا وتفضيلا ، للوصول إلى استمبار شعوب كريمة لا تطلب إلا أن تعيش في بلادها آمنة مطمئنة ، صديقة لسواها من الأمم ، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الند لند ، والقرين لقرينه ، طبقا لحقوق الأمم الطبيعية وللقانون الدولي ، لكن لا تتطروا أو تفرحوا لكل ما يصل إليكم ، حتى إذا ما تقشعت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة ، لا تكون حالكم كالمسافر في الصحراء ، يرى السراب فيظنه واحات غناء ، فإذا ما وصل إليه لا يجده شيئا ، وإياكم أن تنسوا عبر التاريخ وليكن دائما أمام أعينكم ، فمنه تعلمون الحقيقة ، ولتنتظروا خاتمة الأعمال لإصدار حكمكم عليها .»

أيها الأعضاء :

« أكتب هذه السطور اليوم وذكري ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملا فؤادي حزنا واسى على مصرنا العزيزة ، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها ، ولكنى أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطا من النور اللامع ، تأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو .»

« فسلام عليك أيها الوطن المفدى ! سلام على النيل وواديه ! سلام على الأهرام وبانيها ! سلام على خدام مصر المخلصين ! سلام على شهداء الحرية ! »

« محمد فريد »

تربته في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩.

تأثرت صحة الفقيد من استمراره في الجهاد والكفاح ، وزادت سنوات النفي ومتاعبه في اعتلال صحته ، فمرض بالاستسقاء في مارس سنة ١٩١٨ ، ولم يقعه المرض من متابعة النضال ، فكان كلما أحس من نفسه القوة والقدرة ، عاود العمل للدفاع عن قضية الوطن ، ونصح له الأطباء حين اشتد به المرض أن يعدل عن جهاده أو يخفف منه ، ويسالم الاحتلال أو يهادنه ، حتى يستطيع العودة إلى مصر ، إذ كانت صحته تقتضي استشفاه بمناخها ، وإقامته تحت سمائها ، وقد صرحوه بالخطر على حياته من بقاءه في جو أوروبا البارد ، وأن صحته لا تحتمل شتاء سنة ١٩١٩ ، ولكنه رفض نصيحتهم ، ولم يقبل أن يتنازل قيد شبر من مبادئه ، وعمل بكلمته الماثورة ، التي قالها سنة ١٩١٠ : « اننا نعرف كيف نصبر على المكاره ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا » ، وظل يجاهد ويناضل ، حتى وافاه الأجل المحتوم في برلين ، ففاضت روحه الطاهرة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، مات رحمه الله غريبا من بلده ، نائيا عن الأهل والأولاد والخلان ، بعيدا عن مصر التي أحبها ، وضحي بحياته وماله وروحه من أجلها .

وصل نعي الزعيم إلى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر ، ونشرت الصحف النبا الأليم ، فعم الحزن أرجاء البلاد ، ونبه نعيه ضمير الشعب إلى تقدير الزعيم الراحل ، بعد أن كاد ينسى فضله ويغمر ذكره بين أمواج الحوادث ، واختلت الصحف توبينه بما يستحقه مقامه في الحركة الوطنية ، ورثاه الشعراء والأدباء

بقصائده ومقالات جاءت آية في البلاغة ، كما كانت فيض الاخلاص والشعور الصادق
بتقدير الفقيد ، و اقيمت عدة حفلات لتأبينه .

كلمتي في رثائه

تسحق على نعي الزعيم ، وتملكني حزن شديد ، اذ فقدت فيه امامي في الوطنية،
وشعرت بفداحة المصائب وعظم الخسارة التي حلت بالبلاد بوفاته ، في وقت هي أحوج
ما تكون الى اخلاصه ، ووطنيته المنزهة عن الأهواء ، البريئة من المطامع الشخصية ،
وكتبت أرثيه في مقالة نشرت في جريدة (مصر) بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩١٩ ، قلت تحت
عنوان (الى الفقيد العظيم . والرئيس الراحل الكريم) :

« اليوم تلبس الوطنية المصرية ثوب الحداد حزنا على ابر ابنائها واكبر خدامها،
من بدل في سبيلها حياته وصحته وماله ، ووقف على خدمتها قلمه ولسانه ، وبيانه
وجنانه ، مات فريد ، فأنطفا سراج وهاج طالما قرا المصريون على ضوءه الساطع آيات
الاخلاص ودروس الشجاعة والثبات ، انطفأت تلك الشعلة الوطنية الفياضة بنور
المبادئ العالية ، ذهبت تلك النفس الكبيرة التي كانت تبعث في القلوب روح المشابة
والاقدام ، روح الأمل والايمان ، روح التضحية الكبرى ، روح التفاني في خدمة الاوطان

« فاليك ايها الراحل الكريم ترسل الامة المصرية تحيات الوداع ممزوجة بالدموع
والعبرات ، وعليك تبكي الوطنية المصرية ، ومن أجلك يخفق قلب مصر حزنا والمنا

« الا في ذمة الله من تلقيت منه مبادئ الوطنية الاولى ، من كنت اراه في السراء
والضراء ، في السفر والحضر ، تحت سماء الوطن او في المنى ، رافعا لواء الوطنية ،
حاملا في يمينه مصباح الأمل ، يسير به في كل واد ، وتحت كل سماء ينظر به الى
الدنيا ، فتصغر في عينه المصائب ، وتتضاءل المتاعب ، في ذمة الله من كان يغالب الدهر
ويحتمل الشدائد والمصائب وقلبه مملوء هوه ويقينا ، في ذمة الله من جعل حياته كتابا
مقدسا تقرأ فيه الامة آيات الجهاد في سبيل الوطن !

« ايها الفقيد العظيم ! في سبيل الوطن تعبت وشقيت ، في سبيله احتملت
مضاضة السجون والآلام ، في سبيله احتملت الشدائد ، وفارقت الأهل والابناء ،
والاخوان والاصدقاء ، في سبيله اخلت لجوب الاقطار وتنتقل في بلاد الغربة ،
إفاحتملت هنالك ما احتملت ، من تقلبات الأيام ، ومتاعب الحياة ، والحنين الى الوطن
العزيب ، كل ذلك وانت انت البطل العظيم الذي يرى كل شدة وكل تضحية في سبيل
الوطن واجبا مقدسا .

« مرت عليك ثمانية أعوام وانت بعيد عن مصر بجسمك ، ولكنك كنت قريبا
منها بقلبك ، فما كان يخفق الا لها ، وما كان يهتف الا باسمها ، وما تعبت وتعذبت
الا في سبيل الدفاع عن حقوقها ، وأخيرا ، لم نستطع قواك البدنية أن تلاحق نفسك
العظيمة ، فاضناك المرض ، وأعياء الداء الأطباء ، ومع ذلك كنت وانت في شدة المرض
والآلام تنادي باسم مصر وتهتف لها ، كنت تفكر وتكتب ، وتعمل وتجاهد ، الى أن
قضى الله أن تنتقل الى الرفيق الأعلى ، ففي ذمة الله ايها الفقيد العظيم ! ان حياتك
مثل امل للمجاهدين في سبيل اوطانهم ، ففي شخصك الكريم تتمثل المشابة ،
والعقيدة الوطنية الراسخة ، وفي تاريخك تتعلم الامة فضيلة الاقدام ، وتقرأ سطور
الاخلاص وانكار الذات ■

« فاليوم تبكيك أمة عرفت لك فضلك الكبير وجهادك العظيم ، تبكيك وأنت بعيد عنها ، وتذكر وهي حزينة ذلك الصوت العالى الذى كان يرتفع من وراء البحار ، مدافعا عن حقوقها ، فيا أسفى على تلك الحياة الكبيرة التى انقضت قبل الأوان ! رواها لتلك الشعلة الوطنية التى أطفأها الموت وهي تضىء الأرجاء ، وترسل الى أعماق القلوب اشعة الأمل ، فتملؤها نباتا واقداما !

« ايه ياربوع (صارى يار) المطة على البوسفور ، ابتها الربوع التى قضى بها الفقيد الكبير شطرا من حياته فى منفاه ، ويا ربي سويسرا ومدائنها التى قضى بها معظم ايام جهاده ، ويا اندية جنيف وبرن وباريس ولندن والاستانة وبرلين وستوكهلم ! شاركى مصر فى حدادها ، واذكرى ذلك الراحل الكريم ، فلکم سمعت صوته على اعواد المنابر مناديا بمبادئ الحق والعدل ، مدافعا عن مصر ، يطلب لها وللشعوب الصغيرة الحرية والحياة .

« ان حياتك ايها الفقيد العظيم حياة خالدة ، ستبقى نبزا لابناء مصر جميعا

« فسلام عليك يوم جاهدت ، ويوم تغربت ، وسلام عليك يوم انتقلت الى جوار ربك الكريم ، سلام عليك كل يوم ترفرف فيه ذكراك على مصر المجاهدة فى سبيل حريتها ، سلام عليك يوم يكمل جهادها بالفوز ، وتحقق فوق ربوعها راية الاستقلال !

« عبد الرحمن الرافعى »

وقد نقل رفات الفقيد الى مصر فى يونيه سنة ١٩٢٠ ، وتحققت بذلك أمنية كانت تجول فى خاطر كثير من المصريين ، و يرونها فرضا عليهم ، اذا لا يليق بالامة أن تدع رفات زعيمها البار بها ، بعيدا عن أرض الوطن ، بعد أن ضحى بحياته من أجلها ، وجاهد بماله وروحه فى سبيلها ، وقد شهدت الامة عناية كبرى من الوفد المصرى بنقل رفات الالثنى عشر طالبا مصرىا الذين توفوا فى حادثه اصطدام القطار على الحدود النمساوية فى مارس سنة ١٩٢٠ ، كما سيجىء بيانه ، وبادر الى نقل جثثهم الى مصر على نفقته ، ولكنه الى جانب ذلك لم يفكر فى نقل رفات الزعيم الشهيد الى مصر ، حتى قبض الله رجلا من كبار النفوس قام وحده بهذا الواجب المقدس ، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بمدينة الزقازيق ، وقد ياخذك الدهش من أن يؤدى هذا الواجب عن الامة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء ، وكبف لم يتسابق هؤلاء الى القيام بهذا العمل وهم أجدر بهم من سواهم ولكن هكذا تدر أن يكون الحاج خليل عفيفى هو الذى يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة ، قبرهن على أنه كبير فى نفسه كبير فى وطنيته ، وقد تطوع اليها من تلقاء نفسه ، غير متأثر بايعاز احد ، او ملبيا دعوة احد ، بل لبى دعوة ضميره ، ورأى أنه لا يليق أن يبقى جثمان الزعيم بعيدا عن مصر ، فسافر الى المانيا ، وتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات الى مصر ، جزاه الله خير الجزاء وأسكنه فسيح جناته .

وقد وصلت الباخرة المقلة لرفات الزعيم الى الاسكندرية صبيحة يوم الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٢٠ ، وشيعت جنازته فى احتفال مهيب بالاسكندرية ، والقاهرة ، ودفن فى مثواه الاخير بجوار السيدة نفيسة (١) .

(١) راجع فى تفصيل ما تقدم كتابنا (محمد فريد - تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى

الفصل الحادى عشر محاكمات الثورة

حفل عهد الثورة بمحاكمات عدة ، حوكم فيها من نسب اليهم تأليف الجمعيات الثورية أو الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ورجال البوليس ، أو مقاومة السلطة الفاعمة باى شكل ما .»

واذ كانت البلاد تحت الاحكام العرفية البريطانية ، فقد كانت المحاكمات كلها عسكرية ، وتمت امام محاكم عسكرية بريطانية . وقسمت السلطة العسكرية القطر الى عدة مناطق ، لكل منها محكمة عسكرية ، وعينت فى كل منطقة ضابطا أو عدة ضباط سياسيين بريطانيين لجمع التحريات والادلة ضد من رأت اتهمهم فى حوادث الثورة ، وظلت المحاكمات تجرى امام المحاكم العسكرية البريطانية ، الى ان تالفت وزارة محمد سعيد باشا ، فانفقت مع السلطة البريطانية على وقف المحاكمات العسكرية ، واحالة من لم يحكم عليهم من المتهمين الى المحاكم الجنائية المصرية ، وكان معظم المحاكمات قد انتهى الفصل فيها ، على ان هذا الوقف كان مؤقتا ، كما سيجىء بيانه .»

قضية ديرمواس

واهم المحاكمات امام المحاكم العسكرية البريطانية محاكمة المتهمين فى مقتل الثمانية الضباط والجنود الانجليز فى القطار بدىروط وديرمواس (١) يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ ، وقد تقدم بيانها فى حوادث الثورة بديرية اسيوط (ج ١ ص ١٥٦) ، وهى اشد وقائع الثورة عنفا . وقد بلغ عدد المتهمين فيها ١١ شخصا ، منهم عدد من الأعيان وذوى الاملاك ، وابنائهم وذويهم ، وتلاثة من ضباط البوليس ، وعمدة ، وشيخا بلدين ، ومحام ، ومدرس ، واربعة من الطلبة ، وجمع من المزارعين والصناع ، وهالك أسماءهم :

- ١ - اليوزياشى ابو المجد افندى محمد الناظر نائب مأمور مركز دىروط ٢ - الملازم الاول عبده افندى ابراهيم ملائحظ بوليس مركز دىروط ٣ - الاستاذ شفيق حنا المحامى بدىروط ٤ - احمد بك فرنى احمد من اعيان صسنبو مركز دىروط ٥ - عبد العليم قولى مزارع بدىروط ٦ - عبد المجيد قولى مزارع بدىروط ٧ - محمد مرسى شحاته مزارع بدىروط ٨ - رزق مراد عبد الله من اهالى دىروط ٩ - محمد مرسى محبوب من اهالى دىروط ١٠ - عبد الحكيم عبد الباقي من اهالى دىروط ١١ - فرغلى محمد مبارك من اهالى دىروط ١٢ - عبد اللطيف على عبد الله معاون مستشفى دىروط ١٣ - تفيان سليمان حسان من اهالى المناشى ١٤ - حافظ سعد ابراهيم من اهالى دىروط ١٥ - عبد الرازى حمدان موسى من اهالى دىروط ١٦ - عبد الجابر حمدان موسى من اهالى دىروط ١٧ - عبد الباقي على حامد من اهالى

(١) سميت قضية ديرمواس لان معظم القتل حصل فى هذه البلدة .»

ديروط ١٨ - محمد رجب من أهالي أسيوط ١٩ - عبد الله محروس فلاح بديوط
٢٠ - عبد الملك فرحات من أهالي بيلو مركز ديروط ٢١ - راعب سويني على من
أهالي ديروط ٢٢ - أبو المجد محمد عبد الله من أهالي ديروط ٢٣ - عبد العظيم
موض الله حسن من أهالي ديروط ٢٤ - محمد إبراهيم عبد الله من أهالي ديروط
٢٥ - عبد المجيد محمد صالح حامد مزارع بيلو ٢٦ - قايد حسن سلامة من ذوي
الأملاك بينى حرام ٢٧ - محمد قايد حسن شيخ بلد بنى حرام ٢٨ - عبد الملك
سليم إبراهيم شبال بديوط ٢٩ - عبد العال عمر مزارع بديوط ٣٠ - راعب
عبد العال هلال من أهالي ديروط ٣١ - سعيد محمد سعيد خباز بديوط ٣٢ -
مصطفى مسعود حسنين مزارع بديوط ٣٣ - أحمد مفتاح أحمد من أهالي ديروط
٣٤ - محمود مفتاح أحمد من أهالي ديروط ٣٥ - عبد الدايم عبد الرحيم من أهالي
ديروط ٣٦ - محمد هلالى اسماعيل من أهالي ديروط ٣٧ - عبد الناصر منصور
دلال مساحة بنى حرام ٣٨ - محمد على مكادى صانع بجرف سرحان ٣٩ - عبد العليم
خليفة من أهالي ديروط ٤٠ - خليل أبو زيد على (نجل أبو زيد بك على) خريج
كلية الزراعة بجامعة لندن من ديرمواس ، ولم يكن مضى على حضوره من إنجلترا
غير أيام معدودة ٤١ - محمد أبو زيد على من أعيان ديرمواس (شقيق السابق)
٤٢ - عبد الملك أبو زيد على من أعيان ديرمواس (شقيق السابق) ٤٣ -
عبد الرحمن حسن محمود من أعيان ديرمواس ٤٤ - محمد حسن محمود من أعيان
ديرمواس ٤٥ - عبد الباقي موسى طالب بديرمواس ٤٦ - محمد على محمود من
أعيان ديرمواس ٤٧ - مصطفى افندى حلمي ملاحظ بوليس ديرمواس ٤٨ - عمر
أبو زيد قايد من أعيان ديرمواس ٤٩ - عبد العزيز عثمان شرابي من أهالي ديرمواس
٥٠ - أحمد إبراهيم موسى الصعدي تاجر بأبوتيج ٥١ - عباس عبد العال البحيري
خفير رى بديرمواس ٥٢ - عباس عبد العال الفلاح ٥٣ - فريد عياد طالب ٥٤ -
نجيب جرجس طالب ٥٥ - عبد المنعم سليم طالب ٥٦ - عبد الوهاب محمد قايد
من ديرمواس ٥٧ - أحمد عثمان من ديرمواس ٥٨ - أحمد محمد إبراهيم مزارع
بديرمواس ٥٩ - عبد الجابر أبو العلا بديرمواس ٦٠ - الشيخ زود محمد ناظر مدرسة
ديرمواس الأولية ٦١ - اسماعيل الدباح من أهالي ديرمواس ٦٢ - عبد الرحمن
مصطفى عمدة ديرمواس ٦٤ - عبد العزيز عنتر محمد بن شيخ ديرمواس ٦٥ -
عبد الرشيد أبو زيد نجل عمدة الحصاية ٦٦ - عبد المنعم عبد الجليل خفير بديرمواس
٦٧ - كامل حنا عبد السيد من ذوي الأملاك بديرمواس ٦٨ - هلالى على منصور
من أهالي ديرمواس ٦٩ - زهران دكرورى من أهالي ديرمواس ٧٠ - عبد العزيز
عبد السلام مزارع بديرمواس ٧١ - بدر عبد الصمد مدفعى سابق بديرمواس
٧٢ - قاسم محمد قايد ٧٣ - حسان مشرقى من أهالي ديروط ٧٤ - أبو القمصان
من أهالي ديروط ٧٥ - ثابت السيد الطباخ من أهالي ديروط ٧٦ - محمود أبو العلا
مزارع ٧٧ - سيف أحمد عبد الله الفرابى ٧٨ - محمد جاد بديرمواس ٧٩ - هلالى
جنيدى مزارع بديرمواس ٨٠ - عبد السلام أبو العلا من بنى عمران ٨١ - عبد العال
أبو زيد أحمد خفير بينى عمران ٨٢ - محمد حسين من منفلوط ٨٣ - محمد إبراهيم
عبيد من منفلوط ٨٤ - محمد أحمد نصار (توفى قبل المحاكمة) ٨٥ - عطية إبراهيم
توفى قبل المحاكمة ٨٦ - منا بدوى إبراهيم وكيل شيخ خفر ديرمواس ٨٧ - محمد
إبراهيم خفير ديرمواس ٨٨ - عبد النعيم عبد السميع خفر ديرمواس ٨٩ -
عبد الحفيظ محمود من أهالي ديرمواس ٩٠ - أحمد خليل إبراهيم شيخ خفر سابق
بديرمواس ٩١ - محفوظ جاد .

وكانت مهمتهم التي قدموا بها الى المحكمة انهم في يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ بدبروط وديرمواس قتلوا أو ساعدوا على قتل بعض الضباط والجنود البريطانيين بالقطار ، وانهم تجمهروا مسلحين بالنبايت والعصى والطوب واسلحة اخرى بقصد مهاجمة البريطانيين الذين قد يوجدون في القطار عند وصوله الى دبروط وديرمواس .

وبدا نظر هذه القضية امام المحكمة العسكرية البريطانية العليا التي انعقدت بأسبوط ابتداء من يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٩ ، وكانت مؤلفة من سبعة اعضاء من ضباط الجيش البريطاني ، برئاسة اللغتننت كولونل دونس Downes ، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والانجليز ، وسمعت المحكمة شهادة ٥١ شاهد اثبات ، ونحو ١٥٥ شاهد نفى ، وانتهت المحاكمة يوم ١٩ يونيه .

الحكم

وقضت المحكمة بالاعدام على واحد وخمسين شخصا ، وعفا القائد العام عن واحد منهم ، وعدل عقوبة الاعدام الى الاشغال الشاقة بالنسبة لعشرة ، وبعد وساطة رئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) عدلها ايضا بالنسبة لستة آخرين ، ونفذ حكم الاعدام في الباقين ، وعددهم ٣٤ أربعة وثلاثون ، بالتفصيل الآتى :

المحكوم عليهم بالاعدام ، عددهم ٥١ ، وهم

١ - عبد العليم فولى ٢ - عبد المجيد فولى ٣ - محمد مرسى شحاته ٤ - وزيق مراد عبد الله (سنه ٧٠ سنة واوصت المحكمة بالعفو عنه وعدل الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٥ - محمد مرسى محجوب ٦ - عبد الحكيم عبد الباقي ٧ - فرغلى محمد مبارك ٨ - عبد اللطيف على عبد الله ٩ - تفيان سليمان حسان ١٠ - حافظ سعد ابراهيم (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ١١ - عبد الراضى حمدان موسى (عدل الى الاشغال الشاقة ١٥ سنة) ١٢ - عبد الجابر حمدان موسى ١٣ - عبد الباقي على حامد ١٤ - عبد الله محروس ١٥ - عبد الملك فرحات ١٦ - راغب سوينى على ١٧ - ابو المجد محمد عبد الله ١٨ - عبد العظيم عوض الله حسن (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ١٩ - عبد الملك سليم ابراهيم ٢٠ - راغب عبد العال هلال ٢١ - احمد مفتاح احمد (عدل الى الاشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٢ - محمود مفتاح احمد (سنه ١٨ سنة ، واوصت المحكمة بالعفو عنه ، ومع ذلك عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٢٣ - عبد الدايم عبد الرحيم ٢٤ - محمد هلالى اسماعيل (عدل الى الاشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٥ - محمد على مكادى ٢٦ - خليل ابو زيد على (خريج جامعة لندن) ٢٧ - محمد ابو زيد على (عدل الى الاشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٨ - عبد الملك ابو زيد على (الفى القائد العام الحكم بالنسبة له وعفا عنه) ٢٩ - عبد الرحمن حسن محمود ٣٠ - محمد حسن محمود (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٣١ - محمد على محمود (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٣٢ - عمر ابو زيد قايد (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٣٣ - عبد العزيز عثمان شرايى ٣٤ - احمد ابراهيم موسى الصعيدى ٣٥ - عباس عبد العال البحرى ٣٦ - عباس عبد العال الفلاح ٣٧ - عبد الوهاب محمد قايد (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٣٨ - احمد عثمان ٣٩ - احمد محمد ابراهيم ٤٠ - عبد الجابر ابو العلا ٤١ - اسماعيل الدباح ٤٢ - على جنيدى محمد (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٤٣ - عبد المنعم عبد الجليل (عدل الى الاشغال الشاقة ٥ سنوات) ٤٤ - قاسم

محمد قايد ٤٥ - حسان مشرقى (طلبت المحكمة العفو عنه لصغر سنه وعدل الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٤٦ - محمد ابو العلا ٤٧ - سيف احمد عبد الله الغرابى ٤٨ - محمد جاد (عدل الى الاشغال الشاقة ١٥ سنة) ٤٩ - هلالى جنىدى ٥٠ - عبد السلام ابو العلا ٥١ - محمد ابراهيم عبيد .

احكام اخرى فى القضية

وحكم على ابو المجد افندى محمد الناظر نائب المأمور ومعتضى افندى حلمى ملاحظ بوليس ديرمواس بالحبس سنتين ، وبجلد عبد العال عمر عشر جلدات ، وعلى عبد العزيز هنتر محمدى ، وعبد الرشيد ابو زيد بغرامة ٤٥ جنيه او الحبس ستة شهور ، وبراءة الباقين .

قضية مأمور بندر اسبوط

وحكم البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر اسبوط امام المحكمة العسكرية باسبوط لاثامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين وتسليحه الثوار ببنادق البوليس والخفر يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩ ، اى يوم الهجوم الذى وقع ضد الحامية البريطانية ، وقد دفع التهمة عن نفسه بان جموع المتظاهرين هاجموا البندر فى هذا اليوم ، وطلبوا منه تسليمهم اسلحة البوليس والخفراء فاتصل تليفونيا بالمدير (محمد علام باشا) فنصح له بعدم مقاومتهم فتركهم يقتحمون البندر واستولوا على الاسلحة ، واستشهد على هذه الواقعة بالمدير ، ولكن جاءت شهادة المدير على غير ما اكده المأمور ، وما دلت عليه القرائن ، واضيف الى شهادتهما شهادة بعض المرتزقة الذين تصيدتهم السلطة العسكرية ، فحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام ، وكان من خيار الموظفين استقامة واخلاقا ، وقامت وفود عدة من اسبوط الى القاهرة لتخفيف الحكم عنه ، ولكن ذهبت مساعيهم عبثا ، وصدق القائد العام على حكم الاعدام ، ونفذ فيه رميا بالرصاص يوم الثلاثاء ١٠ يونيه سنة ١٩١٩ .

قضية الواسطى

حوكم المتهمون بقتل المستر ارثر سميت من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية فى الفطار عند وصوله الى الواسطى يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ (انظر ج ١ ص ١٥٢) امام محكمة عسكرية عقدت بالواسطى فى شهر يونيه ، وكانت هذه القضية من اهم القضايا ، ووقائعها تشبه بعض الشبه وقائع دير مواس ، وقدم فيها للمحاكمة احد عشر شخصا ، اتهم منهم ثمانية بارتكاب القتل ، وهم : امين عبد القادر . عبد السيد شحاته . محمد شحاته . محمد ابراهيم خالد . بدوى الديب . عبد الجواد جابر . عبد الله ابو زيد . عبد المحسن خالد . واتهم ثلاثة آخرون بمساعدة القاتلين ، ومشاركتهم فى الجريمة ، وهم : امين بك الريدى . السيد خالد . جابر ابراهيم .

وقد حكم فى هذه القضية - بعد تعديل القائد العام - بالاعدام على كل من : عبد السيد شحاته . امين عبد القادر . عبد الله ابو زيد . ونفذ فيهم الحكم ، وبلاشغال الشاقة المؤبدة على امين بك الريدى ، وبها لمدة خمس عشرة سنة على بدوى الديب ، وبراءة الباقين .

قضية « شلش »

هي قضية الهجوم على إحدى البواخر النياية التي كانت تقل النجيدات البريطانية إلى أسيوط ، وقد وقع هذا الهجوم تجاه بلدة « شلش » بمرکز دبروت . أما تقدم بيانه في الفصل السادس (ج ١ ص ١٥٦) ، وكان من المتهمين فيها : زين قرشي ، وأحمد قرشي . والاستاذ شفيق حنا . والبدجاني بيد السلام «معي» . وقد حُكم فيها بالاشغال الشاقة عشر سنوات على زين قرشي ، وبراءة الباقين .

قضية « صنبو »

هي قضية الهجوم الثالث على البواخر النياية الذي تقدم بيانه (ج ١ ص ١٥٦) وقد كان المهاجمون من البلاد التابعة لبقلة « صنبو » بمرکز دبروت . وذلك عرفت بقضية « صنبو » ، وقد حُكم فيها بالسجن أربع سنوات على المذرم الأول «محمد حسين أحمد السبع» .

قضية «ماوى»

حوكم فيها كل من : أحمد اذافى محام بماوى . (الدكتور) محمد أبو زيد توتى طالب ماوى . محمد حشمت طالب ماوى . عبد الهادي عبد الرحمن سالم طالب ثانوى . حسين حافظ سالم طالب ثانوى . أحمد محمود السلاطونى طالب . أحمد الفجرانى تاجر بماوى . جبالى عزام من اهالى ملوى . محمد على صاحب مطعم بماوى . درويش مسطفى من اهالى ملوى . محمد سعد الوردانى من اهالى «ماوى» . اسماعيل الوردانى تاجر بماوى . عباس أحمد تاجر بماوى ، وقد ادينوا بالسلب الجمسية مربة للتحريض على قتل المستك النديبة وتخريب الاملاك الحكومية ، والتحريض على المظاهرات وعلى قتل بعض الانجليز ، ونظرت قضيتهم امام المحكمة العليا العسكرية بأسيوط ، وقضى فيها بالإعدام على كل من : درويش مسطفى . محمد سعد الوردانى . اسماعيل الوردانى . ونفذ فيهم الحكم ، وبالإشغال الشاقة لمدة عشر سنوات على كل من : محمد على . عباس أحمد . وبراءة الباقين .

قضية النيا

ونظرت محكمة عسكرية اخرى في النيا قضسية كل من : الدكتور محمود عبد الرازق بك وتوفيق بك اسماعيل . والاستاذ رياض الجمل المحتاس . الشيخ أحمد حناته المحتاسى الشرعى . وحسن على طراف . ومحمود رحمتى . وهم من أعضاء اللجنة الوطنية التى تالفت بالنيا فى ابان الثورة المتوافقة على الأمن والنظام ، وكانت تهمهم انهم اغتصبوا سلطة الحكومة ، وتفرغ عن هذه التهمة الاساسية عدة تهم اخرى ، واستمرت المحاكمة عدة ايام ، وحكم فيها (بعد تعديل الحكم) بالسجن ١٥ سنة على الشيخ أحمد حناته و ١٠ سنوات على الاستاذ رياض الجمل وثلاث سنوات على الدكتور محمود عبد الرازق بك ، وستين على توفيق بك اسماعيل مع تغريمه ألف جنيه . وستة على حسن على طراف مع تغريمه ٥٠٠ جنيه . وستة أشهر على محمد رحمتى مع تغريمه ٥٠٠ جنيه .

وانتحر محمد بك حمدى وكيل المديرية فى سجنه ، اذ يش من أن يأخذ العدل مجراه ، فامر الموت على محاكمة مزيفة .

قضية فاقوس

وحوكم جماعة من أعيان فاقوس اذ نسب اليهم التحريض والاشتراك في الاضطرابات التي وقعت في فاقوس من ١٥ مارس الى ٢١ منه ، وأدت الى تدمير الحط الحديدى والكوبرى المقام على ترعة البحر ومهاجمة المركز والاستيلاء على ما فيه من السلاح ، والتجمهر ، واتهم فيها كل من : سليمان بك مصطفى خليل ، محمد على المستى ، عبد العزيز عبدون ، السيد الاسكندراني ، محمد غنيم عبدون ، حسن عبدون ، على بك مصطفى خليل ، عي داروس زيد جمعه ، وحكم بالإعدام على الاول واستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى الثالث بالإعدام واستبدل بالأشغال الشاقة ١٥ سنة . وحكم (بعد تعديل الحكم) على الثانى والرابع بالسجن ثلاث سنوات . وعلى الخامس بالسجن خمس سنوات ، وبراءة الباقين .

قضية رشيد

تقدم الكلام في الفصل السادس (ج ١ ص ١٤٦) من الحوادث التي وقعت في رشيد يوم ١٧ مارس سنة ١٩١٩ واعتقال تسعين شخصا من أهلها ممن اتهموا في هذه الحوادث بإحراق المركز وتخريب السكة الحديدية والاعتداء على المأمور والتجمهر ، وقد أحيل ستون منهم الى محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بالاسكندرية في شهر ابريل . وانتهت المحاكمة بالحكم على أربعة وأربعين منهم بالأشغال الشاقة أو الحبس لمدة تتراوح بين خمس سنوات وسنة أو أقل ، وهاك أسماء المحكوم عليهم وبيان الأحكام الصادرة عليهم :

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن تهمة تخريب السكة الحديدية : عبد العزيز محمد سمك طالب والآن تاجر برشيد ، محمود الطويل ، أحمد خليل كرات ، محمد ماضى ، أبو النصر طيخة ، سعد محمد عبد العال ، الأشقر ، أحمد البزم ، محمد محمد كمونة ، عبده المنفلوطى ، محمد الخضرجى .

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات : مصطفى الاييارى ، أحمد زيدان المباريدى ، محمد زودق ، بسيونى عطا ، أحمد الزهار ، محمد عزمنى الصياد (طالب) ، على على الرزى ، حسين الكسبرى ، على على أبو سليم ، على على دياب ، محمد محمد البحرى ، فرج فرج أبو دياب ، عبد الفتاح ترك .

المحكوم عليهم بالحبس سنة : عبد الحميد سمك تاجر ، عبده القزق تاجر ، السيد منسى تاجر ، حسن على الفشن .

المحكوم عليهم بالحبس لاقل من سنة : محمد محمد سمك تاجر وعضو المجلس المحلى ، مرسى نجيب القزق تاجر ، عبد الحكيم الجارم تاجر وموظف الآن بينك مصر ، عبد المحسن شهاب تاجر ، أحمد حراز تاجر ، عبد الحليم جبرى تاجر ، رائف كمال فضلى ، سيد أحمد أحمد برشى ، محمود إبراهيم مجلان ، إبراهيم الدنف ، على الانكة ، محمد على الفشن ، عبده السيد ، جمعه يوسف مراد ، محمد العيونى ، على فايد ، حسن البربرى .

قضية قليوب

حوكم المتهمون بحوادث تخريب محطة قليوب ونخل قضبان السكة الحديدية بها يوم ١٥ مارس ، وقد تمت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية عقدت جلساتها

بالقاهرة يوم ٣ ابريل والايام التالية ، وانتهت المحاكمة يوم ١٠ ابريل ببراءة عبد الفتاح احمد عبد الرحمن . وعبد الحميد اسماعيل ابو زهرة . وبمعاقبة كل من :

١ - ابراهيم الاقطش بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات ٢ - عبد الرحمن ابراهيم عبد الدايم ٣ - سعيد ابو العز ٤ - عبد الباقي على عبد الباقي ٥ - امام على الشرشبي ٦ - محمد حسنين يونس ٧ - حمزة احمد هلال بالاشغال الشاقة خمس سنوات ٨ - متولى السيد ابو حور ٩ - يحيى مصطفى عبد التواب بالاشغال الشاقة ١٢ سنة .

وقد خفف القائد العام لقسم القاهرة العقوبة المحكوم بها على كل من عبد الرحمن ابراهيم عبد الدايم وسعيد ابو العز . وعبد الباقي على عبد الباقي . ومحمد حسنين يونس . وحمزة احمد هلال . فجعلها السجن مع الشغل لمدة ثلاث سنوات .

وحكم يحيى مصطفى عبد التواب بتهمة قتله جنديا بريطانيا بقلوبوب يوم ١٥ مارس ، فحكم عليه بالاعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم يوم ١٩ مايو .»

قضايا اخرى

نذكر فيما يلى خلاصة الاحكام الصادرة فى قضايا اخرى من قضايا الثورة .»

فى القاهرة

حكم بالاشغال الشاقة خمس سنوات على محمد رفعت الميراني بتهمة انه التى خطبا مهيجة يوم ١٢ ابريل وقد عدله القائد العام الى الاشغال الشاقة لمدة سنة .

وحكم على عثمان منصور بالاشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة انه خلع عجلات الترام فى مصر الجديدة (هليوبوليس) يوم ١٦ مارس ، وعدله القائد العام الى الحبس لمدة سنتين .

وحكم بالاشغال على محمد أمين رافت بالحبس سبع سنوات بتهمة انه حصل مالا لجمعية « اليد السوداء » فى السكك الحديدية يوم ٣٠ مارس . وعلى احمد مصطفى حنفى بالاشغال الشاقة خمس سنوات بنفس التهمة ، وعدله القائد العام الى الاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

وحكم على روفائيل سليمان بالسجن سنة بتهمة انه اشترى اسلحة فى نفيسة . وحكم على على معوض بالسجن ١٥ سنة بتهمة انه قاد جماعة من الارهابيين وتهدد الاوروبيين بالقتل وعدل الحكم الى ثمانى سنوات .

وحكم على محمد حسن الجزاوى بالسجن اربعة اشهر بتهمة انه اتلف المواصلات التليفونية وحرض العمال على الثورة .

وحكم على محمد فؤاد مفت بالسجن ثمانية اشهر بتهمة انه اتلف المواصلات التليفونية وحرض العمال على الاضراب .

وحكم على يوسف عبد الغفار بالاشغال الشاقة عشر سنوات بتهمة انه حرض على الثورة وحرض موظفى الحكومة على الاضراب . وعدل الحكم الى سبع سنوات .»

وحكم على ابراهيم محمد العطار بالاشغال الشاقة ٢٠ سنة ، ثم خفض الى ١٥ بتهمة انه ضرب موظفا بالسكة الحديدية ، وضرب صف ضابط بريطانى .»

وحكم على على حسن سليمان بالاشغال الشاقة سنتين بتهمة انه حاول شراء
اسلحة نارية في معسكر الاهرام .

وحكم على محمد على وعلى هنيى وحسين محمد بالاشغال الشاقة سنتين ، ثم
خفف الى سنة لمحاولتهما شراء اسلحة نارية بالحوامدية .

وحكم على عبد الحميد حسن بالاشغال اشاقة ١٥ سنة وخفف الى عشر
لطلبه مالا لجمعية « اليد السوداء » وضبط سلاح معه .

وحكم على محمد صدقى احد موظفى السكة الحديد بالحبس سبع سنوات
بتهمة انه اتلف عمدا صهريجاً بقصد تعطيل المواصلات فى بولاق يوم ١٨ مارس
سنة ١٩١٩ .

وحكم ابراهيم الياهو احد رجال البوليس السرى ، بتهمة انه قتل غلاما وشرع
فى قتل رجل يوم ١٤ مايو سنة ١٩١٩ . بان اطلق عليهما الرصاص من مسدسه فى
حى اليهود على اثر حفر خندق فى الشارع ، وكان المتهم يعمل كمرشد للدورية من
الجنود البريطانيين ، ثم اطلق سراحه بعد محاكمة طويلة ، بحجة انه لم يثبت عليه انه
سبب وفاة المجنى عليه ، وانه كان يدافع عن نفسه .

وعدا ما تقدم ، نظرت المحاكم الجزئية العسكرية عددا كبيرا من القضايا حكم
فيها بالحبس مددا لم ترد على سنتين .

فى الاسكندرية

حكم على احمد محمد عمر بالاشغال الشاقة ١٢ سنة بتهمة انه امر بصنع اربعة
آلاف كرة من الحديد لمهاجمة الجنود ، وانه فتح فى هذه الكرات ثقوبا لتركب فى عصي ،
وانه ينتمى الى جمعية عرفت باسم « جمعية العمال » ، وانهم رئيس الجمعية ووكيلها
وسكرتيرها باخفاء هذه المؤامرة وحكم على كل منهم بالحبس سنتين ونصف سنة .

فى الغربية

حكم على مصطفى شيداوى من كفر الشيخ بالاعدام بتهمة انه اطلق الرصاص
على شخص ادى شهادة امام المحكمة العسكرية ، وقد شفى المصاب من جراحه .

وحكم على ابراهيم شلبى بالاعدام فى حوادث سمود التى وقعت يوم ١٨ مارس ،
وقتل فيها الملازم الاول ابراهيم محمد عمار ملاحظ بوليس سمود (ج ١ ص ١٤٧)
وقد اتهم المذكور بقتله ، ونفذ فيه الحكم .

وحكم على احمد يوسف عاشور بالاعدام بتهمة انه اطلق النار على الجنود
البريطانيين فى كفر الشيخ وقد عدله القائد العام الى الاشغال الشاقة المؤبدة .

وحكم رؤساء مظاهرات كفر الشيخ التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩ امام
محكمة عسكرية بريطانية قتل بطنطا وحكمت عليهم بالحبس ستة أشهر .

فى اسيوط والمنيا وبنى سويف

حكم على مصطفى فرويز بالحبس ثمانى سنوات والجلد . ٤ جلدة وهذل القائن
العام الحبس الى ثلاث سنوات بتهمة انه اشترك يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩ باسيوط
فى مظاهرة تقلد فيها المتظاهرون السلاح وهدد مفتش الداخلية بالقتل .

وحكم الأستاذ محمود بسيوني (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد) بتهمة
التحريض على الثورة وحكم ببراءته .

وحكم عبد العزيز افندى النحاس معاون البوليس بتهمة توزيع اوراق ثورية
بأسيوط يوم ٢١ أبريل وحكم ببراءته .

وحكم على الأستاذ محمد نجيب مري بالحبس خمس عشرة سنة بتهمة التحريض
على قلب نظام الحكومة .

وحكم على احمد افندى محمد اتيس ناظر مدرسة ابو قرقاص بالأشغال الشاقة
المؤبدة بتهمة أنه حرض جماعة من الثوار على قتل الانجليز من يوم ١٦ مارس الى
١٩ منه ، ويدخل في هذه المدة اليوم الذى وقعت فيه حادثة ديروط ودير مواس .

وحكم على الباشا جويش محمد عبد العظيم بالحبس ثماني سنوات ، والصول
مسيد حجاج بالحبس اربع سنوات ، بتهمة أن أولهما اخل بالواجبات العسكرية ،
والثاني حرض الجمهور على الشغب فى أسيوط ، وعدل القائد العام الحكم الى خمس
سنوات لأول ، وستين للثاني بسبب أن مسلكهما كان بناء على أوامر مأمور البندر
الذى حكم عليه بالاعدام .

وحكم على ابراهيم افندى شاكر ملاحظ بوليس نقطة (مطاي) بالأشغال الشاقة
مدة خمس عشرة سنة ، وعلى سيد افندى ابراهيم معاون الإدارة بها بالأشغال
الشاقة مدة اثنتى عشرة سنة ، بتهمة أنهما حرضا الأهلى على الاعتداء على الجنود
البريطانيين وتدمير السكة الحديدية فى منشأة مطاي من يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩
الى ٢٠ منه .

وحكم على احمد هندى ونور الدين وحافظ سعودى من أهالى مطاي ، الأول
والثانى بالسجن خمس سنوات ، والثالث بالسجن ثلاث سنوات ، بتهمة تخريب
محطة مطاي .

وحكم على عبد العليم ابراهيم عمدة المنصورة (المنيا) بالحبس خمس سنوات
وغرامة مائة جنيه بتهمة أنه حرض أهل بلدته على التظاهر بين ١٩ و ٢٠ مارس ،
وجاء بهم فعلا الى المنيا لهذا الغرض ، وحكم على كثيرين بالحبس مددا تتراوح بين
ثلاثة اشهر وثلاث سنوات لاتهمهم بأعمال الشغب .

وحكم على محمد محمد عبد الوهاب بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات
بتهمة أنه فى يوم ٢٥ أبريل حرض مستخدمى السكة الحديدية على الاضراب واغلاق
الامن العام ، وأنه مرسل خصيصا لهذا الغرض من القاهرة .

وحكم على جاد دياب بالأشغال الشاقة المؤبدة وعدلها القائد العام الى ١٥ سنة
بتهمة أنه اتى خطبا مهيجا ، واذاع منشورات لجمعية « اليد السوداء » وحض على
مهاجمة الجنود البريطانيين فى ابو قرقاص ، وعلى حسين خليفة بالأشغال الشاقة
خمس سنوات بتهمة اشتراكه فى الشغب بالمنيا يوم ٢٦ مارس ، وعدل القائد العام
الحكم الى الحبس سنتين .

وفى بنى سويف حكم على محمد احمد بهاء بالاعدام لأنه حاول تحطيم قطار
مسكرى بجوار الواسطى .

وحكم على شخصين بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات ، وعلى أربعة

آخرين بالحبس خمس سنوات بتهمة القاتل خطبا تنطوي على التحريض على الثورة ، وذلك بين ١٨ مارس و ٢٥ منه ، وعدل القائد العام الحكم الى سنتين .

وحكم على على بيومي وابنه توفيق بالاشغال الشاقة عشر سنوات لأول ، وصبع سنوات للثاني بتهمة اعتدائهما بضرب أحد الجنود ، وعدل القائد العام الحكم الى خمس سنوات لأول وستين للثاني .

وعلى محمد مرزوق ، وسيد على عيسى ، بالاشغال الشاقة عشر سنوات وعشرين بجلدة لاطلاقهما النار على الجنود .

في كوم امبو

وحكم على حامد حسين بالحبس النتي عشرة سنة عدلها القائد العام الى خمس بتهمة أنه حرض الجمهور على الثورة ، وهدد ضابطا بريطانيا ، وحاول اغراء « مراسلته » السوداني على ترك خدمته .

قضية عبد الرحمن فهمي بك ومن معه

قلنا انه لما تألفت وزارة محمد سعيد باشا اتفقت مع السلطة البريطانية في يولييه سنة ١٩١٩ على وقف المحاكمات العسكرية ، واحالة من لم يحكم عليهم بعد من المتهمين الى المحاكم الجنائية الوطنية ، ولقد كان هذا الوقف مؤقتا ، اذ أن المحكمة العسكرية عادت الى العمل بعد انقضاء عام على هذا الاتفاق ، وذلك في قضية المؤامرة الكبرى التي اتهم فيها عبد الرحمن فهمي بك وآخرون ، وحوكموا في شهر يوليو - اكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وكانت هذه القضية من أكبر المحاكمات في عهد الثورة .

وقد يتساءل الانسان عن السبب الذي من أجله عادت السلطات البريطانية الى المحاكمات العسكرية بعد أن اتفقت مع الحكومة على وقفها ، ومضى عام على هذا الاتفاق .

وأغلب الظن أنها لم تعلمن الى المحاكم المصرية ، في أن تأخذ عناصر الثورة بالشدة والقسوة التي تبتغيها ، فرجعت الى « محاكمها العسكرية » ، وهذا ولا شك مما يشرف قضاءنا المصري .

ولقد أرادت من اتهام عبد الرحمن فهمي بك ومن معه أن تحيط بالعناصر التي تراها أكثر نشاطا في الحركة الثورية ، فتقضي عليها من طريق المحاكمة ، وأرادت من ناحية أخرى أن تؤثر في سير المفاوضات بين الوفد المصري ولجنة ملنر (١) ، وفي نفسية الأمة عامة بإزاء هذه المفاوضات وبإزاء مشروع المعاهدة بين مصر وإنجلترا (مشروع ملنر) ، فليس يخفى أن الدموة الى هذه المفاوضات بدأت في شهر مايو سنة ١٩٢٠ ، وسافر الوفد الى لندن للمفاوضة مع لجنة ملنر في يونيو ، وانتهت المفاوضات بعرض مشروع ملنر على الوفد في أغسطس من هذه السنة ، ورأى الوفد أن يستشير الأمة في هذا المشروع ، فحدثت الاستشارة في شهر سبتمبر ، ومن غريب الملاحظات أن تحقيق السلطة العسكرية في قضية عبد الرحمن فهمي بك بدأ أيضا في مايو سنة ١٩٢٠ ، وأحيل المتهمون الى المحكمة العسكرية التي انعقدت في يولييه ، واستمرت المحاكمة نحو ثلاثة أشهر حتى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وكانت المحاكمة على أشدها في الوقت الذي عرض فيه مشروع ملنر على الوفد ثم على الأمة ، وهذا ولا شك لم يكن

(١) سيرد الكلام عن هذه المفاوضات في الفصل الثالث عشر .

من قبل المصادقات ، بل هي ملائسات وتدابير ، تدل على أن الفرض السياسي من هذه المحاكمة هو التأثير في سير المفاوضات لحمل جمهرة الراى العام على التساهل في امر مشروع ملتر وقبوله ، تخلصا من وطأة الاحكام العرفية والمحاكمات العسكرية التى كانت تهدد كل مشتغل بالحركة الوطنية ، وقد كانت هذه المحاكمة ، وما أحاطها من ظروف الرهبة ، والقلق على مصير المتهمين ، من العوامل التى مالت بالكثيرين الى قبول المشروع في مجموعه ، لان مثل هذه المحاكمة ، فضلا عن وجود الاحتلال البريطاني ، وقيام الاحكام العرفية في البلاد - كل ذلك كان من وسائل الاكراه التى وقعت على البلاد ، حين عرض المشروع عليها .

اما موضوع هذه القضية ، فهو ان السلطة العسكرية اتهمت في مايو سنة ١٩٢٠ عبد الرحمن فهمى بك وسبعة وعشرين معه بأنهم أعضاء في جماعة سميت « جمعية الانتقام » كان الفرض منها خلع عظمة السلطان وقلب حكومته والتحريض على العصيان والقتل ، وقام الاتهام على شهادة شخص يدعى عبد الظاهر السمالوطى ، قيل انه كان ضمن اعضاء الجمعية وخاتهم وأفشى سرهم ، والواقع انه جاسوس ماجور ، وبلغ عدد المتهمين في هذه القضية ثمانية وعشرين وهم : عبد الرحمن فهمى بك . على هنداوى طالب بالأزهر . محمد لطفى المسلمى طالب حقوق . حسنى الشنتناوى طالب ثانوى . توفيق صليب طالب بمدرسة الاقباط . محمد حلمى الجيسار طالب طب . منير جرجس عبد الشهيد طالب بمدرسة الاقباط . حامد المليجى صحفى . ابراهيم عبد الهادى طالب حقوق . محمود عبد السلام مدرس « كامل احمد ثابت خريج الحقوق . كامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق « عبد الحليم عابدين طالب حقوق . محمد ابراهيم سليمان طالب بمعهد الاسكندرية . محمد عبد الرحمن الجدبلى خريج القضاء الشرعى . محمد سامى سكرتير الامير محمد دواد . ياقوت عبد النبى طالب ثانوى . عبد العزيز حسن هندى طالب ثانوى . محمد يوسف . قرياقص ميخائيل صحفى . صالح حسن شلبى . محمد الميرغنى النجار . حافظ محمود عواد مزارع . محمد حسن البشبيشى المحامى . محمد المصلى طالب بالجامع الاحمدى . مازد غبريال . ناشد غبريال . أنيس سليمان هامل بالسكك الحديدية بالسويس .

وقد حوكموا امام محكمة عسكرية بريطانية عليا مؤلفة من خمسة ضباط برئاسة البريجادير جنرال لوصون ، وكان القاضى المستشار المستر ثورب من قضاة المحاكم الوطنية ، وتولى رفع الدعوى العمومية المستر مكسويل ، ودافع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والانجليز .

عقدت المحكمة جلساتها بقاعة الجلسات الكبرى بمحكمة الاستئناف الوطنية ، وبدأت في نظر القضية يوم الثلاثاء ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٠ ، واختصت بأعظم قسط من اهتمام الراى العام ، وفاضت الصحف بتفاصيل المحاكمة ، وكانت حديث الناس في المحافل والمجالس والمقاهى والأندية ، وظلت المحكمة العسكرية تنظر القضية وتعقد جلساتها نحو ثلاثة أشهر حتى يوم ٦ أكتوبر ، حيث أعلنت انتهاء المحاكمة وبراءة منير جرجس عبد الشهيد وأنيس سليمان وقرياقص ميخائيل ومحمد الميرغنى ، وإدانة الباقين ، وعرض الحكم على القائد العام للتصديق عليه ولم تعلن الاحكام الا في فبراير سنة ١٩٢١ ، وهى كما يأتى :

(عبد الرحمن فهمى بك) حكم عليه بالإعدام وعُدل الحكم الى السجن مع الشغل

١٥ سنة - (حامد الميجى) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع الشغل
 ١٥ سنة - (محمود عبد السلام) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع الشغل
 ١٥ سنة - (محمد يوسف) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع الشغل
 ١٥ سنة - (محمد حسن البشبيشى) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع
 الشغل ١٥ سنة - (محمد لطفى المسلمى) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع
 الشغل ١٥ سنة - (على هنداوى) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع
 الشغل ١٥ سنة .

(حسنى الثنتناوى) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٢٠ جلدة
 وعدل الى السجن ١٢ سنة - (توفيق صليب) حكم عليه بالسجن مع الشغل
 ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل الى السجن ١٢ سنة - (ابراهيم عبد الهادى) حكم
 عليه بالسجن ١٥ سنة ، وجلده ٣٠ جلدة وتفريره ٢٥٠٠ جنيه وعدل الى السجن
 ١٢ سنة - (كامل جرجس عبد الشهيد) حكم عليه بالسجن ٥ سنوات وتفريره
 ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن ثلاث سنوات - (عبد الحليم عابدين) حكم عليه
 بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتفريره ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن ١٠ سنوات
 - (محمد ابراهيم سليمان) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة
 وتفريره ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن خمس سنوات - (محمد عبد الرحمن
 الجدلى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتفريره ١٠٠ جنيه وعدل
 الى السجن ١٠ سنوات - (محمد سامى) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وتفريره
 ١٠٠ جنيه وجلده ٣٠ جلدة وعدل الى السجن خمس سنوات - (ياقوت
 عبد النبى) حكم عليه بالسجن عشرين سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل الى السجن اثنتى
 عشرة سنة - (عبد العزيز حسن همدى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده
 ٣٠ جلدة وتفريره ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن عشر سنوات - (صالح حسن
 شلبى) حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل الى سنتين - (حافظ محمود عواد)
 حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل الى سنتين - (هاذر غبريال) حكم عليه
 بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتفريره ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن
 خمس سنوات - (محمد المصلى) حكم عليه بالسجن خمس سنوات وتفريره
 ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن ثلاث سنوات - (محمد حلمى الجيار) حكم عليه
 بالسجن خمس عشرة سنة وجلده ٣٠ جلدة وتفريره ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن
 عشر سنوات .

هذا ، ويلاحظ أن المحكوم عليهم بغير الاعدام فى قضايا الثورة كلها وقضايا
 الاعتداء على الوزراء ، قد أفرج عن بعضهم سنة ١٩٢٣ لمناسبة صدور قانون
 التضمنات ، فى عهد وزارة يحيى ابراهيم ، وأفرج عن معظم الباقيين سنة ١٩٢٤ ،
 فى عهد وزارة سعد زغلول .

الفصل الثاني عشر

لجنة ملنر والحوادث التي لا يستهان بها

هال الحكومة البريطانية شيوب الثورة وامتدادها من ادنى البلاد الى اقصاها ، وما ظهر عليها من طابع العنف ، وما بدا فيها من مظاهر النقمة على السياسة الانجليزية ، وما تخللها من روح البلل والتضحية ، فأخذت تفكر في معالجة هذه الحالة النفسية ، وفي الوسائل التي تتفادى بها هذا الخطر الذي يتهدد سلطاتها في وادي النيل ، لان بقاء هذه الحالة يزيد من روح الكراهية والسخط في نفوس المصريين ، ويجعل الثورة محتملة الوقوع عند منوح أية فرصة ، وهذا ما تريد الحكومة الانجليزية ان تتفاداه ، ففكرت منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ - ولما يمض على الثورة شهر واحد - في ايفاد لجنة كبرى الى مصر لتحقيق أسبابها وبحث الوسائل لملافاة هذه الاسباب في المستقبل .

وفي اليوم الثاني من أبريل صرح المستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم (النواب) بأن الحكومة البريطانية ستجرى تحقيقا عن أسباب الحركة الثورية في مصر بأسرع ما استطاع ، وقال انه يجب أولا ان يضمن صون النظام واعادته أولا ، فكان هذا التصريح اول اشارة رسمية الى اللجنة .

وفي ١٥ مايو سنة ١٩١٩ ، أعلن اللورد كيرزون في مجلس اللوردات في خطبته التي لخصناها (ص ٢٢) اعتزام الحكومة ايفاد هذه اللجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر وزير المستعمرات وقتئذ .

وبدا من اقوال اللورد كيرزون اصرار الحكومة البريطانية على التمسك بالحماية ، فقد أوضح ان مهمة اللجنة هي : « تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت اخيرا في مصر وتقديم تقرير عن الحالة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتي لها توسيعا مطرد التقدم والترقي ، وحماية المصالح الأجنبية » .

واعلنت الصحف الانجليزية ان اللجنة ستسافر الى مصر في خريف ذلك العام ، ولكن الخواطر كانت هائجة في مصر ، وزاد في هياجها تمسك الحكومة البريطانية بالحماية ، وتواصى المصريون بمقاطعة اللجنة حين حضورها ، فأوجست الحكومة البريطانية خيفة من المقابلة التي تلقاها اللجنة ، اذا هي بادرت بالمجيء ، وأخذت تبحث في الوقت الملائم لسفرها ، فتأخر حضورها الى اوائل ديسمبر سنة ١٩١٩ .

ولما ألف محمد سعيد باشا وزارته في مايو سنة ١٩١٩ ، أعرب للجنرال اللنبى المندوب السامي البريطاني عن رايه في تأجيل حضور اللجنة الى ما بعد عقد الصلح بين تركيا والحلفاء ، قال في هذا الصدد في حديث له بجريدة الطان : « ان الوفد المصري قد رفع القضية الى مؤتمر الصلح ، وهناك سيقرر مصيرنا ، كما سيقرر مصير سائر الشعوب ، فنحن في حالة ارتياب تام ، وواجبنا ان ننتظر ، وانا انتظر » .

لأنى اعتقد انه لا يمكن الآن محاولة أى عمل يكون ثابتا ، فمئذ شهرين عند ما دار البحث على ارسال اللجنة البريطانية التى يرأسها اللورد ملنر الى القطر المصرى طلبت انا نفسى تأجيل مجيئها ، لأنه لا يسعنا فى الحقيقة ان نتباحث الا متى مهد السبيل تماما فى باريس ، والذي أراه ان هذا العمل لا يتم الا بعد توقيع الصلح مع تركيا (١) .

ولم يكن هذا الراى سديدا ولا متفقا مع الصالح القومى ، فلقد كن معروفا بعد هزيمة تركيا فى الحرب العالمية الاولى انها لا تتردد فى قبول شروط الصلح التى وضعها الحلفاء ، ومنها اقرار الحماية (٢) .

فتعلق مصر على مؤتمر الصلح وعلى قبول تركيا شروط الحلفاء ، هو تعريض لقضيتها للخسران ، وفيه تسليم مبدئى بقبول النتيجة التى تترتب على تنازل تركيا عن حقوقها فى مصر الى انجلترا ، لأنه كان مفهوما وقد قهرت تركيا فى الحرب ان تقبل هذا التنازل ، فى حين ان تركيا ما كانت تملك نقل حقوقها القديمة الى اية دولة أخرى ، لان هذه الحقوق قد سقطت منذ قبولها مبادئ الرئيس ويلسن ومنها « ان الشعوب لا يجوز ان تحكم او تساد الا بمحض ارادتها ورغبتها » ، ومنها « ان الشعوب لا يجوز ان تنقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى او باتفاق بين متنافسين واعداء » .

فالصحيح ان لا سيادة لتركيا على مصر منذ اعلنت تركيا فى اكتوبر سنة ١٩١٨ قبول مبادئ الرئيس ويلسن ، أى قبل انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وفى ذلك يقول المغفور له « محمد فريد » رئيس الحزب الوطنى فى مقلمة مذكورة الى الصلح والمؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن (عاصمة سويسرا) ، بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٩ : « ان السيادة التركية لم تكن الا اسمية ، أما الآن وهذه السيادة لا توجد مطلقا فائنا نطالب مؤتمر الصلح بالاستقلال التام لكل وادى النيل وفاقا للمبادئ التى سبق اعلانها ووافقت عليها جميع الدول » .

فالراى الذى أفضى به سعيد باشا الى الجنرال اللبى كان من كل وجه غير متفق مع وجهة النظر الوطنية الصحيحة .

التهديد لقوم اللجنة

فى أوائل سبتمبر سنة ١٩١٩ صدرت الاوامر الى مصالح الحكومة ودواوينها بأعداد التقارير والبيانات والاحصاءات اللازمة التى ينتظر ان تطلع عليها اللجنة عند وصولها الى مصر ، وأعد مكتب خاص فى وزارة المواصلات (فندق سمير اميس) لجمع هذه البيانات ، ثم أرسل المكتب المذكور الى بعض الأعيان والوجهاء فى مصر نشرات

(١) حديث محمد سعيد باشا فى جريدة الطان عدد ٢١ يوليه سنة ١٩١٩

(٢) قد اعترفت بها تركيا فعلا فى معاهدة (سيفر) التى أمضيت يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ وتنازلت فيها لانجلترا عن السلطات المخولة لها بمقتضى اتفاقية الاستانة المعقودة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياة قناة السويس ، على أن هذه المعاهدة قد ألغيت بعد قول الثورة الكمالية وحلت محلها معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ ، ونص فى المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان وأن يسرى مفعول هذا التنازل من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق فى تقرير مصيرها بنفسها ، فكان هذا التصريح تفسيرا لدول التنازل وأنه لمصر ، وقد نشرنا نصوص اتفاقية الاستانة والنصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان فى قسم الوثائق التاريخية .

مطبوعة تتضمن عدة أسئلة ، طلب اليهم الاجابة عنها لعرض الاجوبة على اللجنة ،
وتتلخص هذه الاسئلة فيما يلى :

١. - ما هى الاسباب التى دفعت الفلاح المصرى فى الحوادث الاخيرة الى الهياج .
- ٢ - ما رأيكم فى اشتراك الأجانب فى التشريع .
- ٣ - ما هى حالة النظام النيابى الحالى والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والإصلاح الإدارى .
- ٤ - أسئلة تتعلق بمجالس المديريات ونظام تأليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها .
- ٥ - أسئلة عن نظام البلديات وما يراد ادخاله عليها من الإصلاحات .
- ٦ - التعليم ووسائل ترفيته واسباب الشكوى منه .

اعلان تأليف اللجنة

وفى ٢٢ سبتمبر ١٩١٩ أعلن رسميا فى لندن تأليف اللجنة برئاسة اللورد
الفريد ملنر وزير المستعمرات ، وعضوية السير رنل رود Renel Rood الذى كان
سفيرا لانجلترا فى ايطاليا أثناء الحرب العالمية الاولى ، وكان من قبل سكرتيرا بالوكالة
البريطانية فى مصر سنة ١٨٩٤ وما بعدها ، والجنرال السير جون مكسويل John
Maxwell الذى كان قائدا للقوات البريطانية فى مصر عند نشوب تلك الحرب ،
والجنرال السير اوين توماس Owen Thomas العضو بالبرلمان والخبير بالرى والمسائل
الزراعية ، والمستر سبندر Spender رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جازيت » ،
والمستر هرست Hirst المستشار القضائى فى وزارة الخارجية البريطانية ، ومن
المتخصصين فى القانون الدولى ، وكان بمثابة العضو القضائى فى اللجنة
وقد ضم اليهم المستر ا.ت لويد سكرتيرا للجنة ، وكان يتقن اللغة العربية ،
والمستر انجرام من موظفى وزارة الخارجية البريطانية مساعدا للسكرتير .

مظاهرات الاحتجاج

على تأليف لجنة ملنر

على اثر اعلان تأليف اللجنة ، قامت مظاهرات الاحتجاج عليها فى مصر والاسكندرية
منذ اوائل شهر اكتوبر ، وفاضت الصحف بسيل من الرسائل متضمنة الاحتجاج
عليها ومقاطعتها .

وفى يوم ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٩ كانت الموسيقى العسكرية المصرية تصدح فى
حديقة الازبكية ، فلما عزفت النشيد المصرى ، وأعقبته بالنشيد البريطانى ، أخذ
الحاضرون من الشباب يهتفون بحياة مصر ، ثم خرجوا من الحديقة وألفوا مظاهرة
سارت فى شارع كامل (الجمهورية الآن) وميسدان الأوبرا ، وهم يهتفون للوطن
وسقوط لجنة ملنر اذا جاءت الى مصر ، فتصدى لهم البوليس وفرقهم ، وفبض
على أربعة منهم ، واقتادهم الى قسم الازبكية .

في الاسكندرية

وحدثت في الاسكندرية مظاهرات عنيفة يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر والأيام التالية ، ففي اليوم الأول خرج المتظاهرون من مسجد أبى العباس المرسى عقب صلاة الجمعة ، وساروا في مظاهرة ضخمة بلغ عددها نحو خمسة عشر ألفا ، يهتفون للاستقلال وسقوط لجنة ملتر ، فتصدى لها البوليس في بدايتها ، واعتدى رجاله على المتظاهرين بالضرب بالعصى الغليظة ، فقابلوه بقذف الأحجار والقلل وغيرها ، فتشبت معركة بين الفريقين ، انتهت بمأساة البجة ، إذ استنجد البوليس بفصيلة من الجيش البريطاني جاءت واطلقت الرصاص على المتظاهرين ، فسقط منهم خمسة من القتلى ونحو أربعين جريحا ، وجرح أربعة من ضباط البوليس أحدهم مأمور قسم (١) وأربعة وعشرون شرطيا .

وكان تدخل البوليس هو السبب في هذه المأساة ، إذ أن المظاهرة كانت سلمية ، وكان الفرض منها اعلان الاحتجاج على تأليف لجنة ملتر ، ولو تركت تسير دون أن يتعرض لها البوليس لانتهدت بسلام .

أثار هذا الاعتداء سخط الجماهير ، واعتزموا متابعة المظاهرات في الأيام التالية ، مهما كلفهم ذلك من تضحيات ، وصارت المدينة في حالة هياج شديد ، وأقام منظمو المظاهرات المتاريس واقتلعوا البلاط في الطريق المؤدى الى رأس التين ، وحفروا الخنادق ليلا في الشوارع بحى رأس التين والجمرك لمنع سيارات البوليس والجيش البريطاني من تعقب المتظاهرين ، وتجددت في المدينة حالة الثورة التي كانت في شهر مارس سنة ١٩١٩ ، واقفلت المحال التجارية في بعض احياء المدينة .

وفي يوم السبت ٢٥ أكتوبر كانت سيارة بريطانية مسلحة تطوف في حى الميناء الشرقى ، فلما وصلت الى جهة البوصري اطلق الجند الرصاص على جمهور من المواطنين أمام حوائيتهم ، فأصيب نحو عشرة منهم ، ووقع اشتباك بين الاهالى والقوة المسلحة ، كانت نتيجة وقوع أربعة من القتلى ، وستة من الجرحى ، كلهم من الاهلين (٢) ، وعمت المظاهرات أرجاء المدينة ، وانبثت الفصائل الانجليزية المسلحة في الشوارع التي يتوقع مرور المظاهرات فيها ، وبخاصة في جميع جهات قسم الجمرك ، ونصبت المدافع فوق بعض البنايات المرتفعة ، مصوبة الى الشوارع ، وأخذت السيارات المصفحة تجوب المدينة وعليها المدافع الرشاشة .

ودعا المحافظ (حسن عبد الرازق باشا) أعيان المدينة الى الاجتماع به في ذلك اليوم (السبت) للتباحث في تهدئة الخواطر ، فطلبوا جميعا سحب الجنود الانجليز من الاحياء الوطنية ، كوسيلة أولى لتسكين ثائرة الجمهور ، فوعدهم بالسعى في ذلك ، ولكن لم يظهر لوعده أية نتيجة ، وتجددت حوادث القتل يوم الأحد ٢٦ أكتوبر .

وقد أثارت حوادث الاسكندرية حاصفة من الاحتجاجات من مختلف الهيئات

(١) الصاغ فؤاد منابت مأمور قسم الجمرك ، ومن الضباط الذين جرحوا البكباشى بلكر ، والبكباشى ومندا ، وعلى عبد الجواد الملازم الثانى ،

(٢) عرفنا من شهداء هذين اليومين (٢٤ و ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩) : الشيخ شلى حوض ، الأنسة نهية دهمان ، محمود مصطفى ، محمود السيد منصور ، محمود رمضان صادق ، محمد خليل .

والطوائف والإفراد ، واضربت المدارس في الاسكندرية والقاهرة احتجاجا ، وقامت مظاهرات سلمية في العاصمة وبعض عواصم المديريات .

وفي مساء الاثنين ١٧ أكتوبر ذهب وفد من اعيان الاسكندرية معن حضروا اجتماع المحافظة الى دار محمد سعيد باشا رئيس الوزارة ، وكان لم يزل بالاسكندرية ، ومعهم عريضة بالنيابة عن اهالى المدينة تتضمن المطالب الآتية :

- ١ - سحب الجنود البريطانيين من المدينة .
- ٢ - اجراء تحقيق تطمئن اليه الأمة عن تصرف السلطة المدنية هذا التصرف ، ومن المسئول عن استدعاء القوات الانجليزية ؟
- ٣ - الافراج عن جميع المعتقلين في هذه الحوادث .
- ٤ - ابلحة حرية الاجتماع
- ٥ - النظر في امر القتلى واعانة عائلاتهم
- ٦ - نقل مامور قسم الجمرك حالا واحالته الى مجلس التأديب
- ٧ - تصحيح البلاغات الرسمية التى نسبت الاعتداء الى الاهالى ، مع الامر بالعكس ، والتى تلصق بالاهالى تهمة الاعتداء على بعض المحال التجارية ، مع ان لجان التحرى والتحقيق الرسمية أثبتت عدم حدوث شيء من هذا ، وكان الوفد مؤلفا من الشيخ عبد الحميد أحمد باشا . والأستاذ محمد صادق أبو هيف ، والأستاذ محمد حسين العراجي . والدكتور أحمد عبد السلام . واليوزباشي أحمد نبيه قيودان . والأستاذ سعد اللبان ، ولكن رئيس الوزارة اعتذر من عدم مقابلتهم بحجة أنه متعب ، وعاد الوفد من دار الوزير ، وأرسل أعضاؤه برفقة احتجاج على عدم مقابلتهم .

وتخرج مركز الوزارة بعد هذه الحوادث ، اذ نسبت اليها مسئولية تدخل البوايس والجنود البريطانيين في قمع مظاهرات الاسكندرية ، خلافا لما وعدت به من قبل .

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ٢١ أكتوبر على أثر صلاة الجمعة في مسجد ابن المباس ، ولم يتعرض لها البوايس في بداية الامر ، وسارت الجموع الزاخرة تخترق الشوارع على أتم نظام ، حتى ميدان محمد علي ، ومنه الى شارع شريف باشا ، فشارع فؤاد الأول فالنبي دانيال فشارع محطة الرمل (سعد زغلول الآن) ، دون ان يحدث ما يكدر جو المدينة رغم ضخامة المظاهرة ، اذ بلغ عدد المتظاهرين نحو ثلاثين ألفا ، ولكن احدى السيارات البريطانية المسلحة كانت تسير بين دار التفراف الانجليزى وشارع البورصة ، فاندفعت تقتحم الجموع بكل قوتها ، فصدمت من صاداتهم وداستهم ، وأصيب اثنان منهم اصابت خطيرة اودت بحياتهما ، فثارت ثورة الجمهور ، وأطلقت السيارة الرصاص على الجموع ، فسقط من الوطنيين اربعة من القتلى ، وأربعون من الجرحى .

وقد عرفنا من القتلى : يوسف مرسى . زكى السيد . الطفلة نعيمة بنت علي (وعمرها ٥ سنوات) ، وشيعت جنازتهم في احتفال مهيب الى مدافن عمود السوارى .

وحدث في ذلك اليوم ، من قبيل المصادفة النعسة أن سيارة لخفر السواحل كانت قادمة من جهة العامرية ، دخلت المدينة ، واجتازت بعض الشوارع ، فما ان اقتربت من جموع المتظاهرين حتى أطلق ركبها من الجنود المصريين الرصاص في الفضاء ، دون ادراك او تمييز ، فساد الدعر ، واختل النظام .

ووقع ما يؤسف له من اعتداء بعض المتظاهرين على بعض المحال التجارية الأجنبية ، اذ حطموا واجهاتها وأحدثوا اتلافا بها ، وتبين سبب هذا الاعتداء ، وهو ان رصاصات أطلقت منها على المتظاهرين ، فهاجوا وقابلوا الاعتداء بمثله .

ونشرت الحكومة بلاغا نسبت فيه ما حدث من السيارة البريطانية الى أن راكبها قد فقدوا صوابهم حين اقتحموا الجموع .! فكان اعتذارا عجيبا ، بعيدا عن الصواب ، واحتجت الهيئات على هذه الفظائع ، ومن أبلغها احتجاج مجلس نقابة المحامين ، فقد اصدر بجلسته ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ القرار الآتي :

« نقابة المحامين وهي تمثل الرجال الذين من شعارهم دائما استصراخ العدالة في كبح جماح المعتدين على الحرية الشخصية ، وطلب براءة الأبرياء ، لا يسعها أمام الحوادث الدموية المريعة التي تكرر وقوعها بمدينة الاسكندرية في أيام ٢٤ و ٢٥ و ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ الا أن تظهر جزعها من هذه الحوادث ، اذ أقل ما فيها أن القوات المسلحة أطلقت الأعمرة النارية على المتظاهرين السلميين وهم العزل من السلاح ، كانت النقابة تظن ان ما وقع في اليومين الأولين من العساكر الانجليزية أقنع كل السلطات بفظاعة ما جرى فاتفقت جميعها على أن تعهد الى سلطة البوليس المحلية دون سواها المحافظة على النظام ، ولكن تعليل البلاغ الرسمي لسفك الدماء الذي وقع يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ (أى في اليوم الذي حصل الاتفاق فيه على أن تكون المحافظة على النظام بقوة البوليس المصري) بأن سائق سيارة الصليب الأحمر والعساكر التابعين لخفر السواحل كانوا في حالة فقدان صوابهم من الأمور التي وقعت موقع الاستغراب ، والنقابة مع تسليمها بأنه يجوز لمن يتولى التحقيق أن يباشره في أحوال استثنائية بدون حضور المحامي عن المتهم ، الا أنها ترى من المصلحة العامة بعد السرية من تحقيق مثل هذه القضايا التي يتطلع الجمهور الى معرفة من تقع عليهم المسؤولية فيها ، على أنه لو كانت أسباب خاصة تعجز النقابة الى الآن عن ادراك حقيقتها ، فإن الطريقة التي رفض بها حضور المحامين كانت مخالفة للقانون ، اذ الواجب على المحقق أن يستدعي المحامي لقاعة التحقيق ، ويثبت طلبه ثم يقرر رفضه ، هذا فضلا عن كونها لا تتفق مع كرامة المحاماة فان المعلوم للنقابة ان النائب العمومي ابلغ المنع بواسطة احد الحجاب الى حضرات المحامين دون أن يقابلهم .

« فباسم المحامين عامة الذين استغفرتهم فظاعة الحوادث ، وباسم النقابة التي تمثلهم ، نرفع احتجاجنا هذا الى صاحب الدولة رئيس الوزراء ، وإلى صاحب المعالي وزير الحقانية وإلى صاحب السعادة النائب العمومي »

قرار مجلس الوزراء بمنع المظاهرات

وعلى اثر حوادث الاعتداء على المتظاهرين في الاسكندرية اصدر مجلس الوزراء قرارا في ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات ، علله بالبيان الآتي :

« لا حظت الحكومة أن قنات من الأهالي اعتادوا إقامة مظاهرات كانت خاتمتها في الغالب وقوع حوادث مكثرة لظروف تطرا على غير انتظار ، ولو كان الغرض من تلك المظاهرات سلميا ، وأنه ليؤلم الحكومة أن ترى من حين إلى حين تكرار تلك الحوادث المؤدية إلى القلق والاضطراب ، ولذلك قررت منع المظاهرات مؤملة من الجمهور اتباع نصحتها في العدول عنها من تلقاء نفسه ، وقد أصدرت الأوامر اللازمة إلى جهات الاقتضاء بهذا الشأن » .

رئيس مجلس الوزراء - محمد سعيد

وارسلت الحكومة نصف أشرطة من الجيش المصري إلى الاسكندرية لتساعد على تنفيذ هذا الأمر ، وتمنع سير المظاهرات ، ورابطت بها ، ومضى يوم الجمعة ٧ نوفمبر دون أن تحدث مظاهرة كبيرة تستدعي تدخل الجند ، وانتهى اليوم بسلام .

بلاغ دار الحماية عن قدوم لجنة ملتر ومهمتها

وفي مساء ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ نشرت دار الحماية بلاغا رسميا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملتر ، وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسي الذي يلائم مصر تحت الحماية ، قالت :

« أن سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصري هي المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية وإنشاء نظام حكومة ذاتية تحت حكم سلطان مصر (١) ، وغرض بريطانيا العظمى الدفاع عن مصر من كل خطر خارجي أو من تدخل أي دولة أجنبية ، وغرضها في الوقت نفسه تأسيس نظام دستوري تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة ، النظام الذي يمكن عظمة السلطان ومعالي وزرائه وحضرات مندوبي الأمة في دوائره الخاصة من الاشتراك في إدارة الأمور المصرية ، وذلك على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام ، وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك إرسال لجنة إلى مصر ، مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية ، وبعد أن تستشير عظمة السلطان ومعالي وزرائه وأصحاب الرأي والشأن من المصريين تباشر الأعمال الأولية اللازمة ، قبل وضع قانون الحكومة المستقبلية نهائيا ، وليس من اختصاص اللجنة أن تستقل بوضع شكل الحكومة على مصر ، فإن مهمتها هي أن تدرس الأحوال دوما دقيقا وتبحث مع أصحاب الشأن في البلاد في الإصلاحات اللازمة ، وأن تقترح نظام الحكم الذي يمكن تنفيذه فيها في النتيجة ، والمأمول أن يكون ذلك بالموافقة التامة مع عظمة السلطان ومعالي وزرائه الكرام » .

أثار هذا البلاغ احتجاج الهيئات والطوائف والأفراد ، وجددت عهدتها على استمرار الجهاد حتى تنال البلاد استقلالها التام ، ومقاطعة لجنة ملتر .

(١) نشرت صحيفة « القطم » البلاغ وفيه عبارة « تحت رئاسة حاكم وطني » وكلمة « سمو » بدل « عظمة » ، وقالت : أنه هو النص الذي تلقت من دار الحماية وأرسل إلى الصحف الأخرى ، ثم صدر بلاغ من إدارة المطبوعات بتصحيح عبارة « تحت رئاسة حاكم وطني » بعبارة « تحت حكم سلطان مصري » وكلمة « سمو » بعظمة ، وهذا معناه أن الكلمات التي صححت كانت واردة في البلاغ أصلا .

جواب الحزب الوطني

لا مفاوضة الا بعد الجلاء

وقد رد الحزب الوطني على البلاغ في بيان الى الامة أعلن فيه سياسة عدم المفاوضة مع المحتلين ، قال :

« الآن وقد رفع ذلك الستار الشفاف عن نوايا الحكومة الانجليزية ، فصرحت بأن سياستها تقضى بإعلان حمايتها على مصر بالرغم منها وأنها مستنشىء لنا نظام حكومة ذاتية يمكننا - نحن اصحاب البلاد - من الاشتراك معها في ادارة أمورنا على أسلوب يزيد في نفوذنا على مر الأيام ... لا... الآن وقد أعلن كل هذا ما بين يوم وليلة بحكم القوة التي لا تريد ان تحسب لراى أبناء البلاد حسابا ، الآن يرى الحزب الوطني ، كما رأى دائما ، أن تتمسك الامة بمبادئها السامية الذي تدركه وتجله دون سواء ، ولا ترضى بغيره ، مبدأ المطالبة باستقلال مصر وسودانها وملحقاتها استقلالاً تاماً خالصاً من كل قيد أو شرط .

« يرى الحزب الوطني أن تناهب الامة على المطالبة باستقلالها ، وأن تصر على هذه المطالبة ، وأن تعمل على الوصول الى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة وأن لا يريد ما تصادفه من العقبات الا ثباتاً على هذا المبدأ الجليل ، وتشبثاً بمطلبها الوحيد ، يجب أن لا يعرف اليأس الى قلوبنا طريقاً ، ولا الوهن الى عزيمتنا سبيلاً ، يجب أن نرفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الغاصب ، ويجب أن لا نقبل مساومة في الاستقلال ، فلسنا نرضى الا بالحق كاملاً ، وبلاستقلال تاماً شاملاً .

« الا لا يثبطن أحد هممتنا بدعوى ضعفنا المادى ، فقوة الحق أن غلبت اليوم ، فلن تغلب غداً ، والشعوب غير الحكومات ، لا تخضعها القوة ولا يرضيها غير العدل ، ولا عدل الا في ظل الاستقلال التام ، فليفعل الغاصبون ما شاءوا ، وليسلكوا من سهل الارهاق والارهاب ما أرادوا ، فلن نفاوضهم أبداً ، ولن نمد لهم يداً » .

جواب الوفد

وردت لجنة الوفد المركزية ببيان اذاعته يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ قالت فيه :
« صدر بلاغ من الوكالة البريطانية بمصر يفيد ان سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصرى هي :

« المحافظة على وضع مصر تحت الحماية البريطانية وتأسيس نظام يمكن مملكة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الامة في دوائرهم الخاصة من الاشتراك في ادارة الامور المصرية ، وذلك على أسلوب يزيد في نفوذهم على مرور الأيام ، وعليه فقد قررت الحكومة الانجليزية ارسال لجنة انجليزية الى مصر لتقترح نظاماً لتنفيذ هذه السياسة » .

« صدر هذا البلاغ ، فادهش الناس ، لأنه مخالف لمبادئ الحق والعدل ، مخالف لمعاهدة لوندرة الموقع عليها من انجلترا وغيرها من الدول في سنة ١٨٤٠ ، والتي تتضمن استقلال مصر الذى كسبه المصريون بدمائهم ، مخالف للسنتين مهدا الرسمية التى قطعتها بريطانيا العظمى على نفسها بالجلاء عن البلاد ، مخالف للمبادئ التى أعلن الطغاة أنهم خاضوا فمار الحرب من أجلها وهى تحرير الشعوب الصغيرة والقضاء على القوة الفاشية ، مخالف للمبادئ التى جعلت أساساً للهدنة

والصلح ، وللقواعد التى بنيت عليها عصبة الأمم ، مخالف الروح الاستقلالية السائدة فى أنحاء العالم ، مخالف لارادة الشعب المصرى الذى بيده وحده مصير بلاده ، ولا شك أن الأثر الطبيعى لهذا البلاغ فى نفوس المصريين هو ازدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة ، وانصرافهم عن كل مناقشة خاصة ، وتوثيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ، ومضاعفة جهادهم الوطنى ، وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة ، أن الساعة عصيبة ، والوطن يدعو أبناءه ليكتبوا له تاريخا مجيدا ، فكل مصرى مهما كان مركزه وأيا كان عمله مطالب بأداء واجبه ، فلتحيى مصر ! وليحيى الاستقلال التام ! »

مظاهرات الاحتجاج

على بلاغ دار الحماية

على اثر صدور بلاغ دار الحماية قامت المظاهرات فى العاصمة من يوم السبت ١٥ نوفمبر ، واشتدت فى اليوم التالى منذ الصباح الباكر ، وامت كل أحياء المدينة تقريبا ، وكان هذا اليوم (الأحد ١٦ نوفمبر) موعد حضور السلطان من الاسكندرية الى القاهرة ، فاستمرت المظاهرات بعد وصوله الى محطة العاصمة ثم الى سراى عابدين ، واتجهت جموع المتظاهرين الى ميدان عابدين هاتفين بالاستقلال وسقوط لجنة ملنر .

ووصلت قوة من البوليس ومن بلوك الخفر والفرسان ، ثم من جنود الجيش المصرى الى الميدان ، لتفريق هذه الجموع ، فوقع تصادم بين الفريقين ، وكان الجند يطلقون الفشينك فى الهواء ، ولكن حدثت اصابتان مميتتان لاثنيين من المتظاهرين ، فتفاقم الهياج ، وهجم المتظاهرون فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر على قسم عابدين ، ثم على قسم الموسكى ، على اثر اطلاق بعض الجنود النار على المتظاهرين ، فذهب جنود الجيش المصرى لمعالجة الحال ، فلم يستطيعوا ، فاستدعت الحكومة الجيش البريطانى للتدخل ، فجاء الجنود الانجليز على مجل وفكوا الحصار عن قسم عابدين ، ووقعت معركة دامية بين الفريقين ، وبلغ عدد الضحايا فى هذا اليوم من المصريين ١٣ قتيلًا و ٧٩ جريحًا ، وقد عرفنا من أسماء الشهداء : السيدة عائشة محمد من هابدين . سيد محمد (طالب) . عبد العزيز محمد من الدرب الأحمر . حسين صالح بشارع كوبرى قصر النيل . فهمى ميشيل (طالب) . محمود جاد المولى . صادق حسنين . عبد الحميد زكى . محمد على عثمان . حسن جمعه ، وشيعت جنازة الشهداء يوم الاثنين فى موكب ، سار من المستشفى العباسى بعابدين ، ومشيت فيه الألوف المؤلفة من مختلف طبقات الأمة ، وحمل الطلبة نعوش القتلى ، مظلة بالأعلام المصرية ، وسار الموكب مخترقا أهم شوارع العاصمة الى مدافن الامام .

واقام السيدات المصريات يوم ١٨ نوفمبر مظاهرة للاحتجاج على لجنة ملنر ، بدأت من ميدان الحلمية ، وسارت فى شارع محمد على فميدان العتبة الخضراء ففرق الجند موكبهن ، وحدث أن شابا يدعى احمد خلوصى من بردين شرقية كان يسير يدراجه وراء الموكب ، فرماه أحد الجنود برصاصة أردته قتيلًا ، ونقل الى المستشفى العباسى حيث فارق الحياة ، وشيعت الجنازة فى اليوم التالى فى احتفال رهيب الى مدافن الامام .

في الاسكندرية والمدن الأخرى

وحدثت في الاسكندرية مظاهرة يوم السبت ١٥ نوفمبر على أثر اطلاع الجمهور على بلاغ دار الحماية ، فاعترضتها قوة البوليس والجيش البريطانى ، فقتل اثنان من المتظاهرين عرفنا منهما عبد السلام احمد من المنشية ، وجرح ثمانية ، وعادت السكينة في منتصف الليل .

واستمرت المظاهرات يوم الأحد ١٦ نوفمبر والاثنين ١٧ منه ، وشيعت في هذا اليوم جنازة ثلاثة من ضحايا المظاهرات ، وهم طالبان وفتاة ، في موكب ضخم سار فيه الألوف من المشيعين بلغت عدتهم خمسة عشر ألفا .

وتجددت المظاهرات يوم الثلاثاء ١٨ نوفمبر ، فبدأت من مسجد أبى العباس الرسمى كالمعتاد ، وسارت حتى وصلت الى شارع فرنسا ، فاعترضتهم قوة من البوليس المصرى بقيادة البكباشى بلنتر ، أحد مفتشى البوليس ، فأمر القوة بإطلاق النار على المتظاهرين ، فامتنع أحد الأوباشية عن اطاعة هذا الأمر رافة بالأهلين ، فأطلق عليه المفتش رصاصة أصابته أصابة خطيرة أودت بحياته ، وأطلقت العيارات من البوليس ، فأصابت رجلا يدعى محمود السيد قناوى ، لم يكن مشتركاً في المظاهرة ، بل كان ينلق باب المخزن الذى كان يعمل فيه ، فقتل لوقته ، فعم الهزن المتظاهرين ، فحملوه على اكتافهم بشكل مؤثر ، وذهبوا به الى دار المحافظة ، حيث قابلوا المحافظ حسن عبد الرازق باشا ، فلما علم بتفاصيل ما حدث ، ولم يكن له به علم ، ولا أخذ واه في إطلاق الرصاص على المتظاهرين ، تأثر وقدم استقالته لتفراغيا ، وسافر الى العاصمة ، ولكن ولاية الأمور أقنعوه بالمعول عن الاستقالة ، فعدل ، وعاد الى الاسكندرية .

واشتدت الحالة في المدينة مساء ١٨ نوفمبر ، فتجددت المظاهرات في باب سدره ، وانصرف المتظاهرون الى اقتلاع الأشجار وأحجار الأرصفة ، واقامة المناريس ، وكذلك فعلوا في شارع العمود وشارع سوق الطباخين ، حيث وضعوا عربات الكارو والسدود في مداخل الحارات ومنافذ الشوارع ، وحدث تصادم بين الجنود والمتظاهرين في باب عمر باشا ، وباب سدره .

وبلغ عدد القتلى في هذا اليوم تسعة والجرحى ثلاثين .

واحتلت القوات البريطانية في هذا اليوم احياء المدينة ، وحظرت السلطة العسكرية السير في الشوارع منذ الساعة التاسعة مساء ، وأمرت بإقفال المحال التجارية والمحال العامة ، ووجوب عودة الناس الى منازلهم منذ تلك الساعة ، ونفذ الأمر ، اذ أطلق الرصاص في بعض الشوارع التى كان يسير بها أشخاص بعد الساعة المحددة ، وأصدر قائد الحامية البريطانية أمراً آخر بأن لا يمشى في مواكب جنازات المتوفين أكثر من مائة شخص في كل مشهد ، وأن تبطل مظاهرات تشييع الضحايا ، واحتل الجند بعض المنازل ، ونصبوا فيها المدافع الرشاشة .

وقامت مظاهرات في طنطا احتجاجا على بلاغ دار الحماية ، لم يصب فيها أحد ، وكان النظام مستتباً رغم كثرة عدد المتظاهرين ، وضخامة موكب المظاهرة ، اذ ضمت نحو أربعين ألفا ، وقامت مظاهرات أخرى في المنصورة وشبين الكوم وفي كثير من المدن .

استقالة وزارة سعيد باشا

لم ير محمد سعيد باشا بدا من الاستقالة بعد نشر بلاغ دار الحماية عن مهمة لجنة ملنر ، واشتداد المظاهرات ، اذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة ، وصرح في حديث له يوم ١٣ أكتوبر أنه اذا حضرت رغم هذا الطلب فانه مستقيل ، فرفع كتاب استقالته الى السلطان يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وأشار فيه الى عدم موافقته على حضور اللجنة ، فجاءت استقالته مسببة تسببها سياسيا يلائم ويؤيد اتجاه الحركة الوطنية ، قال :

« يا صاحب العظمة

« حينما تفضلتم عظمتكم فطلبتم معاونتي في تأليف الوزارة قد رأيت أن الواجب المفروض على امام وطني يقضى على بقبول هذه المهمة التي ما كنت اتجاهل اعباءها الثقيلة فمع تعضيد عظمتكم وتأيدها قد بدلت كل ما في وسعي للتغلب على المتاعب المتجددة في كل يوم بقصد ايجاد ما كان مرغوبا فيه من تهدئة الخواطر في البلاد ، على أنه قد حدث الآن اختلاف في النظر بشأن ملازمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها الى مصر كما قد عرضته على مسامح عظمتكم ، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمرارى في العمل عديم الفائدة بالمرّة للبلاد ولعظمتكم ، لذلك أرائى مضطرا للتقدم بين يدي عظمتكم راجيا التكرم بقبول استقالتي من رئاسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت الاقيه على الدوام من التعطف العالى الذى كنتم تتفضلون به على ذلك الذى لا يزال لعظمتكم الخاضع الخادم المطيع والعبد المخلص الامين : محمد سعيد » .

وقد استبقى السلطان كتاب الاستقالة ، فلم يقبلها ، ويشما يتيمها له تأليف الوزارة الجديدة بالاتفاق مع اللورد اللنبى ، وكان السلطان لم يزل بالاسكندرية منذ يونيه ، فعاد الى العاصمة يوم ١٦ نوفمبر ، كما سبق القول (ص ٦٦) وفي معيته اعضاء الوزارة المستقيلة ، وكانت المدينة تموج بالمظاهرات احتجاجا على بلاغ دار الحماية ، وتعددت المقابلات بين السلطان واللورد اللنبى ، وأعلن على اثرها قبول استقالة وزارة محمد سعيد باشا يوم ١٩ نوفمبر ، وتكليف يوسف وهبه باشا ، تأليف الوزارة الجديدة .

تأليف وزارة يوسف وهبه باشا

تألفت وزارة يوسف وهبه باشا بغير برنامج في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ على النحو الآتى : يوسف وهبه للرئاسة والمالية . اسماعيل سرى للأشغال والحربية . احمد زو الفقار للحقانية . محمد توفيق نسيم للداخلية . احمد زيور للمواصلات . محمد شفيق للزراعة . يحيى ابراهيم للمعارف . حسين درويش للأوقاف . وكلهم من اعضاء الوزارة السابقة ، عدا يحيى ابراهيم باشا وكان رئيسا لمحكمة الاستئناف ، وحسين درويش بك وكان مستشارا بها ، ومحمد شفيق باشا وكان وكيلًا لوزارة الأوقاف .

ومن عجب أن رئيس هذه الوزارة ومعظم أعضائها كانوا من أعضاء الوزارة السابقة التى صرح رئيسها باتفاقه معهم أنها تستقيل اذا حضرت لجنة ملنر ، ومع ذلك فانهم هادوا الى الوزارة على اساس التعاون مع هذه اللجنة ، وتعبيد الطريق لها ! وهكذا كان التهافت على كراسى الحكم هو الفاية عند المستوزرين وعباد المناصب »

وقد قوبل تأليف هذه الوزارة بالسخط العام ، لأن تأليفها على اثر صدور بلاغ دار الحماية كان اقرارا منها للسياسة البريطانية ومعاونة لها على تنفيذها ، في الوقت الذي ثارت الامة فيه ضد هذا البلاغ ، وضد تلك السياسة ، فكان تأليفها خذلانا وتحديا للامة .

احتجاج الاقباط على تأليف الوزارة

واذ كان رئيس الوزراء قبطيا ، فقد استاء الاقباط من موقفه ، واقاموا اجتماعا كبيرا صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر في الكنيسة المرقسية الكبرى ، برئاسة القمص باسيليوس وكيل البطريركية ، أعلنوا فيه سخطهم على وهبة باشا ، وعلى قبوله تأليف الوزارة (ولم يكن المرسوم بتأليفها قد صدر بعد) ، وخطب في هذا الاجتماع القمص سلامة منصور رئيس المجلس الملي بالقاهرة ، والاستاذ توفيق حبيب ، والاستاذ لويس فانوس ، والقمص مرقص سرجيوس ، وكامل أفندي جرجس عبد الشهيد بالنيابة عن الطلبة ، واتفق الحاضرون على ارسال البرقية الآتية الى يوسف وهبه باشا ، وقد وقعها بالنيابة عنهم رئيس الاجتماع القمص باسيليوس .

« الطائفة القبطية المجتمع منها ما يربو على الالفين في الكنيسة الكبرى محتج بشدة على اشاعة قبولكم الوزارة اذ هو قبول للحماية ول مناقشة لجنة ملتر ، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الامة المصرية من طلب الاستقلال التام ، ومقاطعة اللجنة ، فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى اجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن » .

فكان هذا الاجتماع مظهرا بديعا للتضامن القومي .

الحامون ولجنة ملتر

وما أن علم الحامون بقرب قدوم لجنة ملتر حتى هقدوا جمعيتهم العمومية يوم ٢١ نوفمبر ، وقرروا بالاجماع الاضراب عن العمل لمدة اسبوع ابتداء من اليوم التالي لحضور اللجنة ، احتجاجا على مجيئها ، وأن يجتمعوا قبل انتهاء الاسبوع بيوم واحد ليقرروا الخطوة التي يتبعونها بعد انتهائه .

اعتقالات جديدة

واستأنفت السلطة العسكرية حركة القبض والاعتقال لمناسبة تأليف وزارة يوسف وهبه وقرب قدوم لجنة ملتر ، واستدعى اللورد اللنبي قبيل تأليف هذه الوزارة محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، وابراهيم سعيد باشا وكيلها ، وعبد الرحمن فهمي بك سكرتيرها العام ، وابلغهم بواسطة المترجم انه يعدم مسئولين عما ينشر في الصحف من المنشورات التي تثير الخواطر ، ويحملهم تبعة ما يحدث من الحوادث المكدره ، وطلب الى محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا أن يغادروا القاهرة ويقيما في بلديهما ، وأن يظل عبد الرحمن فهمي بك في مصر تحت المراقبة ، وأنهم اذا لم يجيبوه الى طلبه اتخذ ضدهم اجراءات شديدة ، وبعد ان انصرفوا من عنده صبح عزمهم على عدم الاععان لما طلب منهم ، فاعتقلت السلطة العسكرية محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا ورحلتهما الى بلديهما للاقامة فيهما ، واعتقلت على بك ماهر ورحلته الى الأقصر ، وأمرته بعدم مبارحتها مؤقتا ،

وامتقلت أيضا كلا من الشيخ مصطفى القاياتي والشيخ محمود أبو العيون والشيخ محمد عبد اللطيف دراز من زعماء الحركة بالأزهر ، ورحلت الشيخين أبو العيون والقاياتي الى معتقل رفح .

تحذير جديد

من التحريض على المظاهرات

وأصدر اللورد اللنبى منشورا بالتحذير من التحريض على المظاهرات وتهديد كل من يحرض عليها أو يشترك فيها أو يعمل أى عمل من شأنه تعطيل السلطة أو الإخلال بالنظام بالمحاكمة أمام المحكمة العسكرية ، قال :

« من حيث أن بعض الأشخاص من أهل السوء قد سعوا حديثا ولا يزالون يسعون بالنشر في الصحف وبتوزيع المنشورات وبالخطب العمومية وخلافها ، للتحريض على المظاهرات والاضطرابات التي من شأنها جعل النظام العام في خطر ، فانا اذمند هنرى هينمان فيكونت اللنبى الفيلىد مارشال القائد العام لجيوش جلالة الملك في مصر ، انذر بأن جميع أعمال التحريض على المظاهرات المخلة بالنظام وقيام الجائزة ، أو الاشتراك فيها ، وجميع الأعمال التي من شأنها أن تعطل السلطة أو تجعل النظام العام في خطر تعتبر مخالفة للأحكام العرفية وتعمل مرتكبها عرضة للقبض عليهم وللمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية » .

خطبة اللورد كيرزون - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

لقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية يوم ٢٥ نوفمبر في مجلس اللوردات خطبة هامة من المسألة المصرية ، لمناسبة قرب سفر لجنة ملنر ، فجاءت هذه الخطبة بعد خطبته في ٢٤ مارس و ١٥ مايو موضحة سيااسة انجلترا نحو مصر ، ذكر فيها خلاصة الحوادث التي وقعت بعد خطبته الأخيرة ، وأشار الى تأليف لجنة ملنر واغراضها ، وما قوبلت به من السخط والهيّاج في مصر ، ثم أخذ يدافع عن وجهة نظر انجلترا نحو مصر ، وذكر الأدوار التي مرت بها لجنة ملنر ، من يوم تأليفها الى امتزاجها الذهاب الى مصر ، وانا ناقلون هنا بعض فقرات من هذه الخطبة ، مما يوضح مرامي السياسة البريطانية في المسألة المصرية ، قال :

« لما وقفت أمام حضراتكم في شهر مايو ، وأذكر أن ذلك كان يوم ١٥ منه ، كانت وزارة رشدي باشا القصيرة الاجل قد انتهت ، ولم يكن اللورد اللنبى قد وفق الى اختيار خلف له ، وبعد ذلك بأيام قلائل تقلد الوزارة محمد سعيد باشا ، الذي سبق له تقلدها من سنة ١٩١٦ الى ١٩١٤ فالف ادارة مصرية ، وكانت مهمته الاولى إعادة النظام والسكينة في البلاد التي كانت لا تزال مضطربة بأثار الثورة الفجائية التي حدثت في الربيع الماضي ، فوجه هو وزملاؤه كل مجهوداتهم الى هذه المهمة ونجحوا فيها نجاحا حمل اللورد اللنبى في شهر يولية على تحويل قضايا الاضطرابات التي وقعت في شهرى مارس وأبريل على المحاكم الأهلية ، ما عدا قضايا التعدي على قوات جلالة الملك ، وأمر ب من اطمئنانه الى الوزارة وتعقل الأمة بالنساء الرقابة التحفظية على الصحف ، وكانت الأحوال في هذا الوقت قد عادت الى مجراها الطبيعي ، وكان الفلاحون وهم نحو تسعين في المائة من مجموع السكان يتمتعون برفق لم يسبق له

مثيل ، مما أنساهم مواسف الفترة التي مرت بهم أثناء الحرب ، أما في المدن فقد كان غلاء المعيشة - الذي أخشى أن يكون باقيا الى الآن - سببا في استمرار التلحر ، فاستخدم زعماء الوطنيين هذه الظروف في مواصلة حملاتهم على رئيس الوزارة والدولة الحامية التي اتهموه بالخضوع لها خضوعا لا يليق .

« ففي أوائل يونيه حدثت في القاهرة مظاهرات صغيرة لم ينشأ عنها أى اضطراب خطير أو اخلال بالأمن العام ، وفي شهر أغسطس بدت علامات القلق في دوائر العمال بين طبقات مختلفة من عمال المدن ، وكانت الأسباب الأساسية لهذا القلق اقتصادية ، ولكن المعرضين صرفوها الى الأغراض السياسية ، ولم تفتهم فائدة اتخاذ الإضراب سلاحا. يتلذذون به الى أغراضهم ، ومن ثم انشئت النقابات ، وكان للاشتراكيين الأجانب دخل غير قليل في اشغال جذوة القلق الذي كان كما قلت قد شاع بين عمال المدن الكبرى » .

وقال في شرح سياسة إنجلترا نحو مصر :

« لا أراني في حاجة الى بسط الأسباب التي اضطرت بريطانيا العظمى الى الاهتمام بحظ مصر السياسي وجعلتها في موقف لا تستطيع معه تقديم أى تشجيع للمطالبة بالاستقلال القومي التام ، فضلا عن أن مصر اذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الاغارة الخارجية او على اقامة حكومة قوية منصفة في داخلها ، فان موقعها الجغرافي على ابواب فلسطين التي يحتمل قريبا أن تلقى فيها على عاتقنا نبعة خاصة ، ووجودها على مدخل افريقية ، وفي طريق الهند ، تجعل من المستحيل على الامبراطورية البريطانية اذ أرادت المحافظة على سلامتها وسلامة ملحقاتها أن تتخلى من تبعتها في مصر ، ولا شك أن المصلحة الاولى في هذه المسألة هي المصلحة المصرية ، ويجب أن تكون العناية بحسن نظام الحكومة ورفاهية المصريين وسعادتهم اول ما يلتفت اليه ، الا أنها أيضا مصلحة بريطانية ذات أهمية رئيسية ، وأظن أنه لا يوجد الا قليل من الناس ينكرون أنها كذلك مصلحة تهم العالم اجمع ، ولا ضمانة لمصلحة العالم افضل من بقاء مصر تحت اشراف دولة عظيمة متمدنة ، فاذا سلمنا بهذه الأمور الأساسية التي تنطوي على المسألة بحذافيرها والتي لا يمكن أن تقبل المناقشة فيها حكومة بريطانية او حزب من الأحزاب ، فقد يبقى بعد ذلك مجال للاختلاف البعيد في الآراء على الشكل الذي يجب أن تمثل به المصلحة البريطانية ، ولا أريد الآن أن أحاول تعريف صيغة الحماية تعريفا علميا ، فهي من الوجهة الدستورية معروفة في جميع الأمم والعصور ، ومعانيها تتفاوت ، فهي في أقصى طرفيها سيطرة سياسية أو ادارية شديدة ، وفي الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسي ، وعلى كلتا الحالتين لا تخلو الحماية من تعهد الدولة بالحماية برد الافارات الخارجية عن الحكومة المحمية وان تضمن المعاملة العادلة للرعايا الأجانب فيها وصيانة مصالحهم في داخل البلاد ، وعلى العموم الهيمنة على علاقتها السياسية والاجنبية ، أما الدرجة التي تبلغها الحماية في حق التدخل في شؤون الادارة الداخلية فلم يتصد قانون لتقديرها ، وإنما تقدر في كل حالة على حسب كفاءة الحكومة المحمية » .

ثم تكلم عن مهمة لجنة ملتر ، وعرج على وزارة يوسف وهبه باشا ، ووصفها بطابع الولاء للاحتلال ، قال : « ولا ريب في أنه لو كانت هذه التيات معروفة لوثقت لجنة اللورد ملتر لا من مقابلة غير ودية بل من احسن ترحيب ودي من جانب جميع اصدقاء الجنسية المصرية والتقدم المصري ، واتى واثق من أن اللجنة ستلقى هذا

الاستقبال على يد الوزارة المصرية الجديدة التي شكلت برئاسة يوسف وهبه باشا والتي تولى ادارة الاعمال بعد استقالة محمد سعيد باشا منذ أيام قليلة ، وقد أرسل اليها المندوب السامي يثنى على صفة الوزارة وتأليفها وقد تولت الآن أعمالها ، وهي تشاطر حكومة جلالة الملك آراءها المنطوية على الرجاء ، وصممت على أن تعاون بإخلاص وولاء في تنفيذ هذه الآراء .

وأشار الى تجدد الحوادث الثورية التي وقعت عقب اعلان تأليف لجنة ملنر ، قال :

« بقى على أن أذكر كلمات وجيزة عن القلاقل والاخلال بالنظام والاضطراب الذى تجدد لسوء الحظ فى مصر فى خلال الأسابيع القليلة الماضية ، ففى شهر أغسطس صارت نغمة الوطنيين فى مصر تزداد مرارة لما ظهر تأخير مؤتمر الصلح فى معالجة المسألة العثمانية ، وعجزت لجنة زغلول (الوفد المصرى) عن أن يسمع صوتها فى باريس ، ثم حمل الوطنيون المصريون على مقاطعة لجنة ملنر بإشارة حزب زغلول الذى عاد من أعضائه كثيرون الآن الى مصر ، واستمر التحريض يزداد شدة الى أن ختم بمشافتات شديدة وقعت فى الاسكندرية فى يومى ٢٤ و ٢٥ أكتوبر واستدعى الأمر الالتجاء الى مساعدة الجنود البريطانيين لاعادة النظام ، وتكررت الاضطرابات بعد ذلك بأسبوع ، ثم عادت فتجددت فى القاهرة يوم ١٦ نوفمبر ، وبذل البوليس المصرى والجنود المصريون فى كلتا المدينتين جهدهم للتغلب على حالة شاقة ، ولكنهم طلبوا مساعدة قوات جلالة الملك التى اظهرت من ضبط النفس والاعتدال فى أعمالها ما يضرب به المثل ، ولا أريد فى هذه الآونة أن أبصت بعناية كبرى فى أسباب هذا الهياج الذى هو نتيجة حوادث هذا الوقت ، والذى يوجد على السواء فى كثير من اجزاء العالم الشرقى ، فانه يصعب التفريق بالضبط بين الأدوار المختلفة التى تعزى فى هذا الهياج الى التحريض السياسى ، وتأثير الحرب ، والأسباب الاقتصادية ، وقوات الفوضى غير النظامية ، وقد فرض ذلك على ولاة الأمور من المصريين والبريطانيين معا واجبا أوليا يقضى عليهم بتنفيذ القانون والنظام ومعاينة مرتكبى الاعتداء والجرائم ، وأنا تثق بحزم المندوب السامى وحكمته فى معالجة هذا الوجه من الأمر ، وستنال الوزارة المصرية الجديدة منه ومنا كل تأييد . »

وجوهر هذه الخطبة كما ترى يعطيك فكرة جليلة من أساس سياسة انجلترا نحو مصر ، وهو الحيولة بينها وبين استقلالها الصحيح ، والتصرف فى أقدارها ، واستدامة اسباب العدوان على حقوقها ، والعمل على ابقائها تحت السيطرة البريطانية وإبراز ما فى هذه السيطرة من المعانى الاستعمارية .»

ولعلك تلاحظ ما تنطوى عليه الخطبة من المغالطة فى تسويغ هذا العدوان ، اذ يقول اللورد كيرزون أن مصر اذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الاغارة الخارجية ، والواقع أن وجود الاحتلال البريطانى هو الذى حال على تعاقب السنين دون انشاء جيش مصرى يحمى حدودها ويدافع عن استقلالها ، وان نظرة بسيطة الى ما كان عليه جيشها من قوة ومنعة فى عهد محمد على ، وما حفل به تاريخه من انتصارات ومفاخر فى مختلف المواقع والحروب ، حين كانت مصر مستقلة ، ثم ما آل اليه من الضعف والانحلال فى عهد الاحتلال ، أن هذه النظرة وحدها تدحض مزاعم اللورد كيرزون ، وتدل على أن مصر قادرة على حماية حدودها اذا تركت وشأنها ، وان ما يستند اليه من ضعفها الحربى إنما هو من صنع الاحتلال والسياسة

البريطانية ، وهذا الضعف لا يعالج باستدامة العدوان على استقلالها ، بل بالكف عن هذا العدوان ، لكي تستطيع أن تنشئ لها جيشا يدفع الغارة ويحمي الدمار ، وأن أية دولة مهما عظمت إذا احتلها الأجنبي وسيطر على شؤونها لا تستطيع أن تنشئ جيشا قويا جديرا بها ، لأن الاحتلال هو أول عقبة تعترضها في هذا السبيل .

ومن التجنى قول اللورد كيرزون أن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على اإمامة حكومة قوية منصفة في داخلها ، وهي تهمة اصطلمت الدول الاستعمارية على توجيهها الى كل شعب تريد أن تفرض سيطرتها عليه ، وتلك دعوى مردولة لا يقبلها العقل ولا المنطق السليم ، لأن الاستقلال حق طبيعي لكل أمة ، ولا يوجد مسوغ يخول أية دولة أن تتدخل في شؤون دولة أخرى بحجة اصلاح حكومتها ، بل أن الاحتلال الأجنبي هو الذي يفسد أخلاق الأمة ويضعف وطنيتها ونفسيته ، ويؤدي تبعا لذلك الى فساد نظم الحكم فيها ، ومن حجب أن يقول أن موقع مصر الجغرافي ووجودها على أبواب فلسطين وعلى مدخل افريقية وفي طريق الهند يجعل من المستحيل على الامبراطورية البريطانية أن تتخلى عن تبعتها في مصر ، ومعنى ذلك أنه ما دام من قواعد سياسة انجلترا الاستعمارية أن تضع يدها على فلسطين وتنتسبى امبراطوريتها الاستعمارية في افريقية والهند فهي في حاجة الى الحيلولة بين مصر واستقلالها التام ، او بعبارة أخرى يريد أن يسوغ الاغتصاب بالرغبة في استبقاء اغتصاب آخر ، في بلدان أخرى ، وذلك لعمري هو منطق الغصب والعدوان ، وهو منطق لا تقبله أية أمة تحافظ على كيانها ، وتؤمن بحقوقها وكرامتها .

وصول لجنة ملنر - ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

وأخيرا جاءت اللجنة ، ففي صبيحة يوم الأحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وصلت الباخرة المقلّة للورد ملنر وأعضاء لجنته الى بور سعيد ، وفي الساعة التاسعة صباحا استقلوا قطارا خاصا سار بهم الى العاصمة ، وكان يتقدمه قطار كشاف لحراسته ، وتحرسه أيضا خمس طائرات حربية من بورسعيد الى القاهرة ، فوصل اليها في الساعة الثانية بعد الظهر ، وكنتم موعد سفر اللجنة من لندن وموعد حضورها ، ولم يعلن عنها في الصحف إلا بعد وصولها الى العاصمة ، ولما وصل القطار الى المحطة نزل اللورد ملنر وزملاؤه وهم : السير رنل رود ، الجنرال السير جون مكسويل ، الجنرال السير أوين توماس ، المستر سبندر ، المستر هرست ، وكان معهم الكولونل وطسن المندوب العسكري بدار الحماية ، والمستر لويد من موظفيها ، وقد أوغدتهم دار الحماية لمقابلة اللجنة ببورسعيد ، واستقبلهم على رصيف المحطة الجنرال كونجريف نائب القائد العام للجيش البريطاني ، وبعض ضباط أركان حرب الجيش المذكور ، والأميرالاي رسل بك حاكم دار بوليس العاصمة ، ونائب مدير السكك الحديدية ، وكانت أبواب المحطة موصدة ، ولم يسمح لأحد من الجمهور بالوجود بها حين وصول القطار ، وتولى البوليس حراسة أعضاء اللجنة في الطريق ، وذهبوا يتقدمهم اللورد ملنر الى دار الحماية ، ثم الى فندق سميراميس القريب من هذه الدار والذي اتخذته اللجنة مقرا لها (١) .

وبدا الفرق جليا بين استقبال اللورد ملنر سنة ١٩١٩ ، واستقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢ ، في أوائل عهد الاحتلال ، جاء اللورد دفرين الى مصر في نوفمبر سنة

(١) يقول اللورد ملنر في تقريره : « وكانوا قد اتخلوا جميع الاحتياطات للمحافظة على مسلماتنا نظرا الى روح العداء للجنة الذي اشتد في النفوس بالتحريض والأغراء ، فبلغنا الفندق المجد لنزلنا فيه دون أن يحدث حادث ما »

١٨٨٢ ، اذ عينته الحكومة البريطانية مندوبا ساميا لكي يدرس حالتها ويقدم عنها تقريراً بما ينتهي اليه من الآراء والمقترحات ، فقبل في الاسكندرية مقابلة فخمة اعدّها الانجليز باتفاقهم مع الحكومة المصرية ، لكي يلفتوا الانتظار الى مقدم عميدهم الذي جاء ليهيمن على اقدار البلاد ومصايرها ، واطلقت المدافع بالاسكندرية من البارجة المصرية (محمد على) تحية له ، واستقبله محافظ الثغر نيابة عن الحكومة ، ونزل ضيفاً بسرّاي داس التين ، ثم استقل قطاراً خاصاً الى العاصمة ، وكان في استقباله بها رئيس مجلس الوزراء ورئيس التشريفات نائباً عن الخديو توفيق ، ولغيف من كبار رجال الحكومة ورجال الوكالة البريطانية ، وقائد جيش الاحتلال ، ونزل ضيفاً على الحكومة بقصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) ، وذهب غداة يوم وصوله الى سرّاي الجزيرة لمقابلة الخديو ، تحف به كوكبة من الفرسان الانجليز ، وبصحبه السير ادوار مالت قنصل إنجلترا العام في مصر وزكى بك التشريفاتي والمستر نيكلسون سكرتيره الاول ، والمستر بلند سكرتيره الثاني ، فقابلهم الخديو توفيق بالحفاوة والاكرام ، واطلقت له المدافع من القلعة عند خروجه من قصر النزهة ، وعند عودته اليه ، ورد له الخديو الزيارة في قصر النزهة في مساء ذلك اليوم .»

هذا ما كان من استقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢ ، فتأمل في الفرق بين هذه المقابلة ومقابلة اللورد ملتر سنة ١٩١٩ ، من هذه المقارنة بين لك مبلغ تبدل الحالة السياسية في مصر من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٩ ، والثر العامل القومي في مجرى الحوادث ، وهذا يدلّك يقينا على ارتقاء الشعور الوطني في هذه الحقبة من الزمن ، واغلب الظن ان هذا التبدل قد استشعر به من كان يعرف مصر من اعضاء اللجنة قبل الثورة ، كاللورد ملتر نفسه ، والجنرال مكسويل ، والسير دنل رود ، فاللورد ملتر قد عرفها وسبر فورها في الدور الاول من الاحتلال حيث كان الخضوع والاستسلام مخيمين عليها ، فقد كان وكيلا لوزارة المالية المصرية من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩١ ، وفيها ألف كتابه المشهور (إنجلترا في مصر) الذي ظهر سنة ١٨٩٢ ، وصار من وجهة النظر البريطانية عمدة المشتغلين بالسياسة المصرية ، والسير دنل رود قد عرفها ايضا ، اذ كان ملحقا بالوكالة البريطانية بها من سنة ١٨٩٤ الى سنة ١٩٠١ في عهد اللورد كرومر ، والجنرال مكسويل قد شهد الانقلاب الذي اعلنت فيه الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وساهم فيه بقسط وفير كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٥) ، وشهد جمود الوزراء والكبراء وجمهرة الأمة حيال هذا الانقلاب الخطير ، واقتصار الاحتجاج على دائرة محدودة من الشعب ، اما في سنة ١٩١٩ ، فقد همت حركة الاحتجاج والثورة ، وصارت البلاد تغلّى كالقدر سخطا على الحماية ، واحتجاجا على لجنة ملتر ، وتعلقا بالاستقلال التام ، وقد اعترف اللورد ملتر في تقريره بالروح العدائية التي قوبلت بها لجنته ، وقال ان عدد الرسائل البرقية التي انهالت عليها بمقاطعتها والاحتجاج عليها بلغ ١١٣١ برقية .»

الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها

لم يكد يذيع نبا وصول اللجنة حتى بدت العاصمة في حالة غير طبيعية من الهياج والاضطراب ، فعند ٨ ديسمبر اضرب الطلبة من جديد وهجروا معاهدهم ومدارسهم احتجاجا على قدوم اللجنة .»

وفي يوم ٩ منه قام الطلبة والجمهور بمظاهرات عدة في نواحي القاهرة وتعددت المظاهرات في الايام التالية .»

ووجد التجار يوم ٩ ديسمبر عندما ذهبوا لفتح محلاتهم اعلانات مصلقة على ابوابها ، مكتوبا عليها « المحل مقفل احتجاجا على مجيء لجنة ملتر لبسط الحماية » ، فمنهم من احترمو الاعلان وابقوا محلاتهم مغلقة ، وهم كثيرون ، ومنهم من فتحوها محالهم بعد مرور الجنود المصرية في الشوارع .

وانهالت برفيات ورسائل الاحتجاج على اللجنة من كل صوب ، واحتجت الهيئات السياسية ومجالس المديرية على قدومها .

وقامت المظاهرات في الاسكندرية وكثير من العواصم احتجاجا على اللجنة ، ولم تحصل اعتداءات من الجنود على هذه المظاهرات ، فيما عدا مظاهرة قامت بالاسكندرية من مسجد ابي العباس يوم الجمعة ٢٦ ديسمبر عقب الصلاة ، قُمرت سيارتان بريطانيتان مدرعتان وأطلق جنودهما المسدسات لتفريق المظاهرة ، فقتل واحد وجرح خمسة ، وقد وقع القتل بعد فترة من الهدوء النسبي لم تقع فيها حوادث دموية منذ ١٨ نوفمبر ، فكان لهذا الاعتداء وقع شديد في النفوس .

اضراب المحامين

واجتمع المحامون في الجمعية العمومية العادية يوم الجمعة ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، ونفذوا ما أعلنوه يوم اجتماعهم السابق على مجيء اللجنة ، وقرروا الاضراب اسبوعا يبدأ من يوم ١٧ ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة ، وقد حددوا يوم ١٧ ديسمبر لأنه ذكرى اعلان الحماية (١) .
وحذا المحامون الشرعيون حذوهم .

اجتماع السيدات المصريات بالكندرية المرقسية

واحتجاجهن على قدوم لجنة ملتر

وفي يوم الجمعة ١٢ ديسمبر اجتمع عدد عظيم من السيدات المصريات من مسلمات وقبطيات بالكنيسة المرقسية ، للاحتجاج على قيام وزارة يوسف وهبه باشا وقدوم لجنة ملتر ، وكان في مقدمتهن السيدات : هدى شعراوي ، شريفة رياض ، حرم محمود باشا رافت ، حرم حبيب بك خياط ، احسان القوصي ، حرم فهمي بك ويصا ، الخ ، واصدرن بيانا ضمنه رأين في الموقف السياسي ، واخلاف الانجليز وعودهم في المسألة المصرية ، وختمنه بتأييد مقاطعة لجنة ملتر والاحتجاج على قدومها والاصرار على التمسك بالاستقلال التام .

وقام السيدات يوم ١٦ يناير سنة ١٩٢٠ بمظاهرة سارت من محطة مصر الى شارع كامل (الجمهورية الآن) ، فميدان الاوبرا ، فشارع هابدين ، وتعرض لهن الجنود البريطانيون وطلبوا منهن التفرق فأبين واستمررن في المظاهرة ، الى أن انتهت بسلام .

احتجاج الموظفين

واجتمع جمهور الموظفين يوم ١٥ ديسمبر بمسجد الشيخ صالح ابي حذيفة وقرروا الاضراب عن العمل يوما واحدا وهو يوم ١٧ ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة وايدانا بمقاطعتها .

(١) انتخب في هذا الاجتماع خمسة من المحامين ، وهم : مرقس حنا بك ، ومحمد ابراهيم شادي بك ، ومحمد الرحمن الرافعي بك ، ويونس صالح بك ، واحمد مصطفى بك أعضاء في مجلس النقابة بدلا ممن انتهت مدتهم ، وانتخب مرقس حنا بك نقيبا للمحامين ، ومحمد ابراهيم شادي بك وكيلا للنقابة .

ولكن الوزارة لم تكده تعلم بهذا القرار حتى قررت يوم ١٦ ديسمبر انزال العقاب الشديد بكل من يضرب في اليوم التالي ، وابلغ رؤساء المصالح هذا الانذار الى مرؤوسيههم ، وصارحهم بأن أول مظهر لهذا العقاب هو قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى ، وفصل كل موظف لا يكون له في الخدمة أكثر من عشر سنوات ، فعدل الموظفون عن الاضراب ، واكتفوا بالاحتجاج .

انذار الصحف

وكان سيل الاحتجاجات واعلان مقاطعة اللجنة يتدفق على الصحف ، فأصدرت ادارة المطبوعات بلاغا يوم ١٨ ديسمبر يتضمن تهديد الصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العرفية اذا هي نشرت أممالا أو آراء سياسية « تصدر عن اشخاص لا يدركون تبعه ما يفعلون كتلاميذ المدارس وغيرهم ، أو احتجاجات سياسية موجهة الى السلطات أو اللجنة البريطانية ما لم يصادق عليها الرقيب ، وكل ما من شأنه تحريض الموظفين أو غيرهم على الاضراب أو اهمال القيام بواجباتهم ، وكل خبر أو طعن من شأنه إثارة شعور العامة ضد الحكومتين البريطانية والمصرية أو من يمثلهما » .

وبنى هذا البلاغ على ديباجة جاء فيها : « ان المسلك المخالف للنظام الذى سلكه الطلاب وغيرهم في الأيام الأخيرة حتى بلغ أشده في تكرار الشروع في القتل يمكن اسناده لدرجة عظيمة الى مواد نشرتها الصحف ، وان ماتحدثه الجرائد في الأقاليم من التأثير المخل بالنظام قد أصبح واضحا » .

وأشار البلاغ الى عودة الرقابة على الصحف بطريقة ملتوية بقوله : « على جميع رجال الصحافة أن يعملوا بهذه التعاليم من حيث مبنائها ومعناها ونشير عليهم مراعاة للمصلحة العامة ومصالحهم الخاصة أيضا أن يعرضوا على جناب رئيس المراقبة (ادارة المطبوعات) المواد التى يرتابون في كيفية تأثيرها قبل نشرها » .

وقد اجتمع أصحاب الصحف واحتجوا على هذه القيود ، ولكنهم منعوا من نشر هذا الاحتجاج أو الإشارة اليه .

اقتحام الجنود الانجليز الأزهر - ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩

وقع يوم ١١ ديسمبر حادث اهتزت له أرجاء القاهرة ، واثار عاصفة من السخط والاستنكار في أنحاء البلاد ، وهو اقتحام الجنود الانجليزية الجامع الأزهر ، وتفصيل ذلك ان مظاهرة قامت في صبيحة ذلك اليوم مؤلفة من طلبة الأزهر ومن انضم اليهم ، وبدأ سير المظاهرة من ميدان الأزهر ، وسار المتظاهرون بكل هدوء ونظام حتى وصلوا الى شارع السكة الجديدة . وأرادوا أن يواصلوا سيرهم الى دور معتمدى الدول ، ولكن قبل أن تصل المظاهرة الى شارع الموسكى أدركها الجنود الانجليز بالسيارات ، وهاجموا المتظاهرين ، ففرقوا ، وعادوا الى قواعدهم بميدان الأزهر ، ودخل كثير منهم الى المسجد يحتمون به ، فدخل وراءهم الجنود الانجليز بنعسالمهم وأسلمحتهم ، واعتدوا على من صادفهم بالضرب والايذاء ، فحدث هرج ومرج في الجامع ، واقتحم الجنود مكاتب الإدارة ، وحاولوا كسر الأبواب ، ففرع الموظفون ، وحدثت مضجعة كبيرة داخل الجامع وخارجه .

احتجاج العلماء

وعندئذ ثارت ثائرة المشايخ ، وقصدوا الى شيخ الجامع يقصون عليه ما جرى ، واجتمع بكبار العلماء ووضعوا احتجاجا شديدا ، وقعوا عليه جميعا ، وبعثوا به الى

السلطان فؤاد ، والى يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء ، ثم الى اللورد اللنبى
المندوب السامى البريطانى ، وهذا نصه :

« حدث فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٨ ربيع اول
سنة ١٣٣٨ هـ (١١ ديسمبر سنة ١٩١٩) أن فصيلة من الجنود البريطانية كانت
تطارد جماعة من الناس اقتحمت الجامع الأزهر الشريف بنعالها وعصيها منتهكة
حرمة هذا المعهد المقدس والجامعة الإسلامية الكبرى التى يؤمها طلاب العلوم من
جميع الاقطار ، ثم اخذت تضرب وتروع ، وتجاوزت ذلك الى الاعتداء على محل
الادارة والعمال يؤدون وظيفتهم ، محاولة كسر الباب الموصل الى القاعة المخصصة
لشيخ الجامع الأزهر ، لولا متانته ، ثم صعدت الى الدور الأعلى من الرواق العباسى ،
فكسرت باب غرفة رئيس الحسابات ، وقد كان الرعب استولى على من فيها من
العمال فأوصدوها على انفسهم .

« ان هذا الحادث قد أحزن جميع المصريين المقيمين فى القاهرة وآلمهم اشد الالام
وسيزداد هذا الأثر السيئ بنسبة انتشار الخبر فى أرجاء مصر وتردد صدهاء فى أنحاء
العالم الاسلامى .

« فنحن الموقعين على هذا من علماء الجامع الأزهر وأعضاء مجلسه الأعلى نحتج
على هذه الحادثة السيئة قياما بالمفروض علينا من خدمة الأزهر الشريف وأهله » .

٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٣٨ - ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

توقيعات

محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر . محمد بنخيتة مفتى الديان
المصريه . احمد نصر نائب شيخ السادة المالكية . محمد النجدي شيخ السادة الشافعية .
محمد سبيع الذهبى نائب شيخ السادة الحنابلة . عبد الرحمن قراة وكيل الجامع
الأزهر ومدير المعاهد الدينية . محمد ابراهيم . محمد الأحمدي . عبد الفنى محمود
(وهؤلاء جميعا أعضاء مجلس الأزهر الأعلى) . احمد زكى باشا عضو المجلس
الأعلى . مصطفى عبد الرازق السكرتير العام للمجلس الأعلى . محمد شاكر وكيل
الأزهر السابق . محمد حسنين وكيل الأزهر ومدير المعاهد الدينية السابق .
محمود الجزيرى . عبد الحميد زايد . ابراهيم الحديدي . دسوقي العربى . محمد
احمد الطوخى . عبد المظى الشرشيمى . محمد بخاى . وكلهم من هيئة كبار العلماء .
عيسوى نجا الايسارى . محمود الامام . حفناوى السيد الجيزاوى . عمر محمد
الهجرسى . صادق عزام . عبد الرحمن ميد المحلاوى استاذ الشريعة الاسلامية
بالجامعة المصرية . ابراهيم زيان . عبد الفنى مهنا . احمد الصفترى . عبد السلام
البشرى من علماء الأزهر . عبد المجيد الشاذلى . محمد الحلبي . عيسى منون .
سعيد حسن . على مصطفى أبو دره . احمد المكاوى . أمين حمزة التناوى . محمد
عبد الخالق العشرى . عيسوى محمد ماريه . على محمد صبره . خليفه راشد .
حسن عامر مذكور . اسماعيل على . احمد عيسى السلامونى . محمد سعد بركة .
محمد الشايب . سعد احمد الذهبى . محمد عبد اللطيف دراز . محمد ابراهيم
اليومى . محمد المهدي على . عبد ربه مفتاح . عبد الحليم سعد . احمد
عبد اللطيف . احمد عبد السلام . عواد على حسن . على جاد الحق . عبد الحكيم
محمد . يوسف الرمالى . محمود الدينارى . محمد الشاعر . محمد احمد الشيبينى .
عبد الله قنديل . محمد محمد المدلل . معوض السخاوى . محمد عبد الله محمد .

على شقيق . أمين الشيخ . بركات أحمد . أمين خطاب . على محمد الشيخ . على محمود . محمد أحمد القطيشي . محمد يس الجندى . اسماعيل حسين . محمود القمراوي . عبد الوكيل أحمد خاطر . السعدى محمد . محمد الحنبلى . ابراهيم هقر البهى . عبد الرحمن عبد ربه . محمد الخطيب . سليمان ابراهيم البيلى . عبد الرسول خليفة . مصطفى محمد عيد . عبد الباقي نعيم . مصطفى محمد مامون . توفيق محمد . على عبد اللطيف . سعيد عبد الله . أحمد المرشدى . صادق شعيب . ابراهيم النقراشى . حسن أبو عرب . ابراهيم الدسوقى . مصطفى بدر زيد . عبد الحميد الهتامى . محمد حماد خليفة . محمد محمد هلالى . عبد العليم رضوان . سليمان قائد . عبد الفتاح أحمد . محمد فريد الضرفامى . عبد الرحيم البرديسى . محمد مخلوف . عيسى الشويرى . على الشايب . محمد درويش العصار . موسى شريف . عبد الرؤوف عبد السلام . أحمد عبد الحليم هيكى . محمد على البراوى . على محمد النجار . على على البنسا . محمد بحفنى بلال .

جواب اللورد اللنبى

ولما تسلم اللورد اللنبى هذا الاحتجاج بادر بارسال الرد الى شيخ الجامع « وأبدى فيه أسفه لوقوع الحادث » وروى فيه الواقعة على أساس أن دخول الجنود الأزهر كان على اثر دخول بعض المتظاهرين فيه وقد فهم الاحجار من داخله على الجنود « وهذا نص الكتاب :

« حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر :

« قد تلقينا كتابكم الذى وجهتموه الينا مع حضرات أصحاب الفضيلة والسادة علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى ، وقد أمرنا بإجراء التحقيق اللازم من حادث يوم ١١ ديسمبر ، وقد يظهر أن بعض الافراد السيئى النية كانوا قد هاجموا الحوائيت ، ولما طاردهم الجنود البريطانية التجأوا الى الأزهر وجعلوا يقدفون منه الاحجار على الجنود حتى اذا ما اناروا فيظلم اقتفوا اثر المعتدين اللاجئين فى جوانب الأزهر ، ولا يغرب عن فضيلتكم أن ذلك قد حدث فى الوقت الذى تهيجت فيه نفوس الجنود ، ولكم أن تثقوا بقه لم يقصد البتة انتهاك حرمة الأزهر ولا التعدى على كرامة افضيلتكم أو السادة العلماء أو الطلاب المسلمين ، وبينما نأسف فى هذه الآونة لوقوع هذا الحادث الا اننا نرجو أن توجه نظر فضيلتكم الى أنه من الواجب على الهيئة الرئيسية للأزهر الشريف أن تمنع استعمال جوانب الجامع لأعمال الاعتداء المخالفة للقانون .»

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

« نائب جلالة الملك »

« اللنبى »

وتشرت الحكومة من ناحيتها بلافا رسمياً بمعنى كتاب اللورد اللنبى .

راى علماء الأزهر

فى الموقف السياسى

وقد حركت هذه الحادثة فى نفوس علماء الأزهر الجهر برأيهم فى الموقف السياسى هامة ، فوضعوا بياناً أعربوا فيه عن أن الحل الوحيد للاضطراب السائد فى البلاد هو

أن تفي الدولة الانكليزية بوعودها ، وتعترف للبلاد بالاستقلال التام ، أى أنهم شاركوا الأمة في معظم مطالبها السياسية ، وأرسلوا هذا البيان الى السلطان والى رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامي البريطاني ، وهذا نصه :

« ان علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بازاء الظروف الحاضرة ، وما جرت على البلاد من خطوب تفاقت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها ، يرون من اقدس الواجبات التى فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا في القيام بوظيفتهم في ابداء النصيح والارشاد الى ما فيه تأييد السلم في الارض وتوطيد العلاقات الحسنة بين الأمم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقا لما أمر الله به في جميع الشرائع المنزلة ، ولا سيما الشريعة الاسلامية الغراء .

« أجمعت الأمة المصرية على التمسك بحقها الشرعى في الاستقلال التام ، وأصررت على المطالبة به بكل ما لديها من الوسائل المشروعة ، دون أن يظهر من جانب الحكومة الانكليزية ميل الى الاعتراف بهذا الحق ، فادى ذلك الى احوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق ، فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة .

« لذلك يرى علماء الأزهر الشريف ورجال مجلسه الأعلى الموقعون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هي أن تفي الدولة الانكليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتازا بميراثه المجيد ومكانته الخاصة ومقامه الراجح في بلاد الشرق أجمع وبذلك تمتنع وسائل الشدة التى طالما ظهرت آثارها بما يوجب الأسف الشديد ، ويخلد أبناء الأمة كلهم الى الهدوء والسكينة ولا يضمرون ضغنا ولا حقدًا للحكومة الانكليزية ويقومون بالحفاظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول الأجنبية .

« هذه هي الأمانة التى وضعها الله في أمانتنا قد أديناها قيساما بالواجب على لخدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين » .
ولقد حذا علماء الاسكندرية وطنطا ودمشق ودمياط حذو علماء الأزهر ، فحرروا بيانًا يضمون فيه صوتهم الى صوت اخوانهم علماء الأزهر في طلب الاستقلال التام .

تهديد الطلبة المصريين

أصدر مجلس الوزراء في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ قرارا بانذار جميع طلبة المدارس العليا وتلاميذ المدارس الأميرية والمدارس الخاضعة لتفتيش الحكومة بالحضور الى مدارسهم في التواريخ التى حددتها وزارة المعارف ، وبأن كل من يتخلف من اطاعة هذا الأمر ويتغيب عن مدرسته دون أن يقدم علنا مقبولا يحرم الدخول في جميع الامتحانات التى تعقد في خلال سنة ١٩٢٠ .

بلاغ اللورد ملتر عن مهمته - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

رأت لجنة ملتر أن مقاطعة الأمة لها أصبحت عامة محكمة ، وظهرت بمظاهر تشتى تحتتمع كلها في اعراض الأمة عن الاتصال بها ، من قرب أو بعد ، فأخذت تعالج هذه المقاطعة بالآناة وسعة الحيلة ، فأصدر اللورد ملتر بلاغا عن مهمته ، قال فيه :

« أدهش اللجنة البريطانية الامتقصاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التى كانت لها الى الآن . ولا أساس على الاطلاق لهذا الاعتقاد . فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بمراقبة البرلمان البريطانى لأجل التوفيق

بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فى البلاد .

« ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع توافر حسن النية من الجانبين ، واللجنة ترغب ورغبة صادقة فى أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى Self Governing institutions (١)

« وتنفيذا لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويمكن ابداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة فى تقييد حدود المناقشة ، كما أنه لا داعى لأن يخشى كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلا منه عن معتقداته ، فإنه لا بعد متنازلا من معتقداته بمفاوضة اللجنة إلا كما تعد هى متنازلة بسماعها ، وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق » .

مصر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ « ملتر »

رد الوفد على بلاغ ملتر

وقد ردت لجنة الوفد المركزية على هذا البلاغ ببيان أذيع يوم ٣٠ ديسمبر ١٩١٩ قالت فيه :

« كانت لجنة الوفد تود أن يكون بلاغ اللورد صريحا واضحا ، وأن يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام ، لكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة ، فبعد أن كانت المفاوضة التى تطلبها اللجنة محصورة فى دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضة فى غير دائرة مخصصة .

« نعم أن توسيع دائرة المناقشة يدل على اقتناع الانجليز بأن المصريين يرفضون الحماية رفضا باتا ، ولكنه لا ينفى مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الانجليزية التى تقدمت مجيء اللجنة وليس من شأنه بأى حال أن يحمل الأمة على العدول عن خطتها فضلا عن ذلك فإن الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها .

« وإذا كان الغرض الوقوف على مطالب المصريين ، فإن هذه المطالب أصبحت معروفة معرفة تامة فى جميع أنحاء العالم ، وهى تنحصر فى شيء واحد هو « الاستقلال التام » . أما التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح فالمناقشة فيه تكون مع الوفد متى كان الأسس عدم المساس بحقوقنا المقدسة » .

« فلتحى مصر . وليحى الاستقلال التام » .

وأيرقت لجنة الوفد ببلاغ اللورد ملتر وردها عليه الى سعد باشا فى باريس ١٩١٩ فاجابها الرد بموافقة الوفد .

رد الحزب الوطنى

وفى ٢١ ديسمبر نشر الحزب الوطنى رده على بلاغ اللورد ملتر ببيان أعلن قيسه من جديد سياسة (لا مفاوضة الا بعد الجلاء) تأييدا لقوارره فى نوفمبر سنة ١٩١٩ « ص ٦٥ » ، قال :

« الله فى الترجمة الرسمية للبلاغ » تحت أنظمة دستورية « والملتر واحد »

« أعلن جناب اللورد ملنر في بلاغ لجنته للأمة أن الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها ما أوفدت اللجنة إلى مصر إلا لغرض واحد هو التوفيق بين آماني الأمة وما للدولة البريطانية العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة لجميع الأجانب القاطنين فيها ، وأظهر جنابه رغبة اللجنة في الوقوف على آراء الهيئات المشخصة للأمة المصرية وإنها لترغب ورغبة صادقة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودي يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم في ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية ، هذا هو جوهر البلاغ الذي نشرته الصحف المحلية ، وليس للحزب الوطني آراء هذا البلاغ سياسة خاصة بل أنه لا يزال متمسكا بسياسته التي أعلنها للأمة مرارا وتكرارا والتي أبانها آراء السياسة الانجليزية بكل وضوح في الخطبة التي ألقاها باسمه حضرة علي بك فهمي كامل وكيل الحزب في حفلة تأبين المغفور له رئيسه (محمد بك فريد) يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجاري ، وهذا فحواها : أن الأمة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالاً غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال وإنها لا ترضى بالمخاطرة مع أية هيئة بريطانية أو غيرها إلا إذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام وأعلنت امترافها به رسمياً وأيدته بجلاء الجنود الانكليزية من وادي النيل وسحبت إعلان الحماية .

« أنه إذا اعترفت إنجلترا أمام الملا رسمياً بهذا الاستقلال بحسن النية وصدق الاخلاص اللذين أشار اليهما جناب اللورد ملنر ، وجلت الجنود البريطانية عن البلاد وسحب إعلان الحماية ، فإن الأمة المصرية تشعر اذ ذاك بأن إنجلترا وقت يومودها وبرت بمهودها ، وتكون بأسرها مرتاحة لكل مخاطرة لا تمس استقلالها التام في أمورها الداخلية أو الخارجية ، وأما ما دامت خطة اللجنة الانجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كيرزون ومستر بالفور ضاربين باستقلال مصر التام عرض الأفق ، وما دامت البلاد محتلة بجيشين أحدهما حربي والثاني ملكي ، وما دامت الأحكام العرفية تصدر كل يوم باعتقال أبناء الأمة وتوقيع العقوبات المختلفة على طلاب العلم ، وما دامت حرية القول والكتابة محجورة ، وما دامت البلاد في فوضى من التشريع ، وفي الجملة ما دامت الأرواح تخطف لأقل مظاهرة سياسية سلمية إلى غير ذلك من الضحايا التي ضحتها الأمة في سبيل استقلالها التام ، نعم ما دام كل هذا وغيره قائماً فوق أرض مصر على مشهد من العالم المتقدم ، فإن كل مخاطرة مع أية هيئة بريطانية لا يكون معناها إلا التنازل عن هذا المطلب الاسمي - مطلب الكرامة والاباء - مطلب الاستقلال التام ، لذلك ينصح الحزب الوطني المصري للأمة بأسرها أن تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال التام ، وأن يفوتها أنها لو نالت به بأي شرط كائننا نومه ما كان فانه لا يكون استقلالاً تاماً بمعناه المرسوم ، فالمخاطرة على مقاطعة كل هيئة بريطانية - ما دام استقلال مصر التام لم يعترف به من قبل إنجلترا ولم ينفذ بالفعل - واجب كل الوجوب على كل مصري ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بمركزه وكرامته في الوجود . »

« وكيل الحزب الوطني » - « علي فهمي كامل »

ومسألة الحزب الوطني في عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تماماً مع مبادئه ، لأنه ، وهو حزب الجلاء ، ما دام متمسكا بالجلاء ، ولا يقبل ما دونه ، لا يرتضي الدخول في مفاوضات بين مصر وإنجلترا والاحتلال قائم ، لأن جوهر القضية بينهما هو في الاحتلال والجلاء ، فاما جلاء ، واما احتلال ، والجلاء هو الدواء الوحيد

للاحتلال ، كما قال المرحوم محمد فريد (ج ١ ص ٧٠) ، والأصل ان الاستقلال حق طبيعي ثابت لا يقبل المناقشة ، فلا يصح ان يجعل هذا الحق موضع شك او مساومة ، والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قصد منها تشكيك الامة المصرية في حقها في الجلاء وايمانها به ، والوسيلة الطبيعية للجهاد هي المطالبة المقرونة بالمقاومة ، اما المفاوضة فهي من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الامة عن التمسك بالجلاء ، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخي في المقاومة وقبول الامر الواقع تحت اوضاع مختلفة ، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال ، جربتها في مدى ربع قرن ، فلم تنتج الا بقاء الاحتلال واقراره ، مع تغيير في اسمائه واوضاعه ، في حين ان الجلاء لا يصح ان يكون موضع مساومة او اشتراط شروط في مقابله ، لان انجلترا عندما تعهدت ستين مرة (١) بالجلاء عن مصر ، لم تعلق وعودها وعودها على شروط ، بل كانت عهدا صريحة مطلقة ، فالجلاء - وهو جوهر الاستقلال - لا يصح ان يكون مقيدا بشروط ، وفي ذلك يقول المرحوم « مصطفى كامل » : « نحن مسلوبون والانجليز هم السالبون ، ونحن طلاب حق مقدس والانجليز هم مفتصبو هذا الحق ، فلا مسيل الى الاتفاق بيننا وبينهم الا باعترافهم بحقنا ورده الينا » .

هذا ، الى ان المفاوضات والاحتلال قائم ، فيها معنى الاكراه الادبي والمعنوي المائل في الاحتلال ذاته ، والاكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها ، ويحمل المفاوضات المصرية ، تحت تأثير هذا الاكراه ، على المساومة في الجلاء ، والتساهل في وجود الاحتلال تحت اى اسم كان ، وهذا ما يتعارض قطعاً مع مبدأ الحزب الوطنى الاساسى ، وهو الجلاء ، على ان المفاوضات قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب في تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الاجنبى الذى تستفتى في شأنه ، وقد اتفقت الآراء على ان مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا صالح ، لما يلابسه من الاكراه السافر او المقتنع ، وان الاستفتاء الصحيح يجب ان يسبقه الجلاء ، والمفاوضة الصحيحة يجب ايضا ان يسبقها الجلاء ، ولقد كان فريد في مذكراته الى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للامة المصرية بحقها في تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء ، على ان يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الانجليزى عن البلاد ، وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين ، لضمان صحة الاستفتاء .

رسالة الامراء

وفي ٣ يناير سنة ١٩٢٠ اذاع الامراء : كمال الدين حسين . وعمر طوسون . ومحمد على ابراهيم . ويوسف كمال . واسماعيل داود ، ومنصور داود ، رسالة الى الامة ، اعربوا فيها عن تضامنهم معها في امانيتها وآمالها ، واعلنوا انهم يطالبون باستقلال مصر استقلالاً تاماً مطلقاً بلا قيد ولا شرط ، فايدوا برسالتهم وجهة نظر الحزب الوطنى ، قالوا :

« أبناء مصر: مواطنينا الاعزاء »

« يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية ابداع مصر مصر بين يدي من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقاد المصرى ومرشده الا وهو جدنا الاكبر وسيدنا الاعظم المرحوم (محمد على الاول) وجمعت القلعة الالهية في شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة في اعماله مع الصدق والولاء نحو مصر ، فجعلت المشيئة الربانية ان يعقب هذا الشخص الجليل ثرية تقطن هذه الارض الطاهرة ، مغمورة بنعمها ، فرض الله علينا بلداً بخدمة مصر واخواننا المصريين ، والسير على اثر جدنا الاكبر

لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين،
وحيث أن الأمة المصرية الشريفة التي هي سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت
بالواجب عليها قياما يجعل لها ولنا أعظم منزلة نتفاخر بها في العالم بأسره ، وبما
أنه لم يبق من جميع طبقات امتنا العزيزة طبقة إلا نادى بأعظم صراحة وأجلى بيان
مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقة ، فقد جئنا نحن أولاد محمد على لا لنشارك
امتنا في أمانيها ومقاصدها فقط ، بل لنضم صدورها إلى صدور أفرادها ، ونجعل
أيدينا في أيديهم ، حيث أننا لسنا إلا روحا واحدة حتى تكون جسما لا يتر وفوة
لا تقهر فنطالب بحقوق وطننا ، نطالب بحقوق امتنا ، نطالب بحقوقها الشرعية ،
نطالب باستقلال مصرنا استقلالا تاما مطلقا بلا قيد ولا شرط »

كمال الدين حسين	عمر طوسون	محمد على ابراهيم
يوسف كمال	اسماعيل داود	منصور داود

مذكرة الأمراء الى اللورد ملنر

وارسلوا في اليوم نفسه مذكرة الى اللورد ملنر ردا على بلاغه ، قالوا فيها :
« بما أن جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها وعبرت عن
أمانيها طالبة الاستقلال التام لبلادها ، وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب
المصري برهان ساطع قاطع على إخلاصه الذي لا يدع مجالا لاحد أن يتهمة بأنه
يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة ، فضلا عن ذلك بما أن جميع أعمال
الأمة المصرية المتحدة اتحادا صادرا من أعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على أنها متباعدة
من شعور حقيقى لم يدفعها اليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن ، فأننا نقدم
اليكم هذه المذكرة لتحيطوا علما أننا لا تقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب
الأمة المصرية ، بل ننضم اليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك
بالاستقلال التام لمصر ، وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا »

كمال الدين حسين	عمر طوسون	محمد على ابراهيم
يوسف كمال	اسماعيل داود	منصور داود

وقد كان لرسالة الأمراء الى الأمة ومذكرتهم الى اللورد ملنر ابلغ الاثر في اذكاء
روح الحماسة في النفوس ، وقوبلت الرسالة والمذكرة بالقبطة والابتهاج ، اذ جاءنا
دليلا ملموسا على تضامن أمراء البيت المالك (السابق) مع الشعب .
وارسل اللورد ملنر رده على مذكرة الأمراء في خطاب وجيز بعث به الى الأمير
كمال الدين حسين بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٠ ، قال فيه : « يا صاحب السمو
اسمح لى أن البشكم من تلقى الكتاب الذى وجهه سموكم وخمسة من الأمراء من
أسرة محمد على ، والذى أبلغتموه فى الوقت ذاته الى الصحف ، ولى الشرف أن
أكون لسموكم » .

« المخلص »

(ملنر)

الاعتداء على الوزراء

استهدفت وزارة يوسف وهبه باشا لاعتداءات عدة على حياة أعضائها ، وكانت
هذه الاعتداءات من مظاهر السخط العام عليها ، وقد وقعت لأسباب سياسية ،

ونجا الوزراء منها جميعا ، ولكنها تركت أثرا عميقا في النفوس ، واستمرت هذه الاعتداءات في عهد وزارة محمد توفيق نسيم باشا ، وفي ذلك يقول اللورد ملنر في تقريره : « يعسر على المرء أن يفى هذين الرئيسين وسائر رفاقهما الوزراء حقهم من المدح والاطراء على ما أبدوا من الشجاعة والفيرة الوطنية بتسلمهم مقاليد الأحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه ، وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم ، ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الأمور وأعضاؤها هم نفس الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبة باشا ، ما خلا وزيرا واحدا ، فهي — كسابقتها في أوصافها — وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاه السلطان ويديرون الأمور مع المعتمد السامي البريطاني (١) » .

وأنا ، مع استنكارنا لمبدأ الاعتداء وحوادثه ، يذكر فيما يلي سجيلا للوقائع التاريخية حوادث الاعتداء بترتيب وقوعها ، ففي منتصف الساعة العاشرة من صباح يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، بينما كان يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء ذاهبا بسيارته إلى ديوان المالية وعند مروره في شارع سليمان باشا — قبالة النادي الطلياني — ألقى عليه أحد الشبان قنبلتين انفجرتا ، ولكنهما لم تصيبا السيارة ، ولم يصب وهبة باشا بسوء ، وقبض على الشاب وهو يحاول اخراج مسدس من جيبه ، فتبين أنه طالب قبطي بكلية الطب ، وهو عريان يوسف سعد ، وقد اعترف الطالب في التحقيق أنه كان يريد اغتيال حياة يوسف وهبة باشا .

وحوكم أمام محكمة عسكرية انجليزية فقضت عليه بالأشغال الشاقة عشر سنوات ، وقد أفرج عنه سنة ١٩٢٤ ضمن من شملهم العفو في عهد وزارة سعد زغلول ، وهو الآن من موظفي مجلس الشيوخ .

وفي ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على اسماعيل سري باشا وزير الأشغال ، وهو راكب سيارته وذهب إلى الوزارة ، فأخطأت القنبلة السيارة ووقعت على الأرض ، ولم تصب السيارة إلا بشظية بسيطة في المؤخرة ، ولم يعرف الجاني ، وأعلنت الحكومة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يرشد عنه ، ولكن لم توفق إلى العثور عليه .

وفي صباح ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ أقيت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة ، بينما كان راكب سيارته بعد خروجه من منزله ، وقد انفجرت القنبلة ولم تصب أحد بضرر ، وقبض على المعتدى ، فاتفح أنه طالب بالمدرسة الإلهامية يدمي عبد القادر شحاته ، ومعه شريك له يدعى عباس حلمي ، وهو طالب سابق بالمدرسة المذكورة .

وقد حوكم المتهمان أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت عليهما بالإعدام ، ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

وفي ٨ مايو سنة ١٩٢٠ أقيت قنبلة أخرى على حسين درويش باشا وزير الأوقاف وهو راكب سيارته بشارع المدارس بالحلمية فأصابت السيارة بضرر وجرحته السائق كما قتلت أحد الشبان كان على مقربة من الحادثة ، ولم يصيب الوزير بسوء .

(١) تقرير اللورد ملنر . وقد ظهر أثناء وزارة توفيق نسيم باشا .

رفع معاش الوزراء

اشتد السخط في ذلك العهد على من يتولون الوزارة ، اذ كانوا أداة الاجنبى في العسف والتكبل بالأمة ، والحيلولة بينها وبين حقوقها التى تطالب بها وتجاهد في سبيلها ، فأدركت السراى احجاما من المستوزرين عن قبول منصب الوزارة في مثل هذه الظروف ، مما قد يؤدي الى اضراب وزارى تخلو به مناصب الوزارة ، وتتجدد الحالة التى شهدتها البلاد بعد استقالة وزارة رشدى باشا ، ولا شك أن بقاء هذه المناصب شاغرة مدة من الزمن يشد من أزر الشعب في جهاده ، ويظهر السراى امام الاحتلال بمظهر العجز عن حكم البلاد حكما اساسه امتهان ارادة الشعب ، فابتكرت طريقة تغرى المستوزرين بالتهافت على هذه المناصب ، وذلك برفع معاش الوزراء الذين يؤخذون من سلك الوظائف ، ومنحهم معاشا استثنائيا كبيرا ، فصدر مرسوم سلطانى في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ بمنح كل موظف مضى عليه مشرون سنة في خدمة الحكومة وعين وزيرا مرتبا مستديما قدره ١٥٠٠ جنيه في العام بعد تخليه عن الوزارة (او بعبارة أصح بعد تنحيته عنها) .

صدر هذا المرسوم في عهد وزارة يوسف وهبة باشا ، ونص على سريانه على الوزراء الذين تنتهى وظائفهم بعد تاريخ نشر المرسوم (ومنهم الوزراء الذين أصدره) ، وكذلك على الوزراء السابقين اذا دعوا للعودة الى الوزارة !

وكان هذا الاجراء بمثابة رشوة لكبار الموظفين ، واغراء لهم بالتهافت على مناصب الوزارة ، لكى يصلوا الى تحسين معاشهم ، فهى عملية مالية خالية من معانى النزاهة ، وبذلك ضمنت السراى تحت تأثير هذه الرشوة أن تؤلف عند الحاجة اية وزارة من كبار الموظفين تحكم البلاد على غير ارادتها .

مولد فاروق - ١١ فبراير سنة ١٩٢٠

في غمار الحوادث والمواصف السياسية التى ترادفت على البلاد في عهد الثورة ، ولد الأمير فاروق نجل السلطان فؤاد ، وكان مولده يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، واذاع مجلس الوزراء لهذه المناسبة أمرا من السلطان بهذا الحادث .

واجتمع مجلس الوزراء بوزارة المالية عند وصول هذا الأمر السلطانى ، وقرروا :

اولا : ابلاغه الى جميع المديرين والمحافظين بواسطة وزارة الداخلية

ثانيا : ابلاغه الى المندوب السامى البريطانى والى وزارة الخارجية البريطانية .

ولعلك تلاحظ ما في قرار مجلس الوزراء من الشذوذ في ابلاغ نيا مولد الأمير الى المندوب السامى البريطانى وحده ، دون معتمدى الدول ، ثم الى وزارة الخارجية البريطانية ، ولكن الولاء للسياسة الانجليزية املى على الوزراء هذا القرار ، كما جعلهم يحجمون عن المناداة بالأمير فاروق وليا للعهد انتظارا لصدور الأمر بذلك من لندن !

التدخل البريطانى

في وراثة العرش

أرادت الحكومة البريطانية أن تعلن عن مظهر من مظاهر الحماية بتدخلها في تقرير وراثة العرش ، فليس يخفى أنه حين ولاية السلطان حسين كامل ، ثم

السلطان (الملك) قواد ، عرش مصر ، لم يكن قد بت في امر وراثة العرش تحت الحماية ، ولا تقرر نظام لهذه الوراثة ، ولم يصدر امر من جانب السلطان بتنظيمها ووضع قواعدها ، ولم تعلن الحكومة ولا السراى تلقيب الأمير فاروق بولى العهد ، فانتهزت الحكومة البريطانية هذه الفرصة ، ووضعت هى هذا النظام ، وأبلغته الى السلطان قواد في خطاب رفعه اليه اللورد اللبى المندوب السامى البريطانى يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٢٠ ، ونشرته « الوقائع المصرية » في عدد غير اعتيادى صدر في ١٧ ابريل تحت عنوان (ترجمة الخطاب المرفوع للحضرة المعظمة السلطانية من حضرة صاحب المقام الجليل الفيلد مارشال اللبى المندوب السامى البريطانى بشأن نظام وراثة السلطنة المصرية) ، وهذا نص الترجمة :

« دار الحماية في ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ .

« يا صاحب المعظمة . ان الحادث السعيد الجديد الا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك الى النظر في نظام وراثة السلطنة المصرية . وعليه فقد امرت من لدن جلالة الملك بان ابلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الاولاد فالأكبر من اولاده وهكذا وان لم يوجد فبمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم في حق تقلد السلطنة المصرية .

« وانى مع تقديمى التهانى لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسي بانتهز هذه الفرصة للأعراب من اعتقادى الخالص بان المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمام عظمتكم ومن يخطفكم من السلاطين .»

« ولى الشرف بان اكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام واخلاص »

القاهرة في ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ « اللبى . فيلد مارشال »

وقد ارسل السلطان قواد الى الملك جورج الخامس بريقة شكر على هذا البلاغ ،
قال :

« القاهرة في ١٦ ابريل سنة ١٩٢٠

« صاحب الجلالة الملك - لندرة

« ارجو جلالتيكم التفضل بقبول فائق تشكراتى على البلاغ الذى قدمه الى اليوم بامر جلالتيكم الفيكونت اللبى نائب جلالتيكم بمصر بحصول الاعتراف بنجلي الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الاولاد فالأكبر من اولاده ، وهكذا وان لم يوجد فبمن يولد لى من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لى في حق تقلد السلطنة ، وانى انتهر هذه الفرصة لأؤكد لجلالتيكم ان المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمامى ، وأعتقد باننى ساستطيع دائما الاعتماد على معاضدة جلالتيكم الثمينة وجميل صداقتكم » .

« قواد »

فرد عليه الملك جورج بريقة وجيزة ، اريب فيها من مبروره لبرقية السلطان ،
قال :

« لندرة في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠ »

« الى مظمة السلطان »

« قرأت مع خالص السرور برقية عظمتكم ، واني اؤكد لعظمتكم اهتمامي وتأييدي لكل ما يعود على مصر لتوفير أسباب السعادة ، كما اني اؤكد صادق ما آمناء شخصيا لذات عظمتكم ولأسرتكم من العز والهناء . »

« جورج »

ولا يخفى أن صدور نظام وراثية العرش عن دولة أجنبية هو من أخص مظاهر الحماية ، بل التبعية ، فكان الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل هذا المظهر في وثيقة رسمية ، وكان هذا الوضع شاذاً ، ومنافياً للاستقلال ، بل هادماً للسيادة القومية ، والكرامة الوطنية ، وكانت البرقيتان اللتان مبادلتهما السلطان فؤاد والملك جورج الخامس أدل على هذه المعاني ، وأنت لتلمح من رد الملك جورج مبلغ الزرابة والاستخفاف ، وانتحال صفات جديدة للتدخل في شئون مصر ، وفي الحق أن هذه الوثائق الثلاث ليست معاً يشرف التاريخ القومي .

احتجاج الحزب الوطني

وقد احتج الحزب الوطني على التدخل البريطاني في وراثية العرش ، وأصدر قراراً بهذا الاحتجاج لم يستطع نشره في الصحف ، فوزعه في نشرات خاصة مطبوعة ، وأبلغه الى معتمدى الدول في مصر ، في خطاب قال فيه :

« اشرف بان ارفع لجنابكم القرار الذى أصدرته اللجنة الادارية للحزب الوطني المصرى راجياً ابلاغه الى حكومتكم الجليلة خدمة لحقوق الامة المصرية السياسية ، وهذا نصه :

« لقد نشرت « الوقائع المصرية » ، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة فى عددها الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٢٠ خطاباً من الجنرال اللبى مؤرخاً فى ١٥ فى الشهر الماضى خاصاً بولاية عهد الحكومة المصرية ، ثم أصدرت الحكومة منشوراً الى موظفيها وأعلنت لهم فيه النبأ الخاص بولاية عهد مصر وطلبت اليهم التوقيع عليه اعترافاً للعلم بمدلوله ، وبما أن مسألة عرش مصر وما يتعلق به هى من المسائل الخاصة بالامة المصرية وحدها دون غيرها ، وبما أن اقدام الحكومة البريطانية على التدخل فى شئون مصر الخاصة فى الوقت الذى تعمل فيه الامة المصرية جميعاً على استرداد استقلالها التام باذلة فى سبيل ذلك كل جهودها المشروعة يعد اعتداء صريحاً على احكام القانون الدولى من جهة وعلى مبادئ حرية الشعوب وحقوق الأمم الطبيعية من جهة اخرى ، وبما أن الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ افراضها السياسية ازاء مصر قائمة على سلطان قوتها وعلى الاحكام العرفية المعلنة منها ، فان جميع الاعمال الناتجة عنها تعتبر بغير شك غير مشروعة ولا جائزة لأن الامة وحدها هى المسالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية ، وبما أن الامة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة وانها لا تعترف لانكلترا بمركز خاص فى مصر يخولها أى حق أو أية صفة للتدخل فى شئون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره ، وكذلك بما أن الامة المصرية لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سوداتها وملحقاتها استقلالاً غير مشوب باحتلال أو حماية أو وصاية أو أى تدخل أجنبى . »

« فاللجنة الادارية للحزب الوطنى ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الافتيات على حقوق البلاد كلها او بعضها ، لذلك قررت بالاجماع :
اولا : الاحتجاج بشدة على جميع هذه الأعمال وما يماثلها .

ثانيا : تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العاملين المثلين لها في مصر هذا القرار لابلاغه الى حكوماتهم ، وتفضلوا الخ » .
« وكيل الحزب الوطنى » - « على فهمى كامل »

احتجاج الوفد

واصدرت لجنة الوفد المركزية بمصر برئاسة محمود سليمان باشا قرارا بالاحتجاج على هذا التدخل ، هذا نصه :

« ان الأمة المصرية مع تمسكها الشديد بعائلة محمد على ، مصلح مصر الكبير ، وبأن يكون على عرش مصر أحد افراد هذه العائلة المجيدة بطريق الوراثية ، ترى أن في تقرير نظام هذه الوراثية بواسطة حكومة انجلترا اعتداء على حقوق مصر الشرعية المقدسة لان الأمة المصرية وحدها بما لها من الحق في تقرير مصيرها هي صاحبة الحق في تقرير نظام وراثية الحكم فيها ، وعلى ذلك فاللجنة المركزية للوفد المصرى تلتج على هذا العمل ، وهى بذلك تعبر عن رأى الأمة » .

هذا ، وقد رفع الملك فؤاد بعض الشدود والافتئات والتدخل الأجنبى المائل في وليقة ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ ، بعد سنتين من صدورها ، اذ أصدر عقب اعلان « الاستقلال » أمرا ملكيا في ١٢ ابريل سنة ١٩٢٢ ، وضع فيه نظام وراثية العرش ، جاء في المادة الأولى منه أن « الملك وما يتعلق به من سلطات ومزايا وراثى في أسرة جدهنا الجليل محمد على » ، وجاء في المادة الثانية : « تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش الى أكبر ابنائه ، ثم الى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر ، وهكذا طبقة بعد طبقة ، واذا توفى أكبر الابناء قبل أن ينتقل اليه الملك كانت الولاية الى أكبر ابنائه ، ولو كان للمتوفى اخوة ، ويشترط في كل الاحوال أن يولد الابناء من زوجة شرعية ، فولاية الملك بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق » ، وأكملت المواد الأخرى نظام توارث العرش .

امادة الرقابة على الصحف

قررت السلطة العسكرية البريطانية في مارس سنة ١٩٢٠ امادة الرقابة على الصحف ، وكانت قد ألغيت في عهد وزارة محمد سعيد باشا كما تقدم بيانه (س ٣١)

لفى صباح اليوم الرابع من هذا الشهر استندى الكولونل سيمز Symes رئيس مراقبة المطبوعات مديرى الصحف ، وأبلغهم فحوى هذا القرار ، ووزع عليهم التعليمات التى أوجب على الصحف مراعاتها ، فرد عليه الصحفيون بالاحتجاج على امادة هذه الرقابة في الوقت الذى اطلقت فيه جميع صحف العالم من القيسود الاستثنائية ، ونشرت الوقائع الرسمية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٠ اعلانا من اللورد اللنبى بامادة الرقابة على الصحف ، سوفتها بقولها :

« نظرا لما تنشره الصحف باستمرار من المقالات التى تخل بسلطة الحكومة ،
والتي من شأنها الافراء على أحداث اضطرابات واثيان أعمال مناقضة للنظام والامن

العام ، ستكون المراقبة على الصحف سابقة للنشر ابتداء من ٦ مارس سنة ١٩٢٠ «
وتنفيدا لهذا القرار لم يعد ينشر في الصحف الا ما يأذن الرقيب به ، كما كانت
الحال مدة الحرب العالمية الاولى والاخرة ، وصارت تصدر وفيها فراغات تدل على
ان الرقيب لم يأذن بنشر ما كان معدا للطبع .

اضراب الصحف احتجاجا على الرقابة

وفي يوم ٥ مارس اجتمع اكثر مديري الصحف العربية ، وتباحثوا في قرار اعادة
الرقابة على الصحف ، فقرروا احتجاج الصحف العربية ثلاثة ايام متوالية ابتداء
من يوم ٦ مارس احتجاجا على ذلك القرار .

عودة لجنة ملنر

قضت لجنة ملنر في مصر نحو ثلاثة اشهر تدرس احوال البلاد عامة ، والسبب
الثورة خاصة ، وتبحث في العلاج الذي تراه ناجعا للآفة الحالة السورية ، وفي
المقترحات التي تعرضها الحكومة البريطانية في هذا الصدد ، وغادر اللورد ملنر
العاصمة صباح يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٠ الى القدس في رحلة بفلسطين ، ثم عاد الى
الاسكندرية ، وأبحر منها يوم الخميس ١٨ منه الى انجلترا ، وسبقه اليها زملاؤه .

اجتماع الجمعية التشريعية

بمنزل سعد زغلول - ٩ مارس سنة ١٩٢٠

كانت « الجمعية التشريعية » معطلة منذ اكتوبر سنة ١٩١٤ كما اسلفنا
(ج ١ ص ٢٩) وظلت بعيدة عن مجرى الحوادث طيلة هذه السنين ، كما ظلت
بمناى عن الثورة حين وقوعها ، ولم يساهم فيها بعض اعضائها الا بصفتهم الشخصية ،
ولم تجتمع هيئتها ، كما اجتمعت مجالس المديرية وتقابات المحامين والاطباء
والمهندسين والموظفين ومن اليهم ، فرأى فريق من اعضائها ان هذا الموقف لا يليق
بهم ان يقفوه ، وانهم اولى من غيرهم بان يجتمعوا ، بصفتهم الهيئة النيابية القائمة
في ذلك الحين ، وأن يصدرها القرارات المؤيدة لمطالب البلاد ، فاجتمعوا ببيت الامة
(منزل سعد زغلول) يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ ، وأصدروا قرارات ، كتبوا بها
الحضر الاتي :

« في الساعة الرابعة والدقيقة عشرة من يوم الثلاثاء ١٨ جمادى الثانية سنة
١٣٣٨ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٢٠ ، انعقدت الجمعية التشريعية بمنزل حضرة
صاحب السعادة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد
المصري ، بحضور حضرات الآتية لسمائهم :

ابراهيم سعيد باشا . وحسين واصف باشا . وقليني فهمي باشا . وراغب
عطية بك . وفتح الله بركات باشا . وحسين هلال بك . وحسن سيف أفندي .
والدكتور محمد أمين بدر بك . ومحمود الاتربي باشا . والسعدى بشارة الطحاوى
بك . وعمر مراد بك . ومتولى حزين بك . وعمر خلف الله بك . وابراهيم على بك .
ومحمد محمود بك . وحنفى منصور بك . ومحمد علام بك . وعلى المنزلاوى بك .
وسينوت حنا بك . ومحمد رشوان بك الزمر . واسماعيل أبناظه باشا . ومحمود
أبو حسين باشا . وعبد اللطيف الصوفانى بك . والشيخ محمد شاکر . ومحمد
السيد أبو على باشا . وعبد الرحمن عوض بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل .

وعلى شعراوي باشا . وحافظ المنشاوي بك . وأمين سامي باشا . ومنصور يوسف باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . وزكريا نامق بك . وعبد السلام العلالي بك . ومحمد كمال أبو جازية بك . وطنطاوى بك طنطاوى . وأبراهيم دويدار بك . وعلوى الجزار بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمود همام بك . ومحمد محفوظ باشا . وعبد الرحمن محمود بك . وميشيل لطف الله بك . ومحمد المنياوى بك . ومحمد على سليمان بك . والمصرى السعدى بك . ومصطفى بكير بك . ومحمد عزام بك . وكامل صدقى بك . وحسين الشريعى بك . ومحمد عبد الخالق مذكور باشا .

« وقد انتخب لرئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة إبراهيم سعيد باشا بصفته أكبر الأعضاء منا ولأعمال السكرتارية حضرات فتح الله بركات باشا . وحسين هلال بك . ومحمد عبد الخالق مذكور باشا ، بالإجماع ، وبعد ذلك أعلن سعادة الرئيس افتتاح الجلسة واقترح محمد عبد الخالق مذكور باشا إيقاف الجلسة خمس دقائق حدادا على من انتقل الى رحمة الله من أعضاء الجمعية في مدة عطلتها فأوقفت الجلسة خمس دقائق .

« أعيدت الجلسة وتلا سعادة فتح الله بركات باشا اعتذارات واردة من أصحاب السعادة والعزة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية على لسان صاحبى السعادة إبراهيم سعيد باشا وفتح الله بركات باشا اللذين دعياه لحضور الجمعية . وطلبة سعودى باشا . ومحمد شريعى باشا . ومرقس سميقة باشا . ومحمد عثمان أباطة بك ، وكذلك تليت جملة تلغرافات واردة من جهات متعددة من أميان ووجوه القطر باظهار شعورهم نحو الجمعية وتضامنهم معها واحتجاجهم على المشروعات التى آلت الأمة ، ثم تباحثت الجمعية فيما عرض عليها من اقتراحات حضرات الأعضاء وقررت فيها ما يأتى :

أولاً - أن الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التى أعلنتها إنجلترا من تلقاء نفسها على مصر صلا باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية .

ثانياً - تقرر الجمعية أن البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالاً تاماً وفاقاً لقواعد الحق والعدل والقانون ، وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر في وجوده من الوجهة القانونية ، وليس من شأنه إلا أن يزيدنا تمسكاً به .

ثالثاً - نحتاج الجمعية على تعطيلها ، وعلى كل القوانين والنظم التى وضعت في أثناء تعطيلها لصيورها من غير عرضها عليها .

رابعاً - نحتاج على كل الاعتداءات التى أصابت البلاد وإبنائها سواء أكان الاعتداء واقعاً على النفس أم المال أم أى نوع من أنواع الحرية .

خامساً - نحتاج على البدء في مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفاً تاماً حتى يبت في المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التى تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية : (١) لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه ، (٢) لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفرداً ولا مصلحة مصر وحدها ، ولا مصلحة الاثنين معا ، وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الإنجليز ذوى المكانة الذين ائتمروا أن

هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الأجانب وفائدة أصحاب رؤوس الأموال والشركات من الانجليز .

سادسا - قررت أن كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة ، ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما ، يعد لغوا ، ولا يلزم الأمة في شيء فالأمة وحدها صاحبة الشأن في تقرير كل ما يتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلية .

سابعا - تقرر الجمعية إبلاغ هذه القرارات الى الجهات الآتية : ١ - الوفد المصري في باريس ، ٢ - رئاسة مجلس الوزراء ، ٣ - قناصل الدول في مصر ، ٤ - الصحف المصرية ، ٥ - كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر ، ٦ - مكاتبة الجمعية التشريعية لحفظه بسجلاتها .

ثامنا - ارسال تلغراف لسعادة رئيس الوفد المصري بباريس لشكر الوفد على ما قام به من الأعمال .

« تلى المحضر وتصدق عليه وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ مساء ، وبلى ذلك امضات جميع الأعضاء الحاضرين » .

امر عسكري يمنع اجتماع النواب

ألغى السلطة العسكرية اجتماع الجمعية التشريعية واصداها هذه القرارات الخطيرة المؤيدة للحركة الوطنية ، وبخاصة لتضمنها بطلان الحماية ، وإعلان الاستقلال ، وحسبت حسابا بعيدا لما ينجم عن تكرار هذه الاجتماعات ، وما تحدثه من الأثر في النفوس ، فقد تولى الى شل سلطة الحكومة ، وإلى ما يشبه العصيان المدني في الهند ، فاصدر اللورد اللنبي أمرا في ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ يمنع اجتماعها ومنع اجتماع كل هيئة تمثيلية في غير الأوضاع المقررة في القوانين واللوائح ، قال :

« أنا الموقع أدناه أدمند هنري هينمن فيكونت اللنبي بمقتضى السلطة المخولة لي بصفة كونى فيلد مارشال قائدا عاما لقوات جلالة الملك في القطر المصري ، أصرح وأعلن ما يأتي : ممنوع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لاي مجلس مديرية أو لاي هيئة منتخبة وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ، ما لم يكن ذلك بمقتضى الشروط المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخاصة بها ، ويشمل هذا المنع كل اجتماع من هيئتين أو أكثر من الهيئات المنتخبة ومن أعضاء هيئتين أو أكثر من تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ما لم يكن مرخصا بهذا الاجتماع ترخيصا صريحا بمقتضى القانون ، وكل مخالفة للأحكام المتقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية ، وكل قرار تتخذه أو توافق عليه إحدى الهيئات المنتخبة في أي موضوع خارج من اختصاصها يكون ملغى ولا يعمل به ، وجميع الأعضاء الذين يكونون قد وافقوا على ذلك القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكري » .

في ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ « اللنبي » فيلد مارشال .

تغير في صيغة خطبة الجمعة وما قيل به من الجمهور

وافق يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ عيد ميلاد السلطان قواد ، قامت وزارة الأوقاف لهذه المناسبة صيغة جديدة لخطبة الجمعة ، وزعتها على خطباء

المساجد لتلاوتها في ذلك اليوم ، وأسلوبها يختلف عن أسلوب الخطب السابقة ، فما أن سمعها الجمهور في المساجد حتى هاجروا وماجوا ، ونادوا بهتافات عدائية ضد السلطان ، وأنزل بعض المصلين الخطباء عن منابرهم ، وكان هذا من مظاهر توجه الرأي العام للسراي ، وقد بدا هذا الشعور أيضا في اجتماع الجمعية التشريعية بمنزل سعد زغلول ، فقد قررت ضمن ما قررت إبلاغ قراراتها الى الجهات الرسمية وغير الرسمية ، واستثنت منها السراي .

كارثة القطار في اوديني وفاة اثني عشر طالبا مصريا

في خلال حوادث الثورة وقع في أوروبا حادث اليم اودى بحياة اثني عشر طالبا مصريا ، فكانت وفاتهم تشبه - من بعض النواحي - مصرع شهداء الحرية في حوادث المظاهرات ، وذلك انه في يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ ركب بعض الطلبة المصريين الذين قصدوا الى أوروبا لاكمال دراستهم القطار القائم من تريستا الى فيينا ، ولم يكذ يصل الى محطة بونتو القريبة من اوديني من اعمال ايطاليا حتى اصطدم بقطار بضاعة ، ونتج عن الحادثة قتل ١٤ من الركاب وجرح ٣٠ ، وقتل من الطلبة المصريين ١٢ طالبا ، وجرح تسعة ، اما القتلى فهم : عبد الوهاب أحمد سبع من نوسا الفيط مركز المنصورة . على حسن بكري من دمياط . رمضان محمود هدايت من طنطا . أحمد طلعت أسعد من الزقازيق . عبد الحليم محمود . ووزق يعقوب من دمياط . شفيق سعيد من صهرجت . محمد إبراهيم سالم زويل من بور سعيد . محمود عبد الرحمن من القاهرة . حسين شلبي من القاهرة . فريد فتحي من طهطا . إبراهيم العبد من شبرا النملة .

وقد وقع نيا هذا الحادث في النفوس وقعا اليما ، واظهرت الأمة شعورا عميقا نحو أولئك الشهداء الذين ماتوا مفترين في سبيل طلب العلم ، وسموا شهداء الحرية والعلم ، واحتفل بتشجيع جنازاتهم في بلادهم احتفالا عظيما .

استقالة وزارة يوسف وهبه باشا - ١٩ مايو سنة ١٩٢٠

في ١٩ مايو سنة ١٩٢٠ رفع يوسف وهبه باشا استقالته الى السلطان ، وبناها على قوله في كتابه : « في هذه الايام الاخيرة شعرت بالاحتياج للراحة » . وقد اختلفت الآراء في أسباب هذه الاستقالة ، فعزاها بعضهم الى شعور وهبه باشا بمظاهر السخط على وزارته من كل ناحية ، مما جعله يميل أخيرا الى الراحة والاعتكاف ، وبخاصة لانه كان في ذاته متقدما في السن .

وعزاها آخرون الى رغبة السلطان في تنحيته من الحكم ، لما بدا له من العجز عن مواجهة الحوادث ، فلم يجد وهبه باشا بدا من النزول على هذه الرغبة ، لانه انما تولى الوزارة تلبية للأمر السلطاني ، فاستقال تنفيذا لمثل هذا الامر . وقيل - وهو الأرجح - من السبب المباشر لاستقالته ان توفيق نسيم باشا عرض على السلطان بحضور يوسف وهبه باشا احضار اكبر عدد من الأعيان والعلماء الى السراي للتهنئة والتبريك بمناسبة اعتراف الحكومة البريطانية بالامير فاروق ولي عهد السلطنة ، ولم تكن هذه المظاهر وأشباهاها مألوفة في ذلك العهد ، فأظهر يوسف وهبه باشا تخوفه من احجام القوم عن الحضور من قلقاء انفسهم ، وانهم في حالة الضغط عليهم قد لا يحضرون منهم الا القليلون ، ولما انصرف وهبه باشا اعاد نسيم باشا الكرة على السلطان ، وأخذ على عاتقه بوضف كونه وزيرا للداخلية انجاح الفكرة .

فوافق السلطان ، وأحضر نسيم باشا فعلا عددا كبيرا من الأعيان والعمد ، ونجحت الفكرة ظاهرا ، فتغير السلطان على يوسف وهبه ، ومرت على هذا الحادث أيام ، ثم انتهز فرصة حديث له معه في موضوع آخر ، فظهر عدم رضاه منه ، فلزم يوسف وهبه داره متعاضدا ، وانتهى الى تقديم استقالاته .

وهذا الحادث يعطيك صورة مألوفة لطريقة ولاية الوزارة في ظل الحكم المطلق ، فهي لا تتبع مصلحة الشعب ، ولا تتصل بإرادته ، بل تتبع رغبات ولي الأمر ، إذا رضى من رجل كفر به الى منصب الوزارة ، وإذا قضب على وزير أقصاه بلمحة أو إشارة ، دون أن يسأل فيم كان غضبه أو رضاه ، ومناطق الرضى والغضب عند ولي الأمر في ظل هذا النظام ، هو في الغالب ما تمليه عليه ميوله وأهواؤه ، أو مصالحه ورغباته ، وبعبارة أخرى هو لا يعتبر الوزراء وكلاء عن الشعب ، كما هو روح النظام الحر ، بل يعتبرهم موظفين في بلاطه ، يتصرف فيهم بالتعيين والعزل ، كما يشاء ويهوى .

تأليف وزارة نسيم باشا الأولى

٢٢ مايو سنة ١٩٢٠

قبل السلطان استقالة وزارة وهبه باشا في ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ ، وعهد في اليوم نفسه الى محمد توفيق نسيم باشا وزير الداخلية تأليف الوزارة الجديدة ، وكان يديها ، وقد نجحت في الظاهر فكرته التي مر ذكرها ، أن يكافأ عليها بإسناد رئاسة الوزارة اليه ، فألف وزارته (بغير برنامج) ، وصدر المرسوم السلطاني بتشكيلها في ٢٢ مايو على النحو الآتي : نسيم للرياسة والداخلية . أحمد زيور للمواصلات . أحمد ذو الفقار للحقانية . محمد شفيق للأشغال والبحرية . حسين درويش للأوقاف . محمد توفيق رفعت للمعارف . محمود فخري للمالية . يوسف سليمان للزراعة .

وكانت هذه الوزارة استمرارا لوزارة وهبه باشا . وهي من الوزارات التي اصطفتها السراي ، وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ومناهضتها ، فلا فرو أن قوبلت بالسخط العام .

الاعتداء على رئيس الوزارة

في نحو الساعة التاسعة من صباح يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٢٠ ، وقع اعتداء على محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة بالقاء قنبلة عليه ، أخطأته ولم تصبه ، وبيان ذلك أنه بينما كان قاصدا الى مقره بوزارة الداخلية ، التقى شاب على سيارته قنبلة في شارع الشيخ ريحان (السلطان حسين فيما بعد) عند اتصاله بشارع الشيخ عبد الله (مصطفى كامل الآن) ، فانفجرت القنبلة على الأرض الى يمين السيارة وحطمت زجاجها ، ولكنها لم تصب رئيس الوزارة ، وأصاب سائق سيارته بجرح بليغ ، وكان للانفجار دوى شديد ، سمعه سكان عابدين والأحياء المجاورة له كالحلمية والسيدة زينب حتى الدرب الأحمر والموسكى ، وكان شبيها بصوت مدفع الظهر ، وتبين أن المعتدى شاب يدعى إبراهيم حسن مسعود من موظفي حسابات مصلحة الصحة ، وقد حاول الهرب بعد الحادثة ، ولكن الجاويش خليفة يوسف لحق به ، فأطلق عليه الشاب رصاصة من مسدس كان معه ، فأصابه أصابات خفيفة ، وظل الجاويش يتبعه غير مكترث بأصابته حتى تعب ، ودخل المعتدى حارة واختفى بأحد منازلها ، وفي هذا الوقت وصل رجال البوليس السلطاني وبوليس قسم

هابدين ، وطوقوا الحى من جميع جهاته ، حتى قبضوا على أربعة من الشبان وساقوهم الى قسم عابدين .

ولما بلغ السلطان نبأ الحادث أوفد كبير الأمناء الى نسيم باشا لتهنئته بتجانه ، وعلى اثر ذلك حضر نسيم باشا الى سراى عابدين ليقدم واجب الشكر الى عظمة السلطان ، ثم زاره السلطان فى منزله فى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر ، تقديرًا له وتكريما ، وعقب هذه الزيارة حضر نسيم باشا الى السراى ، لتقديم فرائض الشكر مرة ثانية ، فأنعم عليه السلطان بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على ، وقلده اياه بيده . وقد حوكم المتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية ، وحكم عليه بالإعدام ، ونفذ فيه الحكم .

تصفية املاك الخديو عباس الثانى

نوفمبر سنة ١٩٢٠

فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ اصدر اللورد اللبى اعلانا بالترخيص للحارس على أموال اعداء بريطانيا ببيع املاك الخديو عباس الثانى ، وقد انشئت هذه الحراسة بأمر من الجنرال أرشبلد مرى القائد العام للقوات البريطانية فى ٣١ يوليو سنة ١٩١٦ ، وتنفيذا لأمر اللورد اللبى باع الحارس على أموال الأعداء جميع املاك الخديو .



الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملنر

لم يجد الوفد المصرى بباريس عضدا له فى مهمته ، فقد أوصدت دونه أبواب مؤتمر الصلح ، وعلى الرغم من أنه أرسل الى رئيس المؤتمر والى رؤساء وفود الدول العظمى عدة رسائل ومذكرات فى الترخيص له بإبداء مطالب مصر ، صم المؤتمر آذانهم من سماع هذه المطالب ، وطفق يطرق أبواب ممثلى الدول ، ويتصل بالصحف ، ويقيم المآذب للدعاية للقضية المصرية ، ويرسل التقارير والرسائل الى زعماء المؤتمر ، والى مختلف الحكومات والمجالس النيابية ، فلم يجد من أيها مؤيدا او نصيرا ، واستمال بعض كبار الكتاب الأورويين ، فنشر بعضهم مقالات وبحوثا دفاعا عن مطالب المصريين فى الصحف والمجلات ، ألف فيكتور مرجريت - أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين - رسالة باسم (صوت مصر) ، La voix de L'Egypte

قدم لها أناتول فرانس Anatole France أكبر أدباء فرنسا فى ذلك العصر بمقدمة وجيزة ، هى فى ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية ، وقد تليت فى المائدة التى أقامها الوفد لرجال السياسة بباريس يوم ٤ أغسطس سنة ١٩١٩ ، قال ما تعريبه : « ان السلطة العليا لاساطيلنا بعثت من الفناء مشرين شعبا كانت من قبل فى حداد الأموات ، فهذه بولونيا وأرمينيا تضمندان الآن جراحهما ، وهناك على « بحر سيفيد » الجميل نرى اليونان تنتعش ، ولكن العدالة الانسانية ما زالت بترام ناقصة ، وقد أدى نقص العدالة وجنون الدين يزعمون انهم عقلاؤنا الى جعل مصر ضحية الصلح الكبرى .

« ومع ذلك فان أرض مفتاح القديمة لا ينقصها ما يستوجب اعتراف العالم بجميلها ، فهى المربية الروحية لليونان ، وكهنيتها هم الذين رفعوا النقاب لأول مرة عن أسرار هذا الوجود ، وأهل الفن فيها هم الذين تمكنوا بفطرتهم من أن يجعلوا آية الجمال مبصرة ، وبالأمر كان عليهم يشترك فى نصرة الحق مع أعلام الحلفاء .

« على أنه هل هناك حاجة لتقديم حجج ومستندات فى حين أن العهد الجديد للأمم يخول كل شعب حق الحياة ؟ ولكن وا أسفاه ! . . فاذا كان المنافقون قد اساءوا تفسير التعاليم التى جاء بها المسيح ، فكذلك كان شأن مبادئ ويلسن ، فإنها استخدمت لارضاء جشع الطامعين ولخبيجة الوسائل الدنيئة التى تتبعها الحكومات دائما تحت ستار الحق لادراك أغراضها ، فليرفع صوت مصر وليصل الى أعماق جميع القلوب ، حتى يجد من تضامن الشعوب وتأخيها نصيرا على الظلم » .

ويندب الوفد محمد محمود باشا للدعاية للقضية المصرية بأمريكا ، واستعان أيضا بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جوزيف فولك الذى كان وقتا ما مستشارا قضاليا لوزارة الخارجية الأمريكية ، فدافع عن مطالب الأمة المصرية ، وقدم منها فى أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة الى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى ، وأصدرت اللجنة قرارا لصالح مصر ، وهو القرار الذى سبقت

الإشارة إليه (ص ٣٣) ، ولكن هذا القرار لم يكن له صدى في قرارات المجلس .

على أن أعضاء الوفد لم يحتمل أكثرهم الصدمات السياسية التي لا بد أن يلقاها من يتصدى لخدمة القضية الوطنية ، وكانت أولى هذه الصدمات اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية (إبريل سنة ١٩١٩) ، ثم اعتراف مؤتمر الصلح بها في مايو ، ثم توقيع معاهدة الصلح بين ألمانيا والحلفاء في ٢٨ يونيو من تلك السنة ، وفيها الاعتراف بتلك الحماية ، وعلى أثر توقيعها دب اليأس في نفوس أغلبية أعضاء الوفد ، وفكروا في مصارحة الأمة بإخفاق الوفد في مهمته ، لولا ما كان يصلهم بباريس من أنباء ثبات الأمة في جهادها ، واحتمالها التضحيات ولو التضحيات في سبيل استقلالها .

فلما جاء اللورد ملنر إلى مصر ، ولقى من مقاطعة الأمة للجنة ، ما رأى ، عاد إلى لندن وفي جعبته الرغبة في مفاوضة الوفد المصري ، إذ أدرك وهو في مصر أن الوفد لا يأبى التساهل والتنازل في سبيل الاتفاق والتفاهم ، وأن في يده مؤقنا مفتاح هذا التفاهم ، وبعبارة أخرى أدرك اللورد ملنر من خلال المقاطعة ، أن الوفد لا يأبى الخروج بالقضية المصرية من وضعها الطبيعي ، وهو الجلاء ، إلى مساومة وتساهل في شأن الجلاء .

سفر الوفد إلى لندن للمفاوضة

فلما عاد اللورد ملنر إلى لندن ، عهد إلى المستر هرست أحد أعضاء لجنته أن يتوجه إلى باريس ليدعو الوفد للمجيء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة ، فجاء المستر هرست إلى باريس وقابل سعد باشا في مايو سنة ١٩٢٠ ، ودعا الوفد إلى مفاوضة اللجنة بلندن .

رأى الوفد قبل أن يلبي الدعوة إيفاد ثلاثة من أعضائه ، وهم محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وعلى ماهر بك ، ليتبينوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية نحو المطالب القومية ، فذهب ثلاثتهم إلى لندن وقابلوا اللورد ملنر ، وأظهر استعدادهم للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط ، وأنه إذا اقتنعت إنجلترا في نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة ، فاتها تعجل بالاعتراف لمصر باستقلالها التام ، ولما طلب منه الأعضاء الثلاثة تدوين كلامه هذا أبى ، وقال أن العبوة بالنتائج ، ولا خوف من شيء ما دامت المفاوضة مطلقة ، وأرسل الثلاثة إلى الوفد بباريس بنتيجة مقابلتهم للورد ملنر ، فاستقر رأي الوفد على قبول دعوته ، والذهاب إلى لندن لمفاوضته ، وأرسل سعد باشا إلى لجنة الوفد بمصر البرقية الآتية :

« لقي زملاؤنا في لندن قبولا حسنا ، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل في التوصل بالمفاوضات إلى حل مرض ، ولهذا عزمنا أن نتوجه جميعا إليهم بحول الله يوم السبت المقبل (٥ يونيو سنة ١٩٢٠) للدخول فيها ، مستعدين القوة من اتحاد الأمة ، وحكمة إبنائها ، والحجة من وضوح الحق ، والمعونة من الله ناصر الضعفاء » .

المفاوضات

وصل الوفد الى لندن يوم ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ ، واستقبله بمحطة فيكتوريا جمهور الطلبة المصريين الموجودين بلندن استقبالا حماسيا .

وجرت اول مقابلة بين الوفد واللورد ملنر في وزارة المستعمرات يوم ٧ يونيه ، واسفرت المفاوضات عن مشروع للمعاهدة بين مصر وانجلترا قدمه اللورد ملنر الى الوفد في ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ ، ورفضه الوفد ، ومشروع قدمه الوفد الى اللورد ملنر في نفس هذا اليوم ، وقد رفضته اللجنة ، نشرهما هنا فيما يلي :

ترجمة مشروع المعاهدة

الذي قدمه اللورد ملنر الى الوفد في ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

النقط التي استوثق انه يمكن الاتفاق عليها مع الوفد المصرى الموجود الآن بلندن هي :

ابدال الحالة الحاضرة بمعاهدة محالفة مستديمة بين بريطانيا العظمى ومصر يتقرر فيها ما ياتى :

١ - تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة ارض مصر واستقلالها كمملكة (سلطنة) ذات نظمات دستورية .

٢ - وتتعهد مصر من جانبها ان لا تعقد اى معاهدة سياسية مع اى دولة اخرى بدون رضاء بريطانيا العظمى .

٣ - نظراً للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى الفقرة المتقدمة ونظراً لما لها من المصلحة الخاصة في حفظ مواسلاتها مع ممتلكاتها في الشرق والشرق الأقصى ، فمصر تعطى حق ابقاء قوة عسكرية بالأراضي المصرية وحق استعمال الموانئ والمطارات المصرية لفرض التمكن من الدفاع عن القطر المصرى ومن المحافظة على مواسلاتها مع املاكها المذكورة ، اما المكان او الأمكنة التي تعسكر فيها تلك الجنود البريطانية فانها تعين بعد باتفاق الطرفين .

٤ - تقبل مصر ان تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك مستشارا ماليا يعهد اليه بجميع الاختصاصات المخولة الآن لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق دائنى مصر ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في جميع المسائل الأخرى التي ترضى استشارته فيها .

٥ - تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في تحرير نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والادارة بسبب الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب في مصر وفي وضع نظام بمقتضاه تكون القوانين المصرية سارية على المصريين والأجانب على السواء .

٦ - وتوقعاً لتنازل الدول الأجنبية من الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الآن ونظراً لضرورة تطمين تلك الدول على ان حقوق الأجانب الشرعية ستكون مع ذلك محترمة ، فمصر تعطى لبريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة ممثليها في مصر لايقاف تنفيذ اى قانون يكون ماساً بحقوق الأجانب الشرعية او مخالفاً للمتبوع في البلاد المتمدنة ، وان وجدت الحكومة المصرية حق التدخل

هذا قد استعمل في أى حالة مخصوصة بدون وجه فلها رفع الأمر لعصبة الأمم .

٧ - قضاء المحاكم المختلطة الحالية أو ما يحل محلها من الأنظمة المماثلة لها يبقى قائما وينسحب هذا القضاء على المواد الجنائية وجميع الدعاوى الأخرى الخاصة بالأجانب في مصر .

٨ - تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك موظفا انجليزيا بوزارة الحقائق يكون له من الاختصاص والسلطة ما يتمكن معه من تأكيد حسن إدارة القوانين فيما يتعلق بالأجانب .

٩ - تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لأن تأخذ على عهدها تمثيل مصر في أى بلد لم يتعين فيها ممثل مصرى ولكن ليس لمصر أن تعهد بهذا التمثيل لأى دولة أخرى غير بريطانيا العظمى .

١٠ - تعترف الحكومة أن لمركز ممثل بريطانيا العظمى في مصر صفة خاصة ، وإن له باعتباره ممثل الدولة الحليفة حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

١١ - الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب عدا من ذكروا بالمواد السابقة تسوى حالتهم باتفاق خاص بين الحكومتين البريطانية والمصرية . وهذا الاتفاق يعتبر جزءا متما للتراضى المزمع عقده بينهما .

مشروع الوفد

قلما تسلم الوفد مشروع اللورد ملنر ، وكان قد انتهى من وضع مشروعه ، بادر سعد باشا بتقديمه الى اللورد ملنر في نفس اليوم ، أى يوم ١٧ يولية سنة ١٩٢٠ ، وأرفقه بخطاب قال فيه ما تعريبه :

« اشرف بان ابلغكم نبا استلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجارى والمذكور المرفقة به ، وانى ابادر فاعرض على فخامتكم على هذا مشروع اتفاق يحوى النقاط التى جرت المناقشة فى شأنها فى احاديثنا ، وهى النقاط التى يلوح لى انكم تقبلونها .

« ونحن معتقد ان هذا المشروع بالصفة التى هو عليها من شأنه ان يرضى الطرفين ، فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة وتمامون عماده الاخلاص بين الشعبين الانكليزى والمصرى .

« ومن المتفق عليه بيننا ان النقاط التى لم تبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيما بعد .

« ولى الثقة التامة بان اعمالنا التى توليتم رياستها بتلك الكياسة يمكن ان تنتهى قريبا بحيث يتيسر لى السفر الى « شاتل » و « فيشي » قبل فصل الخريف للاستشفاء الذى لا بد منه لصحتى على ما يظهر .
وتفضلوا .. الخ »

وهذا نص مشروع الوفد المرافق للخطاب سالف الذكر

المادة الاولى - تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر

تنتهى الحماية التى اعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

المادة الثامنة - لبريطانيا العظمى - ان رأت لزوما - أن تتشعب على مصاريقها بالشاطيء الاسيوى لقتال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الاجنبية على هذا القتال .

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو .

ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى اى حق فى التدخل فى امور مصر ولا يخل ادنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الاستانة المحررة فى اكتوبر سنة ١٨٨٨ (١) الخاصة بحرية الملاحة فى قنال السويس ، وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال ، وفى حالة الخلاف يرفع الأمر الى عصبة الأمم .

المادة التاسعة - فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى الا تعين نائبا مصرى عنها لدى اى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد الى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى .

المادة العاشرة - يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية :

١ - تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الاراضى المصرية ضد كل تعد يحصل من جانب اى دولة من الدول .

٢ - عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب اى دولة اوروبية ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر فان مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيا من تسهيل سبيل المواصلات واعمال النقل ، وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص .
المادة الحادية عشرة - تتعهد مصر ، فوق ذلك ، ألا تعقد اية محالفة مع اية دولة اخرى بدون الاتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى .

المادة الثانية عشرة - هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى امر تجديدها .

المادة الثالثة عشرة - مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

المادة الرابعة عشرة - كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الاحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الاخرى يكون ملغى ولا عمل له .

المادة الخامسة عشرة - تودع هذه المعاهدة بسكرتيرية جمعية الأمم لتسجل بها وتقرر بريطانيا العظمى انها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة .

(١) هى المعاهدة المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس . راجع نصها والحديث عنها فى كتابنا (مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال) من ٨٦ وما بعدها ، وقد اعدنا نشرها فى قسم الوثائق التاريخية .

المادة السادسة عشرة - يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التي تدعى لتقرير الدستور المصري الجديد .

* * *

هذا ، ومما يلاحظ على مشروع الوفد ، أنه أقر القاعدة العسكرية البريطانية ، أو عبارة أخرى أقر الاحتلال الأجنبي مع تغيير اسمه ، وأغل السودان ، وقبل حلول انجلترا محل الدول الأجنبية في امتيازاتها ، وتعيين نائبه عام انجليزى في المحاكم المختلطة ، وتعيين مستشار مالى بريطانى وحلوله محل صندوق الدين في اختصاصاته ، وزاد على مشروع ملتر تعهد مصر في حالة اشتباك انجلترا في حرب مع دولة أخرى ، ولو لم تكن سلامة مصر في خطر مباشر ، بأن تقوم لها في داخل حدودها بجميع ما تحتاج اليه حرييا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل .

مشروع ملتر الأخير - ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

أسلفنا القول بأن هذين المشروعين كان نصيبهما الرفض ، فقد رفض الوفد مشروع اللجنة ، كما رفضت اللجنة مشروع الوفد ، وتوقفت المفاوضات عقب هذا الرفض الثنائى ، ثم استؤنفت بعد ذلك بواسطة عدلى باشا يكن ، ووضعت لجنة ملتر مشروعا ثانيا يشتمل على تعديل يسير في العبارات الواردة في مشروعها الأول دون تغيير في جوهره وقواعده ، وقد سلمه اللورد ملتر يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ الى عدلى باشا لكى يوصله الى الوفد . مقرونا بخطاب مؤرخ في اليوم نفسه ، قال فيه :

« ان المذكرة (١) المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن في شهر يونية الى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ ، بين اللورد ملتر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى ، وقد اشترك عدلى باشا في تلك المفاوضات أيضا ، وهي عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كليهما ، فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة الميينة في هذه المذكرة ، اذ اقتنعوا أن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضا للدفاع عنها والترغيب فيها ، وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المقترحة الميينة في المادتين ٣ و ٤ ، وواضح انه اذا كان الفريقان لا يتحdan قلبيا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحا » .

أعضاء (ملتر)

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

نص المشروع

« لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد » .

(١) يقصد بالمذكرة تصور المشروع

٢ - ولا يمكن تحقيق هذين الافتراضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للفرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية ، وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ، ومفاوضات تحصل للفرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات ، وهذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ - (اولا) تمقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى ، تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تولى تلك الدول من الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات ،

(ثانيا) - تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها مخالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

٤ - تشمل هذه المعاهدة احكاما للأغراض الآتية :

(اولا) - تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى وتتعهد مصر ألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة او توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك ألا تعقد مع دولة اجنبية اى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

(ثانيا) - تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة باى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

(ثالثا) - تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لاهضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها

(رابعا) - تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له من مساس بالأجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

(خامسا) - نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستلزم الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالأجانب .

صفة أخرى لهذه الفقرة

« نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق الا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب في مادة فرض الضرائب أولا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات » .

(سادسا) - نظرا للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنع الممثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

(سابعا) - الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالي .

وفي حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية بغير مساس .

٥ - تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيسية ، ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلفة .

٦ - يعهد الى الجمعية التأسيسية في وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا القانون النظامى أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين امام الهيئة التشريعية وتقضى أيضا باطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب .

٧ - تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تمقصد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذي يفرض الضرائب) على جميع الأجانب في مصر .

٨ - تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات ، وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتى :

(أولا) - لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون .

(ثانيا) - يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي بجنسية أيهم ، ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين .

١٢٣ (ثانياً) - تخول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الأجانب في إنجلترا .

(رابعا) - المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما في المسائل التي ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء اكانت معقودة بين اطراف عدة ام بين طرفين كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ، ريثما تعقد اتفاقات بخاصة تكون مصر طرفا فيها .

(خامسا) - تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط ان تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر .

(سادسا) - تضمن أيضا حرية ابقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات . الخ وتنص المعاهدات أيضا على التغييرات اللازمة في صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولي من مجلس الصحة في الاسكندرية .

٩ - التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية .

وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة .

١٠ - تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة ، بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذي كان مخولا الى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ، ويترك اختصاص المحاكم الاهلية غير مهسوس .

١١ - بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول عضوا في جمعية الأمم .

كتاب اللورد ملتر عن السودان

أخرج اللورد ملتر السودان عمدا من مناقشاته مع الوفد ومن مشروعه ، وأوضح للوفد ان مشروع المعاهدة لا يمس بحال ، وانه يبقى على الوضع الذي كان فيه منذ أبرم بشأنه اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، كانه مسألة مفروغ منها ومن ضياعها على مصر ، وتوكيدا لهذا المعنى ارفق اللورد ملتر بمشروع المعاهدة الاخير الذي سلمه الى مدلي باشا كتابا قال فيه :

» حضرة صاحب المعالي مدلي باشا يكن

» ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

» عزيزي الباشا : بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة

اخرى انه ليس بين اجزاء المذكرة التى انا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها . ولكنى ارى اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل انه يحسن بنا ان ندون رأى اللجنة ، وهو ان موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا واصحابه ، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فان البلدين يختلفان اختلافا عظيما فى احوالهما ، ونحن نرى ان البحث فى كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه البحث الآخر .

« ان السودان تقدم تقدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه ان لا يسمح لاي تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية ان يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة ، على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية فى ايراد الماء الذى يصل اليها مارا فى السودان ، ونحن عازمون ان نقترح اقتراحات من شأنها ان تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجياتها الحالية والمستقبلية » .

الامضاء (ملنر)

فهذا الخطاب ينبنى من اصرار الحكومة البريطانية على فصم عرى الوحدة بين مصر والسودان ، واستمرار الوضع الذى اوجدته اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، هذا الوضع الذى يجعل من السودان شبه مستعمرة انجليزية ، هذا الى ان مشروع ملنر فى مجموعه انما يرمى الى تصحيح مركز انجلترا فى وادى النيل ، واقراره من جانب مصر ، وقد اشار سعد باشا الى هذه النية فى خطبته يوم ١٤ يونية سنة ١٩٢١ فى الاجتماع الذى اقيم بدار السيد عبد الحميد البكرى بالخرنفش ، فذكر ان اللورد ملنر قال له فى حديث معه خلال المفاوضات : « اننا الان فى مصر واضمون يدنا على كل شئ ونريد ان نتخلى عنها فى مقابل شئ واحد ، وهو ان تعترفوا بمركزنا فيها ، لانه الان فعلنا ، ونريد ان يكون شرعيا ، مستندا الى قوة عسكرية ، نحن نبحث عن مصر منذ اكثر من مائة سنة ، وهى الان فى قبضتنا فعلا ، ونريد ان يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم » .

وهذا القول يدل على الروح التى صدرت منها مفاوضات ملنر ، والغاية التى كانت تنسدها انجلترا منها .

الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة

في مشروع ملنر

لما عرض اللورد ملنر مشروعه على الوفد كان مفهومه أن يبت الوفد برأيه فيه بالقبول أو الرفض ، لأن اللورد ملنر أخبر الوفد أن المشروع معروض لكي يقبل كله أو يرفض كله ، وأنه أقصى ما تستطيع انجلترا الاتفاق عليه مع مصر .

وقد اجتمع أعضاء الوفد للبحث فيما يجيبون به اللورد ملنر ، فرأى فريق منهم قبول المشروع مع ادخال تعديلات عليه ، ورأى فريق آخر رفضه جملة ، وانتهى الرأي الى استشارة الأمة في المشروع ، قبل أن يقطع الوفد بالجواب ، واتفق الوفد مع اللورد ملنر على تأجيل المفاوضات حتى تتم هذه الاستشارة .

وكانت هذه الاستشارة في ذاتها مكسبا للحركة الوطنية ، لأنها رجوع من الوفد الى الأمة ، وتثبيت لمبدأ (الأمة مصدر السلطات) ، الذي هو أساس النظام السياسي الصحيح ، كما أنه السبيل لنهضة الأمة وتطورها في الحياة القومية ، وهو أيضا تثبيت وتوكيد لحقها في تقرير مصيرها ؛ ولقد كانت هذه الاستشارة ميدانا لشرح المشروع جملة وتفصيلا ، وتوضيح المبادئ السياسية والدستورية المرتبطة بالاستقلال والعلاقات الدولية بين الأمم ، ثم بحث الفوارق بين الاستقلال والحماية ، مما كان له الأثر في استنارة الأفكار ، ودراسة الحقائق والنظم السياسية والدولية .

حقا قد لا تكون فكرة الرجوع الى الأمة هي التي دعت الوفد الى هذه الاستشارة ، بل رغبته في أن لا يتحمل مسئولية ابداء رأيه في مشروع يعلم هو في خاصة نفسه أنه يحتوي على عناصر الحماية ، ولكن مهما يكن الباحث على الاستشارة ، فقد اكتسبت الأمة حقا كان موضع الشك والنزاع ، وهو الاعتراف بأنها المرجع الأعلى في أمهات المسائل ، وأنها مهما أولت هيئة سياسية من الثقة ، فإن لها حق الرقابة عليها وتوجيهها الوجهة التي يستقر عليها رأيها العام .

واذ انتهى رأى الوفد الى استشارة الأمة في المشروع ، فقد عهد الى أربعة من أعضائه الذين اشتركوا في المفاوضة وهم : محمد محمود باشا وعبد اللطيف المكبالي بك وأحمد لطفى السيد بك وعلى ماهر بك ، السفر الى مصر ، على أن ينضم اليهم بها ثلاثة من الأعضاء الذين كانوا بمصر ، وهم : مصطفى النحاس بك والأستاذ ويصا واصف والدكتور حافظ عفيفي بك ، لكي يتولوا جميعا مهمة عرض المشروع على الأمة وتعرف رأيها فيه .

بيان سعد الى الأمة

عن مشروع المعاهدة

سافر سعد باشا الى فيشى للاستشفاء ، ولينتظر نتيجة الاستشارة ، ومن هناك أرسل بيانا الى الأمة بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ لخص فيه أدوار المفاوضة ، وعرض فيه على الأمة ابداء رأيها في المشروع ، قال :

« اخواننا الكرام »

« نهضت الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف ملت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمم ، واجتمع اعطاب السياسة لتقرير قواعد السلام ومصير الاقوام ، على حسب ما تتعلق به ارادتهم ويقتضيه اختيارهم . »

« وندبت من ابنائها أعضاء الوفد المصري ليعبروا من رأيا ، ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها ، حيثما وجدوا للسعي سبيلا ، فتحملوا هذه الأمانة الكبرى وخصصوا جميع اوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها ، وبدلوا في سبيلها من الجهود ما تعلمون وما لا تعلمون ، وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة ، ولقد أمدهم أنباؤها على اختلاف اديانهم وتباين أهوائهم في جميع المواقف بمظاهر التعاضد وتضامنهم ، وضخوا في سبيل نصرتهم بكل مرتخص وغال ، وكان أول ما وجهه الوفد إليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ، ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه إذ أوصدوا أبوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده ، وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية إنجلترا على مصر ، فلم يكن منه إلا أن بذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث على طريقة اظهرت حقيقتها لكثير من الأفهام وعرفت بها لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل ، حتى استغل بيانه الكثير من الأحرار في البلاد المتعدنة إلى الانتصار لها ، والدعوة لإجراء العدل فيها . »

« فرأت الحكومة الانجليزية أن تعين لجنة لتحقيق أمرها ، والوقوف على أسباب الاضطرابات التي عمت بسببها ، فانفقت كلمة الأمة أن تقاطعها ، لعلمها ان الفرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دالرتها ، وأبت أن تلّف منها موقف المسئول من السائل وأحالت أمر المفاوضات إلى عهدة وفدها ، فالتزمت اللجنة أن تعود إلى حيث أتت ، ثم دعتة للمناقشة بقصد الوصول إلى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح إنجلترا فيها ، فأبى أن يجيب الدعوة حتى يؤكد من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد ، وأرسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من أعضائه إلى لوندرة ، فتأكدوا من حسن الاستعداد حيث صرح لهم أنه ليس في مصالح إنجلترا بمصر ما يعارض استقلالها ، ولهذا لم نجد بدا من الذهاب إلى لوندرة للدخول في المفاوضة ، ولقد باشرنا منذ وصلنا إليها ومكثنا نراولها إلى ١٦ أغسطس ، وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات ، أولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتا ، والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الأخير ، وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بنى عليها ، وأنه يلزم إما أخذه كله أو تركه ، لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لإنجلترا الاتفاق مع مصر عليه ، بل زاد أن هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه ، ولكننا وجدناه — مع ذلك — مطلقا تنفيذه على غير ارادتنا ، وغير واف بمطالبنا ، فلم يسمنا قبوله ، لخروجه من حدود توكيلنا ، وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به . »

« غير أنه نظرا لاشتغاله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانيها ، رأى اخواننا معنا خروجا من كل عهدة ، وحرصا على كل

فائدة « واستبقاء لكل قرصة ، ألا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولون ، وأصحاب الرأي فيها ، وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملتر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة ، وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود ، وعبد اللطيف بك المكباتي ، ولطفى بك السيد ، وعلى بك ماهر ، وويصا بك واصف ، وحافظ بك عفيفي ، ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالتראה المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم حتى تبدو بعد استشارة ضمائرکم والتأمل في حاضرکم وقابلکم رأيکم فيه بالرفض أو القبول . فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه . واذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد .

« أرجو الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب في ترويضكم ، وأن يكلل بالنجاح مساعيكم آمين » .

رفيشى في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ سعد زغلول

خطابه الى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر:

على أن سعد باشا أرسل في اليوم نفسه خطابا الى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر (ص ١٦٥) صارحهم فيه برأيه في المشروع ، وهو أنه حماية لا استقلال ، وطلب اليهم عند عرضه على الأمة أن يبينوا لها الحقائق ، بلا تفسير أو تأويل ، والحق أن الفرق كبير بين بيانه الى الأمة وخطابه الى الأعضاء الثلاثة ، قال :

« اهديكم أطيب تحياتي ، وبعد فانكم تجدون طي هذا بلافا لنواب الأمة وأرباب الرأي فيها تعلمون مضمونه من تلاوته ، وأظنكم تستشفون منه أني لست من رأي المشروع الذي ستعرضونه على الأمة أنتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لأنه (وأريد أن يكون الأمر بيني وبينكم) مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير ، كالقوة العسكرية ، والتدخل في التشريع للأجانب ، وفي القضاء المختص بهم ، والتدخل في المالية وفي الحقانية بواسطة موظفين انكليز ، وجعل المعتمد الانجليزي ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى ، وتقييد حرية مصر في عقد المعاهدات وفي اختيار وكلائها السياسيين وفي التجاء هؤلاء لممثلي إنجلترا ، وتولي انكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالناء الامتيازات مع الدول الأخرى ، فضلا عن ذلك فان ما اشترطه من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالغاء المحاكم القنصلية ، وصدور الدكرات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة يجعل الفوائد التي تعود منه على المصريين وهمية ، اذ قد ينقض الدهر ولا تقبل الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكرات بذلك التنظيم ، ولكن اخواني لا يرون فيه رأي ، ولم ارد أن أظهر الخلاف بيني وبينهم حرصا على الوحدة التي هي قوتنا لكيلا يشمت الأعداء بنا ، ولو أن اخواني أصفوا الى قولي أو لم أكن اخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لسدرة في يوم ٢٢ يولييه الماضي ، وهو اليوم الذي ورد لنا فيه خطاب من لورد ملتر من مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع ، ومن الغريب أن المشروع الثاني جاء أبلغ في باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها ، ومع ذلك رأى الاخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة ، ولا أريد أن أشكو منهم اليكم لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة

آرائهم ، أهمها تغيير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا في الخارج ، وانفراد الدولة الانكليزية بالعزة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، واني اعرف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنها لا يمكن ان تغلب حقيقة المشروع من حماسة الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته ، وقمنا للمطالبة بيطلانه ، وما ضحت به الأمة في سبيل النور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتياتها ، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة ألويته والصائحين به في كل صقع وناد على أن نتحول الى تأييد ما هو بعيد عنه في الواقع وان كان قريبا منه في الظاهر .

« وأما اذا قبله غيرنا وكانت الأغلبية معهم ، فذلك شيء آخر لا تقع تبعته علينا » ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا في مستوى واحد مع اخواتكم الذين ستشتركون معهم في عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم (اذا استحسنتم) من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير ، لكيلا يجد خصومكم سبيلا للطعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم ، وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التي دارت بيننا وبين لجنة ملتر وعلى المشروعات الثلاثة التي ورد في البلاغ ذكرها ، وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات التي يهكم انوقوف عليها في هذا الشأن ، واني على ثقة تامة بأنكم ستكونون في عرض هذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم ، واني مستعد لأن أرسل اليكم كل ما تشاءون من الأوراق ، ولأن أجيبكم من كل ما تشاءون الوقوف عليه من المسائل ، والله يكون في عونكم ويقيم شر خائنة الأعين وما تخفي الصدور » .

« سعد زغلول »

ولقد كان يجدر بسعد باشا أن يصارح الأمة برأيه في المشروع ، لا أن يكتفى بذكر هذا الرأي في خطاب خاص الى الاعضاء الثلاثة ، نعم كان واجبا عليه ، وقد كان يتولى زعامة الأمة ، أن يصارحها برأيه الواضح في أهم مسألة عرضت لها في ذلك الحين ، وهي مسألة تقرير مصيرها ، فاذا لم يصارح الزعيم الأمة برأيه في مثل هذه المسألة الهامة ، فقيم اذن لرجع الى زعامته ؟ وفي أي امر تنتظر الأمة هدايته ونصيحته ؟ من واجب الزعيم أن يتحمل تبعه الرأي الصواب ، يرشد الأمة اليه في الأوقات العصيبة ، ومن الخير أن يرجع الى الأمة ليستمد سلطته منها ، ولكن على شرط أن يدلي لها برأيه ، وبالتوجيه الذي يرى فيه خيرا وصلاحتها ، وبذلك يكون قد أدى لها واجب النصيح والارشاد ، وهداها سبيل الحق والساداد .

وفي الحق ان أعضاء الوفد ، في الجملة ، لم يكونوا شارحين لقواعد المشروع فحسب ، بل كانوا محبذين ومؤيدين لها في مجموعها ، وفي ذلك يقول اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية في خطبته بمجلس اللوردات التي سيرد الكلام عنها « في شهر سبتمبر أوفد أربعة من زملاء زغلول باشا الى مصر لكي يشرحوا لأبناء وطنهم الاقتراحات التي كانوا يبحثونها ، فلم يشرحوها فقط ، بل حبثوها لاشياعهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة ، وتحسنت الحالة في مصر تحسنا عظيما » .

على أن سعد باشا لم يعترض على الوضع الذي جرت عليه الاستشارة ، وحبل مسلك زملائه في تفسيراتهم ، وأرسل في هذا المعنى تفرافا بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ الى محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، قال فيه : « وصلتنا انباء الاستشارة فملأتنا سرورا وفخارا ، وقد كان لما أعلنته الأمة بجميع طبقاتها من

تأكيد الثقة بنا أعظم وأحسن وقع في نفسى و نفس زملائى أعضاء الوفد ، ولا شك أنه يحق لنا أن نفخر بامتنا التى وقفت موقفا حكيما جديرا بها ، فأثبتت بذلك ما تنطوى عليه من قوة معنوية وحياة وطنية » .

نتيجة الاستشارة

فاضت الصحف وقتئذ بأراء الهيئات والكتاب والباحثين والافراد في مشروع المعاهدة ، فنشر الحزب الوطنى تقريراً مسهباً في معارضته واطهار ما فيه من عناصر الحماية ، وأصدر القرار الآتى :

قرار الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى في مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ولت التقرير الذى قدمته اليها اللجنة المكلفة بفحص قواعد الاتفاق واصدرت القرار الآتى نصه :

(أولا) الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة بفحص القواعد بصيغتها النهائية التى ستُنشر بعد .

(ثانيا) اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومنظمة لهذه الحماية تنظيماً يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية معتمدة اتفاقية السودان اعتماداً مستورا .

(ثالثا) ابداء النصح للأمة المصرية بأن لا تقبل هذه القواعد أساساً لاتفاق بين مصر وإنجلترا .

(رابعا) القيام التبعة أمام الشعب وأمام الاجيال المستقبلية وأمام التاريخ وأمام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع .

(خامسا) الاستمرار في الجهاد الوطنى بجميع الوسائل المشروعة . .

« وكيل الحزب الوطنى »

« على فهمى كامل »

أما التقرير الذى أشار اليه الحزب في قراره ، فقد أوضح فيه رايه في المشروع تفصيلاً ، مما تقتطف هنا بعض فقرات منه ، فقد بين ان المزايا الواردة بالوضع المائل في المشروع هي مزايا وهمية ، مما ذكره عن مزيه الاستقلال . « ان الدين تهافتوا على القول بوجود الاستقلال في قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تؤدي الى حكم صحيح ، ومن الغريب انهم على اختلاف اماكنهم ومهنهم اتبعوا في بحثهم جميعاً طريقة واحدة ، واعتمدوا على أدلة واحدة ، ثم وصلوا الى نتيجة واحدة هي وجود الاستقلال .

« اغفلوا الكلام جميعاً عن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ، ثم تناولوا من بين حقوق إنجلترا الكثيرة في قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التى تريد ان ترتبها لنفسها على الأرض المصرية ، واخذوا في تفسير شأنها ، وقالوا ان لكل منها نظيراً عند بعض الدول المستقلة ، هكذا قالوا ، ولكنهم لم يجرؤوا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر .

« ان ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هي اهلية الدولة المستقلة لمباشرة اعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها ، فاذا زالت من الدولة هذه الاهلية او تجددت دائرتها بتدخل دولة اخرى فلا استقلال » .

وتفى مزايا التمثيل السياسى والمجلس النيابى والتخلص من الموظفين الأجانب بالشكل الوارد فى المشروع ، ثم دحض مزية حرية التصرف فى المالية قائلا :
« هذه المزية معدومة منه أيضا للأسباب الآتية :

١ - تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع من المشروع على ما يأتى : تعيين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التى لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها » .

(١) فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة تعيين مستشار مالى لها باتفاقها مع الحكومة الانجليزية ، ويفرض أيضا اضافة اختصاصات صندوق الدين الى المستشار ، فوظيفة الاستشارة اذن وظيفة دائمة لا وقتية .

(ب) ما دام لدينا مستشار مالى فلا يهم البحث عما اذا كان المقصود الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو اختصاصات جديدة قد تقرر له كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد فى الفقرة السادسة من البند الثامن التى تقول « التغييرات اللازمة فى صندوق الدين » . لا يهمنا هذا البحث لاننا نعرف لغة انجلترا عند تعبيرها بلفظ « مستشار » نعرف ذلك من تعريف اللورد جرانفيل لهذه الكلمة فى تلفرافه المشهور ، ونعرف أيضا معناها من الكتاب الذى ألفه اللورد ملنر واضع القواعد فان القاموس السياسى الانجليزى يقول ان كلمة المستشار أمر يجب ان يطاع ، وان انجلترا لم تستخدم فى التعبير لفظ « مستشار » وفعل « استشار » الا للدلال على مرادها ، تريد ان تقول لنا بهذا التعبير : انى أقصد المستشار الذى تعرفونه أمرا فى ميزانيتكم متصرفا فيها كما يحب ويهوى ، تريد ان تقول لنا انى أقصد معنى الكلمة حسب قاموس سياسى ، ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها ، وانكم تعرفون لغتى السياسية حق المعرفة من تلفراف اللورد جرانفيل وكتاب اللورد ملنر وسوابق عمل المستشار ، فلا يحق لكم ان تفسروها بغير لغتى ، وليس أدل على صحة ما نقوله لنا من انها عبرت فى الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على انها تريد أحكاما مخصوصة لكل من اللفظين .

(ج) اننا لم نفهم التعبير بلفظ « فى الوقت اللازم » الوارد فى النص ، فهو قيد خاص بهذه الفقرة لا نعرف المراد منه ، ويلاحظ أن هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل لجميع البنود ، وهو قيد تطبيق تنفيذ المعاهدة على انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية ، فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج فى سريانه للاشارة اليه فى بند خاص .

(و) ان امتلكنا هى وحدها التى استفادت من ايراد هذا النص فى المعاهدة ، فانها ضمنت حق ايجاد رقابة لها على المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما انها ضمنت ان تكون صاحبة الكلمة فى تعيينه وبإلطبع لا يمكن عزله الا برضا من عينه .

(هـ) ولا عبرة مما جاء فى النص من انه « يكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى ترغب فى استشارته فيها » - لا عبرة بهذا النص ، فانه من الجمل السياسية التى لا تؤدى المعنى الظاهر ، وان امتلكنا ما نعمدت التعبير بلفظ « استشارة » مرتين فى هذه الجملة القصيرة الا لتدلنا على مرادها الحقيقى من النص ، والذي يؤيد ذلك ما جاء فى أقوال عارضى المشروع من ان اللورد ملنر هو الذى حتم بادخال هذا النص وتشدد فى ابقائه .

« فنحن اذن لم تكتسب شيئا من الوجهة المالية ، وبذلك يكون القول باننا سنكون احرارا في انشاء المدارس التي نريد - بوسيع التعليم وهما باطلا لان المستشار سيقف امامنا في كل مشروع من هذا القبيل . »

ودحض مزية الجيش والاسطول وابان ان دخول مصر عسبة الامم ليس معناه الاعتراف باستقلالها .

واشار الى ما في المشروع من نصوص اخرى تهدم معانى الاستقلال :

فمنها تخويل انجلترا دون مصر حق المفاوضة مع الدول ذات الامتيازات في تعديلها ، قال في هذا الصدد :

« ينص البند الثاني على انه لا يمكن تحقيق الفرض الثاني المبين في البند الاول وهو تعديل الامتيازات الا بمفاوضات تحصل لهذا الفرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات . »

« والقيام بهذه المفاوضات من حقوق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة ، فقيام انجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤ ، لاننا لو سلمنا بالرأي القائل بعدم تمسك انجلترا بالحماية لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات بنفسها ، ان مفاوضات انجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذي احتفظت به في خطاب السير مان شيتهايم الى السلطان حسين ، ولا يمكن ان يقال ان انجلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل او التفويض من مصر ، لان التعبير بعبارة « لا يمكن » ينفي فكرة التفويض او الوكالة ، اذف الى ذلك ان القانون الدولي لا يعرف تفويضا مطلقا كهذا لا يرجع فيه الامر في النهاية الى الدولة التي اعطت التفويض ، فتسليم مصر لانجلترا بانها وحدها صاحبة الصفة في المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر اعترافا ضمنيًا آخر بحماية سنة ١٩١٤ . »

ومنها ابدية المعاهدة والمخالفة ، قال في هذا الصدد : « ومما يؤيد ان النظام حماية عدم تحديد مدة للمخالفة ولا للمعاهدة ، ولم يعرف التاريخ الى الآن معاهدة او مخالفة ابدية بين دولتين متساويتين . »

ومنها منع الممثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر وتخويله حق التقدم على جميع الممثلين السياسيين .

وتخويل بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية بالاراضى المصرية ، قال في هذا الصدد :

« تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما ياتى : « تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة باى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر . »

« بهذه المنحة ضمنت الحكومة الانجليزية بقاء احتلالها الى الابد وحوات احتلالا عسكريا مؤقتا الى احتلال نظامى مؤبد ، بهذه المنحة برئت ذمة انجلترا من جميع تعهداتها لنا بالجللاء من سبعين مهذا ووعدا كانت كالثوكة في جوف سياستها المصرية ، وان لهذه المنحة مثيلا في معاهدة باردو وقصر سعيد المعقودة بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة) ، غير ان فرنسا كانت فيها اخف وطأة على تونس من

انجلترا علينا ، فلقد بنت فرنسا حقها في احتلال تونس على مسيبت مؤقتة « وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطىء كما انها نصت في المادة على امكان انتهاء الاحتلال بالاتفاق » .

ومنها تعيين الموظف القضائى البريطانى لوزارة الحقاينة ، قال في هذا الصدد :
« تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن : « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحقاينة ، يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ، ويكون ايضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى امر مرتبط بتأييد القانون والنظام » .
« فهذا الموظف الذى تعينه مصر بالاتفاق مع انجلترا أو بعبارة اخرى هذا الموظف الذى تعينه انجلترا سيتدخل في شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية :

١ - له حق الاتصال بالوزير ، ولا نستطيع ان نفهم من هذا النص ان يكون الفرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أى موظف مصرى « فان وظيفة من هذا القبيل لا تشغل انجلترا الى حد ادراجها في المعاهدة ، وانما الذى نفهمه من هذه الوظيفة هو ان هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير ، وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والأحكام القضائية والمسائل الادارية المتعلقة بالادارة القضائية والتحقيقات والنيابة ، وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر المصرى « فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون لا بالنسبة الى الاجانب فقط ، ولكن بالنسبة للمصريين ايضا ، ولا ندرى ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا الاتصال .

٢ - ويجب احاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ، وقد نشرت هذه الفقرة مصادفة في بعض الجرائد بنصها الانكليزى ، فوجدناها تختلف بعض الاختلاف من الترجمة الصحيحة التى تؤدي الى ان هذا الموظف يجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القانون باعتباره ماسا بالاجانب ، وبما أن النص الانكليزى هو الأصل المعتمد . فان المعنى أن كل قانون يعتبر ماسا بالاجانب ، وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص في ادارة القانون الذى يطبق على الاهالى .

٣ - ويكون ايضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى امر مرتبط بتأييد القانون والنظام ، فهذا هو المستشار القضائى المعروف ومستشار الداخلية المعروف ، بل هو يجمع في شخصه جميع المستشارين الانكليز المعروفين ، والفرق بينهم انه معين من قبل انجلترا ، اما المستشارون فكانوا يعينون ولو في الظاهر من قبل الحكومة المصرية ، فهل يوجد تدخل من انجلترا في أعمال الحكومة الداخلية اكثر من هذا التدخل ؟ وهل بعد ذلك نقول ان حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمس بقواعد الاتفاق .

« ولا يفوتنا أن نلفت النظر الى أن هناك حقوقا اخرى لانجلترا واضحة في قواعد الاتفاق ، من أهمها ما تكسبه بالبند التاسع الذى يقضى باصدار امر عال باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة ، واننا لا نستطيع ان نبين جميع هذه الاجراءات لفرد كثرتها ، ولكننا نقول انها تحتوى على اجراءات تمس سيادة البلاد كالامر الصادر من القائد العام في ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨ القاضى بأن تكون ٥٦٢ فدانا بأبى قير في حيازة وزير حربية انجلترا وملكا له بصفة مستديمة لأغراض عسكرية » .

وذكر ضياع السودان في المشروع قال :

« ان قواعد الاتفاق تؤدي الى الاعتراف ضمناً بصحة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وذلك ان التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بأن السودان ليس جزءاً من مصر ، والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان في الوقت الذي نسوى فيه مسائلنا مع انجلترا اعتراف بأن السودان ليس محللاً للبحث ، واغفال الكلام في اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف اقرار بهذه الاتفاقية ، وبيان مندوبى الوفد الذي يفصر مسألة السودان على حقوقنا في المياه تحديد للمسألة السودانية بيننا وبين الانكليز ، فلا نزاع اذن أننا نعلق بقبول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان .

« السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هي البحيرة والمنوفية والقربية ، وهو الزم لمصر من الاسكندرية ، وهو مصدر نعمتنا وحياتنا ، وهو النيل كله ، هو كل شيء فكيف نطمئن على حياتنا وعلى بلادنا والسودان في غير يدنا ؟

اين تلك الضجة الهائلة التي أحدثناها يوم علمنا بمشاريع الخزانات ؟ اين الاحتجاجات ؟ اين الصحف ؟ اين المهندسون ؟ اين الجمعية التشريعية ؟ اين اعضاء مجالس المديرية ؟ ماذا اصابنا حتى ننسى السودان ، وهو ان تركناه فلا يتركنا كما قال شريف باشا ، فاصبح السودان غير جنسنا لان اللورد ملتر لم يقبل ان يدخله في البحث ، اصبح مركز انجلترا فيه شرعياً لان اللورد ملتر هددنا اما ان نقبل الكل او نرفض الكل ، انسينا ما بدلناه في سبيله من الاموال والارواح ؟ انسينا انه كان ولا يزال من القدم امتداد مصر وعضوا من مصر ، انسينا أننا لا نطمئن على وجودنا ما دام السودان هكذا (١) .

ومما نجد تجدر ملاحظته ان هذا التقرير قد تأيد بما فيه من الحجج والادلة ، وتأيد في مجموعه بما ذكره سعد باشا في خطابه المتقدم ذكره الى الاعضاء الثلاثة (ص ١٦٧) ، اذ وصف المشروع بأنه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها ، وتأيد أيضاً بما ورد في تقرير قدمه الأستاذ عبد العزيز بك فهمي (باشا) الى الوفد في أكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد انتهاء الاستشارة (٢) .

رأى الأستاذ عبد العزيز فهمي

وانا ناقلون هنا بعض فقرات منه ، قال :

« ان سياسة الانجليز في هذا المشروع لاتخفى على من ينظر في الأمور بعين الناقد البصير ، هي تنحصر في هذه الصيغة : اخذ اقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم

(١) من بواك الأسف ان فريقاً من الحزب الوطنى قد خرجوا على رسالته السليمة التى تبدوا في هذا التقرير والمستمدة من تمايم أسلافه النظام ، وأقروا الوضع الذى قررته معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ باشتراكهم غير مرة في الوزارة في ظل هذه المعاهدة وعلى أساس تنفيذها « بروح الود والاخلاص » على ما فيها من اقرار لوجود القوات الأجنبية في البلاد ومحاولة فهم مدى الوحدة بين مصر والسودان ، ومن التناقض البين والتعارض مع مبادئ الحزب قبول هذا الفريق الاشتراك في الحكم على أساس اوضاع رفضها الحزب الوطنى ودعا الأمة الى رفضها ، والا فقيم كان امتراضهم على من يقبلون هذه الأوضاع اذا كانوا يقرونها عملياً باشتراكهم في وزارات تألفت على أساس تنفيذها ؟ لانك ان الاشتراك في الحكم على أساس هذه الأوضاع وفي ظلها هو انتقاص على رسالة الحزب الوطنى ومبادئه ، والعبرة بالسماح لا بالاسماء .

(٢) نشر هذا التقرير في مارس سنة ١٩٢١ .

ازاءها كما اخذوا اجماعا أو شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم في مصر
والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم في وجههم من الداخل أو
الخارج معا » .

وقال عن القوة العسكرية :

« ان اشتراط وجود قوة عسكرية انكليزية في الاراضى المصرية هو اشتراط
لا يتفق مطلقا مع سيادة البلاد في الداخل ، بل هو من طبيعة الحال في كل بلد للغير
حماية عليها أو ملكية فيها ، وتندر أن توجد قوة اجنبية في بلدة مستقلة حرة ، وليس
بحو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق الحكومة
المصرية بمانع من أنها في ذاتها قوة اجنبية مجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة
الداخلية التى للبلاد على نفسها ، والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم اذ
للإمبراطورية الانكليزية مواصلات الى السودان وغيره من افريقيا وفلسطين والعراق
والهند وغيرها ، وأنواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية
وتليفونية وهوائية . وللانكليز مع هذا الاتهام أن يدعوا أن ما كان من طرق المواصلات
المذكورة داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قنال السويس) فيصدق عليه أنه من
مواصلات الإمبراطورية البريطانية ، وأن يرتبوا على ذلك أن لهذه القوة الانتقال من
معسكرها الى أى نقطة بالقطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات ،
ويكون ذلك أشد وخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية » .

وقال عن المستشارين المالى والقضائى :

« تشترط بريطانيا العظمى في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أن تعين مصر بالاشتراك
معهما مستشارا انكليزيا بالمالية وتشترط بأخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ان
الموظف الانكليزى الذى يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه فوق وظيفته
الاصلية وظيفتى مستشار الحقانية والداخلية معا لقول العبارة « ويكون تحت تصرف
الحكومة المصرية للاستشارة في أية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييدا فعليا »
فالوزارات الثلاث التى هى روح الإدارة الداخلية في البلاد ، وهى المالية والداخلية
والحقانية سيكون لها مستشاران من الانجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما ،
بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا ، مهما يقل من ان هذين المستشارين
لن تكون لهما أية سلطة تنفيذية ، وأن الوزراء معهما سيكونون أحرارا لأنهم غير
مستولين الا أمام البرلمان ، وأن هذه المسؤولية تقتضى قانونا وعملا عدم الانصياع لأراء
المستشارين ومهما يقل فوق ذلك من ان المستشار المالى لن يكون له القول الفصل
في المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء ، فإن أقل مقدار المفهوم من هذه
الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والأمن العام في البلاد
المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الانجليز . فدخائل ماليتنا ستكون معلومة
لديهم ودخائل إدارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الأهلى والشرمى
ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط) ، ويكفى هذا ليتحقق للانجليز
ولو معنى المراقبة على إدارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل أثرها طعن في
سيادة البلاد الداخلية ومصداق واضح للحماية .

« على أن القول بأن المراقبة المذكورة انما هى نظرية فقط ، انما هو قول لا يسلم
به الا من يجهل آثار احتكاك الأمم الكبرى بالصغرى ، أن هذين المستشارين حتى لو
أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما في شيء ما فانه لا مانع يمنعهما من التبرع

بالشورى من تلقاء أنفسهما ، والاخذ والرد بينهما وبين الوزراء - وهما قويان تسندهما سلطة تمثل انجلترا ذى المركز الخاص والقوة العسكرية الانجليزية الموجودة بالبلاد والوزراء على كل حال ضعاف - لا بد أن ينتج عنه في العمل أن ينصاع الوزراء لأرائهما ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان ، ويجتهدون في ترويح آرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه أن يعرض عليه ، وينتهى الحال يتعود البلاد ووزرائها وبرلمانيها على خطة مخصوصة هي عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع انجلترا القوية ، وتلبث البلاد أبد الأبد بقاء الاتفاق تابعة للأراء الانجليزية في أمورها الداخلية ، هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى والضعيف ، وعلى كل حال فواقع الأمر أن أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وإدارية ستكون تحت مراقبة الانجليز ، ولو تضاعلت هذه المراقبة وأن هذا أساس بالسيادة ومصادق للحماية .

« على أنى فيما قدمت استنتجت أهون ما يمكن مما تدل عليه العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين والا فالتصريح يرى أن موظف الحقائق سيكون في الواقع مستشارا لكل وزارات الحكومة ، فان كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الأوقاف إنما تسير على مقتضى القانون الخاص بها ، والنظام ليس شيئا آخر سوى مراعاة الأمة حاكمها ومحكومها لما تقتضى به القوانين ، فإذا أضيف لهذا أن الوظيفة الأساسية لهذا الموظف هي مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأجانب (وهذه الوظيفة كانت محدودة هكذا في المشروع الأول ، أما في المشروع الأخير فمدلول عليها بوسيلتها فقط ، وهي ضرورة إحاطة هذا الموظف علما بكل ما يتعلق بإدارة القانون بالنسبة للأجانب) وهي وظيفة لا تقف عند حد الشورى ، بل تقتضى بذاتها المداخلة والالزام بالرجوع لموجب القوانين ، وأنها بذلك وظيفة تنفيذية محضة ، نقول متى أضيف هذا لوظيفة الاستشارة تبين أن هذا الموظف سيكون هو الكل في الكل في الحكومة المصرية ، وما أظن أحدا يمكنه أن يقول بحق أن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة » .

وقال عن المركز الخاص للممثل البريطانى :

« لا تقتضى أى معاملة من المعاملات المعقودة بين الأمم المستقلة الحرة أن يكون للممثل أحداها مركز خاص وتقدم على ممثلى الدول الأخرى إلا معالفتنا فمستشرط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة أن من أثارها هذا .

« أن كون ممثل انجلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على سائر معتمدى الدول الأخرى لا يصح مطلقا أن يكون نتيجة من نتائج التحالف العادى ، وإنما هو نتيجة صريحة لوضع مصر داخلا وخارجا تحت المراقبة الانجليزية دون سواها ، وهذا الاشتراط لا يعمد له نظير الا فى البلاد المحمية بغيرها . وأما المستقلة الحرة فلا شىء فيها من هذا القبيل » .

وقال عن حلول انجلترا محل الدول فى امتيازاتها كما ورد فى المشروع :

« أن استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الأجانب الامتيازات بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة مقتضاه غل يد الدول الأجنبية عن أن يكون لها أدنى تداخل فى التشريع والقضاء فى حق الأجانب وغل يد المصريين أيضا من المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازات فى القطر المصرى بحيث يصبح المصريون والأجانب معا فى مصر لا عميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط الا الانجليز ، وهى سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الانجليز بها الا اذا كان لهم بمصر مركز غير مجرد مركز الحليف العادى ، بل مركز الحليف الحامى ، ومن يقل بغير ذلك فواهم » .

« في هذا القدر ما يكفي لبيان حقيقة هذا المشروع ، وان مصر مع باقية تحت الحماية الانكليزية والمراقبة الانكليزية والتداخل الانكليزي القانوني والفعلى داخلا وخارجا » .

هذا ما ذكره الاستاذ عبد العزيز فهمى عن المشروع ، وقد ختم تقريره يقول المشروع مع التحفظات ، دون ان يذكر ما هي هذه التحفظات »

بيان الامراء

هذا وقد اصدر الامراء عمر طوسون واسماعيل داود وسعيد داود ومحمد علي ابراهيم بيانا عن المشروع في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قالوا فيه :

« اصدونا بلاغنا المعلوم الذى قوبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات الامة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم في هذا الوقت الخطير نبدي رأينا في مستقبل بلادنا الذى سيبت فيه كباقي افراد الامة التى نعتبر انفسنا منها ، ونتشرف بانتسابنا اليها ، وهو ان مبادئنا التى ذكرت في ذلك البلاغ لم تتغير ، واننا لازلنا متمسكين بها أشد التمسك ، واننا لا نبرر عقد اى اتفاق ينافى او ينقص استقلال مصر مع سودانها ، استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط .

« هذا هو رأينا في هذه المسألة الخطيرة ، وللامه الراى الاعلى فيها . والله يهدينا جميعا الى الصواب » .

عمر طوسون اسماعيل داود سعيد داود محمد علي ابراهيم

راى الدكتور أبو هيف بك

ونشر الدكتور عبد الحميد أبو هيف بك استاذ القانون الدولى بمدرسة (كلية) الحقوق السلطانية ست مقالات (١) في تكييف المشروع ، معارضا اياه ، فنكتطف منها ما يلى ، قال :-

« تدل الفاظ المشروع على انه يقرر استقلال مصر ، وانه يشمل تحالفا بين بريطانيا العظمى والقطر المصرى المستقل ، والمراد معرفته الان هو :

أولا - هل يعتبر مركز مصر بمقتضى هذا الاتفاق مركز دولة مستقلة من الدول التى تشترك فعلا في التمتع بكامل الحقوق التى يوجبها القانون الدولى العام وفي القيام بكل الواجبات التى يحتتمها ذلك القانون ؟

ثانيا - هل تعتبر هذه المعاهدة تحالفا بين دولتين مستقلتين يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه ؟

« ان ما يخشاه المصريون ان تكون القيود الواردة في المعاهدة مضية للاستقلال الذى هو الفرض الاساسى من الاتفاق ، كما انهم يخشون ان تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة في الحقيقة للاتحاد بين انجلترا ومصر اتحادا قانونيا يجعل مصر غير متمتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للامبراطورية البريطانية .

« ليس من السهل الحكم من بادى الامر على ماهية الاتفاق ، بل بالعكس يعتبر تكييفه من اصعب الامور ، اذا لم نقل انه يكاد يكون مستحيلا من الوجهة القانونية ادخال الاتفاق المذكور تحت نوع معين من الأنواع المعروفة في القانون » .

(١) الاهرام ٢١ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ .

وبعد أن تكلم عن مبادئ القانون الدولي ، قال :

« وعلامات الحكومة المستقلة هي أن الجماعة المكونة لها قد تأسس اتحادها لغرض سياسي وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من البسيطة معين ، واستقلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الأخرى .

« فإذا ما تكونت الحكومة تكويناً كاملاً كان لها بموجب استقلالها الحرية الكاملة في العمل ضمن حدود القانون الدولي . في علاقاتها مع الدول الأخرى . و لا تعتبر حريتها في حكم الزائلة من وجهة القانون الدولي بمجرد كونها قد عقدت مع الدول الأخرى اتفاقات تقيد بها حرية عملها ، بشرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة للنقض في أي وقت أو بعد وقت معين . أو بشرط ألا تكون تلك الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الإرادة القومية أي لإرادة الشعب خاضعة خضوعاً حتمياً لزم غير معين السلطة دولة أخرى ، ولذلك بمجرد دخولها في اتفاقات مقصود أنها تكون غير قابلة للنقض أو اتفاقات لا يفهم من طبيعتها أنها تكون قابلة للنقض من أحد الطرفين ويكون من مقتضاها إخضاع أعمال الحكومة الخارجية لإرادة دولة أخرى ، فإن هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة لاستقلالها وبالتالي لا تعتبر شخصاً من الأشخاص المقرر عليهم في القانون الدولي ، غير أن شخصيتها لا تفتى فناء تاماً ، بل تعتبر في الأحوال التي لا مساس لها بالاتفاق حافظة لكيانها القانوني المعتاد (هول في القانون الدولي ص ٢٢) .

وقال في تكييف الاستقلال : « الاستقلال هو حق كل حكومة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الأخرى ، وهو من حق كل الحكومات المستقلة ، أما الحكومات محدودة الاستقلال أو المستقلة جزئياً فإنها بالضرورة لا تعتبر مستقلة استقلالاً تاماً لأن شروط وجودها تمنعها من أن تكون لها الحرية المطلقة في العمل فيما يتعلق بالأمور الخارجية » .

الى أن قال :

« والاستقلال هو القوة التي بها تستطيع الدولة أن تنفذ قراراتها المنبثقة عن إرادة حرة غير متأثرة بإرادة دولة أخرى ، ولذلك فهو حق الدولة في أن تظهر إرادتها بدون تدخل من الدول الأجنبية في كل الأمور وفي كل الظروف التي تعمل فيها بصفتها دولة مستقلة ، وبهذا يعتبر شاملاً لحق المحافظة على الوجود وتنمية موارد الحياة » .

وقال في تطبيق مبادئ القانون الدولي المشروع :

« وأصبح ظاهراً للملا أن قواعد الاتفاق لا تنطبق على الاستقلال التام ، ولقد تبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين « الاستقلال والتحالف » ، وتبين أنه يكاد يكون من المستحيل قانوناً إدخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم الموجودة في القانون الدولي وذلك لكونه يختلف عن كل نوع بفوارق معينة ، والحقيقة المرة أن المشروع لا يقرر الاستقلال المعروف في القانون الدولي والذي تتمتع به (الدول المستقلة) ، نعم أنه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجى مثل التمثيل (في البلاد الأجنبية) وحق عمل المعاهدات الذي (يفهم) من قول المشروع (تتعهد مصر بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية) ، ولكن هذين المظهرين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدوماً أو شبه معدوم ، ألم يكن بعض الحكومات الألمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل لأفئس أعطى لنا هذا الحق بما هو مفيد به من القيود مع استقلال داخلي ناقص جداً ، فيقال أننا مستقلون ؟ كلا ، إن العبرة

بمجموعة الحقوق التي يتمتع بها البلد لا بظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجي تعطى لنا مجرد المحافظة على احساساتنا او ارضاء لبعض مطامعنا ، واما حق التعاقد مع الغير فانه متى كان مقيدا بقيده السابق ذكره ، فانه لا يكون ظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجي ، بل هو ينادى من نفسه بعكس ذلك .

« سيقال ان التحالف يستتبع قيودا لا بد منها ، وان التحالف من شأن الأمم المستقلة . نعم ان الدولة المستقلة حرة في الدخول في معاهدات او محالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمناقع تعود عليها او لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة على مصلحتها الخاصة بها ، فيرغمها عليها او غاما ، ولكن يشترط فيها كلها الا تكون هادمة للاستقلال او مضيعة له ، وضغط الدول متجمعة يعتبر في نظر القانون الدولي مختلفا اختلافا كبيرا عن ضغط دولة على دولة ، فان هذا يذهب بالاستقلال او يقيد به تقيدا يعتبر غنما لصالح الدولة ذات القوة ونقصا في استقلال الدولة الضعيفة فتنشأ عن ذلك علاقات (تبعية) تتشكل بالانسكال المختلفة التي سبق الكلام عنها او بالانسكال اخرى لا تختلف عنها في جوهرها ، اما ضغط الدول المتجمعة على دولة واحدة فليس له هذا الأثر ، بمعنى ان ما ينقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون غنما لمصلحة الجماعة ولا تكون ثمة علاقات (تبعية) تجعل الدولة الضعيفة تشعر شعورا مستديما بخضوعها لدولة معينة .

« وقد يقال انه سوف لا يكون ثمة خضوع ، واننا سنكون متمتعين بتمام الحرية داخل بلادنا وخارجها مع بعض قيود تستدعيها المصالح البريطانية في مصر ، ولكننا نقول والاسف ملء القواد اننا نفهم مما قرره علماء القانون الدولي الانجليز انفسهم ان استقلالنا المقرر بالمشروع لا يجعلنا حكومة مستقلة عن بريطانيا العظمى ، وان استقلالنا عن جميع الدول الاخرى . »

وقال من المركز الاستثنائي لمثل انجلترا : « لماذا عسى ان تكون مؤازا هذا المركز وواجباته ومستلزماته في امة مستقلة ؟ سيقال انه ضروري او جائز ان ينص على ذلك حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيما يتعلق بالتشريع بالنسبة للأجانب ، ولكن النص على اختصاصه في ذلك كاف في تخويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من نفوذ في الحكومة المصرية ، ولا دامي مطلقا للنص عليه . سيقال ان هذا المركز الاستثنائي انما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لانه ممثل حليفنا ، والرد ان هذا يكفي فيه الشطر الأخير من الفقرة نفسها (الفقرة السادسة من البند الرابع) ، وهذا قد لا يعني لانه ترتيب بين غيرنا ، اما المركز الاستثنائي فهو الذي يدخل الرعب في قلوبنا لانه تدبير التدخل المبني على مسئولية انجلترا من مصر .

« حقا ان التدخل قد كتب علينا من جانب ممثل انجلترا فيما يتعلق بمنع تنقيب القوانين على الأجانب ولكن هذا مسلم انه جائز الآن ونحن نقبله كإلهين حتى يشق الغرب بالشرق أو يثقوا بنا ولا يخذون بمد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسبة للأجانب ، غير ان التدخل لمصلحة الأجانب في احوال معينة شيء واستعمال المركز الاستثنائي شيء آخر في نظري .

« ان جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وان كان يمكن المصريين من تحمل مسئولية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعا لوطنهم الا ان هذا الجلاء لا يفيد ان قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض ، وهذا العوض هو المركز الاستثنائي الذي يكون لممثل انجلترا ، هو وحده في نظر علماء القانون الدولي الانجليز قد يقوم مقامهم جميعا تمام القيام . »

الى ان قال : « ان المجاذبة والتشاد الذين أحاطا بالمفاوضة يظهران لكل انسان ان انجلترا لم ترد ان تجعلنا مستقلين عنها وتكتفى بالضمانات اللارمة لمصالحها والتي لا تمس استقلالنا ، بل انها للآن تمنحنا حقوقا معينة فردية منعزلة بعضها عن البعض الآخر بحيث تعتبر ان الاصل ان كل الحقوق لها واننا نتناول منها بعض ما ترانا جديرين بأن نتولاه بنفسنا ، يؤيد ذلك قول سعد باشا في بيانه نقلا عن لورد ملنر : « ان هذا المشروع تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه » بل زاد « ان هناك شك في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه » .

« لست أقول ذلك لأننا نلنا استقلالنا بقوة السيف أو أننا قادرون على أن نناله كذلك ، ولكن أقوله لأبين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائي يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل الى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لأن يذكر في المعاهدة شيء من التدخل في الأمور الداخلية .

« ان من يقول ان الاستقلال ينافي التدخل يصيب اذا كان استقلالنا تاما ولكنه بالأسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعا من نفسه .

« يؤيد نظرية استبقاء نية التدخل عند بريطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالمستشار المالي والموظف الكبير الذي يتمتع بحق الاتصال بالوزير في الحقانية، فان من يتتبع تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشارتين وبيانهن لبعض تفاصيل المفاوضات يجد أن فكرة استبقاء نية التدخل متجسمة في مشروع الاتفاق كل التجسم ولا تستطيع انجلترا أن تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها (١) .

« ان تدخل صاحب المركز الاستثنائي اشد خطرا في نظري على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقربة من القنال » .

ثم حدد المظاهر التي تخذل الاستقلال في المشروع ومنها : منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، والحقوق التي تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخطي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات ، وعدم التكافؤ في التعهد بالمساعدة الحربية ، ولقل وطلاة التزاماتنا الحربية ، وتعهد مصر وحدها ألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة ، وفي هذا القيد من المعاني ما فيه ، وتعهدا وحدها ألا توجد صموبات لبريطانيا العظمى ، وبعدد مقدما مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية على الإطلاق ، وأن تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء هوه عسكري في الأرض المصرية ، وجواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالي البريطاني وهذا الحق يبقى حتما في نظر بريطانيا العظمى بعد زوال الديون الأجنبية لأنه لو كان صاحبها أن زاولها يزيل الاستشارة مائسكوا شديدا بابقاء اسمه وجواز استشارته ، ثم جواز استشارة الموظف الكبير المتصل بالحقانية في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام ، وهذا يظهر بوضوح ان بريطانيا العظمى ترى نفسها مسئولة عن تأييد القانون والنظام في مصر ، وهذه المسئولية تستتبع التدخل في شؤوننا الداخلية في نظر القانون ، وحلول بريطانيا العظمى بمفردها محل جميع الدول صاحبة الامتيازات فان هذا الحل حاصل أو حصل بمقتضى ما لها من الحماية على مصر وهي الآن

(١) يشير الى معاهدة سيفر التي عقدت يوم ١٩ أغسطس ١٩٢٠ ، على أن هذه المعاهدة قد اعلنت وحلت محلها معاهدة لوزان في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ (انظر هامش ص ٥٩) .

تريد أن تنفذ حق حماية الأجانب فتعطيه شكل التدخل بواسطة ممثلها ذي المركز الاستثنائي ليمنع أن ينفذ على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية .

الى أن قال : « ان مظاهر الاستقلال الداخلى أهم فى نظرى كثيرا من مظاهر الاستقلال الخارجى لأن هذا الأخير لا قيمة له اذا لم يكن الاستقلال الداخلى مبنيا على أسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها النفوذ الأجنبى من جانب دولة واحدة ولا يتعرض لأن تهدم جوانبه كل يوم بواسطة التدخل من ممثل بريطانيا العظمى صاحب المركز الاستثنائى ، ومن مستشاريه صاحبى المقام الرفيع فى المالية والحقانية ، أنتى احرص على الاستقلال الداخلى أكثر مما أتمسك بمظاهر الاستقلال الخارجى ، لأن الأول منهما ما دام يرتكز على أسس صحيحة فإنه يوصل حتما الى الثانى تماما وبكامل مظاهره ولذلك فإن أهم ما يجب أن نتمسك به بعد زوال الحماية والاعتراف بالاستقلال هو تفاصيل الاستقلال الداخلى . يجب أن يكون هذا الاستقلال كاملا غير منقوص الا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الأجنبية وحقوق الدائنين الأجانب فقط » .

وقال فى ختام بحثه :

« ان آخر الضربات التى كان ينتظر توجيهها اليها قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية انجلترا علينا وبنزول تركيا عن سيادتها الى انجلترا (١) ، فلم يبق لدينا الا ان نساوم على استقلالنا حتى نشتره ، وليكن ذلك بأى ثمن الا بالاستقلال نفسه ، فهذا ما لا حياة من بعده » .

وثمة فريق آخر من الكتاب نشروا آراءهم بتحجيد المشروع والموافقة عليه .

وسلكت أغلبية الأمة طريقا وسطا ، بأن أبدت تحفظات على المشروع لا تقبله دون تحقيقها ، وبعض هذه التحفظات يتعارض فى الواقع مع روح المشروع وقواعده ، بحيث كان ابداءها رفضا للمشروع .

استئناف المفاوضات

قضى أعضاء الوفد المنتدبون فى مصر حوالى الشهر لاستشارة الأمة فى مشروع لمساهمة ثم غادروا مصر الى باريس فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وهناك اجتمع الوفد واخذ يبحث تقارير الأعضاء المنتدبين عن نتيجة الاستشارة ، واستخرج من مجموع تحفظات الأمة ما رآه هو مهما .

واوفد اللورد ملتر مندوبا خاصا للمعوة الوفد الى موافاته بلندن لانتماء المفاوضات ، وعلى ذلك قرر الوفد تلبية الدعوة ، وأن يصحبه عدلى باشا يكن ، فسافر أعضاء الوفد الى لندن على دفعتين ، والتقى سعد باللورد ملتر ، وأفضى اليه بأن الأمة أبدت تحفظات على المشروع ، فرفض ملتر بحث هذه التحفظات ، متمسكا برأيه الأول ، وهو قبول المشروع كله ، أو رفضه كله ، وقال فى تفسير موقفه :

« ان مأموريته قد انتهت وأنه يجب عليه أن يقدم تقريره الذى استبطل قومه ظهوره ، وان من المفهوم أن لكل فريق تحفظات وملاحظات يريد ابداءها ، فمثل هذه وتلك يجب تركها للمفاوضات الرسمية القريبة ، وبخاصة لأن المشروع عبارة عن أسس خالية من التفصيل والتأويل » .

(١) انظر هامش ٥٩ و ١٢٠ .

ولكن سعدا لم يقبل هذا الوضع وتمسك بالتحفظات ، ووقف الامر ، وقتا عند هذا الحد .

التحفظات التي قدمها الوفد

وفي ٢٥ أكتوبر دعى الوفد الى مقابلة اللورد مانر ثانية ، فلم، الدعوة ، وحضر سعد ومعه كل من عدلى باشا ، وعبد العزيز فهمى بك ، ومعتضى النحاس بك . وعلى ماهر بك . وقبل اللورد مانر فى هذا الاجتماع ان يراجع الى تحفظات الوفد على ان لا تنقيد اللجنة بشيء جديد ، فقدم الوفد الفوج الاول من التحفظات ، وهى :

اولا - إلغاء الحماية صراحة

ثانيا - حذف العبارة الثانية من الفقرة الاولى من المادة الثالثة من المشروع التى تقضى بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات اللازمة للدول الأجنبية للحصول على تنازلها عن حقوقها الامتيازية ، لكى لا يترك مجال للقول بأن مصر تعطى حقوقا ازيد من الحقوق المبينة بطريق الحصر فى مشروع المعاهدة .

ثالثا : (١) - حذف الشرط الوارد فى المادة الخامسة الذى يعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا العظمى ، وعلى انفاذ المراسيم المعدلة للنظام القضائى المختلط ، بحيث تكون المعاهدة نافذة المفعول ، بمجرد اعتماد مصر وبريطانيا العظمى لها .

(ب) - النص على فرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها عليها قبل نشرها .

رابعا - دخول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية .

خامسا : (١) - حذف النص الوارد فى المادة الرابعة ، الخاص بتعيين موظف بريطانى بوزارة الحفانية ، فان وجود نائب عمومى انجليزى باختصاصاته العادية فيه، الضمان الكافى للأجانب .

(ب) - حذف النص الوارد فى المادة الثالثة الخاص باستشارة المستشار المالى .

سادسا - قصر الاتفاقات الواردة فى الفقرة الاولى من المادة الرابعة والتى لا يمكن احصر عقدها مع الدول متى كان فيها انصرار بالمصالح الانجليزية على المعاهدات السياسية المحضة ، بحيث يبنى احصر الحرية فى عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية وغيرها بدون ادنى قيد .

سابعا - حل مسألة السودان على الاساس الآتى :

(١) ضمان مياه النيل اللازمة لرى ارض مصر المزروعة الآن وارضيتها القابلة للاصلاح والزراعة .

(ب) اولوية مصر فى اخذ المياه عند عدم كفايتها للقطين .

(ج) تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها فى السودان .

ثامنا - الفاء كل حكم في المعاهدة مقيد لاستقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقييد .

ومما يلاحظ على هذه التحفظات أنها ليست جوهرية ، ولا تغير من قواعد المشروع شيئا ، وفي التحفظ الخاص بالسودان حصر الوفد اهتمامه في مسألة ماء النيل وأولوية مصر في أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطين ، وهذا التحفظ لا يليق صدوره ، لأن أول ما تعنى به مصر هو تحقيق وحدة وادي النيل واعتبار مصر والسودان جزءين لا يتجزآن من وطن واحد ودولة واحدة .

هذا ، وبعد أن انفض اجتماع ٢٥ أكتوبر ، استدعى الوفد بقية أعضائه من باريس فلما حضروا اجتمع بكامل هيئته يوم أول نوفمبر ، وقرر إرسال خطاب إلى اللورد ملتر يطلب فيه موعدا آخر للاجتماع ، لكي يتم عرض التحفظات والتعديلات التي طلبتها أغلبية الأمة ، وهذا تعريب الخطاب :

« سافواي أوتيل بلندرة في أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ »

« عزيزي اللورد »

« قد أرسلتم في شهر أغسطس الماضي من يد صديقنا عدلى باشا مشروعا متضمنا القواعد التي رأيتم فخامتكم وزملائكم أنها صالحة لتكون أساسا لاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ، ولما لم يكن في استطاعتنا قبول هذا المشروع الذي يتجاوز نصوص حدود توكيلنا اتفقنا معكم على أرجاء المفاوضات إلى وقت آخر حتى يعرض المشروع على الأمة . وقد ندب الوفد أربعة من أعضائه للسفر إلى مصر لهذا الغرض ، وجاءت نتيجة مهمتهم مثبته لرغبة الشعب المصري الصادرة في تأسيس اتفاق بينه وبين بريطانيا العظمى على المودة المتبادلة المبنية على الثقة والاخلاص ، ولأجل الوصول إلى هذه الغاية رأت الأمة من الضروري إدخال تعديلات على المشروع الذي عرض عليها ، وهذه التعديلات ترجع في قسم عظيم منها إلى تحديد معنى بعض النصوص ومرماها بما يزيل الإبهام ولا يجعل محللا لتفسير لا يكون متفقا مع قصد المتعاقدين ، ولقد أنعم الوفد المصري النظر في المطالب التي قدمت إليه وفحصها فحسا جيدا ، واستخرج منها بعض النقاط الأساسية التي طلبتها الأغلبية العظمى للأمة ، وكان لنا الشرف بأن عرضنا عليكم بعض هذه التحفظات أثناء اجتماعنا بالجلسة التي انعقدت بوزارة المستعمرات في يوم ٢٥ أكتوبر التي تفضلتم فيها بأن أقررتكم التفاسير التي فرس بها المندوبون المشروع في مصر ، ثم تأجلت الجلسة لحين حضور باقي أعضاء الوفد من باريس وهم الآن بلندرة ، فأرجو أن تفضلوا بتحديد جلسة لنتمكن فيها من إتمام عرض مطالب الشعب ، ولما كان كامل الثقة في أن فخامتكم تقبلون هذه التحفظات بالارتياح ، فإن قبولها يمكن الوفد المصري من تمضيده الاتفاق المنوي عقده بين بريطانيا العظمى ومصر وبضمن له النجاح ، وتفضلوا الخ . . »

« سعد زغلول »

مناقشات مجلس اللوردات

في المسألة المصرية - ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وفي غضون ذلك طرحت المسألة المصرية في ميدان البحث والمناقشة أمام مجلس اللوردات بجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، فتكلم في هذه الجلسة خطباء من معارضي

الحكومة ومؤيديها ، وسنذكر هنا خلاصة وافية لخطبة كل من اللورد سالسبرى من المعارضين ، واللورد كيرزون وزير الخارجية ، واللورد ملنر وزير المستعمرات وصاحب مشروع المعاهدة ، فان هذه الخلاصة تعطيك فكرة واضحة عن نيات السياسة البريطانية نحو مصر ، سواء كانوا مؤيدين لحكومتهم أو معارضين .

خطبة اللورد سالسبرى

أخطب اللورد سالسبرى معارضا سياسة الحكومة ، متهما إياها بكتمان حقائق المسألة المصرية عن المجلس وعن الجمهور البريطانى ، ورمها بالضعف وبأن ليس لها سياسة مستقرة فيها ، وطعن فى مبدأ « تقرير المصير » الذى نادى به الرئيس ويلسن ، وانتقد ما سماه ضعفا من الحكومة البريطانية بتقريرها الإفراج عن سعد وصحبه بعد نفيهم الى مالطة ، وانتقد تباطؤ الحكومة فى إيفاد لجنة اللورد ملنر وتباطؤ اللجنة فى أداء مهمتها ، ثم عرض فى ختام خطبته قواعد أربعة تنم عن نزعتة العريقة فى الاستعمار وطلب ملاحظتها فى أية تسوية للمسألة المصرية .

قال فى مقدمة خطبته : « أن أهل هذه البلاد (إنجلترا) يحتاجون الى معلومات أوفى مما بين أيديهم فى الوقت الحاضر ، وهذا هو السبب الرئيسى الذى من أجله اجترأت الآن أن أعرض هذا الموضوع على أنظاركم . »

سياسة التكتيم

« قيل شئ كثير منذ زمن وجيز عن السياسة السرية وقيل لنا ان الأيام السيئة القديمة قد مضت وانقضت وان لنا فى المستقبل أن نأمل وضع ترتيبات تكون الأمة بمقتضاها أدخل فى ثقة الحكومة منها الآن فيما له مساس بالمفاوضات ، ولقد كانت تلك آمالا باطلة ، ولا أستطيع أن أقول انى كنت أومن كثيرا بتحقيقها ، ولكننا بدلا من أن نتحسن الأحوال القديمة رجعنا الى الوراء رجوعا بينا وصار أهل هذه البلاد أقل علما بدلا من أن يكونوا أكثر احاطة بما كانوا قبل الحرب بما يصنع باسمهم . »

« ولو أن هذه كانت أوقات هدوء لا تقع فيها حوادث كبيرة لرضينا بمثل هذا النظام ، ولكن حوادث عظيمة تمر بنا ، وأنا استجيز لنفسي أن أقول ان تغييرات من أعمق نوع تهدد الامبراطورية من كل جانب ، ولا أرى أن انحاشي هذه الكلمة فانا نحس كأننا نحن مقبلون على مصر تفكك ، ومن أجل هذا ينبغي أكثر من ذي قبل أن يعرف أبناء هذه البلاد الذين يعينهم الأمر قبل غيرهم ما يصنع حكاهم على وجه الدقة . »

عدم وجود سياسة

« ويظهر أن الوزراء ليست لهم آراء مستقرة تمام الاستقرار ، ويغفل الى أنهم يخطئون سياسة فى آخر لحظة ولا يحكمون الحوادث وانما ينساقون أمامها الى ما تكرههم عليه ، وسواء وجهنا النظر الى أيرلندا أو الهند وبولندا أو سورية فلسنا نحس ان هناك سياسة مبرمة تتوخاها حكومة جلالة الملك بعد التفكير والروية فيها ، ولا حاجة بى الى الكلام على أيرلندا ، فقد اشتغلتم بموضوعها منذ يومين ، ولكنه من الجلى أن هناك شيئا تتحرى الحكومة كتمانها عن الأمة فيما يتعلق بأيرلندا ، أما من حيث الهند فلم يكن نم شئ أوضح - مهما كان الراى فى قيمة السياسة

التي اتبعتها الحكومة - من أن أيدي البرلمان والبلاد مضغوط عليها وأن ليس في نية الحكومة مصارحة البلاد والبرلمان قبل الوصول إلى قرارات لم يكن إلى الرجوع عنها سبيل ، ولا يعلم أحد شيئاً عن ارتباطات الحكومة في المسألتين البولندية والسورية ولا عن كيفية القيام بها وتنفيذها .»

« ومما له دلالة كبيرة أن العادة التي كانت متبعة في زمن السلم من تقديم الكتب الزرقاء إلى البرلمان قد عدل عنها عدولاً تاماً على ما يظهر ، والا فلماذا لا نرى أوراقاً عن سورية وبولندا ؟ لقد كانت العادة في الأيام القديمة السالفة أن يعد كتاب أزرق بعد كل حادثة كبيرة ويقدم إلى البرلمان وكانت تنشر التلغرافات المتبادلة مع تقييدات ضرورية معينة توخياً للمصلحة العامة وكانت تطبع رسالة كبيرة تتضمن سياسة الحكومة وردود الحكومات الأجنبية التي يعينها الأمر ، فكان البرلمان والبلاد يستطيعان أن يعرفا المسألة التي تعرضها الحكومة على الأمة والردود الواردة من الأطراف الأخرى للمفاوضات ، وأن يصدرا حكماً عادلاً ورأيًا رصيناً في الأمر ، ونحن بعد بلاد تحكم نفسها ، أو نحن كنّا كذلك ، وأنه لو أوجب الأمة نفسها أن تضمن المحافظة على مصالحها وشرفها ، وهي لا تستطيع ذلك إلا إذا توافرت لديها المعلومات اللازمة ، وأنا أقترح أن تنفى الحكومة عن أذهانها كل الآراء الناشئة عن الحرب وأن تطرد الاعتقاد بأن البلاد مستعدة أن تثق بها ثقة صمياء كما فعلت بحق أثناء الحرب ، وعلى الحكومة أن ترتدي ثوب السلم وتخضع لكما خضعت كل الحكومات السالفة لحكم البلاد .»

سياسة بريطانيا في مصر

« وماذا عن مصر ؟ ماذا نعلم عن سياسة الحكومة في مصر ؟ أن في الصحف مقداراً معيناً من المعلومات ، ولكن لا أظن أنه قدم للبرلمان ورق ما منذ عرضت لك الورقة « البرلمانية » الخاصة بالثورة في تلك البلاد .»

لورد ملتر - أن هناك تقرير لورد اللنبي

لورد سالسبري - هذا صحيح فقد قدم إلينا تقرير لورد اللنبي ، ولكن هذا هو التقرير المعتاد الذي يتناول الشؤون الداخلية المصرية ورفاهيتها وأحوالها ، وليس له علاقة ما بالمسائل السياسية الكبيرة الخاصة بتلك البلاد ، ولا ريب أن هناك مكاتبات ، ولا شك في أن رسائل وبضعة تلغرافات تبودلت بين حكومة جلالة الملك والمندوب السامي ، وقد عاد إلى هنا مندوبان ساميان هوملا على ما فهمت معاملة ليست حسنة جداً ، وقد كان في الامكان الانتفاع بمعلومات السير هنري مكماهون (١) ، والسير رجنالد ونجت (٢) فهل استشيرنا ؟ وهل هناك أوراق تتضمن رأيهما ؟ هذان هما الرجلان اللذان شهدا الأمر وعياناه ، وهناك بالبداية لجنة الفيكونت النبيل الجالس أمامي (ملتر) ، وهي لجنة لا شك عندي في أن البلاد كلها تشكرها ولا بد أن تكون هناك تعليمات أمدت وصدرت إليه (ملتر) - إذا كانت وزارة الخارجية تسيّر على ما ألفنا من قبل - وتضمنت وصف المسألة وما يطلب إليه القيام ببحثه والحدود التي خولته الحكومة العمل في دائرتها - وكلها أمور لا شك أنها موجودة كتابة وينبغي أن تعرض على البرلمان ، على أن الذي نريده فوق كل شيء هو روح الثقة المتبادلة بين الحكومة والبلاد ، ونحن نريد أن تكون على ثقة من أن الحكومة في عزمها أن تطلع البلاد على سياستها وأجراءاتها ، وأن تدرك أن المسألة

لمست فقط خاصة بها وبالأمة المصرية أو الذين يتكلمون باسمها ، بل ان للرأى العام البريطانى والبرلمان دخلا فى ذلك لعله أعظم من دخل كل من عداهما ، وانهما يجب ان يحاطا بأنهم المعلومات فى الوقت المناسب ، ولست أريد أن أمثل أمامكم كحجة فى شئون مصر ، ولكن أعلم أن مصر كانت أثناء حياتى السياسية كلها من أهم المصالح السياسية للبلاد .

الى ان قال : « ان علينا أخيرا مسئوليتنا أمام امبراطوريتنا ، أى مسئولية المحافظة تماما على القوة التى نستطيع بواسطتها أن نحكم امبراطوريتنا ، وأن نجود بنعم حكمنا على شعوب لا حصر لها فى الشرق (!) وهذه أمور لا يمكن أن يسمح لها أن تضطرب اكراما لعبارة مثل « تقرير المصير » ، واحسب أن ليس ثم كلمة خفيفة بأن تحدث من الضرر فى السياسة ما تحدثه هذه الكلمة ، نعم انها تتضمن فكرة نبيلة عظيمة ، ولكن الواجب تفسيرها بأعظم التحفظ ، أما الفكرة القائلة بأن نتخلى عن مسئولية امبراطوريتنا من أجل ان سياسيا امريكا فقد الآن ثقة مواطنيه انفسهم (١) اخترع عبارة « حق تقرير المصير » فهى فكرة يثور عليها كل سياسى همل .

نقد السياسة البريطانية

« ماذا كانت سياسة حكومة جلالة الملك ؟ انى اذا انتقدت هذه السياسة فليس ذلك لخطا فيها بل لانه لم يكن هناك سياسة بالرة ، الى ان تناول المسألة الفيكوت مانر ، ولقد كانت سياسة الحكومة البريطانية فى مصر الى ان قامت الحرب واضحة ، وكنا مشغولين بترقية الحكومة وتحسينها فى تلك البلاد ، ولم يكن ذلك لانا كنا ضد التغيير الدستورى ، بل على العكس اذا لم تكن الذاكرة قد خائننى كان كل من اللورد كرومر واللورد كتشنر دائمى الرغبة فى السير فى طريق الحكم الدستورى ، واطن ان آخر أعمال اللورد كتشنر قبل سفره لمباشرة عمله العظيم فى الحرب ان خطا خطوة اخرى فى سياسة الحكم الدستورى فى مصر ، ولقد توخينا نفس هذه السياسة حتى بعد الحرب ، ولما اعلنت الحماية كان الظن ان نكون اقدر على القيام بمهمتنا الكبيرة ، لان الحماية كان من تأثيرها - او كان المرجو ان يكون من تأثيرها - جعل مركزنا أبسط واسهل وتمكيننا من التخلص من كل العوائق ، واعتقد انه كان المظنون ان نستطيع التخلص من كل شيء يقف فى طريقنا بسبب التدخل الزائد من الحاجة الذى تسمح به امتيازات الدول الأجنبية ، فهذه كانت سياسة سائرة فى طريق واحد .

« فماذا حدث بعد ذلك ؟ لبثنا وقتا طويلا وليس هناك الا سياسة الارجاء والتردد ، وانا اشعر ان فى قولى هذا شيئا من الضبط للوزراء المكشوفين فى تلك الايام ، ولا ينبغي أن يتوهم أحد ان تخطيطه السياسة تستلزم بالضرورة الانحاء على الوزراء الذين كانوا منهمكين فى الحرب والذين هم مسئولون عن هذه السياسة ، ولكن الحقائق عنيدة ، ومهما قيل على سبيل الاعتذار من الوزراء فان السياسة السيئة لا تحدث الا نتائج سيئة ، وهذا هو الذى يجب عليكم معشر اللوردات بصفتكم رجالا عمليين ان تتناولوه .

« كانت هناك سياسة استسلام لمجرى الحوادث ، على الرغم من التحذير والاحتجاج ، ولم يكن ممثلونا هناك صامدين ! يتكلمون ، فقد كانوا على العكس لا ينفكون يطالبون الحكومة بأن تكون لها سياسة .

(١) يريد الرئيس ويلسن . انظر ج ١ .

لورد كيرزون - متى كان هذا ؟

لورد سالسبرى - في أثناء الحرب

لورد كيرزون - أحب أن أقول أنى وأنا أصفى إلى المركز النبيل لم أستطع أن أفهم متى انتهى عهد السياسة المحدودة ، وتلتها سياسة الاستسلام لجرى الحوادث والضعف والارضاء ، وأظن أنى أكون أقدر على الرد عليه إذا تفضل بتحديد التاريخ .

لورد سالسبرى - لم اتهم قط صديقى النبيل بالضعف ، فان هذه خشونة لا أدب فيها ، وقد بدأت سياسة الاستسلام بعد اعلان الحماية تقريباً ، وكان من الواضح أنه يجب على الحكومة أن تعد سياسة لما بعد الحرب ، وأظن صديقى النبيل يوافق على هذا ، وقد قال المصريون ذلك للحكومة هناك ، ولكن هذا لم يكن له تأثير على حكومة جلالة الملك ، فلم تفعل شيئاً ولعلها فكرت في ذلك ولكنها لم تفعل شيئاً واستسلمت للحوادث ، والواقع أنه لم يحدث شيء إلى آخر الحرب على سبيل اتخاذ الأهبة لوقت يجب فيه اخراج سياسة .

« ولما وضعت الحرب أوزارها تبين أنه كان من الضروري الاستعداد ، لأن الوطنيين المصريين تحركوا ، ولم تكن الهندنة تعقد حتى بدأت الالتصاق في مصر ، ولا حاجة بى إلى تذكيركم بسلسلة تلك الحوادث ، وأنه لمن البديهي أن حكومة جلالة الملك لم تكن عندها فكرة واضحة عما يجب عمله ، ولما تحدى الوطنيون سلطة بريطانيا في مصر قوبل ذلك منهم في أول الأمر بهمة ، ونفى أربعة من زعمائهم إلى مالطة ، فشبت الفتنة على إثر ذلك مباشرة ، فلم تلبث حكومة جلالة الملك أن لانت وسمحت للزعماء الأربعة بالعودة إلى مصر ، ولست أشك في أنه كانت هنالك أسباب لهذه السياسة ، ولكنها فشلت كل الفشل كما تفشل كل سياسة ضعيفة ، فهي لم تتألف أحداً ، وحدث عقب ذلك مباشرة ما يسمى اضراباً - حسب تعابير هذه الأيام - فاضرب الموظفون فيما أظن وكل من استطاع أن يضرب غيرهم ، ولم تجد سياسة الافراج عن هؤلاء الزعماء الوطنيين .

« وفي مايو من السنة الماضية قالت الحكومة أنه لا بد من عمل شيء ، وفعلاً صنعت خير ما تستطيع في هذه الظروف ، إذ قصدت إلى الفيكونت ملتر ، وطلبت إليه أن يذهب إلى مصر ، وهذه سياسة حميدة لو أنها نفذت حينما وضمت ، ولكن الحكومة أبطأت مرة أخرى ، ولا علم لى بالسبب ، وأحسب أن حوادث أخرى حالت دون التنفيذ فلم يصنع شيء بين مايو ونوفمبر ، ولم ينزل صديقى النبيل بأرض مصر إلا في نوفمبر ، وفي مرجوى أن تكون هذه التواريخ صحيحة ، وأن يصحح خطئى إذا أخطأت ، إذ ليس من همى أن أقص الأمر على غير وجهه .

لورد ملتر - صدقت فان هذا كان في نوفمبر ..

لورد سالسبرى - وإذا سمح لى الفيكونت النبيل فانى أقول أن استقباله لم يكن حسناً جداً ، وقد كان عليه أن يباشر مهمته أمام صعوبات كبيرة قابلها برجولة كما هو المنتظر من مثله ، ومن الأسباب التى أوجدت هذه الصعوبات طول هذا التباطؤ ، ولست حجة في مسائل الشرق ، ولكن أظن أن أخطر الأشياء في معاملة الشرقيين عدم وجود الثقة بالنفس وظهور التردد في ما ينبغى عمله ، وقد لا تكون اجراءات الحكومة كذلك ، ولكن ملاتم التردد وعدم الثقة بالنفس كانت ظاهرة كل الظهور في السياسة التى كان ينبغى اتباعها .

« وقد نشرت ذكرى هذه الحوادث في تاريخ مصر الحديث لاني احس بالحاجة الى تبرير موقف عدم الثقة بالوزراء فيما يتعلق بمسائل السياسة الكبرى . وودى لو تحققت ان للحكومة في أى ميدان من ميادين السياسة الكبرى التى ذكرتها مبادئ ثابتة ونيات ثابتة ، وليس في قولى هذا نية شخصى ضد صديقى النبيل ، فان لى اعظم ثقة في الفيكونت النبيل الذى قام بهذه المهمة ، وانى اكون من اعظم الناس اطمئنانا على المستقبل اذا احسست أن هؤلاء الوزراء النابهين يستقيلون اذا لم يمكنوا من اتباع خطتهم ، ولكنى على اتم ثقة من انهم لا يفعلون هذا .

لورد ملتر - هل تعنى في مصر أم هنا ؟

لورد سالسبرى - يؤسفنى أن أقول هنا ، ولسبب وجيه ، ولست أشك في حسن نية صديقى النبيل ، ولكن الوزراء يرون على ما يظهر أن الاحتفاظ بالحكومة من الأهمية بحيث لا يتبعون المنهج المألوف أى رفض المسئولية عن سياسية لا يستطيعون أن يوافقوا عليها ، وانى انهم يواعثهم ، حتى وان كنت أخالفهم في النتيجة التى يصلون اليها .

المبادئ التى يعرضها - المبدأ الاول

« ولهذا السبب وحده اجترأت أن اعرض اعتبارا او اثنين ينبغى أن نلاحظها في وضع التسوية لمصر ، ولست أريد الدخول في التفاصيل ، فانى واثق من عدم كفايتى لذلك ولعدم استعدادى لعمل بيان شامل في الموضوع ، ولكن هناك مسألة أو اثنتين على جانب من الأهمية فيما أرى ، فمن ذلك أنه من الأمور الحيوية أن تكون السلطة التى تحتفظ بها بريطانيا العظمى في مصر سلطة حقيقية مهما كان مبلغها ، ولقد ألفنا في السياسة البريطانية تلك الحالة التى يكون لنا فيها السلطة الحقيقية وان لم يكن لنا مظهرها ، ومما هو خلىق أن يرجعنى أن يعكس هذا المبدأ في أية تسوية توضع لمصر ، وان تحتفظ بمظهر السلطة ونفقد حقيقتها ، وأظن أن من المسلم به أنه ليس ثم دولة أوروبية سوانا ينبغى أن تكون لها الغلبة في مصر ، وماذا عساه يحدث اذا فرضنا أن دولة أجنبية ساءها بعض أعمال الوزراء المصريين ؟ لا شك انها تقول لنا اما أن تنصفونا والا أنصفنا أنفسنا ، ومن الواضح أن هذا لا بد أن يقع ، فلكى نستعد لهذا الطارئ الذى قد لا يحدث أبدا ، والذي يجب علينا مع ذلك أن نتوقعه بصفتنا أهل حزم - يجب علينا أن تكون لنا حقيقة السلطة .

المبدأ الثانى

« وهذا يقودنى الى المبدأ الثانى العام ، وهو أنه يخيل لى ولعدد كبير منكم فيما اعتقد أن علاقات مصر الخارجية يجب أن تكون دائما في ايدى الحكومة البريطانية ، وقد سمعت اشاعة بأن من يفاوضون عن مصر لا يريدون أن تترك العلاقات الخارجية في ايدى الحكومة البريطانية ، وهذا ما أرى أن لا سبيل للتوسط فيه للأسباب التى أبدتها ، واذا سمحت لى قلت أن هذا مطابق لأحدث المبادئ في السياسة الدولية ، لأن العلاقات الخارجية في كل الحمایات تكون في ايدى الدولة الحامية مهما كانت الحماية من الكرم واتساع النطاق في الجهات الأخرى ، وبه يد انهم لاحظتم ذلك في عهد عصبة الأمم .

لورد ملتر - في الوصايات ؟

لورد سالسيري - في كل انتداب ، ولست أجهل أن مصر غير خاضعة للوصاية ، وكل ما أقوله إذا اعتبرتم عهد عصبة الأمم أنه في كل وصاية وهي آخر شيء نشأ في القانون الدولي - مهما كان كرم شروط الانتداب تحتفظ الدولة الحامية بالعلاقات الخارجية .

المبدأ الثالث

« والشرط الثالث الحيوي الأهمية هو مركز السودان ، ويتبقى أن تكون حكومة السودان في أيدينا للأسباب التي أبديتها ، ومهما يكن تقدم مصر وترقيتها في القدرة على إدارة أمورها فلا شك أنه ليس لها من التجارب ما يكفي في حكم شعب آخر فإن هذه مهمة شاقة نحن أهل لها بصفة خاصة ، ولا نستطيع أن ننقض أيدينا منها بدون أن نسيء إلى سمعتنا ، ولكن إذا كانت حكومة السودان ستظل في أيدينا فإن مسائل صعبة ستنشأ من أجل مركز مصر بالنسبة إليه وانتم تعلمون أن العلماء المصريين والبريطاني يخفقان على السودان في الوقت الحاضر وأن البلدين من حيث القانون في مستوى واحد من حيث السودان ، ولكن الواقع أن للحكومة البريطانية الكلمة العليا ، وأن حكومة السودان في أيدينا ، وهذا ترتيب ممكن ما دام لنا الإشراف على الحكومة المصرية ، ولكن على قدر سحب إشرافنا على مصر يتعقد مركزنا بصفتها مساوية لنا في الحقوق في السودان .

وهناك صعوبة أخرى ، وهي مسألة الحماية التي تتألف الآن من الجنود المصرية على الأكثر ، ولست أسأل الحكومة شيئاً لأنني لا أريد أن ألج عليها في الإباحة بما يتبقى لها كتمانها صيانة للمصلحة العامة ، ولكنني أقول أنه على قدر نقض إشرافنا على مصر تكون صعوبة استخدام الجنود المصريين في حكومة السودان .

المبدأ الرابع

« يضاف إلى الشروط الثلاثة شرط رابع خاص بالمركز العربي لبريطانيا العظمى في السودان ، وليس في نيتي أن أقول شيئاً لأنني أرجو متى قدمت إلى البرلمان الأوراق اللازمة أن يكون أمامنا رأي المندوب السامي نفسه عما يحتاج إليه مركز بريطانيا العربي حسب الترتيب الجديد الذي سيوضع .

« والاحفظ أن هناك صعوبة خاصة ستنشأ فيما يتعلق بإمداد منطقة القناة بالماء فإن هذا الماء يأتي من النيل ، ولا حاجة بي إلى تذكيركم بأننا إذا فقدنا السيطرة على الماء اللازم للحماية فقد نصبح في موقف صعب جداً .

« وأنا ألج على حكومة جلالة الملك في النظر في هذه الاعتبارات ، ولن أشكو أقل شكوى إذا اتهموني بالجهل ، وهم يردون على لما لهم من العلم والتجربة وغير ذلك مما ليس لي ، ولأنني لا أدعي كما أسلفت أنني ثقة في هذه الأمور ، ولكن المهم الآن هو تقارب الدنيا ، بحيث صار كل ما يعمل في ناحية منها تتجاوب بأصدائه الكرة كلها ، ولا يخفى أن كل شيء يعتبر سابقة ، وأن كل ما تزرعون في مصر تحصدونه في الهند ، فكل عمل تعملونه وكل مبدأ تقبلونه وكل منحة تعطونها حتى ولو كانت منحة يسهل الدفاع عنها ، يجب أن ينظر إليه في ضوء تأثيره في ناحية أخرى ، وثقوا أنه سيطلب اليكم المساواة والمساواة في المعاملة من نواحي أخرى من الإمبراطورية ، ولذلك ليس لكم مفر من الحذر والعناية ، ولست أريد أن أقول أنه من واجبكم

ان تفعلوا شيئاً خليقاً ان يزيد في عبء النفقات المقل بها كاهل هذه البلاد ، ولما كنت على يقين من ان السياسة التي توضع بعد روية وتفكير هي في الحقيقة أرخص من سياسة مترددة فقد طلبت الى حكومة جلالة الملك ملاحظة هذه الاعتبارات بالحاح ، وان استطيع ان اؤكد للحكومة انها في مثل هذه القرارات ستنال التأييد التام من الأمة الانجليزية ، ونحن لم نسأ بعد من الامبراطورية ، ولم نتعب من حمل عبئها ، وما زلنا مستعدين لأداء واجبنا والقيام بما تفرضه علينا لها ، ولم ننفك على اتم استعداد للقيام بهذا الواجب مع ملاحظة الغير ، ونحن نريد ان تتألف النفوس النافرة ، ولكننا مصممون على أداء واجبنا الامبراطوري وسنفعله بغير تردد أو خوف .

خطبة اللورد كيرزون

والقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية خطبة رد فيها على خطبة اللورد سالسبرى وأوضح فيها سياسة إنجلترا نحو مصر ، قال بعد مقدمة وجيزة :
« تظن المعارضة دائماً ان الحكومة تخفي ما ينبغي الكشف عنه وتحسب ان قناع التستر والتكتم مسدل ابداً على سياسة البلاد الخارجية ، وملاحظتي على ذلك انها شكوى غير وجيهة اذا صدرت من أحد أعضاء مجلسكم ، لان لكم امتيازات استثنائية يستطيع بفضلها أى عضو اذا دون الاقتراح على الورقة ان يضمن المناقشة في أى موضوع متعلق بالشئون الخارجية ، مهما كان او غير مهم ، ومع انه قد يحدث احيانا ان ممثل وزارة الخارجية امام هذا المجلس يستنكر - كما فعلت هذا مرات - المناقشة في ظرف معين الا ان هذا لا يؤثر في المبدأ العام الذى يجعل من حقكم في أى لحظة ان تتناقشوا في مسألة مصر او فارس او العراق او سورية او أية بلاد أخرى .

نفي التكتم

« وقد شكك صديقى النبيل من العدول عن اصدار الكتب الزرقاء او الاوراق البيضاء ، وانى لأعجب كيف لم يخطر له اعتبار ان اولهما اثنا خارجون من حرب كانت فيها كل همات هذه البلاد وفي جملتها وزارة الخارجية وغيرها من الوزارات موجهة الى اجراء القتال وضمان النصر ، وانا أشك في انه يستطيع ان يجد في أية وزارة خارجية او أى برلمان في أوروبا ذلك السيل من المطبوعات الرسمية من الشئون الخارجية الذى اعتدناه في الأيام العادية ، اما الاعتبار الثانى فهو انه من المألوف اصدار « كتب زرقاء » متى بلغ مجرى الحوادث او السياسة مرحلة محدودة ولا أقول نهائية ، وهذا مبدأ تلقينته من والده الكبير (١) ، وانى لا اذكر احوالا كثيرة عظم فيها الانحاح في اصدار اوراق عند مرحلة يكون اصدار الاوراق فيها خليقاً ان يثير المتاعب ، وقد يعوق التمسوية او يحدث الاحتكاك ، وكثيراً ما كان يقال في مثل هذه الظروف :
« دموفا ننتظر حتى تقطع مرحلة يكون قد تم فيها شيء او انتهينا عندها الى نتيجة ، ثم بعد ذلك نقدم الاوراق الى البرلمان » ، وانى اؤكد للمركز النبيل ان هذا هو المبدأ الذى نعمل به ونتوخاه ، فليست هناك رغبة منا في التكتم ، وستكون القصة كلها بعد قليل أو كثير في متناول اللوردات والبرلمان والجمهور .

التعليمات الى لجنة ملتر

« ولاتناول الآن مسألة او اثنتين ذكرهما المركز النبيل في خطابه استشهاده على النظرية التي أشرت اليها ، فمن ذلك ما قال عن التعليمات الصادرة الى صديقى

(١) اللورد سالسبرى زعيم المحافظين ورئيس الوزارة البريطانية غير مرة . توفي سنة ١٩٠٢ م .

النبيل لورد ملتر ، ومع أن المركز النبيل يثق بعلم لورد ملتر وقدرته ثقة عظيمة طبيعية فقد قال : « لماذا لم نعرف في أي شيء أرسل ؟ » ، فبا أيها الأعيان ان التعليمات الصادرة الى لورد ملتر تليت في البرلمان ونشرت في الصحف ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان لورد ملتر لما وصل الى مصر بصفته رئيس لجنة اذاع بياناً بالنيابة عن الحكومة واللجنة أوضح فيها الظروف التي حملته الى مصر والأغراض التي يرمى اليها .

حوادث مصر في السنوات الأخيرة

« استطرد المركز النبيل من ذلك الى سرد تاريخ غريب بعض الغرابة لحوادث مصر في السنوات الأخيرة ، واني اعترف بعجزى من تطبيق ما روى على الحقائق كما اعرفها أنا ، ويظهر مما قال انه مر عصر كانت لنا فيه سياسة معينة مقرونة باسم لورد كرومر اولا ثم بعد ذلك بشخصية لورد كتشنر ، والذي فهمته ان هذا العهد لم يوجه اليه نقد ما ، ولكن بعد ذلك جاء عصر تردد واستسلام لمجرى الحوادث وابطاء ، ولما سالت المركز النبيل وأنا دهش متى بدأ هذا العهد قال ردا على ان مبداه اعلان الحماية على مصر في أوليات الحرب وخريف ١٩١٤ ، فنحن كانت لنا سياسته الى ذلك العهد على قول المركز النبيل ، وبعد ذلك لبثنا بغير سياسة ما ، واطن في هذا اساءة كبيرة لمثلينا في مصر في ذلك الوقت ، وتعرضنا خطيرا بحكومة جلالة الملك في ذلك العهد ، وقد كان لورد جراي على ما اذكر وزير الخارجية ، وكان رئيس الوزارة المستر اسكويث ، فلو كانت البلاد سائرة في طريق الاوتباك والخراب فكيف لم توجه هذه الشكوى الى هؤلاء الوزراء والى تلك الحكومة ؟ لقد كنت احد الذين انضموا الى الحكومة (الوزارة) في مايو سنة ١٩١٥ ، ولست اذكر شكوى من هذا القبيل ، واسمحوا لي ان ارد هنا بما رددت به في موضع آخر ، وهو ان كل هباتنا اثناء الحرب - سواء كان في مصر او هنا - كانت موجهة الى تسير الحرب ، ولم تتدخل المسألة السياسية صورة مهمة الا بعد ان وضعت الحرب أوزارها ، فكان علينا ان نعالج الأزمات السياسية التي ظهرت .

نفي سعد باشا وزملائه

« وهنا نقطة أخرى اذا سمح لي المركز النبيل قلت له ان معلوماته فيها خطأ ، فقد انجى باللوم الخاص على حكومة جلالة الملك لسماحها بعودة رغبول باشا وبعض اخوانه من مالطة التي اعتقلوا فيها الى مصر التي نفوا منها ، ولعل المركز النبيل لا يعرف الظروف التي اعيدوا فيها ، فقد نفوا بناء على مشورة القائم بأعمال المندوب السامي في مصر ، وبعد ذلك بقليل - واطن بعد بضعة أسابيع اذا لم تخنى الذاكرة - عين لورد اللنبى عقب انتصاراته في الشرق مندوبا ساميا في مصر ، فحمل اليها معه تأثير تجاربه العظيمة ونفوذه الكبير ، وخول السلطة التامة لمعالجة الموقف - الذي لم يكن ينقصه الانفجار - على ما يشاء ويختار ، فكان اول ما اثار به أن يعاد زفلول باشا واخوانه من مالطة ، فهل يعنى المركز النبيل حقيقة أنه كان من واجب الحكومة بغية وضع سياسة ان تهمل أول اقتراحاته ، وتصر على ابقاء هؤلاء الناس على رغم مشورته ؟ ان المركز النبيل أعظم تجربة من أن يلعب الى شيء من هذا النوع .

تأخير ارسال لجنة ملتر

« وقد بث المركز النبيل شكواه من التباطؤ في سفر اللجنة المسندة رياستها الى صديقي النبيل لورد ملتر ، واعتبر هذا التباطؤ دليلا آخر على تردد حكومة

جلالة الملك تردداً ليس منه دواء ولا له علاج ، وقال أن هذا التأخير غير معروف السبب ، وآخر ما انتظر أن يذكره أى إنسان — حتى من كان قوى الذاكرة مثل المركيز النبيل — هو خطبة ألقيتها أنا ، ولكن الواقع أنى القيت منذ عام تقريباً خطاباً وافياً فى مجلسكم هذا من مصر ومع أنى لم اتوقع أن يشرفنى أحد بالإشارة إليه فى هذا المساء فإن من حسن الحظ أن معى الآن نصه لآنى بذلك أستطيع أن أقرأ للمريز النبيل ما قلته بالضبط فى هذه النقطة ، وهذا ما قلته بالحرف : لقد كان فى العزم إرسال لجنة لورد ملتر فى تاريخ مبكر متى تم تأليفها ، ولكننا صادفنا صعوبات من جهات شتى فلم نجد من السهل العثور على أعضاء لهم التجربة والقوة اللازمتان ، وليس الشتاء أنسب الأوقات للقيام بأبحاث وتحقيقات فى داخل بلاد مثل مصر فى مناخها ، ورأينا من المرجوب فيه أن نتيح الفرصة للإدارة (الوزارة) المصرية (١) المؤلفة حديثاً لكى توطد مركزها ، وظننا فى ذلك الوقت — وهو ظن طاش — أن مؤتمر الصلح فى باريس ، قد يستطيع قبل الخريف أن يفرغ لحل المسألة الشرقية ، وقد أبلغنا لورد اللبى الذى يعتمد حكومة جلالة الملك على رأيه اعتماداً كبيراً ، أن كلا من سلطان مصر ورئيس الوزراء يميل الى تأخير مجيء اللجنة إلى الخريف ، وأنه موافق على رأيهما ، وهذه هى الظروف التى استدعت أن يتأخر موعد سفر اللجنة ، فهل كان علينا مرة أخرى أن نهمل نصيحة لورد اللبى ؟ وإن نعمل على عكس رغبات السلطان ووزرائه ، لا يشير بشئ من هذا من كان مثل المركيز النبيل تجربة وعقلاً .

عدم استقالة الوزراء

« ومما أحب أن ألفت أنظاركم إليه مما جاء فى خطبة المركيز النبيل أعرابه من استيائه التام من أن بعضنا لم يستقل ، وقد تركنى المركيز أنا وزميلي لورد ملتر فى حيرة لا نعلم ماذا كان ينتظر منا أن نصنع ، فهل نحن اللذان ينبغي أن نستقيل أم يستعفى غيرنا ونبقى نحن ؟ هذه مسألة مسدلة عليها حجب الغموض الذى يقال لنا أنه يكتنف إجراءات حكومة جلالة الملك ، ويخيل الى — حسب ماجربت من ذلك — أن الوقت الذى يحس فيه الوزير أنه مطالب بالاستقالة هو إذ يجد نفسه قد عزلته عن زملائه خلافاً راجعة الى المبدأ أو الشرف ، والمركيز النبيل يوافق على هذا ، فمن أين جاءه أن هناك اختلافات ؟

لورد سالسبرى — أنا لا أعلم بوجودها ، وإنما ظننت فقط .

لورد كيرزون — لماذا يلح علينا إذن فى الاستقالة ؟ الحقيقة أن المركيز النبيل بلغ من سخطه على الحكومة الحاضرة أنه لما رآها لا تستقيل جملة أزعجه أننا لا نستقيل واحداً بعد واحد ...

لورد سالسبرى — كل ما فى الأمر أنى لم أحسبك موافقاً على كل ما فعلته الحكومة .

لورد كيرزون — أن المركيز النبيل كان مرة عضواً فى وزارة ، وفى كل وزارة مقدار من الإخلد والعطاء ، ولعل تاريخ المركيز النبيل السياسى فى الوزارة كان يكون أقصر لو أنه استقال كلما خالف زملاءه ، ولكن الحكومة لا تسير بهذه الطريقة ، وإنما يستقيل الوزير متى نشأت خلافات أساسية بينه وبين زملائه ، وقد وقفت هذا الموقف مرة ووقفه غيرى من زملائى فى أثناء حياة الحكومة الحالية ، أما هذه الإشارة المبهمة

(١) وزارة محمد سعيد باشا

الموجهة اليها بأنه ينبغي علينا أن نسهل على المركز النبيل آراءه بأن نستقبل -
فليست مما يملأ نفسى ثقة كبيرة .

لماذا أرسلت لجنة ملتر ؟

« فهل نحن هنا هذا المساء لنتناقش بطريقة غامضة خطائية في تاريخ مصر
الماضى ؟ لا شك ان الامر ليس كذلك ! لما انتهت الحرب وقام الاضطراب في مصر
اوائل ربيع العام الماضى بدا طور جديد في علاقاتنا بتلك البلاد (مصر) ، وكان ذلك
طورا يستوجب اعظم العناية في التفكير ، واعمق البحث عن الاسباب التى لعلها احدثت
الاضطراب ، واشد الروية والتدبر في الوصول الى حل ، هذه هى الأغراض التى من
اجلها قررنا في خلال العام الماضى ان نطلب الى صديقى النبيل لورد ملتر نظرا الى
قدرته ونجاربه الخاصة أن يذهب الى مصر .

ماذا حدث بعد ذلك

« واسمحوا لى في خلال الدقائق الباقية التى سأستغرقها من وقتكم أن أتناول
ما هو في الحقيقة الشئ المهم الذى حدث منذ ذلك الوقت ، ذهب صديقى النبيل
ورملاؤه الى مصر في نوفمبر سنة ١٩١٩ وبلغوها في شهر ديسمبر ، ولا ننكر ان ماقبولوا
به هناك لم يكن من شأنه أن يشجعهم ، فقد كانت الاضطرابات على قدم وساق ، وبلل
حزب الوطنيين مجهودا مدبرا لمقاطعة اعضاء اللجنة ومقاطعة اجراءاتها كذلك ،
والواقع انهم لم يلفوا تسهيلات قط في المراحل الاولى من عملهم ، ولكن صديقى النبيل
ورملاؤه واصلوا القيام بواجبهم بصبر لا يعرف الملل ، وجلد يستحق الإعجاب ، وفي
خلال الشهور الثلاثة التى قضوها في مصر حادثوا رجالا من كل مراتب الحياة ،
وكل طبقات الاجتماع ، وزاروا الاقاليم وفحصوا عمل كل مصلحة ، ونقبوا عن
اسباب الاضطراب ودواعي الانتقاض في أوليات العام ، واستمعوا لكل رأى ، وجمعوا
مقدارا عظيما من الاثبات ، ولست أظن شيئا فاتهم ، ثم قفلوا عائدين الى هذه البلاد
في شهر مارس . وبعد ان زابلوا مصر - وفي خلال شهر مارس وابريل - تجددت
الاضطرابات والفظائع في تلك البلاد ، واطلقت النار على الضباط البريطانيين في
الطرق ، وقتل ضابط واقبقت القنابل على اكثر من وزير مصرى واحد ، ويسرنى أن
اقول ان الاضطراب المتجدد كان قصير العمر فقد خمد في شهر مايو وانطفأت جذوته
ولم يتجدد شئ من هذا النوع بعد ذلك .

المفاوضة بين سعد باشا ولورد ملتر

« نأتى الآن الى صيف هذا العام ، ففى شهر يوليو جاء سعد باشا وزملاؤه
الذين لبوا مده في باريس الى انجلترا ، وبدأت المحادثات بينهم وبين صديقى النبيل
ورملائه ، ولم تكن هذه رياره رسمية فام بها هؤلاء السادة ، فانهم لم يكونوا وفداً ،
ولم يمثلوا الحكومة المصرية ، وانما كانوا أشخاصا ذوى نفوذ يطلقون بلسان سعد
كبير من مواطنيهم ، وكان صديقى النبيل وزملاؤه على اتم استعداد ورغبة للدخول
معهم في محادثات ، والواقع ان هذا كان من واجبهم كما فعلوا مثل ذلك مع طبقات
شتى دعوها الى محادثات شبيهة بهذه لما كانوا في مصر ، وقد استمرت هذه المحادثات
شهرى يوليو وأغسطس ، وفي أغسطس - وأظن في الأسبوع الثالث منه - أرسلت
الى القاهرة مذكرة بالمحادثات التى جرت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة ، ونشرت
في الصحف خلاصة وجيزة لها ، وكان صديقى النبيل أوضح لهم أن هذه ليست
الا آراء لورد ملتر وزملائه ، وقيل أن الحكومة لم تنظر فيها ، وأنه لم تكن هناك

فرصة لذلك لأن رئيس الوزارة (المستر لويد جورج) كان في ذلك الوقت قد ذهب الى الخارج ، وكان البرلمان في عطلة والوزارة لاتعقد اجتماعات ، وكان من الواضح تماما أن النظر في الموضوع - وهو شيء محتم على أى حال - لابد أن يرجأ الى الخريف ، وفي شهر سبتمبر أوائل زغلول باشا أربعة من زملائه الى مصر ليشرحوا لمواطنيهم الاقتراحات التي كانوا يبحثونها مع لجنة ملنر ، فلم يشرحوها فقط بل حبدوها لأشياعهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة في تلك البلاد ، وإذا نظرنا الآن الى الحالة في مصر ، فانه يسرنا جميعا أن نعلم أن الموقف قد تحسن كثيرا ، فقد زال الشعور العدائى الذى كان سائدا منذ عام ونصف عام ، وعادت الأمور الى مجاريها المألوفة ، وتدل آخر التقارير التي كنت اتلو منها أن الضباط البريطانيين يلقون مقابلة ودية في نواحي البلاد المختلفة ، هذه هي الحال الموجودة الآن في مصر .

الموقف في الوقت الحاضر

« قد تسألون ما هو الموقف هنا في بلادنا ؟ انه هذا : ان الوزارة تعنى بدراس الاقتراحات التي وصل اليها لورد ملنر وزملائه في الظروف التي وضعتها لجننتهم ، ولا يصعب عليكم أن تدركوا أنها ليست مسألة تقرر أو ترفض في جلستين تعقدهما الوزارة ، لا ولا في ثلاث جلسات ، لأن الموضوع ينطوى على مسائل كبيرة ، خذوا مثلا الاعتبارات الأربعة التي لفت المركز النبيل الانظار بحق اليها ، فان حل كل واحدة من هذه يشير مصاعب عظيمة وأنا على يقين من أنه سيكون آخر من يلج على الحكومة أن تعجل بغير ضرورة في وضع قرار عن هذه المسائل ، ولم يذهب لورد ملنر ولا أحد سواه الى أن مشروعه هو وزملائه - مهما كانت رجاحة الوزن فيه - هو مشروع الحكومة ، وليست اقتراحاته باقتراحات الحكومة ، وعلى أنها لم تعرض بعد بصفة رسمية على الحكومة المصرية فهي قابلة للنظر واعادة النظر هنا في الظروف التي وصفتها ، وهي كذلك محل لنظر الحكومة المصرية نفسها ، وكلا الطرفين يحتفظ لنفسه بمقدار متساو من الحرية في الموضوع . »

مفاوضة الدول

« وهناك أيضا البحث مع الدول بحثا هو بالضرورة طويل معقد ، وقد اشار اليه المركز النبيل وأمنى به البحث اللبى لا بد أن يدور مع الدول التي تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر ، والتي ستنزل عن امتيازاتها التي تتمتع بها بدون أن تأخذ ضمانات كافية في مقابل ذلك ، وهذه مرحلة لا بد من اجتيازها ، ومتى وصات المناقشات هنا الى درجة متقدمة ، فان المفروض أن سلطان مصر سيرسل ممثلين معتمدين ليقابلوا حكومة جلالة الملك ، وليواصلوا حل هذه الأمور ، هذه هي الحالة كما هي الآن ، ولا شك أنها كما بينتها - ولتصدقوني اذا قلت أنى مرضتها بصراحة واخلاص تامين - لا تدل على ما قاله المركز النبيل من أننا نتملق بأهداب سياسية في اللحظة الأخيرة ، اذ ليس ثم ما هو أعظم من هذا الحل والتدبر ، ولا أشد بظا من هذه المراحل التي نجتازها ونقطعها واحدة بعد أخرى ، وبودى لو استطعنا أن نسرع السير ، ولكنه لا يوجد رجل يعرف مصر ، حتى ولا المركز النبيل نفسه ، يرضى أن يبحثنا على الاسراع والمخاطرة بما يحتمل أن يحدث منه تقوض كل ما شيد . »

الاعتبارات الثلاثية الرئيسية

« وقد قال المريكز النبيل في اواخر كلامه ان هناك ثلاثة اعتبارات رئيسية لا بد من ذكرها ، وقد اشرت الى اولها وهي حماية الحقوق الاجنبية في مصر ، ولا حاجة بي ان اقول اكثر من انها بالبداية لا بد ان تكون موضع الدرس الدقيق والعناية اثنامة ، اما الاعتبار الثاني فخاص بالعلاقات الخارجية بحكومة مصر في المستقبل ، والثالث خاص بمسألة على اعظم جانب من الاهمية الحقيقية ، اي مستقبل المركز الحربي والسياسي في السودان ، وكل هذه المسائل كانت محل نظر لجنة لورد ملتر ، وهي الآن موضع درس الحكومة ، والمريكز النبيل ان يثق اننا لم ننسها ولا غفلنا عنها » .

خطبة اللورد ملتر

والقى اللورد ملتر خطبة ذكر فيها طرفا من أعمال لجنته ، والنتائج العامة التي يراها ، قال :

« لقد خالجنى بعض الشك في هل ينبغي لي ان اقول شيئا في هذه الفرصة الاسباب سابينها لكم بعد قليل ، واني لا تكلم بصعوبة واعاني مقدارا كبيرا من التقيد ، ولولا ان خطبا معينة القيت على اثر ما قاله صديقي النبيل (لورد كيرزون) لما وجدت داعيا الى الكلام ولا باعثا عليه ، فقد شرح الموقف الحالي شرحا واضحا بديعا ، ولكن من تلوه من الخطباء ولا سيما صديقي النبيل الجالس امامي (لورد سلبورن) ضمنوا كلامهم بعض انتقادات لا ارى مفرا من الاجابة عليها بايجار ، واظن ان الرد الوحيد الذي أستطيعه على هم التكتم التي رميت بها الحكومة هو ان اسرد لكم ما حدث في هذا الموضوع سردا بسيطا .

« وقد خاف صديقي النبيل - ولا ادرى لماذا ؟ - ان يصبح واذا بهذه المسألة التي هي من اعقد واصعب ما يمكن ان نعالجه والتي مهما تكن النتيجة لا مفر من البطل فيها - خاف ان يصبح فاذا بها قد سويت فجأة بطريقة لا سبيل الى تعديله ، وبغير ان تتاح الفرصة للأمة ولهذا المجلس ان يعربا عن رأيهما فيها ، الا اني لاهم ان اقول : يودي لو امكن السير بمثل هذه السرعة !

الموقف الحالي - متى يطرح الموضوع

« وما هو الموقف اليوم ؟ ان اللجنة التي اتشرف برياستها والتي تمالج حل هذه المسألة منذ آخر العام الماضي لم تضع تقريرها بعد ، وانا في هذه المسألة الى مسفتان ، فاني رئيس اللجنة ، ومن وزراء حكومة جلالة الملك ، وما اعظم التبعة الملقاة على عاتقي بصفتي الاولى وما امجزني عن تصور تبعة أخطر من هذه من حيث تقرير اللجنة ، ولكنني متى وضعت اللجنة تقريرها فسيكون على حكومة جلالة الملك ان تدرس التقرير بعناية ، ولا ريب ان على تبعة معينة أيضا من درسها هذا وبحثها وسادافع بالبداية بأقصى ما يسعه طوقى عما اشير به وأنصح ، ولكن متى تم ذلك واوسعت الوزارة تقرير اللجنة درسا وفحصا فستصدر الحكومة بيانا عن سياستها في شكل من الأشكال ، وحينئذ - اذ لا يمكن ان تبعث الحكمة والعقل على اختيار وقت قبل هذا - يطرح الموضوع كله على هذا المجلس وعلى البلاد كلها متى نشر تقرير اللجنة واستطلعت الحكومة ان تقول ماذا تنصح للبلاد بالأخذ به فيما يتعلق باقتراحات اللجنة .

طول الوقت

« ومع أن اللجنة لم تضع تقريرها بعد ، فأظن أنه قد ذاع عن إجراءاتها أكثر مما يعرف عادة في مثل هذه الأحوال ، وقد استفاد الخبر بجانب كبير من أعمالنا ، ولعل الذي يحتاج إلى تعليل أو إلى تبرير هو طول الوقت الذي مضى منذ ذهبت اللجنة إلى مصر ، والذي سيعر إلى أن تضع اللجنة تقريرها ، وفي وسعي أن أعلل ذلك وأفسره ، واسمحوا لي أن أقول في الوقت نفسه أنني وإن كنت شديد الأسف — ولأسباب شخصية أجد كل شيء يحملني على الأسف — لطول الإجراءات فقد جنيينا منفعة عظيمة من هذا الطول ، لأننا في الأدوار الأخيرة حصلنا على مقدار من المعلومات ، ودارت معنا محادثات ستكون لها عندنا أكبر قيمة ممكنة في تكوين رأينا ، ولقد كنت أقدر لما غادرنا مصر في مارس الماضي أن نستطيع رفع تقريرنا في أبريل أو مايو ، ولكني كنت أحس حينذاك — وأنى أمضى إذا قول « أنا » نفسي وزملائي جميعا الذين شاطروني رأيي في هذه النقطة وفي أكثر النقط المهمة التي عرضت لنا فيما اعتقد — أقول أنني أحسست أننا لو كنا قدمنا تقريرنا في أبريل أو مايو لجاء ناقصا ، لأن فرصة الاطلاع على آراء عدد من الأشخاص ذوي النفوذ العظيم في مصر والذين يمثلون على أي حال جانبا كبيرا من الرأي العام المصري ، هذه الفرصة لم تكن قد أمكنتنا من قيادها ، فأننا أثناء وجودنا في مصر ، وإن كانت قد أتاحت لنا فرص لا حصر لها انتفعنا بها على قدر ما وسعته قدرتنا في الاطلاع على آراء الناس من جميع الطبقات ، كان بيننا وبين المصريين دائما حجاب حائل لا يرفع ، ومع أن الناس حادثونا على انفراد فلم يكن ثم أحد مستعدا أن يتقدم ويقول أنه يستطيع أن يعرب لنا عن آراء أي طائفة كبيرة من الأمة المصرية . »

الاحالة على سعد

« لم يرض أحد أن يتقدم إلينا ويقرر هذا ، ولم يكن أحد مستعدا أن يكون معنا على أتم صراحة ، وكنا دائما نحال على أشخاص لم يكونوا في مصر — على زغلول باشا وآخرين بصفتهم الذين ينبغي لنا أن نتجه إليهم ليعربوا لنا أربابا صادقا عن الرأي العام المصري ، فلو أننا قدمنا تقريرنا بعد عودتنا لكنا شعرنا فيما أرى أننا استطعنا إلى مدى كبير أن نسير فور احساسات الأمة المصرية ، لكننا كنا دائما نرجو ونحن في مصر أن يحادثنا وينفعنا بأرائه على كل حال رجل يعده جانب كبير من مواطنيه ممثلا بصفة خاصة لأرائهم ، وهذا لم يكن ميسورا في مصر ، ولكن بعد قليل من أوبشتنا إلى إنجلترا اتصل بي أن زغلول باشا وزملائه الرئيسيين الذين هم أعضاء ما يعرف في مصر باسم « الوفد » يرغبون أن يعرضوا علينا آرائهم ، فاستقر رأينا في أثر ذلك على أن الأفضل أن نرجىء تقريرنا إلى أن نظفر بفرصة هذه المناقشات التي كنا دائما نرغب فيها ونحن في مصر والتي لم تنهيا لنا فرصتها أثناء مقامنا هناك ، فبحاج زغلول باشا وطائفة من زملائه الرئيسيين إلى لندن ثم لحق بهم مصريون آخرون ليسوا من هذا الفريق الخاص (يعني الوفد) — رجال آخرون لهم نفوذ وأهمية ، أخص بالذكر منهم عدلى باشا ، أمكنتنا الفرصة من محادثة بعضهم في مصر ولم تمكنا من محادثة البعض الآخر ، ولما أن أقول أن التأخير الذي طال شهورا عديدة والذي كان داعية هذه الظروف التي ينتها — هذا التأخير كان له في رأينا أعظم فائدة ممكنة ، وأننا سنكون اليوم في مركز أفضل من مركزنا الأول يسمح لنا أن نقدم

الى حكومة جلالة الملك تقريراً جامعاً شاملاً للرأى العام المصرى ومتضمناً توصيات قائمة على أساس هذا الرأى العام وهو ما لم نك نستطيعه لو كنا اقتصرنا على المعلومات التى وفقنا الى جمعها لما كنا فى مصر .

نتيجة المحادثات

« والآن دعونى أقول شيئاً آخر لعله أهم الجميع ، أن نتيجة هذه المحادثات قد تكون ، وقد لا تكون ، قاعدة اتفاق مستقبل بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، وربما حدث - وقد لا يحدث - أن نشير نحن أئنى اللجنة على الحكومة البريطانية بالدخول فى « ترتيب » يمكن أن يسمى معاهدة ، ولست الى الآن فى مركز يخولنى أن أقول شيئاً قاطعاً ، ولكنى واثق من شئ واحد - وهو أن المحادثات التى دارت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة المصريين الذين اشترى اليهم قد أبدت اعتقاداً كان ينمو فى ذهنى وهو أننا كنا مخطئين بعض الخطأ فى فكرتنا عن غايات الوطنية المصرية وروحها .

« لقد وقعت فى خلال الهياج الذى كان موجوداً بمصر فى العام الماضى أو العامين حوادث كثيرة يؤسف لها ، واتبع ما يعرف باسم « الحزب الوطنى » المصرى منهجاً كان فيما يظهر يدل على عداوة من لهذه البلاد (إنجلترا) وعلى وجود روح لا سبيل الى تألفها ومصالحتها ، وتجربتى الخاصة هى أننا لما صرنا وجهاً لوجه أمام بعض هؤلاء الذين يعدون من أشد الزعماء المصريين عداوة للانجليز وجدنا ولا شك اختلافاً عظيماً فى الرأى فى كثير من النقط ولكننا اكتشفنا أيضاً - أو على الأقل ثبتت لدى بعضنا فكرة كانت تجول فى نفوسهم من قبل - أنه ليس ثم من سبب يدعونا أن نظن أن الوطنيين المصريين على العموم معادون لبريطانيا العظمى ، أو أن بلوغ أمانيهم متعارض بالضرورة مع ضمانات المصالح البريطانية فى مصر أو مع ضمانات الإصلاحات التى كانت بريطانيا العظمى واسطة فى إجرائها بمصر ، ومع أنه لا يزال من المستحيل أن يتكهن أحد بما عسى أن تكون نتيجة المحادثات التى أسلفت الإشارة إليها ، بل حتى بما عسى أن توصى به فى النهاية هذه اللجنة التى تشرفت برياستها ، فإنه لا يسعنى أن أقول شيئاً سوى أن المحادثات الوثيقة - ولى أن أضيف الى نعمتها « الودية » - التى دارت معنا هنا مع الأشخاص الذين ذكرتهم ، والتى لم تنته حتى الآن ، قد جعلتنى أعظم أملاً مما كنت منذ ستة شهور ، بل مما كنت فى أى وقت قبل ذلك وأكبر رجاء فى إمكان الوصول الى تفاهم حسن دائم ، أو دعونى أقول فى إمكان تبديد سحب الشك والمرارة التى تكاثفت وأظلت العلاقات بين البريطانيين والمصريين بعد أن كانت فى بعض ما مر وانقضى حسنة مرجوة الخير .»

« فأما أننا نستطيع أن نحفظ بمركزنا فى مصر بالقوة الى الأبد فلا يخالجنى فى ذلك أدنى شك ، ولا حاجة بى أن أؤكد لكم أئنى شخصياً لن أوافق أبداً على شئ اعتقد أنه يمكن الى أقل درجة أن يضعف المركز الإمبراطورى الذى لبريطانيا العظمى فى مصر ، ولكن الخطر الذى كان يهددنى فى بعض الأوقات هو أن نلقى أنفسنا محتفظين بهذا المركز ضد رغبات الشعب المصرى ومع استمرار روح الاستياء والانتقاض من جانبه على ما قد يعدونه نيراً أجنبياً غريباً ، وفى اعتقادى أن من الممكن انتهاج خطة عمل تمكثنا من الاستيثاق من كل ما نحتاج اليه فى مصر بما فى ذلك المحافظة على النظام والتقدم اللذين كنا نحن موجديهما فى مصر ، بدون أن نورط أنفسنا فى عداوة دائمة مع الأمة المصرية ، وأنا مقتنع أعظم الاقتراع بأنه وإن كان هناك ولا شك عنصر

من عناصر الوطنية المصرية معاد لبريطانيا ، الا ان سائر عناصرها التي هي خير واقوى ، ليست معادية لبريطانيا ، ولكنها فقط متمسكة بمصريتها ، وانه يمكن ان يوجد تحالف حسن دائم بين الوطنيين المتمسكين بمصريتهم وبين السياسى البريطانى « الامبراطورى » ، انه ليس هناك تضارب دائم فى المصالح ، وانى لادرك المصاعب الكبيرة التي تعترض طريق التفاهم الحسن فى هذا الموضوع بيننا وبين الوطنيين المصريين الذين يريدون ان يروا بلادهم تشغل مكانها تحت الشمس وتكون لها قومية معترف بها ومركز قائم بنفسه ، ولكنى شخصيا لا اعتقد ان تذليل هذه العقبات من وراء الامكان ، ولست استطيع تفصيل توصياتنا وشرح الاسباب التي تبررها فى نظرنا وتدعو اليها ، وستكون كلها بعد قليل بين ايدي الحكومة ، ثم تعلن الى المجلس والجمهور ، ولا ادرى ماذا ادخر الحظ لها ، وقد تلقى « قطعتى » صفر الاستهجان فى المسرح ، ولكنى على يقين ان اللوردات النبلاء لا ينوون ان يستهجنوها قبل ان يسمعوها .

رد على هذه المناقشات

يطول بنا المقام لو اردنا ان نرد على النزعات الاستعمارية البادية فى هذه المناقشات ، وقد رددنا على مثلها فى فصول الكتاب السابقة ، على اننا نود ان ننقل هنا بعض نصائح ازجاها للمصريين رجل من خيار البريطانيين ، وهو المستر بلنت Blunt صديق مصر والمصريين ، اوضح فيها السياسة البريطانية نحو مصر ، وذلك فى رسالة له الى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد برئاسة المرحوم محمد فريد فى بروكسل عاصمة بلجيكا عام ١٩١٠ ، فان فى هذه النصائح ابلغ رد على تلك المناقشات ، قال فى رسالته مخاطبا المصريين :

« احذروا منا ، فاننا لا نريد لكم شيئا من الخير ، لن تنالوا منا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية ، وما دمنا فى مصر فالغرض الذى نسمى اليه من البقاء فيها هو ان نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر ، وان نستخدم اموالكم لتنمية مملكتنا الافريقية فى السودان ، وان نستمر باقل حياء من الماضى فى تنمية مشروعاتنا المالية الانجليزية الصهيونية فى بلادكم ، وان نقيد ايديكم وارجلكم لنجعلكم هدايا لاطماننا الاقتصادية .

« لم يبق لكم ملء اذا انتم انخدعتم فى نياتنا بعد ان وضح الامر فيها وضوحا تاما ، فاحذروا ان تنساقوا الى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها .

ثم اخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال : « ثابروا على ان تعارضونا معارضة جهريّة كل يوم ، اطلبوا بلسان واحد وفى كل فرصة ان يوضع حد لما تتألمون منه ، وان نعود نحن الى حظيرة القانون وان نسحب جنودنا من بلادكم ، وان نكف من التدخل فى شؤونكم ، اطلبوا ذلك فانكم بطلبه لا تخسرون شيئا اذ نحن غرباء فى بلادكم ، ومن حقكم ان تطالبونا بترككم ، ذكرونا دائما وبكل وسائل الاعلان بان لا حق لانجلترا فى ان تتصرف عندكم تصرف السيد ، وانكم لا تريدوننا حاميين لكم ولا مستشارين ولا متظمين لادارتكم ولا تتركوا لنا عدوا نعتز به لنفسنا شيئا من ذلك .

« اظهروا معاداتكم لنا بصراحة ، ولكن لا تظهروها بثورات سابقة للاوان لا تفيدكم شيئا ، بل بتلك الوسائل التي تستطيعها كل الشعوب التي تمنى بالاجنبى

لثبوت له استيائها ، وهى مقاطعته فى معاملاته التجارية والرسمية وفى علاقات
الأفراد بعضهم ببعض .

« لا ، لم يبق لكم الا وسيلة واحدة لاقتناعنا ، وهى أن تثبتوا لنا أن اختلالنا
ببلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائما ، ومصدر خطر عظيم علينا اذا شبت الحرب ،
اقنعونا بذلك ، اذ فى اليوم الذى يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقيل ان الفائدة من احتلال
بلادكم لا توازى المتاعب والاضطراب التى يسببها لنا ، نرى انكم محقون ونترك بلادكم ،
وثقوا باننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة » (١).

قطاع المفاوضات - ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠

كان الوفد يأمل بعد خطبة اللورد ملنر فى مجلس اللوردات أن تستأنف اللجنة
مفاوضاتها معه فى التحفظات ، وقد التقى بكامل هيئته بهيئة اللجنة فى الموعد الذى
حدده اللورد ملنر لهذا الاجتماع وهو يوم ٩ نوفمبر ، ولكن لم تدور فيه مناقشة ،
وظهر فى جو الاجتماع منذ بدايته طابع الوجوم ، وبعد تبادل التحية بين أعضاء
الوفد وأعضاء اللجنة وقف اللورد ملنر وأمسك بيده ورقة تلاها على أعضاء الوفد
يضيوت متهدج من اثر الانفعال الذى كان ياديا عليه ، وأعلن فيها أنه ليس من الملالم
المنافسة الآن فى التحفظات ، وأنه اذا تقرر فقد معاهدة فانها لا تكون الا نتيجة
لمفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وفى هذه المفاوضات يمكن
ابداء هذه الأمور (التحفظات) .

ولما انتهى اللورد ملنر من تلاوة هذه الكلمة وقف سعد باشا ورد عليه بكلمة
قصيرة ، خلاصتها أنه شديد الرغبة فى ايجاد حالة موافقة للتسوية ، كما ان اللجنة
شديدة الرغبة فى ذلك ، ولكن بمساعده فى هذا السبيل تضعف جدا اذا لم يستطيع
أن يحقق شيئا من تحفظات الأمة التى أبدتها ، ولا سيما اذا عجز عن أن يقول
للمصريين ان بريطانيا العظمى الفت الحماية نهائيا ، وعلى ذلك أنقض الاجتماع ،
وقبيل انقضاءه طلب الوفد صورة من الكلمة التى تلاها اللورد ملنر ليبحث برده
الكتابى عليها ، فأرسلتها اللجنة فى شكل مذكرة هذا تعريبها :

مذكرة اللجنة

« تراءى من المرقوب فيه فقد هذا الاجتماع قبل سفر النواب المصريين بقصد
ايضاح الحالة وترك الباب مفتوحا للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة فى المستقبل
« ان التقرير الذى اتى لنا به حضرات من عادوا أخيرا من مصر يظهر أنه دال
على ميل قسم عظيم من رأى العام لتسوية تكون على الأساس الوارد بمذكرة
أفسطس ، ومن جهة أخرى فانهم يقولون ان بالمذكرة نقطا عديدة يرغبون فى تعديلها
وان هناك شروطا أخرى يريدون اضافتها ، وذلك قبل أن يعدوا بتعويضهم تعسيذا
مطلقا ، اتى لا حاجة بى الى المناقشة اليوم فى هذه الأمور فان اللجنة مجمعة رأيها
على أن لا فائدة من زيادة المناقشة فى مسائل تفصيلية فى الدور الحاضر . »

« لم يكن قط مقصودا بالمذكرة ازيد من بيان القواعد العامة التى يمكن الوصول
بها لبناء اتفاق عليها ، وعلى كل حال فانه (كما حسبنا دائما) اذا تقرر عمل اتفاق ،

(١) من ٨٧ من كتاب « أعمال المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسل سنة ١٩١٠ » بالفرنسية

فان هذا الاتفاق في ذاته لن يكون الا نتيجة لمفاوضات رسمية بين نواب معتمدين بطريقة اصولية من الحكومتين البريطانية والمصرية ، في تلك المفاوضات يمكن ابداء الامور التي قمتموها قائلين انها نتيجة زياره بعضكم لآخر ، كما يمكن ابداء امور اخرى من كلا الطرفين ، اذ ذلك يكون من المستحيل ومن غير المرغوب فيه نبدأ اي طلب غير مناف منافاة بديهية لروح الاتفاق المرسوم هيكله بتلك المذكرة التي كما يلوح عليها تستدعي ايضاحا قبل امكان صيرورتها معاهدة رسمية ، ان تعجيل هذه المناقشات لا يكون من شأنه في رأينا أن يسهل أي تسوية ، وعليه فنظن من الأحكم الإمساك في الوقت الحاضر من ابداء أي رأي بخصوص النقط الجديدة التي اثرتموها اخيرا ، وان كنا نعتقد أنه في الامكان ايجاد حل مرض بل ان هذا الحل سيوجد متى امكن ابتداء المفاوضات الرسمية .

« واهم من اطالة المناقشة في التفاصيل في الدور الحاضر ان يحصل التأثير على الرأي العام هنا وفي مصر لاستمالاته لتسوية المسألة على المبادئ التي استصوبناها معا ، وعلى الخصوص ان تستعمل كل الوسائل لتنعيم روج المودة والثقة المتبادلة وتمكينها ، تلك الروح التي ساعدت محادثتنا هنا على ايجادها والتي يجب ان تسرى سريانا شاملا بين الطرفين اذا اريد لمجهوداتنا أن تكون موصلة للغاية المنشودة أما فيما يتعلق ببلادنا نحن فائنا نعتشم أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون باتمامه في اقرب ما يمكن يكون من وراء تقديمه الوصول لهذه الغاية ، ولكن من المهم أيضا ان مثل هذا الأثر يحدث في مصر بفضل مساعيكم ، وانا لنعترف بما قمتم به من العمل في هذا السبيل ونحمدكم عليه ، ولكن من البديهي أنه ما زالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها اذ يوجد عدد عظيم من المصريين لم يتشربوا روح الاتفاق ، ولكنهم لسبب ما ، يكرهون حسن التفاهم بين انجلترا ومصر ، هؤلاء يتشككون في نيات بلادنا أو يظهرون أنفسهم بمظهر المتشككين ولا يقدرّون ما يخامر بريطانيا العظمى من المواطنف الكريمة التي تجعلها حسنة الاستعداد لتقبل مطالب الشعب المصري ، فائتم بمقدار ما تستطيعون من تبديد هذه الظنون السيئة ومن ازالة سوء التفاهم ومن تقوية الشعور الحسن تكونون قد قطعتم في السبيل الموصلة الى التسوية التي يشغف بها كلانا شوطا لا يقطع باية وسيلة اخرى » .

رد الوفد

قلما وصلت هذه المذكرة الى الوفد أرسل الى اللجنة ردا تمسك فيه بوجوب المناقشة في التحفظات قبل الدخول في المفاوضات الرسمية واعرب عن رايه في ان ارجاء هذه المناقشة الى ان تبدأ المفاوضات بين الحكومتين معناه ارغام المفاوض المصري على الدخول في تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لآمانى البلاد التي تريد استقلالها وتريد إلغاء الحماية ، وطلب أيضا إلغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية في مصر لامكان تهيئة الجو للاتفاق بين البلدين ، قال :

« أنشرف أن ابلغكم اني تسلمت نص المذكرة التي تلوتموها في جلسة ٩ نوفمبر الجاري وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحا بين لجننتكم والوفد وانه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التي ابدتها الأمة المصرية بالنسبة للمشروع الذي وضع في ١٨ أغسطس الماضي ، وان محل هذا البحث يكون في خلال المفاوضات الرسمية ، وتشير هذه المذكرة بنوع خاص الى المصلحة الرئيسية التي تنجم من اتفاق الرأي العام في البلدين على الحالة بحيث توجد بين الامتين روح حقيقية للوفاق

بدونها لا يكون أى اتفاق ممكناً ، ولا جرم أن الوفد المصرى مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع ، ولذلك ما فتىء يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات فى الدور الحالى من المفاوضات ، ولو تم ذلك لأدت هذه المناقشة الى ازالة كل سوء تفاهم ومحو كل اثر الشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحيقاً كلياً ، وهو ايجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الأمتين .

« ولا يخفى ايضاً ان مناقشة التحفظات الآن امر لا مندوحة عنه لأنها مرتبطة كل الارتباط باحكام المشروع الذى يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية ، وارجاء هذه المناقشة الى ان تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه ارجاء المفاوضات المصرى على الدخول فى تعاقد على فواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التى تريد استقلالها كما تريد الغاء الحماية ، وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشيء من ثقة مواطنيه .

« ولأجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ أغسطس ، ولنفس هذا السبب ايضاً لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التى تشرفت بإبلاغها الى جنابكم .

« على ان هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى تطبق فى مصر منذ سنين عديدة ، وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والأعمال التى لا تتمشى مع روح الاتفاق . ولا مع الرغبة الصادقة التى أظهرتموها فى القاء مقاليد حكم البلاد الى أبنائها ، وهذا كله يجعل من العبث اية محاولة فى توجيه الدعوة لاجلال الثقة فى النفوس ، فالإنسان الذى يفى فى مثل هذا الجو ليدعو الى الاتفاق لا يد ان تعدد البلاد خادماً او مخدوماً مهما كانت الثقة فيه غير محدوده ، ومهما كان جائزاً لاحترام الجميع ومحبتهم ، ولا شك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجاً منافياً للحقيقة ولشعور كل مصرى ولحكم العقل نفسه .

« وعلى ذلك فالوفد المصرى يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل انتهاز السبيل الذى تدمونه اليه ، ولقد كان يعد نفسه سعيداً اذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التى تمكنه من أن يسعى سعياً نافعا فى ايجاد تيار ميال للوفاق فى البلاد ، ومهما يكن من الامر فان ترك باب المناقشة مفتوحاً بين لجننتكم والوفد يجعلنا نامل فى الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون فى مقدورنا أن نبث بين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق التام مع بريطانيا المظمية .

« سعد زغلول »

سفر الوفد الى باريس

وقد قادر الوفد لندن يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ووصل الى باريس ، ومن هناك ارسل سعد باشا الى مصر النداء الآتى يدعو فيه الأمة الى الاتحاد والتضحية والايمان بالنفس وبعدالة القضية الوطنية لكى تنال استقلالها ، قال :

« أيها المواطنون الاعزاء ، لقد رفعت منذ عامين عن كبرياتكم القومى ذلك العبء الذى كان يثقل كاهله ، وبصيحة الاستقلال أعلنتم فى وجه العالم بأسره حقكم فى الحياة وما زلتم منذ ذلك اليوم تثبتون انكم جديرون بأمانيتكم الوطنية ، وجاءت نتيجة الاستشارة برأيكم فى مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس فى نظركم كلمة

تردد في الفضاء بغير معنى ، بل انتم تريدونه استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم
الذي سيرسل غدا اشعته إضاءة على مصر الحرة وهذا الاستقلال سنحصل عليه
باتحادنا وروح التضحية والإيمان بانفسنا وبعدالة قضيتنا المقدمة إيماننا هادنا
صادقا « سعد زغلول »

وفي الحق ان البلاد قد كسبت ولم تخسر شيئا بقطع هذه المفاوضات وحبوط
مشروع ملتر ، فان « المزايا التي لا يستهان بها » والتي اشار سعد الى اشتماله عليها
في بيانه الى الأمة (ص ١٠٦) قد نالتها بشيء من الصبر والجهاد دون ان ترتبط
بتلك القيود الواردة في المشروع والمضيعة للاستقلال والسودان ، فهذه المزايا تنحصر
في إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد اعترفت إنجلترا
بكلا الأمرين في تصريح من جانبها ، وهو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي سيرد
الكلام عنه في الفصل الثالث من كتاب « في أعقاب الثورة » ، ولا شك ان هذا التصريح
مهما قيل فيه اقل ضررا من مشروع ملتر ، ولا يقيد الأمة في شيء ، لانه تصريح من
جانب واحد .

قرار الوفد

واجتمع الوفد في باريس يكامل هيئته وقرر بالاجماع ان لا يدخل المفاوضات
الرسمية على اساس مشروع ملتر قبل تعديل هذا الاساس بالتحفظات التي أبدتها
الأمة .

قرار الحزب الوطني

وأصدر الحزب الوطني نداء الى الأمة بعد قطع المفاوضات ، اهاب بها أن تظل
متمسكة باستقلالها التام لا ترضى عنه بديلا ، قال :

« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني في يوم الاثنين ١٥ نوفمبر الجاري
واصدرت بيانا سياسيا للأمة هذا نصه :

« أصدر الحزب نشرة في ٦ أبريل سنة ١٩١٩ قال فيها : انه يعاون الأمة بكل
ما في وسعه على العمل لنيل الاستقلال التام ويمد يده باخلاص الى كل حزب أو
جماعة أو طائفة أو أي كائن من كان يعمل لهذا الاستقلال ، ولقد صار الحزب يجد
في هذه السبيل الشريفة وجمل يعمل لهذا الغرض الاسمي بهمة رافعا الاحتجاج تلو
الاحتجاج ، مصدرا البيان تلو البيان ، ناشرا التقرير تلو التقرير داعيا الأمة الى
الاتحاد والصبر والثبات ، حتى اذا ماهبطت لجنة لورد ملتر أرض البلاد واصدرت
بلاغها الشهير في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ أصدر الحزب بلاغه الذي رغب الى الأمة
فيه الا تفاوض أية هيئة انجليزية في امر الاتفاق بين مصر وإنجلترا الا اذا اعلنت
الحكومة البريطانية بصفة رسمية دولية استقلالها التام غير المشوب بأية شائبة ،
وجلت جنودها عن البلاد ، مكررا دعوة الأمة الى الاحتفاظ باتحادها ومثابرتها على
طلب الاستقلال التام .

« ولما عرضت على الأمة مذكرة لورد ملتر الشاملة قواعد الاتفاق في ١٠ سبتمبر
الفايت محيية لجنة الحزب الرئيسية هذه القواعد تمحيصا دقيقا واصدرت باسم
الحزب قرارا اعلنت فيه للأمة رفض المشروع بخلافه مبينة الاسباب في تقرير

نشرته بالعربية في طول البلاد وعرضها ، وبالفرنسية والانجليزية في العالمين الأوروبيين والأمريكي ، وألقت تبعة قبول هذا المشروع على الدين يروجونه ليهدموا كيان مصر السياسي الشرعى ويقضوا على مطالبة الأمة ونفسياتها قضاء مبرما ، كما حضت الأمة على الاستمرار في الجهاد بجميع الوسائل المشروعة .

« هذا وقد كانت النتيجة السارة ان الأمة بأسرها أعلنت العالم كله مرة أخرى رغبته الأكيدة في الحياة المستقلة الحرة بتمسكها بالاستقلال التام تمسكا لا شبهة فيه ، وازداد اتحادها قوة وثباتها متانة وعقيدتها في الاستقلال التام ايمانا واسخا لا تحول عنه يمينا ولا شمالا ، ولقد زال الاثر الذى كان قد ألم ببعض النفوس من جراء أعمال بعض خصوم استقلالنا عندما أعلنت الأمة في هذه الأيام على رؤوس الأشهاد ما أعلنه من قبل من ان الاستقلال لم يكن لفظا فحسب ، بل هو ما يضم مدلوله من كل معاني السيادة التامة للأمة على مرافقها جميعا داخل بلادها وخارجها دون تدخل أية سلطة أجنبية في مرفق واحد منها ، ولذلك يكرر الحزب الوطنى الرجاء لكل مصرى طاهر القلب صادق العزيمة ان يتبث على عقيدته الوطنية مثابرا على المطالبة بالاستقلال التام متحدا مع العاملين له باخلاص ونزاهة ، وكذلك يعلن الحزب من جهته ان يده ممدودة من يوم عمل لحرية بلاده واستقلالها ولا تزال ممدودة لكل رجل ثابته الجنان أبى النفس موفور الكرامة يعمل لهذا المبدأ الأرفع مبدأ الاستقلال التام ، فانما الشخصيات تفنى في خدمة الفاية الرافعة من ضعة ، غاية النجاة والحياة ، والله نصير العاملين »

وكيل الحزب

على فهمي كامل

تقرير اللورد ملنر - ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

رفع اللورد ملنر تقريره الى اللورد كيرزون وزير خارجية انجلترا في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وأذنت الحكومة البريطانية بنشره في ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ ، وقام خلاف بينه وبين زملائه في الوزارة - اذ كان وزيرا للمستعمرات - انتهى باستقالته كما سيجىء بيانه .

وهذا التقرير هو من الوثائق الهامة في تاريخ المسألة المصرية ، وهو في أهميته يشبه تقرير اللورد دفرين الذى أوفدته الحكومة البريطانية الى مصر عقب اخماد الثورة العرابية للدرس احوالها ووضع تقرير عنها ، وقد قدم هذا التقرير الى حكومته في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، ووضع فيه قواعد سياسة انجلترا في مصر على مهد الاحتلال ، وخلاصتها فرض الحماية المقنعة على مصر ، وأساس هذه الحماية ابقاء جيش الاحتلال في البلاد ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة وجعل الحكومة خاضعة لهم (١) .

وقد وضع اللورد ملنر في تقريره قواعد السياسة التى اتبعتها انجلترا في مصر من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٣٦ وما بعدها حيث أبرمت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا .

بسط اللورد ملنر في هذا التقرير عمل لجنته في مصر ، وما صادفته من صعوبات

(١) راجع مهمة اللورد دفرين وتقريره في كتابنا (مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال)

من ٢٠ وما بعدها .

يسبب المقاطعة والهيّاج اللذين قاما في وجهها ، وخلاصة الحوادث التي جرت أثناء إقامة اللجنة ، وشرح أسباب ثورة سنة ١٩١٩ من وجهة النظر البريطانية ، وتكلم عن تطور الحوادث في مصر منذ اعلان الهدنة الى قيام الثورة ، وذكر بعض وقائعها ، ثم تكلم عن الحركة الوطنية والمطالب المصرية ، ورسم قواعد السياسة المقبلة التي اقترحها على حكومته ، فقال ما خلاصته انه يرى العدول عن السياسة القديمة التي كانت تتبعها قبل الحرب من فرض حماية (وقد سماها وصاية) على مصر تستأثر بشؤون الحكم في البلاد ، وان حالة الهيّاج الذي شاهده في مصر لا يمكن معالجته بالرجوع الى هذا النظام القديم ، ولا باصلاح ادارى في اداة الحكم ، بل يرى احداث تغيير جوهري يناسب الحالة الجديدة ، واقترح ان يكون حل المسألة المصرية بعقد معاهدة يرضاها الفريقان (انجلترا ومصر) توفق بين امانى مصر في الاستقلال ومصالح انجلترا الجهورية في مصر ومصالح الاجانب فيها ، وذكر النقط البارزة التي تكفل المصالح البريطانية ، وهي ان تسترشد مصر ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية ، وان تعطى حقوقا معينة في الاراضى المصرية ، وهذه الحقوق في نظره وبحسب تسميته على نوعين ، اولهما ان يكون لبريطانيا العظمى الحق في ابقاء قوة عسكرية في ارض مصر لتحمى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، وثانيهما ان يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بمصالح الاجانب المشروعة ، وان تترك انجلترا لمصر شؤونها الداخلية فيما عدا ذلك تتولاها بنفسها ، وقال انه اذا استثنيت هذه الضمانات للمصالح البريطانية والمصالح الأجنبية ، فانه يرى ان تعاد حكومة مصر فعلا الى ما كانت عليه نظريا مدة الاحتلال ، اى حكومة مصرية للمصريين ، وأشار بان تعترف انجلترا لمصر باستقلالها مقيدا بهذه القيود ، مع استبعاد السودان اطلاقا من هذه التسوية ، وابقاء الحالة فيه على ما هي عليه طبقا للوضع الذى اوجده اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، كما اوضحه في خطابه المرافق لمشروعه (ص ١٦١) ، واشترط ان تقرر المعاهدة جمعية وطنية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية .»

هذه هي خلاصة القواعد التي اقترحها اللورد ملتر في تقريره ، وهي كما ترى بعيدة بعدا شاسعا عن الاستقلال بمعناه الصحيح ، الذى تفهمه الامم كافة ، وتدرسه الفطرة الوطنية السليمة ، وذكر انه عرض هذه القواعد على بعض ذوى المكانة في مصر بصفة غير رسمية فلم يجد منهم في الجملة اعتراضا جوهريا عليها ، وانما احواله للمناقشة فيها على الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا والذى كان في باريس وقتئذ ، ثم ذكر خلاصة مفاوضاته مع الوفد في لندن مما لا يخرج عما اوردناه في موضعه (ص ١٥٠) وانها اسفرت عن مشروع ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ (الذى نشرناه في موضعه وقد اسماه مذكرة) ، وقد وضعته اللجنة محتويا على النصوص التى تميلها وتشير على الحكومة البريطانية بقبولها ، واورد في تقريره نصوص هذا المشروع وشرحها ، وقال ان الوفد في مفاوضاته اللجنة سلم من بادى الامر بتحويل بريطانيا العظمى قاعدته العسكرية في ارض مصر لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، غير ان اعضاء الحوا في ان يكون معسكر تلك القوة على ضفة قناة السويس ، وفضلوا ان تكون في الضفة الشرقية ، ولم يابوا ان تتسلم بريطانيا العظمى زمام الموارد المصرية كلها في مدة الحرب ، وقال انه اخرج السودان همدا من مناقشاته مع الوفد ، وكان ذلك مفهوما دائما عند اعضائه ، وان المعاهدة لا تمس حالة السودان بحال ، وعرض لاستشارة الأمة في مشروعه ، فقال انه تبين من اقوال مندوبى الوفد ان الراى العام قابل شروط التسوية المتوية بالاستحسان ،

قال في هذا الصدد ما يأتي : « صحيح أن الحزب الوطني وآخرين من المتطرفين ند حملوا على التسوية المتوية حملة منكرة في أول الأمر ، وقال الناقدون أن لاستقلال المنوى لمصر ليس استقلالاً حقيقياً، واحتجوا خصوصاً لعدم ادخال السودان ، المشروع ، وقام في مقدمة المعارضين أربعة من أمراء البيت السلطاني الذين سددوا منشورهم المؤرخ في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ (ص ٨٢) ، فانتهزوا الفرصة ونشروا في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بلاغاً آخر بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقاً يضيق نطاق استقلال مصر ، قال ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر في الجمهور تأثيراً يذكر ، ولما رأى أولئك الأمراء أن مقترحات اللجنة وقعت وقعا حسنا عند الناس حوماً (كذا على ما يزعم) تداركوا الأمر بأن نشروا كلاماً يعفو أثر ما كانوا قد شروه قبلاً (١) .

ونصح بالتغلب على الحزب الوطني الذي سمي أعضائه بالمعارضين في الاتفاق : « من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها ، وإن في مصر أناساً كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق ، بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا لعظمى ومصر لسبب من الأسباب ، فهم يرتابون في نيات هذه البلاد أو يدهون لك ، غير مدركين مقدار السخاء الذي تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب لمصرى »

وأشار إلى أن أهم الشهادات الناطقة باستحسان الراى العام للمشروع شهادة لأعضاء الباقين من « الجمعية التشريعية » في اجتماع عقده في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بحضور مندوبى الوفد ، وكان عدد أولئك الأعضاء ٤٦ عضواً ، أقر ٤٥ منهم نواحد المشروع وامتنع اثنان عن إبداء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه وتخلف عن لحضور اثنان وكتباً يعربان عن رأيهما بالموافقة عليه ، قال وعلى ذلك يكون ٤٧ من الواحد والخمسين عضواً الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية قد وافقوا عليه .

وختم اللورد ملتر تقريره (الذى وقع عليه هو وأعضاء لجنته) بالنصح إلى الحكومة البريطانية بالتعجيل في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد المعاهدة ، قال في هذا الصدد ما يلى : « فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا إبطاء رائد مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التى جلدناها ، وعندنا ناضحة هذه الفرصة مصيبة عظيمة » .

(١) يشير إلى حديث الأمير عمر طوسون مع الشيخ عبد المجيد اللبان نشرته جريدة (الاهرام) ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قاله فيه الأمير : « انه يقدر جهاد العاملين حق قدره وسره نهضة الامنة واحتفاظها بحقوقها ، والله وإن كان رأيه الخاص الذى يمسك به كل التمسك هو وجوب حصول البلاد على حقوقها كاملة غير منقوصة ، فهو يحترم رأى الأمة لأنه رأى الجماعة التى يتحتم احترام رأيها ، وإن بلاغ الأمراء إنما هو مجرد إبداء لرأيهم كإفسراد مصريين يودون لامتهم الكمال ، وأنه لا يقصد به التأثير فى الراى العام أو تحويل اتجاهه ، وإن كل رأى تراء الأمة فهو يحترمه ويجله ، وإن شعاره سيظل دائماً النهوض جسر والعمل لابلانها السعادة التى يجب أن يتمتع بها الشعب المصرى العريق ، وإن هذا المعنى هو الذى شير إليه خاتمة بلاغنا حيث استندنا الأمر فى النهاية إلى الأمة وجعلنا لها الكلمة العليا فى مشروع الاتفاق » ، وليس فى هذا الحديث عقول من الأمير من رأيه فى مشروع ملتر ورفضه إياه .

استقالة اللورد ملتر ، وتصريح المستر تشرشل بأن مصر جزء من الدائرة الامبراطورية المرنّة

وبعد أن قدم اللورد ملتر تقريره الى حكومته ، حدث خلاف في شأنه بينه وبين زملائه في الوزارة ، أدى الى استقالته من منصبه في يناير سنة ١٩٢١ (وكان وزيرا للمستعمرات) ، وفي فبراير سنة ١٩٢١ خلفه في منصبه المستر ونستون تشرشل ، وقبيل تسلمه مهام هذا المنصب رسميا ادلى بتصريح في مادبة اقيمت للورد ريدنج حاكم الهند العام ، تناول فيه المسألة المصرية ، فعدها من المسائل البريطانية ، وعد مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية المرنّة ، واعرب عن امله في أن الصعاب القائمة من جانب ايرلندا ومصر تتناقص في سنين قليلة ، وأن تتولى هاتان الامتان شؤونهما تحت ظلال السلام والفلاح ضمن الدائرة المرنّة للامبراطورية البريطانية .

الاحتجاج على تصريح تشرشل

وقد اثار هذا التصريح عاصفة من الاحتجاج في مصر ، اذ جاء في أعقاب ما أبدته الأمة من التمسك باستقلالها التام ، فكيف تفاجأ بتصريح من وزير المستعمرات الجديد بأنها جزء من الامبراطورية البريطانية وبأنها يجب أن تبقى ضمن الدائرة المرنّة لهذه الامبراطورية ، وقد أرسلت برقيات الاحتجاج من مختلف الهيئات والجماعات على هذا التصريح الى جميع الصحف والدوائر السياسية .

الفصل الخامس عشر

التبليغ البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية

على اثر دراسة الوزارة البريطانية (وزارة المستر لويد جورج) تقرير اللورد ملنر ، قررت اعتبار الحماية التي اعلنتها على مصر علاقة غير مرضية ، ودعوة مصر الى الدخول في مفاوضات رسمية « للوصول اذا امكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية » وتطابق الامانى المشروعة لمصر والشعب المصرى « (كذا) .

وقد ابلى اللورد اللنبى هذا القرار الى السلطان قواد في خطاب ارسله الى عظمتهم في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، قال :

« دار الحماية : القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ »

« الى حضرة صاحب العظمة السلطان يسرائى عابدين »

« يا صاحب العظمة . لم اتاخر عن ابلاغ حكومة جلالتهم (١) الراى الذى ابدىتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار في موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع امانى مصر والشعب المصرى تلك الامانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها .

« ويسرنى الآن ان ابلى عظمتكم قرار حكومتى ، وانى متأكد ان هذا القرار يطابق راى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتكم ، وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشرع في تبادل الآراء مع حكومة جلالتهم في ما يختص بالاتفاق المنوى عقده ، وانى اود بصفة خاصة ان اوجه نظر عظمتكم الى روح حسن النية الذى اظهرته حكومتى بقبولها التساهل في امر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ، وستقدرون عظمتكم ان هذا التساهل الكبير دليل صريح على الاهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم .

« وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه الى عظمتكم :

« ان حكومة جلالة الملك بعد دوس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت ان نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ، ومع ان حكومة جلالتهم لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية في ما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها ترغب في الشروع في تبادل الآراء في هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا امكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الامانى المشروعة لمصر والشعب المصرى .

(١) كذا في الاصل ، ان حكومة جلالة ملك بريطانيا ، وهو تعبير مالوف في المراسلات السياسية البريطانية

« واتى أعتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق » « النبى »

وقد أذيع هذا الخطاب فى القاهرة يوم ٤ مارس سنة ١٩٢١ .

كان هذا التبليغ حادثا جديدا فى السياسة البريطانية ، حقا انه لم يكن ليدنى مصر من استقلالها ، ولا يخطو بها الى تحقيق آمالها ، ولا يصلح اساسا لمفاوضات ناجحة ، ولكن امرا هاما يبرز فيه ، وهو انه احتوى اسلوبا جديدا للحكومة البريطانية فى مخاطبة الشعب المصرى ، وخطة جديدة فى مواجهته ، وهذا الاسلوب يختلف عن اسلوبها من قبل ، فهى فى هذا التبليغ تعترف بان الحماية التى اعلنتها وفرضتها قسرا على البلاد ، وتمسكت بها على تعاقب السنين ، هى علاقة غير مرضية ، فهذا الاعتراف هو حجة جديدة كسبتها مصر فى ميدان النضال ، تؤيدها فى ثورتها ضد الحماية والاحتلال ، وفى مطالبتها بالاستقلال التام ، ولا يخفى ان سياسة الاستعمار تتشكل وتتغير تبعاً لدرجة قوة المقاومة لدى الامم المهضومة حقوقها ، فكلما زادت قوة المقاومة فيها ، تراخت تبعاً لذلك قبضة الاستعمار .

قارن بين هذا التبليغ وبين اعلان الحماية ذاته ، او بينه وبين تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، تجد فرقا كبيرا فى الاسلوب والمعانى .

ففى بلاغ اعلان الحماية (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤) اعلن وزير الخارجية انه « بالنظر الى حالة الحرب بين انجلترا وتركيا قد وضعت مصر تحت الحماية البريطانية ، وانها أصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بهذه الحماية » .

وفى تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، قال مخاطبا الدول العظمى : « انه وان كانت القوات البريطانية باقية فى مصر الى الآن لصيانة النظام العام ، فان حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد ، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو ، والى ان يحين ذلك فان مركز حكومة جلالة الملكة بازاء سموه يقضى عليها ببطل « نصائح » لتتأكد من ان النظام الذى سيوجد يكون مرضيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم » .

وقال فى تلغرافه الثانى الذى ارسله بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ الى السير افلن بارنج (اللورد كرومر) : « ذكرتم فى برفيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى انه فى حالة اصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب اخلاء السودان ، لا تقبل حكومة سمو الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة ، ولا ارى حاجة الى ان اوضح لكم انه من الواجب مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر ان تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع « النصائح » التى ترى اسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها ادارة مضر وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين ان يكونوا على بينة من ان المسؤولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى ان تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى ان يتخلى عن منصبه كل وزير او مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة ، وان حكومة جلالة الملكة لوائقة من انه اذا اقتضت الحال استبدال احد الوزراء ، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة او شغلوا مناصب اقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الاوامر التى قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة » (١) .

(١) رجع كتابنا مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال ص ٢٨

فإذا وضعت هذه الوثائق وغيرها الى جانب تبليغ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، نجد اعترافا من الحكومة البريطانية بالعدول عن التمسك بالحماية ، وتغييرا في أسلوبها ، بحيث اخذت تحسب حسابا للشعب المصري ، وهذا التغيير هو نتيجة لازدياد قوة المقاومة الوطنية في البلاد .

استقالة وزارة نسيم باشا

١٥ مارس سنة ١٩٢١

كان منتظرا بعد هذا التبليغ ان تستقيل وزارة نسيم باشا ، البغيضة الى الشعب ، وتخلفها وزارة تمثل البلاد بصفة عامة ، وتساهم في خدمة قضيتها ، وقد اتجهت الأنظار الى عدلي باشا ليؤلف هذه الوزارة .

ولم يكن السلطان يميل الى استقالة وزارة نسيم باشا ، لانه كان واثقا من سياستها في تدعيم الحكم المطلق في البلاد ، والخضوع لسياسة السراي ، مع الاذعان للأوامر البريطانية وكان ينبغي ان تبقى رغم سخط الشعب عليها ، وان يعهد الى عدلي باشا يكن بمهمة المفاوضة ، لكن عدلي باشا لم يكن مطمئنا الى سياسة نسيم باشا ودسائسه ، وبخاصة لان عدلي قد اعترز ان يجعل ضمن برنامج وزارته هدفا داخليا هاما ، كانت تتمخض عنه الحوادث ، وهو اعلان الدستور ، ولم يكن هذا البرنامج مما يتفق مع سياسة السراي في الحكم ، لان السلطان قواد لم يكن يميل في خاصة نفسه الى النظام الدستوري ، وظل برما به ، متجهما له ، طول حياته ، فاستمسك ببقاء نسيم في رئاسة الوزارة ، وطلب الى عدلي باشا ان يقتصر على رئاسة وفد المفاوضة ، فرفض عدلي هذا العرض ، ولم ير السلطان بدا من الاذعان لضيق الحوادث ، وتنحية وزيره الثقة الامين ، فرفع هذا اليه كتاب استقالته في ١٥ مارس سنة ١٩٢١ ، وضمنه ما كان من اعلانه حين ألف وزارته انها لا تبت في نظمات البلاد السياسية حتى يفصل في حالتها السياسية ، وأشار الى المفاوضات غير الرسمية ، ثم الى قرار الحكومة البريطانية الاخير في شأن التساهل في أمر الفناء الحماية والمفاوضات الرسمية ، وانه لذلك يقدم استقالته ، قال :

« يا صاحب العظمة :

« لما رأى مولاي ورايه الموفق على الدوام ان يعهد الى خادمه المطيع بتأليف حكومة في وقت لم تكن سكنت فيه عاصفة الكون صدمت للأمر وقمت وزملائي بخدمة الأمة بصدور وسعت هبوم العمل أداء للواجب المفروض على أبناء البلاد ، حملنا هذه الأمانة عالمين ما كان عليه الناس من مختلف القول ففرغنا الى عملنا بصدق من نيائنا ، وأمسكنا الأمر ما استمسك حتى بدأت الحقوق تؤخذ مسمحة ، والله مصائر الخلق وعواقب الأمر .

« بدأت هذه الحكومة صدها فبدأت معه المفاوضات غير الرسمية بشأن أماني الأمة ومصالح الغير ، بين دعوس مدبرة ، وعقول مفكرة ، وهي تتمه بظهور آية البشرية على يد سيد البلاد وسلطانها ، فكانت خاتمة الماضي وبشير فاتحة المستقبل ، أخذ الله بقلوبنا الى مواطن الحق لينمو المستقبل العظيم للوطن الكريم في أيدي العاملين بخير البلاد وإسعادها .

« لقد أعلنت حكومة عظمتكم جهرة اثر تشكيكها انها تسلمت الأعمال لتكون أمانة في يدها ، وأن لا تبت في نظمات إقطر السياسية حتى يفصل في حالة مجبر السياسية ،

كما انى قبلت وقتئذ الرئاسة معلنا ارتياحى لبدء تلك المفاوضات ، مقدما حينئذ تنازلى عن الرئاسة لمن يقع اختيار عظمكم عليه اذا وفق الله ، وجاء دور المفاوضات الرسمية .

« ولما كان مولاي وصل بفضل مسعاه الى ما وصل اليه بشأن الحالة السياسية للبلاد من قبول الحكومة الانجليزية التساهل في امر الفناء الحماية قبيل المفاوضات الرسمية ووجوب تعيين وفد رسمى لاجل الشروع في تبادل الآراء مع الحكومة المذكورة فيما يتعلق بالاتفاق المنوى عقده فانى اتقدم لعرضكم المجيد رافعا استغاثتى بقلب ملؤه الاخلاص لدايتكم السننية ومفعم بالاجلال والاعظام لسدتكم العلية واضعا هذه الامانة بين يدي المليك المعظم الامين على البلاد والذي هو لكل وليس للفرد ، والمتعالى بمقامه الاسمى فوق الاحزاب ، ولا زلت يا مولاي عبدكم الامين » .

« محمد توفيق نسيم »

تأليف وزارة عدلى يكن باشا

١٧ مارس سنة ١٩٢١

قبل السلطان استقالة وزارة نسيم باشا في ١٦ مارس ، وعهد في اليوم ذاته الى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها وصدر المرسوم بتأليفها في ١٧ مارس ؛ وضمن عدلى باشا جوابه برنامج وزارته ، فأعلن انها ستجعل نصب عينيه في المفاوضات الرسمية ان تصل الى اتفاق لا يجعل محلا للشك في استقلال مصر ، وانها ستدعو الوفد المصرى الى الاشتراك فيها ، وأن الامة سيكون لها على لسان ممثليها في جمعية وطنية القول الفصل في هذا الاتفاق ، وأن هذه الجمعية ستكون ايضا جمعية تأسيسية تضع الدستور ، وستكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الامة تمثيلا صحيحا ، ووعد بالمعمل على رفع الاحكام العسكرية والفناء الرقابة على الصحف وبالاتناع من احداث كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد .

وهالك نص الوثائق التى تبودلت في صدد تأليف الوزارة :

كتاب السلطان الى عدلى باشا

لا غزيرى عدلى يكن باشا .

« لقد كان من اقوى بواعث السرور لدينا ابلاغ امتنا المحبوبة قرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ اليها بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بالفناء الحماية وتعيين وفد رسمى من جانبنا للمفاوضة في وضع اتفاق بين البلدين ، وانا لنبتهج لهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الامانى القومية ، وبما لنا في ذاتكم من الثقة الكاملة قديما وما تعهده فيكم من الرؤية الصائبة التى تستدعيها مهام الامور قد اقتضت ارادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهد لياقتكم واصدرونا امرنا هذا لدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به .

« وائى اضرع الى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق وائدنا فيما يعود على بلادنا ورمائنا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته » .

في ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) « قواد »

جواب على باشا

« يا صاحب العظمة

« اتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتموني من الثقة العالية اذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرياسة ، لقد كان لى من جليل مواطنى عظمتكم اكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع اخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد ، لذلك اتشرف بأن اعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل حتى اذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر التكريم بالتصديق عليه .

« حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء . عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية . اسماعيل صدقى باشا وزير المالية . أحمد زيور باشا وزير المواصلات . جعفر ولى باشا وزير المعارف . أحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف . محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية . نجيب بطرس هالى باشا وزير الزراعة . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية .

« ان الوزارة ستجعل نصب عينيه فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وستجرى فى هذه المهمة متشعبة بما تنوق اليه البلاد ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة ، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض .

« ومما يوجب الارتياح أن تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس الفاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الى الامل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى الى اتفاق محقق للأمانى الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره الودة وتبادل الثقة ، وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق ، وبما أن هذه الجمعية ستكون ايضا بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا ، وفى هذا المقام تعرب الوزارة من اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الاسراع فى الرجوع الى النظام العادى ، وبأنها مستمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية والفاء الرقابة فى القريب العاجل ، وانا نعتد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أمر أمانى الوزارة .

« وانا لنندرك حق الادراك ما تحتاجه البلاد من الإصلاحات الكبرى ، بيد أننا لنتمسكنا باشتراك الأمة فى وضعها نعتنع من كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام التباينى الجديد ، على أننا بتأييد عظمتكم لنا سنعنى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم ، هذا وان الوزارة لعلى يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى ما زالت عظمتكم تصبو اليها لخير رعاياها وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها الى النجاح المنشود

معتزة بعطف وتعزید عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد ، واتى لعظمتكم العبد الخاضع
المطيع والخادم المخلص الامین .

القاهرة في ٧ رجب سنة ١٢٣٩ - ١٧ مارس سنة ١٩٢١ « عدلى يكن »
وقد صدر المرسوم السلطانى يوم ١٧ مارس على النحو الوارد فى كتاب عدلى
باشا .

وزارة الثقة

سميت وزارة عدلى « وزارة الثقة » ، وترجع هذه التسمية الى سعد ، فهو
الذى اختارها لها ، ذلك انه حين جاء اللورد ملنر الى مصر على رأس لجنته قابل ضمن
من قابلهم عدلى ورشدى وثروت ، فصارحوه الراى بأن اللجنة يحسن أن تتوجه
بالمحادثة الى الوفد ، وبأن لا أمل فى محادثة مع غير الوفد ، وقد أرسل سعد باشا
برقية الى ابراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد المركزية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠
يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم ، قال : « سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم
(أى تقرير اللجنة المركزية للوفد) ، وقد أرسلنا قرارنا تليفرافيا الى اصدقائنا الوزراء
الثلاثة الذين بعثوا الينا بصورة احاديثهم مع اللورد ملنر ، وقد تبيننا أن ما قالوه
للورد كان مملوما حكمة ووطنية خالصة » .

وكان سعد على اتصال بعدلى أثناء اقامة لجنة ملنر بمصر ، وبعد رحيلها ، ورأى
تأليف « وزارة ثقة » تضع الدستور وتتولى المفاوضات ، فأرسل الى عدلى خطابا من
باريس فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ يشرح فيه هذا المعنى ويؤيده وينوه بأن يتولى عدلى
باشا تأليف هذه الوزارة ، قال :

« لم يخطر ببالى ولا ببال أحد من زملاى التوجه الى لوندن للمفاوضة فيها مع
لجنة ملنر اذ ليس فى معادنته معكم ولا فى مذكرته لكم ما يشجع على هذا ، لأن
مذكرته مع كونها خصوصية سرية لا تتضمن ما يصح أن يعتمد الانسان عليه حتى فى نفسه
بالتسبة لامر هام كمسالتنا ، بل فى معادنته ما يمنع من هذا الانتقال ، وهو عدم رضا
الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، لأن فيه انكارا لصفته التى اجتمعت
عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات ، أما العودة الى مصر فلم يتغير فيها رأينا

للاسباب التى بينها لكم ، نعم ان ترجمة عبارة Self governing institutions
بالحكومة الدستورية هى الأصح ، ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على
تعديل قرارنا ، لأن هناك اسبابا أخرى غيرها ، ولأن ايرادها فى المكان الذى وردت
فيه من البلاغ (١) مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى
التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى
الذى فهمناه ، والقول بأن القصد منها انما هو الا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية
لا يتفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له .

« ومع ذلك فاذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من (أن الحكومة الانجليزية
لا يصح أن ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستورى) لزم قبل كل شىء وضع
هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين
مصر وانجلترا » .

(١) بلاغ لجنة ملنر الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ من ٧٩ .

« ولا أخفى عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة ، لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبتها ، والطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد ، موثوق بها ، ويكون البرجرام الذي تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بفرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخصوصية ، ثم عرض ما تنتهي المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التي تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق ، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت برجرامها على هذه الصيغة أو بما في معناها لا نتردد نحن وزملائنا في العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة ، والسعى في أن تنتخب أعضاء في تلك الهيئة ، اذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة وخلصتم لكم في التاريخ احسن الذكرى » .

« سعد زغلول »

وارسل سعد الى عدلى برقية من باريس في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، قال فيها :
« نتمسك برأينا في موضوع عودتنا الى مصر ، ونظرا لاننا لم نفكر مطلقا في ذهابنا الى لوندرة فائنا سنفحص المسألة متى قدم لنا اقتراح ، وبما أن المفهوم من عبارة Self governing institutions أن الحكومة البريطانية لا تتعاقد الا مع حكومة دستورية فقد صار اذا من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم المفاوضة للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا مصالحها الخاصة ، ويجب أن يعرض هذا المشروع على تصديق الجمعية النيابية التي ينشئها الدستور الحديث ، وقد سبق ارسال خطاب تفصيلي »

« سعد زغلول »

وكتب سعد الى عدلى خطابا آخر استيفاء لشرح هذه المسألة ، قال :

« صديقي العزيز »

« ان الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم هي في اعتبارنا امثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لأنه من الطبيعي أن تجرى المفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصا من الأمة ، وأن يتصدق على ما تنتهي المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهي طريقة تقرب في ظننا من التي يظهر أن اللورد ملتر يدلى بها في محادثاته معكم وفيما اكده لكم من المقصود بعبارة Self governing institutions التي أوردها في بلاغه ان لم تكن هي بذاتها ، ولهذا يفلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ، ولا يصعب عليه أن يتضمن برجرامكم عبارة الاستقلال التي أوضحناها فيما كتبته لكم ، لأنها لا تربط فيركم ، وهي فوق هذا ضرورة جدا حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذي تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها وأكبر همها ، نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق هممكم وانتم اهل لتحمل مثل هذه المسؤولية في خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لأن يعمل ما في وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين من هيئتكم حتى لا يساء الظن في نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها في تأييدكم وتمهيد الطرق أمامكم ، وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم يعلن برجرامها لا يترددون في العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الأفهام ، وصيانة الرأي العام من خطرات الأوهام التي لا يقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها

عليه ألا ترويجا لقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمطامعهم الباطلة ، ولا يهمننا فيمن تختارونهم لمعاونتكم إلا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لأن يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسؤولية الكبرى » .

« سعد زغلول »

ففى هاتين الرسالتين نوه سعد بوجوب تأليف وزارة ثقة برئاسة عدلى تتولى وضع الدستور ، ثم تباشر المفاوضات ، ولا يدخلها الوفد .

ولما انتهى اللورد ملتر من عمله فى مصر أرسل سعد يستدعى عدلى الى باريس ، وبعث اليه ببرقية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ ، قال فيها :

« نكون سعداء برؤيتكم فى باريس ، أما عن الاقتراح الثانى (١) فانا نوافقكم عليه ، ويكون تأييدنا لكم اشد تأييرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات » .

« سعد زغلول »

وكرر استدعائه اياه فى برقية بتاريخ ٢٥ مارس ، هذا نصها :

« نشارككم رأيكم فى عدم قبول الاساسات كما عرضت (وهى اقتراحات من اللورد ملتر) ترجوكم تقديم ميعاد وصولكم الى باريس بقدر المستطاع » .

« زغلول »

أرد عليه عدلى بتاريخ ٢٦ مارس ببرقية هذا نصها :

سعد زغلول باشا ٣٩ شارع شانزليبيريه - باريس

« قبل تحديد ميعاد السفر اكون سعيدا باستلام خطاب تفصيلي » .

« عدلى يكن »

أرد عليه سعد بالبرقية الآتية فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٠ :

« وصل تلفرافكم متأخرا ، تكون سعداء برؤيتكم فى اقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطابكم » .

« زغلول »

فلقى عدلى دعوة سعد ، وبارح مصر فى ١٦ ابريل ، ولازم الوفد فى مفاوضاته مع ملتر ، ثم عاد الى مصر فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٢٠ .

فلما ألف وزارته فى ١٦ مارس ١٩٢١ ، كانت هى « وزارة الثقة » التى دعا سعد باشا الى تأليفها ، ومن هنا جاءت تسميتها « وزارة الثقة » فلا فروا أن قبلت بإبتهاج الأمة واقتباطها ، وجاءتها البرقيات من مختلف الهيئات ، كما جاءتها الوفود من كل ناحية تعلن هذا الإبتهاج ، وكانت من هذه الناحية تشبه وزارة شريف باشا التى تألفت سنة ١٨٨١ فى إبان الثورة العربية ، نزولا على ارادة الأمة ، وقوبل تأليفها بالاقتباط العظيم ، وسميها « وزارة الأمة » (١) .

(١) وهو استراحة الوفد مع الوزارة فى المفاوضات.

(٢) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا (الثورة العربية والاحتلال الانجليزى) ص ١٢٨ وما بعدها و ١٦٧ وما بعدها .

ومن غرائب المصادفات أن مصر وزارة عدلى كان شبيها بمصر وزارة شريف باشا (١) ، بل كان أسوأ منه ، وانتهت بمثل ما انتهت به الأولى ، إذ استهدفت كلتا الوزارتين للسقوط بين مظاهر السخط والاستنكار ، وفي الحق أن نصيب عدلى من هذه المظاهر كان أكبر بكثير من نصيب شريف باشا .

عودة سعد الى مصر

أرسل عدلى الى سعد بطريق البرق نبا تأليف وزارته وبرنامجهما ، ودعوة الوفد الى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية .

فجاء الرد من سعد تلغرافيا فى ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة الى مصر ، وغادر باريس يوم ٢٩ مارس ، ووصل الاسكندرية يوم الاثنين ٤ ابريل ، والى القاهرة يوم ٥ منه ، وقوبل فى الاسكندرية وفى الطريق منها الى القاهرة ، وفى العاصمة ، بأعظم مظاهر الفرح والحماسة ، بحيث كانت مقابلته سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات مما لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر الحديث .

وهنا تبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ مصر القومى ، سنعرض لها فى كتاب (٢) « فى أعقاب الثورة المصرية » .

(١) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا الثورة المراتية والاحتلال الانجليزى من ١٢٨ وما بعدها و من ١٩٧ وما بعدها .

(٢) ظهر هذا الكتاب فى ثلاثة اجزاء .

الفصل السادس عشر

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩ ؟ وفيمَ نجحت ؟

نريد في الفصل الأخير من هذا الكتاب ، أن نستبق الحوادث التي سيرة ذكرها في كتاب « في أمقاب الثورة المصرية » ، لأن هذه الحوادث لا تغير شيئاً من جوهر الرأي في نتائج ثورة ١٩١٩ ، فموضع هذا البحث هو في كتاب الثورة ، لأن الواجب يقتضى منا بعد أن تحدثنا عن أسباب الثورة ووقائعها ، أن نبين في نتائجها ، وهل نجحت في الجملة أم لم تنجح ، وإذا كانت قد نجحت ، فما هو مدى نجاحها ؟ وفي أي النواحي كان هذا النجاح ؟

لقد قيل كلام كثير في هذا الموضوع ، واختلفت الآراء اختلافاً بيناً في الجواب على ذلك السؤال ، وهذا الخلاف يرجع في الغالب إلى الزمن الذي يصدر فيه الجواب ، والظروف التي تلابسه ، وحالة الإنسان النفسية في الوقت الذي يجيب فيه .

ومن الواجب علينا بادئ ذي بدء ، أن نصل إلى جواب أقرب إلى الحقيقة وأدنى إلى الانصاف ، وأبعد من التأثيرات الشخصية ، أن نوسع دائرة البحث والتحقيق ، وأن نتخير القواعد التي نبني عليها بحثنا .

فأول قاعدة يصح أن نتخذها أساساً للبحث في مبلغ نجاح أية ثورة أو هدم نجاحها ، هي تعريف الحالة التي كانت عليها البلاد قبل الثورة ، والحالة التي وصلت إليها بعد الثورة ، وهل تقدمت أم تأخرت ، وما علاقة الثورة بهذا التقدم أو التأخر .

ابعدنا هذه القاعدة في الجواب على مثل هذا السؤال بالنسبة للثورة العراقية ، وأنتهينا إلى أنها أخفقت ولم تنجح ، وبيننا أسباب أخفاقها ، وأفردنا لذلك الفصل التاسع عشر من كتابنا عنها (لماذا أخفقت الثورة العراقية) (١) .

قامت الثورة العراقية في أوائل سنة ١٨٨١ لتقرير النظام الدستوري أساساً للحكم في البلاد ، وتحريرها من الحكم المطلق ، ومن التدخل الأجنبي معها ، ونجحت مؤقتاً فيما قصدت إليه ، إذ أعلن النظام الدستوري الكامل في فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولكن الأحداث التي تعاقبت على البلاد ، والدسائس الاستعمارية ، قد أفسلت عليها نهاية الثورة ، فأنتهت بإلغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وضياع الاستقلال

(١) كتاب الثورة العراقية ص ٥٥ وما بعدها

معا ، وحل محلها الاحتلال الاجنبى والحكم المطلق ، فكان حقا علينا أن نعتبر الثورة العرابية قد أخفقت فيما قامت من أجله .

ظل الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ، يعصف باستقلال مصر ، ويسيطر عليها ، ويستأثر بشؤون الحكم فيها ، وزادت وطأته شدة بإعلان الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فصار احتلالا مقرونا بحماية ، الى أن قامت ثورة سنة ١٩١٩ .

أثر الثورة في الناحية السياسية

أوضحنا في أسباب الثورة (ج ١ ص ٤٠) أنها قامت ضد الحماية وظف الاحتلال ، فمن الحق أن نقول أن الثورة نجحت في قومتها ضد الحماية ، إذ اعترفت الحكومة البريطانية في فبراير سنة ١٩٢١ أن الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت إلغاؤها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، أما الاحتلال فلم تنجح الثورة في إجلاله ، لأنه مع الأسف لا يزال قائما حتى اليوم (١٩٤٥) .

حقا أن الاحتلال يعمل في طياته عناصر السيطرة الأجنبية التي قد تشبه الحماية الفعلية من بعض النواحي ، وحقا أن الاستقلال الذي اعترفت به الحكومة البريطانية ليس هو الاستقلال الحقيقي الذي تنشده مصر ، ولكن من الحق أن نعتبر إلغاء الحماية مكسبا دوليا لمصر ، وربحا سياسيا وادبيا لكرامتها القومية ، لأن هناك فرقا كبيرا بين دولة مشمولة بحماية دولة أجنبية ، ودولة مستقلة يحد من استقلالها احتلال أجنبي ، ليست له بأي حال صفة شرعية .

وليس يخفى أن الحماية التي أعلنت إنجلترا إلغاؤها سنة ١٩٢٢ هي الحماية التي اعترفت بها الدول بطلب إنجلترا ذاتها في مؤتمر فرساي ، فالقواها من الدولة التي أعلنتها ، وتبليغ الإلغاء الى تلك الدول التي سبق أن اعترفت بها ، جعل لهذا الإلغاء صبغة دولية ، فمصر الآن في نظر الدول الأجنبية جماعة دولة مستقلة ، وهي من هذه الناحية لها مكانة دولية والدية لا تنكر ، بين مجموعة الأمم المستقلة ، أما الاحتلال الأجنبي فهو غصب ثم يزول ، وسيزول أن شاء الله في وقت أقرب مما يظنون ، ولا نزاع في أن أثر الاحتلال في الحد من الاستقلال أقل بكثير من أثر الحماية والاحتلال معا .

ثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت إذن في إلغاء الحماية ، وفي حمل إنجلترا على إعلان هذا الإلغاء ، والاعتراف باستقلال مصر .

ولا تظن أن الحماية كانت سائرة من نفسها الى الزوال ، أو أنها كانت في نظر إنجلترا ضرورة من ضرورات الحرب ، بل الواقع أنها حين أعلنتها في ديسمبر سنة ١٩١٤ كانت ترمى الى تثبيتها وتوكيدها ، وتدعيمها وتأييدها ، ولولا ثورة سنة ١٩١٩ ، لظلت مضروبة على البلاد ، أما نظرية أن الحماية كانت من ضرورات الحرب ، فأنما كانت دعابة من الجانب المصرى ، لإقامة الحجة عليها بعد انتهاء الحرب ، ولعمري أنها لم تكن من ضرورات الحرب ، بل كانت من وسائل البغى والعدوان فحسب .

وانك إذا تأملت في وثائق الحماية ، وبخاصة في التبليغ البريطانى الى السلطان حسين كامل حين توليته عرش مصر سنة ١٩١٤ (ج ١ ص ١٦) ، تجد أن إنجلترا

اذ اعلنت الحماية قد اعتبرت انها نظام دائم ، وهذا ظاهر من قولها في هذا التبليغ : « وقد رأت حكومة جلالتها ان افضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التي عليها نحو مصر ان تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا ، وان تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد امير من امراء العائلة الخديوية طبقا لنظام ورائي يقرر فيما بعد » (ص ٢٠) .

وكررت هذا المعنى في تبليغها الى السلطان قواد سنة ١٩١٧ (ج ١ ص ٣٦) اذ قالت : « حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامي على ان يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الورائى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم » .

وردد السلطان حسين كامل هذا المعنى في كتابه الى رشدي باشا (ج ١ ص ٢٤) اذ قال : « ان الحوادث السياسية التى وقعت فى هذه الايام ادت الى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر والى خلو الاريكة الخديوية » .

كما رددته السلطان قواد اذ قال فى كتابه الى رشدي باشا (ج ١ ص ٣٦) : « قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على ان يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الورائى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها » .

ولما وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها ، لم تتغير وجهة نظر الحكومة البريطانية فى اعتبار الحماية نظاما دائما ، وهذا ظاهر من الخطاب الذى ارسله سكرتير المندوب السامى البريطانى الى سعد باشا فى اول ديسمبر سنة ١٩١٨ (ج ١ ص ٩٧) ، وفيه يبلغه رفض الترخيص للوفد المصرى بالسفر ، وينبئه انه اذا كان الوفد مقترحات من نظام الحكم فى مصر فليتقدم بها الى المندوب السامى البريطانى على ان لا تخرج عن حدود التبليغ البريطانى الى السلطان حسين كامل ، اى فى حدود الحماية .

ولما شبت الثورة ، احتجاجا على الحماية ، اصرت الحكومة البريطانية فى بلاقاتها وتصريحات وزرائها ورجالها على تثبيتها والاستمسك بها ، وحمل الدول على الاعتراف بها ، ففى بلاغها الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩١٩ بتعيين الجنرال اللنبى مندوبا ساميا فى مصر (ج ١ ص ١٦٦) اكدت انها وكلت اليه اتخاذ « جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام فى هذه البلاد وحتى يدبر جميع الشؤون اذا لزم الامر ناظرا الى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصرى » .

ويادرت الى حمل الرئيس ويلسن على الاعتراف بالحماية فى ابريل سنة ١٩١٩ ، واعترف بها مؤتمر الصلح فى مايو ، واقترتها معاهدة الصلح مع المانيا (معاهدة فرساي) فى يونيه من تلك السنة ، وصرح اللورد كيرزون فى خطبته بمجلس اللوردات يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ (ص ٢٣) بان الحماية ستنال بعد توقيع المانيا على المعاهدة (وقد وقعت عليها فى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩) الاعتراف العام ، وان الحكومة البريطانية لاتنوى مطلقا ان تغفل او تتخلى عن التبعات التى تحملتها عند ما وضعت مهمة الحكم فى مصر على عاتقها ، وان هذه التبعات قد تأيدت باعلان الحماية البريطانية عليها ، وظفرت الحكومة البريطانية باعتراف النمسا بالحماية فى معاهدة الصلح المعقودة معها فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، والمعروفة بمعاهدة

« سان جرمان » ، وظفرت أيضا باعتراف تركيا بهذه الحماية في معاهدة سيفر المعقودة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ (١) .

ولا ألفت لجنة ملتر كالت مهمتها « تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيرا في القطر المصري وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية .. الخ » .

كل هذه التصريحات واللايسات تدل قطعاً على أن الحكومة البريطانية منذ أعلنت حمايتها الباطلة على مصر كانت وظلت مصرة على تثبيتها والاستمساك بها .

فاذا كانت قد رأت في أعقاب الثورة ، وبعد ما اعيتها الحيل في حمل الأمة المصرية على قبول هذا النظام البغيض ، أن تعدل عنه ، وتعلن إلغاء الحماية ، فهذا ولا شك كان نتيجة الثورة ، وهو أول نجاح لها من الوجهة السياسية .

ولا مرأه أيضا في أن إلغاء الامتيازات الأجنبية (٢) في مصر كان ثمرة لثورة سنة ١٩١٩ ، فإن سياسة إنجلترا قبل الثورة ، وبعدها ، كانت ترمى إلى أن تجعل هي محل الدول الأجنبية في امتيازاتها ، ولكن الثورة قد نجحت في إلغاء هذه الامتيازات إطلاقاً ، وفي بسط سلطان الحكومة المصرية على الأجانب في التشريع والإدارة والأمن العام منذ سنة ١٩٣٧ ، والقضاء (ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩) ، وهذا ولا شك مكسب قومي كبير .

في نظام الحكم

ولمة نجاح آخر للثورة في نظام الحكم ، فلقد كان لها الفضل الأكبر في تقرير النظام الدستوري ، وتوجت بذلك جهاداً طويلاً شاقاً ، استمر أربعين سنة سبقت الثورة ، فليس يخفى أن جهاد الأمة في سبيل الدستور قد بدأ في أواخر عهد اسماعيل ، إذ فرغت الطبقة المفكرة إلى التخلص من مساوئ الاستبداد ، وإنقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية في شؤونها ، ذلك التدخل الذي بدأ في ذلك العهد ، ونجح الأحرار في دعوتهم ، وألف شريف باشا وزارته الأولى في أواخر عهد اسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شوري النواب ، فوضع الحجر الأساسي للنظام الدستوري في مصر ، ومن دستوراً يحقق سلطة الأمة ، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩ (٣) ، ثم خلع الخديو اسماعيل في يونيو سنة ١٨٧٩ بناء على طلب الدول ، وتعطل أنفاذ الدستور زهاء سنتين في أوائل حكم الخديو توفيق ، إلى أن قامت الثورة العرابية ، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة ، وإعلان دستور سنة ١٨٨٢ (٤) ، الذي لا يختلف في جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩ ، ثم تلاشت الأحداث والدسائس الأجنبية ، فافضت إلى الاحتلال البريطاني ، وكان أول عمل هام له من ناحية نظام الحكم إلغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وإنشاء نظام فاسد يجعل سلطة الأمة معدومة حكماً وفعلاً ، وهو نظام « مجلس شوري القوانين » و « الجمعية العمومية » الذي فرض على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ ، أي زهاء ثلاثين سنة ، ثم حل محله نظام (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣ ، وهو أيضاً من صنع الاحتلال ، ومن

(١) ألغيت معاهدة سيفر بعد فوز الثورة الكمالية كما تقدم بيانه (ص ٥٩) .

(٢) ألغيت بموجب اتفاقية منترو التي عقدت في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ .

(٣) راجع نصوصه في كتاب مصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٠ .

(٤) راجع نصوصه في كتاب مصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٧ .

النظم التى ارادت بها السياسة البريطانية اهدار سلطة الشعب ، والاستبثاق من خضوع الوزارات المصرية لارادتها واوامرها .

ولقد جاهد الحزب الوطنى وجاهدت الامة جهادا طويلا فى سبيل الدستور ، سواء فى عهد مصطفى كامل او فى عهد محمد فريد .
فكان مصطفى كامل ، الى جانب دعوته الى الجلاء ، لا ينى فى المطالبة بالدستور ، سواء فى خطبه او مقالاته .

كتب فى عدد ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٠ من « اللواء » مقالة بعنوان (الحكومة والامة فى مصر) ، ذكر فيها وعد اللورد دفرين باسم حكومته أن يؤسس فى مصر مجلس نيابى ، واخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد ، كاخلافها وعودها فى الجلاء ، ثم قال : « لعمري اذا كان الانجليز يودون حقيقة ان يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون قائلين واجب نطالبهم به هو أن يحققوا وعد اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية انجليزية او مصرية ان تمسها بسوء » .

ودعا الى الدستور فى خطبته فى العيد المئبى لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ ، وكان على صفحات « اللواء » يدعو الى انشاء المجلس النيابى كأداة للحكم الصالح ، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (افلاس احتلال) أظهر فيها فساد الاداة الحكومية فى المعارف والداخلية ، وختمها بقوله : « وعندى ان هذه الادوار المختلفة والادواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد الى مجلس نيابى تكون له السلطة التشريعية الكبرى ، فلا يسن قانون بغير ارادته ولا تحوز مادة الا بمشيئته ، ولا يززع نظام بغير امره ، ولا تعلق كلمة على كلمته ، والا فان بقاء السلطة المطلقة فى يد رجل واحد سواء كان مصرية او اجنبيا يضر بالبلاد كثيرا ويجر عليها الوبال » .

وكتب تحت عنوان (انشاء مجلس نيابى) فى عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من اللواء ما يأتى : « لعل قراء اللواء وغيرهم من افراد الامة المصرية يذكرون ما قنناه من فوق المنابر وكتبناه فى هذه الجريدة وغيرها من وجوب انشاء مجلس نيابى منذ عشر سنوات كاملات ، ويسرهم كما سرنا أن هذا المطلب العزيز صار على السنة الكثيرين من اهل القطر ، لانه الانشودة التى يجب ان يترجم بها المصريون بعد طلب الاستقلال ، وسواء كان سابقا او لاحقا لتخص البلاد من رقى الاحتلال ، فانه الضمانة الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة » الى ان قال : « ليس للاحتلال مصلحة فى ايجاد مجلس نيابى لهذه البلاد ، ولكن صوت الامة يعلو على صوته اذا تمسكت به ودعمت اليه وطالبت وجاهدت بقوة الراى والفكر والثبات التى هى اكبر القوى الفعالة فى حياة الأمم ، فلتفعل ، فانها تخطو بالوصول اليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال » .

واستمر جهاد الحزب الوطنى فى سبيل الدستور ، الى جانب جهاده فى سبيل الجلاء ، على عهد محمد فريد ، فقد كان من أجل اعمال الفقيه توجيه الامة الى حركة اجتماعية للمطالبة بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ما طلبته « الجمعية العمومية » فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من انشاء المجلس النيابى ، اذ جاء فى هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى : « ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد

لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديرية » .

كان هذا الجواب اهانة للأمة ، واتهاما لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى ، وترديدا وتأييدا لوجهة النظر الاستعمارية فى هذا الصدد ، فاعتزم محمد فريد رد هذه الاهانة ببعث حركة اجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور ، واعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها الى الخديو بطلب انشاء المجلس النيابى ، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض ، ووزعها على اعضائه وانصاره ، والمصريين كافة فى جميع الجهات ، للتوقيع عليها ، فانهاالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والاقاليم ، واشترك فى توقيعها اعيان البلاد والطبقة الممتازة والثقفة ، والسيدات والانسات المهديات ، وتبعهم جميع طبقات الأمة ، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الأول منها ... ره } قدمها الفقيد الى الخديو عباس الثانى فى أبريل سنة ١٩٠٨ ، وفى ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها ، وعليها ١٦٠٠٠ توقيع ، فكان لهذه العرائض دوى هائل فى البلاد ، وكانت اكبر دعاية للدستور .

ونقى الحزب الوطنى من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور ، مثل المقاومة التى لقيها منه فى دعوته للجلاد ، وكانت الحكومة البريطانية لاتفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعتديها فى مصر معارضتها فى عودة الدستور ، ردا على كل حركة يقوم بها الحزب الوطنى فى هذه الناحية ، اعتبر ذلك فيما صرح به السير الدون جورست المتمد البريطانى فى مصر سنة ١٩٠٨ ردا على العرائض الاجماعية التى قدمها محمد فريد الى الخديو بطلب الدستور ، اذ قال : « اذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور انشاء مجلس نيابى باطلاق المعنى كما هو الحال فى انجلترا وفى بلدان اخرى اوروبية فليس عندى على ذلك الا جواب واحد ، وهو ان الشروط اللازمة لادارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير فى ادخال تغيير يحدث انقلابا كهذا الانقلاب ضرب من الحماسة والجنون » .

وبقيت السياسة البريطانية على اصرارها فى مقاومة عودة الدستور ، يعاونها فى ذلك الخديو والوزراء المصريون - وهذا ما يدمو الى الاسف - وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو ادخال بعض تعديلات طفيفة فى نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، كجمل جلساتها علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩) ، بعد ان كانت من قبل سرية ، وتقرير حق سؤال الوزراء فى مجلس شورى القوانين ، وتوسيع اختصاصات مجالس المديرية ، وعد المرحوم محمد فريد هذه التعديلات مكسبا للحركة الوطنية - وقد كانت حقا مكسبا فى ذلك الوقت العصيب - اذ قال عنها فى خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠ : « مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها فى هذه السنة - ١٩٠٩ - علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وتعديل نظام مجالس المديرية ، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى ، وهى مسائل وان كانت فى ذاتها لا تعد شيئا مذكورا بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسمى وراءه مهما كلفها من المجهودات والاموال والانفس ، الا انها تعد خطوة ولو صغيرة فى سبيله ، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو احسن اثنائها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها ، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى فى مجادلات اعضائه للنظار ، ومباحثاتهم فى القوانين المطروحة امامهم ، فان الاعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة ، وللجرائد التى تعبر عن افكارها ، حسابا كبيرا ، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب الفكر ، لاموقف

المعاند أو المكابر ، حتى اضطروا الحكومة في عدة مواقف الى احترام آرائهم والاخذ بملاحظاتهم » .

ولان لا يفتأ يدعو الامة الى المطالبة بالدستور ، الى جانب المطالبة بالجلالة ، وآخر موقف له في ذلك قبل مسعاه كان في المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ ، اد دعا في خطبته الى اصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال وارسل برقية بذلك الى وزير خارجيه انجلترا ، وقرار آخر بطلب رد الدستور الى الامة ، وارسل برقية بذلك الى الحديو ، ولبنى المؤتمر دعوته واصدر القرارات مما ، وقد تعقب الاحتلال الفريد بعد هذه الخطبة ، واوحى الى صناعته من الوزراء والحكام والقوانين على الدعوى العمومية ان يعتبروا المطالبة بالدستور تهمه تقع تحت طائلة العقاب ؛ وعدوها تحريسا على كراهيه الحكومة وبفسها وازدراءها ، وحوكم الفريد عليها فعلا . وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه في الجهاد وهما على لهما كامل ، واسماعيل حافظ . بالحبس سنة له ، وبثلاثة اشهر لزميليه .

وظلت الحكومة البريطانية على معائب السنين بحول دون الامة ودسنورها ، ولما تسببت الحرب العالمية الاولى اعلنت الاحكام العرفية في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، واقبها اعلان الحماية في ديسمبر من تلك السنة ، فازدادت الامة بعدا عن تحقيق آمالها في الدستور ، وبدأ من وناقى التعمية تصميم السياسة الانجليزية على اهدار سلطة الامة ، ففي بليغها الى السلطان حسين كامل (ج ١ ص ١٩) اعلنت انها دائبة على ما اسمته سياسة « التدرج في اشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الامة في الرقى السياسى » ، وهى هى السياسة التى سارت عليها منذ سنة ١٨٨٢ ، وصوغت بها حرمان الامة دستورها اربعين سنة متوالية ، وكان في نيتها الاستمرار عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، لولا ثورة سنة ١٩١٩ ، وتبدو هذه النية في مشروع القانون النظامى الذى وضعه السير ويليم برويت المستشار المالى البريطانى في نوفمبر سنة ١٩١٨ والذى تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٥٢) ، فانه مشروع ينزل بمصر الى مرتبة اسوا من كثير من المستعمرات البريطانية ، اذ يجعل سلطة التشريع فيها في يد شرذمة من الاجانب تهدر بجانبها شخصية الامة وكرامتها وسلطانها الشرعية ، وهذا المشروع يدلك على مبلغ ما كان يبيت للبلاد من اسوا النيات بالنسبة لنظام الحكم فيها .

ثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت فعلا في واد هذا المشروع وهو في مهده ، وفي تقرير الدستور نظاما للحكم ، واعلانه سنة ١٩٢٣ ، وهذا الدستور فضلا عن تقريره سلطة الشعب وحقه الشرعى في حكم نفسه بنفسه ، فانه قرر حقوق المصريين وحررياتهم السياسية والشخصية .

ومن الحق ان نقول ان هذه الثورة هى حد فاصل بين عهد وعهد ، بين نظام قديم قوامه الغاء سلطة الامة حكما وفعلا ، والزام الحكومة الاهلية باتباع « النصالح » البريطانية طبقا لتلغراف اللورد جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وتلغرافه الثانى في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وحصر السلطة في يد المستشارين والموظفين البريطانيين ، وفرض حماية باطلة على البلاد ، ونظام جديد ، قوامه استقلال ناقص ، يشسوبه احتلال اجنبى غير مشروع ، ودستور يقرر سلطة الامة ويحد من سلطة الفرد ومن التدخل الاجنبى .

وينبغى ان لا تغفل عن حقيقة جوهرية ، لا افتأ اتادى بها ، وهى ان الدستور لا يكون كاملا ، وسلطة الامة لا تكون مستقرة ، ما دام الاحتلال الاجنبى قائما ، هذه

حقيقة لا مرء فيها ، ولكن الى جانب هذه الحقيقة حقيقة أخرى ، وهي أن الدستور هو الاداة الطبيعية القومية لحكم الشعب حكما مشروعا ، وهو من أسلحة النضال عن الاستقلال وعن سلطة الأمة وحقوقها ومصالحها ، فالبلاد التي يسود فيها نظام الحكم المطلق تجرم هذه الاداة الطبيعية ، وتعيش مستعبدة من الداخل ، و تفرق كبير بين الأمة الحرة والأمة المستعبدة في نضالهما عن حقوقهما .

وهنا يلزمني أن ارد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مقنما ، بل يتجهمون لها ويتكبرون ، ويطيب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب ! ويضعوا في طريقهما العقبات سرا وعلنا .

هؤلاء الناقمون لهم دعايتهم ضد الدستور ، وهم وإن لم يعلنوا هذه النعاية جهره ، فانهم يثبتونها في أحاديثهم ومجالسهم ، وتنم عليها أعمالهم وتدابيرهم ، واتجاهات أفكارهم ، فالى هؤلاء الناقمين أوجه القول في صدق وإخلاص ، وأناشدكم أن يعيدوا النظر في آرائهم ، فقد يكون الرأي الذي يقولون به هو نتيجة التسرع في الحكم ، أو عدم الاحاطة بالموضوع من شتى نواحيه ، أو نتيجة للتأثرات الوقتية ، أو الاعتبارات الشخصية ، ولعلمهم يتدبرون في جسامة التبعية الادبية التي يحملونها في الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خمسا وستين سنة الى الوراء .

والحقيقة أن النظام الدستوري - وأساسه حكم الشعب بإرادته ممثلة في انتخابات حرة - لا يمكن أن يبلغ الغاية من الكمال في سنة أو سنتين ، بل هو في حاجة الى مران طويل ، وممارسة مستمرة ، لكي تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه ، ولا يضير الأمم أن تخطيء في ممارسة هذا النظام ، فان الخطأ يصلح من الزمن ، والأمة في ممارستها حقوقها الدستورية كالفرد الذي يدخل معتوك الحياة ، قد يخطيء ويتعثر في سيره ، بادىء الأمر ، ولكن هذه الأخطاء هي التجارب للانسان ، يفيد منها ، ولا بدله من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة ، وليس العلاج للشاب الناشئ في الحياة أن تحرمه حرية العمل ، أو أن تحجر عليه ، وتفرض عليه وصيا بحجة حمايته من الخطأ والعثر ، فانك أن فعلت ذلك سلبته الإرادة والحرية ، اللتين هما المميز للانسان ، وهما قوام النجاح في الحياة ، وقضيت عليه بأن يالف عيشة التبعية والعبودية ، وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة والنهوض والتقدم ، وكذلك الأمم ، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية ، وإنما طريق التقدم والنجاح لها أن تثابر على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية ، التي تبعث فيها روح الحرية والكرامة الانسانية ، ولا يطلب من الأمة المصرية التي حرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه الى الكمال في بداية حياتها الدستورية ، بل هي في حاجة الى سنين عديدة ، لكي تعوض من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومرانا .

ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية ، فان الزمن كفيل بإصلاحها ، أما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديمة ، وحسبك أنها تقتل في الأمم روح العزة والكرامة ، وتفرس فيها طبائع اللئل والهوان والعبودية .

كانت هذه النظم آفة الشرق في الجملة ، بل كانت سبيل الغرب الى بسط سيطرته على بلدانه ، فلقد وجد الاستعمار الأوروبي في الشرق مرتعا خصبا ، لم يجد مثله في الغرب ، ولهذه الظاهرة أسباب شتى ، أهمها أن الشعوب الشرقية قد أضعفتها النظم

الاستبدادية الداخلية وارهقتها على توالى السنين ، وأفسدت أخلاقها ، وأضعفت روح المقاومة المعنوية في نفوس أبنائها ، فلم تقو على صد أمواج الاستعمار التي ارتطمت بها ، لأن الشعب الذى يالف العبودية الداخلية هيهات أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية ، فالعيوب التي ظهرت أو ستظهر في الحياة الدستورية عندنا ، أقل بكثير من مزايها ، بل هي أقل من مثلها في بلاد من أرقى الأمم حضارة وسلطانا ، ثم انها بلا مراء أقل من عيوب الحكم المطلق .

على أن عيوبها لا ترجع الى الدستور في ذاته ، و لالى قواعده ومبادئه ، بل الى أخلاق بعض أفراد الشعب ، من خاصته وعامته ، وهذا النقص الخلقي هو نتيجة النظم الاستبدادية التي رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال ، وزاد في تأثيرها الاحتلال الأجنبي .

وإصلاح هذه العيوب لا يكون بالتنكر للدستور والنبرم به ، وإهداره حكما أو فعلا ، بل بإصلاح أخلاقنا وتقويمها ، ولا تصلح الأخلاق في ظل الاستبداد والحكم المطلق ، بل تزداد ضعفا وفسادا ، لأن الاستبداد آفة الأخلاق والنفوس ، والنظم الحرة تنشئ الأمم الحرة ، أما النظم الاستبدادية فلا تنشئ إلا أمما مستعبدة .

هذا الى ان الدعاية الى اهدار حقوق الأمة الدستورية تضر بالبلاد في حقوقها الاستقلالية ، لأن هذه الدعاية معناها ان الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بإرادتها ، وانها في حاجة الى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضا ، وهذا ولا شك شر إعلان من الأمة ، وإساءة الى سمعتها بين الدول والشعوب ، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية ، لأن الحكم الأهلى ما هو الا ركن من أركان السيادة القومية التي يتألف منها الاستقلال ، فاذا قام في أمة من ينادى بأنها لا تصلح لحكم نفسها بإرادتها ، فإن هذا يفرى بها الطامعين ، ويعرضهم على الاستهانة باستقلالها ، ومن ناحية أخرى فإن تعويد الشعب على الإذعان والخضوع والتفريط في حقوقه الدستورية ، ينتقل بطريق العدوى الى حقوقه الاستقلالية ، وهنا الخطر كل الخطر ، لأن كلا التوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة في ميدان النضال ، فالتفريط في أحدها يفرى بالتفريط في الأخرى ، ولعلك اذا تأملت في سير الحوادث قديمها وحديثها ، تجد أن البيئات التي صدرت عنها نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هي أقرب البيئات الى التفريط في حقوق البلاد الاستقلالية .

يخلص مما تقدم أن ثورة سنة ١٩١٩ قد أفلحت في تقرير الدستور نظاما للحكم في مصر ، وهي من هذه الناحية قد نجحت ، حيث أخفقت الثورة المرابية .

في الناحية المعنوية

وثمة نجاح آخر لثورة سنة ١٩١٩ ، وهو نجاح معنوي ، يرتبط بتاريخها القومي ، ذلك انه قد تألفت من الثورة صفحة مجيدة من البطولة والتضحية ، جديرة بأن تحيي في النفوس روح الاخلاص للوطن ، هذه الروح التي هي عدتنا في النضال والكفاح ، فهؤلاء الشهداء المجهولون الذين جادوا بحياتهم سنة ١٩١٩ وما تلاها ، في سبيل مجد الوطن وعظمته ، غير ناظرين الى مكافأة ينالونها ، أو منافع يجنونها ، خليقون بأن يبعثوا في نفوس مواطنيهم على تعاقب الأجيال روح الجهاد الخالص للوطن .

ولا تظنن ان اثر هؤلاء الشهداء المجهولين قد تلاشى مع الأيام ، ولا تقولن ان هذه الصفحة المجيدة قد عفى عليها الزمان ، وأععبنها صفحات أخرى من التهاافت على العنانم ، فالى جانب هذا التهافت بعبى - انما فخره الوطنيه التى كانت الثورة احدى مراحلها ووسيلة لبثها فى طبقات الشعب .

حما ان هذه الفكرة لم ترسخ بعد فى النفوس بالقدر الذى بلغته عند كثير من الأمم الأخرى ، ولا يزال مستوى الوطنية ضعيفا فى نفوسنا ، ويلزمنا جهاد طويل لتثبيتها وتدعيمها وتعميمها ، لكنها قد شقت طريقها الى الامام ، ووصلت الى مرحلة تتلوها ان شاء الله مراحل نحر النمو والكمال .

ولا يغيبن عن اذهاننا ان صفحات المجد فى حياة الأمم لا تبلى عظمتها ، ولا تخلق جدتها ، ولا تنال منها السنون ، ولئن رانت على بعض النفوس شوائب النفعية ، فليس هذا ذنب الثورة ، بل ذنب بعض خلفائها او المنتسبين اليها او مستغليها ، وستبقى صفحة الثورة ناصعة البياض ، توحى بالعمل الصالح ، واذا كانت سيرة البطل الواحد خليفة بان تكون مصدرا لهذا الوحي ، بالرغم من تقادم العهد وتطاول السنين ، فأخلق بأولئك الشهداء المجهولين ان يكونوا مصدرا دائما لمثل هذا الوحي المجيد .

ليست روح الثورة فى قيام الجماعات ضد نظام من النظم ، ولا فى نزوعها الى الشر والمردوان ، او الفوضى والانقسام ، فان مثل هذه الظواهر قد تهدم اسمى معانى الثورة ، وانما الروح المجيدة للثورة هى عقيدة الاخلاص الذى لا نهاية له فى نفس الوطنى ، فهذه العقيدة هى روح الثورة ، وهى تراثها الدائم الذى به تعيش وتتجدد ذكرها فى النفوس على تماقب الاجيال ، ولا غرو فهذه العقيدة - عقيدة الاخلاص للوطن - هى الأساس الثابت لكل نهضة قومية ، ولكل عمل صالح فى حياة الأمم .

واذا كان لى ان انصح الشباب ممن يقرءون هذا الكتاب ، فانى أقول لهم : لا تكونوا ثوريين كاسلافكم سنة ١٩١٩ ، بل كونوا مثلهم مخلصين للوطن فى أعمالكم واهدائكم .

لا تكونوا مثلهم ثوريين ، فان فى ميادين الجهاد السلمى السياسى والاقتصادى والاجتماعى مجالا فسيحا لجهودكم ، واخلاصكم وتضحياتكم ، وان فيها لأعمالا مجيدة تنتظركم ، لكى تنهضوا ببلادكم فى مختلف النواحي .

لا تكونوا فى حياتكم الوطنية معتدين ، فانه لخير للبلاد وللحركة الوطنية ان تكونوا معتدى عليكم لا معتدين ، فباستهدافكم للاعتداء عليكم ، تقوى فى نفوسكم روح التضحية واحتمال الشدائد فى سبيل بلادكم .

واذا انتظمتكم فى سلك الحياة العملية ، فتعهدوا فى نفوسكم شعلة الوطنية ، ولا تدموها تنطفئ او تدبل على الأيام ، فهى الشعلة التى تنير للأمم طريق الحياة والنهوض والسعادة والمجد .

ادوا واجبكم فى الحياة ، فلو ادى كل منكم ، رجالا ونساء ، واجبه نحو الوطن ، الزارع فى حقله ، والصانع فى مصنعه ، والتاجر فى متجره ، والكاتب والأديب فى أدبه وتفكيره ، والموظف فى وظيفته ، وصاحب المهنة الحرة فى مهنته ، والسياسى فى بينته ، لسعد بكم الوطن ، والأديتم له من الخدمات اكثر مما ادى اسلافكم .

كونوا مؤمنين بالوطن ، مؤمنين بالواجب نحوه ، ولا يززع إيمانكم بأس أو خيبة أمل ، فإن الأمم لا تنهض بأقوام يتجسسون مواضع النقص والضعف في مواطنهم ، لا يصلحوها ، بل ليسوفوا لأنفسهم نزع التثكر للمثل العليا ، ولا تنهض بأقوام يحاسبون بلادهم حسابا عسيرا في اقتضاء المكافأة العاجلة على أعمالهم وخدماتهم ، لا تنهض الأمم ، بهؤلاء وأولئك ، بل تنهض بقوم يملأ الإخلاص قلوبهم ، فيترسمون في الحياة سبيل الواجب نحو بلادهم ، يؤدونه ، ولو كانوا ضحية هذا الواجب ، أو ضحية المجتمع الذي يخلصون له ، فمهما تبلغ تضحيات المرء في هذه الدنيا ، فإنها لا تقاس إلى تضحيات الشهداء في ثورة سنة ١٩١٩ ، وشهداء الوطن عامة ، أو شهداء الأمم في الحروب التي حصدت الملايين من بنى الإنسان ، ممن بدلوا أرواحهم في سبيل أوطانهم .

ثورته سنة ١٩١٩ هي من هذه الناحية معين لا ينضب لعقيدة الإخلاص للوطن .

في الناحية الأخلاقية

هل نجحت الثورة في الناحية الأخلاقية للأمة ؟

أرى أن الثورة لم يكن لها أثر جوهري في أخلاق الأمة ، لأن الأخلاق ترجع في صلاحها أو فسادها إلى عوامل أخرى ، لا دخل للثورة فيها ، وأهمها الوراثية ، والتربية المنزلية والمدرسية ، ثم البيئة الاجتماعية ، على أن الأخلاق عامة قد تراجعت بعد الثورة ، فالصدق والإخلاص ، والوفاء والمروءة ، قد نقص مستواها عما كانت عليه من قبل ، وطفئت على النفوس موجة من النفعية يلزمنا أن نتعاون على صدها ، وهذه العوارض لا علاقة لها بالثورة ، وبعضها كان موجودا إلى حد ما قبل الثورة ، ولكن قوة الملاحظة قد زادت فينا بسبب ارتفاع مستوى المدارك والأفكار ، فكشفت لنا من عيوب كنا نفعل عنها ، أو لا نلقى بالا إليها ، وازدياد قوة الملاحظة ظاهرة طيبة تدل على أن الأمة سائرة في الجملة إلى الإمام ، ومن الحق أن نقرر أن معظم عيوبنا الأخلاقية قد ورثناها من الأجيال الماضية ، وهي من نتائج نظم الحكم التي كانت مضروبة على البلاد ، كما أن الجانب الأكبر منها يرجع إلى الاحتلال الأجنبي ، وما أفسده من نفوس الناس وأخلاقهم ووطنيتهم ، فهذا الذي نشكو منه ، من نفاق وجبن وذبدبة ، وتهافت على المنافع الشخصية ، هو في الغالب من تراث الحكم المطلق وتأثير الاحتلال ، على أن من الواجب أن نعترف أيضا أن الشباب المتعلم كانوا قبل الثورة خيرا منهم بعدها ، فقد كانوا - في الجملة - أكثر جددا على العمل ، وأبعد من مفاتن الشباب وغروره ، وأكثر وفاء ، وأشد إخلاصا في العمل لوجه الله والوطن ، ولعل من أهم أسباب هذه الظاهرة أن الثورة قامت على اكتاف الشباب ، ونجاحها يرجع إلى مظاهراتهم وأضراباتهم وتضحياتهم ، وجمعياتهم وخطبهم وقراراتهم ، فسرى الزهو والخيلاء إلى نفوس الشباب عامة ، حتى الذين لم يشتركوا في تضحيات الثورة ، ولم يقتبسوا من فضائلها ، فصرفهم هذا الشعور عن الأكباب على دروسهم ، والاستزادة من العلم والمعرفة ، وداخلهم من هذه الناحية شيء كبير من الاستهتار والغرور ، ومال ميزان الأخلاق في نفوس الجيل . .

ومما زاد الحالة سوءا أن الشباب رأوا من تعليق بعض الشيوخ والزعماء لهم ما زادهم غرورا ، ولما استمر الانقسام بين الزعماء ، جهد بعضهم في أن يستميل إلى جانبه المجندين السابقين في الثورة ، أو خلفاءهم ، وأغروهم بالمنافع والمزايا ، فأفسدوا فيهم روح الإخلاص ، وأضعفوا فيهم الناحية الأخلاقية .

ومن الممكن اصلاح هذا الضعف ببث روح الوطنية والاخلاص في نفوسهم ،
وتحبيبها اليهم بالقذوة الصالحة ، والاسوة الحسنة ، والدعوة الخالصة ، ويجب على
الخاصة ان تبدأ بهذا الاصلاح ، وتأخذ في اصلاح نفوسها اولاً ، لاننا مع الأسف نقصنا
من الاخلاق السياسية والاخلاق الشخصية ما ينهض بالنظم السياسية والاقتصادية
والاجتماعية ، وفي الحق ان هذه ناحية هامة من الاصلاح ، يجب ان نتعاون جميعاً
على النهوض بها ، لان الاخلاق هي سياق نهضة الامم ، ولا يمكن للمرء ان يؤدي رسالته
في الحياة الا اذا كان متحصناً بالاخلاق والفضائل القومية التي تجعل منه جندياً
مخلصاً من جنود الوطن .

الثورة والنهضة الاقتصادية

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩ في النهضة الاقتصادية ؟

اذا رجعنا الى زعامة الثورة نجد انها اهتمت الناحية الاقتصادية اهمالاً شاملاً ،
وهنا تبدو ناحية من نواحي النقص في زعامة الثورة ، اذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل
الثورة ، فان زعامة قبل الثورة تعضل زعامة الثورة في توجيه الامة الى البعث
الاقتصادي ، مما بدأ اثره في تأسيس البنوك التعاونية ومنشآت التعاون عامة ،
والمؤسسات والتقانات العمالية ، وذلك على الرغم من ان الظروف لم تكن مواتية لهذا
البعث ، وغاندى وانصاره في الهند قد جعلوا لدعوتهم جانباً اقتصادياً واسع المدى ،
كان له الاثر الفعال في زيادة الثروة الاهلية ، وفي قوة الحركة الوطنية عامة ، اما زعامة
الثورة سنة ١٩١٩ فقد اغفلت هذا الجانب الهام من البرنامج القومي .

على ان منطق الثورة السليم قد سار على خلاف توجيه الزعامة السياسية فيها ،
فالرجع من تلقاء نفسه الى تعضيد النهضة الاقتصادية ، والى متابعة البعث الاقتصادي
الذي بدأ قبل الثورة .

فما ان ظهرت في اعقاب الثورة دعوة الزعيم الاقتصادي طلعت حرب الى تأسيس
بنك مصر (اغسطس سنة ١٩١٩) حتى ناصرته الشباب وايدوه ، وبثوا دعوته بين
طبقات الشعب في المدن والاقاليم ، مدفوعين الى ذلك بفطرتهم السليمة ، ونجحت
الدعوة الى هذه المؤسسة العظيمة ، بعيدة عن زعامة الثورة ، وتأسس البنك في سنة
١٩٢٠ ، وليس يخفى ان تأسيس بنك مصر هو النواة للنهضة الاقتصادية والمالية التي
ظهرت بعد الحرب العالمية الاولى ، وهو الثمرة الاقتصادية للثورة ، فالروح العامة
التي اوجدتها الثورة في النفوس كان لها اثرها في نجاح هذه الدعوة ، ونستطيع ان
نلمس هذا الاثر اذا رجعنا قليلاً الى الماضي ، فان الدعوة الى تأسيس البنك الوطني
قد ظهرت في ابان الثورة العراقية ، ثم تجددت قبل الحرب العالمية الاولى ، وقبل
ظهور ثورة سنة ١٩١٩ بأكثر من عشر سنوات ، ولكنها لم تلق من الامة التأييد الذي
يكفل نجاحها ، وفي ذلك يقول المرحوم عمر بك لطفى في خطبته التي القاها يوم ٣١
يناير سنة ١٩٠٩ : « انى وان كنت احبذ فكرة انشاء بنك وطنى كبير لكنى اظن ان هذا
المشروع سابق لاوانه وان الافكار لم تنهياً بعد لقبوله ، وفي اعتقادى ان خير نظام يحسن
ادخاله الان هو نظام التسليف القائم على مبادئ التعاون » ، وقال في خطبته التي
القاها في ٢ مايو سنة ١٩١١ ، اى بعد اكثر من سنتين من خطبته السابقة : « اذا كان
المصريون غير قادرين اليوم ان ليسوا موققين اليوم الى انشاء مصرف عام فعلى الأقل
يجب عليهم ان يقوموا بتأسيس النقابات وبنوك التعاون الصغيرة ليخلصوا على الأقل

من شر الرايين » ، واخرج المرحوم طلعت حرب في نوفمبر سنة ١٩١١ كتابا عن (علاج مصر الاقتصادية ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة) ، دعا فيه الى انشاء البنك الوطنى ، ولكن دعوته لم تتحقق في ذلك الحين ، ولم يكن طلعت حرب لتعوزه الهمة والعزيمة والكفاية اللازمة لتحقيقها ، ولكنه لم يجد من الأمة في سنة ١٩١١ ، من الاستعداد لتأييد دعوته ، مثلما وجد في سنة ١٩٢٠ ، او بعبارة أخرى . ان الدعوة الى تأسيس البنك الوطنى لم تلق من مناصرة الأمة قبل الثورة ، وما لقيته بعد الثورة ، وهذا ولا شك مرجعه الى أن الروح العامة للثورة قد بعثت في النفوس قوة معنوية كفلت نجاح الدعوة الى تأسيس بنك مصر .

الثورة والنهضة الاجتماعية

كانت النهضة الاجتماعية في مصر قبل الحرب العالمية الاولى من أسباب الثورة « كما اوضحنا ذلك في الفصل الثانى من هذا الكتاب ، ومن الحق ان نقول ايضا ان الثورة كان لها اثرها في تطور هذه النهضة ، وازدياد عناصر النشاط فيها ، اذ اخذت طبقات المجتمع ، تحت تأثير الثورة ، تسلك مرحلة جديدة من مراحل العمل والنهوض ، واول ظاهرة لهذا التطور ذبوع الروح الرياضية في الشباب وغير الشباب ، وكانت من قبل محصورة في اضيق دائرة ، فبدأ الشباب ومن اليهم يؤلفون الجماعات والنوادي الرياضية ، وتآلفت فرق الكشفاء المصرية في المدن والاقاليم ، وتأسست في أبريل سنة ١٩٢٠ جمعية الكشفاء الاهلية لضم فرق الكشفاء والتشجيع على انشاء فرق جديدة وتنظيمها ، فنامو الروح الرياضية كان نتيجة للروح التي اوجدتها الثورة في النفوس »

وكان للثورة اثرها في النهضة النسائية ، فان اعتياد السيدات تأليف المظاهرات ، والقائهن الخطب في المجتمعات ، وتأليفهن الجمعيات ، ونشر آرائهن وأبحاثهن في الصحف والمجلات ، ومساهمتهن في تطور الحوادث عامة ، واضطلامهن بأعمال البر والاحسان ، وبخاصة التي يقصد منها النهوض بالطبقات الشعبية ، كل هذه العوامل قد افادت من الثورة ، حقا ان بعضها كان سابغا عليها ، ولكن الثورة كان لها اثرها في إبرازها واتساع مداها »

وكذلك كان للثورة اثر فعال في النهضة التعاونية ، والنهضة العمالية ، فقد ركزت الحركة التعاونية خلال الحريب العظمى الاولى ، ولكنها بعثت بمنا جديدة في أعقاب الثورة ، فازدادت جمعياتها ، واتجهت أفكار المتعاونين وعرائهم الى استئناف نشاطهم ، ولما اشتد الغلاء اتجهت الحركة التعاونية الى مكافحة الغلاء بالتعاون ، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، فأخذ التعاون شكلا اجتماعيا انسانيا بتأسيس جمعيات التموين الخيرية التي قامت على المبادئ التعاونية ، وانتشرت هذه الجمعيات سنة ١٩٢٠ في العواصم والمدن والقرى ، وكان لها فضل كبير في مكافحة الغلاء وتيسير حصول الطبقات الفقيرة على حاجياتها بأسعار معتدلة ، واستأنف التعاون نشاطه في الريف والحضر .

ونشطت الحركة العمالية خلال الثورة وفي أعقابها ، فازداد شعور العمال بالتضامن التحسين حالتهم ، والمطالبة بحقوقهم ، وترقية شئونهم ، وكثرت مطالب العمال في مختلف جهات العمل ، فالفت الحكومة في أغسطس سنة ١٩١٩ لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل للنظر في هذه المطالب ، وحل ما ينشأ من خلاف على أجهز وساعات العمل وشروطه »

وتعددت نقابات العمال ، بحيث لم يكن يمر وقت الا ونسمع بين حين وآخر لبا
تأليف نقابة جديدة لهم ، فكانت سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠ بعثا جديدا للنهضة العمالية ،
وسرت الروح النقابية الى طوائف اخرى ، كالمعلمين والخبراء والصحفيين والاطباء ،
والتجار ، وبعض الموظفين ، فشرعوا من ذلك الحين في تأسيس نقابات لهم .

فروح الثورة قد طافت بالمجتمع ، على اختلاف طبقاته وبيئاته ، واستشارت فيها
عوامل الوعي والتقدم ، بما اشاعت في النفوس كافة من التطلع الى المثل العليا ،
وتحقيق ما يجيش بها من امان وآمال ، وظهرت هذه الروح أكثر ما ظهرت في الطبقات
الشعبية ، ولا غرو فهي التي احتملت اكبر قسط من اعباء الثورة وتضحياتها ، فكان
من حقها أن تساهم في الحياة العامة بأكثر مما كان لها من قبل .

وصفوة القول ، ان ثورة سنة ١٩١٩ تعد بحق من الثورات الناجحة في تاريخ
الحركات القومية ، وقد ظهر نجاحها في شتى النواحي السياسية والمعنوية
والاقتصادية والاجتماعية ، ومن حق الامة المصرية أن تفخر بهذه الثورة .



وشائق تاريخية

عهود انجلترا باحترام استقلال مصر

ووعودها بالجلء (١) (انظر ص ٨٠)

تذكر فيما يلى اهم عهود الانجليز المتكررة باحترام استقلال مصر ووعودهم
العديدة بالجلء :

١ - تصريح السير هنرى اليوت Henry Elliott سفير انجلترا فى الاستانة
للسلطان سنة ١٨٧٣ (مجموعة الاوامر السلطانية لمصر سنة ١٨٨٢ ص ٣١) .
« ليس فى انجلترا حزب له اقل رغبة فى الاستيلاء على مصر » .

٢ - تصريح السير ادوار مالت Edward Malet قنصل انجلترا العام فى مصر
للسلطان فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الازرق ٦ سبتمبر - ١٤ اكتوبر
سنة ١٨٨١) .

« ان حكومة جلالة الملكة لا ترمى الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق
الخدو ، وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها » .

٣ - تلغراف اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا الى السير
ادوار مالت فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الازرق السابق والجريدة الرسمية -
الوقائع المصرية - فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١) .

« ليس لحكومة جلالة الملكة فرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكمال حريتها التى
قالها الخديو بموجب الاوامر المتعددة وباستقلالها الادارى الذى ضمنه السلطان
لها ، وان انجلترا لتناقض اعز تقاليد تاريخها القومى اذا هى رغبت فى انتقاص هذه
الحرية ، وان العلاقة التى تربط مصر بالباب العالى تعد ضمانا كبرى ضد كل
تدخل اجنبى ، فاذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر فى مستقبل قريب معرضة
لخطر اطماع المتنافسين » .

٤ - تصريح اللورد جرانفيل الى موزوروس باشا سفير تركيا فى لندن فى ٤ اكتوبر
سنة ١٨٨١ (الكتاب الازرق لسنة ١٨٨١) .

بالرغم من جميع الاشاعات والشكوك ليس لنا اية رغبة فى ان نعمل لاحتلال مصر
او ضمها وانما نحن نرغب فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان » .

٥ - تصريح اللورد جرانفيل لسير روسيا فى لندن فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١
(الكتاب الازرق لسنة ١٨٨١) .

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصى وانما غرضها الاحتفاظ بالحالة
الحاضرة » .

(١) نشرناها فى كتاب «مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال » ص ٢٤٣ ، ونعيد نشرها هنا

- ٦ - تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا في الاستانة للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١) .
- « لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة عن أن يكون لها مطامع في مصر ، فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأي العام في إنجلترا مجتمع على هذه السياسة ، وقد ضفت الى ذلك أني لا أجهل أن السلطان يرتاب في نيائنا ، وإن من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالي » .
- ٧ - تلهراف اللورد جرانفيل الى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا في باريس في ٣ يناير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق ٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ - ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢) .
- « إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وإن التدخل التركي أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة » .
- ٨ - تصريح اللورد ليونس الى المسيو دي فريسينييه رئيس الوزارة الفرنسية في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) .
- « إن حكومة جلالة الملكة تعقت كل تدخل حربي في مصر » .
- ٩ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ .
- « سأبدل كل مالمدي من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التي قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل ادارة البلاد (مصر) ادارة حسنة مع ترقية نظامها » .
- ١٠ - تصريح اللورد جرانفيل الى المسيو تيسو Tissot في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق والكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) .
- « إن الحكومة الانجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلي في مصر أو احتلالها حريبا » .
- ١١ - ميثاق النزاهة الموقع عليه يوم ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ بالاستانة من سفراء إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر والروسيا وإيطاليا (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) .
- « تتعهد الحكومات التي توقع مندوبيها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجاري لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى » .
- ١٢ - منشور اللورد جرانفيل الى الدول في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢) .
- « إن عمل الأميرال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعي دون أن يكون للحكومة الانجليزية غرض مستتر » .
- ١٣ - تلهراف اللورد جرانفيل الى اللورد دفرين سفير إنجلترا بالاستانة في ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢) .

« ان انجلترا لا تسعى في مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا ولا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى » .

١٤ - تصريح السير شاليس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية الى المسيو تيسو Tissot في ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢) .

« ان الجنود التى نزلت الى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالامن فى الاسكندرية » .

١٥ - تصريح المستر جلاستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢) .

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر ، وهى لم ترسل الجنود اليها الا لاعادة الامن فيها ، ولكن ترجع للخديو سلطته التى فقدتها ، وهى تنوى بكل تحقيق ان تعرض على الاتفاق الاوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية » .

١٦ - تصريح السير شارلس ديلك فى مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ :

« ان رغبة حكومة جلالة الملكة هى ان تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكرى ، ونحن على يقين انه خير لانجلترا وللمصر ان تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة ، نحن لا نريد ان نلزم مصر بنظم نختارها لها ، بل نريد ان نلهمها تختار ما تشاء ، وان الشرف ليقضى علينا ان نحترم النظم الحرة التى نلخص بها » .

١٧ - خطاب الاميرال سيمور الى الخديو توفيق فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ :

« انا اميرال الاسطول البريطانى ارى الفرصة سانحة لاسارع الى التاكيد لسموكم بان حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقا فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحرمتهم بخال ، وان غرضها الوحيد ان تحمى سموكم والمصريين من العصاة » .

١٨ - تصريح المستر جلاستون فى مجلس العموم يوم ١٢ اغسطس سنة ١٨٨٢

« ليس فى نيتنا مطلقا ان نحمل مصر ، واذا كان هناك شئ لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال ، لان فيه مناقضة تامة للمبادئ التى اعلنتها حكومة جلالة الملكة ، وللوعود التى وعدتها لأوروبا ولسياسة أوروبا نفسها » .

١٩ - منشور الجنرال ولسلى قائد الحملة البريطانية الى المصريين فى ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ (الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢) .

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الانجليزية بان مقاصد الدولة البريطانية فى ارسالها تجريدة عسكرية الى القطر المصرى ليست الا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه » .

٢٠ - منشور اللورد جراتفيل وزير الخارجية للسفراء فى اغسطس سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة فى الخارج ان يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لانجلترا ، وان الحكومة الانجليزية مصممة على ان لا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول » .

- ٢١ - تصريح اللورد دفرين لسعيد باشا في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
 « لا ضرورة لارسال جنود تركية الى مصر لان حكومة جلالة الملكة تتأهب لاستدعاء جزء من جنودها » .
- ٢٢ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال ميتايري في سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
 « ان انجلترا لا ترمى الى بسط حمايتها على مصر او ارغام احد على الخضوع لارادتها » .
- ٢٣ - تصريح المستر دودسون Codson في خطابه بسكربرو Scarborough يوم ١١ اكتوبر سنة ١٨٨٢ .
 « ليس لانجلترا نية البقاء في مصر يوما واحدا اكثر مما تقتضيه الضرورة وهي تؤمل ان تعود الحكومة الاهلية بعد قريب ولا حاجة لانجلترا في بسط سيادتها على مصر ولا في ضمها وانما هي ترغب في ان تعيد مصر للمصريين » .
- ٢٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .
 « انقص عدد الجنود البريطانية الى ١٢ ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال الا وقتيا وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية » .
- ٢٥ - خطبة المستر تشمبرلين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .
 « اني لا اضيع وقتي في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من انها تنوي بسط حمايتها الدائمة على مصر لان مثل هذا العمل يسبب الاسف الشديد لخلفنا اذ به تكون قد اوجدنا ايرلندا جديدة في الشرق ، ولا ريب في اننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها ، واننا لا نرغب سوى ان نضمن لمصر الامن والسعادة والاستقلال » .
- ٢٦ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ .
 « سنحترم كل الالتزامات الدولية في مصر » .
- ٢٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ :
 « اننا لا نطيل اجل احتلال مصر الى ما بعد الوقت الذي تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود فيها ، ولا ريب ان هناك امما اخرى لها من الحقوق والمصالح ما لانجلترا في مصر ، والحكومة الانجليزية لا تعترف بمصالح انجليزية منفصلة عن المصالح العامة التي للأمم المتحضرة » .
- ٢٨ - تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٦ اغسطس سنة ١٨٨٣ :
 « لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ، ولن تبق الجنود البريطانية بوادي النيل يوما واحدا اكثر مما تقتضيه الضرورة » .
- ٢٩ - تصريح جلادستون في خطبته بوليمة محافظ لندن يوم ٨ اغسطس سنة ١٨٨٣ :

« لم نذهب الى مصر لأغراض أنانية ، وان رغبتنا الوحيدة هي تعجيل الإصلاح في مصر ، وعند تمام هذا الإصلاح سنرحل منها » .

٣٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« ان الحكومة الانجليزية لم تفكر في ضم مصر لان هذا العمل يمس شرف إنجلترا » .

٣١ - تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« ان حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا الضم احتفاظا بعهودها وصيانة لمصالح إنجلترا » .

٣٢ - تصريح السير وليم هر كور William Harcourt في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

« ان إنجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقا ولا تعترف لنفسها بأى حق في هذا العمل الذى يعد وسيلة غير سياسية ، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له ، فلا ضم ولا حماية ، بل اننا سنجلبو عن مصر متى استتب الأمن والهدوء فيها » .

٣٣ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجتون في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ (انظر الكتاب الأصفر لسنة ١٨٨٤) :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن في مصر » .

٣٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٤ :

« نتعهد ان لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر الى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا كانت الدول يومئذ تصرح ان حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن في مصر ، ولا جرم اننا اذا كنا ننوى حرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد » .

٣٥ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية في مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ :

« مثل التصريح السابق » .

٣٦ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لعسن فهمى باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ (انظر الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٥) :

تنوى الحكومة الانجليزية نية صريحة ان تسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية » .

٣٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« الحكومة مضمة على أن لا تبقى في السودان يوما واحدا ، أكثر مما تقضى به الضرورة » .

٣٨ - تصريح اللورد كمبرلى Kimberley وزير الهند في مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« منرجل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لاية حكومة بريطانية أن تواجه أوروبا بسياسة أخرى ، وإذا نحن صرحنا باستعدادنا لضم جزء كبير من السودان الشرقى فسنضطر الى ابقاء جيش قوى بالسودان لأغراض لاتتناسب مع ما يستلزم ذلك من التضحيات » .

٣٩ - تصريح السير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ليس في نية إنجلترا أن تبقى على الدوام في مصر ، وإن الغرض الوحيد للحكومة جلالة الملكة هو اعداد هذه البلاد للاستقلال » .

٤٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابي يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على إنجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطاني ، ونحن لا نقبل ضمًا ولا حماية ولا اطالة غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه في مقابل المجهودات والتضحيات التي بذلناها لليوم ، إن السياسة الانجليزية قائمة على خطأ ، وإن احسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدا لمثل هذا التدخل » .

٤١ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« إذا ظننتم أننا نريد البقاء في مصر تكونون مخدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء » .

٤٢ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في خطاب القاء في الوليمة التي اقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهي ، وإن أقوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة »

٤٣ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧ :

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي ، وإن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ، ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل ، ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا ، وهي تقضى بأن الاحتلال الانجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات » .

٤٤ - تصريح السير هنري درومندولف الى الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧ (الكتاب الأزرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧) :

« كذبت الحكومة الانجليزية كل نية في ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لإنجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالا أبديا ، ولكن هذا يعد خرقا لتقاليد إنجلترا السياسية ، ونقضا لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهاكا لحرمة القانون الدولي » .

٤٥ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مادبة محافظ لندن يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ان نتيجة مفاوضات الاستانة (١) لا تغير شيئاً من واجبات بريطانيا العظمى » .

٤٦ - تصريح السير جيمس فرجسن James Fergusson وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم يوم ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ان اخفاق المفاوضات الانجليزية التركية (مفاوضات درومندولف) لا يحل قط انجلترا من عهودها للدول من احترامها لهذه العهود » .

٤٧ - تصريح السير جيمس فرجسن المذكور في مجلس العموم يوم اول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« لسنا في سواكن الا في مركز الدفاع ، ولا ترمى قط الى غرض الفتح » .

٤٨ - تصريح المستر ستانوب Stanhops وكيل وزارة الحربية في مجلس العموم يوم اول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :
« التصريح السابق » .

٤٩ - تصريح و . ه . ه . سميث W. H. Smith وزير الخزانة في مجلس العموم يوم اول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا ان نتوقع في مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادى النيل كله » .

٥٠ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

« لا نستطيع اعلان حمايتنا على مصر ولا اعلان نيتنا باننا نريد ان نحتلها احتلالاً فعلياً ابدياً ، لان هذا يعد نقضاً لتعهدات انجلترا الدولية » .

٥١ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

« ليس فرضنا الأساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية ، وانما نحن نرغب فى أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حياالى الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات ، واننا نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من جميع افئدتنا أن نترك ذلك الفرض قريباً » .

٥٢ - تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقاً في خطابه بمدينة سدننى في ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

« تعهدت انجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير موعزة ، واقد حل اليوم وقت الجلاء ، وليس هذا لاننا وعدنا به ، بل لان مصالحتنا ايضا تتطلب القيام به ، فان احتلال مصر هو الذى جر الحكومة الى التنازل عن هالجولند والتخلى من الهوفاس فى ملفشقر ، وتضحية حقوق المستعمرين فى ترنييف » .

(١) هى مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء . انظر ص ٧٧ من كتابنا (مصر والسودان فى اوائل

عهد الاحتلال) .

٥٣ - تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا في باريس للمسيو دفيل في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« ان زيادة الحماية الانجليزية في مصر لا تدمر الى اى تعديل في التاكيدات التي قدمتها حكومة جلالة الملكة في عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر ، كما انها لا تدعو لاي تغيير سياسي » .

٥٤ - تصريح اللورد روزبري وزير الخارجية للمسيو وادينجتون في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« مثل التصريح السابق » .

٥٥ - تصريح اللورد كمبرلي وزير الهند في مجلس اللوردات في ٢١ يناير سنة ١٨٩٣ :

« ان ارسال المدد الى مصر لا يغير باي حال مركز إنجلترا حيال هذا البلد » .

٥٦ - تصريح السير هنري كمبل بانرمان Sir Henry Cambell Bannerman وزير الحربية لجريدة نيوزوينر في ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر الا وقتيا ، واننا لا يمكننا البقاء الى الابد في مصر الا اذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا انفسنا محتقرين في نظر أوروبا » .

٥٧ - تصريح السير شارلس ديلاك وكيل وزارة الخارجية السابق في محاضراته التي القاها يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الانجليزي مصدر ضعف لانجلترا ، وحيث اننا لا نرى اية مصلحة في البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد » .

٥٨ - تصريح المستر جلادستون في خطابه الذي ارسله الى المرحوم مصطفى كامل في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتابنا - مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٥٧ من الطبعة الاولى و ٥١ من الطبعة الثانية) :

« ان زمن الجلاء على ما اعلم قد واثق منذ سنين » .

٥٩ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ٦ فبراير سنة ١٨٩٦ :

« ليس في نيتنا مطلقا ان ننزع حليفنا الخديو حقوقه ، ولا ان نركب حياله اي عمل ظالم » .

معاهدة الاستانة - ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

المعقودة بين إنجلترا وفرنسا والمثيا والنمسا وايطاليا والروسيا وتركيا واسبانيا

وهولندا ، والمقررة والمنظمة لحياد قناة السويس (انظر ص ٥٩ و ١٠٠)

المادة ١ - تكون الملاحة حرة في قناة السويس البحرية ، وبإباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية او الحربية ، دون تمييز بين الدول .

ولهذا فان الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة في وقت الحرب أو في وقت السلم ، ولا تخضع القناة مطلقا للحصر البحري .

المادة ٢ - تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية ، ومن ثم تقرر تعهدات الجناب الخديوى مع شركة قناة السويس العمومية ، فيما يختص بترعة المياه العذبة ، تلك التعهدات المنصوص عنها في الاتفاق المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ، والتي تتكون من مقدمة وأربع مواد .

وتتعهد الدول أن لا تمس سلامة هذه التركة أو أحد فروعها بحيث تبقى بآمن من أى شروع فى ردمها .

المادة ٣ - تتعهد الدول المتعاقدة أيضا بأن لا تعرض بسوء للمهمات أو المباني أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة .

المادة ٤ - بما أن القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب ، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة ، حسب نص المادة الأولى من هذه المعاهدة ، فان الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم القيام بأى عمل عدائى ، أو أى عمل من شأنه أن يعوق حرية الملاحة فى القناة ، أو فى أحد موانئها وفى منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هى إحدى الدول المحاربة .

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة أن تمتاز فى القناة أو فى أحد موانئها إلا فى حدود ما تقتضيه الضرورة ، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب اللوائح المعمول بها ، وبدون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ويجب أن لا تتعدى مدة إقامتها فى بور سعيد أو فى ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة ، إلا فى الأحوال القهرية ، وفى مثل هذه الحالة يجب أن تغلق هذه السفن فى أقرب وقت ممكن ، ويجب فى حالة مرور عدة سفن حربية معادية فى القناة أن تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج إحدى هذه السفن من الميناء وبين إقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء .

المادة ٥ - لا يجوز فى وقت الحرب للدول المحاربة أن تنزل فى القناة وموانئها ، أو تنقل منها جنودا أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة فى القناة تعوق سيرها ، فانه يمكن أنزال أو نقل جماعات مجزأة من الجند فى القناة وموانئها ، بشرط أن لا يزيد كل جماعة منها على ١٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا المدد من مهمات الحرب .

المادة ٦ - تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع فى هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة .

المادة ٧ - لا يجوز للدول أن تبقى أية بارجة حربية لها فى مياه القناة ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة .

ومع ذلك فان الدول تستطيع أن تبقى فى مينائى بور سعيد والسويس بوارج بشرط أن لا يزيد عددها على اثنتين لكل دولة ، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة .

المادة ٨ - يعهد لممثلى الدول الموقعة على هذه المعاهدة فى مصر ملاحظة تنفيذ أحكامها ، وفى كل الأحوال التى تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة

يجتمع هؤلاء الممثلون بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رئاسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعاينات اللازمة ، وعليهم أن يحيطوا الحكومة المصرية علما بالخطر الذي لاحظوه ، لكي تتخذ هي الوسائل التي تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها .

وعلى كل حال فعليهم أن يعقدوا اجتماعا مرة في كل سنة ، ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة ، وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برئاسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية ، ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو ، وله أن يرأسها في حالة غياب المندوب العثماني .

ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا إزالة أى بناء أو تفريق أى حشد على إحدى ضفتي القناة ، يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها في القناة .

المادة ٩ - تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك في حدود سلطتها المخولة لها بموجب فرمانات ، وعلى النحو المقرر في هذه المعاهدة .

وفي حالة ما اذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها أن تطلب معونة الحكومة العثمانية التي عليها ان تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب ، وتخبر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ (١) وتبادل الرأي معها عند اللزوم في هذا الموضوع .

ولا تمنع نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ ومن الاجراءات التي يمكن اتخاذها تنفيذا لهذه المادة .

المادة ١٠ - وكذلك فان نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التي يرى جلالة السلطان وسمو الخديو في حدود فرمانات المخولة له ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتهما الذاتية عن مصر أو حفظ النظام العام فيها .

وفي هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علما بذلك ومن المتفق عليه أيضا ان نصوص المواد الأربع سالفة الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل التي تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية من ممتلكاتها الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر .

المادة ١١ - ان الوسائل التي تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ و ١٠ من هذه المعاهدة يجب أن لا تعرقل حرية الملاحة في القناة .

وفي هذه الاحوال فانه يبقى محظورا اقامة الحصون الدائمة التي تقام على خلاف نص المادة الثامنة من هذه المعاهدة .

المادة ١٢ - تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبقا لمبدأ المساواة في حرية الملاحة في القناة الذي يعتبر ركنا هاما من أركان هذه المعاهدة بأن لا تسعى احداها للحصول على منافع اقليمية أو تجارية أو امتيازات في الاتفاقات الدولية التي قد تعقد فيما بعد ، خاصة بالقناة ، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الإقليمية .

(١) انظر كتابنا (مصر والسودان في اولئ الاطلاق) ص ٢٢٦ .

المادة ١٣ - فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة في نصوص هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالته السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات التي لسمو الخديو بمقتضى الفرمات .

المادة ١٤ - تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها في هذه المعاهدة لا تكون موقوفة بالمدة المقررة لامتياز شركة قناة السويس .

والمادة ١٥ - شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها في القطر المصري .

المادة ١٦ - تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التي لم توقع على هذه المعاهدة علما بأحكامها ، وأن تسعى لديها للموافقة عليها .

المادة ١٧ - يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتبادل التصديقات في الاستانة في مدة شهر أو أقل من ذلك إذا أمكن .

النصوص الخاصة بمصر

في معاهدة لوزان المعقودة بين تركيا وانجلترا وحلفائها في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ (انظر ص ٥٩) .

المادة ١٧ - يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ - صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهي القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ و ١٨٦١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التي تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصري العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ - أن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدول المصرية التي لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملالك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تعينها .

المادة ٢٠ - ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التي لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلي بين تركيا والدول المتعاقدة فيها :

(١) معاهدة الاستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام الحرية الملاحة في قناة السويس مع التحفظ الوارد في المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .



تم الجزء الثاني من هذا الكتاب (الطبعة الثالثة)
ورأى به المستشار حليم السباعي شاهين

فهرست الجزء الثانى

الفصل التاسع

مهادنة الثورة

صفحة	صفحة
٤ ... مظاهرات الفرح والابتهاج ...	٣ ... الأفراج عن سعد وصحبه ...
٥ ... مظاهرة ٨ ابريل الكبرى ...	٣ ... منشور السلطان الى الأمة ...
٥ ... الاعتداء على المتظاهرين ...	منشور الجنرال اللنبى بالأفراج عن
٦ ... تأليف وزارة رشدى باشا الرابعة ...	سعد وصحبه ...

الفصل العاشر

استمرار الثورة

صفحة	صفحة
٢٦ ... الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد باشا ...	٨ ... استمرار الثورة ...
٢٧ ... زواج السلطان قواد ...	٩ ... استمرار اعتداء الجنود الانجليز ...
٢٧ ... اهتمام الوزارة باحياء ليالى رمضان ...	١٠ ... سفر الوفد الى باريس ...
٢٨ ... زيادة رواتب الموظفين ...	١٠ ... الموظفون ووزارة رشدى باشا ...
٢٨ ... الأفراج عن بعض المعتقلين ...	١٢ ... مؤتمر عام لتأييد الموظفين ...
٢٩ ... استمرار الاضطهاد ...	١٢ ... استقالة وزارة رشدى باشا ...
٢٩ ... النشرات والصحافة السرية ...	١٣ ... عودة الموظفين الى العمل ...
٣٠ ... عيد ميلاد ملك بريطانيا ...	١٤ ... انذار الجنرال اللنبى للموظفين ...
٣٠ ... انشاء وزارة المواصلات وتعيينات اخرى ...	قرار لجنة الموظفين بالعودة الى العمل ...
٣٠ ... فرض غرامات على البلاد ...	١٤ ... عودة المحامين ...
٣١ ... امضاء معاهدة الصلح ...	١٦ ... عودة عمال المناجم ...
٣١ ... ايقاف المحاكم العسكرية ...	١٦ ... اعتراف الرئيس ويلسون بالحماية
٣١ ... إلغاء الرقابة على الصحف ...	تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء ...
٣٣ ... الاعتداء على محمد سعيد باشا ...	١٧ ... استمرار اضراب الطلبة وانذار
قرار لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى	الجنرال اللنبى ...
٣٣ ... المسألة المصرية ...	١٩ ... عيد جلوس ملك بريطانيا ...
٣٤ ... احتجاج الحزب الوطنى على الاحتلال ...	١٩ ... تفريق الاجتماع فى المقاهى ...
٣٤ ... تعديل فى هيئة الوفد ...	١٩ ... اصلاح السكك الحديدية ...
تأليف لجنة لتعويضات حوادث الثورة ...	٢٠ ... احادة البريد ...
٣٥ ... وفاة زعيم الوطنية « محمد فريد » ...	٢٠ ... اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ...
٣٥ ... لمحة من تاريخه ...	النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة فرساي ...
٣٩ ... مذكراته الى مؤتمر الصلح ...	٢٠ ... احتجاج الوفد على اعتراف مؤتمر
مذكرته الى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن ...	٢١ ... الصلح بالحماية ...
٤٠ ... مذكرته الى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى لوسرن ...	اشتداد الاضطهاد بعد اعتراف المؤتمر بالحماية ...
٤٠ ... الفقيه وثورة سنة ١٩١٩ ...	٣٢ ... خطبة اللورد كيرزون ...
٤٢ ... آخر رسالة للفقيه الى الأمة ...	٢٥ ... تأليف وزارة محمد سعيد باشا ...
٤٣ ... وصول نعى الفقيه الى مصر ...	٢٦ ... كتاب السلطان الى سعيد باشا ...
٤٤ ... كلمتى فى وراثته ...	٢٦ ... جواب سعيد باشا ...

الفصل العاشر عشر

محاكمات الثورة

صفحة	صفحة
٥١ قضية فاقوس ...	٤٦ قضية دير مواس ...
٥١ قضية رشيد ...	٤٦ أسماء المتهمين ...
٥١ قضية قلوب ...	٤٨ الحكم في القضية ...
٥٢ قضايا أخرى ...	٤٨ المحكوم عليهم بالإعدام ...
٥٢ في القاهرة ...	٤٩ أحكام أخرى في القضية ...
٥٣ في الاسكندرية ...	٤٩ قضية مأمور بندر أسبوط ...
٥٣ في القريسة ...	٤٩ قضية الواسطى ...
٥٣ في أسبوط والمنيا وبنى سويف ...	٥٠ قضية شلش ...
٥٥ في كوم أمبو ...	٥٠ قضية صنبو ...
٥٥ قضية عبد الرحمن فهمى بك	٥٠ قضية ملوى ...
٥٥ ومن معه ...	٥٠ قضية المنيا ...

الفصل الثاني عشر

لجنة ملتر

والحوادث التي لا يستها

صفحة	صفحة
اجتماع السيدات المصريات	٥٨ التفكير في إيقاد اللجنة ...
٧٥ بالكتدرائية المرقسية ...	٥٩ التمهيد لقدم اللجنة ...
٧٥ احتجاج الموظفين ...	٦٠ الإعلان تأليف اللجنة ...
٧٦ انذار الصحف ...	٦٠ مظاهرات الاحتجاج على تأليفها ...
٧٦ اقتحام الجنود الانجليز الأزهر ...	٦١ في الاسكندرية ...
٧٦ احتجاج العلماء ...	٦٣ قرار مجلس الوزراء بمنع المظاهرات
٧٨ جواب اللورد اللبى ...	٦٣ بلاغ دار الحماية عن قدم لجنة
راى علماء الأزهر فى الموقف	٦٤ ملتر ومهمتها ...
٧٨ السياسى ...	جواب الحزب الوطنى - لا مفاوضة
٧٩ تهديد الطلبة المضربين ...	٦٥ الأ بعد الجلاء ...
٧٩ بلاغ اللورد ملتر عن مهمته ...	٦٥ جواب الوفد ...
٨٠ رد الوفد على بلاغ ملتر ...	مظاهرات الاحتجاج على بلاغ دار
٨٠ رد الحزب الوطنى ...	الحماية ...
٨٢ رسالة الأمراء ...	٦٦ في القاهرة ...
٨٣ مذكرة الأمراء الى اللورد ملتر ...	٦٧ في الاسكندرية والمدن الأخرى ...
٨٣ الاعتداء على الوزراء ...	٦٨ استقالة وزارة سعيد باشا ...
٨٥ رفع معاش الوزراء ...	٦٨ تأليف وزارة يوسف وهبة باشا ...
٨٥ مولسد فاروق ...	٦٩ احتجاج الأقباط على تأليف الوزارة
٨٥ التدخل البريطانى في وراثة العرش	٦٩ الحامون ولجنة ملتر ...
٨٧ احتجاج الحزب الوطنى ...	٦٩ اعتقالات جديدة ...
٨٨ احتجاج الوفد ...	تحذير جديد من التحريض على
٨٨ إعادة الرقابة على الصحف ...	المظاهرات ...
اضراب الصحف احتجاجا على	٧٠ خطبة اللورد كيرزون ...
الرقابة ...	٧٣ وصول لجنة ملتر ...
٨٩ عودة لجنة ملتر ...	٧٤ الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها
٨٩	٧٥ اضرب المصامين ...

صفحة	صفحة
عشر طالبا مصريا ٩٢	اجتماع الجمعية التشريعية
استقالة وزارة يوسف وهبة باشا ٩٢	وقراراتها ٨٩
تأليف وزارة نسيم باشا الأولى ... ٩٣	امر عسكري بمنع اجتماع النواب ٩١
الاعتداء على رئيس الوزراء ٩٣	تغير في صيغة خطبة الجمعة ... ٩١
تصفية املاك الخديو عباس الثاني ٩٤	كارثة القطار في اوديني ووفاة اثني
مفاوضات ملتر ٩٥	

الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملتر

صفحة	صفحة
مشروع ملتر الاخير - ١٨ أغسطس	سفر الوفد الى لندن للمفاوضات ٩٦
سنة ١٩٢٠ ١٠١	المفاوضات ٩٧
خطاب ملتر الى عدلى باشا ... ١٠١	ترجمة مشروع المعاهدة الذي قدمه
نص المشروع ١٠١	اللورد ملتر الى الوفد في ١٧
كتاب اللورد ملتر عن السودان ... ١٠٤	يوليه سنة ١٩٢٠ ٩٧
	مشروع الوفد ٩٨

الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة

في مشروع ملتر

صفحة	صفحة
رد على هذه المناقشات ١٢٨	بيان سعد الى الأمة من مشروع
نصيحة المستر بلنت الى المصريين ١٢٨	المساهمة ١٠٦
قطع المفاوضات - ٩ نوفمبر	خطابه الى اعضاء الوفد الثلاثة
سنة ١٩٢٠ ١٣٩	بمصر ١٠٨
مذكرة لجية ملتر ١٣٩	نتيجة الاستشارة ١١٠
رد الوفد ١٤٠	قرار الحزب الوطني وتقريره ... ١١٠
سفر الوفد الى باريس ١٤١	راى الأستاذ عبد العزيز فهمى بك ١١٤
قراء الوفد ١٤٢	بيان الامراء ١١٧
قرار الحزب الوطني ١٤٢	راى الدكتور ابو هيف بك ١١٧
تقرير اللورد ملتر - ٩ ديسمبر	استئناف المفاوضات ١٢١
سنة ١٩٢٠ ١٤٣	التحفظات التي قدمها الوفد ... ١٢٢
استقالة اللورد ملتر ، وتصريح	مناقشات مجلس اللوردات في
المستر تشرشل بأن مصر جزء	المسألة المصرية ١٢٣
من الدائرة الامبراطورية المنة ... ١٤٦	خطبة اللورد سالسبرى ١٢٤
الاحتجاج على تصريح تشرشل ... ١٤٦	خطبة اللورد كيرزون ١٢٥

الفصل الخامس عشر

التبليغ البريطانى بان الحماية

علاقة غير مرضية

صفحة	صفحة
جواب عدلى باشا ١٥١	التبليغ البريطانى الى السلطان فؤاد ١٤٧
وزارة الثقة ١٥٢	استقالة وزارة نسيم باشا ١٤٩
مودعة سعد الى مصر ١٥٥	تأليف وزارة عدلى يكن باشا ... ١٥٠
	كتاب السلطان الى عدلى باشا ... ١٥٠

الفصل السادس عشر
هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩ ؟
وفيم نجحت ؟

١٦٦ في الناحية الأخلاقية ...	١٥٦ قائمة البحث ...
١٦٧ في الناحية الاقتصادية ...	١٥٧ اثر الثورة في الناحية السياسية ...
١٦٨ في الناحية الاجتماعية ...	١٥٩ في نظام الحكم ...
		١٦٤ في الناحية المعنوية ...

وثائق تاريخية

صفحة	صفحة
النصوص الخاصة بمصر في معاهدة	١٧٠
لوزان سنة ١٩٢٣ ...	١٧٧
فهرست الكتاب ...	

١٨٠ عهد إنجلترا باحترام استقلال
١٨١ مصر وعودها بالجلالة ...
	معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ المقررة
	والمنظمة لحياة قناة السويس ...

كتاب الشعب

في أعقاب الثورة المصرية

ثورة ١٩١٩

بمقام
عبد الرحمن الرافعي

الجزء الأول

يشتمل على تاريخ مصر القومي

من إبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

١٣٨٩ - ١٩٦٩

مقدمة الطبعة الثالثة

نحمد الله وبعد - فهذا كتاب في أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) - الجزء الأول في طبعته الثالثة . يطابق تماما الطبعة الأولى والثانية . اللتين ظهرتتا في حياة المغفور له والدنا سنتى ١٩٤٧ و ١٩٥٩ - يجمع تاريخ مصر القومى في الفترة من سنة ١٩٢١ - بعد ثورة سنة ١٩١٩ - حتى سنة ١٩٢٧ حيث توفى زعيمها سعد زغلول .

لعلها مناسبة طيبة ان يعاد طبع هذا الكتاب بعد مرور خمسين عاما على هذه الثورة العظيمة .

وفقنا الله وهدانا دائما الى سبيل الحق .

كريمات المؤلف

عبد الرحمن الرافعى

مارس سنة ١٩٦٩

مقدمة الطبعة الثانية

ظهر هذا الكتاب (في أعقاب الثورة - الجزء الأول) سنة ١٩٤٧ ، وهو يحتوى على تاريخ مصر القومى من نهاية ثورة سنة ١٩١٩ في ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة زعيمها سعد زغلول في اغسطس سنة ١٩٢٧ .

وهذه هى الطبعة الثانية من هذا الجزء ، أخرجها سنة ١٩٥٩ ، وهى طبق الأصل من الطبعة الأولى . لا زيادة فيها ولا نقصان . ولا تعديل أو تغيير .

أسأل الله السداد والتوفيق

مارس سنة ١٩٥٩

عبد الرحمن الرافعى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الاولى

لما أخذت في تأليف كتابي عن « محمد فريد - رمز الاخلاص والتضحية - تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ » ، فكرت في هل أتابع الكتابة عن تاريخ مصر القومي بعد هذه الفترة ، أم أكتفي بها وأقف عندها ، ولم يطل بي التفكير في ذلك ، اذ وجدت أن ثورة سنة ١٩١٩ هي مرحلة هامة من تاريخ الحركة القومية ، جديرة بالدراسة والتدوين ، وأن تاريخنا القومي يكون ناقصا بدونها ، فاعتزمت تاريخها ، وسلخت عدة سنين في دراستها ، ووضعت من أجلها كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ - تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١ » ، وكان مما عنيت به أن أبحث في توقيت الثورة وتحديد مداها من الوجهة الزمنية ، وانتهيت الى أنها بدأت في مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت متتابعة الحوادث الى أبريل سنة ١٩٢١ ، وعلى هذا الأساس من التحديد الزمني وضعت كتابي عن الثورة ، وفي أثناء وضعه فكرت في هل أقف عند نهايتها ، وأدع الفترة التي أعقبها ، أم أؤرخ أيضا لهذه الفترة ؟ وتنازعني في هذا الصدد عوامل شتى ، بين الاستمرار أو عدم الاستمرار في تدوين تاريخنا القومي بعد انتهاء الثورة ، وكان أهم ما شغلني أني تساءلت هل يؤمن المؤرخ أن لا ينحرف عن جادة الانصاف والاعتدال اذا هو أرخ لفترة عاصرها وساهم في حوادثها ، وهلا يكون متأثرا الى حد ما بشعوره الشخصي في هذه الحوادث ، وبعد أن فكرت في هذه الناحية ، وجدت أنه مادام الحق رائد الانسان ووجهته ، فلا يصح أن يتأخر عن تاريخ الحوادث التي عاصرها ، ولا تصرفه عن هذه المهمة خشية التأثير بشعوره الشخصي ، فان هذا الشعور قد يكون أدعى لتحريره الصدق والحق ، لكي يطمئن ضميره الى أن شعوره لم يكن له دخل في عرض الحوادث ايرادها وتفسيرها ، بعيدا عن التحيز أو التحامل ، ومن ثم اعتزمت أن أؤرخ هذه الفترة ، وأخذت نفسي بأن ألتزم الصدق والانصاف في تدوينها وشرحها وتفسيرها ، ما استطعت الى ذلك سبيلا ، وهذا ما أخذت نفسي به في تاريخ « مصطفى كامل » و « محمد فريد » و « ثورة سنة ١٩١٩ » ، وهي عهود عاصرتها وساهمت فيها ، وقد زاد هذا العزم في نفسي توكيدا أن معاصرة الانسان للحوادث هي أدعى لتدوينها على وجهها الصحيح ، وأن أول من يجب أن يؤرخوها هم الذين شاهدوها وعاصروها ، فهم أعرف الناس بها ، وأكثرهم فهما لها ، وحسبهم أنهم شهداء العيان فيها ، والواقفون على مقدماتها ، وأسرارها وملايساتها ، فهم المصدر الأول لتاريخها وتدوينها ، واذا لم يرجع الناس الى شهداء العيان في معرف الحوادث وتفهم الحقائق ، فالى من يا ترى يرجعون ؟ يرجعون الى روايات يتناقلها الناس بعضهم من بعض وينسبونها الى من شهدوها وهم لم يدونوها ؟ ان هذا ولا شك مصدر يكتنفه الخطأ ، والعتار والشطط ، وخير وسيلة هي تدوين الحوادث في حينها ، ممن عاصروها وشهدوها ، وهذه هي الوسيلة المتبعة في مختلف الأمم ، فان كتب التاريخ القديم والحديث قد تتناول اقرب الحوادث الى الذين يكتبون عنها ، اعتبر ذلك في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فقد أرختا في أعقاب كل منهما مباشرة ، بل في خلال وقوعهما ، أما احتمال انحراف الانسان عن

الحق بتأثير شعوره الشخصي ، فهذا مرجعه الى ذات المؤرخ ، وعلى الذين يقرأونه أن يحكموا اذا كان هذا الشعور قد صرفه أم لم يصرفه عن تحرى الحق والتزام الصدق ، ولهم بل عليهم أن يصححوا ما عسى أن يكون قد زل فيه القلم أو اخطأه التوفيق ، فالحقيقة بنت البحث ، ومن الخير للتاريخ أن يكتب ممن عاصروا حوادثه ، وفي حياة من عاصروها وشاهدوها ، لتكون موضع التمحيص والتحقيق والمراجعة ، من هؤلاء وأولئك ، قبل أن تضيع المعالم وتطوى الحقائق ، ويتبدل الناس غير الناس ، وقد زادنى البحث إيمانا بهذه الحقائق ، فان كثيرا من الحوادث وبخاصة حوادث الثورة قد عانيت صعوبات جمة في تعرف أسرارها وتفصيلها ، لتأخرى بضع سنين في تحقيقها والرجوع الى شهود العيان فيها ، ولو كنت أخذت في تدوين تاريخ الثورة في أعقابها مباشرة لكان ذلك أيسر لى مما عانيت حين شرعت في دراستها وتاريخها .

وثمة عامل آخر شغلنى قبل أن آخذ بسبيل الكتابة عن حوادث ما بعد الثورة ، ذلك أن الكتابة عنها قد تمس اشخاصا تربطنى ببعضهم صلات الود والصداقة ، أو أكن لهم في نفسى شعور التقدير والرعاية ، وقد تساءلت هل على أن أضحي بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمسهم ؟ ان هذا ولا ريب هو واجب المؤرخ ، ولكن في الدنيا شيء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف ، فكيف السبيل الى التوفيق بين واجب المؤرخ ومقتضيات المجاملة ومراعاة الظروف ، لقد تأملت في ذلك وترددت ، وفكرت ثم قدرت ، وانتهى بى البحث الى أنه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب ، وكل ما يملك اذا أراد أن يجامل أن يدع الفترة المخرجة ، ويرجى تاريخها حتى حين ، ولكن الى أى أجل يرجئها ؟ ولماذا يرجئها ؟ واذا كان في مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التى سبقتها ، ففيم إذن يتنحى عن تاريخها ؟ لقد فكرت في هذا الأمر مليا ، ولم أكن من نفسى دقة الموقف وما يلابسه من حرج ، وانتهيت الى أنه ليس من حقى أن أقف بالكتابة في تاريخنا القومى عند حد قديم أو حديث ، وما دمت قد حملت نفسى مهمة وضع هذا التاريخ ، فعلى أن أؤدى الرسالة كاملة ، قدر ما وسعنى الجهد ، وكل ما أطلبه من الذين يقرأون هذا الكتاب ، اذا هم وجدوا فيه من الوقائع أو الافكار والآراء ما لا يرضون عنه ، أن يخففوا من اللوم والعتاب ، فانى علم الله ما أردت طعنا أو تجريحا ، ولا تحاملا أو تشهيرا ، بل قصدت في كل ما كتبت وجه الحق والصدق ، والمؤرخ في طبيعة رسالته يشبه أن يكون قاضيا ، يفصل في القضايا التاريخية التى يعرض لها ، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه في قضاائه ، فكما أن واجب القاضى أن لا يجامل في الحق أحدا ، ولو كان أقرب الناس اليه ، ولا يتحامل على أحد ، ولو كان أبغضهم الى نفسه ، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والانصاف ، ويجتنب المجاملة والمحاباة أو التحامل في ما هو بسبيله ، هذا ما اتجه اليه قصدى ، وانعمدت عليه نيتى : « أنما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » .

على هذا الأساس وضعت هذا الكتاب ، والجزء الاول منه يشتمل على تاريخ مصر القومى من نهاية الثورة في ابريل سنة ١٩٢١ ، الى وفاة زعيمها سعد زغلول في أغسطس سنة ١٩٢٧ ، حيث تنتهى مرحلة كاملة من تاريخنا القومى ، والله أسأل أن يلهمنا السداد والحق فيما نقول ونعمل ، عليه توكلت واليه أنيب .

أول يولييه سنة ١٩٢٧

عبد الرحمن الرافعي

فصول الجزء الأول

- | | |
|------------------|--|
| الفصل الأول | - الانقسام الداخلى فى سنة ١٩٢١ |
| الفصل الثانى | - الموقف السياسى بعد قطع مفاوضات عدلى |
| الفصل الثالث | - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ |
| الفصل الرابع | - وزارة تروت |
| الفصل الخامس | - مصر فى مؤتمر لوزان |
| الفصل السادس | - وزارة محمد توفيق نسيم |
| الفصل السابع | - الدستور |
| الفصل الثامن | - الانتخابات العامة والبرلمان الاول |
| الفصل التاسع | - وزارة سعد |
| الفصل العاشر | - وزارة زيور والانقلاب الاول |
| الفصل الحادى عشر | - اجتماع برلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية |
| الفصل الثانى عشر | - الوزارات الائتلافية |
| الفصل الثالث عشر | - شخصية سعد زغلول |
| الفصل الرابع عشر | - الدستور والاحكم المطلق |
| وثائق تاريخية | - الدستور |

* * *

الفصل الأول

الانقسام الداخلي سنة ١٩٢١

عاد سعد زغلول باشا الى مصر في ابريل سنة ١٩٢١ ، وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى باشا يكن ، في صدد اشتراك الوفد في المفاوضات الرسمية التي دُعيت اليها مصر لعقد المعاهدة بينها وبين إنجلترا .

كانت هذه المفاوضات مصدر الانقسام ، ذلك انه على اثر تبليغ الحكومة البريطانية الى السلطان فؤاد في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ باعتبار الحماية علاقة غير مرضية ، ودعوة مصر الى الدخول في مفاوضات رسمية للوصول الى ابدال الحماية بعلاقة اخرى ، تألفت وزارة عدلى في ١٧ مارس من تلك السنة ، وكان من برنامجها الدخول في هذه المفاوضات ، فأرسل الى سعد بطريق البرق ، وكان يباريس ، نبأ تأليف وزارته ، ودعوة الوفد الى الاشتراك في هذه المفاوضات ، فجاءه الرد من سعد تلغرافيا في ١٩ مارس بأنه امتزم العودة الى مصر (١) ، فلما عاد الى مصر وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى ، اشترط للاشتراك مع الوزارة في هذه المفاوضات الشروط الآتية (٢) :

أولا - أن تكون الغاية من المفاوضات الوصول الى الفناء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا ، لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط ، الفناء الحماية التي وضعت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ووردت في معاهدة « فرساي » وما تلاها من معاهدات الصلح .

ثانيا - الوصول الى الاعتراف بالاستقلال التام الدولى الداخلى والخارجى مع ملاحظة ارادة الأمة التى أبدتها بالتجفظات التى قدمها الوفد للجنة ملتر (٣) .

ثالثا - الفناء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول في المفاوضات .

رابعا - أن تكون للوفد اغلبية المفاوضين وأن تكون له الرئاسة ، وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه ، وهذه الكيفية مرسوم سلطاني يبين ويحدد هذه المأمورية .

ولم يكن ثمة خلاف بين سعد وعدلى على الشرطين الأول والثاني ، أما عن الشرط الثالث وهو الخاص بالفناء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء في المفاوضات ، فلم يكن في مقدور الوزارة الفناء الأحكام العرفية ، لأن هذه الأحكام قد أعلنت بقرار من السلطة العسكرية البريطانية ، فكان لا بد من موازنة هذه السلطة

(١) راجع تفصيل ذلك في كتابنا « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٧٢ وما بعدها (الطبعة الاولى) .

(٢) ذكرها سعد في خطبته يوم ٢٢ ابريل سنة ١٩٢١ في حفلة تكريمه بمى السيدة زينب .

(٣) راجع هذه التجفظات في كتابنا « ثورة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٤٣ (الطبعة الاولى) .

على رفعها ، وهى لم ترفع الا فى سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه ، على أن عدلى باشا قد استطاع رفع الرقابة على الصحف فى شهر مايو سنة ١٩٢١ ، ولم يفد ذلك فى تقريب مسافة الخلف بينه وبين سعد ، لأن الشرط الذى قام عليه الخلاف الجوهري بينهما هو الرئاسة ، فقد تمسك عدلى بأن تكون له رئاسة هيئة المفاوضات ، ما دام هو رئيسا للحكومة ، بحجة أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة او غيرها ولا يكون هو رئيسها ، وتمسك سعد بالرئاسة لأن الأمة اولته زعامتها ، فمن حقه أن يتولى رئاسة الهيئة التى يتصل عملها بتقرير مصيرها .

ولقد كان الأجدى والأحكم أن يدعو الوفد الحكومة والأمة الى عدم الدخول فى هذه المفاوضات ، والى ترسم خطة الجلاء ، فيقتصر الشأن بين مصر وانجلترا على المطالبة بالجلاء ، لأن الجلاء هو جوهر القضية المصرية ، بل هو جوهر الاستقلال .

لقد جربت البلاد المفاوضات فى يولييه واغسطس سنة ١٩٢٠ ، فلم تؤد الى الاستقلال ، بل انتهت الى مشروع ملنر ، الذى يقر الاجتلال ويفصل السودان عن مصر ، وقرر الوفد أن لا يستأنف المفاوضات الا بعد قبول التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر ، ولم يجد جديد بعد ذلك حتى يعود اليها ، اذ لم تقبل الحكومة البريطانية المناقشة فى هذه التحفظات قبل المفاوضات الرسمية .

فلم يكن من مصلحة البلاد فى شىء أن يدخل الوفد ولا أن تدخل الوزارة فى مفاوضات جديدة على الأساس الذى عرضته انجلترا ، وكان واجبا أن يتعاهد الجميع على أن لا يقبلوا المفاوضات قبل الجلاء ، وأن يقتصر النضال السياسى على طلب الجلاء والتمسك به وعدم التساهل فى أمره بشئنا ، وعدم تعليقه على شرط معاهدة او مخالفة .

ومن الحق أن نقول أيضا أن الوزارة ما كان يجوز لها وقد اختلفت مع الوفد فى شروطه أن تنفرد هى بالمفاوضة ، لأن هذا الانفراد قد زاد فى أسباب الانقسام الداخلى ، فضلا عن أنه اهدار لارادة الأمة وحقوقها وكرامتها ، لأن من حق كل أمة تحترم نفسها أن تكون هى المرجع فى شئونها ، وبخاصة فيما يتصل بتقرير مصيرها ، فليس لاية حكومة أن تتحدث فى مصير الأمة ما لم يكن ذلك بطريق الوكالة منها ، وقد تبين أن وزارة عدلى قد انفردت بالمفاوضات على غير ارادة الأمة ، وبغير توكيل منها ، وكانت فى هذا غير مكترثة لحقوقها .

خطبة شبرا - ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١

لما أدرك سعد أن الوزارة المدلية لا توافقه على شروطه كلها أخذ يناوئها فى خطبه ، وبدأ هذه الحملة فى خطبته التى ألقاها يوم ٢٥ أبريل فى حفلة تكريمه بشبرا ، اذ هاجمها ردا على حديث لعدلى نشرته « الأهرام » فى صباح هذا اليوم ، أصر فيه على أن تكون الرئاسة له بوصف كونه رئيس الحكومة ، وأنه سيسير فى المفاوضات ، ولو لم يتم الاتفاق مع سعد ، وكان حديثه تحديا لسعد ، فجاءت خطبة شبرا ردا على هذا التحدى .

قال سعد عن تمسكه برئاسة المفاوضات ، ردا على ما قاله عدلى فى حديثه من أن التقاليد جرت بأن رئيس الحكومة تكون له رئاسة بعثة المفاوضات : « هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها بينة ، فلا اعتبار لها ، على أنه اذا صح فى البلاد الأوروبية أن

رئيس الحكومة يجب أن تكون له الرئاسة دائما فلا يصح ذلك في مصر مطلقا بالنسبة للمهمة السياسية التي نحن بصددتها . فان مصر ليست بلدا دستوريا ، ووزارته لا ينتخبها الشعب ، بل هي معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها أن تدعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة . فهي معينة من عظمة السلطان ، بل أجاهر بالحقيقة الآتية : المندوب السامي أيضا ، ومتى كان الرضوم السلطاني ممضى من رئيس الوزارة والوزراء فانهم يكونون هم المسئولين عنه لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم ، ليس لمصر وزارة خارجية الآن ، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه في أن يكون رئيسا لأمور سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبالعلاقتها مع الحكومة الإنجليزية ، ورئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفي الحكومة الإنجليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامي ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية إنجلترا حرا في الكلام ، لأنه مدبّن له بمركزه ، فاذا طلبنا الرئاسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا في المطالبة بحقوقها ، وهي قوة الأمة ، لا أن يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الإنجليزية ، لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه ، أي بين الحكومة الإنجليزية وبين الحكومة الإنجليزية أيضا .

« ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذي تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنني رفعت الصوت به في وزارة المستعمرات الإنجليزية ، فقلت للجنة ملنر في جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ : من الذي يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية . فقلت : إذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس . »

الى أن قال : « الوزارة تظهر أمام الأمة في بيانها بأنها تريد أن تسير بأرادتها وتشارك مع الوفد في المفاوضات ، ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالية لها يعملون ليل نهار على منع الوفد من الاشتراك في المفاوضة وهذا أمر لا نقبله مطلقا ، أن الوزارة التي قالت أنها تتمشى مع إرادة الأمة وتشارك مع الوفد في المفاوضات ، ففرحت بها الأمة . هي التي تأتي في الوقت نفسه وتعمل على إبعاد الوفد عن المفاوضة ، ويشغل أتبامها بطرق شتى لهذه الغاية ، لا يمكنني أن أقبلها ، وأقول أن مهمتي فيكم هي أن أفصح كل ما يحصل من خديعة أو غش لكم ، وأن يسير كل أمر طبق إرادتكم ، فاذا تمكنت من ذلك فحسبي والا فقد قمت بواجبي والسلام . » وأعلن سعد في هذه الخطبة عدم ثقته في الوزارة .

انقسام الوفد

عرض أمر الاشتراك في المفاوضة على هيئة الوفد يوم الخميس ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ ، فماتت أغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد في المفاوضة ، مع عدم معارضة الوزارة فيها ، فصمم سعد على رأيه ، وعلى إعلان عدم الثقة بالوزارة .

فاستقال من الوفد في هذا اليوم على شعراوي باشا ، وكتب خمسة آخرون من أعضائه وهم (مع حفظ الألقاب) : محمد محمود . حمد الباسل . عبد اللطيف المكباني . أحمد لطفى السيد . محمد علي علوبة ، كتابا الى سعد نشره في الصحف . يعترضون فيه على عدم اكتراثه لرأي أغلبية الأعضاء ، قالوا :

« قضت مصلحة البلاد التي اخذنا انفسنا بالقيام عليها ان نصارحكم القول أننا لا نستطيع ان نقركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية في أمرها محل من الاعتبار .

« نقول والأسف يعمل قلوبنا انكم بغير اجازة الوفد بل خلافا لقراراته الصريحة قد اعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن اجابت كل طلباتكم ، ما عدا شرط الرئاسة الذي لا نراه يقدم او يؤخر شيئا في حسن سير المفاوضات .

« فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقرم اكثريته على هذه الخطة الضارة صممتم عليها واستهنتم برأي الاكثرية مرة أخرى ، وجئتم بمثال من ذلك في معاملتكم لأحدنا عبد اللطيف بك المكباتي .

« تلقاء هذا الاستئثار بالرأي والانفراد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا الا أن نبرا الى الله وإلى الأمة من تبعه الشقاق الذي نجم عن انتحاء هذا النحو والذي طالما سعينا في اتقائه الى حد مجازاة بعضنا اياكم على دخول الوفد في المفاوضات خلافا لخطه .

« والآن نرى أن الواجب الوطني يقضى علينا ان نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على ارادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضين الرسميين والأغراض التي يجب عليهم السعي لبلوغها ، فان الوزارة لا تستطيع أن تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة المركز في الأمة معضدة الخطة من أولى الرأي فيها ، ولا نخال خذلانها الا خذلانا للفرض الاسمي الذي عاهدت الأمة على الوصول اليه .

« نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم في الرأي العام بأن الخطة المثلى هي عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية اتباعا لخطة الوفد الأولى منبهين الوزارة الى أن كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التي ابدتها الأمة والتي تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية الا بالرفض الصريح .

« ولقد نشعر أن الذين صبروا الى اليوم تحقيق بهم أن يصبروا ويقدموا قربانا جديدا على مذبح الاتحاد في هذا الموقف ، ولكن الأمر أجل من أن يحتمل تساهلا ، وأعجل من أن يقبل اناة ، والاتحاد أوشك أن يكون مقصودا لذاته لا لثمراته ، فالله نسأل أن يوفق أهدي القريطين منا سبيلا الى تحقيق آمال البلاد . وتفضلوا بقبول فائق احترامنا » .

الامضاءات

حمد الباسل . عبد اللطيف المكباتي . محمد محمود .
احمد لطفى السيد . محمد على علوبة

فنشر سعد بيانا للأمة في ٢٩ أبريل باعتباره هؤلاء منفصلين عن الوفد وبأن الوفد ماضى في سبيله ، قال :

« استحضرن بعض حضرات أعضاء الوفد أن ينشروا في الجرائد خلافهم ، وأن يقولوا فينا غير الحق ، وقد افرغت جميع الوسائل في تلافى هذا الخلاف وحسمه ابتعادا عن الانقسام واستبقاء للوحدة ، فلم أنجح ، وأبوا الا الاستمرار فيه وإظهاره على طريقة تبين منها جليا عدم وجود تضامن في العمل ، وهو المبدأ الذي وضعه الوفد وأقسم الأعضاء الإيمان على احترامه ، ويرى الوفد أن مخالفة هذا المبدأ المهم

نعد بطبعها خروجاً عنه وانفصالاً منه ، لانه يستحيل انتظام العمل في هيئة لم تربط
أعضائها رابطة من ثقة ولا من اتحاد في غرض ولا ارتباط بقاعدة ، لهذا فاننا اعتماداً
على الثقة التي شرفتنا الأمة بها وأبدتها عند كل مناسبة ، وعلى الأخص في المظاهرات
التي قابلتنا بها وعلى التشجيعات التي لا تزال تبديها والتأكيدات الوثيقة التي
تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبة لخطتنا ، تؤكد بأن الوفد الممثل للأمة
بعد انفصال المخالفين عنه يستمر في العمل ، رئيسه وأعضاؤه المتفقون في المبدأ
والغاية ، وفي تبادل الثقة والاخلاص واحترام القواعد التي وضعوها والإيمان التي
أقسموها ، ويسعون بكل ما في وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية ،
فلا تهنوا ولا تحزنوا فان قضيتكم عادلة ومصركم خالدة والله معكم .

« سعد زغلول »

ومن ذلك الحين سمي الأعضاء المنفصلين « منشقين » وشملت هذه الكلمة
كل من خالف سعداً في رأيه ، وانضم الي هؤلاء من أعضاء الوفد عبد العزيز فهمي بك
والدكتور حافظ مفيفي بك وعبد الخالق مذكور باشا ، ثم استقال جورج بك خياط
من الوفد في يونيه ، فاعتبرهم الوفد جميعاً منفصلين ، وبقي مع سعد من أعضاء
الوفد كل من مصطفى النحاس بك . الأستاذ واصف بطرس غالي . سينوت
حنا بك . الأستاذ ويصا واصف . على ماهر بك ، وهم وان كانوا من جهة العدد
أقلية في الوفد بالنسبة الى الأعضاء المنشقين الا ان شخصية سعد اجتذبت الى
جانبه الغالبية العظمى من الأمة .

المظاهرات العدائية .

وقامت المظاهرات العدائية من ذلك الحين ضد عدلى وضد الأعضاء المنشقين ،
منادية بسقوطهم ورميهم بالخيانة .

وحدثت مظاهرة عدائية عنيفة في طنطا ضد الوزارة يوم الجمعة ٢٩ أبريل سنة
١٩٢١ ، فتعرضت لها قوة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين ، فمعجزت عن ذلك
لكثرة عددهم اذ واصلوا سيرهم حتى قسم بوليس طنطا ، فأراد البوليس تفريقهم
بمضخات المياه ، فأخذ المتظاهرون يقذفون القسم بالطوب والحجارة ، فأجاب رجال
البوليس باطلاق النار من بنادقهم أرباباً ، ولكن طلقات البنادق أصابت بعض
المتظاهرين باصابات بليغة توفي على أثرها أربعة من المصابين ، وبلغ عدد الجرحى
أربعين جريحاً ، فكان لهذه الحادثة دوى هائل وأثر عميق في النفوس ، وزادت مركز
الوزارة حرجاً ، اذ كانت سلاحاً قوياً للدعاية ضدها بأنها تريد حكم الشعب بالقوة
وسفك الدماء ، وعبثاً أعلن عدلى أن الوزارة لم تأمر قط باطلاق الرصاص على
المتظاهرين ، وأنه يستنكر مسلح رجال البوليس في هذه الحادثة ، وأنه أمر بإجراء
تحقيق لمعرفة من أمر باطلاق الرصاص لمحاكمته ، ثم قرر وقف حكمدار البوليس
الذي نسب اليه الأمر باطلاق الرصاص وإحالة الى مجلس عسكري لمحاكمته ، كل
هذا لم يجد فتيلاً في وقف تيار السخط على الوزارة .

اقتراح الأمير عمر طوسون

تأليف جمعية وطنية

ونشر الأمير عمر طوسون بيانا في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢١ اقترح فيه خسما للخلاف الذي شجر ان تؤلف جمعية وطنية تمثل الامة بطريق الانتخاب وأن يعرض عليها امر المفاوضات ، فتقرر هل تدخلها أم لا ، واذا قررت دخولها تضع قواعدها وتعين المفوضين ، وطلب في بيانه رفع الاحكام العرفية والرقابة على الصحف فورا ، وأن تجرى المفاوضات في مصر لا في لندن لكي يتيسر للمفاوضين الاتصال بالامة .

ولكن هذا الاقتراح لم يلتفت اليه في ضجة الانقسام التي غمرت البلاد ، وفي الحق ان الموقف كان واضحا فيه أن الاغلبية العظمى من الامة تؤيد سعدا ، ولكن الاعضاء المنفصلين من الوفد تجاهلوا هذه الحقيقة ، أو أنهم لم يحسبوا حسابا كبيرا لارادة الشعب - وقد دلت الحوادث اللاحقة على تأصل هذه النزعة في نفوسهم - فكان ما كان من استمرار أسباب الانقسام .

رفع الرقابة عن الصحف

أراد عدلي أن يتقدم للامة بعمل يخفف تيار السخط الذي واجهته وزارته ، فسمى جهده لدى السلطة العسكرية البريطانية لكي ترفع الرقابة عن الصحف ، اذ كانت هي التي اعلنتها في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فأجابته الى طلبه ، واصلت الوزارة هذا النبا ، وقررت رفع الرقابة على الصحف ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٢١ ، وصدر بذلك اعلان من اللورد اللنبي Allenpy بوصف كونه قائد القوات البريطانية في مصر ، واصلت الوزارة انها تواصل السعي في رفع الاحكام العرفية اذ انها كانت معلنة منذ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، بأمر السلطة العسكرية البريطانية ، ولم يفد هذا القرار في منع استمرار السخط على الوزارة ، واخذت الصحف المناصرة لسعد تكيل الحملات الهائلة لعدلي والوزارة والمنشقين .

وزاد في شدة الخلاف أن الوزارة قررت احوالة بعض الموظفين الى مجالس تأديت لمحاكمتهم على اقامتهم حفلة تكريم لسعد باشا بعد أن هاجم الوزارة ، وهم : صادق حنين بك ، ومحمود فهمي النقراشي بوزارة الزراعة ، وحسين فتوح ، وفؤاد شرين بوزارة المعارف ، والدكتور نجيب اسكندر بمصلحة الصحة ، وزكي جبرة بقسم البلديات ، وسلامه ميخائيل بك القاضي ، ومكرم حيد ، واحمد محمد خشبة بك بوزارة الحقانية .

ففضى مجلس التأديب بوزارة الحقانية بقطع شهر من مرتب الأستاذ مكرم حيد ، ثم خفض استئنافيا الى اذاره ، وبرأت الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف سلامه بك ميخائيل ، وقضى بانذار الآخرين ، أما صادق بك حنين فقرر مجلس الوزراء في ٢ يونيو فصله من وظيفته ، وكانت هذه التصرفات سببا في زيادة السخط على الوزارة .

وفي الحق ان وزارة عدلي قد اساءت الى نفسها باحوالة هؤلاء الموظفين الى مجالس التأديب ، وفصل احدهم بقرار من مجلس الوزراء ، واستفحل الانقسام بعضى الوزارة

في اضطلاعها بمهمة المفاوضة غير مكتثرة لمعارضة سعد لها ، وبرغم اعلانه عدم الثقة بها ، واخذت تستكتب الناس عرائض بتأييدها ، وبدأت هذه العرائض في محيط أنصارها ، ثم استخدمت الادارة في جمع توقيعات عليها من الأعيان والعمد ومن اليهم ، فكان هذا التدخل أمرا معيبا ، لأن اقحام الادارة في مثل هذه الأمور مفسد للرأي العام ، وقد كان له وقع سيء في نفوس المخلصين ، وكان سنة سيئة أتبعتها الحكومات من بعد لتختلس ثقة الشعب عن طريق الادارة .

الوفد الرسمي للمفاوضات

مضت الوزارة في سبيلها ، واستصدرت من السلطان في ١٩ مايو سنة ١٩٢١ مرسوما بتأليف الوفد الرسمي للمفاوضات برئاسة عدلي باشا يكن ، وعضوية حسين رشدي باشا ، واسماعيل صدقي باشا . محمد شفيق باشا ، وهؤلاء من أعضاء الوزارة ، واحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ ، ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين .

واصطحب هذا الوفد بعثة من المستشارين الفنيين والموظفين مؤلفة من : عبد الحميد بدوي بك . توفيق دوس بك . محمد أبو الفتوح باشا . ابراهيم وجيه بك . الأستاذ احمد امين . محمود فايد بك . محمد شريف صيري (باشا) . عبد الحميد سليمان بك . عبد المجيد عمر بك . يوسف أصلان قطاوي باشا . يوسف نحاس بك . الياس عوض بك . اللواء محمود حمزي باشا . القائمقام محمد يوسف بك . ابراهيم فهمي بك . الأستاذ ابراهيم دسوقي أباطه . الأستاذ محمد خطاب . حسن فريد افندي . حسن نصيف افندي . حامد العلايلي بك . احمد محمد حسنين (باشا) . احمد كامل . عبد القوي احمد . عباس سيد احمد .

كان واجبا على عدلي أن يستقيل

ولقد كان واجبا على الوزارة أن ترجىء المفاوضة الرسمية حتى يزول الخلاف الذي وقع بينها وبين الوفد ، لأن اجراء المفاوضة الرسمية في هذا الجو يريد الفتنة استفحالا ، ويضعف مركز مصر ، وكان واجبا على عدلي اذا لم يوفق في حسم هذا الخلاف أن يستقيل تخفيفا لوطاة الانقسام .

حقا ان سعدا كان مسرفا في الحملات التي شنّها على عدلي ، وكان في الغالب متجنبا عليه ، ولكن استقالة عدلي أمام هذا الاسراف كانت تعد عملا نبيلًا يبطل ججة المرجفين ، وبخاصة لأن المفاوضات كان متوقعا لها الاخفاق ، وقد استقال فعلا بعد اخفاقها .

ولم يعرف من عدلي أنه كان متهاوتا على الحكم ، فانه حين ماد الائتلاف بين سعد وخصومه سنة ١٩٢٥ وعاد الود بينه وبين عدلي ، تولى عدلي الوزارة الدستورية سنة ١٩٢٦ بترشيح سعد واقراره ، ومع ذلك لم يحرص عليها كثيرا اذ استقال على اثر قرار من مجلس النواب عده عدم ثقة ، وأصر على الاستقالة بالرغم من الحاج سعد عليه في البقاء في الحكم ، فمع هذا التعفف والاباء يبدو عجيبا أن يتمسك ببقائه في الوزارة سنة ١٩٢١ بالرغم من المعارضة العنيفة التي اعترضته ، وبالرغم مما تبين بوضوح تام أن أغلبية الأمة لم تكن تريده رئيسا للمفاوضة ولا رئيسا للوزارة ، فكان

عليه احتراماً لإرادة الشعب أن يستقيل من الوزارة ويعدل عن المفاوضة ، لأن المفاوضة في مصير الأمة يجب أن يكون أساسها توكيلاً من الأمة ، والحكم في ذاته هو وكالة عن الأمة ، وهذه الوكالة هي جوهر النظام الدستوري ، فالوزارة التي تفقد ثقة الأغلبية يجب عليها أن تستقيل ، وفي يقيننا أنه لو ترك عدلى لمحض إرادته لما تردد في الاستقالة قبل أن يحدث هذا الانقسام أو بعد حدوثه مباشرة ، ولكن أعضاء الوفد الذين اختلفوا مع سعد هم الذين زينوا له البقاء في الحكم ليقوى به جانبهم في خصومتهم مع سعد ، فهم ولا جرم أول المسئولين عن هذا الانقسام .

تفاقم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمي

وقد زادت المظاهرات عنفا بعد تأليف الوفد الرسمي ، سواء في القاهرة أو الإسكندرية ، وفي كثير من المدن الأخرى ، واتخذت طابع العداء لكل من خالف سعدا في رأيه ، والنداء بسقوطهم ، والاعتداء على منازلهم بالطوب والحجارة ، وكان هذا من الظواهر الأليمة للانقسام ، ومن الأسلحة المقنونة في الخصومة السياسية ، لأن النضال السياسي بين المختلفين في الرأي من أبناء الأمة يجب أن يكون مقصورا على نضال الآراء ، ومقارعة الحجج بالحجة ، وبذلك ينضج الشعب وترقى أفكاره ومداركه ، أما تحريض الجماهير على الخصوم السياسيين واتخاذ الاعتداء وسيلة لاكرامهم على تفسير آرائهم فهو وسيلة تفسد الحياة السياسية وتهدم حرية الرأي والعقيدة ، ولقد نشر الأمير عمر طوسون نداء بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢١ يستنكر فيه هذا الاعتداء ، قال فيه :

« يا أبناء بلدى الأعزاء ، بلغنى مع أشد الأسف ما حدث من بعض أشخاص غير مسئولين في أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم في الرأي والتقاذف بالأحجار في الشوارع الأمر الذى ما كنا ننتظر صدوره من أى مصرى ونحن قوم نريد الاستقلال ونطلب الحرية وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق رأى الآخر وعدم الحظر على أحد وإن شئت في رأيه ، وإذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا نشكو من ضغط الانجليز على حريتنا ومصادرتهم لنا في آرائنا وكيف بعد هذا تريد طائفة منا أرغام مخالفيها على اتباع رأيها بالقوة ؟ فأرجوكم أشد الرجاء الإقلاع عن هذه الخطة التى تضر قضيتنا المقدسة أكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط من كرامتنا ، وأناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد في منع ما يثير شبه الأجانب فينا ويبعد عطفهم ويخلق التهم الباطلة لنا ، اننى لأقول هذا لا انحيازاً الى جانب الوزارة ، لأننى غير موافق على خطتها كما أظهرت في اقتراحى (١) ولكن الواجب هو الذى دفعنى أن أبين لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منا غير المسلك القويم ، هداًنا الله جميعاً الى الصواب » .

ولكن هذا النداء الحكيم ذهب عبثاً في تيار الفتنة التى فرقت بين الناس وألقت بينهم العداء والبغضاء .

(١) هو الاقتراح المنشور ص ١٤ .

الحوادث الخطيرة بالاسكندرية

وازدادت المظاهرات عنفا في الاسكندرية ، واشتبك المتظاهرون يوم الأحد ٢٢ مايو سنة ١٩٢١ مع بعض الأجانب من الطبقات المتأخرة في حي الهماميل (١) ، وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص ، واشتعلت النار في عدة منازل ، ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية ، وبالجملية تحولت هذه المظاهرات الى اضطرابات ألفت الفرع في النفوس ، وقد تدخل البوليس ثم الجيش المصري لقمعها ، ولم يعد النظام الا في نحو الساعة الثالثة صباحا ، واستمرت الاضطرابات الدامية يوم الاثنين ٢٣ مايو ، وتبدلت العيارات النارية من جديد بين الوطنيين والأجانب ، فتدخل جيش الاحتلال وتولى قومندان القوة البريطانية المراقبة في الاسكندرية قيادة المدينة ، وأصدر أمرا عسكريا بمنع المرور في الشوارع بين الساعة التاسعة والنصف مساء الى الساعة الرابعة صباحا ما لم يكن بيد الشخص اذن بالمرور ، وبفلق جميع المحال العمومية في الساعة التاسعة مساء ، وقد عاد الهدوء الى المدينة منذ مساء ذلك اليوم .

وبلغ عدد ضحايا تلك الاضطرابات الممقوتة ٤٣ قتيلا و ١٢٩ جريحا من المصريين ، و ١٥ قتيلا و ٧١ جريحا من الأوروبيين ، فكان لهذه المأساة وقع أليم في النفوس .

ورأى سعد أن المظاهرات قد تعدت الى الأجانب وتحولت الى اضطرابات هي أبعد ما تكون من التظاهر ، وأدرك خطورة العواقب السيئة التي نجمت عنها ، فنشر نداء ٢٤ مايو بالحث على الهدوء والسكينة وحسن معاملة الأجانب ، قال في ختامه : « ايها المصريون اناشدكم الوطنية الصادقة والاخلاص الصحيح لبلادكم أن تقابلوا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وأن تستمروا في اكرام ضيوفكم من الأوروبيين وفي حسن الرعاية لهم والأعتدوا عليهم ولو اعتدوا عليكم ، فذلك ابقى لودتهم واليق بكرم اخلاقكم واحفظ لقضيتكم العادلة من أن يعوق سيرها عوامل الاضطراب » .

ثم نشر في اليوم التالي نداء آخر الى الشعب بوقف المظاهرات « وان يقف اظهر سخطه على الوزارة بالمظاهرات اتقاء لما يتركبه القساة فيها من الفظائع المفرقة واكتفاء بما أظهرته لفاية الآن من شدة سخط الأمة على الوزارة ! » .

تصريح تشرشل

وعلى إثر وقوع حوادث الاسكندرية وقتل من قتل فيها من الأوروبيين صرح المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر « خشية أن يقضى الرعاع في القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الاصلاحات التي تمت على يد الادارة البريطانية » .

فكان لهذا التصريح اثر مؤلم في مصر ، وقوبل بالاحتجاج من الوفد والحزب الوطني والوزارة ، ومن مختلف الجماعات ، وكان نذيرا باخفاق المفاوضات الرسمية .

(١) هو الحي الذي بدأت فيه مطبعة الاسكندرية في يونية سنة ١٨٨٢ وكانت من الدوائر التي مهدت للاحتلال البريطاني (راجع كتابنا الثورة العربية والاحتلال الانجليزي من ٢١٨ وما بعدها الطبعة الاولى) .

مفاوضات عدلى - كيرزون

سافر الوفد الرسمى برئاسة عدلى من الاسكندرية يوم اول يوليه سنة ١٩٢١ ،
ووصل لندن في ١١ منه ، ثم بدأت المفاوضات بينه وبين اللورد كيرزون Curzon
وزير الخارجية البريطانية ، وطالت على غير جدوى ، وتخللتها فترة عطلة بسبب
حلول فصل الاجازات في إنجلترا ، ثم انتهت باخفاقها ، اذ سلم اللورد كيرزون الى
عدلى باشا يوم ١٠ نوفمبر مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية اصرت فيه على
وجوب بقاء الاحتلال العسكرى فى اى مكان بالبلاد والى زمن غير محدود ، وضمنت
المشروع من الشروط ما يهدم معانى الاستقلال وينظم الحماية على مصر ، فقد وضع
شئوننا الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى البريطانى ، وجعل شئوننا الداخلية
فى المالية والحقانية والجيش فى يدها بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، هذا الى انه
يفصل السودان عن مصر ، وانا ذاكرون هنا خلاصة القواعد الواردة فى هذا المشروع .

خلاصة مشروع كيرزون

اولا - فى مقابل ابرام هذه المعاهدة والتصديق عليها توافق حكومة ملك بريطانيا
العظمى على رفع الحماية التى اعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى
الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية . وبمقتضى هذا
يبرم ويظل باقيا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة
مصر والشعب المصرى من الجانب الآخر معاهدة وميثاق دائمان للسلام والمودة
والتحالف (١) .

ثانيا - تخويل إنجلترا الحق فى ابقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى اى مكان
بالاراضى المصرية وأن يكون تحت تصرفها كل ما فى مصر من وسائل المواصلات وطرقها
وكل ما فيها من ثكنات ومطارات وميادين التمرين ، وترسانات وثغور حربية .
وجعل الغرض من هذا الاحتلال الدفاع عن مصالح مصر الحيوية وسلامة اراضيها
وحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية (بمعنى ان كان مقصورا فى مشروع ملتر على
حماية هذه المواصلات) ، وبدا من اقوال اللورد كيرزون اثناء المفاوضة أن الغرض
منها أيضا حماية المصالح الاجنبية والتدخل لحفظ الامن الداخلى .

ثالثا - استبقى المشروع لقب المندوب السامى لمثل إنجلترا فى مصر وأن يكون
له فى جميع الاوقات وبسبب مسؤولياته الخاصة مركز استثنائى ويكون له حق التقدم
على ممثلى الدول الأخرى .

رابعا - اوجب على وزير خارجية مصر ان يبقى على اتصال وثيق بالمندوب
السامى (وهذا معناه ان يكون خاضعا لرقابته مباشرة فى ادارة الشئون الخارجية) .

خامسا - اوجب على الحكومة المصرية أن لا تعقد اى اتفاق سياسى مع دولة
اجنبية دون استطلاع رأى الحكومة البريطانية بواسطة المندوب السامى .

سادسا - تتولى الحكومة البريطانية وحدها المفاوضة فى انهاء الامتيازات الاجنبية
مع الدول ذوات الامتيازات وتتولى حماية مصالح الاجانب فى مصر .

(١) هذه الفقرة ترجمت حرفيا عن اصلها الانجليزى فى المشروع .

سابعاً - لا تعين الحكومة المصرية ضباطاً أجانب بالجيش المصرى أو موظفين أجانب فى أى مصلحة منها بدون موافقة المندوب السامى البريطانى .

ثامناً - تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيراً « مستشاراً » مالياً تكون له اختصاصات صندوق الدين ويكون مسئولاً عن دفع المبالغ المخصصة لميزانية الحاكم المختلطة والمعاشات والمستحقات السنوية الأخرى للموظفين الأجانب المحالين الى المعاش وورثتهم والمبالغ المخصصة لميزانيتى المستشارين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما ، ويجب أن يحاط المستشار المالى احاطة تامة بجميع الأمور الداخلية فى اختصاص وزارة المالية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، ولا تعقد الحكومة المصرية قرصاً خارجياً أو تخصص مصلحة عمومية لوفاء دين دون موافقة المستشار المالى .

تاسعاً - تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيراً « مستشاراً » قضائياً يكون له حق مراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب والتى من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية .

عاشراً - لم يذكر المشروع عن السودان الا أن رقيه فى هدوء وسكينة هو من الضروريات لآمن مصر ولدوام مورد المياه لها ، ومن ثم تتعهد مصر بأن تستمر فى أداء نفس المساهمات الحربية التى كانت تقوم بها للسودان أو أن تودى لحكومة السودان بدلاً من ذلك اعانة مالية تحدد بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت امر الحاكم العام ، وتضمن انجلترا لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ، ولهذا الغرض لا تقام اعمال رى جديدة على النيل وروافده جنوبى وادى حلفا دون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث أوغندا .

حادى عشر - تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر حماية أزواجهم وحریتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو لفتهم أو جنسيتهم أو دينهم مع حماية الأقليات .

يتضح من هذه القواعد أن مشروع كيرزون جله أسوأ من مشروع ملر وأكثر قيوداً وأبغض فى العدوان على استقلال مصر والسودان ، وسبب هذا التراجع أن الانقسام الذى حدث فى البلاد منذ مايو سنة ١٩٢١ قد أضعف من قوتها المعنوية وأقرى بها انجلترا فزادت فى أطماعها واعتدائها .

وقد أجاب عدلى باشا على هذا المشروع بمذكرة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ختمها بأن المشروع لا يجعل محلاً للأمل فى الوصول الى اتفاق ، على أنه سلم ببقاء قوة عسكرية بريطانية فى منطقة قناة السويس لحماية المواصلات البريطانية ، فأضعف من قيمة الرد ، وكان الرد ، فى نهايته ، ايذاناً بقطع المفاوضات ورفض المشروع ، وغادر لندن يوم ٢٠ نوفمبر .

الحوادث الداخلية

اثناء المفاوضات

اشتدت الخصومة بين الحكومة والمعارضة اثناء المفاوضات ، وزادت هوة الانقسام بينهما .

نقى على فهمى كامل بك

وكيل الحزب الوطنى

فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ قررت السلطة العسكرية نقى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى ، وبنى امر النقى على ارساله تلفرافا الى الخديو السابق بصيغة تتضمن « انكار حقوق الذات العلية السلطانية » ، وقرر مجلس الوزراء فى ١٩ سبتمبر ايضا وقف جريدة « اللواء المصرى » ستة اشهر لنشرها مقالا تضمن نص التلغراف المتقدم ذكره « وان هذا من شأنه الاخلال بالنظام العام » .

وفد ودع على بك الامة قبيل رحيله الى منفاه بكتاب عاهدها فيه على الثبات على المبدأ قال فيه : « لولا أن إيماننا بالله تعالى وطيد ورجاءنا في مستقبل الوطن قوى وقلبنا مغمم بحبه وحواسنا جميعا تذكر أياديه علينا - لولا ذلك كله لما عملنا ولا نطقنا ولا كتبنا ولا تحملنا السجن والاعتقال والنقى في سبيل غاية الاحرار من تحقيق الإستقلال لمصر العزيزة أرضها وسمائها ، نيلها وسوداتها ، والحرية لامة الكنانة أميرها وأجيرها ، كبيرها وصغيرها » .

وودعته الجماهير عند سفره في محطات القاهرة وطنطا والاسكندرية وعلى ظهر الباخرة توديعا حافلا ، وأقيمت له حفلة تكريم كبرى في فندق رجيينا (وندسور الآن) أقيمت فيها الخطب الحماسية في تكريمه وتوديعه ، وأبحر من الاسكندرية يوم ٣٠ سبتمبر ، وعطلت جريدة الاهالى ستة اشهر من ٨ نوفمبر ١٩٢١ .

بعثة سوان

هى بعثة مؤلفة من خمسة نواب من حزب العمال في البرلمان البريطانى وعلى رأسهم المستر سوان . استقدمها سعد الى مصر لتبين شعور الامة وتدرس حالة البلاد .

وصلت البعثة في شهر سبتمبر ، وتأهب سعد لزيارة طنطا صحبتهم ، وحدد للزيارة يوم ٢٣ سبتمبر ، فقررت الحكومة منع هذه الزيارة « محافظة على النظام والأمن العام » ، ثم زار معهم بورسعيد فالمنصورة ، وأقيمت له فيهما حفلات كبيرة ، وأقيمت فيهما الخطب طمنا في عدلى باشا ووزارته ، وأقام لهم سعد وليمة في فندق شبرد تكريما لهم ، تبودلت الخطب من الجانبين ، وكان مما قاله المستر بارنز أحد أعضاء البعثة ردا على ما قيل عنهم أنهم بحضورهم يتدخلون في شئون مصر الداخلية : « لم يبق الا مؤاخذتهم لنا لاننا نتدخل في شئون مصر الداخلية . ولكن اليس صدور هذا الانتقاد مستغربا بعد تدخلنا أربعين سنة في شئون مصر ؟ ومع ذلك فهل هذا تدخل في شئون مصر الداخلية ؟ اليست منا بهم انجلترا ؟ والا فكيف تعرض علينا الحكومة الانجليزية كل سنة الميزانية لنوافق عليها وفيها مصروفات تبلغ الملايين من الجنيهات للجيش الانجليزى في مصر ؟ ان الحقيقة ان مجيئنا الى هنا هو في مصلحة انجلترا قبل غيرها » .

فجاء هذا القول مصداقا لما توجهه المشفقون على مصر مصر من عواقب الانقسام وما أفضى اليه من تدخل الانجليز حتى في منازماتنا الداخلية .

وقد غادر هؤلاء الضيوف مصر في ٧ اكتوبر بعد ان كان حضورهم سببا لزيادة الفتنة في البلاد .

زيارات سعد للأقاليم

وبعد رحيل هؤلاء النواب اعتزم سعد زيارة مديريات الوجه القبلى فى رحلة نيلية ، وكانت أسبوط أول مرحلة فى هذه الزيارة ، ووصلت الباخرة النيلية التى نقله الى مدينة أسبوط يوم الجمعة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ ، فوقع فيها شجار كبير بين انصاره وخصومه ، وكان رجال البوليس والأدارة منحازين الى جانب هؤلاء ، وقد جندت الحكومة قواتها من البوليس والجيش لمنع سعد من النزول الى البر ، وفى الحق أن مسلكها حيال هذه الزيارة كان مسلك عنيت واعتساف ، فان الحكومة لا يحق لها أن تمنع زيارة زعيم أو أى فرد للأقاليم مهما كان خصما لها ، وللناس كامل الحق فى أن يؤيدوا الزعيم الذى يختارون ، وليس للحكومة أن ترغمهم بالقوة على اختيار زعيم دون زعيم ، وقد أسفر الشجار عن قتيل وثلاثين جريحا ، وغرق ثلاثة فى النيل ، ومنعت الادارة سعدا من النزول بأسبوط ، فكانت هذه الحادثة مظهرا أليما للحرب الداخلية ، وقد وقعت هذه الحادثة وأمثالها والوفد الرسمى يتفاوض فى لندن ، فكانت نديرا بما آل اليه امر المفاوضات من الاخفاق المحقق .

وحدث أشجار آخر فى جرجا ، ثم أصدرت الوزارة قرارا بمنع زيارة سعد لعواصم ومدن الوجه القبلى فى هذه الرحلة ، فعاد الى العاصمة بطريق النيل .

احتفال ١٣ نوفمبر

ومن مظاهر الانقسام سنة ١٩٢١ اقامة احتفالين بذكرى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، أحدهما اقامه سعد باشا فى سرادق كبير بالمنيرة خطب فيه خطبة نارية ضد عدلى ووزارته ، ووصف فيها رحلته النيلية وعسف الادارة فى منع هذه الرحلة وتدابيرها حوادث أسبوط وجرجا .

والثانى اقامه الاعضاء المنفصلون وانصارهم فى فندق الكونتنتال ، وخطب فيه كل من عبد العزيز فهمى بك . وإبراهيم إهلباوى بك . وعلى المنزلاوى بك . والشيخ محمد بخيت . والاستاذ محمد توفيق دياب . والدكتور محمد حسين هيكى . ومحمود أبو حسين باشا .

استقالة غدى

٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

عاد عدلى الى مصر فى اليوم الخامس من ديسمبر ، وقدم فى اليوم الثامن منه تقريرا الى السلطان من المفاوضات « أبان فيه مراحلها ، وأوضح استحالة قبول مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيروزن ، قال ضمن تقريره : « أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ولإلغاء الحماية الفسء صريحا ، ولكننا الفينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة صسيرة لا يحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من أجلها ، فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة والا نسترسل فيها لأكثر من ذلك » .

وفى اليوم الذى قدم فيه هذا التقرير رفع الى السلطان استقالة الوزارة ، وبناءها على عدم تحقيق برنامجها فى المفاوضات ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية

« لما اولتنى عظمتكم على ثقتها ودعتنى الى تشكيل وزارة يكون اخص اعمالها ان تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت بأن اعرض على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلا عندما شكل الوفد الرسمى .

« وبما ان المفاوضات التى باشرها الوفد الذى كنت اراسه فى لندره منذ بضعة اشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج فانى اتشرف بان ارفع لعظمتكم استقالة الوزارة وارجو ان تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم اكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم على به .

« وانى لا ازال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الامين » .

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ - ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

« على يكن »

وقد استعجل قبول استقالته بعد اعتقال سعد للمرة الثانية كما سيحىء بيانه (ص ٢٧) ، وقبلها السلطان فى ٢٤ ديسمبر .

الفصل الثاني

الموقف السياسي بعد قطع مفاوضات عدلي

كان متوقعا بعد قطع المفاوضات ، ورفض عدلي مشروع المعاهدة الذي عرضه اللورد كيرزون أن تحدد الحكومة البريطانية موقفها حيال هذا الرفض .

التبليغ البريطاني الى السلطان فؤاد

٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

ففي ٣ ديسمبر - قبل عودة عدلي الى مصر - ذهب اللورد اللنبي المسدوب السامي البريطاني الى سراي عابدين وقابل السلطان فؤاد ، وسلمه تبليغا يتضمن ايضا سياسة الحكومة البريطانية بازاء مصر ، بداء بالاشارة الى انه بموجب التعليمات التي وصلتته من حكومته يرفع الى عظمة السلطان هذا البيان متضمنا آراء حكومته فيما يتعلق بالمفاوضات ، وانها قابلت بمزيد الاسف عدم قبول الوفد الرسمي مشروع المعاهدة ، وشرح القواعد الجوهرية لهذا المشروع وايدها ، واخذ في صدد تسويتها يمن على الامة بما افادته من الاحتلال ، ثم عرض لموقف الحكومة البريطانية بعد رفض المشروع قائلا :

« ولكن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات اوجد حالة جديدة ، وهذه الحالة لا تؤثر في مبدأ السياسة البريطانية . ولكنها بالضرورة تقلل من التدابير التي يمكن تنفيذها الآن ، ولذلك فان حكومة جلالة الملك ، ترغب ان تبدي بوضوح حالة موقفها الآن » .

وخلاصة هذا الموقف كما جاء في هذا التبليغ ان الحكومة البريطانية لا تنفذ مقترحاتها في المشروع بدون رضا الامة المصرية واشترائها ، على انها في انتظار هذا الرضا ستزيد عدد الموظفين المصريين في الحكومة ، وانها على استعداد من الآن لمفاوضة الدول الأجنبية بمشاوره الحكومة المصرية لأجل الفاء الامتيازات الأجنبية ، وفيما يتعلق بالاحكام العرفية اصرح التبليغ عن رغبة الحكومة البريطانية في ان تحل الحكومة المصرية محل القائد العام للقوات البريطانية في سلطة الاحكام العسكرية .

اما عن المستقبل فقد اوضح التبليغ تمسك الحكومة البريطانية بالضمانات التي وردت في مشروع المعاهدة ، وهي استبقاء الجنود البريطانية في مصر ، واشترائك المستشارين البريطانيين مع وزارتي المالية والحقانية ، واغفل الاشارة الى السودان اطلاقا . ودما الامة المصرية الى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية فيما يتعارض وهذه الحقائق ، ثم عمد الى التهديد ، فتوعد بمقاومة الحركة الوطنية التي تتجاهل هذه الحقائق ، وسماها خطة التهبيج ، وأن الحكومة البريطانية ستستمر على مواصلة عرضها كمرشدة لمصر ، وانها مصرة على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر (كذا) ومصالحها الخاصة ، وأن اليكسندر الوحيد لتقديم الشيعيين

المصري يقوم على تأزره مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرهما ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة من جديد في أى طريقة قد تعرض عليها لتنفيذ مشروع المعاهدة في جوهره .

وهناك نص اقواله في هذا الصدد ، وهو الجزء الثانى من التبليغ ، قال :

« ففيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالتة تنفيذ اقتراحاتها بدون رضا الأمة المصرية واشترائها ، ولكن حكومة جلالتة تحافظ على الرغبة التى كانت لديها على الدوام وهى العمل على انماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم فى كل فرع ولا سيما فى الفروع الادارية العالية التى كثر فيها عدد الموظفين الاوربيين وحكومة جلالتة مستعدة لان تواصل بمشاوره حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الاجنبية لأجل الغاء « الامتيازات » لكى يكون الموقف الدولى جليا عندما يحين وقت اصدار التشريع المصرى الذى سيحل محل تلك الامتيازات ، وكذلك ترجو حكومة جلالتة ان السلطة التى يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكرى تباشرها الحكومة وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية ، وهى تسر برفع الاحكام العسكرية حالما يصدر « قانون التضمنات » Act of indemnity (اقرار الاجراءات العسكرية) ، ويعمل به فى كل المحاكم المدنية والجنائية فى مصر ، وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر .

« وأما من جهة المستقبل فان حكومة جلالة الملك ترغب أن توضح بعبارة جلية السياسة التى تنوى اتباعها ، فقد علمت ان المشروع الذى قدمته الى وفد عظمتكم قد رفض بحجة أن الضمانات التى تضمنها المشروع لصيانة المصالح البريطانية والاجنبية تقضى على التمتع بالحكومة الذاتية تمتعا صحيحا ، وهى تأسف غاية الاسف على ان استبقاء الجنود البريطانية فى مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتى الحقانية والمالية يساء فهم المراد منهما الى هذا الحد .

« اذا كان الشعب المصرى يستسلم الى امانيه الوطنية مهما كانت هذه الامانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها دون أن يكثرث أكثرانا كافيا للحقائق التى تتحكم فى الحياة الدولية ، فان تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الاسمى لا يصيبه التأخير فقط بل يتعرض للخطر تعرضا تاما ، اذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات ومعظيم ما لها من الحقوق ، وان الزعماء المتطرفين الذين يدعون الى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها ، وهم بما كان لهم من الاثر فى مجرى الحوادث قد تعدوا مرة بعد مرة الدول الاجنبية فى مصالحها وأثاروا مخاوفها ، وكذلك عملوا فى الاسابيع الاخيرة على التأثير على مصر المفاوضات بسدائات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها ، وان حكومة جلالة الملك لا تعتبر انها تخدم مصلحة مصر بتساهلها اراء تهيج من هذا القبيل ، ولن يمكن مصر أن تسير فى سبيل الرقى الا متى اظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع مثل هذا التهيج » فان العالم يتالم الآن فى جهات عديدة من الاندفاع فى نوع من الوطنية المتعمهة المضطربة ، وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء

في مصر أو في غيرها ، وأن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات انما يعملون على جعل القيود الأجنبية التي يطلبون الخلاص منها أشد لزوما وبذلك يطيلون أجلها .

« واذ الأمر كذلك ، فإن حكومة جلالة الملك مراعاة لمصلحة مصر ومصالحها الخاصة أيضا ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينه على مصالحها ولايكفيها أن تعلم أن في استطاعتها العودة الى مصر اذا تبين أن مصر بعد أن تركت لنفسها بغير معونة قد عادت الى عهد التبذير والاضطراب الذي لازمها في القرن الماضي فرغبة حكومة جلالة الملك أن يستكمل العمل الذي بدأ به في عهد اللورد كرومر ، لا أن تبدأ من جديد ، وهي لا تنوي أن تبقى مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب في تقوية عناصر التعمير في الوطنية المصرية وتوسيع مجال العمل امامها وتقريب الوقت الذي يمكن فيه تحقيق المطمح الوطني تحقيقا تاما . ولكنها ترى من الواجب أن تصر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة على السواء وذلك الى أن يظهر الشعب المصري أنه قادر على صيانة بلاده من الاضطراب الداخلي وما يترتب عليه حتما من تدخل الدول الأجنبية .

« وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصري يقوم على تأزره مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرهما ، وحكومة جلالاته لرغبتها في هذا التأزر مستعدة فيما يتعلق بها للبحث في أية طريقة قد تعرض عليها لأجل تنفيذ اقتراحاتها في جوهرها ، وذلك في أي وقت تريده حكومة عظمتكم ، على أنها مع هذا لايسعها تعديل المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا اضعاف الضمانات الجوهرية التي تشتمل عليها ، وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر في أيدي الشعب المصري نفسه ، فكلما زاد اعتراف شعبكم بوحدة المصالح البريطانية ومصالحه كلما قلت الحاجة الى هذه الضمانات ، وقادة مصر المسئولون هم الذين عليهم في هذا العهد الثاني من اشتراكهم مع بريطانيا العظمى أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطني المعروض عليهم الآن وبالالتزام بجانب الحكمة في العمل به أن المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية في بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج . »

اذاعة الوثائق الثلاث

اذيعت الوثائق الثلاث : مشروع كيرزون . ورد عدلى باشا ، وتبلغ ٣ ديسمبر ، في وقت واحد ، وهو يوم ٤ ديسمبر ، فكان لاذاعتها بالغ الاثر في النفوس ، اذ جدا فيها مبلغ اصرار الحكومة البريطانية على عدوانها على مصر وابقاء سيطرتها واحتلالها ، سواء في المعاهدة أو في نظام الحكم الذي اوجده الاحتلال ، وصارت هذه الوثائق حديث الناس في مجالسهم ، وموضع نخطهم وتفكيرهم ، وكان ابلغ عبرة منها أن يلح الانقسام في سبيل مفاوضات هذا مبلغ ما أسفرت عنه ، وانهاالت الاحتجاجات من كل صوب على مشروع كيرزون وعلى تبليغ ٣ ديسمبر .

استمرار الانقسام

قطعت المفاوضات ، وغادر الوفد الرسمي ل لندن يوم ٢٠ نوفمبر ووصل الى الاسكندرية يوم ٥ ديسمبر كما أسلفنا (ص ٢١) .

وكان منتظرا ان تخف وطأة الانقسام ، وأن تلتئم الصفوف بعد الصدم الذي أصابها في ابريل ومايو سنة ١٩٢١ ، وكانت الفرصة سانحة لرأب ما انصدع من

الوحدة الوطنية التي هي أقوى عدة للأمة في كفاحها ، ولكن الجماهير قابلت عدلى عند عودته بكل صنوف الاهانات والتحقير ، واجتمع كثير من الغوغاء في طريقه من محطة العاصمة يصيحون في وجهه بفاحش القول وبلىء العبارات ويقذفونه بالبيض والطماطم والحصى والقاذورات ، ويولول النساء في طريقه ، الى غير ذلك من ضروب الاسفاف في الخصومة .

وبذلك حبطت المساعي لاعادة الوحدة في وقت كانت فيه البلاد أحوج ما تكون اليها .

اعتقال سعد للمرة الثانية

نشر سعد يوم ٧ ديسمبر نداء الى الأمة دعاها الى مواصلة الجهاد ، وحمل حملة قوية على التبليغ البريطاني ، وختم ندائه بقوله : « فلنثق اذن بقلوب كلها اطمئنان ، ونفوس ملؤها استبشار ، وشعارنا الاستقلال التام أو الموت الزؤام » . ودعا الى اجتماع كبير بنادى سيروس (بشارع سليمان باشا) حدد له يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ الساعة العاشرة صباحا « للنظر في الاحوال الحاضرة » ، وارسل الدعوى الى جمهور كبير من ذوى المكانة في البلاد ، فاتخذت السلطة العسكرية البريطانية هذه الدعوة ذريعة لاعتقاله للمرة الثانية ، ذلك انها قررت اولا منع هذا الاجتماع واصدرت بلاغا بذلك يوم ٢١ ديسمبر ، فاحتج سعد على هذا المنع .

وفي يوم الخميس ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ انذرته السلطة العسكرية بعدم القاء خطب وعدم حضور المجتمعات العامة أو الكتابة في الصحف السيارة أو المشاركة الفعلية في الشئون السياسية ، وأمرته بمغادرة القاهرة ، والاقامة في الريف ، كما اصدرت امرها الى كل من : فتح الله بركات باشا . وعاطف بركات بك . ومصطفى النحاس بك . وصادق حنين بك . والاستاذ مكرم عبيد . وجعفر فخري بك . وسينوت حنا بك . والاستاذ امين عز العرب بالتوجه الى بلادهم للاقامة بها وعدم التدخل في الشئون السياسية .

وقد أبلغ هذا الانذار الى كل منهم في كتاب من البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية وقتئذ .

فرد عليه سعد بخطابه المشهور الذي قال فيه كلمته الماثورة (ان للقوة ان تفعل بنا ما تشاء) التي صارت مثلا على الثبات في الجهاد ، قال :

« اشرف باخباركم انى استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه امر جناب الفيلد مرشال اللبى بمنعنى من الاشتغال بالسياسة والزامى بالسفر الى حزبى بلا تأخير للاقامة بها تحت مراقبة المدير ، وهو امر ظالم احتج عليه بكل قوى ، اذ ليس هناك ما يبرره ، وبما انى موكل من قبل الأمة للسمى في استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس ، لهذا سابقى في مركزى مخلصا لواجبى ، وللقوة ان تفعل بنا ما تشاء المرادا وجماعات ، فانا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادى ، علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعيها المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق امانيتها في الاستقلال التام ، وارجو ان تقبلوا فائق احترامى » .

سعد زغلول
رئيسي الوفد المصري

٢٢-ديسمبر سنة ١٩٢١

وأجاب معظم أصحاب سعد بأن ودهم هو نفس الرد الذي أرسله الرئيس ، وكان جواب السلطة العسكرية على هذه الردود ان اعتقلت سعدا في صباح يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ، واعتقلت في اليوم نفسه أصحابه الذين أنذرتهم ، عدا الأستاذ امين عز العرب الذي قبل السفر الى عزبة والده بالسنة ، وصادق حنين بك الذي قبل البقاء بمنزله بالزيتون ، وجعفر فخرى بك .

وأصدر الجنرال النبي أمرا عسكريا يوجب على البنوك والافراد الامتناع عن صرف أى مبلغ مودع باسم سعد أو باسم الوفد أو أحد أعضائه الا باذن كتابي منه .

مظاهرات الاحتجاج

احتج الوفد احتجاجا قويا على اعتقال سعد وصحبه .

وقامت في القاهرة وفي بعض المدن مظاهرات الاحتجاج على هذا الاعتقال ، كما أصدرت جميع الهيئات المختلفة قرارات بالاحتجاج عليه ، واقترن هذا الاحتجاج بالنداء بمقاطعة التجارة الانجليزية .

وكان احتجاج البلاد بهيئاتها وطوائفها وأفرادها على التصرف الجائر اجماعيا ، مما بعث الأمل في أن يكون سبيلا الى عودة الوحدة الى الصفوف .

وقد استعدت السلطة العسكرية لقمع كل حركة ثورية تترتب على اعتقال سعد وعلق في أحياء العاصمة يوم ٢٥ ديسمبر أمر عسكري من القائد البريطاني اللواء القاهرة هذا نصه : « ليكن معلوما عند الجمهور أن الاخلال بالنظام والشغب والتخريب تقمعهما رجال العسكرية بشدة ، ولديهم الأوامر باطلاق الرصاص عند الضرورة » ، وحدثت مصادمات في العاصمة بين المتظاهرين والسلطة العسكرية في مظاهرة قتل فيها ثمانية وجرح نحو عشرين .

استعجال عدلى

قبول استقالته

اسلفنا القول بان عدلى قدم تقريره عن المفاوضات كما رفع استقالته من الوزارة يوم ٨ ديسمبر عقب وصوله الى القاهرة بيومين ، وقد تمهل السلطان في قبول استقالته ، وطلب اليه ان ينتظر حتى تؤلف الوزارة الجديدة ، فلما إبطأ تأليفها وعمدت السلطة العسكرية الى اجراءات العسف والاضطهاد ، واعتقلت سعدا يوم ٢٣ ديسمبر ، بادر عدلى في نفس هذا اليوم الى استعجال قبول استقالته لكي لا يتحمل مسؤولية اعتقال سعد ، قال في كتابه الى السلطان :

« يا صاحب العظمة - تشرفت على اثر عودتي من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بان رفعت الى عظمتكم استقالة الوزارة ، وقد بقى زملائي يقومون بانجاز الأعمال العادية اطاعة لامر عظمتكم ، ولا كان عدم قبول الاستقالة رسما الى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة من اجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها ، فاني تشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة ، وانى لا أنال لعظمتكم العهد المطيع والخادم المخلص الأمين .

« عدلى يكن »

وقد قبل السلطان استقالة الوزارة في اليوم التالي (٢٤ ديسمبر) .

وأصدر المارشال اللبى اعلانا بالترخيص لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدي في الوزارة التابع لها أعمال الوزير وأن يتولى سلطته في المسائل الادارية .

نفي سعد وصحبه الى سيشيل

استقر رأى السلطات البريطانية على نفي سعد وصحبه الى جزائر سيشيل Seychelles وهي جزائر نائية في أرخبيل (١) تملكه بريطانيا في المحيط الهندي بالشمال الشرقي لجزيرة مدغشقر .

أبحر سعد من السويس مساء الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ يصحبه كل من :

فتح الله بركات باشا . عاطف بركات بك . مصطفى النحاس بك . سينوت حنا بك . الأستاذ مكرم عبيد . على ظهر إحدى النقلات الحربية ، فأقلتهم الى « عدن » وبعد أن لبثوا بها قليلا نقلوا في مارس الى جزائر سيشيل ، وظلوا منفين بها ، ثم نقل سعد الى جبل طارق مراعاة لصحته وغادر الجزيرة يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ .

الدعوة الى وحدة الصفوف

بعد نفي سعد

دعا المرحوم أمين بك الراقى الى توحيد الصفوف ، ووجد في إجراءات العسف التي اتخذتها السلطة العسكرية حيال سعد وصحبه الفرصة المؤاتية لهذه الدعوة ، ورغم ما أصابه من اذى كبير لمخالفته رأى سعد في دخول المفاوضات ، كتب في هذا الصدد يقول (٢) : « نعم يجب أن ننسى الأيام التي انصرمت وأن نسدل ستارا على ما أصابنا فيها من اذى ، يجب أن ننسى أشخاصنا ، ونذكر أن الوطن في حاجة الى مثل هذا النسيان ، حتى نتمكن من أن نذكره وحده ، ونعمل له وحده ، ونسعى في خيره وحده ، هذا واجب المصري اليوم ، هذا جواب البلاد على اعتقال سعد باشا ومصادرة الحرية الشخصية ، هذا رد مصر على تحدى السياسة الانجليزية ، نالى الاتحاد والتضامن ، الى الاتفاق والتصافح ، الى التآزر والتكاتف ، الى الاستمرار في المطالبة بحقوقنا ، الى اليقظة والسهر على قضيتنا ، الى مواصلة السعى في دائرة القانون ، الى المستقبل المملوء أملا ورجاء ، الى الحرية والاستقلال التام ! »

عودة الوحدة مؤقتا الى الوفد

كان من اثر هذا النداء أن بدلت ميساع لعودة الاعضاء الذين سموا منشقين الى حظيرة الوفد ، وهم (مع حفظ الألقاب) : محمد محمود . عبد العزيز فهمي . حمد الباسل . أحمد لطفى السيد ، حافظ عفيفي . عبد اللطيف المكباتي . محمد على علوبه . جورج خياط ، فانضموا الى الاعضاء الذين بقوا مع سعد ولم يعتقلوا وهم : واصف بطرس غالى . ويصا واصف . على ماهر . واجتمعوا في بيت الأمة يوم ٢٨ ديسمبر ، وأصدروا بيانا مشتركا أعلنوا فيه أنهم أجمعوا كلمتهم ووجدوا

(١) يطلق اسم سيشيل على جزائر الأرخبيل كله وأهمها جزيرة « ماهي » Mahé وهي التي نفي اليها سعد وصحبه .

(٢) الاخبار عدد ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ .

جهودهم ليسلكوا سبيل العمل الذى بدأوا به منذ ثلاث سنوات ، ودعوا الأمة الى العمل لاستقلال البلاد خالصا من شوائب التفرقة والتخاذل وان تعصم بالاتحاد الذى هو السبيل الوحيد لبلوغ غايتها ، ووجهوا الى سعد فى منفاه والى صحبه خالص تحياتهم القلبية .

وضم الوفد الى أعضائه فى يناير وفبراير سنة ١٩٢٢ كلا من : على الشمى . وعلاوى الجزار . ومراد الشريمى . ومرقس حنا . وعبد القادر الجمال .

على ان عبد العزيز فهمى بك لم يلبث ان استقال من الوفد فى يناير سنة ١٩٢٢ ، واذاغ استقالته فى الصحف دون أن يذكر لها أسبابا .

وتبعه زملاؤه : أحمد لطفى السيد . محمد محمود . محمد على علوبه . عبد اللطيف المكباتى . حافظ مفيى . فانقطعوا من الوفد ، ثم انفصلوا عنه لوقوع خلاف على اختيار الأعضاء الجدد الذين ضمهم الوفد اليه ، اذ رأوا أن ضمهم يقصد منه تغليب جانب الأعضاء الذين بقوا مع سعد عندما وقع الانقسام الأول ، وان الباعث على ضمهم هو الارتياح والشك فى اخلاص المنفصلين ، وفى الحق انها حجة ضعيفة ، وكان يجدر بهم الا يجعلوا هذا الأمر الثانوى سببا للانفصال وتقص الوحدة ، ولكن هكذا كانوا سبب الانقسام من جديد .

وظهر هذا الانفصال للجمهور من عدم توقيعهم على نداء الوفد الخاص بالمقاومة السلبية الذى سيرد الكلام عنه .

المقاومة السلبية

بلغ من ثورة الخواطر بعد اذاعة الوثائق الثلاث المتقدم ذكرها واعتقال سعد وصحبه ونفيهم الى سيشيل ، أن خطرت فكرة المقاومة السلبية لأذهان الكثيرين لتكون سلاحا تشهره الأمة فى وجه السياسة البريطانية .

ولقيت هذه الفكرة مجالا واسعا من دراسة المفكرين والباحثين ، وتمخضت عن تنظيمها ووضعها فى حيز التنفيذ .

فاصدر الوفد قرارا فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ بتنظيم هذه المقاومة ، وجعلها

على نوعين :

١ - عدم التعاون .

٢ - المقاطعة .

أما عدم التعاون فيشمل علاقات الأفراد ويقتضى قطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز ، والغرض منه أن يشعر الانجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة ، فليس لمامل ان يخدم انجليزيا ، ولا لمصرى أن يستخدم انجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده ، وليس لمصرى أن يستشير طبيبا انجليزيا ، على أن مكارم الاخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الانجليز اذا طلب منهم ذلك ، كما أنها تقضى على المصريين ألا يمتنعوا عن الاشتراك فى الأعمال الانسانية والخيرية ولو كانت انجليزية .

عدم التعاون السياسى - ومن أجلى مظاهره امتناع السياسيين المصريين من تشكيل الوزارة مادامت السياسة الحاضرة قائمة ، وبذلك يتحمل الانجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة ، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك

هذا المنهج ، فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الاجماع ، لافرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تستتر وراء زعم انها ادارية .

ودعا الى مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الانجليزية ، وتنظيم المقاومة السلبية ، ونشر الدعوة اليها ، وتأليف لجان لتنفيذها ، وتضامن الأمة فى سبيل انجاحها .

وهالك نص البيان كاملا :

« غضب الشعب المصرى بعد أن مد يد الصداقة للشعب الانجليزى الحر ، فرفضتها حكومته ورمته بمشروع كيرزون ومذكرته الايضاحية ، ذلك الى بيانات الجالية البريطانية فى مصر وتصرفات الموظفين الانجليز الذين يقاومون كل اتفاق عادل بين الشعبين ، ولقد أظهر الشعب المصرى ذلك الغضب بكل الوسائل التى فى وسع شعب حتى شاعر بكرامته محب للسلام ، والوفد المصرى المعبر عن ارادة الأمة يرى من واجبه أن ينظم المقاومة السلبية بجميع الوسائل المشروعة .

« والمقاومة السلبية تشمل مسالتين على اعظم جانب من الاهمية :

« الاولى عدم المعاونة ، والثانية المقاطعة .

عدم المعاونة

— ١ —

فى معاملات الافراد

« يجب على كل مصرى أن يقطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز وهذه العلاقات لا يمكن حصرها ولكل انسان أن يجد فيها كل يوم شيئا جديدا وفكرة صائبة ، والفرض أن يشعر الانجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة .

« وليس لعامل أن يخدم انجليزيا ولا لمصرى أن يستخدم انجليزيا أو يوكله منه أو يساعده وليس لمصرى أن يستشير طبيبا انجليزيا ، على أن مكرم الأخلاق تقضى على الاطباء المصريين أن يعالجوا الانجليز إذا طلب منهم ذلك كما أنها تقضى على المصريين أن لا يمتنعوا من الاشتراك فى الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت انجليزية .

— ٢ —

فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم

« من أجل مظاهر عدم المعاونة امراض السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة مادامت السياسة الحاضرة قائمة ، وبذلك يتحمل الانجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة ، وأن سياسة القوة لاتدوم طويلا فى حكم شعب تاريخى هذا مبلغ شعوره القومى وهذا مركزه فى وسط العالم المتحدين ، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الاجماع ، لافرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تستتر وراء زعم انها ادارية .

— ٣ —

« وليذكر الموظفون أنهم إنما يعملون لمصلحة بلادهم دون غيرها وأنه ليس لإنسان كائنا من كان أن يطالبهم بمعاونة في أي عمل يصادر عواطف أمتهم البريئة ويناقض أمانيتها القومية المشروعة ، لأن المبادئ العصرية والروح الدستورية السائدة في العالم تقضى بأن الموظفين ليسوا إلا منفذين لإرادة الأمة .

« واجب الأهالي أن يتجاهلوا وجود الموظفين الانجليز وأن يرفعوا أعمالهم إلى الموظفين المصريين .

« وواجب المحامين أن يعملوا على فض المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات بها قضاة انجليز بطريق التحكيم ، وأما في المواد الجنائية فيترافعون أمام المحاكم حرصا على مصلحة المتهمين ومحافظة على الأمن العام .

المقاطعة

— ١ —

مقاطعة البنوك الانجليزية

« على المصريين أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الانجليزية .
« وإذا أودعوها في بنك مصر فليكن ايداع المبالغ لمدة معينة بقدر الامكان حتى تأتي بالثمرة المرجوة كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأس ماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية وبذلك يتسنى له أن يساعد في احياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية .

— ٢ —

مقاطعة السفن

« على التاجر المصري أن يحتم على عملائه في الخارج أن لا يشحنوا بضائعهم على سفن انجليزية ، وليس لمصري أن يسافر على مركب انجليزي ، وعلى الحمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن الانجليزية وادخال بضائعها الى الجمارك وتموينها بالفحم .

— ٣ —

مقاطعة شركات التأمين الانجليزية

« على كل مصري أن لا يعامل هذه الشركات معاملة جديدة ، ومتى انتهت مدة عقود التأمين التي تكون مددها قصيرة جدا كالتأمين ضد السرقة أو الحريق والأتلاف لا يجوز لمصري تجديدها الا في شركات غير انجليزية .

— ٤ —

مقاطعة التجارة

« يجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والاعلان عنها وتشجيع الاقبال عليها في كل مجلس وفي كل مكان ، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصري لأن أرباحه تبقى في البلاد ولا تتسرب الى الخارج وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة ، أما التاجر

الانجليزى فتجب مقاطعته مقاطعة تامة ، وكذلك مقاطعة كل بضاعة من أصل انجليزى أو مستوردة بمعرفة وسطاء انجليز مهما كانت جنسية المتجر بها ولو كان مصرياً ، ولكن لأجل عدم الاضرار بالتجار المصريين ومراعاة لدور الانتقال من الحالة التى نرى فيها معظم البضائع التى فى أسواقنا من أصل انجليزى الى الدور الجديد الذى نريد فيه ألا يكون فى أسواقنا شئ من هذه البضائع يجب أن تعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ما عندهم من البضائع الانجليزية وقد رؤى أن تكون المهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء ومشاكلها وثلاثة شهور للمواد الغذائية ومواد الوقود وما فى حكمها .

« انما يجب على التجار المصريين أن يكفوا من الآن عن كل توصية جديدة على أى بضاعة من جنس انجليزى .

« وعلى التجار المصريين والاجانب من غير الانجليز أن يتعهدوا بما يضمن مقاطعة البضائع الانجليزية على هذه الصورة حتى اذا خالف التعهد أحدهم يكون هو نفسه عرضة للمقاطعة ، وستنظم طريقة مراقبة التجار للتحقق من مصادر بضائعهم وستؤلف لجنة لإرشاد التجار عن المصادر غير الانجليزية التى يمكن أن يستوردوا منها ما يلزمهم من البضائع ، وستكون مهمة اللجنة .

أولاً : عمل نشرات دورية عن الأصناف الجديدة ومنحال وجودها .

ثانياً : الاتصال بالغرف التجارية فى الخارج (غير الانجليزية) وإرسال مندوبين إليها لتشجيعها على عمل معارض فى القطر المصرى تعرض فيها مصنوعات بلادها .

ثالثاً : تعضيد الشبان المصريين على التمرن داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء : المصدرين منهم والموردين .

نشر الدعوة

« يجب أن يبشر بهذا النظام الجديد ويداع فى الجوامع والكنائس وجميع النقابات والهيئات المنظمة وفى كل عائلة وفى كل قرية وفى جميع الجهات .

« ومن أكبر العاملين فى نجاح هذه المقاطعة السيدات ، فاشتراكهن ومجهوداتهن أعظم أثراً فى هذا الوقت الخطير انقاذاً للوطن .

« ولتنفيذ المقاطعة وعدم التعاون تشكل لجنة مركزية فى القاهرة ولجاناً مثلها فى الاسكندرية وفى كل عاصمة من عواصم المديريات ، وكل لجنة مركزية تشكل بمعرفتها لجاناً فرعية فى الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضيات الأحوال وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة وعدم المعاونة وكل مايتعلق بها من نشر الدعوة والإرشاد ، وتكون كلها تابعة فى المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية .

« أبها المصريون . أن المقاطعة وعدم التعاون أمضى سلاح تملكونه اليوم ، فاحكموا استعماله ولا تلعنوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجوهكم ، وذودوا به عن أنفسكم الى النهاية يسلمكم الى النصر ، وليكن ذلك مقيدة متغلغلة فى أعماق نفوسكم ، ودينا يملك عليكم مشاعركم ، اثبتوا به أنكم شعب متحد فى غايته ، منظم فى خطواته ذو عزيمة صلبة ومجهودات مستمرة ، وتوضيحات متوالية ، وحرام أن تمس أجسادكم صناعة انجليزية بعد اليوم ، وحرام أن تمتد أيديكم لمعاونة انجليزى ، وأعلموا أنه

بقدر ما يكون احكامكم فى استعمال سلاحكم واجتماعكم على تنفيذ ارادكم يكون احترامه اعظم وطنيتكم وانحناؤه امام قوة ايمانكم ومتمين اجتماعكم واعترافه بحقوقكم ورغبته فى مودتكم وتقديره لسمر اغراضكم .

« ايها المصريون - اذكروا على الدوام ان الله معنا والحق فى جانبنا والتضامن فى صفوفنا وان النصر آت لا ريب فيه » .

ووقع على هذا النداء كل من : حمد الباسل . ويصا واصف . على ماهر . جورج خياط . مرقس حنا . علوى الجزار . مراد الشريعى . واصف بطرس غالى . اما الاعضاء الذين كانوا منفصلين ثم انضموا فلم يوقعوا وانفصلوا نهائيا من الوفد .

اعتقال أعضاء الوفد

وبعد ان نشرت الصحف قرار الوفد بالمقاومة السلبية اعتقلت السلطة العسكرية يوم ٢٥ يناير الاعضاء الذين وقعوا عليه وسجنتهم فى قصر النيل .

وعطلت الصحف التى نشرت هذا القرار ، وهى : الاخبار والحروسه والنظام والامة والمقطم ، ثم عادت فاذنت لها بالظهور .

هيئة وفد جديدة

وعلى اثر اعتقال هؤلاء الاعضاء تالفت هيئة وفد جديدة من كل من : المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . الشيخ مصطفى القاياتى . سلامة بك ميخائيل . فخرى بك عبد النور . الاستاذ محمد نجيب الغرابلى .

واصدروا نداء الى الامة بالاستمرار فى الجهاد .

الافراج عن أعضاء الوفد

على ان السلطة العسكرية ما لبثت ان افرجت يوم ٢٧ يناير عن أعضاء الوفد المعتقلين فانضموا الى زملائهم الجدد .

حوادث الاغتيال

تعددت فى هذه الفترة حوادث الاغتيال والاعتداء على البريطانيين ومن الالههم . فاعتدى مجهول على محمد بدر الدين بك مراقب الجنايات بادرارة الأمن العام بان أطلق عليه الرصاص يوم ٥ يناير سنة ١٩٢٢ ، فاصيب اصابة غير مميتة ، ولم يعرف الفاعل .

وفى فبراير سنة ١٩٢٢ قتل المستر براون المفتش بوزارة المعارف والمستر جوردان صاحب مصنع بالشرابية ، وشرع فى قتل المستر بيتش وكيل القسم الميكانيكى بمصلحة السكك الحديدية ، ولم يعرف الفاعلون .

* * *

الفصل الثالث

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى باشا ، وظل شاغرا أكثر من شهرين ، واجهم المستوردون من قبول تأليف الوزارة بعد التبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر ، لما أثاره من سخط الرأى العام ، وقد فوجئ عبد الخالق ثروت باشا فى مهمة تأليف الوزارة ، فاشتراط لقبولها أن يتغير الوضع الذى أوجده مشروع كيرزون والتبليغ المتقدم ذكره ، وجرت فى هذا الصدد احاديث بينه وبين اللورد اللنبى والسلطان فؤاد ، أصر فيها على الامتناع عن قبول هذه المهمة حتى تجاب شروطه ابتداء .

وفى الحق أن فى وضعه شروطا لتأليف الوزارة واشتراطه قبولها قبل أن يؤلفها ، سنة حميدة تدل على التقدم السياسى فى ولاية الحكم ، فانك لتذكر أن الوزارات فى عهد الاحتلال والحماية بل فى عهد الثورة كانت تؤلف (فى الغالب) بلا برنامج لمجرد الرغبة فى تولى الحكم ، والتهافت على المناصب ، فاشتراط ثروت باشا أن يكون لوزارته برنامج يتقيد به ويضمن تحقيقه هو فى ذاته عمل محمود ، ولقد سار فى ذلك على خطة عدلى ، اذ سبقه الى وضع برنامج لوزارته قبل أن يؤلفها فى أبريل سنة ١٩٢١ كما تقدم بيانه (١) .

شروط ثروت باشا

اما الشروط التى اشترطها ثروت باشا لتأليف الوزارة فهى :

أولا - عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به (يقصد التبليغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر ١٩٢١) .

ثانيا - تصريح الحكومة البريطانية بالفناء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء .

ثالثا - اعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل .

رابعا - انشاء برلمان من هيتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة العامة على اعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة امامه .

خامسا - اطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع اعمال الحكومة .

سادسا - لا يكون للمستشارين فى الوزارات الا رأى استشارى وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء .

سابعا - حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فانهما يظلان الى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة .

(١) راجع كتابنا « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٧٥ (للطبعة الاولى) .

ثامنا - استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية)

تاسعا - رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتمادا على حسن موقف الأمة في سحب كل ما اتخذ من الإجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما في ذلك فك اعتقال المعتقلين وإعادة المبعدين .

عاشرا - الدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الانجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لانجلترا والأجانب . ولحل مسألة السودان ، بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء في مشروع كيرزون ، ويكون القول الفصل في ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها .

حادى عشر - يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الانجليزية .

كانت هذه الشروط حسنة في مجموعها بالنسبة الى ذلك العهد ، أى في الظروف التى وضعت فيها ، والمهم فيها أن ثروت باشا طلب أن تتخلى انجلترا عن بعض ما اغتصبته « دون أن يكون لهذا التخلي مقابل من ناحية الأمة بالتنازل عن حقوقها ، فهذا التخلي من جانب واحد هو من غير نزاع أجدى وأفيد من مشاريع المعاهدة التى تتضمن ارتباطا من الجانبين وتحتم على مصر تنازلا عن حقوقها الجوهرية وإقرارا للاحتلال .

موقف الوفد

هاجم الوفد هذه الشروط ، واقتبس من الحزب الوطنى تمسكه بالجللاء ، وأصدر بيانا بهذا المعنى قال فيه :

« ومن أخطر الأمور في هذا البيان - بيان شروط ثروت باشا - أنه أغفل أهم المطالب المصرية ورأسها ، وهو الجللاء ، فلم يرد ذكره على الإطلاق لا في الشروط المحققة فورا ولا في المسائل المؤجلة للمفاوضة . وهذا الإغفال يجعل التفاصيل العديدة التى وردت في البيان باعتبارها مزايا قليلة الأهمية ضئيلة النفع ، فاشتراط جعل رأى المستشارين الانجليز استشاريا مع بقاء المعتمد السامى لحكومة انجلترا وسلطته الفعلية مرتكزة على جيش الاحتلال يصبح في الواقع اشتراطا وهميا ، أن السكوت عن طلب الجللاء من قبل الحكومة المصرية عند ذكر المسائل التى ستحصل المفاوضة بشأنها أمر عسير التعليل ، خصوصا وأن المفاوضات السابقة فشلت بسبب الخلاف في نقطة بقاء الجيوش الانجليزية في مصر » ، الى أن قال « ان هذه الأقوال لا يقبل معها اغفال طلب الجللاء في برنامج وطنى يقصد به الوصول الى الاستقلال » ، وختم بيانه بالعبارة الآتية : « لم تكتف الوزارة بوضع البيان ونشره بغير استشارة رجال الأمة السياسيين ووكلائها عملا بالمبادئ الدستورية ، بل عمدت فورا الى طلب التأييد والتعاضيد ، ولكن الأمة يقظة بعد ما قاسته من التجارب المرة وعرفت ان البيانات والعهد والوعود لا قيمة لها الا اذا كان تنفيذها موكولا لرجال موثوق بهم ، ان الأمة لا تؤيد بيانا الا اذا كان خاليا من الإبهام والتسويق ، اساسه احترام الحرية الشخصية والحرية السياسية لجميع المصريين على السواء ، أيها المواطنون !

لا تحيدوا عن المقاومة السلبية ولا تلقوا هذا السلاح من أيديكم ، فان المقاطعة وعدم
المعاونة هما الطريق الى الاعتراف بحقوقكم كاملة ، فلتحى مصر . وليحى الاستقلال
التسام .

القاهرة في ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ - ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ - ٢٥ طوبة
سنة ١٦٣٨ .

التوقيعات : **حمد الباسل . ويصا واصف . على ماهر . جورج خياط . مرقس
حننا . علوى الجزار . مراد الشريعى . واصف غالى .**

كان هذا البيان حسنا في مجموعه ، وكان تحولا نحو المبادئ الوطنية السليمة ،
ودعوة الأمة الى الاستمسك بالجلء الذى هو الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح ،
بل هو جوهر الاستقلال وكيانه .

اقتنع اللورد اللنبى Allenby بأن شروط ثروت هي أقل ترضية للأمة المصرية
في ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال ، فتبادل الراى مع حكومته في شأنها ، ورأى
أن يذهب بنفسه الى لندن لاقتناع أقطابها بقبولها ، فسافر من القاهرة يوم ٣ فبراير
سنة ١٩٢٢ يصحبه البريجادير جنرال كليثون مستشار وزارة الداخلية والسير
شلدون ايموس مستشار وزارة الحقانية وكانا يشاطرانه رأيه في قبول شروط
ثروت باشا ، وقابل في لندن المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية واللورد
كيرزون وزير خارجيتها ، وتباحثوا في الاتجاه الذى تتخذه السياسة البريطانية حيال
مصر ، وانتهت مباحثاتهم الى قبول شروط ثروت باشا ، وعلان التصريح المعروف
بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان للتهديد بمقاطعة التجارة البريطانية الأثر
الأكبر في صدور هذا التصريح ، لان هذا التهديد ازعج أقطاب التجارة والصناعة
ورجال السياسة في انجلترا ، وخشوا اذا عمت حركة المقاطعة ان تصاب التجارة
والصناعة البريطانية بالبوار في مصر ، فعمدوا الى التسليم لمصر ببعض حقوقها
المغتصبة .

صدر اذن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تحت ضغط هذه الظروف ، وعاد
اللورد اللنبى الى القاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يحمل هذا التصريح وعنوانه
(تصريح لمصر) ، وهو يتضمن اعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية والاعتراف
بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، والفاء الاحكام العرفية بمجرد اصدار الحكومة
المصرية قانون التضمنات ، ثم احتفاظ انجلترا بصورة مطلقة بتولى المسائل الأربع
الآتية ، وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ما هى عليه الى أن يتم بشأنها اتفاقات بين
مصر وبريطانيا وهى :

- ١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية .
- ٢ - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالدات أو بالواسطة .
- ٣ - حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات .
- ٤ - السودان .

نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وهالك نص التصريح :

تصريح لمصر

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة
« وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فيموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

- ١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .
- ٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلتفى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .
- ٣ - الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهي :

- (أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر .
 - (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالدات أو بالواسطة .
 - (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الاقليات .
 - (د) السودان .
- وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن » .

خطاب الحكومة البريطانية

الى السلطان فؤاد

وقابل اللورد اللبى السلطان فؤاد يوم وصوله (٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) ورفع اليه خطابا ضمنه اتجاه سياسة الحكومة البريطانية حيال مصر ، وأرفق به نص التصريح ، وهذا الخطاب عبارة عن مذكرة تفسيرية له . قال :

« يا صاحب العظمة :

- ١ - أشرف بأن أمرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية (١) التي قدمتها الى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف .

(١) هو تبليغ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ التقدم ذكره (ص ٢٣) .

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمنى المصرية ، وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها

٣ - غير أنه ليس شئ أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل أن الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكما ، وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى .

٤ - وإذا كان المصريون قد راوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتزم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انجلترا إنما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها لقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يرول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة ، والامل وظيفد فى أن الأحوال العالمية صائرة الى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل فى المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ - أما أن تكون انجلترا رافضة فى التدخل فى إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول ، أن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم ، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى ، وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتدخل فى شئون مصر ، وكل ما قصده هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ، ولم تصب هذه الضمانات قط من رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية .

٧ - فإذا كانت هذه هى نوايا انجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن انجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحها ترغب فيه انجلترا كما تتوق اليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الأمن الى نصابه كلما أدركه اختلال يشير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر ، وأنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخرا (١) أى أساس بمطمحهم الاسمى أو اية دلالة على تغيير المساعدة السياسية التى سبق يسانها فان الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدا لتهميج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بشمرة الجهود القومية المصرية ، ولذلك كان الذى روى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

(١) يشير هنا الى انتقال سعد زغلول وصحبه ونفيهم الى سينيل .

٨ - والآن وقد بدأت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تتغلب في الساعات الحاسمة ، فأننى لسعيد أن أنهى الى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا وأننى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩ - وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

١٠ - أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى .

« واذا ابطأ لى سبب من الاسباب انفاذ قانون التضمينات (١) اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذي أشير اليه فى التصريح الملحق بهذا فأننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى الى أن يتم الغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ساكون على استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الامور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ - فالكلمة الآن لمصر ، وانه ليرجى انها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء .

« ولى مزيد الشرف الخ

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ « الانبى . فيلد مارشال »

الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يتضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وهذه اول مرة صدر فيها هذا الاعلان منذ الحرب العالمية الاولى ، ولقد كانت انجلترا سواء منذ أعلنت الحماية فى ديسمبر سنة ١٩١٤ أو فى أثناء الحرب أو فى عهد الثورة أو فى معاهدات الصلح (١) متمسكة بها ، فاعلان انتهاء هذه الحماية ثم اعترافها بمصر دولة مستقلة ذات سيادة هو بلا شك مكسب لمصر ، مكسب سياسى ومعنوى ، وقد ترتب على انتهاء الحماية اعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى فى عهد الحماية ، وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر ، كما أن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد ازال العقبة التي كانت تعترض فعلا اعلان الدستور ، فبروأل هذه العقبة قد تمكنت مصر من أن تجعل نظام الحكم فيها نظاما دستوريا .

حقا ان بقاء الاحتلال البريطانى يجعل الاعتراف بالاستقلال سوريا أكثر منه جديا ، لأن الاحتلال هادم للاستقلال . كما أن الجلاء هو الأساس الصحيح للاستقلال الصحيح ، وحقا ان احتفاظ انجلترا فى التصريح بتولى الامور الأربعة الواردة فى البند الثالث منه الى أن يحين الاتفاق بشأنها يتعارض مع كل استقلال صحيح ،

(١) معاهدة فرساي مع المانيا فى ٢٨ يونية سنة ١٩١٩ ، وسمان جرمان مع النمسا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وسيفر مع تركيا فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ .

وحسبك أن هذه التحفظات تشمل تأمين المواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ، ثم السودان أيضا ، وهذه التحفظات تعصف بجوهر الاستقلال وبكيان البلاد ، وتمكن إنجلترا من أن تنفذ إلى أعماق الشئون الداخلية لمصر ، فضلا عن شئونها الخارجية .

كل هذا حق لا مرية فيه ، ولكن الأمر الذي لا نزاع فيه أيضا أن القضية المصرية قد انتقلت بهذا التصريح خطوة إلى الامام ، لأن مصر قد كسبت فيه اعتراف إنجلترا باستقلالها ، وهذا الاعتراف يرفع من شأنها بإزاء إنجلترا ذاتها ، وإزاء الدول التي سبق لها الاعتراف بالحماية البريطانية ، ثم بإزاء الدول والبلاد الأخرى عامة ، وهي كدولة مستقلة ذات سيادة أمكنها أن تستقل ببعض شئونها الداخلية ، وأن تتخذ الدستور نظاما للحكم فيها ، ذلك الدستور الذي ألفته إنجلترا سنة ١٨٨٣ عقب احتلالها لمصر ، وحالت دون تمتعها به طيلة سنى الاحتلال . نعم أن التحفظات الأربعة تقضى على أية سيادة داخلية أو خارجية ، كما تنتقص من كيان الدستور وسلطانه ، ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية ومن الحكم الاستبدادي معا ، وأن الفرق ليبندو جليا بين التبليغ البريطاني المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ على أثر قطع مفاوضات عدلى باشا (ص ١٩) وبين تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فمن مقارنة هاتين الوثيقتين يتبين أن السياسة الانجليزية قد طرأ عليها تغير جوهري بين الأولى والثانية ، وهذا التغير كان مكسبا جزئيا لمصر ، وهو نتيجة جهاد الأمة واستمرارها على النضال رغم التهديدات التي احتواها تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يكون ضارا لو قبلته الأمة وارتضت به أو اعتبرته خاتمة الجهاد ، أما إذا كانت ماضية في جهادها فانه بلا شك فوز لها في معركة من سلسلة المعارك التي يتألف منها نضالها القومي الطويل .

أن ميزة هذا التصريح أنه اعلان من جانب واحد وهو إنجلترا ، وليس فيه ارتباط أو قبول من جانب مصر ، أى أن مصر لم تتقيد بوجبه بأى قيد ، ولا تنازلت عن أى حق ، ولا تقيدت بالتحفظات الواردة فيه ، فهو من هذه الناحية يفضل حل القضية المصرية بواسطة مشروعات المعاهدة المتعاقبة ، لأن هذه المشاريع قد تضمنت تنازلا من جانب مصر عن حقوق لها ، واعترافا بمركز قديم مشروع للاحتلال ، وهذا الاعتراف وذلك التنازل لم يفرض على البلاد في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وقد صرح المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية أن من الأسباب التي دعته إلى هذا التصريح أنه لا توجد حكومة مصرية تستطيع حمل مصر على الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا تكفل الضمانات التي تطلبها هذه ومن ثم عدت إلى اعلان تصريح من جانب واحد .

وهذا معناه أنها إذ لم تظهر بالمعاهدة قد تنازلت عما كانت تنوى التنازل عنه مقابل ارتباطات مصر في المعاهدة ، دون أن تتقيد مصر بهذه الارتباطات أو قبلها ، وهذا ولا شك مكسب جزئى لمصر ، وفرق بين تحفظات صادرة من جانب واحد وهو إنجلترا وبين أن تحصل إنجلترا على هذه التحفظات بصفة شرعية بإقرار مصر وقبولها

ويرجع عدول الحكومة البريطانية عن سياستها في ضرورة عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا ولجوؤها مؤقتا إلى التصريح من جانب واحد إلى موقف عدلى باشا في

مفاوضاته مع اللورد كيرزون سنة ١٩٢١ ، ذلك أنه حين رفض مشروع كيرزون اقترح في حديثه معه أن تنفذ الحكومة البريطانية المزايا التي يتضمن المشروع الاعتراف بها للمصريين ، الى أن يحين الوقت للاتفاق على المسائل المختلفة عليها ، فقبل كيرزون الفكرة مبدئياً ، ولكنه أشار الى أنها تقتضى معاونة مثل عدلى باشا ، فاعتذر عدلى لأنه إنما جاء لينفذ برنامج معين ، وهالك ما جرى من الحديث بينهما في هذا الصدد :

عدلى باشا - لا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على اشراف دولة أجنبية على شئونهم ، ولو كان ذلك مؤقتاً وإلى أجل ، وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من النظمات ، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولاً بها ، وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التي تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل .

اللورد كيرزون - ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعاً كهذا يتضمن تمثيلاً خارجياً ونظاماً نيابياً كاملاً من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك ؟

عدلى باشا - ان لى برنامجاً معروفاً ، ولم اقبل الوزارة الا للسعى في تحقيقه ، فلا يسعنى أن أعود الى مصر وأعلن للملا أنى لم انجح ولكنى باق لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم اقبله (١) .

وعلى ذلك قطع عدلى المفاوضات واستقال من الوزارة ، وكان موقفه من هذه الناحية سليماً ، وترك للسياسة البريطانية تنفيذ فكرته في التصريح من جانب واحد لا يقيد مصر في شيء .

على أنه يجب ان نلاحظ خطورة التحفظات التي استبقتها انجلترا في تصريح ٢٨ فبراير ، حقاً ان مصر لم تعترف ولم ترتبط بهذه التحفظات ، ولكنها في الواقع هادئة للاستقلال ، مبقية مصر في دائرة الحماية الفعلية ، ولهذا لم تقابل الأمة هذا التصريح بغير الاعراض والاستنكار ، وهى محقة في هذا الموقف ، وقد دلت بذلك على صدق نظرها وحسن بصرها بالأمور ، وادراكها ما يبيت لها من نيات السياسة البريطانية ، وقد تكشف هذه النيات من الوثائق والتصريحات السياسية التي لا يست صدور هذا التصريح .

فقد ابلغ المستر لويد جورج في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ رؤساء حكومات الممتلكات المستقلة (الدومينيون) سياسة حكومته في برقية قال فيها :

« يسرنى ان ابلغكم ان حكومة جلالة الملك قررت الآن ، بالاتفاق التام مع لورد اللنبى ، اصدار تصريح لمصر تنهى به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالصواعق الخاصة التي للامبراطورية البريطانية في مصر ، وهذا التصريح مصوغ وفق الآراء التي اُمرّب عنها في المؤتمر الامبراطوري ، وهو تنفيذ للمبادئ التي وضعت وقتئذ .

« وقد ابلغتم من قبل شروط التسوية التي عرضتها حكومة جلالة الملك في شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ مع الوثائق التي نشرت في شهر ديسمبر ، وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات أن استقالت الوزارة (العدلية) وأن حدثت اضطرابات صغرى في عدة مدن

(١) وثائق المفاوضات - مضابط دور الانعقاد غير العادى للبرلمان - نوفمبر سنة ١٩٢١ ص ٢٧٢ .

قمت بسهولة ، وأرتكبت بعض جرائم القتل السياسية ، وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية ، ولاحداث اضراب عام بين مستخدمي الحكومة ، ولكنها لم تفز الا بنجاح ضئيل ، وبعد عيد الميلاد مباشرة نفى زغلول زعيم التهييج الوطنى تحت الأحكام العسكرية لإبائه أن يكف عن النشاط السياسى ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون ، وهم الآن فى طريقهم الى سيشيل ، وفى خلال هذا مضى لورد اللنبى فى المفاوضات لتأليف وزارة ، وعرض فى يناير اقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة (الانجليزية) ، وخلاصة هذه الاقتراحات أن تنهى بريطانيا العظمى الحماية حالا ، وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، مع ترك التدابير الضرورية لحماية الصوالح الخاصة التى للإمبراطورية البريطانية فى مصر لمناقشات تدور فى المستقبل ، وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات مما لا سبيل الى قبوله ، اذ كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية فى نظرنا كضمان لصوالحنا الخاصة الخليفة بأن لا يكون لها سند قانونى متى انتهت الحماية وأن تصبح رهنا بما قد يكون الوزراء المصريون على استعداد فى المستقبل للمفاوضة فى عقده من الاتفاقات ، ولذلك اقترحنا طريقة أخرى نعلن بمقتضاها استعدادنا للإشارة على البرلمان بانتهاء الحماية متى عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة الصوالح البريطانية ، ولكن اللورد اللنبى صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته للسياسة المصريين ، وأنه لا يستطيع أن يامل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هذه القاعدة ، فطلبنا اليه أن يحضر لاستشارته ، وقد أدى ذلك الى نتائج مرضية جدا .

« ومن حيث أن كل المفاوضات الأخيرة لم تؤت ثمرة ما ، فقد تقرر أن نمضى الى انهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد ، ارسلناه اليه بالتلغراف مع هذا ، وهذا التصريح - مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة - يقرر المركز الذى ندعيه فى مصر حيال كل الدول الأخرى ، ويسرد الأمور التى تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويا لتأمين الامبراطورية ، وقد أبقيت الحالة الراهنة فى كل هذه الأمور ، ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة فى عقد اتفاقات خاصة بها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شامت ذلك ومتى آذنت الظروف بالنجاح ، وفى خلال ذلك يكون المصريون أحرارا فى وضع انظمتهم القومية محتداة على مثال أمانيهم .

« ونحن ننوى ، فى ابلاغنا جوهر هذا التصريح الى الدول الأجنبية ، أن نعلن أن انهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن تغييرا ما فى الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى فى مصر ، وفى نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الامبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فانها (أى بريطانيا) ستحافظ دائما بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل باعتبار أنها مصلحة بريطانية جوهرية ، ونحن بلفتنا النظر الى هذه العلاقات الخاصة كما هى محددة فى التصريح الذى يعترف باستقلال مصر ، ننوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقش فيها أية دولة أخرى ، واننا نعد كل محاولة يراد بها التدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودى وأننا نعتبر كذلك أى اعتداء على أراضى مصر عملا عدائيا نرده بكل الوسائل التى لدينا .

« وسيسلم اللورد اللنبى التصريح الى السلطان فى ٢٨ فبراير ، وسيقدم الى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه ، أما نصه فسيرسل اليكم فى تلغراف على حدة .

وألقى المستر لويد جورج في مجلس العموم (النواب) يوم ٢٨ فبراير خطبة بهذا المعنى أكد فيها النيات التي أعرب عنها في برقيته إلى الممتلكات المستقلة ، وأضاف إلى ذلك توضيحا لسياسة إنجلترا في السودان ، وهي انكار الوحدة بينه وبين مصر ، والعمل على فصله عنها ، والتحدث عنه كأنه مستعمرة بريطانية ، قال : « أن الحاجة كانت تدعو إلى اشتراك مجهودات بريطانيا ومصر لانتشال بلاد السودان الواسعة الأرجاء من حالة الخراب التي وقعت فيها ، وقد قدمت كل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء رجالا وأموالا منذ إعادة فتح السودان أي منذ نحو عشرين عاما بقصد إعادة السلم والرخاء إليه حتى يحل اليوم الذي يصبح فيه خصبا أهلا بالسكان بقدر ما هو الآن فحل خلو من الناس ، وإن الحكومة لن تسمح مطلقا بأن يتعرض للخطر ما تم فيه فعلا من التقدم وما يرجى منه كثيرا في المستقبل ، وإن لمصر حقا لا ينكر في الضمانات الكافية بأن لا يكون لرقى السودان أي دخل مطلقا فيما تحتاجه من ماء الري الآن أو تحتاجه في المستقبل لزراعة أراضيها بأكملها ، والحكومة البريطانية مستعدة لتقديم هذه الضمانات ، وليس هناك سبب لأن تعرقل الضمانات تقدم السودان بأي وجه من الوجوه » .

التبليغ البريطاني إلى الدول باستقلال مصر

وبعد أن وافق البرلمان البريطاني على التصريح ، أبلغ اللورد كيرزون وزير الخارجية الإنجليزية نكسوات في كتاب إلى معتمدى إنجلترا في الخارج لكي يبلغوه إلى الحكومات الأجنبية عامة ، وتمسك في التبليغ بالتحفظات الأربعة الواردة فيه ، وعد تدخل أية دولة أخرى في شؤون مصر عملا غير ودي لانجلترا ، فألقى هذا الكتاب ضوءا كاشفا لنيات إنجلترا من تصريح ٢٨ فبراير وأنها لم تقصد منه الاعتراف باستقلال صحيح لمصر بل استبقت لنفسها كل عناصر الحماية والسيطرة عليها ، قال :

« قررت حكومة جلالة الملك بمصادقة البرلمان أن تنهى الحماية التي أعلنت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأن تعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، فعند تبليغكم هذا القرار إلى الحكومات التي أنتم معتمدون لديها يقتضى أن تبلغوها أيضا ما يأتي :

« لما تعرض السلام والرخاء في مصر للخطر في ديسمبر سنة ١٩١٤ باشتراك تركيا في الحرب العظمى وتجالفها مع الدول الوسطى أنهت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا على مصر ، ووضعت البلاد تحت حمايتها ، وأعلنت أنها حماية بريطانية .

« وقد تغيرت الحال الآن ، فإن مصر خرجت من الحرب ناجحة سليمة ، وقررت حكومة جلالة الملك ، بعد التدبر الدقيق وطبقا لتقاليدنا السياسية ، أن تنهى هذه الحماية بتصريح تعترف فيه بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وفي الوقت ذاته تحتفظ لنفسها ، إلى حين عقد الاتفاقات بينها وبين مصر ، بمسائل معينة ذات ارتباط خاص بمصالح الامبراطورية البريطانية وتعهداتها ، وستبقى الحالة الحاضرة

فيما يتعلق بهذه المسائل كما هي بغير تغيير الى أن يتم عقد هذه الاتفاقات ، وستكون الحكومة المصرية حرة في إعادة وزارة للشئون الخارجية ، وبذلك تمهد الطريق لتمثيل مصر في الخارج تمثيلا سياسيا وقنصليا ، وسوف لا تقوم بريطانيا العظمى في المستقبل بحماية المصريين في البلاد الأجنبية الا بقدر ما قد ترغبه الحكومة المصرية والى أن يتم لمصر تمثيلها في المملكة المختصة .

« ومع ما سبق فان انتهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير في الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى في مصر ذاتها .

« ان سلامة الاراضى المصرية ورفاهيتها ضروريان لامن الامبراطورية وسلامتها ، ولذلك فهي تتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر - تلك العلاقات التي اعترفت بها الدول من زمن مديد - مصلحة بريطانية اساسية ، وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية في التصريح الذي اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك في هذا التصريح ، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية ، وهي لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الاراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها .

بيان الحزب الوطنى

عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وقد نشر الحزب الوطنى رأيه في التصريح في بيان أصدرته اللجنة الادارية يوم ٢ مارس سنة ١٩٢٢ ، اوضحت فيه حقيقة نيات السياسة البريطانية واصرارها على اقتصاب حقوق مصر ، وهالك نص البيان :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى في يوم الخميس الموافق ٢ مارس سنة ١٩٢٢ وقررت نشر القرار الآتى مع ابلاغه الى سفراء الدول بمصر والى الصحف الأجنبية والشركات التلغرافية :

« لا ترى اللجنة الادارية للحزب الوطنى في خطاب اللورد اللبى المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتصريح الحكومة البريطانية المرفق به أى تغيير في مقاصد الحكومة الانجليزية بالنسبة لمصر ، فان من يتأمل عبارات هاتين الوثيقتين لا يجد فيهما غير اتخاذ انجلترا وسيلة جديدة للتوصل الى حمل المصريين على اعتبار مركزها في مصر شرعيا ووضع القواعد لتنظيم الحماية غير المشروعة تحت ستار الاعتراف باستقلال مصر وعلان انتهاء الحماية ، وقد فات السياسة الانجليزية أن المصريين يدركون أن احتفاظ انجلترا بعلاقاتها الخاصة التى تدعيمها مع مصر وحصولها على الضمانات التى تطلبها لحفظ مصالحها ومصالح الاجانب ومصالح الأقليات ، وفصل السودان عن مصر ، كلها أمور لا تجعل لاعلان استقلالهم قيمة وتجعل تصريح الحكومة الانجليزية مبدلا لفظ الحماية بنظام آخر مقتضاه الاعتراف لانجلترا بالمركز الذى تدعيه وما يستلزمه هذا المركز الاستثنائى من التدخل في شئون البلاد الداخلية والخارجية .

« ان تصريح الحكومة الانجليزية صريح في اعتبار حماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حماية صحيحة قانونا وفى أن انجلترا هي صاحبة السيادة على مصر وفى أن ما تخوله

لمصر من التصرفات والامتيازات ليس الا من قبيل المنح والتنازل من جانبها وحدها ، وقد قصدت الحكومة الانجليزية بتصريحها المذكور الاحتفاظ بجميع سلطتها ونفوذها الجوهري في البلاد ومنها الاحكام العرفية ، ثم هي في الوقت نفسه تغرى المصريين على الدخول في مفاوضات جديدة وان كانت موصوفة من الآن بأنها غير مقيدة الا انها في الواقع محصورة في دائرة الاتفاق على مقدار الضمانات التي تعطىها مصر لانجلترا ، فالدخول في مفاوضات بقصد وضع اتفاق على هذه المسائل يجعل المسألة المصرية من مسائل انجلترا الداخلية ويعتبر اقرارا صريحا وتسليما من جانب مصر بالحقوق التي تدعيها انجلترا لنفسها وبفصل السودان عن مصر فصلا تاما .

« وان تصريحات رئيس الوزارة الانجليزية في البرلمان الانجليزي يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وما تلاه ، تلك التصريحات التي نقلتها التلغرافات ، وابلاغ الوثيقتين المذكورتين الى المستعمرات الانجليزية (المستقلة) تجعل المسألة اكثر وضوحا لمن خدمه ظاهر التصريح ، وتفصح عن حقيقة نيات الحكومة الانجليزية في اعتبار مصر داخلة ضمن دائرة الامبراطورية البريطانية « المرنة » ، وفي أن كل ما يتم من جانب انجلترا بالنسبة لمصر لا يصح ان يغير في نظر العالم العلاقات الخاصة التي تدعى انجلترا وجودها مع مصر .

« ومما يلف النظر بصفة خاصة في تصريح الحكومة البريطانية امران :

(الاول) أن التعبير بانتهاء الحماية معناه أن الحماية كانت شرعية الى يوم انتهائها وأن انجلترا كانت لها صفة شرعية في حكم البلاد .

(الثاني) أن الاحكام العرفية لا تلغى الا اذا صدر قانون التضمينات ، وهذا القانون يقصد به اقرار جميع الاعمال التي قامت بها السلطات العسكرية تنفيذا للاحكام العرفية ، وقد ابان الحزب الوطني فيما نشره على الامة من التقارير والخطابات والقرارات المضار العظيمة التي تلحق البلاد من اقرار تلك الاعمال .

لذلك

تعلن اللجنة الادارية للحزب الوطني أن تصريح الحكومة البريطانية الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئا في الحالة التي كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ، ولا يقصد به غير التفرير بالامة واستمالة نفر من ابنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها ، واللجنة تنبه الامة الى الاحتفاظ دائما بمطلبها الاسمي وهو استقلال مصر مع سودانها ومطحاتها استقلالا تاما غير مقيد بحماية او وصاية او وكالة او احتلال او أى قيد يقيد هذا الاستقلال .



الفصل الرابع

وزارة ثروت

أصبح منتظرا بعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعهد بتأليف الوزارة الى ثروت باشا ، لأن صدور التصريح كان استجابة لشروطه .

كتاب الملك الى ثروت باشا

ففى اول مارس سنة ١٩٢٢ طلب اليه السلطان فؤاد تأليف الوزارة فى كتاب نوه فيه بتصريح ٢٨ فبراير ، وما تضمنه من انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلالها ، والمع الى أن يكون من بين اعضاء الوزارة وزير للخارجية (وكان هذا المنصب ملغى طيلة عهد الحماية) ، وأعرب عن أمله فى أن تحقق الأمة كل أمانيتها فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية . وطلب أن تعد الوزارة مشروع الدستور ليكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ، قال :

« عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

« ان القرار الذى أبلغنا إياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبلاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أمر أمنية لنا ولشعبنا العزيز ، وهو ثمرة الجهاد القومى الذى تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد ، ولا ريب عندنا فى أن استمسك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانيتها ، ونظرا لما نعرفه لكم من الجهد المشكور فى خدمة القضية المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم وما نعهدكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الأمور قد اقتضت أرادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم وقد أصدرنا أمرا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير للخارجية وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به .

« ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة اعداد مشروع ذلك النظام .

« وانا نسال الله العلى القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان » .

صدر بسرائى عابدين فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢) .

جواب ثروت باشا

أجاب ثروت باشا فى اليوم نفسه على كتاب السلطان بجواب ذكر فيه أسماء زملائه الذين اختارهم لمعاونته ، وأوضح برنامج وزارته ، فأشار الى أنه ما كان له أن يتولى أعباء الحكم فى ظل المبادئ التى أعلنتها الحكومة البريطانية فى مشروع المعاهدة الذى

عرضه اللورد كيرزون على عدلى باشا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وفى التبليغ البريطانى الذى أعقبه (تبليغ ٢ ديسمبر) ، قائلا ان تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول لها ، ثم عرج بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والكتاب المرافق له ، فقال انهما قد احداثا تغييرا كبيرا فى الحالة يسمح بتأليف وزارته لما فى هاتين الوثيقتين من الترضية للشعور القومى ، وأعلن اعتزام الوزارة وضع مشروع دستور يطابق مبادئ القانون العام الحديث ويقرر مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب . والفاء الأحكام العرفية والرجوع فيما اتخذ فى ظلها من التدابير المقيدة للحرية (يقصد بذلك اطلاق سراح المعتقلين) وأن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وأعرب عن أمله فى أن تتذرع الأمة فى الدور الجديد من حياتها السياسية باتحاد الكلمة وتآلف القلوب والاخذ بدواعى النظام والحكمة ، وهالك نص جوابه :

« يا صاحب العظمة

« اتقدم الى سدة عظمتكم بفائق الشكر على ما تفضلت فاوتنتى من الثقة السامية اذ عهدت الى بتأليف الوزارة الجديدة ووجهت لى رتبة الرياسة الجليلة .

« وانى لأشرف بان أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل وهم : اسماعيل صدقى باشا لوزارة المالية ، وإبراهيم فتحى باشا لوزارة الحربية والبحرية ، وجعفر ولى باشا لوزارة الأوقاف ، ومصطفى ماهر باشا لوزارة المعارف العمومية ، ومحمد شكرى باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى فتحى باشا لوزارة الحقانية ، وحسين واصف باشا لوزارة الأشغال العمومية ، وواصف سمىكة بك لوزارة المواصلات ، وقد احتفظت لنفسى بوزارى الداخلية والخارجية ، فاذا وقع هذا الاختبار موقع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرسوم العالى بالتصديق عليه .

« يا صاحب العظمة . لم يكن لزملائى ولى ، ونحن نشاطر الأمة آمانيها فى الاستقلال ، الا ان نقر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل ، فلم يكن يسعنا ان نتولى أسماء الحكم ما دامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلتها ، فان تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها ، غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد احداثا فى الحالة تغييرا كبيرا ، فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة اذ انها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق ، أما وقد جزنا هذا الدور بخير فلم يبق على مصر الا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها أساس باستقلالنا وأن خير الضمانات فى هذا الصدد واجلها ائرا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهد .

« على أن الوزارة ترى أنه لى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل آمانيها بحيث توتى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندين لأغراض متحدة ، ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر

عظمتكم ستأخذ في الحال في اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسي المقبل .

« وغنى عن البيان أن انفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية وأنه عن أى حال يجب أن تجرى الانتخابات في أحوال عادية وفي ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبطغتا أخيرا الى عظمتكم ، وستتخذ الوزارة بلا امهال ما يدعو اليه الأمر في ذلك من التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة في الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية ، هذا وإن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والفنصلى لمصر في الخارج ، ونظرا لأن النظام الإدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الانظمة الديموقراطية التى ستمنحها البلاد فإن الوزارة قد اعترفت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك في الحكم الذى ستتحمل كل مسؤوليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها في إدارة شئون الأمة توجيها الى المصلحة القومية دون غيرها ، والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر في تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجة تستعين بها في تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة .

« والوزارة تحبى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل أثر في طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المسامى الوطنية العالية وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد في عمل الغد وأنها لترجو أن يحيى مكللا لمجهود البلاد ، وأننى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين » .

القاهرة في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢) .

وقد صدر المرسوم السلطانى في اليوم نفسه (أول مارس) بتأليف الوزارة على النحو ائورد في جواب ثروت باشا : عبد الخالق ثروت باشا للرأسة والداخلية والخارجية . اسماعيل صدقى باشا للمالية . ابراهيم فتحى باشا للحربية والبحرية . جعفر ولى باشا للأوقاف . مصطفى ماهر باشا للمعارف . محمد شكرى باشا للزراعة . مصطفى فتحى باشا للحقانية . حسين واصف باشا للأشغال . واصف سمكة بك بمواصلات .

اعلان الاستقلال

والمناداة بالسلطان فؤاد ملكا لمصر

١٥ مارس سنة ١٩٢٢

بدا عهد وزارة ثروت باشا بداية حسنة بالنسبة الى الوزارات السابقة ، اذ أعلن السلطان فؤاد في ١٥ مارس استقلال البلاد ، واتخذ لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، وأصدر الكتاب الاتى الى رئيس الوزارة :

« عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

« في هذا اليوم السعيد الذي تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد نشعر بأعظم
الاغتراب وأكبر الارتياح لتوجيه الخطاب الى امتنا العزيزة

« وقد أصدرنا أمراً هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علماً بهذا الخطاب المرسل
صورته مع أمرنا ولتعمموا نشره في جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم
تبليغه إليه » .

صدر بمرأى عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ - ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ » .

وهذا نص الخطاب الذي وجهه الملك فؤاد الى الأمة وأعلن فيه الاستقلال . قال :

« الى شعبنا الكريم

« لقد من الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وأنا لنبتهل الى المولى عز وجل
بإخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك ، ونعلن على ملا العالم أن مصر منذ اليوم دولة
متمتعة بالسيادة والاستقلال وتتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون
لبلائنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية .

« وما نحن نشهد الله ونشهد امتنا في هذه الساعة العظمى أننا لن نألو جهداً في
السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على اسعاد شعبنا
الكريم .

« وأنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى
ماضيها المجيد » .

« صدر بمرأى عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ - ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ » .

وأطلق لهذه المناسبة مائة مدفع ومدفع في القاهرة والاسكندرية وبور سعيد
والخرطوم وسواكن ، وأطلق ٢١ مدفعاً في عواصم المديريات وفي دمياط والسويس ،
وتلى الخطاب الملكي والأمر الكريم في المحافظات وعواصم المديريات .

وأعتبر يوم ١٥ مارس عيداً وطنياً تستريح فيه مصالح الحكومة من العمل ، ولكن
الشعب لم يشارك الحكومة بالاحتجاج بهذا الاعلان ، وكان موقفه سليماً مشرفاً ، إذ لم
يجد تحقياً لمظاهر الاستقلال الصحيح ، بل رأى على العكس أنه رغم هذا الاعلان فإن
الاحتلال البريطاني قائم ، والأحكام المرفية الأجنبية مبسوطة ، وانجلترا مستبقية
تحفظات تهدم قواعد الاستقلال ، والسودان مفصول عملياً عن مصر ، فلا غرو أن قوبلت
مظاهر الاحتجاج واطلاق المدافع بالفتور والأمراض ، وكان هذا الشعور دليلاً على تقدم
الوعي الوطني في طبقات الشعب .

وقد أبلغت الحكومة المصرية معتمدَي الدول الأجنبية أن مصر أصبحت دولة
مستقلة ذات سيادة وأن ولي الأمر اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر .

وهناك نص الكتاب الذي أرسله ثروت باشا في هذا الصدد الى كل من
معتمدَي الدول :

« اتشرف بأن أرسل لكم طي هذا ترجمة النطق الملكي الذي أصدره مولاي ولي
الامر على اثر إلغاء الحماية البريطانية على مصر معلناً به أن مصر أصبحت دولة متمتعة
بالسيادة والاستقلال ومتخذاً لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، واني أرجوكم

التكرم بتبليغ هذا النطق الى حكومتكم وأنتهز هذه الفرصة لاكرّر لجنابكم الاعراب عن عظيم احترامى .

وبدلت وزارة ثروت باشا سعيا محمودا في تحقيق بعض مظاهر الاستقلال .

فضلا عن اعلان الاستقلال قد انشأت وزارة للخارجية تولاه ثروت باشا بعد أن كانت هذه الوزارة ملغاة طيلة عهد الحماية (من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢) .

وكانت العادة جارية في عهد الحماية بتعطيل مصالح الحكومة يوم عيد جلوس ملك إنجلترا وعيد ميلاده ، فأبطل ثروت باشا هذه العادة وقرر مجلس الوزراء عدم تعطيل المصالح في هذين اليومين ، وأصدر بلاغا رسميا بذلك ، وسارت الحكومة من بعده هذه القاعدة .

والفيت وظيفة مستشار وزارة الداخلية ، وكان آخر المستشارين البريطانيين لها البريجادير جنرال السير جلبرت كليتون .

وكف المستشار المالى البريطانى من حضور جلسات مجلس الوزراء بعد أن كان متمتعا بهذا الحق طيلة عهد الاحتلال والحماية .

وعينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات الداخلية (الشؤون الصحية) والمالية والأشغال والزراعة والمواصلات بدلا من الوكلاء البريطانيين ، ووكلاء مصريين لوزارة الخارجية ، كما عينت بعض الموظفين المصريين بدلا من كبار الموظفين الانجليز في الحكومة .

وعينت عناية موفقة بايفاد البعثات العلمية الى الخارج ، فأوفدت عددا كبيرا من خريجي المدارس العليا وطلبتها الى جامعات أوروبا وأمريكا لتخريج مصريين اخصائيين يشغلون الوظائف الفنية ويضطلعون بالاعمال المتصلة بنهضة مصر ويحلون محل البريطانيين والأوروبيين في الوظائف التى احتكروها في عهد الاحتلال والحماية ، وأنشأت « المجلس الاقتصادى » للعناية بأمور مصر الاقتصادية .

نظام وراثة العرش

اسلفنا القول في كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » (١) أن الحكومة البريطانية قد انتحلت لنفسها حق التدخل في نظام وراثة العرش وأبلغت السلطان فؤاد في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ قرارها في هذا النظام وفحواه الاعتراف بالأمير فاروق ونسله من الذكور كأولياء عهد للسلطنة المصرية ، وقلنا ان هذا التدخل هو من أخص مظاهر الحماية ، وان هذا الوضع كان وضعاً شاذاً .

وقد أزال الملك فؤاد بعض هذا الشذوذ بعد سنتين من وقوعه ، اذ أصدر بعد اعلان الاستقلال أمراً ملكياً في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بنظام وراثة العرش يقضى بأن الملك ورائى في أسرة محمد على (المادة الأولى) وان ولاية الملك تنتقل من صاحب العرش الى أكبر أبنائه ثم الى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر ، وهكذا طبقة بعد طبقة ، واذا توفى

(١) ج ٢ ص ١٠٢ . (الطبعة الاولى) .

أكبر الإبناء قبل أن تنتقل إليه ولاية الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى أخوة ، ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية (المادة ٢) .

وتطبيقاً للقاعدة توارث العرش نصت المادة الثانية في ختامها على ما يأتي « فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق » ، ونصت المادة الثالثة على طريقة انتقال ولاية الملك في حالة ما إذا لم يكن لصاحب العرش عقب ، ونظمت بقية المواد أحكام انتقال وراثة العرش في كل الأحوال المحتملة (١) .

نظام الأسرة المالكة

وأصدر الملك قانوناً في ١٠ يولية سنة ١٩٢٢ بنظام الأسرة المالكة ، يتضمن ما للملك من حق الولاية على أسرته ، والطبقات التي ينحصر فيها لقب الإمارة ونظام توارث ذلك اللقب ، وتأليف مجلس البلاط الذي يقضى في مسائل الأحوال الشخصية التي يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء وأميرات الأسرة المالكة .

والحق بالقانون كشف بأسماء الأمراء والأميرات في الأسرة المالكة .

وفي ٢١ يولية سنة ١٩٢٢ صدر أمر ملكي بأسماء أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب نبيل أو نبيلة .

أقرار تصفية أملاك الخديوى عباس

وفي ١٧ يولية سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بأقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من تصفية أملاك الخديوى عباس الثانى ، وقضى بتطبيق ماله من الحقوق وحرمانه المגיע إلى مصر ومنعه من التقاضى أمام المحاكم المصرية ، وأقرت المادة ١٦٨ من الدستور هذا القانون مع إعطائه الصيغة الدستورية .

وضع الدستور

ألقت وزارة ثروت في ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، عهدت برأسنها إلى حسين رشدى باشا . وقألف على النحو الآتى :
حسين رشدى باشا (الرئيس) ، أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس) ، الأعضاء :
يوسف سابا باشا ، أحمد طلعت باشا ، محمد توفيق باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، السيد عبد الحميد البكرى ، الشيخ محمد بخيت ، الأنبا يوانس ، قلىنى فهمى باشا ، اسماعيل أباطه باشا ، محمود أبو حسين باشا ، منصور يوسف باشا ، يوسف أصلان قطاوى باشا ، إبراهيم أبو رحاب باشا ، على المنزلاوى بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، محمد على علوبة بك ، زكريا نامق بك ، إبراهيم الهلباوى بك ، عبد العزيز فهمى بك ، محمود أبو النصر بك ، الشيخ محمد خيرت راضى بك ، حسن عبد الرازق باشا ، عبد القادر الجمال باشا ، صالح للوم باشا ، الياس عوض بك ، على ماهر بك ، توفيق دوس بك ، عبد الحميد مصطفى بك ، حافظ حسن باشا ، عبد الحميد بدوى بك .

(١) ولما صدر الدستور سنة ١٩٢٣ نصت المادة ٣٢ منه على أن مرض الملكة المصرية وراثى في أسرة محمد على وأن وراثة العرش تكون وفق النظام المقرر بالامر الملكى الصادر في ١٢ أبريل سنة ١٩٢٢ .

وعدد أعضاء اللجنة ثلاثون عدا الرئيس ونائب الرئيس ، ولذلك سميت « لجنة الثلاثين » .

وهي في مجموعها تنتظم طائفة من المفكرين وذوى الراى ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والأعيان والتجار والماليين ، ولكن الوفد والحزب الوطنى لم يكونا ممثلين فيها ، لأنهما لم يقبلوا الاشتراك في عضويتها ، وقد اعتذرت عن عدم قبولى عضوية اللجنة لأنى كنت (ولا أزال) أرى أن الدستور كان يجب أن يعهد وضعه الى جمعية وطنية تأسيسية تمثل الأمة لا الى لجنة تؤلفها الحكومة ، وقد كان برنامج عدلى باشا في وزارته التى ألفها في مارس سنة ١٩٢١ يتضمن أن يكون وضع الدستور من اختصاص جمعية وطنية تأسيسية (انظر ص ١٧٦ ج ٢ من كتاب ثورة سنة ١٩١٩ الطبعة الأولى) ، وكان ثروت باشا عضوا في هذه الوزارة ومقرا برنامجها بداهة ، فاخصاصه لجنة حكومية بوضع الدستور هو خروج على هذا البرنامج .

أتمت اللجنة مهمتها ، ووضعت الدستور ، ومن الحق أن نقول انه في مجموعه من خير الدساتير وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية .

ورفعت اللجنة مشروع الدستور الى ثروت باشا في يوم السبت ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وكان منتظرا أن يصدر به المرسوم الملكى على أثر تقديمه الى رئيس الوزارة لأن ثروت كان متتبعا أعمال اللجنة ومقرا النصوص التى وضعتها ، وقد قدمت اليه اللجنة بعد أيام قليلة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدستور .

وكان ثروت جادا في بناء دار البرلمان ، إذ شرعت وزارة الأشغال في اقامة بناء مجلس النواب الحالى منذ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، وتوسيع بناء الجمعية التشريعية ليكون مقرا لمجلس الشيوخ ، ولكن استقالته من الوزارة حالت دون صدور الدستور كما سيحىء بيانه .

العقبات في طريق ثروت باشا

ان العيب الجوهرى في وزارة ثروت باشا انها تألفت دون اتصال بالرأى العام أو استئناس بارتياحه اليها ، وبعبارة أخرى انها لم تكن وليدة ارادة الأمة ممثلة في برلمان (إذ لم يكن البرلمان قد أنشئ بعد) ، أو في اتجاه الراى العام ، ولم يلق ثروت باشا باله الى هذا النقص الجوهرى في وزارته ، مع انه يتصل بناحية هامة من الحياة السياسية في بلاد كانت تتطلع الى تقرير حقوقها العامة ، وأول هذه الحقوق أن تكون الوزارات وليدة ارادتها وقد خلت وزارة ثروت من هذا الطابع ، ومن هنا جاء الضعف في كيانها ، ولم يظفر ثروت بتأييد الشعب ، فبدأت وزارته بفيضه الى أغلبية الأمة ، وزاد في بفضها له انه ألف وزارته في الوقت الذى كان سعد زغلول ورفاقه في طريقهم الى المنفى السحيق الذى قضت السياسة الانجليزية بإبعادهم اليه - في سيشيل (ص ٢٨) ، ولم تكن هذه الملابسات مما يدعو الى اغتباط الأمة بوزارة ثروت ، ومن حقها ألا تفتبط بها ولا تؤيدها ، لأنه ليس مما يتفق وكرامة الأمة أن ترضى عن وزارة تنألف في الوقت الذى يقضى فيه زعمائها عن البلاد بقوة الناصب ، فحساسية الأمة من هذه الناحية كان لها كل ما يسوغها ، وكل أمة تعتز بشخصيتها وكرامتها تقف هذا الموقف لا محالة ، وكان معروفا ما بين سعد وثروت من الخصومة ، وبخاصة لأن ثروت كان وزيرا للداخلية في وزارة عدلى ، وهو المسئول عن حوادث الضغط التى

وقعت في عهد هذه الوزارة ضد سعد وأنصاره ، فلما علم الناس أن ثروت في سبيل تأليف وزارته في الوقت الذي علموا فيه أن سعدا في طريقه الى منفاه ، كان بديها أن يرتابوا فيه وفي وزارته . ومن ثم كان الطريق أمام ثروت مليئا بالعقبات والأشواك .

ولا يسوغ مسلكه أنه هو الذي اشترط شروطه التي صارت في الجملة تصريح ٢٨ فبراير وأن من حقه بناء على ذلك أن يلي الوزارة ، لأن صاحب الفكرة في هذا التصريح هو عدلى باشا كما سلف القول ، ومع ذلك لم يتمسك بالبقاء في الحكم واستقال من وزارته الأولى ، ولم يقبل أن يؤلفها من جديد ، ولعله تعفف عن أن يؤلفها إذ رأى بثاقب نظره أن الأمة لا تؤيده في تأليفها ، لكن ثروت تفاضى عن هذه الناحية الهامة من الحياة السياسية ، ومن الحق أن نقول أن شخصية عدلى كانت أقوى وأسلم من شخصية ثروت ، ولعل أعضاء الوفد المنشقين قد زينوا له أن يؤلف الوزارة سواء رضيت عنها الأمة أو لم ترض لأنه قد خيل اليهم أن الأمة لابد وأن تدع للهيئة السياسية التي في يدها قوة الحكم والسلطان ، وهذا نقص كبير بل عيب خطير في تفكيرهم السياسى ، ظهر أثره على تعاقب السنين ، وجعلهم المرة بعد المرة أداة للرجعية والعبث بحقوق الشعب .

لم يكن الطريق اذن أمام ثروت سهلا ولا معبدا ، بل كان كما قلنا مليئا بالعقبات والأشواك ، فقد شرع في قتله قبل أن يؤلف الوزارة ، إذ دبرت مؤامرة لاغتياله ، وكان محمدا لانفاذها يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ ، أى في الوقت الذي كانت المجالس تتحدث عن قرب احتمال تكليفه بتأليف الوزارة ، واكتشف البوليس هذه المؤامرة ، وقبض على المتآمرين وعلى المسدسات والقنابل التي امتازوا استعمالها لاغتياله ، وكان القبض عليهم وضبط القنابل والمسدسات في منزل بجنيانة ماميش بحى السيدة زينب ، واتهم في هذه المؤامرة كل من : محمد حسن فرغل . محمد حسن سعد . على رحى . محمود حنفى سامى . عبد الحى كيرة . عبد الحكيم محمود . عبد الحليم غنيم . وحوكموا في شهر مارس سنة ١٩٢٢ أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت بحبس محمود حنفى ثلاث سنوات مع الشغل وحبس كل من على رحى ومحمد حسن سعد سنتين مع الشغل .

وتعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين ولم يعرف الفاعلون في معظمها ، وتخرج لها مركز الوزارة .

ففى مارس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على المستر مكنوتش بك مدير قسم القاطرات بالسكك الحديدية بالقرب من منزله بالزيتون فأصيب بأصابات بليغة .

وفى مايو أطلق مجهول الرصاص على البكباشى كيف مسامد حكمدار فرقة ب بشارع الفلكى ، فمات من جراح أصابته .

ولفتت هذه الحوادث سبعا ، ولم تهتد الحكومة الى الجناة بقيها .

احتجاج الحكومة البريطانية

على حوادث الاغتيال

ادى تكرار هذه الحوادث وعدم ظهور الفاعلين فيها الى انزعاج الحكومة البريطانية فاحتجت رسميا لدى الحكومة المصرية ، وأبلغ هذا الاحتجاج كتابة الى ثروت باشا في مايو سنة ١٩٢٢ عن يد اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى ، وقد جاء فيه : « أن عدم الاهتداء الى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم بعيدا عن طائلة العقاب ، يدل اوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ، وان الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لان تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع عليه اعتداء من الاجانب أو تعويض ورثته ان أدركته الوفاة ، كما انها تحتفظ بحق تقدير كفاية التعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية أو عدم كفايته » .

ورد ثروت باشا على هذا الاحتجاج بأن الحكومة المصرية أول من يأسف لوقوع تلك الاعتداءات التى تنكرها وينكرها الشعب المصرى ، وانها اتخذت التدابير الادبية والمادية لمنع وقوعها ، وهى لا تتأخر عن التشديد على جهات البوليس بمضاعفة اليقظة والانتباه مبالغة فى العمل على زيادة تأثير التدابير التى سبق اتخاذها ، واما عن التعويض فمع أن الحكومة لا ترى انها مسئولة بأكثر من توفير شرطة تقوم بأداء واجباتها قياما حسنا ، الا أن ما تعودته من حسن الضيافة نحو الاجانب يجعلها لا تتردد فى أن تمنح برا منها وكرما من وقع به أمثال هذه الاعتداءات السياسية ما ترى ان الظروف تقضى به من التعويضات ، وان الحكومة اظهرت استعدادها للجري على هذه الخطة فى احوال سابقة وانها ستظهر مثل هذا الاستعداد كلما رأت الظروف تدمو الى ذلك .

وفى الحق أن الرد صيغ فى قالب مملوء حكمة وكرامة والرائنا .

ولم تقف حوادث الاعتداء اثر هذا الاحتجاج والرد عليه .

ففى ٣ يولييه اكتشفت مؤامرة لاغتيال المستر برت المفتش بالسكة الحديدية .

وفى ١٥ يولييه ، أطلق بعض المتآمرين الرصاص على الكولونيل بيجوت الموظف بالمصلحة المالية التابعة للجيش البريطانى فأصيب باصابات بليغة .

فأرسل اللورد اللنبى الى ثروت باشا كتابا فى ٢٠ يولييه ، يبلغه فيه أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق متزايد الى الاعتداءات المتكررة التى لم يتوصل الى معاقبة مرتكبها ، وآخر مثل منها محاولة اغتيال الكولونول بيجوت ، وان الحكومة المصرية بتعلق بها أن تتخذ اجراءات شديدة لاكتشاف الجناة ومماقتهم ، وأن تضع حدا قاطعا لحملة الجرائم السياسية ، على أنه كلف بأن يخبره بأنه ان لم يتم ذلك فان الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى .

فرد عليه ثروت باشا بأن المندوب السامى لا يجهل أن الحكومة المصرية لم تقصر فى اتخاذ تدابير خاصة فى هذا الشأن ، واخصها زيادة عدد القوات الأوروبية فى البوليس لكى يتيسر له زيادة عدد دورياته ، واذا كانت هذه التدابير لم تؤد الى منع وقوع تلك الجرائم ، وتعرف مرتكبها ، فان الحكومة المصرية أول من يأسف على

ذلك ، على أنها مستشاور على الخطة التي أبلغها إليه في رده السابق ، وأنها عملا بهذه الخطة لن تالو جهدا في أن تزيد على قدر المستطاع أشد التدابير المتخذة لمنع وقوع هذه الجرائم والبحث عن فاعليها ، وأنها تنوى أن تنشئ في وزارة الداخلية فرعا خاصا تحصر في يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات السياسية والإشراف على الأبحاث المتعلقة بها .

وفي أغسطس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر توماس براون مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة ، فقتل سائق عربته المصري ، وجرح هو ونجده وخادمته جروحا شغفوا منها بعد حين .

اضطهاد المعارضة

على أن وزارة ثروت باشا قد اتخذت من إجراءات العنف والاضطهاد ومصادرة الحرية ما بنفها إلى الرأي العام ، نذكر على سبيل المثال مصادرتها الاجتماعات السياسية المخالفة لها ، مع إباحتها الاجتماعات المؤيدة لها ، وتعطيل جريدة (الأهالي) تعطيلاً نهائياً في مايو سنة ١٩٢٢ ، وتعطيل جريدة (الأمة) لمدة ثلاثة أشهر من ٦ يولييه سنة ١٩٢٢ ، وتعطيل جريدة (الليبرالية) نهائياً في يولييه ، وتعطيل جريدة (الأهرام) ثلاثة أيام ، وإصدارها تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين في مقالاتها أو إنسابها ، وهذا من أعجب وأسخف التعليمات وأبعدها في الشطط والاعتساف .

اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم

زاد مركز وزارة ثروت حرجاً أن السلطة العسكرية البريطانية اعتقلت أعضاء الوفد يوم ٢٥ يولييه وهم : حمد الباسل باشا . الأستاذ ويصا واصف . مرقس حنا بك . الأستاذ واصف بطرس غالي . علوى الجزار بك . جورج خيساط بك . مراد الشريعى بك ، وقدمتهم للمحاكمة بتهمة أنهم ارتكبوا جريمة معاقبة عليها بنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات المصرى بأن طبعوا ونشروا حوالى ١٨ يولييه سنة ١٩٢٢ منشورا يعرض للكراهة والاحتقار حكومة جلالة ملك مصر ، وأنهم في ١٨ يولييه أذاعوا منشورا موضوعه إثارة الكراهية ضد نظام الحكومة الحاضر ، وسجنوا بشكنة قصر النيل ، ثم أقيمت عليهم الدعوى العمومية أمام محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بدار محكمة الاستئناف الوطنية يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، واسترعت هذه المحاكمة انظار الأمة ، ورأت فيها تناقضاً مع الاستقلال الذى أعلن في ١٥ مارس ، اذ كيف يتفق الاستقلال مع محاكمة مصريين أمام محكمة عسكرية بريطانية وانتحال السلطة العسكرية البريطانية حق حماية نظام الحكم في مصر ؟ وكانت هذه المحاكمة الشاذة مما أخرج مركز الوزارة ، لأنها جعلتها في حى السلطة العسكرية الإنجليزية ، وقد وقف المتهمون في هذه القضية موقفا مشرفا ، فدفعوا بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضيتهم ، ورفضوا الاعتراف باختصاصها ورفضوا مناقشة الشهود أو الدفاع عن أنفسهم ، وانتهت المحاكمة يوم ١١ منه اذ قضت المحكمة عليهم بالإعدام ، وأبدلته القيادة البريطانية العامة بالحبس سبع سنوات وتفرير كل منهم ٥٠٠٠ جنيه ، ثم أفرج عنهم في ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه .

واعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمى بك . الشيخ مصطفى القاياتى . فخرى بك عبد النور . الأستاذ محمود فهمى النقراشى . الدكتور نجيب أمكندر .

الأستاذ محمد نجيب الفرايدى . الدكتور محجوب ثابت . عبد الستار بك الباسل .
الأستاذ حسن يس الخ . . وسكنت الوزارة عن هذه التصرفات ، فقد ذلك القرار
لها ، وكان من المأخذ عليها .

وتألفت هيئة جديدة للوفد من : المصرى بك السعدى . السيد حسين القصبى .
الأستاذ حسن يس الخ . . وسكنت الوزارة عن هذه التصرفات ، فقد ذلك القرار
راغب اسكندر . سلامة بك ميخائيل . الأستاذ عبد الحليم الببلى .

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

تأسس حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ على عهد وزارة تروت
باشا ، وبمعاونتها ومساعدتها ، وقد تألف من الأعضاء المنفصلين من الوفد ، ومن
معظم المخالفين لسعد زغلول ؛ ولذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد والوفد ،
وقد عقد مؤسسه أول اجتماع لجمعيتهم العمومية يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بفندق
شبرد ، وخطب فى هذا الاجتماع عدلى باشا يكن الذى اختاروه رئيسا للحزب ، وأعلن
فى هذه الخطبة : « ان النظام الدستورى هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة فى
المدنية كأممتنا » ، ولو سار هذا الحزب على هذه القاعدة لكان له اثر طيب فى حياة
مصر السياسية ، ولكنه مع الأسف قد نقضها ، وكان دأبه فى مختلف المهود تعطيل
الحياة الدستورية ، منفردا أو مؤتلفا مع كل جماعة من الرجعيين .

ولم يكن عدلى باشا ميلا بطبيعته الى الخصومة الحزبية ، ولكنه قبل رئاسة
حزب الأحرار الدستوريين بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين أرادوا ان يتخذوا من
رأسه سندا لحزبهم ، كما أقنعوه من قبل باستمساكه بالوزارة حين شجر الخلاف
بينه وبين سعد فى إبريل سنة ١٩٢١ ، على أن عدلى لم يلبث أن عاد الى طبيعته التى
تنفر من الخصومة الحزبية ، فاستقال من رئاسة الحزب سنة ١٩٢٤ وخلفه عبد العزيز
لهمى باشا .

وعيب هذا الحزب أنه وضع قاعدة التساهل مع الانجليز للوصول الى حل
القضية المصرية ، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ، ويسمونها « كياسة » ،
وما هى من الكياسة فى شيء ، بل هى سبيل التفريط فى حقوق البلاد ، ولقد حرص
على هذه السياسة منذ تأليفه وفى اطوار نشاطه ، فلم تذكر فى برنامجه كلمة الجلاء ،
والجلاء كما تعلم هو جوهر الاستقلال ، وكان أعضاؤه يأخذون على سعد أنه يضع
العقبات فى سبيل اتمام الاتفاق بين مصر وانجلترا ، وهم يعلمون على أى أساس تريد
انجلترا اتمام هذا الاتفاق ، وما الذى تبغيه من اتمامه .

وثمة عيب آخر فى تكوينه ، وهو أنه تألف لا استنادا الى تأييد الشعب ، بل
ارتكانا على سلطة الحكومة ، وقد لازمه هذا العيب طول حياته ، فهو ليس حزبا
شمبيا يرتكز على ارادة الشعب ، بل هو حزب حكومى يعتمد دائما على قوة الحكم ،
ومن هنا جاء تغليب سلطة الحكومة على سلطة الشعب ، وميله الى اهدار سلطة الأمة
لكى يصل الى مناصب الحكم ، ولا ترتقى الأمم بهذه الأساليب فى النضال السياسى ،
لأن النضال الذى يقوم على التوهين من سلطة الأمة وتخفيض شوكتها إنما يرمى آخر
الأمر الى استعباد الشعب ، ومن ثم ظهرت فى محيط هذا الحزب معظم الوسائل
والتدابير التى ترمى الى حرمان الشعب حقوقه السياسية .

وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان السياسة البريطانية اذ كانت تهدد به كل هيئة نيابية لا تعيل الى التسليم في حقوق البلاد ، كما كان مع غيره من الأحزاب الرجعية وسيلة لاستعادة الحكم المطلق ، وسترى ذلك واضحا من متابعة العصول الآتية من هذا الجزء ومن الجزء الذي يليه .

مقتل اسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرازق

روعت البلاد في مساء ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بمقتل رجلين من خيرة رجالها ، وهما المرحومان اسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرازق باشا .

كان مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين مجتمعاً في ذلك اليوم بمركزه بدار جريدة السياسة بشارع المتديان . وانتهى الاجتماع في الساعة السابعة ونصف مساءً ، فخرج كل من حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك عضوي مجلس ادارة الحزب قبل اخوانهما ، ولما هما بركوب السيارة تقدم نحوهما اربعة مجهولون واطلقوا عليهم الرصاص من مسدساتهم ، فاصابت منهما مقتلاً وأودت بحياتهما .

كان لهذا الاغتيال وقع أليم في النفوس ، لانه اعتداء فظيع أساسه محاربة المخالفين في الراى السياسى بوسائل القتل والارهاب ، وفي هذا من العدوان على حرية الراى ما تنبؤ عنه المدالة الانسانية والمنطق السليم والنضج السياسى الرشيد . وقد قوبل بالاستنكار من جميع من يقدرون حرية الراى في البلاد ، واسف الناس أن تبلغ الخصومة السياسية الى هذا الحد من الاجرام .

استقالة وزارة ثروت باشا

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

قدم ثروت باشا استقالته يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ الى الملك ، فقبلها في اليوم نفسه ، ولم يذكر في كتاب استقالته الاسباب التى دعت الى التخلي عن الحكم ، وانما ذكر فيه برنامج الذى اعلنه في خطاب تأليف وزارته ، وعدد الأعمال التى حققها من ذلك البرنامج . قال :

« مولاي صاحب الجلالة

« تفضلت جلالتك فشرفتني بثقتها العالية ودمنتى الى تأليف الوزارة فتمكنت بمعاونتها السامية من السعى في تغيير الحالة السياسية للبلاد بالفناء الحماية التى ضربت عليها ، فلما آذن بالنجاح ذلك السعى الذى تعهدته جلالتك بالرعاية والمطف شرفتني بأن عهدت الى رسمياً بتأليف الوزارة وكان أسعد افتتاح لمهدا ما اعلنته جلالتك على ملا العالم من استقلال البلاد الذى اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر الا مصاف الأمم الحرة المستقلة وتوطد ملكها على دعائم ثابتة مكيئة .

« ولقد كان من الواجب على في تلك الظروف أن آخذ على نفسى بين يدي جلالتك ويدي البلاد عهداً بما اختطه من وجوه تحقيق آمانيها ، لذلك رفعت الى سديكم الملكية في الكتاب الذى أنهيت فيه الى جلالتك بقبولى تأليف الوزارة ، بيانا عن خطتها كان في مقدمة ما جاء فيه أنها تنفيذا لارادة جلالتك ستعمل على اعداد مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسؤولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية

من الاشراف على العمل السياسى المقبل وأنها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه الى المصلحة القومية دون غيرها كما أنها ستعمل على إلغاء الاحكام العرفية .

« ومن دواعى الغبطة للوزارة أنها وفقت فى ظل عطف جلالته الى تحقيق ما اختطته لنفسها ، فقد فرغت اللجنة التى نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعا حاويا لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادئ الحكم ، وهو الآن تحت النظر ، كذلك نجحت الوزارة فى وضع أساس ادارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها ، فالغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ولم يستبق منهم الا مستشارا المالية والحقانية ، مع قصر مهمتهما على ابداء الراى والمشورة ، الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لاولهما ، وأبطل ما جرى عليه من العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء ، كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه ، وأخذت الحكومة بعد ذلك فى احلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب ، ثم أوفدت بعثات عدة الى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم فى وظائف الحكومة التى تقتضى كفاءة خاصة ، وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها .

« أما ما يتعلق بإلغاء الاحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه ايضا اذ اتفق على قانون « اقرار الاجرامات العسكرية » الذى اشترط لإلغائها ، وأصبح امر ذلك الإلغاء مرهونا بإرادة حكومة جلالته .

« ولقد عرض فى أثناء تولى الوزارة لعملها أن أدى تغير الأحوال فى الشرق الى تعديل معاهدة « سيفر » . فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كى لا يقرر فيه شىء يمس مصر دون أن يسمع صوتها ، وعرضت على جلالته برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنا من نصوص تلك المعاهدة تعديلا يحقق أمانى البلاد ، وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن اترك الأمر لغيرى .

« لذلك اشرف بأن أرفع استقالتى الى اعتاب جلالته ، شاكرا ما لقيته فى عملى من العطف والتعاضد ، سائلا المولى عز وجل أن يهبى لبلادنا العزيزة من أمرها رشدا وأن يحقق فى ظل جلالته كل ما ترجوه من الخير والسعادة .

« وانى لجلالته العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين .

القاهرة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

فرد عليه الملك بقبول استقالته قال :

« عزيزى ثروت باشا

« اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتكم من مهمتكم وقد أصدرنا أمرا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أدائه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم » .

صدر بسرأى عابدين فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢) .

ولعلك تلاحظ ما فى أسلوب الجواب من روح الجفاء ، وتلك كانت مكافأة الوزير

الذى كان له الفضل بحسن مسعاه في أن يرتقى السلطان قواد من سلطان تحت الحماية الى ملك لدولة اعترف لها بالاستقلال والسيادة !

لماذا استقلال ثروت باشا ؟

لم يتضمن كتاب ثروت باشا أسباب استقالته ، وإنما يؤخذ من قوله : « وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائي في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى » ، يؤخذ من هذه العبارة أنه استقال مرغما ، إذ كان « أرجو » أن يمضى في تنفيذ برنامجيه ، ولكن لم يتحقق رجاءه ، ولم يبين استقالته على أسباب صحيحة كما جرت بذلك العادة في كثير من الاستقالات ، فلا بد أن تكون هناك أسباب قوية لم يشأ أن يذكرها في كتابه الى الملك ، فما هي تلك الأسباب التى أدت الى استقالته وحالت دون تحقيق ما كان « أرجو » من المضى في تنفيذ برنامجيه حسب تعبيره ؟

ليس من حق المؤرخ أن يغفل مسألة هامة كهذه ، بل عليه أن يبين لمن يقرءونه لماذا استقال ثروت باشا ، ومن واجبه وهو يدون الحوادث الهامة في سفر التاريخ أن يبين أسبابها وعملها ، إذ بدون هذا البيان يفقد التاريخ روحه وفائدته ، ويصبح جامدا مقلدا ، بل يكون مجموعة من المعميات ، ويقتصر على سرد وقائع غير مفهومة وغير مترابطة ، ولا يؤدي الى الفاية منه وهي توسيع الأفق الذهني والعلمي لقراء التاريخ .

فلماذا اذن استقال ثروت باشا ؟

الواقع أن المغفور له الملك قواد لم يكن يميل الى بقاء ثروت باشا في الحكم ، بل لم يكن ميلا في الاصل الى اسناد الوزارة اليه ، ولكن ضغط الحوادث كان فوق ارادته ، فاحتمل ثروت باشا على كره منه ، مضمرا انتهاز الفرص لاسقاطه ، هذا الى أنه لم يكن يميل أيضا الى صدور الدستور ، أما عدم ميله الى ثروت فلأنه كان ذا شخصية كبيرة لا تخضع في كل الأمور لما يطلبه الملك ، وليس هذا هو الطراز الذى يرضيه ، بل كان يؤثر الرؤساء والوزراء الذين لا شخصية ولا ارادة لهم ، فالملك قواد كان يريد وزراء يعتبرهم موظفين في بلاطه ، يأمرهم فيأثمرون ، ولا يريد وزراء يعتدون ببرامجهم وشخصياتهم ، ولذلك كان يضمم اسقاط ثروت من اليوم الذى ألف فيه وزارته ، ولم يشفع له أنه كان له الفضل بحسن مسعاه في التعظيم من شأنه . اذ صار صاحب الجلالة الملك بعد أن كان سلطانا تحت الحماية البريطانية ، لم يكن لهذا الفضل اثر في نفسه ، بل كان له فيها اثر عكسي ، لأن من خصائص الملوك الحاكمين بأمرهم أن يحققوا على من له فضل عليهم .

ومن ناحية أخرى فقد كان ثروت باشا جادا في وضع الدستور واستصدار المرسوم الملكي به ، وكان يستحث لجنة الدستور على انجازه ، حتى يصدر وهو لا يزال في الوزارة ، وقد أتمت اللجنة وضعه وقدمه ثروت فعلا الى السراى كما وضعتها اللجنة ، ولكن الملك قواد لم يكن يميل الى إصداره ، لأنه رآه كما يقول ينل سلطته ويجعل الحكم مرجعه الى الشعب ، وهذا ما لا يبغيه الملك ، وكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعا أعمالها ومداولاتها ، ناقما على ما أسماه انتقاص سلطة الملك ، مع أنه قبل اعلان الاستقلال لم يكن يملك سلطة ما ، بل كان سلطانا تحت الحماية ، لا يصدر عنه الا ما يأمره به عمال الحماية ، ولكن هكذا شأن الملوك الحاكمين

بأمرهم ، يتناسون الحقائق اذا كان في ذكرها ما يتعارض مع أهوائهم ، ولا يفكرون الا في الاستزادة من سلطتهم على حساب سلطة الشعب .

كان الملك فؤاد اذن غير راض عن الدستور ، وقد أفضى الى عدلى باشا باستنكاره للنصوص التى اسمها انتقاصا لسلطته ، وطلب اليه التدخل لتعديلها ، ولكن عدلى باشا لم يتدخل ، ولم يجد سندا ولا مسوغا للملاحظات الملك ، وترك الامور تجري فى مجراها الطبيعى .

كان لابد اذن للملك من تنحية ثروت عن الحكم ، لكى يتغير مجرى الامور من بعده ، فيتعطل صدور الدستور ، وقد يقبر قبل ان يولد ، فدبرت اشاعة لاسقاطه ، كان مصدرها محمد سعيد باشا باتفاقه مع السراى ، فقد نقل سعيد باشا الى الملك انه سمع من حسن صبرى بك (باشا) نبأ خطيرا ، اذ علم وهو فى اوروبا ان لثروت باشا صلة بالخدو السابق عباس حلمى الثانى ، وزعم سعيد باشا فيما زعم ان حسن بك صبرى سسمع هذه الرواية من الخديو نفسه حين قابله فى صيف ذلك العام ، وكانت هذه الاشاعة ذريعة اخذها الملك لتسويغ غضبه على ثروت باشا ، وابلغه فعلا انه لا يريد بقاءه فى الحكم ، وكانت الاشاعة مكذوبة من أساسها ، ويعلم الملك بكذبها وتدبيرها ، فاضطر ثروت باشا أمام غضب الملك أن يستقيل ، وبخاصة بعد أن علم أن السراى دبرت ضده مظاهرة تنادى بسقوطه يوم الجمعة (اول ديسمبر سنة ١٩٢٢ - ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٤١) ، اذ اعتزم الملك أداء صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر ، ودعا ثروت الى أن يصحبه فى موكبه ، ونمى الى ثروت تدبير المظاهرة فأثر تقديم استقالته حتى لا يستهدف لمثل هذه المكيدة .

وقد أفضى ثروت باشا بعد استقالته بحديث نشره فى الصحف كشف فيه عن مصدر تلك الوشاية ، فذكر أن الذى نقل الاشاعة الى الملك فؤاد هو محمد سعيد باشا ، وأن سعيد باشا زعم أنه تلقاها من حسن صبرى بك (باشا) ، وكذب صبرى باشا ما نسب اليه تكذيبا قاطعا ، فجاء هذا التكذيب دليلا على تدبير الوشاية واختلاق الاشاعة لاسقاط ثروت ، حتى اذا ظهر كذبها فيما بعد كان السهم قد نفذ ، وكانت الغاية من اختلاق هذه الاشاعة قد تحققت ، ولا يهم بعد ذلك أن يتضح كذبها !

فسقوط وزارة ثروت باشا كانت اسبابه محض داخلية ، وفى ذلك قالت جريدة « الدبلى تلفراف » : « ان النزاع الذى قام بين جلالة الملك وثروت باشا هو نزاع شخصى بحث ، فثروت باشا فى نظر الملك واسع الحرية فوق اللازم ، والملك فى اعتقاد رئيس الوزراء أوتوقراطى (حاكم بأمره) ، وليس للورد اللينى ولا للحكومة البريطانية أى دخل فى هذا الخلاف الداخلى مباشرة ، وفى الحقيقة ان الأمر الوحيد الذى يعنيننا انما هو أن تراعى أية حكومة مصرية الشروط التى احتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير مراعاة تامة ، وليس ثمة سبب يدعو الى الاعتقاد أن توفيق نسيم باشا سيخيب رجاءنا فى هذا الشأن » .

ولعلك تلمح فى هذه الملاحظات عنصرا خفيا من عناصر المحيط السياسى فى هذا العهد ، وسببا من أسباب النقص السياسى والخلقى فى هذا المحيط ، ولعلك تدرك بقليل من المقارنة بين ما جرى فى مصر وما يجرى فى انجلترا مثلا ، لعلك تدرك من

هذه المقارنة سببا من اسباب ظهور الشخصيات الكبيرة في ظل العرش البريطاني ،
فان هذا العرش يفسح المجال لكبار الرجال الذين ساسوا الامبراطورية البريطانية ،
وكانوا من بناء مجدها وعظمتها ، أما في مصر فالامر قد جرى ، مع الأسف العظيم ،
على غير هذا النهج القويم .

كان من نتائج سقوط وزارة ثروت او خلفتها وزارة محمد توفيق نسيم التي لم
تكن تعطف على الدستور ، ولا تبغى أن يرى ضوء النهار ، وانتهزت السياسة
البريطانية هذه الفرصة لتطلب حذف نصوص السودان من الدستور ، اذ وجدت
من التلكؤ في اصداره فرصة انتهزتها لتطل على نصوصه وتحذف منها ما شاءت لها
اغراضها ، وقد اجابها نسيم الى طلبها كما سيجيء بيانه في الفصل السادس فكان
هذا الانقلاب على حساب الأمة وعلى حساب حقوق البلاد ووحدتها .

* * *

الفصل الخامس

مصر في مؤتمر لوزان

أكتوبر ١٩٢٢ - يوليو ١٩٢٣

نفضت تركيا عن نفسها اكفان الانحلال الذي أصابها في نهاية الحرب العالمية الأولى وبعثت الحياة من جديد على يد زعيمها مصطفى كمال وصحبه وأنصاره ، بالرغم من الهزائم التي حاقت بها في تلك الحرب .

احتل الحلفاء الأستانة في نوفمبر سنة ١٩١٨ ، واحتل الأروام (اليونانيون) أزمير في مايو سنة ١٩١٩ ، فرأى الوطنيون الترك أن بلادهم مهددة بالتمزق اذا ظلوا ساكنين ينتظرون حكم الحلفاء ، فان كل الدلائل كانت مجمعة على أن هؤلاء قد أمدوا لتركيا حكم الفناء والاصدام ، فانبعثت الحركة الوطنية في الأناضول عقب احتلال أزمير ، وانشئت الجمعية الوطنية (المجلس الوطنى الكبير) في أنقرة ، وتولت تنظيم الجهاد الوطنى وإدارة شئون البلاد ، وافتتحت يوم ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٠ ، وقطعت صلتها بحكومة الأستانة التي كانت موالية للحلفاء ، مستسلمة لمطالبهم ، وبدأ استسلام هذه الحكومة من توقيعها في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ معاهدة « سيفر » Sèvres التي كانت تقضى على تركيا قضاء مبرما ، فلم تعترف بها الجمعية الوطنية ، واعتبرتها باطلة ، ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليونانى الذى كان يمدده الانجليز بالعون والعتاد ، فظفر الترك باليونان في معارك عدة أهمها معركة « أين أونو » الأولى في يناير سنة ١٩٢١ ، والثانية في مارس ، ومعركة « سقاريا » في أغسطس سنة ١٩٢١ ، ومعركة « دملوبينار » في أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ودخل الجيش التركى أزمير في ٩ سبتمبر ، وقذف بالأروام الى البحر ، واضطرت اليونان الى عقد الهدنة مع الترك في « مودانيه » يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ .

وعلى اثر هذه الانتصارات الحاسمة تغير وجه المسألة الشرقية ، وطلب الترك من الحلفاء إعادة النظر في معاهدة « سيفر » ، فلم ير الحلفاء بدا من أن يقبلوا هذا الطلب وانفقوا مع الحكومة الوطنية التركية على عقد مؤتمر دولى في « لوزان » لإبرام الصلح مع تركيا الجديدة ، وتسوية الحالة في الشرق الأدنى عامة .

وكان لابد من أن يتناول هذا المؤتمر ضمن ما يتناوله النظر في مصر المسألة المصرية ، اذ هى جزء من المسألة الشرقية ، لذلك اتجهت الأنظار الى ضرورة تمثيل مصر فيه للمطالبة باستقلال البلاد والدفاع عن حقوقها ، وقد ظهرت هذه الدعوة في أواخر عهد وزارة ثروت باشا ، وأراد ثروت أن تمثل مصر في المؤتمر تمثيلا رسميا ، وأوفد سيف الله يسرى باشا الى أوروبا للاتصال بساسة الترك في المؤتمر ليقرروا وجهة نظر مصر ، وهى أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها السابقة في مصر والسودان

اليها ، ولكن سقوط وزارة ثروت أوقف هذه المهمة ، وجاءت وزارة نسيم باشا فأهملت الأمر ، ولم تتابع مساعي وزارة ثروت في هذا الصدد ، وأضاعت على مصر فرصة ثمينة لإبراز شخصيتها الدولية والدفاع عن حقوقها في هذا المؤتمر العتيد .
ورأى الحزب الوطنى والوفد المصرى وجوب اشتراك مصر في مؤتمر الصلح اشتراكا شعبيا ، فأصدر الحزب الوطنى القرار الآتى :

قرار الحزب الوطنى في اشتراك مصر في مؤتمر لوزان

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى في يوم الاثنين ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ السابعة الرابعة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة الأستاذ أحمد لطفى بك وكيل الحزب وحضور حضرات عبد اللطيف الصوفانى بك واسماعيل لبيب بك ومحمد فؤاد المنشاوى بك ومحمود بك نصير والدكتور محمود بك ناشد وحسن خيرى بك ومحمد حافظ رمضان بك وسعيد بك طليمات وعبد الرحمن الرافعى بك والأساندة أحمد وجدى وسيد المقصود متولى وأحمد وفيق ومحمد زكى على

« وبعد المناقشة في مسألة اشتراك مصر في مؤتمر الشرق الأدنى قررت اللجنة ما يأتى :

« ان من مصالح مصر ان تشترك في مؤتمر الصلح لتصل بذلك الى اعلان حقوقها وتقريرها ، غير ان الحزب الوطنى يرى ان اشتراك مصر بهيئة غير معتمدة من جانب الأمة ممثلة في جمعية وطنية لا يحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك .

« والحزب الوطنى في الوقت الذى أيدت فيه الحوادث صدق نظره ودعت من لم يكن في بادىء الأمر على رايه الى نصرته مبادئه وتعظيم خطئه يرى أن الوقت الحاضر أكثر ما يكون ملائمة لدعوة الأمة الى ضم صفوفها وتوحيد كلمتها والعمل على تحقيق مطالبها كاملة غير منقوصة وإقناع جميع الأمم بصحة تلك المطالب .
« وأنه في الوقت الذى لا تتمتع فيه الأمة بسيادتها ولا تستطيع فيه اعلان أغراضها ورغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والاجراءات الاستثنائية لا يرى الحزب الوطنى بدا من ايفاد مندوبيه لبيان حقيقة الحال في مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها (١) » .

قرار الوفد

وأصدر الوفد المصرى في اليوم نفسه القرار الآتى :
« سيعقد مما قريب على اثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولى لتسوية مسائل الشرق الأدنى واعادة النظر في معاهدة سيفر .
ولما كان في تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر - ولما كان لتركيا عليها من سيادة وكانت مصر قد حرمتها انجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح فقد صار الواجب ان تنتهز الأمة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشارك في المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها - وهم هيئة الوفد الذى يرأسه سعد زقلاول باشا ليحصل على أمرين :

(١) الامرام - ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ .

أولاً - اقرار الدول بتنزل تركيا الى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس .

ثانياً - تسوية مركز بريطانيا ازاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل .

« على أن تصادق مصر ممثلة في هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق في هذا الشأن . »

« ولما كان من مصلحة إنجلترا أن تنفرد دون الدول بحل المسألة المصرية في جوهرها على الوجه الذى صوره رئيس وزارتها في اخطاره الممتلكات الحرة والدول بما تضمنه تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فقد اذيع أن مخابرات تجرى باسم الوزارة المصرية للموافقة على قبول مصر عضواً في المؤتمر وفي هذا كل الخطر لأن معناه - اذا صح - أن إنجلترا تسعى بواسطة مروجى سياستها من المصريين لكي يكون نقل السيادة التركية الى مصر سميماً ، وأن تظل هي محتفظة بجوهر السيادة ، انه قد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف لفرصة كالتى تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم ، فوجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبهاً من قلوب الشعب ، لا مردداً لصدى ما يمليه الانجليز على السنة من ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة

« أن كرامة مصر ومصالحها لتحتمل في هذه الآونة الخطيرة رفع الأحكام العرفية وسائر ما ترتب عليها ليكون للشعب وزعمائه الحرية التامة في ابداء الراى نحو مصير البلاد ولكى لا تحرم مصر من خدمات أعز أبنائها عليها وأبرهم بها . »

« المصرى السعدى ، حسين القصبى ، أميرالاي محمود حلمى اسماعيل ، عبد الحليم البيلى ، راجب اسكندر » ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢

وآلف الحزب الوطنى وفده من أحمد لطفى بك ، وحافظ رمضان بك ، والأستاذ أحمد وجدى . وأحمد خيرى بك ، والدكتور اسماعيل صدقى بك ، وسعيد طليعات بك ، وأبحروا من الاسكندرية يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢ .

وآلف الوفد وفده من حسن حبيب باشا ، وعلى الشمسى (باشا) ، وسلامة ميخائيل بك ، والأستاذ عبد الحليم البيلى ، وحسين هلال بك ، وإبراهيم راتب بك ، وعطا ميفى بك ، وأبحروا من الاسكندرية يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢

انقسام الوفدين وعلان الميثاق الوطنى - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢

واذ رأى الوفدان بعد وصولهما الى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوة المطالب الوطنية التى يتقدمان بها الى المؤتمر ، ويظهر الأمة بمظهر الانقسام ، فقد قررا الاندماج معا في هيئة واحدة سميت (الوفد المصرى) ، وتم الاتفاق على ذلك في اجتماع عقده أعضاء الوفدين بمدينة روما بفندق « اكسليور » يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وكتبوا بذلك وثيقة وقعوا عليها جميعا ، سميت « الميثاق الوطنى » ، هذا نصها :

« انه بمناسبة انعقاد مؤتمر الشرق بلوزان وطلباً لتوحيد الجهود لخدمة القضية المصرية والدفاع عن مطالب المصريين لدى هذا المؤتمر قد اجتمع اليوم بأوتيل اكسليور بروما أعضاء وفد الحزب الوطنى وأعضاء الوفد المصرى وعرض

كل منهما برنامج على الآخر ، وبعد الاطلاع عليهما والناقشة فيهما تقرر بين الطرفين ما يأتي :

اولا - ان يكون البرنامج الوحيد للوفدين في ماموريتهم لدى المؤتمر المذكور هو البرنامج الاتي :

١ - الاستقلال التام لوادي النيل بدون اى تدخل اجنبى او قيد او مساس بهذا الاستقلال

٢ - معاهدة سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان باطلة ملغاة لا اثر لها .

٣ - جلاء الجنود الانجليزية (البريطانية) عن جميع بقاع وادى النيل

٤ - عدم الاعتراف ومقاومة كل زعم من مزاعم انجلترا يقصد به ايجاد اى مركز ممتاز خاص لها في جميع انحاء وادى النيل

٥ - مسألة الامتيازات الاجنبية لا تحل الا بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة

٦ - مقاومة اى محاولة تفضى الى مفاوضة انجليزية بمصرية لحل قضية مصر عند بحثها في مؤتمر لوزان

٧ - احباط كل محاولة انجليزية ترمى الى حمل مصر على اقرار اى تدبير من التدابير التى اتخذت في ظل الاحكام العرفية

٨ - تقرير لجنة قناة السويس طبقا للمبدأ الذى تقرر في مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٨ والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن تلك اللجنة

ثانيا - العمل على منع تمثيل مصر في المؤتمر بواسطة اى وفد من الحكومة المصرية لأنها لا تعبر عن رأى الشعب .

ثالثا - العمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين المتحدين لهذا الغرض مع المطالبة بفك اعتقال معالى سعد زغلول باشا ليتمكن من رئاسة هذه الهيئة لتحقيق هذا البرنامج المتفق عليه

رابعا - يكون اسم هذه الهيئة المتحدة من الوفد المصرى والحزب الوطنى (الوفد المصرى)

« تحرر هذا من نسختين في يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ »

وقد أقر سعد باشا هذا الائتلاف ، وارسل برقية من جبل طارق الى الوفد المتحد قال فيها : « سرنى الخبر الذى وصل الى من ابرام الاتفاق بينكم ولكنى لا ارى لزوما للسمى لدى مؤتمر لوزان من اجل ، ان الافضل ان توجهوا مجهوداتكم الى تحقيق اهداف الامة » .

مذكرة الوفد المتحد الى المؤتمر

قدم الوفد بعد ائتمانه مذكرة الى رئاسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر ، طلب فيها قبوله في المؤتمر لتشرح مطالب مصر والدفاع عنها ، قال ما تعريبه :

« يرى مندوبو الشعب المصرى انه من الامور اللازمة التى لابد منها ان تسمع اقوالهم في مؤتمر لوزان لانه يكون من اشد ضرر الاجتفاف والحيث ان يقرر مضير مصر بدون ان يقبل مندوبوها لعرض مطالبها وتأيدتها

« أن المعاملة التي كالت مصر ضحيثها حتى الآن لم يكن لها من نتيجة الا أنهم زادت حالة بلادنا السياسية تفاقما ، فمصر في حالة اضطراب وفوضى منذ عقب الهدنة ، وهذه الحالة من الوجهتين الدولية والوطنية تنطوي على اشد الاخطار وم شأنها ان تفضي الى مشاكل يخشى أمرها ، وهذا في حين أن الشعب المصري يريد النظام والأمن ، فيقتضى لأجل مصلحة السلم الدولي وخصوصا لمصلحة السلم : دائرة البحر الأبيض المتوسط أن يوجد في نهاية الأمر حل عادل يكون مرضيا لجميع الذين لهم مصلحة ويكون قبل كل شيء آخر مرضيا للشعب المصري

« أن مؤتمر لوزان الذي اجتمع لوضع معاهدة تقوم بدلا من معاهدة « سيفر وتكون من جهة مطابقة لمبادئ الحق والعدل ومن جهة ثانية مطابقة لمصالح الدول أن هذا المؤتمر يكون قد عمل عملا ناقصا لا وافيا تماما اذا هو لم يباشر البحث في المسألة المصرية لحلها بالاتفاق مع ممثلي الشعب المصري

« أن الحالة الفعلية المفروضة على مصر بالاحتلال الانكليزي الذي وقع في سنة ١٨٨٢ لم تكن في وقت من الأوقات حالة قائمة على الحق ، ونحن لم نقبلها قط كما أنها لم تحصل قط على موافقة الدول الأوروبية .

« ثم أن الحالة الفعلية المفروضة على مصر في سنة ١٩١٤ بإعلان الحماية لم تكن الا بمثابة اطالة لاحتلال سنة ١٨٨٢ مقرونة بتعريض موقفه ، ولا يمكن التسليم علو رغم معاهدات الصلح بأن لهذه الحالة ادنى صفة قانونية ، لأن مصر صاحبة الشار الاول لم يؤخذ رأيها فيها ، وكذلك الحالة الفعلية المفروضة على مصر بتصريح ٢٨ فبراير وهو نتيجة قرار من بريطانيا العظمى وحدها تستمر به الحماية تحت شكل مستتر ، فهي حالة رفضها المصريون أيضا .

« وتعد مصر نفسها مستقلة مستقلا تاما مطلقا ، والأمر الوحيد الذي يمسر هذا الاستقلال هو وجود انجلترا في بلادنا ، فمهما تكن الاسباب التي حملت الحلفاء بمناصفة معاهدات الصلح على أن يفرضوا على أعدائهم السابقين الاعتراف لا بحالة مشروعة بل بحالة فعلية هي الحالة المكونة وقتيا من الحماية البريطانية الباطلة تماما ، فإن لنا ثقة وطيدة بأن مؤتمر لوزان يتلافى حيفا كبيرا ظاهرا .

« أن استقلال مصر لا يهدد أحدا ولا يهدد مصلحة ، وبمكس ذلك فإن تسلط أية دولة من الدول على وادي النيل يجعل الدول الأخرى عرضة لأخطار كبيرة ويجعل مصالح عظيمة سواء كانت أدبية أو مادية مستهدفة للخطر .

« أن مثل هذا التسلط هو الذي عارضه « البروتوكول » أو الاتفاق الذي امضى في سنة ١٨٨٢ في تريبيا (١) وقضى باجتناب المصلحة الخاصة ونص فيها صريحا على أنه لا يحق لدولة من الدول أن تسمى الى الحصول على امتياز خاص بها في مصر أو احتلال أى جزء من أراضيها ، فوجود بريطانيا العظمى حامية اسما أو فعلا يوجد لأوروبا منبعا لمشاكل لا تحصى ، وهكذا لا يكون حياد قناة السويس مضمونا وموطدا ، فإن السيادة السياسية التامة في مصر لدولة مثل بريطانيا العظمى تجعل هذا الحياد وهميا ، وإذا وقعت حرب فإن الدولة التي يكون جنودها على ضفاف قناة السويس تقبض على أحد مفاتيح البحر الأبيض المتوسط وهو ليس أقلها شأننا وأهمية .

(١) هو الميثاق المرفوف بميثاق النزاهة الذي عقد في تريبيا (ضواحي الاستانة) يوم ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ (راجع الكلام منه في كتابنا « الثورة العربية والاحتلال الانكليزي » ص ٢٢٦ الطبعة الاولى) .

« ولم نشأ في هذا الوقت إلا توجيه أنظار الدول الى حالة دقيقة جدا ، فاذا كنا نحن المصريين - الذين يطلبون الاستقلال لأن لهم على كل وجه حقا في الاستقلال - نعد هذا الاستقلال كمسألة حيوية وعامل أساسي لكيان وطني صحيح فان أوروبا يجب أن تعد استقلال مصر بمثابة عامل رئيسي للسلم في الشرق وأمن البحر الأبيض المتوسط ، فمسألة مصر ليست اذن مسألة سياسية داخلية بريطانية وليست من المسائل التي يمكن حلها بإرادة دولة واحدة ، أن لأوروبا كلها مصلحة في توطيد السلم ، وكيف يوطد السلم في مصر التي تطلب استقلالها بلا كلل بدون أن تفاوض مصر مفاوضة قائمة على حسن القصد والاخلاص ؟ »

« يجب أن تشترك مصر في مؤتمر لوزان اذ لابد لها قبل كل شيء آخر من أن تدافع عن شخصيتها وتحقق استقلالها . »

« ولعل اقطاب الدول المعهود اليهم في ادارة أعمال المؤتمر يابون أن يكون تمثيل مصر سوريا ، فلكي يكون هذا التمثيل مفيدا يجب أن يكون حقيقيا ويجب أن يتمكن ممثلو مصر الحقيقيون من التكلم باسمها ، ولا يمكن أن يتولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التي تحاول الحصول على قبول وفد مرسل من الحكومة المصرية في مؤتمر لوزان ، فبإزاء هذه المحاولة نرى من واجبنا نحن ممثلي الشعب المصري الحقيقيين أن نحذر ممثلي الدول في المؤتمر كي لا ينجسد فيما يتعلق ببلادنا الخطأ الذي كلف كثيرا من الأموال والأرواح وأوقف الاكثريّة العظمى في انقره ضد الاقلية الصغرى في الاستانة . »

« ان الوفد الذي يرأسه سعد زغلول باشا المنفى الآن في جبل طارق هو الوفد الوحيد الذي وكلته الأمة ليتكلم باسمها ، لذلك نتشرف أن نطلب الى ممثلي الدول في المؤتمر أن يقبلونا في هذا المؤتمر باعتبار أننا الموكلون الحقيقيون بالتكلم والبحث بملء الحرية باسم الشعب المصري »

وقدم الوفد المتحد عدة تقارير الى المؤتمر بشرح المطالب المصرية ، نخص بالذكر منها التقرير الذي قدمه في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عن المسألة المصرية بين فيه أن انجلترا هي وحدها الدولة المعارضة لتحقيق استقلال مصر الفعلي التام .

وحل الوفد في التقرير تصريح ٢٨ فبراير الذي اعترفت فيه الحكومة الانكليزية تحت ضغط الحوادث التي وقعت منذ عقد الهدنة بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة واكد ان التحفظات الأربعة التي اشتمل عليها هذا التصريح تجعل هذا الاستقلال وهما

ثم بسط الحالة المالية في مصر ، فذكر كثيرا من الحجج والأدلة التي تثبت أن هذه الحالة على أعظم جانب من السلاسة والمتانة وأن رؤوس الأموال الأجنبية لا تستهدف لأدنى خطر بل على النقيض من ذلك فإنه متى تم لمصر استقلالها تنمى وتزيد علاقاتها التجارية والمالية مع جميع الدول وهو ما تميل الادارة الانكليزية الى الحيلولة دونه .

أما السودان فقد أثبت الوفد أنه جزء من مصر لا يمكن فصله عنها وأنه حيوى لها من جميع الوجوه .

وفي ختام التقرير ألح الوفد على المؤتمر بأن يتلافى الحيف الذي كانت مصر ضحيته ، وأضاف الى ذلك أنه يستحيل على انجلترا أن تقدم أية حجة صحيحة

مشروعة تبرر بها وضع يدها على مصر ، وليس للاحتلال والحماية والاستقلال في عرف انجلترا الا معنى واحد هو السيطرة الظاهرة او المستترة .

وذكر الوفد التضحيات التي بذلها المصريون منذ نشوب الحرب ومنذ عقد الهدنة ، وقال ان الشعب المصرى على رغم ما عاناه من الالام والشدائد ثمانى سنوات تحت الاحكام العسكرية البريطانية مصمم على ان يرفض بكل قواه الارادة الجائرة التى تقضى عليه بالاستعباد ، ثم قال انه ليشق علينا ان نظن ان الارادة الانكليزية يمكن ان تغلب على العدل زمنا غير محدود وان على مصر ان تدفع حريتها المعقودة وشرفها الوطنى وكيانها نفسه ثمنا لذلك الامتياز المحزن ، امتياز وقوعه على طريق الهند ، فمؤتمر لوزان يستطيع ان يعيد السلام فى مصر التى هى من المراكز التى تعد محور السياسة الشرقية وان يضع بذلك حدا نهائيا لحالة لا يقتصر أمرها على انها مشيرة فى حد ذاتها بل يمكن ان ينشأ عنها تأثير لا يستطاع اجتنابه فى الجانب الأفريقى والجانب الآسيوى من البحر الأبيض المتوسط ، ولما كان الوفد المصرى يشق برغبة الدول فى ان تقيم فى الشرق سلما عاما ثابتا فانه يطلب باسم الشعب المصرى :

اولا - الاعتراف بالاستقلال التام لوادى النيل (مصر والسودان) .

ثانيا - جلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل كله .

ثالثا - ابقاء الحياد الفعلى التام لقناة السويس وان يعهد الى مصر فى المحافظة على هذا الحياد .

وقدم مذكرة من مسألة قناة السويس ، أبرز فيها وجوب جلاء الجنود البريطانية من مصر لضمان حيده القناة ، والمع الى الادوار التى مرت بها ، قال :

« ان مصر اجازت حفر قناة السويس بقصد خدمة مصالح جميع الأمم ، وقد نص فى عقد الامتياز نفسه على حياد القناة ، لمصر هى صاحبة الفكرة الاولى فى تقرير هذا الحياد حرصا على مصلحة جميع البلدان ، وبذلت مصر فى سبيل القناة تضحيات عظيمة ، فأنفقت عشرين مليون جنيه وقدمت للعمل لدى الشركة التى هى صاحبة الامتياز اكثر من خمسة وعشرين ألف عامل هلك الوف منهم اثناس العمل ، وهكذا لم تقتصر مصر على خدمة الانسانية من الوجهة الادبية بل اقدمت على ذلك من الوجهة المادية والمالية ايضا » .

ثم شرح الوفد فى المذكرة اقدام بريطانيا العظمى على خرق حياد القناة لأول مرة سنة ١٨٨٢ ، فى حين انه لو لم تحترم الجيوش المصرية عهد مصر المتعلقة بحرية الملاحة فى القناة لكان فى وسع هذه الجيوش ان تعرقل بلا شك سير الأعمال الحربية البريطانية ولكانت بذلك أنقذت البلاد من الاحتلال .

ثم أشار الى ميسك انجلترا قبل حفر قناة السويس وبعد حفرها ، مبينا انها كانت قبل حفرها معارضة لهذا المشروع ثم غيرت خطتها بعد ما تم حفر القناة واخذت تحاول احتكار القناة من الوجهة السياسية بعد ما افتنمت فرصة الارتباك المالى فى عهد اسماعيل باشا فاشتريت بشمن بخس ٦٠٢ و ١٧٦ من أسهم القناة ، وقال ان المعاهدة المعقودة فى الاستانة سنة ١٨٨٨ والمنظمة لحياد القناة هى بمثابة قانون دولى حقيقى لقناة السويس ، فلهذا الاتفاق قيمة المعاهدة القانونية الصحيحة التى يرتبط ويتقيد باحترامها شرف الدول الموقعة عليها وحسن نيتها .

ثم أوضح الوفد أن وجود الجنود البريطانية في وادي النيل هو بمثابة تهديد دائم لحياة القناة يهدم مبدأ المساواة بين الدول وهي المساواة المنصوص عليها في معاهدة سنة ١٨٨٨ .

وختم الوفد بيانه قائلا : « ان استقلال مصر هو خير وسيلة لصون حياد القناة صونا حقيقيا وافيا ، ومصلحة مصر ومصلحة الدول واحدة من هذه الوجهة ، ومصر هي وحدها التي يحق لها من الآن فصاعدا أن تتولى حراسة حياد القناة ، فالحق المخول لتركيا في أن تقدم المساعدة لمصر في الدفاع عن حياد قناة السويس هو حق يرجع بسببه الى ما كان لها من السيادة على مصر ، والواقع الآن أن تركيا لا تمسك بهذه السيادة ، فالحق الذي كان لها يعود الى مصر طبعاً ، ويتبين مما تقدم أن مقتضيات الحرس على حياد قناة السويس هي مما يستوجب الاعتراف باستقلال مصر » .

على أنه ، مع الأسف ، حصل انشقاق في الوفد المتحد ، إذ انفصل الوفدان ، واسترد كل منهما حريته في العمل ، فضعف شأنهما معا ، وبدأ انفصالهما من أيفاد كل منهما الى أنقره بعثة تمثله ، وقابلت كل بعثة الغازي مصطفى كمال ، واجذبت كل منهما تنتقص من صفة البعثة الأخرى ، فكان لهذا الانقسام أثره السيء في نفوس سياسة الترك .

رسالة مصطفى كمال الى الشعب المصري

وابدى الغازي مصطفى كمال (أناتورك) شعورا طيبا نحو الشعب المصري في كتاب بعث به الى رئيس الوفد المؤتلف ، أعرب فيه عن أمله في أن تنال مصر الاستقلال التام بفضل اتحاد الشعب المصري ومثابرته في مجهوداته وتضحياته . قال :

« حضرة صاحب المعالي حسن حسيب باشا (رئيس الوفد المصري) بالنيابة ،
لوزان

« تلقيت بمزيد السرور خطابكم الموجه الينا باسم « الوفد المصري » وبإسرة سعد زغلول باشا كما تقبلت بالفرح العظيم التهانى التى بعث بها الشعب المصرى الى الشعب التركى بمناسبة انتصاراته الباهرة التى توجت تضحياته العظيمة .

« ان الشعب التركى الذى تربطه بالشعب المصرى اواصر الاخاء والصداقة ليستبع باقصى الاهتمام تحقيق استقلال مصر التام كما ان الامة التركىة تكون سعيدة ان ترى مصر قد حلت فى المكان اللائق بها بين الامم ، وما دام الشعب المصرى متحدا ، ومثابرا ، فى مجهوداته وتضحياته ، فانه لاشك سيدرك ما ينشده من الاستقلال التام ، وسيستثمر جميع موارده ، وقواه وثروته ، لان هذا الطمع الاسمى حق طبيعى تؤيده العدالة السماوية ، وائى اؤكد لسعادتكم ان العالم الاسلامى بأسره ، والشعب التركى ، وشخصى ايضا ، نفتبط أعظم افتباط عند ما نرى مصر القت عن كاهلها نير الانجليز ، وانتهاز هذه الفرصة لأرجو سعادتكم أن تتفضلوا بإبلاغ عبارات شكرى الى الشعب المصرى النبيل » .

القائد العام ورئيس الجمعية الوطنية « غازي مصطفى كمال »

وقد انتهى مؤتمر لوزان دون ان تمثل فيه مصر لا بصفة رسمية ولا بصفة شعبية ، وتم فيه التوقيع على معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء ، وهى المعروفة بمعاهدة لوزان ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ .

النصوص الخاصة بمصر

في معاهدة لوزان - ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣

كانت معاهدة « سيفر » تنص على اعتراف تركيا بحماية بريطانيا على مصر وتنازلها لها عن السلطات المخولة بمقتضى معاهدة الاستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياة قناة السويس ، أما معاهدة لوزان فقد نسخت هذه الأحكام ، ونصت المادة ١٧ منها على مجرد تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان ، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان بأن مصر الحق في تقرير مصيرها بنفسها ، فكان هذا التصريح تفسيرا للدول التنازل ، وأنه لمصر ، وقد شكر الوفد المصري عصمت باشا على هذا التصريح قبل عودته الى مصر ، وتكلم في هذا الصدد حسن حسيب باشا قائلا :

« انتمخو لنا ان نشكر دولتكم باسم الشعب المصري للتصريح الذي ابدتموه في ٣١ يناير واكدتم به رسميا ان المجلس الوطني الكبير في انقرة تنازل للشعب المصري عن حقوق تركيا وامتيازاتها في مصر ، وانكم بهذا التصريح الرسمي قد وثقتم العلاقات القديمة الجامعة بين وطننا ووطنكم ، وان الشرق ليفخر بتركيا التي نال ساستها اعجاب العالم بما ابدوه من السياسة الحازمة القرونة بالكرامة والشهامة ، كما نال جنودها وزعمائها الكبار اعجاب العالم كله باعمالهم في ميادين القتال ، واننا نرجو ان تبلغوا الغازي مصطفى كمال باشا والمجلس الوطني الكبير في انقرة عواطف الشعب المصري ودعائه للامة التركية النبيلة بالعظمة والسعادة والنجاح » .

فرد عصمت باشا معربا عن الشكر لما ابداه حسيب باشا من عواطف الشعب المصري وتمنياته وقال : « اننا كنا دائما صادقين وصرحاء في جميع تصريحاتنا واننا نرفض ان تكون مصر بلادا مستقلة استقلال داخليا وخارجيا ، فمصر ذات مقام محدود بين الامم العظمى ، وهي جديرة بالاستقلال ومستحقة له بما لها من المدنية والحضارة والآداب العظيمة ، ان الشعب المصري على جانب عظيم من القوة ، فكونوا على علم وشعور بقوتكم وانتم تنجحون ، والاتحاد هو السلاح الاساسي للشعب الذي يكافح في سبيل حريته ، واني اعلم ان الاقباط عنصر من اعظم العناصر وطنية وراقيا في بلادكم ، واننا نتمنى لوفدكم الذي كنا دائما نشعر نحوه اعظم شعور بالمعطف والاحترام ان ينجح في مساعيه ومجهوداته في سبيل استقلال مصر » .

وهالك بيان النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان :

المادة ١٧ - يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ - صارت تركيا محرة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهي القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ و ١٨٦١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات اليمينية التي تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من

مدقوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ - أن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة - ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها .

المادة ٩٩ - ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها

(٦) معاهدة الاستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس ، مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

* * *

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم

في اليوم التالي لاستقالة وزارة ثروت باشا عهد الملك فؤاد الى محمد توفيق نسيم باشا - وكان اذ ذاك رئيسا للديوان الملكي - تأليف الوزارة الجديدة ، فالفها في ذات اليوم (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) ، وكان اختياره بالذات لرئاسة الوزراء امرا طبيعيا ، لانه وهو رئيس للديوان الملكي كانت له يد في الدسائس التي حيكت لاسقاط وزارة ثروت ، فكان تعيينه خلفا له بمثابة المكافأة له على هذه الدسائس ونجاحها ، وجاءت وزارته صورة مكررة من وزارته الاولى من حيث الروح والطابع (١) ، وهي من الوزارات التي اصطنعتها السراى لتتولى بواسطتها الحكم ، وقد تألفت بغير برنامج ، وعدلت بذلك من سياسة وضع البرامج التي سارت عليها وزارة ثروت ، ووزارة عدلى من قبل ، وبذلك رجعت البلاد الى الورا في سياسة الحكم ، وانك لتجد في جواب نسيم باشا بقبوله تأليف الوزارة ذلك الاسلوب العتيق الخالى من البرامج ، المجرد من المعانى السامية في ولاية الحكم ، فهو لا يعتبر ولاية الوزارة الا انها منحة من ولي الامر ، ونعمة تقترن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة ، كما انه اختار لوزارته امضاء معظمهم لا راي ولا برامج لهم في المسائل السياسية والمسائل القومية عامة ، بل هم موظفون يرون في الوزارة منصبا ارفع مما كانوا يشغلون ، او وزراء سابقون يريدون العودة الى مناصبهم الرائلة .

قال نسيم باشا في كتابه الى الملك :

« مولاي صاحب الجلالة

« لما كنت في سعة دائمة من فضل مولاي تعطف ودعمي لتولي الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما اناها واعطاها ، وما انا الا عبد من رعاياه فرضت على طاعته وكان حقا على أن اخدم امتي بما تصل اليه قوتي ولا قوة الا بالله ، فاذا قضيت بالعدل حق بلادي وبالإلواء والطاعة حق مليكي فمت بواجبي وأديت أمانتي تلك التي ما حملت عبثها يوما الا على مضض وأنا أعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس ، فبذلك القلب الوفي أتقدم الى سدة العلية رافعا آيات الشكر على ما أولاني من الثقة السامية متقبلا مسند الرياسة وأنا على منهاج الحق الذي سلكته من قبل مستمينا بالله في أمورنا على ما يكون ، راجيا سيدي ومولاي أدامه الله عزنا لبلاده وشرقها لامته اذا وافق رايه العالي أن يصدر الرسوم الملكي بتقليدي وزارة الداخلية ، وباسناد الوزارات الأخرى حسب البيان المذكور بعد الى الزملاء الذين اخترتهم لمشاركتي ومؤازرتي في العمل وهم :

(١) انظر الحديث عن وزارته الاولى في كتابنا ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ١١١ (الطبعة الاولى) .

اسماعيل سرى باشا لوزارة الأشغال العمومية . أحمد ذو الفقار باشا لوزارة
الحقلية . يحيى ابراهيم باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق رفعت
باشا لوزارة المواصلات . محمود فخري باشا لوزارة الخارجية . يوسف سليمان
باشا لوزارة المالية . أحمد على باشا لوزارة الزراعة . محمد ابراهيم باشا لوزارة
الأوقاف . محمود عزمى باشا لوزارة الحربية والبحرية .

« وانا نسأل الحق جل شأنه أن يوفقنا وقومنا الى ما فيه رضاه من الإقامة
على العدل فى العباد ، والسعى بما أوتينا من جهد فى تحقيق أمانى البلاد ، وأنى
على الدوام يا مولاي لجلالتكم الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين » .

القاهرة فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٢٤١ - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

تجدد حوادث الاغتيال

أخذ الراى العام ينهرم من عدم اهتمام هذه الوزارة بإطلاق سراح سعد غزل
وصحبه ، واتجه الى المطالبة بفك اعتقالهم ، فلما أبطل الامر تجددت حوادث اغتيال
البريطانيين .

فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وقع اعتداء على المستر روبسون الأستاذ
بمدرسة (كلية) الحقوق الملكية فى شارع الجزيرة عقب خروجه من المدرسة ، إذ
أطلق عليه ثلاثة مجهولون الرصاص فاصيب فاصبات قضت عليه ، وكان القاتل
محبوباً من تلاميذ المدرسة جميعاً ، فكان لمقتله أثر حزن عميق فى نفوس الطلبة وقوبل
بالاستنكار من الراى العام .

الشروع فى مسح الدستور

أهم عمل لوزارة نسيم باشا أنها شرعت فى مسح الدستور ، وأدخلت على
مشروعه من التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه ، ذلك أن نسيم باشا كان يصدر
من فكرة رجعية ، وهى أن الدستور منحة من الملك ، لا حق من حقوق الأمة ، فأدخل
فى مشروع الدستور التعديلات الآتية :

- ١ - حذف النص على أن الأمة مصدر السلطات .
- ٢ - جعل إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة
- ٣ - جعل عدد الشيوخ المميين مساوياً لعدد الشيوخ المنتخبين مع تخويل الملك
حق حل المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) .
- ٤ - جعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة
- ٥ - للملك حق إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ولو أثناء دور انعقاد البرلمان
- ٦ - إخراج بعض معاهدات التجارة من رقابة البرلمان .
- ٧ - تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعدها مجلس النواب .
- ٨ - أن لا يخل الدستور بما للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد
التعليم الدينى الاسلامى والأوقاف التى فى يد وزارة الأوقاف .

٩ - زيادة الاغلبية الواجبة لتنقيح الدستور وضرورة تضديق الملك على التعديل حتى في المرحلة الاولى خلافا لما تقضى به المادة ١٥٧ (١) .

وكان هذا المسخ والتشويه سببا في وقوع كارثة وطنية اقراها نسيم باشا قبل ان يستقيل ، ذلك انه حين رأت الحكومة البريطانية ان مشروع الدستور عرضة للتغيير والتبديل قبل صدوره طلبت هي ايضا ادخال تغيير خطير فيه ينقض وحدة وادي النيل كما سيحيى بيانه .

استقالة وزارة نسيم باشا

بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور

لم تبق وزارة نسيم الا حوالى الشهرين ، اذ استقالت في ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ ولم تفعل شيئا في المطالب القومية ، واستمر اعتقال المعتقلين ، وبقي سعد زغلول وصحبه في منفاهم ، وتلكات في اصدار الدستور ، وحاولت مسخه وتشويهه كما تقدم بيانه ، ولم تبذل اى مسعى في تمثيل مصر في مؤتمر لوزان ، ولا في إلغاء الاحكام العرفية .

وسلمت في آخر عهدا بالحكم بالمطالب البريطانية في شأن الدستور ، اذ طلبت الحكومة الانجليزية في يناير سنة ١٩٢٣ حذف النصوص الخاصة بالسودان ، وهى المادة ٢٩ من المشروع ، التى كانت تنص على أن « الملك يلقب بملك مصر والسودان » ، والمادة ١٤٥ التى كانت تنص على أنه « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها هذا السودان فمع أنه كان جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » وسوخت طلبها بدعواها ان السودان من المسائل المحتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأن النصوص الواردة في مشروع الدستور لا تتفق وهذا التحفظ ولا مع اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وأعلنت في آخر مذكرة لها في هذا الصدد انه اذا لم تقبل وجهة نظرها في أربع وعشرين ساعة فانها تسترد كامل حريتها في العمل بازاء الحالة السياسية في السودان وفي مصر ، وانها تلجأ عند الضرورة الى اى تدبير تراه مناسبا .

وقد قبلت الوزارة طلب الحكومة البريطانية حذف لقب « ملك مصر والسودان » وجعله « ملك مصر » ، واستعوض عن المادة ٢٩ بالمادة ١٦٠ التى تضمنت هذا التعديل ، وهالك نصها : « يعين اللقب الذى يكون للملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان » ، وبقي هذا النص قائما اى لم يلقب الملك بملك مصر والسودان ، لأن المفاوضات التى انتهت الى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد علقته تعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ على عقد اتفاقت جديدة بشأنهما ، ولم يحصل هذا التعديل الى اليوم (سنة ١٩٤٧ (٢)) ، فبقى لقب الملك رسميا ملك مصر فقط .

وقبلته ايضا تعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، فصارت المادة ١٥٩ التى

(١) تنص المادة ١٥٧ من الدستور على ما يأتى : « لاجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالاغلبية المطلقة لاعضائها جميعا قرار بضرورته ويتحدد موضعه ، فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا اعضائه وبشروط لصحة القرارات ان تصدر بأغلبية ثلثى الآراء » .

(٢) وثقت ظهور الطبعة الاولى من الكتاب .

تنص على أنه « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك . مطلقا بما لمصر من الحقوق في السودان » .

وبذلك سلمت وزارة نسيم باشا للانجليز في طلباتهم ، وحذفت النصوص الخاصة بالسودان من الدستور .

وبعد أن قبلت مطالب الحكومة البريطانية على النحو المتقدم ونفذتها ، استقالت في ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ ، فجاءت استقالتها عجيبة في ذاتها ، إذ كان الأولى بها أن تستقيل دون قبول المطالب البريطانية ، أما ادعائها لهذه المطالب وتنفيذها ، ثم استقالتها بعد ذلك فمهزلة تدل على انحطاط الاخلاق السياسية والقومية في كثير من النفوس ، وهكذا رجعت البلاد الى الوراء في عهد وزارة نسيم باشا ، وكان الأحكم أن يترك ثروت باشا في الحكم ، فقد كان بلانزاغ أقدر من نسيم باشا على مواجهة الأزمات وعلى إصدار الدستور ببنيينا من التشويه الرجعي أو العبث البريطاني ، ولكن نزعة الحكم المطلق دبرت اسقاط وزارة ثروة واقامة وزارة نسيم باشا ، وكانت مصالح البلاد ضحية لهذا التدبير .

قال نسيم باشا في كتاب استقالته ما يلي :

« مولاي

« مرت على البلاد ظروف عدة أثناء تطورها السياسي وهي تتوقع في كل يوم حكومة تطأها الطريق سوى فلما شرفني مولاي أنا وزملائي بخدمة الأمة قبلنا العمل على تحقيق آمالها التي جعلت أمانة في أيدينا ، ولما كانت البلاد تحتاج دورا من أدوارها لحل جملة من مسائلها العامة الخاصة بمؤتمر لوزان وإعلان الدستور والفصل في قانون التضمنات توطئة لإلغاء الأحكام العرفية وما يترتب عليها ، أقدمنا على بحث هذه المسائل ، وابتغيينا الوسائل متمسكين الخطأ ، مبتدئين بمسألة لوزان التي تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ولما لم تكن وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على اثر تسليمنا ادارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن في ذلك هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام الذي قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه .

« وفي أثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروع قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منها رفعتها الى الحكومة فبحثتهما وأزالا من قانون الانتخاب بعض عبارات وأدخلت على بعض النصوص تعديلا وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفي جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب ، ولم تنقص من الدستور ما يمس بحقوق الأمة بل أبقت فيه ما يتعلق باشتراكها في الحكم اشتراكا فعليا وتركزت لها الاشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، ولقد كان هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لإخراجه مطابقا لغيره من دساتير الأمم المتعدية لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانكليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان طالبة تحرير أحدهما وقصر النص الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان .

« وقد كان البحث مقصورا في أول الأمر على المادة ١٤٥ من الدستور وقد أفضى تبادل الرأي فيما تقدم الى مناقشة طويلة أثبتت في غضوناتها بالحجج القانونية والأدلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع وكان من أهم ما لأجظته

أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الرأي لا تنطوي على شيء ما يخالف الحالة السائدة فيما يتعلق بالسودان من جهتي الواقع والقانون بل كل ما تحتويه إنما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون ادخال تغيير ما ، على الحالة الراهنة .

« وفي نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السامي نصا جديدا طرح على بساط المناقشة والبحث ، فبعد تحويله تحويرا طفيفا حاز الموافقة أبلغ الى وزارة الخارجية وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الاقطار المصرية ما خلا السودان وذلك بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه ، ثم جددت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانية العظمى نصين آخرين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، ولما كان ذلك ماسا بحقوق البلاد ما وسعني قبوله ولا تحمل مسئوليته ، وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السامي مبينا وجهة النظر والاسانيد في هذا الموضوع ، ولكن مع الاسف الشديد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانجليزية التي قدمت أخيرا لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصا وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامي بروح الوفاق والوثام ، فلما اطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل تبعاتها وعرضت في الحل على جلالتكم استقالتي ، ولما كان المركز خطرا والوقت المضروب للاجابة على هذه المذكرات معدودا بالساعات صار مده ريشما يجتمع الوزراء في الصباح ، ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السامي كانت نتيجةها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان ، ورفع فخامة المندوب السامي النصين الى وزارة خارجية انجلترا منتظرا الرد الذي لم يصل بعد .

« ونظرا لما اكده فخامة المندوب السامي في هذه المذكرات التي قدمها لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لا ترغب قط في أن تتعرض لحقوق مصر في السودان ولا لحقوقها في مياه النيل وصرح بأنه اذا لم تقبل وجهة نظر حكومته في أربع وعشرين ساعة فان الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها في العمل بازاء الحالة السياسية في السودان وفي مصر وأوضح بأنها تلجأ عند الضرورة الى أي تدبير تراه مناسبا ، ونظرا للاخطار الجسيمة التي تستهدف لها البلاد في الحال من جراء هذا الانذار في حالة الرفض القطعي عند حلول الميعاد ، وما كانت تدعو اليه الحالة والظروف ، تلافت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما في الدستور الذي لم يرفع لجلالتكم الى الآن ريشما يرد رد الحكومة الانجليزية وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله .

« بقيت للوزارة غير قابلة الى آخر لحظة محددة للرد المطلوب من مصر ، وهي اذا اجابت نداء الواجب نحو العرش فانها اجابت أيضا من أول الأزمة الى الآن واجبتها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل أن تسجل في الدستور ما وافقت لجلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش في أخرج المواقف وحقوق البلاد .

« أما قانون التضمينات الذي علقته الحكومة الانجليزية رفع الاحكام العرفية عليه ، والتي ثن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لاقراءه من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية ، وقد خطونا في هذا السبيل خطوات واسعة ،

ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الانجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر وذلك من جهة ، ولعدم اتمام البحث من جهة اخرى ، ولقد جعلنا للمنفيين والمسجونين والمعتقلين حظا كبيرا من تفكيرنا وقسطنا من أعمالنا وطلباتنا من اول تولينا الحكم بل وفى كل فرصة كانت تسمح لنا فيحدث ما يحول دون اتمام النجاح تارة ولتعلق بعض الحالات على انهاء تلك المسائل العامة او بعضها تارة اخرى .

« وما رجونا من وراء جهادنا جزاء ولا شكرا ، وتحملنا ألم السبوت ونقد الناقدين ريثما تنتهى المفاوضات الى نتيجة حسنة ، وما وهنت يوما ارادتنا ولا نأت نفوسنا عن العمل لاننا ما كنا نبغى المحال بل نسعى جهدها لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا مؤملين ادراك النجاح . فلما أبطلنا علينا نزهت يدى من ولاية الحكم قبل ان يتم شئ بلا تثريب علينا سائلين الرحمن ان يكلا جلالكم بعنايته وان يهىء للامة حكومة قديرة على تحقيق آمانيها فتنبوا فى مجلس الحكم مقاما محمودا راجيا قبول استقالتى ولا زلت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الامين » .

« صباح الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ » « محمد توفيق نسيم »

وقد قبل الملك استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه :

« اطلعنا على كتاب استقالة دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٥ فبراير الحاضر فكان اسفنا لاستقالتكم عظيما له نعلمه عنكم من شرف المقصد والاخلاص ولحسن مساعيكم فى خدمة البلاد .

« وانا لشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الخدم الجليلة التى قمت بها للامة والوطن فى عهد وزارتكم . وقد اصدرنا هذا لدولتكم بذلك » . (فؤاد)

وفى كتاب الاستقالة ، رغم الغموض الذى يكتنف كثيرا من عباراته ، حقائق تسجل على نسيم باشا ، فهو يقر بالنسبة للدستور أن ثمة تعديلات ادخلها فى مشروعه ، فكان هذا تأييدا لما استفاضت به الأنبياء عن هذه التعديلات ، ويقول بالنسبة لنصوص السودان انه لم يقبل فى البداية النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى اللذين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، والاخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، وان مذكرته فى هذا الصدد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانكليزية ، فكان واجبا عليه فى هذه الحالة أن يستقيل ويصر على الاستقالة حتى لا يتحمل مسؤولية عمل يعترف هو نفسه فى كتاب استقالته أنه ماس بحقوق البلاد ، والواقع انه مضيع لهذه الحقوق ، ثم يقول بعد ذلك أن المخابرات بينه وبين دار المندوب السامى قد استؤنفت وكانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة المفاوضات وان تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان ، وأنه وافق على ان تكتب الوزارة الى الملك بقبول هذين النصين ، وقد كتب هذا الجواب فعلا وأمضاه هو والوزراء جميعا ورفع الى الملك كما صرح بذلك نسيم باشا فى حديث له بعد استقالته .

وهذا وحده يحمله مسؤولية جسيمة ، لان هذين النصين لا يختلفان فى جوهرهما عن النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى فى بداية الأزمة ، ومآلهما

وأحد ، وهو حذف لقب « ملك مصر والسودان » من الدستور وقصره على « ملك مصر » الى أن يتقرر اللقب النهائي في المفاوضات ، وحذف النص على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأن نظام الحكم فيه يقرر بقانون أى بقانون تصدره الحكومة المصرية ؛ حذف هذا كله وقبل نسيم باشا النص الذى اطح بقاعدة أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، ولم يشر الا الى حقوق مصر في السودان ، وهى عبارة مبهمه لا مدلول لها الا أنها تجزئة لوحدة وادى النيل ، لذلك لا يكون من الحق قول نسيم باشا في كتابه انه قدم استقالة الوزارة قبل أن تسجل في الدستور ما وافق عليه الملك تحت تأثير الحوادث ، لأن نسيم باشا قد قبل النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى وأشار على الملك بقبولهما قبل أن يقدم استقالته ، فهو مأخوذ بهذا التسليم ، يشاركه في ذلك الملك فؤاد ، لأنه يبدو من كتاب الاستقالة أنه كان قابلاً للنصين البريطانيين منذ الساعة الأولى .

استمرار حوادث الاعتداء

وتعيين محافظ عسكري بريطاني للقاهرة

في أعقاب استقالة وزارة نسيم باشا وقع اعتداء جديد بجزيرة بدران بشبرا يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ على أحد الرمايا البريطانيين يدعى المستر أمبار ، وهو موظف بمصلحة السكة الحديدية ، فاضيب اصابات لم تلحق به ضرراً جسيماً ، فأصدر اللورد اللنبى في اليوم نفسه أمراً عسكرياً بتعيين الكولونل كوك كوكس حاكماً عسكرياً للقاهرة والجيزة ، وخوله سلطة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام بالجهات المذكورة ، وبنى الأمر على تعدد الاعتداءات في القاهرة والجيزة ضد الرمايا البريطانيين وأنه رغماً من الاحتياطات التى اتخذتها السلطة المحلية فقد وقع الاعتداء الأخير على حياة أحد هؤلاء الرعايا .

وأصدر الحاكم العسكري المذكور يوم تعيينه أمراً يقضى بمنع كل الاجتماعات العامة في منطقتي القاهرة والجيزة الا باذن خاص من حاكمدار بوليس القاهرة أو مدير الجيزة ، وبأن كل اجتماع يعقد بدون رخصة يفرق ، وكل الأشخاص الذين يعقدون أو يحضرون مثل هذا الاجتماع يلقى القبض عليهم ويحاكمون أمام محكمة عسكرية .

وأصدر أمراً آخر في اليوم نفسه باعتبار بعض الجهات منطقة عسكرية لا يسمح لأى شخص بدخولها أو الخروج منها الا من أمام مخفر البوليس ، وكل من يحاول الخروج أو الدخول من أى نقطة أخرى في هذه المنطقة يعرض نفسه لاطلاق النار عليه ، ولا يصرح لأى شخص بالدخول اليها أو الخروج منها لم يكن حاملاً لترخيص من البوليس ، وتطلب هذه التصاريح من كافة مخافر البوليس ، وكل من يخالف أو يحاول مخالفة هذا الأمر يلقى القبض عليه ويحاكم أمام محكمة عسكرية ، وحدد الأمر هذه المنطقة بأنها يحدها شمالاً شارع ترعة جزيرة بدران وشرقاً ابن الرشيد وجنوباً خط السكة الحديدية وغرباً شارع أبو الفرج .

وأصدر اللورد اللنبى يوم ٨ فبراير أمراً آخر بفرض غرامة قدرها ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة ، لوقوع الاعتداء الأخير فيها ، لأنه بالرغم من أن المعتدى نظره جلة أشخاص لم يبادر أحد الى القاء القبض عليه أو ارشاد السلطة اليه ، وورد في الأمر المذكور طريقة تنفيذه وذلك بالزام جميع سكان وأصحاب الأملاك الواقعة في المنطقة المذكورة بدفعها وان السلطة المختصة تحدد المبلغ الذى يدفعه كل فرد منهم ،

والسلطة العسكرية أن تأمر البوليس بالحجز على منزل أى شخص يتأخر عن دفع الغرامة المفروضة عليه حين طلبها ويصير بيع هذا المنزل للحصول على المبالغ المقررة .

القاء قنبلة على المعسكر البريطاني

وفي ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ أقيمت قنبلة من مجهول على المعسكر البريطاني بجزيرة بدران أصابت يونانيا وأودت بحياته ، وجرح اثنان من الجنود البريطانيين جراحا يسيرة ، فأصدر اللورد النسي بلاغا في ٢٠ منه بفرض غرامة قدرها ١٨٠ جنيه على سكان تلك المنطقة ، واتبع في تحصيل هذه الغرامة الطريقة السالف ذكرها في بلاغه السابق .

اقفال بيت الأمة

وفي ٢٠ فبراير فتشت السلطة العسكرية منزل سعد زغلول (بيت الأمة) واستولت على ما أرادت أخذه من الأوراق ، وبعد أن تم التفتيش والاستيلاء أقيمت السلطة البيت وأخلته ممن فيه وأقامت عليه الحرس لمنع الدخول اليه .

ثم أعيد فتحه يوم ٨ يولييه على اثر القاء الأحكام العرفية ، واستدعى المحافظ العسكري للقاهرة أعضاء الوفد وقتئذ وهم : المصري السعدى بك . السيد حسين القصبى . فخري بك عبد النور . الأميرالاي محمود حلمي اسماعيل بك . الأستاذ محمد نجيب الفرايلى . الأستاذ راجب اسكندر . وأبلغهم اقفال بيت الأمة على اثر منشور لهم أصدروه واعتبره تحريضا على الاجرام ، وأنذرهم بأنه اذا حصل قتل اى انجليزى فانهم يكونون مسئولين شخصا عن ذلك .

فاحتج الامضاء على هذا الاعتساف وقرروا متابعة اجتماعهم في منزل المصري السعدى بك بالمنيرة .

واعتقلت السلطة العسكرية بعض الافراد في الحركة الوطنية ، تذكر منهم : الأستاذ محمود بسيونى . الدكتور محجوب ثابت . عبد الستار الباسل بك . الأستاذ محمد كامل حسين . الأستاذ حسن يس . الضابط محمود رياض . الخ ، ولم تنقطع حوادث الاعتداء رغم هذه التصرفات ، ففي مساء ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقى مجهول قنبلة يدوية على خيمية من الجنود الانجليز كانوا سائرين بشارع نوبار باشا (ابراهيم باشا) تجاه جامع أولاد عنان ، فجرحت الخمسة في أرجلهم وواحدا في يده وجرحت أيضا ثلاثة من الوطنيين .

وفي ٤ مارس أقيمت قنبلتان في حي الازبكية أمام ميدان الخازندار ، احدهما بديكان بائع سمك بجانب دار التمثيل العربى كان به ثلاثة من الجنود الانجليز فجرح الثلاثة جراحا خفيفة وأصيب أربعة من الوطنيين مات اثنان منهم ، والآخرى أقيمت في المعسكر الانجليزى ولكنها لم تنفجر .

اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى

وعلى اثر القاء تينك القنبلتين اعتقلت السلطة العسكرية في ٥ و ٦ مارس سنة ١٩٢٣ أعضاء الوفد وأذاعت ادارة المطبوعات عن سبب اعتقالهم البلاغ الآتى : « على اثر التعميدات التى حصلت بالقاء القنابل في ٢٧ فبراير الماضى ومساء ٤ مارس

الجارى القى القبض على المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . فخرى
عبد النور بك . الاميرالاي محمود حلمى اسماعيل بك . الاستاذ محمد نجيب
الغرابلى . الاستاذ راغب اسكندر ، واعتقلوا لان حركاتهم وتصرفاتهم أدت الى هدم
النظام والأمن العام » ، وعطلت جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى
واعتقل مديرها الاستاذ عبد المقصود متولى والاستاذ أحمد وفيق رئيس تحريرها ،
واتخذ الحزب الوطنى جريدة (الافكار) لسان حاله بعد تعطيل اللواء ، واعتقل
صادق حنين بك والاستاذ عبد القادر حمزه (باشا) صاحب (البلاغ) ، وعطلت
صحيفة (البلاغ) من صحف الوفد .

هيئة وفد جديدة

وتألفت هيئة وفد جديدة من حسن حسيب باشا . على الشمسى (باشا)
سلامة بك ميخائيل . حسين هلال بك . مصطفى بكير بك . ابراهيم راتب بك .
مطافئ بك . الاستاذ عبد الحليم البيلى ، وأصدروا بيانا الى الأمة بالمشاورة
على الجهاد .

* * *

الفصل السابع

الدستور

ظل الراى العام مضطربا قلقا على مصير البلاد ، وشمل القلق مضير الدستور ذاته ، اذ تلاحقت المؤامرات والتدابير للعبث به وتأخير صدوره

تأليف وزارة يحيى ابراهيم

وقد بقى مركز الوزارة شاغرا بعد استقالة نسيم باشا مدة تزيد على الشهر ، الى ان فوجئت البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ بتأليف وزارة برياسة يحيى باشا ابراهيم ، وعضوية احمد حشمت باشا للخارجية ، محمد محب باشا للمالية ، احمد زيور باشا للمواصلات ، احمد ذو الفقار باشا للحقائبة ، محمد توفيق رفعت باشا للمعارف ، احمد على باشا للاوقاف ، محمود عزمى باشا للحزبية والبحرية ، حافظ حسن باشا للاشغال ، فوزى جورجى المطيعى بك للزراعة .

تألفت هذه الوزارة بغير برنامج ، ولذلك سميت (وزارة ادارية) ، وسلكت منهج وزارة نسيم باشا فى تأليفها دون برنامج ، وهى تشبهها فى الطابع والمنشأ ، ولا غرابة فى ذلك ، فخمسة من أعضائها - بما فيهم رئيسها - كانوا أعضاء فى وزارة نسيم باشا ، اى انهم تخرجوا من مدرسته - مدرسة الوصولة وانتهاز الفرص - للوصول الى كراسى الوزارة .

ومما يستوقف النظر ان هؤلاء الخمسة كانوا المستقبليين مع رئيسهم السابق على اثر اذعان الوزارة وتسليمها فى النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور ، وكأنهم ارادوا باستقالتهم ان يظهروا شيئا من الندم على ما فعلوا ، فكيف بهم يقبلون الاشتراك فى الوزارة الجديدة على اساس حذف هذه النصوص ؟ ان هذه المهازل لا يمكن تحليلها الا بان هذا النفر من الناس يريدون ان يكونوا وزراء فحسب ، باى ثمن ، وعلى اى اساس ، وقد بدأ يحيى باشا ابراهيم عمله بان ادلى بحديث قال فيه انه معتمد فى أداء مهمته على مساعدة المندوب السامى !! ولم يصدر من قبل مثل هذا التصريح من رئيس وزارة ، وإن كان أغلبهم سار على منهاجه ، وهذا يعطيك فكرة عن اساس تأليف الوزارة ، ويدلك على تراجع فكرة ولاية الحكم وانحطاط الاخلاق السياسية فى البلاد .

الوزارة والدستور

كان معروفا فى الأوساط المطلعة ان وزارة نسيم باشا عملت على انتقاص احكام الدستور ومسحه وحذف بعض نصوصه على النحو الذى تقدم بيانه (ص ٩١) ، وقد بقيت هذه النية سرا مكتوما فى عهد وزارة نسيم ، فلم يعلم بها الا القليلون ، ثم استقالت قبل ان تخرج الدستور مشوها مبتورا ، وجاءت استقالتها بعد ان اقرت حذف نصوص السودان منه .

فلما وليت وزارة يحيى باشا ابراهيم الحكم ، أخذت تسلك مسلك الوزارة السابقة ، وتعيد النظر في نصوص المشروع ، ولكن الانباء استفاضت بما يبتته الوزارة التسيمية في هذا الشأن ، فارتفعت الأصوات من كل جانب بالاحتجاج على أى بتر أو تشويه لمشروع الدستور .

خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك

في شأن الدستور

ومن أقوى الاحتجاجات في هذا الصدد خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك (باشا) وجهه الى يحيى ابراهيم باشا ، ناشده فيه ان يصدر الدستور كما وضعت اللجنة ، من غير بتر أو تشويه ، وأورد التعديلات الخطيرة التى ادخلتها وزارة نسيم باشا على مشروع اللجنة (وقد لخصناها ص ٧٣) .

ولما لهذا الخطاب من الأهمية ، وما كان له من الأثر البالغ في الراى العام ، ننشره هنا بنصه ، قال :

« سيدى الرئيس

« رجل يملك ويتفائل خيرا بوزارتك يرى واجبا عليه ان يوجه اليك هذا الخطاب بلافا وتبصيرا .

« لست أشك في أن أول ما يهمك كما يهم البلاد من أقصاها الى أقصاها هو أمر الدستور الذى رأت مصر بارقة في عمرها مرة سنة ١٨٨١ والذى تشرف البلاد الآن - بفضل كفاح بنينا وظروف الأحوال وحسن توجهات مليكها - على أن تنعم به للمرة الثانية نعيما مرجوا دوامه ان شاء الله ، ويعلم سيدى الرئيس أن هذا الدستور قد وضعت مشروعه لجنة رأسها أحد أعضاء وزارتكم (١) ، وكان فيها وزيران آخران من زملائكم ، سل ثلاثتهم يخبروك أن هذه اللجنة قد قامت بعملها مراعية فيه وجه الله والوطن ووجه مليك البلاد فأقرت كل شيء في نصائبه وأعطت كل ذى حق حقه فلم تغمط الأمة حقها في أن لها السيادة وأنها مصدر كل سلطة ، ولم تغمط العائلة المباركة الملوية حقها الثابت في أن الملك فيها الى ما شاء الله ولم تخرج في أى أمر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون العام الحديث وما يتفق مع حال البلاد ، ولقد بلغ بها التحرج في عملها حدا أخذها به كثير من الكتاب فلم يحجم بعضهم عن وصفها تارة بأنها حكومية وأخرى بأنها رجعية ، لكنها صبرت على هذا وهى مؤمنة بأنها أدت لوطنها ومليكها ما كان عليها من الواجب ، والآن أخشى كثيرا كما يخشى كل من يفار على الحق في بلده أن يصدر الدستور لا كما وضعت تلك اللجنة بل مشوها بالتعديلات التى يتناقل الناس ان وزارة دولة نسيم باشا ادخلتها عليه ، لست أدري ياسيدى مبلغ مطابقة الاشاعات للواقع ، ولكن أرجوك ان تسمح لى فأقص عليك ما يتناقله الناس من أمر هذه التعديلات :

أولا

عنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث في شأن السيادة على البلاد فرأت أنها تمحضت للأمة ، وان كل سلطة قد أصبحت الأمة مصدرها ، وان سلطاتها أضحت فوق كل سلطان ، فجعلت المبدأ أساسا للدستور دونته بالمادة ٢٣ من مشروعاتها ،

(١) يقصد أحمد حشمت باشا نائب رئيس اللجنة وكان يرأسها في غيبة حسين رشدى باشا .

لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حذف هذه المادة من مشروع الدستور فقلبه بهذا الحذف رأسا على عقب وأصبح الدستور الذي أشار بإعطائه للبلاد مجرد منحة من العرش على اعتبار أن لا حق في الأصل للأمة ولا سلطان للأمة ولا سيادة للأمة !!!

مذهب أن كان قد صبح في نظر دولة نسيم باشا غفر الله ذنبه وستر عيبه فعهدي بك يا سيدي الرئيس وقد كنت كبير القضاة أنك في حق وطنك أكثر معدلة وأشد انصافا ، وأنت لابد قائل معي ومع كل من لا يلهيه تميم يومه عن شقاء غده أن البسيادة هي للأمة والسلطان للأمة ومصدر كل ولاية في البلاد هو الأمة ، وأن كنت يا سيدي محتاجا لشيء من البيان في هذا الصدد فما عليك إلا أن تأمر فافصله لك في خطاب آخر تفصيلا .

ثانيا

يتناقل الناس أن دولة نسيم باشا بعد أن عدل قوانين الرتب والنياشين بأن جعل إعطاءها للأعيان من حقوق صاحب العرش وحده بلا مشاركة للوزارة (وقد كانت تلك المشاركة واجبة بمقتضى القوانين التي وضعها المغفور له السلطان حسين سنة ١٩١٥) خشي أن البرلمان لا يقر هذه الجريمة وأن يعدل تلك القوانين أو يلغها فأراد أن يسد الباب على البرلمان ويسلبه حق المراقبة في هذا الشأن ، فعمد غفر الله ذنبه وستر عيبه إلى المادة (٤١) من مشروع اللجنة (وكانت تقضى كما هو الحق والواجب وحسن النظام بأن منح جلالة الملك للرتب وأوسمة الشرف يكون في حدود القوانين أي بأن لنواب الأمة السلطة في المراقبة عليها وعلى القوانين الخاصة بها وتعديل تلك القوانين بما يوافق مصلحة البلاد) أقول عمد دولته إلى المادة المذكورة فعديل نصها تعديلا يجعل قوانين الرتب التي وضعها دولته قوانين دستورية ، ونتيجة ذلك أن يكون للملك إنشاء الرتب وأوسمة الشرف كما يشاء ومنحها لمن يشاء من الأعيان بدون أي تدخل للحكومة ولا للبرلمان ولا مراقبة لأيهما ، وسيدي الرئيس يعلم أن لا حق لدولة نسيم باشا في شيء من هذا بل أنه بجملته وتفصيله سلب جرى لحقوق البلاد الثابتة لها لبوتا لأريب فيه ، وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والاخلال بالنظام .

ثالثا

سُئمت ياسيدي أنه حصل تعديل فيما للملك من حق حل البرلمان فبعد أن كان مشروع اللجنة يقصر هذا الحق على مجلس النواب رأى دولة الباشا سامحة الله أن يكون للملك حق حل المجلسين معا أو بالانفراد ، أي أن له أن يحل مجلس النواب متى شاء أو يبقيه ويحل مجلس الشيوخ كما يشاء أو أن يحلها كليهما متى شاء ، سلطة في غاية الخطر ياسيدي ليست من مصلحة الأمة ولا من مصلحة الملك ، ولا أدري كيف انساق دولة نسيم باشا لتقريرها فإنه ما من متنبه في البلاد إلا ويدرك مبلغ مثل هذا التعديل من الخطر خصوصا وأن بمجلس الشيوخ أعضاء معينين فالحل فيه تهديد شديد لهم .

رابعا

سُئمت أنه حصل تعديل في المادة (٧١) من مشروع اللجنة فبعد أن كانت تقضى بجعل عدد أعضاء الشيوخ المئتين ثلاثين لايزيدون ولا ينقصون قد جعل

دولته هذا العدد مساويا لعدد المنتخبين ، وفي هذا انتقاص ظاهر لحق الأمة ، وخطره في العمل لا يخفى على البصير خصوصا وأن دولته كما في الوجه السابق جعل مجلس الشيوخ عرضة للحل كمجلس النواب .

خامسا

سمعت أن دولة نسيم باشا لم يكتف بتعديل كيفية تأليف مجلس الشيوخ بل أنه عمد الى المادة (٧٥) من مشروع اللجنة تعديلها بأن جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده لا رأى فيه لهذا المجلس ، وهو افتئات على حق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا مع كرامة المجلس بل ولا كرامة العرش لأنه ليس من كرامة العرش في القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبرائها بقبول رئاسة رجل قد لا يرضونه ، ولا أدري كيف انساق دولة نسيم باشا الى تقرير مثل هذه الافتئات .

سادسا

سمعت انه عدل المادة (٣٩) من المشروع بأن جعل للملك حق اصدار مراسيم يكون لها قوة القانون حتى ولو اثناء دور انعقاد البرلمان وهذا خطر لا يجوز مطلقا متابعة دولته عليه .

سابعا

سمعت انه عدل المادة (٤٢) فاخرج بعض معاهدات التجارة والملاحة من مراقبة البرلمان وهذا غير جائز لما قد يكون فيه من الخطر .

ثامنا

سمعت انه عدل المادة (١٢٦) بأن رسم طريقة خاصة لكيفية تقرير الميزانية وهذا حجر غير مقبول أصلا بل يجب ترك ذلك للوائح الداخلية تقرره كما يراه النواب .

ثاسعا

سمعت مما يتناقله الناس أن دولته قد أضاف الى الدستور مادة حاصلها أن هذا الدستور لا يخل بالامتيازات المخولة للملك بصفته ولي أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الديني الاسلامي وبالأوقاف التي في إدارة وزارة الأوقاف ، ولئن صح ما سمعت لكان دولة نسيم باشا قد أراه أن يخلق للملك حقا دستوريا فيما يتعلق بالتعليم الديني الاسلامي ، وحقا دستوريا فيما يتعلق بالأوقاف العمومية وأن يحرم نواب البلاد من تنظيم الحقوق التي قد تكون القوانين الحالية خولتها مرضا للملك ، هذا شيء هائل جدا ، كان يجب أن يتبعه دولة نسيم باشا قبل أن يتورط في الإشارة به .

عاشرا

يقال انه عدل المادة (١٤٧) من المشروع وهي الخاصة بطريقة تنقيح الدستور فصحبها من وجهين : الاول زيادة الأغلبية اللازم توفرها لاقرار التعديل والثاني ضرورة تدخل الملك للتصديق على التعديل حتى في المرحلة الأولى ، ومقتضى ذلك أن كل ما ابتكره دولة نسيم باشا من التعديلات التي سلبت الأمة شيئا من حقها سيبقى أبديا لاسبيل الى التحلل منه .

تلك ياسيدى الرئيس أمور أساسية من بين أمور أخرى يقول الناس ان دولة نسيم باشا عدل بها مشروع الدستور ، ولاحتمال أن يكون ما يتناقله الناس في هذا الصدد صحيحا رأيت من واجبى المسارعة الى تنبيهكم لما في تلك التعديلات وأمثالها من الخطر على حقوق البلاد ، حتى اذا كنتم على أهبة اصدار الدستور - كما يقال اليوم - قدمتم تقوى الله على تقوى خلق الله ، وعملتم بما توجبه الدمة ، والضمير الطاهر ، وأصلوتموه لا على أنه مجرد منحة بل على أنه حق ثابت للأمة يصدر على شكل اتفاق بين الأمة بواسطة الوزراء الذين هم منها وبين جلالة الملك أى بصفة عرض من مجلس الوزراء وقبول من الملك ، مع إلغاء التعديلات التى تكون وزارة نسيم باشا قد أدخلتها على مشروع اللجنة تلك التى تقدمت الاشارة اليها .

« ها قد بلغتكم فأديت ما على من الواجب ، والامانة الآن في عنقكم ان شئتم اديتموها ولكم الشكر ، وان شئتم أهملتموها وعليكم وحدكم الوزر .

« ولم ارد أن اذكركم بمسألة السودان فشأنها معروف لكم وللخاص والعام ، وقد أصبح من المقرر أن الأمة لا تقبل فيها هوادة ، ولا تبغى عما قرره بشأنها اللجنة حولا .

« على اننى لا يفوتنى في هذا المقام أن اخاطب من زملاء سيدى الرئيس من كانوا أعضاء بلجنة الدستور ، وهم اصحاب المعالي حشمت باشا الذى رأس تلك اللجنة زمنا طويلا ، وتوفيق رفعت باشا وحافظ حسن باشا وهؤلاء قد أجد ما يحملنى على التشدد في خطابهم فأقول لهم بالصراحة اما أن يصدر الدستور كما قرره اللجنة واما أن تعتزلوا مراكزكم فذلك هو الأصلح لبلادكم ومليكتكم والاليق بكرامتكم والأشرف لانفسكم والسلام .

وتفضل ياسيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام .

المخلص

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٣

عبد العزيز فهمى المحامى

ولم يرد نسيم باشا على ما احتواه خطاب عبد العزيز فهمى بك من اتهام وزارته بتشويه مشروع اللجنة ، فدل سكوته على صحة هذا الاتهام ، وأفضى أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقائبة بحديث لم ينف فيه فكرة التعديل ، ولكن زعم أن وزارة نسيم باشا لم تكن تبت نهائيا في هذا الشأن ، فدل هذا الحديث على صحة ما جاء في خطاب عبد العزيز بك وان النية كانت مبيتة على تشويه مشروع اللجنة وحال دون تنفيذ هذه النية سقوط وزارة نسيم باشا .

وقد وضع أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على هذا المسخ والتشويه وقعوه جميعا وقدموه الى يحيى باشا وناشدوه أن يصدر الدستور على الأقل كما وضعته اللجنة .

خطاب آخر لعبد العزيز فهمى بك

واستمرت الوزارة تتلأأ بإيعاز من السراى في اصدار الدستور ، فكتب عبد العزيز فهمى بك خطابا مفتوحا ثانيا الى يحيى باشا في ١٥ أبريل ذكر فيه ما استفاضت به الأنباء من تعديلات أخرى أريد ادخالها على الدستور ، وأهاب بيحيى باشا أن لا يرتكب هذا الاتم وان يسارع الى اصدار الدستور ، قال :

« سيدى الرئيس »

« ذلك الرجل الذى يجلك لا يزال يحسن الظن بك ويتفاعل خيرا بوزارتك ، غير انه قلق ارق لا يهدأ له بال ولا يستقر به مضجع ، انه ليرى اشباحا تطوفك أنت واخوانك حول الدستور تفريكم بأن تمسوا حماه المحرم بسوء وتناولوا منه بظلم ، تحقيقا لما اراد البعض من قبلكم ، وانه ليخيل اليه انكم عاكفون من حول هذا الدستور الأعزل تصوبون اليه سهمي بيد ، وتحبسونه بأخرى ، يدفعكم الى الرمي حب المجاملة وتمنعكم منه اللمة ومراقبة الله والناس ، ولانه يعلم ان من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، فتراه ياسيدى هلوعا يخاف هذا الشر المستطير على نفسه وعلى اهل وطنه كما يخشى عليكم نار الله الموقدة وفيكم اهله واصدقائه ، ولانه سمع فوق ما بلغكم اياه في المرة الاولى ويخشى أن تجزئوا بالنظر فيما ظهر من التشويه عما يظن منه ، فها هو ذا فرارا من وخز ضميره يسارع الى تنبيهكم لشيء من التعديلات الأخرى التى يتحاكى بها الخاصة ويألمون لها ، ولئن كان دولة نسيم باشا قد فزع من نسبة مظهر منها اليه وما فتىء المدافعون عنه يبرئونه من وصفتها ، فاني أحمد له الله إذ وافقنى بوجوهه على انها فى الحق نكبات مغرعات لا ياتها الا كل ظالم لنفسه ، كما أشكر لدولته ولناصره على تبرئهم واقنع به قضية مسلمة وحقيقة اعتبارية غير معقب ولا منقب ، فما كنت ممن يتلمسون عثرات الناس .

« أولا - كانت المادة ٤١ من مشروع اللجنة تنص على أن « الملك (أى السلطة التنفيذية) يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك على الوجه المبين بالقوانين » أى أن هذا الترتيب وتعيين الموظفين ومنهم ضباط الجند وعزلهم تعمله الحكومة ولكن وفق القوانين التى يضعها البرلمان وتحت مراقبة النواب ، فيقول الراوى ان يد العبث بعد ان سعت لحذف من المادة قولها « المدنيين والعسكريين » عادت الى المادة ٤٢ فحشرت فيها عقب حق خاص بشخص الملك عبارة : « ويعين الضباط ويعزلهم » فصارت المادة هكذا : « الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يعين الضباط ويعزلهم وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح الخ » .

« صحيح أن المادة ٥٧ تقضى بأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب انفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . وصحيح أن أوامر الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم هى توقيعات فى شئون الدولة فمن شأنها أن لا تنفذ الا اذا وقع عليها الرئيس والوزير المختص ولكن كثيرا من الموظفين كوكلاء الوزارات والقضاة والمديرين وغيرهم من عمال الحكومة الذين تنطبق عليهم المادة ٤١ يعينون هم أيضا بأوامر موقع عليها من الملك فاخراج الضباط من حكم هذه المادة وافرادهم بالذكر فى مادة أخرى عقب حق شخصى للملك قد يفتح الباب الى أن ينفى رجال السراى فى المستقبل أن تعيين الضباط وعزلهم من حقوق الملك وحده لا مراقبة عليه لاحد أو أن يدعوا على الأقل أن للملك أن يرفض التوقيع على تعيين ضابط أو عزل ضابط تطلب الوزارة تعيينه أو عزله تنفيذا للقوانين وفى هذا من الخطر على البلاد وعلى المرش نفسه ما فيه ، نحن لا يضيرنا نقل ما يتعلق بالضبط من مادة بالدستور الى مادة أخرى ولكن الذى يضير هو حذف القيد الوارد بالمادة ٤١ وهو كون التعيين أو العزل حاصلا على الوجه المبين بالقوانين فان كان يلد للمعدلين ابقاء التعديل فليوضع هذا القيد عقب مباشرة اتقاء للخطر فى المستقبل ، وليعلم أن الصراحة فى التقنين أحفظ للحقوق وأنفى للشك وأبعد لسوء التأويل .

« ثانيا - من حقوق الملك الخاصة بمقتضى المادة ٤٥ تعيين الوزراء وإقالتهم ، فيقال انه صار اشراك الممثلين السياسيين مع الوزراء في هذا الحكم ونتيجة ذلك أن يصبح سفراء مصر في الخارج العوبة في أيدي رجال السراى يسعون في تولية من شاءوا واخراج من شاءوا لا رقيب عليهم في هذا ولا حسيب وان تصبح سياسة مصر الخارجية هي سياسة السراى لا سياسة الحكومة المصرية ! كأنما ضحى المصريون بما ضحوا لفائدة رجال السراى وكأنما تنازل الانجليز عن الحماية واعترفوا لمصر بحق التمثيل الخارجى لفائدة رجال السراى !

« ثالثا - يقولون ان اليد التى سطت على الدستور حذفت من مشروع اللجنة المادة ٥٦ القاضية بأن « تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات » وهى كما يرى تقرر حقا أساسيا للوزراء تمتنع معه الوساطة السيئة وسوء التفاهم ، وفى حذفها ترك الباب مفتوحا لرجال السراى يضربون من أنفسهم نطاقا حول العرش ويستبدون بالشورى على صاحب العرش وهذا من أسوأ الأمور وأضرها بمصالح البلاد .

« رابعا - يقولون ان تلك اليد عدلت المادة ٤٠ بأن جعلت افتتاح الملك للبرلمان سنويا بخطاب منه أمرا اختياريا أى ان شاء فعله وأن شاء تركه ، وهذا غير جائز البتة لأن من تملكه الشهوة الشخصية من الملوك - والعصمة لله وحده - قد يتخذ هذه الفرصة ذريعة لظهور غضبه على البرلمان بالامساک عن خطابه ، وفى هذا من دواى التأذى والاضطراب ما فيه ، وأنا لنفضل حذف المادة برمتها ، على إبقائها وفيها مثل هذا التعديل المعيب .

« خامسا - تقضى المادة ٥٩ من المشروع بأن أوامر الملك شفوية كانت أو كتابية لا تخلى الوزراء ولا غيرهم من عمال الدولة من المسئولية بحال ، فيقال انه صار حذف عبارة « ولا غيرهم من عمال الدولة » .

« صحيح ان مسئولية الوزراء تكفى ولكن فى بلدنا حديث العهد بالديموقراطية والنظام الدستورى يلزم أن نحث جميع عمال الحكومة بأن الواجب عليهم الخضوع للقوانين ليس الا ، فائبات هذه العبارة فى دستورنا من الزم ما يكون .

« سادسا - تقرر المادة ١٠٠ من مشروع اللجنة لأعضاء البرلمان حق استجواب الوزراء وتقضى بأن لا تجرى المناقشة فى استجواب الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير ، فيقول : « أولا - ان هذه المادة عدلت العبارة الأخيرة منها بأن صارت « وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير » بدل « أو موافقة الوزير » ، ومقتضى هذا التعديل أن يكون بيد الوزراء محو كل اثر للاستعجال ، وجعل المجلس مضطرا لانتظار ثمانية أيام على الأقل لتجوز له المناقشة فى الاستجواب ولو كان متعلقا بأمر من أمور الدولة الهامة التى تقلق بال النواب ويحبون معرفها ومناقشة الحكومة فيها فى أقرب وقت وتلك نتيجة لا يرضاها أحد » . « ثانيا - يقال انه فوق الميعاد الذى قرره المادة المذكورة قد أضيف نص يقضى بأن اقتراح الاقتراح بعدم الثقة بالوزراء (وهو فى العادة يحصل عقب المناقشة فى الاستجواب) لا ينظر فيه هو أيضا الا بعد ثمانية أيام أخرى !

« ان مثل هذا النص لا معنى له الا تهيئة الوقت للمسامى والدسائس التى تستعمل فى الخفاء لعدم المساس بالوزارة ، وفى هذا من افساد اخلاق النواب ، وتقليل أهمية المسئولية الوزارية ما فيه .

« قد نفهم أن يقال ان اقتراح عدم الثقة اذ أتى غير مسبوق باستجواب فرمها

كان نظره في الحال من عدم الانصاف اذ قد ينتهز خصوم الوزارة غياب انصارها فيأخذونها بهذا الاقتراح على غرة ، ولكن لا يجوز البتة بناء على مثل هذا القول أن يعطى للوزارة الا ايجاد اللاتق لجمع انصارها وهذا امر قد تتكفل به اللائحة الداخلية .

« سابعاً - تقضى المادة ١٢٥ بأن الاحتكارات والالتزامات لا تعطى الا بتصريح البرلمان ، فيقال انه صار تعديل هذه المادة تعديلاً يجعل هذا الاعطاء من حقوق الحكومة وفق القوانين بدون حاجة لاشتراط تصريح البرلمان مقدماً ، وفي هذا التعديل خطر كلى على حقوق البلاد ويكفى ما قلسته في الماضي من التفريط في هذا الموضوع .

« تلك ياسيدى امور يتناقلها الناس ، ولا بد انك رأيت أيضاً مما نشر ببعض الصحف ما تستدل منه على أن زميلك معالى ذو الفقار باشا اقترح على اللجنة التشريعية بجلسته ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ جعل قانون الأسرة المالكة (نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٢) خارجاً من سلطة الحكومة والبرلمان لا يمكن مساسه بأى تعديل ، ويقال انه يراد تعديل الدستور بما يوافق هذا الاقتراح ، ولست أدرك كيف أن هذا الافتئات المحض على حقوق البلاد يجوز في مذهب معالى ذى الفقار باشا ، لقد كنت أنت يا سيدى رئيس المجلس الحسبى العالى وكان معاليه عضواً فيه معك ولقد حضرتكما تحكمان فيه على الامراء كما تحكمان على عامة الناس ، فالقضاء المصرى العادى مكتسب من زمن طويل حق الحكم فى الاحوال الشخصية على هؤلاء الامراء ، فبأى مسوغ يراد سلبه الآن هذا الحق نهائياً ؟ وبأى مسوغ يمنع نواب البلاد من الاشتراك فى التقنين للامراء فى هذا الشأن ومن تعديل مثل ذلك القانون أو الغائه بالمرّة اذا تراءى لهم فى وقت ما ان العدل والمصلحة يقضيان بذلك ، انك ياسيدى لن ترضى بهذا السلب ولن توافق عليه .

« وسنفت أنهم يقولون - فى معرض الدفاع من حذف المادة ٢٣ الخاصة بسلطة الأمة - أن سيادة الأمة أمر بديهي لا ريب فيه ولكن من الايق عدم التنصيب عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور وأخصها مسئولية الوزراء لأن فى التنصيب جرحاً لاحساس صاحب العرش ، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف ؟ ان الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وانما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها وبسيادة مصر نفسها فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب وانما هم بما اطلقوا للشعب من بعض حقوقه المفتصبة اظهروا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية ، واذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى اهم ما تسمى الشعوب لحمل أمرائها على الاقرار به لها وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنقاذها من برائن هؤلاء الامراء ، فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لامراء البيت المالك بتلك العلة علة عدم جرح الاحساس ؟ اللهم ان هذا كلام المستهزئين الذين يستضمفون هذه الأمة فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف ! أيكفى يا سيدى اعتراف هؤلاء المستهزئين شفهيًا بأن سيادة الأمة أمر تغنى بداهة عن تدوينه فى الدستور ؟ ما أشبه هذا بحال من يعترف فى كل صقع وناد بحق غريمه الا بالكتابة أو فى مجلس القضاء ! اعتراف لا يضر المقر ولا ينفع الغريم ، انما هى خديعة كبرى وتخدير لأعصاب الناس

عن البحث في موقفهم وتعرف حقوقهم ، خديعة يلمسها سيدي الرئيس بأصابعه اذا قارن بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة وسلطتها وبين المادة التي ارادوا اضافتها للدستور وهي التي تنص على امتيازات للملك في المعاهد الدينية والأوقاف باعتباره سيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها ، انهم ياسيدي رؤا، أن بقاء المادة ٢٣ يتنافر مع السيادة وحقوق الخلافة التي يحاولون تقريرها للملك بتلك المادة الاضافية فحذفوا المادة ٢٣ وأبقوا مادتهم الاضافية ، وبين هذا الحذف وتلك الاضافة ثبتت اصالة السيادة الدينية والدنيوية للملك مصر دستوريا وقتلت اصالة سيادة الأمة دستوريا وساغ جعل الدستور منحة من الملك الاصيل السيادة الى الأمة الاصلية العبودية وعوضوا الأمة عن هذا التعدي ذلك الكلام الشفهي النظري السخيف الذي لا يسمن ولا يفضى .

« يشون أيضا بين الناس أن من عدم اللياقة الخوض في مسألة الرتب والنياشين التي يراد جعلها الى الابد من حقوق الملك الخاصة قائلين ان التعرض لها مما يجرح احساس جلالته ، ياعجبا كل العجب ! اذا كان أهم موضوعات الدستور تحديد العلاقة بين الشعب وملوكه فنغمة جرح الاحساس ان اقيم لها وزن قضت على كل حقوق الشعب ومنعته من التمسك بشيء منها وعلى الاخص بالمسئولية الوزارية لان أشد ما يجرح الاحساس أن وزراء الدولة يكونون مسئولين أمام النواب ويضطرونهم النواب الى الاستقالة ولو كانوا من أهم صنائع العرش .

« على أن من وراء ترويح هذه السخافة ايقاعكم وايقاع صاحب العرش نفسه في خطر خفر الدمة ونكت العهد ، ذلك بان حكومة مصر عاهدت الأمة المصرية عهدا رسميا ملنا ممضى من قائم مقام الخديوى ومن الوزراء - وهو ديكريتو ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ - على أن كل قانون يصدر أثناء تعطيل الجمعية التشريعية يجب عرضه عليها عند افتتاحها لابداء رأيها فيه والا كان باطلا حتما ، فكل القوانين التي صدرت أثناء تعطيلها انما هي مؤقتة ومنها قانون الرتب والنياشين الاخير وقانون الأسرة المالكة الذي سبقت الاشارة اليه ، واذا كان مرض هذه القوانين وامثالها على الجمعية التشريعية واجبا فعرضها على البرلمان اوجب ، وكل من سعى في اعتبار هذه القوانين نهائية نافذة بدون رأى نواب الأمة فهو رجل يحتقر أمته ويدوس احساسها ويخفر ذمته وينكت عهده اذ يعتبر العهد الرسمي الذي كان بين الحكومة المصرية قصاصة ورق لا قيمة لها ، وهي نظرية مشنومة ملأت الأرض دما ومويلا .

« ياسيدي - ان الله لا يستحي من الحق ، والحق الصريح ان معظم التعديلات التي يراد ادخالها على مشروع لجنة الدستور سلب من حقوق الأمة بالباطل واطافة لجانب ملوك مصر في زمن من الله عليها فيه بملك دستوري جم المروءة شريف النفس يكره أن ينال الوزراء له ولخلفائه الاكرمين من حقوق الأمة ولا يعوزه الا مجرد لفت نظره العالى الى الحق فيسارع الى احقاقه والمضى فيه .

« فهل أنت أيضا ياسيدي ستكون على الأمة لا لها ؟ كلا ! ان عهدي بك أنك أقوم خلقا وأكبر نفسا من أن تسمى فيما ليس بحق ، غير انى كما ذكرت لك في بدء خطابى مضطرب البال لأنك ياسيدي أغرقت في الاتهام وتركت الناس حيارى لا يدرون ان كنت حقا ستعمل لاصدار الدستور خاليا من التشويه ام لا ، فاسمح لى أن أرجوك في أن تعلن للناس رأيك بالصراحة وأن تكاشفهم بكل أعمالك في الدستور قبل أن تفاجئهم به نهائيا واجب التنفيذ ، ولاتظن ياسيدي أنك غير مكلف باجابة رجائي بل أنك متى تأملت في حقيقة مركزك وحددت صفتك وأهليتك قانونا أدركت حتما

أن اجابة طلبى أمر واجب عليك لانملك التحلل منه بحال ، ذلك بأن الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه اعظمته وللشعب المصرى . فالشعب المصرى سيد صاحب حق اصيل فى الدستور ومتعاقد اصيل فيه ، ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان اصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولا وفتيانا حتى الاجنة فى بطون امهاتهم ، ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليوناً أن يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكّلوا من يناضل لهم ويدلى بحججهم ويتعاقد عنهم ، أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط بهذا فى صك قبوله للوزارة ، وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة وقد استقالت وزارته بعد أن وضع فى عهدها مشروع عمل هو بما توجهه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه لم ينتظر رأى الشعب فانظر الناس انهم لا يقنعون بأقل منه ، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت أن أهم أعمالها النظر فى الدستور ، فصفتك ياسيدى أنت وزملائك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة من جلالة الملك ، وأهليتكم لا تعدوا أهلية الوكلاء ، وواجباتكم إنما هى واجبات الوكلاء .

« متى كان الأمر كذلك فلتحكم أنت على نفسك - وأنت سيد العاقلين بالقانون - بأن من واجبك الأكيد أن تطلع الشعب موكلك على ما جل وقل من أمور الدستور وأن لا تكتم عنه شيئاً منها وأن لا تتنازل من ذرة من حقه وأن تكون فى أقوالك صريحاً مبيناً لا مبهماً مربكاً وأن لا تصفى لما يقوله بعض العوام من أن مسألة الدستور من الأسرار الداخلية التى لا يصح أن يطلع عليها أحد فما كان للوكيل أن يعتبر شيئاً من أمور التوكيل سرا جائزاً حجباً عن موكله .

« إلا أن الحلال بين والحرام بين والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى إلا الضلال ، فيضربوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم فى العالمين .

« وانى الى هنا قد أدت ما كان بثقل ضميرى من واجب التبصير وجعلت الله شهيداً بينى وبينكم ، ومن بعد اليوم لا تحسبوا انى أخاطبكم فقد ملئت فكسرت قلمنى وحسبت لسانى وفوضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين ، والسلام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٥ أبريل سنة ١٩٢٣

المخلص
سيد العزيز فهمى

صدور الدستور - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

وأخيراً صدر الأمر الملكى بالدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ طبقاً للمشروع الذى وضعته لجنة الدستور معدوداً منه النصان الخاصان بالسودان ، وقد رفعه يحيى باشا إبراهيم الى الملك مسبقاً بكتاب نوه فيه بمزايا النظام الدستورى وخلاصة الأدوار التى مر بها المشروع ، راجياً من الملك التفضل بتوقيعه ، وأشار فى كتابه الى تفسير النصين الخاصين بالسودان ووضع نصين آخرين بدلاً منهما ، وعلم ذلك تعليلاً مقيماً ، قال :

« مولاي صاحب الجلالة »

« ان ما فطرتم عليه من حب الخير لبلادكم واسعاد امتكم جعل نهوض شعبيكم الذي تعهدتموه على الدوام بالتشجيع والتأييد من اكبر امانيتكم فبال ذلك في عهدكم السعيد حظا وافرا من التقدم والارتقاء ، وقد اردتم حفظكم ان الله تتوجروا اعمالكم الجليلة بأثر عظيم يسجله لكم التاريخ ويبقى ذكره خالدا على ممر العصور والاجيال فأصدرتم لحكومتم أمرا كريما في أول مارس سنة ١٩٢٢ بأعداد مشروع لوضع نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة في ادارة شئون البلاد ، فصدت بالأمر وتمهدت بوضع مشروع مطابق لمبادئ القانون العام الحديث ومقرر لبدا المسؤولية الوزارية ورات ان تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة بأراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية فشكلت لجنة متهم عهدت اليها في وضع مشروع للدستور تتحقق به المبادئ المذكورة على الوجه المتقدم وقد قامت تلك اللجنة بما عهد اليها بمهمة صادقة وهمة كبرى تستحق عليهما الشكر والثناء ورفعت مشروعها الى الحكومة .

« ولما كان نظام التشريع المعمول به في البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية قدمته الحكومة الى تلك اللجنة لفحصه فعنيت أكبر عناية بدرسه وتمحيصه وأدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانوني واقرحت بعض نصوص لتقرير حقوق فوات وضعها وكان من المتعين أن يشملها الدستور .

« وقبل أن تتمكن الوزارة التي قدم اليها المشروع من اتمام درسه استقالت وخلفتها وزارة أخرى لم تتمكن بعد درسه من رفعه لاعتبات مولاي .

« ولما شرفتموني جلالتم بأن عهدتم الي في تأليف الوزارة الحالية كان من أهم ما عنيت به وزملائي درس هذا المشروع وما أدخل عليه من التعديلات في الأدوار التي مر بها وجعلنا نصب أعيننا أن يكون الدستور محققا لرغبات الأمة وأمانيتها الحققة ومطابقا لحدث الانظمة الدستورية، وأن تراعى في أحكامه تقاليد البلاد وعاداتها القومية وقد انتهينا من درسه وفحصه فجاء بحمد الله محققا للقرض الذي توخيناه وقد وضع النصان الخاصان بالسودان بالصورة التي وردت بالدستور بناء على ما بداه فخامة المندوب السامي من التاكيد التام بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقا أن تنازع في حقوق مصر في السودان ولا في حقوقها في مياه النيل .

« واني وزملائي لنفتبط بأن قدر لنا اتمام هذا العمل الجليل على أيدينا فأشرف برفع المشروع لاعتبات مولاي حتى اذا صادف قبولا حسنا تفضل بتتويجه بأمره الكريم .

« وانا نبتهل الى الله جلت قدرته أن يحفظكم ذخرا للبلاد وان يجعل الحريات في ظلكم مصونة والحقوق في جواركم مقدسة وأن يجعل عهد هذا الدستور عهدا سعيدا حافلا بالخير والبركات وأن يوفق الأمة في حياتها الدستورية الجديدة الى سلوك سبيل الحكمة والرشاد .

« واني لجلالتم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين »

القاهرة في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

يحيى إبراهيم

وقد وقع الملك الدستور وأصدر به أمرا ملكيا قال في ديباجته :

« نحن ملك مصر . بما أننا ما زلنا مذتبوانا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائما لأممتنا بكل ما في وسعنا ونتوخى أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي إلى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتقدمة . »

« ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها تعيش في ظله عيشا سعيدا مرضيا وتتمكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملي في إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك في نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والابقاء على صفاتها ومميزاتها التي هي تراثها التاريخي العظيم . »

« وبما أن تحقيق ذلك كان دائما من أجل رغباتنا ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا حرصا على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا التي يؤمله لها ذكاؤه واستعداداته وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدنين وأمه ، أمرنا بما هو آت »

ويلى ذلك مواد الدستور .

وأبلغ الدستور إلى رئاسة مجلس الوزراء في كتاب من الملك قال فيه :

« عزيزي يحيى إبراهيم باشا

« أطلعنا على مشروع الدستور الذي عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا وأنا لشاكرون لكم ولزملائكم ما بلدتم من الهمة في وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها . »

« وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنوانا دائما لمجدها وعظمتها . »

« وقد جعل الأمر الصادر به من أصلين حفظ أحدهما بديواننا والآخر مرسل إلى دولتكم ليحفظ برئاسة مجلس الوزراء . »

« والله المعين على ما فيه الخير والسداد . »

(فؤاد)

« صدر بسراى عابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ »

كيف وقع الدستور

لم يكن أحد يتوقع صدور الدستور في ذلك اليوم (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣) لما كان يعرفه الخاصة من معارضة الملك فؤاد في إصداره ، ولكنه وقعته تحت ضغط الحوادث ، ففي مساء هذا اليوم ذهب يحيى إبراهيم باشا إلى سراى عابدين وقابل الملك وأقضى إليه أن مصلحة البلاد تدعو إلى أمضاء الدستور الليلة ، فقبل الملك توقيعهم ، وفي الساعة التاسعة مساء استدعى الوزراء إلى سراى عابدين وكانوا يجهلون هم أيضا أن الدستور سيصدر تلك الليلة ، بل كانوا يجهلون سبب استدعائهم ، فلما جاءوا إلى السراى علموا أنهم استدعوا للتوقيع على الدستور .

وفي الساعة التاسعة والدقيقة ٤٥ مثلوا أمام الملك فؤاد في قاعة العرش وكان الدستور مكتوبا ومعدا للتوقيع مع الوثائق الملحقه به ، وفي منتصف الساعة الحادية عشرة مساء وقعه الملك ، وتلاه الوزراء فوقعوا جميعا ، ثم نزلوا الى ديوان كبير الأمناء وأرسل رئيس الوزراء تelfرافات البشري الى المحافظات والمديريات بصدور الدستور ، وصدرت الأوامر الى القلاع بأن تطلق في العاصمة والثغور مائة مدفع ومدفع وفي المدن الداخلية ٢١ مدفعا .

القواعد الأساسية للدستور

يقع الدستور في ١٧٠ مادة ، وفي الحق انه في مجموعه قد أسس على أحدث المبادئ الدستورية ، وهو الى جانب انه وضع نظام الحكم الدستوري ، قرر حقوق المصريين وكفلها لهم ، ويهمننا أن نستخلص من أحكامه أهم القواعد الأساسية التي قررها ، فان في التنويه بهذه القواعد ما يعطينا فكرة عامة عن الدستور ، وأنا ملخصون هذه القواعد فيما يلي :

١ - قرر في أول مواده أن مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة وملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي ، وفي المادة (٣٢) « أن عرش المملكة المصرية وراثي في أسرة محمد علي وتكون وراثه العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) » .

٢ - جميع السلطات مصدرها الأمة (المادة ٢٣) .

٣ - قرر مبدأ المساواة بين المصريين فهم لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة (المادة ٣) .

٤ - حق ولاية المناصب مقصور على المصريين ولا يولى الأجانب من هذه المناصب الا ما يعينه القانون في احوال استثنائية (المادة ٣) .

٥ - الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأي مكفولة ولا يجوز القبض على أي انسان ولا حبسه الا وفق أحكام القانون (المواد ٤ و ٥ و ١٢ و ١٣ و ١٤) .

٦ - كفل حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ، ومنع انذارها أو تعطيلها أو الغاءها بواسطة الادارة (المادة ١٥) .

٧ - لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون (المادة ٦) .

٨ - حظر نفى أي مصري من الديار المصرية (المادة ٧) وحظر تسليم اللاجئين السياسيين (المادة ١٥١) .

٩ - قرر حرمة المنازل (المادة ٨) .

١٠ - قرر حرمة الملكية فلا ينزع عن أحد ملكه الا للمنفعة العامة في الاحوال المبينة في القانون بشرط تعويضه عنه وحظر عقوبة المصادرة للأموال (المادة ٩ و ١٠) .

١١ - التعليم الأولي الرامي ومجالي للمصريين من بنين وبنات (المادة ١٩) .

١٢ - قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات (المادة ٢٠ و ٢١) .

١٣ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لاية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا (المادة ١٢٤) .

١٤ - يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة اقسامهم ويعين الباقيون (الخمسان) ، ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون ، وعدد الشيوخ المنتخبين يكون بنسبة عضو عن كل مائة وثمانين ألفا من الاهلين ، وعدد النواب بنسبة نائب عن كل ستين ألفا ، ومدة عضوية الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات ، ومدة عضوية النائب خمس سنوات (المواد ٧٤ وما بعدها) .

١٥ - يشترط في النائب زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب (١) أن يكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الاقل (المادة ٨٥) ، ويشترط في عضو الشيوخ زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة (المادة ٧٧) وأن يكون من الطبقات الآتية :

أولا - الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا - سواء في ذلك الحاليون والسابقون .

ثانيا - كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها مصريا في العام ، من لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنية من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالهن الحرة ، وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها (المادة ٧٨) .

١٦ - الوزارة مسؤولة امام مجلس النواب فاذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب عليها أن تستقيل واذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (المادة ٦١ و ٦٥) ، وللملك حق حل مجلس النواب ، واذا حل في امر فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر (المادة ٣٨ و ٨٨) .

١٧ - الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (المادة ٤٨) .

١٨ - لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك (المادة ٢٥) واذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده اليه في مدى شهر لاعادة النظر فيه فاذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر . واذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثالية بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر ، فان كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه ، فاذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع

(١) يشترط هذه الشروط فيما يلي من ٩٥ .

- بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر (المواد ٢٥ و ٣٥ و ٣٦) .
- ١٩ - لا يجوز لاية حال تعطيل حكم من أحكام الدستور الا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو اثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القوانين (المادة ١٥٥) .
- ٢٠ - يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة الباطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات (المادة ٩٥) .
- ٢١ - يدعو الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور (المادة ٩٦ (١)) .

قانون الانتخاب

٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢

وفي ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب ، وهو أول قانون للانتخاب صدر في عهد الدستور ، وقد أسس على القواعد الآتية :

- ١ - حق الانتخاب مقرر لكل مصري بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية .
- ٢ - الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، الأولى هي انتخاب المندوبين الثلاثين والثانية هي انتخاب النواب ، ففي المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم يشترط أن تكون سنة خمسة وعشرين سنة ، والمرحلة الثانية هي انتخاب النواب ، فالمندوبون الثلاثونيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب في دائرتهم .
- ومدة نيابة المندوب الثلاثيني خمس سنوات ، وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاة أو استقالته أو لتغير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب ، وجب انتخاب مندوب آخر تنتهي نيابته في الميعاد الذي كانت تنتهي فيه نيابة من حل هو محله ، وإذا أجرى انتخاب عام أو تكميلي وجب عمل انتخاب جديد لبدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه اذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه (المادة ٢٤) .
- ٣ - الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات ، فالأولى هي انتخاب المندوبين الثلاثين ، والثانية هي انتخاب المندوبين عن المندوبين ، وذلك أن كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوبا منهم ، يشترط أن تكون سنة ثلاثين سنة ، وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ في دائرتهم .
- ٤ - يشترط في النائب زيادة على شرط السن (ثلاثين سنة) أن يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتخب فيها وأن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبي دائرة انتخابه ، ويشترط في عضو الشيوخ زيادة على شرط السن (أربعين سنة) أن يكون اسمه مدرجا في جدول الانتخاب على

(١) تلك هي القواعد الجوهرية للدستور ، وقد نشرناه كاملا في قسم الوثائق التشريعية بآخر هذا الجزء .

النحو المشترط للنائب وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرة انتخابه .

وقد أخذ قانون الانتخاب بقاعدة الانتخاب الفردى بأن تقتصر كل دائرة انتخابية على انتخاب نائبها وشيخها ، وهو النظام المعمول به الى اليوم (١٩٤٧) (١) ، يقابله الانتخاب بالقائمة أو الانتخاب النسبى الذى يخول كل ناخب حق انتخاب نواب عدة دوائر اخرى .

ويؤخذ مما تقدم أن قانون الانتخاب لم يشترط فى الناخبين والمندوبين أو مندوبى المندوبين شروطا مالية أو ثقافية ، فكان فى ذلك أقرب الى المساواة والديموقراطية ، ولم يشترط الدستور فى النائب شروطا مالية ، وإنما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ فى بعض المرشحين كما تقدم بيانه .

٥ - يحرم حق الانتخاب ابدا (١) المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات ، و (٢) المحكوم عليهم فى جنابة بعقوبة من عقوبات الجنح و (٣) المحكوم عليهم فى بعض الجرائم التى عددها القانون .

٦ - يوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للمحجور عليهم مدة الحجر والمصابين بأمراض عقلية المحجوزين مدة حجزهم ، والذين أشهر افلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ اشهار الافلاس ، والمحكوم عليهم بغرامة لا تتجاوز جنيها أو بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا فى جرائم انتخابية مدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائى ، أما المحكوم عليهم بعقوبة أشد فتكون الوقف لمدة عشر سنوات .

٧ - حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود فى الجيش والبحرية وليسوا فى الاستيداع أو فى اجازة موقوف ما داموا تحت السلاح ، ويجرى حكم هذه القاعدة على الضباط وصف الضباط والجنود فى البوليس أو فى مصلحة خفر السواحل أو فى أية هيئة ذات نظام عسكرى (المادة ٦) .

٨ - يعاقب بالحبس لمدة اقصاها سنة وغرامة اقصاها مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه فى الانتخاب أو لأكراهه على الانتخاب على وجه خاص ، وكل من أعطى آخر أو مرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كى يحمله على الانتخاب على وجه خاص أو على الامتناع من التصويت ، وكل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره ، وكل موظف عمومى حكم عليه فى جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها اثناء تأدية وظيفته ، يجوز الحكم عليه بالعزل .

الافراج عن سعد

٣٠ مارس سنة ١٩٢٣

رأت الحكومة البريطانية تحت ضغط الحركة الوطنية أن ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة ابقاء سعد زغلول فى الاعتقال ، وأن استمرار اعتقاله يزيد فى ثورة الهياج فى مصر ويحول دون تهدئة الخواطر ، بل ربما كان سببا فى كثرة الجرائم السياسية .

فقررت الافراج عنه يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ (قبل صدور الدستور) ، وكان

(١) وقت ظهور الطبعة الاولى من الكتاب .

معتقلا في جبل طارق ، وأذاع اللورد اللنبي هذا النبا في بلاغ أصدره يوم ٣١ مارس ، وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية من قبل بيانها بذلك قالت فيه : « قال الطبيب المعالج لزغلول باشا في تقريره ان تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية في أوروبا ضروريان لصحة الباشا ، ولهذه الأسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامي أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق وقد أرسلت التعليمات اللازمة الى حاكم جبل طارق في ٢٧ مارس » .

ونفذ الافراج عن سعد يوم ٣٠ مارس ، وسافر من جبل طارق الى فرنسا ، وقصد الى (اكس ليبان) للاستشفاء ، وقد تلقت الأمة هذا النبا بالغبطة والابتهاج العظيم .

الافراج عن المعتقلين في مصر

وأفرجت السلطة العسكرية في أبريل عن المعتقلين في مصر من أعضاء الوفد المصري : المصري السعدى بك ، السيد حسين القصبى ، فخرى عبد النور بك ، الأميرالاي محمود حلمى اسماعيل بك ، الأستاذ محمد نجيب الفراىلى ، الأستاذ راضى اسكندر .

وأطلق سراح الأستاذ عبد المقصود متولى ، صادق حنين بك ، الأستاذ عبد القادر حمزة صاحب البلاغ ، الأستاذ احمد وفيق الخ .
وأصدر اللورد اللنبي بلاغا بالنفاة منشوره السابق بتعيين حاكم عسكرى للقاهرة والجيزة .

الافراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد

والمعتقلين منهم في سيشيل

وأعقب صدور الدستور اطلاق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية وحكم عليهم بالحبس سبع سنوات وكانوا معتقلين في المأظله ، فأفرج عنهم يوم ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ وهم : حمد الباسل باشا ، مرقس حنا بك ، الأستاذ ويصا واصف ، الأستاذ واصف بطرس غالى ، علوى الجزار بك ، مراد الشريمى بك ، جورج خياط بك .

وأفرج أيضا من كثير من المعتقلين السياسيين .

وفي ٣١ مايو أبلغ حاكم جزائر سيشيل أعضاء الوفد المعتقلين بجزيرة (ماهى) ان الحكومة البريطانية قررت فك اعتقالهم ابتداء من صباح الجمعة أول يونيه وهم : فتح الله بركات باشا ، مصطفى النحاس بك ، عاطف بركات بك ، الأستاذ مكرم عبيد ، سينوت حنا بك ، وقد أبحروا من الجزيرة ووصلوا مصر يوم ٢٦ يونيه ، فاستقبلوا استقبالا حافلا .

وأصدر الوفد قرارا في ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٣ باعتبار القسم العامل من الوفد مؤلفا من كل من حمد الباسل ، سينوت حنا ، جورج خياط ، مصطفى النحاس ، واصف بطرس غالى ، ويصا واصف ، مكرم عبيد ، فتح الله بركات ، عاطف بركات ، مرقص حنا ، مراد الشريمى ، محمد علوى الجزار ، على الشمسى ، وان هيئة الوفد الكاملة تكون مؤلفة من هؤلاء ومن حل محلهم على التعاقب أثناء الاعتقالات الماضية

وهم : المصرى السعدى . حسين القصبى : مصطفى القاياتى . سلامة ميخائيل .
فخرى عبد النور . محمد نجيب الفراىلى . محمود حلمى اسماعيل . راغب اسكندر
عبد الحليم البيلى . حسن حسيب . حسين هلال . مصطفى بكير . ابراهيم راتب .
مطا عفيفى .

قضية المؤامرة السياسية

والحكم فيها

هى قضية اتهم فيها خمسة عشر متهما بالتآمر لارتكاب حوادث قتل الانجليز فى
المدة من أبريل سنة ١٩٢٠ الى سبتمبر سنة ١٩٢٢ وقتل الاشخاص الذين كانوا
شهود اتيات امام المحاكم العسكرية البريطانية والذين اعطوا معلومات فى هذه
الحوادث ، وتوزيع آلات القتل والمنشورات الثورية ، وقد نظرت هذه القضية امام
محكمة عسكرية بريطانية عليا عقدت جلساتها فى شهر أبريل سنة ١٩٢٣ ، واستمرت
طيلة شهرى مايو ويونيه وأوائل يولييه ، وبلغت جلساتها نيما وستين جلسة ،
والمتهمون فيها هم : ابراهيم خليل نظير . محمد دسوقي مصطفى . الأستاذ محمد
شافعى البنا . محمد أمين احمد . على فهمى على . الأستاذ سيد محمد . حسن
بك العرب . محمد معوض . صبحى ابراهيم . سليم باسيلى . حسن السعيد .
حسن توفيق . حسين محمد امين . محمد كامل عبد الخالق . عبد السلام صالح .
وقد اصدرت المحكمة العسكرية حكمها فى ٢٢ يولييه ، وهو يقضى باعدام كل من :
ابراهيم خليل نظير . ومحمد دسوقي مصطفى . والأستاذ محمد شافعى البنا .
وعلى فهمى على . ومحمد كامل عبد الخالق . وبالأشغال الشاقة المؤبدة على الأستاذ
سيد افندى محمد . وبها لمدة ١٥ سنة على حسن توفيق . وبالسجن عشر سنوات
على سليم باسيلى . وخمس سنوات على حسن بك العرب . وثلاث سنوات على
حسين محمد امين . وقد عدل الحكم بالنسبة لمحمد معوض . وحسين السعيد .
وصبحى ابراهيم ، وكان يقضى بحبس الأول ثلاث سنوات ، والثانى خمس سنوات ،
والثالث بجلده اثنى عشرة جلدة . فقرر القائد العام العفو عن هؤلاء الثلاثة واطلاق
سراحهم .

واستأنف المحكوم عليهم الحكم امام المجلس العسكرى البريطانى الأعلى بلندن ،
فقضى (أولا) بالفاء الحكم بالنسبة لحسن توفيق ، (ثانيا) حفظ الحكم بالنسبة
لحسن بك العرب لاعادة النظر فى قضيته (ثالثا) تعديل الحكم بالنسبة لكل من :
الأستاذ محمد شافعى البنا . ومحمد كامل عبد الخالق . وجعل عقوبتهما الأشغال
الشاقة المؤبدة (رابعا) تأييده بالنسبة لبقية المحكوم عليهم وهم : ابراهيم خليل
نظير . ومحمد دسوقي مصطفى . وعلى فهمى على المحكوم عليهم بالاعدام شنقا .
ثم الأستاذ سيد محمد المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وسليم باسيلى المحكوم
عليه بالسجن عشر سنوات . وحسين محمد امين المحكوم عليه بالسجن ثلاث
سنوات .

فى الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٩ مايو سنة ١٩٢٣ وقررت انتخاب
محمد حافظ رمضان بك (باشا) رئيسا للحزب عملا بالمادة التاسعة من قانون
الحزب الصادر سنة ١٩٢٢ ، وكان هذا الاختيار بموافقة كل من : احمد لطفى بك .

عبد اللطيف الصوفاني بك . الدكتور اسماعيل صدقي بك . اسماعيل بك لبيب .
حسن خيرى بك . محمد بك احمد الشريف . محمد بك فؤاد المنشاوى . الدكتور
محمود ناشد بك . عبد الرحمن الرافعى بك . محمود بك نصير . محمد عبد المجيد
العبد . اسماعيل حافظ . محمد رمضان . سعيد بك طليمات . والاساتذة :
محمد زكى على . احمد وجدى . مصطفى الشوربجى . عبد المقصود متولى .
محمد فؤاد حمدى . احمد وفيق . أعضاء اللجنة الادارية .

وقد أصدر حافظ رمضان بك لمناسبة انتخابه رئيسا للحزب بيانا قال فيه :

« نقدم لأعضاء الحزب الوطنى ولباقى مواطنينا شكرنا الجزيل على الثقة التى
ما زالوا يفرغونها بها برسائلهم المشجعة وكنا نود أن نعبر لهم عن عواطفنا فى ظروف
أخرى حتى لا تشوبها شبهة الرغبة فى الرياسة والله يعلم أننا من أزهق الناس وأبعدهم
من مظهرية الزعامة مهما كنا قريبين من روحها ونزعتها الفعالة ، ولكننا لبينا دعوة
أخوان قضت أراذلهم أن يسابقوا الزمن فى جمع شمل الحزب وضم صفوفه وقد
اتسعت دائرة العمل وضاعت ساعاته فعلى كل عضو فى الحزب وعلى كل نصير له
وكل منتم اليه وعلى كل مستعصم بعبادته نعتد كما نعتد على الله .

« وان لنا من زميلينا السالفين القدوة الحسنى والمثل الأعلى وان « من
المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر
وما بدلوا تبديلا » .

حافظ رمضان

وأرسل الى سعد باشا (وكان يستشفى فى اكس ليان) برقية فى ١٧ مايو
لمناسبة انتخابه رئيسا للحزب الوطنى : قال :

« انه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وانتخابى رئيسا للحزب الوطنى ابلفكم
أطيب الامانى التى أرجووها لكم ولكل عزيز لديكم مشفوعة بذكريات الصداقة القديمة
التي بيننا ، واني لأرجو أن أراكم قريبا بيننا على أرض مصر الخالدة التى شغفنا
جميعا بحبها مع كل من قضى عليهم النفى بالبعد عنها » .

حافظ رمضان

فرد عليه سعد بالبرقية الآتية :

« ان تلفرافكم المنبئ بانتخابكم رئيسا للحزب الوطنى والذى ضمنتموه
امانيكم الطيبة بمناسبة العيد أدخل على السور فأشكر لكم ذلك وأقدم لكم تهانى
الشخصية » .

سعد زغلول

وبرقية حافظ بك الى سعد باشا صلت من غير شك عن فكرة سديدة ، فان
الحزب الوطنى الذى يجب أن يكون ويبقى رمزا للمبادئ الوطنية الكاملة يجدر به
توكيدا لانتشار هذه المبادئ أن يعمل على ضم الصفوف وتوحيد الكلمة ، وعليه وهو
الهيئة الشعبية الاولى أن يستبقى قدر ما يستطيع حسن الصلات مع الهيئة الشعبية
التي تمثل غالبية الأمة ، فانه بذلك يكون أقدر على تعميم مبادئه بين طبقات الشعب ،
وهذه الخطوة هى بلا جدال أحكم وأسد وأقرب الى روح مبادئه من التحالف مع
الاقليات السياسية التى تقف لحقوق الشعب بالمرصاد .

قانون الاجتماعات - ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣

أصدرت الوزارة في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المسمى « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية » ، قيدت فيه حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الرأي العام .

قانون الأحكام العرفية

قررت المادة ١٥٥ من الدستور أنه لا يجوز تعطيل حكم من أحكامه إلا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون .

فكان لا بد من صدور قانون ينظم الأحكام العرفية المصرية ويبين الأحوال التي يجوز أن تعلن فيها ، ومدى سلطة الحكومة في ظلها ، وكان يجب أن لا يصدر هذا القانون إلا بعد انعقاد البرلمان ، ليتسنى له أن يضع من الأحكام ما يكفل التوفيق بين ضرورات النظام العرفي وصيانة حقوق الأفراد والجماعات ، ولكن الوزارات بادرت إلى إصدار هذا القانون في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ ، وهو يقضى بأنه يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمر أو النظام العام في الأراضي المصرية أو في جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب اغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية ، ويكون إعلان الأحكام العرفية ورفعها بمرسوم ، على أن المادة ٥٥ من الدستور تنص على أنه يجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية أي المرسوم الصادر بها فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها .

وبين القانون مدى السلطة التي خولها للحاكم العسكري ، وهي سلطة واسعة ، تشمل تفتيش الأشخاص والأماكن ، ومراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها ، ومراقبة الرسائل البريدية والبرقية والتليفونية ، ونفى الأشخاص إلى الجهة التي يعينها الحاكم العسكري ومنع أي اجتماع عام وحله ، ومنع أي ناد أو جمعية أو اجتماع وحله ، وأباح لمجلس الوزراء أن يزيد من اختصاص السلطة القائمة على الأحكام العرفية ويرخص لها باتخاذ أي تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام .

وفي الحق أنه قانون يضع في يد الحكومة سلطة لا حد لها تتضاءل في ظلها الحريات والضمانات التي كفلها الدستور للمصريين ، فهو من القوانين الرجعية المنافية لروح الدستور ، ومن ثم قوبل صدوره بالاستنكار والاستياء ، وبخاصة لاستئثار الوزارة بوضعه قبل اجتماع البرلمان .

قانون التضمينات - ٥ يولييه سنة ١٩٢٣

جرت المفاوضات بين الوزارة ودار المندوب السامي البريطاني على طريقة إلغاء الأحكام العرفية التي أعلنتها الحكومة البريطانية في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أولا القانون المعروف بقانون التضمينات الذي يقضى بإجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من إجراءات إدارية وقضائية أو تشريعية مدة الأحكام العرفية .

فاجتمع مجلس الوزراء يوم ٥ يولييه سنة ١٩٢٣ وأقر الوثائق الآتية :
١ - مشروع قانون التضمينات كما حصل الاتفاق عليه بين الوزارة ودار المندوب السامي .

٢ - مشروع قرار لوزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر في المقترحات الخاصة بالعفو من العقوبة عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التي انعقدت بمقتضى الأحكام العسكرية البريطانية .

٣ - مشروع مذكرة سياسية أعدت لارسالها من وزير الخارجية الى ممثل الدولة البريطانية في مصر متضمنة الايضاحات والتصريحات التي يقصد منها تفسير وتكميل الوثيقتين المتقدمتين .

واطلع مجلس الوزراء على مشروع الرد البريطاني على المذكرة المتقدمة ومشروع الاعلان الذي سيصدر من السلطة العسكرية بإلغاء الأحكام العرفية .

وعلى هذه الاسس صدر في هذا اليوم قانون التضمينات وهو يقضى بإجازة جميع ما قامت به السلطة العسكرية منذ اعلان الأحكام العرفية في نوفمبر سنة ١٩١٤ أى مدى تسع سنوات من اجراءات ادارية أو قضائية أو تشريعية ، وتنص الوثائق المرافقة للقانون على حرمان المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية لجرائم سياسية حق العفو أو تعديل العقوبات الصادرة عليهم الا اذا طلبته لجنة مؤلفة من المستشار القضائي رئيسا (وكان بريطانيا) ، ووكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان بريطانيا كذلك ، ومستشارين مصريين بمحكمة الاستئناف .

ونص أيضا على منع المصريين من الرجوع بتعويض الأضرار التي أصابتهم تحت الحكم العرفي ، وفي الوقت نفسه قضى قرار مجلس الوزراء المرافق للقانون بتعويض الخزائنة المصرية لتعويض الأجانب على ما يكون قد أصابهم منه ، كما قضى بأن تبقى الأراضي التي استولت عليها السلطة العسكرية البريطانية أو احتلتها على حالتها الى أن يفصل فيها في مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، أى أنه اعتراف بالحالة الفعلية فيما يتعلق بتلك الأراضي ، وهي حالة خطيرة ، لأن من هذه الأراضي المساحات الشاسعة التي أقامت عليها السلطة العسكرية البريطانية مطاراتها ومنشأتها في أبو قير ومصر الجديدة ومنطقة قناة السويس وغيرها .

وقد كانت البلاد تطالب بإرجاء صدور هذا القانون الى أن يعقد البرلمان ليصدر بالطريقة الدستورية ، ولكن الوزارة عجلت بصدوره لتضع البرلمان أمام الأمر الواقع ، وأصدرته في شكل اتفاق بين الحكومة المصرية والمندوب السامي البريطاني ، بحيث لا سبيل الى التحلل منه الا باتفاق آخر ، من أجل ذلك قبل هذا القانون بالسخط والاستنكار من مختلف الهيئات .

وأصدر وزير الحقانية في يوم صدوره قرارا بتأليف لجنة العفو من المستشار القضائي البريطاني رئيسا ومن وكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان انجليزيا ومستشارين مصريين بالاستئناف ، وكانت مهمتها أن تعرض على الوزير مقترحاتها في العفو عن العقوبة الصادرة بها احكام المحاكم العسكرية أو بإبدال هذه العقوبة بأخف منها .

انهاء الأحكام العرفية

وفي اليوم المذكور (٥ يولييه) أصدر اللورد اللنبى أمرا بإلغاء الأحكام العرفية هذا نصه :

« بما أن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات متعلقا بجميع التدابير التي اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ . وبما أنه قد حان الوقت اذن لإلغاء نظام الأحكام العرفية المشار اليه الا فيما تقتضيه تصفية بعض الأمور المنظورة الآن .

« قانا الموقع على هذا ادمند هنرى هينمان فيكونت اللنبى بموجب السلطة المخولة لى بصفتى الفيلد مارشال القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى

أمر بما هو آت :

« يلغى من تاريخ هذا الاعلان نظام الاحكام العرفية الذى أعلن فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية وعلى الاخص الحارس الرسمى لاموال الاعداء على مباشرة الحقوق التى خولتهم اياها الاعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك الى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الاعلانات وبشرط أن جميع القضايا المنظورة الآن فى جلسات المحاكم العسكرية يستمر السير فيها امامها الى النهاية ويكون لها ما يترتب عليها من النتائج » .

النبى (فيلد مارشال)

القائد العام لقوات حضرة صاحب الجلالة
البريطانية فى القطر المصرى

(ليحيى الملك)

٥ يوليه سنة ١٩٢٣

العفو عن بعض المحكوم عليهم

وفى ٥ يوليه ايضا صدر عفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبات اقصاها ١٥ سنة لمناسبة صدور قانون التضمنات والغاء الاحكام العرفية وقد بلغ عددهم ٢٥٠ شخصا .

اعادة حرية المبعدين

واذاعت رئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ يوليه بلاغا بان فى مكنة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا الى مصر وأنه لم يبق حظر على مجيئهم واقامتهم فى الديار المصرية .

قانون تعويضات الموظفين الاجانب

وفى ١٨ يوليه سنة ١٩٢٣ اصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الاجانب ، وقد صدر ايضا بصيغة اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية كما هو الشأن بالنسبة لقانون التضمنات ، وهو يقضى بمنح الموظفين الاجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وهبات وتعويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات اضعافا مضاعفة ، وحملت الخزانة المصرية اعباء ثقالا نادت بها .

تصرفات اخرى

لوزارة يحيى ابراهيم

كان الامر كله فى عهدها مرجعه الى السراى ، وانفردت السراى بتعيين الوزراء المفوضين والقناصل والموظفين الملحقين بالمفوضيات والقنصليات ، وقد استقال من أجل ذلك فؤاد سليم الحجازى بك (باشا) المدير العام لوزارة الخارجية ، اذ رأى أن الوزارة لم يؤخذ لها رأى فى تعيين الوزراء المفوضين ولا أى موظف بالمفوضيات والقنصليات .

• وفي عهد هذه الوزارة عين اللواء اسبنكس باشا مفتشا عاما للجيش المصرى
(ديسمبر سنة ١٩٢٣) * وجعلت له القيادة الفعلية للجيش نيابة عن السردار ،
وكلاهما من البريطانيين .

عودة سعد الى مصر

• عاد سعد زغلول الى مصر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ ووصل الاسكندرية
يوم ١٧ منه ، فاحتفلت الامة بمقدمه احتفالات عظيمة فى الاسكندرية والقاهرة والمدن
التي مر بها ، وأعادت هذه الاحتفالات الى الأذهان حفاوة الشعب به عند عودته
الأولى فى أبريل سنة ١٩٢١ ، فانها كانت صورة تطابقها فى المعنى ولا تقل عنها كثيرا
فى اتساع مداها . وقابل سعد الملك فؤاد فى قصر المنتزه يوم وصوله الى الاسكندرية
(على خلاف ما فعل عند عودته أول مرة فى أبريل سنة ١٩٢١) .

أكدت هذه الحفلات زعامة سعد للامة وتعلقها به والتفافها حوله ، وجاءت
برهانا جديدا على أنه أقوى شخصية فى البلاد .

وكان منتظرا أن يعمل على توحيد الصفوف التي تصدعت منذ أبريل سنة
١٩٢١ ، وبدأت خطبته فى الاسكندرية تشير الى ذلك ، وكان جميلا منه قوله فيها :
« انى شاكر لهذه الامة على اختلاف طبقاتها وانى لا أرى الشكر بلسانى وافيا بحقها
ولذلك عزمت وآليت أن أتفانى فى خدمتها وأن أضحي كل عاطفة لخدمتها ، ولهذا
فانى أسامح كل عائب على شخصى قصدى بسوء شخصيا ، انى أسامح كل من
سبني ، كل من قذفني ، ولا أطلب مطلقا حتى من الله إلا أن يجازيهم أحسن الجزاء »
ولكن خطبه فى القاهرة تنبئ بأنه عدل عن التسامح بازاء خصومه ، إذ أخذ
يحمل عليهم الحملات الشعواء ، ولقد كان فى استطاعته أن يعيد الوحدة الى
الصفوف ، وكانت الامة مستعدة لتبى نداءه حتما ، فان منزلته منها وزعامته لها
وثقتها به ، كل أولئك كان كفيلا باستجابتها الى دعوته ، ولو فعل ذلك لأسدى أجل
خدمة للبلاد ، ولكنه مع الأسف لم يفعل ، ولو أنه قبل فى سبتمبر سنة ١٩٢٣
ما قبله بعد ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ إذ أثقلت الصفوف بزعامته (١) ، لوفر على
البلاد كثيرا من المواقب والمتاعب التي عانتها من الانقسام ، ولقد جاء قبوله للدعوة
الوحدة والائتلاف فى سنة ١٩٢٥ متأخرا عن موعدها ، أما الموعد الصالح فكان فى
أبريل سنة ١٩٢١ ، أو فى سبتمبر سنة ١٩٢٣ .

فى الحزب الوطنى

عاد من أوروبا فى تلك السنة بعض أقطاب الحزب الوطنى ، وكانوا فيها مبعدين
منهم : على فهمى كامل بك ، والشيخ عبد العزيز جاويز ، والدكتور عبد الحميد
سعيد ، والدكتور نصر فريد ، واسماعيل بك لبيب وغيرهم ، وأخذوا يستعدون
لخوض غمار المعركة الانتخابية التي اقترب موعدها ، ولكن الرأى العام كان معظمه
متجها الى الوفد ، فلم ينتجج من هؤلاء فى الانتخاب سوى الدكتور عبد الحميد
سعيد .

(١) انظر الفصل الحادى عشر .

وقد قررت الوزارة بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ اقفال جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى نهائيا ، بحجة أنها نشرت يوم ٢١ أكتوبر مقالا من تشييع جنازة الأمير محمد عبد القادر نجل الخديو السابق قالت عنه الوزارة انه مقال شديد اللهجة وفيه تعريض جارح بأولى الأمر واخلال بالنظام العام .

باشرت النيابة العمومية اجراءات التحقيق بشأن هذا المقال مع الأستاذ عبد المقصود متولى المحامى مدير اللواء ، والدكتور اسماعيل صدقى بك صاحب الامتياز ، والأستاذ محمد الهياوى كاتب المقال ، وانتهى التحقيق بتقديم الأستاذ الهياوى للمحاكمة حيث قضى عليه بالحبس ستة اشهر ، ثم صدر عفو ملكى عنه بعد الحكم عليه .

الفصل الخامس

الانتخابات العامة والبرلمان الأول

كان قانون الانتخاب الأول الذى صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين كما تقدم بيانه ، وقد اقتضى تنفيذه وقتا طويلا لاعداد كشوف الناخبين فى جميع أرجاء البلاد .

واذا كان عضو مجلس النواب بموجب الدستور ينوب عن ستين ألفا من السكان فقد قسمت البلاد الى ٢١٤ دائرة انتخابية ، وصدر بتقسيم الدوائر قرار من وزارة الداخلية ، ريثما يصدر به قانون ، ووزعت الدوائر كما يلى : المحافظات - ١١ دائرة للقاهرة - ٦ للاسكندرية - ١ لبور سعيد والاسماعيلية (محافظة القنال) ، ١ للسويس ، ١ لدمياط ، ٣ للحدود . المديرية : ١٥ للبحيرة ، ٢٨ للغربية ، ١٨ للمنوفية ، ١٧ للدقهلية ، ١٦ للشرقية ، ٩ للقليوبية ، ٩ للجيزة ، ٨ لبنى سويف ، ٩ للفيوم ، ١٣ للمنيا ، ١٧ لاسيوط ، ١٤ لجرجا ، ١٤ لقنا ، ٤ لاسوان .

وقسمت البلاد الى ٧١ دائرة للشيوخ المنتخبين وزعت كما يأتى :

٤ للقاهرة ، ٢ للاسكندرية ، ٥ للبحيرة ، ٩ للغربية ، ٦ للمنوفية ، ٥ للدقهلية ، ٥ للشرقية ، ٣ للقليوبية ، ٣ للجيزة ، ٣ لبنى سويف ، ٣ للفيوم ، ٤ للمنيا ، ٥ لاسيوط ، ٥ لجرجا ، ٥ لقنا ، ١ لاسوان ، ١ لمحافظة القنال ، ١ لمحافظة السويس ، ١ لمحافظة دمياط .

ولما كان الانتخاب العام على درجتين فقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين ، وحدد لانتخاب النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، ولإعادة الانتخاب يوم ١٧ منه عند عدم حصول المرشح فى اليوم الأول على الأغلبية المطلقة أى النصف زائدا واحدا من أصوات المندوبين الحاضرين .

واهتمت الأمة بالانتخابات بدرجة كبيرة اهتماما عظيما دل على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد ، وتتبع الناس بلهفة اجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى ، وكان معظمها من لجان الوفد .

وكانت الدلائل والملابسات تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة فى الانتخابات ، فشخصية سعد ، وزعامته للأمة ، والمنزلة التى نالها فى نفوس المصريين ، كانت وحدها كفيلة بهذا الفوز ، ولاغرو فقد تركزت فيه الثورة ، لأنه كان زعيمها ، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقا به والتفافا حوله وتلبية لندائه فى الترشيح للانتخابات ، وبخاصة الآن حودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات بمدة وجيزة ، فكان ترشيح الوفد يضمن فى الغالب فوز كل من يتقدم للانتخابات .

وظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية ، فان معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره ومن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان ، فكان ذلك إيذانا بفوز الوفد فى انتخاب النواب والشيوخ .

ولم يكن يزاحم الوفد في الانتخابات سوى عدد قليل من مرشحي الحزب الوطني ، والأحرار الدستوريين ، وبعض المستقلين ، اذ لم تكن قد كثرت الأحزاب بعد في البلد كما حدث بعد ذلك ، وكان مرشحو الحزب الوطني يعتمدون على مبادئهم وماضيهم في الجهاد ، أما مرشحو الأحرار الدستوريين والمستقلون فكانوا يعتمدون في مناطقهم على عصبيةاتهم العائلية ونفوذهم الشخصي ، ولولا ذلك لما نجح منهم أحد ، لأن الشعب كان محنقا من خطب الأحرار الدستوريين وأحاديثهم في مجتمعاتهم ومجالسهم ، فاتها كانت مقتصرة على الطعن المقذع في سعد ، وكان الشعب متأثرا أيضا من أفاعيلهم ضد سعد في رحلته بالوجه القبلي ، وفي الحق انها كانت أفاعيل خالية من السداد والاستقامة .

لمست تيار الوفد الجارف في هذه الانتخابات ، فقد رشحت نفسي في دائرة مركز المنصورة ، معتمدا على الله ومستندا الى مبادئ وشخصيتي وماضي في الحركة الوطنية ، وكان الوفد رشح ضدي على بك عبد الرازق من أعيان المنصورة ، فكان موقفى حرجا ، اذ كان المندوبون والناخبون عامة مع تقديرهم لي مترددين بين انتخابي وانتخاب من رشحه الوفد ، وكانوا يسألونني : لماذا لم يرشحك الوفد ؟ أو لم يترك لك الدائرة ؟ فكنت أقول لهم ان الوفد قد ترك لكم حرية الانتخاب ، فعليكم أن توازنوا بين المرشحين فتنتخبوا من هو أفضل وأرسخ قلما في الجهاد والاخلاص ، فضلا عن الكفاية ، وأما ترشيح الوفد فيدخله طبعاً قرارات اللجان الوفدية ، وأعضاؤها يساعدون بعضهم بعضا ، ولا يعملون الى غير رابطتهم ، فكان بعضهم يقتنع بهذا الجواب ، وبعضهم يصر على انتخاب مرشح الوفد ، وبعضهم ظل مترددا الى آخر لحظة .

وتألفت لجنة وطنية لتأييد ترشيحي أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة الى انتخابي ، ويطيب لي وقد مضى نحو ربع قرن (١) على تلك الحوادث أن أدون أسماء من أذكروهم من أعضاء هذه اللجنة ، اعترافا بما لهم من فضل في نجاحي في هذه المعركة الهائلة ، وهم :

الحاج محمد عبد البر . سيد أفندي علي . الأستاذ عبد المجيد البيومي .
صالح أفندي الطنطاوي . الأستاذ محمود السيد عقل (بك) . الأستاذ حسين فهمي الصباغ . الأستاذ محمد عبد الرحمن . الأستاذ عبد الحميد الطويجي .
الحسيني أفندي العسقلاني . الأستاذ علي عبد الله . الشيخ إبراهيم جمعة .
مصطفى أفندي أبو الوفا . الشيخ أحمد السعيد الجمل . اسماعيل أفندي هواش .
صالح أفندي رمزي . حامد أفندي عبد المجيد . شكري أفندي صادق . الخ ،
وفي الحق انهم هانوا مثائب كثيرة في الطواف بالدائرة والبرور على كل مندوب أو ذي مكانة في بلده ، واقناعهم بانتخابي ، وكنت أمر أنا أيضا معهم ، مجتمعين أو منفردين ، وألقى أحيانا ترحيبا ، وأحيانا اعتراضا ، ولم يحصل لي أذى بفضل الله ،
فان مخالفي في الرأي كانوا الجملة يحترمونني شخصيا ، وقد وزعت على جميع مندوبي الدائرة وذوي الرأي والمكانة فيها مؤلفاتي التي ظهرت الى ذلك الحين وهي :
« حقوق الشعب » ، « وثقافات التعاون الزراعية » ، و « الجمعيات الوطنية » ،
فكان لها أثر كبير في تركيتي وتقدير المندوبين والناخبين لي ،

(١) لغاية سنة ١٩٤٧ تاريخ ظهور الطبعة الاولى للكتاب .

وكان لطلبة الدقهلية لجنة تسمى (لجنة الطلبة العامة بالدقهلية) ساهمت في المعركة الانتخابية ، وكان أعضاؤها يزكون مرشحي الوفد في دوائر المديرية ، ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة ، فمع أنهم كانوا في الغالب وفديين ، آثروني على مرشح الوفد ، وعملوا ذلك بوازع من ضميرهم ووجدانهم ، وكان لانضمامهم الى جانبي أثر محمود في نجاحي ، وحفظت لهم هذا الجميل على مدى السنين ، وقد صاروا الآن من رجالات القضاء أو المجاماة أو الطب ، أذكر منهم : الأستاذ أحمد كمال (القاضي الآن) . الأستاذ حسين حسني المحامي . الأستاذ على السعدني (القاضي الآن) . الأستاذ عبد الحميد خلاف (القاضي) . الأستاذ محمود البحري (القاضي) . الدكتور زكي منتصر . الأستاذ بدوي حمودة (وكيل إدارة التشريع بوزارة العدل) الأستاذ محمد عاشور سكرتير عام شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . الأستاذ عبد الخالق الطنطاوي المفتش بالأوقاف . الأستاذ عباس رمزي وكيل النيابة الخ .

وبدأت المعركة الانتخابية تقريبا منذ ابريل سنة ١٩٢٣ ، أي من يوم صدور الدستور وقانون الانتخابات ، واستمرت الى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ أي يوم الانتخاب ، فكانت معركة طويلة المدى ، حامية الوطيس ، هانت فيها متاعب جسيمة ، اذ كان مطلوباً مني أن أمر على المندوبين في بلادهم واقناعهم شخصيا باستحقاقى لثقتهم ، وقد أصبت أثناء الحملة بمرض التيفويد في يونيو سنة ١٩٢٣ ، ولزمت الفراش نحو شهرين ، اشتد بي خطر المرض في خلالهما ، حتى أذن الله لي بالشفاء (١) ، وقامت اللجنة أثناء مرضي بالطواف بدلا عنى في بلاد الدائرة .

وفي الحق ان ضمير الشعب لم يتأثر الى الحد الاقصى من الانقسام الذي حدث سنة ١٩٢١ ، ولو مالجه خصوم الوفد بشيء من الأناة والاخلاص والصدق. والبعد عن المساوىء لما استهدفوا للسخط الشديد من الشعب ، فعلى الرغم من أنى لم اعتمد في حملتى الانتخابية على عصبية عاقبة أو نفوذ شخصى أو قوة حزبية في دائرة مركز المنصورة ، فان ما عرفه الناس عنى من ماض وصفوه بالوطنية ، قد اوجد شيئا من التوازن بينى وبين منافسى ، ففزت عليه بصوت واحد ، اذ نلت ١٧١ صوتا ، ونال هو ١٧٠ صوتا ، وكان عدد المندوبين الذين اعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوبا وكان هذا الصوت الواحد حديث الناس في مجالسهم ، وقال الذين شهدوا اعطاء الأصوات أن أحد المندوبين ، وكان متقدما في السن ، دخل ليعطى صوته ، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم بيومي بك مكرم القضاى بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عن ينتخبه فأجاب على الفور : عبد الرحمن الرافعى ، ثم سكت هنيهة ، وتلثم قائلا : بل أريد على عبد الرازق ، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه ، واعتمد صوته لى ، وأخبرنى الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألوا الرجل بعد ذلك عما دماه الى العدول ، فاعترف لهم بأنه كان يريد اعطاء صوته لعلى بي عبد الرازق ؛ ولكن أسمى جرى على لسانه عفوا ، دون تفكير منه ، ولما فطن الى خطئه (كذا تعبيره) أراد أن يتدارك الخطأ فصارح رئيس اللجنة بأنه انما يقصد انتخاب على عبد الرازق لا عبد الرحمن الرافعى ، فرفض منه العدول وقال ان هذا تلاعب لا يجوز وانه استنفذ حقه في الانتخاب باعطاء صوته أول مرة .

(١) كتب أخى المرحوم أمين بك في جريدة (الاخبار) بالعند الصادر يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٣ النبذة الآتية تحت عنوان « شفاه الله » : « لزم الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى المحامى بالمنصورة الفراش منذ أيام لمرض انتابه ويسرنا ان نعلن بان الأطباء قرروا زوال الخطر منه وأن صحته آخذة في التحسن ، فنحمد الله على لطفه في قضائه وقدره ونسأله الشفاء التام » .

وتحدث الناس كثيرا عن نجاحي بصوت واحد ، وقال لي بعض الصوفية انه صوت الله ، فحمدت لهم هذا التعبير ، وقلت لهم انني فعلا كنت وما زلت (ولا أزال) معتمدا على الله .

وقد طعن في انتخابي أمام مجلس النواب : واكتنف الطعن بحوث فقهية طويلة في نصاب الأغلبية ، ومدلولها ، وفي قيمة هذا الصوت الذي رجح كفتي في الميزان ، وكان سببا لنجاحي ، وكان محور الطعن أن الأغلبية المطلقة هي نصف الأصوات زائدا واحدا ، وبما أن عدد الأصوات التي أعطيت ٣٤١ فيكون نصفها ١٧٠ ١/٢ زائدا واحدا ، وتكون الأغلبية ١٧١ ١/٢ لا ١٧١ ، وانني على هذا الحساب ينقصني نصف صوت ، ولكن لجنة الطعون رأت أن طريقة الحساب بهذا الشكل غير معقولة ، وأن الأغلبية في هذه الحالة تكون بجبر الكسر ، وأقر المجلس وجهة نظر اللجنة ، وقرر رفض الطعن .

نال الوفد تسعين في المائة من مقاعد النواب ، وفشل في الانتخاب أشهر خصوم سعد أو الذين لا يؤيدون سياسته ، وسقط رئيس الوزراء يحيى إبراهيم باشا في دائرته الانتخابية « منيا القمح » ، وفاز عليه مرشح الوفد ، وكان سقوطه شهادة ناطقة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات وتجنبها تدخل الحكومة وضغطها على حرية الناخبين في جميع المناطق ، مما يذكر له بالخير حقا ، إذ كانت هذه الانتخابات نموذجا للانتخابات الحرة .

ولم ينجح من الحزب الوطني سوى عبد اللطيف الصوفاني بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد ، والأستاذ عبد العزيز الصوفاني . ولم ينجح من الأحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل أبو سمرة وعبد الحليم العلالي بك وتوفيق بك اسماعيل .

الفصل التاسع

وزارة سعد

أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد ، فكان يديهيا أن يعرض الملك على سعد تأليف الوزارة بوصف كونه زعيم الأغلبية ، لأن الوزارة طبقا للأوضاع السليمة الحرة هي وكالة من الشعب ، وقد أعلن الشعب في الانتخابات أنه يولي الوفد ثقته ، فصار من حقه ولاية الحكم ، وهنا عرضت في ميدان البحث والمناظرة مسألة تناهت في دقتها ، وهي هل يقبل سعد رئاسة الوزارة ؟ أو يدعها لأحد من أنصاره أو من غير حزبه ممن يثق به ، ويقتصر على زعامة الحركة الوطنية ؟ وقد تردد سعد بين الرأيين ، ولم يعلن أيهما يرجحه ويعمل به ، وكان بعض خاصته يرى أن يتنحى عن رئاسة الوزارة ، لأنه ولو أن الأوضاع الدستورية تجعل الحكم حقا للأغلبية إلا أن هناك حالة تعترض هذه الأوضاع وهي وجود الاحتلال الأجنبي في البلاد ، وله من غير شك نفوذه على الحكومة القائمة ، وليس من مصلحة بلاد يحتلها الأجنبي ولا تزال تجاهد لاجلائه أن يتولى الحكم زعماء الحركة الوطنية المتمسكين بمبادئهم في الجهاد حتى يجلو الاحتلال ، لأن ولايتهم الوزارة تجعلهم وهم في الحكم يصطدمون بالاحتلال وطلبائه ويميلون في الغالب إلى مجاراته في معظم طلباته ، فيسلمون له ، وهذا من شأنه إضعاف الروح الوطنية ، أو يصطدمون به ، وبذلك يكشفون عن ضعف البلاد ممثلة في الزعامة الوطنية ، إذ كيف يكون مسلك الزعامة في الحكم مع بقاء الاحتلال قائما في البلاد ؟ هل تسكت عنه وتجاهله وبذلك تتنازل عن أول مهمة لها ؟ أو تنلره بالجلء وماذا يكون العمل إذا لم يكثر لهذا الإنذار ؟ فالمذهب الذي يقول بإبتعاد زعماء الحركة الوطنية عن الحكم مع قيام الاحتلال أو الأوضاع التي تولدت عنه - وأنا من هذا المذهب - يرى في هذا البعد صونا لسلامة الحركة الوطنية وتجنبيا لها من الانزلاق بالبلاد إلى تساهل تلو تساهل بازاء الاحتلال وأوضاعه .

حقا أن النظام الدستوري يقتضى أن يتولى رئاسة الوزارة زعيم الغالبية التي اختارها الشعب في انتخابات حرة ، لأن هذا هو أساس الحكم الديمقراطي أو حكم الشعب ، والشعب يستشعر في ظل هذا النظام بأن إرادته محترمة نافذة في اختيار رئيس وزارته ووزرائه ، وهذا هو الفارق بين الحكم الدستوري والحكم المطلق ، كل هذا صحيح لا شبهة فيه ، ولكن لزيم الأغلبية في بلد محتل أن يعهد إلى واحد من أنصاره أو ممن يثق به من غير حزبه كي يتولى رئاسة الحكومة ، لأن من الصعب إمكان التوفيق بين زعامة الجهاد في بلد لا تزال تجاهد في سبيل استقلالها الصحيح ورئاسة الحكومة التي تقتضى بداهة مراعاة الظروف الواقعية والتنازل عن بعض المبادئ والمطالب التي يقتضيها الجهاد ، فاما أن يسلم في كثير من المبادئ ، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية ، وأما أن يصطدم بالاحتلال بحيث قد يكشف عن ضعف البلاد أمام القوة الفشوم ، ويكون لهذا الاصطدام أثر عكسي في الجهاد ، فلا غبار إذن على زعيم الأغلبية في أن يتنازل عن حقه في ولاية الحكم ويدع لغيره مهمة تأليف الوزارة لكي يبقى عدة للبلاد ومرجعا لها عند اشتداد الأزمات ، وتبقى له حرية

العمل وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة ، وما دامت الأقلية لها السيطرة على الموقف في البرلمان فان الاوضاع الدستورية تبقى سليمة فلا تؤلف وزارة معادية للأغلبية ، ولا تبقى في الحكم وزارة تفقد ثقة البرلمان ولا تخضع لرقابته وتوجيهه ، وهذه هي الوجهة التي أخذ بها سعد سنة ١٩٢٦ بعد عودة الدستور كما سيجيء بيانه ، وقد نصح الأمير عمر طوسون باتباع هذه الوجهة منذ ظهرت نتيجة الانتخابات الاولى سنة ١٩٢٤ ، اذ صرح في حديث له بالأهرام (١) بأن الحيلة تقضى على سعد باشا بأن يتعد من تأليف الوزارة ، ولما سئل عن السبب قال : « ان السبب الذي يجعلنى ارى هذا الراى هو تصريح ٢٨ فبراير فان هذا التصريح لم ترض عنه الأمة وهي غير معترفة به الى الآن ، فتأليف وزارة من نواب الأمة ونحن لا نزال في ظل هذا التصريح يكون اعترافا به منهم يؤدى الى تسجيله على البلاد بقبول نوابها اياه ، واما الحصول على الغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة ، فامر غير ممكن » .

بقى سعد مترددا بين القبول والتنحي طيلة الايام التي انقضت من بدء المعركة الانتخابية الى ظهور نتائجها ، وبعد ظهورها سأل مراسل روتر عن رايه فيما يمكن ان يترتب من النتائج على الانتخابات التي اكسبته هذه الاقلية الساحقة ، فقال : اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى باشا ابراهيم أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الاولى أن البلاد قد اوضحت رايها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزارة قد هزم في الانتخاب وفاز عليه مرشح الوفد ، فقال له مراسل روتر : ان المسلك الطبيعي في هذه الظروف هو أن يرسل اليك جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة فهل تقبلون في هذه الحالة رئاسة الوزارة ؟ فاجاب سعد : سأعمل مندئا ما أراه واجبي نحو الأمة .

استقالة وزارة يحيى ابراهيم باشا

وعلى اثر هذا الحديث قدم يحيى باشا ابراهيم الى الملك استقالته في ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، ونوه في كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات - وكان صادقا في ذلك - اذ قال : « ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات في جميع ادوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق حرية الآراء الى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ، ويسعد الوزارة ان تكون قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام » .

وأشار الى أنه كان معتزما البقاء الى أن تتم عملية انتخاب الشيوخ ، ولكنه اثر عملا بمبدأ الحياد بعد أن تبينت رغبة الوفد في تغيير الوزارة أن يرفع استقالته ، وهناك كتاب الاستقالة كاملا :

« مولاي صاحب الجلالة

« اوليتموني جلالتم ثقتكم الغالية باسناد رئاسة مجلس وزرائكم في وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذكرها حاضرة في الأذهان فصعدت بالأمر قيساما بواجبي نحو الوطن مستهينا بالله عز وجل ومعتمدا على تعاضيد جلالتم وقمت بتأليف الوزارة على الوجه الذي حاز القبول وقد أتممت الوزارة في عهدا مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق اليهما الأمة في عصركم السعيد

(١) عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ .

ومهدت السبيل لتنفيذهما يرفع الأحكام العرفية عقب إصدار قانون التضمينات الذي روعيت فيه مصلحة البلاد ، وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت الى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التي تلجأ اليها الحكومات المتعدينة ، وتوصلا الى تحقيق مبدأ احلال المصرى محل الأجنبى عالجت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الاخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وذلك بإصدار قانون التعويضات الذي خفف كثيرا من وطأة الطريقة التي رسمت لتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال في مختلف الإدارات ، ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات في جميع ادوارها بالضمانات الكافية لتحقيق حرية الآراء الى ان تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ويسعد الوزارة ان تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام ، وقد كان في عزم الوزارة ان تتم عملها في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التي أبعثت في انتخاب أعضاء مجلس النواب غير ان فريقا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعا الى الرغبة في تغيير الوزارة قبل تمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ، ولو ان هذه الرغبة ليس من شأنها ان تؤدي الى تغيير الوزارة الا انى رأيت أنا وزملائي عملا بمبدأ الحياد الذي لزمناه الى الآن ان نرفع الى جلالته هذه الاستقالة .

« واني لجلالته على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين »

يحيى إبراهيم

القاهرة في ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤)
وقبل الملك استقالته في ٢٧ يناير

كتاب الملك فؤاد الى سعد

وعهد الملك الى سعد تأليف الوزارة وأرسل اليه في هذا الصدد كتابا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ قال :

« عزيزى سعد زغلول باشا

« لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائما نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما ان بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدا من اسمى إمانينا أن تبلغ فيه ما نرجو لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما أنتم عليه من الصديق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الراى في تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع ربة الرياسة الجليلة لعهدتكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى به ، ونسأل الله جل جلالته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة انه سميع مجيب »

صدر برأى عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

ومما يلاحظ في كتاب الملك انه لم يجعل من اسباب تكليفه سعدا بتأليف الوزارة انه نال ثقة الأمة في الانتخابات ، بل لم يشر اطلاقا ، واقتصر الكتاب على العبارات

التقليدية التي تكتب لمن يختاره ولي الأمر لتأليف الوزارة ، ولعل الملك أراد بهذا الإغفال المتعمد أن لا يعترف بالأساس الدستوري لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وبحقها في اختيار حكامها ، وقد أكمل سعد هذا النقص في جوابه إلى الملك ، إذ جعل أول سبب لولايته الحكم احترام ارادة الأمة وارتكاز الحكومة على ثقة وكلائها .

جواب سعد

أجاب سعد على كتاب الملك بقبوله تأليف الوزارة وبيان برنامجها ، وأسماء من اختارهم لمعاونته .

والنقط البارزة في هذا البرنامج اعلانه أن قبوله تأليف الوزارة لايعتبر اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري ، وقد أراد بذلك عدم الاعتراف بالتحفظات التي انتحلتها إنجلترا لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ونوه بأن الانتخابات دلت على تمسك الأمة بضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال التام لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وميلها إلى العفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، واستنكارها لكثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية. أي منذ سنة ١٩١٤ ، وشكواها من سوء تصرف الحكومات المتعاقبة في نواحي المالية والتعليم والإدارة والصحة والاقتصاد ، ووعد بتوجيه الوزارة عنايتها إلى كل هذه الشؤون وتحقيق رغبات الأمة فيها وأعداد العدة لقرب انعقاد البرلمان ، وثبتت الروح الدستورية في مصالح الحكومة ، وتعويد الجميع على احترام الدستور والخضوع لأحكامه .

والبرنامج حسن وممتاز في مجموعته ، وهو من خير البرامج التي اعلنتها الوزارات ، وفيه ناحية تدل حقا على الشجاعة ، وهي اعلانه عدم الاعتراف بأي حالة أو حق سبق للوفد أن استنكره ، قال :

« مولاي صاحب الجلالة

« أن الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتك ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف توجب على والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها إلا أنني من مسئولية الحكم التي طالما تهيبتني في ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التي شاءت جلالتك تكليفني بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أمثاليها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي لا أزال متشرفا برياسته .

« أن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التي ترمي إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدثت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقا على الوزارة التي هي وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولا منها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل ،

الأهم فالمهم منها ، وتحصر أكبر همها في البحث عن أحكم الطرق وأقربها الى تحقيق رغبات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب الا بمساعدة البرلمان ، ولهذا يكون من اول واجبات هذه الوزارة الاهتمام باعداد ما يلزم لانعقاده في القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الامر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن .

« ولقد لبنت الأمة زمانا طويلا وهي تنظر الى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا أميناً يسعى لخيرها » وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرا سيئا في ادارة البلاد وعاق كثيرا من تقدمها ، فكان على الوزارة الجديدة ان تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست الا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام ، ولذلك يلزمها ان تعمل ما في وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الافراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف اجناسهم واديانهم ، كما يلزمها ان تبث الروح الدستورية في جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لاي كان بالاستخفاف بها او الاخلال بما تقتضيه .

« هذا هو بروجرام وزارتي وضعته طبقا لما اراه وتريده الأمة » شامرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهبات الهيئات خصوصا مع ضعف قوتي واعتلال صحتي ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا . ولكني اعتمد في نجاحه على منية الله وعطف جلالته وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالي البلاد ونزلائها .

« فأرجو اذا صادف استعصان جلالته ان يصدر المرسوم السامي بتشكيل الوزارة على الوجه الآتي مع تقليدي وزارة الداخلية : محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية . أحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف . حسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية . محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة . مرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية . مصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات . واصف بطرس غالي أفندي لوزارة الخارجية . محمد نجيب الغرابلي أفندي لوزارة الحفانية .

« وادعو الله أن يطيل في أيامكم ويمد في ظلالكم حتى تنال البلاد في عهدكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء ، واني على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم »
سعد زغول

تحريرا في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير ١٩٢٤) .
وصدر المرسوم الملكي يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ ، وتألقت الوزارة على النحو الوارد في كتاب سعد .

سياسة وزارة سعد

استقبلت الأمة وزارة سعد بالغبطة والابتهاج ، وأسمتها الوزارة الشعبية ، وقد حفل تاريخها بأعمال هامة تعرض لها فيما يلي .

الافراج عن المسجونين السياسيين

كان أول عمل هام قام به سعد في الوزارة هو سعيه في الافراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بادانتهم في عهد الثورة ، وفي مقدمتهم عبد الرحمن فهمى بك وزملاؤه المحكوم عليهم في قضية المؤامرة الكبرى أو قضية جماعة الانتقام (١) .

وكان قانون التضمينات كما أسلفنا ينص على جعل العفو من اختصاص اللجنة المشار اليها فيه (ص ١٠٠) ، ولكنى سعدا طلب كتابة من الحكومة البريطانية الافراج عن هؤلاء المسجونين مباشرة دون احالة امرهم الى اللجنة ، فجاء الرد من الحكومة البريطانية بقبول هذا الطلب ، وفي يوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٤ توجه المستر كار المندوب السامي البريطانى بالنيابة الى فندق مينا هاوس حيث كان يقيم سعد مؤقتا ، وسلمه جواب وزارة الخارجية ردا على طلبه ، والجواب صادر من المستر ماكدونلد رئيس الوزارة البريطانية بصفته وزير خارجيتها ، وخلصته ان الحكومة البريطانية قررت موافقته على ان يشمل المسجونين السياسيين عفو شامل الى اقصى درجة مستطاعة وانها تنزل عن كل حقوقها في الاحكام الصادرة عليهم ولا ترى لزوما للتقيد باحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتى مصر ولندن في ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ (اشارة الى قانون التضمينات) في اصدار هذا العفو ، اى انها تنازلت عن الحق الذى احتفظت به في هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين الا بقرار من اللجنة المختصة .

وفي اليوم نفسه اصدر سعد امره بالافراج عن عبد الرحمن فهمى بك وزملائه المحكوم عليهم في قضية المؤامرة الكبرى ، فاطلق سراحهم وهم : عبد الرحمن فهمى بك ، الأستاذ محمد حسن البشبيشى ، الشيخ محمد يوسف ، الأستاذ حسنى الشنتناوى ، الأستاذ عبد الحليم عابدين ، الشيخ محمد عبد الرحمن الجدلى (وكانوا بسجن المنشية) والشيخ على هنداوى ، الأستاذ ابراهيم عبد الهادى ، الأستاذ توفيق صليب ، محمد سامى زاده ، عبد العزيز افندى حسن هندى (وكانوا بسجن طنطا) ، الأستاذ محمد لطفى المسلمى ، محمد افندى ابراهيم سليمان (وكانا بسجن الزقازيق) ، محمود افندى عبد السلام ، ياقوت افندى عبد النبى ، هازر غبريال افندى ، الأستاذ حامد المليجى (وكانوا بسجن قنا) ، وعددهم جميعا سبعة عشر .

وفي ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ أفرج عن ٤٩ سجيننا سياسيا آخرين .

وفي ١٤ منه أطلق سراح تسعة غيرهم ، واخذت الوزارة تطلق سراح الباقين ، فبلغت عدتهم ١٤٧ سجيننا .

مقبرة توت عنخ آمون

وقفت وزارة سعد موقفا محمودا في مسألة مقبرة توت عنخ آمون ، وخلصتها ان الحكومة كانت قد منحت اللورد كارنارفون منذ عدة سنوات امتياز الكشف عن آثار وادى الملوك ، وقد وفق الى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون الشهيرة ، وفيها من الكنوز ما لا نظير له ، وكان يعاونه في أعمال الكشف مساعده المستر كارتر ، ثم توفي

(١) انظر كتابنا « ثورة ١٩١٩ » ج ٢ ص ٦٢ (الطبعة الاولى) .

اللورد كانارفون بعد الكشف ، واستمر المستر كارتر في عمله نيابة عن الليدى كارنافون ، فقام خلاف بينه وبين الوزارة على فتح الناووس اذ كانت وزارة الاشغال جادة في المحافظة على محتوياته لكي لا تمتد اليها الايدي بالعبث والسرقه ، وكان المستر كارتر يعارض في الاجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا السبيل ، فقام الخلاف بينهما ، ونقلت اسلاك البرق اتبائه الى الصحف البريطانية ، واخذت هي وبعض الصحف الاجنبية المحلية تتهم الحكومة بكراهية الاجانب ، ولكن الحكومة لم تحفل بهذه التهم واستعملت حقها في المحافظة على هذا التراث العظيم ، وقررت بازاء مسلك المستر كارتر الغاء الترخيص الذي منحته الليدى كارنافون على اثر وفاة قريبها ، ووضعت يدها على المقبرة ومحتوياتها ، واقامت عليها حراسة دقيقة صانتها من عبث العابثين ، فكان موقفها مدعاة لثناء الراى العام وتقديره ، ولو هي تساهلت في هذه المسألة لتسربت هذه الكنوز الى الخارج ولضاعت على البلاد لا محالة .

مسألة اللاجئين الطرابلسيين

اجتاز عشرة من المجاهدين الطرابلسيين حدود طرابلس لاجئين الى مصر ، وكانت الحكومة الايطالية تتعقبهم لتنكل بهم ، فطلبت من الحكومة المصرية تسليمهم ، ولما كان الدستور ينص على ان تسليم اللاجئين السياسيين محظور (المادة ١٥١) فقد امتنعت عن تسليمهم ، فقام خلاف شديد بين الحكومتين المصرية والايطالية في هذا الشأن ، انتهى باصرار الحكومة المصرية على عدم تسليم هؤلاء اللاجئين ، ولكنها قررت تكليفهم بمغادرة البلاد فضا للاشكال القائم بينها وبين ايطاليا في شأنهم ، واضطروا فعلا الى مغادرة البلاد ، فكان موقفها حيالهم موقفا غير محمود ، وغير كريم ، وكان واجبا عليها ان تحميهم ولا تكلفهم مغادرة الديار المصرية ، مثلما كانت حكومات الاحتلال تفعل مع خصوم الحكومة العثمانية الذين كانوا يتخذون مصر مقرا لدعايتهم ضدها ، فانها كانت تأويهم وتحميهم ولا تكلفهم الرحيل من البلاد .

حقوق الوزارة السياسية

كان سعد في سياسته العامة يحرص على حقوق الوزارة وسلطانها الدستورية ، فلم يكن يقبل تدخلا من المندوب السامي البريطاني ولا من السراى ، وفي الحق انه من هذه الناحية قد وطد دعائم الحكم الدستوري ، وله في ذلك فضل عظيم ، وهو في ذلك يمتاز عن خصومه الذين تولوا الحكم من بعده ، فانهم كانوا يدعون تارة لتدخل المندوب السامي ، وطورا للسراى ، وليس هذا من الحكم الدستوري في شيء ، لان اساس الدستور ان « الامة مصدر السلطات » .

وقد جاء استقلال وزارة سعد بشئون الحكم طبقا لاحكام الدستور على خلاف ما كانت تبغيه السراى وما كنت تسير عليه فعلا في جهود الوزارات السابقة ، ومن هنا وقع الجفاء بين سعد والسراى ، مما كان له اثره في تطور الحوادث والتعجيل باسقاط وزارته .

ثم ان وزارة سعد قد وضعت الموظفين الاجانب وبخاصة الانجليز عند حدهم ، وتضائلت سلطتهم في عهدها ، وبهذا يمتاز عن كثير من الوزارات السابقة واللاحقة . ومن المحقق ان تضائل نفوذهم في عهدها قد جعلهم يدبرون المكاييد لاسقاطها ، يؤيد ذلك ان نفوذهم قد استفحل في عهد وزارة زيور التي خلفت سعدا في الحكم .

وقد رفض سعد تجديد عقد السير موريس شلدون أيموس المستشار القضائي البريطاني لوزارة الحقانية ، اذ انتهت مدته في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وطلبت دار المندوب السامي من الوزارة تجديد عقده ، ولكن سعدا رفض هذا التجديد ، وكان موقفه في ذلك مشرقا ، وقد أسرها المندوب السامي في نفسه ، حتى وقعت حادثة السردار ، فكان من مطالبه في الإنذار البريطاني ابقاء منصب المستشار القضائي ومنصب المستشار المالي واحترام سلطتهما وامتيازاتهما ، كما سيجيء بيانه .

ومن القرارات المجيدة لوزارة سعد أنها رفضت اشتراك الحكومة في الاحتفال بالعيد الخمسيني للمحاكم المختلطة ، فقد تألفت في سنة ١٩٢٤ لجنة لهذا الاحتفال برئاسة المسيو أرلست أيمن رئيس محكمة الاستئناف المختلطة ، ومن أعضائها المسيو (البارون) فان دن بوش النائب العام بها ، وعبد العزيز كحيل ياشا أحد مستشاريها ، وقابل أعضاء اللجنة سعدا في يونيو سنة ١٩٢٤ ليدعوا الحكومة الى الاشتراك في هذا الاحتفال ، فأجابهم سعد بأنه من اعترافه بالخدمات التي أدتها المحاكم المختلطة للبلاد من نحو نصف قرن فإنه لا يرى ان مصر التي ترغب في تثبيت استقلالها تستطيع ان تحتفل بالعيد الخمسيني لمحاكم فرضت اقامتها على البلاد لمدة خمس سنوات فاستمرت رغم صفتها الوقتية خمسين سنة كاملة على حساب السيادة القضائية للامة ، ولا يسع الحكومة ان تثبت باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطني التي تسوحي من استمرار هذه الحالة الشاذة .

وقد اقيم الاحتفال في عهد وزارة زيور في فبراير سنة ١٩٢٦ ، واشتركت الحكومة فيه بصفة رسمية ، وضربت صفحا عن قرار وزارة سعد .

انتخابات الشيوخ

جرت انتخابات الشيوخ يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ، وعدد دوائرها ٧١ دائرة ، ولم تتدخل الوزارة في الانتخاب وتركته ، حرا ، وفان المرشحون الوفديون في معظم الدوائر .

الشيوخ المعينون

الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم

واذ كان الدستور ينص على ان ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ينتخبون والخمسين يعينون ، فلم يبق على اكتمال البرلمان والاستعداد لافتتاحه الا ان يصدر المرسوم الملكي بالشيوخ المعينين ، وعددهم ٤٨ عضوا .

وقد قام خلاف بين الملك فؤاد وسعد على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ ، أهو الملك أم الوزارة ، وهو أول خلاف قام بين الملك وسعد في وزارته ، فكان الملك يرى أن التعيين من حقه هو أرتكانا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أنه « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسينهم وينتخب الثلاثة الاخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب » .

أما سعد فقد استمسك بالرأي الدستوري السليم ، وهو أن الملك لا يباشر سلطته الا بواسطة الوزراء ، كما تقضي بذلك المادة ٤٨ من الدستور وهذا نصها : « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » ، والوزارة هي المسئولة عن أعمال الدولة طبقا لحكم

المادة ٥٧ من الدستور التى تقضى بأن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » ، والمادة ٦٠ منه التى تنص على أن « توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » ، والمادة ٦٢ منه ونصها أن « أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال » ، فالوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ ، فهى التى تملك سلطة العمل فعلا وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ، وهذا هو المعنى المستفاد من نصوص الدستور سالفة الذكر ، ومن مناقشات أعضاء لجنة الثلاثين ، فقد جاء فى تقرير لجنة المبادئ العامة : « أن هذا المبدأ الأساسى مترتب على ارتفاع مسئولية الحكم من الملك وقصرها على الوزراء ، اذ ما دامت الوزارة فى قيامها بالسلطة التنفيذية هى المسئولة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها كلها فليس بمقبول أن يقاسمها الملك سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود فى مداولاتها » .

واقوى من ذلك ما جاء فى المذكرة التى صدرت من وزير الحقانية عند صدور الدستور من أن « كل عمل يعمل به الملك وتكون له علاقة بشئون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص فالملك يستعمل سلطاته بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع أعمال الملك » .

واذ لم يقتنع الملك قواد بحجة سعد فقد ارتضى التحكيم فى هذه المسألة ، واتفق مع سعد على تحكيم البارون فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ ، وكان عالما بلجيكيًا ، فاستندى الى القصر الملكى ، وعرض عليه الخلاف ، وطلب اليه أن يبدى رأيه فيه بوصفه حكما ، فأصدر حكمه بما يأتى :

« ليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصر مصر ، أن عدم مسئولية الملك يعتبر أساسا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك ، فاذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ، لذلك أرى اذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » .

وقد روى البارون فان دن بوش قصة هذا التحكيم فى كتابه (مشرون عاما فى مصر) ، قال :

« كنت جالسا أمام مكتبى بالنيابة العمومية فى ظهر يوم سبت من أيام شهر فبراير سنة ١٩٢٤ ، فدق جرس التليفون فجأة وكان المتكلم سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، دعانى للذهاب الى مكتبه فى اليوم التالى الساعة الرابعة مساء ، فأجبتة اننى سأسافر الى القاهرة صباح الخميس التالى ، ورجوته تأجيل الموعد الى ذاك اليوم نظرا الى كثرة أعمالى القضائية ، لكن رئيس الوزراء أجاب : « هذا مستحيل فالأمر مستعجل وهام » ، وقد تبينت خطورة الموضوع من لهجة حديثه :

« لم تمض عشر دقائق حتى دق جرس التليفون مرة ثانية ، وكان المتكلم حسن نشأت باشا موضع ثقة الملك قواد ، سألنى عما اذا كنت سأحضر فى الموعد الذى حددده رئيس الوزراء ، فأجبت : نعم : وعقب على اجابتي قائلا : « هذا أمر ضرورى » .

« وفي صباح اليوم التالي قُمت من الاسكندرية الى القاهرة بأول قطار ، وعند وصولي الى محطة بنها سعد في العربى مواطنى الاستاذ جورج مرزباخ المحامى ودخل الديوان الذى كنت جالسا فيه كأنه البرق الخاطف ، واخذ يحدثنى ، قال لى : « انه جاء بالسيارة خصيصا ليبلغنى ما سمعه من أحد الوزراء ، وهو أننى دعيت الى القاهرة للفصل فى خلاف دستورى خطير بين الملك وسعد زغلول باشا ، وان مصير الحكومة وهدوء الحالة فى مصر قد يتأثران من طريقة فض هذا الخلاف » .

« تظاهرت بعدم الاكتراث للأمر ولكننى كنت مقدرًا لخطورة الحالة لمعرفتى نفسية الطرفين اللذين نشأ بينهما الخلاف .

« وصلت الى رئاسة مجلس الوزراء فى تمام الساعة الرابعة ، وكانت الحديقة غاصة بالوفود ، والأعلام الخضراء والحمراء ترفرف عليها ، وكنت أسمع هتافات طويلة حادة « فليحيى سعد » .

« أما قاعة الانتظار فكانت ملأى بالزائرين ، وعلى الرغم من كثرتهم دعانى السكرتير لمقابلة سعد زغلول باشا بمجرد وصولي ، دخلت على الرئيس ، فرأيت جالسا امام مكتبه ، ولكنه ما كاد يقع نظره على حتى نهض وقدم لى يده مصافحا ثم قال : « أهلا وسهلا اننا فى حاجة اليك » ، ثم سرد لى الموضوع بلا مقدمة ، وقال لى أن خلافا جوهريا نشب بين الملك والوزارة على تفسير مادة من مواد الدستور المصرى ، ومطلوب منى أن أبدى رأى فيها اذ انها مأخوذة من الدستور البلجيكى ، وهى المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أن الملك يعين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، فهل هذا حق خاص من حقوق الملك يستعمله بدون أن يشرك فيه وزرائه ؟ أم هو معلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التى تقضى بأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، ثم ختم رئيس الوزارة حديثه بحركة قوية وقال : « هذا هو الموضوع ، ويجب أن يفصل فيه فى ظرف أربع وعشرين ساعة » .

« بدأت اعتذر بضعف ذاكرتى محاولا التخلص من الموضوع ، ثم رجوت دولته ان يترك لى وقتا لمراجعة النصوص وللتروى ، وأثناء ذلك كانت المناقشة مستمرة ، فكم أعجبت يومئذ بقوة الذاكرة ومتانة الحجة وبلاغة البيان التى يمتاز بها هذا الشيخ السبعينى من العمر ، على الرغم من آلام المرض والنفى ، بل كم دهشت لارادته التى لا تقاوم .

« كانت الجموع الحاشدة تهتف آونة بعد أخرى ، وتطلب سعدا ، فخرج مرة ثم مرة أخرى ، وشكر المتظاهرين ، وأخيرا تهيجت أعصابه فانحنى الى النافذة وصاح بصوت الأمر : « دعونى اشتغل لمصلحتكم » ، ثم أغلق النافذة بعنف وختم حديثه معى قائلا :

« اذن الى الغد الساعة العاشرة فى سراى عابدين »

« أذنت الشمس بالغروب ، ووجدت صعوبة فى أن أنسح لنفسى طريقا بين جموع المتظاهرين المحتشدين عند خروجى من رئاسة مجلس الوزراء ، وكانت الاعلام تهتز يمينا وشمالا ، والأتظار متجهة-نحو النافذة المظل منها الشيخ الطويل القائمة وقد مد يده الى الامام كأنه يطرح بركته على الجموع .

« وعندما دخلت صباح اليوم التالى الى مكتب الملك ، كان يداعب مسطرة صغيرة

لقطع الورق ، وكل حركاته تدل على التأثر ، أما زعلول باشا فكان جالسا أمامه ، متملكا لحراسه ، يتحدث بهدوء وسكينة .

« استمر الحديث بحضورى ، فأدركت فى الحال خطورة الامر : ملك ربى حسب التقاليد الشرقية وما تمتاز به تلك التقاليد من صفات الحكم الفردى يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة ، وأمامه رئيس وزراء متمسك تمسكا شديدا بالامتيازات التى يضمنها له الدستور ، ولمحت من خلال العبارات الرقيقة فى الحديث أن تنافرا يوشك أن ينقلب الى كارثة اذا لم يعالج بغير إبطاء ، وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة التى كان يتزايد نشاطها يقول : « اذا استشير الشعب .. »

« نظرت من الشباك الزجاجى العريض الى الفضاء الواسع بميدان عابدين ، الى الرمل الأصفر الذهبى تحت أشعة الشمس ، قرأت الرجال ذاهبين بهدوء الى أعمالهم ، والأولاد يمرحون ، ثم قلت فى نفسى : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها روحا وجسدا - كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة الى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب !

« وفى تلك اللحظة تنبعت الى صوت سعد زغلول باشا وهو يقول : « انقلب يا مولاي ! نيفصل جناب النائب العام فى الموضوع ، وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة ؟ » .

« فكر الملك هنيهة ثم قال فى لهجة تشف عن الانعان : « لا بأس » .

« التمسيت أن يصرح لى بالاعتكاف قليلا ، فقادنى أحد الأمناء الى قاعة مظلة على الحدائق الملكية .. منظر جميل .. هناك على بعد أرى قمة جبال المقطم مكسوة بأشعة الشمس ومحاطة بقباب المساجد وماذنها الرشيقة ، وأمام ناظرى وإلى جوارى حديقة متسعة اختلطت فيها الزهور بأشجار النخيل واكتست أرضها بالخضرة .. أمام هذا الأفق جلست وكتبت بعض كلمات بالقلم الرصاص .

« ثم عدت الى مكتب جلالة الملك ، فوجدت المتناظرين فى نفس موقفهما الذى تركتهما فيه ، فأبديت التصريح الآتى وقلبي يخفق من شدة التأثر : ليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصر مصر ، أن عدم مسئولية الملك يعتبر أساسا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك ، فاذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام الدستورى فى روحه وأساسه ، لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » ، ثم أضفت الى ذلك ما يأتى : « وحيث أننى نلت اليوم الحظوة بأن أكون حكما فى هذا الموضوع بصفتى بلجيكية ، ولتشابه الدستورين ، فلتسمح لى جلالتك بأن أذكر بكل احترام أن ثلاثة ملوك تولوا عرش بلجيكا فى ظل هذا النظام الدستورى ، فالأول وضع أسسا متينة لاستقلالنا فى ظروف حرجية ، والثانى صبغ حياتنا القومية بصبغة عبقريته على الرغم من القيود التى وضعت فى سبيله ، أما الثالث فجلالتكم تعلم أن النظام الدستورى لم يمنعه من أن يكون جنديا عظيما ! ووطنيا عظيما ! » .

« وفى الحال قدم لى الملك يده وصافحنى قائلا : « اننى موافق على رأى يبدى بهذا الشكل » ، فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله : « وأنا أيضا » .

« انتهت المقابلة ، وعندما رافقت رئيس الوزراء في السيارة أخذ يدي بين يديه بعطف شديد ثم شكرنى قائلا : لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة . وشديدة جدا (١) » .

وليس يخفى أن التحكيم عقد يلتزم به الطرفان النزول على حكم المحكم ، وقد رضى الملك فؤاد حكم البارون فان دن بوش ، وكان حكمه قاطعا وصريحا في أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة ، وصدر المرسوم الملكى بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة أسماءهم .

على أن هذه المسألة التى كان يجب أن يكون مفروغا منها بهذا التحكيم ، قد أثرت بعد ذلك غير مرة ، وكانت سببا لازمات هائلة بين الوزارة والقصر ، كان لم يحصل فيها اتفاق أو تحكيم .

افتتاح البرلمان

١٥ مارس سنة ١٩٢٤

افتتح البرلمان يوم السبت ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، وكان يوما مشهودا في تاريخ مصر الحديث ، فلأول مرة منذ وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ اجتمع نواب البلاد وشيوخها المنتخبون انتخابا حرا في برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة .

وقد أمد هذا الافتتاح الى الأذهان حفلة افتتاح مجلس النواب الأول الذى اجتمع سنة ١٨٨١ في عهد الثورة العرابية ، وكان أول مجلس نيابى كامل السلطة شهدته مصر الحديثة ، ثم مصفت به يد الاحتلال فالفى سنة ١٨٨٣ ، وظلت البلاد بلا دستور أربعين سنة متوالية ، الى أن ظفرت به سنة ١٩٢٣ ، وافتتح البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

فاجتمع أعضاء مجلس النواب والشيوخ في دار البرلمان ببيته مؤتمر ، وقد تكامل جمعهم منذ الساعة التاسعة صباحا .

يمين الملك

ودخل الملك فؤاد قاعة البرلمان في الساعة العاشرة بحف به الأمراء والوزراء وكبار موظفى السراى ، فوقف النواب والشيوخ ، فحياهم وردوا التحية بالهتاف له ، وكان يرأس الجلسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا وهو المصرى السعدى باشا (٢) ، ولما وصل الملك الى الأريكة أقسم اليمين الدستورية بالصيغة الآتية (٣) : « أحلف بالله العظيم انى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » ، فهتف الأعضاء للملك وصفقوا طويلا ، ثم جلس وجلس الأعضاء .

(١) مشهور سنة في مصر . للبارون فان دن بوش ص ٧٥ طبع سنة ١٩٢٢ .

Vingt années d'Egypte p. Baron Van Den Bosch

(٢) تنص المادة ١٢١ من الدستور على أنه « كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ » وكان أحمد زبور باشا قد عين رئيسا لمجلس الشيوخ ولكنه لم يكن وصل بعد من إيطاليا فرأس المؤتمر أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا .

(٣) هي الصيغة الواردة في المادة ٥٠ من الدستور .

خطاب العرش

وبعد تأدية هذه اليمين قدم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء الى الملك خطاب العرش ، وهو الخطاب الذى تضعه الوزارة فى مستهل الدورة البرلمانية وترسم فيه سياستها العامة ، وتلقيه باسم الملك ، فأخذه الملك وناوله سعدا فألقاه ، وهو أول خطاب عرش القى طبقا لدستور سنة ١٩٢٣ قال :

« حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

« اهديكم اطيب سلامى ، واحيى فيكم معلى شعبى الكريم ، واهنئكم منتخبيين ومعينين بالثقة العظمى التى حازتموها لتؤلفوا أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ العصرية ، واحمد الله ان تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانى وأول رغبة من رغبات امتى الشريفة .

« اليوم تدخل فى دور التنفيذ المنظمات النيابية التى قررها الدستور ولا ريب فى انها تبشر باقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة .

« لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى ، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى ، فأمامكم مهمة من ادق المهمات وأخطرها ، اذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح ، ولا شك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية ، وأنكم ستجدون من أهم مساهلاتها الاتحاد المقدس الذى لا انفصام له بين العرش والأمة . والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذى أقسمناه ، وستؤدونه أنتم عما قليل .

« لهذا يفتخ لى أن اصرح علنا باسمى وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء فى الوصول اليها بقوة حقنا وعناية الله القدير ، ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة وتشاركوا معها فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة ، وعلى مبدأ المسئولية الوزارية ، ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات ، فعليها تنفيذ مبادئ الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية ، وعليه أن يتمم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى أشار الدستور اليها ، وأن يعيد النظر فى القوانين المعمول بها خصوصا ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها ، وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار .

« وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة ويتبين منها أن الإيرادات والمصروفات متعادلة ، وأن المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن اثر فى سمعة البلاد المالية ، غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم فى السياسة المالية ، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء انفاقها تحسين فى الإدارة ، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة ، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها .

« ويجب اصلاح الادارة الداخلية بتقسيم المصالح المختلفة ، وتوزيع الوظائف

المتنوعة وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه ويبحث في نفوس الموظفين روح الجهد والنشاط ، والشعور بالمسئولية والحرص على النظام ، كما يضمن لهم حقوقهم ويكفل السير على طريقة عادلة في التعيينات والترقيات .

« اما الضرائب الحالية فيجب تجنب الزيادة فيها ، غير انه ينبغي النظر في مراجعتها ، وتكميل نظامها ، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعا اعدل بل ايضا لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة من الضرائب في الوقت الحاضر .

« وغير خاف ان مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه وتقوية نظام الضرائب يضمنان انتظام الميزانية وثباتها ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التي أهملت من سنوات .

« ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان ، وهذا يستلزم المبادرة الى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها .

« ومن الواجب تحسين طرق المواصلات وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد والاستفادة من مركز البلاد الجغرافي واصلاح حالة الامن والصحة العمومية وترقية المرأة ادبيا واجتماعيا وحماية الامومة والعناية بالاطفال واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال ، ونشر التعليم بنوعيه الاولى والراقى .

« وعلى مصر ان تثبوا مكانها بين الدول بايجاد علاقات الوداد وتوحيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام والامل وطيد في أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال .

« أيها الشيوخ والنواب .

« ان مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة ، منها ما أشرت اليه ومنها ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها ، ولكنني عظيم الثقة في ان هذه المهمة تتم تدريجا بفضل الروح القومية التي بعثت في شعبي الكريم قوة جديدة وملأته حمية للعمل وغيره على خير الوطن .

« ويملا قلبي سرورا أن افتتح الدور الأول للبرلمان وأدعوكم للبدء في أعمالكم داميا الله تعالى أن يسدد خطواتكم وان يوفقني وإياكم لما فيه خير البلاد .

وبعد أن انتهى سعد من تلاوة خطاب المرش هتف رئيس المؤتمر بحياة الملك ، فردد الأعضاء هتافه ، ثم نهض الملك للانصراف فوقف الأعضاء وهتفوا قائلين (ليحيى جلالة الملك ليحيى ملك مصر والسودان) ، ثم غادر الملك القاعة ، وانتهت بذلك حفلة افتتاح البرلمان .

اجتمع مجلس النواب عقب انفضاض جلسة المؤتمر برئاسة أكبر النواب سنا وهو محمد سعيد بك نائب الكوم الطويل ، وحلف الأعضاء اليمين الدستورية ، وبجلسة ١٦ مارس انتخب أحمد مظلوم باشا رئيسا للمجلس ، وأحمد محمد خشبه بك (باشا) وحمد الباسل باشا وكيلين ، وكان ثلاثتهم من الوفدين ، وفي جلسات أخرى انتخب أعضاء هيئة مكتب المجلس ولجانته ،

واجتمع مجلس الشيوخ يوم ١٥ مارس أيضا برئاسة المصري السعدي باشا ،
 وفي جلسة أخرى انتخب احمد زكى أبو السعود باشا وعلوى الجزار بك وكيلين .
 ثم انتخب هيئة مكتب المجلس ولجانه ، واخذ كلا المجلسين يواليان عقد
 جلساتها .

الحياة الدستورية

المؤيدون والمعارضون

شهدت الحياة الدستورية في مطلعها ، وكان لى من مساهمتي فيها ما يعطيني
 فكرة واضحة صحيحة عنها ، ومن حقى وقد لازمتها في البرلمان الأول ان اتحدث عنها ،
 واذكر مآلها وما عليها .

كنت في هذا البرلمان معارضا ، وقد تألفت المعارضة في بداية الحياة البرلمانية
 من نواب الحزب الوطنى ، وكنا لا نزيد من أربعة وهم . عبد اللطيف الصوفانى بك
 وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد والأستاذ عبد العزيز الصوفانى ، حملنا لواء
 المعارضة في مجلس النواب ، وتبادلنا بيان وجهة نظرها في مختلف المناسبات ، وكانت
 غايتنا من المعارضة ان نجعل من النيابة أداة جهاد وكفاح في الدود من حقوق البلاد ،
 ومجال توجيه للحكومة الى الأخذ بوسائل الاصلاح في شتى نواحيه ، وبعبارة أخرى
 اعتبرنا الحياة البرلمانية استمرارا لحياة الجهاد الذى كنا نساهم فيه من قبل ،
 ولذلك حرصنا على أن نسير على مبادئ الحزب الوطنى داخل البرلمان ، فكنا
 لانفتنا نتمسك بالجلء ووحدة وادى النيل ، وننشد أن يشاركنا الجميع في ذلك ،
 كما كنا نعالج المسائل الداخلية بروح الرغبة الصادقة في الاصلاح ، ولم تكن ننظر
 الى وزارة سعد كخصم نحاربه ، بل كنا نقدر فيها صفة الوكالة عن الشعب ، تلك
 الوكالة التى نالتها في ميدان الانتخاب ، فكان موقفنا منها موقف التوجيه الخالص
 لخير البلاد ، كنا نعصدها فيما كان يتفق ومبادئنا ، وننقدها في رفق ولين فيما كنا
 نختلف وأيها فيه ، ولم يكن يدور بخلدنا ان نخلق لها العقبات أو نشارك في المساعي
 لاسقاطها حين استهدفت للآزمات التى انتهت باستقالتها .

ومن الانصاف أن أقول ان مجلس النواب ، وكانت غالبية الهائلة وفدية ، كان
 يقدر المعارضة ، ويحسن الاصفاء الى ما تبدى من الآراء ، وليس لى ما اشكو منه
 من معاملة الغالبية لى في هذا العهد ، بل بالعكس كنت الملح منهم علائم التقدير والرغبة
 في الانصات والاستماع الى آراء المعارضة .

واذكر أن أقول موقف لى في هذا الصدد كان لمناسبة المناقشة في خطاب العرش
 (جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) ، وكانت جلسة هامة ، حضرها سعد وبقية الوزراء ،
 وكان دورى في الكلام يأتى بعد عبد اللطيف الصوفانى بك ، وقد قوطع في بعض
 العبارات ، ولكن المجلس تركه يستكمل كل ما أراد الافضاء به ، وفي أثناء خطابه همس
 في أذنى هارون سليم أبو سحلى (باشا) نائب فرشوط ، وكان يجلس خلفى ، ناصحا
 لى أن أتنازل عن كلمتى لانه يرى جو المجلس غير موائم للمعارضة ، فلم ألق بالى الى
 نصيحتته ، وتكلمت معارضا في دورى ، فألفيت من المجلس اصفاء تاما وحسن
 استقبال ، على خلاف ما كان يظن هارون بك . ورأيت مثل ذلك في كل مرة ،
 وكنا من ناحيتنا نجتنب العبارات العنيفة أو الكلمات النابية في النقاش ، وبذلك
 وضعنا في مستهل الحياة البرلمانية تقاليد اظن أنها صارت اسسا صالحة للمعارضة
 النزيهة التى اجمع الكل على انها ضرورية للحياة الدستورية .

وقد انضم اليها في المعارضة النواب الدستوريون وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين الذين مالوا الى اتجاهاتنا ، فكانت عدتنا عشرين نائبا وهم : عبد اللطيف الصوفاني . عبد الحميد سعيد . عبد الرحمن الرافعي . عبد الحليم العلالي . عبد العزيز الصوفاني . محمد شوقي الخطيب . السيد عبد العزيز خضر . محمود عبد الرازق . الدكتور محمود عبد الرازق . عبد الجليل أبو سمرة . علي علي بسيوني . سلطان السعدى . هارون سليم أبو سحلى . علي الطحاوى المفازى . أحمد المليجى . محمد الشريمى . خليل أبو رحاب . عبد الله أبو حسين . محمود وهبه القاضي . محمد توفيق اسماعيل .

وكنا نجتمع في منزل عبد الله بك أبو حسين بالحلمية الجديدة لتبادل الراى فيما يكون موقفنا في الجلسات الهامة .

تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية

كانت الاغلبية العظمى من النواب وفديين كما أسلفنا ، وكانت نسبتهم في مجلس الشيوخ تقل عن نسبتهم في مجلس النواب ، ولكن كانت الاغلبية الكبرى لهم فيه ، وقد فكر الوفد في تأليف هيئة وفدية من ممثليه في البرلمان لكي يتبادلوا الراى في اجتماعات خاصة بهم في المسائل التى ستعرض على المجلسين .

وتأليف مثل هذه الهيئة ليس بدعا في النظم البرلمانية ، بل هى وسيلة لتنظيمها ، فلكل حزب الحق في أن يجتمع اعضاؤه ويتدارسوا المسائل التى ستعرض على المجلس لكي ينظموا صفوفهم ولايتعارض بعضهم مع بعض فيما يعرض من الشئون الا فيما لامعدى من اختلاف الراى فيه ، واذا كانت هذه الوسيلة ترمى الى هذا الغرض ولا تقضى على حرية الراى فلا غبار عليها ، بل هى لازمة لتنظيم الحياة البرلمانية ومنع الفوضى بين جوانبها ، والأحزاب السياسية كلها تتبع هذا الاسلوب في التنظيم .

وقد تألفت هذه الهيئة في حفلة اقيمت يوم ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ بمنزل حمد باشا الباسل ، وكان المدعوون فيها من النواب الوفديين ، واطيقت حفلة اخرى للشيوخ الوفديين في ردهة البرلمان يوم ٢٤ مايو وافقوا فيها على تأليف هذه الهيئة .

أهم قرارات البرلمان

يطيب لى انصافا للحياة الدستورية أن اذكر فيما يلى أهم الاعمال التى صدرت من البرلمان الاول سواء من مجلسيه أو أحدهما وكان لها اثرها الطيب في ترقية شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

١ - قرر أن كل ما يباع من أملاك الدولة لا يستخدم ثمنه في مصروفاتها العادية بل يخصص لاستهلاك الدين العام (جلسة ٩ يونيه ١٩٢٤) ، وقد نفذ هذا القرار ابتداء من سنة ١٩٢٥ ، وهو من أهم القرارات التى صدرت من البرلمان وكان تحقيقا لارادة البلاد في التخلص من الدين العام .

٢ - قرر أن تشرع الحكومة في تعديل طريقة اصدار البنك نوت (اوراق النقد) التى تجعل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية ، لما في هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية ، ووضع نظام يجعل العملة المصرية

مستقلة عن العملة البريطانية ، وهو أول قرار لمجلس النواب بوجوب استقلال العملة المصرية (جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٢٤) .

٣ - سحب المبلغ المودع بنك انجلترا من الاحتياطي (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤)

٤ - اعطاء الحكومة سلفا لشركات التعاون تنشيطا وتشجيعا للحركة التعاونية (نفس الجلسة) .

٥ - فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي لضافته الى ميزانية وزارة المعارف وتخصيصه لإنشاء ١١٠ مدرسة أولية وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية التي تديرها مجالس المديرية ، وتأليف لجنة من أعضاء المجلس لوضع مشروع قانون التعليم الإلزامي للبنين والبنات (جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤) .

٦ - فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه لنشر وتشجيع الفنون الجميلة (نفس الجلسة) .

٧ - تشكيل لجنة حكومية لبحث حالة مصلحة الأملاك الأميرية ووضع الخطة المثلى التي يجب اتباعها لتحسين أدارتها ووضع مشروع لإصلاح الأطيان البور وتأجير ما يمكن تأجيرها من الأطيان المنزرعة بالزاد (جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤) .

وكان هذا القرار أول العهد بالإصلاح في مصلحة الأملاك .

٨ - بيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين (جلسة ١٠ يونيه سنة ١٩٢٤) .

٩ - أن تفضل الحكومة في مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية وأن تشترط ذلك في مقاولات الأشغال العامة (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤) .

١٠ - إنشاء هيئة محاسبة لمراقبة مصروفات الحكومة (ديوان المحاسبة) - نفس الجلسة - وقد عنيت الوزارة بتنفيذ هذا القرار وورد في خطبة العرش الثانية التي ألقاها سعد في نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن الحكومة تشتغل بوضع نظام لهذا الديوان ، إذ جاء في هذه الخطبة ما يلي : « ولهذا الغرض تشتغل الحكومة بدرس مشروع لائحة لإنشاء نظام مستقل يختص بمراجعة الإيرادات والمصروفات » ، ووضعت وزارة المالية مشروع هذا النظام وامتزمت الوزارة تقديمه الى البرلمان في دورته الثانية لولا خادعة السردار التي أعقبتها حل مجلس النواب وتعطيل الحياة البرلمانية .

١١ - ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب (جلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٢٤)

١٢ - أن تكون الإعانات التي تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضا للجمعيات الخيرية المصرية (نفس الجلسة) وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية .

١٣ - حذف مبلغ ١٤,٠٠٠ جنيه كان يدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصري في دخولها السودان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤)

١٤- حذف الاعتماد المخصص لتنفقات جيش الاحتلال البريطاني في مصر من الميزانية ، وكان المبلغ المقرر له هو ١٤٦٢٥٠ ج في السنة وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات المهيئة منذ سنة ١٨٨٢ ، فانقطعت سنة ١٩٢٤ بقرار البرلمان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤) .

١٥- تقرير قانون الانتخابات المباشرة وهو المعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الصادر في ٢٤ يولييه من تلك السنة ، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس النواب والشيوخ بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ ، وأبقى سن الناخب ٢١ سنة لانتخاب النائب ، وجعلها ٢٥ سنة لانتخاب عضو مجلس الشيوخ ، وهذا القانون من أهم أعمال البرلمان .

يتضح لك من هذا البيان أن البرلمان الأول قد اضطلع بمهمته قدر ما استطاع ، وسترى فيما يلي أنه أدى واجبه في الأزمات الخطيرة ، ولعلك بعد هذا توافقى على أن الحملات التي شنت عليه كان أغلبها صادرا عن تحامل واعتساف ، وأن الذين حلوا مجلس النواب الأول قبل أن يمضى عام على اجتماعه كانوا متجنين عليه ، ظالمين له ، وأن البلاد لم تفقد من حله ، بل بالعكس كان هذا الحل توجيها انجليزيا نفذته عمال مصريون ، وكان بداية التصرفات التي أفسدت على البلاد حياتها الدستورية .

ما يؤخذ على البرلمان

على أن هناك بعض أمور تؤخذ على البرلمان الأول

من ذلك موقفه من قانون الاجتماعات والمظاهرات (١) الصادر سنة ١٩٢٣ في عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم وأحيل على البرلمان ضمن القوانين التي صدرت قبل انعقاده ليقرها أو يلغها ، وهو قانون يضيق حق الاجتماع ويقيده بقيود هي بمثابة الحجر على حرية الاجتماع ، وقد أحيل هذا القانون على لجنة الداخلية بمجلس النواب لتقديم تقرير عنه ، فبحثته اللجنة بحثا مستنفضا ورات وجوب الغائه وقدمت تقريرها بذلك إلى المجلس ، فقرر الغائه باجماع الآراء .

صدر هذا القرار بجلسة أول يولييه سنة ١٩٢٤ ، ولكن الوزارة طلبت في الجلسة التالية (٢ يولييه) إعادة النظر في قرار الإلغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة في جلسة أول يولييه ، وتولى سعد شرح هذا المطلب بنفسه وتمسك به ، فعدل المجلس من قراره الأول ، وقرر تأجيل المناقشة في القانون حتى تقدم الحكومة مشروع قانون آخر للاجتماعات ، وكان واجبا على المجلس وقد أصدر قراره الأول باجماع الآراء أن يتمسك بهذا القرار ولا يعدل عنه ، وقد قدمت الحكومة بعد ذلك مشروعا بتعديل قانون سنة ١٩٢٣ قبله مجلس الشيوخ وأحالاه إلى مجلس النواب ، وهذا أحاله إلى لجنة الداخلية ، ولكن انقضاء الدورة البرلمانية (٢) حال دون فحصه وعرضه على المجلس ، ثم حل المجلس في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، كما سيذكر بيانه ، فنفى القانون القديم قائما بأحكامه الاستبدادية ، وكان عدول المجلس من قراره الأول هو الذي أدى إلى هذه النتيجة ، ومن سخرية القدر أن الأنظمة البرلمانية قد حوربت ببقاء هذا القانون واستخدمته حكومة سنة ١٩٢٥ في تفريق اجتماعاتها وتقييد حريتها

(١) هذا القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الذي سبق الكلام عنه ص ١٠٠

(٢) انقضت الدورة البرلمانية الأولى في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ .

الماخذ على وزارة سعد

لوزارة سعد أخطاء عدة تؤخذ عليها ، فمن ذلك أنها كانت تضيق صسدرها بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه ، فمع أن مجلس النواب كان في الجملة واسع الصدر بازاء المعارضة فالوزارة نفسها لم تكن على هذا الفرار ، ويلوح لى أنها كانت تنظر الى المعارضين بعين الحقد ، وبدأ ذلك فيما أضمره الوفد لنا من المحاربة في الانتخابات اللاحقة ، وكان واجبا على الوزارة أن ترحب بالمعارضة الدستورية ، لأنها ولا شك عنصر هام من الحياة البرلمانية الصحيحة ، وقد قيل عنى اننى بمواقفى في المعارضة كنت أريد احراج سعد ، ولعمري ان هذا كان إبعاد ما يكون عن خاطرى ، فانى ما قصدت احراج سعد أو وزارته ، بل كنت أرى في الحياة البرلمانية ميدانا لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال ، فكنت لا أفتأ أحمل على سياسة العدوان البريطاني في مختلف المناسبات ، وهى الخطة التى اتبعتها الاغلبية الوفدية في مجلس النواب حينما اشتد هذا العدوان في يونيه ونوفمبر سنة ١٩٢٤ لمناسبة حوادث السودان .

وقد بدرت من سعد كلمة قالها بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عدت خطأ كبيرا ، وهى قوله لى : « هل عندكم جريدة » عندما ما وجهت سؤالا الى وزير الأشغال (المرحوم مرقس حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التى كان الإنجليز يقيمونها في الجزيرة (بالسودان) ، وقال قوم انى بالنارنى هذا الموضوع الهام كنت أريد احراج سعد ، والواقع انى ما أردت احراجا ، بل أردت التنبيه الى وجوب درء خطر يتهدد مصر من استمرار هذه المشروعات ، هذا الى أن سؤالى كان موجها الى وزير الأشغال ، والسؤال كما تحدده الاوضاع البرلمانية مقصور على السائل والمسئول ، ولكن سعدا تدخل في النقاش وقال تلك الكلمة التى أراد بها ان يظهر استحالة وقف هذه المشروعات ، وقد اتخذها خصومه مادة للطنع عليه ، أما أنا فلم يزد تعليقى عليها على قولى : « اننا كنا ننتظر أو نستعد الأمل من كلمات دولة الرئيس لا أن نسمع كلمات تبعث اليأس في النفوس » .

ومن الحق أن أقول أن كلمات سعد في الجلسات اللاحقة كانت من أقوى ما قاله رئيس وزارة عن السودان من فوق منبر البرلمان ، كما سيجهى بيانه .

لم تكن اذن وزارة سعد واسعة الصدر بازاء المعارضة البرلمانية ، وكان يضيق صدرها أيضا بالصحف المعارضة ، فتعقبها بالاضطهاد والتحقيق والمحاكمة ، واخلت بينها وبين المظاهرات الصاخبة ضدها ، ووقفت جامدة بازائها ، وكان هذا ولا شك مأخذا كبيرا على سياستها ، كانت هذه المظاهرات العدوانية تقوم ضد الصحف المعارضة فلا تبذل الوزارة أى جهد جدى لمنعها ، وقد طلب مرة من سعد ان يمنع امتداء وقع على جريدة الاخبار التى كان يصدرها المرحوم أمين بك الرافعى ، اذ كان المنظمون يقدفونها بالطوب والحجارة ، فقال لمحدثه : « أتريدون منى أن أحمل خصومى ؟ » ، وهو قول لا يتفق مع واجب الحكومة في حماية حرية الراى ، لأن حرية الراى حق من الحقوق التى كفلها الدستور للمصريين جميعا ، وهذه الكفالة واجبة لمؤيدي الحكومة وخصومها على السواء ، أما أن تقتصر كفالة الحرية على المؤيدين دون المعارضين فهذا اهدار لحرية الراى .

ومن مظاهر حقن الوزارة على الصحف المعارضة كثرة تحقيقات النيابة مع معظم هذه الصحف ، وقد حوكت جريدة السياسة على مقالات مدتها الحكومة أهانة

لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ ، وقدمت النيابة الدكتور حافظ عفيفي بك صاحب امتياز الجريدة والدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحريرها والاستاذ محمد توفيق دياب أحد محرريها لمحاكمتهم على هذه المقالات .

فقضت محكمة جنابات مصر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ ببراءة الدكتور حافظ عفيفي بك والاستاذ توفيق دياب وبغرامة قدرها ثلاثون جنيها على الدكتور محمد حسين هيكل بك ، ورفق نقض عن هذا الحكم ، فقضت محكمة النقض بالفائه وببراءة هيكل بك ، وكانت هذه القضية أولى القضايا الصحفية في عهد وزارة سعد .

واسرقت الوزارة في التحقيق مع الصحفيين المعارضين وتقديمهم الى المحاكمة ، وقد قضت المحاكم في معظمها بالبراءة .

وزارة سعد والمحسوية

ومن عيوب وزارة سعد استنقلوها آفة المحسوية في وظائف الدولة ، وظهرت هذه المحسوية في التعيينات وفي الترقيات ، ولم تبال الوزارة انتقاد الناقدين ، بل قال سعد في حديث له بجريدة (الليبريه) : « انى لاسف كل الاسف لان اقاربى غير اكفاء والا لكنت عينت منهم في كل مكان ولكان عندنا حينئذ ادارة زغلولية بكل معنى الكلمة : اسما ومعنى ودما » ، وقال ايضا « انى هازم عند تعادل الكفايات والمقدرة ان اوثر دائما قريبا لى لاتى ختما اكبر ثقة به لانفاذ سياستى والعمل في الادارة حسب آرائى » .

وليس يخفى ان المحسوية آفة ويلة تعيب الحكم وتفسده ، ولقد كان في استطاعة وزارة سعد ان تكون للجميع على السواء وان تعامل الموظفين والرشحين للوظائف على قدم المساواة سواء منهم من كانوا من انصارها او من غيرهم ، لان الحكومة البرلمانية اذا تولت الحكم وجب عليها ان تتخذ العدل والمساواة قاعدة لها في معاملة الموظفين ، بحيث تكون الفوارق بينهم قوامها الكفاية والمؤهلات ومصلحة العمل ، حقا ان للحكومة البرلمانية ان تسند بعض المناصب الكبرى الى انصارها لتكفل النظام اداة الحكم ، بشرط ان تتوافر فيهم الكفاية والمؤهلات ، ولكن على ان يكون ذلك في اضيقة دائرة ممكنة ، وان يجرى العمل على مثل ما يجرى عليه في انجلترا مثلا ، فان الوزارات فيها حزبية ، ولكن كل حزب ينال الأغلبية ويتولى الوزارة يعتبر المواطنين جميعا ابناءه وعماله بصرف النظر عن لونهم الحزبى ، هذا الى ان في انجلترا مناصب دائمة في الوزارات لا يتغير شغلها بتغير الوزارة ، ومصر محرومة مثل هذا النظام ، وترتب على ذلك ان المحسوية اثرت في مشروعات الحكومة وحرمتها ميزة الثبات والاستقرار .

ولو ان وزارة سعد منعت المحسوية في الوظائف لخدمت اداة الحكم بخدمة كبرى ، ولكنها لم تفعل واقرت هذه الآفة ، وسارت عليها الوزارات اللاحقة ، حقا ان خصومها لم يكونوا مخلصين في حملتهم عليها من هذه الناحية ، ولم يقصدوا خيرا ولا اصلاحا ، بل كانوا يريدون ان يدال لهم منها فحسب ، كل هذا صحيح لا شبهة فيه ، ولكنه لا يمنع ان المحسوية كانت من اكبر المآخذ على وزارة سعد .

حوادث السودان

كان لثورة سنة ١٩١٩ صدها في السودان ، فقد تأثر لها الشباب السودانى المسقف ، ونهضوا يثبون الفكرة الوطنية في نفوس اخوانهم ، وتعددت ولائحتهم مظاهر هذا النهوض ، ففى سنة ١٩٢٠ تألفت جمعية من بعض الشباب سميت « جمعية

الاتحاد » تدعو الى الاستقلال التام لمصر والسودان ، واخذت في تهيئة الشعب للتحرر من التبر الانجليزى وتعدده للنهوض فكريا واقتصاديا ، نذكر من مؤسسى هذه الجمعية المرحوم عبيد أفندى الحاج الامين . والاستاذ توفيق أحمد البكرى . والاستاذ بشير عبد الرحمن . والاستاذ الدرديرى أحمد اسماعيل (وكانوا وقتئذ من طلبة كلية غردون) وغيرهم من الطلبة ، وبعض الأعيان والموظفين ورؤساء العشائر ، وأخذوا يبنون أفكارهم في صمت وسكون ، وألقوا عدة فروع لجمعيتهم في بعض المدن .

ولما جاءت سنة ١٩٢٢ نهض الضابط السودانى الباسل الملازم الاول على عبد اللطيف يجاهد علنا بالانتفاض على النظم الاستعمارية ، وأعلن مبادئه الوطنية ، وقوامها اعتبار مصر والسودان وحدة واحدة لا تتجزأ ، وتحرير السودان من الاستعمار البريطانى ، ونشر هو وزملاء له من الشباب رسالة حملوا فيها على الاستعمار البريطانى ، خلاصتها :

- ١ - ان الانجليز يسعون لفضل السودان عن مصر رغما من ارادة اهله .
- ٢ - ان الذين خطبوا ووقعوا على عرائض الولاء للحكم البريطانى لا يمثلون الا انفسهم .
- ٣ - ان السياسة الانجليزية لم تجلب للسودان اى منفعة تعود على اهله .
- ٤ - انها أثقلت كاهل الاهلين بالضرائب .
- ٥ - انها لم تنصف سكان المديريات ولا سيما اهل الجزيرة فقد أخذت اراضيهم وسلمتها للشركات الانجليزية .
- ٦ - احتكرت القطن والسكر .
- ٧ - احتكرت جميع الوظائف الممتازة وحرمتها على اهالى البلاد المتعلمين الاكفاء .
- ٨ - ان اموال البلاد ، تصرف جزافا في بناء واصلاح المنازل الفخمة لسكنى الموظفين الانجليز .
- ٩ - ان الموظفين الوطنيين يسكنون في بيوت من القش والطين على حسابهم من مرتباتهم الضئيلة وهذه المساكن عرضة للتدمير بسبب الجرائق أو السيول الجارفة .
- ١٠ - ان التعليم ناقص في كلية غردون والمدارس الأخرى .

وقد قابلت الحكومة البريطانية في السودان هذه الحركة بالاضطهاد والقمع ، واذ كان يتزعمها ذلك الضابط الشهم ، فقد وقفته من العمل وقدمته للمحاكمة امام محكمة الجنايات بالخرطوم ، فقضت عليه في يونيه سنة ١٩٢٢ بالحبس سنة كاملة ، وقد اهتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة واحاطوا بالضابط السجين بعطفهم والعجائهم وتأيدهم .

ولما تألفت وزارة سعد سنة ١٩٢٤ كان لتأليفها أيضا صدى واثره في السودان ، فازدادت الحركة الوطنية نشاطا واتساعا ، وجاشت نفوس الطبقة المثقفة من ابنائه بالامل في أن يكون تأليف الوزارة الشعبية فاتحة عهد جديد تتحقق فيه أهداف وادى النيل ، وأعربوا عن شعورهم الفطرى في التضامن مع مصر والمساهمة في نامحها القومى وتوثيق اواصر الوحدة بين مصر والسودان والتعاون مع المصريين في تحقيق الجلاء عن وادى النيل ، وكان الانجليز من ناحيتهم ماضين في سياسة فصل السودان عن مصر واعتباره مستعمرة انجليزية ، فاستثارت هذه السياسة

الشعور الوطنى فى السودان ، وظهر هذا الشعور بمظاهر شتى ، مما جعل الانجليز يوجسون خيفة من استفحاله واتساع مداه ، وخشى بعضهم أن يؤدى الى ثورة تشبه ثورة سنة ١٩١٩ فى مصر أو ثورة المهدي سنة ١٨٨٠ .

وقد وقع الاحتكاك غير مرة بشأن السودان بين وزارة سعد والانجليز ، وكان لكل احتكاك صده فى السودان ، وسندكر فيما يلى مظاهر هذا الاحتكاك وأطواره

تمثيل السودان فى معرض ومبلى

اقيم فى سنة ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الامبراطورية البريطانية فى ومبلى بالطرف الشمالى الغربى للندن ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية .

كان هذا الاشتراك افتياثا على حقوق مصر والسودان معا ، اذ مثل السودان فى هذا المعرض باعتباره مستعمرة بريطانية ، وما أن علم سعد بهذا الافتياث حتى احتج عليه ووقف موقفا محمدا ، فأرسل فى اواخر أبريل سنة ١٩٢٤ برقية الى السير لى ستاك باشا الحاكم العام للسودان قال فيها : « وصل الى علمى أن السودان سيمثل رسميا فى معرض الامبراطورية البريطانية الذى سيفتتح قريبا فى ومبلى ارجو انادنى على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك فى هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ، وكيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية » .

كانت هذه البرقية بمثابة احتجاج على تصرف الحاكم العام ، فلوتبك السير لى ستاك من هذه الرسالة التى لم تعود مثلها من الحكومات المصرية السابقة ، وبعث بها الى اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر ، فأرسل خطابا الى سعد أخبره فيه أنه أرسل تلغرافا يطلب المعلومات من حكومته عن جليلة الأمر ، ومتى ورد اليه الرد أخبره به حال وصوله ، فلم يقابل سعد هذه الطريقة فى الرد بالسكوت ، وبخاصة افعال الحاكم العام الذى عليه ، فأرسل اليه برقية أخرى قال فيها : « بعثت السكم بتاريخ ٣٠ ابريل الماضى برقية لم ترسلوا الرد عليها ولقد أخبر اللورد اللنبى انكم خاطبتموه بخصوصها ، وحدث أن المسائل التى كلفتكم بها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمالهم من خصائصكم فأتى ماؤلت فى انتظار الرد منكم وأرجو ألا يتأخر الرد زنادة عما مضى » .

وأرسل سعد فى اليوم نفسه الى وزير مصر الفوض فى لندن (عبد العزيز مزت باشا) لكى يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية أولا على كونها أقدمت على دعوة السودان رأسا ورسميا للاشتراك فى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية وتخطيا لها ، و (ثانيا) على أن قبول حاكم السودان العام وقع بدون إذن من الحكومة المصرية وفى كلا الأمرين اعتداء صارخ على حقوق مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية .

وقد رد الحاكم العام على برقية سعد ببرقية قال فيها : « آسف أشد الأسف لتأخر الرد على تلغراف دولتكم الرقيم ٣٠ أبريل ، وقد أبلغت المعلومات التى طلبتموها دولتكم الى المندوب السامى الذى هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملا بالاجراءات المتبعة ، وكنت أظن أن فخامتة أبلغ دولتكم المعلومات المطلوبة الى أن وصلنى تلغرافكم الرقيم ١٠ مايو ، على أنى علمت أنه قام بذلك الآن ، وأنى أقدم اعتذارى على ما بدأ من عدم اللياقة فى تأخير الرد على برقية دولتكم الأمر الذى يرجع الى هذا الفهم الخطيء وهو ما آسف له كل الأسف » .

وفي ١٢ مايو تلقى سعد من اللورد اللبني خطابا قال فيه :

« يلزمني أن أبين لدولتكم أن السير لى ستاك جرى في حالة طلب دولتكم الى طبقا للتقاليد المعمول بها فقد كانت القاعدة المقررة في الماضي أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحكومة السودان انما يكون عن طريق المندوب السامي ، لذلك فاني اظن انكم توافقون على أن ما صنعه السير لى ستاك لم يكن فيه أي مساس بالحكومة المصرية » .

وأخبره في الخطاب نفسه بالمعلومات التي بلغها من حكومته عن دعوة السودان لمعرض ومبلى ويقول فيها :

« ان هذه الدعوة التي وجهت منذ أكثر من سنتين من سكرتيرية تنظيم المعرض لاهميته التجارية ، ونظرا لان كثيرا من الاموال الانجليزية تستغل في الاعمال التجارية بالسودان وصلت الدعوة عن طريق المندوب السامي وأجابها حاكم السودان عن الطريق عينها طبقا للاجراءات المعمول بها ، وان الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها ان تطلب أخذ رأيها اذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشارك في معرض تجاري شبيه بهذا يعقد في مصر ، وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع الى دار المندوب السامي أو الحكومة البريطانية ما عرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعرضات السودان في المكتب المصري للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك في يونيه سنة ١٩٢٠ ، ومن جهة أخرى فان معرض ومبلى ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية ، بل ان فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة علمية ، مثل صورة لمسجد فارسي ونماذج لشلالات نياجرا ، ومعرض من التيبب ، وأخيرا فانه موصوف في الخرائط والكتالوجات المعروضة في القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان الانجليزي المصري ، ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه » .

وقد رد عليه سعد بأثنا في ٩ يونيه بخطاب جاء فيه : « لقد أوضحت للمستمر كار قبل سفره بالاجازة وبعده للمستمر فرنس أثناء الكلام معهما في هذا الشأن أنه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامي واسطة للتخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فان اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ، ولو أنه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها ، إلا أنه من الواضح أنها تتعارض في معناها وفي مبناها مع النظرية المذكورة في خطاب فخامتكم ، وفي الحقيقة أنه يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن حاكم السودان العام موظف بعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته وتنص المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يلزم في الحال الى المعتمد البريطاني في القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ، وبناء عليه فان الطريق الطبيعي الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وفعلًا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخابران مباشرة في غضون المدة التي تلت توقيع الاتفاق ، ففي سبتمبر سنة ١٨٩٠ وصل الى الحكومة المصرية من الحاكم العام للسودان رأسا مشروعان بقانون للعمل بهما في السودان ، مصحوبة برجاء من الحاكم العام للسودان الى رئيس مجلس النظار أن يؤيدهما أمام المجلس ففعل ، ثم أرسل تلغرافا الى الحاكم العام يخبره بالمصادقة على المشروعين بعد ادخال تعديلات معينة في نصوص الأوامر التي تنص على سريان العمل بهما في السودان وقد رد الحاكم العام في الحال معربا » .

شكره ومؤكدا بأنه سيعمل بالتعديلات التي وضعها مجلس النظار ، وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك أى مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخاطبة بيننا وبين حاكم السودان العام ، أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ومبلى فقد بينت أنه بالنظر الى الظروف التي حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائي في ادارة السودان الداخلية ، كما أوضحت أنه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان في معرض صناعات أو تجارى بحث ، وليس هذا حال معرض ومبلى ، ولذلك احتججت على تمثيل السودان في معرض المستعمرات البريطانية ولا شك أنه كان يسرنى ألا يكون تمثيل السودان في هذا المعرض الا في نفس الوضع الذى وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتبيت في المعرض المذكور ، ولست في حاجة الى أن ازيد على ما تقدم ، انى آسف لأن هذا الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات ، نعم أن مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر ماكدونالد ، ولكن من واجبى أن احتج على كل عمل اعتبره ما سا بحقوق مصر .

ووقفت المسألة عند هذا الحد

منع وفد سودانى |

من السفر الى مصر

وأمقب مسألة تمثيل السودان في معرض ومبلى أزمة أخرى نشأت عن منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر والمقاومين للحركة الانفصالية التي دبرها الانجليز هناك ، منعت الحكومة سفر هذا الوفد الى مصر واعتقلت بعض أعضائه ، في الوقت الذى أخذت فيه تستكتب صنائعها عرائض بالولاء للحكم البريطانى .

صدى حوادث السودان في البرلمان

كان لهذه الأزمة صداها في مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ، وكانت من أهم جلسات البرلمان . تكلمت فيها ، وتكلم عبد اللطيف الصوفانى بك وحمد الباسل باشا ومحمود علام بك وأحمد رمزى بك ، ومما قلت في كلمتى (١) :

« ان البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة ، وهو قلبها الخفاق ، وفي هذه الأيام تدور حوادث خطيرة في السودان ، اذ تقوم هناك حركتان متناقضتان : حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السودانى ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانكليزية .

« اما الحركة الطبيعية فهي التي عرفناها من التفراف الوارد على المجلس من جماعة من رجالات السودان وذوى الراى فيه ينادون بأنهم ألفوا وفدا يقصد الحضور لمصر لآظهار ولائهم لمصر ومليك البلاد فمنعتهم القوة من اجتياز بلادهم ومنعتهم من أداء هذه المهمة الوطنية .

« اما الحركة المصطنعة فتدبرها السلطة الانكليزية فقد أوعزت الى صنائعها وبعض موظفى السودان بعقد اجتماع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانكليزى ؛

(١) نقلا عن مذبطة جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ .

فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الحوادث التي تقع في السودان الآن إنما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ، وعلى حقوق السيادة المصرية ، وإذا قلت السيادة المصرية فلا أرمى إلى الاستعمار والتحكم ، وإنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التي يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء .

« فازاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم اجمع رأينا صراحة بأن الحركة التي يدبرها الانكليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هي التي ظهرت بجلاء في التفرد الوارد علينا .

« سادتي : يجب أن نعلن العالم أننا أول من يهمه عمران السودان وتقدمه ، وأن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عوناً للعمران في السودان ، وما تدعيه السياسة الانجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران في تلك البلاد قول مكذوب ، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والبنيات وفتحوا المدارس وشقوا الترع وأقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران في السودان وضحوا في سبيل ذلك بحياتهم وأموالهم » ، إلى أن قلت : « فاضم صوتي إلى الصوفاني بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية في ابريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الانكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائمها محاكمة الضابط السوداني على عبد اللطيف لأنه لما رأى أن الانجليز سامعون للقيام بهذه الحركة مع جماعة من اخوانه وأعلنوا عن عواطفهم وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر وأظهروا علناً أن كل هذه الحركات التي يقوم بها الانجليز حركات مصطنعة ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج وأن تضع حداً لهذه المسائل ، أن معالي مرقس حنا باشا (وزير الأشغال وقتئذ) وقت أن كان نقيباً للمحاميين تطوع للدفاع عن على أفندي عبد اللطيف وعزم على السفر للخرطوم ولم يمنعه إلا أنه فوجيء بتفرداف ينثبه بصدور الحكم على الضابط السوداني ، وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعاً إذ لا يوجد أي خلاف بيننا ونحن نصرح علناً بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد في الدفاع عن حقوق مصر والسودان ونؤيدها في ذلك بكل اخلاص » .

وقد عقب سعد على أقوال خطباء هذه الجلسة بكلمة قال فيها :

« تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ، ولكنني مع ذلك يمكنني أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة في شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر .

« والاجراءات التي تتم الآن في السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعي بك على نوعين : الأول : وثائق تكتب واجتماعات تعقد لظهور الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة من الحكومة المصرية ، والثاني : منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور إلى مصر ، فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل اعلان الامتنان من الحكومة الانجليزية فانا نصرح هنا وفي كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا .

« اذا قدمت هذه الأوراق أمام أي محكمة أو أي هيئة وحصل التمسك بها فليسان مصر يقول أنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خالياً من كل حكومة أجنبية .

« أنا في تصريحى هذا منضم اليكم فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا ، وهذا كاف (أصوات : بدون شك) .

« وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى ألا وهو منع السودانين المخلصين ، وكلهم فيما اظن مخلصون لنا ، راضون عن حكمنا ، راغبون في بقائنا بالسودان كإخوان لهم معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، أقول أن هذه الإجراءات مستنكرة ونعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب استنكارنا لما يكون صحيحا منها واحتجاجنا عليها ، واني لمغتبط بأن لكم في هذه الوزارة ثقة تامة وأن تتخذ جميع ما في وسعها لحفظ حقوق مصر في السودان » .

وانتهت المناقشة بتقديم اقتراحين ، أحدهما منى ، وهذا نصه :

« على أثر التلغراف الذى ورد الى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور الى مصر للاعراب عن ولاء السودانين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان يعلن المجلس عطفه على السودانين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار في السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدأها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » .

والثانى من حسين بك هلال ، وهذا نصه :

« بعد سماع التصريحات الحكيمة التى ابتدأها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الاجراءات غير الشرعية القائمة في السودان للسعى في فصل السودان من مصر يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال » . فوافق المجلس بالإجماع على الاقتراحين معا .

وأصدر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى بجلسته ٢٥ يونيه .

تصريح الحكومة البريطانية عن السودان

في مجلس اللوردات

وعلى أثر تصريحات سعد باشا في مجلس النواب بجلسته ٢٣ يونيه قامت مناقشة بمجلس اللوردات من السودان يوم ٢٥ يونيه ، وصرح اللورد بارمور نائب الحكومة في هذا المجلس قائلا : « أن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة إنجلترا بخسارة عظيمة ، واستطيع أن أقول من غير تردد أن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان » .

نظهر من هذا التصريح أن وزارة العمال لا تختلف من غيرها في سياستها الاستعمارية في السودان ، وقد رد سعد على هذا التصريح في مجلس النواب (بجلسته ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤) ضمن خطبة قال فيها :

« انى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفي حضرةكم الموقرة أصرح بأن الأمة لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل) ، فهى تسعى لتمسك بحقوقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق في كل فرصة وفي كل زمن ، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل أن تحفظ

هذا الحق وتصل الى التمتع به ، وان كنا في حياتنا لا نصل الى ان نتمتع بحقنا فاننا نوصي أبناءنا وذريتنا ان يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وأبناء أبنائهم ، ولا بد ان يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا ، ان حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد ان يقول الفاسق انى اريد ان اتمتع بها دون أصحابها ، كلا ، ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصي أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبنائنا يقتفون خطواتنا فلا بد ان نتمتع به نحن أو هم ان شاء الله تعالى (تصفيق) .

الى ان قال : « أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء في هذه التصريحات » انها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ « وقد صرحت غير مرة بأننى استنكر هذا التصريح ، استنكرته خارج الحكومة ، استنكرته في البيان الوزاري ، استنكرته في كل مناسبة ، ولا ازال استنكره الى الآن ، واقول انهم وان قالوا اننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوزارتنا لا تقبل بحال من الاحوال ان تتفاوض على أساس هذا التصريح ، ولقد سبق ان قلت لكم انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فانى لا ادخل في المفاوضات أصلا ، وأنا عند قولى ، وقلت لكم ايضا انى اذا لم أصل الى هذا فانى اتخلى عن الحكم وأنا مستعد لهذا التخلي (أصوات - أبدا - حاشا) ، هذا ما عزمت عليه والرأى لكم (تصفيق متواصل) .

وقد عقب على خطبة سعد بكلمة قلت فيها :

« أرى واجبا على ان أبدأ كلمتى بتوجيه جزيل الشكر والثناء الى دولة الرئيس الجليل على تصريحاته التى فاه بها اليوم لأنه عبر بهذه التصريحات عن شعور الأمة ، عبر تعبيرا صحيحا عن تمسكها كل التمسك بحقوقها كاملة . سادنى ، نحن في صراع مع السياسة الانجليزية ولسنا منخدعين في تلك السياسة ولا معتقدين البتة ان هذا الصراع ينتهى في ساعة أو في يوم ، ولكن هذا الصراع سيطول وقد يطول طويلا ، ولكننا ما دمنا متمسكين بالحق فان هذا الصراع لا بد ان ينتهى بفوز الحق وخذلان الباطل (تصفيق) ، وما التصريحات السياسية التى تلقى في مجالس النواب الا سهام يتراشق بها المتخاصمون كما يتراعى المتقاتلون بالقنابل في ساحة القتال ، فهذه التصريحات التى فاه بها السياسة الانجليزية أخيرا في مجلس اللوردات انما هى سهام يقصد منها ان تثبط عزائمنا ، ولا غرض لرجال السياسة الانجليزية سوى ذلك ، ولقد لجأوا الى هذه الطريقة في كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية ، فانكم تذكرون انه عندما قامت حركتنا في سنة ١٩١٩ سمعنا في مجلس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة أشد من التصريحات الأخيرة ، ومع ذلك لم تكن تلك التصريحات القديمة لتفل من عزمنا بل تخطيناها وسرنا الى الأمام بعزيمة صادقة ولم نكتثر لها ولم نعبأ بها ، الى ان قلت : « والآن أقول لكم انه اذا كان الانجليز يمتقدون اننا ضعفاء امامهم فان لنا قوة معنوية لا تنكر واننا اذا كنا ضعفاء ماديا فنحن اقوياء معنويا : ولقد برهن التاريخ على أن القوة المعنوية للشعوب تستطيع ان تهدم كل قوة مادية تعترضها ، ولندكر جميعا أن المصرى هو مادة العزائم في السودان فلا يمكن بقاء العمران هناك اذا انقبضت الأيدي المصرية من العمل ، فقد قال لى خبير بشئون السودان عاد منه أخيرا : ان الانجليز لا يستطيعون ان يقيموا مشروعات الري في السودان اذا لم يستخدموا العمال المصريين والأيدي المصرية وقد جربوا مرارا ان يستخدموا عمالا صوماليين أو هنودا أو يمانيين أو جنودا فلم يستطيعوا ان يقيموا

هذه المشروعات ولا أن يستعمروا في العمل ، والتجأوا أخيراً إلى عمال مصر وجنود مصر ، ففي يدنا قوة معنوية ، في يدنا أن نعمل عملاً سلبياً وهو ألا نساعدكم على أن تعملوا ضد مصالحتنا وضد مصلحة السودانيين في تلك البلاد ، وفي هذه الحالة لا أظن الانجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية ، أنا لا أقول أننا نلجأ إلى طرق العنف والثورة ، ولكن في يدنا قوة سلبية أمضى سلاحاً من طرق العنف ، وقد تكون هذه القوة هي السر في تلك الحقيقة التاريخية التي أجمع عليها المؤرخون وهي « أن وادي النيل مقبرة الفاتحين من قديم الزمان » (تصفيق) ، وأن هذه القوة هي مصداق للحديث الشريف « مصر كنانة الله في أرضه فمن أرادها بسوء قصمه الله » (تصفيق) .

أزمة وزارية بسبب السودان

مرض سعد استقالته على الملك فؤاد يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ على أثر خطبته في مجلس النواب من السودان إذ رأى في تصريحات اللورد بارمور في مجلس اللوردات ما يحمله على التخلي عن المفاوضة وبالتالي عن الحكم ، ولكن الملك لم يقبل استقالته وبقيت الوزارة .

جمعية اللواء الأبيض

وفي فضون سنة ١٩٢٤ تآلفت بالسودان جمعية من شباب الوطنيين سميت « جمعية اللواء الأبيض » غايتها مقاومة الاستعمار البريطاني والانضمام إلى مصر في الحركة الوطنية وتحقيق الجلاء عن وادي النيل ، وزادت الجمعية نشاطها لمناسبة تأليف وزارة سعد وانعقاد البرلمان المصري ، وتآلفت هيئتها التنفيذية برئاسة الملازم الأول على عبد اللطيف البطل السوداني ووكيلها عبيد أفندي الحاج الأمين أحد مؤسسي جمعية الاتحاد الأولى ومن أبطال الحركة الوطنية ، وضمت الجمعية طائفة من خيرة الشباب ، نذكر منهم : عرفات أفندي محمد عبد الله ، ومحمود أفندي محمد فرغلي وصالح أفندي عبد القادر وحسن أفندي صالح (وبعض هؤلاء من موظفي الحكومة بالخرطوم) ومحمد أفندي سر الختم المهندس السوداني بمصلحة الري المصرية بالخرطوم . والسيد محمد المهدي التعايشي وعلى أفندي ملاسي ، ووهبه أفندي إبراهيم الموظفين بمصلحة البريد والتلغراف ، والشيخ محمد زكي عبد السيد القاضي الشرعي بواد مدني . وعبيد صالح أديس بالجمارك . والشيخ عمر دفع الله التاجر بأم درمان الخ . وأنشئت فروع للجمعية في العظيرة وحلفا وبور السودان والأبيض وواد مدني وغيرها من العواصم .

وكان لهذه الجمعية فضل كبير في بعث الحركة الوطنية وتآليف المظاهرات المنادية بوحدة مصر والسودان .

المظاهرات في السودان

قامت المظاهرات الشعبية المدائية للانجليز في شهر يونيه سنة ١٩٢٤ ، وبدأت بمظاهرة طبيعية مفاجئة يوم ١٩ يونيه لمناسبة تشييع جنازة الصاغ المصري عبد الخالق حسن مأمور أم درمان ، وكان معروفاً بجميل الأخلاق وكرام السجايا ، فشق نفيه على السودانيين وسار في جنازته الألوف العديدة منهم ، فكانت جنازة شعبية هائلة ، وفي ختامها نهض الشيخ عمر دفع الله ونادى بصوت جمهوري : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل معي : لتحيي الأمة المصرية . ليحيي الاستقلال التام لمصر والسودان . ليحيي الاستقلال التام لوادي النيل . ليحيي فؤاد ملك مصر والسودان ليحيي سعد باشا زغلول . لتحيي الشجيرة المصرية » فرددت الجموع هتافه

بحماسة وقوة ، وساروا بشكل مظاهرات طافت أم درمان وسوقها واستمرت الى مغرب الشمس ، وتعددت المظاهرات العدائية للانجليز في الايام التالية ، فقابلتها الحكومة السودانية (الانجليز فعلا) بمنتهى القسوة واعتقلت كثيرين من شباب السودان وزجتهم في السجون وعوملوا فيها افظع معاملة ، وقبض في حلغا على اليوزباشى زين العابدين عبد التام والسيد محمد المهدي التعايشى عضوى الوفد الذى ازمع السفر الى مصر يحملان عرائض ووثائق تبين شعور البلاد ، واعيدوا الى السودان مقبوضا عليهما .

وقبض على الضابط الشهم على عبد اللطيف زعيم حركة المقاومة وحوكم من جديد بتهمة التحريض على الثورة .

وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة ، ثم حكم عليه بعد ذلك في تهمة مؤامرة لقلب نظام الحكم وحكم عليه فيها بالسجن سبع سنوات مضافة الى الثلاث السابقة (وهو الآن في مستشفى بالقاهرة ، شفاه الله) (١) .

وامتقل محمد أفندى سر الختم المهندس السودانى عقب القائه خطبة في أحد المساجد استشهد فيها ببعض آى الذكر الحكيم وهتف في ختامها بحياة « ملك مصر والسودان » وحكم عليه بالسجن . ومنم امتقلوا في هذه الحركة الافندية عبيد الحاج الامين وكيل جمعية اللواء الأبيض وقد انتهت اليه رأستها ، وصالح عبد القادر وحسن مدحت وموسى أحمد لاقظ ومحمد عبد البخيت وجابر عبد الله والشيخ عمر دفع الله وحسن شريف وعلى سيد أحمد رخا والطبيب عابدون وعلى ملاسى وعبيد صالح ادريس وممر أحمد الفلكى وغيرهم بتهمة التحريض على التظاهر ولندائهم باستقلال وادى النيل .

وقبض على بعض الموظفين والضباط المصريين في السودان لاتهمهم بالتحريض على المظاهرات كما اعتقل كثير من السودانيين الأحرار وحكم على على أفندى ملاسى بالسجن ست سنوات ، وحكم على عبيد الحاج الامين زعيم شباب السودان ورئيس جمعية اللواء الأبيض بعد اعتقال زعيمها الأول على عبد اللطيف بالسجن ثماني سنوات ، ومات رحمه الله سجينا في « واو » عاصمة مديرية بحر الغزال النائية التى جعلوها معتقلا لرعاة الشباب مبالغة في تعذيبهم والتنكيل بهم والاجهاز عليهم ، وحكم على سيد أحمد أفندى رخا بالسجن سنتين ونصفا ، وبالسجن ستة شهور على كل من : الطبيب أفندى عابدون وعبيد أفندى صالح ادريس ومحمد أفندى هدية منصور وروبه أفندى ابراهيم ومحمد عبد المنعم أفندى زايد وأحمد أفندى صبرى زايد .

مظاهرة طلبة المدرسة الحربية

وفي صباح يوم السبت ٩ اغسطس خرج تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم من المدرسة في مظاهرة عسكرية منظمة حاملين البنادق والحراب والعلم المصرى ، واخترقوا المدينة بنظام هاتفين حياة مصر والسودان واستقلال وادى النيل وحياة ملك مصر والسودان وحياة سعد ، ووقفوا امام السجن هاتفين للضابط على عبد اللطيف ، واستمروا في مظاهرهم نحو أربع ساعات ، فاضطربت الحكومة لهذه المظاهرة وأنفذت الاورطة الانجليزية العسكرية في الخرطوم الى المدرسة واستولت على الدخائر التى كانت بها ، فلما عاد الطلبة اليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد اليهم .

(١) هامش الطبعة الثانية - توفى الى رحمة الله في نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

الدخائر ، وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة ، واحاطت القوة البريطانية بالمدرسة ، ثم توسط آباء الطلبة وذووهم وحملوهم على تسليم اسلحتهم فسلموها في المساء ، وألقى القبض على زعمائهم وحكم على بعضهم بالسجن ، وأقفلت المدرسة .

مظاهرة اورطة السكة الحديدية بالعطبرة

وفي يوم ٩ اغسطس بالذات خرجت اورطة السكة الحديد بالعطبرة في مظاهرة تهتف بوحدة مصر والسودان ، ولم يكن لدى رجالها اسلحة ، فقامت فصيلتان من الجيش البريطاني وقمعتهما ، واستؤنفت المظاهرة في اليوم التالي والذي يليه فحاصرها الجنود البريطانيون فاخترق رجال الاورطة خط الحصار دفعتين ، وأطلق الجنود البريطانيون عليهم النار ، وأسفر ذلك عن قتل أربعة من الأورطة واصابة أحد عشر باصابات خطيرة .

وقد اجتمع مجلس الوزراء على أثر ابلاغه هذه الحوادث ، وأصدر البيان الآتي :

« في يوم ١١ اغسطس والأيام التالية أبلغت الحكومة أنه في صباح يوم السبت ٩ الجاري خرج تلاميذ المدرسة الحربية في الخرطوم من المدرسة حاملين البنادق والحرايب والعلم الأخضر واخترقوا المدينة بنظام ووقفوا امام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف وفي اثناء ذلك اخذت الدخائر من المدرسة فلما عاد التلاميذ اليها امتنعوا عن تسليم اسلحتهم ما لم ترد اليهم الدخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة وأن قوة بريطانية احاطت بالمدرسة وانتهى الأمر بانتهاج المقاومة وتسليم الأسلحة في المساء وأنه ألقى القبض على رؤساء الحركة ، وقيل ان هذه المظاهرات وقعت احتجاجا على طريقة اعطاء الشهادات النهائية وعلى مشروع الجزيرة ، وأبلغت الحكومة أيضا أن اورطة السكة الحديد بالعطبرة خرجت في اليوم نفسه بمظاهرة غير منتظمة وأحدثت اتلافا وأن فصيلتين من الجيش البريطاني قامتتا لقمع هذه المظاهرة وأن هذه المظاهرة استؤنفت في اليوم التالي ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفعتين وكانوا مسلحين بالنبايت وقضبان الحديد وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد وأشعلوا النار في مكاتب السكة الحديد فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة وأسفر ذلك عن قتل اثنين مائتا متأثرين بجراحهما واصابة أحد عشر باصابات خطيرة وخمسة بجراح خفيفة واصابة غلامين كانا بالشكنة باصابات خفيفة فاجتمع مجلس الوزراء وبحث في الأمر واتخذ الاجراءات الآتية :

أولا - الاستعلام من حاكم السودان العام طالبا منه البيانات التفصيلية من هذه الحوادث وما وقع فيها وأسبابها والدافع اليها والاجراءات التي اتخذت في شأنها واخطار الحكومة أولا فأول بما يحصل فيها .

ثانيا - أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض ببلندره وكلفته بتليص احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب إيقاف المحاكمات والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسؤوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنا للدماء .

« وأن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشؤومة وهي ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها » .

وفي الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية الى حكومة مصر مذكرة تشتمل على ما يأتي :

أولاً - « ان الحكومة الانجليزية تؤيد حكومة السودان في خطتها وتفوض لها حفظ النظام .

ثانياً - « ان الحكومة البريطانية تفوض حكومة السودان في أن تبعد أورطة السكة الحديدية المصرية وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم إبعادها .

ثالثاً - « ان الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصري والصحافة المصرية مسؤولين عن حوادث السودان » .

وردت الوزارة المصرية على هذه المذكرة بمذكرة أخرى أبانت فيها أنها لا تعترف بأن لحاكم السودان أن يتصرف في الجيش المصري بدون رأيها وهو في الوقت نفسه سردار الجيش المصري وهذا معناه أنه موظف مصري يجب أن يرجع في كل ما هو داخل في حدود هذه الوظيفة الى رأي الحكومة المصرية ، ورفضت قول الحكومة البريطانية أن البرلمان المصري والصحافة المصرية مسئولان عن حوادث السودان ، وأوضحت أن ما قيل في البرلمان المصري وما كتب في الصحف المصرية لم يكن الا رداً على ما قيل في البرلمان الانجليزي وكتب في الصحف البريطانية ، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف وأن يكون للحكومة البريطانية أن تأذنها بهذا التصرف .

وأصرت الحكومة البريطانية على اعتسافها وعدوانها وعرزت الحامية البريطانية بالخرطوم وأيدت حكومة السودان في تصرفاتها ، وأعيدت أورطة السكة الحديدية الى مصر بأمر اللواء هدليستون باشا نائب السردار .

ولقد وجه مستر لانسيبوري العضو في البرلمان الانكليزي الى وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم (النواب) سؤالاً يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٥ عن عدد الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطة البريطانية في السودان في الأشهر الستة الماضية بتهم سياسية ، وكم عدد الذين أخرجوا من السودان ، وما هي التهم التي اتهموا بها ؟ وهل من بينهم موظفون في الحكومة ؟ فأجابه مستر تشمبرلن وزير الخارجية بما يلي : « قبض على أربعة وتسعين شخصاً بتهم تعاقب عليها قوانين السودان منذ وقعت اضطرابات شهر أغسطس الماضي (سنة ١٩٢٤) وكانت للتهم علاقة بهذه الاضطرابات وأعيد الى مصر في المدة ذاتها مائة وخمسة وعشرون شخصاً كانوا جميعاً تقريباً موظفين في حكومة السودان ، وسبب اعادتهم هو أن وجودهم في السودان كان خطراً على الأمن العام » .

الاعتداء على سعد

١٢ يولييه ١٩٢٤

كان سعد وزملاؤه الوزراء على موعد للسفر الى الاسكندرية في صبيحة يوم السبت ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ لتقديم التهئة الى الملك فؤاد لمناسبة عيد الأضحى ، فبينما كان سعد يسير على رصيف المحطة قبيل الساعة السابعة صباحاً قاصداً الصالون المخصص له اذ أطلق عليه شاب الرصاص من مسدسه ، فأصابه في ساعده الأيمن ، وهم الجاني أن يشتي برصاصة أخرى ، ولكن الجماهير هجمت عليه وكادت تفتك به ، لولا أن قبض عليه رجال الحفظ وخلصوه من أيديهم ، وتبين أن الجاني

شاب مصرى مفتون يدعى عبد الخالق عبد اللطيف كان طالبا بالطب في برلين ، وظهر من التحقيق أنه اعتدى على سعد لأسباب سياسية ، وقابلت الأمة على اختلاف طوائفها وأحزابها هذا الاعتداء بالمسخط والاستنكار الشديد ، وأظهرت الأمة لهذه المناسبة بالغ تعلقها بسعد وابتهاجا بنجاته من هذا الاعتداء المنكر ، واتضح من الكشف الطبى على الجانى أن به مسا من الجنون ، فلم يحاكم ووضع في مستشفى الأمراض العقلية .

مباحثات سعد - مكدونالد

سبتمبر - أكتوبر سنة ١٩٢٤

تلقى سعد يوم افتتاح البرلمان برقية تهنئة من المستر ومزى مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية أبدى فيها استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة المصرية ، وكانت الوزارة البريطانية مؤلفة من حزب العمال ، وكان سعد يظن أن هذا الحزب يختلف في المسائل الخارجية عن حزب المحافظين أو حزب الأحرار ، وأعرب عن هذا الشعور في خطبته يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ لمناسبة تكريم النواب إياه إذ قال : « من علامات إذن الله بنجاح سعيينا أن تقوم في الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقّة وإلى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل » .

استجاب سعد الى طلب المستر مكدونالد ، واعتزم السفر الى لندن للمفاوضة ، على أن كل الظروف والملايسات كانت تدل على أن هذه المفاوضات مصيرها الى الاخفاق ، وخاصة بعد حوادث السودان ، وبعد ما تبين من التصريحات الرسمية وأقوال الصحف البريطانية أن الحكومة الانجليزية مستمسكة بأطماعها الاستعمارية في البلاد وباستبقاء السودان في حوزتها واستدامة احتلالها لوادى النيل .

أبحر سعد من الاسكندرية يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٤ ، وقصد إلى باريس ، ثم أبحر باريس الى لندن يوم ٢٣ سبتمبر لمفاوضة المستر مكدونالد وكان يصحبه مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات ، ومحمود فخرى باشا وزير مصر المفوض في باريس ، وبعض كبار الموظفين وبعض النواب والسكرتيرين .

ولم تدم المفاوضات طويلا ، ولا يجوز أن تسمى مفاوضات ، لأن طبيعة المفاوضات قبل الجلاء أن تكون مساومة وتنازلا ، ولذلك سميناهم محادثات ، لأن موقف سعد فيها كان موقف مطالبة لا مفاوضة ، وقد انقطعت في اليوم الثالث من بدايتها ، إذ لم تر منه الحكومة البريطانية قبولا للمفاوضة التي تنطوى على معنى المساومة ، فقد اجتمع بالمستر مكدونالد يوم ٢٥ سبتمبر ثم ٢٩ سبتمبر فيوم ٣ أكتوبر ، وانتهت الاجتماعات بانقطاع المحادثات ، وقدم سعد الى المستر مكدونالد أثناء المحادثات ، المطالب التي يراها كفيلة بتحقيق الاستقلال التام وهى :

أولا - سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية .

ثانيا - سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا - زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولاسيما في العلاقات الخارجية التي تمرقل بالذاكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية

في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ (١) قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي .

رابعا - عدول الحكومة البريطانية من دعواها حماية الاجانب والأقليات في مصر
خامسا - عدول الحكومة البريطانية من دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في
حماية قناة السويس .

سادسا - استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التي أدلى بها في البرلمان
المصري وقد لخصها البيان البريطاني من المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة
للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

وقد وردت هذه الطلبات في وثيقة رسمية وهي « الكتاب الأبيض » الذي صدر
من الحكومة البريطانية في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بشأن المحادثات وتضمن رسالة المستر
ماكدونالد عنها الى المندوب السامي البريطاني ، قال :

« في أثناء محادثاتي مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لي سعد زغلول باشا ما هي
التعديلات التي لا يرى بدا من ادخالها في الحالة الحاضرة في مصر ، فاذا كنت قد
فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هي كما يأتي :

اولا - سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية .

تانيا - سحب المستشار المالي والمستشار القضائي .

ثالثا - زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما في العلاقات
الخارجية التي ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالمذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية
الى الدول الأجنبية في ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى
من دولة أجنبية أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي .

رابعا - عدول الحكومة البريطانية من دعواها حماية الاجانب والأقليات في مصر

خامسا - عدول الحكومة البريطانية من دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في
حماية قناة السويس .

« أما في شأن السودان فأنني لفت النظر الى البيانات التي فاه بها زغلول باشا
بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان في الصيف في ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمته
في هذا الصدد أن زغلول باشا قال ان وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط
أجنبي وابقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، فإبداء
مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على
وضع السير لي مستاك بصفته السردار في مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط
البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضا في هذا المركز .

ولم يفتني أيضا انه قد نقل لي أن زغلول باشا ادعى لصر في شهر يونيه الماضي
حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

« فلما حدثت زغلول باشا في ذلك قال لي ان الأقوال السابقة التي قالها لم يكن
مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصري فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضا ، فاستنتجت
من ذلك انه مازال متمسكا بهذا الموقف » .

(١) هي المذكرة الواردة في ص ٤٣ .

كان موقف سعد قويا سليما في هذه المحادثات ، وفي ذلك قال كلمته الماثورة :
« لقد دعونا الى هنا لكي ننتصر ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ما جرى » وكان هذا
الموقف بلا مرأء تصحيحا لموقفه في مفاوضاته مع اللورد ملنر سنة ١٩٢٠ ، ولم يقبل
ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للانجليز في طلباتهم من المفاوضة ،
وقف هذا الموقف المشرف في الوقت الذي كان يتوقع فيه بعد قطع المحادثات أن
تستهدف وزارته للتحدي من جانب الانجليز ومن جانب السراي ، وعاد الى مصر يوم
٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ .

تعديل في الوزارة

أدخل سعد بعد عودته تعديلا في الوزارة ، بتعيين فتح الله بركات باشا وزيرا
للدخالية ، والدكتور أحمد ماهر وزيرا للمعارف ، والأسناذ محمود فهمي النقراشي
وكيل محافظة مصر وكيلا لوزارة الداخلية .

موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات

واجه سعد بعد قطع المحادثات تدابير ومؤامرات قوية لاسقاطه .
وقد أدركت السراي أن مركزه قد تزعزع بعد قطع محادثاته مع المستر
ماكدونالد ، وأن مركزه ازداد اضطرابا بعد سقوط حزب العمال في الانتخابات العامة
التي جرت في انجلترا أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، إذ فاز فيها المحافظون وسقطت
وزارة العمال (١) ، فبدأت السراي تبلل مساعيها لاسقاط وزارة سعد ، لأنها تعلم أن
وزارة المحافظين لا تميل الى بقاء الوزارة الشعبية في مصر ، وبخاصة بعد أن واجهت
الحكومة البريطانية بمطالبها الوطنية .

اضراب الأزهريين

ظهرت حركة معارضة قوية في صفوف الأزهريين ضد وزارة سعد ، بعد أن
كانوا أشد نصرائه وأعموانه ، ولم يعرف على وجه التحقيق سر هذا التحول ، على أنه
قد بدأ على اثر تقديم لجنة الفتاى الحكومة لاصلاح الأزهر تقريرها الى الحكومة وعدم
نشره ، وحسبان الأزهريين أن مطالبهم لم تحقق ، فاضربوا عن الدروس في أوائل
نوفمبر ، كما أضرب طلبة المعاهد الدينية في الاسكندرية وطنطا وأسيوط ، وقام
المضربون في العاصمة بمظاهرة كبيرة في الشوارع نادوا فيها نداء جديدا لم يكن مألوفاً
من قبل وهو (لا رئيس الا الملك) ، بعد أن كان نداؤهم المألوف (لا رئيس الا سعد) ،
فعرف من أية ناحية حدث الايعاز لهم بهذا الاضراب ، وقد أندرتهم الحكومة بالعودة
الى دروسهم وهددتهم بأن لا تنظر في مطالبهم ما داموا مضربين ، وعادوا الى الدراسة
بعد أيام من الاضراب . . .

استقالة سعد - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

حدد لافتتاح النور الثانى للبرلمان يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وجرى
الاحتفال المعتاد بافتتاحه ، في جو قلق ، تكتنفه الاشاعات عن وجود أزمة وزارية وأن
سقوط الوزارة وشيك الوقوع .

وقد تحققت هذه الاشاعة ، إذ قابل سعد الملك فؤاد في الساعة الواحدة بعد
ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر ، وقدم اليه استقالة الوزارة .

(١) استقال المستر مكدونالد يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ والف المحافظون الوزارة برئاسة المستر بلدوين .

فما أن ذاع هذا النبا حتى اهتزت العاصمة لهذه الاستقالة التي ما كان أحد يتوقعها بهذه السرعة ، وحضر سعد في مساء ذلك اليوم جلسة مجلس النواب (١) ، وأعلن فيها أنه قدم استقالته الى الملك لأن صحته لم تعد تحتل أعباء منصبه ومتاعبه ، وأعلن ذلك أيضا في مجلس الشيوخ ، فقبلت الاستقالة في كلا المجلسين بالدهشة وبإعلان الثقة بالوزارة .

وأوفد مجلس الشيوخ رئيسه زيور باشا ووكيله أحمد زكي أبو السعود باشا وعلوي بك الجزار الى القصر الملكي ليعرضوا على الملك رغبة المجلس في عدم قبول استقالة سعد ، فاستقبلهم الملك ، وأبلغهم أنه ساءه استعفاء سعد باشا ، وأنه أعرب له من ثقته به وعن أمله في العدول عن الاستقالة .

وبعد انتهاء جلستي المجلسين ذهب كثير من النواب والشيوخ الى بيت الامه ليستوضحوا سعدا عن السبب الحقيقي الذي دعاه الى الاستقالة ، فأجابهم : « هنالك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية ، وهنالك أيضا « دسائس » . فاستزادوه صراحة في البيان ، فلم يجب الا بقوله : « انا لا أحب العمل في الظلام ومن أجل هذا لا بد لي من الاستقالة » ، وكان معروفا أنه يقصد دسائس السراي ، وقد أفضى بذلك الى خاصة رجاله .

ويرجع السبب الحقيقي في الاستقالة الى أن السراي أرادت أن تخرج الوزارة وتحيطها بالمقبات ، واجتمعت عدة مظاهر لهذا الإحراج ، (منها) إثارة مسألة الأزهر ، وكان معروفا أن السراي تؤلب الأزهر والمعاهد الدينية على الوزارة وتدبر مظاهرات الأزهريين ، حقا أن الأزهريين كانت لهم مطالب ، ولكن هذه المطالب ما كانت لتأخذ شكل الاضراب والمظاهرات لولا إعزاز السراي وتدخلها .

(ومنها) تعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكي ورئيسا له بالنيابة ، والآنعام عليه بوسام دون علم الوزارة وموافقتها ، وقد صدر الأمر الملكي بهذا التعيين يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وكان نشأت باشا محور الدسائس التي دبرت ضد الوزارة ، فاعتبرت الوزارة تعيينه وكيلا للديوان الملكي مكافأة له وتشجيعا على هذه الدسائس ، وفي الوقت نفسه صدرت الفازيته العسكرية لحكومة السودان وفيها الآنعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا في قمع المظاهرات لمصر في السودان ، وصدرت هذه الآنعامات دون علم الوزارة .

وظهرت يد السراي في الأزمة باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية في منتصف نوفمبر وهو معروف بالانصياع دائما لأوامر السراي وإعازها ، فكانت استقالته ايدانا بيد المؤامرة لاسقاط الوزارة . وقد قابل سعد هذه المؤامرة بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرضة لمثل تلك الدسائس ، فطلب أن لا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، ولا بتعيين موظفي السراي بغير موافقة الوزارة ، واستند في ذلك الى المادة ٨ من الدستور التي تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وهو نص عام يسرى على حق منح الرتب والنياشين وتعيين موظفي السراي ، وطلب أيضا أن لا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا بإطلاع الوزارة وموافقتها ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية حقيقية فعلية بعد أن كانت صلاتهم بالسراي رأسا .

طلب سعد هذه المطالب ، وعلق استرداد استقالته على قبولها ، فقبلها الملك ،

(١) هي الجلسة الاولى للمجلس في هذا الدور .

وانفجرت الأزمة على هذا الأساس ، واستردد سعد استقالته ، وتوكيدا لهذا الاتفاق صحح امر تعيين حسن نشأت وكيلًا للديوان الملكي ، فوقع عليه سعد ه لكي يكون متفقا مع ما تفضي به المادة ٤٨ سالفه الذكر .

إعلان العدول عن الاستقالة - ١٧ نوفمبر

وحضر سعد جلسة مجلس النواب يوم الاثنين ١٧ نوفمبر حيث اجتمع المجلس لانتخاب رئيسه ووكيله ومكتبه عن الدورة الجديدة ، فأعاد انتخاب أحمد مظلوم باشا رئيسا ، وحمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبه بك وكيلين ، وأعلن سعد أنه قابل جلالة الملك أمس (١٦ نوفمبر) فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسي الشيوخ والنواب في الثقة بوزارته ، وأنه لا يسعه إزاء هذه الإرادة الاجتماعية أن يقبل استعفائه ، وصرح له بتصريحات لطيفة خففت عنه عناء العمل ولم يسعه إزاء هذا العطف إلا أن يسحب استعفائه ، وأعلن ذلك أيضا في مجلس الشيوخ .

وصرح في بيان له : « اني سحبت استقالتي وسيظل الدستور محترما بحماية جلالة الملك وأنا خادم الدستور ، وسنبقى لتنقله معتمدين على الله وإرادة الشعب » وفي ١٩ نوفمبر عين على الشامي (باشا) وزيرا للمالية بدلا من توفيق نسيم باشا .

مقتل السردار

السير لي ستاك باشا - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

كان الفلن بعدان تم اتفاق الملك وسعد على المسائل التي كانت مثار الخلاف بينهما أن تستقر الحياة الدستورية ، ويتوطد حكم الشعب ، ولكن لم يكد يمضي يومان على هذا الاتفاق حتى وقع حادث مروع عصف بالوزارة وبالحياة الدستورية معا ، كما عصف بحقوق البلاد وبوجدة مصر والسودان ، هذا الحادث هو مقتل السير لي ستاك باشا Lee Stak سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام .

ففي نحو الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، بينما كان السردار عائدا في سيارته من مكتبه بوزارة الحربية الى داره بالزمالك ، أطلق عليه الرصاص خمسة أشخاص كانوا متربصين في سيارة بشارع الطرقة القريب (شارع اسماعيل باشا أباطة الآن) ، فأصيب السردار أصابات خطيرة في بطنه ويده وقدمه ، وأصيب ياوره البكبشي كامل ، كما أصيب سائق سيارته وجندي بلوك الخفر من حرس مخفر وزارة المعارف أراد أن يتعقب الجناة ، وقد توفي السردار متأثرا من جراحه يوم ٣٠ نوفمبر حوالي منتصف الليل .

ارتجت البلاد لهذا الحادث المروع ، وتوقع الناس له مواقف خطيرة ، إذ كان هدفه من أكبر شخصيات إنجلترا السياسية والعسكرية في مصر والسودان .

وثارت الحكومة البريطانية بعد وقوعه ، وبدأت مظاهر هذه الثورة في الصحف البريطانية ، فقد أخذت تهدد البلاد وحكومتها ، وتحمل حملة شديدة على سعد واتهمته بتهييج الشعوب ضد بريطانيا ، وتحمله ووزارته مسئولية الحادث .

وفي الحق ان مقتل السردار قد أضر بالبلاد ضررا بليغا ، وترتبت عليه نتائج اليمية تمثل فيها الاعتداء على حقوقها وسيادتها ، وذهب النساس مذاهب شتى في

تفسير النواث على ارتكاب هذه الجريمة ، فهي لم تكن جريمة ضد شخصية من اكبر الشخصيات البريطانية فحسب ، بل كانت مصوبة أيضا الى وزاره سعد ، حتى كأنها دبرت لاستقاطها ، لأن كل الدلائل والملايسات تدل على أن الوزارة القائمة ستكون هدفا لمطالب جسيمة تؤدي حتما الى استقالتها ، وفي ذلك يقول سعد بعد وقوع الحادثة : « ان جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتنى شخصا » : وقال عنها في خطبته يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أى بعد انقضاء قرابة عام من وقوعها :

« حدثت من تاريخ الاحتفال الأخير في بلادنا حوادث هامة سببت انقلابات خطيرة ، وأكبر هذه الحوادث أثرا وأسوأها شؤما هي حادثة قتل المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى ، هجمت هذه النازلة على البلاد ، فأزعجت بها وهزت أرجاءها هزا منيفا ، وكنت أول المهزوزين بهجومها ، وأول المتطيرين من شرها ، واشد الناس اعتقادا بتدبيرها ضد وزارة كنت متشرفا برأسها ، وكانت الدسائس كثيرة حولها ، ونية الدسائسين معقودة على اسقاطها ، ولو أدى الامر الى تخريب البلاد وتدميرها ، ولقد استنكرها الناس عموما ، وأظهروا بكل الوسائل استنكارها ، واشتد سخطهم على من دبروها ، وكنا أشدهم سخطا عليها وأسفا منها ، لشعورنا بأننا نحن المقصودين بها ، ولأنها ألمت بنا والامن سائد ، والراحة الشاملة ، والهم منصرف الى تحسين العلاقات الخارجية واصلاح الأحوال الداخلية ، والأمة والبرلمان والحكومة فى أتم اتفاق على السير بالأمور فى طريق التقدم والكمال ، وخطبة العرش البتى لم يكن جف مدادها تفيض فخرا بذلك الأمل الشامل ، وهذا الاتحاد الكامل » .

الانذار البريطانى

الى الحكومة المصرية - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

شيئت جنازة السردار باحتفال مهيب فى صباح السبت ٢٢ نوفمبر ، وفى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ذهب اللورد اللبى المندوب السامى البريطانى الى دار رئاسة مجلس الوزراء فى مظاهرة عسكرية يتقدمه مائتان وخمسون جنديا بريطانيا من حملة الرماح ، ويتبعه مثل هذا العدد ، وقابل سعدا فى مكتبه مقابلة جافة ، وقدم اليه بلاغين (انذارين) محروين باللغة الانجليزية ، بعد أن تلا عليه نصهما ، وانصرف عائدا الى دار الوكالة البريطانية ، وكان مجلس النواب منعقدا فى اثناء هذه المقابلة ، وأعلن رئيس المجلس استنكاره للجريمة ، ووافق الأعضاء بالاجماع على هذا الاستنكار ، ووقفت الجلسة حدادا على السردار عشر دقائق .

وقد صيغ الانذاران البريطانيان فى قالب عنيف تبدو فيه ثورة الغضب والميل الى الانتقام ، مما لم يكن الموقف يقتضيه ، واحتويا مطالب جسيمة ، تلخصها فيما يلى :

- ١ - اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .
- ٢ - أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم اشد العقاب .
- ٣ - أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- ٤ - أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه .
- ٥ - سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها .

٦ - اطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة اطيان الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان (كما كان مقررا من قبل) الى بمقدار غير محدود (١) .

٧ - أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر وأن يعاد النظر طبقا لهذه الرغبات في شروط خدمة الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وفي الشروط المالية لتسوية معاشيات من اعتزلوا الخدمة منهم ، وأن تبقى منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى في وزارة الداخلية واختصاصاته ، وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة ، ولما لخطورة هذين الانذارين ، ولانهما من الوثائق الهامة في تاريخ العلاقات بين مصر وانجلترا ، فانا ننشر نعتنهما فيما يلى :

الانذار الاول

« دار المندوب السامى القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .
يا صاحب الدولة . اقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى : أن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطا ممتازا في الجيش البريطانى قد قتل قتلا فظيما في القاهرة ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن ، لازدراء الشعوب المتعدنية ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرمايا البريطانيين في مصر والسودان ، وهذه الحملة القائمة على انكار الجميل انكارا مقرونا بعدم الاكتراث للأيدى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل إثارته هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .
« ولقد تبعت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى العواقب التى تترتب حتما على المعجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام واثبتت أنها عاجزة عن حماية ارواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

« فبناء على ذلك بطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

- ١ - أن تقدم اعتذارا كافيا وافيًا من الجناية .
- ٢ - أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .
- ٣ - أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- ٤ - أن تدفع في الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

(١) كانت ادارة مياه النيل في السودان سنة ١٩٢٤ في يد وزارة الاشغال المصرية ، وكانت جميع اعمال الري في السودان من اختصاص هذه الوزارة وحدها أسوة بأعمال الري في مصر ، وكان مما قرره التصريح برى ٣٠٠٠٠٠ فدان فقط بالجزيرة ، فجاء البلاغ البريطانى نقضا لهذا القرار .

٥ - أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد .

٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأفيان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشؤون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .

« وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان ، واني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي .

الإمضاء : النبي (فيلد مرشال)

المنسوب السامي

الإنذار الثاني

« دار المنسوب السامي - القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« يا صاحب الدولة : الحاقاً ببلاغى السابق أشرف باحاطة دولتكم علماً من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبتها الخاصة المتعلقة بالجيش في السودان وحماية مصالح الأجانب في مصر هي الآتية :

١ - بغد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصري تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) .

٢ - أن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتاديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقاً لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

٣ - من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية في مصر تبقى الحكومة المصرية منصبة المستشار المسالى والمستشار القضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضاً نظام القسم الأوروبى في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبدىه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية في اختصاصه واني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الإمضاء : النبي (فيلد مارشال)

المنسوب السامي

رد الحكومة على الإنذارين

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

« وفي اليوم التالى (٢٣ نوفمبر) ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية إلى دار المنسوب السامى البريطانى وقدم رد الحكومة على هذين الإنذارين ، ويتلخص

في نفى المسؤولية عن الحكومة المصرية وقبول المطالب الأربعة الأولى ، فوعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم ، مع اعتذارها عن الحادث ، ودفع نصف المليون جنيه ، وصرحت باعتزامها متع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الاخلال بالنظام العام . ورفضت المطالب الثلاثة الأخيرة .

وقد صيغ الرد في قالب حكيم ، ولا يلام سعد على أنه قبل المطالب الأربعة الأولى ، لأن الموقف كان يقتضى قبولها درءا لما هو أشد منها ، وقد جاءت وزارة زيور فقبلت المطالب جميعها ، وهالك نص الرد :

« رئاسة مجلس الوزراء - القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني .

« ياساحب الفخامة . ردا على المذكورين اللتين سلمتا الى نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية اشرف بان أرجو فخامتكم أولا أن تتكرموا فتعربوا لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خاليج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفطاع بسبب الاعتداء الشنيع الذي وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه من هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبتها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع ، وذلك لأنها حدثت في ظروف لم يكن في الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها ، ومن جهة أخرى فان الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هي نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تشيبتها بل أثارها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

« أن المسؤولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها إنما هي اقتفاء أثر المجرمين ، وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض ، وأن النتيجة المرضية التى أدت اليها هذه الاجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

« على أنه لايبات ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البليغ وارضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، اشرف بان أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها ، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه ، وتصرح الحكومة أيضا بأنها قد اعتزمت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الاخلال بالنظام العام وبأنها ستراجع عند الحاجة الى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

« أما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل في المذكرة الثانية فاشرف بان لاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

« وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة فاني لاحظ لفخامتكم أن مسألة ادخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة هي على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب ، طبقا للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

« وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السابعة أتشرف بأن لاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان ، وعلى أي حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراد ادخالها على النظام الحالي ، ولذلك لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة ، وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذي يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومنع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أي اعتراض في هذا الشأن .

« واني لوائق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضية تماما ، وعلى أي حال فقد أملته علينا الرغبة الخالصة في ابقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .

« وانتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الاعراب عن عظيم احترامي ،
رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

جواب المندوب السامي على رد الحكومة المصرية - ٢٣ نوفمبر

لم يرض هذا الرد الحكومة البريطانية ، فأرسل اللورد ألباني في مساء اليوم نفسه (٢٣ نوفمبر) جوابه على هذا الرد ، وخلاصته أنه تلقاء رفض الحكومة المصرية الطلبين الخامس والسادس فإنه أرسل تعليماته إلى حكومة السودان باخراج جميع وحدات الجيش المصري من السودان ، مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك ، وبأنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود ، أما عن المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر فسيعلم رئيس الوزارة في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه الحكومة البريطانية تلقاء رفضه إياه ، وأضاف إلى ذلك أنه ينتظر دفع مبلغ نصف المليون جنيه إليه قبيل ظهر الغد (٢٤ نوفمبر) .

وهالك نص الجواب :

« دار المندوب السامي - القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
« إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .
« يا صاحب الدولة . إيماء إلى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرا إلى رفض الحكومة المصرية طلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة في الفقرتين الخامسة والسادسة من بلافي المقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلي :
أولا - أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصري مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك .
ثانيا - أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقضى به الحاجة .

« وستعلمون دولتكم في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه حكومة حضرة صاحب الجلالة نظرا الى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر ، واني اثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب المطلب الرابع ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر ان يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر القد ، واني التهمز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وأقر احترامي » .

رد الوزارة

وفي ٢٤ نوفمبر ارسل سعد باشا الى اللورد اللنبى خطابا ارفق به تحويلا على البنك الاهلى بمبلغ نصف المليون جنيه ، وأضاف ان الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات في مذكرتها الاولى المؤرخة في ٢٣ نوفمبر ، وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته الحكومة البريطانية من القرارات الخاصة بإجلاء الجيش المصرى عن السودان وزيادة مساحة الاراضى الزراعية بالجزيرة ، وترى ان لا مسوغ لها ، وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها ، قل :

« رئاسة مجلس الوزراء - القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى .

« يا صاحب الفخامة . ردا على مذكرتكم المؤرخة أمس والحاقا بمذكرتنا المؤرخة ٢٣ الجارى اتشرف بأن ارسل اليكم طى هذا تحويلا على البنك الاهلى المصرى بمبلغ خمسمائة الف جنيه .

« اما فيما يتعلق بالاجراءات المبينة في الفقرتين الاولى والثانية من مذكرة فخامتكم فان الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات في مذكرتها المؤرخة ٢٣ الجارى وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات وهى ترى ان لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

وتفضلوا فخامتكم بقبول عظيم احترامى »

رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

احتلال جمارك الاسكندرية

فرد اللورد اللنبى في نفس اليوم بكتابين ، أولهما بتسلمه تحويل نصف المليون جنيه ، وثانيهما بأن أول تدبير اتخذه هو صدور التعليمات الى الجنود البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية ، قال :

« يا صاحب الدولة

« اتشرف باحاطة دولتكم علما بانى استلمت تحويلا على البنك الاهلى المصرى اليوم الساعة ١١ ونصف أفرونكى وقد سلمه الى دار المندوب السامى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية ، واني أفتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى »

وقال في كتابه الثانى :

« الحاقا بكتابى أمس اتشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدبير اتخذه هو انه صدرت التعليمات الى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية ، واني أفتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى » .

استقالة سعد - ٢٢ نوفمبر

كان مفهوما من المراسلات التي تبودلت بين اللورد اللنبي وسعد باشا أن الحكومة البريطانية لا تريد بقاء سعد في الوزارة بعد مقتل السردار ، وانها اعتبرت وزارته مسئولة عن هذا الحادث .

فعرض سعد على الملك استقالة الوزارة شفويا يوم ٢٢ نوفمبر أى يوم وصول الانذار البريطانى الاول .

وفي اليوم التالى رفع الى الملك كتاب الاستقالة ، قال فيه :

« مولاي اتشرف بأن ارفع لجلالتكم انى لم اقبل مسؤولية الوزارة الا لخدمة البلاد تنفيذا لمقاصدكم السامية ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة ، ولهذا ارجو من مكارم جلالتم ان تفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة وانى واياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم ادام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وادامكم مؤيدين بالعز والاقبال وموضع كل اكبار واجلال » .

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ « شاكر نعمتكم : سعد زغلول »

وتلقى سعد بعد تقديمه كتاب الاستقالة جواب اللورد اللنبي على رد الحكومة ، فأرسل الى الملك كتابا يذكر فيه مضمون هذا الجواب ويستعجل قبول استقالته ازاء الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها . قال :

« مولاي . تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفها عزمى وعزم زملائى على الاستقالة وشرحت الاسباب التى حملتنا عليها ، وفى الساعة ٦ من مساء أمس قدمت مريضة الاستعفاء والحمدت فى قبولها ، وطوعا للأمر الكريم انتظرت الى اليوم ، وعقب التشرف بهذه المقابلة فورا وردنى خطاب من فخامة اللورد اللنبي ينبئنى فيه بأنه أعطى فيه أوامر لحكومة السودان : أولا - بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك . ثانيا - انها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠٠٠ فدان الى مالا نهاية .

« وزاد بأنه سيبلغ الحكومة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومته لحماية مصالح الاجانب فى مصر وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة الف جنيه قبل ظهر اليوم ، فأرسلت الحكومة الى فخامته تحويلا على البنك الأهلى مصحوبا بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات .

« ثم تشرفت بمقابلة جلالتم وكررت الالتماس لقبول استعفاء ، وعقب خروجى من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابا من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن امرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك اسكندرية .

« ازاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها لا يسمنى الا الالاحاح على جلالتم لتتفضلوا بالاسراع فى قبول الاستعفاء لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية ، ولا زلت الدامى على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم » .

« سعد زغلول »

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

فقبل الملك في اليوم نفسه استقالة الوزارة في كتاب قال فيه :

« عزيزى سعد زغلول باشا : اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالتكم من مهمتكم ، وقد أصدرنا امرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم اخلاصكم وما اديتموه من الخدمات اثناء قيامكم بأعباء منصبكم » .
« فؤاد »

صدر برأى عابدين في ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

نظرة الى البلاغات البريطانية

ان نظرة فاحصة الى البلاغات البريطانية في حادث مقتل السردار يتبين منها مبلغ الظلم والعسف الذى بدا من الجانب البريطانى اثر هذا الحادث ، فان الاعتداء على السردار كان ولا شك حادثا فرديا ، فمن الظلم ان تحمل الحكومة والبلاد مسئوليته ، ومن افظع مظاهر الظلم ان ترتب عليه الحكومة البريطانية اقضاء الجيش المصرى عن السودان ، واطلاق يد الادارة الانجليزية فيه وزيادة مساحة اطيان الجزيرة الى مقدار غير محدود خدمة للشركات الاستعمارية ، ومضاعفة التدخل البريطانى في شئون مصر الداخلية ، ففى اى شرع وبموجب اى قانون دولى او غير دولى تكون الحكومة القائمة في اى بلد من البلدان مسئولة عن كل حادث جنائى يقع على اى فرد من الافراد مهما علا مقامه ؟ و اى منطق يجعل البلاد كلها مسئولة عن مثل هذا الحادث ؟

لقد قتل المارشال ويلسن القائد العام للجيش البريطانى ورئيس اركان حربه في الحرب العالمية الاولى في شارع من اهم شوارع لندن ، في يونيه سنة ١٩٢٢ ، قتله ارلنديان لاسباب سياسية ، واهتزرت انجلترا لمقتله ، وحوكم القاتلان وحكم عليهما بالاعدام ونفذ فيهما الحكم ، ولكن الحكومة البريطانية لم تحصل ارلندا مسئولة الجناية مثلما فعلت مع مصر في مقتل السردار .

بل تأمل فيما يقابل به الانجليز جرائم الارهابيين الصهيونيين التى تقع عليهم في فلسطين ، تجد الرحمة والتساهل يبلغان اقصى حدودهما ، فقد قتل اللورد موين وزير الدولة البريطانية في الشرق الاوسط في نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، قتله بالقباهرة صهيونيان اعترفا بجرمهما وحوكما امام محكمة جنائيات مصر وقضت عليهما بالاعدام ، ولم ينتقم الانجليز من الصهيونيين الذين حرصوهما ودفعوهما الى ارتكاب الجريمة ، وتابع الارهابيون ارتكاب جرائم القتل والتدمير في فلسطين ، ونسفوا في يولييه ١٩٤٦ مقر الحكومة بفندق الملك داود بالقدس ، وقتل في هذا الحادث عدد من الانجليز من ضباط وموظفين ، فلم تتحرك السلطات البريطانية للانتقام بله القصاص ، كما فعلت عقب مقتل السردار ، وانك لترى من هذه المقارنة ان مقتل السردار ما كان الا فرصة انتهزتها الحكومة الانجليزية لقضاء اغراض استعمارية كانت تضرها من قبل .

ان البلاغات البريطانية في حادثة مقتل السردار تفوق في لهجتها وشدها بلاغات الحكومة النمساوية الى السرب (يوغوسلافيا) في يولييه سنة ١٩١٤ ، على اثر مقتل الارشيدوق فرانسوا فرديناند ولي عهد النمسا في بلغراد ، تلك البلاغات التى عدتها الدول المتعدنة عدوانا منكرا من النمسا على استقلال السرب ، ادى الى نشوب الحرب العالمية الاولى ، فما استنكرته انجلترا في سنة ١٩١٤ ، قد فعلت مثله بل اشد منه سنة ١٩٢٤ ، وفي ذلك تقول جريدة « الديلى هيرلد » الانجليزية فيما كتبت تعليقا على الانذار البريطانى الاول : « ان اللورد جراى - وزير خارجية انجلترا - قال في سنة

١٩١٤ عن البلاغ النمساوي الى السرب : لم ار قبل الآن دولة تخاطب دولة أخرى مستقلة بوثيقة مروعة كهذه ، ولا شك ان البلاغ النمساوي يعد وديا مرضيا اذا قيس الى البلاغ البريطاني المرسل الى مصر » .

فالبلاغات الجائرة ، والمطالب الظالمة ، التي توجهت بها إنجلترا الى مصر في أعقاب حادثة السردار ، لم تكن الا مظهرا لسياسة العدوان التي درجت عليها بازاء مصر من قبل ومن بعد ، وهي منطق القوة الغشوم في الاعتداء على الحق ، وما كانت حادثة السردار الا فرصة سنحت ، فاتخذتها ذريعة لتحقيق أغراضها ، وبعبارة أخرى كانت هذه المطالب برنامجا سابقا لإنجلترا حيال مصر ، تلك حقيقة دلت عليها الحوادث المترادفة ، وقد أيدھا الكاتب الفرنسي (مورييس برنو) في كتابه (قلق الشرق - أو على طريق الهند (١) الذي ظهر في منتصف سنة ١٩٢٧ ، فقد ذكر (ص ٢٥) انه قابل اللورد اللنبي بعد مقتل السردار وتقديم البلاغات البريطانية وسأله عن وجهة نظره ، فأجابه اللورد اللنبي في صراحة الجندي الذي يصدع بما يؤمر : « ان كل ما حدث كان متوقعا وقد كان البلاغ النهائي في درج مكتبي قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنني غيرت فقط صيغته التي جعلتها أكثر شدة » .

فالنية كانت مبيتة على هذا البغي والعدوان ، وما هذه البلاغات الا حلقة من سلسلة الاعتداءات التي وقعت على مصر والسودان من السياسة الاستعمارية البريطانية .

احتجاج البرلمان - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

اجتمع مجلسا النواب والشيوخ في مساء ٢٤ نوفمبر في جو مضطرب مكثف ، وأعلن سعد في كلا المجلسين استقالة الوزارة ، واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، قال في هذا الصدد :

« وبما أننا لم نستعف من الوزارة الا خدمة للمصلحة العامة فاني مستعد مع اصدقائي الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن تؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد أي للمصلحة نفسها التي قبلنا الحكم لخدمتها والتي تركنا الحكم لخدمتها » .

وقرر مجلس النواب بالاجماع الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج الى لجنة الفها المجلس من أربعة أعضاء ، وهم الوكيلان حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك ، والاستاذ مكرم حبيد ، وأنا (٢) ، فوضعنا صيغة الاحتجاج ، وهذا نصه :

« ازاء الاعتداءات الأخيرة التي وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

أولا - تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطننا واحدا لا يقبل التجزئة .

ثانيا - انه بالرغم من استنكار الأمة ومليكيها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذي ارتكب ضد المأسوف عليه السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام ، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل

Maurice Pernot, L'inquiétude de L'Orient sur La route de l'Inde

(١)

(٢) مضبطة جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة ؛ فانه لما يؤسف له كل الاسف ان الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مقامها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من إمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ، فلم تقتصر على مطالبتها بالإنفاذ حد الارهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها بل تعدت هذه الدائرة وذهبت الى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان والزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان ، والتصريح بزيادة مساحة الاطيان التى تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية فى السودان من ٣٠٠ ألف فدان الى مالا نهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية فى مصر ، الى آخر ما جاء فى التبليغات الانجليزية ، ثم نفذت فعلا ما توعدت به وزادت عليها احتلال جمارك الاسكندرية معلنة أنه اول التدابير التى تنوى اتخاذها ، ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية الاقتصادية فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ .

« فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملا العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ احتجاجه الى برلمانات العالم ، ويرفع الامر الى مجلس عصبة الأمم طالبا اليه التدخل فى الامر لرفع الحيف عن أمة بريئة تترك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى من استقلالها بديلا » .

واقر المجلس هذا النص بالاجماع .

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى .

موقف الدول الأوروبية

حيال عدوان الحكومة البريطانية

قلنا ان مطالب الحكومة البريطانية بعد مقتل السردار شبيهة بمطالب النمسا من السرب بعد مقتل ولى عهد النمسا ، ولقد أثارت هذه المطالب ثائرة الراى العام الأوروبى وتحركت الصحافة الأوروبية للدود غن السرب واطهار العطف عليها حيال فداحة المطالب النمساوية .

اما المطالب البريطانية فلم تحرك منها ساكنا ، ولم تبدأ دولة عطفها ما على مصر فى محنتها ، بل ان معظمها أيد الحكومة البريطانية فى مطالبتها .

وكتبت جريدة « الفيجارو » الفرنسية تدمو الدول الأوروبية الى مؤازرة بريطانيا ، قالت : « أن من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها ان تقف صفا واحدا وأن تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية » .

فاستقلال الدول الشرقية جريمة فى نظر أولئك الاستعماريين الذين لا يريدون للشرق ألا أن يكون حقلا لاستعمارهم وبقيهم ، ويخشون من نزعاته الاستقلالية ، ويرونها خطرا على مقامهم الأشعبية ، فما أشد ما فى هذه السياسة من ظلم وبغى وعدوان !

الفصل العاشر

وزارة زيور والانقلاب الأول

لم تدم الأزمة الوزارية طويلا ، فقد تآلفت الوزارة الجديدة برئاسة أحمد زيور باشا - وكان رئيسا لمجلس الشيوخ - في نفس اليوم الذي قبلت فيه استقالة سعد باشا ، وكان الأمر مبيتا من قبل ، إذ لم يكن معقولا في الظروف الخطيرة التي كانت تكتنف البلاد أن تؤلف الوزارة الجديدة في نفس اليوم الذي قبلت فيه استقالة سعد ، لو لم يكن الأمر مدبرا قبل ذلك بين دار المندوب السامي والسراي .

تآلفت وزارة زيور يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على النحو الآتي : أحمد زيور باشا للرئاسة والداخلية والخارجية . أحمد محمد خشبه بك (باشا) للمعارف وللحقانية مؤقتا . عثمان محرم بك (باشا) للأشغال . محمد السيد أبو علي باشا للزراعة . محمد صدقي باشا للأوقاف . يوسف أصلان قطاوي باشا للمالية . نخلة جورجى العليمى بك للمواصلات . محمد صادق يحيى باشا للحربية والبحرية ، ثم عين أحمد موسى باشا وزيرا للحقانية .

برنامج الوزارة

التسليم على طول الخط

لم يكن لهذه الوزارة برنامج ، ولم يتضمن الكتاب الذى رفعه زيور باشا الى الملك مهمة تأليفها أية اشارة الى سياسة تسير عليها ، فقد قال فيه « ان ولائى لداكم العلية ولأمرتكم المجيدة وحى لبلادى العزيزة ، يفرضان على واجب تلبية الدعوة التي تفضلتم جلالتكم بتوجيهها الى ، وائى لعلى بينة مما يحوط مهمتى من المشاق في الظروف الحالية الصعبة ، ولكن لى أمل بفضل ما يوليئنى إياه مولاي من جليل التعضيد وما القاه من الأمة من سديد المعاونة أن أستطيع القيام بواجبى على ما فيه الخير للمصلحة العامة وحقوق الوطن المقدسة ومستعلن الوزارة برنامجها عند تقديمها للبرلمان » .

فزيور باشا في هذا الكتاب لم يعلن لوزارته برنامجا ، ووعد بإعلانه عند تقديمها للبرلمان ، وام يكن صادقا في وعده ، لأن أول عمل لوزارته أنها استصدرت في اليوم التالى لتأليفها مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وقبل أن ينتهى هذا الشهر استصدرت مرسوما بحل مجلس النواب .

ولم يكن منتظرا مثل زيور باشا أن يكون له برنامج ، لأنه ليس من القرار الذى يعنى بوضع البرامج السياسية او غير السياسية ، بل هو من طراز كبار الموظفين الذين يرون في المناصب العليا أيا كان نوعها مطمئهم في الحياة ، وكان مفهوما من طابع وزارته وطريقة تأليفها أنها ستكون ضيعة لدار المندوب السامى ، ثم السراي .

على أن برنامج وزارة زيور باشا قد ظهر في حديث له باحدى الصحف الاجنبية (وهى جريدة البتي باريريان) الباريسية إذ قال فيه : « انه يرجو أن يوفق الى انتقاد ما يمكن التناهد » ، وهو يقصد « تسليم ما يمكن تسليمه » .

ولقد سلمت وزارته فعلا ببقية المطالب البريطانية التي وردت في ائدار (بلاغ)
٢٢ نوفمبر .

سلمت بجلاء الجيش المصرى عن السودان وبطرد الموظفين المدنيين المصريين منه ،
وقد بلغ عدد هؤلاء الموظفين ١٢٥ موظفا ، وبذلك وقع جلاء مصر عسكريا ومدنيا عن
السودان ، وسلمت بمطالب الحكومة البريطانية في دعوى حماية مصالح الأجانب وأهمها
وأخطرها بقاء منصبى المستشار المالى والمستشار القضاى البريطانيين ، وقبلت تحميل
كاهل البلاد اعباء مالية فادحة في تعويض الموظفين الأجانب ، علاوة على ما انقل كاهلها
من قبل في قانون التعويضات ، وخولت المستشار المالى البريطانى سلطة لم تكن له من
قبل في تنفيذ هذا القانون ، وسلمت له وللمستشار القضاى البريطانى لوزارة الحقانية
باستقلال يتنافى مع استقلال البلاد وكرامتها ودستورها ، وقبلت أن تتعهد باحترام
الحكومة لأرائهما وآراء مدير القسم الأوروبى (الانجليزى) للأمن العام بوزارة الداخلية
الى أن يحصل اتفاق نهائى بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقبلت وضع قلم
الموظفين الأجانب تحت مراقبة لجنة تؤلف من المستشار المالى البريطانى رئيسا ومن
عضوين أحدهما أجنبى ، ومعنى هذا خروج هذا القلم وموظفيه من سلطة وزير المالية .

وتبادلت ودار المندوب السامى في هذا الصدد مراسلات ومكاتبات تؤكد
وتوضحا للمطالب البريطانية التي استجابت اليها ، قال اللورد اللنبى في كتابه الى
زيور باشا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ :

« ردا على سؤالكم أشرف باحاطتكم علما بأن الطلبات التي يصح لي معها أن أشير
على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جمرك الاسكندرية فيما لو
قبلتها الحكومة المصرية هي :

١ - تقبل الحكومة المصرية احوالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام المواد
٨ و ٧ و ٤ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ في التواريخ التي ستحدد طبقا للاختيار
الذي سيخول لهم الحق في ابدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ ، ولا يجوز أن تكون
هذه التواريخ سابقة لأول ابريل سنة ١٩٢٥ ، ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره
لخروج أولى الشأن أو لتاريخ أول ابريل سنة ١٩٢٧ .

٢ - تتعهد الحكومة المصرية باستعمال كل نفوذها لدى بلدية الاسكندرية وبذل كل
مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفى البلدية الأجانب بموظفى الحكومة
المصرية ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بأحكام القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الاول والثالث من هذه المذكرة .

٣ - في حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه في البند الاول
يمنح الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعد حق في المعاش ولكنهم قد يكتسبون
هذا الحق اذا ظلوا في الخدمة لغاية أول ابريل سنة ١٩٢٧ ، معاشا يقوم مقام
المكافأة المنصوص عليها في قانون المعاشات . وبحسب هذا المعاش طبقا للقواعد
المقررة في المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما بعد ولكن بدون
مرأاة لأحكام المادة العشرين التي تشترط خدمة خمس عشرة سنة بحسب معناها
المعاش وفي هذه الحالة يخفض في الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة
١٩٢٣ مايل مدة الخدمة الى ٦ .

٤ - يسري حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبى من

موظفى الحكومة يكون فى المعاش أو يحال فى المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار .

٥ - يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن تحت المراقبة الادارية للجنة تؤلف من المستشار المالى رئيسا ومن عضوين أحدهما اجنبى .

٦ - تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأى المستشار المالى فيما يطرا حتى أول ابريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهري بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط احوالتهم على المعاش .

٧ - يعترف باستقلال (autonomie) المستشارين المالى والقضائى فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح .

٨ - تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التى أرسلت الى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضى .

وانى أفتنم هذه الفرصة لاجدد لدولتكم فائق احترامى .

النبنى (فيلد مارشال)
المنسوب السامى

وفى اليوم نفسه (٣٠ نوفمبر) أرسل المستر كلارك كاو المستشار بدار المنسوب السامى كتابا آخر الى زيور باشا بتوكيد سلطة المستشارين المالى والقضائى البريطانيين قال :

« عزيزى الرئيس

« رغبة فى اجتناب كل تفسير يؤدي الى تجاوز الفرض الذى ترمى اليه الفقرتان ٦ و ٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المنسوب السامى المؤرخة فى هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالى والقضائى اتشرف بأن أعطى لدولتكم الايضاحات الآتية : تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصيغة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما اى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية ، ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصيغة السياسية والصيغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، وتفضلوا يا عزيزى الرئيس بقبول مزيد التحيات » .

الامضاء : كلارك كاو

جواب التسليم

وقد أرسل زيور باشا فى نفس اليوم (٣٠ نوفمبر) الى المنسوب السامى كتابا بالتسليم بالمطالب البريطانية قال :

« يا صاحب الفخامة : اتشرف باحاطة فخامتكم علما بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم بارسالها الى فى هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التى علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية اخلاء جبرك الاسكندرية على قبول الحكومة المصرية

لها ، وأشرف يان أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى في إبلاغ فخامتكم ان الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد ، مدعنة في ذلك الى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسألة وحسن التفاهم .
وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامى .

رئيس مجلس الوزراء
أحمد زيور

وأرسل في أول ديسمبر كتابا الى المستر كلارك كار بقبول التفسيرات والتحفظات الواردة في كتاب هذا الاخير ، قال :

« عزيزى المستر كار . تسلمت كتابكم المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذى تكرمتم بأن اعطيتمونى فيه التصريحات الاتية اجتنابا لكل تفسير يؤدى الى تجاوز الغرض الذى الذى ترمى اليه الفقرتان ٨ و ٦ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة في ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالى والقضائى :

« تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة ان تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة ، في علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من المسؤولية الدستورية .

« ومن البدعى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق ان أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية » .

« وقد أحطت علما بهذه الايضاحات وأثبتها . وتفضلوا يا عزيزى المستر كار بقبول مزيد التحيات » .

رئيس مجلس الوزراء
أحمد زيور

قبلت الوزارة هذه المطالب جميعها ، وبذلك انتهت الأزمة . . . وأخلت جمارك الاسكندرية من الجنود البريطانية . . . فكان لهذا التسليم الشائن وقع اليم فى أرجاء البلاد .

وأطلقت الوزارة يد المستر كين بويد مدير القسم الاوروبى بوزارة الداخلية ، وخاطب المديرين مباشرة بقوله لهم : « أمرنى فخامة المندوب السامى أن أطلب الى سعادتكم اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح جميع الأجانب فى دائرة اختصاصكم الخ » ، وصار له الحول والطول فى إدارة الأمن العام .

وأخذ حكمدار العاصمة رسل باشا يرسل الى مأمورى الأقسام وضباط البوليس يعلنهم بأنه هو المرجع الرئيسى لهم وأن عليهم أن يتلقوا منه هو التعليمات وأن ينفذوا أوامره .

وصار هدف الوزارة فى سياستها عامة هو العمل على استرضاء الانجليز واستبقاء مظفهم عليها ، فلم تكلف بإطلاق يدهم فى الحكومة ومنحهم المنح السخية تنفيذا لقانون التعويضات بل بلغ بها الاسفاف أن دفعت لبعضهم التعويضات الباهظة

لأنسبته اعتزالهم الخدمة ، ثم أعادت تعيينهم في وظائف أخرى ، ومن ذلك أنها قبلت استقالة المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال ومنحته لهذه المناسبة تعويضا كبيرا قبضه ، ثم عينته من أول أبريل سنة ١٩٢٥ مديرا لمكتب مشتريات الحكومة بلندن براتب ٢٣٠٠ جنيه ، في حين أن راتب سلفه كان ١٦٠٠ جنيه .

عودة الاعتقالات

اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية في ٢٧ نوفمبر كلا من عبد الرحمن فهمي بك والأستاذ مكرم عبيد عضوي مجلس النواب ، والأستاذ محمود فهمي النقراشي وكيل وزارة الداخلية ، مع أن الأحكام العرفية البريطانية قد الغيب منذ سنة ١٩٢٣ ، هذا إلى أن اعتقالهم يتنافى مع الحصانة البرلمانية بالنسبة للأول والثاني . كان اعتقال هؤلاء الثلاثة بواسطة قوة عسكرية بريطانية أهانة للحكومة المصرية وللنظم القضائية ، فاتفقت الوزارة مع دار المندوب السامي تخفيفا لثائرة الرأي العام والبرلمان (ولم يكن مجلس النواب قد حل بعد) على أن تسلم المقبوض عليهم إلى السلطات القضائية المصرية لتنفيذ التعليمات البريطانية على كل من الأستاذ شفيق منصور ، والشيخ مصطفى القاياتي ، والأستاذ راغب اسكندر ، والأستاذ حسن يسن ، وكلهم من النواب ، ولم تكثر الحكومة لما كان لهم من الحصانة البرلمانية وقبض على كثيرين غيرهم من غير النواب .

استقالة وزيرين

وفي مساء ٣٠ نوفمبر استقال عثمان محرم بك من الوزارة ، وفي أول ديسمبر استقال أحمد محمد خشبة بك ، وصرحا في الصحف أن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كفن على غير رأيهما وأنه من الأسباب التي دعتهما إلى الاستقالة . وقد قبلت استقالتهما ، وعين محمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمعارف ، ومحمود صدقي بك وزيرا للأشغال .

جلاء الجيش المصري عن السودان

قلنا أن وزارة زيور قبلت المطالب البريطانية جميعها ، وكان أخطرها شأنا جلاء الجيش المصري عن السودان .

ولما صدرت التعليمات من السلطات البريطانية إلى وحدات الجيش المصري بالجلاء عن السودان والانسحاب إلى مصر ، أبى ضباطه وجنوده أن يفادروا مراكزهم إلا إذا تلقوا أمرا بذلك من الحكومة المصرية ، ووقفوا موقف مقاومة جدير بالثناء ، وكان على رأس هذه الحركة ضابط شهم هو القائم مقام (الأميرالاي فيما بعد) أحمد رفعت بك قائد المدفعية ، فقد أصدر اللواء هدلستون باشا نائب السردار ونائب الحاكم العام وقتئذ أمرا كتابيا إلى رؤساء وحدات الجيش المصري برحيل الضباط والجنود إلى مصر بدون ذخيرة هذا نصه : (١) .

« كان من نتائج قتل المرحوم صاحب المعالي السردار والحاكم العام في القاهرة أن قدم صاحب الفخامة المندوب السامي للحكومة المصرية مدة مطالب من ضمنها إخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان حالا ، وبما أن الحكومة (٢) .

(١) كما جاء في مذكرة للأميرالاي أحمد رفعت بك عن إخلاء السودان ، نشرها الأمير عمر طوسون .

(٢) يقصد وزارة سعد زغلول .

المصرية لم توافق على مطالب صاحب القخامة المندوب السامي في مدى الأربع والعشرين سلعة المصرح بها في مذكرة فخامته فقد امر فخامته صاحب السعادة نائب الحاكم العام بالقيام باخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان، وبصفتي نائب السردار فقد عهد الى تنفيذ هذه الأوامر، وبما أن الحكومة المصرية لم تسلم باحلاء السودان فقد وجب على أن اتخذ جميع الاحتياطات العسكرية ومن ضمن هذه الحالة ايجاد الجنود الانجليزية ووضع القسلاطات في معزل .

« تركب الجنود المصرية في القطار بالسلاح والييارق ولكن بدون جيه خانة » .

١٩٢٤/١١/٢٤

الامضاء

هدلستون ، نائب السردار

أبي رفعت بك وأبي معه الضباط والجنود الاذعان لهذا الامر ، وحاصر الجنود الانجليز ثكنات الجيش المصري ، وحاولوا الاستيلاء على ذخيره ، فردهم عنها الضباط والجنود المصريون وامتنعوا في ثكناتهم ورفضوا السفر .

كان هذا الموقف المشرف كافيا لاستقالة الوزارة ، حتى لا تصير أمرا مهينا يصعبها بوصمة العار ، ولكن وزارة زبور قررت باتفاقها مع السراي سحب الجيش المصري من السودان ، وعهدت الى وزير الحربية صادق يحيى باشا أن يبعث برسالة الى ضباطه وجنوده بوجوب الاذعان لهذا الامر ، وحمل هذه الرسالة اليهم البكباشي أمين هيمن ، واستعجلت انفاذ الانسحاب ، فسافر الرسول على متن طائرة حربية اقلته الى السودان ووصل الخرطوم يوم ٢٨ نوفمبر ، فأبلغ الضباط الرسالة وابلغهم أن الملك يأمرهم بالانسحاب ، فأنعم الضباط والجنود للامر آسفين محزونين ، وجلا الجيش المصري من السودان في أيام ٢٩ و ٣٠ نوفمبر وأول وثاني ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وكانت مأساة قومية أعادت الى الأذهان مأساة قرار الحكومة اجلاء السودان في عهد الخديو توفيق سنة ١٨٨٤ ، (١) بل هي أشد منها ، لأن جلاء الجيش المصري من السودان سنة ١٩٢٤ كان معناه اخلاء للسيطرة الانجليزية والاستعمار البريطاني

وقد أبدى الضباط والجنود السودانيون تضامنا رائعا مع اخوانهم المصريين في هذه المحنة ، وتجلى هذا التضامن في بلوكين من الأورطة الحادية عشرة السودانية بالخرطوم اذ غادر الجند السودانيون ثكنتهم يوم ٢٧ نوفمبر ، واتجهوا شرقا لكي يحولوا دون اخراج الجنود المصريين من ثكنتهم ، فتصدت لهم الجيوش البريطانية بالقرب من مستشفى الجيش المصري . ثم وصل هدلستون باشا نائب السردار وأندهم بالرجوع الى ثكنتهم ، فلم يذعنوا ، فأمر جنوده من البريطانيين باطلاق النار عليهم فأطلقوها ، فأجاب الجند السودانيون بالمثل ، وقتل منهم عدد كبير ، وقتل ثلاثة ضباط من الجانب البريطاني .

وفي صباح ٢٨ نوفمبر امتنع الجند السودانيون في مستشفى الجيش المصري، ولما دنت منهم الجنود البريطانية لحصارهم أطلقوا عليها النار ، فأطلق الانجليز قنابل مدافعهم على بناء المستشفى . ودمروه تدميرا ، وهو من أكبر المستشفيات في العالم . اذ كان به ٤٠٠ سرير ، وقتل من السودانيين بالمستشفى الضابط الباسل الملازم الأول عبد الفضيل الماس وخمسة عشر جنديا . وكان تدمير المستشفى مملا وحشيا لا تقره الأوضاع المدنية بله الانسانية .

(١) انظر في تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسودان) في أوائل عهد الاحتلال من ١٢٧ وما بعدها

(الطبعة الاولى) .

وفي ديسمبر حوكم أربعة من ضباط هذين البلوكين السودانيين أمام مجلس عسكري عقد في الخرطوم بتهمة التحريض على العصيان وهم : الملازم الثاني على محمد البنا . والملازم الأول سليمان محمد . والملازم الثاني ثابت عبد الرحيم . والملازم الثاني حسن فضل المولى . فحكم عليهم بالاعدام . وعدل هذا الحكم بالنسبة لأولهم الى الأشغال الشاقة ١٥ سنة ونفذ بالنسبة للثلاثة الآخرين . وأعدموا رميا بالرصاص بالخرطوم يوم ٥ ديسمبر ، وكان هذا اليوم يوم حداد عام للسودان . وقد استقبلوا الموت بشجاعة وبطولة ، وكانت آخر كلمة لكل منهم قولهم : « لهذا الشرف عملت . وفداء للوطن ولدت . وللوحدة المصرية السودانية جاهدت » .

وحكم على الملازم الأول أحمد سعد بالسجن خمس سنوات . وحكم غيابيا بالاعدام على الملازم السيد فرج ولكنه اختفى ولم يقبض عليه وجاء الى مصر ودخل خدمة الحكومة المصرية وهو الآن (منتصف سنة ١٩٤٧) برتبة بكباشى بمصلحة الحدود .

وحوكم آخرون واستعملت معهم ضروب القسوة والمهانة والتعذيب في سجونهم . ولزمت الوزارة الصمت أمام هذه الفظائع .

ورفض بعض الضباط السودانيون البقاء في السودان بعد جلاء الجيش المصري عنه وجاءوا الى مصر وانتظموا في سلك الحكومة المصرية . نذكر منهم : اليوزباشى خضر على . وهو الآن قائمقام والملازم الأول سيف عبد الكريم . وهو الآن قائمقام والملازم الثاني عبد الحميد فرج الله وقد توفى الى رحمه الله برتبة بكباشى .

خلف السير لي ستاك باشا

في ديسمبر سنة ١٩٢٤ عين السير جوفرى آرشر حاكم اوغندة حاكما عاما للسودان خلفا للسير ستاك باشا . وكان تعيينه بمرسوم ملكى بناء على ترشيح الحكومة البريطانية . وقد بقى في منصبه الى أن استقال في يولييه سنة ١٩٢٦ . وخلفه السير جون ميفى الذى كان سنة ١٩٢٤ مندوبا ساميا لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية الهندسية .

إنشاء قوة دفاعية في السودان

منفصلة عن الجيش المصرى

وفي يناير سنة ١٩٢٥ أعلن حاكم السودان العام الجديد في حفلة رسمية منشورا بإنشاء قوة دفاع عن السودان . حلت محل الجيش المصرى بعد انسحابه . لا تدين بالولاء لمصر . بل تدين بالولاء لحاكم السودان العام قال فيه : « هملا بالسلطة العسكرية والملكية السامية المخولة لى بمقتضى شروط تعيينى ، انا السر جوفرى فرنسيس آرشر حامل نيشان القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس حاكم السودان العام أعلن ما يأتى :

« بما أنه بسبب انسحاب الجيوش المصرية من السودان قد أصبح من الضرورى إنشاء قوة للسودان ، وبما أنه من المرغوب فيه إزالة ما قد يوجد في أذهان الضباط من أهالى السودان الذين خدموا في الجيش المصرى والمزعم نقلهم قريبا الى قوة السودان من ارتياب من أجل مراكزهم ، فبناء على ما تقدم أعلن الآن ما يأتى :

أولا - تسمى القوة الجديدة المراد انشاؤها كما تقدم « جيش دفاع السودان » وتدين بالولاء لحاكم السودان العام .

ثانياً - يعين الحاكم العام ويعزل جميع الضباط وتمنح جميع البراءات باسمه
ثالثاً - بما أن الحكومة المصرية غير قادرة ، بعد الآن ، على استخدام ضباط
الجيش المصرى الذين هم من أهالى السودان ، فسيقبل من جميع هؤلاء الضباط
من رأى فيهم الجدارة في خدمة « جيش دفاع السودان » بموجب الشروط المنظمة
لاصدار البراءات في هذا الجيش والتي ستبلغ في هذا اليوم الى أولئك الضباط .
رابعاً - عند اصدار البراءات الجديدة ، تتولى حكومة السودان مسؤولية
الرواتب والمعاشات والمكافآت المستحقة لأولئك الضباط بمقتضى شروط الخدمة في
الجيش المصرى » .

وكان انشاء هذه القوة الدفاعية بهذه الأوضاع هو استمرار لسياسة فصل
السودان عن مصر ، واعتداء صارخ على وحدة مصر والسودان .

وقد رفض كثير من الضباط السودانيين ان يؤدوا يمين الولاء لحاكم السودان
العام ، وجاءوا الى مصر وانتظموا في سلك الحكومة المصرية ، وعرفت مصر لهم
ولزملائهم السابقين فضلهم في التمسك بوحدة الوادى ، نذكر منهم : اليوزباشى
ابراهيم عبد الرحمن (الآن برتبة أميرالاي بالمعاش) ، واليوزباشى فرج الله محمد
(الآن برتبة أميرالاي ببوليس الاسكندرية) ، واليوزباشى عبد الله النجومى (الآن
اللواء عبد الله النجومى باشا بحرس الملك) ، واليوزباشى محمد صالح جبريل
(توفى الى رحمة الله برتبة قائمقام) ، والملازم الاول سيد شحاتة (الآن بكباشى
بالمعاش) ، والملازم الاول عبد الله مرجان (توفى الى رحمة الله برتبة يوزباشى) ،
والملازم الثانى عبد العزيز عبد الحى (الآن بكباشى بمصلحة السجون) ، والملازم
اول ابراهيم فرج علام (الآن بكباشى بوزارة الداخلية) ، والملازم الاول عبد الدايم
محمد (توفى الى رحمة الله برتبة قائمقام) .

لجنة توزيع مياه النيل

بين مصر والسودان

طلب زيور باشا من المندوب السامى اعادة النظر فيما قرره من زيادة مساحة
الاطيان التى تروى بالجزيرة الى مقدار غير محدود ، وبعث اليه في هذا الصدد
بكتاب مؤرخ في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ قال فيه :

« طلبتهم فضاءتكم في المذكرة المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ التى وجهتموها
الى سلفى أن تزداد مساحة الاطيان التى تروى في الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف
فدان الى مقدار غير محدود .

« وقد رد سلفى على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة ٢٣ نوفمبر صرح فيها بأن مسألة
ادخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تزرع بالجزيرة هى
على الأقل سابقة لاوانها ويجب طبقاً للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة
البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين .

« وعلى اثر هذا الرد أعلنتهم الوزارة المصرية في ذلك الوقت بمذكرة صادرة
في نفس اليوم أنه قد ارسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية
في زيادة المساحة التى في الجزيرة الى مقدار غير محدود .

« ان توسيع نطاق الري في السودان يجب ان لا يكون من شأنه بحال من

الأحوال الاضرار بالرى فى مصر ولا المساس بما يتوقع انفاذه من المشاريع التى تدعو اليها الضرورة للقيام بحاجات اهالى البلاد المشتغلين بالزراعة الذين يزداد عددهم ازديادا سريعا ، ولا أظننى مخطئا فى التأكيد بئن هذا المبدأ الحيوى لمصر ، قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الاعتراف .

« لهذا أرجو فخامتكم أن تنفضلوا بإعادة النظر فى مسألة رى الجزيرة والعدول عن التعليمات السابقة الذكر » .

فارسلى اليه المندوب السامى جوابا بتاريخ ٢٦ يناير قال فيه أن الحكومة البريطانية مع عظيم اهتمامها بتقديم السودان لا تنوى الافتيات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه النيل وانها تعترف بهذه الحقوق كما كانت تعترف بها فى الماضى وانها عندما أصدرت التعليمات المشار اليها الى حكومة السودان لم تكن أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى (تأمل فى هذا التناقض !) . على أنها مستعدة مراعاة لهذه الاعتبارات لاصدار تعليمات الى حكومة السودان بأن تنفذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له ، على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كرىمر رئيسا (هولندى) ، والمستر ماك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية ، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية ، وأن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن اجراء الرى بمقتضاها (أى لتوزيع مياه الرى بين مصر والسودان) وأن تقدم تقريرها حوالى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٥ .

ولقد قبلت وزارة زيور تأليف هذه اللجنة ، وكان خطاب المندوب السامى لاحقا على قبولها ، وانشاؤها هو من آثار الانذار البريطانى الذى أعقب مقتل السردار ، كما كان اعتداء صارخا من انجلترا على استقلال مصر والسودان ، وعلى وحدة وادى النيل ، ومعنى تأليفها متبعة السياسة البريطانية فضل السودان عن مصر ، وايدان بأن كليهما لا يستطيع التصرف فى مياه النيل الا برضا الانجليز وتدخلهم ، وقبول الحكومة المصرية تأليف هذه اللجنة هو اقرار لهذه السياسة الباغية .

تأجيل البرلمان شهرا

استصدرت وزارة زيور فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وقصدت من ذلك أن لا تقدم الى البرلمان بيان برنامجها ، وكان هذا التأجيل نذيرا بما سيعقبه من حل مجلس النواب .

تعيين اسماعيل صدقى

وزيرا للداخلية

وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، قبل أن يحل مجلس النواب بإيام ، عين اسماعيل صدقى باشا ، وكان من أقطاب حزب الاحرار الدستوريين ، وزيرا للداخلية ، وكان الفرض من تعيينه فى هذا المنصب تقوية الوزارة ، والاستعانة به فى تسخير الأداة الحكومية للعبث بالانتخابات التى بدت بوادرها تلوح فى الأفق ، وقمع حركات المقاومة التى استثارها عدوان الانجليز واستسلام الوزارة امام مطالبهم الجائرة ، وبهذا التعيين برز أصبع « الاحرار الدستوريين » فى الازمة ، باشتراكهم فى الوزارة التى سلمت للانجليز بجميع مطالبهم ، فهم اذن قد اشتركوا فى الوزارة على أساس التسليم

في حقوق البلاد الاستقلالية ، وسترى فيما يلي أنهم كانوا حلفاء زيور بلشا في اهدار حقوق الشعب السياسية ، وتحطيم الحياة الدستورية ، وهذا كان دأبهم في الوزارات التي ألغوها منفردين أو مشتركين مع غيرهم من الرجعيين .

حل مجلس النواب

قبل أن ينتهي الشهر المضروب لتأجيل البرلمان بيوم واحد استصدرت الوزارة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مرسوما بحل مجلس النواب ، وتحديد يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد .

وبدا من مسلك الوزارة في هذا المرسوم مبلغ استهانتها بالدستور ، فقد اشتمل على دعوة المندوبين الثلاثينيين لانتخاب النواب يوم ٢٤ فبراير ، وهذا معناه اجراء الانتخابات على درجتين طبقا لاحكام قانون الانتخاب القديم ، مع ان البرلمان قد ألغى هذا القانون واستبدل به قانون الانتخاب المباشر وهو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذي سبق الكلام عنه (ص ١٢٦) .

وتوكيدا لخروج الوزارة على الدستور استصدرت في ٢٤ ديسمبر مرسوما آخر بأن تجرى الانتخابات العامة وفقا لنصوص الانتخاب القديم (الملقى) ، وبأن يجرى انتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين .

لم تجر الوزارة على سنن الدستور ، فان قانون الانتخابات المباشر الذي قرره البرلمان كان يجب أن يبقى قائما ، وان تجرى الانتخابات على أساسه ، ولكن الوزارة طرحته جانبا ، وفي الوقت نفسه لم تحترم قانون الانتخابات القديم ، إذ أمرت بتحديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، في حين أن القانون القديم يجعل انتخاب هؤلاء لمدة خمس سنوات (١). تنتهي في سبتمبر سنة ١٩٢٨ ، فلاهي احترمت قانون الانتخابات الجديد وألأهي نهلت القانون القديم ، بل لفقت نظاما فذا ، واخذت تسوف وتماطل في اجراء الانتخابات .

كان هذان المرسومان بداية لسلسلة التصرفات غير النزيهة التي لجأ اليها دهاء الحكم المطلق وعباد المناصب لحرمان الشعب حقوقه الدستورية ، والوصول الى كراسي الحكم رغم ارادته ، كما أن مسلك الحكومة في الانتخابات التي دعت الى اجرائها كان بداية الضغط الحكومي على حرية الانتخابات ، هذا الضغط الذي افسد النظام الدستوري من أساسه ، إذ أن أساس هذا النظام هو حرية الناخبين في اختيار ممثليهم .

وكان « الاحرار الدستوريون » هم الذين استنوا هذا الضغط ، وبدأوا بتنفيذه فعلا في انتخابات سنة ١٩٢٥ ، إذ استعارت الوزارة كثيرا منهم وهو اسماعيل صدقي لإدارة حركة الانتخابات كما تقدم بيانه ، فجعل الإدارة ومصالح الحكومة كافة أداة للضغط على الناخبين في انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، والضغط على هؤلاء في انتخاب النواب ، وسخر قوى الحكومة ، لانجاس مرشحيها واسبقاط خصومهم بمختلف الوسائل غير المشروعة ، بالتهديد تارة ، والإغراء وافساد الأخلاق تارة أخرى .

كان صدقي إذن وكان الاحرار الدستوريون أول من استنوا سنة تزييف

(١) تنص المادة ٢٤ من قانون الانتخاب الاول الصادر في ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٣ على أن مدة نيابة المندوبين خمس سنوات وإذا جرت انتخابات عامة أو تكميلية وجب عمل انتخاب جديد لابدال أحد المندوبين بغيرة أو استبقائه اذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه .

الانتخابات ، وقد اتبعوها هم وحلفاؤهم على تعاقب السنين « ومن سن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من يعمل بها يوم القيامة »
ومن سخرية القدر أن يكون اتباع هذه السنة المقوتة على يد الحزب الذي اتخذ لنفسه اسم « الأحرار الدستوريين » ، فكان أول عمل لهم في الحكم هو استلاب حرية الشعب في اختيار ممثليه والعبث بالدستور ، ولقد وقفوا من الدستور موقف التحدي المرة بعد المرة ، فلا كانوا أحرارا ولا كانوا دستوريين ، واتضح من منطق الحوادث أن الباعث لهم على هذا الذي فعلوه وكرروه هو الوصول إلى مناصب الحكم فحسب ، فكانما تحركت في نفوسهم نزعتهم القديمة التي عرفوا بها وعرف بها أسلافهم في عهد الاحتلال ، وهي التعلق بالمناصب صغيرها وكبيرها ، ولم تغادرهم هذه النزعة ، حتى بعد أن بعثت الثورة في النفوس روحا جديدة من التعلق بالحرية ، والتطلع إلى المثل العليا .

لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب

ومن عجب أن الوزارة التي سلمت بمطالب الانجليز كلها هي التي حلت مجلس النواب ، أنها حقا لسخرية مريبة أن تكون وزارة التسليم على طول الخط هي التي تأمر بحل مجلس النواب ، وتطلب من الشعب أن ينتخب مجلسا آخر يسايرها في سياستها ، ومعنى ذلك أنها تدغوه إلى تأييد سياسة التسليم للاحتلال بمطالبه ، وهذا وحده كان كافيا لكي يبقى الشعب في صف المجلس القديم الذي وقف تجاه البلاغات البريطانية موقفا مشرفا ، إذ رفض التسليم بمعظم المطالب البريطانية الجائرة التي قبلتها الوزارة جميعها .

لاشك أن هذه الملابسات تدل يقينا على أن حل مجلس نواب سنة ١٩٢٤ كان وفاقا لرغبة انجليزية ، نفذها عمال مصريون لا غرض لهم إلا الوصول إلى المناصب وعودة الحكم المطلق في البلاد .

وقد اعترض المرحوم أمين بك الرافعي بحق على حل المجلس قبل أن تتقدم الوزارة إليه ببرنامجه ، وعد ذلك نقضا لروح الدستور وأحكامه ، وحذر الوزارة مغبة هذا العمل قبل أن يصدر مرسوم الحل ، وكتب في هذا الصدد يقول (١) : « أن هذه بركة غريبة في النظم الدستورية ، فإن الوزارة يجب أن تتقدم قبل كل شيء إلى البرلمان حتى إذا وقع خلاف بينهما على شيء من تصرفاتها أو على جزء من سياستها أو على سياستها كلها وكانت الوزارة تعتقد أن مجلس النواب لم يعد يعبر من رأى الأمة أصبح لها الحق في أن تحتكم إلى الأمة في نقطة الخلاف بينها وبين المجلس ، أننا إذا رجعنا إلى التقرير الذي وضعته لجنة الدستور وجدناه يقول عند الكلام على حل مجلس النواب أنه حق أقروه دساتير الأمم ذات النظام البرلماني كافة ، فقد ينقطع لطول المهد أو لتغيير الحوادث ما بين الأمة وبين النواب فتقوم الحاجة إلى الرجوع إلى رأى الأمة في أمر معين ، كما قد تقع مشادة بين الهيئة النيابية والهيئة التنفيذية تمرقل أداء المصالح العامة ، وقد يقع خلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ في أمر هام ولا تفلح وسائل التوفيق بينهما ، وقد تنقسم الأحزاب في المجلس إلى فئات متعددة يتعذر معها قيام الأغلبية المتجانسة التي لا يستغنى عنها لانتظام العمل ، فهذه وغيرها مما لا يسهل تحديده أسباب تدعو إلى حل المجلس والرجوع

(١) الأخبار عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وقد صدر مرسوم حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر .

الى الأمة نفسها ، حقا ان الوزارة اذا اقدمت على حل مجلس النواب قبل التقدم اليه تكون قد ارتكبت عملا منافيا للسوابق الدستورية واثبتت انها وزارة لاتعرف العمل الا في الظلام » .

ومع ان أمين بك كان معارضا لوزارة سعد ومنتقدا لمجلس النواب في كثير من قراراته ، فقد اعترض على التخلص منه بطريقة غير دستورية ، قال : « ان التخلص الاستبدادي من مجلس النواب يعد سابقة سيئة يمكن لاية وزارة ان تستفيد منها في المستقبل ضد أي مجلس آخر يكون قائما بواجبه حق القيام ، ولا جرم ان تهرب الوزارة من مواجهة المجلس ومبادرتها الى حله قبل التقدم اليه عملا منافيا للسوابق الدستورية وهداما للروح النيابية (١) » .

تأسيس حزب الاتحاد

يناير سنة ١٩٢٥

في غمرة من الحوادث والاحداث ، وفي الوقت الذي كانت تستهدف فيه البلاد لعاصفة من اقصى عواصف البغي والعدوان ، فوجئت الأمة في يناير سنة ١٩٢٥ بظهور حزب جديد سمي « حزب الاتحاد » ، وبينما كانت تنتظر ان تضيق شقة الخلاف بين الاحزاب الثلاثة القائمة اذ ذاك وهي الوفد والحزب الوطني وحزب الاحرار الدستوريين ، اذا بها تشهد تأسيس حزب رابع ، زاد من اسباب التخاذل والانقسام .

وهذا الحزب هو وليد ارادة السراي ، جمعته من بعض المنفصلين عن الوفد ، وكان لحسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي ورئيسه بالنيابة القسطنطينية في تأسيسه وتوجيهه الى الخطط التي ترسمها السراي .

وقد جعل الحزب مسوغا لتأسيسه ووسيلة لدعايته « الولاء للعرش » ، متهما الوفد بعدم الولاء له .

وتأليف حزب الاتحاد على قاعدة انه حزب الولاء للعرش لم يكن من الحكمة السياسية ولا من الاخلاص للبلاد والعرش في شيء ، فالعرش يجب ان يكون بعيدا عن الاحزاب وان يظل للأحزاب كلها ، لا ان يكون له حزب خاص ، لان هذا معناه التشكك في ولاء الاحزاب الأخرى للعرش ، ومعناه ايضا ان الدعاية لهذا الحزب اذا لم تنجح — وهي لم تنجح — ولم تنضم له أغلبية الأمة كان ذلك دليلا على ان أغلبية الأمة مشكوك في ولائها للعرش ، وهذا فضلا عما فيه من اتهام غير صحيح ، فانه قد يعد من ناحية أخرى كشفًا للعرش واعلانا بأنه لم يكتسب محبة الشعب وولاه .

وواقع الامر ان اساس الفكرة التي أوحى بتأليف هذا الحزب هي ان الشعب يجب ان يسيره الحاكم كما يشاء ويهوى ، وان تكون السراي هي مرجع الحكم ومصدره ، أما الشعب فلا يصح ان تترك له ارادة في ولاية الحكم او توجيهه ، بل يجب ان يحكم بواسطة حكومة تفرض عليه فرضا ، دون ان يكون له رأي في قيام الوزارات او سقوطها ، وبعبارة أخرى لا محل لما يسمونه الدستور ، واذا كان لا بد من نظام دستوري فليكن نظاما صوريا ، أو كان لا بد من احزاب فليكن أهمها وسيدها الحزب الذي تنشئه السراي أو يخضع لارادتها وتحركه كيف تشاء ، وهذا الضرب من الحكم هو من أنواع الحكم المطلق ، واساسه اهدار حقوق الشعب والرجوع به الى

(١) الاخبار عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

نطاق الذل والعبودية ، وهو نظام يمتنع معه كل تقدم سياسى أو أخلاقى فى البلاد . من أجل ذلك كان تأسيس حزب الاتحاد خليقا بأن يقابل بالسخط والاستنكار ، وقد كان حقا اختيار اسم (حزب الاتحاد) لهذا الحزب مدعاة للعجب ، اذ كيف يكون تأليف حزب يزيد فى هوة الانقسام حزبا للاتحاد ؟ لا شك أن هذا الاسم هو من أسماء الأضداد ، كما جاءت تسمية حزب آخر ألفه اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ وسماه (حزب الشعب) من أسماء الأضداد أيضا ، ومن مهازل القدر أن حزبى الاتحاد والشعب قد اندمجا فيما بعد وتسميا باسم (حزب الاتحاد الشعبى) ، وهذا أيضا هو بلا مرأى من أسماء الأضداد ، فلا هو حزب للاتحاد ، ولا هو حزب للشعب ، ولا حزب للاتحاد الشعبى .

اجتمع مؤسسو هذا الحزب بفندق سميراميس يوم ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ ، وخطب فيهم اللواء موسى قواد باشا من الضباط المتقاعدين وأحد الشيوخ المستقبليين من الهيئة الوفدية ، ثم تلاه خيرت راضى بك المحامى الشرعى وقال : « أن هذا الحزب هو الذى سيعمل لتحقيق مدلول هذا اللفظ » ، وتلاه الأستاذ عبد الحليم البيلى المحامى فتكلم فى أفراض هذا الحزب ، ثم أعلن المجتمعون تأسيس الحزب وبرنامجهم ، واسسوا جريدة تنطق بلسانه اسموها جريدة (الاتحاد) أسندت رئاسة تحريرها الى الأستاذ عبد الحليم البيلى ، واشتروا من الأستاذ ليون كاسترو المحامى المختلط جريدته الفرنسية (الليبريه) مقابل ثمن ضخم ، فجعلوها تنطق بلسان حزبهم ، بعد أن كانت وفدية ، وهكذا بدل هذا الحزب الصورى الاموال الطائلة التى جمعوها لاصطناع مظاهر الاحزاب السياسية من صحف ولجان وأندية وما الى ذلك ، واختاروا لرئاسة هذا الحزب يحيى ابراهيم باشا ، وأخذت الادارة تسخر الناس لدفع الاموال للحزب الجديد ، وتدموهم قسرا الى الاشتراك فيه أو فى جريدته ، وعانى الناس فى هذا السبيل كثيرا من ضروب التوريط والاكراه ، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والاموال الطائلة التى بدلت فى تأليف هذا الحزب وجمعت له بواسطة الادارة وغيرها ، فانه لم يخرج من نطاقه الضيق ، وهو أنه هيئة تألفت فى الجملة من جماعة من الوصوليين أرادوا الافادة من صلة هذا الحزب بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب واللقاب والمزايا والنفوذ وكراسى الوزارة والمناصب الممتازة لانفسهم أو لدويهم .

وبدأت فى ذلك الحين حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية ، وأعلن أصحابها انهم مستقيلون بحجة عدم ولاء سعد للعرش ، وانضم معظم المستقبليين الى حزب الاتحاد الجديد ، وكانت هذه الاستقالات تستوقف النظر ، لأنها دلت على أن انضمام الكثيرين الى الاحزاب لم يصدر من عقيدة بل من اعتبارات نفعية ليس غير ، وانهم يعتبرون الإنضمام الى الاحزاب ضربا من ضروب المغنم والربح .

وكان أهم هذه الاستقالات استقالة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة الأسبق ، وكان عضوا فى الهيئة الوفدية ، فأحدثت استقالته ضجة كبيرة ، اذ أنه فضلا عن شخصيته البارزة فانه كان وزيرا فى وزارة سعد ، وكان يتظاهر بالاخلاص العميق له ، هذا الى ما عرف عنه من بعد النظر فى ميدان الوصولية ، فما كان ليستقيل من الهيئة الوفدية لو لم يكن واثقا من أن نجم الوفد قد أخذ فى الأفول ، فكان لاستقالته صدى بعيد ، وجرت فى طريقها استقالات عديدة ، ممن أرادوا أن يقلدوا سعيد باشا فى بعد النظر والجري مع الربح فى انتهاز الفرص .

على أنه قد استبان السبب الحقيقي لاستقالته إنما كان خوفه على صلتته بالسراى
أن تتأثر ، لقوامته على الأمير أحمد سيف الدين ، وكانت السراى هى المرجع الأعلى .
في محاسبته على أموال الأمير ، وكان متهما بتبديد هذه الأموال ، فوجد المغنم له في
أرضاء السراى بالخروج على الوفد .

وكانت ثمانية الاستقالات التى لفتت الأنظار استقالة الأستاذ عبد الحليم البيلى ،
اذ كان مضى بالوفد ، وكانت صلتته بالوزارة هى الباعث لاستقالته من الوفد
وانضمامه الى حزب الاتحاد .

انتخابات سنة ١٩٢٥

وتعديل وزارة زيور

أفتنت الحكومة في التدخل في انتخابات سنة ١٩٢٥ لانجاح مرشحيها ، فعدلت
معظم الدوائر الانتخابية بموجب قرار من مجلس الوزراء صدر في أول فبراير سنة
١٩٢٥ ، وشمل التعديل ١٠٦ دائرة من ٢١٤ ، وكان الغرض من هذا التعديل
استجابة رغبات مرشحي الحكومة ، وترتب على إنفاذه أن قررت فتح باب الترشيح
في بعض الدوائر بعد أن انتهى ميعاده القانوني ، وسخرت الحكومة موظفيها من رجال
البوليس والإدارة وغيرهم لمطاردة خصومها ومناصرة مرشحيها ، وأخذت تسوف في
أجراء الانتخابات ، وأخيرا حددت لها يوم ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ .

جرت الانتخابات العامة في هذا اليوم ، وعلى الرغم من الضغط الحكومي
والتدخل الإداري لانجاح مرشحي الحكومة ، كانت النتيجة فوز الوفد بالأغلبية ،
وهي وإن كانت أقل من الأغلبية التى نالها في انتخابات سنة ١٩٢٤ ، إلا أنها كانت
خذلانا للحكومة ، اذ نال الوفد ١١٦ مقعدا ، في حين نالت الأحزاب غير الوفدية
والمستقلون ٨٧ مقعدا (عدا الدوائر التى أعيد الانتخاب فيها) .

وعلى الرغم من هذه النتيجة أصدرت الوزارة بيانا (كاذبا) يوم ١٣ مارس ،
أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية في الانتخابات ، وعلى ذلك قررت
استمرارها في الحكم . . . مع تعديل في تشكيلها بلائيم نتيجة الانتخابات ، وكان هذا
الاعلان لا يتفق مع الواقع في شيء .

ورلع زيور باشا الى الملك استقالته في ١٣ مارس ، فعهد اليه تأليف الوزارة
الجديدة ، وتألقت في اليوم نفسه على النحو الآتي :

أحمد زيور باشا للرئاسة والخارجية . يحيى إبراهيم باشا للمالية . اسماعيل
صدقى باشا للداخلية . اللواء موسى قواد باشا للحربية والبحرية . عبد العزيز فهمى
بك للحقانية . توفيق دوس بك للزراعة . اسماعيل سرى باشا للأشغال . يوسف
قطاوى باشا للمواصلات . على ماهر بك للمعارف . محمد على حلوبة بك للأوقاف .

كانت هذه الوزارة خليطا من الأحرار الدستوريين والاتحاديين وبعض المستقلين ،
فمن الدستوريين اسماعيل صدقى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على حلوبة بك
وتوفيق دوس بك ، ومن الاتحاديين يحيى إبراهيم باشا وقطاوى باشا وموسى قواد
باشا وعلى ماهر بك ، ومن المستقلين زيور باشا وسرى باشا .

وتبين من هذا التشكيل لماذا تألف حزب الاتحاد ، ولماذا تحالف معه الأحرار الدستوريون على تسخير الحكومة في الضغط على الناخبين ، فلقد أرادوا من هذا الحلف أن يصلوا الى كراسي الحكم على حساب الدستور وعلى حساب الوحدة الوطنية ، فوجهة نظرهم انه اذا لم يوصلهم الدستور الى كراسي الحكم ، فليعبثوا به او ليوقفوه او يعطلوه او يمحوه ، ولا يمكن القول بأن وزارة زيور الأصلية أو المعدلة كانت خيرا من وزارة سعد ، بل العكس هو الصحيح ، فالخلاف اذن كان على كراسي الحكم ليس الا ، وهذا حقا من دواعي الأسف ، ومن أسباب المحن التي أصابت هذه البلاد .

لم يشترك الحزب الوطني في هذه الوزارة ، فاحتفظ بسلامة مبادئه ، فان هذه الوزارة قد تألفت على أساس التسليم بالمطالب البريطانية ، ثم على أساس حل المسألة المصرية بالاتفاق مع إنجلترا على ما يناقض مبادئ الحزب الوطني ، ومن ناحية أخرى فانها تألفت على أساس اهدار أحكام الدستور ، وهذا ما لا يقره الحزب الوطني بحال .

ولذلك عدت الصحف عدم اشتراك الحزب الوطني في الوزارة اعلانا بمعارضته لها في سياستها .

وبدت نيات الوزارة ضد الدستور من تصريح لعبد العزيز فهمي بك وزير الحقانية في غرفة المحامين يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ قال فيه : « لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت اعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل اظهر انه ثوب فضفاض ، وبالرغم من هذا الذي اظهره العمل سنحافظ عليه ونرماه » ، واعلن أن للملك حق حل مجلس النواب من جديد ، قال : « في هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس في كل وقت متى أراد ومتى رأى في ذلك المصلحة للبلاد ، واننا نصرح لحضراتكم انه في سبيل تأدية واجبنا اذا وضعت العراقيل امامنا فاننا لن نلتبس من صاحب الجلالة الملك الا يستعمل حقه المطلق في حل المجلس » .

كان هذا التصريح سقطة كبيرة من عبد العزيز فهمي بك أحد واضعي الدستور ، فان القول بأن الدستور ثوب فضفاض لمصر هو ترديد لما كان يتقوله اللورد دفرين واللورد كرومر والسير جوردست وغيرهم من أقطاب الاستعمار البريطاني من عدم كفاية مصر للحكم الدستوري ، وهذا معناه أن الاستقلال أيضا ثوب فضفاض عليها ، لأن البلد الذي ينادي وزراؤه بأنه ليس أهلا لأن يحكم نفسه بارادته يفرى الطامعين فيه بالظمن في أهليته للاستقلال ، ولعمري ليس الفاصل بين أهلية البلاد للدستور وعدم أهليتها له أن تخرج الانتخابات أغلبية من هذا الحزب أو ذاك ، فالحكم الديمقراطي معناه أن يختار الناخبون ممثلهم من أي حزب أرادوا ، وفي كل يوم نجد أمرق الأمم في الحياة الدستورية قد تدخل في الانتخابات كثيرين ممن أسدوا لها أجل الخدمات ، ومع ذلك لم يفكر هؤلاء المهزومون في حرمان قومهم حقهم الطبيعي في اختيار ممثلهم وحكوماتهم ، فعلمنا أن نروض أنفسنا على احترام حكم الأغلبية التي تسفر عنها الانتخابات ، أيأ كان لون هذه الأغلبية ، ولنعارضها اذا أردنا ولكن يجب علينا أن لا نسلبها حقها في ولاية الحكم ، واذا عارضناها فلنعارضها بالوسائل الدستورية ، فان هذا هو السبيل لنهوض الشعب واطراد تربيته السياسية ، ثم أن قول عبد العزيز فهمي أن للملك حق حل المجلس اطلاقا مخالف للدستور الذي ينص على أنه لا يجوز حل المجلس النيابي لأمر واحد مرتين (المادة ٨٨ من الدستور) ، على أن عبد العزيز فهمي بك قد رجع عن هذا الخطأ في احاديثه اللاحقة كما سيحيى بيانه فيما يلي .

حل مجلس النواب الجديد

يوم انعقاده - ٢٣ مارس ١٩٢٥

افتتح البرلمان بمجلسيه في هيئة مؤتمر صبيحة يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ برئاسة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك حفلة الافتتاح ، وتلا زيور باشا خطاب العرش ، ثم انفض المؤتمر .

واجتمع مجلس النواب في نحو الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ، وبدأ في انتخاب رئيسه ، وجرى الانتخاب بطريقة التصويت السري طبقاً للقاعدة المتبعة ، فظهر من نتيجة الانتخاب أن أغلبية النواب من الوفديين ، إذ كان التنافس على الرئاسة بين سعد وثروت ، فنال سعد ١٢٣ صوتاً ، ونال ثروت ٨٥ صوتاً فقط ، فظهرت بذلك النتيجة التي لا شك فيها في الانتخابات العامة لمجلس النواب الجديد ، وأنها أسفرت عن أغلبية وفدية خلافاً لما زعمته الحكومة في بلاغها يوم ١٢ مارس ، وظهر أن الوزارة لا تحوز ثقة المجلس الجديد ، فكانت هذه النتيجة صدمة شديدة للوزارة ، وتأجل اجتماع المجلس إلى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم لمتابعة أعماله وأولها انتخاب وكيلى المجلس والسكرتيرين والمراقبين (أعضاء مكتب المجلس) .

ولو اتبعت أحكام الدستور وكان الفرض من حل مجلس النواب الأول هو الرجوع إلى الأمة لكان واجباً على الوزارة أن تستقيل ، وقد أعدت استقالتها فعلاً عقب انتخاب سعد لرئاسة المجلس ، ولكن كان الأمر مبنيّاً على أن تكون الاستقالة صورية وأن تكون إلهاماً للأغلبية وأن لا يقبل الملك هذه الاستقالة .

فرفع زيور باشا كتاب الاستقالة إلى الملك ، ومما جاء فيه قوله : « بمجرد انعقاد المجلس وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ظهرت في المجلس روح عدائية تدل على الإصرار على تلك السياسة التى كانت سبباً لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها وقد بدت تلك الروح جلية في أن المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها » .

والسياسة التى أشار إليها زيور في هذا الكتاب هى سياسة البرلمان الأول التى أفضيت الحكومة البريطانية إذ رفض مطالبها الجائرة .

لم يقبل الملك استقالة الوزارة وجدد ثقته فيها على الرغم من خذلان مجلس النواب الجديد لها ، فرفع زيور إلى الملك كتاباً آخر مرض فيه حل هذا المجلس فأصدر الملك على الفور مرسوماً بحله .

استأنف المجلس اجتماعه في الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ، ورأس الجلسة سعد باشا ، وأخذ الأعضاء في انتخاب الوكيلين ، فأسفرت النتيجة عن انتخاب على الشمسى (باشا) والأستاذ ويمى وأصف للوكالة ، وتلا ذلك انتخاب السكرتيرين وهم الدكتور أحمد ماهر والأستاذ على حسين ومحمد عبد اللطيف سعودى وراغب فوده ، ثم أخذ الأعضاء في انتخاب المراقبين ، وفي أثناء وضع أوراق الانتخاب في الصندوق استأذن سعد في الانصراف بعد أن وضع ورقته ، فرأس الجلسة الأستاذ على الشمسى أحد الوكيلين .

وفيما كانت الأوراق تفرز دخل زيور باشا ومعه الوزراء ، وخاطب الأعضاء قائلاً : اشرف باخبار المجلس أن الوزارة رفعت استقالتها إلى جلالة الملك فأبى قبولها ،

فاشارت على جلالاته بحل المجلس فأصدر المرسوم الآتى نصه ، وتلاه ، وهى يقضى بحل المجلس وبدعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ وأن مجلس النواب الجديد سيجتمع فى أول يونيه ! !

كانت تلاوة مرسوم الحل قبيل الساعة الثامنة مساء ، فلم يعش ذلك المجلس سوى تسع ساعات ، لانه انعقد فى الساعة الحادية عشرة صباحا ، وحل فى الثامنة مساء ، فكان أقصر المجالس النيابية عمرا .

قوبل حل المجلس الجديد بالدهشة والالام ، لانه كان مفهوما أن يبقى وأن تستقبل الوزارة ، وكان هناك طرائق كثيرة لمعالجة هذه الازمة ، بأن تؤلف وزارة جديدة من حزب الاغلبية أو موالية لها وتنال ثقة المجلس وتسير الأمور طبقا لاحكام الدستور ، ولكن العناد الذى يشبه عناد الاطفال جعل الوزارة باتفاقها مع السراى والانجليز تستصدر المرسوم بحل مجلس النواب ، منتهكة بذلك حرمة الدستور وارادة الامة ، وكان الباعث على هذا الذى وقع هو تعلق بضعة نفر من الوصوليين بكراسى الوزارة فحسب ، ورغبتهم الجامعة فى الا تفلت هذه الكراسى من أيديهم .

نظام غير دستورى

وحكم غير مسئول

صار الحكم مند تاليف وزارة زيور حكما غير دستورى ، لان الوزارة بدلا من أن تواجه البرلمان لكى تنال ثقته ، وبدلا من أن تنزل على ارادته ، حلت مجلس النواب الاول ، ثم حلت مجلس النواب الثانى حين آنست أن الاغلبية ليست فى جانبها ، وبذلك حل مجلس النواب لسبب واحد مرتين ، وهذا نقض لاحكام الدستور واهدار لكيانه اذ تقضى المادة ٨٨ بانه (اذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الأمر) .

حلت الوزارة المجلس الجديد ثم استصدرت مرسوما فى ٢٦ مارس بوقف عمليات الانتخابات بدموى انها شرعت فى تعديل قانون الانتخاب ، وأخذت تسوف وتماطل فى اجراء الانتخابات وتعديل ما يشاء لها الهوى فى نظامها لكى تباغذ اليوم الذى تجرى فيه ، ولكى تجرى - اذا جرت - وفقا لاهوائها ، وبذلك سلب الشعب حقه فى الحكم الديمقراطى ، وعاد الحكم استبداديا يقتسمه حزبان ارادا الاستئثار به ، وضحيث حقوق الامة فى سبيل اطماع جماعة من طلاب المناصب ، واستفحل نفوذ السراى فى ظل هذا النظام ، لان الوزارة لم يكن لها سند غير السراى ، بعد أن أهدرت ارادة الامة ، وصار الحكم غير مسئول .

وهكذا مظل الدستور ، فى حين لو سارت الامور وفق احكامه لتوات الحكم وزارة من الاغلبية تواجهها معارضة قوية فى عددها وأشخاصها ، اذا كان عددهم يبلغ ٨٥ عضوا ، وهى معارضة كفيلة بأن تهز اقوى حكومة وتضطرها الى الحذر والاستقامة فى سياستها ، ولكن روح التطلع الى المناصب والميل الى اطفاء شهوات الحقد والضغينة يفسد نفوس بعض المشتغلين بالسياسة ، وينكبهم طريق السداد والنزاهة .

ولعمري ما كنا نحن الذين عارضنا سعدا فى البرلمان الاول - ما كنا نعارضه لكى تصل البلاد الى هذه النتيجة ، بل كنا نعارضه على أن يبقى الحكم دستوريا ، لانه هو السبيل الى نهضة الامة وتقدمها واستكمال الشعب تربيته السياسية ، كنا نعارض

سعدنا على أن تظل معارضةتنا في حدود الدستور ، ويبقى البرلمان قائما ويكون الحكم للأغلبية التي تختارها الأمة .

أما أن ينتهز جماعة من طلاب المناصب فرصة أزمة خارجية خلقها عدوان دولة أجنبية ، فينقضوا على الدستور ويهدموه ويقوموا في البلاد حكما غير مسئول ، فهذا ما يؤسف له أشد الأسف ، وهذا ما لا يشرف تاريخنا القومي .

ومن عجب أن من هؤلاء السادة من صبروا على حكم الاحتلال السنين الطوال ولم يتبرموا به أو يقاوموه أو يعارضوه ، ثم هم أولاء لم يصطبروا على حكم الشعب أشهر معدودات !

والى هذا المعنى أشرت في خطبتي بالاسكندرية يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٥ في حفلة تأبين المرحوم عبد اللطيف الصوفاني بك ، إذ قلت :

« أن سلطة الأمة يجب أن تحترم ، هذه حقيقة لا نزاع فيها ، بل هي أساس الحياة الدستورية ، وليس للأقلية على الأغلبية الا حق النصح والإرشاد ، » فذكر انما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر ، » أما اذا دعت أقلية من الاقلية السياسية أن لها أن تعبث بأراء أغلبية النواب كما تعبث بأراء أغلبية الناخبين فهذه الأقلية تعمل في الواقع على هدم الدستور من أساسه ، كانت أقليتنا في مجلس النواب تحترم سلطة الأمة وتصونها من كل عبث واعتداء ، كان مبدؤنا أن الزمن والأمة كفيلا باصلاح عيوب الحكومة البرلمانية الاولى ، هذا هو الاصلاح الذي يتفق مع روح الدستور ، وهذا هو الاصلاح الذي يهذب أخلاق الأمة ويرقى شعورها ومداركها السياسية ، يقولون ان البرلمان الأول قد أخطأ السير وارتكب غلطات ، فليقولوا ما شاعوا ! ولكن أروني أيها السادة أمة لم تتعثر في حياتها السياسية ولم تخطيء في سيرها ولم ترتكب الغلطات ولم تستفد من غلطاتها ! أن الأمة اذا أخطأت وتمعرت في حياتها السياسية فليس معنى ذلك أنها لا تستحق أن تتمتع بنعمة الدستور ، بل معناه أنها في حاجة الى المران على الحياة الدستورية حتى تصل فيها الى درجة الكمال ، وكل أمة في العالم مهما كانت مريقة في الحياة البرلمانية محتاجة الى المران ، والمران يحتل الخطأ والصواب ، وما البرلمان المصري الا كسائر البرلمانات الحديثة يخطيء مرة ويصيب أخرى ، فلماذا يعدون عليه السيئات ولا ينظرون اليها كما ينظرون الى الأمم الأخرى ؟ ان خصوم البرلمان قد استعجلوا الحوادث وحلوا مجلس النواب ليحلوا محل منافسيهم في الحكم ، هذه هي الحقيقة التي أيدتها الحوادث ، فالمسألة إذن لم تكن اصلاحا للحياة الدستورية ، بل كانت في الواقع نزاعا على الحكم ، هذا النزاع الذي كان في الأصل علة شقاء الأمة المصرية وعلة فساد الحياة الدستورية ، عجبا أيها السادة وألف مرة عجبا ! انهم صبروا على حكومة الاحتلال الايجليزي أربعين سنة فلماذا لم يصبروا على حكومة البرلمان المصري سنة واحدة ؟ يزعمون أنهم يصلحون الحياة الدستورية ولكنهم في الواقع يحاولون أن يجهزوا عليها ، ان بناء النظام الدستوري قد تصدع منذ حل مجلس النواب الاول ، لذلك كنا نحن الأقلية من نواب الحزب الوطني اول الأسفين على حله ، أسفنا لحله ، لاننا ما دخلنا مجلس النواب طمعا في الحكم ، فانا فيه من الزاهدين ، أسفنا وحزنا لأن حل المجلس في الظروف التي وقع فيها واقتزن بها قد أوجد في البلاد تقاليد تجعل الدستور عرضة للخطر ، ان الدستور ليس فقط تلك النصوص الحرفية التي يحويها قانونه الأساسي ، بل هو مجموعة المبادئ والتقاليد الحرة التي تفسر معنى الدستور ، ليس من شك في أن التقاليد الدستورية هي من أهم أركان الحياة البرلمانية في بلد من البلدان ، فليس من التقاليد الدستورية أن تتولى

حكم البلاد أو تأمر بحل مجلس النواب وزارة غير برلمانية ، ليس من التقاليد الدستورية أن تعتمد الوزارة الى حل مجلس النواب دون أن تتقدم اليه ببرنامجه وتترك له الوقت الكافي لمناقشة هذا البرنامج والحكم له أو عليه ، ليس من التقاليد الدستورية أن تصدر الوزارة قوانين في غيبة البرلمان وبعد حل المجلس بفكرة عرضها على البرلمان الجديد ، ليس من التقاليد الدستورية أن تلجأ الحكومات الى حل المجلس الا اذا أرادت استفتاء الأمة في أمر جوهري لا يعرف فيه رأى الأمة ، اما اذا كان رأى الأمة معروفا من قبل ومؤيدا للبرلمان فمن العيب بالدستور اجراء استفتاء للشعب ، فالواقع أن البرلمان الاول لم يفقد ثقة الأمة ولم تظهر الأمة رغبتها في تغييره ، فمن العيب بالدستور حل مجلس النواب مع العزم على فرض سياسة معينة على الناخبين ، من العيب بالدستور أن تصمم الوزارة على حل المجلس مرتين وثلاثا اذا لم يرضها تكوينه ، لأن هذا قلب لاحكام الدستور وسخرية من سلطة الأمة ، فالدستور يقضى بأن لا يحل المجلس لامر واحد مرتين والدستور يقضى بأن تنزل الوزارة على ارادة البرلمان لا أن يكون البرلمان تحت رحمة الوزارة (١) .

هذا ما قلته منذ نيف وعشرين سنة (٢) ، وهو ما أومن بصحته وأنزله من نفسى منزلة المبادئ الجوهرية التى أدين بها على تعاقب السنين ، وأرجو أن تقوم الحياة السياسية فى البلاد على ضوئه وعلى هداه .

أثر الانقلاب

فى سياسة الحكومة

فسدت الاداة الحكومية بتأثير هذا الانقلاب الذى بدأ فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ هـ فالى جانب التسليم فى مطالب الانجليز الجائرة استسلمت الوزارة لمطالب السراى ، وصارت هذه مرجع الامور كلها ، ولم يكن للوزارة من عمل فى هذه الناحية سوى تركيز السلطات فى يد السراى ، فى حين أن السلطة يجب أن تؤول الى الأمة وتصدر عنها .

واستفحل نفوذ السراى فى التعيينات للوظائف ، فصارت هى مرجع التعيينات فى جميع دوائر الحكومة وبخاصة وظائف السلك السياسى فانها لم تكن تصدر الا بوحى منها ، وتهافت الناس على حزب الاتحاد لاعتقادهم انه أداة السراى فى التعيينات والترقيات ، ومثلت الوظائف بالحاسيب والاقرباء والأصهار والوصوليين ، وافتنت السراى والحكومة معا فى مظاهر تكبير الملك وتمظيمه وجعله المرجع الاوحد فى الامور كلها .

وهكذا نجحت السراى بمعاونة نفر من طلاب الحكم فى تركيز السلطات جميعا فى يدها ، وصارت هى مصدر السلطات ، بدلا من أن تكون الأمة هى مصدر السلطات ، وكان المفهوم أن هذه السلطات تكون من حقوق الأمة كما يقضى بذلك الدستور ، وخاصة لأن اعلان الدستور انما كان نتيجة جهاد الأمة وتضحياتها ، ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصبا فى يد الاحتلال ، لا تتولى السراى شيئا منها قط ، وقد ارتضى ولاية العرش ذلك الغصب وأذعنوا له

(١) اللواء المصرى والاخبار عدد ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٥ هـ والاهرام فى اليوم نفسه .

(٢) ظهرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب سنة ١٩٢٧ هـ .

بل أقروه وسأبروه منذ سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق فالخديو عباس ، ثم في عهد السلطان حسين فالسلطان فؤاد ، ولولا جهاد الأمة لظل هذا الغصب قائما ، ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يفتصبه من سلطة الحكم ، فكان الانصاف يقتضى أن تتولى الأمة سلطاتها الدستورية التي كسبتها في ميدان النضال ، لا أن تتلقفها السراى ويقتنصها الوصوليون من طلاب الحكم ، بيد أن الأمر قد جرى مع الأسف على غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والانصاف .

تعيين المستر برسيفال

مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية

من مساوىء وزارة زيور التي كشفتها على حقيقتها موقفها من تعيين مستشار بريطاني جديد لوزارة الحقانية .

فقد كان عقد السير موريس شلدون ايموس المستشار القضائى لهذه الوزارة ينتهى في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وطلبت دار المندوب السامى من سعد زغلول في عهد وزارته تجديد عقده فأبى ، وكان هذا الرفض من المآخذ التي أخذتها دار المندوب السامى على وزارة سعد كما تقدم بيانه (ص ١١٦) .

فلما وقعت حادثة السردار كان من المطالب البريطانية ابقاء منصبى المستشارين القضائى والمالى ، ولما استقال سعد وجاءت وزارة زيور انفسح المجال للاستجابة الى هذا المطلب ، ففي ديسمبر سنة ١٩٢٤ قررت الوزارة استبقاء السير ايموس في منصبه ستة أشهر أخرى ، وفي مايو سنة ١٩٢٥ عينت المستر برسيفال وكيل محكمة الاستئناف الاهلية (الوطنية) مستشارا قضائيا خلفا للسير ايموس ، وأبرمت معه عقدا لمدة خمس سنوات .

ومن عجب أن الأحرار الدستوريين والاتحاديين أقاموا له حفلة تكريم خطب فيها من الوزراء عبد العزيز فهمى باشا وتوفيق دوس باشا ، ومن المحامين ابراهيم الهلباوى بك وأحمد نجيب براده بك ، وكان جديرا بهم بعد كارثة الانذار البريطاني أن يتورعوا عن مثل هذا الاحتفال الذي إقيم تكريما لشخص كان تعيينه امتهانا ظاهرا للاستقلال المصرى وللكرامة المصرية .

العسف والتنكيل

أطلقت يد الادارة في العسف والتنكيل بخصوم الحكومة تهديدا لهم وارهابا لى ينضموا الى جانبها ويؤيدوها في سياستها ، وفي هذا السبيل استبيحت الحرمات ، وأهدرت الحقوق والحريات ، وأبرزت الحوادث التي وقعت في هذا العهد ودلت على هذه السياسة الباغية حادثة خطاب (مايو سنة ١٩٢٥) ، بلدة محمود باشا الأتربى ، فقد عهد ضابط البوليس فريد التهامى ملاحظ النقطة الى التنكيل بأهلها وبأهل البلاد المجاورة لاكرامهم على ترك العمل مع الأتربى باشا لانه من أنصار الوفد ومن خصوم الحكومة القائمة ، وارتكب الملاحظ من أعمال الاجرام ما كان موضع الاستنكار العام ، اذ سلح رجاله بالعصى ، وأمرهم أن يتفرقوا في البلدة لخلق المحال التجارية بها واعتقال من يجدونه من الأهالى خارج منزله ، فنفذ رجال البوليس أوامر رئيسهم ، وأغلقت الحوانيت ، وأخذوا يضربون كل من صادفهم من الناس ضربا مبرحا وساقوهم الى السجن واعتقلوهم بغير جريمة ، وعمت هذه القسوة

النواحي المجاورة كميت فضالة ، وميت مسعود ، والفراقة ، والسنيطة ، ومنشية عبد النبي ، نكاية بالأتري باشا ومحمود بك عبد النبي وكلاهما من أنصار الوفد ، وكان رجال البوليس يتعقبون من يأنسون أنهم من رجال الأتري باشا ، ويربطونهم بالحبال ، ويسوقونهم سوق الأنعام ، ويوسعونهم ضربا بالعصى والسياط ، ويتفتنون في اذلالهم وتعذيبهم ، وطاردوا الأبرياء في الطرق والغيطان ، وفي داخل منازلهم ، فتشرد الأهلون ، وهجروا بيوتهم وقراهم فرارا من هذه المظالم ، وقد ثبتت هذه الجرائم في تحقيقات النيابة ، وقدم الملاحظ وأعوانه من العساكر الى محكمة جنابات المنصورة بعد أن بذلت الحكومة مساعي حثيثة لحفظ القضية ، ونظرت أخيرا أمام محكمة الجنابات وانتهت بالحكم على الملاحظ بالأشغال الشاقة خمس سنوات وعلى رجال البوليس بعقوبات أخف ، وبإلزام المحكوم عليهم بالتضامن مع الحكومة بتعويض قدره ٢٥٠٠ جنيه ، وصدر هذا الحكم يوم ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ (١) .

استقالة اللورد اللنبى - مايو سنة ١٩٢٥

وتعيين اللورد جورج لويد مندوبا ساميا

في شهر مايو سنة ١٩٢٥ استقال اللورد اللنبى من منصب المندوب السامى البريطانى ومينت الحكومة البريطانية السير (اللورد) جورج لويد بدلا عنه ، وأعلنت في مجلس العموم بلسان وزير خارجيتها أن هذا التغيير لا يتضمن أى تبدل في سياستها وعلاقتها بمصر والسودان .

وقد بارح اللورد اللنبى مصر في منتصف يونيه .

الحكم في قضية مقتل السردار

٧ يونيه سنة ١٩٢٥

أخذت هذه القضية قسطا كبيرا من جهود الحكومة في سبيل الكشف عن المرتكبين للجناية ، وقد أمكنها العثور عليهم واعترف بعضهم على بعض وقدمتهم الى المحاكمة وهم :

(١) عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق (٢) عبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا (٣) إبراهيم موسى الخراط بالعنابر (٤) محمود وأشد المهندس بالتنظيم (٥) على إبراهيم محمد البراد بالعنابر (٦) وأغبه حسن النجار بمصلحة تلفرافات الحكومة (٧) شفيق منصور الحامى (٨) محمود أحمد اسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف (٩) محمود صالح سائق سيارة أجرة .

وقد نظرت قضيتهم أمام محكمة الجنابات ، وكانت مؤلفة من : أحمد عرفان باشا رئيسا والمستر كرشو ومحمد مظهر بك عضوين .

وفي ٧ يونيه سنة ١٩٢٥ ، قضت على الثمانية الأول بالإعدام شنقا وحبس محمود صالح سنتين ، ثم استبدل حكم الإعدام بالنسبة لأول وجعل الأشغال الشاقة المؤبدة ، ونفذ الحكم في الباقيين .

(١) نشر الحكم في مجلة « المحاماة » . السنة الحادية عشرة (١٩٣٠ - ١٩٣١) ص ٢٧٨ رقم ٢١٤ .

وكان الحكم على الملاحظ غيابيا ، وقد عدل حضوريا الى السجن ثلاث سنوات .

تعديل قانون العقوبات

وتشديده في التهم الصحفية

أصدرت الوزارة مرسوما بقانون في ٩ يولييه سنة ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات في المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وإفساح المجال لإغلاق الصحف ، فقد افترض سوء النية في الكاتب والناشر وألقى عليهما عبء اثبات العكس ، ووسع دائرة الاتهام فيما ينشر في الصحف بالنص على عقاب كل من يعمل على (تضليل الرأي العام في أعمال السلطات العامة أو بآية طريقة أخرى) ، وهي عبارات فامضة من شأنها توسيع مجال الاتهام ، فلا يستطيع الصحفي اجتناب الوقوع تحت طائلة العقاب ، ومن ثم تعطل أكبر مهمة للصحف وهي نشر الأخبار وتصحيح أكثر الصحف مرضة للإغلاق ، ولم تبال الوزارة حكم المادة ١٠٤ من الدستور التي تحظر فيما بين أدوار انعقاد البرلمان سن قوانين جديدة . ومضت الوزارة تهدر أحكام الدستور وتسوف في اجراء الانتخابات بدعوى تعديل قانون الانتخاب وتضع مثل هذا التشريع في غيبة البرلمان .

وكان مما يسترعى النظر أن يشترك الوزراء « الأحرار الدستوريون » في وضع هذا القانون الرجعي وهم الذين ينهون على وزارة سعد اضطهادها لحرية الصحافة !

تعديل في الوزارة

استقال يوسف قطاوي باشا وزير المواصلات في شهر مايو سنة ١٩٢٥ ، وسبب استقالته ما لوحظ عليه أنه مر على دار سعد يوم عيد الفطر وترك بطاقته للتهنئة ، فاعتبرت هذه الزيارة عملا عدائيا للسراي ، وأشير عليه بالاستقالة فقدمها ، وعين على الفور محمد حلمي ميسى باشا وكيل وزارة الداخلية وزيرا للمواصلات ، وصدر المرسوم بذلك يوم ٦ مايو ، وبقي الاتحاديون أربعة وهم : يحيى ابراهيم باشا ، وعلى ماهر باشا ، وموسى فؤاد باشا ، وحلمى ميسى باشا .

كتاب الأستاذ على عبد الرازق

وانفصال الأحرار الدستوريين

الف الأستاذ على عبد الرازق حين كان قاضيا بمحكمة المنصورة الشرعية كتابا عن (الاسلام وأصول الحكم) عرض فيه للخلافة الاسلامية ، ودلل على أنها ليست من أصول الاسلام ، وكانت الخلافة في ذلك الوقت مطمح نظر الملك فؤاد بعد الغائها في تركيا ، فنارت نائرة الحكومة على الكتاب وصاحبه ، وأوعزت الى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم المؤلف بوصف كونه من العلماء ، فحاكمته وأصدرت حكمها بإخراجه من زمرة العلماء (أغسطس سنة ١٩٢٥) .

وكان زيور باشا مصطفى في أوروبا ، فطلب يحيى ابراهيم باشا رئيس الوزارة بالنيابة من عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية تنفيذ هذا الحكم بفصل الأستاذ على عبد الرازق من منصبه ، فأحال الوزير الأمر الى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحقانية لتبدي رأيها في الموضوع ، وبخاصة فيما إذا كان هذا القرار يؤدي حتما الى فصل القاضي عن منصبه أم لا ، وعرض يحيى باشا الأمر على السراي فرات في موقف عبد العزيز باشا مخالفة لرغباتها ، ومن ثم يجب إخراجه من الوزارة ،

فصارحه يحيى باشا بأن لا سبيل الى التعاون واياه ، وطلب اليه أن يستقيل ، فامتنع ، فصدر على الفور مرسوم « بتكليف على ماهر باشا وزير المعارف بالقيام بأعباء وزارة الحقانية الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى باشا » ومعنى هذا إقالته من منصبه (سبتمبر سنة ١٩٢٥) .

أقبل إذن عبد العزيز فهمى باشا من الوزارة لموقفه من مسألة الأستاذ على عبد الرازق ، ولسبب آخر كانت تسره له السراى ، وهو أنه سبق له أن عارض مرة في مجلس الوزراء في صفقة استبدال سراى الزعفران التابعة للخاصة الملكية بتفتيش بشبيش التابع لمصلحة الأملاك الأميرية ، إذ رأى أن التفتيش يزيد في قيمته وفي ريعه عن أربعة أمثال سراى الزعفران ، فنقم منه الملك هذه المعارضة ، ومع أنه عدل عنها بعد ذلك وافر الصفقة لكن الملك لم يغفرها له وأسرها في نفسه ، فلما جاءت مسألة الأستاذ على عبد الرازق أنفذ فيه إرادته ، وإقاله من منصبه ، ولم يبال أنه رئيس أحد الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة .

دل هذا التبدل على استفحال نفوذ السراى ، وكان نذيرا بانتهيار الائتلاف بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين .

فلقد طرد وزير من منصبه دون أن يقدم استقالته ، طرد كما يفصل أصغر موظف في الدولة ، فكان في ذلك مهانة للمنصب نفسه ولم يتولاه .

وعلى اثر هذه الصدمة استقال الوزيران محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا ، تضامنا مع رئيس حزبهما ، وكان اسماعيل صدقى باشا يصطاف اذ ذاك في أوروبا ، فأرسل هو أيضا يستقيل تضامنا مع الوزراء من حزبه .

ولم تكثر السراى لهذه الانفصالات ، وسرعان ما ملأت الفراغات التى حصلت في الوزارة ، فعين أحمد ذو الفقار باشا وزيرا للحقانية ، ومحمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمواصلات (وللأوقاف مؤقتا) ، ونخلة جورجى المطيعى باشا وزيرا للزراعة ، ومحمد حامى عيسى باشا وزيرا للداخلية ، وصدر المرسوم الملكى بهذه التعيينات في ١٢ سبتمبر ، بينما كان رئيس الوزارة زيور باشا غائبا عن مصر يصطاف في فيشي ، ولم يكن له من الأمر شيء ، بل كان في الواقع رئيسا سوريا ، وكان الأمر كله مرجعه الى السراى . وبعد أن تم هذا التعديل قرر مجلس التأديب بوزارة الحقانية فصل الأستاذ على عبد الرازق من وظيفته .

وانضم الوزراء الجدد الى حزب الاتحاد ، فصارت الوزارة كلها من الاتحاديين ، وبذلك انفرد هذا الحزب بالحكم ، وصارت السراى تتدخل في كل كبيرة وصغيرة من شئون الحكومة ، وسخرت الادارة في النهاية لحزب الاتحاد وحده بعد أن كانت موزعة بينه وبين الأحرار الدستوريين .

وأغلب الظن أن السراى لم تعتمد الى هذه الخطوة الجريئة في الاستغناء عن أحد الحزبين اللذين كانا يسمران في ركابها الا لاعتقادها أنها ستكسب عطף الراى العام باستشارة مواطنيها الدينية ضد كتاب الأستاذ على عبد الرازق ، إذ هو في ظاهره يعارض الخلافة الاسلامية ، وقد أخرجت « هيئة كبار العلماء » مؤلفه من زمرة العلماء لهذا السبب ، ولكن الراى العام كان أنضج من أن يتأثر من الدعاية الدينية التى كثيرا ما يستخدمها دعاة الحكم المطلق وسيلة للتضليل بالشعب ، فلم يكثر لهذه الدعاية التى ليست من الدين في شيء ، ودل ذلك على تقدمه في الوعى السياسى والدينى معا ، وظل منكرا مناوئا لهذا النظام الذى أهدر حقوقه السياسية .

حضور اللورد لويد

المنسوب السامى البريطانى

حضر اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٢٥ فاستقبله بمحطة العاصمة يحيى باشا ابراهيم رئيس الوزارة بالنيابة ، والوزراء جميعا ، وكبار الموظفين ، وأعدت لاستقباله مظاهر بالغة فى الحفاوة والتعظيم ، اذ فرشت المحطة بالابسة الفاخرة ، وفتح له الباب الملكى ، ونثر الرمل فى الشوارع التى مر بها ركبته ، وصفت على جوانبها الجنود المصرية ، فكانت هذه المظاهرة املانا من الوزارة باستخدامها للمندوب السامى الجديد ، وقد أرادت بذلك أن تنال الحظوة لديه وتثبت مركزها المتداعى .

عدم تقديم أوراق اعتماده

وزاد فى التعظيم من شأنه أنه لم يقدم أوراق اعتماده الى الملك ، على خلاف ما كان متبعاً قبل اعلان الحماية ، وكان مفهوماً أن الفاء الحماية وعلان الاستقلال يعيدان الحالة على الأقل الى ما كانت عليه قبل اعلان الحماية ، فيقدم المتمد البريطانى أوراق اعتماده الى الملك كبقية المتمدنين السياسيين وكما كان المتبع قبل سنة ١٩١٤ ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل ، وسكتت الوزارة على هذا الوضع المهين ابتغاء الزلفى لدى المتمد الجديد !

وكانت هذه المالبسات كشفاً لحقيقة « الاستقلال » الذى أعلن فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ .

تهافت الكبراء

وأكثر من ذلك أن كبار المصريين خفوا الى زيارة المندوب السامى على اثر تسلمه مهام منصبه ، فكان مما يحز فى النفس أن يتهافتوا على استقباله فى وقت كانت البلاد لا تزال تدمى من الضربات التى وجهتها الحكومة البريطانية الى مصر وحقوقها وكرامتها .

وتستطيع أن تقارن بين المقابلة التى لقيها اللورد لويد عند حضوره الى مصر سنة ١٩٢٥ ، والمقابلة التى لقيها اللورد اللبى حين حضر سنة ١٩١٩ ، أو اللورد ملنر حين جاء على رأس لجنته سنة ١٩٢٠ (١) ، فتجد أن روح الثورة قد تضاعفت فى النفوس خلال هذه السنين ، وأن التطلع الى المناصب وروح الانقسام والتخاذل قد أفسد الحياة السياسية ، وأدى بكبار مصر وقادة الراى فيها الى التهافت على موائد الفاصب .

وقد أقيمت للورد لويد حفلة تكريم يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى فندق الكونتنتال حضرها مع الأسف بعض كبار المصريين .

(١) انظر كتابنا « ثورة ١٩١٩ » ج ١ ص ١٨٢ و ج ٢ ص ٧٧ من الطبعة الاولى .

الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة

أمعنت وزارة زيور في الاضطهاد والاعتداء على الحريات ، فمن ذلك أنها أوعزت الى حكمدار القاهرة باصدار منشور أباحت فيه لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائرا في الطريق أو راكبا عربة أو سيارة ليسألوه ما شاعوا من البيانات وبسوقه الى القسم اذا رأوا هذه البيانات غير كافية ، كما أباح لهم أن يفتشوه تفتيشا دقيقا ، وكان هذا المنشور امعانا في الاستهتار بحرية الناس وحقوقهم ، واشتدت الحكومة في منع الاجتماعات التي اعتزمت الأحزاب المعارضة عقدها .

فمنعت عقد اجتماع أعده الحزب الوطنى بسينما « متروبول » يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بحجة أن تحديد الاجتماع في هذا اليوم الذى حضر فيه اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد يتناقى وواجب المجاملة له ! .

وحوصر « بيت لامة » (منزل سعد باشا) بالجنود ، وكان الوفد قد أعد اجتماعا في النادي السعدى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر ، فمنعته الوزارة واعتدى رجال البوليس على المجتمعين بالقوة والضرب واقتحموا النادي عنوة وترك الاعتداء في أجسام بعض المدعوين آثارا جسيمة .

خطبة عبد العزيز فهمى باشا

في وجوب التمسك بالدستور

على أنها لم تمنع اجتماعا للأحرار الدستوريين مقدوه في ناديهم يوم ٣٠ أكتوبر ، وخطب فيه عبد العزيز فهمى باشا ، فأعلن خطاه في اشتراكه في الحكم ، وحمل على حزب الاتحاد حملة شعواء ، ودعا الى وجوب التمسك بالدستور .

قال في مستهل خطبته : « قدر الله على أن دخلت الوزارة وكنت من قبل حرا طليقا لا شأن لأحد معى فيما أتى وما أدع ، ولكنها كانت محنة ، أحمد الله على أن نجاني منها قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة » .

وقال يصف مركزه كوزير في وزارة تتلقى الأوامر من السراى : « لم يمض الا اقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه » وظهر لى أننا لسنا وزراء بل اناسا يراد سوقنا عند الاقتضاء الى ما لا يود الرجل الشريف » .

وذكر طرفا مما كانت السراى تأمر به الوزارة قال : « تحدثت الجرائد كثيرا عن سفاراتنا في الخارج ، وتمدها على غير موجب ، وكثرة نفقاتها ، وفي مسألة استبدال سراى الزعفران ، وفي تعديل قانون العقوبات فيما يختص بالجرائم الصحفية وغير ذلك » .

ووصف الفساد الذى دب الى البلاد من مودة الحكم المطلق وتعطيل الدستور قال : « أترضون افساد اخلاق اهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع وأن تنتهى الحال بكم الى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور وأن تكون بلادكم العوبة في يد موظف من الموظفين يقلبها ويقلبكم على ما يريد له هواه ؟ لا شك ان أحدا منكم لا يرضى » .

وتكلم عن علاج هذه الحال فقطع بأن في الدستور واجراء انتخابات حرة العلاج الناجع لهذا الداء ، قال : « ان من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور في كل

مقام ، بقطع النظر عن كل اعتبار ، أن هذه الأمة لا تسكت عن حقها ، أنها قديمة العهد في طلب الدستور وحكم الدستور ، ثارت له فأخذته في سنة ١٨٨١ ، ثم ما فتئت بعد الاحتلال الإنجليزي تحلم بالدستور وبحكم الدستور ، وكثيرا ما تغنى الناس من أيام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية بالدستور ، ويأن مقام الأمة فوق كل مقام ، ولما هبت هذه الأمة في وجه الانجليز خلوا بينها وبين أخذ الدستور . ودعا إلى « الاسراع في اجراء الانتخابات على أى قانون يكون ، وأن يترك الناس أحرارا في آرائهم فيها وأنا ضمن أن الناس لن ينتخبوا الا الأكفاء القادرين المتدربين » .

وقال في ختام خطبته : « ان لكم حقوقا معلقة في يد الانجليز هي موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد ، واتكم لن تستطيعوا السير في هذه القضية الا اذا اصلحتم داخليتكم ، وعقدتم برلمانكم ، ان البرلمان والوزارة البرلمانية هي ادائكم الوحيدة لتولى الدفاع في قضيتكم والوصول الى استكمال حقكم ، فما لم تصلوا الى عقد البرلمان فكل كلام في هذا الموضوع فضلة وهباء » .

فالرأي الذي انتهى اليه عبد العزيز فهمي باشا بعد أن جرب الحياة الدستورية وجرب الحكم المطلق ، ووازن بين الحكيم ، هذا الرأي قاطع في وجوب الاستمسك بالدستور والمحافظة عليه ، والنزول على ارادة الأمة في انتخابات حرة ، وهذا الرأي له قيمته من رجل كان خصوم الدستور يستدلون برأي سابق له في أن الدستور ثوب فضفاض على مصر ، فما هو ذا يرجع عن خطئه في قوله هذا ويشهد بأن الدستور هو خير أنواع الحكم ، ويؤيده ويدعو الأمة الى الاستمسك به والحرص عليه ويؤيد حق الأمة في انتخابات حرة ، وهو المبدأ السليم الذي يجب أن يكون من دعائم الحياة السياسية في البلاد .

قانون الجمعيات والهيئات السياسية

استمرت وزارة ليور معينة في نقض الدستور والاستهتار به والاعتداء عليه فاستصدرت في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مرسوما بقانون سمي « قانون الجمعيات والهيئات السياسية » ، يحتم عليها اخطار جهة الادارة بمقرها ومقر فروعها واسماء أعضائها وأعضاء مجالسها الادارية ولجانها الفرعية ، وأن تخطر جهات الادارة بكل تغيير يحدث في كل هذه البيانات ، وكل جمعية (أو هيئة سياسية) لا تخطر من هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنوية الا للجمعيات التي يصادق على قانونها النظامي بمرسوم ملكي ، وجعل القانون هذه الجمعيات والأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمة الحكومة ، وخولها حق حلها متى أرادت ، والفرض من هذا القانون هو الغاء الأحزاب السياسية في البلاد .

احتجاج الأحزاب على هذا القانون

وفد احتجت الأحزاب السياسية : الوفد والحزب الوطني والاحرار الدستوريون ، على هذا القانون وقررت عدم الرضوخ لأحكامه .

قرار الحزب الوطني

فأصدر الحزب الوطني القرار الآتي :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني في يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة والنصف صباحا وتباحثت في القانون الذي أصدرته الحكومة خاصا بالجمعيات السياسية وقررت بإجماع الآراء ما يأتي :

« أصدرت الحكومة في يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قانونا للجمعيات السياسية ترمى به الى وضع الأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمتها فحتمت على الأحزاب أن تبلغ عن لجانها وفروعها وأماكنها وأسماء الأشخاص الذين تتألف منهم وأسماء باقى أعضائها ومحال إقامتهم ، وانتحلت لنفسها أن تحل كل جمعية سياسية بحجة أن أغراضها ضارة بمصالح الدولة ، الى غير ذلك مما لا يدع شكاً في أن الحكومة تريد أن تضع تحت رقابتها سياسة الأحزاب الأخرى وأن تسيطر على برامجها وتراقب اشخاصها .

« ولم تجرؤ حكومة من الحكومات التى قامت في عهد الاحتلال وعلى رمح الغاصب أن تعد يدها الى صميم الحركة الوطنية بمثل ما اجترأت عليه الحكومة الحاضرة .

« ان المبدأ الوطنى أو الفكرة السياسية عقيدة راسخة يلتف حولها كل مؤمن بها ويقوم بنصرتها أفراد يكونون لجانها ويقومون بنشر دعايتها ولا سلطان للحكومات عليهم الا فيما يقع منهم مخالفا للقانون العام أو مهددا للنظام الاجتماعى ، غير أن حكومة اليوم التى لا تتركز على إرادة الشعب والتى تأمرت على الحياة الدستورية واستسلمت لشهوات المحكم ونزعات الهوى تريد أن تفتصب حق التشريع في أهم امر من أمور حياتنا السياسية ، تريد حكومة هذا الوقت أن تدعى لنفسها حق السيطرة على برامج الأحزاب وتحل ما تريد حله منها بحجة المنافاة لمصلحة الدولة (المادة السابعة) ولا شك أن الحكومة التى تقوم على سيف المحتل تعتبر منافية لمصلحة الدولة وجود احزاب تنادى بالجلاء تحقيقا للاستقلال الفعلى ، تريد حكومة هذه الساعة أن تقف على أسماء الأعضاء ومحال إقامتهم ولو كانوا من غير اللجان العاملة ، تريد ذلك وهى تعلم استحالة ما تطلب ، وأية هيئة سياسية قائمة على فكرة وطنية صحيحة يعتنق مبادئها كل يوم الآلاف من الناس وهى لا تجمع منهم مالا ولا توزع عليهم جاها ، أية هيئة سياسية هذا شأنها تستطيع أن تجيب الحكومة الى ما تطلب ؟ وأية هيئة سياسية صادقة في جهادها انحطت مباركها الى هذا الحضيض الذى يجعلها ترضى أن تكون تحت هذه الرقابة الخطرة ، تقبل أن تكون عرضة لتحكم الحكومة في بقائها أو حلها ؟ وأية سياسة للحكم ، هذه السياسة التى تريد القضاء على الهيئات السياسية ولا تخشى أن تحل محلها الجمعيات السرية والنزعات الثورية ؟

« ان الحزب الوطنى الذى عمل طول حياته لا يقاد جذوة الوطنية في القلوب ورفع راية الوطن المجردة من الهوى ووضع سياسة البلاد على المبادئ الصحيحة التى ايدها وتؤيدها الظروف كل يوم وحارب سياسة البلاد على المبادئ الصحيحة التى لتحكم حكومة تتخبط في دياجير الجهل بسياسة الحكم .

لذلك

« يعلن الحزب الوطنى صراحة ان هذا القانون يرمى الى حكم البلاد بسلطة استبدادية تركز على قوة الغاصبين وتنفذ سياستهم وتجبر البلاد الى خطر الفتن والاضطرابات ويقرر عدم رضوخه لأحكام هذا القانون الباطل ، تاركا للحكومة أن تستخدم سلطتها من حل واغلاق ومصادرة ، فهى وان استطاعت أن تفتصب حق التشريع وتغتصب سيادة الشعب فلن تستطيع أن تفتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم . »

قرار الوفد

وأصدر الوفد القرار الآتى :

« اجتمع الوفد المصرى فى الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الأربعاء ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ببيت الأمة تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وتناقش فى موضوع المرسوم بقانون الجمعيات السياسية وأصدر فيه القرار الآتى :

« من يوم أن قامت بمصر حكومة منظمة ، وحق تأليف الجمعيات السياسية طليق لم يقيد قانون ، وما حده حكم ، وقد تمتعت البلاد به تحت الحكومات المختلفة ، قبل الاحتلال وبعده ، وفى عهد الحماية ، وتحت سلطان الأحكام العرفية ، فلم تعارض أية حكومة من هذه الحكومات فى تأليف الجمعيات السياسية التى قامت فى الأزمنة المختلفة حتى تمكن فى النفس احترام هذا الحق ، وجاء الدستور فأقره فى صراحة تامة ، فقد نص فى المادة (٢١) منه على أن « للمصريين حق تكوين الجمعيات » ، وخشية أن تمندى السلطة التنفيذية عليه بما يقيد استعماله قرر فى هذه المادة أن كيفية استعماله تكون بقانون ، أى بإقرار البرلمان ، لأنه لا يكون القانون قانونا إلا بهذا الإقرار .

« غير أن الوزارة الحالية ، لاستيلاء النزعة الحزبية عليها « وميلها الى الاستبداد المطلق ، أعطت نفسها سلطة وضع ذلك القانون ، وأصدرته بنصوص ترمى فى مجموعها ، لا الى بيان كيفية استعمال ذلك الحق المقدس ، بل الى اعدامه ، فقد علقت وجود الجمعيات بإرادتها مع أنها هى المدينة بذلك الحق ، إذ هى التى تملك القوة على معارضته ، فهى التى يجب عليها بمقتضاه ألا تعارض الناس فى التمتع به ، ولا معنى لحق يكون استعماله معلقا بمشيئة المدين به ، لأنه إذا جاز له أن يعارض فى استعماله كلما شاء المعارضة لم يكن هذا الحق حقا عليه ، بل عارية يستردها كلما أراد .

« والوزارة الحالية تريد بإحكام ذلك المرسوم الرجعية أن تقضى على كل حزب يخاصمها حتى تستقل هى بحكم البلاد ، وتقيم فيها دولة الظلم والاستبداد ، وبهذا تحقق ماخشيه الدستور وتبطل ما قرره من حق وضمان ، فضلا عن كون هذا المرسوم صادرا من هيئة لا تملك سلطة التشريع ، وملفيا للحق الذى جاء لبيان كيفية استعماله فإنه مخالف مخالف صارخة للمادة الواحدة والأربعين من الدستور التى استند اليها . فلم يصدر بين أدوار انعقاد البرلمان التى يكون فيها موجودا واجتماعه ممكنا ، ولم يحدث ما يوجب الإسراع باتخاذ التدابير التى اشتمل عليها ، ولم تكن هذه التدابير مما لا يحتمل التأخير ، بدليل المدد المحدودة فيه لتنفيذ بعض أحكامه ، ولا يمكن الوفاء بالضمانة التى أوجبتها هذه المادة من دموة البرلمان الى الاجتماع فورا بصفة غير عادية .

« وفوق هذا فإن الوزارة تفرغت بهذا التشريع الجائر للجمعيات الى تشريع غادر بالأفراد ، فحرمت وعاقبت أفعالا لا يصح تحريمها ولا العقاب عليها الا بقانون ، أى تشريع يقرره البرلمان ، كما أباحت مصادرة الأموال التى نص الدستور على أنها محظورة ، فجاء أجمع تشريع لأنواع الظلم والاستبداد وأشأم نذير بما تنويه حكومة « الاتحاد » .

« لهذا استفظعه جميع الناس ، واستنكره قريتهم وبعيدهم ، وعده الكل نكبة على الدستور ونقمة على الحرية ، واعتبره الذين قرأوه انتقاما من خصوم الحزب

الحاكم ، وسهما مصوبا على الاخص الى قلب الوفد يقصد تمزيق شمله وتفريق جمعه ، ولكنه سهم طائش وقصد خائب ، لأن الوفد يمثل فكرة رسخت في الأمة رسوخ الايمان ، ومبدأ انبث في نفوس أبنائها انبثاث الروح في الأجسام ، والنور في الظلام ، ذلك هو مبدأ الاستقلال التام ، الذي أصبحت لا تقبل فيه تغييرا ولا تعديلا ، فمثل هذا المبدأ باق ما دام الاحتلال موجودا ، وما دام الاستقلال منشودا ، وإذا عطلت القوة منه أعضاء ، أعملت الأمة مكانهم آخرين ، ولقد تألف من عدة سنين ، وأعضاؤه معلومون لكل وزارة في كل حين ، وتولوا هم الحكم بأنفسهم عدة شهور . وهم وإن كانوا محصورين في عدد محدود ، يمثلون عددا من الأمة غير محدود ، بل أغلبيتها الكبرى — فمن غير المفهوم ولا القابل للفهم أن يحمل ، وهذه حاله ، على الغاء حياته الماضية وانكار صفته الحاضرة ، وإن ابتدئ حياة جديدة تتعلق بقاؤها بمشيئة خصومه الذين يريدون بالقضاء عليه القضاء على الحركة القومية والنهضة الاستقلالية التي اعتبرته الأمة رمزها ، وجعلته حامل لوائها .

« ولقد أقسم أعضاؤه على هذا كما أقسم ولاية الأمور ، أمام الله والناس ، على الاخلاص للوطن والطاعة للدستور .

« فبرا بهذا القسم الأعظم ، يستنكر الوفد المصرى ذلك المرسوم ، ويعد تنفيذه جرما كبيرا ، والرضا بأحكامه حثا أثيما ، ويعلم ، في عزة الحق وشمم الأبي ، أهماله ، ويترك للقوة أعماله ، وبينه حد الله وأرادة الأمة وعدل القضاء » .

* * *

الفصل الحادي عشر

اجتماع البرلمان من تلقا نفسه

(٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

وعودة الحياة الدستورية

كانت الحالة السياسية في سنة ١٩٢٥ سيئة من كل النواحي ، فالدستور معطل ، والأحزاب السياسية في تناحر وتقاطع ، والصحف في مجموعها تملا أعمدتها بالمطامير والمسابك تكيلها الى خصومها ، والحكومة تتولاها وزارة رجعية تستند الى حزب السراي ، ولا تتصل بالامة بصلة ، وهمها ارضاء الفاصب لكي تنال رضاه ، وأهم عمل لها سن القوانين المظلة للحركة الوطنية وتعطيل الحياة النيابية والتسويق في اجراء الانتخابات قدر ما تستطيع بدعوى انها تعمل على تعديل قانون الانتخاب ، ووضع القوانين في غيبة البرلمان مستهينة باحكام الدستور .

وقد ضاق الناس ذرعا بهذه الحال ، واخذوا يتلمسون مخرجاً منها ، الى أن وفق المرحوم أمين بك الراقص الى دعوة صادقة دعا اليها على صفحات جريدة (الأخبار) ، فنتج عنها بعث الحياة الدستورية ، وعودة الوحدة الى الصفوف معا ، فكانت دعوة موفقة من كل ناحية .

كنا في أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ « فرأى أمين أن البرلمان لابد أن يجتمع من تلقاء نفسه في اليوم الحادي والعشرين من هذا الشهر تنفيذا لحكم الدستور ، واستند رايه الى المادة ٩٦ منه التي تقضى بأنه « يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم المذكور » .

فاخذ ينشئ الفصول الإضافية ، يدعو فيها الى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، من غير حاجة دعوة من الملك .

كتب أول مقالة له في هذا الصدد بجريدة الاخبار يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تحت عنوان (الدستور يحتم اجتماع البرلمان في يوم السبت الثالث من الشهر الحالي - بطلان مرسوم حل مجلس النواب - المجلس المنحل موجود قانونا ويجب اجتماعه) ، فكان هذا العنوان الضخم لافتا انظار جميع المشتغلين بالحركة الوطنية الى استيعاب أول مقالة كتبها الفقيد في تدعيم دعوته بالأسانيد الدستورية ، فلقيت على الفور اقرار الجميع واعجابهم وتأييدهم .

وكتب في اليوم التالي - ٩ نوفمبر - مقالة ثانية في هذا الموضوع تحت عنوان (رئيسا مجلسي النواب والشيوخ مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان للاجتماع في يوم ٢١ نوفمبر تنفيذا للمادة ٩٦ من الدستور) .

وفي اليوم الثالث (١٠ نوفمبر) عاد الى الموضوع تحت عنوان (ليس الدستور قصاصة ورق - مرسوم حل مجلس النواب باطل - لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ احكامه الاساسية وخالفت نصوص الدستور) .

وفي ١١ نوفمبر كتب مقالة بعنوان (مسئولية الوزراء الجنائية اذا خالفوا الدستور بتأجيل الانتخابات على أثر حل مجلس النواب) .

وكتب مقالة في نفس الموضوع يوم ١٢ نوفمبر بعنوان (اذا لم ندافع عن الدستور استمرت الوزارة في ثورتها عليه) ، وكرر الدعوة الى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر .

اغتنبت الأحزاب السياسية لهذه الدعوة ، وكان الحزب الوطني اول من لباهما ، فاجتمعت لجنته الادارية يوم الجمعة ١٣ نوفمبر واصدرت القرار الآتي :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني ، يوم الجمعة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وقررت ما يأتي :

« اعتدت الحكومة على الدستور اعتداء صارخا وعطلت الحياة البرلمانية وحرمت البلاد من ممثليها الذين يشرفون على أعمال السلطة التنفيذية ، ثم انتهزت فرصة حل البرلمان فأجلت الانتخابات وجعلت مسألة تعديل قانون الانتخاب كمرآة تنعكس فيها الوعود الباطلة والمواعيد المتكررة على غير طائل ، مع أن الدستور يحتم اجراء هذه الانتخابات في خلال شهرين وعقد المجلس الجديد بعد عشرة أيام من انتهائها طبقا للمادة (٨٩) من الدستور وعملا بأحكام نفس المرسوم الذي صدر بحل المجلس ، ولقد انقضت المواعيد المبينة في الدستور وفي مرسوم الحل دون اجراء انتخابات وعقد المجلس الجديد .

« لذلك أصبح من الواجب ان يجتمع المجلس القديم في الحال بعد أن صار أمر حله باطلا وملفيا وكان من الواجب على الحكومة أن تدعو المجلس القديم للانعقاد .

« غير أن الحكومة توارت خلف تأجيل الانتخابات للاستمرار في حكم البلاد بطريقة استبدادية متدعرة بأن هذا التأجيل ضروري لتعديل قانون الانتخاب في حين انها لا تملك حق هذا التعديل كما انها لا تملك تأجيل اجراء الانتخابات ، ولقد أظهرت الأمة انها لا تستطيع أن تتحمل استمرار تعطيل الحياة البرلمانية وطالبت بحققها في التشريع وبالإشراف على أعمال السلطة التنفيذية لتضع حدا لتصرفات الحكومة ، تلك التصرفات الجائرة التي تبدو كل يوم في شكل قانون استثنائي جديد مما لم تعهد البلاد مثله في أي زمن آخر .

« ولما كان الدستور قد احتاط لمثل هذه الحالة وفرض حدوث اعتداء من السلطة التنفيذية على الحياة البرلمانية وحتم من أجل هذا في المادة (٩٦) اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر اذا لم تدعه الحكومة للانعقاد قبل ذلك ، ولما كان أقل واجب لأعضاء البرلمان ان ينفذوا أحكام الدستور الذي اقسموا يمين الطاعة له .

لذلك

« يدعو الحزب الوطني أعضائه في مجلسي النواب والشيوخ وكل من ينحو نحوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا الى البرلمان في يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة صباحا حتى يؤدوا واجبهم الوطني حيال أمتهم ، وحيال وطنهم ، وحيال دستور البلاد ، وحيال حزبهم ، وحيال مبادئهم ، فاذا حالت القوة بينهم وبين الاستمرار في أداء واجبهم فليرفعوا صوتهم بالاحتجاج على هذا العنوان الجديد ، وليشهدوا

العالم على انتهاك حرمة الدستور ، وليسجلوا على العاشرين عبتهم حتى يحاسبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد ، وتعود الحياة البرلمانية الى البلاد » .

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى .

وانتهات رسائل التأييد لاجتماع البرلمان من تلقاء نفسه .

اضطربت الوزارة أمام هذه الدعوة وما لقيته من النجاح ، ورات في اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه ما يزعزع مركزها ، ويعرضها للسقوط ، فحاولت بكل الوسائل منعه ، وأنفذت قوة عسكرية الى دار البرلمان لمنع أى اجتماع فيه في اليوم الموعود ، وأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية ، أحدها باسم مجلس الوزراء قالت فيه : « أنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في مكان آخر ، وعلى ذلك ترجو من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع » .

والبلاغ الثانى من وزارة الداخلية بمنع اجتماع البرلمان جاء فيه :

« تنفيذاً للقرار الصادر من مجلس الوزراء اليوم والقاضى بأن تمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان أو بأى مكان آخر بناء على أن الاجتماعات المذكورة غير مشروعة ، تعلن وزارة الداخلية الجمهور بانها قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وللمحافظة على الأمن العام في سائر أنحاء المدينة ، وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان ، والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء والسكينة ، وليكن في علم الجمهور بأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامره باطلاق الرصاص في أحوال كثيرة منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك أو حالة تعذر رد الهجوم بواسطة أخرى ، وتقضى هذه التعليمات بإلقاء القبض على كل مشاغب ، وتعليمات البوليس تقضى بتفريق كل احتشاد أو تجمع ومنع كل مظاهرة والقبض على من يشترك في أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة صدر الأمر بمنعها أو عصي الأمر الصادر للمجتمعين بالتفرق تطبيقاً لنص المادة ١١ من قانون الاجتماعات ، مع العلم بأن المادة ١٠ منه تبيح للبوليس هذا الحق بغير تقييد ما ، وقد خول للبوليس الحق في إلقاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر وقد صدرت الأوامر للمديريات والمحافظات بتنفيذ هذه التعليمات في جميع أنحاء القطر المصرى ، وترى الوزارة من واجبها أن تنصح لولاة أمور الطلبة بأن يفهمهم مضمون هذه التعليمات حتى لا يكونوا عرضة للأخطار » .

والبلاغ الثالث من وزارة المعارف توعدت فيه الطلبة بتوقيع العقاب الشديد على من يضربون عن الدرس أو يقومون بالمظاهرات .

وتنفذا لأوامر الوزارة سلم معاون بوليس البرلمان مفاتيحه ومفاتيح جميع غرفه ومكاتبه الى قائد القوة العسكرية التى عهد اليها في المحافظة على دار البرلمان ، فوضعت هذه المفاتيح في حوز ختم بالشمع الأحمر .

وفي مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر وزعت الحكومة قوات الجيش المصرى في الشوارع ، وحول دار البرلمان وبداخله ، لمنع الاجتماع به ، وتشتيت المظاهرات والتجمهر ، وعسكرت هذه القوات صفوفاً في سراى الاسماعيلية وفي دار البرلمان .

وبعد فجر يوم السبت خرجت هذه الصفوف المتراصة شاكية السلاح ، حاملة البنادق ، وأحاطت بجميع الشوارع والمنافذ الموصلة الى دار النيابة ، وصارت هذه

الدار كالقلعة الحصينة لا يمكن الدخول اليها الا على أسنة الرماح ! وهكذا سخر الجيش المصرى في هذا العهد والعهد الانتقالية التالية لهدم الدستور ، بعد أن كان في سنة ١٨٨١ هو صاحب اليد الطولى في اعلان الدستور .

ولما رأى النواب والشيوخ أن الاجتماع في دار البرلمان ممتنع بحكم القوة المسلحة ، أجمعوا رأيهم منذ مساء يوم الجمعة على أن يكون الاجتماع بفندق الكونتنتال .

اجتماع البرلمان

اجتمع أعضاء البرلمان في فندق الكونتنتال يوم السبت ٢١ نوفمبر منذ الساعة التاسعة صباحا ، وامتلات بهم ردهة الفندق الكبرى ، فكان بمنظر اجتماعهم في هذا المكان رائعا جليلا . وكانت الخماسة بالغة أقصى مداها ، وبعد أن اكتمل جمعهم بهيئة مؤتمر ضم أعضاء المجلسين أصدروا القرارات الآتية :

« تنفيذاً لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥) وأرادوا عقد المجلسين في دار البرلمان فمنعهم القوة من الوصول اليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم في فندق الكونتنتال وتكامل عددهم القانونى ، وبعد المناقشة في الحالة الحاضرة قرروا بالاجماع ما يأتى :

اولا — الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانيا — قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور (١)

ثالثا — اعتبار دور الانقضاء موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين في الواهيد والامكنة التى يتفق عليها الأعضاء .

رابعا — نشر هذه القرارات في جميع الصحف .

ووقع جميع الأعضاء على هذه القرارات ، وهالك توقيعاتهم :

سعد زغلول (نائب السيدة زينب) محمد شوقي الخطيب (نائب السنطة)
سلطان السعدى (نائب صفانية) بشرى حنا (نائب الفشن) محمد توفيق حسن
(نائب بى العرب) ابراهيم يوسف مطا الله (عضو الشيوخ عن القنال) محمود طاهر
عبد اللطيف (نائب برنبال القديمة) عبد الستار الباسل (نائب الفيوم) جعفر ولى
(نائب المطرية) حسن نافع (نائب ميت يمشى) عبد السلام فهمى الجندى (نائب
البتانون) حامد العلالي (نائب غيط النصارى) أمين شلقامى (نائب اسنو العروس)
على الشمسى (نائب الشرقية) على مفتاح معبد (نائب الفيوم) محمود فرج ذكرى
(نائب اسطنتها) محمد يوسف (نائب جزيرة الأعجام) عبد الله سليمان أباطه (عضو
الشيوخ) حسين عامر (نائب مشتول) نعمان الأعصر (نائب المحلة الكبرى) عبدالعزيز
رضوان (عضو شيوخ عن ههيا) على أيوب (نائب سنهوا) محمد عوض جبريل
(عضو الشيوخ) السيد فوده (عضو شيوخ عن السنبلوين) سعيد فهمى الروبى
(عضو الشيوخ) عبد الرحمن للوم (نائب طنبدى) عبد الحميد سعيد (نائب كفر
الشيخ) على المنزلاوى (نائب أبو صير) ابراهيم عيسوى صقر (نائب قطور) محمد

(١) نص المادة ٦٥ : « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل فاداً كان

القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

محمد الشناوى (نائب المنصورة) محمود وهبه القاضى (نائب قويسنا) . راغب فوده
 (نائب ديرب نجم) . عمير مراد (نائب بليس) . عبد الحليم الشمسى (نائب
 الزقازيق) . محمد كامل حسن (نائب سوهاج) عزيز انطون (نائب اللبان) . محمد
 مرزوق (نائب بندر المتيا) . حامد الماوردى (نائب بولاق) . على لهبطه (نائب القنال)
 حامد محمود (نائب طوخ) . محمود حمدي (نائب ميت بره) . مصطفى هاشم
 (نائب السويس) . محمد أبو الفتوح (نائب بلقاس) . عبد الحميد البنان (نائب
 الجمالية) . حسين مصطفى خليل (نائب فاقوس) . حماد اسماعيل (نائب طنطا)
 عبد العظيم المصرى (عضو شيوخ عن مغاغة) . محمد توفيق اسماعيل (نائب
 اطسا) . عبد الحميد عبد الحق (نائب الفكرية) . ابراهيم معتاز (نائب ساقلته) .
 على رمضان الطوبجى (عضو الشيوخ عن بندر المنصورة) . محمود همام حمادى
 (نائب اخميم) . احمد حميد أبو ستيت (عضو الشيوخ عن البلينا) . مصطفى
 الخادم (نائب كرموز) . السيد مرسى (نائب مينا البصل) . جعفر فخرى (نائب
 العطارين) . اسماعيل حمزة (نائب الطود) فهمى حنا ويصا (عضو الشيوخ) .
 عبد الله أبو حسين (نائب دائرة طنوب) . حسن عبد القادر (عضو الشيوخ عن
 المحلة) . عبد الفتاح وجائى (عضو الشيوخ) . راغب عطية (عضو الشيوخ عن زفتى)
 يس أبو جليل (عضو الشيوخ) . ابراهيم بهجت (نائب قلين) . الدكتور عبد العزيز
 المعجيزى (نائب شربين) . عبد الرحمن الرافعى (نائب مركز المنصورة) . عبد الحليم
 العلابلى (نائب دمياط) . محمود عبد الرازق (نائب أبى جرج) . محمد محمود
 (نائب البربا) . محمد عبد الجليل أبو سمرة (نائب كفر بدواى) . محمد عبد اللطيف
 سعودى (نائب مركز الفيوم) . سعد الانصارى (نائب رشيد) . على حسين (نائب
 الشبانات) . على محمود (نائب أبى تيج) . محمود بسيونى (عضو الشيوخ عن
 أبى تيج) . الدكتور عبد الحميد فهمى (نائب سرس اللبان) . عبد الفتاح اللوزى
 (عضو الشيوخ) . عبد المجيد ابراهيم (نائب البدارى) . مصطفى الشوربجى (نائب
 محلة مرحوم) . محمد احمد الشريف (عضو الشيوخ) . شعبان السيد مؤمن
 (عضو الشيوخ عن الفيوم) . رياض المصرى (نائب مينا القمح) . محمد علوى
 الجزار (وكيل مجلس الشيوخ) . عثمان محمد (عضو الشيوخ) . احمد شريف
 (عضو الشيوخ) . محمود لطيف (نائب بلغيا) . احمد الشيخ (نائب نطاي) .
 الدكتور محمد أمين نور (نائب دكرنس) . الدكتور عبد الرحمن عوض (نائب ههيا) .
 الدكتور حسن كامل (نائب بندر طنطا) . محمود عبد النبى (نائب أجبا) . محمود
 الأتربى (عضو الشيوخ) . احمد الأتربى (نائب دماص) . الدكتور محمد هاشم
 (عضو الشيوخ عن بنها) . محمد حبيب (نائب أبى حمص) . يوسف احمد الجندى
 (نائب زفتى) . محمود محمد صلاح (نائب مصر القديمة) . مفازى البرقوقى
 (نائب شباس الشهداء) . عبد العزيز فهمى (نائب كفر المصيلحة) . عبد الهادى
 القصبى (نائب طلخا) . حسين القصبى (عضو الشيوخ) . حسين هلال
 (نائب ميت غمر) . على سليمان (نائب مركز بنى سويف) . الدكتور نجيب اسكندر
 (نائب شبرا) . عبد الخالق عطيه (نائب سنباط) . ويصا واصف (نائب المطرية
 دقهلية) . عبد السلام عبد الغفار (نائب بركة السبع) . محمد فؤاد حمدي
 (نائب الكفر الغربى) . بسيونى الخطيب (عضو الشيوخ عن السنطة) . محمد
 الحمنى الطرزى (عضو الشيوخ عن اسيوط) . ابراهيم أبو الجدايل (عضو الشيوخ
 عن السويس) . احمد سابق (نائب شبين القناطر) . احمد رمزى (نائب تمى الامديد) .
 مصطفى بكير (نائب نوى) . مصطفى المتساوى (نائب كفر الدوار) . عبد الواحد
 الوكيل (نائب البحيرة) . اللواء على فهمى (عضو الشيوخ) . محمود حسن جازية

(نائب بسيون) . متولى عمر حجازى (عضو الشيوخ عن فاقوس) . شاكرا غزالى
 (نائب بنى محمد) . ابراهيم حليم مهنا (عضو الشيوخ عن كوم حمادة) . محمد
 مبارك الجيار (نائب كفر داود) . محمد صبرى ابو علم (نائب منوف) . حافظ سلام
 (نائب المنوفية) . عيسوى حسن زايد (نائب المنوفية) . محمد عز العرب (عضو
 الشيوخ عن السيدة زينب) . امين اسماعيل (نائب كوم حمادة) . محمد لطفى
 طنطاوى (عضو الشيوخ عن سنورس) . عبد العليم سمهان (نائب دير مواس) .
 كيلانى دكرورى (نائب الحسنية) . احمد ابو سيف راضى (عضو الشيوخ) .
 على اسماعيل (عضو الشيوخ) . عبد الله عبد الفتاح (نائب الفيوم) . على عبد
 الرازق (عضو الشيوخ) . غالى ابراهيم (نائب الدلتا) . عبد المجيد نافع (نائب
 ميت ابى خالد) . توفيق الدروى (نائب الروضة) . طه حسنين (عضو الشيوخ) .
 عبد المقصود حبيب (نائب المنوفية) . محمد على (نائب الواسطى بأسسيوط) .
 عثمان صادق (نائب الفيوم) . حسنين عبد الغفار (عضو الشيوخ عن تلا) . محمد محمد
 قريظم الصغير (نائب حوش عيسى) . عبد اللطيف الحناوى (نائب البحيرة) . محمد
 ابراهيم الأعسر (نائب الدهتمون) . عباس على الجزار (نائب شبين الكوم) . احمد
 عبده (عضو الشيوخ) . احمد عصمت (نائب البحيرة) . محمد محمد بليغ (نائب
 دمنهور) . حمد الباسل (نائب ابى جندير) . على الطحاوى المفاوى (نائب كوم
 الحنش) . عبد الله بركات (نائب مطوبس) . عبد الرازق القاضى (نائب) . شهدى
 بطرس (نائب البلينا) . احمد عبد الغفار (نائب تلا) . خالد الحناوى (نائب
 التوفيقية) . احمد عبد الباقي راضى (نائب الواسطى) . عفيفى حسن البربرى
 (عضو الشيوخ عن مصر القديمة) . محمد محفوظ (نائب الحواشك) . حافظ عابدين
 (عضو الشيوخ عن الجيزة) . حسيب عبادى حمدى (نائب ادفو) . عوض عريان
 المهدى (عضو الشيوخ) . محمد فتح الله بركات (عضو الشيوخ عن دسوق) .
 الانباء لوкас (عضو الشيوخ) . جورج خياط (نائب باقور) . محمد سليمان
 الوكيل (نائب البحيرة) . على نجيب (نائب الفيوم) . محمد حامد جودة (نائب
 الحمراء) . حبيب خياط (عضو الشيوخ) . عبد المنعم وملان (نائب شبنى
 منوفية) . سوريال فبريال (عضو الشيوخ) .

وبعد صدور تلك القرارات انسحب الشيوخ الى قاعة اخرى ، وبقي النواب
 فى القاعة برئاسة سعد باشا ، ثم اعلن الرئيس افتتاح جلسة مجلس النواب ، وطلب
 من الاعضاء انتخاب مكتب المجلس ، فانتخبوا بالاجماع سعد زغلول باشا رئيسا ،
 ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين ، ولوحظ فى انتخابهما ان
 يكون الاول ممثلا للاحرار الدستوريين ، والثانى ممثلا للحزب الوطنى ، وانتخب
 الاستاذ ويصا واصف والاستاذ على الشمسى وعبد الجليل ابو سمرة بك واحمد
 عبد الغفار بك سكرتيرين ، والاستاذ على حسين والاستاذ شوقى الخطيب وعبدالمجيد
 بك رضوان مراقبين .

وكانت الجموع فى اثناء اجتماع البرلمان محتشدة امام فندق الكونتنتال ، تحيى
 المجتمعين وتؤيدهم ، ومن طريف ماحدث فى هذا اليوم المشهود ان زيور باشا رئيس
 مجلس الوزراء كان يقيم (كعادته) فى هذا الفندق ، فنزل من غرفته وبارح الفندق
 فى الوقت الذى كان يجمع فيه بالنواب والشيوخ ، فلم يلق باله الى الاجتماع ، بل
 ربما لم يظن اليه ، وحيا ممثلى الامة التحية المعتادة ، وبارح الفندق قاصدا رئاسة
 مجلس الوزراء ، فلقى الجموع المحتشدة تصيح هاتفة : « نريد الدستور ! احترموا
 الدستور ! استقيلو ! » فقابل هذا الهتاف بالصمت ، وتابع سيره الى دار الحكومة .
 وأصدر حزب الاتحاد فى هذا اليوم قرارا بتأييد الوزارة .

طلب الأمراء من الملك

اعادة النظام الدستوري

واذ وجد أمراء العائلة المالكة أن في استمرار تعطيل الحياة الدستورية حرمانا للشعب من حقوقه السياسية ، يصح أن يحتملوا فيه مع السراى تبعه أدبية ، فقد اجتمعوا وتشاوروا في الحالة ، فاجتمعوا أمرهم على رفع الكتاب الآتى الى الملك فؤاد يرجون فيه اعادة النظام الدستوري قالوا :

« نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالكم نرفع التماسنا الى ذاتكم الجلالة .

« يا صاحب الجلالة . لما تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت في وطننا مبلغا من الخطورة ، وأنه يجب الاهتمام بصفة خاصة ، جئنا نلتبس من جلالكم اعادة النظام النيابى الى البلد طبقا لنص الدستور الذى تكرمتم بمنحنا إياه ، هذا مع ما يليق بذلك المقام الاعلى من الاجلال والتعظيم والاحترام » ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

امضاءات : عمر طوسون . كمال الدين حسين . محمد على . يوسف كمال . اسماعيل داود . عمر حليم . سعيد داود . سليمان داود . عمرو ابراهيم . سعيد طوسون . حسن طوسون . على فاضل . عثمان فاضل . عباس ابراهيم حليم .

وقد كان لهذا الخطاب اثر كبير في النفوس ، اذ جاء عقب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه تأييدا لهذا الاجتماع وما اتخذ فيه من قرارات .

ترقيع في الوزارة

كان جواب زيور باشا على قرار عدم الثقة بوزارته أن أجرى فيها تعديلا يسيرا أراد أن يوهم به الناس أن وزارته باقية غير مكترثة لقرار مجلس النواب ، فصدر مرسوم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بنقل حلمى عيسى باشا وزير الداخلية الى المواصلات ، ونقل محمد توفيق رفعت باشا وزير المواصلات الى الاوقاف ، وتولى زيور باشا وزارة الداخلية مع الخارجية والرئاسة ، وكان هذا رابع ترقيع في وزارة زيور الثانية .

وصرح في حديث له أن مركز الوزارة ثابت وأنه لا يرد على قرارات الاحزاب لانها لا وجود لها من الوجهة البرلمانية !!

اتفاقية جغبوب

والتسليم فيها

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

لم تكتف وزارة زيور بقبول بقية المطالب البريطانية وحل مجلس النواب الاول ، والتدخل في الانتخابات ، ثم حل مجلس النواب الثانى ، وتعطيل الحياة الدستورية ، وسن القوانين الجائرة ، واضطهاد المعارضة ، وافساد اداة الحكم ، بل زادت على ذلك تسليمها واحدة (جغبوب) لاطاليا ، وامضاءها الاتفاقية المؤرخة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ التى تقضى بالنزول عنها للطلبان ، وقد وقعت هذه الاتفاقية في غيبة البرلمان ، وكان توقيعها بناء على ايعاء من الحكومة البريطانية التى أرادت في ذلك

الحين أن تجامل إيطاليا على حساب مصر ، فأذن زبور لهذا الإبحاء وبادر الى توقيع هذه الاتفاقية الباطلة .

وقد صدق برلمان اسماعيل صدقي باشا على هذه الاتفاقية في يونيه سنة ١٩٣٢ كما سيجيء بيانه .

قانون جديد للانتخاب

تظاهرت الوزارة بأنها شارعة من غير إبطاء في اجراء انتخابات جديدة ، وأنها لا تنتظر لانتمائها سوى تعديل قانون الانتخابات القديم .

وأخيرا استصدرت مرسوما في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب المعدل ، ضيقت فيه حق الانتخابات فجعلته على درجتين واشترطت شروطا مالية في المندوبين الناخبين .

وأرادت الوزارة باصدار هذا القانون أن تظهر استخفافها باجتماع البرلمان الذي عقد يوم ٢١ نوفمبر وبقرار مجلس النواب عدم الثقة بها ، وأنها لا تكتفرت لهذا القرار وأنها ماضية في سبيلها .

ولقد جاء صدور هذا القانون بعد عقد اتفاقية التسليم في جفوب ثاني جريمتين ارتكبتها الوزارة قبيل سقوطها .

احتجاج الأحزاب على التسليم في جفوب

وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب

أصدر الحزب الوطنى قرارا يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالاحتجاج على توقيع الوزارة اتفاقية جفوب وأعلن بطلان هذه الاتفاقية لمخالفاتها لحكم المادة الأولى من الدستور (١) ، وأعلن أيضا بطلان قانون الانتخاب الجديد ، ونادى بعدم جواز العمل به ، ودعا الى وجوب الامتناع عن تنفيذه ومقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساسه . قال :

«اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى في يوم الاربعاء الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الساعة الثانية عشر صباحا ثم استأنفت اجتماعها في المساء وبحثت في الحالة التى عليها البلاد الآن وقررت ما يأتى : -

«اجتمع نواب الأمة في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عملا بالحق المخول لهم في المادة ٩٦ من الدستور وأقسموا بملء أفواههم ومن صميم قلوبهم أن يضحوا في سبيل الدفاع عن الدستور أنفسهم وأموالهم ثم بدعوا عملهم فعلا بهيئة مجلس نواب فالتخبوا رئيسه ووكيله ومكتبه وأصدروا قرارا بالاجماع بعدم الثقة بالوزارة التى تتحكم في البلاد الآن ، وقد كان لهذا الاجتماع ولما قرره النواب ابتهاج عظيم وتأيد تام في جميع أنحاء البلاد .

«وبقيت الأمة تنتظر من ساعة الى أخرى ومن يوم لآخر أن تدرك الوزارة حقيقة مركزها امام الأمة ونوابها فتعتزل الحكم ولكنها لم تبال بسخط الأمة ولم تأبه لعدم

(١) نص المادة الاولى من الدستور : « مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل من قوه منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى » .

الثقة التي طوقها بها مجلس النواب واستمرت مترتبة في كراسي الحكم ومنفعة بما تراه مزايا ومنافع شخصية .

« ولم يكن يخطر ببال أحد أن تبلغ الجراة بهؤلاء الوزراء واستهانتهم بالامة وحقوقها أن يقدموا على ارتكاب جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلى للطلبان عن جفوب والدستور الذي يتبجحون بأنهم يعملون بأحكامه ينص صراحة على أن ملك الدولة لا يجزأ ، ولا ينزل عن شيء منه .

« وقد أضافت الوزارة الى هذه الجريمة جريمة أخرى في حق الامة وكرامتها وهي اصدار قانون انتخاب بنت نصوصه على فكرة ظاهرة هي تضيق حق الانتخاب وتخويل الادارة سلطة واسعة لتتمكن من انجاح مرشحيها في انتخابات مقبلة ظنت أن الامة تقبل الدخول فيها ، وقد نسيت أن الامة التي هي مصدر كل سلطة في البلاد اعلنت ارادتها ظاهرة جلية وهي تأييد مجلس النواب المنعقد في دور اجتماعه العادي وعدم الالتفات الى مناورات الوزارة الحاضرة .

فلذلك

« تعلن اللجنة الادارية للحزب الوطني أن الوزارة الحاضرة وقد فقدت كل ثقة من جانب الامة ونوابها ما كان لها أن تقدم على تعاقد بشأن جفوب لانها لا تملك الصفة القانونية التي تخولها هذا الحق ، وفوق هذا فإن المعاهدة المذكورة خارجة من حكم المادة الأولى من الدستور .

« وتعلن اللجنة أيضا أن قانون الانتخابات الجديد الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ هو قانون باطل لا يجوز العمل به ويجب الامتناع من تنفيذه .

« وبهذه المناسبة تطلب اللجنة الادارية من نواب الامة المبادرة الى الاجتماع لاداء واجبهم برا يمينهم التي أقسموها يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، كما تطلب من الاحزاب السياسية المتفقة أن تفكر من الآن درما لما قد يطرأ من الحوادث في وضع خطة عدم المعاونة مع الوزارة الحاضرة بعد أن ظهرت بمظهر الاستخفاف بالامة ونوابها .

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى .

اضراب بعض العمدة

عن تنفيذ قانون الانتخاب

شرعت وزارة الداخلية بعد صدور هذا القانون في ارسال الدفاتر والأوراق الخاصة بتنفيذه الى المديرينات والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة .

وقد سرت في الامة فكرة مقاطعة الانتخابات التي تجرى على أساسه تأييدا لقرار الاحزاب المؤتلفة ، فقامت حركة موقفة بين كثير من العمدة في مختلف المديرينات للامتناع عن تنفيذه .

وكان عمدة مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الاضراب ، وأرسلوا بذلك برقية الى وزارة الداخلية ، وكانت هيئة الوزارة لا تزال في مصيفها بالاسكندرية ، فسافر مدير قسم الادارة بوزارة الداخلية الى الاسكندرية على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته في شأن هذا الاضراب ، فكلفه بالتوجه الى مديرية المنوفية وتخبر

موقعى هذه البرقية بين العدول عن الاضراب أو العزل من العمودية ، فأصر عشرة منهم على الاضراب ، وصدر قرار الوزارة برفتهم ، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا من العمودية ، وأضرِب كثير من العمد فى المديريات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات ، التى تجرى على أساس هذا القانون .

محاكمة العمد المتنعين

عن تنفيذ قانون الانتخاب

خشيت الوزارة أن تسرى بين العمد حركة الامتناع عن تنفيذ هذا القانون ، فقدمت العمد المتنعين الى محاكم الجنج لعقابهم بموجب المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات ، وهى تقضى بمعاينة الموظفين أو المستخدمين اذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى .

وحكم القضاء فى معظم قضايا هؤلاء العمد بالبراءة ، فبرهن على استقلاله فى قضائه واستقال كثير من العمد من وظائفهم اعلانا لامتناعهم عن تنفيذ قانون الانتخاب الباطل ، ومع ذلك قدمت النيابة للمحاكمة فقضت المحاكم ببراءتهم جميعا .

وقد ترافعت فى احدى هذه القضايا كان المتهم فيها الشيخ محمد عبد الجواد عمدة كفر نقره (مركز السنطة) ومشايخها ، ونظرت قضيتهم أمام محكمة جنج السنطة يوم الأربعاء ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ ، وكنت أرافق فى هذه القضية جمعا من اعلام المحاماة ترافعوا فيها ، أذكر منهم أحمد لطفى بك . وتوفيق دوس باشا . ومحمد زكى على بك . ومصطفى الشوربجى بك ، وحسين بك هلال . وبعد سماع دفاعنا اختلت المحكمة للمداولة قليلا ثم قضت ببراءة العمدة والمشاريخ جميعا ، وأقام لنا الشيخ محمد عبد الجواد وليمة غداء فى هذا اليوم بمنزله بكفر نقره حضرها المحامون الذين دافعوا فى القضية وجمع كبير من الأعيان ، وكانت الجموع محتشدة فى السنطة وفى كفر نقره تحبى هيئة الدفاع وتهتف للدستور .

التدخل البريطانى

وسقوط حزب الاتحاد

تمالت الشكوى من تداخل السراى فى شئون الحكم وتمطيلها للحياة الدستورية ، ولكن الوزارة ظلت تقر هذا النظام الذى هو وليدها وهى وليده ، وكانت الشكوى قد عمت من استفحال نفوذ حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بـالنيابة فى دوائر الحكومة ، ولكنه مع ذلك بقى فى مركزه ، ولم يكتثر الملك فؤاد لسخط الراى العام لتعدد الاحتجاجات على استفحال هذا النفوذ غير المشروع ، وظلت الحال على هذا النحو الى أن جاء اقصاه نشأت باشا - مع الأسف - بناء على تدخل اللورد لويد المندوب السامى البريطانى الجديد ، وكان يبنى بهذا التدخل أن يتودد الى الأمة فى مستهل عهده ، فقابل الملك فؤاد يومى ٨ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، وأشار بأقالة نشأت باشا من منصبه بالسراى ، وكانت الحجة التى تدرج بها أن اسمه ورد فى التحقيقات الخاصة باغتيال السردار ، مما يجعل الشك يحوم حوله ، فلم تمض بضع ساعات على هذه الإشارة حتى أذن الملك وأقصاه من منصبه ، وأظهر مع ذلك عطفه عليه بأن نقله الى السلك السياسى وعينه وزيرا مفوضا لمصر فى اسبانيا .

كانت اقالة نشأت باشا من منصبه ايدانا بسقوط حزب الاتحاد وسقوط الوزارة ، والتمهيد لعودة الحكم الدستورى .

ولقد كان الاكرم للسراى والبلاد ان يكون اقصاؤه تحقيقاً لرغبة الراى العام ، لا بناء على التدخل البريطانى ، ولكن هكذا سارت الامور على غير قاعدة من الحكمة او الكرامة القومية ، فالقاعدة عند السراى انها لم تكن تكثر لارادة الشعب ولا تحسب له حساباً .

وقد قوبل اقضاء نشأت باشا عن السراى بابتهاج كبير فى البلاد ، لان الراى العام اعتبر هذا الحادث تمهيداً لعودة الحكم الدستورى ، ولم يخفف من هذا الابتهاج ان جاء اقصاؤه بناء على التدخل البريطانى ، لان الشعب ليس مسئولاً عن هذا التدخل ، وانما المسئول عنه هو السراى ، وليس من العدل ولا من الانصاف ان يحتمل الشعب مسئولية اخطاء لم يشترك فى وقوعها ، بل كان يعترض عليها ويقاومها ويحتج عليها ، وليس مطلوباً من الشعب ان يتنازل عن حقوقه فى سبيل تغطية اخطاء السراى ، او فى سبيل عودة الحكم المطلق ، قال المرحوم امين بك الرافعى فى هذا الصدد ما يلى :

« كان فى استطاعة الوزارة ان تنفذ ارادة البلاد وتحافظ على كرامة الامة واستقلالها بأن تتقدم لجلالة الملك طالبة اليه اقضاء نشأت باشا عن القصر مادام هذا شأنه ، وفى الوقت نفسه كانت تتحرر من سلطة هذا الرجل وتعيد للبلاد حيائها البرلمانية ، فتصبح مصر محكومة بحكومة برلمانية صحيحة مسئولة أمام نواب الامة ، ولكن الوزارة لم تشأ ان تتبع هذه الخطة وجبت من أن تخطو اية خطوة فى هذا السبيل ، فكانت نتيجة هذه الجناية انها اوجدت للمعتمد البريطانى فرصة سانحة للاعتداء على استقلال البلاد واهانة كرامتها ، لانه لم يعد خافياً على احد ان اقضاء نشأت باشا عن القصر الملكى لم يكن الا تنفيذاً لمطالب المعتمد البريطانى ، ولا يخفى ما فى هذا من التدخل الخطر فى شئون البلاد الداخلية ، ومن الغريب أن الوزارة التى ادى مسلكها الشائن الى هذا الموقف لم تستطع ان تحصل على رضا احد من الناس ، بل انها اسخضت جميع الطبقات حتى انصارها انفسهم ، فقد نشرت جريدة « الليبريه » التى يصدرها وينفق عليها حزب الاتحاد تصريحات قالت انها لوزير سابق وكلها نقد وتجريح لموقف الوزارة فى الازمة الحاضرة ، وقد قال هذا الوزير فى خلال حديثه ان المسألة لا تخرج عن فرضين ، فاما أن الوزراء مقتنعون بأن وجود نشأت باشا على رأس الديوان الملكى يضايق سير الادارة بطريقة من الطرق ، وفى هذه الحالة كان يجب عليهم ان يطلعوا جلالة الملك على رأيهم وان يضعوا بسرعة حداً لمثل هذه الحالة ، واما ان يكون الوزراء غير مقتنعين بذلك ، وفى هذه الحالة يكون من الصعب تبرير موقفهم وسكوتهم حيال المسامى التى بذلها المعتمد البريطانى ، وقد استطرد الوزير السابق بعد ذلك الى البحث فى موقف الوزارة فاعترف بأنه أصبح مزعزعا وان الباب صار مفتوحاً لاحتلال وزراء جدد بدل هؤلاء الوزراء الذين قبلوا أن يمهّدوا السبيل ويريلوا العقبات (وينظفوا الطريق) لمن يأتى بعدهم ، وذلك بما فعلوه من القيام بالمهام الدقيقة مثل التنازل من واحة جفوب واصدار قانون الانتخاب ، وختم الوزير تصريحاته بأن نصح بضرورة استئناف الحياة البرلمانية فى اقرب وقت لان الحياة البرلمانية هى وحدها التى تستطيع أن تخرجنا من المتاعب الحاضرة وتوجد لنا حلاً معقولاً وطبيعياً للآزمة السياسية التى تعجزها مصر الآن » (١) .

(١) الاخبار عدد ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .

وصدر أمر ملكى يوم ١٤ ديسمبر بتعيين محمد توفيق نسيم باشا الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ رئيسا للديوان الملكى ، وكف الديوان مؤقتا عن التدخل فى شئون الحكم .

مظاهر الائتلاف

بين الأحزاب

تعددت مظاهر التقارب والائتلاف بين الأحزاب الثلاثة ، وأمسكت الصحف من الطعن فى خصومها السياسيين ، وظهرت روح طيبة من الدعوة الى التعاون القومى وتوحيد الصفوف ، وتجلت هذه الروح اول ما تجلت فى اجتماع الكونتنتال يوم ٢١ نوفمبر .

واقام سعد باشا حفلة شاي فى النادي السعدى يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، دعا اليها أعضاء الحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين ، والقى فيها خطبة ايد فيها الوحدة الوطنية ، قال : « عقب ان تشرفت يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥ بانتخابى رئيسا لمجلس النواب أقيمت كلمة قلت فيها : أرجو أن تشعروا بانى لن أكون فى هذا الكرسي ممثلا لحزب من الأحزاب وانما ساكون ممثلا للدستور وقوانين المجلس الداخلية ، قلت ذلك ثم فكرت فى أن أدعو حضرات أعضاء مجلس النواب على اختلاف أحزابهم الى حفلة شاي متواضعة ليتم التعارف بينهم ويذول ما يكون فى نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء ، ويحل مكانهما ما تقضى به روح التسامح من عطف وولاء ، ولكن أمر الحل بافتنا وقضى على هذه الفكرة كما قضى على غيرها من الأفكار الطيبة والميول الصالحة ، وانى أحمد الله تعالى كل الحمد على أن قصر هذا الزمان وهيا الأسباب لحصول الاتفاق الذى كانت تلك الفكرة احدى وسائله ، وكان تنفيذها احد مظاهره ، وعادت الى عقب اجتماع الكونتنتال لتوثيق عرى الاتفاق الذى انعقد فيه ، ولتوكيد القسم العظيم الذى أقسمناه على انقاذ الدستور » .

فكانت هذه الحفلة مظهرا لاتحاد الكلمة وتآلف الأحزاب .

لجنة الأحزاب المؤتلفة

يناير سنة ١٩٢٦

وانشئت فى يناير سنة ١٩٢٦ لجنة تنفيذية للأحزاب المؤتلفة لتنظيم الجهود المشتركة ، تدعيا للائتلاف الذى تم بينها ، مثل الوفد المصرى فيها كل من (مع حفظ الألقاب) : فتح الله بركات . على الشمسى . علوى الجزار . ويصا وأصف ، ومثل الحزب الوطنى كل من : حافظ رمضان . أحمد لطفى . عبد الحميد سعيد . محمد زكى على . أحمد وجدى . ومثل حزب الاحرار الدستوريين كل من : محمد محمود . محمود عبد الرازق . حافظ عفيفى . أحمد عبد الغفار .

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات

وعقد مؤتمر وطنى

اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على اصدار قرار مشترك بمقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الراى والمكانة فيها ، لبحث الحالة الشاذة التى صارت اليها البلاد ، وتقرير ما يراه مناسبا للخروج منها ، وأصدرت بيانا بمقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة اجراءها على أساس قانون الانتخاب

الجديد ، وعقد مؤتمر وطنى عام ، وقد وقع البيان مندوبون عن الأحزاب الثلاثة ، هالك نصه وأسماء الموقعين كما وردت فى البيان :

« تجتاز البلاد فى الوقت الحاضر دورا من الأدوار العصبية فى حياتها السياسية ، انها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها وجعل أمورها شورى بين أبنائها ، غير أنها ما كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابى حتى امتدت إليها يد الاستبداد تعبت بدستورها ، وهبت عليها ريح الحكم المطلق تلعب بتشريعها وإدارتها .

« تلكأت الحكومة فى عقد مجلس النواب ، وامتنعت من دعوته ، وانقضى الميعاد المحدد فى الدستور لانعقاده ، وظهرت نزعة الاعتداء عليه فى صور مختلفة ، وأساليب منومة ، فوجم الناس واضطربت الأفئدة لهذا الخطر المحدق بالحياة النيابية ، وسارع نواب البلاد الى الاجتماع فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم ، كحكم الدستور ووحى ضمائرهم ، وجددوا يعينهم باحترام الدستور وانقاذ الحياة النيابية ، وأظهر معانى هذا الاجتماع الذى أيدته الأمة من كل ناحية أنه كان بمثابة إنذار للحكومة لتراجع نفسها وتكف من التعمدى فى أخطائها وتقدر نتائج اعتدائها وتخفف عبء مسئوليتها بالمبادرة الى الرجوع للحياة النيابية ؛ ولكن قد مضى على هذا الاجتماع شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة فى طريقها مقيمة على خطتها غير مكترثة بإرادة الشعب ولا متميزة باجتماع نوابه ولا حافلة بأرائهم ، بل هى مصرة على الاستمرار فى انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بإرادة الأمة !

« إزاء هذه الحالة الخطيرة ، وفى غمار هذا الاعتداء الصارخ ، وأمام الإيمان التى أقسمت قد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة :

أولا - على مقاطعة الانتخابات تنفيذا لقراراتها السالفة التى تلتقتها الأمة بكل تأييد فامتنع كثير من ممسدها ونوابها عن الاشتراك فى مهزلة الانتخابات وأصر باقى الأفراد على مثل هذا الإباء .

ثانيا - على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الراى والمكانة فيها لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسبا للخروج منها ، وسترى الحكومة ان هى استمرت فى عملها قيمة ذلك الاجماع ، كما أن المؤتمر سيبحث فى الحالة الحاضرة ويقرر ما يناسب لمعالجتها ويثبت بكل الدلائل أن الأمة كتلة واحدة فى الدفاع عن مصالحها اذا ما جد الجد واشتد الخطر .

والله وحده الموفق لما يشاء .

عن الوفد المصرى : سعد زغلول . فتح الله بركات . مرقص حنا . مصطفى النحاس . واصف غالى . محمد نجيب الفرايدى . حسن حسيب . على الشمسى . محمد الباسل . مكرم عبيد . محمد علوى الجزار . فخرى عبد النور . سلامة ميخائيل . راجب اسكندر . حسين هلال . حسين القصبي . ويصا واصف . سينوت حنا . جورج خياط . عطا عفيفى . ابراهيم راتب . مصطفى القاياتى . مصطفى بكير .

عن الحزب الوطنى : محمد حافظ رمضان . أحمد لطفى . عبد الحميد سعيد . الدكتور محمود نائيد . محمد قواد المنشاوى . عبد الرحمن الرافعى . أحمد وجندى . محمد قواد حمدى . فكرى أباطه . عبد المقصود متولى . أحمد وفيقي . اسماعيل العسيلي . محمد زكى على . ابراهيم رياض .

عن حزب الأحرار الدستوريين : عبد العزيز فهمي . محمد محمود . السيد عبد الحميد البكري . توفيق دوس . ابراهيم الهلباوي . على المتزلاوي . صليب سامي . عباس أبو حصين . عبد المنعم رسلان . عبد الجليل أبو سمرة . كامل بطرس . نعمان الأعصر . محمد حسين هيكل . أحمد عبد القفار . محمد علي علوبة . سيد خشبة . الدكتور حافظ عفيفي . عيسوي زايد . حسين عبد الرازق . صالح اللوم . حامد فهمي . ابراهيم دسوقي أباطه . على اسلام . محمد سامي كمال . محمد محفوظ . الدكتور أحمد رشيد عبد الله .

واذ رأت الحكومة تصميم الأحزاب على مقاطعة الانتخابات على أساس القانون الذي أصدرته ، اضطرت الى الإذعان لضغط الرأي العام ، وقرر مجلس الوزراء في ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ إيقاف العمل بقانون الانتخاب الجديد ، وإجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، وهو قانون الانتخاب المباشر .

اجتماع المؤتمر الوطني

١٩ فبراير سنة ١٩٢٦

اجتمع المؤتمر الوطني عصر يوم الجمعة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بحديقة منزل محمد محمود باشا بشارع الفلكي ، وقد دعى اليه أعضاء مجلس النواب المنتخب في مارس سنة ١٩٢٥ ، وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا في المجلس الأخير ، وأعضاء مجلس الشيوخ ثم أعضاء مجالس إدارة الأحزاب المؤتلفة ، وهي الوفد والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين ، وأعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابية الأخرى ، والوزراء السابقون ، وبلغ عدد أعضائه الحاضرين ١٠٩٧ عضواً ، منهم ٩٠ من الشيوخ ، ١٩٢ من أعضاء مجلس نواب سنة ١٩٢٥ ، و ٦٥ من أعضاء مجلس النواب السابق ، و ٧٥٠ من أعضاء الهيئات المختلفة .

وكانت دعوة أعضاء مجلس النواب السابق الذين لم ينجحوا في انتخابات سنة ١٩٢٥ اتهاماً لهذه الانتخابات بأنها لا تعبر تعبيراً سليماً عن إرادة الناخبين .

ورأس المؤتمر سعد زغلول باشا ، فجلس في صدر المنصة ، وجلس بجانبه عدلي يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا .

وألقي سعد خطبة ذكر فيها اعتداء وزارة زيور على الدستور وعلى الحياة النيابية ، وحيداً توحيد الصفوف واتلاف الأحزاب ، ودعا الى قبول ما عرضه مجلس الشيوخ (١) على الحكومة من اجراء انتخاب على أساس قانون الانتخاب المباشر الذي اقره البرلمان سنة ١٩٢٤ ، كحل للموقف ووسيلة الى اعادة الحياة النيابية .

وجرت مناقشة في هذا الاقتراح ، فوافقت عليه الأغلبية العظمى من المجتمعين ، وأصدر المؤتمر القرارات الآتية :

١ - تأييد الأحزاب المؤتلفة في الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التي صدرت منها مخالفة للدستور .

(١) اجتمع أعضاء مجلس الشيوخ بدار النادي السعدي يوم الاثنين ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ وبحثوا في إيجاد حل للموقف ، فقرروا مطالبة الحكومة بإعادة الحياة النيابية بقصد البرلمان الحالي ، وإذا كانت هناك أسباب خطيرة تستدعي استفتاء الشعب من جديد تجرى انتخابات على مقتضى القانون الموافق للدستور ، وقد أوضحوا أنهم يقصدون قانون الانتخاب المباشر الذي أقره البرلمان الأول والمعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .

٢ - دعوة الأمة الى الدخول في الانتخابات على حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وان يهتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه في التعجيل بهذه الانتخابات واتمامها لتعود الى البلاد الحياة النيابية التي حرمت منها زمنا طويلا .

٣ - يجب الى أن تتألف وزارة موثوق بها من الأمة وينعقد البرلمان توقيف اجراء أى عمل تشريعى وتوقيف النظر في ميزانية الدولة للسنة الحالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وعدم صرف أى اعتماد لا يكون واردا في ميزانية الدولة ، وتوقيف مباشرة كل ما من شأنه أن يحمل الخزانة نفقات ليست واردة في تلك الميزانية او يترتب عليه نقص في حقوق الدولة او في أرباحها .

٤ - انتخاب لجنة للقيام بما يلزم عمله لتنفيذ القرارات التي أصدرها المؤتمر الآن وبحث الاقتراحات التي تقدمت أو تقدم بحثا دقيقا وعرضها على المؤتمر مع رأيها فيها في الوقت الذي تحدده لذلك . وقد تألفت هذه اللجنة من كل من :
عبد الخالق ثروت . فتح الله بركات . محمد محمود . واصف غالى . مصطفى النحاس . محمد على علوبة . ويصا واصف . على التمسى . حافظ عفيفى . احمد عبد الفغار . حافظ رمضان . عبد الحميد سعيد . احمد لطفى . محمد زكى على . احمد وجدى .

صوت الشعر قصيدة شوقى

وقد نظم المرحوم احمد شوقى أمير الشعراء قصيدة عصماء في تحية الدستور وتوحيد الصفوف ، القاها الأستاذ فكرى أباطة في المؤتمر ، فكانت صوت الشعر في هذا الاجتماع التاريخى الرائع ، قال فيها :

صرح ^(١) على الوادى المبارك ضاحي	متظاهراً الأعلام والأوضح
ضافى الجلالة كالعقيق مفصل	ساحات فضل في رحاب سماح
وكان رفرفه رواق من ضحى	وكان حائطه عمود صباح
الحق خلف جناح استلرى به ^(٢)	ومراشد السلطان خلف جناح
هو هيكلك الحرية القانى ، له	ما للهياكل من فدى وأضاحى
يبنى كما تبنى الخنادق في الوغى	تحت النبال وصوبها السناح
ينهار الاستبداد حول عراضه	مثل انهيار الشرك حول صلاح ^(٣)
ويكب طاغوت الأمور ليوجهه	منحطم الأصنام والأشباح

(١) يريد الدستور .

(٢) استلرى : استقل .

(٣) صلاح اسم لكمة .

هو ما بنى الأعزال بالراحات أو
أَخَذَتْهُ (مصر) بكل يوم قائم
هَبَّتْ سَمَاحًا بالحياة شبابها
ومشت إلى الخيل الدوارع وانبرت
وقفاتُ حقٍّ لم تقفها أمة
وإذا الشعوب بنوا حقيقةً مُلكهم
وقال في توحيد الصفوف :

بشرى إلى الوادى تهز نباته
تسرى ملمحة الحُجُول على الرُّبى
التامت الأحزاب بعد تصدع
سُحبت على الأحقاد أذيالُ الهوى
وجرت أحاديث العتاب كأنها
ترمى بطرفك في المجامع لا ترى
الى ان قال :

شقى فضائلَ في الرجال كأنها
فإذا هى اجتمعت لملك جبهة
الله ألف للبلاد صُورَها
وزراء مملكة دعائم دولة
يبنون بالدمستور حائط. مُلكهم
وجواهر التيجان ما لم تتخذ
وقال يصف تعطيل الحياة الدستورية :

احتلَّ حصنَ الحق غيرُ جنوده
ضجت على أبطالها ثُكناته
هُجرت أرائكه وعُطل عوده
وعلاه نسجُ العنكبوت فزاده

هو ما بنى الشهداء بالأرواح
وَزِدَ الكواكب أحمر الإصباح
والشَّيبُ بالأرماق غير شحاح
للظافر الشاكى بغير سلاح
إلا انشنت آمالها بنجاح
جعلوا المآتم حائط. الأفراح

هزَّ الربيع مناكب الأدواح
وتسيل غُرَّتْها بكل بطاح
وتصافت الأقلام بعد تلاحي
ومشى على الضغن الوداد الماحي
سَمَرٌ على الأوتار والأقداح
غير التعانق واشتباك الراح

شقى سلاح من قنا وِصفاح (١)
كانت حصون مناعة ونِطاح
من كل داهية وكل صُراح
أعلام مومر أسود صِباح (٢)
لا بالصِّفاح ولا على الأرماح
من معدن الدستور غيرُ صِباح

وتكالبت أيدٍ على المفتاح
واستوحشت لُكُماتها النزاح
وخلا من الغادين والرواح
كالغاري من شرفٍ وسعت صلاح

(١) الصِّفاح : السيوف .

(٢) الصِّباح هنا بمعنى الحرب .

وقال ينصح الشباب :

قلّ للبنين مقالَ صدق واقتصدْ ذرْعُ الشباب يضيقُ بالنّصاح
أنتم بنو اليوم العصيب نشأتمو في قصف أنواء وعصف رياح
ورأيتمو الوطنَ المؤلّف صخرةً في الحادثات وسيلها المجتاح
وشهدتمو صدّع الصفوف وماجنى من أمر مُفتات ونهى وقاح
صوت الشعوب من الزئير مجعاً فإذا تفرق كان بعضُ نباح
أظمتكمو الأيامُ ثم سقتكمو رنقاً من الإحسان غير قراح
وإذا مُنحتَ الخيرَ من منكلّف ظهرت عليه سجيّة المناخ
تركتمو مثل المهيض جناحه لا في العبال ولا طليق سراح
من صير الأغلالَ زهرَ قلائدٍ وكسا القيودَ محاسنَ الأوصاح
إن التي تبغون دون منالها طولُ اجتهادٍ واضطرادُ كفاح
سبروا إليها بالأناة طويلة إن الأناة سبيلُ كل فلاح
وخلّوا بناء الملوك عن دستوركم إن الشرعَ مثقّفُ الملاح

انتخابات مايو سنة ١٩٢٦

أدعت الحكومة لقرارات المؤتمر ، واستصدرت يوم ٢٢ فبراير مرسوماً بإجراء الانتخابات طبقاً لأحكام قانون الانتخاب المباشر ، وكان صدور هذا المرسوم بمثابة إلغاء لقانون الانتخابات ، الذي أصدرته في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، ولم تحدد الوزارة في المرسوم موعد إجراء الانتخابات ، فأوجس المؤتلفون شراً من أفعال هذا التحديد ، واخلدت الوزارة تسوف في تحديد الموعد ، إلى أن صدر مرسوم آخر يوم أول أبريل بتحديد يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ موعداً للانتخاب لمجلس النواب .

وفهم من هذا المرسوم أن البرلمان سينعقد حوالي ٣٠ مايو ، لأن الدستور ينص على أن البرلمان يعقد في خلال العشرة الأيام التالية لإعلان نتيجة الانتخابات ، ولكن عدم اشتغال المرسوم على تحديد يوم لاجتماع مجلس النواب يرجع إلى تعمد الوزارة ترك الباب مفتوحاً لعدم اجتماعه ، فلعل الظروف تؤاثرها فلا يكون ثمة تعمد رسمي بدعوة المجلس الجديد للاجتماع ، وقد تلكأت الوزارة فعلاً في استصدار مرسوم بدعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع ، فلم يصدر إلا يوم ٦ يونيو ، في اليوم السابق على استقالتها ، إذ استقالت يوم ٧ منه وحلّت يوم ١٠ يونيو لاجتماع مجلس النواب الجديد .

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات

في انتخابات سنة ١٩٢٦

اتفقت الأحزاب المؤتلفة على أن لا تتنافس ولا تتناحر في الانتخابات ، صونا للوحدة وجمعاً للكلمة ، ومنعاً لأسباب الفرقة والانقسام ، واتفقت على توزيع الدوائر بينها

بقدر المستطاع ، وأن يتعهد كل حزب بأن لا يرشح أحدا من أعضائه في الدوائر التي خصصت لغيره ، ونشرت بذلك بيانا في ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ ، ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٥٠ دائرة ، والحزب الوطني تسع دوائر ، وسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث من الدوائر التي تركت للوفد ، وهالك نص البيان :

« تأييدا للوحدة وجمعا للكلمة اتفقت الأحزاب المؤتلفة ألا تتنافس في الانتخابات المقبلة بأن يكون لكل منها عدد معين مخصوص من دوائر الانتخاب يرشح فيه على مبدئه من يشاء من رجاله بحيث لا يكون لغيره من باقى الأحزاب المؤتلفة حق في أن يرشح أو يساعد من قبله أحدا في أية دائرة من الدوائر الخاصة بالحزب المذكور ، إلا ما استثنى فيما يأتى :

فبناء عليه

« قد أخذ كل حزب على نفسه أن يحمل رؤساء لجانه وأعضاءها في الدوائر المعنية له على أن ينقلوا هذا الاتفاق بكل دقة وإخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء .

« وهذا هو بيان الدوائر المخصصة لكل حزب من هذه الأحزاب :

دوائر خاصة بالحزب الوطنى

(في القاهرة) - الخليفة ، (في القليوبية) - قلوب ، (في الشرقية) - سنهوا ، (في الغربية) - محلة مرحوم وحصتها ، السنطة ، سخا ، الكفر الغربى ، المعتمدية ، (في قنا) - أولاد عمرو .

دوائر خاصة بالأحرار الدستوريين

(في القاهرة) - باب الشعرية ، الجمالية ، (في الاسكندرية) - محرم بك ، (في دمياط) - دمياط ، (في القليوبية) - البرادعة وخلوتها ، المطرية ، (في الشرقية) - بردين ، التلين ، فاقوس ، (في الدقهلية) - كفر بداوى القديم ، (في الغربية) - قطور ، مطاى ، فرسيس ، (في المنوفية) - النناعية ، قويسنا ، بركة السبع ، البتانون ، تلا ، طنوب ، شونى ، (في الجيزة) - نكلا ، بشتيل ، ناهيا ، (في الفيوم) - سنورس ، سنهور القبلىة ، اطسا ، (في المنيا) - الحسانية ، اطسا (حسن باشا) ، سمالوط ، قلو صنا ، بنى مزار ، أبو جرج صفانية ، (في أسيوط) ملوى ، الحوائكة ، أبو تيج ، بندر أسيوط ، الفنايم ، الواسطى ، البدارى ، القوصية ، (في جرجا) - طهطا ، نقطة بوليس الخيام ، (في قنا) - دنفيق ، (في أسوان) - كوم أمبو .

دوائر خاصة بالوفد المصرى

بقية الدوائر في جميع أنحاء القطر .

استثناء

« انما يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد المصرى في الدوائر الآتية :

كفر داود ، كفر الدوار ، مركز المنصورة .

« على هذا تم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة المؤتلفة والله ولى التوفيق » .

محمد حافظ ومضان

عن الحزب الوطنى

محمد محمود

عن الأحرار الدستوريين

سعد زغلول

عن الوفد المصرى

وكانت نتيجة الانتخابات ظفرا للوفد ، اذ فاز ١٦٥ نائبا من الوفدين ، و ٢٩ من
الاحرار الدستوريين ، وخمسة من الحزب الوطنى ، و ١٠ من النواب المستقلين
و ٥ من الاتحاديين .

وعين حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الشيوخ .

واستقال عبد العزيز فهمى باشا من رئاسة حزب الاحرار الدستوريين على اثر
معارضة سعد باشا في ترشيحه .

قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها

كانت نتيجة انتخابات سنة ١٩٢٦ فوزا كبيرا للوفد كما تقدم بيانه ، وقد اعقب
هذا الفوز فوز آخر ، وهو صدور الحكم ببراءة رجاله في قضية الاغتيالات السياسية ،
وذلك انه على اثر مقتل السردار اتجه التحقيق في عهد وزارة زيور الى ايجاد صلة
بين هذه الحادثة وحوادث القتل السياسى التى وقعت على البريطانيين من قبل ،
وقد طال التحقيق فيها ، وكانت وجهته اتهام فريق من الوفدين بأن لهم يدا في هذه
الحوادث ، وانتهى بتقديم كل من الدكتور احمد ماهر (باشا) ، والاستاذ محمود
فهمى النقراشى (باشا) ، والاستاذ حسن كامل الشيشينى (باشا) ، وعبد الحليم
الببلى بك ، ومحمد افندى فهمى على . ومحمود افندى عثمان مصطفى . والحاج
احمد جاد الله . للمحاكمة امام محكمة جنسيات مصر بتهمة تدبير حوادث القتل
والاشتراك فيها .

وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كرشو رئيسا وكامل ابراهيم بك وعلى عزت
بك عضوين ، وممثل النيابة مصطفى حنفى بك .

كانت هذه القضية من اكبر القضايا السياسية واعظمها شانا ، وقد توافع فيها
جميع كبير من المحامين ، فدافع الاستاذ زهيرى صبرى عن محمد فهمى على .
والاستاذ ابراهيم رياض عن الحاج احمد جاد الله . ومصطفى النحاس باشا ومقرص
حنا باشا والاستاذ مكرم عبيد (باشا) ونجيب الفراىلى باشا وسلامة بك ميخائيل
ومحمد بك يوسف عن الدكتور احمد ماهر والاستاذ محمود فهمى النقراشى .
والاستاذ عبد الله حسين عن محمود عثمان مصطفى . واحمد لطفى بك ومصطفى
الشوربجى بك عن الاستاذ حسن كامل الشيشينى . وهيب بك دوس عن الاستاذ
عبد الحليم الببلى .

وفي ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ صدر الحكم بالاعدام شنقا على محمد فهمى على ،
وبراءة جميع المتهمين الآخرين ، وبذلك خرج الوفد بريئا من الاشتراك في حوادث
القتل السياسى .

ولم يكن القاضى كرشو موافقا على براءة ماهر والشيشينى والحاج احمد جاد الله
ومحمود عثمان مصطفى ، فقدم استقالته من وظيفته بعد الحكم ، وبناها على اعتراضه
على براءة هؤلاء ، فكان لهذه الاستقالة ضجة كبرى في مصر ، وبخاصة بعد اذ ابلغ
المنسوب السامى الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية ترفض قبول حكم المحكمة
بالنسبة هؤلاء كدليل على براءتهم من التهم الموجهة اليهم .



الفصل الثاني عشر

الوزارات الائتلافية

كان محتوما على وزارة زيور أن تستقيل عقب ظهور نتيجة الانتخابات ، فان الحزب الذي كانت تستند اليه وهو حزب الاتحاد لم ينل سوى خمس دوائر من مجموع ٢١٤ دائرة .

وقبل ان تقدم استقالتها كانت الاحزاب المؤتلفة تتفاوض في طريقة تأليف الوزارة الجديدة ، وكانت الغالبية العظمى من الفائزين في الانتخابات من الوفديين ، وللأغلبية بمقتضى النظام الدستورى حق تأليف الوزارة ، فانفقت الاحزاب المؤتلفة وتعاهدت على احترام احكام الدستور ، بحيث يدعى زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات الحرة لتأليف الوزارة ، ومن حقه توليها وله أن يتولاها ، واذا رأى أن ملاسبات الجهاد الوطنى تقتضى أن يبتعد عن الوزارة مؤقتا فيكون ذلك برضاه واختياره ، وتظل الغالبية التى أسفرت عنها الانتخابات مسيطرة على الموقف ، بحيث لا يؤدي تنحي زعيمها الى تأليف وزارة مناوئة للأغلبية ، وقد لخصت « الاهرام » هذا الميثاق بقولها في عدد ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ على اثر ظهور نتيجة الانتخابات : « ان تنفيذ نص الدستور الموكول الآن امره الى الزعماء يقضى بأن يدعى زعيم الأغلبية لتأليف الوزارة ، فاما ان يقبل ذلك ، واما ان يشير بايكال هذا التأليف الى سواه من الزعماء السياسيين ، وعلى هذه القاعدة يعمل الزعماء السياسيون المصريون الآن ، ولا يختلف اثنان منهم في ذلك لانهم جاهدوا لاهياء الدستور ، فهم يريدون أن تكون حياته كامله سليمة من كل مساس ، واذا راوا في ذلك مساسا ابوا أن يكونوا شركاء فيه وابوا التمسليم بذلك كل الالباء ، هذا ما نستطيع تأكيد كل التأكيد » .

وقد أبدى سعد خلال هذه المفاوضات رغبته في التنازل عن رئاسة الوزارة ، تفاديا من الاصطدام مع السياسة البريطانية ، كما حدث في عهد وزارته الأولى ، فاتفق مع عدلى وثروت على تأليف وزارة ائتلافية برأسها عدلى وتوزع مقامدها بين الوفديين والدستوريين .

اما الحزب الوطنى فقد امتنع من الدخول فيها . رغم أنه كان عنصرا هاما في الائتلاف الدستورى الذى أعاد الحياة النيابية ، لم يشترك فيها لمخالفة الوضع الوزارى لمبادئه المعروفة مع قيام الاحتلال ، وكان موقفه سديدا من هذه الناحية ، وجاء منسجما مع منطق الحوادث ذاتها لانه اذا كان سعد قد رأى في رأسته للوزارة تعارضا مع زعامته ، فأولى بالحزب الوطنى وهو أكثر منه صلابة في المبادئ وبخاصة في تمسكه بالجللاء والسودان وتمسكه بأن لا مفاوضة قبل الجلاء ، أن لا يشترك في وزارة تؤلف على غير هذا الأساس ، وفي ذلك قال المؤرخ احمد شفيق باشا في حوارياته السياسية عن تأليف وزارة عدلى باشا الائتلافية :

« أصبح من الضرورى (بعد انتصار الاحزاب المؤتلفة في إعادة الدستور) ان

تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ما عدا الوطنيين الذين من مبدئهم أن لا يتولوا مناصب الحكم مع وجود المحتلين في البلاد » (١) .

وصرح حافظ رمضان بك (باشا) رئيس الحزب الوطنى بهذا المعنى فى حديث له بجريدة « الانفورماسيون » الصادرة يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (قبل سقوط وزارة زيور) اذ سألته محذره : « هل يمكنكم أن تحدثونى عن موقف الحزب الوطنى ازاء تطور الازمة الحاضرة ، فهل تقبلون الدخول فى وزارة ؟ » فأجابته على الفور : « يمكننى أن أصرح لك فى غير موارد أن الحزب الوطنى الذى أشرف برأسه بعد كبار الرجال الذين ذاع صيتهم ليس له مطمح وزارى فى الحالة الحاضرة ، أن برنامجنا واضح جدا ، وهو يفرض علينا خطة صريحة جلية ، ولكن فى انتظار حوادث جديدة تنشئ لنا أمرا جديدا ، قد رأينا أن لا نضع أية عقبة فى سبيل وزارة تعمل على إعادة الحياة البرلمانية وببذل الجهد فى ادارة أعمال البلاد فى طريق الرقى ، فالحزب الوطنى هو وطنى قبل أن يكون حزبا . » (٢) .

وكتب « اللواء المصرى » لسان حال الحزب الوطنى فى عدد ١٥ مارس سنة ١٩٢٦ يقول : « أن الحزب الوطنى لم يكن فى أى وقت من الاوقات سواء كان قبل الحرب أو بعد الحرب يرمى الى تملك ناصية الحكم ، وهو زاهد فى هذا الامر زهدا تاما ما دام الاحتلال قائما فى البلاد ، لأنه على يقين بأن حكومة ما لا تستطيع أن تخدم الأمة خدمة صادقة نافعة فى حرية واختيار والا اصطدمت به صدمة تكشف عن ضعف غالبية البلاد ، وهنا تكون الطامة الكبرى سواء كان الموقف شريفا بترك الحكم أو ذليلا بالرضوخ والمدول من خدمة البلاد الا وفق مرامى الفاصب » .

كان هناك اذن شبه اتفاق مبدئى على أن يتنحى سعد من تأليف الوزارة ، على أنه بعد أن تقدمت المفاوضات بينه وبين عدلى وثروت على تأليف الوزارة الائتلافية برئاسة عدلى ، عاد الى التمسك بحقه الدستورى فى رئاسة الوزارة حين استفاضت الأنباء بأن دار المندوب السامى البريطانى تشترط تنحيته عنها ، ورأى الامر قد صار ارغاما ، لا رغبة واختيارا ، فلما علم اللورد جورج لويد بهذا التحول صرح سعدا فى مقابلة بينهما أن الحكومة البريطانية تعارض فعلا أن يتولى رئاسة الوزارة ، وكان هذا تدخلا غير مشروع فى شئون الحكم ، فتخرج الموقف من جديد ، ورأى المؤتلفون بإزاء هذا التدخل وبإزاء تربص السراى للحياة الدستورية وانتوانها البطش بها من جديد اذا اشتدت الازمة ، رأوا أن يتنحى سعد عن رئاسة الوزارة ، وأعلن عن ذلك فى حفلة التكريم التى اقيمت له يوم ٣ يونيه ، وبنى تنحيه على أن صحته لا تحتمل متاعب الحكم .

استقالة وزارة زيور

وفى ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ قدم زيور باشا استقالة الوزارة ، فقبلها الملك فى اليوم نفسه بعد أن تم الاتفاق على أن يؤلف عدلى باشا الوزارة الجديدة .

(١) حوليات مصر السياسية - الحولية الرابعة من ١١٠ .

(٢) الاخبار والانفورماسيون عدد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .

تأليف وزارة عدلى يكن

٧ يونيه سنة ١٩٢٦

عهد الملك في ذات اليوم الى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة فألفها ، وصدر المرسوم الملكى بتأليفها يوم ٧ يونيه على النحو الآتى : عدلى باشا للرئاسة والداخلية . عبد الخالق ثروت باشا للخارجية . فتح الله بركات باشا للزراعة . محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف . أحمد محمد خنيسبة بك للحربية . محمد محمود باشا للمواصلات . أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية . مرقص حنا باشا للعالية . على الشمسى للمعارف . عثمان محرم بك للأشغال .

والوزارة مؤلفة من حزبى الوفد والاحرار الدستوريين « وعلى رأسها رئيس مستقل اختاره زعيم الأغلبية للرئاسة ، وفيها مستقل آخر وهو ثروت باشا ، وقد وقع عليه أيضا اختيار زعيم الأغلبية ليشارك في الوزارة ، فكانت الاوضاع الدستورية سليمة من جهة تأليفها .

تقليد دستورى حميد

وثمة تقليد حميد اتفق عليه المؤتلفون ، وهو أنهم استبعدوا من المرشحين للوزارة كل وزير سابق اشترك في الانقلاب الاول غير الدستورى ، ولعلك تلاحظ من المقارنة بين أسماء أعضاء هذه الوزارة وأعضاء وزارة الانقلاب ان المؤتلفين حرصوا على انفاذ هذا التقليد ، وهو ولا ريب تقليد حميد ، اذ لم يكن منطقيا ولا مستساغا في الوقت الذى عادت فيه الحياة الدستورية بعد جهاد طويل ان يلى الحكم من اشتركوا في تعطيلها من قبل ، فلعل في اقصائهم من الوزارة ما يزع المستوزرين ويشعرهم بعواقب العيب بالنظام الدستورى والاستهانة به ، وأولى هذه العواقب حرمانهم كراسى الوزارة التى جعلوها مطمح آمالهم في الحياة .

وقد اتبع هذا التقليد الحميد في عهد الوزارات الائتلافية الثلاث المتعاقبة : وزارة عدلى ، ووزارة ثروت ، ووزارة النحاس الاولى .

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ برئاسة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك جلسة الافتتاح ، وتلا عدلى باشا خطاب العرش ، وقد نوه بعودة الحياة الدستورية وضرورة تثبيتها ، قال : « اعترفت حكومتى ان تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة كما اعترفت تقوية نظام الحكم الدستورى وتثبيت اصوله وتوطيد تقاليده »

وألمح الى ان الوزارة ستسعى في انضمام مصر الى عصبة الأمم ، قال : « وستسعى الحكومة سعيها للاندماج في عصبة الأمم لتظفر بقسطها من الاشتراك في الحياة الدولية » .

وأشار اشارة خفيفة الى تصرفات الانجليز في السودان قال : « وترى حكومتى ان ما اتخذ من اجراءات في السودان لا يمكن ان يؤثر في حقوق مصر الشرعية التى ما زالت باقية كما كانت ، وستبذل الحكومة قصارى جهدها للوصول في أمرها الى حل ترضيه البلاد » .

واجتمع مجلس النواب وانتخب سعد باشا رئيسا له ، ومصطفى النحاس باشا
 والاستاذ ريسا واصف وكيلين .

والقي سعد لمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس خطبة أشار فيها الى وجوب وضع
 حد للاعتداء على الدستور في المستقبل ، قال : « الأمر الثاني الذي ألفت له أنظاركم
 هو أن تفكروا من الآن في وضع تدابير تشريعية لوقاية هذه الحياة الدستورية من
 التعطيل مرة أخرى ، وأمامنا طرق تشريعية كثيرة يمكن أن نتقى بها هذا العيب
 بتلك الحياة التي هي الحياة الغالية ، لأن حياة الأمم تحت حكومة مطلقة ليست حياة
 مطلقة ، وإنما الحياة هي التي يشعر فيها كل فرد من الأمة أنه ليس خاضعا إلا لأمر
 واحد هو الدستور والقانون » .

كانت عودة الحياة الدستورية هي أهم حوادث سنة ١٩٢٦ ، فكانت هذه السنة
 من هذه الناحية ربعا للأمة ، بعد أن كانت سنة ١٩٢٥ سنة الرجعية والحكم المطلق .
 وقد أضاف الائتلاف في تصفية الجو وقتا ما من المهارات والمطامح التي كانت تفيض
 بها الصحف من قبل .

ومن ثمرات الائتلاف أن الوزارة سارت في الجملة في شئون الحكم سيرا معتدلا
 لم تفسده الحزبية إلا في النادر من الأمور .

وفي عهد هذه الوزارة احتفل بتأسيس مدينة بور فؤاد في ديسمبر سنة ١٩٢٦ ،
 وهي مدينة أنشأتها شركة قناة السويس تنفيذا لاتفاقها المبرم مع الحكومة
 في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

وفي عهدها خرج من خدمة الحكومة آخر مستشار بريطاني من محكمة الاستئناف
 وهو المستر رافرتي .

لكن الأمر الهام الذي يؤخذ عليها أنها لم تمن بقضية الاستقلال ، ولا بمقاومة
 الاعتداء البريطاني ، ولم تعمل عملا ما لرفع آثار الاعتداءات المتكررة من الانجليز في
 السودان ولا لإعادة الجيش المصري الى ربوعه ، وأهملت المسألة السياسية العامة ،
 جتى فيما كان من الميسور عمله ، كانضمام مصر الى عصبة الأمم ، وهو ما وعدت به
 في خطبة العرش ، فأنها لم تبلل أى مسعى في هذا السبيل ، ولم تعمل شيئا في صدد
 إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وسكنت من عدم تقديم اللورد لويد أوراق اعتمادده ، فلم
 تثر هذه المسألة لكى لا تغضب دار المندوب السامي ، ويؤخذ عليها أيضا أنها لم تضع
 لنفسها برنامجا انشائيا اصلاحيا ينهض بالبلاد من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ،
 وتركت الأمور تسير على منهاجها القديم من الاشتغال بالمسائل الحكومية العادية ،
 دون البرامج الإصلاحية الواسعة المدى ، وبالرغم من أنها أعلنت في خطاب العرش أنها
 ستعنى ببعض هذه الشئون فإنها لم تعمل أى عمل انشائي في هذه الناحية ، ولم
 تفكر في وضع برامج لها ، بل لم تدرس شيئا منها يصح أن يكون مقدمة لهذا الإصلاح
 الذي يجب أن يكون أهم مقاصد الحكومات ، ولقد كان الظرف مهيأ لها لكى تقوم
 بأعبائه ، لأنها لم تكن هدفا لحملات من خصومها ، أو مؤامرات تدبر لاستقاطها
 وتضطرها الى صرف جهودها لاحتباطها ، ومع ذلك لم تنتهز هذه الفرصة المؤاتية ،
 ولم تعمل عملا انشائيا ذا شأن .

على أن البرلمان في دورته الأولى قد أدى للبلاد خدمات تذكر له بالخير ،
 نذكر منها :

١ - إلغاء المراسيم بالقوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان ، وأهمها قانون الانتخابات الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى عهد الوزارة الزبورية ، واعتباره باطلا بطلانا أصليا لمخالفة صلاحيات الدستور ، وبذلك توطد قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان سنة ١٩٢٤ .

٢ - وجوب إيداع أموال المجالس البلدية والمحلية بنك مصر بدلا من البنك الأهلى (الانجليزى فعلا) .

٣ - إقرار قانون العفو الشامل عن كل ما ارتكب من الجرائم (السياسية) من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (تاريخ حل مجلس النواب الأول) الى ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ (يوم صدور المرسوم فى الجريدة الرسمية بتحديد موعد الانتخابات) .

٤ - إقرار قانون منع خلط القطن وقانون مراقبة بذرة القطن .

٥ - إقرار قانون بالاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا .

٦ - استنكار تصرف وزارة زبور فى شراء دار المفوضية المصرية بلندن اذ كانت صفقة خاسرة كلفت خزانة الدولة مبالغ طائلة ، فوق ما تقتضيه طاقتها ومصالحها ، وأنفقت دون إذن البرلمان ودون أن ترد فى الميزانية ، ودموة الحكومة لاتخاذ الاجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة ، وضرورة تضمين مشروع قانون محاكمة الوزراء نصا بمعاقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بمبلغ لعل لم يكن فى الميزانية اعتماد بشأنه او لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان .

٧ - إلغاء وظائف القناصل فى جميع المدن التى فيها مفوضيات وفى هذه الحالة يقوم الوزير المفوض بأعمال القنصل العام ويكتفى بتعيين مأمور قنصلية للقيام بالأعمال الادارية وإلغاء قنصليات سلانيك ، وأنقرس . وبرشلونة ، ومونيخ . وليون . وهامبورج . وبودابست ، اقتصادا فى النفقات .

وقد قضت الدورة البرلمانية يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ .

واجتمع البرلمان فى مستهل الدورة الثانية يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ، وألقى عدلى باشا أيضا خطبة العرش ، وأعيد انتخاب سعد زغلول باشا لرئاسة مجلس النواب ، ومصطفى النحاس باشا والاستاذ ويسا واصف وكيلين .

وقد وقف الحزب الوطنى موقف المعارضة فى هذه الدورة وفى الدورة الماضية من الناحية السياسية العامة التى تدور على العلاقات بين مصر وانجلترا .

ومن أهم أعمال البرلمان فى هذه الدورة معالجة أزمة هبوط أسعار القطن فى ذلك العام هبوطا غير طبيعي نشأ فى الغالب عن ضغط المضاربين فى البورصة ، فأقر قانون انقاص الأراضى التى تزرع قطنيا الى ثلث الزمام فى سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ .

وقرر دخول الحكومة سوق كوتراوات القطن مشترية وتعيين لجنة من بعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ومندوبين عن الحكومة لتنفيذ هذا القرار (جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦) ، وخصصت الحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه لتسليف المزارعين على أقطانهم . لمنع بيعها بخس الثمن .

وأقر البرلمان إلغاء الرسوم الصادر في ١١ مايو سنة ١٩١٨ بتسخير الأهالي للعمل في تقوية جسور النيل .

ومن أهم أعمال وزارة عدلى في هذه الدورة وضع مشروع إنشاء محكمة النقض والإبرام ، وقد أحالته الى هيئة محكمة الاستئناف لبحثه وإبداء رأيها فيه ، وهو المشروع الذى صدر به قانون سنة ١٩٣١ بعد ادخال تعديلات فيه .

ووضعت مشروع قانون التعاون ، وقد أحيل الى البرلمان في مايو سنة ١٩٢٧ على عهد وزارة ثروت وصدر في عهدها .

والفت بمض المفاوضات التى انشئت في الخارج لمجرد ملئها بالوظفين من المحاسبين في عهد وزارة زيور على حساب ميزانية الدولة وهى مفاوضات (١) بروكسل ببلجيكا (٢) مدريد بأسبانيا (٣) براج بتشيكوسلوفاكيا (٤) بخارست برومانيا (٥) لاهاي بهولاندا (٦) ريو دى جانيرو بالبرازيل (٧) استكهلم بالسويد (٨) برن بسويسرا .

وفاة على فهمى كامل بك

وكيل الحزب الوطنى - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦

كانت وفاة على فهمى كامل بك حادثا جللا في تاريخ الحركة القومية ، مات رحمه الله ميتة الأبطال في ميدان القتال ، كان يوم الجمعة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ محددا للاحتفال بالذكرى السابعة لوفاة المرحوم محمد بك فريد ، وأقيم الاحتفال مساء ذلك اليوم بدار سينما متروبول بالقاهرة ، وخطب فيه الفقيه خطبة وطنية أشاد فيها بذكرى فريد وجهاده في سبيل بلاده ، وختمها بآخر رسالة له بعث بها من منفاه الى مواطنيه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وكان الخطيب قويا في القائه ، جهوريا في صوته كعادته ، مثبرا للحماسة في نفوس السامعين ، وما أن أتم خطبته حتى سقط من فوق منبر الخطابة ، وكان الظن أنها حالة اميأه أصابته من اجهاد نفسه في الخطابة ، ولكن لم تمض لحظات مرّت كالبرق الخاطف حتى تبين انه أسلم الروح ، وحمل القضاة فضج الحاضرون بالبكاء ، وتعالّت أصوات النحيب في أرجاء المكان ، ونقل الفقيه الى بيته بين بكاء الباكين ، ووجوم المشلوهين ، كانت وفاته صورة رائعة لمصرع القائد الشجاع يطيب له أن يجود بحياته في حومة الوفى ، ولقد عم الحزن عليه أرجاء البلاد ، وذكر الناس ولا يزالون يذكرون له نضاله المتواصل عن قضية الوادى تحت لواء شقيقه الزعيم الأول « مصطفى كامل » ، إذ لازمه في نضاله ، وتابع النضال بعد وفاته ، وحفظ عهده الى آخر نسمة من حياته ، كما تراه في موضعه من هذا الكتاب ، وفي كتاب ثورة ١٩١٩ (١) ، وشيئت جنازته في مشهد مهيب ضم الألوفا المؤلفة من طبقات الشعب كافة ، وسار المشيعون من منزل الفقيه بعابدين الى ميدان الأوبرا فالعتبة الخضراء فشارع محمد على وصلى عليه في جامع قيسون ، واستأنفت الجنازة سيرها الى مقابر الامام الشافعى حيث دفن الى جوار شقيقه العظيم .

(١) راجع أيضا كتابنا « مصطفى كامل » وكتابنا « محمد فريد » .

استقالة وزارة عدلى

استقالت وزارة عدلى يوم ١٩ ابريل سنة ١٩٢٧ ، ولم تكن استقالتها متوقعة ، بل حدثت فجأة وعلى غير انتظار ، وذلك أن مجلس النواب كان يتناقش بجلسة ١٨ ابريل فى توظيف المال الاحتياطى للحكومة وتخصيص جانب منه لتشجيع الصناعات الوطنية ، وفى أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضوا يتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ ولايتها الحكم ، والرجاء فى أن يستمر هذا التعضيد وتنوع ضروبه ، فيوكل الى البنك بعض الأعمال التى يمكن أن يقوم بها والتى فى قيامها مصلحة للحكومة والبنك معا ك شراء الاوراق المالية والتحاويل على الخارج وايداع جانب من اموالها فيه مساعدة على توسيع دائرة اعماله خصوصا فيما يتعلق بالتسليف على القطن وايداع مال البديل الذى لدى الاوقاف الأهلية .

فاعترض النائب عبد السلام جمعة بك على هذا الاقتراح لما تضمنه من شكر الوزارة وقرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح ، وكان عدلى باشا حاضرا فى هذه الجلسة ، فعند هذا القرار من المجلس بعثابة عدم ثقة بوزارته ، فلما رفعت الجلسة للاستراحة وأميدت لم يحضرها ولم يحضر كذلك أحد من الوزراء ، وظهر من ذلك أن أزمة قد بدت فى الأفق ، وأراد مصطفى النحاس باشا ، وكان يرأس الجلسة فى غيبة سعد ، أن يتلافى الأزمة ، فقال ردا على طلب بعض الأعضاء تأجيل الجلسة حتى يحضر الوزراء : يظهر أن الوزارة متأثرة مما حدث قبل الاستراحة من رفض الاقتراح الذى كان متضمنا شكر الحكومة ومشتملا على طلبات أخرى تتعلق ببنك مصر ، ويظهر أنها رأت أن رفض الاقتراح معناه عدم الثقة بها ، ولكنى لا أظن مطلقا أن هذه الفكرة قد جالت بخاطر المجلس ، وكل ما فهمته هو أن الاقتراح كان متشعبا ولهذا رفضه المجلس اكتفاء بالافتراحات التى قرر إحالتها على لجنة المالية لفحصها ، وسأل أعضاء المجلس قائلا : هل يخالفنى أحد فيما صرحت به الآن ؟ فأجاب الأعضاء : كلنا موافقون ، وكرز القول بأنه لا يفهم مطلقا أن المجلس قصد عدم الثقة بالوزارة ، وأقره الأمضاء على ذلك ، وقال عبد السلام جمعة بك أنه حينما تكلم ضد الاقتراح كانت فكرة عدم الثقة بالوزارة بعيدة عن ذهنه كل البعد وأن المجلس فى كل فرصة يعلن أنها محل ثقته .

ولم تفد هذه التصريحات فى تبديد سوء التفاهم ، ورفعت الجلسة على أمل أن يقتنع عدلى باشا بأن المجلس لم يقصد عدم الثقة بوزارته ، ولكنه أصر على رأيه ، وأميدت الجلسة وخضرها ، وأعلن عزمه على الاستقالة قائلا : سمعت الحكومة أثناء نظر تقرير الميزانية انتقادات من كثير من حضرات الأعضاء ، وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذته المجلس فى هذه الجلسة ، وترى الحكومة فى هذا القرار وفيما تضمنته هذه الانتقادات من عبارات اللوم ما يدعوها صيانة لكرامتها الى أن تتخلى عن الحكم ، ورفعت الجلسة عقب ذلك مباشرة .

ومن رأينا أن قرار المجلس وبخاصة بعد التفسيرات التى فسره بها الأعضاء لا يعد قرارا بعدم الثقة ، وما كان يستوجب استقالة الوزارة ، ولكن عدلى باشا كان دقيق الحس ، شديد الحرص على كرامته ، غير متهافت على منصب الوزارة ، فرأى رغم التصريحات الودية التى بدت من رئيس المجلس وأعضائه أن مجرد رفض المجلس لاقتراح الشكر يحمل فى ثناياه عديم التقدير لوزارته ، فأثر مبالغة منه فى احترام سلطة مجلس النواب أن يستقيل من الحكم ، وهذا أمر متروك تقديره الى

رئيس الوزارة ، وهو على اى حال احساس حميد اذا قورن بالوزارات التى تتحدى المجلس فتعاقبه بالحل اذا هو أبدى عدم ثقته بها أو لمحت فى الافق أنه سيقدر عدم الثقة بسياستها ، مما أفقد الحياة الدستورية روحها ومعناها ، وجعلها حياة صورية خيالية .

قدم عدلى الى الملك يوم ١٩ ابريل اى فى اليوم التالى لقرار المجلس استقالة الوزارة ، وقد وقعها الوزراء جميعا ، ولم يذكروا فيها أسبابا . وطلب سعد الى عدلى العدول عن الاستقالة ، وألح عليه فى ذلك ، فأبى . وعلى ذلك قبلت استقالته فى ٢١ ابريل .

وزارة ثروت باشا

٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧

هى ثانية الوزارات الائتلافية ، وقد رغب سعد الى ثروت أن يؤلفها بعد استقالة وزارة عدلى ، فقبل هذه المهمة ، ومن ثم استدعاه الملك ، وعهد اليه تأليف الوزارة الجديدة فالفها فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧ على النحو الآتى : ثروت باشا للرئاسة والداخلية . جعفر ولى باشا للحربية والبحرية . أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية . فتح الله بركات باشا للزراعة . مرقس حنا باشا للخارجية . محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف . على الشمسى باشا للمعارف . أحمد محمد خشبة باشا للمواصلات . عثمان محرم باشا للأشغال . محمد محمود باشا للمالية . وهى أعضاء الوزارة السابقة مع تغيير يسير فى مناصبهم ودخول جعفر ولى باشا فيها .

كانت سياسة هذه الوزارة هى نفس سياسة الوزارة السابقة ، وكان الدكتور حافظ عفيفى بك مرشحا للدخول فيها من ممثلى حزب الأحرار الدستوريين ، لكن الملك فؤاد رفض تعيينه ، لما سبق له من جهود فى سبيل اعلان الدستور كانت تتعارض مع رغبات الملك ، فأسرها له فى نفسه ، وحال دون دخوله الوزارة ، فعين بدله جعفر ولى باشا .

وقد امترض حزب الأحرار الدستوريين على هذا التدخل ، واحتج عليه فى بيان له أصدره عقب تأليف وزارة ثروت باشا اذ قرر : « الاحتجاج على مخالفة التقاليد الدستورية المقررة لدى جميع الأمم ذات النظم النيابية بالعدول عن تعيين مرشح فى منصب الوزارة بعد أن تم ترشيحه على الطريقة الدستورية باتفاق رئيس الأغلبية ورئيس الحكومة وتمام رضا حزب الأحرار الدستوريين » .

ولعلك تشعر بشيء من الدهشة والتهكم المرير عندما تقرأ هذا القرار ، فهذا الحزب الذى يثور على مخالفة تقليد دستورى سليم ويتمسك بحق الأغلبية فى ولاية الحكم هو بلداته الذى أهدر حقوق الأغلبية واشترك غير مرة فى تعطيل الدستور ، لكن يستأثر بمقاعد الحكم ، فالحكم عنده هو هدفه الوحيد ، وسيان عنده أن يصل اليه من طريق الدستور أو من طريق هدم الدستور ، وما بهذه الأساليب الملتوية تخدم الأمة ، ولا لمثل هذه الغاية تنشأ الأحزاب السياسية وتفيد منها البلاد .

الزمة الجيش

مايو - يونيه سنة ١٩٢٧

وقعت في أواخر شهر مايو وأوائل شهر يونيه سنة ١٩٢٧ أزمة سياسية حادة بين مصر وإنجلترا ، سميت « أزمة الجيش » ، وكانت صورة متكررة للاعتساف البريطاني بأزاء مصر ، كما دلت على نية مبيتة من إنجلترا على أن لا تمكن مصر من أن يكون لها جيش أو قوة دفاعية اطلاقا .

وبيان ذلك أن ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٧ - سنة ١٩٢٨ كانت معروضة على مجلس النواب ، واتباعا للأوضاع البرلمانية أحيلت على اللجنة المالية بالمجلس لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس ، وقد استأنست اللجنة بأراء لجان المجلس المختلفة وطلبت إليها إبداء ملاحظاتها عنها . وكانت لجنة الحربية منوطا بها إبداء ملاحظاتها على ميزانيه وزارة الحربية ، فألفت لجنة فرعية لفحصها انتهت إلى إبداء عدة مقترحات خاصة بإصلاح الجيش المصري وترقيته ، منها إلغاء منصب السردار (وكان شافرا منذ مقتل السير لى ستاك) ، ومنها تحسين أسلحة الجيش ومهماته ، وترقية التعليم في المدرسة الحربية ، واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام للجيش وقتئذ وكان بريطانيا (اسبنكس باشا) عضوا فيه ، وذلك على غرار مجلس الجيش في إنجلترا ، وأبدت أيضا بعض ملاحظات على مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل وعن المناطق التي كانت باقية تحت الحكم العرفي سواء في محافظتى الصحراء أو الواحات .

قدمت اللجنة الفرعية تقريرها بهذه المقترحات والملاحظات إلى لجنة الحربية ، وقبل أن تفحصها هذه وثبت فيها برأى وصل نبؤها إلى دار المندوب السامي والصحف البريطانية ، فهبت تردد وتبرق ، وتتهدد وتوعد ، ونشأت هذه الأزمة ، وكان مظهرها توجيه مذكرة من الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامي في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ ، خلاصتها :

أن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبي ، وعلى حماية المواصلات الإمبراطورية ، وترغب أن يكون جيش مصر صالحا مستعدا للاشتراك في الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك على استعداد أن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على إيجاد مثل هذه القوة بشرط أن تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية وبأقل خنود من الأشخاص البريطانيين ، إذ أن هذه القوة ستدعى للتعاون مع الجنود البريطانية في مصر ، وأنه لوحظ في الأيام الأخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى إلى ادخال النفوذ السياسى في الجيش المصرى ، واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون في المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية ، وهذه المحاولات لقيت أخيرا تأييدا في بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية في تقريرها الذى نشر حديثا وسيطرح للمناقشة قريبا في البرلمان ، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرا من الفرص التى تنهيا للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولذلك فإنها تدعو الحكومة المصرية إلى إعادة النظر في موقفها بغير إبطاء ، وخلصت المذكرة إلى طلبات الحكومة البريطانية وهى :

١ - وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء اسبنكس باشا) من أن يؤدي في حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستن

باشا في يناير سنة ١٩٢٥ ، أذهى لم تلخ قط ، ولهذا الغرض يجب أن يمنح
رتبة فريق مع المرتب المناسب وواجباته ، ويجب أن يعطى عقدا على الأقل
لمدة ثلاث سنوات في أول الأمر .

٢ - إذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية ألا يتأخر
عن أن يرفع إلى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق
بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة .

٣ - أن يعين ضابط بريطاني كبير برتبة لواء ليكون مساعداً للمفتش العام ينوب عنه
في غيابه ، ويقوم بالأعمال التي يقوم بها المفتش العام نفسه ، وهذا الضابط
يحل محله في غيابه ، أو عندما يكون قائما بأعمال المفتش العام أقدم ضابط
بريطاني يكون موجودا .

٤ - يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل إذا نفذ الدمج الذي
تقرر أخيرا) ، تحت إشراف المفتش العام البريطاني للجيش أو نائبه في غيابه ،
ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان
الحال حتى أبريل سنة ١٩٢٥ .

٥ - أن تظل المراكز التي يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون في المصالح التابعة
لوزارة الحربية وكذلك في مصلحة خفر السواحل إذا أدمجت في مصلحة الحدود
محفوظة في أيد بريطانية ، ولا ينبغي أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا
بالواسطة .

٦ - وفيما يتعلق بالاختصاص القضائي تبقى الحالة الحاضرة على ما هي عليه في
الجهات الداخلة في اختصاص مصلحة الحدود ، أي يبقى النظام العرفي فيها .

وظاهر من هذه المذكرة أن الغرض منها استبقاء الإشراف البريطاني كاملا على
الجيش المصري ، كما كان في عهد الاحتلال والحماية .

لم تنشر الحكومة نص المذكرة بأكمله في حينه ، واكتفت الصحف بنشر خلاصات
مما وصل إلى علمها عنها ، وأرادت الحكومة بعدم نشرها التهوين من خطرها وتهدة
الخواطر .

وقد رد ثروت باشا على هذه المذكرة في ٣ يونيو سنة ١٩٢٧ ردا مغرغا في قالب
الود والتسليم بمعظم المطالب البريطانية ، ذكر فيه أن الحكومة المصرية تشاطر
المندوب السامي وجهة نظره في منع ادخال السياسة في الجيش وأنها تنوق أبدا إلى
أن تجلو كل شك عن الجيش المصري في هذه الناحية ، ولم يكن ليفوتها اجراء التحقيق
إذا قدمت لها حوادث معينة ، وذكر عن التقرير الذي أشار إليه المندوب السامي في
مذكرته أنه ليس من عمل لجنة الحربية البرلمانية ، بل أن لجنة فرعية منها تألفت
لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذي أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فكلفت اثنين
من أعضائها وضع تقرير في الموضوع ، وأن مشروع هذا التقرير هو الذي نشر بغير
أن يقدم لا للجنة الحربية ولا للجنة الفرعية نفسها ، وقال أن الحكومة المصرية على
استعداد أن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذي ينحو نحو المفاوضة لايجاد الترتيبات
التي من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن في انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه
المفاوضات ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات يمكن أن يحتفظ
بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصري كما كانت حتى الآن وبغير عائق ،

وأنه منذ اعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور آنفا الذى أدخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط ، منذ هذا المرسوم والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرا عاديا ، ومع أن بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط فما كانت الا نادرة وعرضية ، وكانت تدور غالبا حول مدة الترقية الوقتية ، على أنه يمكن القول بأن الوزير (لمصلحة الدقة وحسن النظام) سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى الفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات والتى يتخذ منها سندا لقراراته ، وفيما يتعلق بعد خدمة المفتش العام من سنتين الى ثلاث ترى الحكومة أن عقد المفتش العام لما يكذب مدته ، ومن ثم فإن هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية ، ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه ، على أن وزير الحربية سيبحث من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على اداء اعباء منصبه أو ليحل محله عند غيابه ، وما دامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين فلن يتأخر عن القيام به فى حدود السلطة المخولة له لتعيين اجنبى فى منصب فنى ، وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى ، وفيما يختص بمصلحة الحدود فإن هذه المصلحة التى تشتغل بأعمال الادارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ المنشئ لمجلس الجيش يكون المدير العام لهذه المصلحة عضوا فى ذلك المجلس بحكم وظيفته ، هذا الى أنه ما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش فإن هناك كل ما يدعو الى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنتج بكل ما يرغب فيه من ضمان وطبقا لمقتضيات الخدمة ، وفوق ما تقدم فإن الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، ونظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عند ما انتهت مدة عقودهم فقرر - لمصلحة العمل - أن يستبقوهم فى مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدة تتراوح بين سنة وستين ، وهذه العقود تثبتهم فى الأعمال التى كانوا يقومون بها ولا يزالون مستثمرين على القيام بها ، وانما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أو لا ، وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية طبعاً خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لى اعتبار آخر مهما كان ، أما النظام القضائى المنفذ فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود فما هو فى الحقيقة أكثر من سلطان مد المبادئ التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل إلحاقها بمصلحة الحدود حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها ، ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الوقت الذى يمكن أن يحل محله نظام أوفى ، ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسباب الحكومة المصرية الى النظر فى وضع النظام الجديد ، ويرجع على الأقل الى أسباب تتصل بالأحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش التى تتبع منطقة الحدود الشرقية أن الحكومة تدرس مسألة إعادة محكمة أول درجة باختصاصها الاصلى وهذه المحكمة هى التى كانت موجودة فى الأصل قبل وجود الادارة محل البحث .

وأعرب لروت باشا فى ختام رده عن رجائه فى أن الايضاحات والتأكيدات المتقدمة ستبديد كل سوء تفاهم بين الحكومتين ، موضوع الجيش المصرى ، وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما فيوما وأن يظل حسن التفاهم سائدا بينهما وأن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين فى الوصول الى اتفاق يقوى روابط الصداقة ويوجد بين البلدين كها يضمن مصالحتهما .

ولم ينشر الرد في حينه ، لكى لا يثير الراى العام على الوزارة .

وبينما كان الأخذ والرد متبادلين بين الجانبين ، اذا بالازمة تأخذ شكلا حادا ، فقد اذاعت أنباء لندن البرقية أن ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر من مالطه الى المياه المصرية ، ثم القى السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بيانا في مجلس العموم عن الازمة قال فيه ان الحكومة البريطانية انما تدخلت في هذه المسألة لأن فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لانجلترا ، وأن الدليل على ذلك هو ما اقترحتة اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش واسلحته (تأمل !) ، وأضاف الى ذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات في المسائل المعلقة ، ولكن الى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الامن في مصر وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بان هناك سعيًا يبدل للتحريض والهياج ، وهذا هو ما أدى الى ارسال البوارج الثلاث الى مصر .

وقد جاءت هذه البوارج فعلا الى ميناء الاسكندرية وبورسعيد ، فكان لحضورها وقع أليم في النفوس .

وانتهت الازمة بان قررت الحكومة مد مدة خدمة اسبنكس باشا المفتش العام للجيش ، ومنحته رتبة فريق ، وقبلت تعيين وكيل انجليزى له وهو اللواء بالمر باشا ، وعينت ضباطا انجليز جددًا بالجيش .

واستبان من ملابسات هذه الازمة أن انجلترا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى يعول عليه في الدفاع عنها ، وقد افصح المحرر الحربى لجريدة الديلى تليفراف عن هذه النية بقوله : « اذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال » ، واذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل » .

وارادت انجلترا من ناحية اخرى الضغط على الحكومة المصرية واكراهها على الدخول في مفاوضات لمقد المعاهدة التى تربط مصر بانجلترا ، وانذارها بأنها ما لم تقبل المعاهدة فستظل انجلترا على سياستها في احراجها والنارة الازمات في وجهها والتدخل في شئونها الداخلية ، وقد اتضح فيما بعد أن عقد المعاهدة لم يضع حدا لهذا التدخل ، بل كانت بابا جديدا من نوع جديد لاستدامة البغى والعدوان .

رحلة الملك فؤاد الى أوروبا

يونيه - نوفمبر سنة ١٩٢٧

اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة الى أوروبا ، وأرادها رحلة ملك مطلق ، لا ملك دستورى ، فلم يدع أى وزير لاصطحابه ، على حين أن المؤلف في النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير الخارجية في مثل هذه الرحلات ، ولكن الملك أبدى رغبة في أن لا يصحبه أحد الوزراء ، وهنا نشأت ازمة داخلية ، وقف سعد فيها الى جانب ثروت ، واشترط أن يصحب الملك في رحلته ، وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد ثنفيات الرحلة الملكية ، فأحجم عن اقراره ، لأن الملك فؤاد كان لا يزال معتزما السفر دون أن يصطحب أحدا من الوزراء ، وكان معروفا أن الملك لم يكن في خاصة نفسه يعيل الى الوزارة من يوم تأليفها بل كان يعتبرها مفروضة عليه ، ويود أن يخلق لها العقبات وأن يتخلص منها في أول فرصة ، وانتهت الازمة بقبول الملك اصطحاب ثروت باشا في رحلته ، وعلى ذلك أقر البرلمان اتمادات الرحلة ، على أن الملك أبى أن يركب معه رئيس الوزراء اليمخيت « المحروسية » ، على سمعته وعديده غزفه ووفرة أقسامه وأهاليه ،

واستقله وحده وحاشيته ، وأبحر من الاسكندرية صبيحة يوم الجمعة ٢٤ يونية ، أما ثروت باشا فقد أبحر على ظهر الباخرة « مارييت باشا » ، والتقى بالملك في أوروبا !

وصل الملك فؤاد الى مرسليا فباريس ، ثم الى لندن ، حيث قوبل بمقابلة فخمة ، واستقبله على محطة فيكتوريا الملك جورج الخامس وبعض الأمراء ، والمستر بولدوين رئيس الوزارة البريطانية ، والسير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية ، وكثير من العظماء ، وأقيمت له يوم ٤ يوليه مأدبة رسمية بقصر بكنجهام ، ألقى فيها الملكان خطبتين تختلفان في روحهما ومعناهما عن الخطب التي تتبادل بين ملكي دولتين مستقلتين ، فقد ورد في خطبة الملك جورج قوله : « ولست في حاجة الى أن أؤكد لجلالتكم الاهتمام الوثيق المقرون بالعطف الذي تتبعته به تقدم مصر وأنه ليسرني أن هذا التقدم الذي تم فيما مضى عززه التعاون الودي بين حكومتينا » وقال : « ولا يقل عن ذلك ترحيبنا بجلالتكم بصفة كونكم ملكا لبلاد تربطنا بها مصالح عديدة مشتركة ويجب أن ننظر بمزيد الاهتمام الى ارتقاءها ارتقاء منظما » .

فهذه العبارات تحمل في طياتها معاني السيادة والإشراف على شئون مصر .

وفي خطبة الملك فؤاد اعتراف بهذه المعاني أشد دلالة على التبعية ، كقوله : « واني لأشكر جلالتكم كذلك على العطف الذي تتبعتم به تقدم مصر وأنه ليسرني أن أعترف بالمساعدة الفعلية التي قامت بها بريطانيا العظمى في الماضي لتحقيق هذا التقدم » .

وقد أقيمت هاتان الخطبتان في أعقاب المذكرة البريطانية التي قدمت فيها إنجلترا مطالبها في شأن إبقاء السيطرة الانجليزية على الجيش المصري ، وقبلتها الحكومة المصرية مرغمة تحت تأثير البوارج الحربية التي صحبت تقديم هذه المطالب ، فكانت الخطبتان تأييدا واثارا لهذا العدوان الصارخ ، ويتبين من هذه الملاحظات أن المقابلة الفخمة التي استقبل بها الملك فؤاد في لندن كانت كلها مغنما للاحتلال ، وقد بدأت في هذه الرحلة المحادثات الأولى بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ، وهي المحادثات التي أسفرت في نوفمبر سنة ١٩٢٧ عن مشروع معاهدة تبعية واحتلال .

وبعد أن تمت زيارة لندن عاد الملك الى باريس ، ثم زار إيطاليا ، فقوبل فيها بمقابلة عظيمة ، وطاف ببعض المدن الإيطالية ، ورجع الى باريس في ٢٠ أغسطس ، ثم قصد الى فيشي للاستشفاء ، وزار بلجيكا .

وفي ١٧ أغسطس أبحرت الملكة نازلي على اليخت الملكي « الحروسنة » من الاسكندرية الى أوروبا ، لتلحق بالملك في رحلته ، وزار الملك باريس زيارة رسمية في أكتوبر ، فقوبل بالحفاوة البالغة ، وعاد من رحلته في نوفمبر ، فبلغ الاسكندرية يوم ١٤ منه وانتقل الى العاصمة يوم ١٦ منه .

وفاة سعد زغلول

٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

سافر سعد يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٧ الى « بساتين بركات » ببليس ، وقضى بها عشرة أيام في ضيافة فتح الله باشا بركات (ابن أخت الفقيد) وهو بالراحة من عناء العمل ثم انتقل الى « مسجد وصيف (١) » ليقيم بها أياما أخرى في قصره الريفي الذي اعتاد أن يذهب اليه صيفا في بعض السنين ، ومررت الأيام الأولى وهو في صحة عادية ،

(١) هو بلاد مريوط التي على النيل (فرع دمياط) .

ولكنه في أوائل أغسطس شعر بألم في أذنه اليمنى ، وكان الظن أنه ألم خفيف لا يلبث أن يزول ، غير أنه أخذ في الاشتداد ، وارتفعت حرارة الرئيس ، وعاده الأطباء فوجدوا أن مرضه نوع من الحمرة ، وأخذوا في علاجه بالحقن بالمصل المقاوم لهذا الداء ، ولما تحسنت حالته وهبطت الحرارة قليلا نصحوا بعودته الى العاصمة ، لأن فيها وسائل العلاج والراحة مالا يتوافر في الريف ، فبارح « مسجد وصيف » صباح الجمعة ١٩ أغسطس وأثار المرض بادية عليه ، وأقلته الباخرة « محاسن » الى القاهرة ، فلما وصلها لزم داره مريضا وتحسنت صحته قليلا ، ثم عاوده المرض ، وأخذ يتفاقم وبشتد ، حتى وافاه الأجل المحتوم في الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

فما ان ذاع نعي الزعيم حتى ارتجت البلاد لوفاته ، وعم الحزن أرجاء الوادي ، وطيرت الأسلاك البرقية نبأ نعيه في الشرق والغرب

ونعاه مجلس الوزراء في بيان قال فيه : « مجلس الوزراء ينعى الى الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه القدر المحتوم حوالي الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ عقب مرض لم يمهله طويلا ولم يعطف على مستودع آمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها ، والى الله مرجعه وله منه الرحمة والرضوان ، والى الشعب المصرى جميل العزاء ، وستشيع الجنازة في الساعة الرابعة بعد ظهر الأربعاء الموافق ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٧ من بيت الأمة الى مدفن الفقيد بالامام الشافعى » .

ونعته الصحف والهيئات والأحزاب نعيًا بالغ الأثر في تقدير الزعيم الراحل .

وشيعت جنازته عصر يوم الأربعاء في موكب رهيب احتشد فيه جموع المشيعين ، واشترك الشعب بأسره في توديع سعد الى مقبره الأخير ، وشيع جثمانه الى قبره المؤقت بحى الامام الشافعى ، ورثاه الشعراء والكتاب ، وابنته الصحف في مصر والبلاد العربية قاطبة ، ومدته زعيما للشرق لا لمصر وحدها ، وساهمت الصحف الأوروبية في نعيه على اختلاف مشاربها ومذاهبها .

تخليد ذكرى سعد

اجتمع مجلس الوزراء عقب وفاة سعد وقرر تخليدا لذكراه (أولا) اقامة تمثال للفقيد في العاصمة وآخر في الاسكندرية ، (ثانيا) شراء منزله « بيت الأمة » وضمه الى الأملاك العمومية المخصصة للمنافع العامة على أن يبقى حق السكنى فيه لحرم الفقيد مدى الحياة ، (ثالثا) انشاء مستشفى أو ملجأ في العاصمة يطلق عليه اسم سعد زغلول ، (رابعا) شراء البيت الذى ولد فيه المرحوم ببلدة « أيبانه » بمركز فوه وضمه أيضا الى الأملاك العامة ، (خامسا) تشييد ضريح للفقيد على نفقة الحكومة .

وقد نفذت هذه القرارات عدا الثالث ، ونقل جثمان الزعيم الى ضريحه الحالى يوم الجمعة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦ ، في احتفال مهيب ، أعاد الى الأذهان صورة الاحتفال الأول بتشيع جنازته غداة وفاته .



الفصل الثالث عشر

شخصية سعد زغلول

تولى سعد زعامة الأمة في دور من أهم أدوار حياتها القومية ، واقتترنت زعامته بأعظم ثورة في تاريخها الحديث (١) ، وأسلمت له الأمة قيادها عن طواعية واختيار من أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن انتقل إلى رحمة الله سنة ١٩٢٧ ، وظلت ذكراه بعد وفاته تملأ الأسماع والأذهان ، فمن واجبنا ، ومن حقه علينا ، أن نفرّد هذا الفصل لشخصيته ولد سعد في شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٦ م) في بلدة « أبيان » من بلاد مركز فوه بمديرية الغربية ، وكان أبوه الشيخ « إبراهيم زغلول » من أعيان بلدته وذوى الثراء فيها ، والدته السيدة مريم بنت الشيخ بركات من أسرة كريمة بمعية المرشد القريبة من أبيان ، وقد توفي الشيخ إبراهيم زغلول وسعد في سن الطفولة فكفله أخوه من أبيه الشناوى أفندى زغلول ، وأدخله مكتب القرية وهو في نحو السادسة ، وتعلم به مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن ، وانتقل إلى الجامع الدسوقي حيث أتم تجويد القرآن وتلقى دروسا في النحو والفقه ، ودخل الأزهر سنة ١٨٧١ ليتم دراسته به ، وتعلم على شيوخه ، وقرأ كتب التوحيد على الإمام الشيخ محمد عبده ، وانضوى إلى مجلس السيد جمال الدين الأفغانى الذى هبط مصر لأول مرة سنة ١٨٧٠ ، وكان يختلف إليه طلاب الحكمة في داره بخان أبى طافية ، فكان لهدى الإمامين أثر كبير في توجيه التفقيه إلى التجديد والإصلاح ، وسلامة المنطق وحرية التفكير ، وقوة البلاغة والبيان ، وكان له من ذكائه الفطرى ما ساعده على سرعة تكوينه ونضجه الفكرى في سن مبكرة .

وعندما تولى الشيخ محمد عبده رئاسة تحرير « الوقائع المصرية » ، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة ، اختاره ليكون ضمن هيئة تحريرها ، وكان لا يزال الشيخ سعد زغلول ، فعين في أكتوبر سنة ١٨٨٠ محررا بالقسم الأدبى فيها ، وبذلك انتقل من الأزهر إلى الوظائف الحكومية ، ثم نقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية ، فغير زى العمامة ولبس الطربوش ، ثم نقل إلى وظيفة ناظر لقلم القضايا بمديرية الجيزة في أواخر سنة ١٨٨٢ ، واتجه إلى الدراسات القانونية وهو في الوظيفة ، لما كان لها من الاختصاص القضائى فى المواد الجزئية .

وشبت الثورة المرابية وانتهت بالاخفاق والاحتلال ، ولم يكن لسعد عمل فيها ، على أنه صرف بالتشجيع لها ، ففصل من وظيفته في أكتوبر سنة ١٨٨٢ بعد هزيمة الثورة .

والهم مع زميل له ، وهو حسين أفندى صقر ، بتأليف جمعية سرية تسمى « جماعة الانتقام » ، وحقق معهما ، فتبينت براءتهما ، وأخرج عنهما بعد اعتقال دام عدة أشهر .

(١) ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٤٧ .

وانتظم سعد في سلك المحاماة سنة ١٨٨٤ ، فبرزت فيها شخصيته كعترافع فدير ، ومحام كبير ، ذكى الفؤاد ، قوى الحجة ، بليغ البيان ، وجمع الى كفايته النزاهة والامانة في عمله ، والاحتفاظ بكرامته ، فسطع نجمه في سماء المحاماة ، ونال فيها وفي المجتمع منزلة ممتازة .

وعين سنة ١٨٩٢ قاضيا (مستشارا) بمحكمة الاستئناف ، فانتقل من المحاماة الى القضاء ، وبرزت كفايته كقاض ذي شخصية كبيرة ، وازدانت مجاميع القضاة وملفاته بأحكامه المليئة بالآراء والمبادئ القانونية السديدة ، والبحوث العميقة ، والأساليب الرفيعة في كتابة الأحكام ، وعرف في قضاائه بالاستقلال وسعة الافق والنزاهة ، وتحرى الحق والعدالة .

على أن انتقال سعد من المحاماة الى القضاء دل على حالة نفسية لازمتها سنين عديدة ، قبل أن يخوض غمار الحياة العامة ، وهي اثار الاستقرار على حياة الكفاح والنضال ، فالمحاماة هي ولا ريب مرادفة للكفاح المستمر الذي لا يعرف تراجعاً أو هزيمة ، ومع أن سعداً قد امتاز فيما بعد بقوة النضال السياسي ، فإنه في هذه المرحلة من تاريخه قد جنح الى الهدوء والاستقرار ، وأقر لزملائه المحامين في حفلة تكريمهم اياه أنه اختار القضاء « ليسنريح بعد العناء (١) » .

وقد صاهر في سنة ١٨٩٥ « مصطفى فهمي باشا » رئيس الوزراء وقتئذ ، فسعد بزواج كريمته السيدة صفية زغلول ، التي كانت نعم العضد والشريك له في حياته الخاصة والعامة ، وكانت رحمها الله مضرب الأمثال في الاخلاص لزوجها ومشاركتها اياه في السراء والضراء ، والوفاء له في حياته ، وبعد مماته .

ولم يكن سعد يحمل اجازة الحقوق في المحاماة والقضاء ، ولكنه بعد ان عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف لم يشأ أن يكون أقل من بعض زملاء له في المؤهلات « الشكلية » في فاكب على دراسة الحقوق الفرنسية ، وحصل سنة ١٨٩٧ على اجازة الحقوق من جامعة باريس بدرجة متفوقة .

سعد زغلول ومصطفى كامل

حينما بدأ مصطفى كامل حياته الوطنية سنة ١٨٩٠ : كان سعد لا يزال المحامي النابه (سعد زغلول) ، وكان منصرفاً الى عمله في المحاماة ، ثم عين سنة ١٨٩٢ قاضياً (مستشاراً) ، فانقطع الى قضاائه بدار العدالة ، وليس يخفى أن سعداً أدرك الثورة العربية حين كان شاباً في مقتبل العمر ، وهو وإن لم يكن له دور في وقائعها وتطورها ، لكنه شهد أخفاقها وهزيمتها سنة ١٨٨٢ ، ولعل هذه الهزيمة قد جنحت به الى الانصراف وقتاماً عن النضال السياسي ، فانقطع للمحاماة ، ثم للقضاء ، وشهد من منصة القضاء جهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال على تماقب السنين ، وكان سعد يكبره في السن بشماني عشرة سنة ، ولا بد أنه كان معجباً بنضال ذلك الزعيم الشاب الذي لم يعرف اليأس الى قلبه سبيلاً ، ولقد افاد من هذا النضال ، فان تعيينه وزيراً للمعارف في أكتوبر سنة ١٩٠٦ كان بلا مرأى نتيجة لجهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال في حادثة دنشواي ، فقد وقعت هذه الحادثة في يونيو سنة ١٩٠٦ (٢) . فدوى صوته دويًا هائلاً ، وأشهد أوروبا والعالم أجمع على فظاعة المحتلين فيها ، وكان لجهلاته

(١) الزيد عدد ٢٩ يولييه سنة ١٨٩٢ .

(٢) راجع تفصيلها في كتابنا : مصطفى كامل ، ص ٢٠٠ وما بعدها من الطبعة الاولى .

صدي بعيد في أوروبا وإنجلترا ، وتحرج لها مركز الحكومة البريطانية ، وادركت أن سياستها في مصر تحتاج إلى تعديل وتعديل ، فاعتزمت استبدال اللورد كرومر قنصلها العام في مصر والمسئول الأول عن سياستها ، كما اعتزمت إسناد بعض المناصب إلى الأكفاء من المصريين ، وأن تترك لهم جانباً من السلطة ، لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال ، وكان من مظاهر هذه السياسة الجديدة تعيين سعد زغلول وزيراً للمعارف في أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، ثم استقالة اللورد كرومر في أبريل سنة ١٩٠٧ ، وكلا الحادثين من نتائج جهاد مصطفى كامل في حادثة دنشواي .

وكانت علاقة مصطفى بسعد ودية حتى سنة ١٩٠٦ ، ويبدو وده لسعد مما كتبه (اللواء) في عدد ٧ فبراير سنة ١٩٠٦ عن مرضه ، قال تحت عنوان (شفاه الله) : انحرفت صحة حضرة الأصولي المفضل سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وقضت بإجراء عملية بسيطة له ، وقد تمت على غاية ما يرام ، وأخذت صحته تتحسن . تحسنا عظيماً ، مما سر أصدقائه ومحبيه العديدين الذين يتوافدون كل يوم على منزله لعيادته . نسأل له الشفاء التام والصحة والعافية حتى تنتفع البلاد بعلمه الغزير ومعارفه الواسعة » ، فهذه الكلمة تدل على تقدير مصطفى لسعد .

ولما عين سعد وزيراً للمعارف امتدح مصطفى صفاته ، وأمل الخير على يده ، وكتب في لواء ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ تحت عنوان (سعد بك زغلول وزير المعارف) يقول : « لما قابل جناب اللورد كرومر أول البارحة سمو الخديو المعظم في سراي رأس التين عرض عليه تعيين سعادة سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وزيراً للمعارف المصرية ، فارتاح سمو الخديو لهذا الطلب لما يعهده في سعادة سعد بك من الفضل والعلم والأخلاق القويمة وأن ما يعرفه الناس في أخلاق وصفات سعد بك زغلول وهو في المحاماة أولاً ، وفي القضاء ثانياً ، يحملهم جميعاً على الارتياح لهذا التعيين الذي صادف مصرياً مشهوراً بالكفاءة والدراية والعلم الغزير ، وحب الانصاف والعدل ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت إلى اليوم منصباً لا عمل فيه ، وكان المستشارون الإنجليز أصحاب السيطرة التامة في النظارات ، حق للناس أن يتساءلوا عما يعمل سعد بك زغلول في وزارة المعارف ، هل يكون كبقية الوزراء - أمره وأمر المعارف بيد المستر دنلوب - أم يكون وزير اسماً وعملاً ويحيى سلطة الوزراء المصريين ؟ اللهم اننا عرفنا سعد بك زغلول في ماضيه وحاضره أشد الناس تمسكاً باستقلاله وحقوقه ، وأكثرهم انتقاداً على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم وسمعناه يقرع بلهجة حادة الكسالى والمقصرين كباراً كانوا أو صغاراً ، فإذا بقى سعد بك في وظيفته الجديدة كما هو وكما كان - وهو كما نعتقد - أملنا خيراً كبيراً للمعارف ، ورجونا سريان هذه الروح إلى بقية النظار وعودة « الحياة المصرية » إلى الوزارة ، على أنه إذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيراً للمعارف تقديراً لعلمه وإخلاصه لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية ، وإتمامه لسياسة جديدة قاضية بإعطاء المناصب لمستحقها وتشريف الكفاءة ، فإن هذه السياسة تقضي قبل كل شيء بأن يكون الوزير وزيراً حقيقياً ، وأن يكون العامل عاملاً مؤدياً لوظيفته ، متمتعاً بكل حقوقه ، لا أن يكون آلة في يد الموظف الإنجليزي ولوجب أن يكون سعد بك زغلول المدير الفعال لدفة المعارف المصرية والمصلح لخللها الكثير ، والمحقق لآمال الأمة في نظارة خابت فيها مع المستر دنلوب كل الآمال ، فنحن لا نبتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيراً للمعارف إلا بأمل أن يكون كما كان على مبارك باشا والفلكي باشا وأمثالهما ممن خدموا العلم في هذا القطر خدمات خالدة وكانت لهم في مناصبهم الكلمة النافذة ، والرأي المتبع ، ونطالبه قبل مطالبتنا للاحتلال بأن يكون كذلك ، وأن يكون في مستقبله

كما هو في حاضره وكما كان في ماضيه « الرجل المستقل الذي لا يخدمه منصب ولا مبال » .

ولكن مصطفى أخذ ينتقد سعدا حين انسحب من مشروع الجامعة المصرية عقب تعيينه وزيرا للمعارف (وكان نائب الرئيس أو الرئيس الفعلي لها) ، فانه لم يكذب على وزير المعارف في ٢٨ أكتوبر حتى وقف اجتماع اللجنة ، وكانت تجتمع في داره ، ثم اجتمعت يوم ٣٠ نوفمبر بدار حسن بك مجموع أحد أعضائها ، وحضر سعد باشا الاجتماع ، فأعلن انسحابه من اللجنة ، بدعوى أن كثرة أعماله في الوزارة لا تسمح له بالاشتراك في مشروع الجامعة ، مع أن تعيينه وزيرا للمعارف كان ادعى لأستلزامه بعمل هو من أخص واجبات وزارة (التعليم) ، وكتب مصطفى كامل في هذا الصدد يقول : « كيف يهتم المستشار في الاستئناف بمشروع علمي ولا يهتم به ناظر المعارف ؟ » ، وقال في مقالة أخرى : « أن تخليه يظهر للملا الخطر الذي يحيق بالمشروعات العامة إذا كان لرجال الحكومة دخل فيها ، واعتقادنا أن أقوى ضمانة لأمثال مشروع الجامعة المصرية أن يكون القائم بها هو الأمة دون سواها » .

وتبين أن انسحاب سعد من رئاسة اللجنة كان تحقيقا لرغبة الاحتلال لكي يحبط المشروع ، وقد أصابه الفتور والركود فعلا بعد انسحابه من اللجنة ، وبخاصة لأن الحكومة خلقت في هذا الحين (بإيعاز من الاحتلال أيضا) حركة انشاء الكتائب ، وامتنحت الأعيان في مختلف الجهات على التبرع لها ، معارضة بذلك مشروع الجامعة ، وبقي المشروع راكدا حتى دبت فيه الحياة حين تولى رئاسة لجنته الأمير أحمد فؤاد (المنفور له الملك فؤاد الأول) في سنة ١٩٠٨ .

واشتد مصطفى في نقد سعد حين طلبت الجمعية العمومية من الحكومة في مارس سنة ١٩٠٧ جعل التعليم في المدارس الأميرية باللغة العربية ، وكانت وقتئذ باللغة الانجليزية ، فاعترض سعد باشا وكان وزيرا للمعارف على هذا الاقتراح ، وألقى خطبة طويلة في هذا الصدد سوغ فيها جعل التعليم باللغة الانجليزية ، قائلا « أن الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الأجنبية لحض رغبتها أو اتباعا لشهرتها ، ولكنها فعلت ذلك مراعاة لمصلحة الأمة » وقال : « إذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلا فانتا تكون أسانا الى بلادنا وإلى أنفسنا أساءة كبرى لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا في الجمارك والبوستان والمحاكم المختلفة والمصالح العديدة المختلفة النابعة للحكومة الخ » .

على أن الجمعية العمومية رفضت اعتراضات سعد باشا على الاقتراح ، وأقرته بالأغلبية العظمى ، وقد كانت خطبته دفاعا عن سياسة الاحتلال في التعليم ، لأن الاحتلال هو الذي أحل اللغة الانجليزية محل اللغة العربية في التدريس بالمدارس الأميرية ، فأحدث هذا الموقف ضجة استياء عند الرأي العام .

وكتب مصطفى كامل مقالا في « الاتيندار اجبسيان » عربيه اللواء في عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٧ بحث عنوان (فشل وزير) ، قال فيه :

« أن الناس قد فهموا الآن بأوضح مما كانوا يفهمون من قبل ، لماذا اختار اللورد كرومر لوزارة المعارف العمومية صهر رئيس الوزارة (مصطفى فهمي باشا) الأمين على وحيه ، الخادم لسياسته ، وفهموا أيضا لماذا قامت الصحف الانجليزية والصحف المحررية للإنجليز تؤذيت الرماة في العيون قائلة أن الوزير الجديد هو من الحزب

الوطني ، في حين أن كل شيء من أحواله وشئونه يدل على شدة ميله إلى السلطة ، فسعد باشا زغلول قد فشل فشلا عظيما في الجمعية العمومية ، ولو كان وزيرا أوروبيا يتكلم أمام برلمان لكان قد استقال في الحال ، ولكنه وزير في مصر ، يعتقد أن ثقة اللورد كرومر به كافية وحدها لحمايته ، إلا أن الذين كانوا يحترمون الوزير كقاض ليأسفون على حاضره كل الأسف ، وليخافون على مستقبله كل الخوف ، ويفضلون ماضيه كل التفضيل ، ذلك لأن الوزير قائم الآن على منحدر هائل مخيف .

وزاد في انتقاده إياه امتداح اللورد كرومر له في خطبة الوداع التي القاهها قبل رحيله عن مصر ، على حين أنه طعن في المصريين جميعا ، ورماهم بنكران الجميل .

وصفوة القول أن موقف مصطفى كامل من سعد زغلول كان وديا حتى انسحابه من لجنة مشروع الجامعة ، ثم تحول إلى موقف انتقاد نزيه وخصومة شريفة ، تبعا لما اقتضاه الدفاع عن الصالح الوطني العام (١) .

على أن سعدا قد عني بعد ذلك ببعض المشروعات العلمية في وزارة المعارف ، كاستئناف إرسال البعثات إلى معاهد العلم في أوروبا ، وإنشاء مدرسة القضاء الشرعي التي أسدت للقضاء وللثقافة العربية جليل الخدمات .

وكان يحرص على الاعتزاز بشخصيته ، فاصطدم غير مرة بالمهستير دلولب المستشار البريطاني لوزارة المعارف وصاحب الحول والطول فيها آنئذ .

سعد وفريد

لما تولى فريد زعامة الحركة الوطنية سنة ١٩٠٨ كان سعد لا يزال وزيرا للمعارف في عهد وزارة مصطفى فهمي باشا ، ثم في عهد وزارة بطرس غالي باشا ، وكانت « الجمعية العمومية » قد قررت مطالبة الحكومة بإنشاء « مجلس نيابي » ، فردت الوزارة على هذا الطلب في فبراير سنة ١٩٠٨ بأنها ترى أن الوقت لم يحن بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية ، فأثار هذا الرد فريدا ، وعده أهانة للأمة ومتابعة لسياسة الاحتلال في الطعن في كفايتها للحكم الدستوري ، وعارضه ببعث حركة أجماعية من الأمة بالمطالبة بالدستور ، وأعد الحزب الوطني العرائض للتوقيع عليها من طبقات الأمة كافة ، ووقع عليها بستون ألفا ونيف ، ورفع فريد هذه العرائض إلى الخديو ، وأحدثت هذه الحركة دويا كبيرا في البلاد ، ولكن الحكومة قابلتها بالصمت والجمود ، واشتركت الوزارة على تعاقب الأيام في إجراءات القمع التي أوعز بها الاحتلال والخديو ضد الحركة الوطنية ، كتقييد حرية الصحافة ، وإعادة قانون المطبوعات القديم ، وتشيتب المظاهرات السلمية ، وما إلى ذلك ، ولما عرض مشروع مد امتياز قناة السويس على « الجمعية العمومية » ، وكان الرأي العام معارضا له بحق ، دافع عنه سعد في الجمعية بحماسة ، فاستهدف لسخط الرأي العام ، ورفضت الجمعية العمومية المشروع .

وفي فبراير سنة ١٩١٠ ، على أثر مقتل بطرس غالي باشا ، ألف محمد سعيد باشا الوزارة وعين فيها سعدا وزيرا للحقانية ، واستمرت هذه الوزارة في مناوأة الحركة الوطنية ، باضطهاد الصحفيين ومحاكمتهم ، وسنت في يونيو سنة

(١) مقتبس من كتابنا « عن مصطفى كامل » ص ٢٩٨ الطبعة الأولى .

١٩١١ قانونا بإحالة تهم الصحافة الى محاكم الجنايات ، وقانونا آخر بمعاقبة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها اركان الاشتراك في ارتكاب الجريمة ، وكان غرضها من هذا القانون الأخير قمع الاتفاقات الجنائية السياسية ، وفي عهد هذه الوزارة أقيمت الدعوى العمومية على فريد بتهمة تحبيل الجرائم والتحريض على ارتكابها ، وحكم عليه في يناير سنة ١٩١١ بالحبس ستة أشهر (١) ، وحوكم للمرة الثانية في سنة ١٩١٢ ، إذ أقيمت عليه الدعوى العمومية بتهمة التحريض على كراهية الحكومة ، على أن سعدا استقال من الوزارة في مارس سنة ١٩١٢ ، أثناء التحقيق مع فريد بك ، وصرح في حديثه مع المرحوم أمين بك الزافعي أن الاجراءات التي اتخذت ضده لم يؤخذ رايه فيها وكان ذلك من الأسباب التي عجلت باستقالته (٢) ، فأغضب الرأي العام لاستقالة سعد ولتصريحه في صدد قضية فريد .

ومن أعماله التي يذكرها له المحامون بالخير أنه في عهد ولايته لوزارة الحقانية وضع مشروع قانون المحاماة ، وصار هذا المشروع قانونا في عهد خلفه حسين رشدي باشا (٣) ، وأنشئت بموجبه نقابة المحامين ، وهي المؤسسة التي لها الفضل الكبير في رفع شأن المحاماة وصون حقوقها وكرامتها .

سعد في الجمعية التشريعية

أتيح لسعد باستقالته من الوزارة أن ينال تدريجا عطف الأمة ، وكانت قوة شخصيته ، ومواهبه العديدة ، وكراهية الشعب لوزارة محمد سعيد باشا التي استقال منها ، كفيلة بأن تجعل الأنظار تتطلع اليه وترجو منه أن يؤدي للبلاد بعيدا عن قيود الوزارة بما يستطيع من خدمات .

فما أنشئت « الجمعية التشريعية » سنة ١٩١٣ (٤) ، تقدم سعد للانتخابات فيها ، ورشح نفسه في دائرتين بالقاهرة ، وساعده الحزب الوطني في هذه الانتخابات ، إذ عاهده على أن يكون في الجمعية منضما الى المعارضة ، وعقد أنصار الحزب له الاجتماعات الانتخابية ، وذكوه وناصروه ، ففاز بالعضوية في دائرتي الخليفة وبولاق ، اللتين رشح نفسه فيهما ، وكان فريد في منفاه ، فأرسل له برقية تهنئة على نجاحه . كان سعد أقوى شخصية في الجمعية التشريعية ، وكان لها بحكم نظامها وكيلان ، أحدهما تعينه الحكومة ، والثاني ينتخبه الأعضاء ، أما الرئيس فكان يعين من قبل الحكومة ، وقد انتخب سعد وكيلًا للجمعية ، وجاء انتخابه للوكالة دليلا على اعتراف زملائه له بالزعامة .

برزت مواهب سعد الخطابية في الجمعية التشريعية ، فكانت خطبه فيها تسترعى الأنظار وتنال الإعجاب من سامعيها وقارئها ، وأولاه زملاؤه زعامة المعارضة في الجمعية ، فكان أهلا لهذه الزعامة ، واضطلع بها بجدارة واستحقاق ، وقد وقف تجاه وزارة سعيد باشا البغيضة الى الشعب مواقف معارضة قوية رفعت منزلته من

(١) انظر في تفصيل كتابنا (محمد فريد) الطبعة الاولى من ٢٥٥ .

(٢) العلم (لسان حال الحزب الوطني) عدده ابريل ١٩١٢ ، وذكرت صحيفة العلم في عدد ٣ ابريل أن اجراءات التحقيق والسر في الدعوى اتخلت دون أخذ رأي الوزير المستقيل وكانت الخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزراء والنائب العام .

(٣) هو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الصادر في ٢٠ سبتمبر من تلك السنة .

(٤) انظر الحديث منها ونظامها وتاريخها في كتابنا « محمد فريد » ص ٢٥٠ وما بعدها . الطبعة

الاولى .

الشعب ، وعضدته صحافة الحزب الوطنى واثنت عليه فى هذه المواقف ، ولما استقال سعيد باشا فى ابريل سنة ١٩١٤ وخلفه فى رئاسة الوزارة حسين رشدى باشا ، ظل سعد حاملا زعامة المعارضة ، على انه كان على صلات ودية برشدى باشا ، فلم يصطدم بوزارته مثلما اصطدم بوزارة سعيد باشا ، هذا الى ان رشدى باشا قد عرف بصراحته ونفوره من سياسة الدسائس ، فلم يجعل للمعارضة مجالا لاختصاصه ومناواته ، على أن الجمعية التشريعية لم يمتد بها الأجل ، فقد انفضت فى يونيه سنة ١٩١٤ ، وختمت بذلك الفصل التشريعى الاول والوحيد لها ، ولم تجتمع بعد ذلك لنشوب الحرب العالمية الاولى .

الحرب العالمية الاولى

اعلنت الحرب العالمية الاولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ ، وعطلت الجمعية التشريعية ، وقد سائر سعد الانقلاب الذى وقع فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولم الصمت طيلة مدة الحرب ، ولم تبد منه حركة معارضة للسياسة البريطانية ، فلم ينله سوء فى هذه الفترة العنيفة من حياة مصر القومية .

فى أعقاب الحرب

فلما وضعت الحرب أوزارها ، تولى زعامة الحركة التى قامت للمطالبة بالاستقلال كما فصلناه فى موضعه من كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، وبدأت الحركة بتأليف « الوفد المصرى » عقب مقابلة سعد وزميليه عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا للسير ونجت المعتمد البريطانى فى مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وتولى سعد رئاسة الوفد منذ تأليفه ، وكان اختياره للرئاسة باتفاق جميع زملائه ، فكانت زعامته موضع الرضا والاتفاق ، ولم تلق أية عقبة فى طريقها ، وقد نوهت الى هذه الحقيقة فى كتابى عن الثورة ، اذ قلت : « فى هذه الظروف تقدم سعد زقلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، واخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها ، وتبادل الراى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصفة الزمالة فى الجمعية التشريعية او الصداقة الشخصية ، وكانت وكالته للجمعية التشريعية ، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين ، وزعامته للمعارضة فى هذه الجمعية ، واعتراف زملائه له بالزعامة ، وقوة شخصيته ، ومواهبه ومكانته ، ومقدرته الخطابية ، كل أولئك كان يؤمله لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصيرها (١) » .

وقد ترادفت الحوادث السياسية بعد تأليف الوفد ، حتى اذا ما اعتقلت السلطة البريطانية سعدا وزملاءه الثلاثة هبت الثورة من أقصى البلاد الى اقصاها ، وكان من اول مطالب المتظاهرين الافراج عن سعد ، فسجلت الثورة زعامته للأمة ، وصار رمزا للثورة وزعيمها غير مدافع ، مما زاد من مكانته فى الأمة ، واشتدت حركة الثورة فى مختلف الأرجاء ، فاهتزت لها الحكومة البريطانية ، وأخذت تفكر تفكيرا جديا فى ملاحجها ، وكان أول ما اعتزمت الافراج عن سعد وكان معتقلا فى مالطة ، فأفرج عنه ٦ أبريل سنة ١٩١٩ ، فازداد الشعب تعلقا به ، وسافر من مالطة الى باريس ، ولحق

(١) « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ١ ص ٦٩ . الطبعة الاولى .

به أعضاء الوفد ، وهناك طفقوا يطرقون أبواب مؤتمر الصلح ، ولكنها أوصدت
دونهم ، وصم المؤتمر أذانهم عن سماع طلباتهم .

وتجلى تعلق الشعب بسعد وثقته به حين حضرت لجنة ملنر الى مصر في أواخر
سنة ١٩١٩ ، فان الأمة قاطعتها مقاطعة محكمة وأحالتها على الوفد اذا هي أرادت
أن تعرض ما لديها من آراء أو مقترحات في المسألة المصرية ، وكان هذا الاتجاه توكيدا
وتشبيها لزعامه سعد ، ولما عادت لجنة ملنر الى إنجلترا اتصلت به وكان بباريس ،
واستدعاه اللور ملنر الى لندن للمفاوضة في حل المسألة المصرية ، وتولى المفاوضة
سنة ١٩٢٠ على رأس هيئة الوفد .

لم يكن موقف سعد من هذه المفاوضة صحيحا ولا سليما ، لانه لم يركز القضية
الوطنية في الجلاء ، وهو جوهر الاستقلال ، بل قبل ان يجعله موضع المساومة ،
وإرضى وجود قاعدة عسكرية بريطانية في البلاد ، وان كان قد حدد مكانها بالشاطئ
الآسيوي لقناة السويس ، وأغفل السودان اطلاقا ، حقا أن موقف زملائه في الوفد
كان أضعف منه ، وكانوا في الأغلبية يستعجلون عقد الاتفاق مع إنجلترا ولو كان فيه
إهدار للجلاء ووحدة وادي النيل ، ولكن هذا الاتجاه من أغلبية أعضاء الوفد لا يسوغ
موقف سعد في هذه المفاوضات ، وقد انتهت بقطعها في نوفمبر سنة ١٩٢٠ اذ لم تقبل
لجنة ملنر ادخال التحفظات التي تقدم بها الوفد على مشروع المعاهدة .

ويبدو لنا أن سبعا أراد أن يتدارك خطاه في مفاوضاته مع ملنر ، فاعلن حين
اقتربت مرحلة المفاوضات الرسمية حملة قوية على مشروع المعاهدة ، وفي غضون
ذلك عاد الى مصر في أبريل سنة ١٩٢١ ، فاستقبلته الأمة بأعظم مظاهر الابتهاج
والحماسة ، وكان استقباله سلسلة لانهاية لها من المظاهرات والزينات والافراح
والحفلات المنقطعة النظير ، واستبان من هذا الاستقبال أن الأمة قد وضعت فيه
ثقتها المطلقة ، وكأنه قد ملكها روحا وقلبا وشعورا ، وتأكدت زعامته للأمة بشكل لم
يسبق له مثيل من قبل ، وهنا وقع الخلاف المشهور بينه وبين عدلي ومعظم أعضاء
الوفد ، ووقع الانقسام الذي فصلنا الكلام عنه في الفصل الأول من الكتاب ، وقد
أبدينا رأينا فيه ، فلا نعود اليه تفصيلا ، وإنما من الحق أن ننوه بما دلت عليه الحوادث
اللاحقة ، وهو أن خصوم سعد في الوفد كانوا يرون فيه عقبة في سبيل الاتفاق مع
إنجلترا ، وكان هذا أكبر مأخذ لهم عليه ، وهذا وحده يكفي لرجحان كفته عليهم عند
الحكم على هذا الخلاف على أن الذي يؤخذ على سعد أنه هاجم عدلي وأعضاء الوفد
المنفصلين ومخالفيه في الرأي عامة مهاجمة عنيفة ، وحمل عليهم الحملات الشعواء ،
والب عليهم الجماهير ، في حين لم يكن الأمر يقتضي ذلك ، اذ كانت البلاد في حاجة
الى استمرار الوحدة في صفوفها ، قدر الاستطاعة . وكان سعد يستطيع بلا مرأ أن
يعالج الأمور بغير استدامة أسباب الانقسام ، ولكنه لم يفعل ، بل زاد الانقسام على
يده تفاقم واستفحالا ، ولا ريب في أن إنجلترا قد أفادت من هذا الصدع الذي
أصاب بناء الوحدة .

وعلى أثر اخفاق المفاوضات الرسمية التي تولاها عدلي استهدف سعد لاضطهاد
الانجليز من جديد ، اذ اعتبروه العقبة الجوهرية التي عطلت عقد المعاهدة ، فاعتقلوه
للمرة الثانية ، ونفوه وبعض أنصاره الى جزائر « سيشيل » ، فازداد الشعب تعلقا
به ، وعظفا عليه ، وتأيدا له ، وكان ظن الانجليز أن نفيه للمرة الثانية يضعف نفوذه
في المحيط السياسي ، ولكن الحوادث اخلقت ظنونهم ، وظل اسم سعد وهو في منفاه

العامل الأكبر أثرا في هذا المحيط ، والشخصية المسيطرة على السياسة المصرية ،
ويبدو أن الانجليز كانوا في هذه المرة يعتزمون إبقاءه في المنفى الى غير رجعة ،
ولا ينوون أن يكرروا ما فعلوه حينما نفوه أول مرة الى مالطة اذ أفرجوا عنه بعد
حوالى شهر من اعتقاله بها ، ولكن حوادث الاغتيال التى تعاقبت بعد نفيه الثانى
والتي كان الدافع الأكبر اليها انذار الانجليز انه مادام سعد فى المنفى فلا تنقطع هذه
الحوادث ، قد جعلتهم يعيدون النظر فى شأنه ، فنقلوه الى « جبل طارق » ، مراعاة
لصحته ، اضطروا للإفراج عنه فى مارس سنة ١٩٢٣ ، فزادت مكانته فى نفوس
الشعب ، وتجلت هذه المكانة فى الانتخابات البرلمانية الأولى التى جرت فى يناير سنة
١٩٢٤ ، وكانت انتخابات حرة ، فاكسح الوفد الميدان ، وفاز بتسعين فى المائة من
مقاعد النواب ، فبرهنت هذه النتيجة على التقاف الشعب حول سعد والوفد ، مافى
ذلك شك .

سعد فى الوزارة

واجه سعد فى الوزارة حربا من ناحيتين : الانجليز والسراى ، فالانجليز كانوا
ياماون فيه ويريدون منه ان يقبل مشروع المعاهدة ، ولكنه أخلف ظنهم من هذه
الناحية ، وكان موقفه فى محادثاته سنة ١٩٢٤ مع المستر رمزى ماكدونالد رئيس
الوزارة البريطانية سليما مشرفا ، ومن الحق أن نقول انه أول وزير مصرى واجه
الانجليز رسميا بمعظم مطالب البلاد الوطنية ، وهذه المطالب هى :

أولا - سحب جمع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانيا - سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا - زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات
الخارجية التى تعرقل بالتذكيرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية
فى مارس سنة ١٩٢٢ قائلة أن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى
للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا - مدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر

خامسا - مدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى
حماية قناة السويس .

سادسا - استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التى أدلى بها فى البرلمان
المصرى ، وقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة
للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة (انظر ص ١٤٠) .

وكان تقديم سعد لهذه المطالب بصفة رسمية ، ومواجهة الحكومة البريطانية بها ،
شجاعة منه واقداما ، وبخاصة لأنها كانت السبيل الى إقصائه عن الوزارة ، اذ جعل
نفسه هدفا لسياسة انجلترا العدائية حياله ، مما أدى به فعلا الى الاستقالة فى
نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

أما السراى فكانت تنقم من سعد تمكسه بسلطات الشعب الدستورية ، وكانت
تبغى أن تؤول اليها هذه السلطات ، ولكن سعدا أبى أن تلين له قناة أمام مطالب

السراى . ومن هنا ظهر النضال بينه وبين الملك فؤاد ، وقد وقف سعد في هذا النضال موقفا مشرفا ، جديرا بزعامته للأمة ، وكان الملك ينقم منه وصوله الى رئاسة الوزارة بإرادة الأمة ، واعتزازه بثقتها ، فاحتمله على مضض ، وما فتىء يتطلع الى الأفق يرقب ما تواتيه به الحوادث ، لكى يضرب ضربته التى يقضى بها الزعيم المستند الى قوة الشعب عن منصب الحكم ، ويقضى بعد ذلك على منزلته الشعبية بقوة الحكومة التى تخلفه ، ولقد أفلح فى المرحلة الأولى من برنامجيه ، ولكنه أخفق فى المرحلة الثانية ، ففى المرحلة الأولى انتهز فرصة تغير الانجليز على سعد لتمسكه بمطالبه فى محادثاته من مكدونالد ، فأخذ يثير الأزمات الداخلية لإحراجيه (انظر ص ١٤٢) ، الى أن وقعت حادثة السردار المشؤمة وهاج غضب الانجليز على سعد وعدوه مسئولوا عن الحادثة ، فاستقال أمام مطالبهم الجائرة .

ومن الواجب أن ننوه الى أن استقالته لم تكن بفعل السياسة البريطانية وحدها ، بل ان للسراى والمستوزرين دخلا كبيرا فى دفعه اليها ، فكان مؤامرة قد اتفق عليها بين هؤلاء وأولئك ، لاقصاء وزارة الشعب من الحكم ، وإحلال وزارات الاقلية او وزارات السراى محلها ، وقد رايت كيف أضعف هذا الوضع جبهة مصر حيال العدوان البريطانى ، وكيف استغلته انجلترا فى مختلف المناسبات لكى تضغط على مصر وتضعها منها موضع الضعيف المتخاذل ، أمام العدو القوى المتعاسك .

استقال سعد من الوزارة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وهنا بدأت المرحلة الثانية من سياسة الملك ، وهى تأليف وزارة يصطنعها لتحقيق برنامجيه فى القضاء على الزعامة الشعبية ، وتمكين السراى من حصر سلطات الحكم فى يدها ، وكان ظن الملك أن اية وزارة يعينها تستطيع أن تخضع هذا الشعب المهيض الجناح فى نظره ، ولكن الحوادث جاءت على عكس ما ظن وقدر ، كما تراه مفصلا فى موضعه من الكتاب (١) ، وبقيت الأمة مؤيدة للزعامة الشعبية ، فبرهنت على قوة النضال ، وإباء للظيم ، وثبات فى تمسكها بحقوقها ، واعتزاز بشخصيتها ، ونفور من الحكم المطلق ، وتلك لعمري صفات دلت على تقدم الأمة فى الحياة السياسية .

ومن الحق أن نعترف لسعد بأنه كان مناضلا عظيما عن سلطة الأمة ، تلك السلطة التى هى قوام النظام الديمقراطى فى الشعوب الحرة ، وهنا رجحت أيضا كفته على كفة معظم خصومه ، فان جلهم (ومن الانصاف الا أقول كلهم) قد مالوا الى السراى فى إهدار سلطة الشعب ، فكانوا عونا لها على هذا الشعب ، ومن أسف أن بعض خلفاء سعد وتلاميذه قد نقضوا عهده من هذه الناحية ، وانضموا الى جبهة الحكم المطلق ، متحالفين متعاونين ، مع خصوم الدستور الأقدمين ، فتنكروا لماضيهم فى النضال من سلطة الأمة ، وكانوا فى ذلك من الخاطئين ، ومن عجب أنهم من ذلك ظلوا ينتسبون اليه ، ويتسمون باسمه ، فما أكثر ما فى بلادنا من متناقضات ، وما أعظم الفرق أحيانا بين الأسماء والمسميات !

زعامة سعد

ان الزعامة هى قدرة الانسان على أن يقود الجماهير وأن يجمع حوله أكثر ما يمكن من الأنصار والمؤيدين أو المعترفين بزعامته .

(١) راجع الفصل العاشر والفصل الحادى عشر .

ولا شك أن سعدا قد جمع حوله منذ أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن توفي سنة ١٩٢٧ أكبر ما يمكن من الأنصار ، وكانت له مقدرة عجيبة في اقتياد الجماهير ، وقد جمع حوله بغير منازع الغالبية العظمى من الأمة ، على اختلاف طبقاتها وطوائفها ، فزعامتة أصبحت حقيقة من حقائق التاريخ القومي لمصر الحديثة ، ولئن نازعه في زعامته بعض معاصريه ، فإنهم بعد أن خاصموه عادوا إلى الاعتراف بزعامته ، اعتبر ذلك في الائتلاف الذي حدث سنة ١٩٢٥ ، فقد أقر له خصومه السابقون بزعامته وولوه رئاسة البرلمان الذي انعقد من تلقاء نفسه في نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وأسندوا إليه رئاسة المؤتمر الوطني الذي جمع الأحزاب المؤلفة كلها في فبراير سنة ١٩٢٦ ، واعتبر ذلك أيضا في أن الحزب الوطني أرفض حين تأليف الوفد في نوفمبر سنة ١٩١٨ أن يمثل في هيئة الوفد بزعامه سعد ، وإنما وقع الخلاف على أشخاص من يمثلونه ، فلم يتم تمثيله (١) ، وعندما عقد الميثاق الوطني بين الوفد والحزب الوطني في نوفمبر ١٩٢٢ بمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان (ص ٦٤) كان من قواعده المطالبة بفك اعتقال سعد (وكان وقتئذ في منفاه بجبل طارق) ليتمكن من رئاسة الهيئة المتحدة المكونة من الوفد والحزب الوطني وأن يكون اسم هذه الهيئة « الوفد المصري » .

ولما اضطر سعد إلى أن يتنحى عن رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٦ ، كان هو الذي اختار من يرأسها ، فاختار عدلى سنة ١٩٢٦ ، واختار ثروت سنة ١٩٢٧ ، فهذه الظواهر كلها تدل دلالة صريحة على أن زعامه سعد للأمة قد اعترف بها الجميع .

الماخذ على سعد

أهم الماخذ على سعد أنه رسم خطة المفاوضات مع إنجلترا مع بقاء قواتها العسكرية في البلاد ، والطريقة المثلى كما أسلفنا تقتضى تركيز القضية الوطنية في الجلاء عن وادى النيل والنضال في سبيل هذا الجلاء وعدم التساهل في أمره ، لأنه هو جوهر الاستقلال ، وقد ظهرت عيوب خطة المفاوضات ، فيما استتبعته من تساهل وتنازل عن كثير من حقوق البلاد الاستقلالية ، في مختلف المفاوضات .

وبدا تنارل سعد في مشروعه الذى قدمه الى لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ ، فإنه أفر النقطة العسكرية البريطانية في مصر ، وإن كان اشترط أن تكون على الضفة اليمنى لقناة السويس ، وأغفل السودان بتاتا ، وكان هذا المشروع هو نقطة الارتكاز التى كان يستند اليها المفاوضون لتسوية مشروعات المعاهدة .

لقد كان واجبا على سعد أن يرسم للأمة طريق المقاومة المستمرة ، وأن يركزها في الجلاء ، فلا يتفاهم مع إنجلترا إلا بعد الجلاء ، لأنه ليس مطلوبا من أمة تتمسك باستقلالها أن تتفاهم مع دولة تحتل بلادها .

ومن ناحية أخرى لم يوجه الأمة توجيها اقتصاديا في كفاحها القومي ، لقد كانت منزلته الكبرى التى نالها من الأمة تكفل استجابتها اليه اذا هو دعاها الى النضال في هذا الميدان ، لكى تسترد استقلالها الاقتصادى والمالى الذى هو ولا شك من دعائم

(١) انظر كتابنا « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ١ ص ٦٤ ، ١٧٤ من الطبعة الاولى .

استقلالها الوطنى والسياسى ، ولو أنه وضع لها برنامجا اقتصاديا واسع المدى تتحرر به من التبعية الأجنبية فى حياتها الاقتصادية والمالية ، وتعهد هذا البرنامج بالرعاية والتنفيذ ، لكان له فى هذه الناحية فضل كبير على البلاد ، ولكنه أهمل هذا الجانب الإنشائى ، مع أن الأمة كانت على استعداد لأنه تخطو الخطوات الواسعة الموفقة فى هذا المضمار ، فاهمال سعد هذا الجانب الهام من حياة مصر القومية هو مأخذ كبير على زعامته وعلى سياسته العامة .

وثمة مأخذ آخر ، وهو أنه لم يقدر عواقب الانقسام الذى حدث فى صفوف الأمة سنة ١٩٢١ ، فلم يعمل على تلافيه ، وكان فى استطاعته أن يتلافاه .

حقا أن خصومه فى الوفد يحملون التبعة الأولى فى هذا الانقسام كما بينا فى الفصل الأول ، ولكنه هو أيضا يحمل التبعة معهم ، وكان فى مقدوره أن يجد حلولاً شتى لرأب الصدع الذى أصاب وحدة الأمة ، ولكنه على العكس زاد فى أسباب الانقسام ، وهاجم خصومه مهاجمة عنيفة دون مقتض ، وأباح فى مهاجمتهم أساليب من النضال أفسدت حياة البلاد السياسية .

ولقد لبى الدعوة إلى الوحدة سنة ١٩٢٥ ، وهذا يدل على أن الدعوة فى ذاتها قومية سليمة ، وكان واجبا أن يلبىها سنة ١٩٢١ أو سنة ١٩٢٢ ، لا أن ينتظر حتى سنة ١٩٢٥ ، وكان عليه بعد أن ظفر بالثقة العظمى التى أولاها إياه الشعب فى انتخابات سنة ١٩٢٤ أن يمد يده إلى خصومه ، ويدعوهم إلى التعاون معه ، وفى هذه الحالة تكون دعوة كريمة صادرة عن شعور بالقوة لا عن خوف من الهزيمة ، كان واجبا عليه أن يمكن لبعض خصومه من مقاعد البرلمان ، ولو عن طريق التعيين فى مجلس الشيوخ ، ولو فعل ذلك لبدأ على عمله طابع الإيثار والسعى لتأليف القلوب ، ولكنه لم يفعل ، وهذا موضع ضعف كبير فى حياته السياسية .

ويؤخذ أيضا على سعد أنه فى وزارته أقر قاعدة المحسوبية فى التعيينات والترقيات ، وجهر بها فى حديثه بجريدة الليبرية كما تقدم بيانه (ص ١٢٨) ، وكان واجبا عليه أن يحارب هذا الداء الذى هو بلا مرأى من شر الآفات التى تفسد أداة الحكم ، ولا يخفف من تبعيته أن خصومه فى الحكم كانوا أيضا يتبعون هذه القاعدة ، فإن الزعيم الذى نال ما نال من ثقة الغالبية العظمى من الأمة كان مطلوبا منه أن يصلح العيوب التى تضر بالبلاد ، ويرسم الخطط الكفيلة بتقسيمها ونهضتها ، فأقرار سعد لقاعدة المحسوبية فى الحكومة كان من أكبر المآخذ على سياسته .

ومن الانصاف لسعد أن نقول أنه فى السنين الأخيرة من حياته قد تدارك بعض أخطائه ، فكان لا يميل إلى عقد معاهدة تربط مصر بإنجلترا ، وآثر أن تظل البلاد طليقة من قيود التحالف معها ، ومن ناحية أخرى رضى بالتخلى عن رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ ، وكان أحق بها بوصف كونه زعيم الأغلبية ، وكان هذا منه إثارا يحمد له ، حقا أنه ارتضى هذا الإيثار لأن خصومه قد أقرروا له بالزعامة عليهم ، وحفظوا له مكانته فى المحيط السياسى ، بحيث كان هو الرئيس المعنوى لهم ، ولكن هذه الملابسات لا تفض من قيمة المثل الذى أعطاه .

وهاعندا قد ذكرت ما وسعه الجهد من الحديث من شخصية سعد ، فلعل قد التزمت جانب الحق والانصاف فيما كتبت عنه ، ذاكرا ما له وما عليه ، وليس أولى وأبقى من الحق ولا أجدر منه رائدا لنا فيما نقول ونعمل .

الفصل الرابع عشر

الدستور والحكم المطلق

أود أن أختتم الجزء الأول من هذا الكتاب بكلمة عن الدستور والحكم المطلق
أن نضالا طويلا يقوم بينهما في مصر ، فالى أى جانب وفى أى معسكر يجب علينا
أن نقف مدافعين مجاهدين ؟

أن الدستور فى روحه وفى مجموع نصوصه هو النظام الذى يكفل للشعب حكم
نفسه بنفسه بإرادته واختياره ، ويكفل لأفراده تمتعهم بحقوقهم الشخصية
والسياسية ، فالدستور هو المرادف للديمقراطية ، والحكم المطلق هو قيام حكومات
تفرض على الشعب فرضا ، وتلجأ ، لكن تبقى على غير إرادته ، الى اهدار حقوقه
وكبت حريته .

هذا هو الفارق بين الدستور والحكم المطلق ، لقد دافعت وسأدافع عن حقوق
الشعب الدستورية ، ولعلك تلاحظ أن هذا الدفاع يتمشى فى معظم فصول هذا
الجزء ، وستراه متمشيا فى فصول الجزء الذى يليه أن شاء الله ، وانى فى دفاعى هذا
انما أصدر عن عقيدة لازمتنى طول حياتى الوطنية ، تلقيتها أول ما تلقيتها من مصطفى
كامل ومحمد فريد ، وانى لأرجو ممن تتلمذوا على هذين الزعيمين العظميين أو من
ينتسبون اليهما أن يحفظوا عهدهما فى الدود عن الدستور ، لأنه لا يجل بالإنسان أن
ينتسب الى زعيم وفى الوقت نفسه ينقض عهده والميثاق .

كان مصطفى كامل الى جانب دعوته الى الجلاء ، لا ينى فى المطالبة بالدستور ،
سواء فى خطبه أو مقالاته .

كتب فى عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ من « اللواء » مقالة بعنوان : (الحكومة والامة
فى مصر) ، ذكر فيها وعد اللورد « دفرين » باسم حكومته أن يؤسس فى مصر مجلس
نيابى ، واخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد ، كاخلافها وعودها فى الجلاء ، ثم
قال : « لعمري اذا كان الانجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى
وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأول واجب نطالبهم به هو
أن يحققوا وعد اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع
يد بشرية انجليزية أو مصرية أن تمسها بسوء » .

ودعا الى الدستور فى خطبته فى العيد الثينى لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة
١٩٠٢ ، وكان على صفحات « اللواء » يدعو الى انشاء المجلس النيابى كأداة للحكم
الصالح ، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (افلاس الاحتلال) ،
اظهر فيها فساد الاداة الحكومية فى المعارف والداخلية ، وختمها بقوله : « وعندى
أن هذه الادوار المختلفة والادواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد الى مجلس

نيابى تكون له السلطة التشريعية الكبرى ، فلا يسن قانون بغير ارادته ، ولا تحور مادة الا بمشيئته ولا يززع نظام بغير أمره ، ولا تعلو كلمة على كلمته ، والا فان بقاء السلطة المطلقة في يد رجل واحد سواء كان مصرى أو أجنبيا يضر بالبلاد كثيرا ويجر عليها الوبال » .

وكتب تحت عنوان (انشاء مجلس نيابى) في عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من « اللواء » ما يأتى : « لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر ، وكتبناه في هذه الجريدة وغيرها من وجوب انشاء مجلس نيابى منذ عشر سنوات كاملات ، ويسرهم كما سرنا أن هذا المطلب العزيز صار على السنة الكثيرين من اهل القطر ، لانه الانشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال ، وسواء كان سابقا أو لاحقا لتخلص البلاد من رق الاحتلال ، فانه الضمانة الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة » الى أن قال : « ليس للاحتلال مصلحة في ايجاد مجلس نيابى لهذه البلاد ، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته اذا تمسكت به ودعمت اليه وطالبت وجاهدت بقوة الراى والفكر والشباب التى هى أكبر القوى الفعالة في حياة الأمم ، فلتفعل ، فانها تخطو بالوصول اليه أكبر خطوة في طريق الاستقلال » .

واستمر جهاد الحزب الوطنى في سبيل الدستور ، الى جانب جهاده في سبيل الجلاء ، على عهد محمد فريد ، فقد كان من أجل أعمال الفقيه توجيه الأمة الى حركة اجماعية للمطالبة بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ما طلبته « الجمعية العمومية » في شهر مارس سنة ١٩٠٧ من انشاء المجلس النيابى ، اذ جاء في هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى : « ترى الحكومة أن الوقت لم يات بعد لتشكل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديرىات » .

كان هذا الجواب اهانة للأمة ، وانها ما لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى ، وترديدا وتأييدا لوجهة النظر الاستعمارية في هذا الصدد ، فاعتزم فريد بك رد هذه الاهانة ببعث حركة اجماعية من الأمة ، للمطالبة بالدستور ، واعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها الى الخديو بطلب انشاء المجلس النيابى ، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض ، ووزعها على أعضائه وأنصاره ، والمصريين كافة في جميع الجهات ، للتوقيع عليها ، فانهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والأقاليم ، واشترك في توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والثقفة ، والسيدات والآنسات الملهيات ، وتبعهم جميع طبقات الأمة ، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الاول منها ، قدمها الفقيه الى الخديو عباس الثانى في أبريل سنة ١٩٠٨ ، وفي ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها ، وعليها توقيع ، فكان لهذه العرائض دوى هائل في البلاد ، وكانت أكبر دعاية للدستور .

واقى الحزب الوطنى من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور ، مثل المقاومة التى لقيها منه في دعوته للجلاء ، وكانت الحكومة البريطانية لا تفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعتمديها في مصر معارضتها في عودة الدستور ، ردا على كل حركة يفوم بها الحزب الوطنى في هذه الناحية ، اعتبر ذلك فيما صرح به السير الدون جورست المعتمد البريطانى في مصر سنة ١٩٠٨ ردا على العرائض الاجماعية التى قدمها محمد بك فريد الى الخديو بطلب الدستور ، اذ قال : « اذا كان المقصود من

هذه الصيحة في طلب الدستور انشاء مجلس نيابى باطلاق المعنى كما هو الحال في انجلترا وفي بلدان أخرى اوروبية ، فليس عندى على ذلك الا جواب واحد ، وهو ان الشروط اللازمة لادارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير في ادخال تغيير يحدث انقلابا كهذا الانقلاب ضرب من حماقة والجنون .

وبقيت السياسة البريطانية على اصرارها في مقاومة عودة الدستور ، يعاونها في ذلك الخديو والوزراء المصريون - وهذا ما يدعو الى الأسف - وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو ادخال بعض تعديلات طفيفة في نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، كجعل جلساتها علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩) ، بعد أن كانت من قبل سرية ، وتقرير حق سؤال الوزراء في مجلس شورى القوانين ، وتوسيع اختصاصات مجلس المديرية ، وعد المرحوم محمد بك فريد هذه التعديلات مكسبا للحركة الوطنية - وقد كانت حقا مكسبا في ذلك الوقت العصيب - اذ قال عنها في خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠ : « معا نالته الأمة بفضل مجهوداتها في هذه السنة - ١٩٠٩ - علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وتعديل نظام مجالس المديرية ، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى ، وهى مسائل وان كانت في ذاتها لا تعد شيئا مذكورا بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس ، الا انها تعد خطوة ولو صغيرة في سبيله ، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن ابتاؤها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها ، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى في مجادلات اعضائه للنظار ، ومباحثاتهم في القوانين المطروحة أمامهم ، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة وللجرائد التى تعبر عن أفكارها حسابا كبيرا ، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب المفكر ، لا موقف المعاند أو المكابر ، حتى اضطروا الحكومة في عدة مواقف الى احترام آرائهم والاخذ بملاحظاتهم » .

وكان لا يفتأ يدعو الأمة الى المطالبة باندستور ، الى جانب المطالبة بالجلء ، وآخر موقف له في ذلك قبل منفاه كان في المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ ، اذ دعا في خطبته الى اصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وارسال برقية بذلك الى وزير خارجية انجلترا ، وقرار آخر بطلب رد الدستور الى الأمة ، وارسال برقية بذلك الى الخديو ، ولبنى المؤتمر دعوته ، وأصدر القرارين معا ، وقد تعقب الاحتلال الفقيده بعد هذه الخطبة وأوحى الى صنائعه من الوزراء والحكام والقوامين على الدموى، العمومية أن يعتبروا المطالبة بالدستور تهمة تقع تحت طائلة العقاب ! ومدوها تحريضا على كراهية الحكومة وبغضها وأزدرائها ، وحوكم الفقيده عليها فعلا ، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه في الجهاد وهما على فهمى كامل بك ، واسماعيل بك حافظ ، بالسجن سنة له ، وثلاثة أشهر لزميليه .

تلقيت اذن من مصطفى كامل ومحمد فريد عقيدتى في الدفاع عن الدستور ، فكان أول كتاب وضعته هو كتاب « حقوق الشعب » ، وعنوانه يدل على موضوعه ومعناه ، وضعته سنة ١٩١٢ في شرح المبادئ الدستورية ، وتأييدها وتعميمها ، وقد عبرت فيه عن الحكم بأنهم « وكلاء الأمة » ، وقلت في هذا الصدد : « ان الحكماء في الزمان الماضى وفي الحكومات الاستبدادية على العموم يعتبرون أنفسهم سادة متحكمين لا وكلاء عن الأهالى ولكن هؤلاء الحكماء يعشرون على حقوق الأهالى لسكوت الأهالى عنهم

وتساهلهم معهم ، اما الأمة الحريصة على حقوقها فلا يمكن حكومتها أن تقوم بأعمالها الا اذا كانت الأمة راضية عنها وعن سياستها ، لأن الوكيل لا يمكن أن يستمر في عمله الا اذا كان موكله راضيا عنه ولكن الوكيل اذا رأى من موكله غفلة أو تساهلا اعتبر نفسه في آخر الأمر سيده ومولاه ، وكذلك تفعل الحكومات مع الأمم المتساهلة في حقوقها (١) .

وقلت في موضع آخر : « الحكام ما هم الا المنفذون لارادة الأمة ، ومجلس النواب هو المعبر عن ارادة الأمة والساھر على تنفيذ ارادتها ، وخلاصة ما تقدم أن النواب هم وكلاء الأمة في التعبير عن رغباتها ، والحكام هم وكلاؤها في تنفيذ تلك الرغبات (٢) » .

وفي سنة ١٩٢٢ قلت تحت عنوان (لماذا لا تحترم ارادة الأمة في دور الانتقال) قبل صدور الدستور . « أن الأمة في دور الانتقال أحوج ما تكون الى تحقيق ارادتها ، لأن هذا الدور الخطير يترتب عليه مستقبل البلاد في حياتها السياسية والاجتماعية ، فكيف تبقى ارادة الأمة معطلة في تقرير مصيرها ووضع القواعد والأنظمة التي تسير عليها ويرتبط بها حاضرها ومستقبلها ؟ هذه حالة غريبة يكفى أن نقول فيها انها حالة غير طبيعية ، حالة لا يمكن أن ترضى بها الأمة ولا يمكن أن تؤدي الا الى اتساع مسافة الخلف بينها وبين الحكومة ، فان انتقال الأمم من حال الى حال لا يتم الا في ظل الارادة الوطنية العامة ، فاذا عطلت هذه الارادة فالأمم أن تستاء ، ولها أن تتذمر وتبهرم ، ولها أن تنفر من كل نظام أساسه تجاهل ارادتها ، وهكذا تؤدي الحالة التي نحن فيها الى استمرار التباعد بين الحكومة والأمة ، والحكومة التي لا تعتمد على ارادة الأمة ولا تركز على تأييد الرأي العام فيها لا يمكن أن تكون حكومة قوية في حل المشكلات التي تعرض لها في دور الانتقال ، أن الحكومة التي لا تؤيدها الأمة لا يمكن أن تكون قوية امام الاحتلال الإنجليزي ولا امام المطامع الأجنبية ، فابعد ارادة الأمة عن الميدان وتعطيل ذلك العامل الأكبر في حياة الشعوب ضرر كبير يصيب البلاد وهذا الضرر لاتقع تبعته في التاريخ الا على الذين يتجاهلون ارادة الأمة (٣) » .

ولما أعلن الدستور سنة ١٩٢٣ بفضل جهاد الأمة ، ودخلت المنظمات الدستورية في دور التنفيذ ، ظلت على عقيدتي في وجوب تمتع الأمة بحقوقها الدستورية مهما كانت الأغلبية التي تسفر عنها الانتخابات العامة ، سواء كانت من هذا الحزب أو ذاك ، لأن أساس النظام الدستوري أن تحترم ارادة الأمة في اختيار ممثليها ، وبالتالي حكمائها . وقد عبرت عن هذه القاسمة فيما قلت سنة ١٩٢٥ اعتراضا على تعطيل الحياة الدستورية وقتئذ ، ونقلته في موضعه من الفصل العاشر (ص ١٧٢) ، وأيده حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطني في خطبته بهذا الاجتماع إذ قال : « انه ليحلو لي جدا أن أسمع اليوم على لسان خطباء الحزب الوطني دعوة صادقة الى الاتحاد ، ولكن لا لخدمة الأغراض الدائية والمنافع الشخصية ، بل لتأييد الدستور وتأمين الأمة على سيادتها القومية ، يحلو لي ذلك لأن رجال الحزب الوطني ، وهم طلاب الدستور من قديم ، والسجناء تحت ظلال أحكامه ، هم الذين يرفعون اليوم أصواتهم لصيانته (٤) » .

(١) « حقوق الشعب » ص ١٠ .

(٢) « حقوق الشعب » ص ١١ .

(٣) الاخبار عدد ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢ .

(٤) اللواء والاخبار عدد ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥ .

وانى لأرجو من كل من ينتسب الى الحزب الوطنى الا ينحرف عن هذه الرسالة .

وعبرت عن هذا المعنى أيضا فى جلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٣ بمجلس الشيوخ ، اذ قلت : « انى بالرغم من معارضتى للوقد ، وبالرغم من انى كنت معارضا لسعد سنة ١٩٢٤ فى البرلمان الاول ، وبالرغم مما أصابنى من سعد وخلفاء سعد ، فانى ادين بأن الحكم يجب أن يكون بارادة الأمة ، كما ادين أيضا بحق الاغلبية فى تولى الحكم ، مهما تكن هذه الاغلبية ، لنا أو علينا ، لان حكم الاغلبية هو حكم الأمة ، وهو الحكم الذى يجب أن تتجه اليه جهودنا وأفكارنا وانظارنا ، ان حكم الشعب له اخطاء وله عيوب ، وقد يخطئ الشعب فى اختيار مثله ، ولكن هذا الخطأ يمكن اصلاحه ، ويكون ذلك بممارسة الشعب حقوقه السياسية ، اذ لا توجد أمة فى العالم قد وصلت فى النظام الدستورى الى حد الكمال فى سنة أو سنتين ، كلا ، فان التربية السياسية للشعب تحتاج الى سنين طويلة ، يمارس الشعب فيها حقوقه السياسية ، فخير علاج للنظام الدستورى ولما فيه من العيوب هو أن يمارس الشعب حقوقه ويتولاها بنفسه ، هذا هو الطريق الصحيح لحكم الشعب نفسه بنفسه ، وهو الطريق الذى يبعث فى الأمة روح الاستقلال ، روح العزة والكرامة ، روح التقدم الى مستوى الأمم العظيمة (١) » .

وأود فى هذا المقام ان أنقل ماكتبته دفاعا عن الدستور فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، لانه متابعة لرأى وعقيدتى منذ سنة ١٩١٢ ، بل منذ سنة ١٩٠٨ حين ساهمت فى المطالبة بالدستور على يد المرحوم محمد بك فريد ، قلت : « وهنا يلزمى أن أرد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مغنما ، بل يتجهمون لها ويتنكرون ، ويطيّب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب ، ويضعوا فى طريقها العقبات سرا وعلنا .

« هؤلاء الناقمون لهم دعايتهم ضد الدستور ، وهم وان لم يعلنوا هذه الدعاية جهرة ، فانهم يبثونها فى احاديثهم ومجالسهم ، وتتم عليها أعمالهم وتدابيرهم ، واتجاهات أفكارهم ، فالى هؤلاء الناقمين أوجه القول فى صدق واخلاص ، وانا شدهم ان يعدوا النظر فى آرائهم ، فقد يكون الرأى الذى يقولون به هو نتيجة التسرع فى الحكم ، أو عدم الاحاطة بالموضوع من شتى نواحيه ، أو نتيجة للتأثرات الوقتية ، أو الاعتبارات الشخصية ، ولعلمهم يتدبرون فى جسامة التبعة الأدبية التى يحملونها فى الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاذ خمسا وستين سنة الى الوراء .

« والحقيقة أن النظام الدستورى — واساسه حكم الشعب بارادته ممثلة فى انتخابات حرة — لا يمكن أن يبلغ الغاية من الكمال فى سنة أو سنتين ، بل هو فى حاجة الى مران طويل ، وممارسة مستمرة ، لكى تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه ، ولا يفسر الأمم أن تخطئ فى ممارسة هذا النظام ، فان الخطأ يصلح مع الزمن ، والأمة فى ممارستها حقوقها الدستورية كالفرد الذى يدخل معترك الحياة ، قد يخطئ ويتعثر فى سيرة بادى الأمر ، ولكن هذه الاخطاء هى التجارب للانسان ، يفيد منها ، ولا بد له من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة ، وليس

(١) مضيفة جلسة مجلس الشيوخ — ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٣ .

العلاج للشباب الناشئ في الحياة أن تحرمه حرية العمل ، أو أن تحجر عليه ، يفرض عليه وصيا بحجة حمايته من الخطأ والعتار ، فانك ان فعلت ذلك سلبته الإرادة والحرية ، اللتين هما المميز للانسان ، وهما قوام النجاح في الحياة ، وقضيت عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية ، وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة ، والنهوض والتقدم ، وكذلك الأمم ، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية ، وانما طريق التقدم والنجاح لها أن تثابر على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية ، التي تبث فيها روح الحرية والكرامة الانسانية ، ولا يطلب من الأمة المصرية التي حرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه الى الكمال في بداية حياتها الدستورية ، بل هي في حاجة الى سنين عديدة ، لكي تموض من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومرانا .

« ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية ، فان الزمن كفيل باصلاحها ، أما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديمة » وحسبك أنها تقتل في الأمم روح العزة والكرامة ، وتفرس فيها طبائع النذل والهوان والعبودية .

« كانت هذه النظم آفة الشرق في الجملة ، بل كانت سبيل الغرب الى سيطرته على بلدائه ، فلقد وجد الاستعمار الأوروبي في الشرق مرتعا خصبا ، لم يجد مثله في الغرب ، ولهذه الظاهرة أسباب شتى ، أهمها أن الشعوب الشرقية قد اضعفها النظم الاستبدادية الداخلية ، وارهقتها على توالي السنين ، وأفسدت اخلاقها ، وأضعفت روح المقاومة المعنوية في نفوس أبنائها ، فلم تقو على صد أمواج الاستعمار التي ارتطمت بها ، لأن الشعب الذي يألف العبودية الداخلية هيهات ان يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية ، فالعيوب التي ظهرت أو ستظهر في الحياة الدستورية عندنا ، أقل بكثير من مزاياها » بل هي أقل من مثلها في بلاد من ارقى الأمم حضارة وسلطانا ، ثم انها بلامراء أقل من عيوب الحكم المطلق .

« على ان عيوبها لا ترجع الى الدستور في ذاته ، ولا الى قواعده ومبادئه ، بل الى اخلاق بعض أفراد الشعب ، من خاصته وهامته ، وهذا النقص الخلقى هو نتيجة النظم الاستبدادية التي رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال ، وزاد في تأثيرها الاختلال الأجنبي .

« واصلاح هذه العيوب لا يكون بالتنكر للدستور والتبرم به ، وإهداره حكما أو فعلا ، بل باصلاح اخلاقنا وتقويمها ، ولا تصلح الاخلاق في ظل الاستبداد والحكم المطلق ، بل تزداد ضعفا وفسادا ، لأن الاستبداد آفة الاخلاق والنفوس ، والنظم الحرة تنشئ الأمم الحرة ، أما النظم الاستبدادية فلا تنشئ إلا أمما مستعبدة .

« هذا الى أن الدعاية الى إهدار حقوق الأمة الدستورية تضر بالبلاد في حقوقها الاستقلالية ، لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بارادتها ، وانها في حاجة الى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضا ، وهذا ولا شك شر اعلان عن الأمة ، واساءة الى سمعتها بين الدول والشعوب ، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية ، لأن الحكم الأهلي ما هو الا ركن من أركان السيادة القومية التي يتألف منها الاستقلال ، فاذا قام في أمة من ينادى بأنها لا تصلح لحكم نفسها بارادتها ، فان هذا يفري بها الطامعين ، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها ، ومن ناحية أخرى فان تعويد الشعب على الانعان والخضوع والتفريط في حقوقه الدستورية ، ينتقل بطريق العدوى الى حقوقه الاستقلالية ، وهنا الخطر كل الخطر ، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة في ميدان النضال ،

فالتفريط في أحدها يغرى بالتفريط في الأخرى ولعلك اذا تأملت في سير الحوادث
فديمها وحديثها ، تجد أن البيئات التي صدرت عنها نزعات الاستهتار
بحقوق الشعب الدستورية هي أقرب البيئات الى التفريط في حقوق البلاد
الاستقلالية (١) .

وما بى حاجة الى أن أزيد الأمر بيانا وتوضيحا ، فإن البلاد قد خسرت كثيرا
بتحطيم الحياة الدستورية وتزييفها ، خسرت كثيرا باهدار حقوق الأمة وقيام حكومات
تفرض نفسها عليها فرضا ، دون أن تدري كيف تقوم وكيف تنقذ وكيف تبدل ،
هذا هو الحكم المطلق في حقيقته ومعناه ، وأقل ما يحمل في طياته أنه امتهان لهذا
الشعب ، والزام له أن يذعن لكل حكومة تقوم عليه ، وتعويد له على الخضوع
والاستكانة ، ولا يمكن بمثل هذه الروح أن تنهض الأمم وتستكمل تربيته السياسية ،
أو تقوى على صد الأطماع الخارجية ، لأن الأمة التي تألف الدل والهوان في الداخل
لهي أضعف من أن تقاوم العدوان الذي يصيبها من الخارج ، هذا الى أن حرمان الأمة
حقوقها الدستورية يضطرها الى النضال لاسترداد هذه الحقوق ، ومن حفظها بل من
واجبها أن تناضل عنها ، وبغير هذا النضال تفقد وجودها وبعد ادعائها قبولاً منها
للحكم المطلق ، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد ، وتعطيل لنهضتها ، لأن هذه
الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تصرف في الدفاع عن حقوق
البلاد الاستقلالية بازاء الأطماع الخارجية ، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التي
تحتاج اليها ، فالحكومات التي تقوم على أساس اهدار ارادة الأمة توزع جهود البلاد
وتضعف جبهتها بازاء العدوان الخارجي ، ثم انها تعطل حركة التقدم والإصلاح ، لأنها
تصرف معظم جهودها في سبيل بقائها في مقاعد الحكم على غير ارادة الشعب .

ولا تظن أن الدين يصلون الى المناصب الوزارية عن طريق الحكم المطلق لهم عقيدة
يصدرون عنها في نظام الحكم ، فهم في الواقع لا يصدرون الا عن رغبة الوصول الى
المناصب فحسب ، ورغبة البقاء فيها قدر ما يستطيعون ، وهم قطعاً لا يقصدون
اصلاحاً ولا رعاية لمصالح البلاد العليا ، وما مطاعنهم على الحياة الدستورية الا دعاية
يريدون منها تشكيك الأمة في حقوقها ، لكي يطعنوا الى بقائهم في الحكم رغم ارادتها ،
وانك بقليل من المقارنة ، ومن غير تحيز أو محاباة تستطيع أن تقطع بأنهم لم يصلحوا
شيئاً من العيوب التي يأخذونها على الحياة الدستورية ، وأن عيوب الحكم في عهدهم
أكثر منها في العهود الدستورية ، ومهما اختلفت الآراء في هذا الصدد ، وقال قائل أن
العيوب هي هي ، فما دام من الثابت أن عهود الحكم المطلق لم تكن خيراً من العهود
الدستورية ، فلا مسوغ إذن لعزمان الشعب حقوقه السياسية .

أن البلاد قد خسرت كثيراً من تغليب الحكم المطلق على النظام الدستوري .
وحسبك أن ترجع الى معظم الانقلابات غير الدستورية التي وقعت في البلاد ، وأولها
ذلك الانقلاب الذي تحدثنا عنه في الفصل العاشر ، فانك تراها قد حدثت باتفاق
صريح أو ضمنى بين طرف مصري وبين الجانب البريطاني ، عقب كل أزمة تحدث بين
مصر وإنجلترا ، فالجانب البريطاني كان يرى في الانقلاب عقوبة لمصر على عدم اناعتها
لسياسته ، والطرف المصري الذي باشر الانقلاب يرى فيه وصولاً الى الحكم فحسب ،
وكان هذا الاتفاق سبيلاً جديداً للتدخل البريطاني في شئون البلاد ، في حين لو اتبعت
قواعد الدستور وجرى على سننه ، لما انفتحت الثغرات ، ولسد باب كبير من أبواب

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٩٠ (الطبعة الاولى) .

التدخل ، أضف الى ذلك أن هذا الاتفاق ، صريحا كان أو ضمنيا ، ظاهرا كان أو خفيا ، يستتبع انحلال الجانب البريطاني سلطة وضع حد له ، أو انهاءه عند اللزوم ، لكي يتراضى الأمة ويتقرب اليها ، وهذا وذاك تنوع وتفريع للتدخل الأجنبي ، لا يتفق مع كرامة البلاد ولا مع استقلالها ، ولا ريب أن المسئولين عن هذا الوضع هم دعاة الحكم المطلق ، الذين يسلبون الأمة حقوقا لها كسيبتها في ميدان النضال ، ويضعفون جبهتها بازاء المطامع البريطانية والأجنبية ، ومثل هذا التخاذل لم يحدث في البلاد التي ناضلت عن حقوقها في ظل الدستور ، خذ لذلك أيرلندا مثلا ، فإن أحدا من طلاب الحكم فيها لم يفكر في الانتفاض على حق الشعب في اختيار حكومته ، ولا تقبل الأقليات السياسية أن تنتزع من الأغلبية حقها في ولاية الحكم ، ومن ثم قامت فيها حكومة قوية بثقة أغلبية الشعب ، واذ ظفر حزب ديفاليرا بهذه الثقة في الانتخابات ، لم تناوئه الأقليات في موقفه حيال إنجلترا ، ولم تأتمر به لانتزع منه الحكم من غير طريق الشعب ، ولذلك بقيت أيرلندا قوية في نضالها عن حقوقها ، مع أنها رسميا جزء من الامبراطورية البريطانية ، وهذا هو الاستقرار الذي كفل لأيرلندا ثباتها وقوتها في النضال ، على عكس ما جرى في مصر .

ولعلك تذكر كيف أصر ديفاليرا في الحرب العالمية الأخيرة على أن تقف أيرلندا موقف الحياد ، على الرغم من تهديد إنجلترا إياه ، وعندما اشتد الخلاف بينه وبينها رجع الى الشعب في انتخابات عامة ، فأيده فيها ، فاستمر في الحكم قويا بثقة الشعب ، مصرا على سياسة الحياد التي اختطها في تلك الحرب ، اذ لم يجد من خصومه تأمرا عليه لانتزاع الحكم من يده بالرغم من فقره بثقة الأغلبية ، وهذا هو الوضع السليم الذي يجب على مصر أن تحتديه لكي تكفل لنفسها القوة واتحاد الكلمة أمام الحوادث والأحداث ، فالوضع السليم هو أن يكون للأمة حق اختيار حكومتها ، والسبيل الى هذا الاختيار واضحة مرسومة في الدستور وهي اجراء انتخابات حرة تختار فيها الأمة ممثلها ، وتبين منها الأغلبية التي لها حق الحكم ، فالأغلبية التي تسهر عنها الانتخابات الحرة هي صاحبة الحق في ولاية الحكم ، ولها أن تمارسه منفردة أو مؤتلفة مع غيرها ، ولها أن تمنح منه اذا رأت في ذلك مصلحة القضية الوطنية ، على أن ترسم هي الطريق لولاية الحكم ، بحيث يكون لها في كل الأحوال حق الترحيب والاشراف على شئون البلاد عامة ، أما أن تقصى عن الميدان وتحل محلها أقبليات تفتصب حق الحكم ، فهذا انتزاع لاهم حقوق الشعب السياسية ، هذا الحق الذي هو قوام الحياة الحرة عند الأمم التي تعيش عيشة الكرامة والادمية .

أن دعاة الحكم المطلق في مصر قد حطموا الحياة الدستورية ، ووقفوا لها بالمرصاد منذ ولادتها ، وهذا يقطع بأن خصومهم لها لم تصدر من تجارب شاهدها وأما عليهم آراء ونظريات كانت نتيجة لهذه التجارب والمشاهدات ، لآته من غير المعقول أن يقطع الانسان بصلاح التجربة أو عدم صلاحها الا بعد وقت كاف من الزمن تتبين فيه العقائق وتتضح النتائج ، ولكن هؤلاء الدعاة بداءوا مؤامرتهم على الحياة الدستورية منذ الساعة الأولى ، أي منذ أن وجد أول برلمان في البلاد ، فلم يطبقوا صبرا على حكم البرلمان بضعة أشهر ، وهم هم الذين صبروا على حكم الاحتلال ، بل أيده وناصره السنين الطوال ، أقول ان مؤامرة دعاة الحكم المطلق على الحياة الدستورية بدأت منذ ولادتها ، مع تبدل وتغير في أشخاص المؤتمرين ، وقد اتخذت المؤامرة أشكالا وسلا متنوعة ، يجمعها فرض واحد ، وهو وثوب هؤلاء الدعاة الى مناصب الحكم من غير

طريق الوكالة عن الشعب ، وفرض أنفسهم على البلاد فرضا ، وقد اقتضى منهم هذا الفرض أن ينشروا بين الناس دعاية واسعة النطاق ، أساسها الارجاف بعدم صلاحية البلاد للنظام الديمقراطي ، وجوب حكمها حكما مطلقا ، وهو ظلم بين هذه الأمة ، لأنها ولا شك أكثر صلاحية للحكم الدستوري من كثير من الأمم ، وإن من البلاد من اقتسبت عنا النظم الدستورية ولم يدع المرجفون أبها غير أهل لها ، وقد بينت لك في الفصلين التاسع والعاشر من هذا الجزء كيف أن الحياة البرلمانية وهي في مستهلها قد حققت كثيرا من ضروب الإصلاح ، وكيف دافعت عن حقوق البلاد في الأزمات ، على عكس الحكم المطلق الذي فرط في هذه الحقوق وأفسد أداة الحكم أيما افساد . وإذا كانت الحياة الدستورية قد أخطأت وظهرت لها نفاص وعيوب ، فمن الواجب أن نترك لآزم من إصلاح هذه العيوب ، وتدارك هذه الأخطاء لأن التجارب ، وبغلة الضمان ، يرتفع الوعي القومي ، كل ذلك كفيل بإصلاح عيوب الحياة الدستورية ، أما تعطيلها والقضاء عليها فهو رجوع بالامة الى مساوىء الحكم المطلق ، تلك المساوىء التي نانت وبالا على البلاد .

ولم يقل أحد ولا من دعاة الحكم المطلق أنهم أصلحوا أداة الحكم ، بل أن العيوب في عهدهم قد استفحلت وتفاقت ، هذا الى أنهم قد جعلوا هذه الامة موضع الاستخفاف والزرارية ، في نظر الطامعين والكاشحين والواقفين لها بالمرصاد . فقد انتهى افسادهم لنظام الحكم الى اظهار الشعب في صورة المدعن لكل حكومة تفرض عليه فرضا ، وفي البلاد الديمقراطية التي تحترم نفسها نجد ان الشعب هو الذي ينتخب البرلمانات ، والبرلمانات هي التي تختار الحكومات ، أما في مصر فقد انتهى الأمر الى أن الحكومة هي التي تصطنع الانتخابات والبرلمانات ، فكانما كتب على هذه الامة أن اية حكومة تقوم فيها تستطيع أن تنشئ البرلمان الذي تريده ، لأنه ما دامت قد درجت على قاعدة الاكراه والضغط والتزيف في الانتخابات ، فمعنى ذلك أن اية وزارة تستولي على الحكم تستطيع أن تحل البرلمان القائم اذا هو لم يؤيدها في سياستها ، وتأتي بمجلس نواب معين أعضائه أو أغلبية أعضائه بطريق التدخل الحكومي في عملية الانتخاب ، فالحكومة في مثل هذا النظام هي التي تنشئ الانتخابات ، وتنشئ البرلمانات ، ولذلك لم نر منذ سنة ١٩٢٤ الى اليوم برلمانا واحدا يسطط وزارة ، لأن مجلس النواب الذي اجترأ سنة ١٩٢٥ على مخالفة سياسة الحكومة القائمة كان جزاءه الحل قبل أن ينقضى على اجتماعه بضع ساعات .

اقول لم نر برلمانا واحدا الى اليوم (سنة ١٩٤٧) يسقط وزارة ، في حين أن جميع البرلمانات قد أسقطتها الوزارات ، وأنشأت بدلها برلمانات تؤيدها في سياستها ، ومعنى هذا أن لا دستور في هذه البلاد ، لأنه اذا كانت اية حكومة تؤلف تستطيع أن أن تحل البرلمان القائم ، وتأتي في ركبها برلمان جديد ، فهذا ليس من الأوضاع الدستورية ولا من الرجوع الى الشعب في شيء ، بل هو أقرب أن يكون استعبادا لهذا الشعب .

ولا يستطيع انسان مهما بلغ به الاسراف في الطعن على كفاية هذه الامة للحياة الدستورية أن يكابر في أن بضعة الانتخابات القليلة التي جرت في جو من الحرية قد انتجت هيئات نيابية أصلح بكثير من الانتخابات التي تمت في ظل الضغط والاكراه والتزوير ، لا يستطيع أحد أن يجادل مثلا في أن انتخابات سنة ١٩٢٤ التي جرت في عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم ، وانتخابات سنة ١٩٢٦ في أواخر عهد الوزارة الزبورية ، وانتخابات سنة ١٩٢٩ التي جرت في عهد وزارة هدلى باشا الثالثة ،

وانتخابات سنة ١٩٣٦ التي تمت في عهد وزارة علي باشا ماهر الأولى . كانت انتخابات حرة بعيدة عن الضغط الحكومي ، وقد أنتجت هيئات نيابية كانت خيرا من الهيئات التي أنشأتها الحكومات ، ومعنى ذلك أن هذه الأمة تستطيع أن تمارس الانتخاب الحر ، وليست في حاجة الى من يريدون أن يفرضوا أنفسهم أوصياء عليها فيسلبوها حرية اختيار ممثليها ، فهذه الانتخابات التي ضربتها لك مثلا ، تدل بيقينا على بطلان مزاعم من يتهمون الأمة بالعجز وعدم الأهلية للانتخابات الحرة ، وهذه النعمة فضلا عما تنطوي عليه من النشهر بالبلاد واغراء الطامعين فيها ، فإنها أبعد ما تكون عن الحق والنزاهة ، بل هي وليدة اغراض شخصية او نزوات نفسية تكمن وراء تلك الدمارى الباطلة .

فالأمرة على النظام الدستوري هي من عمل فئة من الوصوليين أرادوا أن يصلوا الى مناصب الحكم من غير طريق الوكالة من الشعب ، وهذا خذلان لهذا الشعب ، ورجوع به الى الوراء ، لأن الذين يريدون حكم البلاد على غير ارادة الشعب يرون أنفسهم في حاجة الى تقليم أظفارهم ، وتخضيد شوكتهم وكبت حريته ، لكي يضمنوا لأنفسهم البقاء في الحكم رغما عنه ، وهذه سياسة مدمرة ، تضعف من مناعة البلاد امام الاطماع الأجنبية والأزمات المختلفة سياسيا ، كانت أو اقتصادية .

وقد اتخذ هؤلاء الوصوليون الدعاية سلاحا لهم ، فزعموا ضمن ما زعموا أن الحكومة التي تمثل الأغلبية هي أداة استبداد ودكتاتورية ، ولعمري انهم فيما يؤلفون من حكومات ، وينتسبون من برلمانات ، هم مثال الاستبداد والدكتاتورية . ولا يحفى أن الوزارة الدستورية مهما كان بها من عيوب فهي تعمل تحت اشراف البرلمان ومراقبة المعارضة فيه ، ونعمة رقابة أهم من ذلك ، واعنى بها رقابة الصحافة والرأي العام ، كل هذه الوسائل كفيلة بتقويم المروج من تصرفات الحكومات الدستورية ، وانوعى القومى كفيل بأن يوازن بين التصرفات الصالحة وغير الصالحة ، ومهما قال دعاة الحكم المطلق في التهوين من كفالة هذه الوسائل في الرقابة ، فانهم لا يستطيعون أن يجادلوا في أنها أضعف شأنا وأقل أثرا في عهد الحكم المطلق ، بل أنها تتلاشى ولا يؤبه لها في هذه العهود ، فحيثما قلبنا المسألة على مختلف نواحيها نجد أن النظام الديمقراطي أقل ضررا وأكثر نفعاً من النظام غير الدستوري .

والى جانب سلاح الدعاية ، فإن دعاة الحكم المطلق قد أفادوا من طبقات حالفتهم وعاونتهم ، فاستعانوا أول ما استعانوا بطائفة من الموظفين « المتنازين » ، واقتصد بالمتنازين من وصلوا الى كبرى المناصب ، أو هم في سبيل الوصول اليها ، فهؤلاء بطبيعة تكوينهم البيروقراطي (الوظائفى) ينفر بعضهم (وأثره الكثيرين منهم من هذه النزعة) من النظام الدستوري اذ يرون أنه يسد الطريق امام اطماعهم الشخصية في الوصول الى الوزارة ، وهي غاية ما يطمحون اليه في الحياة ، وهم بحكم تكوينهم وعقليتهم وماضيهم ، لا يتصلون بالشعب ، ولا يستسيغون بل لا يتصورون تغليب ارادته على ارادة الحكام ، لانهم درجوا على أن يروا الحكومة لا الأمة مصدر السلطات ، فهذه الطبقة من الموظفين هم من أنصار الحكم المطلق ، ولذلك تراهم مصدر دعاية منظمة ضد النظام الدستوري وصلاحيه البلاد له ، وتراهم يمدون دعاة الحكم المطلق بكل صغيرة عن مساوئ العهود الدستورية ، يكبرونها ويبالغون في تصويرها ، بينما يغضون الطرف عن مساوئ الحكم المطلق وعيوبه ، ويسوغونها بمختلف وسائل الجدل والتلفيق ، وقد استخدم دعاة الحكم المطلق هذه الطبقة في نشر دعايتهم ضد

الحكم الدستوري ، وعرفوا كيف يجتذبونها الى معسكرهم بتعيين بعض افرادها وزراء ، وأحيوا في نفوسهم ونفوس زملائهم الأمل في الوصول الى الوزارة عن طريق مناصرة الحكم المطلق والتنكر للنظام الدستوري .

وثمة طبقة أخرى استخدموها في نشر دعايتهم ، وهي طبقة فريق من الأعيان وذوى المهن الحرة ، ممن أخطأهم التوفيق في بعض الانتخابات ، فهؤلاء لم تشرب نفوسهم الروح العامة والشعور بالواجب في الحياة القومية ، بل يرون فيها وسيلة للظهور والتفاخر فحسب ، ولذلك تراهم اذا أخفقوا ولو مرة واحدة في اكتساب ثقة الناخبين ، انقلبوا على الدستور وعلى الشعب ساخطين ، ومالوا كل حكومة تنكل بالشعب وتجرده من حقوقه السياسية .

ومن أسف أن دعاة الحكم المطلق قد اجتذبوا أيضا الى معسكرهم بعض رجال القلم وبعض الشباب المثقف ، وهؤلاء وأولئك كان يجب أن يكونوا في طليعة المناضلين عن حقوق الشعب ، ولست أريد أن أطيل في الحديث عنهم ، فلعلهم الى الحق يرجعون ، وإلى ساحة النضال الشعبي يعودون .

يخلص مما تقدم أن الحياة الدستورية في حاجة الى جهاد المؤمنين بحقوق هذا الشعب وتعاونهم ، لكي تستقر وتتغلب على العقبات التي تعترضها ، ومن الواجب على الذين ينظرون بعين الرعاية والاعتبار الى مصالح الوطن العليا ، أن لا يترددوا في بذل ما يستطيعون من جهود للدفاع عن الحقوق العامة التي تتميز بها الشعوب الحرة عن الشعوب المستعبدة .

فعلينا جميعا أن نؤدي هذا الواجب ، اذا أردنا لهذا الشعب أن يأخذ مكانه بين الأمم الحرة المستقلة ، ويساير ركب الحضارة والديمقراطية .

وشائق تاريخية

دستور الدولة المصرية

١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

(انظر ديباجته ص ٩٢)

الباب الأول - الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ - مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي .

الباب الثاني - في حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢ - الجنسية المصرية يحددها القانون .

مادة ٣ - المصريون لدى القانون سواء . وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الاصل او اللغة او الدين . واليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت او عسكرية ولا يولى الاجانب هذه الوظائف الا في احوال استثنائية يعينها القانون .

مادة ٤ - الحرية الشخصية مكفولة .

مادة ٥ - لا يجوز القبض على أي انسان ولا حبسه الا وفق أحكام القانون .

مادة ٦ - لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون . ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .

مادة ٧ - لا يجوز ابعاد مصري من الديار المصرية .

ولا يجوز ان يحظر على مصري الإقامة في جهة ما ولا ان يلزم الإقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون .

مادة ٨ - للمنازل حرمة . فلا يجوز دخولها الا في الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة ٩ - للملكية حرمة . فلا ينزع عن أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الاحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

مادة ١٠ - عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .

مادة ١١ - لا يجوز افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية الا في الاحوال المبينة في القانون .

مادة ١٢ - حرية الاعتقاد مطلقة .

مادة ١٣ - تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب .

مادة ١٤ - حرية الرأي مكفولة . ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون .

مادة ١٥ - الصحافة حرة في حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة .
وانذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى .

مادة ١٦ - لا يسوغ تقييد حرية أحد في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية ، أو في الأمور الدينية ، أو في الصحف والمطبوعات أيما كان نوعها ، أو في الاجتماعات العامة .

مادة ١٧ - التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب .

مادة ١٨ - تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون .

مادة ١٩ - التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات . وهو مجالى في المكاتب العامة .

مادة ٢٠ - للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى اشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى .

مادة ٢١ - للمصريين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .

مادة ٢٢ - لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية .

الباب الثالث - السلطات

الفصل الأول - أحكام

مادة ٢٣ - جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .

مادة ٢٤ - السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب .

مادة ٢٥ - لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .

مادة ٢٦ - تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصرى باصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الاصدار من نشرها في الجريدة الرسمية .

وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصرى من وقت العلم باصدارها .

. ويعتبر اصدار تلك القوانين معلوما في جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يوما
ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح في تلك القوانين .

مادة ٢٧ - لا تجرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب
عليها اثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

مادة ٢٨ - للملك والمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها
خاصا بانشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك والمجلس النواب .

مادة ٢٩ - السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور .

مادة ٣٠ - السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها .

مادة ٣١ - تصدر احكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك .

الفصل الثاني - الملك والوزراء

الفرع الاول - الملك

مادة ٣٢ - مرش المملكة المصرية ورأى في اسرة محمد على .

وتكون ورثة العرش وفق النظام المقرر بالامر الكريم الصادر في ١٥ شعبان
سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) .

مادة ٣٣ - الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس .

مادة ٣٤ - الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

مادة ٣٥ - اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون اقره البرلمان رده اليه في
مدى شهر لاعادة النظر فيه .

فاذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر .

مادة ٣٦ - اذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم واقره البرلمان ثانية بموافقة
ثلثى الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون واصدر .
فان كانت الاغلبية اقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه . فاذا عاد
البرلمان في دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم
القانون واصدر .

مادة ٣٧ - الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو
تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها .

مادة ٣٨ - للملك حق حل مجلس النواب .

مادة ٣٩ - للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أنه لا يجوز أن يريد التأجيل على
ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

مادة ٤٠ - للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو
يدعوه أيضا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الاغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين .
ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى .

مادة ٤١ - إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

مادة ٤٢ - الملك يفتتح دور الانعقاد العادي للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . ويقدم كل من المجلسين كتابا يضمنه جوابه عليها .

مادة ٤٣ - الملك ينشئ ويعين الرتب المدنية والعسكرية والنياشين والقباب الشرف الأخرى . وله حق سك العملة تنفيذا للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة .

مادة ٤٤ - الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين .

مادة ٤٥ - الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاءها . فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة .

مادة ٤٦ - الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذي يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويألفها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان .

على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزانها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها البرلمان . ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية .

مادة ٤٧ - لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضا البرلمان . ولا تصح مداولة أي المجلسين في ذلك الا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ولا يصح قراره الا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

مادة ٤٨ - الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

مادة ٤٩ - الملك يعين وزراءه ويقيلهم . ويعين المحللين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية .

مادة ٥٠ - قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية واحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

مادة ٥١ - لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها في المادة السابقة مضافا إليها : « وأن تكون مخلصين للملك » .

مادة ٥٢ - اثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة . فاذا كان مجلس النواب منحلا وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فان المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

مادة ٥٣ - اذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفا له مع موافقة البرلمان مجتمعين في هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

مادة ٥٤ - في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقا لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فورا في هيئة مؤتمر لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما . ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

فاذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار إما كان مدد الأعضاء الحاضرين ، وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحا بالأغلبية النسبية واذا كان مجلس النواب منحلا وقت خلو العرش فانه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

مادة ٥٥ - من وقت وفاة الملك الى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته .

مادة ٥٦ - عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات البيت المال بقانون وذلك لمدة حكمه . ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

الفرع الثاني - الوزراء

مادة ٥٧ - مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة .

مادة ٥٨ - لا يلي الوزارة الا مصرى .

مادة ٥٩ - لا يلي الوزارة أحد من الأسرة المالكة .

مادة ٦٠ - توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

مادة ٦١ - الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

مادة ٦٢ - أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تغلظ الوزراء من المسؤولية بحال .

مادة ٦٣ - للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام ولا يكون لهم رأى معدود في المداولات الا اذا كانوا أعضاء . ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دوائرتهم أو أن يستنوبوهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .

مادة ٦٤ - لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكاً فعلياً في عمل تجارى أو مالى .

مادة ٦٥ - اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

مادة ٦٦ - لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزارة فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى الآراء .

ومجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم . ويعين مجلس من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

مادة ٦٧ - يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم من قضائها بترتيب الأقدمية كذلك .

مادة ٦٨ - يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فيه ، وتبين فى قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات .

مادة ٦٩ - تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتاً .

مادة ٧٠ - الى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء .

مادة ٧١ - الوزير الذى يتهمة مجلس النواب يوقف عن العمل الى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص فى أمره . ولا يمنع استمعاؤه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته .

مادة ٧٢ - لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص الا بموافقة مجلس النواب .

الفصل الثالث - البرلمان

مادة ٧٣ - يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

الفرع الأول - مجلس الشيوخ

مادة ٧٤ - يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الاخماس السابقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

مادة ٧٥ - كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً أو أكثر تنتخب عضواً من كل مائة وثمانين ألفاً أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين

الفا تنتخب عضوا . وكل محافظة يقل عدد اهاليها عن تسعين الفا تنتخب عضوا ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو مديرية .

مادة ٧٦ - تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس .

تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر في المديرات والمافظات التي لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ . على أنه يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديرات التي لا يبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل من تسعين ألفا دائرة انتخابية مستقلة . وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة . فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التي لها حق انتخابهم وبتحديد الدوائر الانتخابية .

مادة ٧٧ - يشترط في عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالفا من السن اربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي .

مادة ٧٨ - يشترط في عضو مجلس الشيوخ منتخبا أو معينا أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

اولا - الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا - سواء في ذلك الحاليون والسابقون .

ثانيا - كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل مائة وخمسين جنيها مصريا في العام ، من لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنية من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالهن الحرة . وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها .

وتحدد الضريبة والدخل السنوي فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب .

مادة ٧٩ - مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين .

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعيينين ونصف الشيوخ المنتخبين كل خمس سنوات . ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز انتخابه أو تعيينه .

مادة ٨٠ - رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز إعادة انتخابهم .

مادة ٨١ - إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

الفرع الثاني - مجلس النواب

مادة ٨٢ - يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى احكام قانون الانتخاب .

مادة ٨٣ - كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد اهاليها ستين ألفا فأكثر تنتخب نائبا واحدا لكل ستين ألفا أو كسر هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفا . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد اهاليها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا تنتخب نائبا . وكل محافظة لا يبلغ عدد اهاليها ثلاثين ألفا يكون لها نائب ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية .

مادة ٨٤ - تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب . وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له هذا الحق .

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر في المديريات والمحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من نائب . وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم المديريات التي لا يبلغ عدد اهاليها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا ، دائرة انتخابية مستقلة .

وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية .

مادة ٨٥ - يشترط في النائب ريادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالفا من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي .

مادة ٨٦ - مدة عضوية النائب خمس سنوات .

مادة ٨٧ - ينتخب مجلس النواب رئيس ووكيلين سنويا في اول كل دور انعقاد مادي ورئيس المجلس ووكيله يجوز إعادة انتخابهم .

مادة ٨٨ - اذا حل مجلس النواب في امر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر .

مادة ٨٩ - الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الايام التالية لتعام الانتخاب .

الفرع الثالث - احكام عامة للمجلسين

مادة ٩٠ - مركز البرلمان مدينة القاهرة . على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه في جهة أخرى بقانون . واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون .

مادة ٩١ - عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخيه ولا للسلطة التي تعينه توكيله بأمر على سبيل الالتزام .

مادة ٩٢ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى .

مادة ٩٣ - يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين .

مادة ٩٤ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق .

وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علنا بقاعة جلساته .

مادة ٩٥ - يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات .

ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة أخرى .

مادة ٩٦ - يدعو الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ويدوم دور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل . ويعلن الملك فض انعقاده .

مادة ٩٧ - ادوار الانعقاد واحدة للمجلسين فاذا اجتمع احدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون .

مادة ٩٨ - جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما يتعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ، ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٩٩ - لا يجوز لأي المجلسين أن يقرر قرارا الا اذا حضر الجلسة اقلية اعضائه .

مادة ١٠٠ - في غير الاحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوي الآراء يكون الامر الذي حصلت المناقشة بشأنه مرفوضا .

مادة ١٠١ - تعطى الآراء بالتصويت شفويا أو بطريقة القيام والجلوس .

وأما فيما يختص بالقوانين مموما وبالاقتراح في مجلس النواب على مسألة الثقة فان الآراء تعطى دائما بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال ويحق للوزراء دائما أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بهم .

مادة ١٠٢ - كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال الى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه .

مادة ١٠٣ - كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته الى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فاذا رأى المجلس نظره ابع فيه حكم المادة السابقة .

مادة ١٠٤ - لا يجوز لأي المجلسين تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ الرأي فيه مادة مادة ، وللمجلسين حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يعرض من التمديلات .

مادة ١٠٥ - كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس المجلس الآخر .

مادة ١٠٦ - كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه .

مادة ١٠٧ - لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ١٠٨ - لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه .

مادة ١٠٩ - لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء في المجلسين .

مادة ١١٠ - لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بأذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

مادة ١١١ - لا يمنع أعضاء البرلمان رتبا ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

مادة ١١٢ - لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان الإقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

مادة ١١٣ - إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخابات على حسب الأحوال وذلك في مدى شهرين من يوم اشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .

مادة ١١٤ - تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة نيابته وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى حين الانتخابات المذكورة .

مادة ١١٥ - يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التعيين في خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فإن لم يتيسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد .

مادة ١١٦ - لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يعين إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك إليهم .

مادة ١١٧ - كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس .

ولا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه .

مادة ١١٨ - يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون .

مادة ١١٩ - يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبينا فيها طريقة السير في تادية أعماله .

الفرع الرابع - أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

مادة ١٢٠ - فيما عدا الاحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فانهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة المالك .

مادة ١٢١ - كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ .

مادة ١٢٢ - لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة الا اذا توفرت الاغلبية المطلقة من اعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر ، ويراعى المؤتمر في الاقتراح على هذه القرارات احكام المادتين المائة والاولى بعد المائة

مادة ١٢٣ - اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال ادوار انعقاد البرلمان العادية او غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تادية وظائفه الدستورية

الفصل الرابع - السلطة القضائية

مادة ١٢٤ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لاية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا

مادة ١٢٥ - ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون .

مادة ١٢٦ - تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون

مادة ١٢٧ - عدم جواز عزل القضاة او نقلهم تبين حدوده وكيفيته بالقانون

مادة ١٢٨ - يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقا للشروط التي يقرها القانون

مادة ١٢٩ - جلسات المحاكم علنية الا اذا امرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام او للمحافظة على الآداب

مادة ١٣٠ - كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه

مادة ١٣١ - يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها

الفصل الخامس - مجالس المديرية والمجالس البلدية

مادة ١٣٢ - تعتبر المديرية والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها اشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون

وتمثلها مجالس المديرية والمجالس البلدية المختلفة

ويعين القانون حدود اختصاصها

مادة ١٣٣ - ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف انواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين . ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :

اولا - اختيار اعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض اعضاء غير منتخبين

ثانيا - اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم عمل المديرية أو المدينة أو الجهة وهذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في الأحوال المبينة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها

ثالثا - نشر ميزانياتها وحساباتها

رابعا - علنية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون

خامسا - تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو اضرارها بالمصلحة العامة وإبطال مايقع من ذلك

الباب الرابع - في المالية

مادة ١٣٤ - لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها الا بقانون . ولا يجوز تكليف الاهالي بتادية شيء من الاموال أو الرسوم الا في حدود القانون

مادة ١٣٥ - لايجوز اصفاء احد من اداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون

مادة ١٣٦ - لايجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو أمانة أو مكافأة الا في حدود القانون

مادة ١٣٧ - لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه الا بقانون وإلى زمن محدود

يشترط اعتماد البرلمان مقدما في انشاء أو ابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهم أكثر من مديرية . وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة

مادة ١٣٨ - الميزانية الشاملة لايرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها. والسنة المالية يعينها القانون

وتقرر الميزانية بابا بابا

مادة ١٣٩ - تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولا

مادة ١٤٠ - لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية

مادة ١٤١ - اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد اقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر في هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولي

مادة ١٤٢ - اذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة

ومع ذلك اذا اقر المجلسان بعض ابواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتا

مادة ١٤٣ - كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب ان ياذن به البرلمان . ويجب استئذانه كذلك كلما اريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من ابواب الميزانية

مادة ١٤٤ - الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنقضى يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادي لطلب اعتماد

مادة ١٤٥ - ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي تجري عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي

الباب الخامس - القوة المسلحة

مادة ١٤٦ - قوات الجيش تقرر بقانون

مادة ١٤٧ - يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات

مادة ١٤٨ - يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات

الباب السادس - أحكام عامة

مادة ١٤٩ - الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية

مادة ١٥٠ - مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية

مادة ١٥١ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعي

مادة ١٥٢ - الفجر الشامل لا يكون إلا بقانون

مادة ١٥٣ - ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمسائل الدينية ويتعين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد . وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن

تبقى الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة .

مادة ١٥٤ - لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن يمس ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرمية .

مادة ١٥٥ - لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون .

وعلى أي حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور .

مادة ١٥٦ - للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابي البرلماني وبتنظيم وراثته العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها .

مادة ١٥٧ — لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه .

فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء .

مادة ١٥٨ — لا يجوز أحداث أى تنقيح في الدستور خاص بحقوق مستند الملكية مدة قيام وصاية العرش .

مادة ١٥٩ — تجرى احكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق في السودان .

الباب السابع — احكام ختامية واحكام وقتية

مادة ١٦٠ — يعين اللقب الذي يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي للسودان .

مادة ١٦١ — مخصصات جلالة الملك العالي هي ١٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري ومخصصات البيت المال هي ١١١٠٥١٢ جنيه مصرياً وبقي كما هي لمدة حكمه وتجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان .

مادة ١٦٢ — يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

مادة ١٦٣ — يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان .

مادة ١٦٤ — تتبع في إدارة شئون الدولة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور الى حين انعقاد البرلمان القواعد والاجراءات المتبعة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الاحكام للمبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور .

مادة ١٦٥ — تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ المالية ولا يسرى القانون الذي يصدر بميزانية السنة المذكورة الا عن المدة الباقية منها من يوم نشره .

أما الحساب الختامي للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التي صدق عليه بها مجلس الوزراء .

مادة ١٦٦ — اذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة .

ويعمل بذلك الى أن يصدر قانون بما يخالفه .

مادة ١٦٧ - كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق الغائها وتعديلها في حدود سلطتها على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي .

مادة ١٦٨ - تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوي السابق عباس حلمي باشا وتضييق ماله من الحقوق كأن لها صبغة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها .

مادة ١٦٩ - القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول فان لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

مادة ١٧٠ - على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه .

صدر برأى عابدين في ٢ رمضان سنة ١٣٤١ (١٩ إبريل سنة ١٩٢٢) .

* * *

راجع هذا الكتاب
المستشار حلمي السباعي شاهين

فهرست الجزء الأول

٣	المقدمة للطبعين الثالثة والثانية
٥	مقدمة الطبعة الأولى

الفصل الأول

٩	الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١
١٧	المفاوضات مصدر الانقسام
١٧	الخلاف بين سعد وعدلى
١٨	خطبة شبرا
١٨	انقسام الوفد
١٨	المظاهرات العدائية
١٩	اقتراح الأمير عمر طوسون تأليف جمعية وطنية
٢٠	رفع الرقابة عن الصحف
٢٠	الوفد الرسمى للمفاوضات
٢١	كان واجبا على عدلى أن يستقيل
٢١	تفاهم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمى
٢١	استقالة عدلى
١٧	الحوادث الخطيرة بالاسكندرية
١٧	تصريح تشرشل
١٨	مفاوضات عدلى - كيرزون
١٨	خلاصة مشروع - كيرزون
١٩	الحوادث الداخلية أثناء المفاوضات
٢٠	نقى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى
٢٠	بعثة سوان
٢١	زيارات سعد للاقاليم
٢١	احتفال ١٣ نوفمبر
٢١	استقالة عدلى

الفصل الثانى

الموقف السياسى

٢٣	بعد قطع مفاوضات عدلى
٢٣	التبليغ البريطانى الى السلطان
٢٣	قواد
٢٣	اذاعة الوثائق الثلاث
٢٣	استمرار الانقسام
٢٣	اعتقال سعد للمرة الثانية
٢٣	مظاهرات الاحتجاج
٢٣	استعجال عدلى قبول استقالته
٢٣	نقى سعد وصحبه الى بيشل
٢٣	الدعوة الى وحدة الصفوف
٢٣	عودة الوحدة مؤقتا الى الوفد
٢٣	المقاومة السلبية
٢٣	قرار الوفد فى المقاومة السلبية
٢٣	عدم المعاونة - فى معاملات الأفراد
٢٣	فى اوزارات ومصالح الحكومة
٢٣	والمحاكم
٢٣	المقاطعة
٢٣	مقاطعة البنوك الانجليزية
٢٣	مقاطعة السفن
٢٣	مقاطعة شركات التأمين الانجليزية
٢٣	مقاطعة التجارة
٢٣	نشر الدعوة
٢٣	اعتقال أعضاء الوفد
٢٣	هيئة وفد جديدة
٢٣	الافراج عن أعضاء الوفد
٢٣	حوادث الاغتيل

الفصل الثالث

٣٤	تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
٣٤	شروط ثروت باشا لتأليف الوزارة
٣٤	موقف الوفد
٣٤	نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
٣٤	خطاب الحكومة البريطانية الى السلطان قواد
٣٤	الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير
٣٤	التبليغ البريطانى الى الدول
٣٤	باستقلال مصر
٣٤	بيان الحزب الوطنى عن تصريح
٣٤	٢٨ فبراير

الفصل الرابع

وزارة ثروت

٤٦	كتاب الملك الى ثروت باشا	٤٦	احتجاج الحكومة البريطانية على حوادث الاغتيال
٥٤	جواب ثروت باشا	٤٦	رد ثروت باشا
٥٤	اعلان الاستقلال والمناداة بالسلطان	٥٤	اضطهاد المعارضة
٥٥	قواد ملكا لمصر	٥٥	اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم
٥٥	نظام وراثة العرش	٥٥	تأسيس حزب الأحرار الدستوريين
٥٦	نظام الاسرة المالكة	٥٦	مقتل اسماعيل زهني بك وحسن باشا عبد الرازق
٥٧	اقرار تصفية أملاك الخديو عباس	٥٧	استقالة وزارة ثروت باشا
٥٧	وضع الدستور	٥٧	لمبادا استقال ثروت باشا
٥٧	العقبات في طريق ثروت باشا	٥٧	

الفصل الخامس

مصر في مؤتمر لوزان

٦٢	مقدمات مؤتمر لوزان	٦٢	مذكرة الوفد المتحد الى المؤتمر
٦٢	قرار الحزب الوطني في اشتراك مصر في مؤتمر لوزان	٦٢	رسالة مصطفى كمال الى الشعب المصري
٦٣	قرار الوفد	٦٣	النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان
٦٣	انضمام الوفدين وعلان الميثاق الوطني	٦٣	
٦٤		٦٤	

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم

٧٢	تأليف وزارة محمد توفيق نسيم باشا	٧٢	استمرار حوادث الاعتداء وتعيين محافظ عسكري بريطاني للقاهرة
٧٣	تجدد حوادث الاغتيال	٧٢	القاء قنبلة على العسكر البريطاني
٧٣	الشروع في مسح الدستور	٧٣	اقفال بيت الأمة
٧٣	استقالة وزارة نسيم باشا بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور	٧٣	اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطني
٧٤		٧٤	هيئة وفد جديدة

الفصل السابع

الدستور

٨١	تأليف وزارة يحيى ابراهيم باشا	٨١	خطاب آخر لعبد العزيز فهمى بك
٨١	الوزارة والدستور	٨١	صلود الدستور
٨١	خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك في شأن الدستور	٨١	كيف وقع الدستور
٨٢		٨٢	القواعد الاساسية للدستور

١٠٠	قانون الأحكام العرفية	٩٥	قانون الانتخاب
١٠٠	قانون التضمينات	٩٦	الإفراج عن سعد
١٠١	انتهاء الأحكام العرفية	٩٧	الإفراج عن المعتقلين في مصر
١٠٢	العفو عن بعض المحكوم عليهم	٩٧	الإفراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم في سيشل
١٠٢	إعادة حرية المبعدين	٩٨	قضية المؤامرة السياسية والحكم فيها
١٠٢	قانون تعويضات الموظفين الأجانب	٩٨	في الحزب الوطني
١٠٢	تصرفات أخرى لوزارة يحيى إبراهيم	١٠٠	قانون الاجتماعات
١٠٣	عودة سعد إلى مصر		
١٠٣	في الحزب الوطني		

الفصل الثامن

١٠٥	الانتخابات العامة والبرلمان الأول		
١٠٦	ذكرياتي عن الانتخابات	١٠٥	دوائر الانتخابات
١٠٨	نتائج الانتخابات		

الفصل التاسع

١٠٩	وزارة سعد		
١٣٤	السودان في مجلس اللوردات	١٠٩	الوزارة والزعامة الوطنية
١٣٦	أزمة وزارية بسبب السودان	١١٠	استقالة وزارة يحيى إبراهيم باشا
١٣٦	جمعية اللواء الأبيض	١١١	كتاب الملك فؤاد إلى سعد
١٣٦	المظاهرات في السودان	١١٢	جواب سعد
١٣٦	مظاهرة طلبة المدرسة الحربية	١١٣	تأليف وزارة سعد
١٣٧	باخرطوم	١١٣	سياسة وزارة سعد
١٣٨	مظاهرة أورطة السكة الحديدية	١١٤	الإفراج عن المسجونين السياسيين
١٣٨	بالمطبرة	١١٤	مقبرة توت عنخ آمون
١٣٩	الاعتداء على سعد	١١٥	مسألة اللاجئين الطراباسيين
١٤٠	مباحثات سعد - ماكدونالد	١١٥	حقوق الوزارة السياسية
١٤١	تعديل في الوزارة	١١٦	انتخابات الشيوخ
١٤٢	موقف وزارة سعد بعد قطع	١١٦	الشيوخ المعينون - الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم
١٤٢	المحادثات	١١٧	تحكيم البارون فان دن بوش وحكمه
١٤٢	اضراب الأزهريين	١٢٠	افتتاح البرلمان
١٤٢	استقالة سعد	١٢٠	يمين الملك
١٤٤	إعلان العدول عن الاستقالة	١٢١	خطاب العرش
١٤٤	مقتل السردار السير لي ستاك باشا	١٢٣	الحياة الدستورية
١٤٤	الإنذار البريطاني إلى الحكومة المصرية	١٢٣	المؤيدون والمعارضون
١٤٥	الإنذار الأول	١٢٤	تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية
١٤٦	الإنذار الثاني	١٢٤	أهم قرارات البرلمان
١٤٧	زد الحكومة على الأنداريين	١٢٦	ما يؤخذ على البرلمان
١٤٧	جسواب المندوب السامي على رد الحكومة المصرية	١٢٧	الماخذ على وزارة سعد
١٤٩	رد الوزارة	١٢٨	وزارة سعد والمحسوبة
١٥٠	احتلال جمارك الاسكندرية	١٢٨	حوادث السودان
١٥١	استقالة سعد	١٢٩	صدي ثورة ١٩١٩ في السودان
١٥٢	نظرة إلى البلاغات البريطانية	١٣٠	تمثيل السودان في معرض ومبلى
١٥٣	احتجاج البرلمان	١٣٢	منع وفد سوداني من السفر إلى مصر
١٥٤	موقف الدول الأوروبية حيال عدوان الحكومة البريطانية	١٣٢	صدي حوادث السودان في البرلمان
			تصريح الحكومة البريطانية عن

الفصل العاشر

وزارة زيور والانقلاب الأول

١٥٥

١٥٥	تأليف وزارة زيور	١٥٥	نظام غير دستوري ، وحكم غير مسئول
١٥٥	برناميج الوزارة - التسليم على طول الخط	١٥٥	اثر الانقلاب في سياسة الحكومة
١٥٧	جواب التسليم	١٥٧	تعيين المستر برسيفال مستشارا
١٥٩	عودة الاعتقالات	١٥٩	قضايا لوزارة الحقانية
١٥٩	استقالة وزيرين	١٥٩	العصف والتنكيل
١٥٩	جلاء الجيش المصري عن السودان	١٥٩	استقالة اللورد اللنبى وتعيين اللورد جورج لويد مندوبا ساميا
١٦١	خلف السير لى ستاك باشا	١٦١	الحكم في قضية مقتل السردار
١٦١	انشاء قوة دفاعية في السودان	١٦١	تعديل قانون العقوبات وتشديده
١٦١	منفصلة عن الجيش المصري	١٦١	في التهم الصحفية
١٦٢	لجنة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان	١٦٢	تعديل في الوزارة
١٦٣	تأجيل البرلمان شهرا	١٦٢	كتاب الأستاذ على عبد الرازق
١٦٣	تعيين اسماعيل صدقي وزيرا للداخلية	١٦٢	وانفصال الأحرار الدستوريين
١٦٣	حل مجلس النواب	١٦٣	حضور اللورد لويد
١٦٤	لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب	١٦٣	عدم تقديم أوراق اعتماده
١٦٥	تأسيس حزب الاتحاد	١٦٣	تهافت الكبراء
١٦٦	انتخابات سنة ١٩٢٥ - وتعديل	١٦٤	الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة
١٦٨	وزارة زيور	١٦٤	خطبة عبد العزيز فهمى باشا في
١٧٠	حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده	١٦٥	وجوب التمسك بالدستور
		١٦٦	قانون الجمعيات والهيئات السياسية
		١٨٠	احتجاج الأحزاب على هذا القانون
		١٨٠	قرار الحزب الوطنى
		١٨٢	قرار الوفد

الفصل الحادى عشر

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه

وعودة الحياة الدستورية

١٨٤	الحالة السياسية سنة ١٩٢٥	١٨٤	قانون جديد للانتخاب
١٨٤	دعوة أمين بك الرافعى الى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه	١٨٤	احتجاج الأحزاب على التسليم في
١٨٥	قرارات الأحزاب في قبول الدعوة	١٨٤	جفوب وامتناعها من تنفيذ
١٨٦	موقف الوزارة ازاء هذه الدعوة	١٨٥	قانون الانتخاب
١٨٧	اجتماع البرلمان	١٨٦	اضراب بعض العمدة عن تنفيذ
	طلب الأمراء من الملك، اعادة النظام	١٨٧	قانون الانتخاب
	الدستورى		محاكمة العمدة الممتنعين عن تنفيذ
	ترقيع في الوزارة	١٩٠	قانون الانتخاب
	اتفاقية جفوب والتسليم فيها	١٩٠	التدخل البريطانى، وسقوط حزب
		١٩٠	الاتحاد

٢٠٠	انتخابات مايو سنة ١٩٢٦	١٩٥	مظاهر الائتلاف بين الأحزاب
٢٠٠	اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات	١٩٥	لجنة الأحزاب المؤتلفة
٢٠٢	نتيجة الانتخابات	١٩٥	اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطني
٢٠٢	قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها	١٩٧	اجتماع المؤتمر الوطني وقراراته
٢٠٢		١٩٨	صوت الشعر - قصيدة شوقي

الفصل الثاني عشر

٢٠٣	الوزارات الائتلافية	٢٠٣	ميثاق الأحزاب في احترام الدستور
٢٠٨	وفاة علي فهمي كامل بك	٢٠٣	موقف الحزب الوطني من الاشتراك في الحكم
٢٠٩	استقالة وزارة عدلي باشا	٢٠٤	استقالة وزارة زيور
٢١٠	وزارة ثروت باشا	٢٠٥	تأليف وزارة عدلي يكن
٢١١	أزمة الجيش	٢٠٥	تقليد دستوري حميد
٢١٤	رحلة الملك فؤاد الى أوروبا	٢٠٥	اجتماع البرلمان وأعماله
٢١٥	وفاة سعد زغلول		
٢١٦	تخليد ذكرى سعد		

الفصل الثالث عشر

٢١٧	شخصية سعد زغلول	٢١٧	تاريخ حياة سعد
٢٢٣	في أعقاب الحرب	٢١٨	سعد زغلول ومصطفى كامل
٢٢٣	ثورة سنة ١٩١٩	٢٢١	سعد وفريد
٢٢٥	سعد في الوزارة	٢٢٢	سعد في الجمعية التشريعية
٢٢٦	زعامة سعد	٢٢٣	في الحرب العالمية الأولى
٢٢٧	الآخذ على سعد		

الفصل الرابع عشر

٢٢٩	الدستور والحكم المطلق
٢٤٠	وثائق تاريخية - دستور الدولة المصرية

للمؤلف

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان .
طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي ومنشأته في أوروبا ، ونشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمان فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية

في جزئين

الجزء الاول - يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الاول من ادوارها وهو عصر المقاومة الاهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر . وتاريخ مصر القومي في هذا العهد (الطبعة الاولى سنة ١٩٢٩)
الجزء الثاني - من اعادة الديوان في عهد نابليون الى عهد ولاية محمد علي (الطبعة الاولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي (الطبعة الاولى سنة ١٩٣٠)

عصر اسماعيل

في جزئين

الجزء الاول - يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل (الطبعة الاولى سنة ١٩٣٢) .
الجزء الثاني - وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل (الطبعة الاولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية

والاحتلال الانجليزي (الطبعة الاولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان

في اوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الاولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الاولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد

رمز الاخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ (الطبعة الاولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩

في جزئين

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١ (في جزئين) الطبعة الاولى سنة ١٩٤٦ .

الجزء الاول - يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية اثناء الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب الى شوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة في القاهرة والاقليم .
الجزء الثاني - وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر والحوادث التي لابتها ومفاوضات ملنر . واستشارة الامنة في مشروع ملنر . والتبليغ البريطاني بأن الحماسية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة في حياة مصر القومية .

في أعقاب الثورة المصرية

(ثورة سنة ١٩١٩)

في ثلاثة أجزاء

الجزء الأول : تاريخ مصر القومي من
ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة سعد زغلول
في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة
الأولى سنة ١٩٤٧)

الجزء الثاني : تاريخ مصر القومي من
وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ الى وفاة
الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى
سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩)

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومي من
ولاية فاروق عرش مصر في ٦ مايو سنة
١٩٣٦ الى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى
سنة ١٩٥١)

مقدمات

ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح في القتال سنة ١٩٥١ -
حريق القاهرة سنة ١٩٥٢

وزارات الموظفين - أسباب الثورة -
فاروق يمهّد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

تاريخنا القومي في سبع سنوات
١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية

في مصر القديمة

من فجر التاريخ الى الفتح العربي
(طبع سنة ١٩٦٣)

مذكراتي

١٨٨٩ - ١٩٥١

خواطري ومشاهداتي في الحياة

شعراء الوطنية في مصر

تراجمهم . وشعرهم الوطني .
والمناسبات التي نظموا فيها قصائدهم

مجموعة أقوالى واعمالى

في البرلمان

(مجلس النواب الاول)

أربعة عشر عاما في البرلمان

في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
وفي مجلس الشيوخ من سنة ١٩٢٩
الى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥)

كتب مختصرة

مصطفى كامل . باعث النهضة
الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد
(طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر احمد عرابي (الطبعة
الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى (طبع سنة
١٩٦٦)

بحث وتطيل معاهدة سنة ١٩٣٦ .
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية (طبعت
سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة في العصر الحديث في
ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب
في عهد الحملة الفرنسية ثم كفاح في
العهود التالية الى بداية ثورة ٢٣ يولية
١٩٥٢

تحت الطبع :

تاريخ مصر القومي

من الفتح العربي حتى عصر المقاومة
و الحملة الفرنسية

مختاراتى من دواوين الشعراء

في الجاهلية والاسلام

« طبع بدار ومطابع الشعب »

